

2102 / S1A

ضد الرأیة

لأحادیه المحدثه

لإمام الخافض البشارع
العلامة جمال الدین ابی محمد عبد الله بن یوسف الحنفی الزیلعی
المتوفى ٧٦٢ هـ

مع حاشیه النفیسة الممتة
"بغیة الأملی فی تخریج الزیلعی"
وتصیح أصل النسخة بعناية بالغة من "إدارة المجلس العلمی"

المجلد الثانی

حقوق الطبع محفوظة "للمجلس العلمی"

الطبعة الأولى

١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م

مطبعة دار المأمون سیدنا سیدنا دار المأمون رقم ١

تیسرا ٥٨١٤٩ - مسدوق وستة سترلین ٤

فهرست الجزء الثاني

من كتاب "نصب الراية" — للإمام الحافظ الزيلعي

فصل في القراءة

صفحة	الموضوع
١	حديثان في الجهر بالقراءة في الأولين من المغرب والعشاء
١	تحقيق حديث " صلاة النهار عجماء "
٢	أحاديث في القراءة في الظهر والعصر ، والجهر في الجمعة والعيد
٣	أحاديث ليلة التعريس ، وقضاء صلاة الفجر بالأذان والإقامة والجهر
٤	الأحاديث في مقدار القراءة في الفجر وغيره من الصلوات
٦	حديث " من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة " وتخرجه وتحقيقه
١٢	آثار في ترك القراءة خلف الإمام
١٦	حديث " إذا قرأ فأنصتوا " من حديث أبي موسى ، وأبي هريرة
١٧	أحاديث في ترك القراءة خلف الإمام
١٩	تلخيص كلام البخاري في " جزء القراءة " وتحريره

" باب الإمامة "

٢١	الأحاديث في تأكيد الجماعة ، وبيان فضيلتها
٢٤	حديث " يوم القوم أقرأهم لكتاب الله " الخ
٢٦	الأحاديث في الاقتداء خلف كل إمام مؤمن ، وأن الصالح أولى
٢٩	الأحاديث في تخفيف الإمام على القوم في الصلاة
٣٠	حديث في إمامة المرأة ، وبيان طرده

الموضوع	الصفحة
الإحاديث في بيان سنة موقف المقتدى من الإمام	٣٣
الإحاديث في بيان سنة موقف النساء في الجماعة	٣٦
أحاديث في ترتيب مواقف المأمومين من الرجال وغيرهم	٣٧
أحاديث حكم صلاة المنفرد خلف الصف	٣٨
الأحاديث الدالة على جواز صلاته	٣٩
حديث صلاة القائم خلف القاعد	٤١
أحاديث الخصوم في ذلك ، وتحقيقها ، والجواب عنها	٤٢
تحقيق صلوات النبي ﷺ في مرض الموت ، وتمة البحث السابق	٤٤
أحاديث الفريضة خلف النافلة ، وأحاديث الخصوم في ذلك	٥٢
الجواب عن حديث معاذ في ذلك بأربعة وجوه مفصلة	٥٢
حديث استدله في هذا الباب	٥٥
أحاديث إقامة الجماعة مرتين في المساجد ، وبيان المذاهب فيها	٥٧
أحاديث في إعادة صلاة الإمام والمأمومين إذا ظهر أن الإمام جنب ، الخ	٥٨

باب الحدث في الصلاة

أحاديث الخفية وغيرهم في هذا الباب	٦١
حديث «إذا قلت هذا ... قد تم صلاتك» وغيره في هذا المعنى	٦٢

باب ما يفسد الصلاة ، وما يكره فيها

تحقيق حديث «رفع عن أمي الخطأ» والأحاديث في معناه	٦٤
حديث «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» ، وما في معناه	٦٦
أحاديث الخصوم ، وتخريج حديث ذي الدين ، وتحقيقه	٦٧
الجواب عن حديثه بحديث «ابن مسعود» ، و «زيد بن أرقم» بتحقيق	٦٩
تحقيق ذي الدين ، وذو الشاين في الكتاب ، وكذلك في الحاشية	٧٠
حديث التيسيح في الصلاة إذا نابت نائبة	٧٥
أحاديث في عدم قطع الصلاة بمرور شيء أمام المصل	٧٦

الموضوع	صفحة
أحاديث في هذا المعنى للحنفية وغيرهم من أهل المذاهب	٧٨
حديث في إثم المرور بين يدي المصلّي، تخريجُه وتحقيقه	٧٩
أحاديث في السترة لمن يصلي في الصحراء، وأحاديث المرور بين يديه	٨٠
حديث في تعيين موضع السترة، وحديث «فادربوا ما استطعتم»	٨٤
الأحاديث في النهي عن العبث في الصلاة	٨٦
أحاديث في النهي عن فرقة الأصابع، والاختصار في الصلاة	٨٧
أحاديث في النهي عن الالتفات في الصلاة	٨٨
بيان عدم رد السلام لا بالإشارة، ولا باليد، واستدل له بحديث	٩٠
أحاديث غير الحنفية في جواز ذلك	٩١
أحاديث النهي عن إلقاء الكلب في الصلاة	٩٢
حديث النهي عن الصلاة وهو عاقص شعره	٩٣
أحاديث الباب، وحديث النهي عن السدل في الصلاة	٩٤
أحاديث "لا يدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو تصاوير"	٩٧
أحاديث قتل الأسودين في الصلاة	٩٩
أحاديث الصلاة بحضرة الطعام	١٠١
الأحاديث في أحكام الاستنجا من الاستقبال والاستدبار، واستعمال الأحجار	١٠٢

باب صلاة الوتر

حديث "إن الله زادكم صلاة، ألا وهي الوتر" رواه ثمانية من الصحابة	١٠٨
تخريج أحاديث تدل على وجوب الوتر، وذكر ستة أحاديث فيه	١١٢
أحاديث غير الحنفية في عدم وجوب الوتر	١١٤
حديث لا توتروا بثلاث، إلخ، وتحقيقه بكلام مشيع في الحاشية	١١٦
أحاديث الأيتار بثلاث، وفيه حديث عائشة، وابن مسعود، وابن عباس،	{
وأبي سعيد	
آثار عن ابن مسعود، وابن عمر، وأنس، وغيرهم في الأيتار بثلاث	١٢٠

الموضوع	صفحة
قل لإجماع المسلمين على الإتيان بثلاث ، وتصريح الفقهاء السبعة عليه . . .	١٢٢
الأحاديث في قنوت الوتر	١٢٢
الأحاديث في القنوت قبل الركوع ، رويت من حديث ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم	١٢٣
الأثر في قنوت الوتر	١٢٥
أحاديث الشافعية في القنوت بالتخصيص بالنصف الأخير من رمضان . . .	١٢٦
أحاديث القنوت في الفجر ، وتحقيقها في المأش	١٢٧
الأثر في هذا المعنى ، وبقيّة أحاديث الخصوم ، ومعارضتها بأحاديث . . .	١٣١
حديث في الصلاة بعد الوتر عن عائشة	١٣٧

باب التواقل

الأحاديث في المواظبة على ثلث عشرة ركعة في اليوم واليلة	١٣٧
أحاديث ترك النافلة قبل المغرب للحنفية	١٤٠
أحاديث في النافلة قبل المغرب للخصوم	١٤١
حديث الأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة	١٤٢
بيان ثمان ركعات بتسليمة واحدة	١٤٣
أحاديث صلاة الليل والنهار متى متى ، وتخرج طرقها	١٤٣
أحاديث الأربع بعد صلاة العشاء	١٤٥
حديث الأربع في الضحى	١٤٦
حديث " لا صلاة إلا بقراءة " في وجوب القراءة	١٤٧
حديث القراءة في الآخرين	١٤٨
أحاديث لاتصلوا صلاة في يوم مرتين	١٤٨
أحاديث إعادة الفريضة لأجل الجماعة	١٤٩
أحاديث صلاة القاعد على النصف من القائم	١٥٠
حديث الصلاة على الدابة	١٥١

فصل قیام شهر رمضان

الموضوع	صحيفة
حديث في بيان العذر في ترك المواظبة على التراويح	١٥٢
أحاديث في عشرين ركعة من التراويح	١٥٣
الاستدلال لعدم وجوب الجماعة في التراويح، والجلوس بين الترويحتين	١٥٤

باب إدراك الفريضة

أحاديث في النهي عن خروج المسجد بعد التناء ، وفي تأكيد الجماعة	١٥٥
حديث أفضلية التواظف في البيت ، وما يعارضه	١٥٦
الأحاديث في قضاء ركعتي الفجر ليلة التمريس ، وهي [١١] حديثاً	١٥٧
أحاديث في التأكيد على ستة الفجر	١٦٠
أحاديث المواظبة على السنن الرواتب	١٦٢

باب قضاء الفوائت

أحاديث من نام عن صلاة أو نسها ، إلخ	١٦٢
أحاديث قضاء الصلوات الأربع يوم الخندق	١٦٤

باب يسجد السهو

حديث "يسجد للسهو قبل السلام"	١٦٦
حديث "لكل سهو يسجدتان بعد السلام" ، وأحاديث الباب	١٦٧
أحاديث يسجد السهو بعد السلام ، وتحقيق هذا الموضوع	١٦٨
مواظبته ﷺ على الفاتحة ، والقنوت ، والتشهد ، وتكبيرات العيدين	١٧٢
حديث النهي عن التبرأ ، وتحقيقه وتخريجه	١٧٢
أحاديث حكم الشك في الصلاة	١٧٣

باب صلاة المريض

أحاديث صلاة المريض قياماً ، وقعوداً وإيماءً	١٧٥
بحث الصلاة مستقبلاً ، أو مضطجماً	١٧٦

الموضوع
حكم قضاء صلوات المفنى عليه ، والاختلاف فيها
١٧٧

باب سجود التلاوة

الأحاديث فى وجوب السجدة على التالى والسامع
١٧٨
أحاديث المحصور فى عدم وجوبها ، والآثار فيه
١٧٨
أحاديث سجود (ص) للحنفية
١٨٠
الأحاديث فى عدم وجوبها ، وأحاديث السجود فى الانشقاق
١٨١

باب صلاة المسافر

مقدار السفر الشرعى ، وحكم القصر فيه ، والأحاديث فى ذلك
١٨٣
الآثار الموقوفة فى هذا الباب
١٨٥
الأحاديث المستندة المرفوعة فى هذا الباب
١٨٦
حديث « آمنوا صلاتكم فإنما قوم سفر » ، وأثر عمر فيه
١٨٧
حديث استدلل به لزوال الوطن الأصل بالوطن الثانى
١٨٨
الأحاديث فى القصر ، وأنه عزيمة من حديث عائشة ، وابن عباس ، وعمر ، وابن
١٨٨ } عمر ، وأبى هريرة
أحاديث المذاهب الأخرى فى أن القصر رخصة
١٩٠
أحاديث الجمع بين الصلاتين فى السفر
١٩٢
حجة الحنفية فى عدم جواز الجمع الحقيقى بينهما فى غير عرفة ومزدلفة
١٩٣

باب صلاة الجمعة

تحقيق أن قوله : لا جمعة ... إلا فى مصر جامع ، موقوف أو مرفوع
١٩٥
حديث فى أن وقتها وقت الظهر
١٩٥
الأحاديث فى خطبة الجمعة ، وكونها خطبتين
١٩٦
الطهارة فى الخطبة ، والاكتفاء فيها - بالحمد لله - ، وجماعتها بثلاث
١٩٧
أحاديث المحصور ، وأحاديث عدم وجوب الجمعة على المسافر وغيره
١٩٨

الموضوع	صفحة
حديثان في جواز السفر يوم الجمعة	٢٠٠
حديث «ما أدركتم فصلوا» واختلاف الرواية فيه	٢٠٠
حديث في قطع الكلام عند الخطبة ، وتخرجه بطرق	٢٠١
حديث الأذان بين يلى المنبر	٢٠٤
الأحاديث المستندة والمرسلة في تسليم الخطيب على القوم	٢٠٥
أحاديث سنة الجمعة ، وكونها أربعاً قبلها وأربعاً بعدها	٢٠٦

باب صلاة العيدين

الأحاديث في مواظبته على صلاة العيد ، وكونها غير فرض	٢٠٨
الأحاديث في الاغتسال يوم العيد ، ولبس الثياب الجديدة	٢٠٩
أحاديث في عدم التنفل في المصلى قبل صلاة العيد	٢١٠
أحاديث في وقت صلاة العيد وقضائها بعد الزوال لعذر	٢١١
الآثار في كيفية صلاة العيد ، والأحاديث المرفوعة فيها	٢١٤
الأحاديث المرفوعة في هذا الباب	٢١٥
الأحاديث المرفوعة لنفي الحنفية في هذا الباب	٢١٦
الأحاديث في كون الخطبة بعد الصلاة	٢٢٠
حديث في التكميرات في الذهاب إلى المصلى	٢٢١
تكميرات التشريق ، والأحاديث في أنها من فجر عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق	٢٢٢
حديث ، وأثران في حكم اجتماع الجمعة والعيد	٢٢٥

باب صلاة الكسوف

حديث الركوعين في ركعة من صلاة الكسوف	٢٢٥
حديث ثلاث ركوعات في ركعة	٢٢٦
حديث خمس ركوعات في ركعة	٢٢٧
حديث ركوع واحد في كل ركعة	٢٢٧
أحاديث في هذا الباب	٢٢٨

صفحة	الموضوع
٢٣٩	أحاديث خصوف القمر ، وصلاة الخصوف
٢٣٢	الحديث في الجهر في صلاة الكسوف
٢٣٣	أحاديث في الإخفاء في صلاة الكسوف
٢٣٥	أحاديث في الدعاء دبر الصلوات
٢٣٦	الحديث في خطبة النبي ﷺ في الكسوف

باب الاستسقاء

٢٣٨	دعاء النبي ﷺ للاستسقاء
٢٣٩	الأحاديث في صلاة الاستسقاء بركعتين
٢٤١	الأحاديث في خطبة الاستسقاء
٢٤٢	الحديث في استقبال القبلة وتحويل الرداء
٢٤٣	الحديث من مستدرك الحاكم في وجه تحويل الرداء

باب صلاة الخوف

٢٤٣	الأحاديث في صفة صلاة الخوف ، ماوافق الحنفية
٢٤٧	قائمة في تعداد المواضع التي صلى فيها النبي ﷺ صلاة الخوف
٢٤٨	تحقيق أن صلاة الخوف شرعت بعد غزوة الخندق

باب الجنائز

٢٤٩	تحقيق اضطجاع المحتضر وتوجيهه إلى القبلة
٢٥٣	أحاديث تلقين المحتضر
٢٥٥	الأحاديث في غسل الميت وكيفيته ، وغير ذلك
٢٥٩	الأحاديث في تطيب الميت بالكافور وغيره
٢٦٠	الأحاديث في تكفين الميت ، وكون كفن رسول الله ﷺ ثلاثة أثواب
٢٦١	الأحاديث في كون الكفن ثوبين ، وخلاف ذلك
٢٦٥	الحديث في الصلاة على الميت
٢٦٦	الأحاديث في وضع الموقد للصلاة

صفحة	الموضوع
٢٦٧	الأحاديث في تكبيرات صلاة الجنائز
٢٧٠	الاستدراك على ما فات المخرج من تخرج أحاديث القراءة على الجنائز من المحتسب
٢٧٢	صفة صلاة الجنائز ، وما يتعلق بها
٢٧٤	الحديث في موقف الإمام في صلاة الجنائز ، عند أبي حنيفة
٢٧٥	حديث الخصوم في ذلك الباب ، وحكم صلاة الجنائز في المسجد
٢٧٦	أحاديث الخصوم في هذا المعنى
٢٧٧	أحاديث الصلاة على من استهل
٢٧٩	أحاديث صلاته عليه السلام على ولده إبراهيم
٢٨٠	أحاديث تخالف ذلك
٢٨١	حديث في المعاملة مع الميت الكافر
٢٨٢	أحاديث الصلاة على الغائب
٢٨٥	أحاديث رفع اليدين في التكبير الأولى
٢٨٦	أحاديث في حمل الجنائز ، والاختلاف في ذلك
٢٨٩	أحاديث في صفة المشي بالجنائز
٢٩٠	أحاديث المشي خلف الجنائز
٢٩٣	أحاديث المشي أمام الجنائز
٢٩٥	أحاديث القائلين بتفضيل المشي أمام الجنائز
٢٩٦	أحاديث دفن الميت ، وبحث اللحد والشق
٢٩٨	أحاديث صفة إدخال الميت في القبر
٣٠٠	أحاديث ما يقول الواضع الميت في القبر
٣٠٣	أحاديث نصب اللبن على اللحد داخل القبر
٣٠٤	أحاديث النهي عن تزيين القبور وفي جعلها مسنمة
٣٠٥	أحاديث الدفن بالليل عند الاضطرار

باب الشهيد

٣٠٧	أحاديث دفن الشهيد بدمائه من غير غسل
-----	--

لوحـــــــــــــــــوع	صحيفة
أحاديث الصلاة على الشهيد ، والاختلاف فى ذلك	٣٠٨
أحاديث ترك الصلاة على الشهيد	٣١٥

باب الصلاة فى الكعبة

أحاديث جواز الصلاة داخل الكعبة ، وما يعارضها	٣١٩
أحاديث النهى عن الصلاة على ظهر الكعبة تعظيماً	٣٢٣
أحاديث الصلاة فى المقبرة ، والحمام	٣٢٤
أحاديث الصلاة فى الأرض المنصوبة	٣٢٥
أحاديث الصلاة بين السورى	٣٢٦

كتاب الزكاة

أحاديث أداء زكاة الأموال	٣٢٧
أحاديث شرط النصاب وحولان الحول	٣٢٨
أحاديث المال المستفاد فى أثناء الحول	٣٣٠
أحاديث زكاة أموال اليتامى	٣٣١
أحاديث الحنفية فى هذا الباب	٣٣٣

باب صدقة السوائم

أحاديث زكاة الإبل ، وكتاب أبى بكر الصديق فيها	٣٣٥
كتاب عمرو بن حزم فى صدقات الإبل	٣٣٩
كتاب زياد بن ليلى إلى حضرموت فى صدقة الإبل	٣٤٢
أحاديث استئناف الصدقة بعد المائة والعشرين ، وعنده	٣٤٣
أحاديث صدقة البقر لكل فريق من أهل المذهب	٣٤٦
أحاديث صدقة القتم	٣٥٤
أحاديث صدقة الخيل والبغال والحمير	٣٥٦
أحاديث عدم وجوب الصدقة فى العوالم	٣٦٠
أحاديث عدم وجوب الصدقة فى الزائد ، ما لم يبلغ نصاباً	٣٦٢

زكاة الفضة، والذهب

الوضوع	الصفحة
أحاديث في نصاب زكاة الفضة، وآثار فيه	٣٦٣
أحاديث في نصاب زكاة الذهب	٣٦٩
أحاديث زكاة الحلي عند الحنفية	٣٦٩
أحاديث من يرى في الحلي زكاة	٣٧٤

زكاة العروض

أحاديث تقويم العروض للزكاة وأى جنس يجب فيه	٣٧٥
” العشر “	

بيان اختلاف طبقات الناس في العشر	٣٧٩
--	-----

باب الماعن، والركاز

أحاديث في أن في الركاز الخمس، وما يعارضه	٣٨١
آثار في هذا الباب عن عمر، وغيره	٣٨٢

باب زكاة الزروع والثمار

حديث: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، رواه أبو سعيد، وجابر، وأبو هريرة	٣٨٤
حديث وجوب العشر فيما أخرجه	٣٨٤
آثار عن التابعين في هذا الباب، موافقة للحنفية	٣٨٦
حديث: ليس في الخضراوات صدقة، رواه ستة من الصحابة	٣٨٦
تحقيق أن أحاديث ”إنما تجب الزكاة في خمسة“ كلها مدخولة مضطربة	٣٨٩
أحاديث الزكاة في السبل	٣٩١
حديث في ذكر ما فيه العشر، أو نصفه	٣٩٣

باب من يجوز دفع الصدقات إليه، ومن لا يجوز

بيان انعقاد الإجماع على سقوط المؤلفة قلوبهم من المصارف الثمانية	٣٩٤
تفسير قوله تعالى: ﴿ وفي الرقاب ﴾ ﴿ وفي سبل الله ﴾	٣٩٥
بيان أن المروى عن عمر، وابن عباس جواز الاقتصار على صنف واحد	٣٩٧

صحيحة	الموضوع
٣٩٨	الاحاديث في التصديق على قوله أهل الأديان كلها
٣٩٩	الاحاديث في عدم الصدقة لغنى، وبيان طرقها
٤٠١	حديث "لك أجران: أجر الصدقة، وأجر الصلاة"، تحقيقه وتخرجه
٤٠٣	أحاديث تحريم الصدقات على بني هاشم ومواليهم
٤٠٥	حديث "يا يزيد لك ما نويت، ويا معن لك ما أخفت"

باب صدقة الفطر

٤٠٦	{ الحديث في صدقة الفطر نصف صاع من برّ، وقد أطال المخرج الكلام عليه من وجوه
٤١٠	أحاديث في صدقة الفطر
٤١١	حديث "لا صدقة إلا عن ظهر غنى" الخ
٤١٢	أحاديث فيمن يجب عليه صدقة الفطر
٤١٤	آثار في هذا الباب، وأحاديث غير الخفية
٤١٧	أحاديث في مقدار الواجب، ووقته للخفية
٤٢٣	أحاديث تعارض ذلك لتغير الخفية
٤٢٨	أحاديث، وآثار في مقدار الصاع
٤٣١	أحاديث في أداء الصدقة قبل الخروج إلى الصلاة

كتاب الصوم

٤٣٣	أحاديث في تبيين اثنية للصيام
٤٣٦	أحاديث في عدم الأكل بقية اليوم إذا ظهر أنه من رمضان
٤٣٧	أحاديث في أن مدار الصيام على رؤية الهلال، وعند الغيم إكمال العدد
٤٤٠	أحاديث صوم يوم الشك، وتقديم رمضان بصوم يوم أو يومين
٤٤٣	أحاديث في كفاية شهادة الواحد العدل لرمضان

باب ما يوجب القضاء والكفارة

٤٤٥	حديثان في عدم فساد الصوم بالأكل ناسياً
-----	--

الموضوع	صفحة
أحاديث في عدم الإفساد بالنقء والحجامة والاحتلام	٤٤٦
حديث في وجوب التكفير بالإفطار عمداً ، وبيان المذاهب	٤٥٠
حديث «الفطر بما دخل»	٤٥٣
أحاديث صوم يوم عاشوراء ، والاكتحال فيه	٤٥٤
أثر صمر ، وأبي هريرة في أخذ ما طال عن اللحية بعد التقبضة	٤٥٧
أحاديث السواك للصائم للحنفية	٤٥٨
أحاديث تعارضه لغير الحنفية	٤٦٠
حديث «ليس من البر الصيام في السفر»	٤٦١
أحاديث في عدم أجزاء الصوم عن الغير	٤٦٣
حديث يعارضه في هذا المعنى	٤٦٤
أحاديث في جواز الإفطار في صيام التطوع ، ثم قضاؤها	٤٦٥
أحاديث في تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور	٤٧٠
حديث اختلاف المطالع	٤٧١
أحاديث «أفطر الحاجم والمحجوم» ، وما فيها من العلل	٤٧٢
أحاديث الخصوم في ذلك الباب	٤٧٨
أحاديث النهى عن الصيام في أيام العيدين والتشريق	٤٨٤

باب الاعتكاف

حديث المواظبة على الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان	٤٨٦
أحاديث لزوم الصوم للاعتكاف	٤٨٦
الآثار في هذا المعنى عن عائشة ، وابن عباس ، وابن عمر	٤٨٨
أحاديث الخصوم في ذلك ، والجواب عنها	٤٨٨
أحاديث الباب في الاعتكاف في المسجد	٤٩١
أحاديث فيما يمنع عنه من الخصال في المساجد	٤٩٢

فصل في القراءة

قوله : ويجهر بالقراءة في الفجر ، والركعتين الأولين من المغرب ، والعشاء إن كان إماماً ، ويخفي في الآخرين ، هذا هو التوارث . قلت : فيه حديثان مرسلان ، أخرجهما ، أبو داود في "مرايسله" : أحدهما : عن الحسن . والآخر : عن الزهري ، قال : سن رسول الله ﷺ أن يجهر بالقراءة في الفجر في الركعتين كليهما ، ويقرأ في الركعتين الأولين في صلاة الظهر بأم القرآن . وسورة في كل ركعة ، سرّاً في نفسه ، ويقرأ في الركعتين الآخرين من صلاة الظهر بأم القرآن في كل ركعة ، سرّاً في نفسه ، ويضع في العصر مثل ما يفعل في الظهر ، ويجهر الإمام بالقراءة في الأولين من المغرب ، ويقرأ في كل واحدة منهما بأم القرآن . وسورة ، ويقرأ في الركعة الأخيرة من صلاة المغرب بأم القرآن ، سرّاً في نفسه ، ثم يجهر بالقراءة في الركعتين الأولين من صلاة العشاء ، ويقرأ في الآخرين في نفسه بأم القرآن ، وينصت من وراء الإمام ، ويستمع لما يجهر به الإمام ، لا يقرأ معه أحد ، والتشهد في الصلوات حين يجلس الإمام ، والناس خلفه في الركعتين ، انتهى . ومرسل الحسن نحوه ، وذكرهما عبد الحق في "أحكامه" من جهة أبي داود ، وقال : إن مرسل الحسن أصح ، وتقدم في "مواقيت الصلاة" (١) - في إمامة جبريل - من حديث أنس : أنه أسر في الظهر . والعصر . وثلاثة من المغرب . والآخرين من العشاء ، ويخفي أن يكتب هنا .

الحديث الثالث والخمسون : قال النبي ﷺ : « صلاة النهار عجماء ، قلت : غريب ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" من قول مجاهد . وأبي عبيدة ، قال : أخبرنا معمر عن عبد الكريم الجزري ، قال : سمعت أبا عبيدة ، يقول : صلاة النهار عجماء ، انتهى . أخبرنا ابن جريج ، قال :

قال مجاهد: صلاة النهار عجماء، انتهى. وقال النووي في "الحلاصة": حديث: "صلاة النهار عجماء" باطل لا أصل له، انتهى.

أحاديث الباب: أخرج البخاري في "صحيحه" (١) عن عبد الله بن مسيرة، قال: قلنا لحناب: هل كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر. والمصر؟، قال: نعم، قلنا: يَمَكْتُم تعرفون ذلك؟ قال: باضطراب لحيته، انتهى.

حديث آخر أخرجه مسلم (٢) عن أبي سعيد الخدري، قال: حزرنا قيام رسول الله ﷺ في الظهر. والمصر، فحزرنا قيامه في الآخرين على النصف من ذلك، وحزرنا قيامه في الآخرين من العصر، على النصف من ذلك، انتهى. ورواه ابن ماجه في "سننه" (٣) من حديث أبي نصره عن أبي سعيد، قال: اجتمع ثلاثون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، فقالوا: تعالوا حتى نقيس قراءة رسول الله ﷺ فيما لم يجر فيه من الصلاة، فما اختلف منهم رجلان، فقاموا فقرأوا في الركعة الأولى من الظهر، بقدر ثلاثين آية، وفي الركعة الأخرى، قدر النصف من ذلك، فقاموا ذلك في العصر على قدر النصف من الركعتين الآخرين من الظهر، انتهى.

قوله: ويجهر في الجمعة. والميدين، لورود النقل المستفيض بالجهر، قلت: استدلل البيهقي على الجهر في الجمعة. والميدين بما رواه الجماعة (٤) - إلا البخاري - من حديث حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الميدين. ويوم الجمعة "بسم اسم ربك الأعلى - وهل أناك حديث الغاشية"، انتهى. واستدل أيضاً بما أخرجه مسلم (٥) عن أبي واقد الليثي، قال: سألت عمر، ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحية. والفطر؟ فقال: كان يقرأ بـ "ق" والقرآن المجيد. واقترت الساعة، وفي هذا الاستدلال فطر، ففي "الصحيحين" (٦) عن أبي قتادة، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر "بفاتحة الكتاب - وسورتين" يطول في الأولى، ويقصر في الثانية، يسمع الآية أحياناً، وفي النسائي (٧) كنا نصلّي خلف النبي ﷺ الظهر، فيسمع منه الآية، بعد الآيات من "سورة لقمان - والذاريات". وفيه (٨) أيضاً

(١) في "باب القراءة في العصر"، ص ١٠٥ (٢) في "باب القراءة في الظهر والعصر"، ص ١٨٦، مثناه (٣) في "باب القراءة في الظهر والعصر"، ص ٦٠، وأحد: ص ٣٦٥ - ج ٥ (٤) مسلم في "الجمعة"، ص ٢٨٨، وأبوداود في "باب ماقرأ في الجمعة"، ص ١٦٦، والنسائي: ص ٢١٠، والترمذي في "باب القراءة في الميدين"، ص ٧٠، وابن ماجه في "الجمعة"، ص ٧٩ (٥) مسلم في "الميدين"، ص ٢٩١ (٦) البخاري في "باب القراءة في الظهر"، ص ١٠٥، ومسلم في "باب القراءة في الظهر والعصر"، ص ١٨٥ (٧) هذا الحديث أخرجه النسائي في "باب القراءة في الظهر"، ص ١٥٣ من حديث البراء، دون أبي قتادة (٨) أي في "النسائي" في "باب القراءة في الظهر"، ص ١٥٣

عن أبي بكر بن النضر، قال: كنا بالطائف عند أنس، فصلى بهم الظهر، فلما فرغ، قال: إني صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر، فقرأ لنا بهاتين السورتين في الركعتين: (سبح اسم ربك الأعلى - وهل أتاك حديث الفاشية)، انتهى. وأخرج البيهقي^(١) عن الحارث عن علي، قال: الجهر في صلاة العيدين من السنة، والخروج في العيدين إلى الجبابة من السنة، انتهى. والحارث روى له الأربعة، كذبه الشعبي. وابن المديني، وضعفه الدارقطني، وقال النسائي: ليس بالقوى، والحديث معلول به.

الحديث الرابع والخمسون: روى أن النبي ﷺ قضى الفجر غداة ليلة التمرس بجباعة، لجهر فيها، قلت: روى محمد بن الحسن في "كتابه الآثار" أخبرنا أبو خيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، قال: عرض رسول الله ﷺ، قال: من يمرسنا الليلة؟، فقال رجل من الأنصار شاب: أنا يا رسول الله أحرسكم، فخرسهم، حتى إذا كان من الصبح غلبته عيناه، فاستيقظوا إلا بحر الشمس، فقام رسول الله ﷺ، فتوضأ، وتوضأ أصحابه، وأمر المؤذن فأذن، وصلى ركعتين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى الفجر بأصحابه، وجهر فيها بالقرأة، كما كان يصلي بها في وقتها، انتهى. حديث آخر، ولكن فيه احتمال، أخرجه مسلم في "مصححه"^(٢) عن أبي قتادة، قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: إنكم تسبرون عشيكم وليتكم، وتأتون الماد إن شاء الله غداً، فانطلق الناس لا يلوى أحد على أحد، إلى أن قال: قال رسول الله ﷺ عن الطريق، فوضع رأسه، ثم قال: احفظوا علينا صلاتنا، فكان أول من استيقظ رسول الله ﷺ، والشمس في ظهره، قال: قمنا فوعين، ثم قال: اركبوا، فركبنا، وسرنا، حتى إذا ارتفعت الشمس نزل، ثم دعا بميضأة كانت معي فيها شيء من ماء، ثم قال لأبي قتادة: احفظ علينا ميضأتك، فسيكون لها نأ، ثم أذن بلال بالصلاة، فصلى رسول الله ﷺ ركعتين، ثم صلى الغداة، فصنع كما كان يصنع كل يوم، محصر، قال النووي في "شرح مسلم": فيه دليل على أن صفة الغائبة تكون كصفة أدائها، فيقت فيها، وبجهر، وهو أحد قول الشافعي، وقيل: لا يجهر، وحمل الصنع فيه على استيفاء الأركان. حديث آخر نحوه، رواه مالك في "الموطأ" عن زيد بن أسلم، قال: عرض رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة، فذكر الحديث: في نومهم. وقيامهم. وصلاتهم، ثم قال عليه السلام: يا أيها الناس، إن الله قبض أرواحنا، فإذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها، ثم فرغ إليها، فليصلها كما كان يصليها في وقتها، ومن طريق مالك، رواه البيهقي في "المعرفة"، ولم يعله

بغير الإرسال، فيمكن حل هذا أيضاً على الجمهور، ويمكن على استيفاء الأركان .

الحديث الخامس والخمسون : روى أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الفجر في سفره : " بالمؤذنين "، قلت : رواه أبو داود في " سنه (١) " في فضائل القرآن ، والنسائي في " الاستمادة " من حديث القاسم مولى معاوية عن عقبة بن عامر ، قال : كنت أقود برسول الله ﷺ ناقته في السفر ، فقال لي : يا عقبة ! ألا أعلبك خير سورتين قرئتا ؟ فعلمني : ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ - وقل أعوذ برب الناس ﴿ قال : فلم يرني سررت بهما جداً ، فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس ، فلما فرغ رسول الله ﷺ من الصلاة التفت إليّ ، قال : يا عقبة ! كيف رأيت ؟ انتهى . والقاسم هذا ، هو أبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن القرشي الأموي ، مولاهم الشامي ، وقته ابن معين . وغيره ، وتكلم فيه غير واحد ، قاله المنذري ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الرابع والثلاثين ، من القسم الخامس من حديث معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابنه عن عقبة بن عامر ، أن النبي ﷺ أمهم بالمؤذنين في صلاة الصبح ، انتهى . ورواه الحاكم في " مستدرکه (٢) " كذلك ، ولفظه : سألت رسول الله ﷺ عن المؤذنين ، أم القرآن هما ؟ فأمنار رسول الله ﷺ في صلاة الفجر بهما ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، أخرجه في " الصلاة - وفي فضائل القرآن " ، ثم أخرجه بسند السنن ومثته ، وسكت عنه ، ورواه أحمد في " مسنده (٣) " . وابن أبي شيبة في " مصنفه " . والطبراني في " معجمه " .

قوله : ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين آية ، أو خمسين ، سوى فاتحة الكتاب ، ويروى من أربعين ، إلى ستين ، ومن ستين ، إلى مائة ، وبكل ذلك ورد الأثر ، قلت : روى مسلم في " صحيحه (١) " من حديث جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر بـ " ق - ونحوها " ، وأخرجا (٢) عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الفجر ما بين الستين ، إلى المائة آية ، وفي لفظ ابن حبان : كان يقرأ بالستين ، إلى المائة ، وأخرج عن ابن عمر ، قال : أن كان رسول الله ﷺ ليؤمنافي الفجر " بالصفات " ، انتهى . وأخرج عن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر " بالواقعة - ونحوها من السور " ، ذكر ذلك كله في النوع الرابع والثلاثين ، من القسم الخامس .

(١) في أبواب قراءة القرآن - في باب المؤذنين ، ص ٢١٣ ، والنسائي في " أوائل كتاب الاستمادة " ، ص ٣١٢ ، " وباب القراءة في الصبح بالمؤذنين " ، ص ١٥١ ، مختصراً (٢) من ٢٤٠ - ج ١ ، و ص ٥٦٧ - ج ١ (٣) ص ٤٤ - ج ٤ (٤) في " باب القراءة في الصبح " ، ص ١٨٧ (٥) البهاري في " باب وقت الظهر عند الزوال " ، ص ٧٧ ، ومسلم في " باب القراءة في الصبح " ، ص ١٨٢

قوله : روى أن عمر رضى الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن اقرأ في الفجر .
والظهر : بطوال المفصل ، وفي العصر . والعشاء : بأوساط المفصل ، وفي المغرب : بقصار المفصل ،
قلت : غريب بهذا اللفظ ، وروى عبدالرزاق في "مصنفه" (١) ، أخبرنا سفيان الثوري عن علي
ابن زيد بن جعدان عن الحسن . وغيره ، قال : كتب عمر إلى أبي موسى : أن اقرأ في المغرب :
بقصار المفصل ، وفي العشاء : بوسط المفصل ، وفي الصبح : بطوال المفصل ، انتهى . وروى ابن
أبي شيبة في "مصنفه" (٢) "حدثنا شريك عن علي بن زيد عن زرارة بن أبي أوفى ، قال : أقرأني
أبو موسى كتاب عمر : أن اقرأ بالناس في المغرب : بآخر المفصل ، انتهى ، وروى البيهقي في
"المعرفة" من طريق مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى
أبي موسى الأشعري : أن اقرأ في ركعتي الفجر : بسورتين طويلتين من المفصل ، مختصر ، وقال
الترمذي في "كتابه" (٣) - في باب القراءة في الصبح : "وروى عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى : أن
اقرأ في الصبح : بطوال المفصل ، ثم قال في الباب الذي يليه : وروى عن عمر أنه كتب إلى
أبي موسى : أن اقرأ في الظهر : بأوساط المفصل ، ثم قال في الباب الذي يليه : وروى عن عمر أنه
كتب إلى أبي موسى : أن اقرأ في المغرب : بقصار المفصل ، انتهى .

وفي الباب حديث مرفوع ، رواه النسائي (٤) . وابن ماجه في "سنتهما" من حديث
الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة ، قال : ما صليت وراء
أحد أشبه صلاة رسول الله ﷺ من فلان ، قال سليمان : كان يطيل الركعتين الأوليين من
الظهر ، ويخفف الآخرين ، ويخفف العصر ، وكان يقرأ في المغرب : بقصار المفصل ، وفي العشاء :
بوسط المفصل ، وفي الفداة : بطوال المفصل ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الرابع
والثلاثين ، من القسم الخامس ، عن ابن خزيمة بسنده ومثله ، ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٥) "عن
الضحاك بن عثمان عن شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك ، قال : ما رأيت أحداً أشبه صلاة
رسول الله ﷺ من هذا الفتى "يعني عمر بن عبد العزيز" ، قال الضحاك : وكنت أصلي خلفه ،
فكان يطيل الأوليين من الظهر ، إلى آخره .

الحديث السادس والخمسون : روى أن النبي ﷺ كان يطيل الركعة الأولى على

(١) قال الحافظ في "الدرية" ، ص ٩٢ : بإسناد ضيف مقطوع ، ولم يذكر الظهر والعصر ، اه
(٢) الطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ١٢٧ (٣) ص ٤١ (٤) في "باب تخفيف القيام والقراءة" ،
ص ١٥٨ ، وابن ماجه في "باب القراءة في الظهر والعصر" ، ص ٦٠ (٥) ص ٢٤٤ - ج *

غيرها في الصلوات كلها ، قلت : روى البخارى ^(١) . ومسلم في " صحيحهما " من حديث أبى قتادة ، واللفظ للبخارى : أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب . وسورتين ، وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ، ويطول في الركعة الأولى مالا يطول في الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح ، ورواه ابن أبى شبة في " مصنفه " ، ولم يقل فيه : في الظهر .

حديث آخر ، أخرجه مسلم ^(٢) عن أبى سعيد الخدرى ، قال : كنا نحضر قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر ، فحزنا قيامه في الركعتين الأولين من الظهر قدر ﴿ السُّم ﴾ تنزيل ﴿ السجدة ﴾ ، وحزنا قيامه في الآخرين قدر النصف من ذلك ، وحزنا قيامه في الركعتين الأولين من العصر على قدر قيامه في الآخرين من الظهر ، وفي الآخرين من العصر على النصف من ذلك ، وفي رواية ، بدل " تنزيل - السجدة " قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية ، والعصر في الركعتين الأولين ، في كل ركعة قدر خمس عشرة آية ، وفي الآخرين قدر نصف ذلك ، انتهى . قوله : ويكره أن يوقت بشئ من القرآن في شئ من الصلوات ، لما فيه من هجر الباقي ، وإيهام التفضيل ، قلت : وللنصوص القائلة بأن السنة في جهر الجمعة أن يقرأ " بتزيل السجدة " - وهل أتى على الإنسان " حديث أخرجه البخارى ^(٣) . ومسلم عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن الأعرج عن أبى هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر ﴿ السُّم ﴾ تنزيل " السجدة " - وهل أتى على الإنسان ، انتهى . وهذا على طريقه إن كان يقتضى الدوام ، ولكن وقع في بعض طرقه أنه كان يديم ذلك ، رواه الطبرانى في " معجمه الصغير " ^(٤) ، فقال : حدثنا محمد ابن بشر بن يوسف الاموى الممشق ثنا دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم ثنا الوليد بن مسلم حدثني ثور بن يزيد عن عمرو بن قيس الملائي عن أبى إسحاق المهداني عن أبى الأحوص عن عبد الله ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ﴿ السُّم ﴾ تنزيل " السجدة " - وهل أتى على الإنسان ، يديم ذلك ، انتهى .

الحديث السابع والخمسون : قال النبي ﷺ : « من كان له إمام ، فقرأة الإمام له قراءة » ، قلت : روى من حديث جابر بن عبد الله ، ومن حديث ابن عمر ، ومن حديث الخدرى ،

(١) في " باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب " ، ص ١٠٧ ، واللفظ له ، ومسلم في " باب القراءة في الظهر والعصر " ، ص ١٨٥ (٢) في " باب القراءة في الظهر والعصر " ، ص ١٨٥ ، واللفظ له ، وقال : هذا صحيح ثابت (٣) في " الجمعة - ولب ما يقرأ في صلاة التجر يوم الجمعة " ، ص ١٢٢ ، ومسلم في " الجمعة " ، ص ٢٨٨ (٤) ص ٢٠٥

ومن حديث أبي هريرة ، ومن حديث ابن عباس .

حديث جابر ، أخرجه ابن ماجه في "سنه (١)" عن جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان له إمام ، فإن قراءة الإمام له قراءة » ، انتهى . وجابر الجعفي مجروح (٢) ، روى عن أبي حنيفة أنه قال : ما رأيت أكذب من جابر الجعفي ، ولكن له طرق أخرى ، وهي وإن كانت مدخولة ، ولكن يشد بعضها بعضاً ، فنها مارواه محمد بن الحسن في "موطئه (٣)" ، أخبرنا الإمام أبو حنيفة ثاب أبو الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي ﷺ ، قال : « من صلى خلف الإمام ، فإن قراءة الإمام له قراءة » ، انتهى . ورواه الدارقطني في "سنه (٤)" ، وأخرجه هو ، ثم البيهقي عن أبي حنيفة مقروناً بالحسن بن عماره ، وعن الحسن بن عماره ، وحده بالإسناد المذكور ، قال الدارقطني (٥) : وهذا الحديث لم يستند عن جابر بن عبد الله غير أبي حنيفة .

(١) قلت : نسخ سنن ابن ماجه المطبوعة في الهند ، ههنا مختصة في بعضها هكذا ، كما قال الحافظ المخرج : من جابر الجعفي عن أبي الزبير ، وفي النسخة للطبوعة في " مطبعة : عمدة المطابع - في حياة مولانا للشاه عبد الفتى ، ، المسماة " بالمباح الحاجة ، سنة ١٢٧٣ هـ ، في ص ١٢٩ منها ، هكذا : عن جابر الجعفي . وعن أبي الزبير ، قلت : ويؤيد هذه النسخة ما في "مسند أحمد" ، ص ٣٣٩ - ج ٣ : ثنا أسود بن مهران ثنا حسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « من كان له إمام قراءته له قراءة » ، وما في "الجهز اللقي" ، ص ١٥٩ - ج ٢ ، قال : قلت : في "مصنف ابن أبي شيبة" ، ثنا مالك بن إسماعيل عن حسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « من كان له إمام قراءته له قراءة » كذا رواه أبو نعيم عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير ، ولم يذكر الجعفي ، كذا في "أطراف المزي" ، وتولى أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة ، ذكره المذنبى . ومهر بن علي ، وحسن بن صالح ، ولد سنة مائة ، وتولى سنة سبع وستين ومائة ، وسبأه من أبي الزبير يمكن ، ومذهب الجمهور : إن أمكن لقاء شخص ، وروى عنه ، فروايته محمولة على الاتصال ، فعمل على أن الحسن سمعه من أبي الزبير مرة بلا واسطة ، وسرة أخرى بواسطة الجعفي . وليث ، اه . وفي "الروح" ، ص ١٣٢ - ج ٦ ، رواه أبو حميد عن أبي نعيم عن الحسن بهذا الإسناد .

(٢) قال سفيان : ما رأيت في الحديث أروع منه ، وقال شعبه : جابر صدوق في الحديث ، وقال : كان جابر إذا قال : حدثنا ، أو سمعت فهو أوثق الناس ، وقال زهير بن معاوية : كان إذا قال : سمعت ، أو سألت ، فهو أوثق الناس ، وقال وكيع : مهما شككت في شيء فلا تشكوا أن جابراً ثقة ، حدثنا عنه : سفيان . وشعبه . وحسن بن صالح . وقال الثوري لشعبة : لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلن بك ، وقال المودري ، عن ابن سمين : لم يدع جابر ما رواه إلا زائداً ، وكان كذاباً ، وروى عنه ابن عيينة ، وقال ابن عدى : له حديث صالح ، وشعبة أهل رواية عنه من الثوري ، وقد احتله للناس ، وطاعة ما قدوه به أنه كان يؤمن بالرجية ، وهو مع هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق ، وروى له أبو داود في "الصلاة" ، حديثاً واحداً ، قلت : كذلك أبو حنيفة . وآخرون ، وقال الدارقطني ص ١٤٥ : قال أحمد بن حنبل : لم أتكلم في جابر حديثه ، وإنما أتكلم فيه لرأيه ، وقال أبو داود : جابر عندي ليس بالقوي في حديث "دراية" ، اه .

(٣) ص ٩٧ ، و "كتاب الآثار" ، ص ٢٠ (٤) ص ١٢٣ ، والبيهقي : ص ١٥٩ - ج ٢

(٥) قوله : قال الدارقطني : هذا الحديث لم يستند عن جابر بن عبد الله غير أبي حنيفة . والحسن بن عماره ، ومها ضيفان ، الخ . قلت : ما قال الدارقطني : مردود بكلاً جزئيه ، أما قوله : لم يستند غير أبي حنيفة ، فيها رواه أحمد ابن منبج في "مسنده" ، أخبرنا إسحاق الأزرق حدثنا سفيان . وشريك عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان له إمام قراءته الإمام له قراءة » ، وسفيان ، وسفيان ،

والحسن بن عماره، وهما ضعيفان، وقد رواه سفيان الثوري. وأبو الأحوص. وشعبة. وإسرائيل.

وشريك القاضي أيضاً من رجال الصحيحين تاباً أبا حنيفة في ذكر جابر رضى الله عنه.

وأما قوله في أبي حنيفة - إنه ضعيف، فلهذا رواه الحافظ ابن عبد البر في «الاستيعاب»، ص ١٢٧ عن عبد الله بن أحمد ابن إبراهيم الدورق، قال: سئل ابن معين عن أبي حنيفة، فقال: ثقة مأمون أحدنا ضعفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث، وبأسره، وشعبة شعبة، اه. وقال في «كتاب العلم» - له، ص ١٤٩ ج ٢: قال يحيى بن معين: ما رأيت أحداً أهدم على وكيع، وكان يقضى برأى أبي حنيفة، وكان يحفظ حديثه كله، وكان يسمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً، قال عن ابن المديني. أبو حنيفة روى عنه الثوري. وابن المبارك، وحامد بن زيد. وهشيم. ووكيع بن الجراح. وعباد بن النوام. وجعفر بن عون، وهو ثقة لا بأس به.

قول الدارقطني في أبي حنيفة مسبق بقول هؤلاء الأعلام، وما منهم إلا وهو أجل وأوثق من الدارقطني، ومن واقعته على تضعيف أبي حنيفة، قال المصنف: من أين له تضعيف أبي حنيفة، وقد روى في «مسنده»، أحاديث سقيمة. ومسلولة. ومنكرة. وغريبة. وموضوعة ١٩، اه.

قال الزيلعي فيما تقدم ص ٣٦٠، في بحث البسمة: والدارقطني ملائكة كتابه من الأحاديث الغريبة. والشاذة. والمطلة، وكمن حديث لا يوجد في غيره ١٩، اه. أقول: من مارس كتابه علم أنه قد يشكك على هذه الأحاديث، إلا حديثاً خالفه الشافعي، فيظهر عواره، أو واقعته، فيصحه إلى وجد إليه سبيلاً، لا أقول: إنه يقل ذلك جوى النفس، ولكن إذا كان ثقة ضعفه بفهم، أو ضعيفاً فيه كلام لفهم، أو ضعيفاً وثقة بفهم، أو وجد مجهولاً يترقب، ويظهر طرفه الموافق لآلامه، وقد عمل كتاباً في جبر النفس، ملأه بالأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، فلما استحلته رجل من علماء مصر، هل فيه حديث صحيح؟ قال: أما عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا، وأما عن الصحابة، فثقة صحيح. ومنه ضعيف، اه. وهذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي رجل واحد يوجه في حديث طهارة النبي: ص ٤٦، ويقول: ثقة، في حلقه شيء، ويستند، والقول فيه في حديث «شفع الأمانة»، ص ٨٩، ويقول: ضعيف سمي الحفظ، وفي حديث: القارون يسمى سبعين ص ٢٧٣، يقول: ردى الحفظ، كثير الزعم، كأنه عليه فضيان، وهو له حافظ، وهذا حال كثير من التوافع، قال ابن تيمية في البيهقي رحمه الله: إنه يحتج بآثار، لو احتج بها مخالفوه، أظهر ضعفها، فمن شك هذا السيل دحضت حجته. وظهر عليه نوع من التمسك بغير الحق، اه. ومع هذا لا تنكر عليهم ولا ديانتهم. ويقتدى بهم فيما لا سبيل لنا إلى العلم به إلا بهم، أو قالوا قولاً فتوا به على أنفسهم، وقد قال الحافظ المغرب ابن عبد البر في «كتاب العلم» - له، ص ١٥٢ ج ٢: والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، ومجبت في العلم أماته، وبانت ثقته وعنايته، لم يلتفت إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه بيينة قاطعة، يصح بها جرحه على طريق الشهادات، والصلح فيها من الشاهدة والمأينة لذلك، مما يوجب قوله من جهة الثقة والنظر، وأما من لم يثبت إمامته، ولا عرف عدالته، ولا صحت لدم الحفظ والامتحان روايته، فانه ينظر إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجهد في قبول ما جاء على حسب ما يؤدى النظر إليه، اه. ثم استدل على ذلك بكلام بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بعض، وكلام الأئمة من التابعين، ومن تبعهم، بعضهم في بعض، ولم يلتفت إليه أهل العلم، فأمر أبي حنيفة أن صير فيه إلى التقليد، فيجسب بن معين إمام أئمة هذا الفن، يوثقه، ويقول: مأمون أحدنا ضعفه، ويقول: شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث وبأسره. وشعبة شعبة، ويوجه على ابن المديني الأذى يقول فيه البيهقي: ما استصغرت نفسي، كما استصغرت عند علي بن المديني، ويقول فيه: يروى عنه الثوري. وابن المبارك. وحامد بن زيد. وهشيم. وغيرهم. وإن ما قال الدارقطني: جرح، بهم غير معين، ولا منصر، وإذا في محله مختلف فيه، فكيف في مثل إمام من الأئمة، أطلق عليه الأرض شرقاً وغرباً؟ قال ليلى: نسر بعض جرح أبي حنيفة، وتكلم فيه من قبل حفظه، قلت: هذا جرح مفسر، لكن الذين رأوا أبا حنيفة، ورووا عنه، ولاحظوا منه في المسائل، وأظهروا له ميسيراً عليه فيه، بل أثبوا عليه ووثقوه، وإن الذي جرح الإمام بهذا لم يره، ولم يره منه ما يوجب رد حديثه، ولعله لم يطلع منه إلا على رواياته وأخباره. ونحن

وشريك . وأبو خالد الدالاني . وسفيان بن عيينة . وجريز بن عبد الحميد . وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ مرسلًا ، وهو الصواب ، انتهى . وقال البيهقي في "المعرفة" : وقد روى السفيانان هذا الحديث ، وأبو عوانة . وشعبة . وجماعة من الحفاظ عن موسى بن أبي عائشة . فلم يستدوه عن جابر ، ورواه عبد الله بن المبارك أيضاً عن أبي حنيفة مرسلًا^(١) ، وقد رواه جابر الجعفي ، وهو متروك ، وليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ، ولم يتابعهما عليه إلا من هو أضعف منهما ، ثم قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : سمعت سلة بن محمد الفقيه ، يقول : سألت أبا موسى الرازي الحافظ عن حديث : «من كان له إمام ، فقرأه الإمام له قراءة ، فقال : لم يصح عن النبي ﷺ فيه شيء ، إنما اعتمد مشايخنا فيه على الروايات عن علي . وابن مسعود . وغيرهما من الصحابة ، قال أبو عبد الله الحافظ : أعجبنى هذا لما سمعته ، فإن أبا موسى أحفظ من رأينا من أصحاب الرأي على أديم الأرض ، انتهى . وأخرجه ابن عدى . والدارقطني^(٢) عن الحسن بن صالح عن ليث بن أبي سليم ، وجابر عن أبي الزبير مرفوعاً نحوه ، قال ابن عدى : وهذا معروف بجابر الجعفي^(٣) ، ولكن الحسن بن صالح قرنه بالليث ، والليث^(٤) ضعفه أحمد . والنسائي . وابن معين . والسعدى ، ولكنه مع ضعفه يكتب حديثه ، فإن الثقات رَوَوْا عنه ، كشعبة . والثوري . وغيرهما ، وأخرجه ابن عدى أيضاً^(٥) عن أبي حنيفة في "ترجمته" بسنده المتقدم ، وذكر فيه قصة ، ولفظه : أن النبي ﷺ صلى ، ورجل خلفه يقرأ ،

على عين أن الذين وهموه : مثل ابن معين . وابن للدين . وشعبة . وغيرهم ما روى آخيه ، وسروا أحاديثه ، وكانوا أكثر خبرة من هؤلاء المتأخرين ، وقد قال يحيى : كان وكيع يحفظ حديثه كله . ولم يحدث أبو حنيفة بعد الذين وهموه بأحاديث أدخلوا عليه ، بل مات أبو حنيفة قبل ابن المديني . ويحيى . وشعبة . ووكيع . وغيرهم ، فكانوا اختلقوا لي أحاديث رَوَاهَا أبو حنيفة صحاباً المتقدمون ، وأنكرها هؤلاء المتأخرون ، ولهذا أحاديث اختلها آباء ابن جعفر وأمثاله ، أو روايت مزورة مملتها يدانهم بن حاد وأشباهه ، وأما ما كان ، فهذا جرح في إمام طبق عليه الأرض ، فن يخلده ، والموقوفون : مثل وكيع . وابن معين . وابن قطان أوسع علماً من الجارح ، فهذا كما قال الشيخ : يحط من قدر الجارح لا من قدر الإمام الهام ، قال ابن عبد البر في "كتاب العلم" ، ص ١٢٩ - ج ٢ : الذين رَوَوْا عن أبي حنيفة وهموه وأثروا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه من أهل الحديث ، أكثر ما جابوا عليه الاغراق في الرأي ، والقياس ، والارضاء ، ولقد ضعف النسائي أحد بن صالح ، وهو أفضل منه يقيين ، وإن صير إلى أن لنا من الأسماء شيئاً ، فكلهم هؤلاء إنما يحتاج إليه فيمن لم يكن علم به سبيل إلا بهم ، وأما الأئمة الذين يبعث عن علمهم ليلاً ونهاراً ، أو هم معروفون بين الناس ، وقيلهم أهل العلم ، كالشافعي . ومالك . وأمثالهم ، فلا ، كما قال حافظ المغرب ، فتم ما قال ابن حزم في مثل هذا الجارح ، إنما يؤخذ كلام ابن معين . وغيره إذا ضعفوا غير معذور بالعدالة ، اهـ .

(١) أسند رواية أبي حنيفة في "السنن الكبرى" ، ص ١٦٠ - ج ٢ (٢) ص ١٢٦ ، والطحاوي : ص ١٢٨ ، والبيهقي : ص ١٦٠ - ج ٢ (٣) في نسخة مروي "جابر" ، (٤) واليثة نسخة مدلس ، "زوائد" ، ص ١٨٦ ، وفي "التلخيص" ، صدوق اختلط بآخره ، ولم يشذ حديثه ، فترك (٥) والبيهقي في "جزء القراءة" ، ص ١٠١

فجعل رجل من الصحابة ينهاء عن القراءة في الصلاة ، قال له : أنتهى عن القراءة خلف نبي الله ﷺ ، فتنازعا إلى النبي ﷺ ، فقال عليه السلام : « من صلى خلف إمام ، فإن قراءة الإمام له قراءة » ، انتهى . قال ابن عدى : وهذا الحديث زاد فيه أبو حنيفة : جابر بن عبد الله ، وقد رواه جرير . والسفيانان . وأبو الأحوص . وشعبة . وزائدة . وزهير . وأبو عوانة . وابن أبي ليلى . وقيس . وشريك . وغيرهم ، فأرسلوه ، ورواه الحسن بن عمارة ، كما رواه أبو حنيفة ، وهو أضعف .

طريق آخر أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) . والطبراني في "معجمه الوسيط" عن سهل ابن العباس الترمذى ثنا إسماعيل بن عليّ عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان له إمام ، قراءة الإمام له قراءة » ، انتهى . قال الدارقطني : هذا حديث منكر ، وسهل بن العباس متروك ، ليس بثقة (٢) ، وقال الطبراني : لم يرفعه أحد عن ابن عليّ إلا سهل بن العباس ، ورواه غيره موقوفاً ، انتهى .

طريق آخر أخرجه الدارقطني في "غرائب مالك" من طريق مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله مرفوعاً نحوه ، سواء ، قال الدارقطني : هذا باطل لا يصح عن مالك . ولا عن وهب بن كيسان ، وفيه عاصم بن عاصم لا يعرف ، انتهى .

طريق آخر : رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٣) عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ : « من كان له إمام ، قراءة الإمام له قراءة » ، ولكن في إسناده ضعف ، ورواه مالك عن وهب بن كيسان عن جابر من كلامه ، ذكره ابن كثير في "تفسيره" (٤) .

وأما حديث ابن عمر ، فأخرجه الدارقطني في "سننه" (٥) عن محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « من كان له إمام قراءته له قراءة » ، انتهى . قال الدارقطني : محمد بن الفضل متروك ، ثم أخرجه (٦) عن غارجة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، ثم قال : رفضه وكم ، ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل ثنا إسماعيل بن عليّ عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، أنه قال في القراءة خلف الإمام : يكفيك قراءة الإمام ،

(١) ص ١٥٤ (٢) قوله : ليس بثقة ، ليس في "النسخة المطبوعة" ، عندنا

(٣) ص ٣٣٩ ج ٣ إسناده أحمد : ثنا أسود بن طاهر أنا حسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت : رواه كلهم ثقات ، قال الشارح الكبير : "الفتح" ، ص ١١ ج ٢ : به ما أورد حديث أحمد بإسناده ومثله ، وهذا إسناده صحيح متصل ، رجاله كلهم ثقات ، الأسود بن طاهر روى له البخاري . والحسن ابن صالح أدركه ابن الزبير ، وله قبل وفاته بئيف وعشرين سنة ، وروى من طرق غصة سوى هذا ، اه .

(٤) في "آخر سورة الأعراف" ، ص ٦٢٤ ج ٣ (٥) ص ١٢٤ (٦) أي الدارقطني : ص ١٥٤

انتهى . قال : وهو الصواب ، انتهى . قلت : وكذلك رواه مالك في "الموطأ" (١) عن نافع عن ابن عمر ، قال : إذا صلى أحدكم خلف الإمام ، فحسبه قراءة الإمام ، وإذا صلى وحده ، فليقرأ ، قال : وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام ، انتهى .

وأما حديث الحنذلي ، فرواه الطبراني في "معجمه الوسيط" (٢) "حدثنا محمد بن إبراهيم بن عاصم بن إبراهيم الأصماني حدثني أبي عن جدي عن النضر بن عبد الله ثنا الحسن بن صالح عن أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الحنذلي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان له إمام فقرأة الإمام له قراءة » ، انتهى . وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن إسماعيل بن عمرو بن نجيع أبي إسحاق البجلي عن الحسن بن صالح ، به سنداً ومتناً ، قال ابن عدى : هذا لا يتابع عليه إسماعيل ، وهو ضعيف ، قلت : قد تابعه النضر بن عبد الله ، كما تقدم عند الطبراني .

وأما حديث أبي هريرة ، فأخرجه الدارقطني في "سننه" (٣) عن محمد بن عباد الرازي ثنا إسماعيل بن إبراهيم التيمي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، سواء ، قال الدارقطني : لا يصح هذا عن سهيل ، تفرد به محمد بن عباد الرازي ، وهو ضعيف ، انتهى .

وأما حديث ابن عباس ، فرواه الدارقطني في "سننه" (٤) من حديث عاصم بن عبد العزيز المدني عن أبي سهيل عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : « يكفيك قراءة الإمام » ، غافق . أوجهر ، انتهى . قال الدارقطني : قال أبو موسى : قلت لأحمد ابن حنبل في حديث ابن عباس هذا ، فقال : حديث منكر ، ثم أعاده الدارقطني في موضع آخر قريب منه ، وقال : عاصم بن عبد العزيز (٥) ليس بالقوى ، ورفعه وكم ، انتهى .

وأما حديث أنس ، فرواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" عن غنيم بن سالم عن أنس ابن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان له إمام ، فقرأة الإمام له قراءة » ، انتهى . وأعله بنعيم (٦) ، وقال : إنه يخالف الثقات في الروايات ، لا يجنبني الرواية عنه ، فكيف الاحتجاج به ؟ روى عنه المجاهيل والضعفاء ، ولا يوجد من رواية أحد من الأئمة ، انتهى . وحمل البيهقي في "كتاب المعرفة" أحاديث : « من كان له إمام ، فأن قراءة الإمام له قراءة » ، على ترك الجهر بالقراءة خلف الإمام ، وعلى قراءة الفاتحة دون السورة ، واستدل على ذلك بحديث أخرجه أبو داود في

(١) باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ، ص ٢٩ (٢) الطبراني في "الوسط" ، وفيه أبو هارون العبدى ، وهو متروك زوائده ، ص ١١١ - ج ٢ (٣) ص ١٥٤ ، و ص ١٢٦ (٤) ص ١٢٦ (٥) عاصم بن عبد العزيز صدوق من الثالثة (٦) في "الميزان" ، غنيم بن سالم ، أو مصغراً "غنيم" ،

”سننه (١)“ عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ صلى الفجر، ثم قال: لعلكم تقرءون خلف إمامكم؟ قلنا: نعم، قال: فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، انتهى. قال البيهقي (٢): ورواه إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق، فذكر فيه سماع ابن إسحاق من مكحول، فصار الحديث موصوفاً صحيحاً، قال: فهذا الحديث مبين لتلك الأحاديث، ودال على السبب الذي ورد عليه حديث: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة»، وهو رفع الصوت بالقراءة خلف الإمام، وقراءة السورة مع الفاتحة. انتهى.

قوله: وعليه إجماع الصحابة، أى على ترك القراءة خلف الإمام، قلت: روى محمد بن الحسن في ”موطأه“ (٣) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر، أنه كان إذا سئل: هل يقرأ أحد مع الإمام؟ فقال: إذا صلى أحدكم مع الإمام لحسبه قراءة الإمام، وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام، انتهى. أثر آخر، رواه الطحاوى في ”شرح الآثار“ (٤) ”حدثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عبد الله بن وهب أخبرني حيوة بن شريح عن بكر بن عمرو عن عبيد الله بن مقسم أنه سأل عبد الله بن عمر. وزيد بن ثابت. وجابر بن عبد الله، فقالوا: لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات، انتهى. أثر آخر، رواه محمد بن الحسن أيضاً في ”موطأه“ (٥) ”عن سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل، قال: سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام. قال: أنصت، فإن في الصلاة شغلا، ويكفيك الإمام، أخبرنا محمد بن أبان“ (٦) بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام، لا فيما يجهر. ولا فيما يخافت فيه، وإذا صلى وحده، قرأ في الأولين بفاتحة الكتاب. وسورة، ولم يقرأ في الآخرين سورة، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في ”مصنفه“، أعني الأول، وكذلك عبد الرزاق في ”مصنفه“، وينظران.

(١) في ”باب من ترك القراءة في صلاته“، ص ١٢٦

(٢) (ص ١٦٤ - ج ٢، قلت: وروى أحمد في ”مسنده“، ص ٣٢٢ - ج ٥، والدارقطني: ص ١٢١، حديث ابن إسحاق من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عنه، وذكر فيه سماع ابن إسحاق عن مكحول. وأحد من طريق يعقوب عن ابن إسحاق حديث مكحول عن محمود بن الربيع، وذكر فيه السماع أيضاً، ويعقوب هذا هو ابن إبراهيم، قلل الرواية الثانية فيها إقطاع. وافته أعلم، ثم يوشى. آخر، وهو أن مكحولاً مدلس أيضاً. ولم يذكر سماعه عن محمود في شيء من الروايات، وأن روايته هذه مضطربة عنه عن عبادة، وعنه عن محمود عن عبادة، وعنه عن نافع عن عبادة، روى كلها أبو داود في ”سننه“، وعنه عن محمود عن أبي نعيم عن عبادة، رواه الدارقطني، وأن ابن إسحاق تكلم فيه من تكلم.

(٣) (ص ٩٣ ”باب القراءة خلف الإمام“، والطحاوى: ص ١٢٩، ”موطأ مالك“، ص ٢٩، والبيهقي: ص ١٦٩ - ج ٢، والدارقطني: ص ١٥٤، وإسناده صحيح (٤) في ”باب القراءة خلف الإمام“، ص ١٢٩، وإسناده صحيح (٥) (ص ٩٦، والطحاوى: ص ١٢٩، وميب. وشعبة. وأن الأحمس، عن منصور به، وإسناده صحيح، والبيهقي في ”كتاب القراءة“، ص ١١٧ (٦) ”موطأ أحمد“، ص ٩٦، وابن أبان ضعيف

أثر آخر ، رواه محمد بن الحسن أيضاً ^(١) عن داود بن قيس الفراء المدني ، قال : أخبرني بعض ولد سعد بن أبي وقاص أن سعداً قال : وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" ، إلا أنه قال : في فيه حجر ، وكذلك ابن أبي شيبة .

أثر آخر ، رواه محمد بن الحسن أيضاً عن داود بن قيس عن ابن عجلان ، أن عمر بن الخطاب ، قال : ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً ، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق .

أثر آخر أخرجه الطحاوي في "شرح الآثار" ^(٢) عن حماد بن سلمة عن أبي جمرة ، قال : قلت لابن عباس : أقرأ والإمام بين يدي ؟ فقال : لا ، انتهى .

أثر آخر أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن جابر ، قال : لا يقرأ خلف الإمام ، إن جهر ، ولا إن خافت ، انتهى . وينظر .

أثر آخر ، رواه ابن أبي شيبة ^(٣) . وعبد الرزاق في "مصنفهما" من حديث علي ، قال : من قرأ خلف الإمام ، فقد أخطأ الفطرة ، وأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٤) من طرق ، وقال : لا يصح إسناده ، وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : هذا يرويه عبد الله بن أبي ليلى الأنصاري عن علي ، وهو باطل ، ويكنى في بطلانه إجماع المسلمين على خلافه ، وأهل الكوفة ، إنما اختاروا ترك القراءة خلف الإمام فقط ، لأنهم لم يميزوه ، وابن أبي ليلى هذا رجل مجهول ، انتهى .

قوله : لأن الاستماع فرض بالنص ، قلت : يريد به قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ، وقد وردت أخبار في أن هذه الآية نزلت في القراءة خلف الإمام ،

(١) "موطأ محمد" ، ص ٩٨ ، وكذا الذي بعده (٢) ص ١٢٩

(٢) أثر آخر أخرجه مسلم في "صحيحه" في باب سجود الثلاثة ، ص ٢١٥ من عطاء بن يسار أنه سأل زيد ابن ثابت عن القراءة مع الإمام ، قال : لا قراءة مع الإمام في شيء .

أثر آخر ، رواه مالك في "الموطأ" ، ص ٢٨ ، والترمذي : ص ٤٢ في "باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة" ، ص ٤٢ عن وهب بن كيسان : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : من صلى وكلمة لم يقرأ فيها بأم القرآن ، فلم يصل إلا ورواه الإمام ، اه . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

أثر آخر ، رواه الطحاوي : ص ١٢٩ عن طلحة عن ابن مسعود ، قال : ليت الذي يقرأ خلف الإمام على فوه تراباً ، قلت : إسناده حسن .

أثر آخر ، رواه الطحاوي : ص ٢٧ ، والدارقطني : ص ١٢٩ ، وأحد من كثير من مرة عن أبي بردة ، قام رجل فقال : يا رسول الله ، أتى الصلاة قرآن ؟ قال : نعم ، فقال رجل من القوم : وجب هذا ؟ قال أبو بردة : يا كثير ، وأنا إلى جنبه ! لا أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم ، اه . إسناده حسن .

(٤) ص ١٢٦ ، والبيهقي : ص ١٣٢ في "كتاب القراءة" ،

أخرج البيهقي عن مجاهد ^(١) ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة ، فسمع قراءة قتي من الأنصار ، فزل ^(٢) وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ^(٣) ، وأخرج عن الإمام أحمد ^(٤) ، قال : أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة .

أثر آخر أخرجه الدارقطني في "سننه" عن عبد الله بن عامر حدثني زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة في هذه الآية ^(٥) وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ^(٦) قال : نزلت في رفع الأصوات ، وهم خلف رسول الله ﷺ في الصلاة ، انتهى . قال : وعبد الله ابن عامر ضعيف ، انتهى .

أثر آخر أخرجه ابن مردويه في "تفسيره" ^(٧) عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي ثنا أبو أسامة عن سفيان عن أبي المقدم هشام بن زياد عن معاوية بن قرة ، قال : سألت بعض أشياخنا من أصحاب رسول الله ﷺ ، قال المسروقي : أحسبه قال : عبد الله بن مغفل ، قلت له : كل من سمع القرآن وجب عليه الاستماع والإنصات . قال : إنما نزلت هذه الآية ^(٨) وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ^(٩) في القراءة خلف الإمام ، إذا قرأ الإمام فاستمع له ، وأنصت ، انتهى . الحديث الثامن والخمسون : قال عليه السلام : « وإذا قرأ فأفصتوا » قلت : روى من حديث أبي موسى ، ومن حديث أبي هريرة .

الحديث أبو موسى ، رواه مسلم في "صححه" ^(١٠) ، في "باب القراءة . والركوع . والسجود . والتشهد" ، فقال : وحدثننا أبو عثمان ^(١١) المسمعي ثامعاً بن هشام ثنا أبي ثنا إسحاق بن إبراهيم ثنا جرير عن سليمان التيمي عن قتادة بهذا الإسناد مثله "يعني حديث قتادة عن يونس بن جبيرة عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ" ، فذكر حديث : إذا كبر الإمام فكبروا ، وفيه قصة ، قال مسلم : وفي حديث جرير من الزيادة : وإذا قرأ فأفصتوا ، ثم قال : قال أبو إسحاق "يعني صاحب مسلم" : قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر ، في هذا الحديث "أي طعن فيه ؟" فقال مسلم : يزيد أحفظ من سليمان التيمي ، فقال له أبو بكر : لحديث أبي هريرة

(١) من ١٥٥ - ج ٢ (٢) قال الحافظ ابن تيمية في "مقالاته" ، من ١٤٣ - ج ٢ ، و من ٤١٢ - ج ٢ : قال أحمد : أجما على أنها نزلت في الصلاة ، اه ، قال : وكل أحد الاجماع على أنها لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر ، اه ونحوه في "تنوع العبادات" ، من ٥٨ ، وفي "اللفظ - لابن قدامة" ، من ٦٠٥ ، قال أحمد في رواية أبي داود : وأجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة ، اه

(٣) ورواه البيهقي في "كتاب الصلاة" ، من ٧٢ من طريق هشام بن زياد ، وقال : ليس بالقوي ، واختلف عليه في إسناده ، اه . وروى البيهقي في "كتابه" ، من غير واحد من الصحابة . والتابعين بأنها نزلت في الصلاة ، وقال بعضهم : في الخطبة يوم الجمعة (٤) من ١٧٤ (٥) في نسخة "أبو خنسان" ،

”يعنى : وإذا قرأ فأقصتوا“؟ فقال مسلم : هو عندى صحيح ، قال : لمَ لم تضعه ههنا ؟ قال : ليس كل شيء عندى صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ههنا ما اجتمعوا عليه ، انتهى كلام مسلم . وأخرجه أبو داود فى ”سننه - فى باب التشهد^(١)“ عن سليمان التيمي ثنا قتادة عن أبي غلاب عن حطان بن عبد الله الرقاشى بهذا الحديث ، وزاد : وإذا قرأ فأقصتوا ، قال أبو داود : وإذا قرأ فأقصتوا ، ليس بشيء ، انتهى . ورواه ابن ماجه فى ”سننه“ بسند أبي داود ، قال : قال رسول الله ﷺ : ”إذا قرأ الإمام فأقصتوا ، فإذا كان عند القعدة ، فليكن أول ذكر أحدكم التشهد ، انتهى .“ وأخرجه البزار فى ”مسنده“ كذلك ، وقال : لا نعلم أحدا قال فيه : وإذا قرأ فأقصتوا ، إلا سليمان التيمي ، إلا ما حدثناه محمد بن يحيى القطيعى ثنا سالم بن نوح عن عمر بن حامر عن قتادة عن يونس ابن جبير عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى عن النبي ﷺ بنحو حديث سليمان التيمي ، وإذا قرأ فأقصتوا ، انتهى . وبهذا السند رواه ابن عدى فى ”الكامل^(٢)“ عن سالم بن نوح المطار

(١) ص ١٤٧ ، وابن ماجه فى ”باب إذا قرأ الامم فأقصتوا“ ، ص ٦١ ، وأحد : ص ٤١٥ - ج ٤ .

(٢) قلت : وبهذا السند رواه الدارقطنى : ص ١٢٥ : عن عمر بن حامر . وسيد ، كلاما من قتادة .

قال شيخ الاسلام السيد محمد أنور ، نور الله مرقد ، فى ”فصل الخطاب“ ، ص ٢٧ ، وتابعه ”أبى سليمان التيمي“ ، على هذه الزيادة : عمر بن حامر ، وهو من رجال مسلم ، وسيد بن أبى هريرة ، عند الدارقطنى . وغيره من طريق سالم ابن نوح المطار ، وهو من رجال مسلم ، وتابعه ”أبى سليمان أبو هيبه“ ، عنه ، عند أبى حوالة فى ”صحيحه“ ، وهو : جماعة بن أثير ، أبو أثير التكنى الأزدى ، كفى فى ”الأنساب“ ، من الجند نيسابورى ، وقال : مستقيم الحديث من الثقات ، وكذا قال هناك فى ”عبد الله بن رشيد“ ، الراوى عنه : ولا يؤثر ما فى ”اللسان“ ، فى جماعة ، عن بعض المتأخرين ، وهو الواقلى إستان حديث فى ”ترجمة أبان الحارثي - من الأصابة“ ، لا كما خله الحافظ هناك ، فراجع ، ومتابعة أبى هيبه هذه تعلها فى ”حاشية آثار السنن“ ، ص ٨٥ - ج ١ ، وكذا لا يؤثر ما فى ”اللسان“ ، عن السرى ابن سهل فى عبد الله بن رشيد ، وهو فى ”ذيل اللآلئ“ ، ص ٢٥ ، وقد ترجم فى ”اللسان“ ، لعبد الله بن رشيد أيضا ، وتابع جبراً عن سليمان ، مشتر بن سليمان ، عند أبو داود : ص ١٢٧ ، وسليمان الثوري ، ذكره الدارقطنى : ص ١٢٥ ، ولم ينصح بإحلال الحديث فى ”سننه“ ، ولو كان أقصَح ، كان ماذا ؟ فقد صحح حديث الانصاف : أحمد ابن حنبل . وإسحاق . وصاحبه أبو بكر الأثرم ، ثم سلم : ص ١٧٤ ، ثم للسانى : ص ١٤٦ من حيث إخراجهم إليه فى ”مجتباه“ ، ثم ابن جرير فى ”تفسيره“ ، ص ١١٢ ، ثم أبو عمرو بن حزم ، ثم المنذرى ، ثم ابن تيمية . وابن كثير فى ”تفسيره“ ، ثم الحافظى فى ”الفتح“ ، ص ٢٠١ - ج ٢ ، وآخرون ، وجمهور المالكية . والحلابة : اه . قلت : تصحيح أحمد . وابن إسحاق ذكره ابن تيمية فى ”تنوع الباءات“ ، ص ٨٦ ، وصححه ابن كثير . وابن جرير فى ”تفسيره“ فى آخر سورة الأعراف ، ، وابن حزم فى ”المحلى“ ، ص ٢١٠ - ج ٣ ، وتصحيح المنذرى ذكره صاحب ”عون للبود“ ، فى : ص ٢٣٥ - ج ١ ، قلت : ثم أبو زرعة على ما فى ”مقدمة الفتح“ ، ص ٣٤٥ ، والتسلطنى : ص ١٨ ، قال مكنى بن عبد الله : سمعت مسلماً يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى ، ففعل ما أشار أن له عليه ، تركته . ونحوه فى ”المحلى“ ، ص ٩٨ ، وفى ”توجيه النظر“ ، ص ٢٤٠ ، قال يصفهم : أراد مسلم : بالإجماع ، فى قوله : ما أجموا عليه ، إجماع أربعة أئمة ، الحديث . أحمد بن حنبل . وابن ميين . وعثمان ابن أبى شيبة . وسيد بن منصور الخراسانى .

عن عمر بن عامر . وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة به ، ولم يعله ، وإنما قال : وهذا الحديث سليمان التيمي أشهر من عمرو بن عامر . وابن أبي عروبة ، انتهى .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه أبو داود^(١) . والنسائي . وابن ماجه . من حديث أبي خالد الأحمر عن محمد بن مجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأنتصوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد » ، انتهى . ذكره أبو داود في "باب الإمام يصلي من قعود" وقال : وهذه الزيادة . وإذا قرأ فأنتصوا ، ليست بمحفوظة ، والوهم عندنا من أبي خالد . انتهى . وتعقبه المنذرى في "مختصره" ، فقال : وهذا فيه نظر ، فإن أبا خالد الأحمر هذا هو : سليمان بن حيان ، وهو من الثقات الذين احتج بهم البخارى . ومسلم . ومع هذا فلم ينفرد بهذه الزيادة ، بل تابعه عليها^(٢) أبو سعيد محمد بن سعد الأنصارى الأشبهلى المدينى ، نزيل بغداد ، وقد سمع من ابن مجلان ، وهو ثقة ، ووثقه النسائي . وابن معين . وغيرهما ، وقد أخرج مسلم هذه الزيادة في "مصححه" في حديث أبي موسى الأشعرى من حديث سليمان التيمي عن قتادة ، وضعفها أبو داود . والدارقطنى . والبيهقى . وغيرهم . لتفرد سليمان التيمي بها ، قال الدارقطنى : وقد رواه أصحاب قتادة الحفاظ عنه : منهم هشام الدستوائى . وسعيد . وشعبة . وهمام . وأبو عوانة . وأبان . وعدى بن أبي عمارة ، فلم يقل أحد منهم : وإذا قرأ فأنتصوا ، قال : وإجماعهم يدل على وهم ، انتهى . ولم يؤثر عند مسلم تفرد به لثقة وحفظه ، ومصححها من حديث أبي موسى . وأبي هريرة . انتهى كلامه . ومتابعة محمد بن سعد لسليمان التيمي^(٣) التى أشار إليها المنذرى أخرجها النسائي في "سننه" أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا محمد بن سعد الأنصارى حدثني محمد بن مجلان عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأنتصوا » ، انتهى . وأخرجه الدارقطنى في "سننه" ، وقال : قال أبو عبد الرحمن : كان محمد بن عبد الله المخزومى ، يقول : محمد بن سعد ، هذا ثقة ، انتهى . وسليمان التيمي متابعان آخران . غير محمد بن سعد ، أخرج الدارقطنى في "سننه" حديثهما وضعفهما : أحدهما : إسماعيل بن أبان الغنوى ثنا محمد

(١) في "باب الإمام يصلي من قعود" ، ص ٩٦ ، والنسائي في "باب إذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا" ، ص ١٤٦ ، وابن ماجه في "باب إذا قرأ الإمام ، فأنتصوا" ، وصححه مسلم : ص ١٧٤ ، وابن حزم في "المحل" ، ص ٣٤٠ - ج ٣ (٢) وتابع أبا خالد أيضا أبو سعد المافقي ، محمد بن ميسر ، روى أحد عنه من ابن مجلان في "مسننه" ، ص ٣٢٦ - ج ٢ (٣) قلت : للصواب أن يقول : سليمان بن حيان بن الأزدي ، وهو أبو خالد الأحمر ، وأما التيمي ، فهو في حديث أبي موسى الأشعرى ، دون حديث أبي هريرة . ومتابعة ابن سعد للأزدي عند النسائي في حديث أبي هريرة خطأ ، والله أعلم .

ابن عجلان به . والآخر : محمد بن ميسر أبي سعد الصفاني ثنا ابن عجلان به ، قال : وإسماعيل بن أبان .
ومحمد بن ميسر ضعيفان ، انتهى . وقال البيهقي في " المعرفة " (١) " بعد أن روى حديث أبي هريرة (٢) .
وأبي موسى : وقد أجمع الحفاظ (٣) على خطأ هذه اللفظة في الحديث : أبو داود . وأبو حاتم . وابن
معين . والحاكم . والدارقطني ، وقالوا : إنها ليست بمحذوفة ، أو يحمل الانصاف فيه على ترك
الجمهور (٤) ، كما في الحديث الصحيح عن أبي زرعة عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا كبر
في الصلاة سكت هنية قبل أن يقرأ ، فقيل له : يا رسول الله ما تقول في سكوتك بين التكبير
والقراءة ؟ قال : أقول " اللهم باعد بيني وبين خطاياي " الحديث ، انتهى .

أحاديث الباب : روى النسائي في " سننه " أخبرني هارون بن عبد الله ثنا زيد بن الحباب
ثنا معاوية بن صالح ثنا أبو الزاهرية حدثني كثير بن مرة الحضرمي عن أبي الدرداء ، سمعه يقول :
سئل رسول الله ﷺ ، أنى كل صلاة قراءة ؟ قال : ونعم ، قال رجل من الأنصار : وجبت هذه ؟
فالتفت إلى ، وكنت أقرب القوم منه ، فقال : ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم ، انتهى .

(١) صف البيهقي ثلاث سنن : " الكبرى " ، التي رد عليها ابن الترمذي . و " الصغرى " ، و " الأوسط " ،
وهي " كتاب للرملة " ، صنفه قبل " الكبرى " كما صرح به في " الكبرى " ، ص ٢٣١ - ج ١ (٢) قلت : في
هذا القول إجمال ، الظاهر منه أن قول أبي حاتم . وابن ميو . وغيرهما في حديث أبي هريرة . وأبي موسى كليهما ، وليس
كذلك ، بل قول أبي داود وكليهما ، وقول ابن معين . وأبي حاتم في حديث أبي هريرة قطع ، راجع " التلخيص الكبير " ،
ص ١٥٦ - ج ٢ ، و ص ١٥٧ - ج ٢ ، و راجع " حاشي ابن أبي حاتم " ، ص ١٦٤ - ج ١ ، والظاهر من الدارقطني
في " سننه " ، ص ١٢٥ تصحيح حديث أبي هريرة .

تتبعه : قال الشيخ محمد هاشم بن عبد الفتور السدي ، في رسالة له - في مسألة القراءة سهواً " بتحقيق الكلام " ،
ماضيه : إن الدارقطني أخرج بسنتين : أحدهما : سند ابن ماجه بهينه . وثانيها : أنه أخرجه عن علي بن عبد الله بن
ميسر عن أبي الأشعث أحمد بن المقدم عن للشمس بن سليمان التيمي بهذا السند بهينه ، ثم قال الدارقطني : بل ذكر كل
من هذين السندين ، هذا إسناد صحيح ، ورواه عنهم ثقات ، اه . قلت : لا أثر لهذا التصحيح في النسخة المطبوعة ،
كما لا أثر لقول قل من الدارقطني . وغيره ، وإجماعهم يدل على وهم ، اه . (٣) هذا اللفظ من البيهقي في الطرف
الغالب من لفظ مسلم في " صحيحه " ، ص ١٧٤ ، حيث صحح أبي هريرة : ولم يضعه في " كتابه " ، إنما وضع
فيه حديث أبي موسى : إذا قرأ فأنصتوا ، قطع ، حين أزمه ابن أخت أبي الثغري بحديث أبي هريرة ، بقوله : لم تضعه
ههنا ؟ قال : إنما وضعت ههنا لأجموا عليه ، اه . أي إنما أوردت في الصحيح حديث أبي موسى : إذا قرأ فأنصتوا ،
لأنهم أجموا على تصحيحه ، ولم أورد حديث أبي هريرة : إذا قرأ فأنصتوا ، لأنه وإن كان صحيحاً عندى ، لكن
سخته عندى ليس يجمع عليها ، خالف مسلماً في تصحيح ابن ميو . وأبو حاتم ، وهذا هو وجه الترك ، واقة أعلم .

(٤) قلت : ينهم من هذه الباردة أن هؤلاء الحفاظ ليسوا على ثقة من تصحيح الحديث ، وآثم إن حمل الانصاف على
ترك الجهر ، فلا نزاع لهم مع محصى الحديث ، وإنما نازعوا لأنجل مسألة القراءة خلف الإمام ، قال سلم لم تكن المسألة
بدون هذا التضعيف ، فلا حاجة لهم إلى تصحيح الحديث ، وظاهر أن هذا التضعيف ليس من مجلس تصحيح الحديث ،
لأنجل الضعف في الحديث ، بل لأمر آخر ، لولم يتاقتوا فيه ، فلا حاجة لهم إلى تصحيح الحديث ، ولهذا قال خاتم الحفاظ ،
شيخ الإسلام محمد أجور شا . نور الله مراده ، في هؤلاء : سري عليهم إلى الحديث ، اه .

قال النسائي : هذا عن رسول الله ﷺ خطأ ، إنما هو قول أبي الدرداء ، وبوب عليه " اكتفاء المأموم بقراءة الإمام " .

حديث آخر : أخرجه الطحاوي في " شرح الآثار (١) " محتجا به عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن أيوب عن أبي قلابه عن أنس أن النبي ﷺ صلى بأصحابه ، فلما قضى صلاته أقبل عليهم بوجهه ، فقال : " أتقرءون في صلاتكم خلف الإمام ، والإمام يقرأ ١٤ فسكتوا ، ففألفا ثلاث مرات ، فقالوا : إنما لنفعل ، قال : لا تفعلوا ، انتهى . ورواه ابن جبان في " صحيحه " ، وزاد : وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في " سننه (٢) " عن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن زرارة ابن أوفى عن عمران بن حصين ، قال : كان النبي ﷺ يصلي بالناس ، ورجل يقرأ خلفه ، فلما فرغ قال : " من ذا الذي يخالفني سورة - كذا - ١٤ ، فقام عن القراءة خلف الإمام ، انتهى . ثم قال : لم يقل هكذا غير حجاج ، وخالفه أصحاب قتادة : منهم شعبة . وسعيد . وغيرهما ، فلم يذكروا فيه : فقام عن القراءة ، وحجاج لا يمتنع به ، انتهى . وقال البيهقي في " المعرفة " : وقد رواه مسلم في " صحيحه (٣) " من حديث شعبة عن قتادة عن زرارة به : أن النبي ﷺ صلى بأصحابه الظهر ، فقال : " أيكم قرأ - بسبح اسم ربك الأعلى ؟ - فقال رجل : أنا ، فقال عليه السلام : قد عرفت أن رجلا خالفني ، قال شعبة : فقلت لقتادة : كأنه كرهه ؟ ، فقال : لو كرهه لنهى عنه ، قال البيهقي : ففي سؤال شعبة ، وجواب قتادة في هذه الرواية الصحيحة تكذيب من قلب الحديث ، وزاد فيه : قهى عن القراءة خلف الإمام ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في " سننه (٤) " عن يحيى بن سلام ثنا مالك بن أنس ثنا وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ ، قال : " كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ، إلا أن يكون وراء الإمام ، ، انتهى . قال الدارقطني : يحيى بن سلام ضعيف ، والصواب موقوف ، ثم أخرجه كذلك .

(١) ص ١٢٨ ، ورواه الدارقطني : ص ١٢٩ ، والبيهاقى في " جزء القراءة " ، ص ٢٢ ، وزاد : وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه ، وأخرجه البيهقي في " الكتاب " ، ص ١٢١ بدون الزيادة ، و : ص ١٢٢ مع الزيادة ، وأخرجه في " السنن " ، ص ١٦٦ مع الزيادة ، وقال : حديث أبي قلابه عن أنس ليس بمحفوظ ، وجيد حديث أبي قلابه عن ابن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت : وحديث رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عند البيهقي . وابن حزم مرسل .

(٢) ص ١٢٤ ، و : ص ١٥٥ ، والبيهقي في " السنن الكبرى " ، ص ١٦٢ - ج ٢ (٣) في " باب منى المأموم عن جهره بالقراءة خلف الإمام " ، ص ١٧٢ - ج ١ (٤) ص ١٢٤

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً ^(١) عن غسان بن الربيع عن قيس بن الربيع عن محمد بن سالم عن الشعبي عن الحارث عن علي، قال: قال رجل للنبي ﷺ: «اقرأ خلف الإمام أو أنصت؟» قال: بل أنصت، فإنه يكفيك، انتهى. ثم قال: تفرد به غسان، وهو ضعيف، وقيس. ومحمد بن سالم ضعيفان، قال: والمرسل أصح منه، ثم أخرجه عن محمد بن سالم عن الشعبي أن النبي ﷺ، قال: «لا قراءة خلف الإمام»، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» من طريق الدارقطني عن أبي حاتم ابن حبان حدثني إبراهيم بن سعيد عن أحمد بن علي بن سلمان البروردي ^(٢) عن عبد الرحمن المخرومي عن سفيان بن عيينة عن ابن طلوس عن أبيه عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، قال: «من قرأ خلف الإمام، فلا صلاة له»، انتهى. ثم قال ابن حبان: هذا الحديث لا أصل له، وأحمد بن علي بن سلمان لا يفتني أن يشتغل بحديثه، انتهى. ولم أجد هذا الحديث في «كتاب الضعفاء - لابن حبان»، ولا ترجم فيه على أحمد بن علي بن سلمان، فاقه أعلم.

حديث آخر: قال ابن حبان في «كتاب الضعفاء»: «مأمون بن أحمد السلي من أهل هراة، كان دجالاً من الدجاجة، روى عن يحيى بن عباس عن سفيان عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ، قال: من قرأ خلف الإمام ملأه قوّة ناراً، انتهى.

ملخص كلام البخاري في «الجزء الذي وضعه في القراءة خلف الإمام»، قال: واحتج هذا القائل «بني أبا حنيفة» بقوله تعالى: ﴿فاسمعوا له وأنصتوا﴾ ثم قال: وهذا منقوض بالثناء، مع أنه تطوع، والقراءة فرض، فأوجب عليه الانصات بترك فرض، ولم يوجب بترك سنة، فحتم يكون الفرض عنده أهون حالا من التطوع، واعترضه أيضاً بفرع، وهو أن المصلّي لو جاء والإمام في الركعة الأولى من الفجر، فإنه يصلي عنده ركعتي الفجر، ويترك الاستماع والإنصات، مع أنه عليه السلام، قال: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة»، قال: ويقال له: «أرأيت إذا لم يجهز الإمام، أقرأ خلفه؟» فإن قال: لا، فقد بطل دعواه، لأن الاستماع إنما يكون لما يجهز به، ثم ذكر عن ابن عباس عن غير سند، فاستمعوا له وأنصتوا، قال: في الخطبة، ثم قال: ولو أريد به في الصلاة، فنحن نقول: «إنما يقرأ خلف الإمام عند سكوته، وقد روى سمرة قال: كان للنبي ﷺ سكتان: سكتة حين يكبر. وسكتة حين يفرغ من قراءته، قال: وكان أبو سلمة بن عبد الرحمن، وميمون بن مهران. وسعيد بن جبير. وغيرهم يرون القراءة عند سكوت

الإمام عملاً بقوله عليه السلام : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، والإفصات . إذا قرأ الإمام عملاً بالآية ، قال : واحتج أيضاً بقوله عليه السلام : « من كان له إمام ، فقرأة الإمام له قراءة » ، قال : وهذا حديث لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز . والعراق ، لإرساله وانقطاعه : أما إرساله ، فرواه عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وآله . وأما انقطاعه ، فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر ، ولا يدرى أسمع جابر من أبي الزبير ، أم لا ، قال : ولو ثبت ، فتكون الفاتحة مستثناة منه " أي من كان له إمام ، فقرأة الإمام له قراءة ، بعد الفاتحة " ، كما قال عليه السلام : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » ، وقال في حديث آخر : " إلا المقبرة " ، مع انقطاعه ، قال : ونظير هذا قوله عليه السلام لسليك النطفاني ، حين جاء ، وهو يخطب : « قم ، فاركع » ، مع أنه أمر بالإفصات للخطبة ، قال : « إذا قلت لصاحبك : أنصت ، والإمام يخطب يوم الجمعة ، فقد لغوت » ، ولكنه أخرج الصلاة من هذا الإطلاق ، قال : واحتج أيضاً بخبر روى عن داود بن قيس عن ابن نجاد - رجل من ولد سعد - عن سعد ، قال : وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جرة ، قال : وهذا مرسل ، فإن ابن نجاد لم يعرف . ولا سمي ، قال : واحتج أيضاً بحديث رواه أبو جباب عن سلبة بن كهيل عن إبراهيم ، قال : قال عبد الله : وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام مليء فوه تتناً ، قال : وهذا مرسل لا يحتج به ، وخالفه بن عوان عن إبراهيم عن الأسود ، وقال : رضفاً ، وهذا كله ليس من كلام أهل العلم ، لوجهين : أحدهما : قول النبي صلى الله عليه وآله : « لا تلعنوا بلعنة الله ، ولا بالنار ، ولا تعذبوا بعذاب الله » ، فكيف يجوز لأحد أن يقول : في أبي الذي يقرأ خلف الإمام جرة ، والجرة من عذاب الله ؟ الثاني : أنه لا يحل لأحد أن يتمنى أن تملأ أفواه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله - مثل : عمر بن الخطاب . وأبي بن كعب . وحذيفة . وعلي بن أبي طالب . وأبي هريرة . وعائشة . وعبد الله بن الصامت . وأبي سعيد الخدري . وعبد الله بن عمر ، وفي جماعة آخرين ممن روى عنهم القراءة خلف الإمام - رضفاً ، ولا تتناً ، ولا تراباً . ثم روى أساديت هؤلاء في مواضع متفرقة من الجزء المذكور ، قال : واحتج أيضاً بخبر رواه عمر بن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت ، قال : من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له ، قال : ولا يعرف لهذا الإسناد سماع بعضهم من بعض ، ولا يصح مثله ، قال : وروى سليمان التيمي . وعمر بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن أبي موسى - في حديثه الطويل - عن النبي صلى الله عليه وآله ، وفيه : وإذا قرأ ، فأنصتوا ، ولم يذكر سليمان في هذه الزيادة سماعاً من قتادة ، ولا قتادة من يونس بن جبير ، وروى هشام . وسعيد . وأبو عوانة . وهمام . وأبان بن يزيد . وغيرهم عن قتادة ، فلم يقولوا فيه : وإذا قرأ ، فأنصتوا ، ولو صح لحل على ماسوي الفاتحة ، وروى أبو خالد

الأحمر عن ابن جحلان عن زيد بن أسلم . وغيره عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، وزاد فيه : وإذا قرأ فأفصتوا ، ولا يعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر ، قال أحمد : أراه كان يدلّس ، وقد رواه الليث . وبكير عن ابن جحلان عن أبي زياد عن الأخرج عن أبي هريرة ، ورواه الليث أيضاً عن ابن جحلان عن سعيد عن أبي هريرة ، وعن ابن جحلان عن مصعب بن محمد . وزيد بن أسلم . والقعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة ، فلم يقولوا فيه : وإذا قرأ ، فأفصتوا ، ورواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم يتابع أبو خالد في زيادته ، قال : ويقال لهذا القائل : قد أجمع أهل العلم . وأنت ، على أن الإمام لا يتحمل عن القوم فرضاً ، ثم قلت : إن الإمام يتحمل عن القوم هذا الفرض ، مع أنك قلت : إنه لا يتحمل عنهم شيئاً من السنن^(١) كالثلث والتسبيح ، ونحو ذلك ، فثبت أن الفرض عندك أهون حالا من التطوع ، انتهى كلامه . ملخصاً محرراً . والله تعالى أعلم .

قوله : ويستحسن " يعني القراءة خلف الإمام " فيما يروى عن محمد على سبيل الاحتياط ، ويكره عندهما لما فيه من الوعيد ، قلت : هو ما رواه في القراءة خلف الإمام^(٢) قبل ، ورواية عن سعد : وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة ، وعن عمر : ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجرأ .

باب الإمامة

الحديث التاسع والخمسون : قال النبي ﷺ : « الجماعة من سنن الهدى ، لا يتخلف عنها إلا منافق » ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وأخرج مسلم^(٣) عن أبي الأحوص ، قال : قال عبد الله ابن مسعود : لقد رأيتنا ، وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق ، قد علم ثقافته ، أو مريض ، أن كان المريض ليشي بين رجلين حتى يأتي الصلاة ، وأن رسول الله ﷺ علينا سنن الهدى ، وأن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه ، انتهى . وأخرج أيضاً عنه ، قال : من سره أن يلقي

(١) قال ابن تيمية في « التهاجد » ، ص ١٦ - ج ٣ : الإمام يحمل عن الأمور بين الدهر ، وكذا القراءة عند الجمهور ، اهـ . أخرج ابن جارود في « التلخيص » في الجنازة ، ص ٢٦٤ عن ابن عباس ، أنه قرأ على الجنازة ، وقال : إنما جهرت لأعلم أنها سنة ، والإمام كفاهما ، اهـ . (٢) في « القسيرة » ، لو قرأ للتدبير خلف الإمام في صلاة لا يجهر فيها ، اختف المثنان فيه ، قال أبو حفص ، وهو بعض مشايخنا : لا يكره ، في قول محمد ، وأطلق المصنف قوله ، ومراده حالة الخفاة دون الجهر « عني - على الهداية » ، (٣) في « باب بيان فضل الجماعة » ، ص ٢٣٢ - ج ١

الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات ، حيث ينادى بهن ، فإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى ، وإنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم ، كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ، ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد ، إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة ، ويرفعه بها درجة ، ويحط عنه بها سيئة ، ولقد رأيتنا ، وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف ، انتهى .

أحاديث الباب : في "الصحيحين" (١) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « دلتهم أن آمر بالموذن فيؤذن (٢) ، ثم آمر رجلاً ، فيصلي بالناس ، ثم أطلق معي برجال معهم حزم الحطب ، إلى قوم يتخلفون عن الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم (٣) عن ابن مسعود نحوه ، إلا أنه قال : يتخلفون عن الجمعة ، قال البيهقي (٤) : والذي يدل عليه سائر الروايات أنه عبر بالجمعة عن الجماعة ، قال النووي في "الخلاصة" : بل هما روايتان : رواية في الجمعة . ورواية في الجماعة ، وكلاهما صحيح ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم (٥) عن أبي هريرة ، قال : أتى النبي ﷺ رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فرخص له عليه السلام أن يصلي في بيته ، فلما ولي دعاه ، فقال له : « هل تسمع النداء بالصلاة ؟ قال : نعم ، قال : فأجبه » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود (٦) . وابن ماجه عن عاصم عن أبي رزين عن عمرو (٧) ابن أم مكتوم . قال : جئت رسول الله ﷺ ، فقلت : يا رسول الله أنا ضيرر شاسع الدار ، ولي قائد لا يلائمني ، فهل تجعد لي رخصة أن أصلي في بيتي ؟ قال : « أسمع النداء ؟ قلت : نعم . قال : ما أجعد لك رخصة » ، انتهى . وأخرجه أبو داود . والنسائي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أم مكتوم ، أنقال : قال : يا رسول الله ، إن المدينة كثيرة الهوام والسباع ، فقال النبي ﷺ : تسمع حتى على الصلاة . حتى على الفلاح ؟ قال : نعم ، قال : فحى هلا . انتهى . ورواه الحاكم في

(١) أخرجه البخاري في "باب وجوب صلاة الجماعة" ، ص ٨٩ ، ومسلم في "باب فضل صلاة الجماعة" ، ص ٢٣٢ ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة . والدارمي . وابن جارود . والبيهقي . وأحمد في مواضع . ولم أجده لفظاً أخرجه إلا عند أحمد في : ص ٤٢٤ - ج ٢ ، قط ، والله أعلم (٢) في نسخة "آمر بالصلاة" ، فقام .. (٣) في "باب فضل الجماعة" ، ص ٢٣٢ ، والطحاوي : ص ١٠٠ بإسناده (٤) في "مسئله" ، ص ٥٦ - ج ٣ (٥) في "باب فضل الجماعة" ، ص ٢٣٢ - ج ١ (٦) في "باب التشديد في ترك الجمعة" ، ص ٨٨ . وابن منبه في "باب التخليط في التخلف عن الجماعة" ، ص ٥٨ ، والنسائي في "باب المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن" ، ص ١٣٧ ، وأخرجه الدارقطني : ص ١٤٦ ، وفيه : « أسمع الإقامة ؟ » (٧) في نسخة عبد الله ..

”المستدرک (١)“، وصححه، قال النسائي : وقد رواه بعضهم عن ابن أبي ليلى مرسلًا ، انتهى . قال البيهقي : معناه لا أجد لك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها ، وليس معناه إيجاب الحضور على الأعمى ، فقد رخص لعتبان بن مالك ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في ”سننه (٢)“ عن أبي جناب الكلبي عن مغراء العبدى عن عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : من سمع النداء (٣) فلم يمنعه من اتباعه عذر - قالوا : وما العذر ؟ قال : خوف ، أو مرض - لم يقبل منه الصلاة التي صلى ، ، انتهى . ورواه ابن حبان . والحاكم ، وأكثر الناس على تضعيف الكلبي ، ولكن قال ابن معين : هو صدوق ، إلا أنه يذلس ، وأخرجه ابن ماجه (٤) عن شعبة عن عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : من سمع النداء ، فلم يأت ، فلا صلاة له ، إلا من عذر ، انتهى . ورواه الحاكم ، وقال : على شرطهما ، وبه أخذ داود في أن الجماعة شرط . والحنابلة في أنها فرض عين ، والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه البخاري (٥) . ومسلم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة ، ، انتهى . وفي لفظ : يزيد على صلاته وحده سبعاً وعشرين درجة ، ، وأخرجها (٦) عن أبي هريرة مرفوعاً : صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدهم وحده بخمسة وعشرين جزءاً ، وفي لفظ : تقل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده خمساً وعشرين درجة ، ، وأخرج البخاري (٧) عن أبي سعيد ، نحوه ، وقال : بخمس وعشرين درجة ، ، وزاد أبو داود فيه : فإن صلاها في فلاة فآثم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة ، ، وإسنادها جيد ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، انتهى . وفي لفظ آخر أخرجه البخاري (٨) . ومسلم أيضاً عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته ، وفي سوقه ، خمساً وعشرين ضعفاً ، وذلك أنه إذا تروأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لا يخرج إلا للصلاة ، لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة . وحط عنه بها خطيئة ،

(١) ص ٢٤٧ (٢) باب التشديد في ترك الجماعة ، ص ٨٨ ، والحاكم في ”المستدرک“ ، ص ٢٤٥ ، والدارقطني : ص ١٦١ : (٣) في نسخة أبي داود الموجودة عندنا ”النادي“ ، ، بدل : النساء (٤) في ”باب التلخيص في التحف عن الجماعة“ ، ص ٥٨ ، والحاكم في ”المستدرک“ ، ص ٢٤٥ (٥) في ”باب فضل صلاة الجماعة“ ، ص ٨٩ ، ومسلم في ”باب فضل صلاة الجماعة“ ، ص ٢٣١ (٦) ”مسلم“ ، ص ٢٣١ ، واللفظ له ، والبطاوي في ”باب فضل صلاة للتجر في جماعة“ ، ص ٩٠ باللفظ الثاني (٧) في ”باب فضل صلاة الجماعة“ ، ص ٨٩ ، وأبو داود في ”باب فضل المني إلى الصلاة“ ، ص ٩٠ ، والحاكم في ”المستدرک“ ، ص ٢٠٩ (٨) ص ٨٩ ، واللفظ له . ولم أجدهما في سياق هكذا عند مسلم ، إلا ما أخرجه مختصراً في : ص ٢٣١ ، واقه أعلم .

فاذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه مادام في مصلاه، ما لم يحدث فيه: اللهم صل عليه. اللهم ارحمه، ولا يزال العبد في صلاة ما انتظر الصلاة»، انتهى. وفي رواية لها^(١): «بخمسة وعشرين جزءاً»، وفي رواية لمسلم: «درجة».

حديث آخر: أخرجه مسلم^(٢) عن عثمان بن عفان عن النبي ﷺ: «من صلى العشاء في جماعة، فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة، فكأنما صلى الليل كله»، انتهى. وهو عند أبي داود. والترمذي: «ومن صلى العشاء. والصبح في جماعة، فكأنما قام الليل كله»، انتهى. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(٣). والنسائي. وابن ماجه عن عبد الله بن أبي بصير عن أبي ابن كعب أن رسول الله ﷺ، قال: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى»، انتهى. قال النووي في «الخلاصة»: «إسناده صحيح، إلا أن ابن بصير سكتوا عنه، ولم يضعفه أبو داود، وروى البيهقي معناه من حديث قباث بن أشيم الصحابي عن النبي ﷺ، وهو «يفتح القاف، وضما، بعدها ياء موحدة، وآخره ثاء مثناة»، انتهى كلامه.

حديث آخر: عن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية ولا بدبر، لا يقيم فيها الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان، فليكن بالجماعة، فإنما يأكل الذئب من الغنم، القاصية»، انتهى. أخرجه أبو داود^(٤). والنسائي، قال النووي: «إسناده صحيح، ذكره في «الخلاصة».

الحديث الستون: قال النبي ﷺ: «يوم تقوم أقدام لكتاب الله، فإن كانوا سواءاً، فأعلمهم بالسنة»، قلت: أخرجه الجماعة^(٥) إلا البخاري، واللفظ لمسلم عن أبي مسعود الأنصاري.

(١) رواية الجزء «١» البخاري - في باب فضل صلاة الفجر في جماعة، ص ٩٠. وفي «مسلم» ص ٢٣١، ورواياته: الدرجة، عند مسلم: ص ٢٣١، وفي في البخاري أيضاً في «باب الصلاة في مسجد السوق»، ص ٦٩، كأنها على الفرج (٢) في «باب فضل صلاة الجماعة» ص ٢٣١. والترمذي في «باب فضل العشاء. والفجر في جماعة»، ص ٣١ (٣) في «باب فضل صلاة الجماعة» ص ٨٩، والحاكم في «المستدرک» ص ٢٤٨، والنسائي في «باب الجماعة إذا كانوا اثنين»، ص ١٣٥ (٤) في «باب التشديد في ترك الجمعة»، ص ٨٨، والنسائي في «باب التشديد في ترك الجمعة»، ص ١٣٥، والحاكم في «المستدرک» ص ٢٤٦. وفي: صحيح الاستاذ، و ص ٢١١، وقال: «صحيح» رواية.

(٥) مسلم في «باب من أحق بالإمامة»، ص ٢٣٦، وأبو داود في «باب من أحق بالإمامة»، ص ٩٣، والنسائي في «باب من أحق بالإمامة»، ص ١٢٧، والترمذي فيه: في: ص ٣٢، وكذا ابن ماجه: ص ٧٠، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» ص ٢٤٣، والدارقطني: ص ١٠٤، كالمستدرک.. بكلاً ضريحه

قال : قال رسول الله ﷺ : « يوم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فان كانوا في القراءة سواء ، فأعطيهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء ، فأعطيهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء ، فأعطيهم سلباً ، ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يقعد في بيته على تكريمته إلا بإذنه » ، قال الأشعري في روايته : مكان : سلباً ، سناً ، انتهى . ورواه ابن حبان في « صحيحه » . والحاكم في « مستدرکه » ، إلا أن الحاكم قال : عوض قوله : « فأعطيهم بالسنة » ، « فأعطيهم فقهاً » ، فان كانوا في الفقه سواء ، فأعطيهم سناً ، انتهى . قال : وقد أخرج مسلم في « صحيحه » هذا الحديث . ولم يذكر فيه « أعطيهم فقهاً » ، وهي لفظة عزيزة غريبة بهذا الإسناد الصحيح ، وسنده عن يحيى بن بكير ثنا الليث عن جرير بن حازم عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن صميع عن أبي مسعود ، قد ذكره ، ثم أخرجه الحاكم عن الحجاج بن أرطاة عن إسماعيل بن رجاء به ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يوم القوم أقدّمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء ، فأعطيهم في الدين » ، فان كانوا في الفقه سواء ، فأقرأهم للقرآن ، ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يقعد على تكريمته إلا بإذنه » ، انتهى . وسكت عنه ، والباقيون من الأئمة يخالفوننا في هذه المسألة ، ويقولون : إن الأقرأ لكتاب الله يقدم على العالم ، كما هو لفظ الحديث ، حتى إذا اجتمع من يحفظ القرآن ، وهو غير عالم ، وفيه يحفظ يسيراً من القرآن ، قدم حافظ القرآن عندهم ، ونحن نقول : يقدم الفقيه ، وأجاب صاحب الكتاب : بأن الأقرأ في ذلك الزمان كان أغلبهم ، وهذا يردده لفظ الحاكم الأول ، ويؤيد مذهبنا لفظه الثاني ، إلا أنه معلول بالحجاج ابن أرطاة ، ويشهد للنخعي أيضاً حديث عمرو بن سلة^(١) ، أخرجه البخاري^(٢) عنه ، قال : كنا بجم ، وكان الركبان يمرون بنا ، فسلمناهم ، ما للناس ! ما لهذا الرجل ؟ فيقولون : يزعم أن الله أرسله ، أو أوحى إليه ، وكانت العرب تلوم بآسلامهم الفتح ، فيقولون : أتركوه وقومه ، فانه إن ظهر عليهم فهو نبي صادق ، فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بآسلامهم ، وبدر أبي قومه بآسلامهم ، فلما قدم ، قال : جئكم ، والله من عند النبي حقاً ، فقال : صلوا صلاة كذا في حين كذا . وصلاة كذا في حين كذا ، وإذا حضرت الصلاة ، فليؤذن أحدهم ، وليؤمكم أكثركم قرآناً ، فظفروا ، فلم يكن أحد أكثر قرآناً مني ، لما كنت أتلقى من الركبان ، فقدموني بين أيديهم^(٣) وأنا ابن ست ،

(١) عمرو بن سلة « بكسر اللام » ، اختلف في صحبته ، ورواية الطبراني تدل على أنه وفد مع أبيه أيضاً « تخفيض » ، ص ١٢٤ (٢) في « غزوة الفتح » في باب - بعد باب عظم النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ، ص ٦١٥ ، وأبو داود في « باب من أحق بالإمامة » ، ص ٩٣ ، واللساني في « باب إمامة اللام قبل أن يحتلم » ، ص ١٢٧ ، والدارقطني : ص ١٧٩ (٣) أجاب ابن القيم في « البدائع » ، ص ٩١ - ج ٤ عن هذا الحديث بقوله : إن قيل : قد أمّ عمرو بن سلة وهو غلام ، قيل : سبي غلاماً ، وهو بالغ ، ورواية : أنه كان له سبع سنين ، فيه رجل مجهول ، فهو غير صحيح ، اهـ . قلت : كأنه غلط عما في الصحيح ، وأجاب ابن حزم عن الحديث في « المحلى » ، ص ٢١٨ - ج ٤ بقوله : وقد وجدنا

أو سبع سنين ، وكانت على بردة إذا سجدت تخلصت عنى ، قالت امرأة من الحى : ألا تغفلون عنا أستاذ قارئكم ؟ ، قطعوا الى قيصا ، فافرحت بشيء فرحى بذلك القميص ، انتهى . وليس فى البخارى لعمر بن سلة غير هذا الحديث ، ولا أخرج له مسلم شيئا .

الحديث الحادى والستون : قال عليه السلام : « من صلى خلف عالم تقى ، فكأنما صلى خلف نبي ، قلت : غريب ، وروى الطبرانى فى "معجمه" ^(١) "حدثنا محمد بن عثمان بن أبى شيبة ثنا عفى القاسم بن أبى شيبة ثنا محمد بن يعلى "ح" وحدثنا محمود بن محمد الواسطى ثنا محمد بن يحيى الأزدي ثنا إسماعيل بن أبان الوراق ثنا يحيى بن يعلى الأسلى عن عبد الله ^(٢) بن موسى عن القاسم الشامى ^(٣) عن مرثد بن أبى مرثد الغنوى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم علماءكم ، فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم » ، انتهى . ورواه الحاكم فى "المستدرک" فى كتاب الفضائل ^(٤) "عن يحيى بن يعلى به سنداً ومتناً ، إلا أنه قال : « فليؤمكم خياركم » ، وسكت عنه . وروى الدارقطنى ^(٥) ، ثم البيهقى ^(٦) فى "سنتهما" من حديث الحسين بن نصر المؤدب عن سلام بن سليمان عن عمر بن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن واسع عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « اجعلوا أئمتكم خياركم ، فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم » ، انتهى . قال البيهقى : إسناده ضعيف ، انتهى . وقال ابن القطان فى "كتابه" : « وحسين بن نصر لا يعرف ، انتهى .

الحديث الثانى والستون : قال عليه السلام : « وليؤمكم أكبرك » ، قلت : تقدم فى حديث مالك بن الحويرث ^(٧) أخرجه الأئمة الستة عنه ، قال : أتيت النبی ﷺ ، أنا . وصاحب لى ، فلما أردنا الإم قال من عنده ، قال لنا : « إذا حضرت الصلاة ، فأذنا ، ثم أقبى ، وليؤمكم أكبرك » ، انتهى . "لمسلم" ، أخرجه مختصراً ومطولاً .

الحديث الثالث والستون : قال عليه السلام : « صلوا خلف كل برّ وفاجر » ، قلت : أخرجه الدارقطنى فى "سنته" ^(٨) عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبى هريرة أن رسول الله

لعمر بن سلة هذا سبعة ، ووقادة على النبي صلى الله عليه وسلم . مع أبيه ، ولو علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف هذا وأمره ، لقلنا به ، ثم قال : قوله عليه السلام : « وليؤمكم أئمتكم » يأمر الأئمة بأن يؤموا ، وليس أئمة ما موراً به ، ولا مكلماً ، وليس هو الأمور بأذان ، ولا أئمة ، فلا يجوز أن إلا من أمور بها لا من أمور بها . اهـ . ملخصاً ، وقال ابن عباس : لا يؤم الغلام حتى يحتلم ، اهـ . ورواه البيهقى : ص ٢٢٥ - ج ٣ . والدارقطنى : ص ١٥٥ .

(١) وأخرجه الدارقطنى : ص ١٦٧ من طريق محمد بن يحيى الأزدي بإسناد الطبرانى ، وقال : عبد الله بن موسى ضعيف (٢) كذا فى "المستدرک" ، وعند الدارقطنى "عبد الله" ، (٣) هو من ولد أسامة بن لؤى

(٤) ص ٢٢٢ - ج ٣ (٥) ص ١٦٧ (٦) ص ٩٠ - ج ٣ (٧) ص ٢٩٠ (٨) ص ١٨٥

عليه السلام، قال: «صلا خلف كل بر وفاجر، وصلوا على كل بر وفاجر، وجاهدوا مع كل بر وفاجر»، انتهى. قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات، انتهى. ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وأعله بمعاوية بن صالح، مع ما فيه من الانقطاع، وتعبه ابن عبد الهادي، وقال: إنه من رجال الصحيح، انتهى. والحديث رواه أبو داود في «سننه» (١) - في كتاب الجهاد، وضعفه بأن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة، ولفظه، قال: «الجهاد واجب عليكم، مع كل أمير بر أو فاجر، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم بر أو فاجر، وإن عمل الكبار، والصلاة واجبة على كل مسلم بر أو فاجر، وإن عمل الكبار»، انتهى. ومن طريق أبي داود، رواه البيهقي في «المعرفة»، وقال: إسناده صحيح، إلا أن فيه انقطاعاً بين مكحول. وأبي هريرة، وله طريق آخر عند الدارقطني (٢) عن عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام بن عروة عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة مرفوعاً: «سليكم من بعدى ولاية: البر يره». والفاجر بفجوره، فاسمعوا له وأطيعوا فيما وافق الحق، وصلوا وراءهم، فإن أحسنوا فلكم ولهم، وإن أساءوا فلكم وعليهم»، انتهى. ومن طريق الدارقطني، رواه ابن الجوزي في «العلل»، وأعله بعبد الله هذا، قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن حبان: لا يجل كتب حديثه، قال ابن الجوزي: وسئل أحمد عن حديث: «صلا خلف كل بر وفاجر»، فقال: ماسمعا به، انتهى.

أحاديث الباب: أخرج ابن ماجه في «سننه» (٣) عن الحارث بن نبهان عن عتبة بن يقطان عن أبي سعيد الشامي عن مكحول عن وائلة بن الأسقع، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكفروا أهل ملتكم، وإن عملوا الكبار، وصلوا مع كل إمام، وجاهدوا مع كل أمير، وصلوا على كل ميت من أهل القبلة»، انتهى. وأبو سعيد هذا، قال الدارقطني: مجهول، وعتبة، قال ابن الجنيدي (٤): لا يساوى شيئاً، والحارث بن نبهان، قال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وأسند إلى ابن معين، أنه قال: ليس بشيء.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني عن محمد بن الفضيل عن سالم الأفلح عن مجاهد (٥)

(١) في «الجهاد» - في باب النزوع مع أئمة الجور، ص ٣٥٠، ومن طريق أبي داود، روى البيهقي في «السنن»، ص ١٢١ - ج ٣، ولكن سكت عليه هنا، وأخرجه أبو داود في «الصلاة» - في باب إقامة البر والفاجر، ص ٩٥، وهو على المأش مختصراً بإسناده في «الجهاد»، ص (٢) ١٨٤.

(٣) في «الجهاد» - في باب الصلاة على أهل القبلة، ص ١١١، مختصراً، من السياق الذي ذكره المخرج، وأخرج الدارقطني: ص ١٨٥ بهذا الاستناد. وللت، سواء يدوا - وقال: أبو سعيد مجهول (٤) ابن الجنيدي، هو على ابن الحسين بن الجنيدي، كذا في «التهذيب»، ص (٥) ٥٠، مجاهد، كذا في الدارقطني، وأما حديث عطاء عن ابن عمر، فهو رواه الدارقطني من طريق حجاج بن نصير عن صفوان عن عطاء به.

عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلا على من قال: لا إله إلا الله، وصلوا وراءه من قال: لا إله إلا الله»، انتهى. وأعله ابن الجوزي بمحمد بن الفضل، قال: قال النسائي: متروك، وقال أحمد: حديثه يشبه حديث أهل الكذب، وقال ابن معين: كان كذاباً، انتهى. ورواه أبو نعيم في "الحلية" عن سويد بن عمر، وعن سالم الأفلس به، وأخرجه ابن الجوزي في "الملل المتناهية" من طرق أخرى واهية: أحدها: فيها عثمان بن عبد الرحمن، ونسبه إلى الكذب عن ابن معين. والآخرى: فيها الوليد المخزومي خالد بن إسماعيل، ونسبه إلى الوضع عن ابن عدي. والآخرى: فيها وهب بن وهب العاضى، ونسبه أحمد إلى الوضع. والآخرى^(١): فيها عبد الله العثاني، ونسب إلى الوضع عن ابن عدي. وابن حبان، وحديث عثمان بن عبد الرحمن. وحديث الوليد المخزومي، كلاهما في "سنن الدارقطني".

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً عن عمر بن صحيح عن منصور عن إبراهيم عن علقمة. والاسود عن عبد الله عن النبي ﷺ، قال: ثلاث من السنة: الصف خلف كل إمام، لك صلاتك، وعليه إثم. والجهاد مع كل أمير، لك جهادك، وعليه شره. والصلاة على كل ميت من أهل التوحيد، وإن كان قاتل نفسه، انتهى. قال: عمر بن صحيح متروك، انتهى. وفي "تحقيق ابن الجوزي" قال ابن حبان: كان يضع الحديث، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني عن فرات بن سليمان عن محمد بن علوان عن الحارث عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصل الدين الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر، والجهاد مع كل أمير، والصلاة على كل من مات من أهل القبلة»، انتهى. قال الدارقطني: ليس في هذه الأحاديث شيء يثبت، ومن طريق الدارقطني، رواه ابن الجوزي في "الملل"، وقال: فرات ابن سليمان، قال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يأتي بما لا يشك أنه معمول، لكن سماه فرات ابن سليم، والحارث، فقال فيه ابن المديني: كان كذاباً، انتهى.

حديث آخر: أخرجه العقيلي في "كتابه"^(٢) عن الوليد بن الفضل أخبرني عبد الجبار ابن الحجاج الخراساني عن مكرم بن حكيم الحمصي عن سيف بن منير عن أبي الدرداء. قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكفروا أحداً من أهل القبلة، وصلوا خلف كل إمام، وجاهدوا مع كل أمير»، انتهى. والوليد بن الفضل العنزي، قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء - له": «يروى المتأكيد التي لا يشك أنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، وقال أبو حاتم: مجهول، ومكرم

ابن حكيم ، قال الأزدي : ليس حديثه بشيء ، وسيف ضعفه الدارقطني ، وقال الأزدي : لا يكتب حديثه .

الحديث الرابع والستون : قال عليه السلام : « من أمّ قوماً ، فليصل بهم صلاة أضعفهم ^(١) ، فإن فهم المريض . والكبير . وذا الحاجة » ، قلت : رواه البخاري ^(٢) . ومسلم من حديث الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ، قال : « إذا صلى أحدكم للناس ، فليخفف ، فإن فهم الضعيف . والسقيم . والكبير ، وإذا صلى لنفسه ، فليطول ما شاء » ، انتهى . وفي لفظ لمسلم : « والمريض » ، وفي لفظ لمسلم : « الصغير . والكبير . والضعيف . والمريض . وذا الحاجة ^(٣) » .

حديث آخر : أخرجه البخاري . ومسلم ^(٤) أيضاً عن أبي مسعود الأنصاري ، قال : جابر جمل إلى النبي ﷺ ، قال : يا رسول الله إني لا أكاد أدرك الصلاة بما يطول بنا فلان ، قال : فما رأيت النبي ﷺ في موعظة أشد غضباً من يومئذ ، فقال : « أيها الناس ! إن منكم منفرين ، من صلى بالناس ، فليخفف ، فإن فهم : الكبير . والضعيف . وذا الحاجة » ، انتهى . زاد في لفظ البخاري : « والمريض » .

حديث آخر : أخرجه البخاري ^(٥) . ومسلم عن أنس ، قال : ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ، ولا أتم من رسول الله ﷺ ، وفي لفظ مسلم : كان رسول الله ﷺ أخف الناس في تمام ، انتهى . وروى مسلم عن عثمان بن أبي العاص ، قال : آخر ما عهد لي رسول الله ﷺ - إذا أمت قوماً - فأخف بهم الصلاة ، انتهى . وفي لفظ له : أمّ قومك ، فمن أمّ قوماً فليخفف ، فإن فهم الكبير ، وإن فهم الضعيف ، وإن فهم المريض ، وإن فهم ذا الحاجة ، وإذا صلى أحدكم وحده ، فليصل كيف شاء ، انتهى .

حديث آخر : « حديث معاذ » أخرجه البخاري ^(٦) . ومسلم عن جابر ، قال : صلى معاذ لأصحابه العشاء ، فطول عليهم ، فانصرف رجل منا ، فصرى ، فأخبر معاذ عنه ، فقال : إنه مناق ،

(١) قلت : فيه حديث عثمان بن أبي العاص التقي ، عند أحمد : ص ٢١٧ - ج ٤ ، وابن أبي شيبة : ص ٤٥ ، والطحاوي : ص ١٢٦ ، وفي « مسلم » ، كما سيأتي في الصفحة الآتية (٢) في « باب إذا صلى لنفسه ، فليطول ما شاء » ، ص ٩٧ ، ومسلم في « باب الأمر بتخفيف الصلاة في تمام » ، ص ١٨٨

(٣) قوله : « ذا الحاجة » ، قلت : ليس هذا في سياق : فيه الصغير . والكبير ، بل في سياق آخر (٤) البخاري في « العلم - في باب الغضب في الموعظة » ، ص ١٩ ، ولفظه : « الكبير . والضعيف . وذا الحاجة في « الأحكام » ، ص ١٠٦٠ ، وأخرجه مسلم في « باب الأمر بتخفيف الصلاة » ، ص ١٨٨

(٥) في « باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها » ، ص ٩٨ ، ومسلم : ص ١٨٨ (٦) في « باب إذا طول الإمام » ، وكان لرجل حاجة ، ص ٩٧ ، ومسلم في « باب القراءة في العشاء » ،

فأتى الرجل النبي ﷺ ، فأخبره بما قال ، فقال له عليه السلام : « أتريد أن تكون فتناً يامعاذ ؟ إذا أمت بالناس ، فأقرأ ” بالشمس ومطحها . وسبح اسم ربك الأعلى . وأقرأ باسم ربك . والليل إذا يغشى “ ، انتهى . وفي لفظ لمسلم ^(١) : إن معاذاً افتتح بسورة البقرة ، فأنصرف الرجل ، الحديث ، وفي لفظ له : فافتتح بسورة البقرة ، فأنحرف رجل ، فلم ، ثم صلى وحده ، وأنصرف ، الحديث ، هكذا روايات الصحيحين - إن هذه القصة كانت في صلاة العشاء - ووقع عند أبي داود ^(٢) أنها كانت - المغرب - أخرجه عن حزم بن أبي بن كعب أنه أتى معاذ بن جبل ، وهو يصلي يقوم صلاة المغرب ، في هذا الخبر ، قال : فقال رسول الله ﷺ : « يامعاذ لا تكن فتناً ، فإنه يصلي وراءك الكبير . والضعيف . وذو الحاجة . والمسافر ، ، انتهى . ووقع في ” مسند أحمد “ أن السورة كانت { اقتربت الساعة } ، والمشهور في ” الصحيحين - وغيرهما “ أنها كانت ” البقرة “ ، قال النووي في ” الخلاصة “ : فيجمع بين الروايات بأنهما قصتان لشخصين ، فإن الرجل الذي جاء . قيل فيه : حزم ، وقيل فيه : حازم ، وقيل : حزام ، وقيل : سليم ^(٣) ، فلمل ذلك كان في واحدة ، لأن معاذاً لا يضلعه بعد النهي ، ويعد أن ينساه ، ورد البيهقي رواية ” المغرب “ ، وقال : إن روايات ” العشاء “ أصح ، وهو كما قال ، لكن الجمع أولى ، ولعله قرأ ” البقرة “ في ركعة ، فأنصرف رجل ، ثم قرأ { اقتربت } في الركعة الأخرى ، فأنصرف آخر ، وأما رواية مسلم : أنه سلم ، ثم صلى وحده ، فأشار البيهقي ^(٤) إلى أنها شاذة ضعيفة ، فقال : لأدري ، هل حفظت هذه الزيادة أم لا ؟ لكثرة من رواه عن سفيان بدونها ، واغتردها عنه محمد بن عباد ، انتهى . وروى النسائي في ” التفسير “ حديث معاذ ، وسمى الرجل : حرام ” أعني المنصرف “ .

الحديث الخامس والتمتون : روى عن عائشة أنها أمت نسوة في المكتوبة . فقامت بينهن وسطاً ، قلت : أخرجه الحاكم في ” المستدرک “ ^(٥) عن عبد الله بن إدريس عن ليث عن عطاء عن عائشة ، أنها كانت تؤذن وتقيم ، وتؤم النساء ، فتقوم وسطهن ، انتهى . وسكت عنه ، انتهى .

(١) لم أجد هذا اللفظ ، واهة أعلم (٢) في باب تحفيف الصلاة ،، ص ١٢٢ ، وأحمد : ص ٢٩٩ - ج ٣ ، والنسائي : ص ١٥٤ - ج ١ ، والطحاوي : ص ١٢٥ . والترمذي ص ٧٥ ، والطيالسي : ص ٢٣٩ ، وعند ص ٣٠٠ - ج ٣ الفجر (٣) روى أحمد عن حديث معاذ بن رفاعة في : ص ٧٤ - ج ٥ ، والطحاوي : ص ٢٣٨ ، قال : عن رجل من بني سلمة ، يقال له : سلم ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الحديث ، وفيه أنه اشتكى معاذاً ، وليس فيه : أنه هو الذي أنصرف ، وفي إسناده انقطاع ، قاله ابن حزم في ” المحلى “ ، ص ٢٣٠ - ج ٤ ، ووجه ثلث (٤) قال البيهقي في ” السنن “ ، ص ٨٥ - ج ٣ : ولم يقل أحد في هذا الحديث : وسلم ، إلا محمد بن عباد ، اه (٥) ص ٢٠٣

طريق آخر : رواه عبد الرزاق في " مصنفه (١) " أخبرنا سفيان الثوري عن ميسرة ابن حبيب التهدي عن ربيعة الحنفية أن عائشة أمّتهن ، وقامت بينهما في صلاة مكتوبة ، انتهى . وبهذا الإسناد ، رواه الدارقطني (٢) ، ثم البيهقي في " مستدركه " ، ولفظهما : قامت بينهما وسطاً ، قال النووي في " الخلاصة " : سنده صحيح .

طريق آخر : رواه ابن أبي شيبة في " مصنفه (٣) " حدثنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن عائشة : أنها كانت تؤم النساء ، تقوم معهن في الصف ، انتهى .

طريق آخر : رواه محمد بن الحسن في " كتاب الآثار " أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن عائشة كانت تؤم النساء ، في شهر رمضان ، فتقوم وسطاً ، انتهى . وقد روى نحو هذا عن أمّ سلة ، رواه ابن أبي شيبة . وعبد الرزاق في " مصنفه " . والشافعي في " مسنده " (٤) " قالوا ثلاثهم : أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمار الذهبي عن امرأة من قومه ، يقال لها : حبيبة بنت حصين عن أمّ سلة أنها أمّتهن ، قامت وسطاً ، انتهى . ولفظ عبد الرزاق ، قالت : أمّتنا أمّ سلة ، في صلاة العصر ، قامت بيننا ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الدارقطني في " سننه " ، قال النووي : سنده صحيح .

طريق آخر " لابن أبي شيبة (٥) " : حدثنا علي بن مسهر عن سعيد عن قتادة عن أمّ الحسن (٦) أنها رأت أمّ سلة زوج النبي ﷺ تؤم النساء (٧) ، فتقوم معهن في صفهن ، انتهى . أحاديث الباب : أخرج أبو داود في " سننه " عن الوليد بن جميع عن ليلى بنت مالك . وعبد الرحمن بن خلاد الأنصاري عن أمّ ورقة بنت نوفل أن النبي ﷺ لما غزا بدرأ ، قالت : قلت له : يا رسول الله ، إنك في الغزو معك ، أمر من مرضاكم ، لعل الله يرزقني شهادة ، قال : وقومي في بيتك ، فإن الله تعالى يرزقك الشهادة ، قال : فكانت تسمى : الشيدة ، قال : وكانت قد قرأت القرآن ، فاستأذنت النبي ﷺ أن تتخذ في دارها مؤذناً يؤذن لها ، قال : وكانت دبرت غلاماً لها . وجارية ، فقاما إليها بالليل ، فتمسها بقطيفة لها حتى ماتت ، وذهبا ، فأصبح عمر ، فقام

(١) وابن حزم في " المحلى " ، ص ٢١٩ - ج ٤ ، ص ١٢٦ - ج ٣ من طريق سفيان أيضاً . ولكن لم يذكر : وقامت بينهما (٢) ص ١٥٥ ، والبيهقي : ص ١٣١ - ج ٣ (٣) والبيهقي عن عطاء عن عائشة : ص ١٣١ - ج ٣ (٤) الشافعي في " كتاب الآم " ، ص ١٤٥ - ج ١ ، والدارقطني في " السنن " ، من طريق عبد الرحمن . والبيهقي : ص ١٣١ - ج ٣ من طريق الشافعي ، وابن حزم في " المحلى " ، ص ١٢٧ - ج ٣ من طريق عبد الرزاق عن سفيان (٥) وأخرجه ابن حزم في " المحلى " ، ص ٢١٩ - ج ٤ ، من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد ، وكلنا في : ص ١٢٧ - ج ٣ (٦) أمّ الحسن ، قال ابن حزم : هي خيرة نساء الصحابة ، وإسناد هذا كالقريب (٧) تؤم النساء " أي في رمضان ،

في الناس ، فقال : من عنده من هذين علم ، أو من رأهما ، فليجي بهما ، فأمر بهما فصلبا ، فكانا أول مصلوب بالمدينة ، انتهى . ثم أخرجه عن الوليد بن جميع عن عبد الرحمن بن خلاد عن أم ورقة بهذا الحديث ، قال : وكان رسول الله ﷺ يزورها في بيتها ، وجعل لها مؤذنا يؤذن لها ، وأمرها أن تؤم أهل دارها ، قال عبد الرحمن بن خلاد : فأنا رأيت مؤذنها شيئا كبيرا ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" (١) ، ولفظه : وأمرها أن تؤم أهل دارها في الفرائض ، وقال : لا أعرف في الباب حديثا مستندا غير هذا ، وقد احتج مسلم بالوليد بن جميع ، انتهى . وقال المنذرى في "مختصره" : الوليد بن جميع ، فيه مقال ، وقد أخرج له مسلم ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه" : الوليد بن جميع . وعبد الرحمن بن خلاد ، لا يعرف حالهما ، انتهى . قلت : ذكرهما ابن حبان في الثقات .

حديث آخر : أخرجه ابن عدى في "الكامل" . وأبو الشيخ الأصمباني في "كتاب الأذان" عن الحكم بن عبد الله بن سعد الأيملى عن القاسم بن محمد عن أسماء بنت أبي بكر أن النبي ﷺ ، قال : ليس على النساء أذان ، ولا إقامة ، ولا جمعة ، ولا اغتسال ، ولا تقدمهن امرأة ، ولكن تقوم وسطهن ، انتهى . ثم أسند ابن عدى عن ابن معين أنه قال : الحكم بن عبد الله بن سعد ليس بثقة ، ولا مأمون ، وعن البخارى ، قال : تركوه ، وعن النسائي ، قال : متروك الحديث ، وكان ابن المبارك يوهنه (٢) ، انتهى . وهذا الحديث أنكره ابن الجوزى في "التحقيق" فقال : وحكى أصحابنا أن رسول الله ﷺ ، قال : ليس على النساء أذان ، ولا إقامة ، وهذا لانعرفه مرفوعا ، إنما هو شيء يروى عن الحسن البصرى . وإبراهيم النخعي ، ورده الشيخ في "الإمام" والله أعلم .

حديث آخر : موقوف ، رواه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : تؤم المرأة النساء ، تقوم في وسطهن ، انتهى . قوله : وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الإسلام ، قال السروجي : وهكذا في "المبسوط" والمحيط ، وفيه : بُدئ ، لأنه عليه السلام أقام بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة ، كما رواه البخارى (٤) . ومسلم ، ثم تزوج (٥) عائشة بالمدينة ، وبنى بها ، وهى بنت تسع ، وبقيت عنده

(١) ص ٢٠٣ - ج ١ (٢) في نسخة "يوهيه" ، (٣) والبيهقي و... السنن ، ص ١٣١ - ج ٣ ، وابن حزم في "المحل" ، ص ١٢٨ - ج ٣ (٤) في "المجرة" ، ص ٥٢ من حديث ابن عباس . ومسلم في "التفصيل" - في باب قدر عمره صلى الله عليه وسلم ، ص ٢٦٠ - ج ٢

(٥) قوله : تزوج ، أى بنى بها ، أخرج البخارى في "التكاح" - في باب إنكاح الرجل ولده الصغار ، ص ٧٧١ من حديث عائشة . ومسلم في "التكاح" - في باب تزويج الأب البكر الصغيرة ، ص ٤٠٦ - ج ١

عليه السلام تسع سنين ، وما تصلى إماماً . إلا بعد بلوغها ، فكيف يستقيم حمله على ابتداء الإسلام ١٩ ، لكن يمكن أن يقال : إنه منسوخ ، وفعل ذلك حين كان النساء يحضرن الجماعات ، ثم نسخت جماعتن ، انتهى .

الحديث السادس والستون : روى أن النبي ﷺ صلى ابن عباس ، فأقامه عن يمينه ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " (١) عن كريب مولى ابن عباس ، قال : بت عند خالتي ميمونة ، فقام رسول الله ﷺ من الليل ، فأطلق القرية قوضاً ، ثم أوكأ القرية ، ثم قام إلى الصلاة ، فقامت قروضات ، كما قوضاً ، ثم جثت فقامت عن يساره ، فأخذني يمينه فأدارني من ورائه ، فأقامني عن يمينه ، فصليت معه ، انتهى . أخرجه مختصراً ومطولاً .

الحديث السابع والستون : روى عن ابن مسعود أنه أمّ اثنين ، فتوسطهما ، قلت : أخرجه مسلم في " صحيحه " (٢) عن إبراهيم عن علقمة . والأسود أنهما دخلا على عبد الله ، فقال : أصلي من خلفكم ؟ قالوا : نعم ، فقام بينهما ، فجعل أحدهما عن يمينه . والآخر عن شماله ، ثم ركننا ، فوضعتنا أيدينا على ركبنا ، ثم طبق بين يديه ، ثم جعلهما بين يديه ، فلما صلى ، قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ ، انتهى . ورواه أبو داود في " سننه " ، لم يذكر فيه التطبيق ، ولفظه : قال : استأذن علقمة . والأسود على عبد الله ، فأذن لها ، ثم قام فصلى بينهما ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل ، قال المنذرى في " مختصره " : قال أبو عمر بن عبد البر : هذا الحديث لا يصح رفعه ، والصحيح عندهم التوقيف على ابن مسعود ، أنه صلى كذلك بعلقمة . والأسود ، قال : وهذا الذي أشار إليه أبو عمر قد أخرجه مسلم في " صحيحه " أن ابن مسعود صلى بعلقمة . والأسود ، وهو موقوف ، وقال بعضهم : إنه منسوخ ، لأنه إنما تعلم هذه الصلاة من النبي ﷺ ، وهو بمكة ، وفيها التطبيق ، وأحكام أخرى ، هي الآن متروكة ، وهذا الحكم من جعلها ، ولما قدم النبي ﷺ المدينة تركه ، انتهى كلامه ، وقال النووي في " الخلاصة " : الثابت في " صحيح مسلم " أن ابن مسعود فعل ذلك ، ولم يقل : هكذا كان رسول الله ﷺ يفعله ، ورواه أبو داود (٣) مرفوعاً بسند فيه هارون

(١) البخاري في " باب التحقيل في الوضوء " ، ص ٢٥ ، وفي عشرين موضعاً غيره ، ومسلم في " باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل " ، ص ٢٦٠ ، وأبو داود في " باب الرجل يؤم أحدهما صاحبه ، كيف يقومان " ، ص ٩٧ ، من حديث عطاء عن ابن عباس ، والسياق سيافه ، والنسائي في " باب الجماعة إذا كانوا اثنين " ، ص ١٣٥ ، والترمذي في " باب الرجل يصلي ، ومعه رجل " ، ص ٣١ ، وابن ماجه : ص ٧٠ (٢) في " باب التندب إلى وضع الأيدي على الركبتين في الركوع " ، ص ٢٠٢ - ج ١ ، وأبو داود في " باب إذا كانوا ثلاثة ، كيف يقومون " ، ص ٩٧ (٣) في " باب إذا كانوا ثلاثة ، كيف يقومون " ، ص ٩٦ ، والنسائي في " باب موقف الإمام إذا كانوا ثلاثة " ، ص ١٢٨

ابن عنترة، وهو وإن وقته أحد. وابن معين، فقد قال الدارقطني: هو متروك، كان يكذب، وهذا جرح مفسر، فيقدم على التعديل، ورواه البيهقي من طريق ابن إسحاق عن ابن الأسود به، وابن إسحاق مشهور بالتدليس، وقد عنعن، والمدلس إذا عنعن لا يحتج به بالاتفاق، انتهى كلامه.

قلت: كأنهما ذهلا، فإن مسلماً أخرجه من ثلاث طرق، لم يرفعه في الأولين، ورفعه في الثالثة إلى النبي ﷺ، وقال فيه: هكذا فعل رسول الله ﷺ، والدليل عليه أن الترمذي، قال في "جامعه": وروى عن ابن مسعود أنه صلى بعقمة. والأسود، فقام بينهما، قال: ورواه عن النبي ﷺ، انتهى. ورواه البيهقي (١). وأحمد من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: دخلت أنا. وعقمة على ابن مسعود بالهجرة، فلما زالت الشمس أقام الصلاة، فقامت أنا. وصاحبي خلفه، فأخذ يدي ويد صاحبي، فجعلنا عن يمينه. ويساره، وقام بيننا (٢)، وقال: هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع، إذا كانوا ثلاثة، انتهى. وضعف باب إسحاق، وقد عنعن، وهو مدلس، وأجيب عن حديث ابن مسعود هذا بثلاثة أجوبة: أحدها: أن ابن مسعود لم يبلغه حديث أنس الآتي ذكره عقيب هذا الحديث. الثاني: أنه كان لضيق المسجد، رواه الطحاوي في "شرح الآثار" (٣) بسنده عن ابن سيرين أنه قال: لا أرى ابن مسعود فعل ذلك إلا لضيق المسجد، أو لعذر آخر، لا على أنه من السنة، انتهى. والثالث: ذكره البيهقي في "المعرفة"، قال: وأما ما روى عن ابن مسعود، فقد قال فيه ابن سيرين: إنه كان لضيق المسجد، وقد قيل: إنه رأى النبي ﷺ يصلي. وأبوذر عن يمينه، كل واحد يصلي لنفسه، فقام ابن مسعود خلفهما، فأومأ إليه النبي ﷺ بشماله، فظن عبد الله أن ذلك سنة الموقف، ولم يعلم أنه لا يؤمهما، وعليه أبوذر، حتى قال، فيما روى عنه: يصلي كل رجل منا لنفسه، وذهب الجمهور إلى ترجيح رواية غيره على روايته بكثرة العدد، والقائلين به، وبسلامته من الأحكام المنسوخة، انتهى. وقال الحازمي في "كتابه الناسخ والمنسوخ" (٤): "وحديث ابن مسعود منسوخ، لأنه إنما تعلم هذه الصلاة من النبي ﷺ، وهو بمكة، وفيها التطبيق، وأحكام أخرى هي الآن متروكة، وهذا الحكم من جعلتها، ولما قدم النبي ﷺ المدينة تركه، بدليل ما أخرجه مسلم (٥) عن عباد بن الوليد عن جابر، قال: سرت

(١) في "السنن"، ص ٩٨ - ج ٣، وأحمد: ص ٤٥٩ - ج ١ والطحاوي: ص ١٨١ (٢) وفي "مسند أحمد"، بعده: فصفنا خلفه صفاً واحداً، قال: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة، اهـ.

(٣) ص ١٨١، والبيهقي في "السنن"، ص ٩٩ - ج ٣ (٤) حديث أبي ذر هذا رواه أحمد في "مسنده"، ص ١٧٠ - ج ٥ (٥) الحازمي في "كتاب الاجتهاد"، ص ٨٠ (٦) في "آخر الصحيح" - في أحاديث متفرقة - في حديث جابر، ص ٤١٧ - ج ٢، وأبو داود في "الصلاة" - في باب إذا كان توباً شيقاً، ص ١٠٠ - ج ١

مع رسول الله ﷺ في غزوة، فقام يصلي، قال: لجئت حتى قت عن يساره، فأخذ يدي، فأدارني حتى أقامني عن يمينه، فجاء ابن صخر حتى قام عن يساره، فأخذنا يديه جميعاً، فدفننا حتى أقامنا خلفه، انتهى. قال: وهذا دال على أن هذا الحكم هو الآخر، لأن جابراً إنما شهد المشاهد التي كانت بعد بدر، ثم في قيام ابن صخر عن يسار النبي ﷺ أيضاً دلالة على أن الحكم الأول كان مشروعا، وأن ابن صخر كان يستعمل الحكم الأول حتى منع منه، وعرف الحكم الثاني.

الحديث الثامن والستون: روى أن النبي ﷺ تقدم على أنس، واليتم حين صلى بهما، قلت: أخرجه الجماعة^(١)، إلا ابن ماجه عن مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك، أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته، فأكل منه، ثم قال: قوموا فلاصل لكم، قال أنس: فقمتم إلى حصير لنا، قد اسود من طول ما لبث، فنضجته بماء، فقام رسول الله ﷺ، وصفت أنا. واليتم وراه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا ركعتين، ثم انصرف، انتهى. واليتم، هو: ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ، له، ولأبيه محبة، قال أبو عمر: قوله: جدته مليكة، مالك يقوله، والضمير عائد على إسحاق، وهي جدة إسحاق^(٢) أم أبيه عبد الله بن أبي طلحة، وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري، وهي أم أنس بن مالك، وقال غيره: الضمير يعود على أنس، وهو القاتل: إن جدته، وهي جدة أنس بن مالك أم أمه، واسمها مليكة بنت مالك بن عدى، ويؤيد ما قاله أبو عمران في بعض طرق الحديث: إن أم سليم سألت رسول الله ﷺ أن يأتيها، أخرجه النسائي عن يحيى بن سعيد عن إسحاق بن عبد الله، فذكره، وأم سليم هي أم أنس، جاء ذلك مصرحاً في "البخاري"، وقال النووي في "الخلاصة": الضمير في جدته - لإسحاق - على الصحيح، وهي أم أنس، وجدة إسحاق، وقيل: جدة أنس، وهو باطل، وهي أم سليم، صرح به في رواية للبخاري، واليتم، هو: ضميرة^(٣) بن سعد الحميري، انتهى كلامه.

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنه، قال: قام النبي ﷺ، فقامت عن يساره. فأخذ يدي، فأدارني حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جابر بن صخر، فقام عن

(١) البخاري في "باب الصلاة على الحبيب"، ص ٥٥، ومسلم في "باب جواز الجماعة في الثالثة"، ص ٢٣٤ - ج ١، وأبو داود في "باب إذا كانوا ثلاثة"، كيف يقومون، ص ٩٧، والنسائي في "باب إذا كانوا ثلاثة وإسراة"، ص ١٢٩، والترمذي في "باب الرجل يصلي، ومعه رجل ونساء"، ص ٣٧.

(٢) يؤيده ما أخرجه البيهقي: ص ١٠٦ - ج ٣، وفيه: وأم سليم خلفنا (٣) قال النووي في "شرح - على مسلم"، ص ١٠٦: اسمه ضمير بن سعد الحميري.

يسار رسول الله ﷺ ، فأخذ بأيدينا جميعاً ، فدفعنا حتى أقامنا خلفه ، مختصر من حديث طويل في "آخر مسلم" (١) وهو عقيب حديث : أصحاب الاختود .

الحديث التاسع والستون : قال النبي ﷺ : «أخروهن من حيث أخرهن الله ، ، قلت : حديث غريب مرفوعاً ، وهو في "مصنف عبد الرزاق" موقوف على ابن مسعود ، فقال : أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن ابن مسعود ، قال : كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً ، فكانت المرأة تلبس القالبين . فتقوم عليهما ، فتواعد خليلهما ، فألقى عليهن الحوض ، فكان ابن مسعود ، يقول : أخروهن من حيث أخرهن الله ، قيل : فما القالبان ؟ قال : أرجل من خشب يتخذها النساء ، يتشرفن الرجال في المساجد ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الطبراني في "معجمه" ، قال السروجي في "الغاية" : كان شيخنا الصدر سليمان يرويه : الخمر أم الحباث ، والنساء جاثل الشيطان ، وأخروهن من حيث أخرهن الله ، ويعزوه إلى "مسند رزين" ، وقد ذكرهنا الجاهل أنه في "دلائل النبوة - لليحيى" . وقد تبتمه فلم أجده فيه ، لا مرفوعاً . ولا موقوفاً ، والذي فيه مرفوعاً : أخر جماع الإثم ، والنساء حباله الشيطان ، والشباب شعبة من الجنون ، ليس فيه : أخروهن من حيث أخرهن الله أصلاً .

أحاديث الباب : أخرج الجماعة (٢) ، إلا البخاري عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها ، ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه أحد في "مسنده" (٣) عن أبي مالك الأشعري أنه ، قال يوماً : يا معشر الأشعرين ! اجتمعوا ، واجمعوا نساءكم . وأبناءكم ، حتى أريكم صلاة رسول الله ﷺ ، فاجتمعوا ، وجمعوا أبناءهم ونساءهم ، ثم تواضعوا ، وأراهم كيف يتواضع ، ثم تقدم ، نصف الرجال في أدنى الصف ، وصف الولدان خلفهم ، وصف النساء خلف الصبيان ، الحديث ، ورواه ابن أبي شية في "مصنفه" حدثنا عبد الله بن إدريس عن ليث (٤) بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن أبي مالك الأشعري أن النبي ﷺ صلى ، فأقام الرجال يلونه ، وأقام الصبيان خلف ذلك ، وأقام النساء خلف ذلك ، انتهى . ومن طريق ابن أبي شية ، رواه الطبراني في "معجمه" .

(١) في "أحاديث متفرقة - في أوخر مسلم" ، ص ٤١٧ - ج ٢ (٢) مسلم في "باب نبوة الصفوف وإقامتها" ، ص ١٨٢ ، وأبو داود في "باب صف النساء" ، ص ١٠٦ ، والنسائي في "باب خير صفوف النساء" ، وشر صفوف الرجال" ، ص ١٣١ ، والترمذي في "باب فضل الصف الأول" ، ص ٣١ ، وابن ماجه في "باب صفوف الرجال" ، ص ٧١ (٣) ص ٣٤٣ - ج ٥ (٤) ليث . وشهر . تكلم فيها فيما قبل

الحديث السبعون : قال النبي ﷺ : « ليلى منكم أولو الأحلام والنهى » ، قلت : روى من حديث ابن مسعود ، ومن حديث أبي مسعود ، ومن حديث البراء بن عازب .

فأما حديث ابن مسعود ، فأخرجه مسلم^(١) . وأبو داود . والترمذي . والنسائي عن عبد الله ابن مسعود عن النبي ﷺ ، قال : « ليلى منكم أولو الأحلام والنهى » ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، ولإيكم هيئات الأسواق » ، انتهى .

وأما حديث أبي مسعود ، فأخرجه مسلم^(٢) . وأبو داود . والنسائي . وابن ماجه عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليلى منكم أولو الأحلام والنهى » ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ، انتهى . وأما حديث البراء بن عازب ، فرواه الحاكم في « المستدرک - في كتاب الفضائل » من حديث البراء بن عازب^(٣) ، قال : كان رسول الله ﷺ يأتينا إذا أقيمت الصلاة ، فيمسح عواتقنا ، ويقول : « أقيموا صفوفكم ولا تختلفوا ، فتختلف قلوبكم » ، وليلى منكم أولو الأحلام والنهى » ، انتهى . وسكت عنه ، والمصنف استدلل بهذا الحديث على قوله : ويصف الرجال ، ثم الصبيان ، ثم النساء ، ولا ينهض ذلك إلا على تقديم الرجال قطع ، أو نوع من الرجال ، ويمكن أن يستدل بحديث أبي مالك الأشعري المتقدم في الحديث الذي قبل هذا الحديث ، وروى الحارث بن أسامة في « مسنده »^(٤) « حدثنا أبو النضر ثنا أبو معاوية^(٥) عن ليث عن شهر بن حوشب عن أبي مالك الأشعري أن النبي ﷺ كان يصفهم في الصلاة فيجعل الرجال قدام الغلمان ، والغلمان خلفهم ، والنساء خلف الغلمان ، مختصر .

قوله : لأنها عرفت - مفسدة - بالنص^(٦) « يعني للرأه » . وكأنه يشير إلى حديث : أخرجه من حيث أخرجه الله ، وفيه مع ضعفه بعد^٧ .

(١) مسلم في « ثبوت الصفوف وإقامتها » ، ص ١٨١ ، وأبو داود في « باب من يستحب أن يلى الإمام » ، ص ١٠٥ والترمذي في « باب ليلى منكم أولو الأحلام والنهى » ، ص ٣١ (٢) مسلم ص ١٨١ ، وأبو داود : ص ١٠٥ ، والنسائي : ص ١٣٠ ، وص ١٢٩ في « باب من يلى الإمام » ، وابن ماجه في « باب من يستحب أن يلى الإمام » ، ص ٧٠

(٣) قال الحافظ في « الدراية » ، : أخرجه الحاكم من حديث البراء في أثناء الحديث ، اه (٤) وأحد في « مسنده » ، ص ٣٤٤ عن أبي النضر بإسناده ، سوى قوله : يصفهم في الصلاة ، وأبو داود في : ص ١٠٥ مختصراً (٥) في نسخة « معاذ » ، (٦) قال ابن حزم في « المحلى » ، ص ٢١٩ - ج ٤ : أما متعن من إمامة الرجال ، فلا ن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أن المرأة تطمح صلاة الرجل ، اه : وأشار به إلى حديث أبي هريرة ، أخرجه مسلم في « ستره للمحلى » ، ص ١٩٧ ، قطع الصلاة : المرأة . والكلب . والحار ، اه . وبه استدلل على للسألة في « المحلى » ، ص ٩ - ج ٤ ، وإله أعلم

أحاديث المنفرد خلف الصف: أخرجه أبو داود^(١). والترمذي عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد الصلاة، انتهى. وأخرجه الترمذي أيضاً^(٢). وابن ماجه عن حصين عن هلال بن يساف، قال: أخذ زياد بن أبي الجهم يدي، ونحن بالرفة، فقام بي على شيخ، يقال له: وابصة، فقال زياد: حدثني هذا الشيخ - والشيخ يسمع - أن رجلاً صلى، فذكره، وقال: حديث حسن، قال: واختلف أهل العلم، فقال بعضهم^(٣): حديث عمرو بن مرة أصح، وقال بعضهم: حديث حصين أصح، وهو عندى أصح من حديث عمرو، لأنه روى من غير وجه عن هلال عن زياد عن وابصة، انتهى. وليس في حديث ابن ماجه: أخبرني هذا الشيخ، فكان هلالاً رواه عن وابصة نفسه، ورواه ابن حبان في "محييه" بالإسنادين المذكورين، ثم قال: وهلال ابن يساف سمعه من عمرو بن راشد. ومن زياد بن أبي الجهم عن وابصة. فالخبران محفوظان. وليس هذا الخبر مما تفرد به هلال بن يساف، ثم أخرجه عن يزيد^(٤) بن زياد بن أبي الجهم عن عمه عبيد بن أبي الجهم عن أبيه زياد بن أبي الجهم عن وابصة، فذكره، ورواه البزار في "مسنده" بالأسانيد الثلاثة المذكورة، ثم قال: أما حديث عمرو بن راشد، فإن عمرو بن راشد رجل لا يعلم حدث إلا بهذا الحديث، وليس معروفاً بالدلالة، فلا يحتاج بحديثه، وأما حديث حصين، فإن حصيناً لم يكن بالحافظ، فلا يحتاج بحديثه في حكم، وأما حديث يزيد بن زياد، فلا نعلم أحداً من أهل العلم إلا وهو يضعف أخباره، فلا يحتاج بحديثه، وقد روى عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف عن وابصة، وهلال لم يسمع من وابصة، فأمسكنا عن ذكره لإرساله، انتهى. قال البيهقي: في "المعرفة": وإنما لم يخرجناه صاحباً الصحيح، لما وقع في إسناده من الاختلاف، ثم ذكر هذه الأسانيد الثلاثة^(٥).

حديث آخر للخصم أخرجه ابن ماجه^(٦) عن عبد الله بن بدر عن عبد الرحمن بن علي ابن شيبان عن أبيه، قال: صلينا وراء النبي ﷺ، فلما قضى الصلاة رأى رجلاً فرداً يصلي خلف

(١) في "باب الرجل يصلي وحده خلف الصف"، ص ١٠٦، والترمذي في "باب الصلاة خلف الصف"، ص ٣١، والطحاوي: ص ٢٢٩ (٢) ص ٣١، وابن ماجه: ص ٧١، وفي "باب صلاة الرجل خلف الصف وحده"، ص ٣١، ومنهم أبو حاتم، قال في "عنه"، ص ١٠٠: عمرو بن مرة أحفظ، اهـ. (٤) حديث يزيد هذا أخرجه البزار: ص ١٥٢، وقال: قال أبو محمد: كل أحد من حبل يثبت حديث عمرو بن مرة، وأما أذهب إلى حديث يزيد بن زياد بن أبي الجهم، اهـ. (٥) ذكر البيهقي هذه الأسانيد الثلاثة ص ١٠٤ - ج ٣ أيضاً (٦) في "باب صلاة الرجل خلف الصف وحده"، ص ٧٠، والطحاوي: ص ٢٢٩، وأحد: ص ٢٣ - ج ٤، والبيهقي: ص ١٠٥ - ج ٣، و"الحلي"، ص ٥٣ - ج ٤، وسياق المخرج ليس سياق أحد منهم

الصف ، قال : فوقف عليه نبي الله حين انصرف ، ثم قال له : « استقبل صلاتك ، فانه لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده » ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " . والبزار في " مسنده " ، وقال : وعبد الله بن بدر ليس بالمعروف ، إنما حدث عنه ملازم بن عمرو . ومحمد بن جابر ، فأما ملازم ، فقد احتل حديثه ، وإن لم يحتج به ، وأما محمد بن جابر ، فقد سكت الناس عن حديثه ، وعلى بن شيبان لم يحدث عنه إلا ابنه ، وابنه هذه صفته ، وإنما يرتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران ، فأما إذا روى عنه من لا يحتج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة ، ولا ارتفعت جهالته ، انتهى .

حديث آخر أخرجه البزار في " مسنده " عن النضر بن عبد الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحو حديث ابن شيبان ، قال البزار : ولا يعلم رواه عن عكرمة إلا النضر ، وهو لين الحديث ، وقد روى أحاديث لا يتابع عليها ، وهو عند بعض أهل العلم ضعيف جداً ، فلا يحتج بحديثه ، وقد عارض هذه الأحاديث أخبار ثابتة دلت على جواز صلاة الذي يصلي خلف الصف وحده ، انتهى .

حديث آخر مرسل : رواه أبو داود في " المراسيل " عن مقاتل بن حيان أن النبي ﷺ قال : « إن جاء رجل فلم يجد أحداً ، فليختلج إليه رجلاً من الصف ، فليقم معه ، فأعظم أجر المختلج » ، انتهى . ورواه البيهقي (١) .

الأحاديث الدالة على الجواز : أخرج البخاري في " صحيحه (٢) " عن الحسن عن أبي بكرة أنه دخل المسجد ، والنبي ﷺ راكع ، فركع دون الصف ، ثم دب حتى انتهى إلى الصف ، فلما سلم النبي ﷺ من صلاته ، قال : « إني سمعت نفساً عالياً ، فأبكم الذي ركع دون الصف ، ثم مشى إلى الصف ؟ فقال أبو بكرة : أنا يا رسول الله ، خشيت أن تفوتني الركعة ، فركعت دون الصف ، ثم لحقت الصف ، فقال النبي ﷺ : زادك الله حرصاً ، ولا تعد ، انتهى . وهذا يدل على أن أمره عليه السلام بالإعادة في حديث وابصة ليس على الإيجاب ، ولكن على الاستجاب ، وقوله في حديث أبي بكرة : « ولا تعد ، إنما هو إرشاد له في المستقبل إلى ما هو أفضل له ، ولولم يكن مجزئاً ، لأمره بالإعادة ، وانتهى إنما وقع عن السرعة ، والعجلة إلى الصلاة ، كأنه أحب له أن

(١) من ١٠٥ - ج ٣ (٢) قلت : أما أصل الحديث فوجوده في " البخاري " ، من ١٠٨ - ج ١ ، وأما السياق فلا ، بل لم أر في أبي داود . ولا في الطحاوي . ولا في البيهقي . ومسنده أحمد . والنسائي قوله : يا رسول الله إني خشيت أن تفوتني الركعة ، فركعت دون الصف ، ثم لحقت الصف ، اه . وجميع المؤلفين ابن الملقم ، فأورده في " الفتوح " ، من ٢٥٢ سياق المؤلف ، وعزه إلى البخاري ، ثم أورد الحافظ ابن حجر في " التلخيص " ، من ٢٢٢ - ج ٢ عن الطبراني ، قال : خشيت أن تفوتني الركعة منك ، اه .

يدخل في الصف ، ولوفاته الركعة ، ولا يجعل بالركوع دون الصف ، يدل عليه ما رواه البخارى فيه ، وفي "كتاب المفرد - في القراءة خلف الإمام" : «ولا تعد ، صل ما أدركت واقتض ما سبقت» ، انتهى . فهذه الزيادة^(١) دلت على ذلك ، ويقويها حديث : «فأتوا وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتوا» ، وقيل : وقع على التأخر عن الصلاة^(٢) .

حديث آخر : حديث أنس أخرجه البخارى . ومسلم ، وفيه : فصفقت أنا . واليتم خلفه ، والعجز من ورأئنا^(٣) . وأحكام الرجال . والنساء في ذلك سواء ، قال ابن حبان في "صحيحه" : وقد وهم بعض أئمتنا^(٤) أن العجز لم تكن وحدها ، وإنما كان معها أخرى .

(١) لم أجد هذه الزيادة أيضاً في الصحيح ، والحديث في "الصحيح" ، ص ١٠٨ في موضع واحد قطع ، وليس فيه هذه الزيادة ، ولا التي تقدم ذكرها ، ثم ذكرها الملاحظ مبزوة إلى الطبراني أيضاً . وهي عند مسلم : ص ٢٢٠ - ج ١ ، والبيهقي : ص ٢٩٨ - ج ٢ ، إذا توب الصلاة ، فلا يمين إليها أحدكم . ولكن ليس ، وعليه السكينة والوقار ، صل ما أدركت ، واقتض ما سبقت» ، اهـ

(٢) ويؤيده ما روى الحاكم في "المستدرک" ، ص ٢١٤ ، عن ابن الزبير ، أنه قال طي المنبر : إذا دخل أحدكم المسجد ، والناس ركوع ، طيركع حين يدخل ، ثم ليذب ركباً حتى يدخل في الصف ، قل ذلك السنة . اهـ . وصح على شرطها . (٣) وفي البيهقي : ص ١٠٦ - ج ٣ ، وأم سلم خلفنا . اهـ .

(٤) قلت : لهذا البعض دليل من حديث صريح ، أخرجه النسائي في "باب إذا كانوا رجلين وإسرائيلين" ، ص ١٢٩ ، من حديث سفيان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، قال : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما هو إلا أنا . وأبي . واليتم . وأم حرام خلفي ، قال : قوموا . فلا صل بكم ، قال : في غير وقت الصلاة ، فصل بنا ، اهـ . وهذا الحديث أخرجه أحمد في "مستدركه" ، ص ٢١٧ - ج ٣ عن سليمان عن ثابت عن أنس ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا معه . وأم سلم ، فجئني من بعثته ، وأم سلم من خلفنا . اهـ . فلا مناس عما قال بعض الأئمة ، إلا أن يقال : إن هذه صلاة عائشة ، سوى التي ذكرها ابن حبان ، أو يقال في الأحاديث الثلاثة : صلاة واحدة ، في رواية منها ترك ذكر اليتم . وفي رواية ذكر أم حرام . كما ترك الراوي كليهما ورواية أحد ، مع اتحاد مخرج حديث أحد . والنسائي ، وهذا هو قول بعض الأئمة الذين زعم ابن حبان أنه وهم ، وإلى هذا يشير كلام النسائي ، حيث أخرج الحديث الذي يشتدل به لابن حبان ، الذي فيه ذكر أنس . وأمه . وأم حرام قطع في "باب إذا كانوا رجلين وإسرائيلين" ، قلت : بل لحديث أنس هذا ورواية أخرى ذكرها النسائي في "باب الذي بيده" ، وفي رواية أحمد : ص ٢١٧ - ج ٣ ، لم يذكر فيها : إلا المرأة . وأنس ، وكنتهما من حديث شعبة بن عبد الله بن عتار عن موسى بن أنس عن أنس ، فيمد اتحاد المخرج فيستدل أن يقال : إنها واحدة راجعة ، فكما في هذه الرواية تركت أم حرام فيما من تصرف الرواة ، فليجعل ترك اليتم فيما ليس فيه أيضاً كذلك ، فإن قلت : فما تقول في هذه الرواية في قوله : فجئني أنساً من بعثته ؟ قلت : تقول : وجعل اليتم من يساره ، قال ابن القيم في "بدائع الفوائد" ، ص ٩٠ - ج ١ : روى أنس : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم : أنا . ويقيم لنا . وأم سلم خلفنا ، يستدل أن يكون كال أنسا ، ويحتمل أن يكونا صبيين ، أما إذا كان أحدهما بالنا ، فعلى حديث ابن مسعود أنه صلى بطفلة . والأنسود ، وأحمد غير بالغ ، فأقام أحدهما عن بعثته . والآخر عن يساره . اهـ . تأمل فيه ، فإن قوله : في حديث الصحيح : أنا . واليتم خلفه لا يستقيم حينئذ إلا بتأويل . واهـ أعلم

حديث أخبرنا به الحسين^(١)، فذكره بسنده عن أنس بن مالك^(٢)، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ على بساط، فأقامني عن يمينه، وقامت أم سليم. وأم حرام خلفنا، انتهى. قال: وليس كذلك، لأنهما صلاتان في وقتين مختلفين، فتلك الصلاة كانت على حصير^(٣)، وقام فيها أنس. واليتم معه خلف المصطفى، والعجوز وحدها وراهم، وهذه الصلاة كانت على بساط، وقام فيها أنس عن يمين المصطفى، وأم سليم، وأم حرام خلفهما، فكانتا صلاتين مختلفتين، انتهى كلامه.

الحديث الحادي والسبعون: روى أنه عليه السلام صلى آخر صلاته قاعداً، والناس خلفه قيام، قلت: أخرجه البخاري^(٤). ومسلم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، قال: دخلت على عائشة، فقلت لها: ألا تحذنين عن مرض النبي ﷺ؟ قالت: بلى، لما قل رسول الله ﷺ، فقال: أصلي الناس؟ قلنا: لا، هم ينتظرونك للصلاة، قال: ضعوا لي ماء في الخضب، فغسلنا، فاعتسل، ثم ذهب لينوء، فأغمى عليه، ثم أفاق، فقال: أصلي الناس؟ قلنا: لا، وهم ينتظرونك يا رسول الله، فقال: ضعوا لي ماء في الخضب، فغسلنا، فاعتسل، ثم ذهب لينوء، فأغمى عليه، ثم أفاق، فقال: أصلي الناس؟ قلنا: لا، هم ينتظرونك يا رسول الله، فقال: ضعوا لي ماء في الخضب، فغسلنا، فاعتسل، ثم ذهب لينوء، فأغمى عليه، ثم أفاق، فقال: أصلي الناس؟ قلنا: لا، وهم ينتظرونك يا رسول الله، قالت: والناس عكوف في المسجد ينتظرون رسول الله ﷺ لصلاة المشاء الآخرة، قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى أبي بكر أن يصلي بالناس، فأتاه الرسول، وكان أبو بكر رجلاً رقيقاً، قال: يا عمر صل أنت، فقال عمر: أنت أحق بذلك، قالت: فصلي بهم أبو بكر، ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة، فخرج يهادي بين رجلين: أحدهما العباس، لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلي بالناس، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأومأ إليه أن لا يتأخر، وقال لها: أجلساني إلى جنبه، فأجلساه إلى جنب أبي بكر

(١) في نسخة «الحسن».

(٢) قلت: وأخرجه أحد: ص ١٦٠ ج ٣ عن أبي كامل تناحداً ثمانية عن أنس. قال: صلى بنا رسول الله ﷺ على بساط، وأقامني عن يمينه، وقامت أم سليم. وأم حرام خلفنا، قال ثابت: لأعله إلا قال: وأقامني عن يمينه، فصلينا على بساط، اه. ويؤيده ما نقله للسان: ص ١٢٩ في «باب إذا كثرتا رجلين وأمرأتين»، من حديث موسى بن أنس عن أنس أنه كان هو ورسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم. وأمه. وخاتمه. فصلي رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم، فجعل أنساً عن يمينه، وأمه. وخاتمه خلفهما، اه (٣) الاستدلال على تعدد الواقعة، بلفظ: الخضير. والبساط غير صحيح، فإن البساط في هذا الحديث هو الخضير. قد صرح بذلك أنس، قال: فيصلي على بساط لنا، وهو حصير تنضجه بللاء. أخرجه أبو داود في «باب الصلاة على الخضير»، ص ١٠٣.

(٤) في «باب إنما جعل الامام ليؤتم به»، ص ٩٥، ومسلم في «باب استخلاف الامام إذا عرض له حاجة»، ص ١٧٧، كلاماً باستاد واحد.

فكان أبو بكر يصلي، وهو قائم^(١) بصلاة النبي ﷺ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد، قال عبيد الله: فرضت علي ابن عباس حديث عائشة، فأنكر منه شيئاً، غير أنه قال: أسميت لك الرجل الذي كان مع العباس؟ قلت: لا، قال: هو علي، انتهى. وأخرجه مسلم^(٢) عن الأسود عن عائشة، قالت: لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي توفي فيه، فذكر نحوه، ورواه البيهقي في "المعرفة" أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه الذي مات فيه، إلى أن قال: فكان عليه السلام بين يدي أبي بكر يصلي قاعداً، وأبو بكر يصلي بصلاته قائماً، والناس يصلون بصلاة أبي بكر، والناس قيام خلف أبي بكر، انتهى.

أحاديث الخصوم لهم: حديث: إذا صلى جالساً، فصلوا جلوساً، أخرجه البخاري^(٣). ومسلم، وباقي الستة عن الزهري عن أنس، قال: سقط رسول الله ﷺ عن فرس فجرح شقه الأيمن. فدخلنا عليه نموده، لحضرت الصلاة، فصرى بنا قاعداً، فصلينا وراءه قعوداً، فلما قضى الصلاة، قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، إلى أن قال: وإذا صلى قاعداً،

(١) الأحاديث الصحيحة مصرحة في هذا الباب، بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعداً في هذه الصلاة، وأما بكر كان قائماً، وأما المؤمنون سواء، فذكر المؤلف رواية "المعرفة"، وذكر قيامهم، وذكر الحفاظ في "الفتح"، ص ١٤٧ - ج ٢ أنه "أي قيام المؤمن"، في رواية إبراهيم بن طهمان عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها، وقال فيه أيضاً: إنه وجد في "صنف جيد الرزاق"، عن ابن جريج عن عطاء، فذكر الحديث، وفيه: فصل الناس وراءه قياماً، قلت: مذكروه المؤلف من رواية "كتاب المعرفة"، فلم يذكر إسناده، ورواية عائشة تعليق، ورواية عطاء مرسلة، وادعى ابن حبان في قيام المؤمن، سوى أبي بكر، وتمسك بمحدث جابر، رواه مسلم من طريق أبي الزبير: ص ١٧٧، والطحاوي: ص ٢٣٤، والنسائي: ص ١٢٨، و ص ١٧٨، ولفظ مسلم: اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلينا وراءه وهو قاعد، وأبو بكر يسبح الناس تكبيره، فالتفت إلينا قراءاً قياماً، فأشار إليه، فقمنا، الحديث، ولفظ الطحاوي: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر خلفه، فإذا كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر أبو بكر، ليسنا، فصر بنا قياماً، قال: اجلسوا، أو ما يذكرون، الحديث. والظاهر من السياق أن هذه الصلاة كانت آخر صلاة صلى الله عليه وسلم بالناس، صلاة الظهر، وأجاب عنه الحفاظ بحمله على طريق أبي سفيان. وسالم بن أبي الجعد، وحديث أنس على صلاة صلى الله عليه وسلم في بيته، لكن ظاهر السياق أنه وفاة مرض الموت، لأنه لم يذكر في حديث السقوط أنه عليه السلام بلغ به الضعف إلى أنه غر صوته، ولم يستطع أن يبله من البيت، لأن حجته كانت تمساً في تسع، أو أقل منه، ثم أمر أبا بكر أن يتفرد عن الصف، ويعوم خلف النبي صلى الله عليه وسلم، لكن قال الحفاظ: إسلع التكبير في هذا لم يتابع أبا الزبير عليه أحد، قلت: وذكر الظاهر لم أر في طريق الحديث وأبو الزبير مدلس، قال عياض: إنه صلى في حجرة عائشة وأتم به من حفر عنده، ومن كان في المسجد، قال الحفاظ: هذا محتمل، قلت: فقل هذا لا إشكال في تكبير أبي بكر أيضاً.

(٢) ص ١٧٨ (٣) في "باب إنما جعل الإمام ليؤتم به"، ص ٩٦، ومسلم في "باب اتهام المؤمن"، ص ١٧٦، وأبو داود في "باب الإمام يصلي من قعود"، ص ٩٦، والترمذي في "باب إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً"، ص ٤٧، والنسائي في "باب الاتهام بإمام يصلي قاعداً"، ص ١٣٣

فصلوا قعوداً ، وأخرجنا (١) من حديث أبي هريرة نحوه : أن النبي ﷺ ، قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، الحديث ، ليس فيه قصة الفرس ، وأخرجنا (٢) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : اشتكى رسول الله ﷺ ، فدخل عليه ناس من أصحابه يمدونه ، ف صلى رسول الله ﷺ جالساً ، فصلوا بصلاته قياماً . فأشار إليهم أن اجلسوا ، فجلسوا ، فلما انصرف ، قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً » ، انتهى . وأخرج مسلم (٣) عن أبي الزبير عن جابر نحوه ، سواء ، وقد أخرج البخاري في « صحيحه » (٤) حديث أنس المذكور ، من رواية حميد الطويل عنه ، مخالفاً لرواية الزهري عنه . ولفظه : أن رسول الله ﷺ سقط عن فرسه فجثت ساقه ، أو كفه ، وآلى من نساؤه شهراً ، فجلس في مشربة له ، فأناه أصحابه يمدونه ، ف صلى بهم جالساً ، وهم قيام ، فلما سلم : قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإن صلى قائماً فصلوا قياماً ، ونزل لتسع وعشرين ، فقالوا : يا رسول الله ، إنك آليت شهراً ؟ فقال : إن الشهر تسع وعشرون » ، انتهى . ذكره في « أوائل الصلاة - في باب الصلاة في السطوح » منفرداً به ، دون الباقيين ، وتكلف القرطبي في « شرح مسلم » الجمع بين الروایتين ، فقال : يحتمل أن يكون البعض : صلوا قياماً . والبعض صلوا جلوساً ، فأخبر أنس بالخاليتين ، وهذا مع ما فيه من التمسك ، ليس في شيء من الروايات ما يساعد عليه ، وقد ظهر لي فيه وجهان : أحدهما : أنهم صلوا خلفه قياماً . فلما شعر بهم النبي ﷺ أمرهم بالجلوس ، فجلسوا ، فرآهم أنس على الخاليتين ، فأخبر بكل منهما ، مختصراً للآخرى ، لم يذكر القصة بتمامها ، يدل عليه حديث عائشة ، وحديث جابر للتقدمان . الثاني : وهو الأظهر : أنهما كانا في وقتين ، وإنما أقرم عليه السلام في إحدى الواقعتين على قيامهم خلفه ، لأن تلك الصلاة كانت تطلوعاً ، والتطلعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الفرائض ، وقد صرح بذلك في بعض طرقه ، كما أخرجه أبو داود في « سننه » (٥) عن أبي سفيان عن جابر ، قال : ركب رسول الله ﷺ فرساً بالمدينة ، فصرعه على جذم نخلة ، فانفكت قدمه ، فأتيناه نوده ، فوجدناه في مشربة لعائشة ، يسبح جالساً ، قال : قمعنا خلفه ، فسكت عنا ، ثم أتينا مرة أخرى نوده ، ف صلى المكتوبة جالساً ، قمعنا

(١) البخاري في « باب إقامة الصف من تمام الصلاة » ، ص ١٠٠ ، ومسلم في : ص ١٧٧ (٢) أخرجه البخاري في « المرضي - في باب إذا عاد مريضاً ، لحضرت الصلاة » ، ص ٨٤٥ ، ومسلم : ص ١٧٧ - ج ١ ، واللفظ له (٣) في باب إتمام المأموم بالإمام » ، ص ١٧٧ - ج ١ ، والطحطاوي : ص ٢٣٤ ، والنسائي : ص ١٢٨ ، و ص ١٧٨ ، وأحمد : ص ٣٣٤ ، وأبو داود : ص ٩٦ . فظاهر من بعض ألفاظ السياق أن القصة في مرض الموت (٤) في « باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب » ، ص ٥٥ (٥) في « باب الامام يصل من نود » ، ص ٩٦ ، والبيهقي في « سننه » ، ص ٨٠ - ج ٣ ، والهاارلقني : ص ١٦٢

خلفه، فأشار إلينا قعدنا، قال: فلما قضى الصلاة، قال: «إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً، وإذا صلى قائماً، فصلوا قياماً، ولا تفعلوا، كما تفعل فارس بطلانها»، انتهى. ورواه ابن حبان في «صحيحه» كذلك، ثم قال: وفي هذا الخبر دليل على أن مافي حديث حميد عن أنس أنه صلى بهم قاعداً وهم قيام، أنه إنما كانت تلك الصلاة سبحة، فلما حضرت الفريضة أمرهم بالجلوس، جلسوا، فكان أمر فريضة^(١) لا فضيلة، انتهى. قلت: وما يدل على أن التطوعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الفرائض ما أخرجه الترمذى^(٢) عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أنس، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إياك والاتفات في الصلاة، فإنه هلكة، فإن كان لابد، ففي التطوع لافي الفريضة»، انتهى. وقال: حديث حسن، انتهى. وأصحابنا يحملون أحاديث: «إذا صلى جالساً، فصلوا جلوساً»، منسوخة بحديث عائشة المتقدم: أنه صلى آخر صلاته قاعداً، والناس خلفه قيام، وبحديث: «لا يؤمن أحد بعدي جالساً»، وسيأتي ذكره، لكن حديث عائشة وقع فيه اضطراب لا يقدح فيه، فالذي تقدم أنه عليه السلام كان إماماً. وأبو بكر مأموم، وقد ورد فيه العكس، كما أخرجه الترمذى^(٣). والنسائي عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة، قالت: صلى رسول الله ﷺ في مرضه الذي توفي فيه خلف أبي بكر قاعداً، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، وأخرج النسائي أيضاً^(٤) عن حميد عن أنس، قال: آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ مع القوم، صلى في ثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر، انتهى. ومثل هذا لا يعارض ما وقع في الصحيح، مع أن العلماء جمعوا بينهما، قال اليميني في «المعرفة»: ولا تعارض بين الخبرين، فإن الصلاة التي كان فيها النبي ﷺ إماماً هي صلاة الظهر، يوم السبت^(٥). أو الأحد، والتي كان فيها مأموماً هي صلاة الصبح، من يوم الاثنين،

- (١) في نسخة «فريضة»، (٢) و «باب ما ذكر في الاتفات من الصلاة»، ص ٧٦
 (٣) و «باب - بعد باب إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً»، ص ٤٨، والنسائي في «باب صلاة الامام خلف رجل من رعيته»، ص ١٢٧، والطحاوي: ص ٢٣٦، والبيهقي: ص ٨٢ - ج ٣
 (٤) ص ١٢٧ - ج ١، وأحد: ص ١٥٩ - ج ٣، و ص ٢٣٣ - ج ٣، و ص ٢٤٣، راجعه، والطحاوي: ص ٢٥٨، وأخرجه الطحاوي عن حميد عن ثابت عن أنس، وكذا الترمذى في «باب إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً»، ص ٤٨، وقال: حسن صحيح، وقال: من ذكر فيه عن ثابت أصح، وأخرج الطحاوي حديث أنس: ص ٢٢٣. ولقطة: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو متكئ على أسامة متوشح يرد، فصلي بهم - أ. ه. وى الطحاوي: ص ٢٨٥ في مرضه الذي مات فيه، فيصلي بالناس في ثوب واحد، الحديث
 (٥) قوله يوم السبت والأحد، قالت: هذا غلط صريح، لأنهم اتفقوا على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين، وفيه حديث أنس في «الصحيح» - في باب من رجع التهمى، ص ١٦١، وأنه عليه السلام لم يخرج بعد الخروج الأول خلافاً، كما في «الصحيح» - في باب أهل العلم والفضل أخى بالأملة، من حديث أنس: ص ٩٤،

وهي آخر صلاة صلاها عليه السلام ، حتى خرج من الدنيا ، قال : وهذا لا يخالف ما ثبت عن الزهري عن أنس في صلاتهم يوم الاثنين ، وكشفه عليه السلام السر ، ثم إرخائه ، فإن ذلك إنما كان في الركعة الأولى ، ثم أنه عليه السلام وجد في نفسه خفة ، فخرج فأدرك معه الركعة الثانية ، يدل عليه ما ذكره موسى بن عقبة في "المغازي" عن الزهري ، وذكره أبو الأسود عن عروة^(١) أن النبي ﷺ أفلح عنه العوك ليلة الاثنين ، فعدا إلى صلاة الصبح متوكئاً على الفضل ابن العباس . و غلام له ، وقد سجد الناس مع أبي بكر ، حتى قام إلى جنب أبي بكر ، فاستأخر أبو بكر فأخذ رسول الله ﷺ بثوبه ، فقدمه في مصلاه فصفوا^(٢) جميعاً ، ورسول الله جالس ، وأبو بكر يقرأ ، فركع معه الركعة الأخيرة ، ثم جلس أبو بكر حتى قضى بعبودته ، فتشهد وسلم ، فأتى رسول الله ﷺ الركعة الأخرى ، ثم انصرف إلى جذع من جذوع المسجد ، فذكر القصة في دعائه أسامة بن زيد ، وعنده إليه فيما بعثه فيه ، ثم في وفاة رسول الله ﷺ يومئذ ، أخبرنا به أبو عبد الله الحافظ بسنده إلى ابن أبي عمير ، حدثنا أبو الأسود عن عروة ، فذكره ، قال البيهقي : فالصلاة التي صلاها أبو بكر ، وهو مأوم ، هي صلاة الظهر ، وهي التي خرج فيها بين العباس . وعلى ، والتي كان فيها إماماً ، هي صلاة الصبح ، وهي التي خرج فيها بين الفضل ابن العباس . و غلام له ، وفيها الجمع بين الأخبار ، انتهى كلام البيهقي . قلت : وحديث كشف الستارة في "الصحيحين"^(٣) ، وليس فيه : أنه عليه السلام صلى خلف أبي بكر ، أخرجاه عن أنس أن أبا بكر كان يصلي بهم في وجع رسول الله ﷺ الذي توفي فيه ، حتى إذا كان يوم الاثنين ،

ثم ذكر أنس خروجه صلى الله عليه وسلم في اليوم الرابع ، ورفع الحجاب ، فكان يوم الوفاة اليوم الخامس من الخروج الأول الذي خرج فيه عليه السلام لصلاة الظهر ، وخطب ، وإليه الإشارة في حديث جندب عند مسلم في "أنه من بناء المسجد على القبر" ، ص ٢٠١ ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس ، أه . واليوم الخامس من يوم الاثنين فيه . هو يوم الخميس ، ففيه خرج النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الظهر ، وخطب بعد الصلاة ، كما في حديث عائشة في "الصحيح" في آخر المغازي ، ص ٦٣٩ ، وفي غيره ، وقد اتم لهذا الخروج ، وأراق عليه من سبع قرب لم يحلل أو كئنه ، وهو في "الصحيح" في باب الفسل والوضوء من الخضب ، ص ٣٢ ، قال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" ، ص ٢٧٨ - ج ٥ : وخطب عليه السلام في يوم الخميس قبل أن يقبض بخمسة أيام خطبة عظيمة - إلى قوله : ولعل خطبته هذه كانت عوضاً عما أراد أن يكتب في الكتاب ، أه . وفي هذه المسألة رسالة مستقلة جنتها ، ولم تهذب بعد ، أسأل الله أن يوفقني لتبليغها ، وهو الموفق

(١) قلت : هذا مرسل ، وأخرج ابن سعد في "طبقاته" ، في القسم الثاني . من الجزء الثاني ص ٢٠ - ج ٢ للفة عن الواقدي بإسناده عن عمرة عن عائشة ، ولكن الواقدي مكتشف الحال ، وكذا في : ص ٢٢ من حديث أم سلمة ، وفيه الواقدي أيضاً ، ومن حديث أبي سعيد في : ص ٢٣

(٢) في نسخة - ٤ - "فصلها" ، (٣) أخرجه البيهقي في "باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة" ، ص ٩٣ وسلم في "باب استخلاف الأمام إذا عرض له عذر" ، ص ١٧٩

وهم صفوف في الصلاة ، كشف رسول الله ﷺ ستر الحجرة ، فظهر إلينا ، وهو قائم ، كان وجهه ورقة مصحف ، ثم تبسم رسول الله ﷺ ضاحكا ، قال : فبهتتا ، ونحن في الصلاة فرحاً برسول الله ، ونكص أبو بكر على عقبيه ، وظن أن رسول الله خارج للصلاة ، فأشار إليهم بيده ، أن آتموا صلاتكم ، ثم دخل ، وأرخى الستر ، وتوفي من يومه ذلك ، وفي لفظ للبخاري^(١) : أن ذلك كان في صلاة الفجر ، والله أعلم ، وقال ابن حبان في "صحيحه"^(٢) "بعد أن روى حديث

(١) في "باب من رجع القهري في صلاة" ، ص ١٦٠

(٢) وأدق يفهم من كلام ابن حبان ، ومن مراجعة الأصول أن لحديث عائشة في مرض موت النبي صلى الله عليه وسلم وإلمته عتارج أربعة ، اختلف عليها كلها ، ثلاثة منها في "الصحيحين" ، —

أحدها : طريق موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عنها ، روى عنه زائدة ، وفيه : لجعل أبو بكر يصلي وهو يأتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، والناس بصلاته أبي بكر ، اهـ . لم يختلف على زائدة فيه ، أخرجه حديث البخاري في "باب إنما جعل الإمام ليؤتم به" ، ص ٩٥ ، ومسلم في "باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر" ، ص ١٧٧ اتفاقاً على روايته عن أحمد بن يونس عن زائدة ، وروى عن موسى شعبة ، واختلف فيه ، روى أحمد في "مسنده" ، ص ٢٤٩ - ج ٦ عن أبي داود الطيالسي ثنا شعبة عن موسى بن أبي عائشة ، قال : سمعت عبيد الله بن عبد الله يحدث عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه الذي مات فيه ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يدي أبي بكر يصلي بالناس قاعداً ، وأبو بكر يصلي بالناس خلفه ، اهـ . وروى النسائي في "باب الاتهام بمن يأتهم بالإمام" ، ص ١٢٨ عن محمود بن غيلان عن أبي داود ، وفيه : قالت : وكان النبي صلى الله عليه وسلم ينيدي أبي بكر ، والناس خلف أبي بكر ، اهـ . وأخرجه ابن جبارود : ص ١٦٦ في "باب تخفيف الصلاة بالناس" ، عن إسحاق بن منصور عن أبي داود ، وفيه : قالت : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينيدي أبي بكر قاعداً ، وأبو بكر يصلي خلفه ، اهـ . في هذا وإثني شعبة زائدة في إمامة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولحديث شعبة طريق آخر ، رواه ابن حبان ، كما قال الزيلعي ، ولم يذكر إسناده ، ورواه ابن حزم في "المحلى" ، ص ٦٧ - ج ٣ من طريق محمد بن يشار حدثنا بدل بن الهبة ثنا شعبة عن موسى عن عبيد الله عن عائشة أن أبا بكر صلى بالناس . وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه ، اهـ . قلت : فكانه أغلب على حسن الرواة ، والله أعلم .

الثاني : طريق الأعمش عن إبراهيم : عن الأسود عن عائشة ، رواه البخاري في "الصحيح" - في باب حديث المريض أن يصعد الجمعة ، ص ٩١ ، ومسلم في : ص ١٧٨ ، وفيه : فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، وأبو بكر يصلي بصلاته ، والناس يصلون بصلاته أبي بكر ، اهـ . روى عنه حفص بن غياث . وأبو معاوية . وعبد الله بن داود ، عنه البخاري ، وكيع . وابن مسهر . وابن يونس . وأبو معاوية ، عنه مسلم ، وروى ابن جبارود في "المنتقى" ، ص ١٦٦ حديث موسى بن أبي عائشة عن طريق إسحاق بن منصور ، قال : أذا أبو داود . قال : ثنا شعبة عن موسى ابن أبي عائشة بإسناده ، مثل حديث زائدة ، ثم قال : قال أبو داود : ثنا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه ، كان المقدم ، اهـ .

والثالث : طريق عروة عن عائشة اختلف فيه عليه أيضاً ، روى الشيطان من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قولها : فكان أبو بكر يصلي بصلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والناس يصلون بصلاته أبي بكر ، أخرجه البخاري في "باب من قام إلى جنب الإمام ليلة" ، ص ٩٤ ، ومسلم في "باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر" ، ص ١٧٩ ، وروى أحمد في "مسنده" ، ص ١٥٩ - ج ٦ عن شعبة بن سوار ثنا شعبة عن سعد ابن إبراهيم عن عروة عن الزبير عن عائشة ، الحديث ، وفيه : فصل أبو بكر ، وصلى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه قاعداً ، اهـ .

عائشة من رواية زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة بلفظ الصحيحين ،

والرابع : طريق أبي وائل عن مسروق عن عائشة ، وقد اختلف فيه على أبي وائل ، روى عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة إمامة النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى نعيم بن أبي هند عن أبي وائل ، واختلف فيه على نعيم ، روى الليث بن ١٠ سنه ،، ص ٨٢ - ج ٣ من طريق أحمد بن عبد الله النخعي عن شعبة ابن سوار عن شعبة ، وأحمد بن ١١ سنه ،، ص ١٥٩ - ج ٦ عن شعبة عن شعبة عن نعيم بن سنده ، قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فاعداً في مرضه الذي مات فيه ، وروى أحمد بن ١٢ سنه ،، ص ١٥٩ - ج ٦ عن بكر بن عيسى عن شعبة ، والنسائي في ١١ باب صلاة الإمام خلف رجل من رعيته ،، ص ١٢٧ عن محمد ابن الليث عن بكر بن عيسى عن شعبة عن نعيم عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة أن أبا بكر صلى بالناس ، وأبو بكر في الصف ، اهـ . وهكذا رواه بدل بن الحبر . وأبو أمية الطرسوسي عن شعبة بن سوار ، كلاماً عن شعبة ، روى حديثها الليث بن ١٢ سنه ،، ص ٨٣ - ج ٣ ، ومن طريق النسائي ، روى ابن حزم في ١١ المجلد ،، ص ٦٧ - ج ٣ ، وروى الليث بن طريق مسمر بن سليمان عن أبيه عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن عائشة ، فذكرت قصة مرض النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي آخره : فلما أحس أبو بكر بحس النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يستأخر ، فأومأ إليه أن يثب ، وحيى بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فوضع يدهما على أبي بكر ، أو قالت : في الصف ، اهـ . قال الليث : هذا بخلاف رواية شعبة عن شعبة في الاستاذ والمث ، وقد روى شعبة عن شعبة بغير من هذا المتن ، اهـ . ثم أخرج طريق الطرسوسي . وبدل بن الحبر ، كما عند النسائي ، وقال : رواية مسروق تفرد بها نعيم عن أبي وائل ، واختلف عليه ، اهـ . هذا ، ثم الظاهر من سياق الأحاديث أن الاختلاف في إمامة النبي صلى الله عليه وسلم . والصدق في صلاة واحدة ، وأن القصة واحدة ، وأن الاختلاف فيها من تصرف الرواة فقط ، فبعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم في مرض موته . أو لم يتجدد ، وأن الظاهر من صلب الشيعيين أنها رجوا إمامة النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنها لم يستل في ١١ صحيحهما ، من حديث موسى بن أبي عائشة . والأعمش . وعروة ، إلا ما فيه إمامة النبي صلى الله عليه وسلم ، مع ثقة رواة الخلاف ، وأهم من أشهر رجال الصحيحين ، ووجوه الترجيح واضحة ، فيما ذكرنا ، لاجلنا لأن ننتقل بعادتها ، واختيار الشيعيين هو المرجح ، وليس وراء عبادان قرية ،

وأما حلها على تعدد الوافعة ، كما حل ابن حبان . والبيهقي ، فهذا بعيد جداً ، سواء تعددت الواقعة في نفس الأمر ، أم لا ، وهذا إما يحسن إذا اختلفت عوارج الحديث ، وأما إذا اتحدت ، كما هنا ، فهو من تصرف الرواة ، قاله الحفاظ في ١١ الفتح ،، ص ٢١٧ - ج ١١ لحديث آخر مثله ، لأن مخرج حديث زائدة عن موسى بن أبي عائشة متحد مع حديث شعبة عنه ، مع ما تعلق على شعبة فيه ، وحديث حفص بن غياث . وأبي معاوية . وغيرهما عن الأعمش مع حديث شعبة عنه ، مع ما فيه من مظنة التلطيح ، وحديث هشام بن عروة عن أبيه مع حديث سمعان بن إبراهيم عن عروة ، وحديث عاصم ابن أبي النجود عن أبي وائل ، مع حديث نعيم عنه ، مع ما اختلف عليه ، مع أن الظاهر من حديث أنس عند التشنج أنه عليه السلام لم يخرج يوم الاثنين ، إنما كشف الست وهم في الصلاة ، وأشار إلى أبي بكر أن يتقدم ، وأرغى الحجاب ، فلم يتقدم عليه ، حتى مات ، فلو خرج في الركعة الثانية ، كما يفوه من يفوه ، فقدر عليه أنس . ومن معه من المسلمين ، كيف ! وقد قدروا عليه ، وهم في الصلاة ، ولم يمنهم من النظر إلى وجهه الكريم حرمة الصلاة ، فلو خرج ثانياً ، وصلى مع المؤمنين ركعة ، وقضى ركعة بعد انصرافهم ، لكانوا أقدر عليه من المرة الأولى ، فحديث أنس ليس فيه إلا السكوت عن الخروج الثاني ، بل فيه البيان ، بأنه لم يخرج ، ولو سكوت لكان سكوتاً بياناً ، لأن الرواية لها شأن ، وفي ذكرها تنويه ، فلا يسكت عن هذا الحرف من يذكر القصة ، إلا لعدم الوقوع ، ومثله حديث ابن عباس ، عند مسلم في ١١ كشف الستارة ،، ولم يذكر بإستاد صحيح يحتج به ، بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاثنين ، وصلى خلف أبي بكر ركعة ، إلا ما روى ابن سعد في ١١ طبقاته ، في القسم الثاني ، من الجزء الثاني من ٢٠ : من حديث عائشة ، وفي ص ٢٢ : من حديث أم سلمة ، وفي ص ٢٣ : من حديث أبي سعيد الخدري ، كلها من طريق محمد بن عمر ،

ثم رواه من حديث شعبة^(١) عن موسى بن أبي عائشة به : أن أبا بكر صلى بالناس ، ورسول الله ﷺ في الصف خلفه ، انتهى . قال : فهذا شعبة قد عالف زائدة في هذا الخبر ، وهما ثبوتان حافظان ، ثم أخرج عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة ، قالت : أغنى على رسول الله ﷺ ، ثم أفاق ، فقال : أصلي بالناس ؟ قلنا : لا ، الحديث - إلى أن قال : فخرج بين ثوية . وبريرة ، فأجلسته إلى جنب أبي بكر ، فكان رسول الله ﷺ يصلي ، وهو جالس ، وأبو بكر قائم يصلي بصلاة رسول الله ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر ، ثم قال : وقد عالف نعيم بن أبي هند في هذا الخبر ، عاصم بن أبي النجود ، ثم أخرج عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة ، قالت : صلى رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه خلف أبي بكر قاعداً ، قال وعاصم بن أبي النجود . ونعيم بن أبي هند حافظان ثقتان .

قال : وأقول ، وبالله التوفيق : إن هذه الأخبار كلها صحيحة ، ليس فيها تعارض ، فإن النبي ﷺ صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد^(٢) : في إحداهما كان إماماً ، وفي الأخرى كان مأموماً ، قال : والدليل على ذلك أن في خبر عبيد الله بن عبد الله عن عائشة أنه عليه السلام خرج بين رجلين : العباس . وعلي ، وفي خبر مسروق عنهما : أنه عليه السلام خرج بين : بريرة .

وهو مكتشف ، لم يستد عليه ابن حبان في هذه المسألة ، إذ لفظ حديث أم سلمة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في وجهه ، إذا خف عنه ما يجده ، خرج صلى بالناس : وإذا وجد قهقهة ، قال : مروا الناس ، فليصلوا ، فصل بهم ابن أبي عمارة يوماً للصبح ، فصل ركعة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس إلى جنبه ، قائم بأبي بكر ، فلما قضى أبو بكر الصلاة آم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قام ، اه . وفي حديث أبي سعيد ، قال : لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه ، إذا وجد خفة خرج ، وإذا نزل وجاء للؤذن ، قال : مروا أبا بكر يصلي بالناس ، الحديث . وفي طريق آخر له : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه بصلاة أبي بكر ركعة من الصبح ، ثم قضى الركعة الباقية ، قال محمد بن عمر : رأيت هذا للثبوت عند أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر ، اه . وقد قال ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد . اه . وقال الشافعي في "كتاب الأم" ، ص ١٨٥ - ج ٢ : مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أياماً وليالاً ، ولم يلبث أن صلى الله عليه وسلم صلى بالناس إلا صلاة واحدة .

وبعد : يشكل حديث أم الفضل عند الترمذي في "باب القراءة والمغرب" ، ص ٤١ . قلت : خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ، فصل المغرب ، فقرأ " بالمسلمات " ، فاصلاً بعد ، حتى لقي الله عز وجل ، اه . إلا أن المصريح عند الطحاوي : ص ١٢٥ ، وللشافعي : ص ١٥٤ ، و"مسند" ، ج ١٠ - ص ٣٣٨ - ج ٦ . أن هذه الصلاة كانت في البيت ، اه .

(١) أجل في الفكر ، ولم يذكر من روى عن شعبة ، لينظر كيف حاله ، قلت : قال ابن حزم في "المحلى" ، ص ٦٧ - ج ٣ : حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن بشر ثنا بدل بن المحبر ثنا شعبة عن موسى بن أبي عائشة به ، اه .

(٢) قلت : وإليه مال ابن حزم في "المحلى" ، ص ٦٧ - ج ٣ ، قال : إنهما صلاتان متمايزتان بلا شك .

وثوية^(١)، انتهى . وفي كلام البخاري^(٢) ما يقتضي الميل إلى أن حديث : إذا صلى جالساً ، فصلوا جلوساً ، منسوخ ، فانه قال بعد أن رواه : قال الحميدي : هذا حديث منسوخ ، لأنه عليه السلام آخر ما صلى صلى قاعداً ، والناس خلفه قيام ، وإنما يؤخذ بالآخر ، فالآخر من فعله عليه السلام ، انتهى . ذكره في عدة مواضع من كتابه ، وابن حبان لم ير بالنسخ ، فانه قال بعد أن رواه في " صحيحه " : وفي هذا الخبر بيان واضح أن الإمام إذا صلى قاعداً ، كان على المأمومين أن يصلوا قعوداً ، وأقوى به من الصحابة^(٣) : جابر بن عبد الله . وأبو هريرة . وأسيد بن حضير^(٤) . وقيس بن قهد ، ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا ، بإسناد متصل . ولا منقطع ، فكان إجماعاً ، والإجماع عندنا إجماع الصحابة ، وقد أقي به من التابعين جابر بن زيد ، ولم يرو عن غيره من التابعين خلافه بإسناد صحيح ، ولا واه ، فكان إجماعاً من التابعين أيضاً ، وأول من أبطل ذلك في الأمة : المغيرة ابن مقسم ، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ، ثم أخذه عن حماد أبو حنيفة ، ثم عنه أصحابه ، وأعلى حديث احتجوا به ، حديث^(٥) رواه جابر الجعفي عن الشعبي ، قال عليه السلام : « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » ، وهذا لو صح لإسناده لكان مرسلًا ، والمرسل عندنا . وما لم يروسيان ، لأننا لو قبلنا إرسال تابعي ، وإن كان ثقة ، لزمنا قبول مثله عن أتباع التابعين ، وإذا قلنا : لزمنا قبوله من أتباع أتباع التابعين ، ويؤدي ذلك إلى أن يقبل من كل أحد ، إذا قال : قال رسول الله ﷺ ، وفي هذا نقض الشريعة ، والعجب أن أبا حنيفة يجرح جابر الجعفي ويكذبه ، ثم لما أخطره الأمر جعل يحتج بحديثه ، وذلك كما أخبرنا به الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان بالرقعة ، ثنا أحمد بن أبي الحوارى^(٦) سمعت أبا يحيى الحماني سمعت أبا حنيفة ، يقول : ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاة ، ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ، ما أتيت به شيء من رأيي قط إلا جاءني فيه بحديث ، وقد ذكرنا ترجمة جابر الجعفي في " كتاب الضعفاء " ، انتهى كلامه .

وحديث جابر الجعفي هذا أخرجه الدارقطني^(٧) ، ثم اليعقوبي في " ستهما " عن جابر الجعفي عن الشعبي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » ، قال الدارقطني :

- (١) في نسخة " ثوية " ، ضبطه الحافظ " بالنون المضمومة ، بهذا الواو الساكنة ، ثم للوحة " ،
(٢) في " كتاب المرضي " في باب المرضي ، إذا عاد مريضاً فضررت الصلاة ، ص ٨٤٥ ، وقال البخاري في " باب - إنما جعل الإمام ليؤتم به " ، ص ٩٦ : إنما يؤخذ بالآخر ، الخ . (٣) قال الحافظ في " الفتح " ، ص ١٤٦ ج ٢ : قد أم قاعد جماعة من الصحابة ، ثم ذكر مولاه ، وذكر من خرج آثارهم ، وصحح أسانيدهم
(٤) وله حديث مرفوع : إذا صلى قاعداً فصلوا خلفه قعوداً ، عند الحاكم : ص ٢٨٩ ج ٣ وصححه
(٥) كيف يستعمل بهذا لأبي حنيفة ، وأنه أجاز إمامة القاعد ، إنما منع قعود غير المريض ، وهذا شيء آخر
(٦) في نسخة " الجوزاء " ، (٧) ص ١٥٣ ، واليعقوبي في " ستهما " ، ص ٨٠ ج ٣ ، وضفه

لم يروه عن الشعبي غير جابر الجعفي، وهو متروك، والحديث مرسل لا تقوم به حجة، انتهى . وقال عبد الحق في "أحكامه": "ورواه عن الجعفي مجالد، وهو أيضاً ضعيف، انتهى . وقال البيهقي في "المعرفة": "الحديث مرسل لا تقوم به حجة، وفيه جابر الجعفي، وهو متروك في روايته مذموم في رأيه، ثم قد اختلف عليه فيه، فرواه ابن عينة عنه، كما تقدم، ورواه ابن طهمان عنه عن الحكم، قال: كتب عمر: لا يؤمن أحد جالساً بعد النبي ﷺ، وهذا مرسل موقوف، ثم أسند عن الشافعي ثنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر أنه صلى، وهو مريض جالساً، وصلى الناس خلفه جلوساً، وأخبرنا الثقفي عن يحيى بن سعيد أن أسيد بن حضير فعل مثل ذلك، قال الشافعي: وإنما فعلا مثل ذلك، لأنهما لم يعملوا بالناسخ، وكذلك ما حكى عن غيرهم من الصحابة (١) أنهم أموا جالسين، ومن خلفهم جلوس، محمول على أنه لم يبلغهم النسخ، وعلم الخاصة يوجد عند بعض، ويعزب عن بعض، انتهى . وقال الحازمي في "كتابه الناسخ والمنسوخ": "اختلف الناس في "الإمام" يصلي بالناس جالساً من مرض، فقالت طائفة: يصلون قعوداً، اقتداء به، واحتجوا بحديث عائشة . وحديث أنس: وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون، وقد فعله أربعة من الصحابة: جابر بن عبد الله . وأبو هريرة . وأسيد بن حضير . وقيس بن قهد، وقال أكثر أهل العلم: يصلون قياماً: ولا يتابعونه في الجلوس، وبه قال أبو حنيفة . والشافعي، وادّعوا نسخ تلك الأحاديث بأحاديث أخرى: منها حديث عائشة في "الصحيحين" أنه عليه السلام صلى بالناس جالساً، وأبو بكر خلفه قائم، يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ، والناس يقتنون بصلاة أبي بكر، وليس المراد أن أبا بكر كان إماماً حقيقة، لأن الصلاة لا تصح بإمامين، ولكن النبي ﷺ كان الإمام، وأبو بكر كان يبلغ الناس، فسمى لذلك إماماً، والله أعلم، انتهى كلامه .

واعلم أنه لا يقوى الاحتجاج على أحمد بحديث عائشة المذكور: أنه عليه السلام صلى جالساً، والناس خلفه قيام، بل ولا يصلح، لأنه يجوز صلاة القائم خلف من شرع في صلاته قائماً، ثم قد لعنر، ويجعلون هذا منه، سيما، وقد ورد في بعض طرق الحديث: أن النبي ﷺ أخذ في القراءة من حيث انتهى إليه أبو بكر، رواه الدارقطني في "سننه" . وأحمد في "مسنده"، قال ابن القطان

(١) ذكر ابن حجر في "الفتح"، ص ١٤٧ قيس بن قهد . وأسيد بن حضير، وجابر بن عبد الله أنهم صلوا قعوداً، والناس خلفهم جلوس، وذكر أبو هريرة أنه أتى بذلك، وذكر من أخرج هذه الآثار، وصحح الحافظ أسانيدها، وذكر ابن حزم في "المحلى"، ص ٧٠ ذلك أيضاً . وأخرج الدارقطني: ص ٥٢ عن أسيد بن حضير، وفي: ص ١٦٢ عن جابر أنها صليا جالسين، والمأمومون أيضاً جلوس .

في "كتاب الوهم والايهام" : وهي رواية مرسله ، فانها ليست من رواية ابن عباس عن النبي ﷺ ، وإنما رواها ابن عباس عن أبيه العباس عن النبي ﷺ ، لذلك رواه البزار في "مسنده" بسند فيه قيس بن الربيع ، وهو ضعيف ، ثم ذكر له مثالب في دينه ، قال : وكان ابن عباس كثيراً ما يرسل^(١) ، ولا يذكر من حديثه ، حتى قالوا : إن جميع مسموعاته سبعة عشر حديثاً^(٢) ، وقيل : أكثر من ذلك ، جمعها الحميدى . وغيره ، والصحيح الذى يبنى العمل به ، هو أن يحمل أحاديثه كلها على السماع المتصل ، حتى يظهر من دليل خارج ، أنه سمع هذا الحديث بواسطة ، فيقال حينئذ : إنه مرسل ، وذلك نحو هذا الحديث ، انتهى . وحديث العباس هذا الذى أشار إليه ، رواه البزار في "مسنده"^(٣) من حديث قيس عن عبد الله بن أبي السفر عن أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس عن العباس ، قال : خرج النبي ﷺ . وأبو بكر يصلى بالناس ، قرأ من حيث انتهى إليه أبو بكر ، انتهى . قال البزار لا نعلم هذا الكلام يروى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ، انتهى . قلت : رواه ابن ماجه^(٤)

(١) قلت : مراسيل الصحابة مقبولة بالإجماع ، وإن لم يحضر الواقعة ، بل وإن خالف من حضر الواقعة ، كذا في "الفتح" ، ص ١٨٥ - ج ٣ ، وإنما يرد من يرد المراسيل ، مرسل صحابي رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو لا يميز ، كما قال السخاوى في "فتح المغيث" ، ص ٦٢ : رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يسمع منه شيئاً ، كما قاله الحافظ في "الفتح" ، وابن عباس ليس منهم ، بإحتراف من يشك بأنه سمع سبعة عشر حديثاً ، واه أمه .

(٢) قد تكلم العلماء في عدة الأحاديث التي مرح ابن عباس بسماها من النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان من الغريب قول الترمذى في "المستقى" ، ولقد جماع : إنها أربعة ، ليس إلا ، وعن يحيى القطان . وابن ميمون . وأبي داود "صاحب السنن" ، ثمة ، وعن غندر : عشرة ، وعن بعض المتأخرين : إنها دون العشرين ، من وجوه صحاح ، وهذه أحسن شيخنا بجميع الصحيح . والحسن قط ، من ذلك ، فواد على الأربعة ، سوى ما مر في حكم السماع ، ككتابة حضور شيء - فدل في حصة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأشار شيخنا فذلك علب قول البخارى في الحديث الثالث ، من باب المعرف من الرقاق : هذا مما يمد أن ابن عباس سمعه "فتح المغيث" ، ص ٦٣ ، وراجع له "فتح البارى" ، ص ٣٣١ - ج ١١

(٣) ورواه أحمد في "مسنده" ، ص ٢٠٩ - ج ١ عن يحيى بن آدم عن قيس بن ربيع ، ولفظه : قرأ من المكان الذى بلغ أبو بكر رضى الله عنه من السورة ، اه . ورواه الدارقطنى في "سننه" ، ص ١٥٣ من حديث يحيى بن آدم ، سواء بسواء . إلا أن فيه عيب الملك بن أرقم بن شرحبيل ، بدل : أرقم بن شرحبيل .

(٤) رواه ابن ماجه في "باب صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه" ، ص ٨٨ ، قال الحافظ في "الفتح" ، ص ٦٢٩ - ج ٥ أخرجه أحمد . وابن ماجه بسند قوى ، وسمعه الحافظ من رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس ، وحسن الحديث ، في : ص ١٤٥ - ج ٢ ، قلت : وأخرجه الطحاوى في "شرح الآثار" ، ص ٢٣٥ - ج ١ ، وفي "مستدركه" ، ص ٢٧ - ج ٢ ، وأحد : ص ٣٥٥ - ج ١ ، و ص ٣٥٧ - ج ١ ، و ص ٣٥٧ ، وابن سعد في "طبقاته" ، ص ١٣٠ - ج ٣ في الحصة الأولى ، والبيهقى في "سننه" ، ص ٨١ - ج ٣ ، كهم من حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس . وأحد في "مسنده" ، ص ٣٣١ - ج ١ ، من حديث زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق ، به ، فلاستاد إلى ابن عباس صحيح ، غاية ما يخال فيه : إنه مرسل ، فإذا لا لاسمها ، وقد علم أنه ابن عباس ، وأنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم

من غير طريق قيس، قال: حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأرقم ابن شرحبيل عن ابن عباس، قال: لما مرض رسول الله ﷺ، فذكره، إلى أن قال ابن عباس: وأخذ رسول الله ﷺ، في القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر، قال وكيع: وكذا السنة، مختصر.

أحاديث الفريضة خلف النافلة: احتج أصحابنا على المنع بحديث أخرجه البخارى . ومسلم ^(١) عن أنس أن النبي ﷺ، قال: «لما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه»، قالوا: واختلاف التية داخل في ذلك، قال النووي: وحله الشافعى على الاختلاف في أفعال الصلاة، بدليل قوله: «فاذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا»، وبدليل أنه يصح اقتداء المتفل بالمقتضى، ويقولنا قال مالك . وأحمد.

أحاديث الخصوم: أخرج البخارى ^(٢) . ومسلم عن جابر: أن معاذاً كان يصلى مع رسول الله ﷺ عشاء الآخرة، ثم رجع إلى قومه فيصل بهم تلك الصلاة، هذا لفظ مسلم ^(٣)، وفي لفظ البخارى: فيصل بهم الصلاة المكتوبة، انتهى. ذكره في «كتاب الأدب» ^(٤)، ولاصحابنا عنه أجوبة ^(٥)، استوفاهما الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة»: «أحدها: أن الاحتجاج به من باب ترك الإنكار من النبي ﷺ، وشرط ذلك عليه بالواقعة، وجزاز أن لا يكون علم بها، ويدل عليه ما رواه أحمد في «مسنده» ^(٦) عن معاذ بن رفاعة عن سليم، رجل من بنى سبلة، أنه

(١) قلت: أخرج البخارى حديث: «لا تختلفوا عليه»، في «باب إقامة الصفوف من تمام الصلاة»، ص ١٠٠، ومسلم في «باب إثبات المأموم بالإمام»، ص ١٧٧ كلاماً من حديث أبي هريرة، أما حديث أنس، فلم أجد بهذا اللفظ في «الصحيحين»، وافته أعلم (٢) في «باب إذا طول الأمل، وكان لرجل حاجة»، ص ٩٧، ومسلم في «باب القراة في المشاء»، ص ١٨٧ (٣) قوله: تلك الصلاة، أخرجه مسلم من طريق عمرو بن دينار . وأبو داود عن عبيد الله بن مسم عن جابر في «باب إمعة من صلى يوم»، وقد صلى تلك الصلاة»، ص ٩٥ (٤) لم أجد في «البخارى»، فضلاً عن «كتاب الأدب»، وافته أعلم.

(٥) سئل أحمد عن رجل صلى في جماعة، أيوم يتك الصلاة؟ قال: لا، ومن صلى خلفه يبيد، قيل له: لحديث معاذ؟ قال: فيه اضطراب، إذا ثبت، أنه متى دقيق، لا يجوز مثله اليوم، كذا في «طبقات الحنابلة»، ص ٥٣ (٦) هذا الحديث رواه أحمد في «مسنده»، ص ٧٤ - ج ٥، والطحاوى في «شرح الآثار»، ص ٢٣٨ من حديث معاذ نفسه، في حديث أحمد قصة، ورواه ابن حزم من طريق أخرى في «المحلى»، ص ٣٣٠ - ج ٤، وهي: أن سليمان صاحب هذه القصة قتل بأحد، أهـ. وأعل ابن حزم هذا الحديث، بأنه متعلق، لأن معاذ بن رفاعة لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أدرك هذا القى شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعاذ، أهـ. وقال في «الزوائد»، ص ٧١ - ج ٢: رواه أحمد، ومعاذ بن رفاعة لم يدرك الرجل القى من بنى سبلة، لأنه استشهد بأحد، ومعاذ تابعي، وافته أعلم، ورواه أحمد ثمان، أهـ. قلت: معاذ بن رفاعة هذا، هو معاذ بن رفاعة الزرقى، كما هو مصرح في «شرح الآثار»، وهو أنصارى أيضاً. كما في «مسند أحمد»، ومعاذ بن رفاعة الأنصارى لزرقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، شهد غزوة قريظة مع النبي صلى الله عليه وسلم على فارس.

أتى النبي ﷺ ، قال : يا رسول الله إن معاذ بن جبل يأتينا بعد ماتم ، ونكون في أعمالنا بالنهار ، فينادى بالصلاة ، فنخرج إليه ، فيطوّل علينا ، فقال له عليه السلام : « وماذا لا تكن فناناً ، إما أن تصلي معي ، وإما أن تخفف على قومك » ، فدل على أنه كان يفعل أحد الأمرين ، ولم يكن يجمعهما ، لأنه قال : « إما أن تصلي معي ، أي ، ولا تصل بقومك ، وإما أن تخفف على قومك » ، أي ، ولا تصل معي . الوجه الثاني : أن النية أمر باطن لا يطلع عليه إلا بإخبار الناري ، ومن الجائز أن يكون معاذ كان يجعل صلاته معه عليه السلام بنية النفل ، ليتعلم سنة القراءة منه ، وأفعال الصلاة ، ثم يأتي قومه فيصلي بهم الفرض ، ويؤيده أيضاً حديث أحمد المذكور ، قال ابن تيمية في « المتقى » : وقوله عليه السلام : « إما أن تصلي معي ، وإما أن تخفف عن قومك » ، ظاهر في منع اقتداء المفترض بالنفل ، لأنه يدل على أنه متى صلى معه امتعت إمامته ، وبالإجماع لا تمتع إمامته بصلاة النفل معه ، فلم أنه أراد به صلاة الفرض ، وأن الذي كان يصليه معه كان نيوة نفلاً ، وأوجب عن هذا المنع ، بوجهين : أحدهما : الاستبعاد من معاذ ، أن يترك فضيلة الفرض خلف النبي ﷺ ، ويأتي به مع قومه ، قالوا : وكيف يظن بمعاذ ، بعد سماعه قول النبي ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة » ، وفي لفظ للطبراني : « لا التي أقيمت ، أن تصلي النافلة مع قيام المكتوبة » ، ولعل صلاة واحدة مع النبي ﷺ خير له من كل صلاة صلاحاً في عمره . والثاني : أنه وقع في رواية الشافعي ، ومن طريقه الدارقطني ، ثم البيهقي : هي له تطوع ، ولم فريضة ، رواها الشافعي في « سننه » وسنده (١) أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ، أخبرني جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : كان معاذ بن جبل يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء ، ثم ينطلق إلى قومه فيصلي بهم : هي له تطوع ، ولم فريضة ، انتهى . قال البيهقي : قال الشافعي : لا أحله يروي من طريق أثبت من هذا ، ولا أوثق رجلاً ، قال البيهقي : وكذلك رواه أبو عاصم النبيل . وعبد الرزاق عن ابن جريج ، وذكر أنه هذه الزيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وقد رويت من طريق آخر عند الشافعي في « سننه » أخبرنا إبراهيم بن يحيى الأسلي عن ابن عجلان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر ، قد ذكر نحوه ، قلنا : أما الاستبعاد فليس بقدح ، سيما ، وفي الحديث ما يؤيد المستبعد ، كما بيناه ، وأما هذه الزيادة ، فليست من كلام النبي ﷺ ، وإنما هي من الرواة ،

وفي التامين معاذ بن رقيقة وجبل آخر ، قال ابن حجر في « الإصابة » ، قلت : هو معاذ بن رقيقة بن رافع بن مالك ابن السيلان ، ذكره ابن سعد في « طبقاته » ، ص ٢٠٤ - ج ٥

(١) الشافعي في « كتاب الأم » ، ص ١٥٣ - ج ١ بكلا طريقيه ، والدارقطني : ص ١٠٢ من طريق أبي حاتم . وعبد الرزاق عن ابن جريج به ، والطحاوي : ص ٢٣٧ ، والبيهقي : ص ٨٦ - ج ٣ من طريق أبي حاتم عن ابن جريج به

ولعلها من الشافعي^(١)، فانها دائرة عليه ، ولا تعرف إلا من جهته ، فيكون منه ظنا واجتهادا ، وأما الجواب^(٢) عن قوله عليه السلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ، قال الشيخ في "شرح العمدة" : يمكن أن يقال فيه : إن مفهومه أن لا يصلي نافلة غير الصلاة التي تقام ، لأن المحذور وقوع الخلاف على الأئمة ، وهذا المحذور منتف ، مع الاتفاق في الصلاة المقامة ، ويؤيد هذا اتفاقهم على جواز اقتداء المنتفل بالمفترض ، ولو تناولوه انتهى لما جاز مطلقاً ، انتهى كلامه .

الوجه الثالث : أنه حديث منسوخ ، قال الطحاوي يحتمل : أن يكون ذلك وقت كانت الفريضة تصلى مرتين ، فإن ذلك كان يفعل أول الإسلام حتى نهى عنه ، ثم ذكر حديث ابن عمر : لا تصلي صلاة في يوم مرتين ، قال ابن دقيق العيد ، وهذا مدخول من وجهين : أحدهما : أنه أثبت النسخ بالاحتمال . والثاني : أنه لم يقم دليلاً على أن ذلك كان واقعاً ، أعني صلاة الفريضة في يوم مرتين ، قال : ولكن قد يستدل على النسخ بتقرير حسن ، وذلك أن إسلام معاذ مقدم ، وقد صلى النبي ﷺ بعد سنتين من الهجرة صلاة الخوف غير مرة ، على وجه وقع فيه مخالفة ظاهرة بالأفعال المنافية للصلاة ، فيقال : لو جاز اقتداء المفترض بالمنتفل لأمكن إيقاع الصلاة مرتين على وجه لا يقع فيه المنافاة ، والمفسدات في غير هذه الحالة ، وحيث صليت على هذا الوجه مع إمكان رفع المفسدات على تقدير جواز اقتداء المفترض بالمنتفل ، دل على أنه لا يجوز ، وبعد ثبوت هذه الملازمة يبقى النظر في التاريخ ، انتهى كلامه . وهذا التقرير إنما يمتشى على تقدير أنه عليه السلام صلى أرباعاً بتسليمه واحدة ، وهو ظاهر لفظ حديث جابر في "الصحيحين" ، يعني فلو جاز اقتداء المفترض بالمنتفل لصلى بهم الصلاة مرتين ، فيصلى بالطائفة الأولى الصلاة كاملة ، على وجه لا يقع فيها شيء من الأشياء المنافية للصلاة "أعني في غير هذه الحالة" ، وذلك مثل جلوسهم يحرسون العدو ، ورجوعهم إلى الصلاة ، وإعادتهم لما فاتهم ، فلما لم يصل بهم مرتين على وجه لا يقع فيه ذلك ، دل على أنه لا يجوز اقتداء المفترض ، فإن ثبت أن هذه الصلاة كانت بعد حديث معاذ ، فهي ناسخة له ، هذا معنى كلامه .

(١) هذا ليس بصواب ، لأن طريق البخاري . والطحاوي . والبيهقي خال عن الشافعي ، وفيه الزيادة .

(٢) قالت : هذا الحديث أخرجه مسلم في ١٠ باب كرامة اللعوق في فائقة ، بعد شروع المؤذن في إقامة الصلاة ، ص ٢٤٧ من طريق عمرو بن دينار سرفوطاً ، وفيه قال حماد : ثم لقيت عمرأً غديني به ، ولم يرعه ، اه . ورواه الطحاوي من طريق حماد بن سلمة . وحماد بن زيد يستدعي من أبي هريرة بذلك ، وقال : لم يرعه ، قال : ضار أصل الحديث عن أبي هريرة . لأن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن أبي حاتم في ١٠ اللعل ، ص ١١٢ : قال أبو زرعة : رواه ورقاء . وذكرنا في إسحاق عن عمرو بن دينار . عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة سرفوطاً ، ورواه ابن عيينة . وحماد بن زيد . وحماد بن سلمة . وأبان بن عطاء . كلهم عن عمرو بن دينار ، ورواه ابن علية عن أيوب عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة موقوفاً ، قال أبو زرعة : للموقوف أصح ، اه ، وروى عن أبيه : ص ٩٦ أنه صحح الوقت

وقد فهم بعضهم من حديث جابر أنه سلم من الركعتين، وفسره بحديث أبي بكرة، كما سيأتي، وقال البيهقي في "المعرفة": ومن ادعى أن ذلك وقع حين كان الفرض يفعل مرتين في يوم، فقد ادعى ما لا يعرفه، إذ لم يدل على النسخ سبب. ولا تاريخ^(١)، وحديث عمرو بن شعيب عن سليمان^(٢)، مولى ميمونة عن ابن عمر عن النبي ﷺ لا تصلوا صلاة في يوم مرتين، لا يقام حديث معاذ، للاختلاف في الاحتجاج بعمرو بن شعيب، والاتفاق على رواية حديث معاذ، وقد كان عليه السلام يرغبهم في إعادة الصلاة بالجماعة، فتجوز أن يكون بعضهم ذهب وهمه إلى أن إعادة واجبة، فقال: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين، أي كلناهما على سبيل الوجوب، انتهى كلامه.

الوجه الرابع: قوله الشيخ في "شرح العمدة" عن بعضهم، ولم يسمه، وهو أن الحاجة دعت إليه في ذلك الوقت، ولم يكن لهم غنى عن معاذ، ولم يكن لمعاذ غنى عن صلاته مع النبي ﷺ، قال: وهذا يحتمل أن يريد به قائله معنى النسخ، فيكون كما تقدم، ويحتمل أنه ما أبيع بحالة مخصوصة، فيرتفع الحكم بزوالها، ولا يكون نسخاً على كل حال، فهو ضعيف لعدم قيام الدليل على تبيين ذلك، علة لهذا الفعل، ولأن القدر المجزئ من القراءة في الصلاة ليس بقليل، ومزاد عليه فلا يصلح أن يكون سبباً لارتكاب ممنوع شرعاً، والله أعلم، انتهى كلامه.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(٣) عن الحسن عن أبي بكرة، قال: صلى رسول الله ﷺ في "خوف" الظهر، فصف بعضهم خلفه. وبعضهم بإزاء العدو، فصلى ركعتين، ثم سلم، فافطلق

(١) روى الطحاوي: ص ١٨٧ عن عمرو بن شعيب عن خالد بن أيمن المافري، قال: كان أهل الموالي يصلون في منازلهم، ويصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم، فتباهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبدوا الصلاة في يوم مرتين، قال عمرو: فقد كنت ذلك لسيد بن المسيب، قال: صدق، اه. وأعطه ابن حزم في "المحلى"، ص ٢٣٣ - ج ٤ بالارسال، قلت: أيمن المافري، الظاهر أنه أيمن بن عبيد المافري، أخو سلمة بن زيد لأمه، استشهد يوم حنين، فلا شك أن غالباً أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، راجع "نصب الراية"، ص ١٠١ - ج ٢، من أول "كتاب السيرة"، "والإصابة"، ثم لا شك أن الحديث من مراسيل سعيد بن المسيب التي يصححها الثاقبي، فلا ينبغي للثاقبي أن يقول مقال. (٢) حديث عمرو بن شعيب هذا أخرجه الطحاوي: ص ١٨٧. وابن حزم في "المحلى"، ص ٢٥٩ - ج ٤ من طريقه، وصححه، وفي: ص ١٢٥ - ج ٢ من غير طريق الطحاوي، وأخرجه الثاقبي في "باب سقوط الصلاة عن صلى مع الإمام في المسجد"، ص ١٣٨، وأبو داود في "باب إذا صلى في جماعة، ثم أدرك جماعة بعيداً، ص ٩٣، وأحمد: ص ٤١ - ج ٢، والدارقطني: ص ١٥٩

(٣) في "صلاة الخوف" في باب من قال: صلى بكل طائفة ركعتين، ص ١٨٤، وللثاقبي في "صلاة الخوف"، ص ٢٣١، والدارقطني: والمآكم من طريق الأشت من الحسن عن أبي بكرة "صلاة الخوف"، وفيه تكرار صلاة للفرب، قال الحاكم: سمعت أبا علي الحافظ يقول: هذا حديث غريب، وقال الحاكم: على شرط الشيخين، وقال البيهقي: لا إسناده إلا وها، راجع "البيهقي"، ص ٢٦٠ - ج ٣

الذين صلوا معه ، فوقفوا موقف أصحابهم ، ثم جاء أولئك ، فصلوا خلفه ، فصلى بهم ركعتين ، ثم سلم ، فكانت لرسول الله ﷺ أربعاً ، ولأصحابه ركعتين ركعتين ، انتهى . فصلاته الثانية وقعت غفلاً له ، وفرضاً لأصحابه ، وهم الفرقة الثانية ، والحديث في مسلم ^(١) من رواية جابر ، وليس فيه التسليم من الركعتين ، أخرجه عن أبي سبرة عن جابر ، قال : أقبلنا على رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع ، إلى أن قال : ثم نودي بالصلاة ، فصلى بطائفة ركعتين ، ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، قال : وكانت لرسول الله ﷺ أربع ركعات ، وللقوم ركعتان ، وذكره البخاري معلقاً في " المغازي - في غزوة ذات الرقاع " ، قال : وقال أبان : حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سبرة عن جابر ، قال : أقبلنا ، الحديث ، ورواه أيضاً متصلاً بإسناده ، لكن لم يذكر فيه قصة الصلاة ، ووم النووي في " الخلاصة " ذكره باللفظ المذكور ، وقال : متفق عليه ، انتهى . وعزا حديث أبي بكرة ، لأبي داود . والترمذي ، ولم يروه الترمذي أصلاً ، ولكن لم أعتمد على النسخة ، فليراجع ، ولفظ " الصحيحين " هنا قد يفهم منه أنه لم يسلم من الركعتين ، وهو الأقرب ، كما يفهمه القرطبي في " شرح مسلم " ، وقد يفهم منه أنه سلم من الركعتين ، ويفسره حديث أبي بكرة ، كما يفهمه النووي ، بل قد جاء مفسراً من رواية جابر : أنه سلم من الركعتين ، كما رواه البيهقي في " المعرفة " من طريق الشافعي ^(٢) أخبرنا الثقة بن علي ، أو غيره عن يونس عن الحسن عن جابر : أن النبي ﷺ ، كان يصلي بالناس ، صلاة الظهر في " الخوف " يطن نخلة ، فصلى بطائفة ركعتين ، ثم سلم ، ثم جاءت طائفة أخرى ، فصلى بهم ركعتين ، ثم سلم ، انتهى . وأخرج الدارقطني عن عنبسة عن الحسن عن جابر ، أن النبي ﷺ كان محاصراً لبني محارب ، فنودي بالصلاة ، فذكر نحوه ،

(١) في " صلاة الخوف " ، ص ٢٧٩ ، قبل " كتاب الجمعة " ، وذكره البخاري مطلقاً : ص ٥٩٣ ، ولم يستند في " كتابه " ، أصلاً ، ولقد أخطأ صاحب " المشكاة " ، حيث ظن أنه متفق ، وله من هذا النوع كثير ، وأخرجه النسائي : ص ٢٣١ ، وفيه : ثم سلم

(٢) قلت : هذا الحديث أخرجه الشافعي في " كتاب الآم " ، ص ١٥٣ بهذا الاسناد ، وروى النسائي في " صلاة الخوف " ، ص ٢٣١ عن إبراهيم بن يعقوب ثنا عمرو بن طاسم ثنا حاد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن جابر ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ، ثم سلم ، ثم صلى بآخرين أيضاً ركعتين ، ثم سلم ، اه . لكن تقدم في " فصل النقل - في الحديث الحادي والثلاثين " ، ص ٤٨ روى الحسن عن جابر بن عبد الله أحاديث ، ولم يسع منه ، اه . قال الحافظ في " التلخيص " ، ص ١٤٠ : روى ابن خزيمة من طريق جابر . وفيه أنه سلم من الركعتين أولاً ، ثم صلى ركعتين بالطائفة الأخرى ، اه . وأخرج الدارقطني ص ١٨٦ ، وفيه عنبسة غير مذهب ، فليُنظر ، أهو عنبسة بن سعيد اللطال . أو عنبسة بن أبي ربيعة التتوي الأشعر ، الذي ضعفه ابن المديني ، راجع له " التهذيب " ، وروى الطحاوي من طريق قتادة عن سليمان اليمكري عن جابر رضي الله عنه الحديث ، وفيه : فصلى بالذين يلونه ركعتين ، ثم سلم ، ثم جاء الآخرون فصلى بهم ركعتين ، ثم سلم ، اه . وهل ابن حجر عن ابن معين . والبخاري أن قتادة لم يسع من اليمكري

والأول أصح من هذا، إلا أن فيه شائبة الانقطاع، فإن شيخ الشافعي فيه مجهول، وأما الثاني: ففيه عنبية بن سعيد القطان الواسطي، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يأتي بالطامات، وقال الفلاس: كان محتطاً لا يروى عنه، وقد روى له أبو داود حديثاً مقروناً بحميد الطويل، وعلى كل حال، فالاستدلال على الحنفية بحديث جابر صحيح، وإن لم يسلم من الركعتين، لأن فرض المسافر عندهم ركعتان، والقصر عزيمة، فإن صلى المسافر أربعاً، وقعد في الأولى صحت صلاته، وكانت الآخرين له نافذة، وقد ذهل عن هذا جماعة من شراح الحديث، ومنهم النووي، وقالوا: لا يحسن الاستدلال عليهم، إلا بحديث أبي بكرة، أو بحديث جابر، على تقدير أنه سلم في الركعتين، وقد أجاب الطحاوي عن هذا أيضاً بالنسخ، وقد تقدم نزاعهم في ذلك، فإن الطحاوي لما ذكر حديث أبي بكرة، قال: يحتمل أن يكون ذلك وقتاً، كانت الفريضة تصلى مرتين، فإن ذلك كان يفعل أول الإسلام، ثم نهى عنه^(١)، ثم ذكر حديث ابن عمر: نهى أن يصلى فريضة في يوم مرتين، قال: والنهي لا يكون إلا بعد الإباحة، والله أعلم.

أحاديث إقامة الجماعة مرتين في المساجد: منها مالك، وأجازها الباقر، والحجة عليه ما أخرجه الترمذي في "كتابه"^(٢) عن سليمان الأسود عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ أبصر رجلاً يصلي وحده، فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا، فيصلي معه ١٤»، انتهى. ورواه ابن خزيمة. وابن حبان. والحاكم في "مصابيحهم"، قال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه، وسليمان الأسود، هو ابن عبيد، وقد احتج به مسلم، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن، وفي الباب عن أبي أمامة. وأبي موسى. والحاكم بن عمير، انتهى. ورواه أبو داود، واللفظ المذكور له، ولفظ الترمذي، قال: جاء رجل، وقد صلى النبي ﷺ، فقال: «أيكم يتجر على هذا؟»، قام رجل فصلى معه، انتهى. وفي رواية البيهقي^(٣) أن الذي قام فصلى معه أبو بكر رضي الله عنه، والله أعلم.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه"^(٤) عن محمد بن الحسن الأسدي عن حماد

(١) قلت: يردده مقال ابن حزم في "المجلد"، ص ٢٢٧-ج ٤، فهذا آخر فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن أبي بكرة شهيد، وإن كان إسلامه يوم الطائف، بعد فتح مكة، وبعد حنين، اهـ. وأيضاً قد أخرج ابن حزم بإسناده عن أبي بكرة أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف، قد ذكر الحديث

(٢) في "باب الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة"، ص ٣٠، والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٠٩، وأبو داود: ص ١١ في "باب إذا جمیع فی المسجد مرتین"، ص ٩٢، وابن جارود في "المتقی"، ص ١٦٨، والدارمي: ص ١٦٥، وسياق الحديث: ص ٢٩١ (٣) في "السنن"، ص ٧٠ (٤) في "دلب الصلاة في جماعة"، ص ١٠٣

ابن سلمة عن ثابت عن أنس أن رجلاً جاء، وقد صلى النبي ﷺ، فقام يصلي وحده، فقال رسول الله ﷺ: «من يتجر على هذا، فيصلى معه؟»، انتهى. وسنده جيد.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً^(١) عن الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عن عصمة بن مالك الخطمي، قال: كان رسول الله ﷺ قد صلى الظهر، وقعد في المسجد إذ دخل رجل يصلي، فقال عليه السلام: «ألا رجل يقوم فيصدق على هذا، فيصلى معه؟»، انتهى. وهو ضعيف بالفضل بن المختار، قال ابن عدي: الفضل بن مختار أحاديثه منكرة، وقال أبو حاتم الرازي: هو مجحول، وأحاديثه منكرة، يحدث بالآباطيل، قاله ابن الجوزي في «التحقيق»، ونقل عن أبي حنيفة أنه قال: لا يجوز إعادة الجماعة في مسجد له إمام راتب.

حديث آخر: رواه البزار في «مسنده»^(٢) حدثنا محمد بن أشرس ثنا أبو جابر محمد بن عبد الملك ثنا الحسن بن أبي جعفر عن ثابت عن أبي عثمان عن سليمان أن رجلاً دخل المسجد، والنبي ﷺ قد صلى، فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا، فيصلى معه؟»، انتهى. وسكت عنه. الحديث الثاني والسبعون: قال عليه السلام: «من أمّ قوماً، ثم ظهر أنه كان محدثاً، أو جنباً أعاد صلاته، وأعادوا، قلت: غريب، وفيه أثر عن علي، رواه محمد بن الحسن في «كتابه الآثار»^(٣) أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار أن علي بن أبي طالب، قال في الرجل يصلي بالقوم جنباً، قال: يعيد، ويعيدون، انتهى.

أحاديث الباب: أخرج الدارقطني^(٤). والبيهقي عن أبي جابر الياضي عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ صلى بالناس، وهو جنب، فأعاد، وأعادوا، انتهى. قال الدارقطني: هذا مرسل، والياضي ضعيف، وقال البيهقي: أبو جابر الياضي متروك الحديث، كان مالك لا يرتضيه، وكان ابن معين يرميه بالكذب، وقال الشافعي: من روى عن الياضي يرض الله عينه، انتهى. قال النووي في «الخلاصة»: لا يعرف إلا عن الياضي، واجتمعوا على ضعفه، ورواه ابن معين بالكذب. حديث آخر: قال ابن الجوزي في «التحقيق»: «وما يحتاج به للشافعي أن المأموم لا يعيد، بما أخرجه أبو داود»^(٥). والترمذي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: «الإمام ضامن».

(١) ص ١٠٣ (٢) قال الميثقي في «الزوائد»، ص ٤٥ - ج ٢: رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه محمد بن عبد الملك أبو جابر، وقال أبو حاتم: أدركته، وليس بالقوي في الحديث، ورواه البزار. وفيه الحسين بن الحسن الأشقر، وهو ضعيف جنباً، وقد وثقه ابن حبان، اهـ. (٣) باب ما يقطع الصلاة، ص ٢٧، والدارقطني: ص ١٣٩ من طريق حاتم بن شمسة (٤) ص ١٣٩ (٥) في «باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت»، ص ٨٤، والترمذي في «باب ملأه أن الأمام ضامن، والمؤذن مؤتمن»، ص ٢٩

وفي سندهما اضطراب ، لكن رواه أحمد في "مسنده" (١) "حدثنا قتيبة ثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهذا سند الصحيح ، قال في "التفحيح" : روى مسلم في "محيحه" بهذا الإسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً .

حديث آخر : أخرج البخاري (٢) . ومسلم . وأبو داود . والنسائي عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة ، قال : أقيمت الصلاة ، وعدلت الصفوف قياماً ، فخرج إلينا رسول الله ﷺ ، فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب ، فقال لنا : مكانكم ، ثم رجع ، فاغتسل ، ثم خرج إلينا ، ورأسه يقطر ، فكبر ، وصلينا معه ، انتهى . أخرجه مسلم في "الصلاة" والباقون في "الطهارة" ، وبؤب عليه البخاري "باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب ، يخرج كما هو ، ولا يقيم" ، وبؤب له مسلم "باب خروج الإمام بعد الإقامة للنسل" ، وبؤب له أبو داود "باب الجنب يصلي بالقوم" ، وهو ناسر (٣) ، "وبؤب له النسائي (٤) ، والأظهر أن النبي ﷺ تذكّر الجنابة ، قبل أن يصلي ، وقد صرح به مسلم في الحديث ، قال : فأتى رسول الله ﷺ حتى إذا قام في مصلاه ، قبل أن يكبر ، ذكر ، فانصرف ، الحديث ، فلا يصير في الحديث دلالة ، لكن أخرج أبو داود في "سننه" عن الحسن عن أبي بكرة ، أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر ، فأوماً يده ، أن مكانكم ، ثم جاء ، ورأسه يقطر ، فصلي بهم ، فلما قضى الصلاة ، قال : إنما أنا بشر ، وإني كنت جنباً ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : إسناده صحيح ، وأخرج ابن ماجه في "سننه" (٥) عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة ، قال : خرج النبي ﷺ إلى الصلاة ، وكبر ، ثم أشار إليهم ، فكثوا ، ثم انطلق ، فاغتسل ، وكان رأسه يقطر ماءً ، فصلي بهم ، فلما انصرف ، قال : إني خرجت إليكم جنباً ، وإني نسيت حتى قمت في الصلاة ، انتهى . قال النووي في "الخلاصة" : يحمل اختلاف الرواية في أنه عليه السلام انصرف قبل أن يكبر ، أو بعد أن كبر ، على أنهما قضيتان ، انتهى . ووقع للنووي هنا

(١) ص ٤١٩ - ج ٢ ، وقال أحمد في ص ٥١٤ - ج ٢ : ثنا موسى بن داود ثنا زهير عن أبي إسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤذن مؤتمن ، والإمام ضامن » ، اهـ . هذا السند على شرط مسلم ، راجع "الطبراني الصغير" ، ص ١٢٣ ، قال فيه سيبان عن الأعمش عن أبي صالح ، الخ (٢) في "باب هل يخرج من المسجد لمة" ، ص ٨٩ ، ومسلم في "باب متى يقوم الناس الصلاة" ، ص ٢٢٠ ، وأبو داود في "الطهارة" ، ص ٣٥ ، والنسائي في "باب إقامة للصفوف قبل خروج الإمام" ، ص ١٣٠ ، وفي "باب الإمام يذكر بعد قيامه في مصلاه أنه على غير طهارة" ، ص ١٢٨ ، وابن ماجه في "باب ملاباء في البناء على الصلاة" ، ص ٨٦ .

(٣) ص ٣٤ (٤) ص ١٢٨ (٥) ص ٨٦ ، والدارقطني : ص ١٣٨ ، وأخرج نحوه من حديث أنس من طريق معاذ بن سعيد بن عروة عن قتادة عنه ، ثم قال : خلفه عبد الوهاب ، ثم أخرج عنه عن سعيد عن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة ، فكبر ، وكبر من خلفه ، الحديث

وَمَمْ^(١) ، فإنه ذكر حديث أبي هريرة المتقدم ، وفيه : حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر ، ذكر ، فانصرف ، الحديث ، إلى آخره ، وقال : متفق عليه ، فإن قوله : قبل أن يكبر ، ليست عند البخاري ، وإنما انفرد بها مسلم ، والله أعلم .

الآثار : أخرج الدارقطني في "سننه" عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم ابن ضمرة عن علي : أنه صلى بالقوم وهو جنب ، فأعاد ، ثم أمرهم ، فأعادوا ، انتهى . قال الدارقطني : عمرو بن خالد الواسطي متروك الحديث ، رماه أحمد بن حنبل بالكذب ، انتهى . وقال البيهقي : قال وكيع : كان كذابا ، وقال عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري : حبيب بن أبي ثابت لم يرو عن عاصم بن ضمرة شيئا قط ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا إبراهيم بن يزيد المحكي عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر أن عليا صلى بالناس ، وهو جنب ، أو على غير وضوء ، فأعاد ، وأمرهم أن يعيدوا ، انتهى .

أثر آخر : رواه عبد الرزاق أيضا ، أخبرنا حسين بن مهران عن مطر عن أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة ، قال : صلى عمر بالناس ، وهو جنب ، فأعاد ، ولم يعد الناس ، فقال له علي : قد كان ينبغي لمن صلى مأمرا أن يعيدوا ، قال : فرجعوا إلى قول علي ، قال القاسم : وقال ابن مسعود ، مثل قول علي ، انتهى .

حديث الخصم ، أخرجه الدارقطني^(٢) عن جوير عن الضحاك بن مزاحم عن البراء ابن عازب عن النبي ﷺ ، قال : « أيما إمام سها ، فصلى بالقوم ، وهو جنب ، فقد مضت صلاتهم ، وليقتل هو ، ثم ليعد صلاته ، وإن صلى بغير وضوء ، فثل ذلك » ، انتهى . وسكت عنه الدارقطني ، وهو حديث ضعيف ، فإن جويرا متروك ، والضحاك لم يلق البراء ، واحتج النووي في "الخلاصة" لمذهبه بحديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ، ولم ، وإن أخطأوا ، فلكم ، وعليهم » ، انتهى . رواه البخاري^(٣) وليس بحجة .

باب الحدث في الصلاة

الحديث السادس والستون : قال النبي ﷺ : « من قام ، أو رعى ، في صلاته ،

(١) قلت : أما الموضع الذي هو المأظف المخرج إليه الحديث ، فليس فيه : قبل أن يكبر ، ولا ما يؤدى مؤداه ، وأما الموضع الذي حوت إليه الحديث ففيه : حتى إذا قام في مصلاه انتظرت أن يكبر ، انصرف ، اه . وهذا مفاده مفاد : قبل أن يكبر ، والله أعلم (٢) ص ١٣٩ ، وروى عن عمر - وابنه - وعثمان أنهم صلوا على غير وضوء ، ولم يأمرهم من صلى خلفهم أن يعيدوا . (٣) في "باب إذا لم يتم الأمام ، وأتم من خلفه" ، ص ٩٦

فلينصرف، ولينصأ، ولين على صلاته مالم يتكلم،، قلت: تقدم في نواقض الوضوء من رواية عائشة. والحدري. لحديث عائشة أخرجه ابن ماجه في "سننه (١)" عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أصابه في» أو رعا ف أو قلس، أو مذى، فلينصرف، فليتنصأ، ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم،، انتهى. وأخرجه الدارقطني في "سننه"، وقال: وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا، ثم أخرجه عن عبد الرزاق عن ابن جريج به مرسلًا، وقال: هذا هو الصحيح، وكذلك رواه محمد بن عبد الله الأنصاري. وأبو عاصم التميمي. وعبد الوهاب بن عطاء. وغيرهم، كما رواه عبد الرزاق، وقد تابع إسماعيل بن عياش سليمان بن أرقم، ثم أخرجه عن سليمان بن أرقم عن ابن جريج به، مستندًا، قال: وسليمان بن أرقم ضعيف، وقد رواه إسماعيل بن عياش عن غير ابن جريج مستندًا أيضًا، ثم أخرجه عن إسماعيل بن عياش عن عباد بن كثير عن عطاء بن مجلان عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله، قال: وعباد بن كثير. وعطاء بن مجلان ضعيفان، انتهى. وأما حديث الحدري، فتقدم الكلام عليه.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني عن عمر بن رباح ثنا عبد الله بن طلوس عن أبيه عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا رعى في صلاته ترضأ، ثم نبى على ما بقى من صلاته، انتهى. قال الدارقطني: وعمر بن رباح متروك، انتهى. وقال ابن عدى: عمر بن رباح، هو عمر بن أبي عمر العبدى مولى ابن طلوس، يحدث عن ابن طلوس بالآباطيل لا يتابع عليها، وأستند إلى البخاري، وإلى عمرو بن علي الفلاس، أنهما قالاه: دجال، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" نحو هذا الحديث موقوفًا على عمر بن الخطاب. وعلى بن أبي طالب. وأبي بكر الصديق. وسليمان. وابن عمر. وابن مسعود، ومن التابعين: عن علقمة. وطاوس. وسالم بن عبد الله. وسعيد بن جبيرة. والشعبي. وإبراهيم النخعي. وعطاء. ومكحول. وسعيد بن المسيب.

أحاديث الخصوم: أخرج أبو داود في "الطهارة (٢)". والترمذي في "الرضاع".

(١) في "باب ماجاء في البناء على الصلاة"، ص ٨٦، والدارقطني: ص ٥٦

(٢) في "باب فيمن يحدث في الصلاة"، ص ٣١ و ص ١٥١، والترمذي في "الرضاع" - باب كراهية إتيان النساء في أجزائهن، ص ١٣٩، وأحمد في "مستدركه"، ص ٨٦، والدارمي: ص ١٣٥، تلييه: حديث طلق بن علي أخرجه أحمد في "مستدركه"، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولعل هذا السهو من رتب المستد أو اشتبه على الإمام نفسه، والمجب من الجيش أنه ظن أن هذا الحديث اتفق في "مستدركه"، عن علي بن أبي طالب، قاله: ص ٢٩٩ - ج ٤ من "أزوائهم".

والنسائي في "عشرة النساء" عن مسلم بن سلام عن علي بن طلق ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا فسا أحدكم في الصلاة ، فليصرف ، فليتوضأ ، وليعد صلاته ، انتهى . ورواه ابن حبان في "محيحه^(١)" في النوع الثامن والسبعين ، من القسم الأول ، قال الترمذي : حديث حسن ، وسمعت محمداً يقول : لا أعرف لعلي بن طلق غير هذا الحديث ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : وهذا حديث لا يصح ، فان مسلم بن سلام الحنفي أباعد الملك مجهول الحال ، انتهى .

حديث آخر : روى الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني ثنا أبي ثنا محمد بن مسلمة عن ابن أرقم عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا رجع أحدكم في صلاته ، فليصرف ، فليغسل عنه الدم ، ثم ليعد وضوءه ، وليستقبل صلاته ، ، انتهى . وكذلك أخرجه الدارقطني^(٢) حدثنا محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ثنا أبو علاثة محمد بن عمرو بن خالد الحراني ثنا أبي ثنا محمد بن سلمة به ، وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن سليمان ابن أرقم عن الحسن عن ابن عباس مرفوعاً ، نحوه ، وضعف سليمان بن أرقم عن أحمد . وأبي داود . والنسائي . وابن معين . والبخاري ، وقالوا كلهم : إنه متروك .

الحديث الرابع والسبعون : قال عليه السلام : إذا صلى أحدكم ، فقاء . أو رجع ، فليضع يده على فمه ، وليقدم من لم يسبق بشيء ، ، قلت : غريب ، وأخرج أبو داود^(٣) وابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : إذا صلى أحدكم ، فأحدث ، فليأخذ بأفقه ، ثم لينصرف ، ، انتهى . وأخرج الدارقطني في "سننه" عن عاصم بن ضمرة . والحارث عن علي موقوفاً : إذا أمّ القوم فوجد في بطنه رزء^(٤) ، أو رعافاً ، أو قيتاً ، فليضع ثوبه على أفقه ، وليأخذ بيد رجل من القوم ، فليقمه ، انتهى . وهو ضعيف .

الحديث الخامس والسبعون : حديث ابن مسعود ، إذا قلت هذا ، أو فعلت هذا ، فقد تمت صلاتك ، قلت : تقدم .

أحاديث الباب : أخرج أبو داود^(٥) . والترمذي عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي

(١) ذكر ابن حبان في "الصحيح" ، هذا الحديث ، ثم قال : لم يقل : وليعد صلاته إلا جرير ، وقال البيهقي : نسب جرير بن عبد الحميد إلى سوء الحفظ في آخر عمره ، قال أحمد : لم يكن ذلك في الحديث ، اختلط عليه حديث أشعث ، وطعم الأصول ، حتى قدم عليه بمحضه ، فرفقه "المجوهر النقي" ، ص ٢٥٤ (٢) ص ٥٥ (٣) وابن ماجه في "باب فيمن أحدث في الصلاة كيف يتصرف" ، ص ٨٧ "الدارقطني" ، ص ٥٧ ، والبيهقي : ص ٢٥٤ ، والهاكمي "المستدرک" ، ص ١٨٤ - ج ١ ، وقال ، هو . والتميمي : على شرطها . ومن أتى بالجيل يحتج به . اهـ . (٤) الرزأ : الصوت الحى . وأريد به التفرقة (٥) باب الامام يحدث بعد ما يرفع رأسه ، ، ص ٩٨ ،

عن عبد الرحمن بن رافع . وبكر بن سودة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن رسول الله ﷺ ، قال : إذا قضى الإمام الصلاة ، وقعد ، فأحدث قبل أن يتكلم ، فقد تمت صلاته ، ومن كان خلفه من أتم الصلاة ، انتهى . قال الترمذى : هذا حديث ليس إسناده بالقوى ، وقد اضطرروا فى إسناده ، انتهى . وأخرجه الدارقطنى ، ثم البيهقى فى "سنتهما" ، قال الدارقطنى : وعبد الرحمن بن زياد (١) ضعيف لا يحتج به ، وقال البيهقى : وهذا الحديث إنما يعرف بعبد الرحمن بن زياد الأفرقى ، وقد ضعفه يحيى بن معين . ويحيى بن سعيد القطان . وأحمد بن حنبل . وعبد الرحمن بن مهدي ، قال : وإن صح فلما كان قبل أن يفرض التسليم ، ثم روى بإسناده عن عطاء بن أبي رباح ، قال : كان رسول الله ﷺ ، إذا قعد فى آخر صلاته قدر التشهد أقبل على الناس بوجهه ، وذلك قبل أن ينزل التسليم ، انتهى . قلت : رواه إسحاق بن راهويه فى "مسنده" أخبرنا جعفر بن عون حدثنى عبد الرحمن بن رافع . وبكر بن سودة ، قال : سمعنا عبد الله بن عمرو مرفوعاً ، فذكره ، ورواه الطحاوى بسند السنن (٢) ، ولفظه : قال : إذا قضى الإمام الصلاة ، قعد ، فأحدث هو أو أحد من أتم الصلاة معه قبل أن يسلم الإمام ، فقد تمت صلاته ، فلا يعيدها ، انتهى .

حديث آخر : رواه أبو نعيم الأصبهاني فى "كتاب الحلية - فى ترجمة عمر بن ذر" حدثنا محمد بن المظفر ثنا صالح بن أحمد ثنا يحيى بن غنجد الملقب ثنا عبد الرحمن بن الحسن أبو مسعود الزجاج عن عمر بن ذر عن عطاء عن عباس أن رسول الله ﷺ ، كان إذا فرغ من التشهد أقبل علينا بوجهه ، وقال : من أحدث حدثاً بعد ما فرغ من التشهد ، فقد تمت صلاته ، انتهى . وقال : غريب من حديث عمر بن ذر ، تفرد به متصل أبو مسعود الزجاج ، ورواه غيره مرسل ، حدثنا محمد بن أحمد بن الحسين ثنا بشير بن موسى ثنا خلاد بن يحيى ثنا عمر بن ذر أن أبا عطاء أن رسول الله ﷺ كان إذا قضى التشهد ، فذكر نحوه ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة فى "مصنفه" حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، قال : إذا جلس الإمام فى الرابعة ، ثم أحدث ، فقد تمت صلاته ، فليقم حيث شاء ، انتهى . وأخرجه البيهقى (٣) عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة

والترمذى فى باب الرجل يحدث بعد التشهد ، ص ٥٤ ، والدارقطنى : ص ١٤٥ ، والبيهقى : ص ١٧٦ ج ٢ ، والطحاوى : ص ٢٩٨

(١) قاضى أفرقة : ضعيف فى حفظه ، وكان رجلاً صالحاً هجرياً ، وسمي يحيى بن سعيد القطان ، قال أحمد : حديثه منكرو ، قال يعقوب بن شيبة : رجل صالح من الأكرمين بالمعروف ، وقال ابن عدى : طاعة ما يرويه لا يتابع عليه ، قال البخارى : مقارب الحديث ، كذا فى "الملازمة" ، ، قلت : وسمي غير واحد ، وضعفه الآخرون (٢) ص ١٦٢ (٣) أخرج الشافعى فى "كتاب الأم" ، ص ١٥٣ عن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق به ، ولفظه : إذا أحدث فى صلاته بعد السجدة ، فقد تمت صلاته ، وأخرجه الطحاوى من طريق أبي عاصم عن أبي عوادة عن الحكم عن عاصم

عن علي ، فذكره ، وزاد فيه : قدر التتميد ، قال : وعاصم بن ضمرة إنما يذكر في الشواهد ، فإذا انفرد بمحدث لم يقبل ، ثم أسند عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه : حديث لا يصح ، وأخرج ابن أبي شيبة نحوه عن الحسن . وابن المسيب . وعطاء . وإبراهيم النخعي .

باب ما يفسد الصلاة ، وما يكره فيها

الحديث السادس والسبعون : قال المصنف : ومفرغه " يعني الشافعي " الحديث المعروف ، قلت : يشير إلى قوله عليه السلام : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » ، وهذا لا يوجد بهذا اللفظ ^(١) ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ ، وأقرب ما وجدناه بلفظ : « رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً » ، رواه ابن عدي في " الكامل " من حديث أبي بكر ، وسيأتي ، وأكثر ما يروى بلفظ : « إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان » ، هكذا روى من حديث ابن عباس . وأبي ذر . وثوبان . وأبي الدرداء . وابن عمر . وأبي بكر .

أما حديث ابن عباس ، فأخرجه ابن ماجه في " سننه - في الطلاق ^(٢) " عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : « إن الله وضع عن أمتي الخطأ . والنسيان . وما استكروها عليه » ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الثامن والستين ، من القسم الثالث عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس مرفوعاً ، وكذلك الحاكم في " المستدرک - في الطلاق " ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى .

ابن ضمرة به ، ومن طريق أبي حاتم أخرجه الدارقطني : من ١٣٨ ، والبيهقي من ١٧٣ - ج ٢ ، ولفظهما : إذا قدر قدر التتميد فقد تمت صلاته ، اهـ .

(١) قال ابن السبكي في " طبقات الشافعية " ، من ٢٥ - ج ٢ : وقت على " كتاب اختلاف الفقهاء - للامام محمد بن نصر " ، قال : يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » . إلا أنه ليس له إسناد يمتنع بطله ، اهـ : ثم قال : استغنت من هذا أن لهذا اللفظ إسناداً ، ولكنه لم يثبت ، ثم قال : قلت : ثمجد رفيقنا في طلب الحديث ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الحماد الحنبل الحديث بلفظه ، في رواية أبي القاسم الفضل بن جعفر بن محمد التميمي المؤذن ، المعروف بأخي حاتم ، قاله قال : حدثنا الحسين بن محمد حدثنا محمد بن المصنف حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ . والنسيان . وما استكروها عليه » ، لكن ابن ماجه روى في " سننه " ، الحديث بهذا الاسناد بلفظ غيره ، ثم ذكر إسناد ابن ماجه - ولفظه ، كما ذكر الحافظ المخرج رحمه الله تعالى .

(٢) في " باب طلاق المكره والناسي " من ١٤٨ عن محمد بن الحسن ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي بسنده ، والخطاوي في " باب طلاق المكره " ، من ٥٦ - ج ٢ ، والحاكم في " المستدرک " ، من ١٩٨ - ج ٢ ، والدارقطني : من ٢٦٢ ، كلهم عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس ، سوى ابن ماجه ، فإنه لم يذكر عبيداً ، قال الحافظ في " التلخيص " ، من ١٠٩ : قال النووي في " الطلاق - في الرخصة " في تطبيق الطلاق ، : حديث حسن ، وكذا قال في " أوائل الأربعين - له " ، اهـ .

وأما حديث أبي ذر، فرواه ابن ماجه أيضاً ^(١) حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ثنا أيوب بن سويد ثنا أبو بكر الهذلي عن شهر بن حوشب عن أبي ذر الغفاري، مرفوعاً نحوه، سواء. وأما حديث ثوبان، فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النصر ثابريد بن ربيعة ثنا أبو الأشعث عن ثوبان مرفوعاً، نحوه، قلت: لفظه: «إن الله تجاوز عن أمتي ثلاثة: الخطأ. والنسيان. وما أكرهوا عليه».

وأما حديث أبي الدرداء، فرواه الطبراني أيضاً ^(٢) حدثنا عبدان بن أحمد ثنا هشام بن صمار ثنا إسماعيل بن عياش عن أبي بكر الهذلي عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً نحوه. قلت: لفظه: «إن الله تجاوز لأمتي عن النسيان. وما أكرهوا عليه».

وأما حديث ابن عمر، فرواه أبو نعيم في "الحلية - في ترجمة مالك": حدثنا الحسن ابن أحمد بن صالح السيمي ثنا عبد الله بن الصفر ^(٣) السكري ثنا محمد بن المصنف ثنا الوليد بن مسلم ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ. والنسيان. وما استكرهوا عليه»، انتهى. وقال: غريب ^(٤) من حديث مالك، فردد به ابن مصنف عن الوليد، انتهى. وأخرجه العقيلي في "كتاب"، وأعله بابن المصنف، وضعفه عن أحمد.

وأما حديث أبي بكرة، فرواه ابن عدى في "الكامل" عن جعفر بن جسر ^(٥) بن فرقد حدثني أبي عن الحسن به، عن أبي بكرة. قال: قال رسول الله ﷺ: «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ. والنسيان. والأمر يكرهون عليه»، قال الحسن: قول باللسان، فأما اليد، فلا، انتهى. وعنه ابن عدى من منكرات جعفر هذا، قال: ولم أر للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدرى لما غفلوا عنه، ولعله إنما هو من قبل أبيه، فإن أباه قد تكلم فيه بعض من تقدم، لأنني لم أر جعفرأ يروي عن غير أبيه، انتهى. قال ابن أبي حاتم في "علا" ^(٦): «سألت أبي عن حديث رواه الوليد ابن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ».

(١) من ١٤٨، وشهر: فيه كلام، ختم، وفيه اخطأ (٢) من حديث أبي الدرداء. ومن حديث ثوبان. وفي إسنادهما ضعف "تلخيص"، (٣) ونسخة "الصفر"، (٤) قال البيهقي: ليس بمعفوظ. وقال الخطيب: الخبر منكر عن مالك "التلخيص"، (٥) في نسخة "حفر"،

(٦) قال عبد الله بن أحمد في "البلل"، «سألت أبي عنه فأنكره جداً، ومثل الخلال عن أحمد، قال: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع، فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن الله أوجب في قتل النفس بظواهر الكفارة "التلخيص الجيد"، ص ١٠٩

والنسيان . وما استكروها عليه ، ، وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله ، وعن الوليد عن ابن لميعة عن موسى بن وردان عن عامر مثله ، فقال أبي : هذه أحاديث منكرة ، كأنها موضوعة ، ولا يصح هذا الحديث ، ولا يثبت إسناده ، انتهى .

الحديث السابع والسبعون : قال عليه السلام : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هي التسييح والتلهيل وقراءة القرآن » ، قلت : رواه مسلم في " صحيحه " من حديث معاوية بن الحكم السلي ، قال : بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم ، بقلت له : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : واثكل أمياه ، ما شأنكم تنظرون إلي ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتوني ، لكنني سكنت ، فلما صلى رسول الله ﷺ ، فبأبي هو وأمي .- ما رأيت معلباً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه ، فو الله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ، ثم قال : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن ، الحديث بطوله ، والليق (١) " إنما هي " ، قال النووي في " الخلاصة " : بسند صحيح ، وفي لفظ الطبراني في " معجمه " : إن صلاتنا لا يحل فيها شيء من كلام الناس ، ويؤب عليه مسلم " باب نسخ الكلام في الصلاة " : والمصنف استدلل بهذا الحديث على أن الكلام مبطل للصلاة . وللخصم عنه جوابان : أحدهما : إن قوله : " لا يصلح " ليس دالاً على البطلان ، ولكن معناه أنه محظور ، وليس كل محظور مبطل . الثاني (٢) : قالوا : إنه لم يأمره بالإعادة ، وإنما عليه أحكام الصلاة ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج البخاري (٣) . ومسلم عن جابر ، قال : أرسلني رسول الله ﷺ ، وهو منطلق إلى بني المصطلق ، فأتيته ، وهو يصلي على بعيره ، فكلمته ، فقال لي يده ، وأوماً زهير بيمينه . ثم كلته ، فقال لي : هكنا ، وأنا أسمعه يقرأ ، يوحى برأسه ، فلما فرغ ، قال : « ما فعلت في الذي أرسلتك له ؟ فانه لم يمتنع أن أكلك إلا أني كنت أصلي » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في " سننه " (٤) عن أبي شيبة عن يزيد أبي خالد الدالاني عن أبي سفيان عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الكلام ينقض الصلاة ، ولا ينقض الوضوء » ، انتهى . وهو حديث ضعيف فيه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان جد الإمام أبي بكر بن أبي شيبة ، وقد ضعفه غير واحد . وفيه يزيد الدالاني أيضاً ، قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به ، إذا انفرد ،

(١) م ٢٥٠ - ج ٢ (٢) هذا جواب الليق و " سننه الكبرى " ، (٣) و " باب لا يرد السلام في الصلاة " ، م ١٦٢ ، ومسلم و " باب تحريم الكلام في الصلاة " ، م ٢٠٤ . والفظله (٤) م ٦٣

قال البيهقي ^(١) : والصحيح في هذا الحديث موقوف ، ورواه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان ، فرفعه ، وهو ضعيف ، انتهى .

أحاديث الخصوم : حديث ذى الدين ، وقد روى : من حديث أبي هريرة ، ومن حديث عمران بن حصين ، ومن حديث ابن عمر .

فحديث أبي هريرة أخرجه البخارى ^(٢) . ومسلم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ، إحدى صلاتي العشي : إما الظهر . وإما العصر ، فسلم في ركعتين ، ثم أتى جذعا في قبة المسجد ، فاستند إليها منضبطاً ، وفي القوم أبو بكر . وعمر ، فهاما أن يتكلما ، وخرج سرعان الناس ، فقام ذو الدين ، فقال : يا رسول الله أقصرت الصلاة ، أم نسيت ؟ فقال : « ما يقول ذو الدين ؟ » قالوا : صدق ، لم تصل إلا الركعتين ، فصلى ركعتين ، وسلم ، ثم مجد مجدتين ، ثم سلم ، وفي رواية للبخارى ، قال : « لم أنس ، ولم تقصر » ، وفي رواية لها ^(٣) ، قال : « كل ذلك لم يكن ، قال : قد كان بعض ذلك » ، وفي رواية للبخارى ^(٤) ، قلم رجل كان رسول الله ﷺ يدعو به ذو الدين ، فقال : يا رسول الله أنسيت ، أم قصرت ؟ ، وفي لفظ لها ^(٥) : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر ، وفي لفظ لها ^(٦) : صلى ركعتين من صلاة الظهر ، ثم سلم ، فأتاه رجل من بني سليم ، ورواه ابن حبان في « صحيحه » في النوع السابع عشر ، من القسم الخامس ، ولفظه : قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر . أو العصر ، فسلم في الركعتين ، فقال ذو الشمالين ابن عبد عمرو ، حليف لبني زهرة : أخففت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال عليه السلام : « ما يقول ذو الدين ؟ » قالوا : يا نبي الله ، صدق ، قال : فأتم بهم الركعتين اللتين قصصهما ، ثم سلم ، قال الزهري : كان هذا قبل بدر ، ثم استحكمت الأمور بعد ، انتهى . ورواه مالك في « الموطأ » مالك ^(٧) عن ابن شهاب الزهري عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة ، قال : بلغني أن رسول الله ﷺ ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار : الظهر . أو العصر ، فسلم من اثنتين ، فقال له ذو الشمالين ، رجل من بني زهرة

(١) ١٤٥ - ج ١ (٢) في « باب تشييك الأصابع في المسجد » ، ص ٦٩ ، ومسلم في « باب السهو في الصلاة » ، ص ٢١٣ ، واللفظ له ، وأبو داود في « باب السهو في السجدين » ، ص ١٥١ ، وابن ماجه : ص ٨٦ ، والدارقطني : ص ١٤٠ (٣) كل ذلك ، الخ : هذا اللفظ لمسلم : ص ٢١٣ ، ولم أجده في « البخارى » ، (٤) في « كتاب الأدب - في باب ما يجوز من ذكر الناس » ، ص ٨٩٤ ، وفي « السهو » ، ص ١٦٤ أيضاً ، ولفظ البخارى : وفي القوم رجل ، الخ (٥) البخارى في « باب يكبر في سجدي السهو » ، ص ١٦٤ قريب منه ، واللفظ لمسلم (٦) هذا اللفظ عند مسلم قط : ص ٢١٣ (٧) في « باب ما يفسل من سلم من ركعتين ساهياً » ، ص ٣٣ ، وأخرجه أحمد في « مسنده » ، ص ٢٧١ - ج ٢ من عهد الرزاق من معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن . وأبو بكر بن سليمان عن أبي هريرة ، فذكره

ابن كلاب : أقصرت الصلاة يا رسول الله ، أم نسيت ؟ فقال رسول الله ﷺ : «ما قصرت الصلاة ، وما نسيت ، فقال له ذو الشمالين : قد كان بعض ذلك يا رسول الله ، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس ، فقال : أصدق ذو اليمين ؟ قالوا : نعم ، فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة ، ثم سلم ، انتهى . قال ابن عبد البر في "التقصي" : هذا مرسل ، إلا أنه يتصل من وجوه صحاح ، انتهى . وأما حديث عمران بن حصين ^(١) : فأخرجه البخاري . ومسلم أيضاً عنه : أن رسول الله ﷺ صلى العصر ، فسلم في ثلاث ركعات ، ثم دخل منزله ، فقام إلى الرجل ، يقال له : الخرباق ، وكان في يديه طول ، فقال : يا رسول الله ، فذكر له صنيعة ، فقال : أصدق هذا ؟ قالوا : نعم ، فصلى ركعة ، ثم سلم ، ثم سجد سجدة ، ثم سلم ، وفي لفظ لها : فقام رجل بسيط الدين ، الحديث .

وأما حديث ابن عمر ، فأخرجه أبو داود . وابن ماجه ^(٢) عن أبي كريب الهمداني عن أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : صلى رسول الله ﷺ "يعني صلاة" فسما فيها ، فسلم في الركعتين ، فقال له رجل ، يقال له ذو اليمين : يا رسول الله أقصرت الصلاة ، أم نسيت ؟ فقال : «ما قصرت ، ولا نسيت ، قال : إنك صليت ركعتين ، قال : أكا يقول ذو اليمين ؟ قالوا : نعم ، فتقدم ، فصلى ركعتين ، ثم سلم ، ثم سجد سجدة السهو ، انتهى . وأخرجه أبو داود أيضاً عن أحمد بن محمد بن ثابت عن أبي أسامة به ، وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" عن أبي كريب . وبشر بن خالد العسكري عن أبي أسامة به ، وأخرجه الدارقطني عن أحمد بن سنان القطان - وهو من الثقات الآثبات - ثنا أبو أسامة به ، قال الدارقطني : ولا نعلم حدث به غير أحمد بن سنان القطان - وهو من الثقات الآثبات - والعجب من الدارقطني ، وعلو مرتبته ، كيف يقول مثل هذا ، وقد رواه أبو كريب ^(٣) . وأحمد بن ثابت . وبشر بن خالد ، كما قدمناه ، ولكن تخلص بقوله : لا نعلم ، والله أعلم ، ولا صحابنا عن حديث ذي اليمين جوابان : أحدهما : أنه منسوخ بحديث زيد بن أرقم ، وحديث ابن مسعود .

(١) حديث عمران هذا أخرجه مسلم في باب السهو في الصلاة والمجود له ، ص ٢١٤ ، وأما البخاري فلم أجد فيه هذا الحديث ، والله أعلم ، وأخرجه أبو داود : ص ١٥٣ ، وابن ماجه : ص ٨٦ .
(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في "باب فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ساهياً" ، ص ٨٦ ، والبيان سيافه ، مع تفاوت يسير ، وأخرجه أبو داود في "باب السهو في السجدين" ، ص ١٥٣ عن أحمد بن محمد بن ثابت . ومحمد بن العلاء ، ولم يسق المتن ، وقال ابن أبي حاتم في "٥٥ عنه" ، ص ٩٩ : قال أبي : حديث أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر في قصة ذي اليمين منكر ، أخاف أن يكون خطأ فيه أبو أسامة ، اهـ .
(٣) قلت : وهل بن محمد أيضاً روى ابن ماجه عنه ، وعن أبي كريب ، وأحمد بن سنان عن أبي أسامة ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة ، عند الطحاوي : ص ٢٥٧ .

لحديث زيد بن أرقم : أخرجه البخاري^(١). ومسلم عنه ، قال : كنا نتكلم في الصلاة ، يكلم الرجل صاحبه ، وهو إلى جنبه في الصلاة ، حتى نزلت : ﴿وقوموا لله قانتين﴾ ، فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ، انتهى .

وحديث ابن مسعود أيضاً أخرجه عنه^(٢) ، قال : كنا نسلم على رسول الله ﷺ ، وهو في الصلاة ، فبرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه ، فلم يرد علينا ، قلنا : يا رسول الله ، كنا نسلم عليك ، فترد علينا ، فقال : «إن في الصلاة شغلا» ، انتهى . أخرجه عن إبراهيم عن علقمة عنه ، وأخرجه أبو داود^(٣) عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عنه ، قال : كنا نسلم في الصلاة ، ونأمر بمجاثتنا ، فقدمت على رسول الله ﷺ ، وهو يصلي ، فسلمت عليه ، فلم يرد علي السلام ، فأخفني ما قدم وما حدث ، فلما قضى الصلاة ، قلت : يا رسول الله ، إنك كنت ترد علينا ، قال : إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وأنه قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، انتهى . وكذلك رواه ابن حبان في "صحيحه" ، قال البيهقي : ورواه جماعة من الأئمة عن عاصم بن أبي النجود ، وتداوله الفقهاء ، إلا أن صاحب الصحيح يتوقيان رواية عاصم ، لسوء حفظه ، فأخرجاه من طريق آخر يعرض معناه ، انتهى . قال أصحابنا : وذو الدين قتل يوم بدر ، وقد قال الزهري^(٤) : إن قصة ذي الدين في الصلاة كانت قبل بدر ، وإسلام أبي هريرة كان عام خير بعد بدر بخمس سنين ، ولا يمتنع كون أبي هريرة رواه ، وهو متأخر الإسلام عن بدر ، لأن الصحابي قد روى ما لا يحضره^(٥) بأن يسمعه من النبي ﷺ ، أو من صحابي آخر ، وأجاب البيهقي في "المعرفة" بأن أبا هريرة شهد قصة ذي الدين في الصلاة ، وحضرها ، كما ورد في "الصحيحين" عنه ، قال :

(١) في "باب ما ينهى من الكلام في الصلاة" ، ص ١٦٠ ، ومسلم في "باب تحريم الكلام في الصلاة" ، ص ٢٠٤ .
(٢) البخاري : ص ١٦٠ ، ومسلم : ص ٢٠٤ ، وأبو داود في "باب رد السلام في الصلاة" ، ص ١٤٠ .
(٣) في "باب رد السلام في الصلاة" ، ص ١٤٠ ، والسنائي في "باب الكلام في الصلاة" ، ص ١٨١ ، والطحاوي ص ٢٦١ . (٤) قال البيهقي : ص ٣٤١ - ج ٢ ، قال الزهري : كان ذلك قبل بدر ، ثم استحكمت الأمور .
(٥) روى ابن سعد في "طبقاته" ، ص ١٣ - ج ٧ ، في النصف الأول منه من الحسن بن موسى الأشيب ، قال : حدثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك أنه حدث بمحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال له رجل : أنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فنضب غضباً شديداً ، وقال : لا ، والله ما كنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكننا لا نهم بعضنا بعضاً ، أ١ - قال الجصاص في "أحكام القرآن" ، ص ٥٢٧ - ج ١ : قال البراء : ما كنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته ، ولكننا سمعنا وحدثنا أصحابنا ، أ١ . وقد قلّم أن جميع مسوّمات ابن عباس سبعة عشر حديثاً ، أ١ ، وقال ابن حزم في "المفصل" ، ص ١٣٧ - ج ٤ : إنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أزيد من ألف وعشمة حديث ، أ١ .

صلى بنا رسول الله ﷺ^(١)، وفي لفظ: يتنا نحن نصلي مع رسول الله إحدى صلاتي العشي، قال:

(١) قوله: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، الخ: استدلت التنافية بهذا اللفظ، على أن أبا هريرة كان حاضراً عند وفاة ذي اليمين، لا اتفاق الجميع على أن أبا هريرة أسلم طم غبير، سنة سبع، وأن ذا الشمالين استشهد يومه، فذو اليمين، غير ذي الشمالين:

وأجاب عنه الطحاوي في «شرح الآثار»، ص ٢٦١: بما روى عن ابن عمر أن إسلام أبي هريرة كان بعد قتل ذي اليمين، وإنما قول أبي هريرة: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعني بالمسلمين، وهذا سائق في اللغة، ثم روى عن التزالي بن سيرة، قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنا وإياكم ندى ابن عبد مناف»، الحديث، وقال: تزال بن سيرة لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: روى عن طلوس أنه قال: هم علينا منذ بن جيل، وأراد به قومه اليمن، لأن قومه كان قبل أن يولد طلوس، وقال: روى عن الحسن، قال: خطبتا عتية بن غزو، يريد خطبتي بالبصرة، والحسن لم يكن بالبصرة رحمه الله، اهـ. قلت: ما قال الطحاوي سائق، وله أمثلة كثيرة: منها ما رواه هو في «شرح الآثار»، ص ٢٤٥ من ابن أبي ليلى، قال: خطبتا عمر، ولى ص ٢٠٩، قال: صلى بنا عمر، ولى الثاني: ص ٢٠٩ في «كتاب الجعة»، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عمر، اهـ. وروى الليثي في «سننه الكبير»، ص ١٦٨ - ج ٤، عن الحسن، قال: خطبتا ابن عباس بالبصرة، وقال: قال علي بن المديني: الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رأيته قط، قال: إنا هو كقول ثابت: هم علينا مران بن حصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا علي، وكقول الحسن: إن سراقه بن مالك حدثهم، وروى الليثي في «سننه»، ص ٤٩١ - ج ٢ من الحسن، قال: أئمتنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قلت: قالوا: إن الحسن لم يصح لقاءه لعل رضي الله عنه، وأخرج أبو داود في «المخرج» - في باب كيف إخراج اليهود من المدينة، ص ٦٦ - ج ٢ عن أبي هريرة أنه قال: يتنا نحن في المسجد إذ خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر قصة إخراج اليهود، وكان هذا قبل حبيب، وقبل إسلام أبي هريرة رضي الله عنه، وروى البخاري في «المحود»، ص ١٠٠٢ عن السائب، قال: تزني بالثأرب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتقوم إليه، الحديث، قال الخافظ في «الفتح»، ص ٥٩ - ج ١٢: إسناده القائل الفصل بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجاز، لأن السائب كان صغيراً جداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فكان المراد بقوله: كنا، أي الصحابة، اهـ. وروى أبو داود في «باب الصلاة على المسلم يموت بأرض الشرك»، ص ١٠١ - ج ٢ عن أبي موسى الأشعري، قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتنقل إلى أرض النجاشي، الحديث. قلت: إن أبا موسى أول ما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم طم غبير، وقد رجح عن الحفشة مع جعفر رضي الله عنه، ومن هذا الباب حديث زيد بن أرقم، عنه ابن حبان، قال: معنى قول زيد: كنا نكلم، أي كان قومي يتكلمون.

قال قلت: هب أن هذا شامخ في اللغة جائز، إذا كان بصيغة الجمع، وأما في اللفظ: يتنا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا مسأله، وقد روى مسلم من حديث يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ، قلنا: إذا ثبت أن أبا هريرة إنما أسلم بعد قتل ذي اليمين، وأن ذا اليمين هو ذو الشمالين، وأنه قتل يدر. قال أبو داود هذا اللفظ أيضاً، بما يؤول به أمثاله، روى الحاكم في «المستدرک»، ص ٤٨ - ج ٤ بإسناد رواه هجات عن أبي هريرة، قال: دخلت على رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم، واتخذوا علي أن رقية توفيت في السنة الثانية من الهجرة، في رمضان، قيل إسلام أبي هريرة بنحس سنين، وروى الفاروق في «سننه»، ص ٢٣٢ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: كنت عند عمر، الحديث، وقال ابن منبج: لم يثبت سماع ابن أبي ليلى من عمر، اهـ. فنقول فيه: لعل أصل الحديث: دخلنا، وكنا، فتشبهه بمش الرواة إلى هذا، وهذا، وإن لم ينسب عليه في رواية، لكن لا بد له إذا حفظنا الراوي من نسبة الخطأ إليه. وأما حديث يحيى عن عبد مسلم، فالتلفظ القوي استدلت به هو من رواية شيان بن عبد الرحمن عن يحيى، وهو ابن أبي كثير عن أبي سلمة، انفرد به شيان من أصحاب يحيى، ويحيى مدلس، روى عن أبي سلمة بالنسبة، وروى ابن المبارك الحديث عن يحيى، ولم يذكر هذا اللفظ، وروى الطحاوي الحديث: ص ٢٥٨،

والذي قتل يدر إنما هو ذو الشمالين ، اسمه "عمير بن عمرو" خزاعي ، قال : وقد أجمعوا على أن إسلام أبي هريرة كان عام خير سنة سبع ، بعد بدر بخمس سنين ، انتهى . وقال البيهقي في "المعرفة" أيضاً : وتم الزهري في قوله : ذو الشمالين ، وإنما هو ذو اليمين ، وذو الشمالين تقدم موته فيمن قتل يدر ، وذو اليمين ^(١) بقى بعد النبي ﷺ ، فيما يقال ^(٢) ، وقال في موضع آخر : وذو الشمالين ، هو ابن عبد عمرو بن فضالة ، حليف لبني زهرة ، من خزاعة ، استشهد يوم بدر ، هكذا ذكره عروة بن الزبير ، وسائر أهل العلم بالمغازي ، قال ابن إسحاق : لا عقب له ، وأما ذو اليمين ، فقال يحيى بن كثير ^(٣) : في حديثه رجل من بني سليم ، وشعيب بن مطير ^(٤) يروى عن أبيه عن ذي اليمين ، قال البيهقي : وليس في حديث زيد بن أرقم ، كنا نتكلم في الصلاة ، دلالة على أنه بعد حديث ذي اليمين ، لأن زيد بن أرقم من متقدمي الصحابة ، روى عنه أنه قال : غزوت مع رسول الله ﷺ سبع عشرة غزوة ، وأبو هريرة إنما صحب النبي ﷺ بخير ، وصحبه ثلاث سنين ، أو أربعاً ، روى عن قيس ابن أبي حازم ، قال : سمعت أبا هريرة ، يقول : صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين ، وابن مسعود فقد شهد بدرأ ، لأنه هاجر إلى الحبشة ، ثم رجع إلى مكة ، ثم رجع إلى المدينة ، وشهد بدرأ ، ذكره موسى بن عقبة في "مغازيه" ، وهي أصح المغازي عند أهل الحديث : روى عبد الله بن عتبة عن

من طريق حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير ، قال : حدثنا أبو سلفة ، قال : ثنا أبو هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر نحوه . اهـ . فطريق حرب الذي فيه التصريح بتحديث أبي سلفة يحيى يوافق سائر من روى عن أبي سلفة . وأبي هريرة يلفظ الجمع ، فطريق شيان إما وهم منه ، وتصرف في الرواية ، خالف به جميع من روى عن يحيى بن أبي كثير . وأبي سلفة . وأبي هريرة ، أو من تدليس يحيى . فبالجمل : هذا أخف وأهون من تحطئة الزهري . وعمران بن أبي أنس . وأيوب عن ابن سيرين .

وتأويل ملى الحديث من قوله : قالوا : صدق ، لم فصل إلا ركعتين ، وقوله : قالوا : نعم يا رسول الله ، وغير ذلك مما أجاب به الثوري نهي الله صلى الله عليه وسلم "بأومأوا" ، وقولهم : بأن ذا اليمين ، قاله يحيى بن أبي سلفة ، وهو غير ذلك ، قد كان يا رسول الله ، وكان يظن أنه أتم صلاته ، وقد سنع من النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك : لم تقصر الصلاة ، وغير ذلك من التأويلات التي لا يسوي بها الحديث على ما هم عليه الآن من مذمهم ، فمن ارتكب هذه الأمور كلها لتسلم له : بينا أنا أسأل ، في رواية شيان ، فهو كمن حفظ خطأ ، وعدم مدينة ، وإفاه أعلم ، وعطاه أتم .

(١) قلت : أخرج الطحاوي . ص ٢٦١ من طريق السري عن نافع عن ابن عمر أنه ذكر له حديث ذي اليمين ، قال : كان إسلام أبي هريرة بعد مقتل ذو اليمين ، اهـ . رواه ثقات ، إلا السري ، وهو عبد الله بن عمر ابن حفص ، قال القمي : صدوق ، في حفظ شيء ، اهـ . وقال أيضاً في "الليزان" ، قال ابن معين في نافع : محتسالم . اهـ .

(٢) أشار إلى ضعف مستند هذا القول ، كما استوفى في الكلام على قول السليط إلى شاء الله تعالى .

(٣) قلت : أخرج حديثه مسلم : ص ٢١٤ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٤٣٣ - ج ٢ عن حسن بن موسى ثنا شيان بن عبد الرحمن ثنا يحيى ، فذكره ، أجلب عنه الشيخ النيسوي ، بأن المراد به سليم بن ملكان ، وهو من "خزاعة" ، لا سليم بن منصور ، الذي ليس بخزاعي ، اهـ .

(٤) أخرج حديث شعيب هذا أحمد في "مسنده" ، ص ٧٧ من حديث معدي بن سليمان ثنا شعيب بن مطير من أبيه ، قال : النيسوي منه سلسلة للضعفاء ، ثم ذكر ضعف كل واحد منهم .

عبد الله بن مسعود^(١)، قال: بعثنا رسول الله ﷺ إلى النجاشي، وهم ثمانون رجلاً، فذكر القصة، وفي آخرها: فبادر ابن مسعود، وجاء فشهد بدمراً، وحديث أبي هريرة، في قصة ذى اليمين، كان بعد ذلك، وعمران بن حصين، قال الحميدي، وهو أحد أركان الحديث: كان إسلامه بعد بدر، وقد حضر صلاة النبي ﷺ، وقوله: الخرباق، ومعاوية بن حديج كان إسلامه قبل وفاة النبي ﷺ بشهرين، وقد حضر قصة طلحة بن عبيد الله، وروينا عن الأوزاعي، قال: كان إسلام معاوية بن الحكم في آخر الأمر، فلم يأمره عليه السلام بإعادة الصلاة^(٢)، وقوله: إن الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، أى الكلام العمدة الذى يمكن الاحتراز منه، وحديث ذى اليمين في كلام السهو، قال: والدليل على عدم النسخ ما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٣)، وأسند إلى عطاء أن ابن الزبير صلى بهم ركعتين من المغرب، ثم سلم، ثم قام إلى الحجر ليستله، فسيح به القوم، فالتفت إلينا، وقال: ما آممنا الصلاة؟ قلنا بروهو سنا: لا، فرجع صلى الركعة الباقية، ثم سجد بسجدةتين، فذكر ذلك لابن عباس، فقال: ما أطاق عن سنة نبيه ﷺ، انتهى كلامه.

وقال السبيل في "الروض الآف" (١): "روى الزهري حديث التسليم من الركعتين، وقال

(١) لابن مسعود مهران إلى الحبيبة، كما قال ابن سعد. وغيره من أهل السير، قال ابن حجر في "الفتح"، ص ٦٠ - ج ٣: أراد ابن مسعود رجوعه الثاني، وقد ورد أنه قدم المدينة، والتي صلى الله عليه وسلم يتجهز إلى بدر، اه. ثم استدلل على ذلك، ثم قال: فظهر أن اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد رجوعه إلى الحبيبة، كان بالمدينة.

(٢) لم يأمره بالإعادة، قلت: أما قوله عليه السلام: هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي للتسبيح والتكبير وقراءة القرآن، فهذا أعم للتعميد. والناس، فكلام معاوية إن كان من كلام الناس، فقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم بإعادة الصلاة، وأما إنه عليه السلام لم يأخذه بيده، ولم يخرج من المسجد، ولم يبهى له الوضوء، فهذا لم يفعله عليه السلام، لأن في قوله كفاية لمن اكتفى، وافته أحلم.

(٣) قلت: ورواه الطيالسي في "مسنده"، ص ٣٤٦، والبيهقي: ص ٢٦٠ - ج ٢ عن حماد بن زيد عن عبد بن سفيان التميمي عن عطاء، قد ذكره، وعسل بن سفيان ضعيف، ورواه الطحاوي: ص ٢٥٦، وفيه جابر، وهو ضعيف، وروى البيهقي من طريق أخرى، وفيه الحارث بن عبيد، ضعفه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال أحمد: مصطب الحديث، وعنه قال: لا أخرجه.

(٤) قوله: قال السبيل في "الروض الآف"، الخ: قلت: أخطأ السبيل في هذه العبارة في مواضع: — الأول: إن الحديث الذى استدلل به هو. والبيهقي. وشيخه أبو عبد الله الحاكم على تأخر موت ذى اليمين، رواه أحمد في "مسنده"، ص ٧٧ - ج ٤، والبيهقي في "السنن الكبرى"، ص ٣٦٦ - ج ٢ من طريق معدى بن سليمان عن شبيب بن مطير عن أبيه، وهؤلاء كلهم ضعاف، رد بهمة الرواية الضعيفة على الزهري، وهو: إمام الحديث. والمناذري، قال ابن تيمية في "قواعد"، ص ١٤٥ - ج ٢: إن الزهري من أعلم الناس في زمانه بالسنن، اه.

والثاني: أنه ظن أن مطيراً هو ابن ذى اليمين، وهذا غلط أيضاً، فإن مطيراً هذا. مطير بن سالم الوادى، ذكره ابن حجر في "التلخيص"، وسياق الحديث الذى استدلل به يردده أيضاً، فإن فيه قال شبيب لأبيه مطير:

فيه : فقام ذو الشمالين ، رجل من بني زهرة ، فقال : أقصرت الصلاة ، أم نسيت ؟ فقال عليه السلام : «أصدق ذو اليمين ؟» لم يروه أحد هكذا إلا الزهري ، وهو غلط عند أهل الحديث ، وإنما هو : ذو اليمين السلي ، واسمه «خرباق - وذو الشمالين» ، قل يندر ، والحديث شهبه أبو هريرة ، وكان إسلامه بعد بدر بستين ، ومات ذو اليمين السلي في خلافة معاوية ، وروى هذا الحديث عنه ابنه مطير بن الخرباق ، ورواه عن مطير ابنه شبيب بن مطر ، ولما رأى المبرد حديث الزهري ، قال : ذو اليمين ، هو : ذو الشمالين ، كان يسمى بهما جميعاً ، ذكره في آخر «كتابه الكامل» ، وجعل ما قاله أهل الحديث والسنيير ، انتهى .

يا ابتاه ! إنك أخبرني أنه قيل ذو اليمين يذو الحشب ، فأخبرك ، وهذا السياق يأبى أن يكون مطير ابناً لذى اليمين ، والله أعلم .

والثالث : أنه ذم أن إسلام أبي هريرة كان بعد بدر بستين ، وهذا يمزج من الصواب ، لأن قصة بدر كانت في رمضان في السنة الثانية من الهجرة ، وأسلم أبو هريرة طم خير ، ووافى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ، وغزوة خيبر كانت في السنة السابعة عند الجمهور الذين أول طعمهم من الحرم ، وفي آخر السنة السادسة عند من يظن أن ابتداء السنة من ربيع الأول ، كان حزم ، ومن واقه ، وبين بدر . وخير أكثر من أربع سنين .

والرابع : أنه ظن أن الزهري منفرد بذكر ذي الشمالين ، وهذا أيضاً خطأ ، فانه راوى الزهري هذا الحديث عن أبي سلمة . وأبي بكر بن سليمان . وابن المنيب . وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة ، روى حديثه النسائي : ص ١٨٣ ، والداري : ص ١٨٥ ، وأحمد : ص ٢٧١ - ج ٢ ، ومالك : ص ٣٣ . وسماه يذو الشمالين ، كذلك روى عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وسماه يذو الشمالين ، روى حديثه النسائي : ص ١٨٢ ، والطحاوي : ص ٢٥٨ ، وروى أحمد في «مستدرك» ، ص ٢٨٤ - ج ٢ عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة الحديث ، وفيه : قال ذو الشمالين : أخفت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما يقول ذو اليمين » الحديث ، وهذه من رواية الثقات الأثبات ، كما ترى .

والمنبج من السهل ، وكل من يفرق بين ذي اليمين . وذو الشمالين أنهم يشتدون فيه على رواية معدي بن سليمان من شبيب بن مطير ، وهم ضعفاء ، ولم أر لهم مستنداً غيرها ، ويردون بها رواية الزهري عن أبي سلمة . وأبي بكر بن سليمان . وابن المنيب . وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة ، ورواية عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ورواية أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، وأن السهل يرد بها على مبرد ، ويضم أنه رأى إسناده الزهري قطع ، والحال أن للذي ذكره المبرد ليس من سياق الزهري في شيء ، بل لو قال : إنه رأى طريق ابن سيرين قطع لكان له وجه ، لأنه قال في «الكامل» ، ص ٣٠٨ - ج ٣ : ومنهم ، أي من الأوزاء ، ثم من خزاعة ، ذو اليمين ، سماه بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . ذا اليمين . وكان قيل يذمي : ذا الشمالين ، الخ . وهذا يرشدك إلى أنه كان له اسم يسمى به ، وهو : ذو الشمالين ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسميه بهذا الاسم لتشاؤمه ، كما في حديث الصلاة : « الصلوة يأخذها الله بيته ، وكلا يذمي يمين » ، وكان يسميه يذو اليمين ، صوتاً له عن نيزه بأهلب الجاهلي ، كما سمي «بجاهلية» بالذنية ، وكان قيل يسمى : يثرب ، وسمي «الفتنة» بالثناء ، وهذا مصرح في طريق ابن سيرين ، يصفه في البخاري : ص ١٦٤ ، و ص ٨٩٤ من طريق يزيد بن إبراهيم عنه ، ولفظه : وفي القوم رجل كان يسمى صلى الله عليه وسلم يدهو ذو اليمين ، والبيض في طريق أيوب عنه ، عند أحمد : ص ٢٨٤ - ج ٢ ، كما ذكرته آنفاً ، ولهذا تراهم يتفقون على لفظة : ذي اليمين ، فيما يتفقون من اللفاظ صلى الله عليه وسلم ، وإنما يذكر الزهري . وعمران . ومحمد بن سيرين من لفظ أبي هريرة ، فيما يسميه من عند نفسه ، والله أعلم . وأطلب الكلام في هذا المرام ابن القزويني في «الجمهور الثقب» ، والتشيخ التميمي في «آثار السند» ، فارجع إليهما .

قلت : وهكذا قال ابن سعد في " الطبقات (١) " : ذو الدين ، ويقال : ذو الشالين ، اسمه عمير بن عمرو بن فضلة من خزاعة ، انتهى . الجواب الثاني لأصحابنا : عن حديث ذى الدين ، قالوا : إنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة ، بدليل أن أبا بكر . وعمر . وغيرهما من الناس تكلموا حامدين ، وأجاب الخطابي عن هذا بأمرين : أحدهما : أنهم لم يتكلموا ، ولكنهم أشاروا ، وقع ذلك في رواية حماد بن زيد عن أيوب ، أنهم أومأوا (٢) ، أى نعم ، ورواية من روى أنهم قالوا : نعم ، إنما هو تجويز ، ونقل بالمعنى ، كما يقول الرجل : قلت برأسى . نعم . الثاني : أن ذلك من خصائص النبي ﷺ ، وكل كلام كان جواباً لرسول الله ﷺ فغير منسوخ جوازه في الصلاة ، يدل عليه حديث أبي سعيد بن الملق (٣) ، قال : كنت أصلى في المسجد ، فدعاني رسول الله ﷺ ، فلم أجبه ، ثم أتيت ، قلت : يا رسول الله إني كنت أصلى ، فقال : ألم يقل الله : ﴿ استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحسمكم ﴾ ؟ وإذا ثبت أن جواب الرسول واجب ، لم يبطل ، انتهى . وقال الشيخ تقي الدين في " الإمام " : وبهذا الحديث استدلل من قال : إن المتكلم بكلام واجب عليه لا يبطل ، انتهى . والله أعلم ، وقال ابن حبان (٤) : تحريم الكلام إنما كان بمكة ، فلما بلغ المسلمون بالمدينة سكتوا ،

(١) " طبقات ابن سعد " ، ص ١١٨ - ج ٣ من الجزء الأول ، وهكذا قال ابن حبان في كتابه : ذو الدين . ويقال : ذو الدالين أيضاً ، ابن عم عمرو بن فضلة الخزاعي ، وقال أيضاً : ذو الدالين ، عمير بن عبد عمرو بن فضلة بن طاهر ابن المارث بن غيثان الخزاعي ، حليف بني زهرة ، اه : وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى المدني في " مسنده " ، قال أبو عبد الله الخزاعي : ذو الدين أحد أجدادنا ، وهو ذو الدالين ، اه . قاله النيسابوري " أثار السنن " . وفي مجمع الزوائد ، ص ١٥٢ - ج ٢ عن ابن عباس ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ، ثم سلم ، فقال له ذو الدالين : أقمص الصلاة ، الحديث ، رواه البزار . والطبراني في " الكبير " ، وفيه : جابر الجعفي ، وحمه شعبة . والثوري . وضعفه الناس ، اه .

(٢) قوله : فأومأوا الخ : قال أبو داود في " باب السهو في المحدثين " ، ص ١٥٢ : لم يقل فأومأوا إلى حماد ابن زيد ، اه . وقال الدارقطني : ص ١٤٠ ، قال أبو داود : وكل من روى هذا الحديث لم يقل : فأومأوا ، إلا حماد ابن زيد ، وقال البيهقي في : ص ٣٥٧ - ج ٢ ، بعد ذكر قول أبي داود ، وقال الشيخ : ولم يثبت إلا من جهة أبو داود عن محمد بن عبيد عن حماد بن زيد ، وهم ثقات آثمة ، اه . قلت : روى أبو الريح الزهراني عن حماد ، عند مسلم ، ولم يقل : فأومأوا ، وروى أسد عن حماد ، عند الطحاوي ، وقال : نعم ، وكنا سليمان بن أيوب ، عند الدارقطني ، وروى مسلم من حديث ابن عيينة عن أيوب ، ولفظه : صدق ، لم تصل إلا وكنتين ، وروى النسائي من حديث أثيري ، وفيه : صدق يا رسول الله (٣) . عند البخاري : ص ٧٤٩

(٤) قال الحافظ في " التلخيص " ، ص ٦٠ - ج ٣ : أما قول ابن حبان : كان للنسخ بمكة قبل الهجرة . بثلاث سنين ، قال : ومضى قول زيد بن أرقم : كنا نكلم ، أى كان قري يكتفون ، لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير ، وكان يلهم القرآن ، فلما نسخ الكلام بمكة ، بلغ ذلك أهل المدينة ، تركوه ، فهو مستحب بأن الآية مدنية بالاحتقاق ، وبأن إسلام الأنصار ، وتوجه مصعب بن عمير إليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وبأن في حديث زيد بن أرقم : كنا نكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كنا أخرجه الترمذي ، فاقى أن يكون المراد

قال زيد بن أرقم ، وهو من أهل المدينة ، يحكى الحال : كنا نتكلم فى الصلاة حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ، وقال الخطابى : نسخ الكلام بعد الهجرة بمدة يسيرة ، وعلى القولين ، قد كان ذلك قبل إسلام أبى هريرة بسنين . انتهى . والله أعلم .

حديث آخر للخصوم : عن معاوية بن حديج ^(١) رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ صلى يوماً ، فسلم ، وقد بقيت من الصلاة ركعة ، فأدركه رجل ، فقال : نسيت من الصلاة ركعة ، فرجع ، فدخل المسجد ، وأمر بلالا ، فأقام الصلاة ، فصلى للناس ركعة ، فأخبرت بذلك الناس ، فقالوا لى : أتعرف الرجل ؟ قلت : لا ، إلا أن أراه ، فربى ، فقلت : هذا هو ، فقالوا : هذا طلحة بن عبيد الله ، انتهى . رواه أبو داود ^(٢) . والنسائى . والحاكم فى " المستدرک " ، وقال صحيح الإسناد ، قال النووى فى " الخلاصة " : قالوا : كان لإسلام معاوية هذا قبل وفاة النبي ﷺ بشهرين ، قال : واعلم أنه قد جاء فى رواية أبى هريرة - لقصة ذى الديدن - أنها صلاة الظهر ، وفى رواية أنها صلاة العصر ، كما سبق فى " الصحيح " ، قال المحققون : هما قضيتان ، ورواية عمران بن الحصين قضية ، وغيرهما أخرى . وكذلك رواية معاوية بن حديج ، وذو الديدن ، اسمه : الخرباق ، وكنيته : أبو العريان ، عاش بعد النبي ﷺ زماناً ، وأما ذوالشمالين ، فهو عمير بن عمرو الخزاعى ، قتل يوم بدر شهيداً ، وهو غير المتكلم فى حديث السهو .

هذا قول جميع الحفاظ ، إلا الزهرى ، وقد اتفقوا على تغليط الزهرى فى ذلك ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

الحديث الثامن والسبعون : قال عليه السلام : « إذا نابت أحدكم نائمة فى الصلاة ، فليسبح » ، قلت : أخرجه البخارى ^(٣) . ومسلم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ ذهب إلى بنى عمرو

الأنصار الذين كانوا بالمدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأجاب ابن جابر فى موضع آخر : بأن زيد بن أرقم أراد بقوله : كنا نتكلم ، من كان يصلّى خلف النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من المسلمين ، وهو متعب أيضاً بأنهم ما كانوا يجتمعون بمكة إلا نادراً ، وما روى الطبرانى من حديث أبى أمية ، قال : كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون ، سأل اقضى إلى جنبه ، فيخبره بما قام ، فيقضى ، ثم يدخل معهم ، حتى جاء ما ذا يوماً ، فدخل فى الصلاة ، فذكر الحديث ، وهذا كان بالمدينة قطعاً ، لأن أبى أمية . وماذا بن جيل إنما أسلم بها . اهـ . ومثل حديث أبى أمية حديث معاذ ، عند أحد : من ٢٤٦ ج ٥ ، ولفظه : وكان الرجل يشير إلى الرجل إذا جاء ، كم صلى ؟ فيقول : واحدة . أو اثنتين ، فصلى . اهـ . وفى أبى داود فى " الأذان " ، من ٨١ ، كان الرجل إذا جاء يسأل ، فيخبر بما سبق من صلاته . اهـ . ثم ذكر جى معاذ ، وتقدم الحديث فى " الأذان " ، من ١٤٠

(١) معاوية بن حديج - مصنفاً - " بلقاء المهلة " ، ثم الجيم ، (٢) فى " السهو - فى باب إذا صلى حساً ،

من ١٥٣ ، والحاكم فى " المستدرک " ، من ٢٦٦ ، و ٣٢٣ ، والطحاوى : من ٢٥٩

(٣) فى " باب من دخل ليؤم الناس ، بلاء الامام الأول " ، من ٩٤ ، ومسلم فى " باب تهنيت الجماعة

من يصلّى بهم " ، من ١٧٩

ابن عوف ليصلح بينهم ، لحانت الصلاة ، فجاء المؤذن إلى أبي بكر ، فقال : أتصلي بالناس ؟ قال : نعم ، فصرى أبو بكر ، فجاء رسول الله ﷺ ، والناس في الصلاة ، فتخلص حتى وقف في الصف ، فصقق الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة ، فلما أكثر الناس التصفيق التفت ، فرأى رسول الله ﷺ ، فأشار إليه : أن امكث مكانك ، فرفع أبو بكر يديه ، فحمد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك ، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف ، وتقدم رسول الله ﷺ فصرى ، ثم انصرف ، فقال : « يا أبا بكر مامنعك أن تثبت إذ أمرتك : فقال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : ما لي رأيتم أكثرتم التصفيق ؟ » ، من فابه شيء في صلاته فليسيح ، فانه إذا سبح التفت إليه ، وإنما التصفيق للنساء ، انتهى . ولم يعزه الشيخ في « الإمام » إلا لمسلم فقط ، فانه قال : أخرجه مسلم ^(١) ، من رواية مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد ، وأخرجنا من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « التسيح للرجال ، والتصفيق للنساء » ، انتهى كلامه .

الحديث التاسع والسبعون : قال عليه السلام : « لا يقطع الصلاة مرور شيء » ، قلت : روى من حديث الحنري ، ومن حديث ابن عمر ، ومن حديث أبي أمامة ، ومن حديث أنس ، ومن حديث جابر .

وأما حديث الحنري ، فرواه أبو داود في « سننه ^(٢) » من حديث مجاهد عن أبي الوداك عن أبي سعيد الحنري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يقطع الصلاة شيء ، وادبروا ما استطعتم ، فلما هو شيطان » ، انتهى . ومجاهد بن سعيد فيه مقال ، وأخرج له مسلم مقروناً بجماعة من أصحاب الشعبي ، وأخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي .

وأما حديث ابن عمر ، فأخرجه الدارقطني في « سننه ^(٣) » عن إبراهيم بن يزيد ثنا سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ . وأبا بكر . وعمر ، قالوا : « لا يقطع صلاة المسلم شيء ، وادبروا ما استطعتم » ، انتهى . ووقفه مالك في « الموطأ » حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه . قال : « لا يقطع الصلاة شيء من مر بين يدي المصل » ، انتهى . ووقفه البخاري في « صحيحه »

(١) قلت : أخرجه البخاري أيضاً من رواية مالك . (٢) في « باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء » ، ص ١١١ ، والدارقطني : ص ١٤١ ، والبيهقي : ص ٢٧٨ - ج ٢ (٣) ص ١٤١ ، و « الموطأ » - في باب الرخصة في المروء بين يدي المصل ، ص ٥٥ ، والبخاري في المساجد - في « باب لا يقطع الصلاة شيء » ، ص ٢٢ ، من قول الزهري

على الزهري ، فأخرجه عن محمد بن عبد الله بن أخي الزهري ، أنه سأل عنه ابن شهاب الزهري عن الصلاة ، أيقطعها شيء ؟ قال : لا يقطعها شيء ، انتهى .

وأما حديث أبي أمامة ، فرواه الدارقطني أيضاً ^(١) عن غدير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ ، قال : « لا يقطع الصلاة شيء » .

وأما حديث أنس ، فأخرجه الدارقطني أيضاً عن صخر بن عبد الله ^(٢) بن حرمة أنه سمع عمر بن عبد العزيز ، يقول عن أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ صلى بالناس ، فربين أيديهم حمار ، فقال عياش بن أبي ربيعة : سبحان الله - سبحان الله ، فلما سلم رسول الله ﷺ ، قال : « من المسيح آتياً ؟ » قال : أنا يا رسول الله ، إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة ، قال : لا يقطع الصلاة شيء ، ، انتهى . وروى ابن الجوزي في « الملل المتناهية » هذه الأحاديث الثلاثة من طريق الدارقطني ، وقال : لا يصح منها شيء ، قال في « التحقيق » : أما حديث ابن عمر ، فقيه إبراهيم بن يزيد الخوزي ، قال أحمد . والنسائي : هو متروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وأما حديث أبي أمامة ، فقيه غدير بن معدان ، قال أحمد : ضعيف ، منكر الحديث ، وقال يحيى : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم الرازي : ليس بثقة ، وأما حديث أنس ، فقيه صخر بن عبد الله ، قال ابن عدى : يحدث عن الثقات بالأبطل ، عامة ما يرويه منكر ، أو من موضوعاته ، وقال ابن حبان : لا يحمل الرواية عنه ، انتهى كلامه . وثمعه « صاحب التقيح » ، وقال : إنه وهم في صخر هذا ، فإن صخر بن عبد الله ابن حرمة الراوي عن عمر بن عبد العزيز لم يتكلم فيه ابن عدى ، ولا ابن حبان ، بل ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال النسائي : هو صالح ، وإنما ضعف ابن عدى صخر بن عبد الله الكوفي ، المعروف بالحاجي ، وهو متأخر عن ابن حرمة ، روى عن مالك . واليث . وغيرهما ، انتهى .

وأما حديث جابر ، فرواه الطبراني في « معجمه الوسط » ^(٣) عن عيسى بن ميمون عن جرير بن حازم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : كان رسول الله ﷺ قائماً يصلي ، فذهبت شاة تمر بين يديه . فسااعاها ، حتى ألزمتها بالحائط ، ثم قال : « لا يقطع الصلاة شيء » ، وادروا ما استطعتم ، ، انتهى . وقال : تفرد به عيسى بن ميمون ، انتهى . قال ابن حبان في

(١) ص ١٤١ ، وفي « الزوائد » ، ص ٦٣ - ج ٢ ، روى الطبراني في « الكبير » ، وإسناده حسن
(٢) صخر بن عبد الله ، قال في « التعريب » : المسلمي الحجازي مقبول ، غلط ابن الجوزي ، فقلل من ابن عدى أنه أتبه ، وإنما ألهم صخر بن عبد الله الحاجي ، اه - (٣) في « الزوائد » ، ص ٦٢ - ج ٢ ، رواء الطبراني في « الأوسط » ، وفيه : يحيى بن ميمون ، وهو ضعيف ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، اه

”كتابه - في الضعفاء“: عيسى بن ميمون أبو سلة الخواص الواسطي، يروي العجائب، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، انتهى. وقال النووي في ”شرح مسلم“: وحديث: ”لا يقطع الصلاة شيء“، حديث ضعيف، انتهى.

ومن أحاديث الباب: ما أخرجا في ”الصحيحين“^(١) عن عروة عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي، وأنا معترضة بين يديه، كاعتراض الجنابة، وفي لفظ لمسلم، عن عروة، قال: قالت عائشة: ما يقطع الصلاة؟ قال: قلنا: للمرأة. والحار، فقالت: إن المرأة لدابة سوء؟ لقد رأيتني بين يدي رسول الله ﷺ معترضة، كاعتراض الجنابة، وهو يصلي، انتهى.

أحاديث الخصوم: ذهبت الخبابة إلى أن الكلب الأسود يقطع الصلاة، وعدتهم ما أخرجه مسلم^(٢) عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: ”يقطع صلاة الرجل - إذا لم يكن بين يديه، كآخره الرجل - المرأة. والحار. والكلب الأسود“، قلت: ما بال الأسود من الآخر؟ قالت: يا ابن أخي، سألت رسول الله ﷺ، كما سأنتي، قال: ”الكلب الأسود شيطان“، انتهى. قال الترمذي: قال أحمد: الذي لا أشك فيه أن الكلب الأسود يقطع الصلاة، وفي نفس من المرأة. والحار شيء، قال ابن الجوزي في ”التحقيق“: وإنما قال أحمد ذلك، لأنه صح عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي، وأنا معترضة بين يديه، كاعتراض الجنابة، وصح عن ابن عباس^(٣) أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ، وهو يصلي، فنزلت عن الحار، وتركته أمام الصف، فابالاه، ولم يجد في الكلب شيئاً، وعبد الله بن الصامت ابن أخي أبي ذر الغفاري، فيه لين، وكذلك أعرض البخاري عن حديثه، قال أبو حاتم: يكتب حديثه.

حديث آخر: أخرجه مسلم^(٤) عن أبي هريرة أن النبي ﷺ، قال: ”يقطع الصلاة: المرأة. والكلب. والحار، ويبقى ذلك مثل مؤخرة الرجل“، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(٥). والنسائي. وابن ماجه عن شعبة ثنا قتادة، سمعت جابر بن زيد يحدث عن ابن عباس مرفوعاً: يقطع الصلاة: المرأة الحائض. والكلب، قال يحيى ابن سعيد: لم يرفعه غير شعبة، وقال أبو داود: وقته سعيد. وهشام. وهمام عن قتادة على

(١) البخاري في ”باب الصلاة على الفراش“، ص ٥٦، ومسلم في ”باب ستره للصلي“، ص ٦٩٧ (٢) ص ١٩٧، وأبو داود في ”باب ما يقطع الصلاة“، ص ١٠٩، وكذا النسائي: ص ١٢٢، والترمذي: ص ٤٥، وابن ماجه ص ٦٨ (٣) البخاري في ”باب ستره للامم ستره من خلفه“، ص ٧١، ومسلم في ”باب ستره للصلي“، ص ١٩٦ (٤) في ”باب ستره للصلي“، ص ١٩٧ (٥) ص ١٠٩، والنسائي في ”باب ذكر ما يقطع الصلاة“، ص ١٢٣، وابن ماجه في ”باب ما يقطع الصلاة“، ص ٦٨

ابن عباس، قال النووي في "الخلاصة": وتأول الجمهور القطع المذكور في هذه الأحاديث، على قطع الخشوع جمعاً بين الأحاديث، انتهى كلامه. وأخرجاه في "الصحيحين" عن ميمونة^(١)، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي، وأنا حذاه، وأنا حاض، وربما أصابني ثوبه إذا سجد، انتهى، وأخرج مسلم عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل، وأنا إلى جنبه، وأنا حاض، وعلى مرط، وعليه بعضه، انتهى.

الحديث الثمانون: قال عليه السلام: «لو علم المار بين يدي المصلي، ماذا عليه من الوزر، لوقف أربعين»، قلت: أخرجه البخاري^(٢). ومسلم عن مالك عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهم، يسأله، ماذا سمع من النبي ﷺ في المار بين يدي المصلي؟ قال أبو جهم: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم المار بين يدي المصلي، ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين، خيراً له من أن يمر بين يديه»، قال أبو النضر: لا أدري، أقال: أربعين يوماً، أو شهراً، أو سنة، انتهى. وكذلك رواه الباقون، إلا ابن ماجه، فإنه رواه من حديث سفيان عن أبي النضر، وسيأتي، وهو في "الأربعين - للرهاوي": ماذا عليه من الإثم، وذكره النووي في "الخلاصة" بهذا اللفظ، وعزاه إليه، ورواه البزار في "مسنده"^(٣) حدثنا أحمد بن عبد ثنا سفيان عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد، قال: أرسلني أبو جهم إلى زيد بن خالد، أسأله عن المار بين يدي المصلي، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لو يعلم المار بين يدي المصلي، ماذا عليه، لكان أن يقوم أربعين خريفاً، خيراً له من أن يمر بين يديه»، انتهى. وسكت عنه، وفيه فائدتان: إحداهما: قوله: «أربعين خريفاً». الثانية: إن متته عكس متن "الصحيحين"، فالمستول في لفظ "الصحيحين" هو أبو الجهم، وهو الراوي عن النبي ﷺ، والمستول الراوي - عند البزار - زيد بن خالد، ونسب ابن القطان. وابن عبد البر الوهم فيه إلى ابن عينة، قال ابن القطان في "كتابه" بعد أن ذكرهم من جهة البزار: وقد خطأ الناس ابن عينة في ذلك، لمخالفته رواية مالك، وليس خطؤه بمتعين، لاحتمال أن يكون أبو جهم بعث بسر بن سعيد إلى زيد بن خالد، وزيد بن خالد بعثه إلى

(١) البخاري في "باب إذا صلى إلى فراش حاض"، ص ٧٤ ومسلم في: ص ١٩٨ (٢) في "باب إنهم للمار بين يدي المصلي"، ص ٧٣، ومسلم: ص ١٩٧، وأبو داود في "باب ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصلي"، ص ١٠٨، واللساني في "باب للتنديد في المرور بين يدي المصلي"، ص ١٢٣، والترمذي في "باب كراهية المرور بين يدي المصلي"، ص ٤٥، وابن ماجه في "باب المرور بين يدي المصلي"، ص ٦٨.

(٣) في "الأزواء"، ص ٦١، رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، اهـ. قلت: ورواه الدارمي في "سنة" - في باب كراهية المرور بين يدي المصلي، ص ١٧١ عن يحيى بن حسان، أنا ابن عينة، بإسناد مثل إسناده البزار. وإرسال أبي جهم، إلا أنه لم يذكر خريفاً، وذكر: فلا أدري أسته. أو شهراً، أو يوماً، اهـ.

أبي جهيم، بعد أن أخبره بما عنده، ليستبته فيما عنده، فأخبر كل واحد منهما بمحفوظه، وشك أحدهما، وجزم الآخر - بأربعين خرفاً -، واجتمع ذلك كله عند أبي النضر، وحدث به الإمامين: مالك. وابن عينة، لحفظ مالك حديث أبي جهيم، وحفظ سفيان حديث زيد بن خالد، انتهى كلامه^(١)، وقال ابن عبد البر في "التهديد": "روى ابن عينة هذا الحديث مقلوباً، فجعل في موضع زيد بن خالد، أبا جهيم، وفي موضع أبي جهيم، زيد بن خالد، والقول عندنا قول مالك، وقد تابعه الثوري^(٢)، وغيره، انتهى كلامه. قلت: وحديث ابن عينة في "سنن ابن ماجه^(٣)" بمثل حديث البزار، إلا أنه لم يسم أبا جهيم، ولفظه: حدثنا هشام بن عمار ثنا سفيان بن عينة عن سالم أبي النضر عن بشر بن سعيد، قال: أرسلوني إلى زيد بن خالد أسأله عن المرور بين يدي المصلي، فأخبرني عن النبي ﷺ، أنه قال: "لأن يقوم أربعين، خير له من أن يمر بين يديه"، قال سفيان: لا أدري، أربعين سنة. أو شهراً. أو صباحاً. أو ساعة. انتهى. ثم أخرجه عن وكيع ثنا سفيان عن سالم أبي النضر به، بمن "الصحيحين"، ولا أدري سفيان هذا الذي في السند الثاني، أهو الثوري. أو ابن عينة، فإن كان الثوري، فقد وافق كلام ابن عبد البر، وإن كان ابن عينة، فقد خالفه، والذي يظهر أنه ابن عينة، يدل عليه السند الأول، والله أعلم، وروى ابن ماجه. وابن حبان في "صحيحه" في النوع السابع والأربعين، من القسم الثاني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "لو يعلم أحدكم ماله في أن يمر بين يدي أخيه معترضاً في الصلاة، كان لأن يقيم مائة عام، خير له من الخطوة التي خطأ"، انتهى.

الحديث الحادي والثمانون: قال عليه السلام: "إذا صلى أحدكم في الصحراء، فليجعل بين يديه سترة"، قلت: غريب بهذا اللفظ، ويقرب منه ما أخرجه أبو داود^(٤) عن حديث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: "إذا صلى أحدكم، فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد، فليصب عصاً، فإن لم يكن معه عصاً، فليخط خطاً، ولا يضره"^(٥)، ما رواه، انتهى. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادي والستين، من القسم الثالث، وأخرج أبو داود^(٦). والنسائي. وابن ماجه عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) قال الحافظ في "الدرية"، ولا يخفى تكلفه (٢) قال الحافظ في "الدرية"، ص ١٠٥. ومتابعة الثوري عند ابن ماجه، اه. قلت: أراد به من روى عنه وكيع في السند الثاني (٣) ص ٦٨ (٤) في "باب الخط إذا لم يجد عصاً"، ص ١٠٧ (٥) في أبي داود: ثم. بدل: الواو (٦) في "باب ما يشر للمصلي أن يدرأ عن المار بين يديه"، ص ١٠٨، والنسائي: في "باب التثديد في المرور بين يدي المصلي"، ص ١٢٣، وابن ماجه في "باب أدراً ما استطعت"، ص ٦٨

« إذا صلى أحدكم ، فليصل إلى ستره ، وليدّن منها ، ولا يدع أحداً يمر بين يديه ، فإن جاء أحد يمر ، فليقاتله ، فإنه شيطان ، ، انتهى . وأخرج ابن حبان في " صحيحه " . والحاكم في " مستدرکه (١) " عن الضحاك بن عثمان ثنا صدقة بن يسار عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صلى أحدكم ، فليصل إلى ستره ، ولا يدع أحداً يمر بين يديه ، ، انتهى . قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجه ، وأخرجه أحمد . والبخاري . وإسحاق بن راهويه في " مسانيدهم " ، وزاد ابن حبان فيه : فإن ألبى فليقاتله ، فإن معه القرين ، وروى البخاري في " تاريخه الكبير (٢) " ، في ترجمة سبرة ابن معبد الجهني " حدثنا الحميدي ثنا حرملة بن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني حدثني عمي عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني عن أبيه عن جده ، قال : قال النبي ﷺ : « ليستر أحدكم في صلاته ، ولو بسهم ، ، انتهى . وأخرج الحاكم في " مستدرکه " أيضاً عن سهل بن أبي خيثمة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صلى أحدكم ، فليصل إلى ستره ، وليدّن منها ، ، انتهى . وقال : على شرطهما .

الحديث الثاني والثمانون : قال عليه السلام : « أيسر أحدكم إذا صلى في الصحراء أن يكون أمامه مثل مؤخرة الرجل ؟ » ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وأخرج مسلم عن طلحة بن عبيد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرجل ، فلا يضرك من مر بين يديك ، ، انتهى . وأخرج أيضاً عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قام أحدكم يصلي ، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل ، ، انتهى . وأخرج أيضاً عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يقطع الصلاة : المرأة . والحمار . والكلب ، وبقي ذلك ، مثل مؤخرة الرجل ، ، انتهى . وأخرج أيضاً عن عروة عن عائشة ، قالت : سئل رسول الله ﷺ في " غزوة تبوك " عن ستره المصلي ، فقال : « مثل مؤخرة الرجل ، ، انتهى . أحاديث المرور بين يديه : أخرجه مسلم في " صحيحه (٣) " عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، قال : جئت أنا . والفضل بن عباس على أتان ، ورسول الله ﷺ يصلي ، فررنا على بعض الصف ، فزولنا ، وتركناها ترتع ، ودخلنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة ، فلم يقل لنا

(١) من ٢٥١ ، وأحد في " مسنده " ، من ٨٦ - ج ٢ (٢) قلت : وأحمد في " مسنده " ،

من ٤٠٤ - ج ٣ بن زيد عن عبد الملك ، ، والحاكم في " المستدرک " ، من ٢٥٢ - ج ١ من طريق حرملة به

(٣) في " باب ستره المصلي " ، من ١٩٦ ، والبخاري أيضاً في خمسة مواضع منها : في " الصلاة - في باب ستره الامام ستره من خلفه " ، من ٧١ ، واللفظ لغيرهما ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وفيه حديث ابن عباس ذكره في " الزوائد " ، من ٦٣ - ج ٢ هراه إلى أبي يعلى ، وقال : رجاله رجال الصحيح

شيئاً، انتهى. قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": وجعل بعضهم هذا على أنه كان يصلي بدون سترة، واستدل بما أخرجه أبو داود (١) عن عباس بن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس، قال: أنا رسول الله ﷺ، ونحن في بادية، ومعه عباس، فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة، وحارة. وكلمة تعبان بين يديه، فبالى ذلك، انتهى. وروى البزار في "مسنده" حدثنا بشر بن آدم ثنا أبو عاصم عن ابن جريج، أن أبا عبد الكريم أن أخبره عن ابن عباس، قال: أتيت أنا، والفضل، على أمان، فررنا بين يدي رسول الله ﷺ بركة، وهو يصلي المكتوبة، ليس شيء يستره، ويحول بيننا وبينه، انتهى. ولكن روى البخاري (٢). ومسلم من حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه، قال: أتيت النبي ﷺ، وهو بالأطبع، ققام، قوضاً، وأذن بلال، ثم ركزت له عزة، ثم قام، فصلى العصر ركعتين، يمر بين يديه: الحمار. والكلب لا يمنع، ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى دخل المدينة، مختصر، فظاهر هذا اللفظ أن الكلب. والحمار، مرأين يديه، دون السترة، إذ لا يقال: مر بين يديه كذا، لشيء يمر من وراء السترة، والله أعلم.

الحديث الثالث والثمانون: قال عليه السلام: «من صلى إلى سترة، قلبت منها»، قلت: روى من حديث سهل بن أبي خيثمة، ومن حديث الحنظري، ومن حديث جبير بن مطعم، ومن حديث سهل بن سعد، ومن حديث بريدة.

أما حديث سهل بن أبي خيثمة، فأخرجه أبو داود (٣). والنسائي عن سفيان عن صفوان بن سليم عن نافع بن جبير عن سهل بن أبي خيثمة، يبلغ به النبي ﷺ، قال: «إذا صلى أحدكم إلى سترة، قلبت منها، لا يقطع الشيطان عليه صلاته»، انتهى. وكذلك رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الخامس والتسعين، من القسم الأول، قال أبو داود: وقد اختلف في إسناده، ورواه الحاكم في "المستدرک"، وقال: على شرط البخاري. ومسلم.

وأما حديث الحنظري، فرواه ابن حبان في "صحيحه" من حديث زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى سترة، قلبت منها، فإن الشيطان يمر بين يديه، ولا يدع أحداً يمر بين يديه»، انتهى. ورواه أبو داود (٤).

(١) في "باب من قال: الكلب لا يقطع للصلاة"، ص ١١١ (٢) في "باب سترة الامام سترة من خلفه"، ص ٧١، ومسلم: ص ١٩٦ أخرج الحديث البخاري في مواضع، وفيه، في "باب لباس"، رأيت الناس، والدواب يمر من يديه، من وراء السترة، وفي لفظ لها: وبين يديه عزة، والمرأة - والحمار يمران من وراءها، هـ. وهذا يخالف ما ظنه المؤلف ظاهراً، والله أعلم. (٣) في "باب الدنو من السترة"، ص ١٠٨، وكذا النسائي ص ١٢٣، والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٥١ (٤) في "باب ما يؤمر المصل أن يقرأ عن المصلي يديه"، ص ١٠٨، وابن ماجه في "باب ادرا ما استطعت"، ص ٦٨

بلفظ : إذا صلى أحدكم ، فليصل إلى سترة ، وليتدن منها ، قال النووي في " الخلاصة " :
إسناده صحيح ، انتهى .

وأما حديث جبير بن مطعم ، فرواه الطبراني في " معجمه " حدثنا محمد بن العباس
الأحزم الأصفهاني ثنا سليمان بن أيوب ^(١) الصريضي ثنا بشر بن السري عن داود بن قيس الفراء
عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا صلى أحدكم إلى سترة ، فليدتن
منها ، لا يمر الشيطان بينه وبينها » ، انتهى . ورواه البزار في " مسنده " حدثنا عبد الله بن شبيب
ثنا محمد بن عمر الجعفي ثنا محمد بن عبد الله بن عمير ، هكذا وجدته في " كتابه " ، وأحسبه ^(٢) محمد
ابن عبد الله بن عبيد ^(٣) بن عمير عن أمية بن صفوان عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه ، فذكره ،
وقال : لا يحفظه من حديث جبير إلا من هذا الوجه .

وأما حديث سهل بن سعد ، فأخرجه الطبراني في " معجمه " أيضاً ^(٤) عن ابن أبي عمير
عن عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن نافع بن جبير عن سهل بن سعد الساعدي
مرفوعاً ، نحوه ، سواء ، ثم أخرجه عن إسماعيل بن جعفر عن عيسى بن ميمون بن إياس عن
صفوان بن سليم به ، نحوه ، وهذا السند رواه أبو نعيم في " الحلية - في ترجمة صفوان بن سليم " ،
وقال : هكذا قال إسماعيل بن جعفر ، وتابعه عليه عبيد الله بن أبي جعفر ، فقالا : عن سهل بن سعد .
وأما حديث بريدة ، فرواه البزار في " مسنده " حدثنا عمرو بن مالك ثنا عمرو بن النعمان
ثنا يوسف بن صبيب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً ، نحوه ، سواء ، وقال : لا نعله يروى
عن بريدة إلا من هذا الوجه ، وعمرو بن النعمان بصري مشهور ، انتهى .

الحديث الرابع والثمانون : قال المصنف : ويجعل السترة على حاجبه الأيمن ، أو الأيسر ،
به ورد الأثر ، قلت : يشير إلى حديث أخرجه أبو داود في " سننه " ^(٥) عن علي بن عياش عن
الوليد بن كامل عن المهلب بن حجر عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها ، قال : مارأيت
رسول الله ﷺ يصلي إلى عود ، ولا عمود ، ولا شجرة ، إلا جعله على حاجبه الأيمن ، أو
الأيسر ، ولا يصمد له صمداً ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " . والطبراني في " معجمه " .
وابن عدي في " الكامل " ، وأعله بالوليد بن كامل ، ونقل عن البخاري ، أنه قال : عنده عجائب ،

(١) قال في " الزوائد " ، ص ٥٩ - ج ٢ : لم أجد من ذكره ، وبقي رجال الطبراني رجال الصحيح

(٢) قال في " الزوائد " : محمد بن عبيد الله بن عبيد ضعيف ، اه . (٣) في نسخة " عبيد الله " ، (٤) قال في

" الزوائد " ، ص ٥٩ - ج ٢ : رواه الطبراني في " الكبير " ، ورجاله موثقون ، اه . (٥) في " باب إذا
صلى إلى سارية ، أو نحوها " ، الخ ص ١٠٧ ، وأحد : ص ٤ - ج ٦

وأما ابن القطان، فإنه ذكر فيه عشرين : علة في إسناده . وعلة في متنه ، أما التي في إسناده ، فقال : إن فيه ثلاثة مجاهيل : ضبيعة ^(١) مجهولة الحال ، ولا أعلم أحداً ذكرها . وكذلك المهلب بن حجر مجهول الحال . والوليد بن كامل من الشيوخ الذين لم يثبت عدالتهم ، وليس له من الرواية كثير شيء ، يستدل به على حاله ، وأما التي في متنه ، فهي أن أبا علي بن السكن رواه في "سننه" هكذا : حدثنا سعيد بن عبد العزيز الحلبي ثنا أبو تقي هشام بن عبد الملك ثنا بقية عن الوليد بن كامل ثنا المهلب ابن حجر البهراني عن ضبيعة بنت المقدم بن معدى كرب عن أبيها ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صلى أحدكم إلى عمود . أو سارية . أو شيء . فلا يجعله نصب عينيه ، وليجعل على حاجبه الأيسر » ، انتهى . قال ابن السكن : أخرج هذا الحديث أبو داود عن رواية علي بن عياش عن الوليد بن كامل ، فقير لإسناده ومتنه ، فإنه عن ضبيعة بنت المقدم بن الأسود عن أبيها ، وهذا الذي روى بقية هو عن ضبيعة بنت المقدم بن معدى كرب عن أبيها ، وذلك فعل . وهذا قول ، قال ابن القطان : فمع اختلافهما في المتن ، بقية يقول : ضبيعة بنت المقدم ، وابن عياش يقول : ضبيعة بنت المقدم ، فالوهن من حيث هو اختلاف علي الوليد بن كامل ، ومورث للشك فيما كان عنده من ذلك على ضعف الوليد في نفسه ، والجهل بحال من فوقه ، ولما ذكر ابن أبي حاتم المهلب بن حجر ، ذكره برواية الوليد بن كامل ، وأنه يروى عن ضبيعة بنت المقدم ، وأما ضبيعة بنت المقدم ، لجاء هو بأمر ثالث ، وذلك كله دليل على الاضطراب ، والجهل بحال الرواة ، انتهى .

الحديث الخامس والثمانون : روى أن النبي ﷺ صلى يقطعاه مكة إلى عزة ، ولم يكن للقوم ستره ، قلت : أخرجه البخاري ^(٢) . ومسلم عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أن النبي ﷺ صلى بهم بالبطحاء ، وبين يديه عزة ، والمرأة . والحارثيون من ورثها .

قوله : ولم يكن للقوم ستره ، ليس في الحديث ، فيحتمل أن يكون من كلام المصنف ، وهو الأظهر . الحديث السادس والثمانون : قال عليه السلام : « فادبروا ما استطعتم » ، قلت : تقدم لأبي داود ^(٣) عن مجالد عن أبي الوداك عن الحنظري مرفوعاً : « لا يقطع الصلاة شيء ، وادبروا ما استطعتم » ، وفي حديث ابن عمر ، وفي حديث جابر نحو ذلك ، وقد تقدم في حديث : « لا يقطع الصلاة شيء » ، وأخرج البخاري ^(٤) . ومسلم عن الحنظري عن النبي ﷺ ، قال : « إذا كان أحدكم

(١) في "التحريب" : " لا تعرف " ، (٢) في "باب الصلاة إلى العزة" ، ص ٧١ ، ومسلم : ص ١٩٦

(٣) في "باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء" ، ص ١١١ ، وتقدم في ص ٢٥٩ ، حديث الحنظري . وابن عمر .

وجابر ، في "الحديث الثاني والستون" ، (٤) في "باب يرد للصلى من شيء بين يديه" ، ص ٧٣ ، ومسلم في "باب

ستره المصل" ، ص ٩٦ ، وألفظه ، والطحاوي : ص ٢٥٧ - ج ١

يصل، فلا يدع أحدا يمر بين يديه، وليستزأه ما استطاع، فإن أبى، فليقاتله، فإنما هو شيطان،، انتهى. وأخرج مسلم عن ابن عمر مرفوعاً، نحوه، سواء، وقال ابن حبان في "صحيحه"، بعد أن رواه: ومعناه أن معه شيطان يأمره بذلك، لا أن الرجل شيطان، يدل عليه ما أخبرنا أبو بكر بن خزيمة: ثم أسند عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلوا إلا إلى ستره، ولا يدع المصل أحداً يمر بين يديه، فإن أبى، فليقاتله، فإن معه القرين»، انتهى. وهذا رواه مسلم في "صحيحه" بهذا اللفظ، ورواه البزار في "مسنده" (١)، وزاد: "يعني الشيطان"، انتهى. وقد يقال: إنه على ظاهره، فإن الشيطان اسم لكل متبرّد، قال في الصحاح: وكل عات متبرّد، من الإنس والجن. والذوالب، فهو شيطان، انتهى. وقال القاضي عياض في "الشفاء": وقد استمر كلام العرب في وصفهم كل قبيح من شخص، أو غيره بالشيطان، قال تعالى: ﴿كأنه رموس الشياطين﴾، وقال عليه السلام: «فليقاتله، فإنما هو شيطان»، وكلام الصحاح أحسن من هذه، لأنه خصه بالحيوان، والله أعلم.

الحديث السابع والثمانون: قال المصنف: "وبدأ بالإشارة، كما فعل عليه السلام بولدي أم سلمة، قلت: رواه ابن ماجه في "سننه" (٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن أسامة بن زيد عن محمد بن قيس - هو قاص - عمر بن عبد العزيز - عن أبيه عن أم سلمة، قالت: كان النبي ﷺ يصلي في حجرة أم سلمة، فر بين يديه عبد الله، أو عمر بن أبي سلمة، فقال يده، فرجع، فرت زينب بنت أم سلمة، فقال يده، هكذا، فضت، فلما صلى رسول الله ﷺ، قال: «من أغلب»، انتهى. رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" هكذا، قال ابن القطان في "كتابه": بعد أن ذكر الحديث من جهة ابن أبي شيبة، وعمر بن قيس هذا لأعرف من هو، فإن في طبقة جماعة باسمه، وأمه لا تعرف ألبتة، فالحديث من أجلهما لا يعرف، انتهى. ولم أجد في "كتاب - ابن ماجه، ومصنف - ابن أبي شيبة" إلا محمد بن قيس عن أبيه، وكلام ابن القطان مبني على أنه قال: عن أمه (٣)، وقوله: ومحمد بن قيس لا أعرف من هو، فقد عرفه ابن ماجه، بقوله: هو قاص - عمر بن عبد العزيز، وفي "تهذيب الكمال" أخرج له مسلم، واستشهد به البخاري، فلي نظر في ذلك كله، والله أعلم.

(١) قلت: والطحاوي: ص ٢٦٦، ولفظه: «فإن صه القرين» (٢) في "باب ما يطاع الصلاة"، ص ٦٨

(٣) قلت: قال ابن سعد في "طبقاته"، ص ٣٤٩ - ج ٨: أم محمد بن قيس بن عفرة بن المطلب بن عبد مناف ابن قصي، وأما دودة بنت عتبة بن رافع بن أسرى - اللاتس بن زيد بن عبد الأشهل، روت عن أم سلمة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قالت: مر بعض بني سلمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يصلي، اهـ.

فصل

الحديث الثامن والثمانون: قال عليه السلام: «إن الله كره لكم ثلاثاً»، وذكر منها العيب في الصلاة، قلت: رواه القاضي في «مسند الشهاب» من طريق ابن المبارك عن إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار عن يحيى بن أبي كثير، مرسلًا، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثاً: العيب في الصلاة، والرفث في الصيام، والضحك في المقابر»، انتهى. وذكره شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في «كتابه الميزان»، وعده من منكرات إسماعيل بن عياش، قال ابن طاهر - في كلامه على أحاديث الشهاب -: «هذا حديث رواه إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار. وسعيد بن يوسف عن يحيى بن أبي كثير أن رسول الله ﷺ، وهذا مقطوع، وعبد الله بن دينار شامى، من أهل حمص، وليس بالملكى، انتهى كلامه».

الحديث التاسع والثمانون: قال عليه السلام لأبي ذر - في قلب الحصى في الصلاة -: «مرة يا أبا ذر، وإلا قدر»، قلت: غريب بهذا اللفظ، وأخرجه أحمد في «مسنده» عنه، قال: سألت النبي ﷺ عن كل شيء، حتى سألته عن مسح الحصى، فقال: «واحدة، أو دمع»، انتهى. هكذا عزاه «صاحب التتبع، على التحقيق^(١)» ولم أجده فيه، إلا عن حذيفة^(٢)، فقال: حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن شيخ، يقال له: هلال عن حذيفة، فذكر نحوه، سواء، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» كذلك، سواء، ولكن حديث أبي ذر، رواه عبد الرزاق في «مصنفه» أخبرنا الثوري عن ابن أبي ليلى عن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن أبي ذر، قال: سألت النبي ﷺ عن كل شيء، إلى آخر اللفظ المتقدم، وكذلك رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا عبد الله بن نمير عن ابن أبي ليلى عن عيسى به، قال الدارقطني في «علة»: «وحدث أبي ذر، رواه ابن عينة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي ذر، وخالفه ابن أبي نجيع، فرواه عن مجاهد عن أبي ذر مرسلًا، وحديث الأعمش أصح، انتهى».

أحاديث الباب: روى الأئمة الستة في «كتبهم»^(٣) عن معقيب أن النبي ﷺ، قال: «لا تمسح الحصى، وأنت تهلل، فإن كنت لا بد فاعلا، فواحدة»، انتهى.

(١) قلت: صدق صاحب «التتبع»، «فإن حديث أبي ذر في «مسند أحمد»، ص ١٦٣ - ج ٥ أحد عن عبد الرزاق عن الثوري، وعن مؤيد عن الثوري، كذلك (٢) حديث حذيفة أخرجه أحمد في «مسنده»، ص ٣٨٥ - ج ٥ (٣) البخاري في «باب مسح الحصى في الصلاة»، ص ١٦١، ومسلم في «باب كراهية مسح الحصى، ونسوة التراب في الصلاة»، ص ٢٠٦ - ج ١، وأبو داود: ص ١٤٣، والترمذي: ص ٥٠٠ وابن ماجه: ص ٧٣

حديث آخر: أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(١) عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي الأحوص عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم في الصلاة، فلا يمسح الحصى، فإن الرحمة تواجهه»، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن، وفي الباب عن علي. وحذيفة. ومعيقب. وجابر، انتهى. وأبو الأحوص هذا، قال ابن عساكر: لا يعرف له اسم، ولم يرو عنه إلا الزهري، انتهى. لكن صحح له الحاكم في «المستدرک» حديثاً في النهي عن الالتفات في الصلاة، وسيأتي قريباً بينهما.

حديث آخر: رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(٢) حدثنا وكيع ثنا ابن أبي ذئب عن شرحبيل أبي سعد عن جابر بن عبدالله، قال: سألت النبي ﷺ عن مسح الحصى، قال: «واحدة، ولأن تمسك عنها، خير لك من مائة ناقة، كلها سود الحلق»، انتهى.

الحديث التسعون: قال عليه السلام: «لا تفرق أصابعك وأنت تصل»، قلت: أخرجه ابن ماجه في «سننه» عن الحارث عن علي أن النبي ﷺ، قال له: «لا تفرق أصابعك وأنت في الصلاة»، انتهى. وهو معلول بالحارث^(٣)، أخرجه في «باب ما يكره في الصلاة»^(٤).

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه أحمد في «مسنده». والدارقطني في «سننه». والطبراني في «معجمه» عن ابن لهيعة عن زبّان بن قائد عن سهل بن معاذ عن أبيه معاذ بن أنس عن النبي ﷺ، قال: «الضاحك في الصلاة، والملتفت، والمفرق أصابعه بمنزلة واحدة»، انتهى. وأخرجه الطبراني أيضاً عن رشدين بن سعد عن زبّان بن قائد به، وهو حديث ضعيف، فإن ابن لهيعة. وزبّان بن قائد. ورشدين بن سعد. وسهل بن معاذ. كلهم ضعفاء، والدارقطني أوردته في حديث التهفئة، محتجاً به على أن الضحك في الصلاة لا ينقض الوضوء.

الحديث الحادى والتسعون: روى أنه عليه السلام نهى عن الاختصار في الصلاة، قلت: أخرجه الجماعة^(٥) إلا ابن ماجه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن

(١) أبو داود في «باب مسح الحصى في الصلاة»، ص ١٤٣، واللتاني في «اللبس» في «باب النهي عن مسح الحصى في الصلاة»، ص ١٧٧، والترمذي: ص ٥٠، قال: حديث حسن، وابن ماجه في «باب مسح الحصى في الصلاة»، ص ٧٣.

(٢) وأحمد في «مسنده»، وفي الروايات: ص ٨٦ - ج ٢، وقال: شرحبيل بن سعد ضعيف (٣) الحارث الأحمور ضعيف. كذبته الشيخ (٤) أحمد في «مسنده»، ص ٤٣٨ - ج ٣، والدارقطني: ص ٦٤، وقال في «الروايات»، ص ٧٩ - ج ٢: فيه ابن لهيعة، وفيه كلام عن زبّان بن قائد، وهو ضعيف.

(٥) البخاري في «باب المحصر في الصلاة»، ص ١٦٣، ومسلم في «باب كراهية الاختصار في الصلاة»، ص ٢٠٦، وأبو داود في «باب الرجل يسلي مختصراً»، ص ١٤٣، واللتاني في «باب النهي عن التخصير في الصلاة»، ص ١٤٢، والترمذي في «باب النهي عن الاختصار في الصلاة»، ص ٥٠.

يصلى الرجل مختصر، انتهى. وفي لفظ: نهى عن الاختصار في الصلاة، وزاد ابن أبي شيبة في "مصنفه": قال ابن سيرين: "وهو أن يضع الرجل يده على خاصرته، وهو في الصلاة"، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک" (١)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو وهم منه، فقد أخرجاه، كما تقدم، وفي "الاختصار" تأويلات: أشهرها ما قاله ابن سيرين، ويؤيده ما أخرجه أبو داود (٢) عن زياد بن صبيح الحنفي، قال: صليت إلى جنب ابن عمر، وضعت يدي على خاصرتي، فلما صلى، قال: هذا الصلْب في الصلاة، وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه، انتهى. وفي البخاري (٣): وعن عائشة أنها كانت تكره أن يجعل الرجل يده في خاصرته، وتقول: إن اليهود تفعله، انتهى. ذكره في "آخر ذكر الأنبياء"، وقيل: أن يصلى الرجل متكئاً على عصا، وقيل: أن لا يتم الركوع. والسجود، وقيل: أن يختصر الآيات التي فيها السجدة، والله أعلم.

الحديث الثاني والتسعون: قال عليه السلام: «لو علم المصلّي من يناجي، ما التفت»، قلت: غريب، وروى الطبراني في "معجمه الوسط" (٤): «حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا علي بن معبد بن نوح ثنا محمد بن عمر الواقدي ثنا نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن يزيد بن رومان عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «إياكم والاتفات في الصلاة»، فان أحكم يناجي ربه مادام في الصلاة»، انتهى. وروى البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب الحادي والعشرين منه، عن كعب، قال: ما من مؤمن يقوم مصلياً إلا وكل به ملك ينادي: يا ابن آدم! لو تعلم ما في صلاتك، ومن تناجي، ما التفت»، انتهى. وروى ابن جبان في "كتاب الضعفاء" من حديث عباد ابن كثير الرملي عن حوشب عن الحسن عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «للمصلّي يتناثر على رأسه الخير من عنان السماء إلى مفرق رأسه، وملك ينادي: لو يعلم هذا العبد من يناجي، ما اقتل»، انتهى. قال: وعباد بن كثير هذا روى عن الثوري، وعنه يحيى بن يحيى، كان ابن معين يوثقه، وهو عندى لاشيء في الحديث، وليس هذا بعباد بن كثير الثقفي، ساكن مكة، ومن الناس من جعلهما واحداً، وفيه نظر، فان الثقفي مات قبل الثوري، وأبى الثوري أن يشهد جنازته، ويحيى بن يحيى كان طفلاً صغيراً، انتهى.

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥) عن عائشة، قالت: سألت

(١) ص ٢٦٤ - ج ١ (٢) في باب التخصر والافتاء، ص ١٣٧، في باب التخصر من التخصر في الصلاة، ص ١٤٧ (٣) في ذكر بني إسرائيل، ص ٤٩١ (٤) باسناد واه، كذا في "الدرية"، وقال الميثقي في "الرواه"، ص ٨٠ - ج ٢: في الواقدي، وهو ضعيف (٥) في باب الاتفات في الصلاة، ص ١٠٤، وأبو داود: ص ١٣٨. واللساني: ص ١٧٧

رسول الله ﷺ عن الثقات الرجل في الصلاة ، فقال : هو اختلاس يحتلسه الشيطان من صلاة العبد ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(١) . والنسائي عن أبي الأحوص عن أبي ذر ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا يزال الله مقبلاً على العبد ، وهو في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا التفت انصرف عنه . انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، قال المنذرى في "حواشيه" : وأبو الأحوص هذا ، لا يعرف اسمه ، وهو مولى بنى ليث ، وقيل : مولى بنى غفار ، لم يرو عنه غير الزهرى ، قال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال الكرايىسى : ليس بالمتين ^(٢) ، عندهم ، قال النووى في "الخلاصة" : هو فيه جهالة ، لكن الحديث لم يضعفه أبو داود ، فهو حسن عنده ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذى ^(٣) عن أنس ، قال لى رسول الله ﷺ : دلياك والالتفات في الصلاة ، فإن الالتفات في الصلاة ملكة ، فإن كان لا بد فنى التطوع لا فى الفريضة ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ، انتهى .

الحديث الثالث والتسعون : روى أنه عليه السلام ، كان يلاحظ أصحابه فى صلاته بمؤق عينيه ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وأخرج الترمذى ^(١) . والنسائي عن الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ يلاحظ فى الصلاة يميناً وشمالاً ، ولا يلوى عنقه خلف ظهره ، انتهى . قال الترمذى : حديث غريب ، ورواه ابن حبان فى "صحيحه" فى النوع الأول ، من القسم الرابع مرفوعاً ، والحاكم فى "المستدرک" ، وقال : صحيح على شرط البخارى ، ولم يخرجه ، وقال الترمذى فى "جامعه" : وقد خالف وكيع الفضل بن موسى فى روايته ، ثم أخرجه عن وكيع عن عبد الله بن سعيد به مرسلًا ^(٥) ، وقال فى "علله الكبير" : ولا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن عبد الله بن سعيد

(١) فى "باب الالتفات فى الصلاة" ، ص ١٣٨ ، والنسائي فى "باب التشديد فى الالتفات فى الصلاة" ، ص ١٢٧ ، والحاكم فى "المستدرک" ، ص ٢٣٦ ، قال أبو الأحوص : هو مولى بنى أبيت ، تابعى من أهل المدينة ، وثقه الزهرى ، وروى عنه ، اه . وقال الحاكم فى "التحريب" : مقبول ، لم يرو عنه غير الزهرى
(٢) فى نسخة "بالمين" ، (٣) فى "باب الالتفات فى الصلاة" ، ص ٧٦
(٤) ص ٧٦ ، والنسائي فى "باب الرخصة فى الالتفات" ، ص ١٧٨ ، و "المستدرک" ، ص ٢٣٦ ، و ص ٢٥٦ - ج ١ ، والدارقطنى : ص ١٩٥ (٥) قلت : عبارة الترمذى هكذا : عن عبد الله بن سعيد عن بعض أصحاب عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رأى الدارقطنى : من عبد الله بن سعيد عن رجل من أصحاب عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث .

مسنداً مثل ما رواه الفضل بن موسى، انتهى . ورواه أيضاً الدارقطني في "سننه"، وقال : تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد به متصلاً، وغيره يرسله، ثم أخرجه عن وكيع ثنا عبد الله ابن سعيد به، قد كره مرسلًا، وقال ابن القطان في "كتابه" : هذا حديث صحيح، وإن كان غريباً، لا يعرف إلا من هذه الطريق، فإن عبد الله بن سعيد . وثور بن زيد ههنا، وعكرمة احتج به البخاري، فالحديث صحيح، والله أعلم . انتهى كلامه .

وله طريق آخر : أخرجه البزار في "مسنده" عن مندل بن علي النعري^(١) عن الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا صلى يلاحظ أصحابه في الصلاة يميناً وشمالاً . ولا يلتفت، انتهى . ورواه ابن عدي في "الكامل"، وأعله بمندل، وضعفه عن النسائي . والسعدى . وابن معين، وليته هو، وقال : إنه ممن يكتب حديثه، انتهى . ولو قال المصنف : كان يلاحظ أصحابه بمؤخر عينيه لكان أقرب إلى الحديث، وإلى مقصوده أيضاً، إذ لا يمكن الملاحظة بمؤخر العين إلا معها شيء من الالتفات، وفي الحديث عن علي بن شيان رضي الله عنه، قال : خرجنا إلى رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا خلفه، فلق بمؤخر عينيه، رجلاً لم يقم صلبه في الركوع . والسجود، فقال : «إنه لاصلاة لمن لم يقم صلبه»، انتهى . رواه ابن ماجه في "سننه"^(٢) . وابن حبان في "صحيحه"، وسند ابن ماجه : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن عبد الرحمن ابن علي بن شيان عن أبيه، قد كره .

قوله : ولا يرد السلام بلسانه، ولا يده، لأنه كلام معنى، حتى لو صاغه بنية التسليم بتطل صلاته، قلت : أجاز الباقون رد السلام بالإشارة، ولنا حديث جيد، أخرجه أبو داود في "سننه"^(٣) عن ابن إسحاق عن يعقوب عن عتبة عن أبي غطفان^(٤) عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : من أشار في الصلاة إشارة تفهم . أو تفقه، فقد قطع الصلاة، انتهى . وأعله ابن الجوزي في "التحقيق" بـابن إسحاق، وأبو غطفان مجهول، وتعبه "صاحب التنقيح"، فقال : أبو غطفان، هو ابن ظريف، ويقال : ابن مالك المري، قال عباس النوري : سمعت يحيى بن معين يقول فيه : ثقة، وقال النسائي في "الكنى" : أبو غطفان ثقة، قيل : اسمه سعد، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له مسلم في "صحيحه"، وقال إسحاق بن إبراهيم بن هاني : سئل أحمد عن حديث من أشار

(١) مندل بن علي النعري الكوفي، من رجال الميزان (٢) في "باب الركوع في الصلاة"، ص ٦٣ (٣) في "باب الإشارة في الصلاة"، ص ١٤٣، وقال : هذا الحديث وهم، والدارقطني : ص ١٩٥ . والبيهقي : ص ٢٦٤ - ج ٢، ولم يصحح الزيادة أبو حاتم، كذا في "العلل"، ص ٧٥ - ج ١ (٤) أبو غطفان : ثقة، من كبار الثالثة، "تخریب"،

في صلاته إشارة تفهم عنه ، فليعد الصلاة ؟ فقال : لا يثبت إسناده ، ليس بشيء ، وقال البيهقي : قال الدارقطني : قال لنا ابن أبي داود ^(١) : أبو خطفان مجهول ، انتهى .

أحاديث الخصوم : أخرج أبو داود ^(٢) . والترمذي . والنسائي عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نائل - صاحب العبا - عن عبد الله بن عمر عن صهيب ، قال : مررت برسول الله ﷺ ، وهو يصلي ، فسللت عليه ، فرد على إشارة ، وقال : لا أعلم إلا أنه ، قال : إشارة بإصبعه ، انتهى . وصححه الترمذي .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٣) . والترمذي عن هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر ، قال : قلت لبلال : كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه في الصلاة ؟ قال : كان يشير يده ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

حديث آخر : أخرجه ابن خزيمة ، ثم ابن حبان في " صحيحهما " ، والدارقطني في " سننه " عن عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة ، انتهى . ورواه أبو داود ^(٤) في " سننه " ، قال النووي : إسناده على شرط مسلم ، قال ابن حبان : اختصر عبد الرزاق من الحديث : أن النبي ﷺ لما ضعف قدم أبا بكر يصلي بالناس ، وأدخله في " باب من كان يشير بإصبعه في الصلاة " ، وأوم أن النبي ﷺ إنما أشار يده في التشهد ، وليس كذلك ، وقال غير ابن حبان : إنما كانت إشارة النبي ﷺ لأبي بكر قبل دخوله في الصلاة ، فلا حجة فيه ، وقد يجاب عن هذه الأحاديث بأنه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة ، يؤيده حديث ابن مسعود ^(٥) : كنا نسلم على رسول الله ﷺ ، وهو في الصلاة ، فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي ، سلمنا عليه ، فلم يرد علينا ، ولم يقل : فأشار إلينا ، وكذا حديث جابر ^(٦) أنه لم يمتحن أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي ، فلو كان الرد بالإشارة جائزاً لفعله ، وأجيب عن هذا : بأن أحاديث الإشارة لو لم تكن بعد نسخه لرد باللفظ ، إذ الرد باللفظ واجب ، إلا لما نفى ، فالرد بالإشارة ، علم أنه ممنوع من الكلام ، قالوا : وأما حديث ابن مسعود . وجابر ، فالمراد بنى الرد فيه الرد بالكلام ،

(١) قال السلي : سألت الدارقطني عن ابن أبي داود ، قال : كثير الخطأ في الكلام على الحديث ، اهـ . " ذكره الحفاظ ، ص ٣٠١ - ج ٢ ، وفيه في : ص ٣٠٢ - ج ٢ ، قال أبو داود : ابن كذاب ، قال ابن عدي : كان ابن حبان يقول : كذا أبو جهم قال فيه ، اهـ . (٢) في " باب رد السلام في الصلاة " ، ص ١٤٠ ، والترمذي في " باب ما جاء في الإشارة في الصلاة " ، ص ٤٨ ، والنسائي في " السهو - في باب رد السلام بالإشارة في الصلاة " ، ص ١٧٧ (٣) ص ١٤٠ والترمذي ص ٤٨ (٤) في " الإشارة في الصلاة " ، ص ١٤٣ ، والدارقطني : ص ١٩٦ (٥) أخرجه الشيخان حديث ابن مسعود : البخاري في " باب ما ينهي من الكلام في الصلاة " ، ص ١٦٠ ، ومسلم في " باب تحريم الكلام في الصلاة " ، ص ٢٠٤ (٦) حديث جابر أخرجه مسلم : ص ٢٠٤ ، والبخاري في " باب لا يرد السلام في الصلاة " ، ص ١٦٢

بدليل لفظ ابن جبان في حديث ابن مسعود، وقد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة، والله أعلم.

الحديث الرابع والتسعون: روى عن أبي ذر أنه قال: نهاني خليلي عن ثلاث: عن نقر الديك. وأن أمي إقعاء الكلب. وأن أقرش أقرش الثعلب، وفي بعض النسخ: أقرش السبع، قلت: غريب من حديث أبي ذر^(١)، وأخرجه أحمد في "مسنده"^(٢) عن أبي هريرة، قال: نهاني رسول الله ﷺ عن ثلاث: عن نقرة، كنقرة الديك. وإقعاء، كإقعاء الكلب، والثقات، كالثقات الثعلب، انتهى. والمصنف احتج به على حكيم: أحدهما: كراهية الإقعاء. والآخر: كراهية الاقرش، وليس في حديث أحمد^(٣) ذكر الاقرش، لكنه في حديث عائشة في "الصحيح"^(٤)، وفيه: وكان ينهى عن عقبة الشيطان، وأن يفترش الرجل ذراعيه أقرش السبع، وفي النهي عن الإقعاء أحاديث: —

منها عن الحارث عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا علي، لا تقع إقعاء الكلب»، انتهى. أخرجه الترمذي^(٥). وابن ماجه.

ومنها عن العلاء عن أنس، قال: قال لي النبي ﷺ: «إذا رفعت رأسك من السجود. فلا تقع»، كما يقمى الكلب، ضع أليتك بين قدميك، والزق ظهر قدميك بالأرض. . انتهى. أخرجه ابن ماجه^(٦).

ومنها عن الحسن عن سمرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الإقعاء في الصلاة. انتهى. رواه الحاكم في "المستدرک"^(٧)، وقال: حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه. وقد تقدم في "أول الكتاب" تصحيح الحاكم لسماع الحسن من سمرة، وروى البيهقي فيه أحاديث ضعيفة، قال النووي في "الخلاصة": قال الحافظ: ليس في النهي عن الإقعاء حديث صحيح، إلا حديث عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير، إلى أن قال: وكان ينهى عن عقبة الشيطان، وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه أقرش السبع، وكان يحتم الصلاة بالتسليم.

(١) قال الحافظ في "الدرية"، لم أجده من حديث أبي ذر، اهـ. (٢) ص ٣١١ ج ٢ بهذا المعنى. وفي ص ٢٦٥ ج ٢، بئير، وقال الميثقي في "الزوائد"، ص ٨٠ ج ٢: أخرجه أحمد. وبؤيس. والطبراني في الاستاد، وإسناد أحمد حسن، اهـ. وأخرجه البيهقي: ص ١٢٠ ج ٢ (٣) فيه حديث علي، عند أحمد: ص ١٤٦، وفيه الحارث الأنصوري (٤) أي مسلم، أخرجه في "باب ما يجمع صفة الصلاة" ص ١٦٥ (٥) في "باب كراهية الإقعاء بين السجدين"، ص ٣٧، وابن ماجه في "باب الجلوس بين السجدين" ص ٦٤. والبيهقي: ص ١٢٠ ج ٢، وأحمد: ص ١٤٦ ج ١، سنن ١، ص ٦٤، والبيهقي: ص ١٢٠ ج ٢، سنن ٢، ص ٦٤. (٦) من طريقه البيهقي: ص ٢٧٢ ج ١. ومن طريقه البيهقي: ص ٢٠٠ ج ٢.

أخرجه مسلم^(١)، ولكن أخرجه مسلم عن طاوس، قال: قلت لابن عباس في الإقعاء على القدمين، قال: هي السنة، قتلنا له: إنا نراه جفاه بالرجل، فقال: بل هي سنة نيك ﷺ، انتهى. وروى البيهقي^(٢) عن ابن عمر. وابن الزبير. وابن عباس أنهم، كانوا يقعون، والجواب عن ذلك: أن الإقعاء على ضربين: أحدهما: مستحب. والآخر: منهي عنه، فالمنهي عنه أن يضع أليته ويديه على الأرض، وينصب ساقيه، والمستحب أن يضع أليته على عقبه، وركبته في الأرض، فهذا الذي رواه ابن عباس، وفعله العبادة، نص الشافعي على استحبابه بين السجدة، وقد بسطناه في "شرح المذهب"^(٣)، وهو من المهمات، وقد غلط فيه جماعة لتوهمهم أن الإقعاء نوع واحد، وأن الأحاديث فيه متعارضة، حتى ادعى بعضهم أن حديث ابن عباس منسوخ، وهذا غلط فاحش، فإنه لم يتعنر الجمع، ولا تاريخ، فكيف يصح النسخ ١٤، انتهى.

الحديث الخامس والتسعون: روى أنه عليه السلام نهى أن يصلي الرجل، ورأسه معقوص، قلت: أخرجه ابن ماجه في "سننه"^(٤) عن شعبة عن غول بن راشد، سمعت أبا سعيد، يقول: رأيت أبا رافع، مولى رسول الله ﷺ، وقد رأى الحسن بن علي: وهو يصلي، وقد عقص شعره، فأطلقه، وقال: نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل، وهو عاقص شعره، انتهى. ورواه أبو داود^(٥). والترمذي، واللفظ لأبي داود، عن عمران بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه، أنه رأى أبا رافع، مولى النبي ﷺ، مرتباً بحسن بن علي، وهو يصلي قائماً، وقد غرز خفزه في قناه، فخلها أبو رافع، فالتفت حسن إليه غضباً، فقال له أبو رافع: أقبل على صلاتك، ولا تغضب، فاني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: ذاك كفل الشيطان، انتهى. ولفظ الترمذي كذلك، إلا أنه قال فيه: عن أبي رافع، لم يقل: إنه رأى أبا رافع، وقال: حديث حسن، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه"^(٦) أخبرنا سفيان الثوري عن غول بن راشد عن رجل عن أبي رافع، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل، ورأسه معقوص، انتهى. ورواه الطبراني في "معجمه"^(٧) حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو حذيفة ثنا سفيان عن غول بن راشد عن سعيد

(١) في "باب جواز الإقعاء على القدمين"، ص ٢٠٢، والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٧٢، كأنه استدرک به، وهو غير صحيح، وأخرجه الترمذي: ص ٣٨، وحسنه (٢) ص ١١٩ - ج ٢، وأجاب عنه بمثل ما أجاب النووي، بل هو لا سوء لتووي فيه (٣) "شرح المذهب"، ص ٤٣٨ - ج ٣ (٤) في "باب كف الشعر والترب في الصلاة"، ص ٧٤ (٥) في "باب الرجل يصلي عاقصاً شعره"، ص ١٠١ - ج ١، والترمذي في "باب كراهية كف الشعر في الصلاة"، ص ٥٠ (٦) وأحمد في "مسنده"، ص ٣٩١ - ج ٦ عن وكيع عن سفيان به، وفي: ص ٨ - ج ٦ عن عبد الرزاق عن سفيان به (٧) قال الميشتي في "الزوائد"، ص ٨٦ - ج ٢: رجاله رجال الصحيح

المقبرى عن أبى رافع عن أم سلة أن النبى ﷺ نهى أن يصلى الرجل ، ورأسه معقوص ، انتهى .
ورواه إسماعيل بن راهويه فى "مسنده" أخبرنا المؤمل بن إسماعيل ثنا سفيان به ، سنداً ومتناً ، وزاد :
قال إسماعيل : قلت للمؤمل بن إسماعيل : أفه أم سلة ؟ ، قال : بلا شك ، هكنا كتبت منه إملاء
بمكة ، انتهى . وبهذا السند ، رواه الدارقطنى فى "كتاب العلل" ، قال : وروى المؤمل فى ذكر أم سلة ،
وغيره لا يذكرها ، ورواه عمران بن موسى عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى رافع ، وهو
أصحهما إسناداً ، وقال فى موضع آخر من "العلل" : هنا حديث يرويه أبو حذيفة . ومؤمل بن
إسماعيل عن الثورى عن مخول عن المقبرى عن أبى رافع عن أم سلة ، وغيرهما يرويه عن
الثورى عن مخول ، ولا يذكر أم سلة ، وهكنا رواه شعبة . وشريك عن مخول ، وهو الصواب ،
انتهى . وقال ابن أبى حاتم فى "كتاب العلل" : سألت أبى عن حديث رواه المؤمل بن إسماعيل
عن الثورى عن مخول عن سعيد المقبرى عن أم سلة ، قالت : نهى رسول الله ﷺ أن يصلى
الرجل ، ورأسه معقوص ، فقال أبى : أخطأ مؤمل ، إنما روى عن مخول عن أبى سعيد عن
أبى رافع ، والحديث عن أبى رافع ، انتهى . وقال عبد الحق فى "أحكامه" : قال الطحاوى فى
كتابه "مشكل الآثار" : يبعد أن يكون أبو سعيد المقبرى شاهد من أبى رافع قصة الحسن هذه ،
فإن وفاة أبى سعيد كانت سنة خمس وعشرين ومائة ، وكانت وفاة على قبل ذلك بخمس
وثمانين سنة ، ووفاة أبى رافع قبل ذلك ، وعلى كان وصى أبى رافع ، قال عبد الحق : وهذا الذى
استبعده الطحاوى ليس يبعد ، فإن المقبرى سمع عمر بن الخطاب ، على ما ذكر البخارى فى "تاريخه" ،
وقال أبو عمر بن عبد البر : توفى أبو رافع فى خلافة عثمان ، وقيل : فى خلافة على ، وهو أصح ،
انتهى كلامه . قال ابن القطان فى "كتابه" : وهذا الذى قاله يحتاج إلى زيادة ، وذلك إذا سلمنا
أن أبا سعيد توفى سنة خمس وعشرين ومائة ، وأن بين وفاته وفاته على خمسا وثمانين سنة ، لأن علىاً
مات سنة أربعين ، فينبغى أن يضيف إلى ذلك أيامه ، وهى أربع سنين وتسعة أشهر ، وأيام عثمان ،
وهى ثمان عشرة سنة ، فهذه سبع عشرة سنة ، غير ربيع ، فجاء الجميع مائة سنة ، وستين ، فليفرض أنه
سمع من عمر فى آخر حياته ، فلا أقل أن يكون سن من يضبط ، كثمان سنين ، أو نحوها . فهذه مائة
سنة ، وعشر ، فيحتاج سن أبى سعيد أن يكون هذا القدر ، وإلا فلا يصح سماعه عن أبى رافع . وهذا
شئ لا يعرف له ، ولا ذكر به ، قال : فالأولى فى ذلك أن يقال : إن وفاة أبى سعيد المقبرى ، لم
تكن سنة خمس وعشرين ومائة ، فأنى لا أعرف أحداً قال ذلك ، إلا الطحاوى^(١) ، وإنما المعروف^(٢)

(١) فى "التلخيص" ، هذا وهم منه . فإن هذا تاريخ وفاة ابنه سعيد (٢) قال ابن سعد فى "تاريخه" ،
ص ٦٢ - ج ٥ : قال محمد بن عمر الواقسى : روى أبو سعيد عن عمر ، وكلاهما ، كثير الحديث . وتوفى سنة مائة ، و
خلافة عمر بن عبد العزيز ، وقال غيره ، أى الواقسى : توفى بالمدينة ، فى خلافة الوليد بن عبد الملك

في وفاته ، إما سنة مائة ، كما حكاه الطبري في " كتابه ذيل المذيل " ، وقاله أبو عيسى الترمذي ، وإما في خلافة الوليد بن عبد الملك ، كما قاله الواقدي . وغيره ، وكانت وفاة الوليد سنة ست وتسعين ، وإما في خلافة عبد الملك ، وهو قول أبي حاتم الرازي ، فلينزل على أبعد هذه الأقوال ، وهو قول من قال : سنة مائة ، حتى يكون بين وفاته ووقت حياة أبي رافع ستون سنة ، أو أكثر بقليل ، وهذا لا بعد فيه ، ولا يحتاج معه إلى تقدير سماعه من عمر ، فإنه وإن حكاه البخاري ، مشكوك فيه ^(١) ، ولم يحكم بإسناده ، والذي قاله غير البخاري : إنه روى عن عمر ، وهذا لا ينكر ، فإنه قد يرسل عنه ، قال : ويؤيد ما قلناه : إن المقبري لا يبعد سماعه من أبي رافع ، أن أبا داود روى الحديث المذكور ، وقال فيه : عن أبي سعيد أنه رأى أبا رافع مرّاً بالحسن ، ففي هذا اللفظ ، أنه رأى هذا الفعل من أبي رافع ، وشاهده ، ولكن في إسناده عمران بن موسى ^(٢) ، ولا أعرف حاله ، ولا أعرف روى عنه غير ابن جريج ، انتهى كلامه . قلت : قد رواه ابن ماجه أيضاً ، وفيه : رأيت أبا رافع ، وقد تقدم ، ومخول بن راشد ثقة ، أخرجه له في " الصحيحين " ، وأخرج له الباقر .

أحاديث الباب : أخرج الأئمة الستة في " كتبهم " ^(٣) عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : دأمرت أن أسجد على سبعة ، وأن لا أكف شعراً ، ولا ثوباً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٤) عن مسلم عن كريب أن عبد الله بن عباس رأى عبد الله ابن الحارث يصلي ، ورأسه معقوص من ورائه ، فقام وراءه ، فجعل يحمله ، فلما انصرف ، أقبل على ابن عباس ، فقال : مالك ولرأسي ١٤ ، قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنما مثل هذا مثل الذي يصلي ، وهو مكتوف » ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق ، أخبرنا الحسن بن عمار عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تنقص شعرك في الصلاة ، فإنه كمثل الشيطان » ، انتهى .

الحديث السادس والتسعون : روى أنه عليه السلام نهى عن السدل في الصلاة ، قلت : أخرجه أبو داود في " سننه " ^(٥) عن سليمان الأحول عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن السدل في الصلاة ، زاد أبو داود : « وأن يغطي الرجل فاه » ، انتهى .

(١) في " التهذيب " ، أن البخاري جزم بأن أبا سعيد سمع من عمر . (٢) ذكره ابن حبان في الثقات ، وفي " التهذيب " ، أنه مقبول (٣) البخاري في " باب السجود على سبعة أعظم " ، ص ١١٢ ، ومسلم في " باب أعضاء السجود " ، ص ١٩٣ (٤) في " باب أعضاء السجود " ، ص ١٩٣ (٥) في " باب السدل في الصلاة " ، ص ١٠١ ، والمحاكم في " المستدرک " ، ص ١٥٣ ، وللترمذي في " باب كرامة السدل في الصلاة " ، ص ٥٠

ورواه بالزيادة ابن حبان في "صحيحه". والحاكم في "المستدرک"، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه فيه: تغلية الرجل فاه، انتهى. وأخرجه الترمذى بدون الزيادة، عن عسئل ابن سفيان عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال: لأنفره مرفوعاً من حديث عطاء عن أبي هريرة إلا من حديث عسئل بن سفيان، انتهى. قلت: قد تابعه سليمان الأحول، كما تقدم لأبي داود، وتابعه أيضاً عامر الأحول، كما أخرجه الطبرانی في "معجمه الوسط" عن أبي بحر البكر اوى^(١) واسمه "عبد الرحمن بن عثمان" ثنا سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحول عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً، قد كره، ورجاله كلهم ثقات، إلا البكر اوى، فإنه ضعفه أحمد. وابن معين. وغيرهما، وكان يحيى بن سعيد حسن الرأى فيه، وروى عنه، قال ابن عدى: وهو ممن يكتب حديثه، وسند أبي داود فيه الحسن بن ذكران الملم، ضعفه، ابن معين. وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوى، لكن أخرج له البخارى في "الصحيح"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به، وسند الترمذى، فيه عسئل بن سفيان "بكسر العين، وسكون السين، المهملتين" هو: ابن سفيان التميمى، اليربوعى، البصرى، كنيته "أبو قرة"، ضعفه البخارى. والنسائي. وغيرهما، وعند الطبرانی في "معجمه"^(٢) "عن أبي مالك النخعى عن علي بن الأقر عن أبي جحيفة، قال: مر النبي ﷺ برجل سدل ثوبه في الصلاة، فضمه"^(٣)، وفي رواية: فقطعه، وفي رواية: فغطفه، انتهى.

قوله: روى أن ابن عمر، ربما كان يستر في بعض أسفاره بنافع، قلت: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن هشام بن الغاز عن نافع، قال: كان ابن عمر، إذا لم يجد سيلاً إلى سارية من سوارى المسجد، قال: ولتى ظهرك، انتهى. وروى أيضاً: حدثنا عبد الوهاب الثقفى عن عبد الله عن نافع أن ابن عمر كان يقعد رجلاً، ويصلى خلفه، والناس يمرون بين يدي ذلك الرجل، انتهى. وأما ما روى من النهى خلف النائم. والمتحدث، فأخرجه أبو داود^(٤). وابن ماجه عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "لا تصلوا خلف النائم. ولا المتحدث"، انتهى. في سند أبي داود رجل مجهول، وفي سند ابن ماجه أبو المقدام، هشام بن زياد البصرى، لا يحتج بحديثه، وقال الخطابى: هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ، وبسط القول فيه. وقد صح أنه عليه السلام صلى^(٥)، وعائشة نائمة، مترضة بينه وبين القبلة، انتهى. ورواه البزار في "مسنده":

(١) من ولد أبي بكر (٢) قال الهيثمى في "الأوثان" ص ٥٠ - ج ٢: رواه الطبرانى في الثلاثة. والبزار، وهذا ضعيف، اهـ. (٣) في نسخة "فقه"، (٤) و١٠ باب الصلاة إلى المتحدثين، ص ١٠٧. وابن ماجه في "باب من صلى، وبينه وبين القبلة شيء"، ص ٦٩ (٥) قدم تحريمه في الحديث التاسع والنسبعين

حدثنا محمود بن بكر ثنا أبي عن عيسى بن المختار عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، قال: نيت أن أصلي إلى النيام. والمتحدثين، وقال: لأنعله يروى إلا عن ابن عباس، انتهى. وروى أيضاً: حدثنا أحمد بن يحيى الكوفي ثنا إسماعيل بن صبيح ثنا إسرائيل عن عبد الأعلى الثعلبي^(١) عن محمد بن الحنفية عن علي أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي إلى رجل، فأمره أن يعيد الصلاة، قال: يا رسول الله، إني صليت، وأنت تنظر إلي، انتهى. قال: هذا حديث لا يحفظه إلا بهذا الإسناد، وكان هذا المصلي كان مستقبل الرجل، فوجّهه، فلم يتح عن حياله، انتهى كلامه.

الحديث السابع والتسعون: حديث جبرئيل: "إنا لاندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة"، قلت: روى من حديث ابن عمر، ومن حديث ميمونة، ومن حديث عائشة.

حديث ابن عمر، أخرجه البخاري في "محيحه"^(٢) - في كتاب بده الخلق - في باب إذا قال أحكم: آمين، والملائكة في السماء، فواقت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه "عن عمر ابن محمد بن زيد بن عبد الله عن عم أبيه سالم بن عبد الله عن أبيه، قال: واعد النبي ﷺ جبرئيل، فراث عليه "أى أبطأ"، حتى شق ذلك على النبي ﷺ، وخرج النبي ﷺ فلقبه، فقال: "إنا لاندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة"، انتهى.

وأما حديث ميمونة: فأخرجه مسلم^(٣) في "اللباس" عن ابن عباس، قال: أخبرني ميمونة أن رسول الله ﷺ أصبح يوماً واجماً، فقالت له ميمونة: قد استنكرت هبتك منذ اليوم، قال: إن جبرئيل كان وعدني أن يلقاني الليلة، فلم يلقني، ثم وقع في نفسه جرو-كلب- تحت فسطاط لنا، فأمر به، فأخرج، ثم أخذ يده ماء، فنضح مكانه، فلما لقيه جبرئيل، قال: "إنا لاندخل بيتاً فيه كلب، ولا صورة"، فأصبح النبي ﷺ، فأمر بقتل الكلاب، حتى أنه ليأمر بقتل كلب الحائط الصغير، ويترك كلب الحائط الكبير، انتهى.

وأما حديث عائشة: فأخرجه مسلم^(٤) أيضاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عنها، قالت:

(١) عبد الله بن عامر الثعلبي الكوفي: صدوق بهم "تهريب"، وقال في "الزوائد"، ص ٦٢ - ج ٢: فيه عبد الأعلى الثعلبي ضعيف، اه. وفيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « نيت أن أصل خلف المتحدثين والنيام »، رواء الطرازي في "الأوسط"، وفيه: محمد بن عمرو بن عتبة، واختلف في الإحجاج به، اه. (٢) في "اللباس" - في باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة، ص ٨٨١، منه اختصر المخرج لفظه، وأما السياق الذي في بدء الخلق، فهو مختصر مما ذكره المخرج، وهو في: ص ٤٥٨ - ج ١ (٣) في "اللباس" - في باب تحريم تصوير صورة الحيوان، ص ١٩٩ - ج ٢، وأبو داود في "آخر اللباس"، ص ٢١٩ - ج ٢، والطحاوي: ص ٣٦٣ - ج ٢ (٤) في "اللباس" - في باب تحريم تصوير صورة الحيوان، ص ١٩٩

واعاد رسول الله ﷺ جبرئيل في ساعة يأتيه فيها ، لجلت تلك الساعة ، ولم يأتيه ، وفي يده عصاً فألقاها من يده ، وقال : ما يخلف الله وعده ولا رسله ، ثم التفت ، فإذا جرو - كلب - تحت سريره ، فقال : ما هذا (١) يا عائشة ؟ متى دخل هذا الكلب ههنا ؟ فقالت : والله ما دبرت له ، فأمر به ، فأخرج ، فجاء جبرئيل ، فقال رسول الله ﷺ : واعدتني ، جلست لك ، فلم تأت ! فقال : منحنى الكلب الذي كان في بيتك " إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة " ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج الأئمة الستة في " كتبهم " (٢) عن أبي طلحة الأنصاري ، واسمه " زيد بن سهيل " أن النبي ﷺ ، قال : لا يدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة ، انتهى . لمسلم . وبعضهم فيه قصة ، وزاد فيه البخاري : يريد صورة التماثيل التي فيها الأرواح . ذكره في " المغازي - في باب شهود الملائكة بداراً " ، ولمسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : لا يدخل الملائكة بيتاً فيه تماثيل أو تصاوير ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود (٣) . والنسائي . وابن ماجه . وأحمد في " مسنده " . وابن حبان في " صحيحه " عن عبد الله بن نعيم عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ ، قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة ولا جنب » ، انتهى . لم يذكر ابن ماجه فيه : الجنب . وعبد الله ابن نعيم فيه مقال ، وزاد أحمد فيه : ولا صورة روح ، ولشيخنا علاء الدين ههنا وههنا ، قلده فيهما غيره : أحدهما : أنه لم ينع الحديث إلا لأبي داود . والترمذي ، من حديث أبي هريرة ، وقد قلنا أنه في " الصحيحين " (٤) . والثاني : أن حديث أبي هريرة عند أبي داود (٥) . والترمذي ليس فيه ذكر الملائكة ، وهذا لفظهما عن مجاهد عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أتاني جبرئيل ، فقال لي : أتيتك البارحة ، فلم يمنعني أن أدخل ، إلا أنه كان في باب البيت تمثال الرجال .

(١) قوله : ما هذا ، ليس هذا اللفظ عند مسلم (٢) البخاري في " يده الملقى - في باب حسن من دون مواسق " . ص ٤٦٨ ، وصلى في " الألباس " ، ص ٢٠٠ ، وأبو داود في " آخر الألباس " ، ص ٢١٩ - ج ٢ ، والنسائي في " رتبة - في باب التصاوير " ، ص ٢٩٩ - ج ٢ ، والترمذي في " الأدب - في باب أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة " . ص ١٠٣ - ج ٢ ، وابن ماجه في " الألباس - في باب الصور في البيت " ، ص ٢٦٨ ، والذهبي : ص ٣٦٣ - ج ٢ (٣) ص ٢١٨ - ج ٢ ، والنسائي : ص ٢٩٩ ، وابن ماجه : ص ٢٦٨ ، ولم أجده في النسائي . ولا عن أبي هريرة عن علي ، ولفظه : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تصاوير » ، وأحمد في " ص ٨٥ - ج ١ ، وفيه : « لا تدخل بيتاً فيه صورة » ، والداري : ص ٣٥٧ ، والطحاوي : ص ٣٦٣ - ج ٢ . كلاماً بلفظ أبي داود . وأخرجه في : ص ٨٣ ، و ص ٨٥ ، وفيه " صورة روح " ،

(٤) قلت : هذا حديث أبي هريرة فيها قبل إلى مسلم فقط ، وإن لم أجده في البخاري . فقل " الموضع " في " الصحيح " . (٥) في " آخر الألباس " ، ص ٢١٩ - ج ٢ ، والترمذي في " الأدب - في باب الاستعداد " ، ص ١٠٤ - ج ٢ والنسائي في " الرتبة " ، ص ٣٠١ - ج ١ ، مختصراً

وكان في البيت قرام ستر ، فيه تماثيل ، وكان في البيت كلب ، فمر برأس التمثال ، فليقطع ، فيصير كهنية الشجرة ، ومر بالستر ، فليقطع ، وليجعل فيه وسادتين متبذتين ، توطآن ، ومر بالكلب ، فليخرج ، ففعل رسول الله ﷺ ، وإذا الكلب الحسن . أو للحسين ، كان تحت نضد لم ، فأمر به ، فأخرج ، انتهى . رواه أبو داود في " اللباس " . والترمذي في " الاستئذان " . والنسائي في " الزينة " ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، وهذا ليس فيه ذكر الملائكة ، وإنما هو مخصوص بجبرئيل ، في واقعة مخصوصة ، فليس هذا حديث الكتاب لا لفظاً ، ولا معنى ، وبالبته ذكره من حديث أبي طلحة .

واعلم أن المصنف رحمه الله استدلل بهذا الحديث على شيء ، وهو غير مطابق لمقصوده ، فإنه قال : ويكره أن يكون فوق رأسه . أو بين يديه . أو بمخاضه تصاوير ، أو صورة معلقة " يعني في الصلاة " لحديث جبرئيل عليه السلام " إنما لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة " ، ثم قال : ولو صلى على بساط فيه تصاوير ، فلا بأس ، لأن فيه استهانة بالصورة ، فالحديث عام بالنسبة إلى كل صورة ، وكلام المصنف خاص بالصورة المعلقة ، وقد يستدل له بحديث أخرجه النسائي ^(١) عن أبي هريرة ، قال : استأذن جبرئيل على النبي ﷺ ، فقال : ادخل ، فقال : كيف أدخل ، وفي يملك ستر فيه تصاوير ؟ إنما أن تقطع رموسها . أو يجعل بساطاً يوطأ ، " فإنا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه تصاوير " ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، ولفظه : فإن كنت لا بد فاعلا ، فاقطع رموسها ، أو اقطعها وسائد ، أو اجعلها بساطاً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخاري في " صحيحه " ^(٢) . في كتاب المظالم " عن عائشة أنها اتخذت على سهوة لها سترأ ، فيه تماثيل ، فتهتك النبي ﷺ ، قالت : فاتخذت منه نمرقين ، فكأنا في البيت نجلس عليهما ، زاد أحمد في " مسنده " ، فلقد رأيت به متكتاً على إحداهما ، وفيها صورة .

حديث آخر : رواه الطبراني في " معجمه الوسيط " حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا عبد الله بن عمر بن أبان ثنا عبد الرحيم بن سليمان بن سليمان بن أرقم ^(٣) عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، يرفع الحديث إلى النبي ﷺ في التماثيل ، أنه رخص فيما كان يوطأ ، وكره ما كان منصوباً ، انتهى . وقال : لم يروه عن ابن سيرين إلا سليمان بن أرقم ، انتهى .

الحديث الثامن والتسعون : قال عليه السلام : « اقتلوا الأسودين ، ولو كنتم في

(١) في " الزينة " باب أشد الناس عذاباً ، ص ٣٠١ - ج ٢ والطحاوي : ص ٣٦٥ (٢) في " المظالم

- باب كسر الدنان ، ص ٣٣٧ ، ومسلم : ص ٢٠١ - ج ٢ (٣) سليمان بن أرقم ضعيف

الصلاة ، قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن ضمضم بن جرس عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : « اقتلوا الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع السابعين ، من القسم الأول ، وفي النوع الستين ، من القسم الرابع ، وأحمد في " مسنده " . والحاكم في " المستدرک " ، وقال : حديث صحيح ، ولم يخرجاه ، وضمضم بن جرس من ثقات أهل النجاة ، سمع جماعة من الصحابة ، وقد وثقه أحمد بن حنبل ، انتهى كلامه .

أحاديث الباب : أخرجه مسلم في " صحيحه " ^(٢) عن زيد بن جبير ، قال : سألت رجل ابن عمر ، ما يقتل الرجل من الدواب ، وهو محرم ؟ ، فقال : حدثني إحدى نساء النبي ﷺ أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور . والفأرة . والعقرب . والحيدأة . والغراب . والحية ، قال : وفي الصلاة أيضاً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في " المستدرک " عن هشام بن زياد أبي المقدم ، مولى عثمان ابن عفان ثنا محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ . قال : « إن لكل شيء شرفاً ، وإن شرف المجالس ما استقبل به القبلة ، واقتلوا الحية . والعقرب ، وإن كنتم في صلاتكم » ، مختصر ، وسكت عنه ، وسيأتي بيانه في " الحجج " ، وهو معلول بهشام .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في " مراسيله " عن سليمان بن موسى عن رجل من بني عدى ابن كعب أنهم دخلوا على النبي ﷺ ، وهو يصلي جالساً ، فقالوا : ما شأنك يا رسول الله ؟ قال : « لسعني عقرب » ، ثم قال : إذا وجد أحدكم عقرباً ، وهو يصلي ، فليقتلها بتلعه اليسرى ، انتهى . قال أبو داود : سليمان بن موسى لم يدرك العلوي ، انتهى . وهو منقطع . وأورد الإمام أبو محمد عبد الحق في " أحكامه " لهذه المسألة حديث مسلم ، ومرسل أبي داود ، ولم يورد الشيخ تقي الدين في " كتاب الإمام " لهذه المسألة إلا حديث السنن ، فقط ، والله أعلم ، واستدل الشيخ في " الإمام " على أن المشي اليسير لا يبطل الصلاة . بحديث ابن عباس في صلاة الليل : فأدارني عن يمينه ، أخرجه البخاري ^(٣) . ومسلم ، واستدل على أن النفخ في الصلاة لا يبطل ، بحديث أخرجه

(١) أبو داود في " باب العمل في الصلاة " ، ص ١٤٠ ، والسائي في " باب قتل الحية والعقرب في الصلاة " ، ص ١٧٨ ، والترمذي في " باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة " ، ص ٥١ . وابن ماجه في " باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة " ، ص ٨٩ ، وأحمد : ص ٣٣٣ - ج ٢ ، و ص ٢٤٨ - ج ٢ . والحاكم في " المستدرک " ، ص ٢٥٦ - ج ١ (٢) في " الحجج " - في باب ما يتنبأ للحرم وغيره قتل من الدواب في الخل والحرم ، ص ٣٨٢ - ج ١ (٣) في " باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحولته الإمام " ، ص ١٠٠ . ومسلم في " باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعاؤه بالليل " ، ص ٢٦٠ .

أبو داود^(١) عن حماد عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ، قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، وفيه : ثم نفخ في آخر سجوده : أف ، أف ، الحديث ، وعلقه البخاري في " صحيحه " ، قال : " باب ما يجوز من النفخ في الصلاة " ، ويذكر عن عبد الله بن عمرو ، قال : نفخ رسول الله ﷺ في سجوده في كسوف ، انتهى . وفي منعه حديثان ، أخرجهما البيهقي : أحدهما : عن هشام بن عبيد الله ثنا عنبسة بن الأزهر عن سلبة بن كهيل عن كريب عن أم سلبة ، قالت : مر رسول الله ﷺ على غلام لنا ، يقال له : رياح ، فرآه سجد ، فنفخ ، فقال له عليه السلام : يلرياح لا تنفخ ، فانه من نفخ ، فقد تكلم . والثاني : عن نوح بن أبي مريم عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعا ، نحوه : " من ألهاه شيء في الصلاة ، فذاك خطئه ، والنفخ كلام " ، قال البيهقي : الأول : ضعيف . والثاني : أضعف منه ، واستدل على أن الأفعال المفرقة لا تبطل الصلاة ، بحديث أبي قتادة : أن النبي ﷺ كان يصلي ، وهو حامل أمامة بنت زينب ، بنت رسول الله ﷺ ، فاذا سجد وضعها . وإذا قام حملها ، رواه البخاري^(٢) .

أحاديث الصلاة ، بحضرة الطعام ، ومداقة الحدث : أخرج البخاري^(٣) . ومسلم عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا وضع عشاء أحدكم ، وأقيمت الصلاة ، فابدؤا بالعشاء ، ولا يجلسن ، حتى يفرغ منه " ، زاد البخاري : وكان ابن عمر يوضع له الطعام ، وتقام الصلاة ، فلا يأتيها حتى يفرغ منه ، وأنه ليسمع قراءة الإمام ، انتهى ، وأخرجنا عن عائشة نحوه ، وأخرجنا^(٤) عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا حضر العشاء ، وأقيمت الصلاة ، فابدؤا بالعشاء " ، انتهى . وفي لفظ : إذا قدم العشاء فابدؤا به ، قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تصلوا عن عشاءكم ، انتهى . وأخرج مسلم^(٥) عن عائشة ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : " لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأختنان " ، انتهى . وأخرج أصحاب السنن الأربعة^(٦) عن هشام

(١) في " الكسوف - في باب من قال : يركع وكثير " ، ص ١٧٦ ، والبخاري في " التهجد - في باب ما يجوز من البقاء والنفخ في الصلاة " ، ص ١٦٤ ، وقال الحافظ في " الفتوح " ، ص ٦٧ - ج ٣ : أخرجه أحد ، وصححه ابن خزيمة . والطبري . وابن حبان . اهـ ، قلت : والبيهقي : ص ٢٥٢ - ج ٢

(٢) في " باب إذا حل جارية صائمة على عقه في الصلاة " ، ص ٧٤ ، قلت : وأخرجه مسلم أيضاً في " باب جواز حل الصبيان في الصلاة " ، ص ٢٠٥ - ج ١ ، ولا أدري لم أخفاه ، وفيه : يؤم للناس (٣) في " باب إذا حضر الطعام ، وأقيمت الصلاة " ، ص ٩٢ ، ومسلم في " باب كراهية الصلاة بحضرة الطعام " ، ص ٢٠٨ ، وأبو داود : ص ١٧١ - ج ٢ ، وكذا حديث عائشة (٤) البخاري في " آخر الأطلعة " ، ص ٨٢١ ، واللفظ الآخر له في : ص ٩٢ ، ومسلم في : ص ٢٠٨ (٥) ص ٢٠٨ ، وأبو داود : ص ١٣ - ج ١ (٦) أبو داود في " الطهارة - في باب يصلي الرجل ، وهو حائض " ، ص ١٣ ، والترمذي في " الطهارة - في باب إذا أقيمت الصلاة ، ووجد أحدكم الخلاء ، فليدأ به " ، ص ٢٠ ، وابن ماجه في " باب ما جاء في النبي لحاقن أن يصلي " ، ص ٤٨ ، وأحد : ص ٣٥ - ج ٤ ، و ص ٤٨٣ - ج ٣

ابن عروة عن أبيه عن عبدالله بن أرقم سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا أراد أحدكم أن يذهب إلى الخلا، وأقيمت الصلاة، فليبدأ بالخلاء»، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، وأخرجوا^(١)، إلا النسائى عن حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح^(٢) الحضرمى عن أبي حنيفة^(٣) عن ثوبان عن النبي ﷺ، قال: «ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلهن: لا يؤم رجل قوماً، فيخص نفسه بالنساء دونهم، فإن فعل، قد غانهم، ولا ينظر في قمر بيت قبل أن يستأذن، فإن فعل، قد دخل، ولا يصلى، وهو حقن، حتى يتخفف»، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن، انتهى. وأخرج أبو داود^(٤) عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلى، وهو حاقن، حتى يتخفف»، انتهى. وفيه رجل^(٥) فيه جهالة، ولم يضعفه أبو داود.

فصل

الحديث التاسع والتسعون: روى أنه عليه السلام نهى عن استقبال القبلة بالفرج في الخلا، قلت: أخرجه الأئمة الستة^(٦) في «الطهارة» عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب الأنصارى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الغائط، فلا تستقبلوا، ولا تستدبروها، ولكن شرقوا، أو غربوا»، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الجماعة^(٧) إلا البخارى عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسى، قيل له: عليكم نيكم كل شيء حتى الخراءة؟ قال: أجل! لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، وأن نستنجى باليمين، أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجى برجيع أو عظم، انتهى. حديث آخر: أخرجه مسلم^(٨). وأبو داود. والنسائى. وابن ماجه، واللفظ لمسلم. عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة. ولا يستدبرها»، انتهى.

(١) أبو داود: ص ١٣، والترمذى في «باب كراهية أن يمضى الإمام نفسه بالنساء»، ص ٤٧. وابن ماجه في «باب لا يمضى الإمام نفسه بالنساء»، ص ٦٦، معتمراً (٢) يزيد بن شريح قبول «تقريب» (٣) أبو حنيفة: ص ١٤، ص ١٤ (٤) ص ١٤، ص ١٤ (٥) لا أدري من الرجل، فإن أرى روايته كلامه قد وثقوا (٦) البخارى في «باب قبله أهل المدينة والشام»، ص ٥٧، ومسلم في «باب الاستطابة»، ص ١٣٠. وأبو داود: ص ٣ - ج ١، والنسائى: ص ١٠، والترمذى: ص ٣. وابن ماجه: ص ٢٧ (٧) مسلم: ص ١٣٠، وأبو داود: ص ٣، والنسائى في «باب النهي عن الاكتفاء في الاستنجاء» يثقل من ثلاثة أحجار، ص ١٦، و ص ١٨، وابن ماجه: ص ٢٧، والترمذى في «باب الاستنجاء بالحجارة»، ص ٤ (٨) ص ١٣١، وأبو داود: ص ٣، وابن ماجه: ص ٢٧، والنسائى: ص ١٦.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(١). وابن ماجه عن أبي زيد عن معقل بن أبي معقل الأسدي، قال: نهى رسول الله ﷺ أن تستقبل القبليتين يول أو يغائط^(٢)، انتهى. قال أبو داود: أبو زيد مولى لبني ثعلبة، انتهى. ومن طريق أبي داود، رواه البيهقي في "سننه"، قال شيخنا الذهبي في "مختصر سنن البيهقي": وأبو زيد هذا لا يدري من هو، انتهى. وهذا حديث لم يذكر فيه الاستدبار. ومثله حديث آخر: أخرجه ابن ماجه^(٣) عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب أنه سمع عبد الله بن الحارث بن جد الزبدي، يقول: أنا أول من سمع النبي ﷺ يقول: «لا يولن أحدكم مستقبل القبلة»، وأنا أول من حدث الناس بذلك، انتهى. وروى مالك في "الموطأ"^(٤) عن نافع عن رجل من الأنصار عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى أن يستقبل القبلة يول أو غائط، فيه رجل مجهول، فهو كالمنقطع، والله أعلم. قال الشيخ في "الإمام": وقد اختلف العلماء، هل النهي لأجل القبلة، أو لأجل الملائكة؟ قال: وتعلق الأولون بما أخرجه أبو جعفر الطبري في "تهذيب الآثار"^(٥) عن سماك بن الفضل عن ابن رشد بن الجندی عن سراقه بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم الغائط، فليكرم قبلة الله عز وجل، فلا يستقبل القبلة»، وأخرج أيضاً عن عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «من جلس يول، قباله القبلة، فذكر، فحرف عنها إجلالاً لها، لم يقم من مجلسه حتى يغفر له»، وأخرج الدارقطني عن زمة بن صالح عن سلة بن وهرام عن طاوس مرسلًا، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم البراز، فليكرم قبلة الله عز وجل، ولا يستقبلها، ولا يستدبرها»، قال عبدالحق في "أحكامه"^(٦): «وقد أسند هذا عن ابن عباس، ولا يصح، أسنده أحمد بن الحسن

(١) من ٣، وابن ماجه: من ٢٧، وأخرج أحمد في «مسنده»، من ٤١٥ - ج ٥ من أبي أيوب أن قال: ما ندري كيف فصع بكرايس مصر، وقد نها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستقبل القبليتين وتستدبرهما (٢) قال في «الفتح»، من ٢١٦ - ج ١: هو حديث ضعيف، لأن فيه راوياً مجهول الحال (٣) من ٢٧، والطحاوي: من ٣٣٥ (٤) في «باب النهي عن استقبال القبلة، والانسان يريد حاجته»، من ٦٨ (٥) روى الدارقطني: من ٢١ عن عائشة، قالت: سر سراقه بن مالك المسلمي على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله عن التغوط، فأمر أن لا يتككب القبلة، ولا يستقبلها، ولا يستدبرها، الحديث.

(٦) قلت: حديث طاوس المرسل، هذا الدارقطني: من ٢١ حديث طويل، رواه عن زمة عن سلة عن طاوس مرسلًا، الطرف الأول منه: «إذا أتى أحدكم البراز، فليكرم قبلة الله، ولا يستقبلها، ولا يستدبرها»، وتماهه: «ثم يستطبل بطلاة أحبار، أو بطلاة أعواد»، الحديث. وذكر الدارقطني لهذا الطرف الآخر خطأ إسناداً آخر، رواه عن ابن قانع عن أحمد بن الحسن المضرى: «أبو عامر نا زمة عن سلة عن طاوس عن ابن عباس رفعه، وذكر نحواً من الطرف الثاني، وأما الطرف الأول أتى تلقى بإلجاب، فليس في طريقه المضرى، ولم يستند هو. ولا غيره أصلاً، فباعتد الدارقطني، قال أراد عبد الحق إسناد المضرى إياه عند الدارقطني، فهذا ليس بصواب، وإن رأى إسناده في كتاب غير هذا، فهو أعلم

المصري، وهو متروك، قال ابن القطان في "كتابه": والمرسل أيضاً ضعيف، فانه دأثر على زمعة ابن صالح، وقد ضعفه أحمد بن حنبل. وابن معين. وأبو حاتم.

فائدة (١): قال الشيخ في "الإمام": ذكر ابن حزم في "كتابه" أنه يحرم استقبال القبلة بالاستنجاء، واستدل عليه بحديث سلمان بعد ما أخرجه من جهة مسلم بسنده عن سلمان، قال: قال لنا المشركون: عليكم نيكم كل شيء، حتى الخراصة؛ فقال سلمان: أجل! لقد نهانا أن يستنجي أحدنا يمينه، أو مستقبل القبلة، الحديث، كذا رأيته في "كتابه" مستقبل "بالميم"، وبها تم الحجة، وليست هذه اللفظة في مسلم، بما تتبعته من نسخه، انتهى. قال الشيخ: وتعلق الآخرون بما أخرجه البيهقي (٢) عن عيسى الخياط (٣)، قال: قلت للشيبي: إني أعجب من اختلاف أبي هريرة. وابن عمر، قال نافع، عن ابن عمر: دخلت بيت حفصة، فجاءت (٤) التفاتة، فرأيت كيف رسول الله ﷺ مستقبل القبلة، وقال أبو هريرة: إذا أتى أحدكم الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها، قال الشيبي: صدقاً جميعاً، أما قول أبي هريرة، فهو في الصحراء، إن الله عباداً ملائكة. ورجناً، يصلون، فلا يستقبلهم أحد يول ولا غائط، ولا يستدبرهم، وأما كنفهم هذه، فلم نألف في بيوت بنيت لا قبله فيها، قال البيهقي: وعيسى هذا: هو ابن ميسرة (٥)، وهو ضعيف، قال الشيخ: وعيسى هذا، يقال فيه: الخياط "بجاء مهملة - ونون" ويقال فيه: الخياط "بجاء معجمة. وموحدة"، ويقال فيه: الخياط "بجاء معجمة - وياء آخر الحروف"، وحديث عيسى هذا اختصره ابن ماجه، ليس فيه ما قصدناه.

(١) قوله: فائدة، قلت: هنا فائدة أخرى أحب التنبيه عليها، قال ابن حزم في "المحلى"، ص ١٩٣ - ج ١ لا يجوز استقبال القبلة واستدبارها للغائط. والبول، والابيض، ولا في صحراء، ولا يجوز استقبال القبلة فقط. كذلك في حال الاستنجاء، ثم استدل على ذلك بالاستنجاء فقط، بحديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يستنجي أحد مستقبل القبلة"، اهـ. ذكره تعليقاً، وقال: ذكر قبل في "باب الاستنجاء"، وأسنده الحديث في "باب الاستنجاء"، ص ٩٦ عن طريق مسلم صاحب "الصحيح"، ولفظه: أنه نهانا أن يستنجي أحدكم يمينه أو مستقبل القبلة، اهـ. وقال مصححه هنا: كان في الأصل مستقبل القبلة، وصححه من مسلم، اهـ. قلت: أما ما ذكر من لفظة الحديث في الصحيح، فهو كما قال، وأما تصحيحه الحديث الذي رواه ابن حزم من طريق مسلم بلفظه، وجد في "صحيحه"، فهذا ليس بتصحيح "للحلي"، بل هو تحريف له، لأن التصحيح إما يكون حيث يثنى عند السجدة، وأما إذا علم أن المؤلف ذكره كذا، واستدل بلفظه، وهو الغائط فيه، فتبديل المصحح إياه، بما يظن صحيحاً، تحريف. وهو المصحح على مثل ذلك جهالة، وافتة أعلم.

(٢) البيهقي في "سننه"، ص ٩٣، والطحاوي في "شرح الآثار"، ص ٣٣٧، والدارقطني: ص ٢٣ وقال عيسى: ضعيف، وابن ماجه: ص ٢٨. مختصراً في "باب الرخصة في ذلك في الكنيث"، والحازمي: ص ٢٦ (٣) كان خياطاً، ثم ترك، وصار حنطاً، ثم ترك، وصار بيع الخيط، قال ابن سعد: كان يحن: أنا خياط. وحنطاً، وخياطاً، كلاهما طالت "تهذيب"، وقال في "التلخيص": عيسى بن أبي عيسى الخياط متروك. اهـ.

(٤) في نسخة "طانت"، (٥) قال الدارقطني: عيسى بن أبي عيسى الخياط ضعيف

أحاديث الرخصة: أخرج الجماعة^(١) عن واسع بن حبان عن ابن عمر، أنه كان يقول: إن ناساً يقولون: إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة، ولا بيت المقدس، قال عبد الله: فلقد ارتقيت على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته، وهو في لفظ الترمذى: مستقبل الشام، مستدير الكعبة.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(٢). والترمذى. وابن ماجه عن محمد بن إسحاق عن أبان ابن صالح عن مجاهد بن جبير عن جابر بن عبد الله، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة، فرأيت قبل أن يقبض بعمام يستقبلها، انتهى. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" في القسم الثاني. والحاكم في "المستدرک". والدارقطنى، ثم البيهقى في "سنتهما"، وعندهم الأربعة: حدثني أبان ابن صالح، فزالت تهمة التدليس، ولقظهم فيه: كان رسول الله ﷺ قد نهانا أن نستقبل القبلة، أو نستديرها بفروجنا، إذا أهرقنا الماء، ثم رأيت قبل موته بعمام يول مستقبل القبلة، انتهى. وأبان ابن صالح، وثقه المزكون: يحيى بن معين. وأبو زرعة. وأبو حاتم، وقال الترمذى في "العلل الكبير"^(٣): "سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: حديث صحيح، انتهى."

(١) البخارى في "باب من تبرز على لبنتين"، ص ٢٦، وسلم في "باب الاستطابة"، ص ١٣١ - ج ١، وأبو داود: ص ٣، والنسائى في "الرخصة في ذلك في البيوت"، ص ١٠، وابن ماجه في "باب الرخصة في ذلك"، ص ٢٨، والترمذى: ص ٣ (٢) ص ٤، والترمذى: ص ٣، وابن ماجه: ص ٢٨، والحاكم في "المستدرک"، ص ١٥٤ - ج ١، والدارقطنى: ص ٢٢، وقال: كلهم ههنا (٣) قال ابن القيم في "الحدى"، ص ١٨ - ج ٢: هذا الحديث عزاه الترمذى بعد تحصيله، وقال الترمذى في "كتاب العلل"،: سألت محمداً بنى البخارى، عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث صحيح، ورواه غير واحد من ابن إسحاق، فإن كان مراد البخارى صحت عن ابن إسحاق، لم يدل على صحته في نفسه، فإن كان مراده صحت في نفسه، فهي واقعة عين، حكمها حكم حديث ابن عمر، لا رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضي حاجته مستدير الكعبة، وهذا يحتمل وجوهاً ستة: نسخ التي به. وعكسه. وتخصيصه به صلى الله عليه وسلم. وتخصيصه بالبيان. وأن يكون يندر انتفاء لمكان أو غيره. وأن يكون بياناً، لأن الله لم يفسح على التحريم، ولا سبيل إلى الجزم بواحد من هذه الوجوه على التبيين، وإن كان حديث جابر لا يحتمل الوجه الثانى منها، فلا سبيل إلى ترك أحاديث النهى الصريحة الصحيحة المستفيضة بهذا المحتل، وقول ابن عمر: إنما نهى عن ذلك في الصحراء، فهم منه لاختصاص النهى بها، وليس بمحكاة لفظ النهى، وهو ما روى عنهم أبى أيوب العموم، مع سلامة قول أصحاب العموم من التناقض الذى يلزم المفرقين بين الفضاء والبيان، فانه يقال لهم: ما جد الحاجز الذى يبرز ذلك منه في البيان، ولا سبيل إلى ذكر حد فاصل؟ وإن جعلوا مطلق البيان مجزواً لذلك، لزمهم جوازه في الفضاء الذى يحول بين الباطل وبينه، جيل قريب أو بعيد، كتنظيره في البيان، فان النهى تكريم لمحة القلب، وذلك لا يختلف بفضاء ولا ببيان، وليس يختصاً بنفس البيت، فكم من جيل وأمة حائل بين الباطل وبين البيت، يمثل ما يحول جدران البيان، وأما جمة القلب فلا حائل بين الباطل وبينها، وطى الحجة وقع النهى، لاطى البيت نفسه، فتأمله. اهـ.

وتحقيق هذه المسألة في "هوامش ابن حزم"، ص ١٦٦ - ج ١

حديث آخر : أخرجه ابن ماجه ^(١) عن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك ^(٢) عن عائشة ، قالت : ذكر عند النبي ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة ، فقال : أراهم قد فعلوها ، أستقبل بمقعدتي القبلة ، قال في "الإمام" : قال الأثرم : قال أحمد بن حنبل : أحسن ما في الرخصة حديث عائشة ، وإن كان مرسلًا ، فإن أخرجه حسن ، قلت له : فإن عراكا يرويه مرة ، ويقول : سمعت عائشة ، فأنكره ، وقال : من أين سمع عراك عائشة بما يروى عن عروة عنها ١٤ ، وحكى ابن أبي حاتم في "المراسيل" عن أحمد ، قال : رواه غير واحد عن خالد الحذاء ، ليس فيه : سمعت ، وهكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة ، ليس فيه : سمعت ،

(١) ص ٢٨ ، والطحاوي : ص ٣٣٦ ج ٢ ، والطبراني : ص ٢١٦ ، والدارقطني : ص ٢٢ ، والبيهقي : ص ٩٣ - ج ١ ، وأحمد : ص ٢٣٩ - ج ٦ (٢) حديث عراك عن عائشة ، رواه الدارقطني : ص ٢٢ عن أبي عروة . والله سمع من الطبيب . ويحيى بن مطر عن خالد الحذاء عن عراك عن عائشة . مرفوعًا ، وعن علي بن سالم . وحماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك عن عائشة ، كذلك ، وروى هو . وأحمد في "مسنده" ص ١٨٣ - ج ٦ عن عبد الوهاب التقي عن خالد الحذاء عن رجل عن عراك به ، ورواه أحمد في "مسنده" ص ٢٢٧ - ج ٦ عن أبي كامل عن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عمر بن عبد العزيز عن عائشة . كذلك . قال الحافظ في "التلخيص" ، ص ٩٧ - ج ٣ : قال البخاري في "التاريخ" ، : قال موسى : ثنا وهيب عن خالد عن رجل أن عراكا حدث عن عروة عن عائشة ، وقال ابن بكير : حدثني بكير عن جعفر بن ربيعة عن عراك عن عروة أن عائشة كانت تكثر قولهم : لا يستقبل القبلة ، وقال : هذا أصح . اهـ .

قلت : هذا الحديث حسنه الثوري في "شرح ليل" ، ص ١٣٠ - ج ١ ، وفي "سبل السلام" ، ص ١١١ - ج ١ إسناده حسن ، وطعن فيه غير واحد من أئمة أهل الحديث ، وضفوه ، قال ابن قيم : قد طعن فيه البخاري . وغيره من أئمة الحديث ، ولم يثبتوه . اهـ . قلت : وأطرو بطل عطفة : من الاضطراب . والزم . وصحب خالد بن أبي الصلت ، وتكرار الحديث . والاقطاع . ويبد ، هذه كلها ، قالوا بالنسبة : أما الاضطراب . فقد قلنا : قال الأثرم في "العلل الكبير" ، : سألت حمادًا عن هذا الحديث ، فقال فيه : اضطراب . اهـ . قلت : هو ضريفهم فسنالك من الروايات ، روى غير واحد عن خالد الحذاء عن عراك عن عائشة مرفوعًا . وأدخل بعضهم خالد بن أبي الصلت بين الحذاء . وعراك ، وروى بعضهم عن الحذاء عن رجل عن عراك عن عائشة ، وبعضهم عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك عن عمر بن عبد العزيز عن عراك عن عائشة . وبعضهم عن عروة عن عائشة ، وبعضهم عنه عن عروة عن عائشة ، ورفعه بعضهم . ووقع الآخرون ، وهذا ، مع ذكر من الروايات ظاهر ، وأما الوقت ، فالبخاري : الصحيح عن عائشة قولها ، وفيه لسان أبي حاتم في "العلل" ، ص ٢٠ : عراك بن مالك عن عروة عن عائشة موقوف ، وهذا أشبه ، اهـ . قال الحافظ : ذكر أبو حاتم نحو قول البخاري : إن الصواب عراك عن عروة عن عائشة قولها ، وأذن قال : قال عراك : سمعت عائشة ، مرفوعة ، ومرفوعة سنة . وقت . اهـ . وأما ضعف خالد بن أبي الصلت ، فقال عبد الحقي : ضعيف ، وقال ابن قيم في "الحديث" ، ص ١٨ - ج ٢ : وله علة أخرى ، وهي ضعف خالد بن أبي الصلت ، اهـ ، قال ابن حزم في "المحل" ، ص ١٩٦ - ج ١ : أنا حديث عائشة رضي الله عنها ، فهو ساقط ، لأنه من رواية الحذاء ، وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت ، وهو مجهول لا يدرى من هو ، اهـ . وقال الذهبي في "الميزان" - في ترجمة خالد هذا ، : لا يكاد يعرف . اهـ . وأجيب عن هذا بما لا يفيد . قد الحافظ : ضعف ابن الملقول كلام ابن حزم ، فقال : هو مشهور بالرواية ، معروف بمحل العلم ، ولكن حديثه موقوف . اهـ . وقال الترمذي في "الميزان" ، : ما علمت أحداً قرض إلى لينة ، لكن الخبر منكر . اهـ .

قال الشيخ : وقد ذكر عن موسى بن هارون مثل ما حكى عن أحمد في هذا ، ولعراك أحاديث عديدة عن عروة عن عائشة ، قال : ولكن لقائل أن يقول : إذا كان الراوى عنه ، قوله : سمعت ثقة ، فهو مقدم ، لاحتمال أنه لقي الشيخ بعد ذلك ، لحثه ، إذا كان ممن يمكن لقاءه ، وقد ذكروا سماع عراك من أبي هريرة ، ولم ينكروه ، وأبو هريرة توفى هو . وعائشة في سنة واحدة ، فلا يبعد سماعه من عائشة ، مع كونها في بلدة واحدة ، ولعل هذا هو الذى أوجب لمسلم أن أخرج في " صحيحه " حديث عراك عن عائشة ، من رواية يزيد بن أبي زياد ، مولى ابن عباس عن عراك عن عائشة : جاءتني مسكينة تحمل ابنتين لها ، الحديث ، وبعد هذا كله ، فقد وقعت لنا رواية صريحة

وأما النكارة ، فلما علمت من قول الذهبي آتياً .

وأما الاقطاع ، فيما قال المخرج من قول أحمد . وبما قال ابن القيم في " الهدى " ، ص ١١ - ج ٢ ، قال : قلت : وله عدة أخرى ، وهي اقطاعه بين عراك . وعائشة ، فإنه لم يسمع منها ، اه .

فإن قيل : روى الدارقطني في " مسنده " ، ص ٢٢ ، والبيهقي في " السنن الكبرى " ، ص ٩٢ - ج ١ ، وأحمد في " مسنده " ، ص ١٨٤ - ج ٦ ، طريق علي بن حاصم عن خالد الخذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك ، قال : حدثني عائشة ، الحديث . وفي " التهذيب " ، ص ٩٧ - ج ٣ ، قال البخاري في " التاريخ " ، : قال موسى : ثنا حماد ، وهو ابن سلمة ، عن خالد الخذاء عن خالد بن أبي الصلت ، قال : كنا عند عمر بن عبد العزيز ، قال عراك بن مالك : سمعت عائشة ، قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حوّل مقعدى إلى القبة » ، اه . قلت : هذا يسمع لم يثبت به أحمد ، وقد أخرج حديث علي بن حاصم هو في " مسنده " ، كما ذكرته ، قال ابن حجر في " التهذيب " ، : قال إبراهيم بن الحارث : أنكر أحمد قول من قال : عن عراك ، سمعت عائشة ، وقال عراك : من أين سيع من عائشة ؟ وقال أبو طالب ، عن أحمد : إنما هو عراك عن عروة عن عائشة ، ولم يسمع عراك منها ، وقال أبو حاتم : الصواب عراك عن عروة عن عائشة قولها ، وإن من قال : عراك سمعت عائشة سرفوعا ، وهم فيه سنداً ومتناً ، اه . قلت : علي بن حاصم تكلم فيه غير واحد ، وأخطأ القول فيه خالد ، فقال : كذاب ، فأخبروه ، وكذا قال يحيى بن معين ، وقال شعبة : لا تكتبوا حديثه ، وقال البخاري : ليس بالقوى عندهم ، وقال مرة : يتكلمون فيه ، وقال الدارقطني : كان يظن ، ويثبت علي فاطمة ، وحديث حماد بن سلمة رواه غير واحد : منهم أبو داود الطيالسي في " مسنده " ، ص ٢١٦ . وابن ماجه ، عن وكيع : ص ٢٨ ، والطحاوي : ص ٣٣٦ - ج ٢ ، عن أسد ، وأحمد في " مسنده " ، ص ٢١٦ - ج ٦ ، عن جيز ، و ص ٢٢٧ - ج ٦ ، عن أبي كليل ، و ص ٢٣٩ - ج ٦ ، عن يزيد ، كلهم عن حماد بن سلمة ، ولم يقل أحد منهم : سمعت ، قال الحافظ : قال أحمد بن حنبل ، فيما روى ابن أبي حاتم في " المراسيل " ، عن الأثرم ، وذكر صاحب خالد بن أبي الصلت عن عراك : سمعت عائشة سرفوعا ، « حوّل مقعدى إلى القبة » ، فقال : مرسل عراك بن مالك ، من أين سيع من عائشة ؟ إنما يروى عن عروة ، هذا خطأ ، ثم قال : من يروى هذا ؟ قلت : حماد بن سلمة عن خالد الخذاء ، فقال : قال غير واحد : عن خالد الخذاء ، وليس فيه : سمعت ، وقال غير واحد ، عن حماد بن سلمة ، ليس فيه : سمعت ، وقال موسى بن هارون : لا تظلم لعراك شيئا من عائشة ، اه . أما للتخ ، فقال ابن حزم في " المحلى " ، ص ١٩٧ - ج ١ : ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأن نصه يبيى ، إنما كان قيل النبي ، لأن من الباطل الحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاهم عن استبدال القبة بالبول والماء ، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، وهذا مالا يفتنه مسلم ، ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم ، فلو صح ، لكان ملسوخاً بلا شك ، ثم لو صح لما كان فيه إلا إياحة الاستبدال فقط ، لا إياحة الاستبدال أصلاً ، فيلزم تفهم بحديث عائشة ، اه .

بسماعه من غير جهة حداد بن سلمة التي أنكرها أحمد، أخرجه الدارقطني^(١) عن علي بن عاصم^(٢) عن خالد الحذاء، وفيه: فقال عراك: حدثني عائشة أن رسول الله ﷺ لما بلغه قول الناس أمر بمقدمته، فاستقبل بها القبلة، انتهى. وقال الحازمي في "كتابيه الناسخ والمنسوخ": اختلف أهل العلم في ذلك، على ثلاثة أقوال: فصنف: كرهوه مطلقاً، منهم: مجاهد. والنخعي. وأبو حنيفة. وأخذوا بحديث أبي أيوب. وحديث أبي هريرة، وقد تقدما. وصنف: رخصوه مطلقاً، وهم فرقان: فرقة: طرحوا الأحاديث لتعارضها، ورجعوا إلى الأصل في الأشياء، وهي الإباحة، ومنهم من ادعى النسخ بحديث ابن عمر. وجابر، وقد تقدما، وبحديث عراك أيضاً. والصنف الثالث: فضّلوا، فكرهوه في الصحارى دون البنيان، ومنهم الشعبي. وأحمد. والشافعي واحتجوا بحديث أخرجه أبو داود في "سننه"^(٣) عن الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر، قال: رأيت ابن عمر أناخ راحته، وجلس يبول إليها، فقلت: أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن هذا؟ قال: بلى، إنما نهى عن ذلك في الفضاء، فلم إذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك، فلا بأس، انتهى. وهذا رواه ابن خزيمة في "مجمعه". والحاكم في "المستدرک"، وقال: على شرط البخاري. وفي نسخة: على شرط مسلم، والحسن بن ذكوان، وإن كان أخرجه له البخاري، فقد تكلم فيه غير واحد، فكنكلك قال الحازمي: هو حديث حسن، انتهى.

باب صلاة الوتر^(٤)

الحديث الموفى للمائة: حديث: «إن الله تعالى زادكم صلاة، ألا وهي الوتر، فصلوها ما بين العشاء، إلى طلوع الفجر»، قلت: روى من حديث خارجة بن حذافة، ومن حديث عمرو

(١) الدارقطني في "سننه"، ص ٢٢، والبيهقي في "سننه الكبرى"، ص ٩٢ - ج ١، وأحمد: ص ١٨٤ - ج ٦. كلاماً من طريق حاصم، وقال الحافظ في "التذهيب" - في ترجمة خالد بن أبي الصلت، ص ٩٧ - ج ٣: قال البخاري في "التاريخ"، قال موسى: ثنا حاد - هو ابن سلمة - عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت. قال: كنت عند عمر ابن عبد العزيز، فقال عمر ابن مارك: سمعت عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "حوز مقدمتي إلى القبلة"، ص ٨٤. (٢) صدوق يخطئ ويحصر، وري بالتبنيح "تخریب"، (٣) ص ٣، وأخذ في "المستدرک"، ص ١٥٤، وقال: على شرط البخاري، ومن طريق البيهقي: ص ٩٢، وأخرجه الدارقطني: ص ٢٢. وقال: هذا صحيح، رواه كهم ثلاث، ص ٨٤. والحازمي: ص ٢٦، وقال: حديث حسن.

(٤) لأمام العصر الشيخ المحدث "محمد أنور الكشميري"، رسالة جليلة حلقة في مسألة الوتر سماها "وكشف لستر لا بد للحدث لجماعة من الاطلاع عليها"، وهي من مطبوعات "الجلس العلمي"، "ومن المصحح"،

ابن العاص . وعقبة بن عامر ، ومن حديث ابن عباس ، ومن حديث أبي بصرة الغفاري ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ومن حديث ابن عمر ، ومن حديث أبي سعيد الخدري .

أما حديث خارجة ، فأخرجه أبو داود^(١) . والترمذي . وابن ماجه عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة عن خارجة ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ، فقال : « إن الله أمركم بصلاة هي لكم خير من حر النعم ، وهي الوتر ، فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر » ، انتهى . قال الترمذي : حديث غريب ، وأخرجه الحاكم في « المستدرک » ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، لتفرد التابعي عن الصحابي ، انتهى . ورواه أحمد في « مسنده » . والدارقطني في « سننه » . والطبراني في « معجمه » ، ورواه ابن عدي في « الكامل » ، ونقل عن البخاري أنه قال : لا يعرف سماع بعض هؤلاء من بعض ، انتهى . وأعله ابن الجوزي في « التحقيق » بأن إسحاق . ويعبد الله بن راشد ، ونقل عن الدارقطني أنه ضعفه ، قال صاحب « التنقيح » : أما تضعيفه بأن إسحاق ، فليس بشيء ، فقد تابعه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب به ، وأما نقله عن الدارقطني أنه ضعف عبد الله بن راشد فنقط ، لأن الدارقطني إنما ضعف عبد الله بن راشد البصري مولى عثمان بن عفان الراوي عن أبي سعيد الخدري ، وأما هذا راوي حديث خارجة ، فهو الزوفي^(٢) أبو الضحاك المصري ، ذكره ابن حبان في « كتاب الثقات » ، انتهى . قلت : هكذا رواه النسائي في « كتاب الكنى » أخبرنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن راشد الزوفي أبي الضحاك عن عبد الله بن أبي مرة به .

وأما حديث عمرو بن العاص . وعقبة ، فرواه إسحاق بن راهويه في « مسنده » أخبرنا سويد^(٣) بن عبد العزيز ثنا قرعة بن عبد الرحمن^(٤) بن حيوي^(٥) عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير ، مرثد بن عبد الله اليزني عن عمرو بن العاص . وعقبة بن عامر عن رسول الله ﷺ ، قال : « إن الله عز وجل زادكم صلاة ، هي لكم خير من حر النعم ، الوتر ، وهي لكم فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر » ، انتهى . ومن طريق ابن راهويه ، رواه الطبراني في « معجمه »^(٦) .

(١) في « الوتر » ، ص ٢٠٨ ، وكذا الترمذي في « الوتر » ، ص ٦٠ ، وابن ماجه في « الوتر » ، ص ٨٣ ، والطحاوي : ص ٢٥٠ ، والحاكم في « المستدرک » ، ص ٣٠٦ ، والدارقطني : ص ٢٧٤ ، وفيه : أسرمك ، بدل : أمركم ، وكذا في أبي داود نسخة ، وهؤلاء كلهم رواوا من حديث الليث ، ولم أر في حديث ابن إسحاق عند أحدهم ، ولم أجد في « مسند أحمد » ، هذا الحديث . والله أعلم ، والبيهقي : ص ٤٦٩ - ج ٢ ، من طريق الليث . وابن إسحاق (٢) الأزوي ، الأزوف : بطن من مصادم حضرموت ، كذا في « جامع الأصول » ، (٣) ابن الحديث ، والله أعلم ، وفي « الزوائد » ، متروك (٤) هكذا قال قرعة بن عبد الرحمن عن يزيد ، وخالفه الليث . وابن إسحاق ، قال : عن يزيد عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة عن خارجة بن حذافة ، وهو المخطوط « دراية » ، وقرعة : صدوق ، له من الكبر (٥) حيوي^(٥) بن وزن جبيل ، ويقال : ابن حيويل (٦) قال الهيثمي في « الزوائد » ، ص ٣٤٠ - ج ٢ : رواه الطبراني في « الكبير » - والأسط ، وفيه سويد بن عبد العزيز متروك ، اهـ .

وأما حديث ابن عباس ، فأخرجه الدارقطني في "سننه" . والطبراني في "معجمه"
عن النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : خرج النبي ﷺ مستشراً ، فقال : إن الله تعالى
قد زادكم صلاة ، وهي الوتر ، انتهى . قال الدارقطني : والنضر أبو عمر الخزاز (١) ضعيف ، انتهى .

وأما حديث أبي بصرة ، فرواه الحاكم في "المستدرک" (٢) - في كتاب الفضائل " من
طريق ابن لهيعة حدثني عبد الله بن هيرة أن أبا تميم الجيشاني عبد الله بن مالك أخبره أنه سمع عمرو
ابن العاص ، يقول : سمعت أبا بصرة الصفاري ، يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله تعالى
زادكم صلاة ، وهي الوتر ، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ، انتهى . وسكت عنه ،
وأعله الذهبي في "مختصره" باب لهيعة (٣) ، وله طريق آخر عند الطبراني في "معجمه" (٤) . وأحمد
في "مسنده" (٥) عن ابن المبارك ثمة سعيد بن يزيد عن ابن هيرة عن أبي تميم الجيشاني به ، وطريق
آخر عند الطبراني عن الليث بن سعد عن جبير بن نعيم عن ابن هيرة به .

وأما حديث عمرو بن شعيب ، فأخرجه الدارقطني في "سننه" (٦) عن محمد بن عبيد الله
المرزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، أمرنا رسول الله ﷺ ، فاجتمعنا ، لحمد
الله وأتى عليه ، ثم قال : إن الله قد زادكم صلاة ، فأمرنا بالوتر ، انتهى . ثم قال : والمرزمي
ضعيف ، ونقل ابن الجوزي عن النسائي . وأحمد . والفلاس أنه متروك الحديث ، ورواه أحمد في
"مسنده" عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب ، والحجاج غير ثقة .

وأما حديث ابن عمر : فأخرجه الدارقطني في "غرائب مالك" عن حميد بن أبي الجون
الأسكندراني ثمة عبد الله بن وهب عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر ، قال : خرج
رسول الله ﷺ محرراً وجهه ، يجر رداءه ، فصعد المنبر ، لحمد الله ، وأتى عليه ، ثم قال : يا أيها
الناس ، إن الله تعالى زادكم صلاة إلى صلاتكم ، وهي الوتر ، انتهى . قال الدارقطني : وحميد بن
أبي الجون ضعيف (٧) .

(١) في نسخة "الحراز" ، (٢) ص ٥٩٣ - ج ٣ طبعاً ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٣٩٧ - ج ٦ من طريق
ابن لهيعة ، وكذا الطحاوي : ص ٢٥٠ (٣) وقال الحافظ في "التلخيص" ، ص ١١٧ : ابن لهيعة ضعيف .
ولكنه نوع ، اهـ . (٤) من وجهين : عن ابن هيرة "دراية" ، (٥) ص ٧ - ج ٦ من علي بن إسحاق عن ابن
المبارك به ، قال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ٢٣٩ - ج ٢ : رواه أحمد . والطبراني في "الكبير" ، وله إسناده عند أحمد :
أحمد : رجاله رجال الصحيح ، خلا على بن إسحاق شيخ أحمد وهو ثقة (٦) ص ١٧٤ ، وأحمد : ص ٢٠٨ - ج ٢ .
و ص ١٨٠ - ج ٢ من الحجاج ، و ص ٢٠٦ عن الليث بن الصباح ، وهو ضعيف (٧) قال ابن يونس في
"تاريخ مصر" ، روى عن ابن وهب حديثاً منكراً لا يتابعه عليه إسناده .

وأما حديث الحنري ، فرواه الطبراني في "كتابه مسند الشاميين" (١) حدثنا عبدان بن أحمد ثنا العباس بن الوليد الحلال الدمشقي ثنا مروان بن محمد ثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو نضرة عن أبي سعيد الحنري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى زادكم صلاة ، وهي الوتر » ، انتهى . قال البزار في "مسنده" : وقد روى في هذا المعنى أحاديث ، كلها معلولة : فمنها ما رواه النضر بن عبد الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس ، فذكره ، قال : والنضر لين ، وقد حدث عن عكرمة بأحاديث لم يتابع عليها ، فأمسك أهل العلم عن الاحتجاج بحديثه في الأحكام ، واحتملوه في غيرها ، ورواه محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله ابن مرة الزوفي عن خارجة بن حذافة . وعبد الله بن مرة (٢) الزوفي ، لا يعلم حدث بغير هذا ، ولا روى عنه غير يزيد ، والمجهول لا يقوم به حجة ، وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وفيه كلام ، فقال بعضهم : إننا صحيفة (٣) كانت عند عبد الله بن عمرو ، وقال بعضهم : إن حديثه لا يثبت ، لأن عمرو بن شعيب إنما هو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، وقد قال بعض أهل العلم : حديثه عن غير أبيه يقبل ، وعن أبيه صحيفة ، وكل ما كان من الأخبار في حكم لا يثبت العلم به حتى يتفق على صحة إسناده ، انتهى . وقال صاحب "تفقيح التحقيق" في أحاديث : « إن الله تعالى زادكم صلاة (٤) » ، لا يلزم أن يكون المزداد من جنس المزداد فيه ، يدل عليه ما رواه

(١) بإسناد حسن "درية" ، ص ١١٢ (٢) عبد الله بن مرة ، أو ابن أبي مرة الزوفي "فتح الزاوي" ، بعدها واد ، ثم قال : ، صدوق من الثالثة ، أشار البخاري إلى أن روايته عن خارجة منقطعة (٣) سرهتجدي في "الطهارة" في أحاديث من الفرج ، ص ٥٨ من المخرج ، وزدت عليه ما وقع لي ، وافته أعلم .

(٤) قد استدل بحديث الزيادة بما ذكره بن حبان على وجوب الوتر ، كما سيأتي قريباً بإسناد رواه ثقات ، وهو أعلم أصحاح النبي صلى الله عليه وسلم بالحلال والحرام ، وليس في حديث أبي سعيد دلالة على عدم وجوب الوتر بوجه من الوجوه ، والذي يستدل منه هو أن المستدل بحديث الزيادة على وجوب الوتر يلزمه أن يقول : بوجوب الركعتين قبل الفجر ، وهذا متجه على الثنتين بوجوب الوتر ، لو علم أن الحديث يلغى ، كيف لا وقد قال ابن معين : هذا حديث غريب من حديث معاوية بن سلام . اهـ . قلت : ولم يشتهر اشتباه أحاديث الوتر ، وجميع السنن . والسائيد خالية عنه ، إلا ما روى البيهقي ، وقد قال النووي في "شرح مسلم" ، ص ٢٥١ : وحكى القاضي عياض عن الحسن البصري وجوبها ، وهي رواية عن أبي حنيفة في بعض مسائل الحنفية ، كتبت أداثها قاعداً ، وقضائها بمد الطلوع مع الفرض ، ويدونه ، وهو الصواب ، قاله شيخ الإسلام ، مولانا السيد محمد أنور ، فصرافه مرهف ، وفيه دلالة على ذلك ، وليس معنى وجوب الوتر ، كوجوب المكتوبات عند غيرهم ، بل هو واسطة بينها ، وبين السنن أضف من هذه ثبوتاً ، وأقوى وأشد من تلك تركيهاً ، هنا ، وافته أعلم . قال ابن القيم في "بدائع الفوائد" ، ص ١١١ - ج ٤ : في الرجل يترك الوتر متعمداً : هذا رجل سوء ، يترك سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا ساقط المداة ، إذا ترك الوتر متعمداً ، اهـ . ثم ذكر مسألة القضاء ، وقال : لا يباح طلوع الفجر لا يجوز فيه لإركعتي الفجر ، وإنما أجرنا الوتر لتأكيده ، اهـ . وفي "طبقات الحنابلة" ، ص ٢٥ سئل أحمد ، الوتر إذا فات ، قال : يمد قبل أن يصل المداة ، قلت : هذا المتقول

البقي^(١) بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : « إن الله تعالى إذا ركع صلاة إلى صلاتكم ، هي خير من حر النعم ، ألا ، وهي الركعتان قبل صلاة الفجر » ، انتهى . رواه عن الحاكم بسنده ، قال : وهو حديث صحيح ، ثم نقل عن ابن خزيمة أنه^(٢) قال : لو أمكنني أن أرحل في هذا الحديث لرحلت ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج أبو داود^(٣) . والنسائي . وابن ماجه عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب ، قال : قال النبي ﷺ : « الوتر حق واجب^(٤) على كل مسلم ، فمن أحب أن يوتر بخمس ، فليوتر ، ومن أحب أن يوتر بثلاث ، فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة ، فليوتر » ، انتهى . ورواه أحمد في « مسنده » . وابن حبان في « صحيحه » . والحاكم في « المستدرک » . وقال : على شرطهما .

حديث آخر : أخرجه أبو داود^(٥) عن أبي المنيب عبيد الله العتكي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا^(٦) » ، انتهى . ورواه الحاكم في « المستدرک » ، وصححه ، وقال : أبو المنيب ثقة ، ووثقه ابن معين أيضاً ، قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : هو صالح الحديث ، وأنكر على البخاري إدخاله في الضعفاء ، وتكلم فيه النسائي . وابن حبان . والعقيلي ، وقال ابن عدي : هو عندي لا بأس به .

عن أحمد ، وإن لم يصرح به بالوجوب ، لأن الوجوب عنده الفرض ، إلا أنه أفصح بما يريد به الاختاف من الوجوب ، ومن هذا ما روى أحمد من حديث أبي سعيد ص ٣١ - ج ٣ . من نام عن الوتر ، أو نسيه ، فليوتر إذا ذكره . اهـ .

في « الهداية » ، لهذا وجب القضاء بالإجماع ، اهـ . قال للمصنف : أي تكون الوتر واجب القضاء ، اهـ .

(١) البقي في « مسنده » ، ص ٤٦٥ - ج ٢ (٢) قلت : تمام العبارة هكذا : « لو أمكنني أن أرحل إلى ابن مجير لرحلت إليه في هذا الحديث » ، اهـ . ابن مجير ، هو : عمر بن محمد بن مجير ، أحد رواة الحديث .

(٣) في « باب كم الوتر » ، ص ٢٠٨ ، والنسائي في « الوتر » - في باب كيف الوتر بواحدة . ص ٢٤٩ ، وابن ماجه في « باب ماجاء في الوتر ، بثلاث . وخمس . وسبع » ، ص ٨٤ ، والطحاوي : ص ١٧٢ ، والدارقطني : ص ١٧١ ، والافظ له ، والحاكم : ص ٣٠٣ ، والطحاوي : ص ٨١ ، وأحمد : ص ٤١٨ - ج ٥ ، والدارمي : ص ١٦٦ ، والبيهقي : ص ٢٤ - ج ٣ ، وص ٢٧ - ج ٣ ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » - والكبير . بلفظ : الوتر واجب على كل مسلم ، وفي إسناده أشعث بن سوار ، ضعفه أحمد . وجماعة ، ووثقه ابن مبيد . قوله : « وأزوائه » ، ص ٢٤٠ - ج ٢ ، وقال في « التلخيص » ، ص ١١٦ : وصحح أبو حاتم . والقعلي . والدارقطني في « الملل » . والبيهقي : وثقه ، وهو الصواب ، اهـ . وقال في « بلوغ المرام » ، : رجع للنسائي وثقه . اهـ .

(٤) قال الدارقطني : واجب ليس بمحفوظ ، لأعلم تابع ابن حبان عليه أحد . اهـ . قلت : فإنه يترى عند الطحاوي ، ولكنه ذكر بكلمة : أو . وروى الطحاوي من طريق يزيد بن حبان عن الزهري ، به قال : الوتر حق ، أو واجب ، وقال الحافظ في « التلخيص » ، ص ١١٦ : أنه ابن الجوزي يعده ابن حبان ، ضعفه . وأخطأ . اهـ .

(٥) ص ٢٠٨ ، والحاكم في « المستدرک » ، ص ٣٠٦ - ج ١ ، والبيهقي : ص ٤٧٠ - ج ٢ .

(٦) قال ابن القيم في « بدائع الفوائد » ، ص ٣ - ج ٤ : ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذم من خالفه ، ويستفاد الوجوب بالأمر ثارة ، وبالتصریح بالإيجاب ، ولفظه : على ، وحق على العباد ، وعلى المؤمنين . وترتيب الأهم

حديث آخر : أخرجه أحمد ^(١) بن خليل بن مرة عن معاوية بن قرة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من لم يوتر فليس منا » ، انتهى . وهو منقطع ، قال أحمد : لم يسمع معاوية بن قرة من أبي هريرة شيئاً ، ولألفه ، والخليل بن مرة ضعفه يحيى : والنسائي ، وقال البخاري : منكر الحديث .

حديث آخر : أخرجه مسلم عن أبي سعيد أن النبي ﷺ ، قال : « أوتروا قبل أن تصبحوا » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٢) أيضاً عن ابن عمر مرفوعاً « بادروا الصبح بالوتر » ، وأخرجه الترمذي بلفظ : « إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل ، والوتر ، فأوتروا قبل طلوع الفجر » ، انتهى . قال النووي في « الخلاصة » : وإسناده صحيح ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الله بن أحمد في « مسند أبيه » ^(٣) « حدثنا هارون بن معروف ثنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي القاضي أن معاذ بن جبل قدم الشام فوجد أهل الشام لا يوترون ، فقال لمعاوية : مالي أرى أهل الشام لا يوترون ؟ فقال معاوية : وواجب ذلك عليهم ؟ فقال : نعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « زادني ربي عز وجل صلاة ، وهي الوتر ، ووقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » ، انتهى . وأعله ابن الجوزي في « التحقيق » بعبد الله بن زحر ، قال : قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابن حبان : يروى الموضوعات عن الآثبات ، وعبد الرحمن بن رافع ، قال البخاري : في حديثه مناكير ، قال صاحب « التنقيح » : وفيه إقطاع ، فإن عبد الرحمن التنوخي لم يدرك معاذاً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البزار في « مسنده » ^(٤) عن حكام بن عنبسة عن جابر بن أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي ﷺ ، قال : « الوتر واجب على كل مسلم » ، انتهى . وقال : لا يعله يروى عن ابن مسعود إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ، انتهى .

(١) ص ٤٤٣ - ج ٣ (٢) في « باب صلاة الليل » ، ص ٢٥٧ ، وللترمذي « باب مبادرة الصبح بالوتر » ، ص ٦٠ (٣) في « المسند » ، ص ٢٤٢ - ج ٥ رواه مات . إلا عبيد الله بن زحر ، قال الحافظ : هو واه ، وقال في « التعريب » : صدوق يخطئ . وإلا عبد الرحمن بن رافع . مكث عنه في « الدراية » ، وضعفه في « التعريب » ، وذكره ابن حبان في « التلخيص » . وابن وهب هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي هج ، ويحيى بن أيوب النافعي هج ، وقال في « الدراية » : مات معاذ قبل أن يلى معاوية دمشق ، وعبد الرحمن للذكور لم يدرك القصة ، اه . (٤) قال ابن حجر في « الدراية » ، ص ١١٣ : أخرجه البزار ، وفيه جابر الجعفي ، وهو ضعيف ، وقد ذكر البزار أنه مردده ، اه .

أحاديث الخصوم : استدلو ا على عدم وجوب الوتر بحديث الأعرابي : أنه عليه السلام قال له : « خمس صلوات كتبهن الله عليك ، قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع » ، أخرجه البخارى ^(١) . ومسلم عن طلحة بن عبيد الله ، وأجاب الأصحاب عنه بأنه كان قبل وجوب الوتر ، بدليل أنه لم يذكر فيه الحج ، فدلّ على أثر متقدم على وجوب الحج ، ولقطة : « زادكم صلاة ، مشعرة بتأخر وجوب الوتر ، ولكن الحج مذكور عند مسلم ^(٢) » في حديث ضمام بن ثعلبة ، أخرجه في « أول الإيمان » عن أنس ، ولم يسم مسلم ضمماً ، ورواه البخارى في « العلم » ، وسمى ضمماً ، وليس فيه الحج .

حديث آخر : أخرجه البخارى ^(٣) . ومسلم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أوتر على البعير ، وفي لفظ : رأيت رسول الله ﷺ يوتر على راحلته ، قال الطحاوى : هنا كان قبل وجوبه ، ثم عارضه برواية حفظة بن أبي سفیان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلى على راحلته . ويوتر بالأرض ، ويزعم أن النبي ﷺ فعل كذلك ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى . ومسلم أيضاً عن معاذ أنه عليه السلام بعثه إلى اليمن ، وقال له ، فيما قال : « فإن أطاعوك فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة » . قال ابن حبان : وكان بعث معاذ إلى اليمن قبل خروجه من الدنيا بأيام يسيرة ، انتهى . ويقوى هذا ما في « موطن مالك » أنه عليه السلام توفي قبل أن يقدم عليه معاذ من اليمن ، وسيأتى في « الزكاة » في حديث الأوقاص .

حديث آخر : أخرجه ابن حبان ^(٤) عن جابر أنه عليه السلام قام بهم في رمضان ، فصل

(١) في « أوائل الصيام » ، ص ٢٥٤ ، ومسلم في « الإيمان » في باب الصلوات خمس ، ص ٣٠ - ج ١

(٢) ص ٣١ ، والبخارى في « العلم » في باب الفرائض والفرص على الحديث ، ص ١٥

تتبعه : أنكر الشيخ المخرج عن ذكر الملح في رواية البخارى . ومما خطأ ، بل ذكر البخارى أيضاً الملح في رواية ثابت ، كما هو عند مسلم في روايته .

تتبعه : روى البخارى حديث أنس عن شريك بن عبد الله ، وعنه ثابت عنه ، وليس في شيء منه ذكر ضمام ، إنما سمي البخارى ضمماً فيما علق في « الترجمة » ،

(٣) البخارى في « باب الوتر في السفر » ، ص ١٣٦ ، ومسلم في « صلاة السفر » في باب جوار صلاة الله على المابة في السفر ، ص ٢٤٤ ، والطحاوى : ص ٢٤٩ ، قال النووي في « شرح المغيب » ص ٢٠ - ج ٤ : لادلالة فيه ، لأن منبج أن الوتر واجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن كان سنة في حق الأمة ، اهـ .

(٤) وابن نصر في « قيام الليل » ص ١١٤ ، و ص ٩٠ ، وأخيراً في « الصغير » ص ١٠٨ . وفيه : يعقوب القس ، قال المارغطى : ليس بالقوى ، وقال اللسانى . وغيره : لا بأس به . وقال الحنفى في « الثغريب » ص ١٠٠ ، صدوق ، وعيسى بن جارية ، قال ابن مبيد : عنه منكبر ، وقال اللسانى : منكر الحديث . وجّه عنه : متروك ، اهـ . وسيأتى في « فصل - قيام شهر رمضان » ، أيضاً

ثمان ركعات، وأوتر، ثم انتظروه من القابلة، فلم يخرج إليهم، فسألوه، قال: خشيت أن يكتب عليكم الوتر، انتهى. رواه في التلخيص والتلخيص، من القسم الخامس.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(١). والتلخيص. وابن ماجه عن عبد الله بن محرز أن رجلاً من بني كنانة، يدعى "المخدجي" سمع رجلاً بالشام، يدعى "أبا محمد" سأل رجل^(٢) عن الوتر، أوجب هو؟ قال: نعم. كوجوب الصلاة، ثم سأل عبادة بن الصامت، فقال: كذب، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "دخس صلوات، كتبني الله على العباد، من جاء بهن يوم القيامة كما أمر الله، لم يستخف بشيء من حقوقهن، فإن الله عز وجل جاعل له عهداً أن يدخله الجنة، ومن لم يبيح بهن يوم القيامة استخفافاً بحقهن، فلا عهد له عند الله، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه"، انتهى. ورواه ابن حبان في "محبته"، وذكر المخدجي في "كتاب الثقات"، وقال: هو أبو رفيع، وقيل: رفيع، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أحمد في "مسنده"^(٣). والحاكم في "مستدركه"، وسكت عنه عن أبي جناب الكلبي يحيى بن أبي حبة عن عكرمة عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ثلاث من علي" فرائض، وهن لكم تطوع: الوتر. والتحر. وصلاة الضحى، انتهى. قال الذهبي في "مختصره": سكت الحاكم عنه، وهو غريب منكر، وأبو جناب الكلبي ضعفه النسائي. والدارقطني، انتهى. وأخرجه أحمد. والحاكم أيضاً عن جابر الجعفي عن عكرمة به، والجعفي مختلف فيه، وله طريق آخر عند ابن الجوزي في "العلل المتناهية" فيها وضاح بن يحيى. ومنديل، وهما ضعيفان، وأخرج ابن الجوزي نحوه من حديث أنس، وفيه عبد الله بن محرز^(٤)، وهو ساقط، قال ابن حبان: كان يكذب.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني^(٥) عن أبي هريرة أن النبي ﷺ، قال: "لا توتروا

(١) في "باب المحافظة على الصلوات"، ص ٦٧، وفي "باب من لم يوتر"، ص ٢٠٨، والتلخيص في "باب المحافظة على الصلوات الخمس"، ص ٨٠، وأحمد: ص ٣١٩ - ج ٥، وابن ماجه في "باب فرض الصلوات الخمس"، والمحافظة عليها، ص ١٠٢.

(٢) قلت: أصل عبارة أبي داود مكدنا: "إن رجلاً من بني كنانة يدعى المخدجي سمع رجلاً بالشام، يدعى أبا محمد يقول: إن الوتر واجب، فقال المخدجي: فرميتني إلى عبادة بن الصامت، فأخبرته، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث، قوله: كذب، أي أخطأ، كذا في "التلخيص"، قلت: أبو محمد هذا أنصاري، اسمه سمود، وله صحبة، وقيل: اسمه سعد بن أوس من الأنصار من بني النجار، وكان يدعى "عون المعبود"، ص ٥٣٤ - ج ١، و"كتاب البلم - لابن عبد البر"، ص ١٥٥ - ج ٢، وراجع "التلخيص"، ص ١٧٢ (٣) ص ٢٣١ - ج ١، والحاكم في "المستدرك"، ص ٣٠٠ - ج ١، والدارقطني: ص ١٧١.

(٤) في "اللسان الحظية"، محرز، وظي أنه مرر "بالمختص"، فراجع: (٥) ص ١٧٢، والطحاوي: ص ١٧٢، والحاكم في "المستدرك"، ص ٣٠٤ - ج ١، قال: صحيح على شرط الشيخين، وابن نصر في "قيام الليل"، ص ١٢٥. ونقطه: لا توتروا ثلاث تنهوا بالغرب، والطحاوي أيضاً، والحاكم بهذا اللفظ، والبيهقي: ص ٣١ - ج ٣.

بثلاث^(١)، وأوتروا بخمس، أو سبع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب، انتهى. قال الدارقطني: إنسانه ثقات، انتهى.

(١) قوله: لا توتروا بثلاث، وأوتروا بخمس، أو سبع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب، له.

هذا الحديث قد اكتفى بظاهر لفظه ابن قسطل للروزي في "قيام الليل"، ص ١٢٧، حيث رد به على بعض أصحاب أبي حنيفة قوله: إن العلماء قد أجمعوا على أن الوتر بثلاث جائز حسن، له. وقال: قوله هنا، من الله معرفة بالأخبار، واختلاف العلماء، وقد روى في "كرامية الوتر بثلاث"، أخبار: بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضها عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. والثابطين، ثم روى هذا الخبر عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا توتروا بثلاث، تشبهوا بالمغرب، ولكن أوتروا بخمس أو سبع. أو تسع. أو بأحدى عشرة. أو أكثر من ذلك، له. وفي مناه ما أخرج أحمد في "مستدركه"، ص ٣٣٥ ج ٥ من ميسرة. وعائشة مرفوعاً، قلنا: لا يصح "أي الوتر"، إلا بخمس أو سبع، له. لكن أشكل على أهل العلم تأويله، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد تواتر عنه إتياره بثلاث، ومن الصحابة. والثابطين، وقد روى هو جلة سالحة منها في "كتابها" - في الوتر، فما معنى النبي بعد ذلك؟ ولقد تصدى الحافظ في "الفتح"، ص ٤٠٠ ج ٢ لرفع هذا الاشكال، وقال: الجواب بين هذا وبين ما تقدم من النبي من التشبيه بصلاة المغرب أن يحمل النبي على صلاة ثلاث يقتضيه، له. وظن أن النبي في الحديث هو النبي من التشبيه، وقد سبق سلمان بن يسار إلى هذا، روى عنه ابن النصر أنه ذكره الثلاث، وقال: لا يشبه التطوع بالفريضة، له. وهذا الحل مردود بالبيان، وبمعنى الحديث، أما الأول: فأن لا نرى الفرق بين الفريضة والتطوع إلا بإيجاب الله تعالى وعمله، ولا نرى الفرق بين صوم التطوع وصوم رمضان إلا بذلك، وكذا فريضة الحج، وتطوعه سيان في الأعمال كلها، ولا فرق في الاتقان بين الزكاة وسائر الصدقات، بل لا فرق بين صلاة الفجر والركعتين قبلها، وبين صلاة الظهر، وأربع ليلاً، في شيء من الأركان، ولو حلف رجل أن التطوع كالفريضة في الأمور كلها، إلا فيما يرخس في التطوع، لكان باراً، وعد الطحاوي في: ص ١٧٣ من "شرح الآثار"، من ذلك أشياء: فقال: إمام نجد سنة إلا ولها مثل في الفرض، له. فما بال الوتر نهي عنه لأجل الاشتباه بالفريضة؟ وأما المعنى: فلا نرى لهذا الحديث لفظاً: الأول: لا توتروا بثلاث، تشبهوا بالمغرب، ولكن أوتروا بخمس، الحديث، وكلمة تشبهوا في هذا، ليست بصفة، بل هي جواب النبي، ولا يصح مناه، على مراد ابن قسطل عن منسب جمهور النحاة، لأن التقدير عندهم أن لا توتروا بثلاث، تشبهوا بالمغرب، إلا على منسب الكسائي، قال للنبي عنه أن توتروا بثلاث، تشبهوا بالمغرب فعد النبي. ليس التشبيه قطعاً، بل هذا المبدء، والتشبيه لازم له، ففي أصل الإتيار، بثلاث، بأي صورة كانت، حدث التشبيه، وعبد الشرع لرفع المشابهة طريقاً بقوله: ولكن أوتروا بخمس أو سبع، الحديث، فكان المؤول لهذا الحديث بالتأويل المذكورة يرضى به. واللفظ الآخر لهذا الحديث: لا توتروا بثلاث، وأوتروا بخمس أو سبع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب. ففي هذا الحديث نهي عن الإتيار بثلاث، وعن التشبيه بصلاة المغرب كلها، قال كل التشبيه هو الإتيار بثلاث، وهذا الاشكال بأسره، وإن أريد الصفة والميزة، فيمد التفرقة بين هيئة وهيئة. من النبي عن الإتيار بثلاث بمحله. فقها أول الحافظ لإعمال كلمة، وإجمال الأخرى. ثم هذا التأويل، وإن لم يضر الحنفية، لأن حاشه: أن المشابهة بين الصلوات تنافي بزيادة بعض الأعمال في إحداها، وللنهي في الأخرى، فكأن أن أسرها سنة في الفريضة عنه يرتفع بتركه في أوتر للشابهة بين المغرب، والوتر فكذلك يرفع المشابهة بزيادة الفنون، وهو واجب عندهم في أوتر. دون صلاة المغرب. فلا خير فيه عندهم، بل يوافقهم في إبطال سمي ابن قسطل فيما أراد منه. لكن يختلف به هذا الحديث، الحديث الصحيح الذي أخرجه النسائي: ص ٢٤٨. وغيره عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسيح في ركعتي الوتر. ويؤثر عليه الناس في قوله: "كيف الوتر بثلاث"، وقد عاين حزم في "أشعري" جميع أنواع الأثر التي ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال في: ص ٤٧ ج ٣: ولثاني عشر: أن يحل ثلاث ركعات بخمس في الثانية. ثم يقوم دون التسليم، ويأتي بالثالثة، ثم يجلس، ويشهد كصلاة المغرب. وهو اختار أبو حنيفة. لما حدثت عبد الله

الحديث الحادى بعد المائة : روت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث

ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن مسعود ثنا يونس بن الفضل ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زورارة بن أبي أولى عن سعد بن هشام أن عائشة أم المؤمنين حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم ركعتي الفجر، اهـ . وقال : صحيح ، فإن قيل : إن الحديث ، وإن كان ظاهراً في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتشهد في ركعتي الوتر ، ولا يسلم ، وإلا فلا معنى لنقل التسليم قط ، لكن ليس ينس فيه ، فقلنا أن يقول : كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر ، كان لا يتشهد أيضاً ، فإلى الجواب ؟ قلنا : هذا السؤال ناشئ من أنه معرفة السائل عن اصطلاح أهل الحديث فيما يريهون من الوتر ، وسأينته إن شاء الله تعالى ، ومن أنه معرفة بتصرف الرواة ، وإلا فالجواب في الثانية مخرج به أيضاً ، روى مسلم في " صحيحه " ، ص ٦٥٦ هذا الحديث عن سعيد بن أبي عروبة ، بهذا الاسناد الذى روى به للنسائي ، وفيه ، في حديث طويل قوله : ولا يجلس فيها ، إلا في الثالثة ، فيذكر الله ويحمده ، ويدعو ، ثم ينشئ ، ولا يسلم ، ثم يقوم ، فيصلي الثالثة ، ثم يقعد ، فيذكر الله ويحمده . ويدعو ، ثم يسلم تسليماً ، اهـ . وهذه الزكاة الثامنة من صلاة الليل في هذا الحديث ، عند مسلم ، هي الزكاة الثانية من الوتر ، عند النسائي ، ذكرها بعض أصحاب سعيد ، مع ست من صلاة الليل ، كما عند مسلم ، وميزه الآخرون ، وهو عند النسائي ، وغيره ، والحديث واحد ، فإذا تحقق أن حديث أبي هريرة : لا توتروا بثلاث صحيح ، وأن تأويل المافظ لم يصح شيئاً - في جمعه مع الأحاديث الأخر الصحيحة للصريحة - في خلاف ، فالتأويل الصحيح هو الذى أشار إليه الطحاوى في " شرح الآثار " ، ص ١٧٢ ، بقوله : ذكره أفراد الوتر حتى يكون معه شفع ، اهـ . وقال بعد ما روى حديث عائشة : قالت : كان الوتر سبباً أو خساً ، ولثلاث بغيره ، اهـ . فكرهت أن يجعل الوتر ثلاثاً ، لم يتقدمه شيء ، حتى يكون قبله غير من ، انتهى قول الطحاوى . أى تدب إلى الصلاة قبل الوتر ، وألقا شفع واحد ، فتكون خمسة ، أو أربع ، فتكون سبباً ، أو ست ، فتكون تسماً ، هكذا ، كما تدب إلى الصلاة قبل الفرائض بمثل إلا المغرب ، فإنه لم يتدب إلى الصلاة قبله ، فالمراد من الوتر هنا الأهم من الوتر المصطلح ، ومن صلاة الليل ، وأدنى صلاة الليل الوتر المصطلح ، أى هنا أسرار : الأول : أن المراد بالوتر في هذا الحديث صلاة الليل كله ، مع الوتر المصطلح ، فهو بما قال الترمذى في " باب الوتر بسبع " ، ص ٦٠ : قال إسحاق بن إبراهيم : معنى ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث عشرة . وإحدى عشرة ، قال : إنما معناه أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة مع للوتر ، فليست صلاة الليل إلى الوتر ، وروى في ذلك حديثاً عن عائشة ، واحتج بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ما أوتروا يا أهل القرآن ، قال : إنما عني به قيام الليل ، اهـ . والثاني : أن المراد بالسبع . ولثلاث عشرة ركعة . ثلاث ركعات : الوتر مع أربع : أوست . أو ثمان قبله ، فهو بما أخرجه أبو داود في " باب صلاة الليل " ، ص ٢٠٠ عن عبد الله بن نيس ، قال : قلت لعائشة : بهم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر ؟ قالت : بأربع . وثلاث . وست . وثلاث . وثمان . وثلاث . وعشر . وثلاث ، ولم يكن بأكثر من سبع ، ولا بأكثر من ثلاث عشرة ، اهـ . وهذا الحديث أخرجه الطحاوى في " شرح الآثار " ، ص ١٦٨ - ج ١ ، وأحمد في " مستدرسه " ، ص ... ، قال المافظ في " الفتحة " ، ص ١٧ - ج ٣ : هذا أصح ما وقت عليه من ذلك ، وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك ، والله أعلم ، ولقد روى ابن نصر بعد حديث عائشة آثاراً قضى بها على نفسه ، لكنه ظن أن بها يحكم رده على بعض أصحاب الثمان ، وأسرها أمر حديث عائشة ، كما ذكرنا ، وفيها تأييد لكون الوتر ثلاثاً ، وتدب إلى الصلاة قبله ، كما في الفرائض كذلك ، سوى المغرب ، قال : وعن ابن عباس : للوتر سبع ، أو خمس ، ولا تحب ثلاثاً بغيره ، وفي رواية : إنى لا تكره أن يكون ثلاثاً بغيره ، ولكن سبع . أو خمس ، وعن عائشة : للوتر سبع . أو خمس ، وإنى لا تكره أن يكون ثلاثاً بغيره ، وفي لفظ : أدنى الوتر خمس ، اهـ . هذه الروايات كلها تدل على أن الوتر ثلاث ، وأنه كان من التأكيد بكون ما ينشئ به أن يترك ، ولكن كرهوا الاكتفاء به ، كما يقول : إنى أكره صلاة الفجر ركعتين ، أى بدون سنتي الفجر ، والجب أن ابن نصر يحدد إثبات الوتر ، بأقل من ثلاث ، وهذه الآثار كلها في

”يعني لا يفصل بينهما بسلام“، قلت: أخرجه النسائي في ”سننه (١)“ عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعيد بن هشام عن عائشة، قالت: كان النبي ﷺ لا يسلم في ركعتي الوتر، انتهى. ورواه الحاكم في ”المستدرک“، وقال: إنه صحيح على شرط البخاري. ومسلم، ولم يخرجاه، ولفظه: قالت: كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن (٢)؛ انتهى. وفي لفظ: كان رسول الله ﷺ لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر، انتهى. ثم أخرج عن حبيب المعلم، قال: قيل للحسن: إن ابن عمر كان يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر، فقال: كان عمر أفضه منه، فكان ينهض في الثانية بالتكبير، انتهى. وسكت عنه.

أحاديث الباب: حديث عائشة (٣)، أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بفتح الكتاب - وسبح اسم ربك الأعلى -، وفي الثانية ”قل يا أيها الكافرون“، وفي الثالثة

كرامية الاكتفاء بالثلاث، فأنطق بالإكتفاء بركعة ١٢، وقد قال ابن الملاح: فيها قل عنه الخافض في ”تلخيص الخير“، ص ١١٦: لا نعلم في روايات الوتر مع كثرتها أنه عليه السلام أوتر بركعة - حسب - واقعة أحد - وعطه - حكم

(١) في ”باب كيف الوتر بثلاث“، ص ٢٤٨ من طريق بشير بن الفضل عن سعيد بن عروبة، وفتح بشيراً عيسى بن يونس، عنه الحاكم في ”المستدرک“، ص ٣٠٤. ويزيد بن زريع. وأبو بدر. شعاع بن الوليد. عنه الفارابي: ص ١٧٥، وكهم ورووا عنه، قبل الاختلاط، كما في ”فتح المغيث“، وأبو بدر فقد، عنه الفقه: ص ١٦٥ ج ١، وعبد الوهاب بن عطاء، عنه الليثي: ص ٣١ - ج ٣، وفي التتوي: ”شرح المنهاج“، ص ٧ - ج ٤: رواه النسائي بإسناد حسن، والبيهقي في ”السف الكبير“، بإسناد صحيح، اهـ.

(٢) قوله: لا يسلم إلا في آخرهن، أقول لحديث عائشة طريقاً: طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، روى عنه يزيد بن زريع، وهو من أئمة الناس في سعيد، اهـ النسائي في ”كتاب الضمعة“، ص ٣١. وبشير بن الفضل يروي عنه عن سعيد، البخاري في ”صحيحه“، وعيسى بن يونس يروي عنه عن سعيد، مسلم في ”صحيحه“، فهو لا يقدم أصحاب سعيد، وسعيد وإن كان مدلساً، ولكن صرح التحديث، عنه الفارابي ورواه يزيد، عنه، ولفظه: كان لا يسلم في ركعتي الفجر، اهـ. والطريق الثاني: طريق أبان، عنه الليثي: ص ٣٨ - ج ٣، ولفظه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث، لا يقعد إلا في آخرهن، وهذه الرواية في ”المستدرک“، أيضاً، واختلفت كلمة ضرى ”المستدرک“، في لفظها، قل عنه الخافض في ”فتح“، ص ٤٠٠ - ج ٥٢. و”تلخيص“، ص ١١٦ بلفظ الليثي، وأما الشيخ الفرج. والبيهقي في ”التيبة“، ص ٨٢٣ - ج ١. وابن المهدي في ”الفتح“، ص ٣٠٣. وسرقسي الزبيدي في ”طود الجواهر المنيرة“، ص ٦٦، فذكروا بلفظ: لا يسلم إلا في آخرهن. وهذا اللفظ هو المذكور في ”المستدرک المطبوع“، وبهذا اللفظ ذكر الخافض في ”اندريد“، ص ١١٤. فكأن نسخ ”المستدرک“، فيه مختلفة، وأما ما كان طريق سعيد. هو المختوم، لأنه حق - حيث - ثبت الزس في قتادة، وأما رواية أبان على لفظ الشيخ، فهو موافقه، وأما بلفظ البيهقي في ”سننه“، فقد قل في ”سننه“، ص ٣١ - ج ٣. ورواه أبان خطأ، واقعة أعلم، اهـ. (٣) وحديث أبي بن كعب، قل: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في ”وتر - وسبح اسم ربك الأعلى“، وفي الركعة الثانية ”قل يا أيها الكافرون“، وفي الثالثة ”قل هو الله أحد“، ولا يسلم إلا في آخرهن، رواه النسائي: ص ٢٤٩، وفي رواية: ”فذا مرغ قل عبد قراعه: سجدت لك“، الحديث. وقيل: فيه دلالة أيضاً على عدم فراهه من الركعتين.

”قل هو الله أحد - والمعوذتين“، رواه أصحاب السنن الأربعة^(١). وابن حبان في ”محيحه“ في النوع الرابع والثلاثين - من القسم الخامس - والحاكم في ”المستدرک“، وقال : صحيح على شرط الشيخين - ولم يخرجاه ، ورواه الطحاوى في ”شرح الآثار“ ، وقال : إنه موافق لحديث سعد ابن هشام ، انتهى . وظاهر الحديث أن الثالثة متصلة غير منفصلة ، وإلا لقال : وفي ركعة الوتر ، أو الركعة المفردة ، أو نحو ذلك ، ولكن قد يعكر عليه في لفظه للدارقطنى^(٢) عن عائشة أيضاً أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الثلاثين يوتر بعدهما ”بسم اسم ربك الأعلى - وقل يا أيها الكافرون“ ، ويقرأ في الوتر ”قل هو الله أحد - وقل أعوذ برب الفلق - وقل أعوذ برب الناس“ ، انتهى .

حديث آخر : وروى الطحاوى^(٣) : حدثنا روح بن الفرج ثنا لوين ثنا شريك بن محول عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث ، يقرأ في الأولى ”بسم“ إلى آخره ، بنحو حديث عائشة ، حدثنا حسين بن نصر ثنا أبو نعيم ثنائيفان عن زيد عن زر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أنه صلى مع النبي ﷺ الوتر ، فقرأ في الركعة الأولى ”بسم“ ، إلى آخره ، وأخرج عن علي^(٤) . وهران بن حسين نحوه ، وأخرجه النسائي . والترمذى . وابن ماجه ، قال النووى في ”الخلاصة“ : بإسناد صحيح عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير به ، أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر ”بسم اسم ربك الأعلى - وقل يا أيها الكافرون - وقل هو الله أحد“ في ركعة ركعة ، انتهى . وسكت الترمذى عنه .

حديث آخر : أخرجه الدارقطنى^(٥) ، ثم البيهقى عن يحيى بن زكريا ابن الأعمش عن مالك ابن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد النخعى عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : «وتر الليل ثلاث ، كوتر النهار صلاة المغرب» ، انتهى . قال الدارقطنى : لم يروه عن الأعمش مرفوعاً غير يحيى بن زكريا ، وهو ضعيف ، وقال البيهقى : الصحيح وقفه على ابن مسعود ، ورفعته يحيى بن زكريا بن أبى الحواجب . وهو ضعيف ، ورواه الثورى^(٦) . وعبدالله بن نعيم . وغيرهما

(١) أبوداود فيما يقرأ في ”الوتر“ ، ص ٢٠٨ ، وكذا في ”الترمذى“ ، ص ٦١ ، وابن ماجه : ص ٨٣ ، والحاكم في ”المستدرک“ ، ص ٣٠٥ ، والطحاوى : ص ١٦٨ ، والدارقطنى ص ١٧٦ ، ولم أجده في ”النسائي“ ، وعزاه المنذرى إلى الثلاثة ، قط ، والله أعلم . (٢) ص ١٧٢ ، والطحاوى : ص ١٦٨ ، قلت : وقوله : أوتر بعدهما ، يدل على أنه يوتر بعد التسليمة ، ولا شك أن الثالثة وتر ، اهـ . ”الناية“ ، ص ١٢٣ (٣) ص ١٧٠ ، والنسائي في ”باب كيف الوتر بثلاث“ ، ص ٢٤٩ ، والترمذى : ص ٦١ ، وابن ماجه : ص ٨٣ (٤) حديث على : ص ١٧١ ، أخرجه عنه من طريق الحارث الأحمور ، وحديث عمران : ص ١٧١ من طريق الحجاج (٥) ص ١٧٣ ، وروى الطبراني في ”الكبير“ ، موثقاً ، ورجله رجال الصحيح ”زوائد“ ، ص ٢٤٢ - ج ٢ (٦) الثورى ، ومن طريقه الطحاوى في ”شرح الآثار“ ، ص ١٧٣ ، وابن نعيم ، ومن طريقه البيهقى : ص ٣١ - ج ٣

عن الأعمش، فوقوه، انتهى. وأخرجه الدارقطني أيضاً عن إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن بن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً، نحوه، سواء، من طريق الدارقطني. رواه ابن الجوزي في "العلل المنتهية"، وقال: هذا حديث لا يصح، قال ابن معين، إسماعيل المكي ليس بشيء. وزاد في "التحقيق"، وقال النسائي: متروك، وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. انتهى.

حديث آخر - حديث النهي عن البتراء: أخرجه ابن عبد البر في "كساب الفهيد" عن عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (١) ثنا عبد العزيز الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ نهى عن البتراء . أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها . انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" ، وقال: الغالب على حديث عثمان بن محمد - هذا - الوجه ، انتهى . وسيأتي في "باب سجود السهو" ، وقال ابن القطان في "كتابه" : هذا حديث شاذ . لا يرجع على رواية ، وذكره ابن الجوزي في "التحقيق" ، ثم قال : والمروى عن ابن عمر أنه فسر البتراء أن يصلي بركوع ناقص وسجود ناقص ، انتهى . وهذا إن صح عن ابن عمر . ففي الحديث ما يردّه ، وتفسير راوى الحديث مقدم على تفسير غيره ، بل ظاهر اللفظ أنه من كلامه "بي" . والدليل على أن هذا غير صحيح عن ابن عمر ما رواه الطحاوي في "ترج" الأماز "حدثنا سليمان بن شعيب ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي حدثني المطلب بن عبد الله اغترزوى أن رجلا سأل ابن عمر عن الوتر ، فأمره بثلاث يفصل بين شفعه ووتره بتسايمة . فقال الرجل : أو أف أن يقول الناس : هي البتراء ، فقال ابن عمر : هذه سنة الله ورسوله ، انتهى . قد سمع (٢) ابن عمر هذا من الرجل ، ولم ينكره ، والله أعلم ، وقال ابن الجوزي في "التحقيق" : وهو مما تنوّع في حديث النهي عن البتراء بحديث أخرجه الدارقطني (٣) ، ثم البيهقي عن عبد الله بن وهب حدثني سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل عن أبي مسلمة ، و"يعرج عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، قال : لا توتروا بثلاث . أو توتروا بخمس . أو تسبع . ولا تقسوها بصلاة المغرب" ، انتهى . قال الدارقطني : رواه كلهم ثقات . وزواه الخاكة في "مستدرک" . وقال : على شرطهما ، انتهى . وليس في هذا الحديث الوتر بركة ، فليزعم أن يقولوا به . والله أعلم .

الآثار: روى محمد بن الحسن في "موطأه" (1) عن يعقوب بن إبراهيم - صاحبين ابن أبي

(١) في نسخة "عن أبيه محمد"، (٢) نسب هذا القول لـ "الحافظ" في نسخة "ص ١٠٢" وفي "مقدمة" و "تبيين الاستدلال"، قلت: العجب من الحافظ لم يفرق بين قول "ريمس" و "مخاري" و "عبد".

(۳) م ۱۷۲، والها کم: م ۳۰۴ - ج ۱، والها وی: م ۱۷۲، وسمه تهریج: هل حیت: تریج
والکسین: م ۲۷۶ - ج ۱ (۴) ۱۴۶، وفيه حیدر بر ابراهیم - وهه علی: بل هو حیدر بن سمه تهریج: وی: م ۱۷۲، وسمه تهریج: هل حیت: تریج

عن ابن مسعود، أنه قال : ما أجزأت ركعة قط ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا القاسم بن معن ثنا حصين عن إبراهيم ، قال : بلغ ابن مسعود أن سعداً يوتر بركعة ، فقال : ما أجزأت ركعة قط ، انتهى . قال النووي في "الخلاصة" (١) : "موقوف ضعيف .

أثر آخر : رواه الطحاوي (٢) حدثنا روح بن الفرغ ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ثنا بكر ابن مضر عن جعفر بن ربيعة عن عقبة بن مسلم ، قال : سألت عبد الله بن عمر عن الوتر ، فقال : أتعرف وتر النهار ؟ قلت : نعم ، صلاة المغرب ، قال : صدقت وأحسن ، انتهى . قال الطحاوي : وعليه يحمل حديث ابن عمر : أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل ، فقال : متى متى ، فإذا خشيت الصباح ، فصل ركعة ، توتر لك ما صليت ، قال : معناه ، صل ركعة ، مع اثنتين قبلها ، وتتفق بذلك الأخبار ، حدثنا أبو بكر ثنا أبو داود ثنا أبو خالد ، سألت أبا العالية عن الوتر ، فقال : علينا أصحاب رسول الله ﷺ أن الوتر مثل صلاة المغرب ، هذا وتر الليل ، وهذا وتر النهار ، انتهى .

أثر آخر : رواه الطحاوي (٣) أيضاً حدثنا صالح بن عبد الرحمن ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم عن حميد عن أنس ، قال : الوتر ثلاث ركعات ، حدثنا ابن مرزوق (٤) ثنا عفان ثنا حماد ابن سلة ثنا ثابت ، قال : صلى بي أنس الوتر ، أنا عن يمينه ، وأم ولده خلفنا ، ثلاث ركعات ، لم يسلم إلا في آخرهن ، انتهى .

أثر آخر : رواه الطحاوي أيضاً : حدثنا إبراهيم بن أبي داود ثنا يحيى بن سليمان الجعفي ثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن ابن هلال عن ابن إسحاق عن المسور (٥) بن مخزومة ، قال : دفنا أبا بكر ، فقال عمر : إنى لم أوتر ، قمام وصفنا وراه ، فصلى بنا ثلاث ركعات ، لم يسلم إلا في آخرهن ، قال : ومذهبنا أيضاً قوى من جهة النظر ، لأن الوتر لا يخلو إما أن يكون فرضاً أو سنة ، فلم يكن فرضاً ، فالفرض ليس إلا ركعتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً ، وكلهم أجمعوا أن الوتر لا يكون اثنتين ، ولا أربعاً ، فثبت أنه ثلاث ، وإن كان سنة ، فلم نألم نجد سنة ، إلا ولها مثل في الفرض منه أخذت ، والفرض لم نجد منه وتر إلا المغرب ، وهو ثلاث ، فثبت أن الوتر ثلاث ، انتهى . وهذا الذي قاله

(١) وقال المهيبي في "الزوائد" ، ص ٢٤٢ - ج ٢ : إسناده حسن ، أخرجه ابن عدى في "الكامل" ، عن يحيى ابن معين ، قال : مرسل إبراهيم التيمي صحيحة ، إلا حديث : تاجر البحرين ، راجع له "الطحاوي" ، ص ١٣٣ (٢) ص ١٦٤ ، قلت : أخرجه أحمد في "مستدركه" ، ص ٤١ - ج ٢ ، ثنا يزيد أنا هشام بن محمد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : صلاة المغرب وتر النهار ، فأوتروا صلاة الليل ، اهـ . وفي "الطحاوي" ، ص ٢٤٣ ، وصلى "أي رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثلاثاً" ، وقال "أي ابن عمر" ، : هي وتر النهار ، اهـ .

(٣) ص ١٧٣ ، وقال في "الفراية" ، : إسناده صحيح (٤) ص ١٧٣ ، وقال في "الدراية" ، : إسناده صحيح (٥) في "الطحاوي" ، - من السور يهون الواو - ، وفي ابن أبي شيبة : ص ١٤١ ج ٤ ، يهون السور ، فراجع ، اهـ .

حسن جداً ، وقد ذكر الحازمي في " كتابه التاميم والمنسوخ " : من جملة الترجيحات أن يكون الحديث موافقاً للقياس ، وهذا لفظه ، قال : الوجه الثاني والعشرون ^(١) من الترجيحات أن يكون أحد الحديثين موافقاً للقياس دون الآخر ، فيكون العدول عن الثاني إلى الأول متعيناً ، قال : ولهذا قدم حديث أبي هريرة : ليس على المسلم في فرسه صدقة ، لأن ما لا يجب الزكاة في ذكره لا يجب في إنائه ، قياساً على سائر الحيوانات ، انتهى . قوله : وحكي الحسن إجماع المسلمين على الثلاث " يعني لا يفصل بينهن بسلام " ، قلت : رواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا حفص ثنا عمرو عن الحسن ، قال : أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث ، لا يسلم إلا في أخرهن ، انتهى . وعرو هذا ، الظاهر أنه عمرو بن عبيد ، وهو متكلم فيه ، فلم يأت وجده مصرحاً به في إسناد آخر . نظير هذا ، وقال الطحاوي في " شرح الآثار " : حدثنا أبو العوام محمد بن عبد الله بن عبد الجبار المرادي ثنا خالد بن زرار الأيلي ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء السبعة : سعيد بن المسيب . وعروة ابن الزبير . والقاسم بن محمد . وأبي بكر بن عبد الرحمن . وعارضة بن زيد . وعبد الله بن عبد الله . وسليمان بن يسار - في مشيخة سوام - أهل قه وصلاح . فكان مما وعيت عنهم أن الوتر ثلاث ، لا يسلم إلا في أخرهن ، انتهى .

الحديث الثاني بعد المائة : روى أن النبي ﷺ قُت في آخر الوتر . قال المصنف : وهو بعد الركوع ، قلت : رواه البارقي في " سننه " حدثنا عبد الصمد بن علي ثنا عبد الله بن غام ثنا عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا عمرو بن شمر عن سلام عن سويد بن غفلة . قال : سمعت أبا بكر . وعمر . وعثمان . وعلياً ، يقولون : قُت رسول الله ﷺ في آخر الوتر ، وكانوا يفعلون ذلك ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج الحاكم في " المستدرک - في كتاب الفضائل ^(٢) " عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه موسى بن عقبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن الحسن بن علي ، قال : علمني رسول الله ﷺ في وترى إذا رفعت رأسي ، ولم يبق إلا السجود : " اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ " ، إلى آخر القنوت ، وسيأتي ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين . ولم يخرجاه . إلا أن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة خالفه محمد بن جعفر بن أبي كثير في إسناده ، ثم أخرجه عن محمد بن جعفر بن أبي كثير حدثني موسى بن عقبة ثنا أبو إسحاق عن يزيد بن أبي مرزوم عن

(١) ذكر الحازمي في " الاجتهاد " ، ص ١٣ الوجه التاسع والعشرين أن يكون أحد الحديثين موافقاً للقياس .

(٢) ص ١٧٢ - ج ٣

أبي الحوراء^(١) عن الحسن بن علي ، قال : علني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات في الوتر : « اللهم اهدني فيمن هديت ، إلى آخره ، وسكت عنه ، وسيأتي في ” القنوت “ .

حديث آخر : قد يستأنس له بحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٢) عن حماد بن سلمة عن هشام بن عمرو الفزاري عن عبد الرحمن بن الحارث عن علي أن النبي ﷺ كان يقول في آخر وتره : « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن .

الحديث الثالث بعد المائة : روى أن رسول الله ﷺ قنت قبل الركوع ، قلت : روى من حديث أبي بن كعب ، ومن حديث ابن مسعود ، ومن حديث ابن عباس ، ومن حديث ابن عمر . فحديث أبي ، رواه النسائي^(٣) . وابن ماجه ، فقالا : حدثنا علي بن ميمون الرقي ثنا غلظ بن يزيد عن سفيان عن زيد اليامي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي بن كعب : أن رسول الله ﷺ كان يوتر ، فبقت قبل الركوع ، انتهى . لابن ماجه ، ولفظ النسائي : كان يوتر بثلاث : يقرأ في الأولى ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ . وفي الثانية ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ . وفي الثالثة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، وبقت قبل الركوع ، انتهى . وزاد في ” سننه الكبرى “ ، فاذا فرغ ، قال : ” سبحان الملك القدوس “ ثلاث مرات ، يطيل في آخرهن ، انتهى . ثم قال : وقد روى هذا الحديث غير واحد عن زيد اليامي ، فلم يقل فيه : وبقت قبل الركوع ، انتهى . وذكره أبو داود في ” سننه “ بإسناد آخر غير موصول ، قال : وروى حفص^(٤) بن غياث عن مسعر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ قنت قبل الركوع . ورواه عيسى^(٥) بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي مرفوعا ، بنحوه ، قال : وحديث زيد رواه سليمان الأعمش . وشعبة . وعبد الملك ابن أبي سليمان . وجري بن حازم ، كلهم عن زيد ، لم يذكر أحد منهم القنوت ، وحديث سعيد ،

(١) أبي الحوراء ، بالهمزة ، ربيعة بن شياب البصري

(٢) أبو داود في ” باب القنوت في الوتر “ ، ص ٢٠٩ ، وكذا الترمذي : ص ٦١ ، والنسائي في ” باب الدعاء في الوتر “ ، ص ٢٥٢ ، وابن ماجه ” فيها جاء في القنوت “ ، ص ٨٤ ، والبيهقي : ص ٤٢

(٣) في ” باب كيف الوتر بثلاث “ ، ص ٢٤٨ ، وفيه الزيادة التي مزاجها للشيخ إلى ” السلف الكبرى - للنسائي “ ، أيدأ ، لعل نسخة الشيخ خال عنها ، وابن ماجه في ” باب القنوت قبل الركوع “ ، ص ٨٤ ، ” وقيام الليل “ ، ص ١٣١

(٤) طريق حفص أسنده البيهقي : ص ٤٠ - ج ٣ (٥) أسنده الأذرقطي في ” سننه “ ، ص ١٧٤ ، ومن طريقه البيهقي : ص ٣٩ - ج ٣ ، وأسند عن عيسى بن يونس عن قطرب بن زيد عن سعيد باستاده ، ومن طريقه البيهقي : ص ٤٠ - ج ٣ . ولفظه لفظ النسائي

رواه أيضاً هشام الدستوائى . وشعبة عن قتادة ، ولم يذكروا القنوت ، ورواه يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن النبي ﷺ ، لم يذكر فيه أيأ ، ولا ذكر القنوت ، وكذلك رواه عبد الأعلى . ومحمد بن بشر العبدي ، وسماعه بالكوفة مع عيسى بن يونس ، ولم يذكروا القنوت ، انتهى كلامه (١) .

وأما حديث ابن مسعود : فأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" . والدارقطنى في "سننه" (٢) عن أبان بن أبي عياش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قنت في الوتر ، قبل الركوع ، انتهى . قال الدارقطنى : وأبان بن أبي عياش متروك ، انتهى .

طريق آخر : رواه الخطيب البغدادى (٣) في "كتاب القنوت" - له حديثنا أبو الحسن أحمد بن محمد الأهوازى ثنا أحمد بن محمد بن سعيد ثنا أحمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا منصور ابن أبي نيرة عن شريك عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي ﷺ بنحوه ، وذكره ابن الجوزى في "التحقيق" من جهة الخطيب ، وسكت عنه ، إلا أنه قال : أحاديثنا مقدمة ، انتهى .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه الحافظ أبو نعيم في كتابه "الحلية" عن عطاء بن مسلم ثنا العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس ، قال : أوتر النبي ﷺ بثلاث . فقتت فيها قبل الركوع ، انتهى . وقال : غريب من حديث حبيب . والعلاء تفرد به عطاء بن مسلم . انتهى .
وأما حديث ابن عمر (٤) : فرواه الطبرانى في "معجمه الوسط" حديثنا عمود بن محمد المروزى ثنا سهيل بن العباس الترمذى ثنا سعد بن سالم القراح عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث ركعات ، ويجعل القنوت قبل الركوع . انتهى . قال الطبرانى : لم يروه عن عبيد الله ، إلا سعيد بن سالم ، انتهى .

الآثار : روى الطبرانى في "معجمه" حديثنا فضل بن محمد الملقى ثنا أبو نعيم نا أبو الحسن وحديث عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، قال : كان عبد الله بن مسعود لا يفتت في صلاة الغداة . وإذا قنت في الوتر قنت قبل الركوع ، انتهى ، وفي لفظ : كان لا يفتت في شيء من الصلوات إلا في الوتر ، قبل الركعة ، انتهى .

(١) لكن غير الشيخ سياق كلام أبي داود (٢) ص ١٧٥ . والبيهقى ص ٤١ - ج ٣ (٣) قال الخفد
في "الدرية" ، ص ١١٥ : ضعيف (٤) قال الحافظ في "الدرية" ، ص ١١٥ : إسناده ضعيف

أثر آخر : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١) حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة أن ابن مسعود . وأصحاب النبي ﷺ كانوا يفتنون في الوتر قبل الركوع ، انتهى .

الحديث الرابع بعد المائة : قال عليه السلام للحسن بن علي حين علمه دعاء القنوت : « اجعل هذا في وترك » ، قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة (٢) عن يزيد بن أبي مرزوم عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي ، قال : علمني جدِّي رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر ، وفي لفظ : في قنوت الوتر ، " اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا يقضي عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت وتعاليت » ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث حسن ، لانعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي الحوراء السعدى ، واسمه : ربيعة بن شيان ، ولا يعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيئاً أحسن من هذا ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" . وابن جبان في "صححه" في النوع الثالث والعشرين ، من القسم الثاني منه . والحاكم في "المستدرک" - في كتاب الفضائل ، وسكت عنه ، ورواه البيهقي في "سننه" ، وزاد في رواية ، بعد "واليت" - "ولا يميز من عادت" وزاد للنسائي في رواية : تباركت وتعاليت ، وصلى الله على النبي ، قال النووي في "الخلاصة" : وإسنادها صحيح ، أو حسن ، انتهى . ورواه إمام بن راهويه . والدارمي . والبزار في "سنادهم" ، قال البزار : هذا حديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ إلا الحسن بن علي ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣) ، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن عمه موسى بن عتبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن الحسن بن علي ، قال : علمني رسول الله ﷺ في وترى إذا رفعت رأسي ، ولم يبق إلا السجود " اللهم اهدني فيمن هديت " ،

(١) قال الحافظ في "الترغيب" ، ص ١١٥ : إسناده حسن ، وقال في "الروايات" ، ص ١٣٧ - ج ٢ : عن ابن مسعود أنه كان لا يفتن في صلاة النداء ، وإذا فتن في الوتر فتت قبل الركعة ، وفي رواية عنه أيضاً ، قال : كان عبد الله لا يفتن في شيء من الصلوات إلا في الوتر ، قبل الركعة ، ورواه الطبراني في "الكبير" ، وإسناده حسن ، أ . (٢) أبو داود في "باب القنوت في الوتر" ، ص ٢٠٨ ، وكذا الترمذي : ص ٦١ ، وابن ماجه : ص ٨٤ ، والنسائي في "باب الدعاء في الوتر" ، ص ٢٥٢ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٢٠٠ ، وفي بعض رواياته : وعليه أن يقول في الوتر ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ١٧٢ - ج ٣ ، ولفظه . ولفظ للنسائي : علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر ، فذكره ، وأبو جازود : ص ١٤٣ ، ولفظه : علمه هذه الكلمات ، ليقول في قنوت الوتر ، والدارمي : ص ١١٧ ، والبيهقي : ص ٣٩ - ج ٣ (٣) ص ١٧٢ - ج ٣ ، ومن طريقه البيهقي في "سننه" ، ص ٣٩ - ج ٣

إلى آخره، سواء، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، إلا أن إسماعيل بن عتبة خالفه محمد بن جعفر بن أبي كثير في إسناده، ثم أخرجه عن محمد بن جعفر بن أبي كثير، حدثني موسى بن عتبة ثنا أبو إسحاق عن يزيد بن أبي مريم به، بسند السنن ومثله (١)، وسكت عنه، انتهى. وصاحب الكتاب استدلل بهذا الحديث، وإطلاعه على وجوب القنوت في السنة كلها، وهو قوله: «واجعل هذا في وترك»، من غير فصل، ولم أجد هذا في الحديث، واستدل لنا ابن الجوزي في «التحقيق» بحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن حماد بن سلمة عن هشام بن عمرو الفراري عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ، كان يقول في آخر وتره: اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك، أنت كما ألتيت على نفسك، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن، وكأنه بناء على أن كان - تقتضي النوام، والله أعلم.

أحاديث الخصوص: وللشافعية في تخصيصهم القنوت بالنصف الأخير من رمضان حديثان: الأول: أخرجه أبو داود (٢) عن الحسن أن عمر بن الخطاب جمع الناس، على أبي بن كعب، فكان يصل بهم عشرين ليلة من الشهر «يعني رمضان»، ولا يقتت بهم، إلا في النصف الثاني، فإذا كان العشر الأواخر تخلف، فصل في بيته، انتهى. وهذا منقطع، فإن الحسن لم يدرك عمر، ثم هو فعل صحابي، وأخرجه أيضاً عن هشام عن محمد بن سيرين عن بعض أصحابه أن أبي بن كعب، أمهم «يعني في رمضان»، وكان يقتت في النصف الآخر من رمضان، انتهى. وفيه مجعول، وقال النووي في «الخلاصة»: «الطريقان ضعيفان، قال أبو داود: وهذان الحديثان يدلان على ضعف حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ قنت في الوتر، انتهى. وهو منازع في ذلك.

الحديث الثاني: أخرجه ابن عدي في «الكامل» عن أبي عاتكة طريف بن سلمان عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يقتت في النصف من رمضان، إلى آخره، انتهى. وأبو عاتكة ضعيف، قال البيهقي: هذا حديث لا يصح إسناده.

الحديث الخامس بعد المائة: حديث: «لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن»، وذكر منها القنوت، قلت: تقدم في صفة الصلاة (٣)، وليس فيه القنوت.

الحديث السادس بعد المائة: روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قنت في صلاة الفجر

(١) قال الحافظ في «الدرية»: هو الصواب، اهـ (٢) في «القنوت في الوتر»، ص ٢٠٩ - ج ١

(٣) تقدم تخريج «صفة الصلاة»، في الحديث الثامن والثلاثين: ص ٣٩٠

شهرًا، ثم تركه، قلت: استدلت به المصنف للشافعي علينا في وجوب القنوت في الفجر، وهو غير مطابق، فانه قال: ولا يقنت في غير الوتر، خلافاً للشافعي في الفجر، لما روى ابن مسعود أنه عليه السلام قنت في صلاة الفجر شهرًا، ثم تركه، ولا يصلح أن يكون حجة لمنهنا أيضاً، لأن ترك القنوت في الفجر لا يلزم منه تركه في باقي الصلوات، نعم يصلح أن يكون حجة لنا في دعوى نسخ حديثهم، ولا يبعد^(١) أن يكون سقط من النسخة، خلافاً للشافعي، لأنه عليه السلام كان يقنت في الفجر، ولنا أنه منسوخ، لما روى ابن مسعود أنه عليه السلام قنت في صلاة الفجر شهرًا، ثم تركه.

وبالجملة، فالحديث رواه البزار في "مسنده". والطبراني في "معجمه". وابن أبي شيبة في "مصنفه". والطحاوي في "الآثار" كلهم من حديث شريك القاضي عن أبي حمزة ميمون القصاب عن إبراهيم عن علقمة عن عبيد الله، قال: لم يقنت رسول الله ﷺ في الصبح إلا شهرًا، ثم تركه، لم يقنت قبله، ولا بعده، انتهى. وفي لفظ للطحاوي^(٢): قنت رسول الله ﷺ شهرًا، يدعو على عصية. وذكر أن، فلما ظهر عليهم ترك القنوت، وهو معلول بأبي حمزة القصاب، قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": كان فاحش الخطأ، كثير الوهم. يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأئمة، تركه أحمد بن حنبل. ويحيى بن معين، انتهى. وقال البيهقي في "كتاب المعرفة": واستدل بعضهم على نسخ القنوت في الفجر، بحديث أخرجه البخاري^(٣). ومسلم عن أبي سلفة. وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح، قال: اللهم أنج الوليد بن الوليد. وسلفه بن هشام، وفي آخره: ثم بلغنا أنه ترك ذلك^(٤)، لما نزلت (ليس لك من الأمر شيء) ﴿

(١) قلت: ما ظنه الشيخ هو للوجود في نفس الأمر، فإن النسخ المطبوعة من "الهداية"، في المخذ. ومصر فيها مكثا: ولا يقنت صلاتيها، خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى في الفجر، كما روى ابن مسعود (٢) ص ١٤٤، والبيهقي في "السنن"، ص ٢١٣ ج ٢ (٣) حديث أبي هريرة في "اللبتاري"، في حمزة مواضع، ولم أجد هذا السياق بذكر الصبح قط، إلا ما في "تفسير آل عمران"، ص ٦٥٥، ولفظه: وكان يقول في بعض صلاته في صلاة الفجر: اللهم لن فلان وفلان - لا حياة من العرب - حتى أزلناه (ليس لك من الأمر شيء)، الآية، وأخرجه مسلم في "باب استحباب القنوت في جميع الصلوات"، إذا نزلت نازلة، ص ٢٣٧.

(٤) قوله: بلغنا أنه ترك ذلك، لما أنزل (ليس لك من الأمر شيء) ﴿ الآية، هذا الحديث ذكره مسلم في أول "باب القنوت" في جميع الصلوات، ص ٢٣٧، ولفظه: كان يقول: اللهم أنج الوليد بن الوليد. وسلفه بن هشام. وعياش بن أبي ربيعة. والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف، اللهم لن فلان وفلان. ورواه. وذكر أن. وعصية صحت إسناده ورسوله، ثم بلغنا أنه ترك ذلك، لما أنزل (ليس لك من الأمر شيء) ﴿ أو يتوب عليهم أو يمدحهم فاتهم طالمون ﴿، اهـ. ورواه البيهقي في "تفسير آل عمران"، ص ٦٥٥، ولفظه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد، أو لأحد قنت بعد الركوع، فربما، قال، إذا قال: سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد: اللهم أنج الوليد بن الوليد، بمثل حديث مسلم إلى قوله: كسني

الآية ، قال : ولعل آخر الحديث من قول من هو دون أبي هريرة ، فقد أخرج البخارى

يوسف ، ثم قال : يجهز بذلك ، وكان يقول فى بعض صلاته فى - صلاة الفجر - اللهم المن قلانا وقلانا - لأحياء من العرب - حتى أزل الله (ليس لك من الأمر شيء) ، قلت : هذه الآية نزلت لما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أباسقيان - وصفوان - وغيرهما - أو فى أصحاب يثرمونة ، بعد أحد بأربعة أشهر ، فكأنما كان ، نزلت قبل إسلام أبي هريرة ، بثلاث سنين ، فيكون الحديث من مراسيل أبي هريرة ، ونس هو عليه رواية مسلم ، بقوله : ثم باننا أنه ترك ذلك ، وهو الصحيح : -

١ - لأن أباهريرة أسلم بعد الهجرة ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على قوم صالحهم على أمر ماخاؤا فى شيء منه بعد .

٢ - وفى الحديث أنه عليه السلام ترك الثنوت لمجيئهم ، وقد صالحهم على أنه لا يأتيهم منه رجل - وإن كان على دينه - إلا رده عليهم ، وما كان يدعو بشيء لو استجيب له ، لسمى هو إلى حلاله .

٣ - ودعا لوليد - وهنام ، وترك أباجندل - وأبا بصير ، وكانا أحق به . وقد رأى من ابتلا - أبى جندل - رأى

٤ - روى ابن سعد فى " طبقاته " ، ص ٩٨ - ج ٤ ، عن الواقدي أن وليد بن الوليد بن الوليد قتلت منهم ، فؤرسه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة لثاني ليلة . وعياش ، وهما بعد بدريثلاث سنين .

٥ - ومن لفظ النخاع : أجل عليهم سنين كسنى يوسف ، وهذا لم يكن بعد الهجرة قط .

٦ - وفى قوته عند مسلم - والطحاوى : اللهم المن رجلا - وذكر كان . وعصية عشت الله ورسوله . وهذا الدعاء كان على قاتلى القراء يثرمونة فى " صفر " ، على رأس أربعة أشهر من أحد . فله ابن إسحاق .

٧ - وأكثر من روى حديث الثنوت : كابن عباس - وابن عمر - وابن مسعود - وعبد الرحمن بن أبي بكر - وأنس : وأبى هريرة ، قالوا : قلت بعد الزكاة فى صلاة شهر ، قال أنس : قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل . وذكر كان ، ثم تركه ، وقال خفاف بن أيماء : لمن رجلا . وذكر كان . وعصية . وأنه يذكر أحد فى حديثه من الروايات سوى هذا الثنوت الذى قلت به النبى صلى الله عليه وسلم شهراً ، فقال ابن تيمية فى " ٢٠٠٠٠هـ " ص ١٨٧ - ج ١ ،

بعد ذكر قوته عليه السلام : على رجل . وذكر كان لما قتلوا القراء من الصحابة . قال : ثبت عنه أنه قلت بعد ذلك بمدة بعد صلح الحديبية . وفتح خير ، يقول فى قوته : اللهم أجمع الوليد بن الوليد . الخ . قال به ، وأنه بعد النظر حله الذى دعا فيه على رجل . وذكر كان ، كالى حديث أبى هريرة ، عند مسلم - والطحاوى ، وحديث عبد الرحمن بن أبي بكر ، عند الطحاوى . والحازمي ، وكذا مقال الحازمي : ص ٧٢ . والطحاوى : ص ١٤٦ . بقوله : بعد . الخ من كلام الزهرى

لادليل عليه ، والظاهر من رواية البخارى أنه من كلام أبى هريرة ، ثم فى بسنن روايت الحديث . عند مسلم : ص ٢٣٧

من الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبى كثير من قوله : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الدعاء الحديث . دلالة على حضور أبى هريرة تلك الصلاة ، ولعل على هذا أحد من قل : بعد صلح الحديبية . وبعد فتح خيبر .

لأن أباهريرة حضر تلك الصلاة ، وقد أسلم بعدها ، فلا بد ، لما للقول بنحو هذه الرواية . ولعل أباهريرة قل :

ثم رأيت ، وهذا ساقط ، فغيره يسن من روى الحديث ، بقوله : ثم رأيت . وهذا أهون . وقد تقدم من فى قصة ذى

الدين ، أو الثعلب : بأن زيادة : لمن - على لحيان - ورجلا - الحديث . بهذا الخ . عند مسلم . وعنه التميمي بما عند

البخارى : اللهم المن قلانا . وقلانا - لأحياء من العرب - كلاماً خطأ ، فإذا ترددت الصفة بين خذ وخذ . الحديث الوليد أولى بالخطأ ، لأنه مدلس ، سوى ، وشيخه الأوزاعي روى عن يحيى بن أبى كثير . وقد قبل ابن معين . الحديث

ثبت ، فى الزهرى ، وفى يحيى بن أبى كثير ، وروى الحازمي فى " الاعتبار " ص ١٢ . حديث أبى هريرة هذا من طريق حرب بن شداد عن يحيى بن أبى كثير ، وفيه بعد قوله : كسنى يوسف . فله يزل يدعو لهم حتى يجدهم له . فـ

حتى كان صبيحة الفطر ، ثم ترك الدعاء لهم ، فقال عمر بن الخطاب : يا رسول الله . منك شيء نفس ! قل : أو علمت أنهم قتلوا ؟ ويمكن أن يكون قوله فى الحديث : قال أبو هريرة ، الخ . متلفض . وإن كان الظاهر سابقه . وأنه أعبر .

في "صحیحه" (١) عن أبي هريرة ، قال : لأقرن بكم صلاة رسول الله ﷺ ، وكان يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح ، بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، فيدعو للمؤمنين ، ويلعن الكفار ، وأبو هريرة أسلم في غزوة خيبر ، وهو بعد نزول الآية بكثير ، لأنها نزلت في أحد ، وكان أبو هريرة يقنت في حياته عليه السلام ، وبعد وفاته ، قال : والدليل على أن الآية نزلت يوم أحد ما أخبرنا ، وأسند عن عمر بن حنظلة (٢) عن سالم عن ابن عمر ، قال : صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح يوم أحد ، فلما رفع رأسه من الركعة الثانية ، قال : سمع الله لمن حمده ، اللهم العن أبا سفيان . وصفوان ابن أمية . والحارث بن هشام ، فنزلت (ليس لك من الأمر شيء) ، وأخرجه البخاري في "صحیحه" (٣) عن الزهري عن سالم به ، لم يقل فيه : يوم أحد ، قال : ويدل عليه أيضاً ما أخرجه مسلم في "صحیحه" (٤) عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ كسرت رباعيته يوم أحد ، وشج ، فجعل يسلك الدم عن وجهه ، وهو يقول : كيف يفلح قوم شجوا نبيهم ، وهو يدعوهم إلى الله ، فأنزل الله تعالى (ليس لك من الأمر شيء) الآية ، أو يكون المراد بقوله : ثم ترك ذلك "يعني الدعاء على أولئك القوم" فقد دعى النبي ﷺ في صلاته على من قتل من يئس معونه ، وهي بعد أحد ، فدل على أن الآية لم تحمل على نسخ القنوت جملة ، انتهى كلام البيهقي .

أحاديث الباب : أخرج ابن ماجه في "سننه" (٥) عن محمد بن يعلى ثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة ، أن النبي ﷺ نهى عن القنوت في صلاة الصبح ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" ، وقال محمد بن يعلى : وعنبسة . وعبد الله بن نافع كلهم ضعفاء ، ولا يصح لنافع سماع من أم سلمة ، انتهى . وأعله العقيلي في "كتابہ" بعنبسة ، ونقل عن البخاري ، أنه قال : تركوه .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٦) عن هياج عن عنبسة عن عبد الله

(١) قلت : هذا الحديث أخرجه البخاري في "الصلاة" - في باب بعد باب فضل : اللهم ربنا لك الحمد ، ص ١١٠ ، ومسلم في ص ٢٣٧ ، ولفظها : فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر ، وصلاة العشاء ، وصلاة الصبح ، بعد ما يقول ، الحديث - (٢) وأخرج الترمذي في "سننه" - في تفسير آل عمران ، ص ١٢٥ من هذا الطريق أيضاً مع زيادة ، وقال : حسن غريب ، اهـ (٣) في "المنازى" - في غزوة أحد ، ص ٥٨٢ - ج ٢ ، وفي "التفسير" - وغيره ، ولم يذكر أحد ، وكذا لم يسم أبا سفيان ، بل قال : فلا . وقلاً ، وهزام الحافظ في "الدراية" ، إلى البيهقي أيضاً ، ولم أر فيه أيضاً ، والله أعلم (٤) في "المجاهد" - في غزوة أحد ، ص ١٠٨ - ج ٢ ، والبخاري تعليقاً في "غزوة أحد" ، ص ٥٨٢ - ج ٢ ، والطحاوي : ص ٢٨٩ ، والترمذي في "آل عمران" ، ص ١٢٥ - ج ٢ (٥) في "باب القنوت في صلاة الفجر" ، ص ٨٩ ، والدارقطني : ص ١٧٧ ، والبيهقي : ص ٢١٤ ، والمنازى في "الاختبار" ، ص ٦٨ (٦) ص ١٧٧ ، ومن طريقه البيهقي في "سننه" ، ص ٢١٤ - ج ٢

ابن نافع عن أبيه عن صفية بنت أبي عبيد عن النبي ﷺ ، نحوه ، قال الدارقطني : وصفيته هذه لم تدرك النبي ﷺ .

حديث آخر : أخرجه ابن حبان ^(١) عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد ، وأبي سلمة عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يقنت في صلاة الصبح ، إلا أن يدعو لقوم ، أو على قوم ، انتهى .

حديث آخر : رواه الخطيب البغدادي في " كتابه - في القنوت " من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان لا يقنت ، إلا إذا دعى لقوم ، أو دعى على قوم ، انتهى . قال صاحب " التقيح " : وسند هذين الحديثين صحيح ، وهما نص في أن القنوت مختص بالنازلة ، والله أعلم .

حديث آخر : رواه الطبراني في " معجمه الوسط ^(٢) " عن محمد بن جابر السجستاني عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ، قال : صليت خلف رسول الله ﷺ . وأبي بكر . وعمر ، فما رأيت أحدا منهم قانتا في صلاة إلا في الوتر ، انتهى . وأعله العقيلي في " كتابه " بمحمد ابن جابر ، وقال : لا يتابع عليه ، وضمه عن جماعة من غير توثيق .

حديث آخر : أخرجه ابن عدي في " الكامل ^(٣) " عن بشر بن حرب عن ابن عمر أنه ذكر القنوت ، فقال : والله إنه لبدعة ^(٤) ، ماقت رسول الله ﷺ غير شهر واحد ، انتهى . وأعله يشر بن حرب ، ثم قال : وهو عندي لأبأس به ، ولا أعرف له حديثا منكرا ، وضعفه عن النسائي . وابن معين .

حديث آخر : أخرجه الترمذي ^(٥) . والنسائي . وابن ماجه عن أبي مالك الأشجعي سعد ابن طارق الأشجعي عن أبيه ، قال : صليت خلف النبي ﷺ ، فلم يقنت ، وصليت خلف أبي بكر ،

(١) حديث ابن حبان هذا ، قال الحافظ في " التبراة " ، ص ١١٧ ، بعد ما ذكر الحديث : وعند ابن خزيمة عن أنس مثله ، وإسناده كل منها صحيح ، اهـ . (٢) ذكره الهيثمي في " الزوائد " ، ص ١٣٦ - ج ٢ بطوله ، وفيه : ولا تقنت على شيء حرب أهل الشام ، وكان صلوة يدعو عليه أيضا ، قال الهيثمي : فيه شيء مدرج من ميراث مسعود يتييم ، وهو قنوت علي . وسأوية في حال حربها ، فلما بين مسعود مات في زمن هذيل ، وفيه محمد بن جابر الهيثمي ، وهو صدوق ، ولكنه كان أعمى ، واختلط عليه حديثه ، وكان يقنع ، اهـ . (٣) قال في " الزوائد " ، ص ١٣٧ - ج ٢ : رواه الطبراني في " الكبير " ، وقال فيه : بشر بن حرب ، وكان يقنع ، وذكر من وثقه أو ضعفه ، وقال الحافظ في " التهذيب " : بشر بن حرب الأزدي صدوق ، فيه لين ، اهـ . وأخرجه البيهقي في " سننه " ، ص ٢١٣ - ج ٢ ، والمناذري في " الاختيار " ، ص ٦٧ . (٤) قال الدارقطني : ص ١٧٩ ، والبيهقي : ص ٢١٤ - ج ٢ ، نحوه عن ابن عباس ، بنحوه فيه ضعف . (٥) في " باب ترك القنوت " ، ص ٥٣ ، والنسائي : ص ١٦٤ ، وابن ماجه في " باب ماجاء في القنوت " ، ص ١٤٦ .

فلم يقتل ، وصليت خلف عثمان ، فلم يقتل ، وصليت خلف علي ، فلم يقتل ، ثم قال : يا بني إنها بدعة ، انتهى . واسم أبي مالك ، سعد بن طارق بن الأشيم ، قال البخاري : طارق بن أشيم ، له حصة ، وكذلك قال ابن سعد ، قال الترمذي ^(١) : حديث حسن صحيح ، ولفظه . ولعظ ابن ماجه عن أبي مالك ، قال : قلت لأبي : يا أبت ، إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ . وأبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى الكوفة ، نحواً من خمس سنين ، أكانوا يقتلون في الفجر ؟ قال : أي بني ، حدث ، انتهى . وقد وثق أبا مالك ، الإمام أحمد بن حنبل . وابن معين . والعلجى . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . يكتب حديثه . وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في " كتاب الثقات " . وقد أخرج مسلم في " صحيحه " حديثين عن أبي مالك عن أبيه ، وقال البيهقي ^(٢) : لم يحفظ طارق ابن أشيم القنوت عن صلى خلفه ، فرآه محدثاً ، وقد حفظه غيره ، فالحكم لمن حفظ دون من لم يحفظ ، وقال غيره : ليس في هذا الحديث دليل على أنهم ماقتوا قط ، بل اتفق أن طارقاً صلى خلف كل منهم ، وأخذ بما رأى ، ومن المعلوم أنهم كانوا يقتلون في النوازل ، وهذا الحديث يدل على أنهم ما كانوا يحافظون على قنوت راتب ، والله أعلم .

الآثار : أخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " عن أبي بكر . وعمر . وعثمان ، أنهم كانوا لا يقتلون في الفجر ، وأخرج عن علي أنه لما قتل في الصباح أنكر الناس عليه ذلك ، فقال : إنما استصغرنا على صنونا ، وأخرج أيضاً عن ابن عباس . وابن مسعود . وابن عمر . وابن الزبير أنهم كانوا لا يقتلون في صلاة الفجر ، وأخرج عن ابن عمر أنه قال في " قنوت الفجر " : ما شهدت ، ولا علمت ، انتهى . وروى محمد بن الحسن في " الآثار ^(٣) " أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد أنه سجد عمر بن الخطاب سنين في السفر والحضر ، فلم يره قائماً في الفجر ، حتى فارقه ، قال إبراهيم : وأهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي ، قتل يدعو على معاوية حين حاربه ، وأهل الشام أخذوا القنوت عن معاوية ، قتل يدعو على علي ، انتهى . وأخرج البيهقي ^(٤) عن ابن عباس ، قال : القنوت في الصباح بدعة ، وضعفه .

ومن أحاديث الخصوم : مارواه عبد الرزاق في " مصنفه ^(٥) " أخبرنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك ، قال : ما زال رسول الله ﷺ يقتل في الفجر حتى فارق

(١) قال الحافظ في " التلخيص " ، ص ٩٣ : إسناده حسن (٢) البيهقي في " سننه " ، ص ٢١٣ - ج ٢

(٣) " كتاب الآثار " ، ص ٣٧ (٤) ص ٢١٤ - ج ٢ ، والدارقطني : ص ١٧٩ ، وضعفه البيهقي لأجل

أبي ليلى عبد الله بن ميرة الكوفي ، وقال : موقوف (٥) ومن طريق عبد الرزاق من طريق أبي نعيم أحمد في

" مسنده " ، ص ١٦٢ - ج ٣ ، والدارقطني : ص ١٦٨ ، والطحاوي : ص ١٤٣

الدنيا ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الدارقطني في "سننه" . وإسحاق بن راهويه في "مسنده" ، ولفظه عن الربيع بن أنس ، قال : قال رجل لأنس بن مالك : أقت رسول الله ﷺ شهراً يدعو على سحر من أحياء العرب ؟ قال : فزجره أنس ، وقال : ما زال رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الصبح حتى فارق الدنيا ، قال إسحاق : وقوله : ثم تركه (١) "يعني ترك تسمية القوم في الدعاء" ، انتهى . ورواه الحاكم أبو عبد الله في "كتاب الأربعين" - له ، وفي "الخلاصة" - للنووي : صححه الحاكم في "كتاب المستدرک" ، فليراجع ، وقال : حديث صحيح ، ورواه كلهم ثقات ، وعن الحاكم رواه البيهقي في "المعرفة" (٢) بسنده ومثته ، وسكت عنه ، قال : وله شواهد عن أنس ذكرناها في "السنن" ، وقال صاحب "التفقيح - على التحقيق" : هذا الحديث أجود أحاديثهم ، وذكر جماعة وثقوا أبا جعفر الرازي ، وله طرق في "كتاب القنوت" - لأبي موسى المديني ، قال : وإن صح ، فهو محمول على أنه مازال يقنت في التوازل ، أو على أنه مازال يطول في الصلاة ، فإن القنوت لفظ مشترك بين الطاعة ، والقيام ، والخشوع ، والسكوت ، وغير ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَاتِلًا لَّهِ ﴾ ، وقال : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَاتِلُ آلِ اللَّيْلِ ﴾ . وقال : ومن يقنت منكّن لله ، وقال : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ ﴾ ، وقال : ﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَاتِنِينَ ﴾ ، وقال : ﴿ كُلُّ لَه قَاتُونَ ﴾ ، وفي الحديث : « أفضل الصلاة طول القنوت (٣) » ، انتهى كلامه . وضعفه ابن الجوزي في "كتاب التحقيق" ، وفي "العلل المنتاهية" ، فقال : هذا حديث لا يصح . فان أبا جعفر الرازي ، واسمه "عيسى بن ماهان" ، قال ابن المديني : كان يخطئ ، وقال يحيى : كان يخطئ ، وقال أحمد بن حنبل : ليس بالقوي في الحديث . وقال أبو زرعة : كان يهيم كثيراً ، وقال ابن حبان : كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، انتهى . ورواه الطحاوي في "شرح الآثار" (٤) . وسكت عنه ، إلا أنه قال : وهو معارض بما روى عن أنس ، أنه عليه السلام إنما قنت شهراً يدعو على أحياء من العرب ، ثم تركه ، انتهى . قلت : ويعارض أيضاً بما رواه الطبراني في "معجمه" (٥) : حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد الطحان ، قال : كنت عند أنس بن مالك شهرين ، فلم يقنت في صلاة الغداة ، انتهى . وروى محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا محمد أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ، قال : لم ير النبي ﷺ

(١) قوله . ثم تركه ، هذا اللفظ في حديث أنس ، عند مسلم : ص ٢٣٧ ، وأحمد : ص ٢٤٩ - ج ٣ ، والطحاوي

ص ١٤٤ ، وغيرها

(٢) قلت : وفي "السنن" ، ص ٢٠١ - ج ٢ (٣) أخرجه مسلم في باب صلاة الليل .. ص ٢٥٨ من حديث جابر ، والطحاوي : ص ١٧٦ (٤) ص ١٤٣ (٥) وقال التيسوي : إسناده حسن

قائماً في الفجر حتى فارق الدنيا ، انتهى . قال الحازمي في " كتابه الناسخ والمنسوخ ^(١) " : اختلف الناس في قنوت الفجر ، فذهب إليه أكثر الصحابة . والتابعين ، فمن يعدم من عباده الأمصار ، إلى يومنا ، فروى ذلك عن الخلفاء الأربعة . وغيرهم من الصحابة ، مثل : عمار بن ياسر . وأبي بن كعب . وأبي موسى الأشعري . وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق . وعبد الله بن عباس . وأبي هريرة . والبراء بن عازب . وأنس بن مالك . وسهيل بن سعد الساعدي . ومعاوية بن أبي سفيان . وعائشة ، ومن المخضرمين : أبو رجاء العطاردي . وسويد بن غفلة . وأبو عثمان النهدي . وأبوراغ الصانع ، ومن التابعين : سعيد بن المسيب . والحسن . ومحمد بن سيرين . وأبان بن عثمان . وقائدة . وطاوس . وعبيد بن عمير . والربيع بن خيثم . وأيوب السختياني . وعبيدة السلماني . وعروة بن الزبير . وزياد ابن عثمان . وعبد الرحمن بن أبي ليلى . وعمر بن عبد العزيز . وحيد الطويل ، وذكر جماعة من الفقهاء ، ثم قال : وغالهم طائفة من الفقهاء ، وأهل العلم ، فنعوه ، وزعموا أنه منسوخ ، محتجين بأحاديث منها : حديث أبي حمزة الثصاب عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، قال : لم يقنن رسول الله

(١) ص ٦٧ ، قلت : لقد تبتك فيما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنن قنائة إلا مرة ، حين قتل أصحابه بيثر مبيعة ، قنن على من قننهم شهراً ، أو دونه ، أو أكثر منه ، وفي ذلك القنن دعي لوليد بن الوليد . وعياض بن أبي ربيعة . وسلة بن همام ، وقد أزيل الله فيه (ليس لك من الأمر) الآية ، كما في مسلم : ص ٢٣٧ ، والطحاوي : ص ١٤٢ ، ثم لم يقنن ، فتطرق الاجتهاد ، بأن تركه عليه السلام كان نسفاً ، لمنع الله تعالى بقوله : (ليس لك من الأمر شيء) أولم يقنن لعدم وقوع كراهة تستدعي القنن بدمها ، فتكون شرعيته مستمرة ، والظاهر من كلام الطحاوي الأول ، حيث قال في " شرح الآثار " ، ص ١٤٩ : قننت بما ذكرنا أنه لا يبقئ القنن في الفجر ، في حال الحرب ولا غيره قياساً ، ونظراً على ما ذكرنا من ذلك ، وهذا قول أبي حنيفة . وأبي يوسف . ومحمد رحمهم الله تعالى ، اه . وقال الحلبي في " شرحه الكبير للنية " ، ص ٢٠ : فتكون شرعيته مستمرة ، وهو محل ثبوت من قنن من الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو مذهبنا ، وعليه الجمهور ، وقال الحافظ أبو جعفر الطحاوي : إنما لا يقنن عندنا في صلاة الفجر من غير بلية ، فإذا وقعت فتنة أو بلية ، فلا بأس به ، فله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اه . وقال ابن قيم في " المقيى " ، ص ٦٩ : ولم يكن من هذه القنن فيها دائماً ، ومن الحال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في كل غداة بعد اعتداله من الركوع ، يقول : « اللهم اهدني فيمن هديت » يرفع بذلك صوته ، ويؤمن عليه أصحابه دائماً إلى أن فارق الدنيا ، ثم لا يكون ذلك معلوماً عند الأمة ، بل ينسبه أكثر أمته . وجمهور أصحابه ، بل كلهم ، حتى يقول من يقول منهم : إنه عمت ، إلى أن قال : ومن المعلوم بالضرورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان يقنن كل غداة يدعو بهذا الدعاء ، ويؤمن بالصلاة ، كان كل الأمة قدكسكم ، كلهم لجهلهم بالقرعة . وعددهما . ووقتها ، وإن جاز عليهم تصحيح أسواق القنن منها ، جاز عليهم تصحيح ذلك ، ولا فرق ، اه . وقال الحافظ في " الدرر " ، ص ١١٧ : ويؤخذ من الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقنن إلا في التوازل ، وقد جاء ذلك صريحاً ، فنه ابن حبان عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنن في صلاة الصبح ، إلا أن يدعو لقوم أو على قوم ، وعنه ابن خزيمة عن أنس مثله ، وإسناد كل منهما صحيح ، وحديث أبي هريرة في " الصحيحين " ، بلقط : أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدعو على أحد ، أو لأحد قنن بعد الركوع ، حتى أزيل الله (ليس لك من الأمر شيء) ، وأخرج ابن أبي شيبة حديث عليٍّ ، أنه لما قنن في الصبح ، أنكر الناس عليه ذلك ، فقال : إنما استمرنا على صنعة ، اه .

ﷺ إلا شهراً ، لم يقنت قبله ولا بعده ، وقال : تابعه أبان بن أبي عياش عن إبراهيم ، فقال في حديثه : لم يقنت في القجر قط ، ورواه محمد بن جابر اليمامي عن حماد عن إبراهيم ، وقال في حديثه : ماقت رسول الله ﷺ في شيء من الصلوات إلا في الوتر ، كان إذا حارب يقنت في الصلوات كلها ، يدعو على المشركين .

ومنها حديث أم سلة : رواه محمد بن يعلى زنبور عن عتبة بن عبد الرحمن عن عبد الله ابن نافع عن أبيه عن أم سلة ، قالت : نهى رسول الله ﷺ عن القنوت في صلاة الصبح .
ومنها حديث ابن عمر أنه ذكر القنوت ، فقال : إنه لبدعة ، ماقت غير شهر واحد ، ثم تركه ، رواه بشر بن حرب عنه ، قال : وأجاب القائلون به عن حديث ابن مسعود ، بأنه معلول بأبي حمزة ، كان يحيى بن سعيد القطان لا يتحدث عنه ، وقال أحمد : متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : ليس بالقوي ، وقال السعدي . وإسحاق بن راهويه : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بثقة ، وأبان بن أبي عياش ، فقد قيل فيه أكثر مما قيل في أبي حمزة . ومحمد بن جابر ، فقد ضعفه يحيى بن معين . وعمر بن علي الفلاس . وأبو حاتم . وغيرهم ، وقد روى من عدة طرق . كلها واهية لا يجوز الاحتجاج بها ، ومثل هذا لا يمكن أن يكون رافضاً للحكم ثابت بطرق صحاح .

وأما حديث أم سلة : فعول أيضاً ، قال ابن أبي حاتم : قال أبي . ويحيى بن معين : كان عتبة بن عبد الرحمن يضع الحديث ، وعبد الله بن نافع ضعيف جداً ، ضعفه ابن المديني . ويحيى . وأبو حاتم . والساجي . وغيرهم ، وقال الدارقطني : عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلة أن النبي ﷺ نهى عن القنوت ، مرسل ، لأن نافعاً لم يلق أم سلة ، ولا يصح سماعه منها ، ومحمد بن يعلى زنبور ، وعبد الله بن نافع . وعتبة ، كلهم ضعفاء .

وأما حديث ابن عمر : فعول أيضاً ، لأن بشر بن حرب ، ويقال له : أبو عمرو التذلي مطعون فيه ، قال البخاري : رأيت ابن المديني يضعفه . وكان يحيى القطان لا يروى عنه . وقال أحمد : ليس بقوي ، وقال إسحاق : متروك ، ليس بشيء ، وقال السعدي : لا يحمل حديثه ، وقال النسائي . وابن أبي حاتم : ضعيف ، قالوا : وعلى تقدير صحة هذا الحديث ، فيكون المراد بالبدعة ههنا ، القنوت قبل الركوع ، لأنه روى عنه في " الصحيح " من طرق إلى النبي ﷺ ، أنه قنت بعد الركوع ، فدل على أنه إنما أنكر القنوت قبل الركوع ، أو يكون ابن عمر نسي ، بدليل ما أخبرنا ، وأسند عن ابن سيرين أن سعيد بن المسيب ذكر له قول ابن عمر في " القنوت " ، قال : أما إنه قد قنت مع أبيه ، ولكنه نسي ، قال : وروى عنه أنه كان يقول : كبرنا ونسينا ، انما سعيد بن المسيب فأسأله ، قالوا : وعلى تقدير صحة هذه الأخبار ، فهي محمولة على دعائه عليه السلام على أولئك القوم . ويبقى ما عدها من الناه .

والدعاء، وهذا أولى، لأن فيه الجمع بين الأحاديث. قال: والدليل على أن المراد بالتهى عن القنوت في حديث أم سلمة، فانه بدعة في حديث ابن عمر، القنوت قبل الركوع، لا الذى بعد الركوع، ما أخبرنا - وأسند من طريق الطبراني - ثنا إسحاق الديري ثنا عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن عاصم عن أنس، قال: قنت رسول الله ﷺ في الصبح بعد الركوع، يدعو على أحياء من العرب، وكان قنوته قبل ذلك، وبعده قبل الركوع، انتهى. وقال: إسناده متصل، ورواته ثقات، وأبو جعفر الرازي، قال فيه ابن المديني: ثقة، وكذلك قال ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال أحمد: صالح الحديث، وأخرج حديثه في "مسنده"، ثم أخرج من طريق أحمد بن حنبل ثنا أبو معاوية ثنا عاصم الأحول عن أنس، قال: سأله عن القنوت، أقبل الركوع، أو بعده؟ فقال: قبل الركوع، قال: قلت: فانهم يزعمون أن رسول الله ﷺ قنت بعد الركوع، فقال: كذبوا، إنما قنت رسول الله ﷺ شهراً يدعو على أناس، قتلوا أناساً من أصحابه، يقال لهم: القراء، انتهى. هكذا أخرجه البخاري^(١)، ومسلم. وفي حديثهم: إنما قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً، ألا تراه فصل بين القنوت المنزل. والقنوت الملزوم، ثم لم يطلق اللفظ حتى أكده بقوله: بعد الركوع، فدل على مشروعية القنوت - بعد الانتهاء عن الدعاء - على الأعداء، قال: فان قيل: فقوله في الحديث: ثم تركه، ليس فيه دلالة على النسخ، لأنه يجوز أن يكون تركه، وعاد إليه، قلنا: هذا مدفوع بما أخبرنا، وأسند من طريق أبي يعلى الموصلي بسنده عن ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الله بن كعب عن عبد الرحمن بن أبي بكر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح بعد ما يقول: سمع الله لمن حمده، يدعو للمؤمنين، ويلعن الكفار من قريش، فأُنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فما عاد رسول الله ﷺ يدعو على أحد بعد، انتهى. وقال: حديث غريب من هذا الوجه، ويؤكد ما أخرجه البخاري^(٢). ومسلم عن سعيد. وأبي سلمة عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يدعو على أحد، أو لأحد، قنت بعد الركوع، وربما قال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، اللهم أنج الوليد بن الوليد. وسلمة بن هشام. والمستضعفين من المؤمنين. اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف، يمجهر بذلك، حتى كان يقول^(٣) في بعض صلاة الفجر: اللهم العن فلانا، وفلانا، لأحياء من العرب، حتى أنزل الله تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية، قال. وأخرج أبو داود في "المراسيل" عن معاوية

(١) في "الوتر"، ص ١٣٦، وصلى: ص ٢٣٧ (٢) في "تفسير آل عمران"، ص ٦٥٥، واقتطعه، ولم أر هذا السياق لسلم، وافته أعلم (٣) في "الصحيح"، وكان يقول، بدل. حتى يقول

ابن صالح عن عبد القاهر عن خالد بن أبي عمران ، قال : بينما رسول الله ﷺ يدعو على مصر ، إذ جاءه جبرئيل عليه السلام ، فأومأ إليه أن اسكن ، فسكت ، فقال : " يا محمد ، إن الله لم يبعثك سبأاً ولا لعناً ، وإنما بعثك رحمة " (ليس لك من الأمر شيء) الآية ، ثم عليه القنوت : اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونخضع لك ، ونخلع ، وترك من يكفر بك ، اللهم إياك نعبد ، وإليك نصلي ، ونسجد ، وإليك نسعى ، ونخشى ، ونرجو رحمتك ، ونخاف عذابك ، إن عذابك الجيد ، بالكفار ملحق ، انتهى . ثم ساق من طريق الدارقطني (١) : حدثنا أبو بكر النيسابوري ثنا أحمد بن يوسف السلي ثنا عبيد الله بن موسى ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس أن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو عليهم ، ثم ترك ، وأما في الصبح ، فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ، انتهى . قال : فهذه الأخبار كلها دالة على أن للمتروك هو الدعاء على الكفار ، والله أعلم ، انتهى . وقال ابن الجوزي في " التحقيق " : أحاديث الشافعية على أربعة أقسام : منها ما هو مطلق ، وأن رسول الله ﷺ قنت ، وهذا لا نزاع فيه ، لأنه ثبت أنه قنت . والثاني : مفيد بأنه قنت في صلاة الصبح ، فيحمله على فعله شهراً بأدلتنا . الثالث : ما روى عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ كان يقنت في صلاة الصبح . والمغرب ، رواه مسلم (٢) . وأبو داود . والترمذي . والنسائي . وأحمد ، وقال أحمد : لا يروى عن النبي ﷺ أنه قنت في المغرب ، إلا في هذا الحديث (٣) . والرابع : ما هو صريح في حجته ، نحو ما رواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك ، قال : مازال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ، ومن طريق عبد الرزاق ، رواه أحمد في " مسنده " (٤) ، والدارقطني في " سننه " ، قال : وقد أورد الخطيب في " كتابه " الذي صنفه في القنوت أحاديث ، أظهر فيها تعصبه : فمنها : ما أخرجه عن دينار بن عبد الله ، خادم أنس بن مالك ، عن أنس ، قال : مازال رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الصبح حتى مات ، انتهى . قال : وسكوته عن القنح في هذا الحديث ، واحتجاجه به ، وقاحة عظيمة ، وعصية باردة ، وقلة دين ، لأنه يعلم أنه باطل ، قال ابن حبان : دينار يروى عن أنس آثاراً موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ، إلا على سبيل القنح فيه ، فواجب الخطيب . أما سمع في الصحيح : من حدث عن حديثاً ، وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين ؟ ، وهل مثله إلا

(١) هو " الدارقطني " ، ص ١٧٨ (٢) في " باب استحياب القنوت في جميع الصلوات " ، ص ٢٣٧ ، وأبو داود في " باب القنوت في الصلوات " ، ص ٢١١ ، والنسائي في " باب القنوت في صلاة المغرب " ، ص ١٦٤ - ج ١ ، والترمذي في " باب ما جاء في القنوت في الفجر " ، ص ٥٣ ، " مسند أحمد " ، ص ٢٨٥ - ج ٤ ، و ص ٢٨٠ - ج ٤ ، والطحاوي : ص ١٤٢ (٣) قلت : في " البخارى - في الوتر " ، ص ١٣٦ من حديث أنس ، قال : كان القنوت في المغرب والفجر ، اهـ . (٤) ص ١٦٢ - ج ٣

كثل من أفتق نهرجا ودلسه ؟ ، فان أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم ، وإنما يظهر ذلك للنقاد ، فإذا أورد الحديث محدث ، واحتج به حافظ لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح ، ولكن عسوية ، ومن نظر في " كتابه " الذي صفه في القنوت ، و " كتابه " الذي صفه في الجهر ، ومسألة الغيم ، واحتجاجة بالأحاديث التي يعلم بطلانها ، اطلع على فرط عسويته ، وقلة دينه ، ثم ذكر له أحاديث أخرى ، كلها عن أنس أن النبي ﷺ لم يزل يقنت في الصبح حتى مات ، وطعن في أسانيدها .

حديث في الصلاة بعد الوتر : أخرجه مسلم^(١) عن عائشة في حديث طويل ، قالت : كنا نعد له سواكه وعلوه ، فيبعثه الله ماشاء أن يبعثه من الليل ، فيتسوك ويتوضأ . ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيهن إلا في الثامنة ، فيذكر الله ويمجده ، ويدعوه ، ثم يسلم تسلياً يسماً ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم ، وهو قاعد ، وفي لفظ : كان يصلي ثمان ركعات ، ثم يوتر ، ثم يصلي ركعتين ، وهو جالس ، فإذا أراد أن يركع ، قام فركع ، قال النووي في " الخلاصة " : ورويت صلاة الركعتين بعد الوتر عن النبي ﷺ من حديث أبي أمامة^(٢) . وأنس . وأم سلمة . وثوبان ، ومعظمها ضعيف ، وحديث عائشة عمول على أنه عليه السلام فعله مرة ، أو مرات ، ليان الجواز ، فان الروايات الصحيحة عن عائشة . وخلائق من الصحابة ، أن آخر صلاته في الليل ، كان وترأ ، مع حديث ابن عمر : أن النبي ﷺ ، قال : « اجعلوا آخر صلاتكم الليل وترأ ، متفق عليه^(٣) ، والله أعلم . انتهى كلامه .

باب النوافل

الحديث السابع بعد المائة : قال رسول الله ﷺ : « من ثابر على ثقي عشرة ركعة في اليوم والليلة ، بنى الله له بيتاً في الجنة » ، وفسرها المصنف ، وقال : إنها مفسرة في الحديث على نحو ما ذكر ، وهي : ركعتان قبل الفجر ، وأربع قبل الظهر ، وبعدها ركعتان ، وأربع قبل العصر ، وإن شاء ركعتين ، وركعتان بعد المغرب ، وأربع قبل العشاء ، وأربع بعدها . وإن شاء ركعتين ، ثم قال : غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر في الحديث ، فلماذا سماه في الأصل حسناً ، ومخير لاختلاف الآثار ، والأفضل هو الأربع ، ولم يذكر الأربع قبل العشاء ، ولهذا كان مستحباً ،

(١) في " صلاة الليل " ، ص ٢٥٦ ، واللفظ الآخر : ص ٢٥٤ ، وأبو داود : ص ١٩٦ (٢) أخرج الطحاوي : ص ٢٠٢ من حديث عائشة . وأنس . وثوبان . وأبي أمامة ، والدارقطني : ص ١٧٩ من حديث أنس ، وأحمد : ص ٢٦٠ من حديث أبي أمامة ، والدارقطني : ص ١٩٨ ، والدارقطني : ص ١٧٧ من حديث ثوبان ، ومن حديث أم سلمة (٣) أخرجه البخاري في " الوتر " ، ص ١٣٦ ، وصلى في " باب صلاة الليل " ، ص ٢٥٧

لعدم المواظبة، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء، وفي غيره ذكر الأربع، فلها خُيِّر، إلا أن الأربعة أفضل، خصوصاً عند أبي حنيفة. قلت: روى الجماعة (١) - إلا البخاري - من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: مامن عبد مسلم يصلي لله في كل يوم بثنى عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة، إلا بنى الله له بيتاً في الجنة، انتهى. لمسلم. وأبي داود. وابن ماجه. وزاد الترمذي، والنسائي: أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء. وركعتين قبل صلاة الغداة، انتهى. وللنسائي في رواية: وركعتين قبل العصر، بذل: وركعتين بعد العشاء، وكذلك عند ابن حبان في "صحيحه" في النوع الأول، من القسم الأول، رواه عن ابن خزيمة بسنده، وكذلك رواه الحاكم في "المستدرک". وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه، انتهى. وجمع الحاكم في لفظ بين الروایتين، قال فيه: وركعتين قبل العصر، وركعتين بعد العشاء، وكذلك عند الطبراني في "معجمه".

حديث آخر: أخرجه الترمذي (٢). وابن ماجه عن المغيرة بن زياد عن عطاء عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من ثابر على ثنّى عشرة ركعة، من السنة، بنى الله له بيتاً في الجنة: أربع ركعات قبل الظهر. وركعتين بعدها. وركعتين بعد المغرب. وركعتين قبل الفجر، انتهى. قال الترمذي: حديث غريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، انتهى.

حديث آخر: أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن محمد بن سليمان "الأصبهاني عن سهل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (٣) عن النبي ﷺ، قال: «من صلى في يوم اثنتي عشرة ركعة، بنى له بيت في الجنة: ركعتين قبل الفجر. وأربعاً قبل الظهر. وركعتين بعد الظهر. وركعتين قبل العصر. وركعتين بعد المغرب. وركعتين بعد العشاء»، انتهى. وضعف محمد بن سليمان هذا، وقال: إنه مضطرب الحديث، انتهى. فصح قول المصنف: إنه لم يذكر في الحديث الأربع قبل العصر، وقوله: وخُيِّر لاختلاف الآثار "يعني خُيِّر بين أن يصلي أربعاً، أو ركعتين"، لأن الآثار

(١) أخرجه مسلم في "باب فصل السنن الزائدة قبل الفرائض"، من ٢٥١، وأبو داود في "باب تخرج ثوب التطوع، وركعات السنة"، من ١٨٥، وابن ماجه في "باب ملجاء في ثنّى عشرة ركعة من السنة"، من ١١. والترمذي في "باب من صلى في يوم وليلة ثنّى عشرة ركعة من السنة"، من ٥٦، وكذلك النسائي في "آخر فقه أبي حنيفة"، من ٢٥٦، وكذلك الحاكم في: ص ٣١١ - ج ١.

(٢) هم ذكر المواضع منها في حديث أم حبيبة (٣) وروى النسائي في "أواخر نوثر"، من ٢٥٢. قوله: بيتاً في الجنة، ووضعه

اختلفت في ذلك ، فأخرج أبو داود^(١) . والترمذي عن أبي الثماني عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « رحم الله امرأة صلى قبل العصر أربعاً » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن غريب . ورواه أحمد في « مسنده » . وابن خزيمة ، ثم ابن حبان في « صحيحهما » ، قال ابن حبان : والمراد أنها بتسليمتين ، لما جاء في خبر يعلى بن عطاء عن علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » ، انتهى كلامه . وقد تقدم للنسائي . وابن حبان . والحاكم في حديث أم حبيبة : وركعتين قبل العصر ، وأخرج أبو داود عن عاصم بن ضمرة عن علي أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر ركعتين ، انتهى . ورواه الترمذي^(٢) . وأحمد ، وقالوا : أربعاً ، عوض : ركعتين ، وقال الترمذي : حديث حسن ، واختار إسحاق بن إبراهيم أن لا يفصل في الأربع قبل العصر ، واحتج بهذا الحديث ، وقال « يعني قوله : يفصل التسليم على الملائكة » : يعني التشهد^(٣) ، انتهى كلامه . وهذا يرد قول ابن حبان ، إنها بتسليمتين ، وأعاده الترمذي في « آخر الصلاة » - في باب تطوع النبي ﷺ بالنهار ، « وزاد فيها : يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين ، والذين ، والمرسلين ، ومن تبعهم من المؤمنين ، والمسلمين » ، انتهى . وقال : حديث حسن ، وروى عن ابن المبارك أنه ضعف هذا الحديث ، وإنما ضعفه - والله أعلم - من أجل عاصم بن ضمرة ، وعاصم بن ضمرة ثقة عند بعض أهل الحديث ، قال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد القطان : قال سفيان : كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث ، انتهى كلامه . وفي عاصم مقال ، وصح قوله أيضاً : وذكر فيه ركعتين بعد العشاء ، وقوله : وفي غيره ذكر الأربع ، عزى إلى سنن سعيد بن منصور ، من حديث البراء بن عازب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من صلى قبل الظهر أربعاً ، كان كأنما تهجد من ليلته ، ومن صلاه بعد العشاء ، كان كأنما تهجد من ليلة القدر ، ورواه البيهقي من قول عائشة ، قالت : من صلى أربعاً بعد العشاء ، كان كأنما تهجد من ليلة القدر ، وأخرج النسائي^(٤) . والدارقطني من قول كعب . وروى إسحاق بن راهويه في « مسنده »^(٥) .

(١) في « باب الصلاة قبل العصر » ، ص ١٨٧ ، والترمذي في « باب الأربع قبل العصر » ، ص ٥٨ ، وأحمد : ص ١١٧ - ج ٢ ، والبيهقي : ص ٤٦٣ - ج ٢ (٢) في « باب كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوع بالنهار » ، ص ٧٧ ، وأحمد في « مسنده » ، ص ٨٥ - ج ١ ، والدارقطني : ص ١٩٤ ، والنسائي قيل « كتاب الاحتجاج » ، ص ١٤٠ (٣) أخرجه الدارقطني في « السنن » ، ص ١٤٠ حديث أبي سعيد ، وفي آخره : « وفي كل ركعتين ، قلم ، ثم قال : قال : أبو حنيفة » يعني التشهد ، (٤) أخرجه البيهقي في « السنن » ، ص ٤٧٧ - ج ٢ ، والنسائي في « باب البدر الذي إذا سرقه السارق قطع يده » ، ص ٢٥٩ - ج ٢ ، وكذا الدارقطني : ص ٣٦٥

(٥) قلت : وروى أحمد : ص ١٢٥ ، و ١٤٤ ، عن وكيع عن سفيان ، وروى أبو داود في « التطوع » - في باب من رخص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة ، ص ١٨٨ - ج ١ ، والثانفي في « كتاب الآم » ، ص ١٥٤ - ج ٢ ، والطحاوي : ص ١٧٩ ، والبيهقي : ص ٤٥٩ - ج ٢ ، كلهم من طريق سفيان هكذا ، وروى أحمد من طريق مطرف

أخبرنا وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي على أثر كل صلاة ركعتين، إلا التجر. والمصر، انتهى. ورواه الدارقطني في "كتاب الملل" من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، فذكره.

أحاديث النافلة قبل المغرب: لأصحابنا في تركها أحاديث: منها ما أخرجه أبو داود^(١) عن طالس، قال: سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب، فقال: ما رأيت أحداً على عهد رسول الله ﷺ يصلها، ورخص في الركعتين بعد العصر، انتهى. سكت عنه أبو داود، ثم المنذري في "مختصره"، فهو صحيح عندهما، قال النووي في "الخلاصة": إسناده حسن، قال: وأجاب العلماء عنه، بأنه نفي، فتقدم رواية المثبت، ولكونها أصح، وأكثر رواية، ولما سمعهم من علم ما لم يعلمه ابن عمر، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني^(٢)، ثم البيهقي في "سكنها" عن حيان بن عبيد الله العمري ثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن عند كل أذانين ركعتين، ما خلا المغرب»، انتهى. ورواه البزار في "مسنده"، وقال: لا نعلم رواه عن ابن بريدة، إلا حيان بن عبيد الله، وهو رجل مشهور من أهل البصرة، لا بأس به، انتهى كلامه. وقال البيهقي في "المعرفة": «أخطأ فيه حيان بن عبيد الله، في الإسناد. والمثنى جميعاً، أما السند: فأخرجه^(٣) في "الصحيحين" عن سعيد الجريري. وكهمس عن عبد الله بن بريدة عن عبيد الله بن مغفل عن النبي ﷺ، قال: «بين كل أذانين صلاة، قال في الثالثة: لمن شاء». وأما المثنى: فكيف يكون صحيحاً، وفي رواية ابن المبارك عن كهمس في هذا الحديث، قال: وكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين، وفي رواية حسين المعلم^(٤) عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا قبل المغرب ركعتين»، وقال في الثالثة: «لمن شاء، خشية أن يتخذها الناس سنة»، رواه البخاري في "صحيحه"، انتهى. وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في "الموضوعات"، ونقل عن الفلاس أنه قال: كان حيان هذا كذاباً، انتهى.

عن أبي إسحاق في: ص ١٤٣، و ص ١٤٤، ولم يذكر الاستثناء.

قلت: وروى الطحاوي في: ص ١٧٩ من حديث عائشة بنت أبي بكر، وأحمد: ص ٥١ - ج ٤ من حديث سلمة ابن الأكوع، قال: كنت أسارع رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم، فأرايت يصلي بعد العصر ولا ينام حتى يذهب.

(١) في "التلويح" في باب الصلاة قبل المغرب، ص ١٨٩ (٢) ص ٩٨ (٣) أما البدر في ص ٥٠ ما بكم بين الأذان والاقامة، ص ٨٧، وأما مسلم في "فضائل القرآن" في باب استيعاب الركعتين قبل صلاة المغرب، ص ٢٦٨ (٤) عند البخاري في "التلويح" في باب الصلاة قبل المغرب، ص ١٥٧

حديث آخر : رواه الطبراني في " كتاب مسند الشاميين " حدثنا يحيى بن صاعد ثنا محمد ابن منصور المكي ثنا يحيى بن أبي الحجاج ثنا عيسى بن سنان عن رجاء بن حيوة عن جابر ، قال : سألتنا نساء رسول الله ﷺ ، هل رأين رسول الله ﷺ يصلي الركعتين قبل المغرب ؟ قلن : لا ، غير أن أم سلمة ، قالت : صلاهما عندي مرة ، فسألتها ما هذه الصلاة ؟ فقال : نسيت الركعتين قبل العصر ، فصلتهما الآن ، انتهى .

حديث آخر ، معضل : رواه محمد بن الحسن في " الآثار " أخبرنا أبو حنيفة ثنا حماد بن أبي سليمان أنه سأل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب ، قال : فتها عنها ، وقال : إن رسول الله ﷺ . وأبا بكر . وعمر ، لم يكونوا يصلونها ، انتهى .

أحاديث الخصوم : أخرج الأئمة الستة في " كتبهم ^(١) " عن عبد الله بن مغفل ، قال : قال رسول الله ﷺ : " بين كل أذانين صلاة ، قال في الثالثة : لمن شاء ، ، انتهى . وفي لفظ البخاري : قال : « صلاوا قبل المغرب ، ثم قال : صلاوا قبل المغرب ، ، قال في الثالثة : « لمن شاء ، كراهية أن يتخذها الناس سُنَّةً ، ، انتهى . ذكره في " كتاب الاعتصام " ، وفي لفظ أبي داود : قال : « صلاوا قبل المغرب ركعتين ، ، وزاد فيه ابن حبان في " صحيحه " : « وأن النبي ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين .

حديث آخر : أخرجه البخاري ^(٢) . ومسلم عن أنس ، قال : كان المؤذن إذا أذن لصلاة المغرب قام ناس من أصحاب النبي ﷺ يتسردون السواري ، فيركعون ركعتين ، حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد ، فيحسب أن الصلاة قد صليت ، من كثرة من يصلهما ، انتهى . وفي لفظ لمسلم عنه ، قال : كنا نصلي على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس ، قبل صلاة المغرب ، فقلت له : أكان رسول الله ﷺ يصلهما ؟ قال : كان يرانا نصليهما ، فلم يأمرنا ، ولم ينهانا ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخاري ^(٣) عن مرثد بن عبد الله اليزني ، قال : أتيت عقبة بن عامر ، فقلت : ألا أعجبك من أبي تميم ، ركع ركعتين قبل صلاة المغرب فقال عقبة : إنا كنا فعله على عهد رسول الله ﷺ ، قلت : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل ، انتهى . وروى البزار في " مسنده "

(١) البخاري في " باب كرم الأذان والاقامة ، ، ص ٨٧ ، واللفظ الآخر له في " التهجد ، ، ص ١٥٧ ، وفي " الاعتصام ، ، ومسلم في " فضائل القرآن ، ، ص ٢٧٨ ، وأبو داود في " باب الصلاة قبل المغرب ، ، ص ١٨٩ ، بلنظيره ، وابن ماجه في " باب ما جاء في الركعتين قبل المغرب ، ، ص ٨٢ . والترمذي في " باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب ، ، ص ٢٦ (٢) في " باب الصلاة إلى الأسطوانة ، ، ص ٧٢ ، ومسلم في " باب الأوقات التي نسي عن الصلاة فيها ، ، ص ٢٧٨ ج ١ (٣) في " التهجد . في باب الصلاة قبل المغرب ، ، ص ١٥٨

حديث أنس ، وقال : لانلم هذه الرواية إلا عن أنس ، وقد رويت عنه من وجوه ، وعارضها حديث بريدة أنه عليه السلام ، قال : « بين كل أذانين صلاة ، إلا المغرب » ، انتهى . والخصوم يجيئون : بأن رواية الثبوت مقدمة على النافي ، مع أن رواية الأئمة أصح ، والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه ابن حبان في " صحيحه ^(١) " في النوع الثاني والتسعين ، من القسم الأول ، عن سليم بن عامر عن عبد الله بن الزبير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من صلاة مفروضة ، إلا وبين يديها ركعتان » ، انتهى .

الحديث الثامن بعد المائة : قال للمصنف : والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة . كذا قال رسول الله ﷺ ، قلت : أخرجه أبو داود في " سننه ^(٢) " . والترمذي في " الشمائل " عن عبيدة عن إبراهيم عن سم بن منجاب عن قرع عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ ، قال : « أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم ، يفتح لهن أبواب السماء » ، انتهى . ورواه ابن ماجه في " سننه " بلفظه : أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس ، لا يفصل بينهما بتسليم ، وقال : أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس ، انتهى . وضعفه أبو داود ، وقال : عبيدة بن معتب الضبي ضعيف ، انتهى . وأطلق المنذرى عزوه إلى الترمذي في " مختصره " ، وكان عليه أن يقيده " بالشمائل " ، ورواه أحمد في " مسنده " : حدثنا أبو معاوية ثنا عبيدة به ، وفي لفظه : قلت : يا رسول الله أفين تسليم فاصل ؟ قال : لا ، وهذا هو لفظ الترمذي في " الشمائل " .

طريق آخر له : رواه محمد بن الحسن في " موطنه ^(٣) " : حدثنا بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم . والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي ﷺ كان يصلي قبل صلاة الظهر أربعاً إذا زالت الشمس ، فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك ، فقال : « إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة ، فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير » ، قلت : أفي كلهن قراءة ؟ قال : نعم . قلت : أتفصل بينهما بسلام ؟ فقال : لا ، انتهى . قال صاحب " التنقيح " : وروى ابن خزيمة هذا الحديث في " مختصر المختصر " وضعفه ، فقال : وعبيدة بن معتب ليس بمن يجوز الاحتجاج بخبره ، وحدثناه أبو موسى ^(٤)

(١) قلت : الحديث أخرجه الدارقطني : ص ٩٩ عن سليم بن عامر الجباري عن عبد الله بن الزبير ، وقال محتبه في " نسخة صحيحة " : سليم بن عامر أبي طاهر الجباري . قلت : رجال الدارقطني ثقات ، وأخرجه ابن نصر المروزي في " قيام الليل " ، ص ٢٦ ، وفيه سليم بن عامر أبي طاهر .

(٢) " كتاب التطوع " في باب الأربع قبل الظهر ، ص ١٨٢ ، والترمذي في " الشمائل " في باب صلاة الصبح ، ص ٢١ ، وابن ماجه في " باب أربع الركعات قبل الظهر " ، ص ٨٢ ، وأحمد في " مسنده " ، ص ٤١٦ - ج ٥ ، والطحاوي : ص ١٩٦ ، والبيهقي في " السنن " ، ص ٤٨٨ - ج ٢ (٣) ص ٥٨ (٤) وأخرجه أحمد - ص ٤١٨ - ج ٥ من يحيى بن آدم من شريك به ، وأخرجه البيهقي في " سننه " ، ص ٤٨٩ - ج ٢ من طريق شريك ، وسفيان عن الأعمش بإسناده

ثنا أبو أحمد ثنا شريك عن الأعمش عن المسيّب بن رافع عن علي بن الصلت عن أبي أيوب
 ذكره ، وليس فيه : لا يسلم بينهما ، انتهى . وتكلم الدارقطني في "عقله" وذكر الاختلاف فيه ، ثم قال :
 وقول أبي معاوية أشبه بالصواب ، انتهى . وحديث أبي معاوية عند الترمذي . وأحمد ، كما تقدم .
الحديث التاسع بعد المائة : روى عن النبي ﷺ أنه لم يزد على ثمان ركعات بتسليمة واحدة ،
 قلت : غريب ، وفي " صحيح مسلم ^(١) " خلافة ، أخرجه من حديث عائشة في حديث طويل ،
 قالت : كنا نعدّه له سواك وطهوره ، فيعته الله ما شاء أن يعته من الليل ، فيتسوك ، ويتوضأ ،
 ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، فيذكر الله ، ويحمده ، ويدعوه ، ثم ينهض ،
 ولا يسلم ، ثم يقوم ، فيصلّي التاسعة ، ثم يقعد ، فيذكر الله تعالى ، ويحمده ، ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً ،
 يسمعا ، مختصر ، وهو في غير مسلم ، كان يوتر بتسع ركعات .

الحديث العاشر بعد المائة : قال عليه السلام ، « صلاة الليل والنهار متى متى » ،
 قلت : روى من حديث ابن عمر ، ومن حديث عائشة ، ومن حديث أبي هريرة .

أما حديث ابن عمر : فأخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٢) عن شعبة عن يعلى بن عطاء
 عن علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر أن النبي ﷺ ، قال : « صلاة الليل والنهار متى متى » ،
 انتهى . وسكت عنه الترمذي ، إلا أنه قال : اختلف أصحاب شعبة فيه ، فرفعه بعضهم ، ووقفه
 بعضهم ، ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار ، انتهى .
 وقال النسائي : هذا الحديث عندي خطأ ، وقال في " سننه الكبرى " : إسناده جيد ، إلا أن جماعة

(١) أخرجه مسلم في " قيام الليل " ، ص ٢٥٧ - ج ١ في حديث طويل رواه عن سعيد عن قتادة عن زارة عن سعد
 ابن هشام عن عائشة ، ولفظه : يصل تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم ، فيصلّي التاسعة ،
 يقعد ، ثم يسلم ، لكن أخرجه النسائي في " باب كيف الوتر بثلاث " ، ص ٢٤٨ هذا الحديث بهذا الاستاد ، ولفظه : كان
 لا يسلم وركعتي الوتر ، اهـ . فالجواب فيها أن الركعة الثامنة والسياق الطويل في الثانية من ثلاث ركعات الوتر ، ذكرت في
 السياق الطويل ، مع ست ركعات قيام الليل ، أو المراد بالقعود ، القعود الطويل لذكر والتعبد والعبادة ، دون قعود
 التثنية ، وأن للراد بالتسليم التسليم السجود ، هو للتسليم لإغاط أسباحت اللؤمين للصلاة ، دون تسليم الصلاة على أن النسائي
 روى الحديث في " باب قيام الليل " ، ص ٢٣٧ عن سعيد بإسناده ، ولفظه : يصلّي ثمان ركعات لا يجلس مهن إلا عند
 الثامنة ، فيذكر الله عز وجل ، ثم يسلم تسليماً يسمعا ، ثم يصلّي ركعتين ، وهو جالس بعد ما سلم ، ثم يصلّي ركعة ، اهـ .
 (٢) أخرجه أبو داود في " باب صلاة النهار " ، ص ١٩٠ ، والطيالسي : ص ٢٦١ ، والترمذي في " باب ما جاء
 في أن صلاة الليل والنهار متى متى " ، ص ٢٦ ، والنسائي في " باب كيف صلاة الليل " ، ص ٢٤٦ ، وابن ماجه في
 " باب صلاة الليل والنهار متى متى " ، ص ٩٤ ، والطحاوي : ص ١٩٧ . والدارقطني : ص ١٦٠ ، والبيهقي : ص ٨٧ ،
 وذكر تصحيحه عن البطاوي ، ونقل صاحب " الجواهر " ، تضعيفه عن ابن مبيّن ، وصف زيادة : النهار ، وأحمد
 وعمره من أهل العلم ، قاله ابن تيمية في " فتاواه " ، ص ٥٥ - ج ٢ ، وأطلق في تضعيفه بيان شاف ، وانه أعلم .

من أصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي فيه ، فلم يذكروا فيه النهار : منهم سالم . ونافع . وطاوس ، ثم ساق رواية الثلاثة ، انتهى . والحديث في " الصحيحين " من حديث جماعة عن ابن عمر ليس فيه ذكر النهار ، ورواه ابن خزيمة ، ثم ابن حبان في " صحيحهما " ، ذكره ابن حبان في ثلاثة مواضع من " صحيحه " : أحدها : في النوع السابع والستين ، من القسم الأول ، محتجاً به في حديث : من صلى الجمعة ، فليصل بعدها أربعاً ، إنما في تسليمين ، ثم أورد على نفسه ما أخرجه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان منكم مصلياً يوم الجمعة ، فليصل أربعاً ، فإن كان له شغل ، فركعتين في المسجد ، وركعتين في بيته » ، ثم أجاب بأن قوله : « فإن كان له شغل » ، إلى آخره ، مدرج من كلام الراوي ، ثم ساقه من طريق آخر ، قصصه من الحديث ، وأسند البيهقي في " المعرفة " عن أبي أحمد بن فارس ، قال : سئل أبو عبد الله البخاري عن حديث يعلى بن عطاء هذا ، صحيح هو ؟ فقال : نعم ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الطبراني في " معجمه الأوسط - والصغير " عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ثنا عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر ، مرفوعاً ، نحوه ، وقال : لم يروه عن العمري إلا الحنظلي ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في " غرائب مالك " عن إسحاق الحنظلي عن مالك عن نافع به ، وقال : تفرد به الحنظلي ^(١) عن مالك ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في " سننه " ^(٢) عن ليث بن سعد عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن عبد الله بن أبي سلمة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » ، انتهى .

طريق آخر : رواه الحاكم أبو عبد الله في " كتابه - في علوم الحديث " : حدثنا عبد الرحمن ابن حمدان الجلاب ^(٣) - بهمدان - ثنا أبو حاتم الرازي ثنا نصر بن علي ثنا أبي عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » ، انتهى . وقال : رجاله ثقات ، إلا أن فيه علة ، يطول بذكرها الكلام ، انتهى .

وأما حديث عائشة ، فأخرجه الحافظ أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " ^(٤) عن أبي هاشم ، محبوب بن مسعود ، البصري ، البجلي ثنا عمار بن عطية عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » ، انتهى .

وأما حديث : أبي هريرة ، فرواه إبراهيم الحربي في " غريب الحديث " حدثنا نصر بن علي

(١) والحنظلي ضعيف " رواية " ، ص ١٢٠ (٢) ص ١٦٠ ، قال الحافظ في " الدراية " ، سند طر .

(٣) في نسخة " الحلال " ، (٤) في " ترجمه محبوب بن مسعود البجلي " ، كذا في " الدراية " ، .

ثنا أبي عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، انتهى. وللشافعي أيضاً في أن الأفضل أن يتطوع أن يسلم من كل ركعتين، ما أخرجه في «الصححين» عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رجل: يا رسول الله، كيف تأمرنا أن نصلي من الليل؟ قال: «يصل أحدكم مثنى مثنى، فإذا خشي الصبح صلى واحدة، فأوترت له ماضية من الليل»، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الترمذي^(١). والنسائي عن ابن المبارك ثنا الليث بن سعد ثنا عبدربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين»، انتهى. وأخرجه أبو داود^(٢). والنسائي. وابن ماجه عن شعبة، قال: سمعت عبدربه بن سعيد يحدث عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العيص عن عبد الله بن الحارث عن المطلب بن ربيعة عن النبي ﷺ، أنه قال، فذكره، ونقل الترمذي عن البخاري أن شعبة أخطأ في سند هذا الحديث في مواضع، وحديث الليث أصح من حديث شعبة، انتهى.

الحديث الحادي عشر بعد المائة: روت عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي بعد العشاء أربعاً، قلت: قال شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره: هذا الحديث لم أجده، وهذا من أعجب العجائب، فقد رواه أبو داود في «سننه»^(٣) من حديث زرارة بن أوفى عن عائشة أنها سئلت عن صلاة رسول الله ﷺ في جوف الليل، فقالت: كان يصلي صلاة العشاء في جماعة، ثم يرجع إلى أهله، فيركع أربع ركعات، ثم يأوي إلى فراشه، الحديث بطوله، وفي آخره: حتى قبض على ذلك، قال أبو داود: في سماع زرارة من عائشة نظر، ثم أخرجه عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة، قال: وهذه الرواية هي المحفوظة عندي، فان أبا حاتم الرازي، قال: سمع زرارة من أبي هريرة. وابن عباس. وعمران بن حصين. وهذا ما صح له، فظاهر هذا أن زرارة لم يسمع من عائشة، والله أعلم. وأخرجه أبو داود^(٤). والنسائي في «سننه الكبرى» عن شرح بن هاني عن عائشة، قال: سألتها عن صلاة رسول الله ﷺ، فقالت: ماضية رسول الله ﷺ العشاء قط، فدخل على، إلا صلى بعدها أربع ركعات، أو ستاً، وسكت عنه.

(١) في «باب التخشع في الصلاة»، ص ٥٠، وأحد: ص ٢١١، وحسن إسناده أبو حاتم في «العلل»، ص ١٣٢

(٢) في «باب صلاة النهار»، ص ١٩٠، وابن ماجه في «باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، ص ١٣٢، وأحمد:

ص ١٦٧ - ج ٤، والبيهقي: ص ١٩٥ (٣) في «باب صلاة الليل»، ص ١٩٧ (٤) في «باب الصلاة بعد العشاء»،

ص ١٩٢، والبيهقي في «سننه»، ص ٤٧٢ من طريق أبي داود

حديث آخر : رواه أحمد في "مسنده" (١) "حدثنا أبو سـلـة منصور بن سـلـة الخزاعى عن عبد الرحمن بن أبى الموالى أخبرنى نافع بن ثابت عن عبد الله بن الزبير ، قال : كان النبى ﷺ إذا صلى العشاء ركع أربع ركعات ، وأوتر بسجدة ، ثم نام ، حتى يصلى بعدها صلاة من الليل ، انتهى . وكذلك رواه البزار في "مسنده" . والطبرانى في "معجمه" ، قال البزار : لأنعم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا ابن الزبير ، ولا نعلم له طريقاً أحسن من هذه الطريق ، انتهى .

حديث آخر : رواه البخارى في "صحيحه" (٢) "لكن ليس فيه - كان - المقتضية للنوم ، فلذلك أخرناه ، أخرجه في "كتاب العلم - في باب السر في العلم" عن سعد بن جبير عن ابن عباس ، قال : بت في بيت عاتى ميمونة بنت الحارث ، زوج النبى ﷺ ، وكان النبى ﷺ عندها فلبثها ، فصلى النبى ﷺ العشاء ، ثم جاء إلى منزله ، فصلى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام . فصلى خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصلاة .

حديث عن عائشة غـالـف لحديثها المتقدم : أخرجه مسلم (٣) عن عبد الله بن شقيق عنها ، قالت : كان النبى ﷺ يصلى في بيتي قبل الظهر أربعاً ، ثم يخرج ، فيصل بالناس ، ثم يدخل ، فيصل ركعتين ، وكان يصلى بالناس المغرب ، ثم يدخل ، فيصل ركعتين ، ويصلى بالناس العشاء ، ويدخل بيتي ، فيصل ركعتين ، انتهى .

الحديث الثانى عشر بعد المائة : روى أنه عليه السلام كان يواظب على الأربع في الضحى . قلت : رواه مسلم في "صحيحه" (٤) "من حديث عائشة ، أنها سألت عائشة ، كم كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى ؟ قالت : أربع ركعات ، يزيد ما شاء الله ، انتهى . وفي رواية : يزيد ما شاء ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلى في "مسنده" حدثنا شيان بن فروخ ثنا طيب بن سليمان . قال : قالت عمرة : سمعت أم المؤمنين عائشة تقول : كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربع ركعات . لا يفصل بينهما بكلام ، انتهى . وتكلم الناس في الجمع بين هذا ، وما أخرجه البخارى (٥) عن عروة عن

(١) ج ٤ ، ص ٤٠٤ ، وأخرج الطبرانى من حديث أنس رفته : وأربع بعد العشاء كملن ليلة القدر ، ومنه عن ابن عباس . وان عمر ، مع زيادة ، لكن فيها كلها صف ، قال الهيثمى في "الأزوائد" ، ص ٢٣٠ - ج ٢ : راجعه . وأخرج الحاكم من حديث أبى ، موقوفاً ، نحوه .

(٢) قلت : أخرجه في "العلم" ، ص ٢٢ ، وفي "الصلاة" - في باب من يقوم عن بين الامم بحديثه ، ص ٩٧

(٣) في "باب جواز الصلاة قائماً وقاعداً" ، ص ٢٥٢ ، قلت : أخرجه الهيثمى في "سننه" ، ص ٤٧٧ عن شرح من عائشة ، قالت : ماضى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط ، فسلم على ، إلا صلى أربع ركعات ، أو ست ركعات

(٤) في "باب استحباب صلاة الضحى" ، ص ٢٤٩ (٥) في "باب تحريم السجدة على صلى الله عليه وسلم على قيام الليل ، والناقل ، ص ١٥٢ ، وسلم في : ص ٢٤٨

عائشة، قالت: أن كان رسول الله ﷺ يلدح العمل، وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس، فيفرض عليهم، وما سبج^(١) رسول الله ﷺ بسبحة الضحى قط، وإنى لأسبجها، انتهى. وما أخرجه مسلم عن عبد الله بن شقيق، قال: سألت عائشة، هل كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى؟ قالت: لا، إلا أن يحج من منية، انتهى. فقال المنذرى في "حواشي": "يحمل أنها أخبرت في الإنكار عن رؤيتها ومشاهدتها، وفي الآخر بغير المشاهدة، إمامن خبره عليه السلام، أو خبر غيره عنه، وقد يكون إنكارها، أى مواظباً عليها، ومعلناً بها، وقد يكون الإنكار إنما هو لصلاة الضحى المعهودة عند الناس، على الذى اختاره جماعة من السلف، من صلاتها ثمان ركعات، وأنه عليه السلام كان يصليها أربعاً، ويزيد ماشاء، فيصلها مرة أربعاً، ومرة ستاً، ومرة ثمانية، وأقلها ركعتان، وقد رأى جماعة أن يصلى في وقت دون وقت، ليخالف بينها، وبين الفرائض، انتهى.

الحديث الثالث عشر بعد المائة: قال عليه السلام: «لا صلاة إلا بقراءة»، قلت: أخرجه مسلم^(٢) عن عطاء بن رباح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: لا صلاة إلا بقراءة، قال أبو هريرة: «فا أعلن رسول الله ﷺ أعلناه، وما أخفاه أخفيناه لكم، انتهى. والمصنف استدل به للشافعى على وجوب القراءة في كل ركعة، ونحن نقول بوجوبها في الركعتين الأولين، وليس الحديث بصريح فيه، وأصرح منه حديث: المسمى صلاته، أخرجاه في "الصحيحين"^(٣) عن أبي هريرة، وفيه: أنه عليه السلام، قال له: «إذا قلت إلى الصلاة، فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن»، وفي آخره: «ثم افضل ذلك في صلاتك كلها»، وحديث رفاعة بن رافع أيضاً، كما رواه أحمد في "مسنده"^(٤)، وفيه أنه عليه السلام قال له: «إذا استقبلت الصلاة، فكبر، ثم اقرأ بأم القرآن، ثم اقرأ بما شئت»، وفي آخره، «ثم اصنع ذلك في كل ركعة ومجدة»، وقد ذكرناه بتأمله في حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وسورة معها»، وهو في السنن الأربعة، ليس فيه: «ثم اصنع ذلك في كل ركعة»، والله أعلم.

(١) وأخرج أحمد في "مسنده"، ص ١٥٥ - ج ٢ من حديث ابن عمر أنه قال: «هذه، وكذا البطاوى في "باب كم احتضر النبي صلى الله عليه وسلم"، ص ٢٣٨، ومسلم في "باب بيان عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم"، ص ٤٠٩ - ج ١ (٢) في "باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة"، ص ١٧٠. قلت: قال الحافظ في "الفتح"، ص ٢٠٩ - ج ٢: «قد أنكر الدارقطنى على مسلم، وقال: إن المخطوط عن أبي أسامة وقفه، كما رواه أصحاب ابن جرير (٣) البطاوى في "باب وجوب القراءة للامام وللأمم"، ص ١٥٥، ومسلم في "باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة"، ص ١٧٠ - ج ١ (٤) ص ٣٤٠ - ج ٤، وروى أبو داود عن أبي سعيد عن أبي هريرة، وفيه: «ثم افضل ذلك في صلاتك كلها»، اهـ، وأخرجه الدارقطنى، في: ص ١٥٨، وفيه: «فوصف الصلاة هكذا: أربع ركعات حتى فرغ، وأخرجه الحاكم في "المستدرک"، ص ٢٤١ - ج ١ بلفظ الدارقطنى، إلا أنه لم يذكر أربع ركعات

قوله : وهو غير في الآخرين إن شاء قرأ ، وإن شاء سبح ، وإن شاء سكت ، هو المأثور عن علي . وابن مسعود . وعائشة ، قلت : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن شريك عن أبي إسحاق السبيعي عن علي . وابن مسعود ، قالا : اقرأ في الأولين ، وسبح في الآخرين ، وفيه انقطاع ، وهو عن عائشة غريب^(١) .

الحديث الرابع عشر بعد المائة : روى أنه عليه السلام دائم على ذلك "يعنى القراءة في الآخرين" ، قلت : يشهد له حديث أبي قتادة ، رواه الجماعة^(٢) - إلا الترمذى - أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر - في الركعتين الأولين - بفاتحة الكتاب ، وسورتين ، وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ، ويطل في الركعة الأولى مالا يطل في الثانية ، وكذلك في العصر ، وهكذا في الصبح ، انتهى .

الحديث الخامس عشر بعد المائة ، قال عليه السلام : لا يصلي بعد صلاة ، مثلها ، . قلت : غريب مرفوعا ، ووقه ابن أبي شيبة في "مصنفه" على عمر بن الخطاب . وابن مسعود ، فقال : حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم ، قال : قال عمر : لا يصلي بعد صلاة ، مثلها ، انتهى . حدثنا عبد الله بن إدريس عن حصين عن إبراهيم ، والشعبي ، قال : قال عبد الله : لا يصلي على إثر صلاة مثلها ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج أبو داود^(٣) . والنسائي عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار ، قال : أنيت ابن عمر على البلاط ، وهم يصلون ، قلت : ألا تصلي معهم ؟ قال : قد صليت ، إنى قد سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ، انتهى ، ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السابع والسبعين ، من القسم الثاني ، ولفظه : إن رسول الله ﷺ نهانا أن نعيد صلاة في يوم مرتين ، قال ابن حبان : وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة ، يحتج بخبره إذا روى عن

(١) قال الحفاظ في "الدراسة" ، ص ١٢٢ : عن عائشة ، لم أجد (٢) أخرجه البخاري و... باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ، ص ١٠٧ ، وسلم في "باب القراءة في الظهر والعصر" ، ص ١٨٥ . وأبو داود و... باب مناجاة في القراءة في الظهر ، ص ١٢٣ ، والنسائي في "باب القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العصر" ، ص ١٥٣ ، وابن منبج في "باب الجهر بالآية أحياء" ، ص ٦٠ ، وليس فيه متعلق . والله أعلم (٣) في "باب إذا صلى في جماعة" ، ثم أدرك جماعة بميد ، ص ٩٣ ، والنسائي في "باب سقوط الصلاة عن صلى مع الإمام في المسجد جماعة" ، ص ١٣٨ ، والطحاوي في : ص ١٨٢ ، وابن حزم في "المحل" ، ص ١٢٥ ، من طريق الطحاوي : ص ٢٣٢ - ج ٤ ، وصححه . وفي : ص ٢٥٩ - ج ٢ من طريق أبي داود ، وصححه . وفي : ص ١٢٥ أيضاً . وأخرجه أحمد في "مسنده" ، ص ٤١ - ج ٢ ، و ص ١٩ - ج ٢ . والدارقطني : ص ١٥٩ . والبيهقي : ص ٣٠٣ - ج ٢

غير أبيه ، فأما روايته عن أبيه عن جده ، فلا تخلو من انقطاع وإرسال ، فلذلك لم يحتج بشيء منها ، انتهى . قيل : ورواه ابن خزيمة في " صححه " قال النووي في " الخلاصة " : إسناده صحيح ، قال : وممنه - كما قاله أصحابنا - أى لا تجب الصلاة في اليوم مرتين ، وإنما لم يعدها ابن عمر ، لأنه كان صلاحها في جماعة ، انتهى كلامه . قال البيهقي في " المعرفة ^(١) " : قال مالك : ثنا نافع أن رجلاً سأل عبد الله بن عمر ، فقال : إني أصلي في بيتي ، ثم أدرك الصلاة مع الإمام ، أفأصلي معه ؟ فقال ابن عمر : نعم ، قال : فأيتها أجعل صلاتي ؟ فقال ابن عمر : ليس ذلك إليك ، إنما ذلك إلى الله ، يجعل أيهما شاء ، انتهى . رواه في " الموطأ " ، قال : وهذا من ابن عمر دليل على أن الذي روى عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين ، إنما أراد به كلتاها على وجه الفرض ، أو إذا صلى في جماعة ، فلا يعيدها أخرى ، ثم أسند ^(٢) عن أبي المتوكل الناجي ثنا أبو سعيد الخدري ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر ، فدخل رجل ، فقام يصلي الظهر ، فقال : ألا رجل يتصدق على هذا ، فيصلى معه ؟ ، قال : وروينا عن الحسن عن النبي ﷺ ، رسالة في هذا الخبر ، فقام أبو بكر ، فصلى معه ، وقد كان صلى مع النبي ﷺ ، وروينا عن أبي موسى الأشعري . وأنس بن مالك أنهما فعلا ، وكانا قد صليا بالجماعة ، قال البيهقي : ودعوى من ادعى نسخ هذه الأخبار باطلة ، لا يشهد بها له تاريخ ، ولا سبب ، وإذا أمكن الجمع بين الأخبار ، فهو أولى ، والله أعلم .

أحاديث إعادة الفريضة لأجل الجماعة : أخرج مسلم ^(٣) عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال : كيف أنت ، إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ؟ قلت : فأتأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم ، فصل ، فإنها لك نافلة ، انتهى . وفي لفظ : يؤخرون الصلاة ، لم يقل : عن وقتها ، وفي لفظ : ولا تقل : إني قد صليت ، فلا أصلي ، وفي لفظ : صلوا الصلاة لوقتها ، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة ، وأخرج أيضاً عن ابن مسعود ^(٤) عنه عليه السلام ، قال : لأنه سيكون عليكم أمراء ، يؤخرون الصلاة عن وقتها ، فإذا رأيتهم قد فعلوا ذلك ، فصلوا الصلاة لمقاتتها ، واجعلوا صلاتكم معهم سبحة ، ، مختصر ، من حديث التطبيق ، قال عبد الحق في " الجمع بين الصحيحين " : لم يخرج البخاري في هذا الباب شيئاً ، انتهى .

(١) وفي " السنن " ، ص ٣٠٢ - ج ٢ (٢) أى البيهقي في " المعرفة " ، وأما في " السنن " ، فذكر حديث أبي سعيد تليفاً ، والله أعلم ، وأسند الترمذي في " باب ملجأ في الجماعة في مسجد قد صلى فيه " ، ص ٣٠ ، وحسنه الدارمي في : ص ١٦٥ ، وأبو داود في " باب الملجأ في المسجد مرتين " ، ص ٩٢ (٣) في " باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها " ، ص ٢٣١ - ج ١ (٤) حديث ابن مسعود أخرجه مسلم في " باب التندب إلى وضع الأيدي على الركبتين " ، ص ٢٠٢ - ج ١

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(١) . والترمذى . والنسائى عن يزيد بن الأسود رضى الله عنه ، قال : شهدت مع النبي ﷺ صلاة الصبح ، فى مسجد الحيف ، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين فى أخرى القوم لم يصليا معه ، فقال : على بهما ، فجى بهما ، ترعدا فاقصهما ، قال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا صلينا فى رحالتنا ، قال : فلا تفعلوا ، إذا صليتما فى رحالكما ، ثم أتيتما مسجد جماعة ، فصليا معهم ، فإنها لكما نافلة ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وفى رواية للدارقطنى . والبيهقى : وليجعل التى صلاها فى بيته نافلة ، وقالوا : إنها رواية ضعيفة شاذة ، مردودة ، لمخالفتها الثقات .

حديث آخر : رواه أبو داود ^(٢) حدثنا قتية عن معن بن عيسى عن سعيد بن السائب عن نوح بن صعصعة عن يزيد بن عامر السوائى ، بمعناه ، وقال فى آخره : إذا جئت الصلاة ، فوجدت الناس ، فصل معهم ، وإن كنت صليت . تكن لك نافلة ، وهذه مكتوبة ، قال النووى فى " الخلاصة " : إسناده ضعيف ، انتهى .

الحديث السادس عشر بعد المائة : قال النبي ﷺ : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » ، قلت : أخرجه الجماعة ^(٣) - إلا مسلماً - عن عمران بن حصين ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً ، فقال : من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً ، فله نصف أجر القائم ، ومن صلى قائماً ، فله نصف أجر القاعد ، انتهى . قال النووى فى " الخلاصة " : قال العلماء : هذا فى صلاة النافلة ، وأما الفرض ، فلا يجوز التعود فيه ، مع القدرة على القيام ، بالاجماع . فإن عجز لم ينقص ثوابه ، انتهى . قلت : يدل عليه ما أخرجه البخارى فى " الجهاد " عن أبى موسى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا مرض العبد ، أو سافر ، كتب له مثل ما كان يعمل مقبياً صحيحاً » ، انتهى . ذكره ^(٤) فى " باب ما يكتب للسافر ما كان يعمل فى الإقامة " ، وأخرجه مسلم ^(٥) عن عبد الله بن عمرو ، قال : حدث أن رسول الله ﷺ ، قال : « صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة » ، قال : فأتيته ، فوجدته جالساً ، فوضعت يدي على رأسه ، فقال : مالك يا عبد الله ؟ قال : حدثت يا رسول الله ، أنك قلت : صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة ، وأنت تصلى قاعداً ، قال :

(١) فى " باب من صلى فى منزله ، ثم أدرك الجماعة صلى معهم " ، ص ٩٢ ، والنسائى فى " باب إرادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده " ، ص ١٣٧ ، والترمذى فى " باب ملجأ " ، صلى الرجل وحده ، ثم يدرك الجماعة " ، ص ٣٠ ، والطحاوى : ص ٢١٣ ، والدارقطنى : ص ١٥٩ ، والبارى : ص ١٦٥ ، والحاكم : ص ٢٤٥ ، والبيهقى : ص ٣٠١ - ج ٢ (٢) ص ٩٢ ، والدارقطنى : ص ١٠٣ (٣) للطحاوى " قيل للبهقي " فى " باب صلاة الله " ، ص ١٥٠ (٤) ص ٤٢٠ (٥) فى " باب جواز النافلة قائماً وقاعداً " ، ص ٢٥٣

أجل! ولكنني لست كأحد منكم، انتهى. قال النووي: أي ثوابي في النفل قاعداً، كثوابي قائماً، هكذا قاله أصحابنا، انتهى.

الحديث السابع عشر بعد المائة: روى ابن عمر، قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار، وهو متوجه إلى خير، يومئذ إمام، قلت: أخرجه مسلم^(١). وأبو داود والنسائي عن عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر، قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار، وهو متوجه^(٢) إلى خير، انتهى. قال النسائي: عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله: على حمار، وإنما هو على راحلته، انتهى. قيل: وقد غلط الدارقطني. وغيره عمرو بن يحيى في ذلك، والمعروف على راحلته، وعلى البعير، انتهى. وقوله: يومئذ إمام، ليس في الحديث^(٣)، وشيخنا علاء الدين ذكر فيه: يومئذ برأسه، وعزاه للصحيحين^(٤)، ولم أجد لفظ الإمام إلا عند البخاري، مع أن الشيخ في "الإمام" - عزاه للصحيحين - عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحلته، حيث كان وجهه، يومئذ برأسه، فليظفر، وذكره النووي في "الخلاصة" بهذا اللفظ، وقال: أخرجاه، واللفظ للبخاري، انتهى. وقال عبد الحق في "الجمع بين الصحيحين": تفرد البخاري بذكر "الإمام" فيه، لكن أخرج البخاري عن عمرو بن دينار، قال: رأيت عبد الله بن عمر يصلي في السفر على راحلته، أينما توجهت يومئذ، وذكر عبد الله، أن النبي ﷺ كان يفعله، انتهى. وأخرج هو. ومسلم، واللفظ للبخاري عن عامر بن ربيعة، قال: رأيت رسول الله ﷺ، وهو على الراحلة يسبح، يومئذ برأسه، قبل أي وجه توجه، ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة، انتهى. قال المنذرى في "مختصره": وقد أخرجه مسلم من فعل أنس بن مالك، قلت: هذا قصير منه، فقد أخرجه البخاري^(٥) في "صلاة المسافر" بلفظ مسلم، كلاهما عن أنس ابن سيرين، قال: استقبلنا أنس بن مالك حين قدم من الشام، فلقيناه بعين التمر، فرأيت يصلي على

(١) في "باب جواز النافلة على الدابة في السفر"، ص ٢٤٤، وأبو داود في "السفر" في باب التطوع على الراحلة في السفر، ص ١٨٠ واللفظ له (٢) وروى مسلم "موجه"، بدل: متوجه.

(٣) السياق الذي ذكره صاحب "الهداية"، من حديث ابن عمر، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار، وهو متوجه إلى خير، انتهى الحديث فيه إلى قوله: خير، وليس فيه: يومئذ إمام. أما لفظ الإمام برأسه، فهو في "البخاري"، ص ١٤٩ من طريق سالم عن ابن عمر، وفيه: يسبح على ظهر راحلته، حيث كان وجهه يومئذ برأسه، اهـ. وليس هذا في سياق مسلم الذي ذكره المؤلف، لكن في "البخاري"، سياق آخر. فليظفر لزيلعي منه، وهو في "باب الوتر في السفر"، ص ١٣٦ عن نافع عن ابن عمر، كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلته، حيث توجهت به، يومئذ إمام، الخ.

(٤) قلت: هو في البخاري في "باب من تطوع في السفر"، ص ١٤٩، ولم أجد في مسلم (٥) في "باب صلاة التطوع على الحمار"، ص ١٤٩، ومسلم في "باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر"، ص ٢٤٥.

حمار ، ووجهه من ذا الجانب ”يعنى عن يسار القبلة“ ، قلت : رأيتك تصلى لغير القبلة ؟ فقال : لولا أنى رأيت رسول الله ﷺ فله ، لم أفعله ، انتهى . وأخرجه الدارقطنى فى ”غرائب مالك“ عن مالك عن الزهرى عن أنس ، قال : رأيت النبى ﷺ ، وهو متوجه إلى خير ، على حمار ، يصلى ، يومئذ لعماء ، انتهى . وسكت عنه ، وهذا لفظ الكتاب ، وأخرج ابن حبان فى ”مصححه“ فى النوع الأول ، من القسم الرابع ، عن أبى الزبير عن جابر ، قال : رأيت النبى ﷺ يصلى النوافل على راحلته ، فى كل وجه ، يومئذ لعماء ، ولكنه يخفض السجدين من الركعتين ، انتهى . وأخرجه أبوداود . والترمذى ، وقال : حسن صحيح عن جابر ، قال : بعث النبى ﷺ فى حاجة ، فحجت ، وهو يصلى على راحلته ، نحو المشرق ، السجود أخفض من الركوع ، انتهى . وأخرجه البخارى عن جابر ، قال : كان النبى ﷺ يصلى على راحلته حيث توجهت به ، فإذا أراد الفريضة ، نزل ، فاستقبل القبلة ، انتهى .

فصل فى قيام شهر رمضان

قوله : روى أن الخلفاء الراشدين واظبوا عليها ”يعنى التراوىح“ .
الحديث الثامن عشر بعد المائة : روى أن النبى ﷺ بين العذر ، فى ترك المواظبة على التراوىح ، وهو خشية أن تكتب علينا ، قلت : أخرجه البخارى (١) . ومسلم فى ”التبجيد“ عن عروة بن الزبير عن عائشة أن النبى ﷺ صلى فى المسجد ، فصلى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة ، فكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة ، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ ، فلما أصبح ، قال : قد رأيت الذى صنعتم ، فلم يمنعنى من الخروج إليكم ، إلا أنى خشيت أن تفرض عليكم ، وذلك فى رمضان ، انتهى . وفى لفظ لها : ولكن خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل ، وذلك فى رمضان ، وزاد البخارى فيه فى ”كتاب الصيام“ : فتوفى رسول الله ﷺ ، والأمر على ذلك ، انتهى . وعند ابن حبان فى ”مصححه“ (٢) عن جابر بن عبد الله أنه عليه السلام قام بهم فى رمضان ، فصلى ثمان ركعات ، وأوتر ، ثم انتظروهم من القابلة ، فلم يخرج إليهم ، فسألوه ، فقال : خشيت أن يكتب عليكم الوتر ، انتهى . وقد تقدم فى الوتر ، وعن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى ، أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة فى رمضان إلى المسجد ، فإذا الناس أوزاع

(١) فى ”الصوم“ فى باب فضل من قام رمضان ، ص ٢٦٩ ، وفى ”التبجيد“ ص ١٥٢ . ومسند و١ باب الترغيب فى قيام رمضان ، ص ٢٥٩ (٢) وابن نصر فى ”قيام الليل“ ، ص ٩٠ . و ص ١١٤ ، وفيه : من تكلم فيه ، هدم من قبل ، وأخرجه الطبرانى فى ”الصغير“ ، ص ١٠٨

متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل ، فيصلي بصلاته الرهط ، فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد ، لكان أتمل ، ثم عزم ، فجمعهم على أبي بن كعب ، ثم خرجت معه ليلة أخرى ، والناس يصلون بصلاة قارئهم ، فقال عمر : "نعمت البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون" ، يريد آخر الليل ، وكان الناس يقومون أوله ، انتهى . وهذا يدل على أنها تركت إلى زمان عمر ، بدليل أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب ، والله أعلم ، رواه البخارى (١) أيضاً ، وعن أبي ذر (٢) نحوه ، رواه أصحاب السنن ، وحسنه الترمذى ، وصححه ، وعن النعمان بن بشير نحوه ، رواه النسائي (٣) ، قال النووى فى "الخلاصة" : بإسناد حسن .

أحاديث العشرين ركعة : روى ابن أبى شيبة فى "مصنفه" . والطبرانى فى "معجمه" ، وعنه البيهقى (٤) من حديث إبراهيم بن عثمان أبى شيبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن النبى ﷺ كان يصلى فى رمضان عشرين ركعة ، سوى الوتر ، انتهى . ورواه الفقيه أبو الفتح سليم ابن أبى الزاوى فى "كتاب الترتيب" ، فقال : ويوتر بثلاث ، وهو معلول ، بأبى شيبة إبراهيم ابن عثمان ، جد الإمام أبى بكر بن أبى شيبة ، وهو متفق على ضعفه ، وليته ابن عدى فى "الكامل" ، ثم إنه يخالف للحديث الصحيح عن أبى سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة ، كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ فى رمضان ؟ قالت : ما كان يزيد فى رمضان ، ولا فى غيره ، على إحدى عشرة ركعة ، يصلى أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى ثلاثاً ، قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ، أتمام قبل أن توتر ؟ قال : وبإعائشة إن عني تمامان ، ولا ينام قلبى ، انتهى . أخرجه البخارى (٥) . ومسلم فى "التبجيد" ، وفى لفظ لها (٦) : كان يصلى من الليل عشر ركعات ، ويوتر بسجدة ، ويركع ركعتي الفجر ، فتلك ثلاث عشرة ركعة : منها ركعتا الفجر ، ووقع فى رواية البخارى (٧) عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ، ثم يصلى إذا سمع النداء بالصبح ، ركعتين خفيفتين ، انتهى . قال عبد الحق فى "الجمع بين الصحيحين" : هكذا فى هذه الرواية ، وبقية الروايات عند البخارى . ومسلم أن الجملة ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر .

(١) فى "العيام" - فى باب فصل من صام رمضان ، ص ٢٦٩ (٢) أخرجه أبو داود فى "باب قيام شهر رمضان" ، ص ٢٠٢ ، والترمذى : ص ٩٩ ، وابن ماجه : ص ٩٥ ، والنسائي فى "التبجيد" ، ص ٢٣٨ (٣) وفى "التبجيد" - فى باب قيام شهر رمضان ، ص ٢٣٨ (٤) وفى "السنن الكبرى" ، ص ٤٩٦ - ج ٢ (٥) فى "باب قيام النبى صلى الله عليه وسلم بالليل فى رمضان وغيره" ، ص ١٥٤ ، ومسلم فى "باب صلاة الليل" ، ص ٢٥٤ (٦) أخرجه مسلم فى : ص ٢٥٥ ، واللفظه ، والبخارى فى "باب كيف صلاة الليل" ، ص ١٥٣ بمثله (٧) أخرجه فى "باب ما يقرأ فى ركعتي الفجر" ، ص ١٥٦

حديث آخر: موقوف، رواه البيهقي في "المعرفة" أخبرنا أبو طاهر الفقيه ثنا أبو عثمان البصري ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب ثنا خالد بن مخلد ثنا محمد بن جعفر حدثني يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد، قال: كنا قوم في زمن عمر بن الخطاب بعشرين ركة والوتر، انتهى. قال النووي في "الخلاصة"^(١): إسناده صحيح، وكأنه ذكره من جهة السنن^(٢) لامن جهة المعرفة، فانه ذكره بزيادة.

حديث آخر : رواه مالك في "الموطأ" (٣) عن يزيد بن رومان ، قال : كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب - في رمضان - ثلاث وعشرين ركعة ، انتهى . ومن طريق مالك ، رواه البيهقي في "المعرفة" بسنده ومثله ، وفي رواية في "الموطأ" : بأحدى عشرة ركعة ، قال البيهقي : ويجمع بين الروایتين : بأنهم قاموا بأحدى عشرة ، ثم قاموا العشرين . وأوتروا ثلاث ، قال : ويزيد بن رومان لم يذكر عمر ، انتهى .

قوله : لأن أفراد الصحابة رضى الله عنهم ، روى عنهم التخلف "يعنى عن التراخي" ذكر أن الطحاوى ^(١) رواه عن ابن عمر . وعروة . وغيرهما ، قال الطحاوى : ثنا فهد ثنا أبو نعيم ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يصلى خلف الإمام فى شهر رمضان ، ثنا يونس . وفهد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا ابن لحيمة عن أبي الأسود عن عروة ، أنه كان يصلى مع الناس فى رمضان ، ثم ينصرف إلى منزله ، فلا يقوم مع الناس ، ثنا يونس ثنا أنس عن عبيد الله بن عمر ، قال : رأيت أبى ^(٢) . وسالماً . ونافلاً ينصرفون من المسجد فى رمضان ، ولا يقومون مع الناس .

قوله : والمستحب فى الجلوس بين الترويحيتين مقدار الترويحة ، وكذا بين الخامسة ، وبين الوتر ، لمادة أهل الحرمين ^(٣) .

(١) قلت : وفي "شرح المنهاج" ص ٣٢ - ج ٤

(۲) قلت : رواه في "السنن"، ص ۹۶، ج ۲، قال : أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن محبوب الدينوري - بالله امتان - ثنا أحمد بن محمد بن إسحاق السبيعي ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز الباقلي ثنا علي بن محمد أنبأ ابن أبي ذئب عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد، قال : كانوا يسمون علي بن عبد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بمسكين ركنه، قال : وكانوا يقرءون بالمقنن . وكانوا يتكفون على عديهم وعبد عثمان بن عبد رضي الله عنه من شدة القيام ، اهـ ، رجال هذا الاستاذ كلهم ثقات ، ذكرها "المحقق النيسابوري - الهندي" ، ص ۱۰ ، آثار السلف . ص ۵۴ - ج ۲ رجال دجلا (۳) في "باب قيام رمضان" ، ص ۴۰ ، والبيهقي في "السنن" ، ص ۹۶، ج ۲ من طريق مالك (۴) في "شرح الآثار" ، ص ۲۰۷ .

(هـ) قلت: في "الطحاوي"، رأيت للقاسم - وسالماً - وثقفاً، الحديث، وليس فيه أني، والله أعلم.

(٦) أخرجه محمد بن نصر المروزي في "صلاة الليل"، - "دراية"، ص ١٢٣

قلت: في "قيام الليل" - ٤، " من ٩٢: أن أياً كان يروحم فرما توضعاً المتوضي، ويغني حجة، اهـ.

قوله : ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر رمضان ، عليه الإجماع .

باب إدراك الفريضة

الحديث التاسع عشر بعد المائة : قال عليه السلام : « لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق ، أو رجل يخرج لحاجة ، يريد الرجوع » ، قلت : رواه ابن ماجه في " سننه (١) " بمعناه حدثنا حرمله بن يحيى ثنا ابن وهب أخبرنا عبد الجبار بن عمر عن ابن أبي فروة عن محمد بن يوسف ، مولى عثمان بن عفان عن أبيه عن عثمان ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أدرك الأذان في المسجد ، ثم خرج ، لم يخرج لحاجة ، وهو لا يريد الرجوع ، فهو منافق » ، انتهى . وأخرج أبو داود في " المراسيل " عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ ، قال : « لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء ، إلا منافق ، إلا أحد أخرجه حاجة ، وهو يريد الرجوع » ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا ابن عيينة حدثني عبد الرحمن بن حرمله عن ابن المسيب ، قد كروه ، وأخرج الجماعة (٢) - إلا البخارى - عن أبي الثمينة ، قال : كنا مع أبي هريرة في المسجد ، فخرج رجل حين أذن المؤذن للصلاة ، فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ، انتهى . وهذا الحديث موقوف عند بعضهم ، وقال أبو عمر بن عبد البر : إنه مسند ، وكذلك نظرته ، لحديث أبي هريرة ، من لم يجب الدعوة ، فقد عصى أبا القاسم ، وقال : لا يختلفون في ذلك ، ورواه إسحاق بن راهويه في " مسنده " (٣) ، وزاد فيه : أمرنا رسول الله ﷺ إذا أذن المؤذن ، فلا تخرجوا حتى تصلوا ، انتهى .

الحديث العشرون بعد المائة : حديث الوعيد بترك الجماعة ، قلت : كأنه يشير إلى حديث (٤) : الجماعة من سنن الهدى ، لا يتخلف عنها إلا منافق ، وقد تقدم في " باب الإمامة " ، مع غيره .

الحديث الحادى والعشرون بعد المائة : قال المصنف : والأفضل في عامة - السنن

(١) في " وأواخر أبواب الأذان " ، ص ٥٤ (٢) أخرجه مسلم في " باب فضل صلاة الجماعة " ، ص ٢٣٢ ، والترمذى في " الأذان " - في باب كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان ، ص ٣٨ ، وأبو داود في " باب الخروج من المسجد بعد الأذان " ، ص ٨٦ ، وابن ماجه قبل " أبواب المساجد " ، ص ٥٤ ، والنسائى في " باب التشديد في الخروج من المسجد بعد الأذان " ، ص ١١١ . (٣) وأحد في " مسنده " ، ص ٥٣٧ - ج ٢ ، ولفظه : ثم قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنتم في المسجد فتدعون بالصلاة ، فلا يخرج أحدكم حتى يصلى ، اهـ ، وكذا الطيالسى في " مسنده " ، ص ٣٣٧ . (٤) قد تقدم هذا الحديث من قبل ، وأخرجه مسلم في " باب فضل الجماعة " ، ص ٢٣٢ ، من حديث ابن مسعود .

والتواقل - المنزل ، هو المروى عن رسول الله ﷺ ، قلت : أخرجه البخارى ^(١) . ومسلم عن
 بسير بن سعيد عن زيد بن ثابت ، قال : احتجر رسول الله ﷺ في المسجد حجرة من حصير في
 رمضان ، فصلى فيها رسول الله ﷺ ليلال ، حتى اجتمع إليه أناس ، وجاءوا يصلون بصلاته ، ثم
 جاءوا ليلة ، فحضروا ، وأبأ رسول الله ﷺ ، فلم يخرج إليهم ، فرففوا أصواتهم . وحسبوا الباب ،
 فخرج إليهم رسول الله ﷺ ، قال لهم : ما زال بكم صنعكم ؟ وفي آخره : فان خير صلاة المرء في
 بيته ، إلا المكتوبة ، انتهى . وأخرجه أبو داود . والنسائي . والترمذى ، مختصراً ، فلفظ أبو داود :
 صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا ، إلا المكتوبة ، انتهى . ولفظ الآخر :
 أفضل صلاتكم ، في بيوتكم ، إلا المكتوبة ، انتهى . قال ابن دحية في " العلم المشهور " : وقد
 استدلل من يرى صلاة التراويح في البيوت ، وأنها لا تقام جماعة بهذا الحديث . وأخذ الجمهور
 بحديث عمر ، أنه جمع الناس على أبي بن كعب ، وبحديث أبي ذر ، أن الرجل إذا قام مع الإمام
 حتى ينصرف ، حسب له قيام ليلة . قال : فالحديث ضعيف ، وإن كان ابن حبان رواه في " صحيحه " .
 صحيح فيه من سقيم ، ومرضع من صحيح ، انتهى . وحديث أبي ذر هذا أخرجه أصحاب السنن
 الأربعة ^(٢) عن جبير بن نفير عنه ، وصححه الترمذى ، وحسنه ، وينظر الصحيحان .

فأبلة : قد يمارض هذا الحديث ^(٣) بحديث : « صلاة في مسجدي هذا ، أفضل من صلاة
 مفروضة في غير مسجدي هذا » ، يدل على لفظ أبي داود المتقدم : « صلاة المرء في بيته أفضل من
 صلاته في مسجدي هذا » ، ونظير هذا ، حديث : « عمرة في رمضان تعدل حجة » ، أخرجه
 البخارى ^(٤) . ومسلم في " الحج " عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ، مع حديث : « ما من أيام العمل
 الصالح فيها أحب إلى الله ، من عشرين الحجة ، قالوا : يا رسول الله ، ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال :

(١) في " الصلاة - في باب صلاة الليل ،، ص ١٠١ . وفي " الأدب - في باب ما يجوز من الصب والتشديد
 لأمر الله ،، ص ٩٠٣ ، كأنه أخذ منه ، ومسلم في " باب الحث على صلاة الليل ، وإذنت .، ص ٢٦٦ . والـ في
 " أوائل قيام الليل ،، ص ٢٣٧ ، وأبو داود في " باب فضل التطوع في البيت ،، ص ٢١١ ، والترمذى قبل
 " الوتر - في باب فضل التطوع في البيت ،، ص ٥٩ ، والطحاوى : ص ٢٠٦ . (٢) أخرجه أبو داود في " باب
 قيام شهر رمضان ،، ص ٢٠٢ ، والترمذى في " الصوم - في باب قيام شهر رمضان ،، ص ٩٩ ، واللب في
 " التهجد - في باب قيام شهر رمضان ،، ص ٢٣٨ ، وابن ماجه في " الصلاة - في باب قيام شهر رمضان ،،
 ص ٩٥ ، والطحاوى : ص ٢٠٦ .

(٣) قلت : لم تتحرر لي هذه العبارة ، قال القتيبي في " البينة ،، ص ٨٨٢ : فان قلت : يمارض هذا قوله عليه
 السلام : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من صلاة فيها سواه » ، إلا المسجد الحرام » قلت : يحمل هنا على الفرض .
 أى صلاة مفروضة في مسجدي هذا ، يدل عليه لفظ أبي داود : « صلاة المرء » ، الحديث . اهـ (٤) في " باب
 عمرة في رمضان ،، ص ٢٣٩ ، وكذا في مسلم : ص ٤٠٩ .

ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج بنفسه وماله ، فلم يرجع بشيء من ذلك ، انتهى . أخرجه البخارى في " العيدين " (١) عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً ، فيحمل العمل الصالح فيه على الصوم . والصلاة فقط ، ويستأنس بحديث أخرجه الترمذى (٢) . وابن ماجه عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « ما من أيام أحب إلى الله أن يتعب له فيها ، من عشر ذي الحجة ، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » ، انتهى . قال الترمذى : حديث غريب ، لا يعترض على هذا الحديث بما روى عن عائشة ، قالت : ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً العشر قط ، انتهى . أخرجه (٣) في " الصوم " إلا البخارى ، وفي لفظ لمسلم (٤) : لم ير رسول الله ﷺ صائماً العشر قط ، ورجح الترمذى الرواية الأولى ، فإن بعض الحفاظ ، قال : يحتمل أن تكون عائشة لم تعلم بصيامه عليه السلام ، فانه كان يقسم لتسع نسوة ، فلم له لم يتفق صيامه في نوبتها ، وينبغى أن يقرأ : لم ير ، مبنية للفاعل ، لتفق الروایتين ، على أن حديث الميثب أولى من حديث الثافى ، وقيل : إذا تساوى في الصحة ، يؤخذ بحديث هندية ، أخرجه أبو داود (٥) . والنسائى ، عن هندية عن امرأة عن بعض أزواج النبي ﷺ ، قالت : كان النبي ﷺ يصوم تسع ذي الحجة ، ويوم عاشوراء ، وثلاثة أيام من كل شهر ، وأول اثنين من الشهر ، والخميس ، وهو ضعيف ، قال المنذرى في " مختصره " : اختلف فيه على هندية ، فروى كما ذكرنا ، وروى عنه عن حفصة زوج النبي ﷺ ، وروى عنه عن أبيه (٦) عن أم سلمة ، مختصراً ، انتهى .

الحديث الثانى والعشرون بعد المائة : روى أن النبي ﷺ قضى ركعتى الفجر بعد ارتفاع الشمس ، غداة ليلة التعريس ، ثم قال المصنف . والحديث ورد بقضائها ، تبعاً للفرض ، قلت : روى من حديث أبى قتادة ، ومن حديث ذى مخبر ، ومن حديث عمران بن حصين ، ومن حديث عمرو بن أمية الضمري ، ومن حديث جبير بن مطعم ، ومن حديث بلال ، ومن حديث أنس ، ومن حديث ابن مسعود ، ومن حديث ابن عباس ، ومن حديث مالك بن ربيعة السلولى ،

(١) " باب فصل العمل في أيام التشريق " ، ص ١٣٢ - (٢) في " الصوم - في باب العمل في أيام العشر " ، ص ٩٤ ، وابن ماجه في " باب صيام العشر " ، ص ١٢٥ - (٣) أخرجه مسلم قبيل " الحج - في باب صوم عشر ذي الحجة " ، ص ٣٧٢ ، وأبو داود في " باب الصيام - في باب يمد باب صيام العشر " ، ص ٣٣٨ ، والترمذى في " باب صيام العشر " ، ص ٩٤ ، وكذا ابن ماجه : ص ١٢٥ - (٤) لم أر هذا اللفظ ، لا في مسلم . ولا في السنن . إلا ما ذكر الترمذى بلا سنه ، والآخر لمسلم : لم يسم العشر (٥) في " باب صوم العشر " ، ص ٣٣٨ ، والنسائى في " باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر " ، ص ٣٢٨ ، وأحمد في " مسنده " ، ص ٢٧٦ - ج ٥ ، ص ٢٨٨ - ج ٦ ، ص ٤٢٣ - ج ٦ (٦) قلت : روى النسائى عنه عن أمه عن أم سلمة ، نقل عن أبيه تصحيف ، أو اختلاف آخر ، وانه أعلم .

ومن حديث أبي هريرة ، كما أخرجه مسلم ^(١) ، عن أبي حازم عن أبي هريرة ، قال : عرّسنا مع النبي ﷺ ، فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس ، فقال النبي ﷺ : « لياخذ كل إنسان برأس راحلته ، فإن هذا منزل حشرنا فيه الشيطان » ، قال : ففعلنا ، ثم دعا بالماء ، فتوضأ ، ثم صلى بمجدين ، ثم أقيمت الصلاة ، ففعلنا ، انتهى .

فحديث أبي قتادة : أخرجه مسلم في " صحيحه " عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : « إنكم تسبون عشيكم ، وتأتون الماء غداً إن شاء الله » ، إلى أن قال : قال رسول الله ﷺ عن الطريق ، فوضع رأسه ، ثم قال : « احفظوا علينا صلاتنا » ، فكان أول من استيقظ رسول الله ﷺ ، والشمس في ظهره ، قال : فقننا فرعين ، ثم قال : « اركبوا » ، فركبنا ، فصرنا ، حتى إذا ارتفعت الشمس ، ثم نزل ، فدعا بميضأة ، كانت معي ، فيها شيء من ماء ، ثم قال لأبي قتادة : « احفظ علينا ميضأتك ، فسيكون لها نأ » ، ثم أذن بلال بالصلاة ، ففعل رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم صلى الغداة ، فصنع كما كان يصنع كل يوم ، الحديث بطوله ، قال البيهقي في " المعرفة " : وقد رواه خالد بن سمير عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة ، وفيه : قال رسول الله ﷺ : « فن أدركته هذه الصلاة من غداة ، فليصل معها مثلاً » ، هكذا أخرجه أبو داود في " سننه " ^(٢) . ولم يتابع خالد على هذه الرواية معه ، وإنما اللفظ الصحيح فيه : فإذا كان من الغداة فليصلها عند وقتها ، كما رواه مسلم ، ولكن حمله خالد على الوهم ، وقد صرح في حديث عمران بن حصين : « أينما كنتم الله عن الربا ، ويقبله منكم » ، كما سيأتي ، ونسب الشيخ في " الإمام " الوهم فيه للراوى عن خالد ، وهو الأسود بن شيان ، ونقله عن البيهقي ، فليراجع ، وسمير : " بضم السين المهملة " ، وروايح : " بالموحدة "

وأما حديث ذى مخبر ، فرواه أبو داود في " سننه " ^(٣) من حديث حريز بن عثمان حدثني يزيد بن صليح عن ذى مخبر الحبشي ^(٤) . وكان يختم النبي ﷺ - في هذا الخبر ، قال : فتوضأ " يعنى النبي ﷺ " وضوء لم يلك منه التراب ، ثم أمر بلالا ، فأذن ، ثم قام النبي ﷺ ، فركع ركعتين ، غير تجلجل ، ثم قال بلال : أقم الصلاة ، ثم صلى ، وهو غير تجلجل ، انتهى . وقد تقدم في " الأذان " . وأما حديث عمران بن حصين ، فأخرجه أبو داود ^(٥) أيضاً عن الحسن عن عمران

(١) في " باب قضاء الصلاة الغائبة " ، ص ٢٣٨ ، والسابق قبل " الأذان " ، ص ١٠٢ ، والطحاوى : ص ٢٣٤

(٢) في " المواقيت - في باب من نام عن صلاة أو نسيها " ، ص ٧٠ ، والبيهقي في " السنن " ، ص ٢١٧ - ج ٢

(٣) في " المواقيت " ، ص ٧١ ، وأحد : ص ٩١ - ج ٤ (٤) في " مستد أحد " ، ذى عمر (٥) في

" المواقيت - في باب من نام عن صلاة أو نسيها " ، ص ٧٠ ، وأحد في " مستد أحد " ، ص ٤٤٤ - ج ٤ ، و ص ٤٤١ - ج ٤ ،

والحاكم في " المستدرک " ، ص ٢٧٤ ، والطحاوى : ص ٢٣٣ - ج ١ ، والبارقعي : ص ١٤٧

ابن حصين بنحوه، ورواه أحمد في "مسنده". وابن حبان في "صحيحه" بزيادة فيه، ورواه الحاكم في "المستدرک"، وقال: حديث صحيح، على ما قدمناه من صحة سماع الحسن من عمران، وإعادته الركعتين، لم يخرجاه، انتهى. قال الشيخ في "الإمام": ورواه ابن خزيمة في "صحيحه"، ورجاله ثقات، وليس في الاستماع، الحسن، من عمران، فقال ابن أبي ساتم عن أبيه، وابن معين أنهما قالا: لم يسمع منه، وقال علي بن المديني أيضاً إنه قال: لم يسمع منه، انتهى. وقد تقدم في "الأذان". وأما حديث عمرو بن أمية الضمري، فقد أخرجه أبو داود ^(١) أيضاً، وقد تقدم أيضاً. وأما حديث جبير بن مطعم، فأخرجه النسائي ^(٢) عن حماد بن سلة ثنا عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ في سفر، فقال: «من يكلاًنا الليلة؟» فقال بلال: أنا، فاستقبل مطلع الشمس، فما أيقظهم إلا حر الشمس، فقاموا، فأذن بلال، وصلوا الركعتين، ثم صلوا الفجر، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده"، وكذا الطبراني في "معجمه" من طريق حماد بن سلة.

وأما حديث بلال، فرواه الطبراني في "معجمه". والبزار في "مسنده"، قال البزار: حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى. والفضل بن سهيل ^(٣)، قالا: ثنا عبد الصمد بن النعمان، قال: حدثنا أبو جعفر الرازي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن بلال، فذكره، وقد تقدم. وأما حديث أنس، فرواه البزار أيضاً: حدثنا عمرو بن محمد بن محمد بن الحسن الأسدي ثنا أبي عن عتبة أبي عمرو عن الشعبي عن أنس، قال: كنت مع رسول الله ﷺ في سفر، فقال: «من يكلاًنا الليلة؟» فقلت: أنا، فنام، ونام الناس، فلم يستيقظ إلا بحر الشمس، فقال: «أيها الناس، إن هذه الأرواح عارية في أجساد العباد، يقبضها ويرسلها إذا شاء، فاقضوا حوائجكم على رسلكم، فقضينا حوائجنا على رسلنا، وتوضأنا، وتوضأ النبي ﷺ، وصلى ركعتي الفجر قبل الصلاة، ثم صلى بنا، وقال: لا نلّم رواه عن الشعبي عن أنس إلا عتبة، انتهى. وأما حديث ابن مسعود، فرواه البيهقي في "كتاب الأسماء والصفات" ^(٤) أخبرنا

أبو القاسم عبد الواحد بن محمد بن إسحاق البخاري، المقرئ بالكوفة، أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي ابن دحيم الشيباني ثنا أحمد بن حازم ثنا عمرو بن حماد عن أسباط عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود، قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فقال له القوم: عرس بنا

(١) في "المواقيت"، ص ٧٠ (٢) في "أواخر المواقيت"، ص ١٠٢، وأحد في "مسنده"، ص ٨١ - ج ٤، والطحاوي: ص ٢٣٤ (٣) في نسخة "سهيل"، (٤) ص ١٠٩

يارسول الله، فقال: «من يوقظنا؟» قلت: أنا يارسول الله، فتمت، وناموا، فاستيقظنا إلا بحر الشمس في رموسنا، فقام النبي ﷺ، فوضأ، وتوضأ القوم، فصلى ركعتين، ثم صلى الفجر، انتهى. وزاد في رواية، وقال: إن الله لو شاء لأيقظنا، ولكنه أراد أن يكون لمن بعدهم، فهكذا لمن نام، أو نسي، انتهى.

وأما حديث ابن عباس، فرواه البزار أيضاً: حدثنا محمد بن مرزوق بن بكير ثنا حرب بن حفص ثنا صدقة بن عباد عن أبيه عباد عن ابن عباس، قال: كنا مع النبي ﷺ في سير، فمنا عن الصلاة، صلاة الغداة، حتى طلعت الشمس، فأمر رسول الله ﷺ مؤذنا فأذن، كما كان يؤذن، وصلى ركعتي الفجر، كما كان يصلي، ثم صلى الغداة، انتهى.

وأما حديث مالك بن ربيعة السلولي، فرواه النسائي في "سننه" (١) أخبرنا هناد بن السرى عن أبي الأحوص عن عطاء بن السائب عن يزيد (٢) بن أبي مرزوم عن أبيه، واسمه: "مالك بن ربيعة السلولي"، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فأمرنا ليلة، فلما كان في وجه الصبح، نزل رسول الله ﷺ، فقام، ونام الناس، فلم يستيقظ إلا بالشمس قد طلعت علينا، فأمر رسول الله ﷺ المؤذن، فأذن، ثم صلى ركعتين قبل الفجر، ثم أمره، فأقام، ثم صلى بالناس، ثم حدثنا ما هو كائن، حتى تقوم الساعة، انتهى.

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة: قال عليه السلام، في سنة الفجر: «صلوها وإن طردتكم الخيل»، قلت: أخرجه أبو داود في "سننه" (٣) عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني عن ابن زيد عن ابن سيلان عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدعوها وإن طردتكم الخيل»، انتهى. قال المنذرى في "مختصره": عبد الرحمن بن إسحاق المدني أبو شيبة الواسطي (٤)، ويقال: عباد بن إسحاق، أخرج له مسلم، ووثقه ابن معين، واستشهد به البخاري، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، وهو حسن الحديث، وليس بثبت، ولا بقوى، وقال يحيى القطان: سألت عنه بالمدينة، فلم يحمده، وقال بعضهم: إننا لم يحمده في منحه، فانه كان قديراً، فنقوه من المدينة،

(١) في «آخر اللواقيت»، ص ١٠٢ والطحاوي: ص ٢٦٩ (٢) بإياه، وهو الصواب. وفي النسائي: «يريد» - بإياه الموحدة - مصراً، وهو خطأ (٣) في «التطوع» - في باب تخفيف ركعتي الفجر - ص ١٨٦. والذهاوي ص ١٧٦ (٤) قلت: أما ما ذكر من توثيق عبد الرحمن هذا، فهو صحيح، إلا أنه أخطأ في النسبة. والكتيبة. قال عبد الرحمن بن إسحاق الذي روى حديث الطرد، هو عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث بن كنانة، العامري، القرشي المدني، أخرج له مسلم، واستشهد به البخاري، ووثقه ابن معين، وأما أبو شيبة الواسطي، فهو عبد الرحمن بن إسحاق ابن سعد بن الحارث، أبو شيبة الواسطي الأنصاري، ويقال: الكوفي، وجيل آخر. روى حديث وضع لليدين تحت السرة، وهو ضيف، والله أعلم.

فأما رواياته، فلا بأس بها، وقال البخاري: مقارب الحديث، وابن سيلان "بكسر السين المهملة، بعدها آخر الحروف ساكنة، وآخره تون"، واسمه: عبد ربه، هكذا جاء مسمى في بعض طرقه، وقيل: هو جابر بن سيلان، وقد رواه ابن المنكدر عن أبي هريرة، انتهى كلامه. وقال أبو محمد عبد الحق في "أحكامه"، بعد أن ذكره من جهة أبي داود: وابن سيلان، هذا هو عبد ربه، وليس إسناده بالقوى، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه": وعلمته الجهل بحال ابن سيلان، ولا يدرى أهو عبد ربه بن سيلان، أو جابر بن سيلان؟ فجابر بن سيلان يروى عن ابن مسعود، روى عنه محمد بن زيد بن مهاجر، كذا ذكره ابن أبي حاتم، وذكره الدارقطني، فقال: يروى عن أبي هريرة، روى عنه محمد بن زيد بن مهاجر، وقال ابن القرضي: يروى عن ابن مسعود. وأبي هريرة، فعلى هذا يشبه أن يكون هذا الذي لم يسم في "الإسناد" جابراً، وهو غالب الظن، وعبد ربه بن سيلان أيضاً مدني، سمع أبا هريرة، روى عنه أيضاً محمد بن زيد بن مهاجر بن أبي حاتم. وابن القرضي. وغيرهما، وأيهما كان، لحاله جهول، لا يعرف، وأيضاً عبد الرحمن بن إسحاق، هو الذي يقال له: عباد المقرئ، قال يحيى القطان: سألت عنه بالمدينة، ولم يحمده، وقال أحمد: روى أحاديث منكراً، انتهى كلامه.

ومن أحاديث الباب: تقدم بعضها أول الباب، وأخرج مسلم^(١) عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً: «ركعتا الفجر أحب إلى من الدنيا وما فيها»، وفي لفظ لمسلم: «خير من الدنيا وما فيها»، وأخرج البخاري. ومسلم^(٢) عن عبيد بن عمير أنها قالت: مارأيت رسول الله ﷺ في شيء من النوافل أسرع منه إلا الركعتين قبل الفجر، انتهى. وأخرج البخاري^(٣). ومسلم عن عائشة أن رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة على الركعتين قبل الفجر، انتهى. أخرجاه عن عبيد بن عمير عنها، وأخرج البخاري^(٤) عنها أيضاً أن النبي ﷺ كان لا يدع، أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الفجر، انتهى. وأخرج عنها^(٥) أيضاً، قالت: صلى النبي ﷺ العشاء، ثم صلى ثمان ركعات قائماً، وركعتين جالساً، وركعتين بعد التداين، ولم يكن يدعها أبداً، انتهى. وأخرج الطبراني في "معجمه الوسط" عن هدية بن المنهال عن قابوس بن أبي ظيyan

(١) في "باب استيعاب ركعتي الفجر"، ص ٢٥١ - ج ١. والنسائي في "باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر"، ص ٢٥٣. والترمذي في "باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل"، ص ٥٦، والطحاوي: ص ١٢٧. والحاكم: ص ٢٥٣، وصححه (٢) ص ٢٥١ - ج ١، ولم أر في البخاري هذه المقتطعة، فينظر (٣) في "التبجيد" في باب تعاهد ركعتي الفجر، ص ١٥٦، وأبو داود: ص ١٨٥. ومسلم: ص ٢٥١ (٤) في "باب الركعتين قبل الظهر"، ص ١٥٧. وأبو داود: ص ١٨٥ (٥) البخاري في "التبجيد" في باب للدائمة على ركعتي الفجر، ص ١٥٥

عن أبيه أنه أرسل إلى عائشة رضي الله عنها ، فسألها عن صلاة رسول الله ﷺ ، فقالت : كان يصلي ، ويدع ، ولكني لم أره يترك الركعتين قبل صلاة الفجر ، في سفر ، ولا حضر ، وصحة ، ولا سقم ، انتهى . وأخرج أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا سويد بن عبد العزيز ثنا فضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : « لا تتركوا ركعتي الفجر ، فإن فيها الرغائب » ، مختصر .

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة : قال عليه السلام : « من ترك الأربع قبل الظهر ، لم تله شفاعتي » ، قلت : غريب جداً (١) .

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة : روى أنه عليه السلام واظب عليها " يعني السنن الرواتب عند أداء المكتوبات بالجماعة " قلت : هذا معروف من الأحاديث ، ولم يرو أنه عليه السلام ترك شيئاً من الرواتب المذكورة في التوافل ، إلا الركعتين بعد الظهر ، وقضاهما بعد العصر ، وركعتي الفجر ، وقضاهما بعد الفرض ، بعد الشمس .

باب قضاء الفوائت

الحديث السادس والعشرون بعد المائة : قال عليه السلام : « من نام عن صلاة أو نسيها ، فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ، فليصل التي هو فيها ، ثم ليصل التي ذكرها ، ثم ليعد التي صلى مع الإمام » ، قلت : أخرجه الدارقطني (٢) ، ثم البيهقي في "سنتهما" عن إسماعيل بن إبراهيم (٣) الترمذاني عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ، فليتم صلاته ، فإذا فرغ من صلاته ، فليعد التي نسي ، ثم ليعد التي صلاها مع الإمام » ، انتهى . قال الدارقطني : رضى أبو إبراهيم الترمذاني ، وروى في رفعه ، وزاد في "كتاب العلل" : « والصحيح من قول ابن عمر هكذا ، رواه عبيد الله . ومالك عن نافع عن ابن عمر ، انتهى . وقال البيهقي : وقد أسنده غير أبي إبراهيم الترمذاني عن سعيد بن عبد الرحمن ، فوقه ، وهو الصحيح ، انتهى .

(١) قال المصنف في الدراية : لم أجده (٢) من ١٦٢ ، وصوب وقفه ، والبيهقي : من ٢٢١ - ج ٢ ، والطحاوي : من ٢٧٠ ، قال الهيثمي : رواه الطبراني في "الأوسط" ، ورجاله ثقات ، إلا أن شيخ الطبراني ، محمد ابن همام المستلي ، لم أجده من ذكره ، اهـ . (٣) إسماعيل بن إبراهيم بن يسلم الترمذاني ، لا بأس به "تهريب"،

أما حديث مالك : فهو في "الموطأ" (١) "عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : من نسي صلاة ، الحديث .

وأما حديث يحيى بن أيوب فهو في "سنن الباقلي" عنه (٢) ثنا سعيد عن عبد الرحمن الجعي موقوفا ، ورواه النسائي في "الكنى" عن الترجاني مرفوعاً ، ثم قال : رفعه غير محفوظ ، وأخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : سألت يحيى بن معين عن إبراهيم الترجاني ، فقال : لا بأس به ، انتهى . وكذلك قال أبو داود . وأحمد : ليس به بأس ، وتقل ابن حاتم في "علله" عن أبي زرقة ، أنه قال : رفعه خطأ ، والصحيح وقفه ، وقال عبد الحق في "أحكامه" : رفعه سعيد بن عبد الرحمن الجعي ، وقد وقفه النسائي . وابن معين ، وذكر شيخنا الذهبي في "ميزانه" توثيقه عن جماعة ، ثم قال : وابن حبان فصاب ، قال فيه : روى عن الثقات أشياء موضوعة ، وذكر من تناكره هذا الحديث ، انتهى . وقال ابن عدى في "الكامل" : لأعلم رفعه عن عيد الله غير سعيد بن عبد الرحمن الجعي ، وقد وقفه ابن معين ، وأرجو أن أحاديثه مستقيمة ، لكنه يسمم ، فیرفع موقوفا ، ويصل مرسل ، لاعتد ، انتهى . قد اضطرب كلامهم ، فنهى من ينسب الوهم في رفعه لسعيد ، ومنهم من ينسب للترجاني ، الراوى عن سعيد ، والله أعلم .

قوله : فلو كان في الوقت سعة ، وقدم الوقت لا يجوز ، لأنه إذاها قبل وقتها الثابت بالحديث ، قلت : يشير إلى حديث أنس ، أخرجه الجماعة (٣) عنه مرفوعاً : من نسي صلاة ، فليصلها إذا ذكرها ، ، زاد في "الصحيحين" لا كفارة لها إلا ذلك ، انتهى . وفي لفظ لأبي داود : فليصلها حين تذكرها ، الحديث .

أحاديث الباب : روى أحمد في "مسنده" (٤) . والطبراني في "معجمه" من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن يزيد عن عبد الله بن عوف عن أبي جمعة حبيب بن سباع ، وكان من أصحاب النبي ﷺ ، أن النبي ﷺ صلى المغرب ، ونسي العصر ، فقال لأصحابه : هل رأيت مني صليت العصر ؟ قالوا : لا يا رسول الله ما صليتها . فأمر المؤذن ، فأذن ، ثم أقام ، فصلى العصر ،

(١) ومن طريق مالك ، الطحاوي في : ص ٢٧٠ ، والبيهقي : ص ٢٢٢ - ج ٢ (٢) ص ١٦٢ ، وسعيد بن عبد الرحمن الجعي صدوق : له أوامم ، تهريب ، (٣) الباقلي في "المواقيت" في باب من نسي صلاة ، فليصلها إذا ذكر ، ، ص ٨٤ ، ومسلم قبل "صلاة المسافرين" ، ص ٢٤١ ، وأبو داود في "المواقيت" في باب من نام عن صلاة ، أو نسيها ، ص ٧٠ ، وكذلك النسائي في "باب من نسي صلاة" ، ص ١٠٠ ، وكذلك ابن ماجه في "باب من نام عن صلاة أو نسيها" ، ص ٥٠ ، وكذلك الترمذي في "باب إذا رجل نسي الصلاة" ، ص ٢٥ ، والطحاوي : ص ٢٧٠ (٤) ص ١٠٦ - ج ٤ ، وقال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ٣٢٤ - ج ١ : رواه الطبراني في "الكنى" ، وفيه : ابن لهيعة ، وفيه ضعف ، اهـ .

ونقص الأولى، ثم صلى المغرب، انتهى. وأعله الشيخ تقي الدين في "الإمام" بآب لبيعة فقط، وقال في "التفحيح": ابن لبيعة لا يحتج به إذا انفرد، ومحمد بن يزيد، هو: ابن أبي زياد الفلسطيني، صاحب حديث: الصور، روى عنه جماعة، لكن أبو حاتم قال: هو مجهول، وعبد الله بن عوف، هو: القاري، روى عنه الزهري. وغيره، وكان زمن عمر بن عبد العزيز على ديوان فلسطين، انتهى. واستدل الشيخ في "الإمام" على وجوب الترتيب في الفاتحة بحديث جابر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، يوم الخندق، جعل يسب كفار قريش، وقال: يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب، فقال عليه السلام: «فوالله إن صليتها، فزنا إلى بطحان، فزناً رسول الله ﷺ، وتوضأنا، فصلى رسول الله ﷺ العصر بعد ما غربت الشمس، وصلينا بعدها المغرب، رواه البخاري^(١)». ومسلم، وبحديث صلاته عليه السلام يوم الخندق، في وقت المغرب أربع صلوات، وسيأتي في الحديث الآتي، وليس بظاهر فيما، بل هما ظاهران في امتداد وقت المغرب، والله أعلم.

الحديث السابع والعشرون بعد المائة: روى أنه عليه السلام شغل عن أربع صلوات يوم الخندق، فقضاهن مرتباً، ثم قال: «صلاوا كما رأيتموني أصلي»، قلت: روى من حديث ابن مسعود، ومن حديث الحذري، ومن حديث جابر.

أما حديث ابن مسعود، فأخرجه الترمذي^(٢). والنسائي عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله ابن مسعود، قال: قال عبد الله بن مسعود: إن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق، حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالا، فأذن، ثم أقام، فصلى الظهر، ثم أقام، فصلى العصر، ثم أقام، فصلى المغرب، ثم أقام، فصلى العشاء، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده"، قال الترمذي: حديث ليس بإسناده بأس، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه^(٣)، انتهى. وورم شيخنا علاء الدين، مقلداً لغيره، فينقل كلام الترمذي، إلا أن أبا عبيدة لم يدرك أباه، والترمذي لم يقل ذلك في جميع كتابه، وإنما قال: لم يسمع منه. ذكره في خمس مواضع من "كتابه: أولها: في "الطهارة - في باب الاستنجاء". وثانها: في "الصلاة - في باب الرجل تقوته الصلوات، بآيتين يبدأ؟"، ثم في "باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين"، ثم في "الزكاة

(١) في "المواقيت - في باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى"، ص ٨٤، ومسلم في "باب الدليل لمن قل: صلاة الوسطى، هي صلاة العصر"، ص ٢٢٧ - ج ١ (٢) في "المواقيت - في باب الرجل تقوته الصلاة، بآيتين يبدأ؟"، ص ٢٥، وكذا النسائي في "آخر المواقيت"، ص ١٠٢، وفي "الأذان"، ص ١٠٧، و ص ١٠٨، والطحاوي: ص ٤٤ (٣) اكن الحالك قال في "المستدرک"، ص ١١١ - ح ٢: «هاختلفت ما تحتوا سماع أبي عبيدة من أبيه

- في باب ما جاء في زكاة البقر، ثم في "التفسير - في سورة الأتفال"، ولفظه في الجميع: وأبو عبيدة لم يسمع من عبد الله، وقد ذكر في "باب الاستنجا بمجرى"، وفي "باب زكاة البقر" سنه عمرو ابن مرة، قال: سألت أبا عبيدة، هل تذكر من عبد الله شيئاً؟، انتهى. وهذا دليل على أنه أدركه على صغر، وكذلك قال النسائي في "سننه الكبرى - في باب صف القدمين": وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، انتهى. ولم أجد فيما رأيته من كلام العلماء من قال: إنه لم يدرك أباه، فقال أبو داود: توفي عبد الله بن مسعود. ولولاه أبي عبيدة سبع سنين، وقال يحيى القطان: توفي عبد الله بن مسعود، ولولاه عبد الرحمن ست سنين، وسئل أحمد عن عبد الرحمن، فقال: أما الثوري. وشريك، فانهما يقولان: إنه سمع من أبيه، وقال ابن المديني: لقي أباه، واختلف قول ابن معين، فقال مرة: لانهما لم يسمعا من أبيهما، وروى عن معاوية بن صالح أن عبد الرحمن سمع من أبيه. ومن على، وجزم ابن عساكر في "الأطراف" بسماع عبد الرحمن، دون أبي عبيدة، وأبو عبيدة، اسمه: عامر، وانه أعلم، ثم وجدت (١) الشيخ محي الدين في "الخلاصة" قال في هذا الحديث بعينه: إنه منقطع، فان أبا عبيدة لم يدرك أباه، انتهى. وقال في "باب إخفاء التشهد": أبا عبيدة لم يسمع أباه، ولم يدركه بافهامهم، وقيل: ولد بعد موته، وقال في "باب الوتر": أبا عبيدة لم يدرك أباه، وكذلك قال في "باب يحمود السهو"، وكذلك في "باب صلاة الخوف"، وكذلك في "باب الجنائز". طريق آخر: أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده". واليهي في "سننه" عن يحيى بن أبي أنيسة (٢) عن زيد الأيامي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود به، سواء.

واعلم أن ظاهر الحديث أن العشاء أيضاً من الفوائت، فانه قال: شغل عن أربع صلوات، وذكر منها: العشاء، وليس كذلك، وإنما صلاحها عليه السلام في وقتها، ولكن لما أخرها عن وقتها المعتاد له سماها الراوى فائمة مجازاً، وسيأتى ما يدل على ذلك، وقوله في الحديث: ثم صلوا كما رأيتموني أصلي، ليس هو في هذا الحديث، ولو ذكره المصنف - بالواو - لكان أجود، وهو في حديث مالك بن الحويرث أخرجه البخارى في "الأذان (٣)" عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث، فذكره، وفيه: فصلوا كما رأيتموني أصلي، وقد تقدم.

وأما حديث الحذرى، فرواه النسائي في "سننه (٤)" من حديث ابن أبي ذئب عن سعيد

(١) قال البيهقي في "سننه الكبرى"، ص ٤٠٣: إن أبا عبيدة لم يدرك أباه، اهـ. (٢) قال الهيثمي في "الروائد"، ص ٤: رواه أبو يعلى، وفيه يحيى بن أبي أنيسة، وهو صنف عند أهل الحديث، إلا أن ابن عدى، قال: وهو مع ضعفه يكتب حديثه (٣) و "باب الأذان للسافر إذا كثرت أكلاته"، ص ٨٨ (٤) وروى الطحاوى: ص ١٦٠، والدارمي: ص ١٨٨، وأحمد: ص ٤٩ - ج ٣، و ص ٢٥ - ج ٣، و ص ٦٧ - ج ٣، والنسائي في "باب الأذان لثلاث من الصلاة"، ص ١٠٧

المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه ، قال : حبسنا يوم الخندق عن الظهر . والعصر . والمغرب . والعشاء ، حين لقينا ذلك ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وكفى الله المؤمنين القتال ﴾ ، فقام رسول الله ﷺ ، فأمر بلالا ، فأقام ، ثم صلى الظهر ، كما كان يصليها قبل ذلك ، ثم أقام ، فصلى العصر ، كما كان يصليها قبل ذلك ، ثم أقام ، فصلى المغرب ، كما كان يصليها قبل ذلك ، ثم أقام ، فصلى العشاء ، فصلاها كما كان يصليها قبل ذلك ، وذلك قبل أن ينزل ﴿ فرجالا أو ركباناً ﴾ ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الرابع والثلاثين ، من القسم الخامس ، ولم يذكر فيه : العشاء ، إلى آخر الحديث ، وهذا يوضح ما قدمناه من أن العشاء لا تعد من الفوائت إلا مجازاً ، ورواه أبو يعلى الموصلي في " مسنده " ، وقال فيه : عن ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن به ، فذكره ، وهذا الحديث يرد قول من احتج بحديث ابن مسعود على تأخير الصلوات في حال الخوف ، قال في " الشفاء " : والصحيح أنه كان قبل نزول آية الخوف ، فهي ناسخة ، انتهى .

وأما حديث جابر ، فأخرجه البزار في " مسنده " عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن مجاهد عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ شغل يوم الخندق عن صلاة الظهر . والعصر . والمغرب . والعشاء ، حتى ذهبت ساعة من الليل ، فأمر بلالا ، فأذن ، وأقام ، فصلى الظهر ، ثم أمره ، فأذن ، وأقام ، فصلى العصر ، ثم أمره ، فأذن ، وأقام ، فصلى المغرب ، ثم أمره ، فأذن ، وأقام ، فصلى العشاء ، ثم قال : « ما على ظهر الأرض قوم يذكرون الله في هذه الساعة غيركم » ، انتهى . وعبد الكريم ابن أبي المخارق ضعيف ، وفي الباب حديث عمر بن الخطاب المتقدم أول الباب (١) ، أخرجاه في " الصحيحين " حديث بطحان .

حديث آخر : ذكر ابن الجوزي في " الملل " بإسناده عن إبراهيم الحري ، قال : سئل أحمد ابن حنبل عن قول النبي ﷺ : لا صلاة لمن عليه صلاة ، فقال : لا أعرف هذا ، ولا سمعته عن النبي ﷺ ، انتهى . وقوله الشيخ في " الإمام " هكذا ، قال : ما عرفنا له أصلاً ، انتهى .

باب سجود السهو

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة : روى أن النبي ﷺ سجد للسهو قبل السلام ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " عن عبد الله بن بختة ، واللفظ البخاري (٢) أن النبي

(١) حديث جابر تقدم من قريب " في الثالثة " ، (٢) أخرجه البخاري في " الصلاة " في باب من لم ير التشديد الأول وأجيباً ، ص ١١٥ ، وسلم في " باب السهو في الصلاة والسجود " ، ص ٢١١ ، وأبو داود في " باب من قام من ثنتين ، ولم يتشهد " ، ص ١٥٥ ، والشافعي في " السهو " في باب ما يخل من قام من ثنتين ناسياً ، ولم يتشهد " ، ص ١٨١ ،

ﷺ صلى الظهر، فقام في الركعتين الأوليين، ولم يجلس، فقام الناس معه، حتى إذا قضى الصلاة، وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس، فسجد بمحدثين قبل أن يسلم، انتهى.

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة: روى عن النبي ﷺ أنه قال: « لكل سهو بمحدثان بعد السلام، »، قلت: أخرجه أبو داود^(١). وابن ماجه عن إسماعيل بن عياش عن عبيد الله ابن عبد الله الكلاعي عن زهير بن سالم العنسي عن عبد الرحمن بن جبير عن نفيير عن ثوبان عن النبي ﷺ أنه قال: لكل سهو بمحدثان بعد السلام، انتهى. وفي رواية لابن داود عن أبيه عن ثوبان، والاختلاف فيه من الرواة، عن ابن عياش، قال البيهقي في «المعرفة»: انقرد به إسماعيل ابن عياش^(٢)، وليس بالقوى، انتهى. ورواه أحمد في «مسنده». وعبد الرزاق في «مصنفه». والطبراني في «معجمه».

أحاديث الباب: أخرج الجماعة^(٣) - إلا الترمذي - عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة، قال: قال عبد الله بن مسعود: صلى رسول الله ﷺ فزاد، أو نقص، فلما سلم، قيل له: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ قال: « وماذا؟ قالوا: صليت، كذا. وكذا، قال: قتي رجله، واستقبل القبلة، ومجد بمحدثين، ثم سلم، ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء لنهتكم به، ولكني إنما أبشر أنسى كما تنسون، وإذا شك أحدكم في صلاته، فليتحرك الصواب، فليتم عليه، ثم ليسلم، ثم ليسجد بمحدثين، وذكره أبو داود بلفظ البخاري، ولفظ ابن ماجه فيه، بالواو، ولفظه: ويسلم، ويسجد بمحدثين، وأما النسائي، فلم يذكر فيه: وإذا شك أحدكم، إلى آخره، بالجملة.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(٤). والنسائي عن عبد الله بن مسافع أن مصعب بن شبة

والترمذي في «باب ملأه في سجدتي السهو قبل السلام»، ص ٥١، وحسنه، وابن ماجه «فيمن قام من ثلثين ساهياً»، ص ٨٥، والطحاوي: ص ٢٥٤

(١) في «باب من نسي أن يتشهد وهو جالس»، ص ١٥٦، وابن ماجه في «باب من سجد بعد السلام»، ص ٨٦، والطحاوي: ص ١٣٤، وأحمد في «مسنده»، ص ٢٨٠ - ج ٥ (٢) قال الحافظ في «التتبع»، ص ١٨٦، في «باب ملأه»، غلط في غيرهم، قال في «الجرهر»، روى إسماعيل هذا الحديث عن شاذي، وهو عبادة الكلاعي (٣) البيهقي في «المسجد» - في باب التوجه إلى القبلة، ص ٥٨، والفتاوى، إلا أنه ترك قوله: «ثم يسلم»، اختصاراً من الشيخ، أو خطأ من الناسخ، وافة أعلم، وليس هذا اللفظ في مسلم أخرجه في «باب السهو في الصلاة»، ص ٢١٢، وأبو داود في «باب إذا صلى خساً»، ص ١٥٣، والنسائي في «السهو» - في باب التحري، ص ١٨٤، وابن ماجه في «باب من سجد بعد السلام»، ص ٨٦

(٤) في «باب من قال: بعد التسليم»، ص ١٥٥، والنسائي في «باب التحري»، ص ١٨٥، وأحمد: ص ٢٠٥ - ج ١ والبيهقي: ص ٣٣٦ - ج ١ وقال الحافظ في «الدراسة»، ص ١٢٥: صححه ابن خزيمة

أخبره عن عتبة ^(١) بن محمد بن الحارث عن عبدالله بن جعفر أن رسول الله ﷺ قال : من شك في صلاته ، فليسجد سجدة بعد ما يسلم . انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، قيل : وابن خزيمة في "محييه" ، ورواه البيهقي ، وقال : إسناده لا بأس به ، وعقبة بن محمد ، ويقال عتبة . ذكره ابن حبان في "الثقات" ، ومصعب بن شيبة ، وإن أخرج له مسلم في "محييه" ، ووثقه ابن معين ، فقد ضعفه أحمد . وأبو حاتم . والدارقطني .

الحديث الثلاثون بعد المائة : روى أنه عليه السلام سجد سجدة السهو بعد السلام ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" ^(٢) عن عبدالله ، قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر خمسا ، فقيل له : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذاك ؟ ، قالوا : صليت خمسا ، فسجد سجدة بعد ما سلم ، انتهى . ولم يقل مسلم : بعد ما سلم ، ولكنه أخرج عنه أن النبي ﷺ سجد سجدة بعد السلام ، والكلام ، انتهى .

أحاديث الباب - منها حديث ذى الدين ، أخرجه البخاري ^(٣) . ومسلم عن أبي هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ العصر ، فسلم في ركعتين ، فقام ذو الدين ، فقال : أقصرت الصلاة يا رسول الله ، أم نسيت ؟ إلى قال : فأم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة ، ثم سجد سجدة ، وهو جالس بعد التسليم ، وحديث عمران بن حصين أخرجه مسلم ^(٤) عنه أن رسول الله ﷺ صلى العصر ، فسلم في ثلاث ركعات ، فقام رجل يقال له : الخرقاق . فذكر له صليعه ، فقال : أصدق هذا ؟ ، فقالوا : نعم ، فصل ركعة ، ثم سلم ، ثم سجد سجدة ، ثم سلم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٥) . والترمذي عن عبد الرحمن السعدي عن زياد بن علاقة ، قال : صلى بنا المنيرة بن شعبة ، فقهض في الركعتين ، فسبح به من خلفه ، فأشار إليهم : قوموا ، فلما فرغ من صلاته وسلم ، سجد سجدة السهو ، فلما انصرف ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت ، انتهى . سكت عنه أبو داود ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، قال المنذري في

(١) حبة "بهاء" ، ويقال "بألف" ، والأول أرجح ، كذا في "التعريب" ، (٢) البخاري و"السهو" - في باب إذا صلى خمسا ، ، ١٦٣ ، ومسلم في : من ٢١٢ ، والنسائي : من ١٨٥ ، وأبو داود في : باب إذا صلى خمسا ، ، من ١٥٣ ، والترمذي في : باب ما جاء في سجدة السهو بعد السلام والكلام ، من ٥٢ ، وابن ماجه : من ٨٥ (٣) في "السهو" ، ، من ١٦٤ ، ومسلم في : باب السهو في الصلاة ، ، من ٢١٣ ، واللفظ له ، وأبو داود في : باب السهو في السجدة ، ، من ١٦٢ ، والنسائي في : باب ما يفصل من سلم من امتين ناسيا ، وتكلم ، ، من ١٨٢ ، والترمذي : من ٥٢ ، وابن ماجه : من ٨٦ (٤) من ٢١٤ ، وابن جارود : ١٢٨ (٥) في : باب من نسي أن يتشهد ، وهو جالس ، ، من ١٥٥ ، والترمذي في : باب ما جاء في الامام ينهض من الركعتين ناسيا ، ، من ٤٨

”مختصره“. والمسعودي عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، واستشهد به البخاري ، وتكلم فيه غير واحد ، قال التتوي في ”الخلاصة“ : وروى الحاكم في ”المستدرک“ (١) نحوه من حديث سعد بن أبي وقاص ، ومثله من حديث عقبة (٢) ، قال في كل منهما : صحيح ، على شرط الشيخين .

حديث آخر : رواه الطبراني في ”معجمه الصغير“ (٣) : حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع ثنا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح ثنا أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن صالح بن علي بن عبد الله ابن عباس ، قال : سمعت أبي عبد الله يحدث عن أبيه محمد ، قال : صليت خلف أنس بن مالك صلاة ، فسما فيها ، ففسد بعد السلام ، ثم التفت إلينا ، وقال : أما إني ، لم أصنع إلا كما رأيت رسول الله ﷺ يصنع ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن سعد في ”الطبقات - في ترجمة ابن الزبير“ (٤) ، فقال : أخبرنا حارم بن الفضل ثنا حماد بن زيد ثنا عسل بن سفيان عن عطاه بن أبي رباح ، قال : صليت مع ابن الزبير المغرب ، فسلم في ركعتين ، ثم قام ، فصبح به القوم ، ثم قام ، فصلى بهم الركعة ، ثم سلم ، ثم سجد سجدتين ، قال : فأتيت ابن عباس من فوري ، فأخبرته ، فقال : قد أبوك اماماً طاهراً عن سنة نبيه ﷺ ، انتهى .

قوله : في الكتاب : فتعارضت روايتاه ، فبقى التمسك بقوله ”يعني حديث ثوبان المتقدم“ : لكل سهو سجدتان ، وهذا فيه نظر ، لأن الأحاديث قد وردت في السجود قبل السلام ، من قوله ﷺ : منها ما أخرجه مسلم (٥) عن عطاه بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدرك صلى ، ثلاثاً ، أم أربعاً ، فليطرح الشك ، ولين على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين ، قبل أن يسلم ، وأخرج الأئمة الستة في ”كتبهم“ (٦) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : ”إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان ، فليس عليه ، حتى لا يدري كم صلى ، فإذا وجد أحدكم ذلك ، فليسجد سجدتين ، وهو جالس ، ، زاد فيه أبو داود . وابن ماجه ،

(١) من ٣٢٣ ، والطحاوي : من ٢٥٦ (٢) أخرجه الحاكم في ”المستدرک“ ، من ٣٢٥ (٣) من ٨٧ (٤) لم أجد ترجمة ابن الزبير في ”الطبقات“ ، فراجع ، والحديث أخرجه البيهقي : من ٣٦٠ ج ٢ عن حماد بن زيد بإسناده ، وأخرجه الطحاوي : من ٢٥٦ (٥) في ”السهو في الصلاة“ ، من ٢١١ ، وابن جبارود : من ١٢٦ ، وغيرهما (٦) البخاري في ”السهو“ ، من ١٦٤ ، وكذا مسلم : من ٢١٠ ، وأبو داود في ”باب من قال : يتم على أكثر ظنه“ ، من ١٥٥ ، وابن ماجه في ”باب ملأه في سجدتي السهو قبل السلام“ ، من ٨٦ ، والنسائي في ”باب التضرع“ ، من ١٨٥ ، والترمذي في ”باب فيمن يشك في الزيادة والتقصير“ ، من ٥٣ ، والزيادة في أبي داود . وابن ماجه فقط ، والدارقطني : من ١٤٤

وهو : قبل التسليم ، وفي لفظ : قبل أن يسلم ، ثم ليسلم ، وأخرج أبو داود^(١) . والنسائي عن أبي عبيدة عن أبيه عن النبي ﷺ ، قال : « إذا كنت في صلاة ، فشككت ، في ثلاث ، أو أربع ، وأكبر ظنك على أربع ، تشهدت ، ثم سجدت سجدين ، وأنت جالس قبل أن تسلم ، ثم تشهدت أيضاً ، ثم تسلم ، انتهى . وأخرج الترمذي^(٢) . وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف ، قال : سمعت النبي ﷺ ، يقول : إذا سها أحدكم في صلاته ، فلم يدر ، واحدة صلى ، أم ثنتين ، فلين على واحدة ، فإن لم يدر ، فثنتين صلى ، أو ثلاثاً ، فلين على ثنتين ، فإن لم يدر ، ثلاثاً صلى ، أو أربعاً ، فلين على ثلاث ، ويسجد بسجدين ، قبل أن يسلم ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، انتهى . قال الحازمي في " كتابه الناسخ والمنسوخ^(٣) " : اختلف الناس في هذه المسألة على أربعة أقوال ، فطائفة : رأت السجدة بعد السلام ، عملاً بحديث ذى الدين ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٤) ، وقال به من الصحابة : علي بن أبي طالب . وسعد ابن أبي وقاص . وعبد الله بن الزبير ، ومن التابعين : الحسن . وإبراهيم النخعي . وعبد الرحمن بن أبي ليلى . والثوري . والحسن بن صالح . وأهل الكوفة ، وذهب طائفة إلى أن السجود قبل السلام ، أخذاً بحديث ابن بجة ، وزعموا أن حديث ذى الدين مفسوخ ، وحديث ابن بجة ، رواه البخاري . ومسلم ، وأخذاً بحديث الحنفي ، رواه مسلم : إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ، ثلاثاً ، أو أربعاً ، فليطرح الشك ، ولين على ما استيقن ، ثم يسجد بسجدين قبل أن يسلم ، انتهى . وبحديث معاوية ، ثم أخرج عن يحيى بن أيوب ثابن مجلان ، أن محمد بن يوسف مولى عثمان بن عفان حدثه عن أبيه أن معاوية بن أبي سفيان صلى بهم ، فقص ، فقام ، وعليه جلوس ، فلما كان آخر صلاته سجد بسجدين قبل التسليم ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع ، انتهى . وهذا رواه النسائي في " سننه^(٥) " من حديث الليث بن سعد عن محمد بن مجلان به بلفظ : ثم يسجد بسجدين ، وهو جالس ، بعد أن أتم الصلاة ، وقال الحازمي : وتابع يحيى بن أيوب عليه ابن لميعة . وبكر بن الأشج عن ابن مجلان ، ثم أسند عن الشافعي ، ثنا طريف بن حارث عن معمر عن الزهري ، قال : سجد رسول الله ﷺ بسجدة السهو ، قبل السلام ، وبعده ، وآخر الأمرين ، قبل السلام ، ثم أكده الشافعي بحديث معاوية المذكور ، قال : ومجبة معاوية متأخرة ، قال الحازمي : وطريق الإمصاف أن يقول : إن أحاديث

(١) من ١٥٤ (٢) الترمذي من ٥٣ ، وصححه ، وابن ماجه : من ٨٦ ، وأحمد : من ١٩٣ ، والحاكم في " المستدرک " ، من ٣٢٥ ، على شرط مسلم ، وقال الحافظي " التلخيص " ، من ١١٣ : وهو معلول . ثم ذكر الملة (٣) من ٨٥ (٤) وبحديث ابن مسعود عند البخاري في " باب التوجه نحو القبلة حيث كان " ، من ٥٨ من قوله عليه السلام في حديث طويل : « إذا شك أحدكم في صلاته ، فليطرح الصواب ، فليطمع عليه ، ثم ليسلم ، ثم يسجد سجدين » ، اهـ . قال الحازمي في " الاختصار " : هذا حديث صحيح ، متفق عليه . أخرجه في " الصحيح " من حديث منصور ، وله في " المطح " ، طرق ، اهـ . (٥) في " باب ما يفل من نسي شيئاً من صلاته " ، من ١٨٦

السجود قبل السلام، وبعده، كلها ثابتة صحيحة، وفيها نوع تعارض، ولم يثبت، تقدم بعضها على بعض، برواية صحيحة، وحديث الزهري هذا منقطع، فلا يلائم على النسخ، ولا يعارض بالأحاديث الثابتة، والأولى حل الأحاديث على التوسع، وجواز الأمرين. المذهب الثالث: أن السهو إذا كان في الزيادة كان السجود بعد السلام، أخذاً بحديث ذى الدين، وإذا كان في النقصان، كان قبل السلام، أخذاً بحديث ابن بكينة، وإليه ذهب مالك بن أنس. القول الرابع: أنه إذا نهض من ثنتين، سجدهما قبل السلام، أخذاً بحديث ابن بكينة، وكذا إذا شك، فرجع إلى اليقين، أخذاً بحديث أبي سعيد، وإذا سلم من ثنتين سجده بعد السلام، أخذاً بحديث أبي هريرة، وكذا إذا شك، وكان ممن يرجع إلى التحري، أخذاً بحديث ابن مسعود، وإليه ذهب أحمد، فإنه احتياط، ففعل ما فعله النبي ﷺ، أو قاله في نظير كل واقعة عنه، انتهى. وقال البيهقي في "المعرفة": عن الزهري، أنه أذعن نسخ السجود بعد السلام، رواه الشافعي، ثنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري، فذكره، ثم أكد بحديث معاوية، أنه عليه السلام سجد فيما قبل السلام، وبحديث أبي هريرة، كما أخبرنا، وساق من طريق الدارقطني يستند عن عكرمة عن عمار عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم، فلم يدر، أزد، أم نقص، فليسجد سجدتين، وهو جالس، ثم يسلم، قال أبو هريرة: ومعاوية متأخر الإسلام، إلا أن بعض أصحابنا، زعم أن قول الزهري: منقطع، وأحاديث السجود: قبل. وبعد، ثابتة قولاً وفعلًا، وتقدير بعضها على بعض غير معلوم برواية صحيحة، والله أعلم، انتهى (١).

(١) الاستبواك: أهل الامام المخرج أحاديث للتفهد في السهو، وتبني السفي. وابن الهمام، ولم يذكرنا من ذلك شيئاً، وقد قال في «الهذية»: ثم يفتقد، ثم يسلم، قلت: روى الترمذي في «باب التفهد - في سجدة السهو»، ص ٥٢، وأبو داود في «باب سجدة السهو»، فيها تفهد وتسليم، ص ١٥٦، وابن حزم في «الحلي»، من طريق أبي داود: ص ١٧٠ - ج ٤، وابن جارود في «المنتقى»، ص ١٢٩، كلام من محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن عبد الله الأنصاري، والمحاكي في «للمتدرك»، ص ٣٢٣ عن محمد بن إدريس المظنلي عن الأنصاري، وأخرج البيهقي في «سننه»، ص ٣٥٤ - ج ٢، من طريق الماحك عن الأشعث عن ابن سيرين عن خلف الهذاه عن أبي قتادة عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم، فقام فوجد سجديين، ثم تفهد، ثم سلم، اه. - سكت عنه أبو داود. وابن حزم، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال الماحك: هذا حديث صحيح، على شرط الشيخين. وأخرج مسلم الحديث عن إسماعيل بن إبراهيم. وجد الزهراء عن خلف الهذاه عن أبي قتادة عن أبي الهيثم عن عمران بن حصين، رفته، وفيه: ثم سلم، ثم سجدة سجديين، ثم سلم، اه. - وقد تقدم، وروى الطحاوي في: ص ٢٥٢ من ربيع المؤذن عن يحيى بن حسان ثنا وهيب ثنا منصور عن إبراهيم عن عتبة عن عبد الله، قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا صلى أحدكم، لم يدرك، أعلاً على، أم أرباً. فليقرأ في ذلك إلى الصواب، فليته، ثم يسلم، ثم يسجد سجدة السهو، ويتفهد ويسلم»، ورجاله ثقات، وأخرج أبو داود في «باب من قال: يتم على أكثر من»، ص ١٥٤، وأبو داود في: ص ١٤٥، والبيهقي: ص ٣٥٦ - ج ٢، عن أبي بصير عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا كنت في صلاة، فتسكت، في ثلاث أو أربع، وأكبر ظك على أربع، تنهدت، ثم سجدت سجديين، وأنت جالس قبل أن تسلم، ثم تنهدت أيضاً، ثم تسلم، اه. قال أبو داود: روى عبد الواحد

الحديث الحادى والثلاثون بعد المائة: روى أن النبى ﷺ واظب على فاتحة الكتاب والقنوت. والتشهد. وتكبيرات العبدین، من غیر ترکها مرة، قلت: هذا معروف، ولم ينقل الترك.

الحديث الثانى والثلاثون بعد المائة: حديث نبيه عليه السلام عن البتيراء، قلت: رواه أبو عمر بن عبد البر فى "المقيد" حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف ثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل بن الفرّج ثنا أبى ثنا الحسن بن سليمان، قبطية، ثنا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبى عبد الرحمن ثنا عبد العزيز ثنا ابن محمد الدراوردى عن عمر بن يحيى عن أبيه عن أبى سعيد أن رسول الله ﷺ نهى عن البتيراء. أن يصلى الرجل واحدة، يوتر بها. انتهى. وذكره عبد الحق فى "أحكامه" من جهة ابن عبد البر، وقال: الثالب على حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم، انتهى. وقال ابن القطان فى "كتابه": ليس دون الدراوردى من يفض عنه، والحديث شاذ لا يرجع عليه مالم يعرف عدالة رواه، وعثمان بن محمد بن ربيعة، الثالب على حديثه الوهم، انتهى.

وقوله: ليس دون الدراوردى من يفض عنه، فيه نظر، فان عبد الله بن محمد بن يوسف شيخ ابن عبد البر، هو: ابن الفرضى الإمام الثقة الحافظ، والحسن بن سليمان بن سلامة البرادى. أبو على الحافظ^(١)، يعرف، بقبطية، قال فيه ابن يونس: كان ثقة حافظاً، انتهى. قال ابن الجوزى فى "التحقيق": والمروى عن ابن عمر أنه فسر البتيراء: أن يصلى الرجل ركعتين يتم إحداها ركوعاً وبسجوداً، ولا يتم الأخرى، انتهى. وهذا الذى أشار إليه من قول ابن عمر، رواه البيهقى فى "المعرفة" عن الحكم بسنده عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى منصور، مولى سعد بن أبى وقاص، قال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل، فقال: يابنى، هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم، هو المغرب، قال: صدقت، وتر الليل واحدة، بذلك أمر رسول الله ﷺ. فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إن الناس يقولون: هى البتيراء، قال: يابنى، ليس تلك البتيراء، إنما البتيراء: أن يصلى الرجل الركعة، يتم ركوعها وسجودها وقيامها، ثم يقوم فى الأخرى. ولا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً، فذلك البتيراء، انتهى. وهذا إن صح، ففى حديث التهمى ما يرد هذا. وتفسير راوى الحديث، يقدم على تفسير غيره، بل الظاهر أنه من كلام النبى ﷺ. وقد تقدم

عن حبيب، ولم يرفعه، ووافق عبد الواحد أيضاً سفيان. وشريك. وإسرائيل. واختلفوا فى الكلام ومن الحديث. ولم يستدوه، وروى الطحاوى: ص ٢٥٦، واحد: ص ٤٢٩ - ج ١، والبيهقى: ص ٣٤٥ - ج ١ عن أبى عبيدة عن عبد الله، قال: السهو أن يقوم أو يسجد أو يقيم، أو يسلم فى الركعتين، فانه يسلم، ثم يسجد سجدتى السهو. ويسلم، اهـ. قلت: أبو عبيدة عن أبيه مهمل، والله أعلم (١) إن كان هذا هو الذى فى "التذكرة" ص ١٣٦ - ج ٢، فهو أبو على الحسن بن سليمان البصرى، المعروف "بقبطية"، الحافظ

في الوتر عند الطحاوي ما يؤيده ، والله أعلم . وتقدم أثر ابن مسعود أيضاً ، وقال النووي في "المخلاة" : حديث محمد بن كعب القرظي في النهي عن البتراء ، ضعيف ، ومرسل ، ولم أجده ^(١) .
الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة : قال عليه السلام : « إذا شك أحدكم في صلاته ، أنه كم صلى ، فليستقبل الصلاة » ، قلت : حديث غريب ، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن ابن عمر ، قال في الذي لا يدري كم صلى ، ثلاثاً . أو أربعاً ، قال : يعيد حتى يحفظ ، انتهى . وفي لفظ : قال : أما أنا إذا لم أدر كم صليت ، فأني أعيد ، انتهى . وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير . وابن الحنفية . وشرح .

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة : وقال عليه السلام : من شك في صلاته ، فليتحرك الصواب ، قلت : أخرجه البخاري ^(٢) . ومسلم عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً : وإذا شك أحدكم ، فليتحرك الصواب ، فليتم عليه ، وفيه قصة ، وقد تقدم أول الباب ، ومنه الشافعي أنه يبنى على اليقين مطلقاً ، في الصور كلها ، يأخذ بحديث الحنظلي ^(٣) . وبحديث عبد الرحمن بن عوف الآتين ، وعندنا : إن كان له ظن يبنى على غالب ظنه ، وإلا فبنى على اليقين ، وحجتنا حديث ابن مسعود هذا ، قال البيهقي في "المعرفة" : وحديث ابن مسعود هذا ، رواه الحكم بن عتيبة ^(٤) . والاعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، دون لفظ : التحري ، ورواه إبراهيم بن سويد عن عبد الله ، دون لفظ : التحري ، فيشبه أن يكون من جهة ابن مسعود ، أو من دونه ، فأدرج في الحديث ، قال قائل منهم : إن منصور ^(٥) بن المعتمر من حفاظ الحديث وثقاتهم ، وقد روى القصة بتمامها ، وفيها لفظ : التحري ، مضافاً إلى قول النبي ﷺ ، وقد رواها عنه جماعة من الحفاظ ، كسمر . والثوري . وشعبة . وهيب بن خالد . وفضيل بن عياض . وجابر . وغيرهم ^(٦) ، والزيادة من الثقة مقبولة ، إذا لم يكن فيها خلاف الجماعة ، قلنا : عن ذلك جوابان : أحدهما : أن التحري يكون بمعنى اليقين ، قال الله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾ ، ذكر ذلك أبو سليمان الخطابي . الثاني : قال الشافعي : وهو أن قوله : فليتحرك الصواب ، معناه ، فليتحرك الذي يظن أنه نقصه ، فيتمه ، فيكون التحري أن يعيد ما شك فيه ، ويبني على حال يستيقن فيها ، قال : وهو عندى

(١) أي لم يزه النووي إلى أحد من أرباب الأصول ، ولم يجد الشيخ في كتاب حديث محمد بن كعب ، والله أعلم
(٢) في "باب التوجه إلى نحو القبلة" ، ص ٥٨ : ومسلم في "السهو" ، ص ٢١١ (٣) أخرجه مسلم في "باب السهو في الصلاة" ، ص ٢١١ ، وقد تقدم ، وكذا حديث عبد الرحمن تقدم تخريجنا من قريب (٤) حديث الحكم بن عتيبة ، عند البخاري : ص ٥٨ ، وحديث الاعمش ، عند مسلم : ص ٢١٣ ، وحديث إبراهيم بن سويد ، عند مسلم : ص ٢١٢
(٥) قلت : تابع منصوراً أبو حنيفة في لفظ التحري ، عند الطبراني (٦) كل هؤلاء ، عند مسلم : ص ٢١٢

مطابق لحديث الحنـدرى ، إلا أن الـألفاظ قد تختلف ، لسمة الكلام فى الأمر الذى معناه واحد ، انتهى كلامه .

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة : وقال عليه السلام : « من شك فى صلاته ، فلم يدر ، أثنائاً صلى ، أم أربعاً ، بنى على الأقل ، ، قلت : أخرجه الترمذى ^(١) . وابن ماجه عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف ، قال : سمعت النـبى ﷺ يقول : « إذا سها أحدكم فى صلاته ، فلم يدر ، واحدة صلى ، أم اثنين ، فليبن على واحدة ، فإن لم يدر ، أثنائاً صلى ، أم أربعاً ، فليبن على ثلاث ، وليسجد بمجدين قبل أن يسلم ، ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ولفظ ابن ماجه : « إذا سها أحدكم فى صلاته ، فلم يدر ، واحدة صلى ، أم ثنتان ، فليجعلها واحدة ، وإذا شك فى الثنتين . والثلاث ، فليجعلها ثنتين ، وإذا شك فى الثلاث . والأربع ، فليجعلها ثلاثاً ، ثم ليتم ما بقى من صلاته ، حتى يكون الوهم فى الزيادة ، ثم يسجد بمجدين ، وهو جالس قبل أن يسلم ، ، انتهى . وأخرجه الحاكم فى « المستدرک » ، ولفظه : فلم يدر ، أثنائاً صلى ، أم أربعاً ، فليبن ، فإن الزيادة خير من النقصان ، انتهى . وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وتعبه الذهبى فى « مختصره » ، فإن فيه عمار بن مطر الراوى ، وقد تركوه ، انتهى . وعمار ليس فى السنن .

أحاديث الباب : أخرج مسلم ^(٢) عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الحنـدرى عن النـبى ﷺ : إذا شك أحدكم فى صلاته ، فلم يدر ، كم صلى ، فليبن على اليقين ، حتى إذا استيقن أن قد آتم ، فليسجد بمجدين قبل أن يسلم ، فإنه إن كانت صلاته وترأ ، شفعا ، وإن كانت شفعا ، كان ذلك ترغيباً للشيطان ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم ^(٣) فى « أواخر الصلاة » عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم ، فلم يدر ، كم صلى ، ثلاثاً ، أو أربعاً ، فليركع ركعة ، يحسن ركوعها ، وليسجد بمجدين ، ، انتهى . قال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذه الزيادة ، من ذكر الركعة ، انتهى كلامه .

(١) الترمذى فى « باب فبين ينك فى الزيادة والنقصان » ، ص ٥٣ ، وصححه ، وابن ماجه : ص ٨٦ ، وأحمد : ص ٩٣ - ج ١ ، والحاكم فى « المستدرک » ، ص ٣٢٥ ، وقال : على شرط مسلم ، وقال الحافظ فى « التلخيص » ، ص ١١٣ : هو منقول ، ثم بين الله فيه ، وقال : قاله من رواية ابن إسحاق عن مكحول عن كريب . وقد رواه أحد فى « مسنده » ، عن ابن علية عن ابن إسحاق عن مكحول مرسلأ ، قال ابن إسحاق : فثبت حسين بن عبد الله ، قال لى : هل أسنده لك ؟ قلت : لا ، فقال : ولكنه حدثنى أن كريباً حدثه به ، وحسين ضعيف جداً ، اهـ

(٢) ص ٢١١ (٣) ص ٣٢٢

باب صلاة المريض

الحديث السادس والثلاثون بعد المائة: قال عليه السلام، لعمران بن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع، فتعاضداً، فإن لم تستطع، فعلى الجنب، توىء، وإيما، قلت: أخرجه الجماعة^(١) - إلا مسلماً - عن عمران بن حصين، قال: كانت بي براسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فقال: «صل قائماً، فإن لم تستطع، فعلى جنب»، زاد النسائي: «فإن لم تستطع، فستلقياً، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، انتهى. وروى الحاكم في «المستدرک»، وقال، بعد أن رواه كذلك: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. ذكره البخاري^(٢) «عقب صلاة المسافر».

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة: قال عليه السلام: «إن قدرت أن تسجد على الأرض، وإلا أوىء برأسك»، قلت: روى من حديث جابر، ومن حديث ابن عمر.

أما حديث جابر، فأخرجه البزار في «مسنده». والبيهقي في «المعرفة» عن أبي بكر الحنفي ثنائين الثوري ثنا أبو الزبير عن جابر، أن النبي ﷺ عاد مريضاً، فرآه يصلي على وسادة، فأخذها، فرمى بها، فأخذ عوداً يصلي عليه، فأخذه، فرمى به، وقال: صل على الأرض إن استطعت، وإلا فأوىء، وإيما، واجعل سجودك أخفض من ركوعك، انتهى. قال البزار: لا نعلم أحداً رواه عن الثوري إلا أبو بكر الحنفي، وقال البيهقي: هو يثبني أفراد أبي بكر الحنفي، وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن الثوري، وهذا يحتمل أن يكون في وسادة مرفوعة إلى جبهته، ويحتمل أن تكون موضوعة على الأرض، والله أعلم، انتهى. وقال عبد الحق في «أحكامه»: «رواه أبو بكر الحنفي، - وكان ثقة - عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر، ولا يصح من حديثه إلا ما ذكر فيه السماع، أو كان من رواية الليث عن أبي الزبير، انتهى».

طريق آخر: رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» حدثنا أبو الربيع حدثنا حفص بن أبي داود عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن جابر بن عبد الله، قال: عاد رسول الله ﷺ^(٣)، الحديث.

(١) أخرجه البخاري: ص ١٥٠. والحاكم في «المستدرک»، ص ٣١٥، وأبو داود في «باب صلاة القاعد»، ص ١٤٤، والترمذي في «باب ما جاء أن صلاة القاعد على التصف من صلاة القائم»، ص ٤٩ - ج ١ وابن ماجه في «باب صلاة المريض»، ص ٨٧ (٢) ص ١٥٠ - ج ١
(٣) قلت: وروى «السنن الكبرى»، ص ٣٠٦ - ج ٢، وأبو حاتم: ص ١١٣ بالوقف، لكن الظاهر من كلامه أن إيا أسامة أيضاً تابع الثوري في الرفع، والله أعلم. وقال الهيثمي في «أزوائه»، ص ١٤٨ - ج ١: ورجال البزار رجال للصحيح، اه. وقال في «الدراية»، ص ١٢٧: رجاله ثقات، اه.

وأما حديث ابن عمر ، فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني شهاب ، الصفرى ، ثاسهل أبو غيث حدثنا حفص بن سليمان (١) عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن عمر ، قال : عاد النبي ﷺ رجلاً من أصحابه مريضاً ، فذكره .

طريق آخر : رواه في "معجمه الوسط" (٢) "حدثنا عبد الله بن بكر السراج ثنا شريح ابن يونس ثنا قران بن تمام عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ، ومن لم يستطع ، فلا يرفع إلى جبهته شيئاً يسجد عليه : وليكن ركوعه وبجوده ، يوحى برأسه » ، انتهى .

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة : قال عليه السلام : « يصلي المريض قائماً ، فإن لم يستطع قاعداً ، فإن لم يستطع ، فعلى قفاه ، يوحى إيماءه ، فإن لم يستطع ، فأنه أحق بقبول العذر منه ، قلت : حديث غريب ، وأخرج الدارقطني في "سننه" عن الحسن بن الحسين العرنى ثنا حسين ابن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن حسين عن الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ ، قال : « يصلي المريض قائماً ، فإن لم يستطع ، صلى قاعداً ، فإن لم يستطع أن يسجد ، أوماً ، وجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً ، صلى على جنبه الأيمن ، مستقبل القبلة ، فإن لم يستطع صلى مستلقياً ، رجلاه بما يلي القبلة » ، انتهى . وأعله عبد الحق في "أحكامه" بالحسن العرنى ، وقال : كان من رؤساء الشيعة ، ولم يكن عندهم بصديق ، ووافقه ابن القطان ، قال : وحسين بن زيد لا يعرف له حال ، انتهى . وقال ابن عدى : روى أحاديث منكورة ، ولا يشبه حديث حديث الثقات ، وقال ابن حبان : يروى المغلوبات ، ويأتى عن الأثبات بالمرويات ، انتهى . وحسين بن زيد ، هو : ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : قلت لأبي : ما تقول فيه ؟ لحرك يده وقلها "يمنى تعرف" ، وتكرر ١٢ ، وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، إلا أنى وجدت في حديثه بعض النكرة ، انتهى .

واعلم أن المصنف احتج بهذا الحديث على أن المريض إذا عجز عن القعود استلقى على ظهره ،

(١) قال الهيثمي في "الزوائد" ص ١٤٨ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه : حفص بن سليمان المنقرى ، وهو متروك ، واختلفت الرواية عن أحمد في توثيقه ، والصحيح أنه ضعفه ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، اه . قال الحافظ في "التحريب" : حفص بن سليمان المنقرى ثقة من السابعة ، اه .

(٢) رواه البيهقي في "السنن" ، ص ٣٠٦ : عن مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، وقال : كذلك رواه جماعة عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، ورواه عبد الله بن حاتم الأسدي عن نافع مرفوعاً ، وليس بشيء ، وقد روى من وجه آخر عن ابن عمر موقوفاً ، اه . ثم ذكر الوجه الآخر ، وقال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ١٤٩ - ج ٢ ، وقد ذكر المرفوع : رواه الطبراني في "الوسط" ، ورجاله موثقون ، وليس بهم كلام يضر ، وأهـ أعلم ، اه .

ماداً رجله إلى القبلة، والشافعي يخالف، ويقول: يصلي على جنبه مستقبلاً بوجهه، وحجته حديث عمران بن حصين المتقدم، وحديث علي^١ ليس بحجة لنا.

قوله: ثم الزيادة تعتبر من حيث الأوقات، عند محمد، وعندهما من حيث الساعات، هو المأثور عن علي. وابن عمر رضي الله عنهما، قلّت: "يعني بالزيادة"، الزيادة على خمس صلوات في الاغناء، أخرج الدارقطني^(١) عن يزيد مولى عمار بن ياسر أن عمار بن ياسر أغشى عليه في الظهر. والمصر. والمغرب. والمشاء، وأفاق نصف الليل قضاها، انتهى. ومن طريق الدارقطني، رواه البيهقي في "المعرفة"، وقال: قال الشافعي: هذا ليس بثابت عن عمار، ولو ثبت، فمحمول على الاستحباب، قال البيهقي: وعليه إن رواية يزيد مولى عمار مجهول، والراوى عنه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، كان يحيى بن معين يضعفه. وكان يحيى بن سعيد. وعبد الرحمن بن مهدي لا يريان به بأساً، ولم يحتج به البخاري، انتهى. والرواية عن علي غريبة، وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن أبي ليلى عن نافع، أن ابن عمر أغشى عليه شهراً، فلم يقض مافاته، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى به، وروى إبراهيم الحربي^(٢) في "أواخر كتابه" - غريب الحديث "ثنا أحمد بن يونس ثنا زائدة عن عبيد الله عن نافع، قال: أغشى علي عبد الله ابن عمر يوماً ولية، فأفاق، فلم يقض مافاته، واستقبل، انتهى. وروى محمد بن الحسن في كتابه "الانار" أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن سليمان عن إبراهيم النخعي عن ابن عمر، أنه قال في الذي يغشى عليه يوماً ولية، قال: يقضى، انتهى. حديث احتج به الشافعي. وما لك على سقوط الصلاة بالإغناء، قلّت، أو كثرت، أخرجه الدارقطني^(٣) عن الحكم بن عبيد الله بن سعيد الأيلي أن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه حدثه أن عائشة زوج النبي ﷺ، سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يغشى عليه، فترك الصلاة، فقال: ليس شيء من ذلك قضاء، إلا أن يغشى عليه في وقت صلاة، فيفيق فيه، فانه يصليه، وهو ضعيف جداً، قال أحمد، في الحكم بن سعيد الأيلي: أحاديثه موضوعة، وقال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الآثبات، وقال ابن معين: ليس بثقة، ولا مأمون، وكنبه الجوزجاني. وأبو حاتم، وتركه النسائي. وابن الجنييد. والدارقطني، وقال البخاري: تركوه، وبقية السند كله إلى الحكم مظلّم، وقالت الحنابلة: يقضى مافاته من

(١) م ١٩٥، ومن طريقه، البيهقي في "السنن"، م ٣٨٨ - ج ١، وسكت عنه، قال في "الجمهر"، : سكت عنه، وسنده ضيف، ٨١. (٢) روى الدارقطني في "سننه"، م ١٩٥ عن عبيد الله، نحوه (٣) م ١٩٥، والبيهقي: م ٣٨٨، وضف الحكم، والذي دونه، وهو أبو الحسين، قال: هو عبد الله ابن حبيب بن هطاء بن يسار، ذكره البخاري في "التاريخ"، وقال: فيه نظر

صلاة، قلت، أو كثرت، ولا تسقط، وتوسط أصحابنا، فقالوا: يسقط ما زاد على يوم وليلة، سوى ما دون ذلك، والله أعلم.

باب سجود التلاوة

قوله: والسجدة في "حتم - السجدة"، عند قوله: (وَم لا يسأمون) في قول عمر، وهو المأخوذ للاحتياط، قلت: غريب، وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن ابن عباس أنه كان يسجد في آخر الآيتين من "حتم - السجدة"، عند قوله: (وَم لا يسأمون)، انتهى. وزاد في لفظ: وأنه رأى رجلاً يحد عند قوله: (إن كنتم إياه تعبدون)، فقال له: لقد جعلت، انتهى. الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة: قال عليه السلام: «والسجدة على من سمعها، وعلى من تلاها»، قلت: حديث غريب، وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن ابن عمر أنه قال: السجدة على من سمعها، انتهى. وفي صحيح البخاري^(١)، وقال عثمان: إنما السجود على من استمع، انتهى. وهذا التعليق رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن عثمان مرَّ بقاصٍّ، فقرأ سجدة، ليسجد معه عثمان، فقال عثمان: إنما السجود على من استمع، ثم مضى، ولم يسجد، انتهى.

أحاديث الباب: أخرج مسلم في "الإيمان"^(٢) عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد، اعتزل الشيطان يبكي، يقول: يا ويله، أمر ابن آدم بالسجود، فسجد، وأمرت بالسجود، وأيت، فلي النار، انتهى.

أحاديث الخصوم: احتج القائلون بعدم وجوب السجود، بحديث زيد بن ثابت، قال: قرأت على النبي ﷺ، فلم يسجد، انتهى. أخرجه في "الصحيحين"^(٣)، وبحديث الأعرابي^(٤): هل على غيره؟ قال: لا، إلا أن تطوع، أخرجه عن طلحة، نقله البيهقي في "المعرفة"^(٥) عن الشافعي. الآثار: روى مالك في "موطئه"^(٦) عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب قرأ سجدة، وهو على المنبر يوم الجمعة، فزل، فسجد، وسجدنا معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى، قتيلاً الناس للسجود، فقال: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا، إلا أن نشاء، فلم يسجد، ومنهم أن

(١) في "أبواب سجود القرآن"، ص ١٤٦ (٢) في "باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة"،

ص ٦١ (٣) البخاري في "أبواب سجود القرآن"، ص ١٤٦، ومسلم في "باب سجود التلاوة"، ص ٢١٥

(٤) أخرجه البخاري في "الإيمان" - في باب الركعة من الإسلام، ص ١١، ومسلم في "باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام"، ص ٣٠ (٥) قلت: استعمل به في "كتاب الأم"، ص ١١٩

(٦) في "سجود القرآن"، ص ٢١

يسجدوا، انتهى. وعلقه البخارى في "محيحه" (١) بسند آخر، فقال في "باب من لم ير السجود واجباً": وعن ربيعة بن عبد الله بن المديبر - وكان من خيار الناس - أنه حضر عمر بن الخطاب، فذكره، وهذا رواه عبد الرزاق أيضاً، أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن المديبر أنه حضر عمر بن الخطاب يوم الجمعة، فقرأ على المنبر - سورة النحل - حتى إذا جاء "السجدة" نزل، إلى آخره، قال ابن جريج: وزاد نافع عن ابن عمر، أنه قال: إن الله لم يفرض السجود علينا، إلا أن نشاء، انتهى. وذكره النووي في "الخلاصة" عن ربيعة عن عبد الله أن عمر بن الخطاب، فذكره، بلفظ عبد الرزاق، سواء، ثم قال: رواه البخارى، ولم أجده إلا معلقاً، فليراجع (٢).

قوله: ومن أراد السجود، كبر، ولم يرفع يديه، وسجد، ثم كبر، ورفع رأسه، ولا تشهد عليه، ولا سلام، هو المروى عن ابن مسعود، قلت: غريب، وأخرج أبو داود (٣) عن عبد الرزاق أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بسجدة، كبر، وسجد، وسجدنا معه، انتهى. وعبد الله بن عمر العمرى فيه مقال، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن الحسن. وعطاء. وإبراهيم النخعي. وسعيد بن جبير أنهم كانوا لا يسلمون في "السجدة"، وأخرج عن الحسن، قال: إذا قرأ الرجل "السجدة"، فليكبر إذا رفع رأسه، وإذا سجد، انتهى. وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن الحسن، قال: ليس في السجود تسليم، انتهى.

أحاديث السجدة في الحج: أخرجه أبو داود (٤). والترمذي عن عبد الله بن طيبة ثنا مشر بن هانان سمعت عقبة بن عامر، يقول: قلت: يا رسول الله أفضلت - سورة الحج - على سائر القرآن بسجدة؟ قال: نعم، فمن لم يسجد، فلا يقرأهما، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده". والحاكم في "مستدركه"، وقال الترمذي: ليس إسناده بالقوى، وقال الحاكم: هذا حديث لم نكتبه مستنداً إلا من هذا الوجه، وعبد الله بن طيبة أحد الأئمة، إنما قم عليه اختلاطه في آخر عمره، انتهى.

(١) في "أبواب سجود القرآن"، ص ١٤٦

(٢) قلت: هذا الحديث أسنده البخارى في "باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود"، ص ١٤٧ من إبراهيم بن موسى من هشام بن يوسف عن أبي جريج، مثل حديث عبد الرزاق سنداً ومتناً، ولم أر التعليق الذي عزاه الشيخ إلى البخارى، سوى هذا للسند، قل في نسخة البخارى عند الشيخ سقطاً، واه أهمل

(٣) في "باب الرجل يستمع السجدة"، وهو راجب، ص ٢٠٧ (٤) من ٢٠٦، والترمذي: ص ٧٥ - ج ٠١ وأحد: ص ١٥٥ - ج ٤، والحاكم في "المستدرك"، ص ٣٩٠ - ج ١٢ و ص ٢٢١ - ج ١

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(١). وابن ماجه عن الحارث عن سعيد العتي عن عبد الله ابن منين عن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة بحجة في القرآن: منها ثلاث عشرة بحجة في - المفضل - وفي - الحج - بسجدة، انتهى. ورواه الحاكم أيضاً، وقال: قد احتج الشيخان بأكثر رواته، وليس في عد سجود القرآن آثم منه، انتهى. وعبد الله بن منين فيه جهالة^(٢)، قال عبد الحق في "أحكامه": وعبد الله بن منين لا يحتج به، قال ابن القطان: وذلك لجهالته، فانه لا يعرف روى عنه غير الحارث بن سعيد العتي، وهو رجل لا يعرف له حال، فالحديث من أجله لا يصح، قال: وقد وقع لابن أبي حاتم تصحيف في اسمه، وفي نسبه، فقال: عبد الله بن منين، وإنما هو: منين "بنونين. وميم مضمومة"، وقال فيه: من بنى عبد الدار، وصوابه من عبد بنى كلاله^(٣): هكذا هو في "كتاب أبي داود - وتاريخ البخاري"، انتهى كلامه.

حديث آخر: أخرجه أبو داود في "مراسيله" عن خالد بن معدان أن رسول الله ﷺ قال: "فُضِّلْتُ - سورة الحج - على القرآن بسجدة، انتهى. قال أبو داود: وقد أسند هذا^(٤)، ولا يصح، انتهى.

الآن نأخذ: أخرج مالك في "موطئه"^(٥) عن عمر بن الخطاب، أنه قال: فُضِّلْتُ - سورة الحج - على سائر السور بسجدة، انتهى. وأخرج الحاكم^(٦) عن ابن عباس أنه قال: في - الحج - بسجدة، وأخرج عن عمر. وابن عمر. وعبد الله بن مسعود. وعمار بن ياسر. وأبي موسى. وأبي الدرداء، أنهم سجدوا في - الحج - بسجدة.

أحاديث السجود في ﴿ص﴾: احتج أصحابنا على أنها من سجود التلاوة، بما أخرجه الدارقطني^(٧) عن حفص بن غياث عن محمد بن عمرو عن أبي سبرة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ سجد في ﴿ص﴾، انتهى. قال الدارقطني في "علله": انفرد به حفص، وخالفه إسماعيل بن حفص. وغيره عن محمد بن عمرو عن أبي سبرة عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ سجد في ﴿إذا السماء انشقت﴾، وهو الصواب، انتهى.

(١) في "سجود القرآن"، ص ٢٠٦، وابن ماجه في "سجود القرآن"، ص ٧٥، والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٧٣ - ج ١ (٢) قال في "الدرایة"، ص ١٢٨: حید الله بن منین مجهول - اهـ.
(٣) قلت: قال أبو داود: حید الله بن منین من بنی عبد کلال، وکنذا فی ابن ماجه، ورو الدارقطني و"نسخة"، بنی عبد کلاله، فلیراجع (٤) قال الحافظ في "الدرایة"، : کأنه یشیر إلى حدیث عقیة - اهـ. (٥) "باب ما جاء فی سجود القرآن"، ص ٧١ (٦) في "المستدرک" - فی تفسیر الحج، ص ٣٩٠ - ج ٢، قلت: والنظاوی منهم أيضاً، سوى إبرمسود. وابن عباس: ص ٢١٢ (٧) في "الدرایة"، ص ١٥٦، وقال الحافظ في "الدرایة"، : رواه ثقات - اهـ.

حديث آخر : أخرجه النسائي في "سننه" (١) "أخبرني إبراهيم بن الحسن التيمي (٢) ثنا حجاج بن محمد عن عمرو بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ سجد في (ص) ، وقال : "يحمدها نبي الله داود توبة ، ونسجدها شكراً ، انتهى . أخرج الدارقطني عن عبد الله بن بزيح عن عمرو بن ذر به ، لكنه لم ينفرد .

حديث آخر : رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٣) "عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي سعيد ، قال : رأيت رؤيا ، وأنا أكتب سورة (ص) فلما بلغت "السجدة" ، رأيت الدواة والقلم ، وكل شيء يحترق ، انقلب ساجداً ، قال : قصصتها على رسول الله ﷺ ، فلم يزل يسجد ، وذكر الدارقطني في "عنه" ، اختلافاً .

أحاديث الخصوم : احتج ابن الجوزي في "التحقيق" للقائلين : بأنها سجدة شكر ، لا تلاوة ، بحديث أخرجه البخاري (٤) عن ابن عباس ، قال : رأيت النبي ﷺ يسجد في (ص) ، قال ابن عباس : وليست من عزائم السجود ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود (٥) عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله بن سعد ابن أبي السرح عن أبي سعيد الخدري ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوماً ، فقرأ (ص) ، فلما مرَّ بالسجود نزل ، فسجد ، وسجدنا معه ، وقرأها مرة أخرى ، فلما بلغ السجدة تشزَّن الناس (٦) للسجود ، فلما رأنا ، قال : إنما هي توبة نبي ، ولكني رأيتم تشزَّنتم ، أراكم قد استعدادتم للسجود ، فتزل ، فسجد ، وسجدنا ، انتهى . وأخرجه الحاكم في "المستدرک" في تفسير سورة (ص) " وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وعندى أنها حجة لنا ، قال النووي في "الخلاصة" : "سنده صحيح على شرط البخاري ، قال : وتشزَّننا "مثناة من فوق ، ثم شين معجمة ، ثم زاي مشددة ، بعدها نون" تبياناً ، انتهى .

أحاديث السجود في "الانشقاق" : أخرجه البخاري . ومسلم (٧) عن أبي رافع أن أبا هريرة

(١) في "سجود القرآن" ، ص ١٥٢ ، قال الحافظي "والدراية" ، ص ١٢٨ : رواه ثلاث ، اهـ . (٢) في نسخة "النسائي" ، (٣) ص ٨٤ - ج ٣ ، و ص ٧٨ - ج ٣ ، وأخرجه البيهقي في "سننه" ، ص ٣٢٠ - ج ٢ ، وفيه : فأخبرته ، فأمر بالسجود فيها ، قال الهيثمي : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، اهـ . وأخرجه الحاكم في "المستدرک" ، ص ٤٣٢ - ج ٢ ، وقال التيمي في "تخفيفه" : على شرط مسلم .
(٤) في "سجود القرآن" ، ص ١٤٦ (٥) في "أبواب السجود" ، ص ٢٠٧ ، وأخرجه الحاكم في "تفسير (ص)" ، ص ٤٣٢ - ج ٢ ، وفي "كتاب الجامعة" ، ص ٢١٤ - ج ١ ، وصححه ، والدارقطني "السجود" ، ص ١٧٩ ، والدارقطني : ص ١٥٦ ، والبيهقي : ص ٣١٨ - ج ٢ . (٦) في نسخة - ك - "تشزَّننا" ، (٧) البخاري : ص ١٤٦ ، ومسلم : ص ٢١٥ - ج ١ ، والنسائي : ص ١٥٢ ، وأبو داود : ص ٢٠٦ ، وابن ماجه : ص ٧٥ "وموطأ مالك" ، ص ٧١ .

قرأ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد ، فقلت : ما هذه السجدة ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ يسجدها ، لم أسجد ، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه ، وأخرجوا - إلا الترمذي - عنه أيضاً ، قال : سجداً مع رسول الله ﷺ في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ - وأقرأ باسم ربك ﴾ ، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ" ، مالك عن عبد الله بن يزيد ، مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، أنه قرأ لم ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها ، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله ﷺ يسجد فيها ، انتهى .

أحاديث الخصوم : واحتج للمالك في ترك السجود بحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١) عن عثمان بن قانده عن عاصم بن رجا عن حيوة عن المهدي بن عبد الرحمن حدثني عتيق أم الدرداء ، قالت : حدثني أبو الدرداء أنه سجد مع رسول الله ﷺ إحدى عشر سجدة ، ليس فيها شيء من المفصل "الأعراف - والرعد - والنحل - وبني إسرائيل - ومريم - والحج - والفرقان - والنحل - والسجدة - وص - وحسم السجدة" ، انتهى . وعثمان بن قانده ، قال ابن حبان ، لا يحتج به ، ووهاب بن عدي ، وقال أبو داود في "سننه" : "وروي عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة ، وإسناده واه" ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود (٢) عن أبي قدامة عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل ، منذ تحول إلى المدينة ، قال عبد الحق في "أحكامه" : إسناده ليس بقوي ، وروى مرسل ، والصحيح حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ ، سجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ، وإسلامه متأخر ، قدم على النبي ﷺ في السنة السابعة من الهجرة ، وقال ابن عبد البر : هذا حديث منكر ، وأبو قدامة ليس بشيء ، وأبو هريرة لم يصحب النبي ﷺ إلا بالمدينة ، وقد رآه يسجد في ﴿الانشقاق - والقلم﴾ ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه" : وأبو قدامة الحارث بن عبيد ، قال فيه ابن خنبل : مضطرب الحديث ، وضعفه ابن معين ، وقال النسائي : صدوق ، وعنده منكير ، وقال أبو حاتم البستي : كان شيخاً صالحاً ، وكثر وهمه ، ومطر الوراق كان سيئ الحفظ ، حتى كان يشبه في سوء الحفظ بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقد عيب على مسلم لإخراج حديثه ، انتهى . وروي عبد الرزاق في "مصنفه" (٣) : أخبرنا معمر عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس ، قال : ليس في "المفصل" سجدة ، أخبرنا ابن جريج عن عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . وابن عمر ، قال : ليس في "المفصل" سجدة ، انتهى .

(١) ص ٧٥ ، قال الحافظ "دراية" : قال أبو داود : إسناده واحد ، اه . (٢) في "السجود" ،

ص ٢٤٦ (٣) قال الحافظ : إسناده صحيح .

باب صلاة المسافر

الحديث الأربعون بعد المائة : قال عليه السلام : « يمسح المقيم كمال يوم و ليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها » ، قلت : تقدم في مسح الحفين ، قوله : عن علي ، قال : لو جاوزنا هذا الحصن لقصرنا ، قلت : رواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا عبد بن العوام عن داود ابن أبي هند عن أبي حرب بن (١) أبي الأسود الدبلي ، أن علياً خرج من البصرة ، ف صلى الظهر أربعاً ، ثم قال : إنا لو جاوزنا هذا الحصن لصلينا ركعتين ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا سفيان الثوري عن داود بن أبي هند أن علياً لما خرج إلى البصرة رأى خصاً ، فقال : لولا هذا الحصن لصليت ركعتين ، قلت : وما الحصن ؟ قال : بيت من قصب ، انتهى . وروى عبد الرزاق أيضاً (٢) أخبرنا الثوري عن وقاء بن لؤاس (٣) الأسدي ، قال : حدثنا علي بن ربيعة الأسدي ، قال : خرجنا مع علي ، ونحن تنظر إلى الكوفة ، ف صلى ركعتين ، وهو ينظر إلى القرية ، فقلنا له : ألا تصلي أربعاً ؟ قال : لا ، حتى ندخلها ، انتهى . وذكر البخاري في " الصحيح " (٤) تعليقاً من غير سند ، فقال : وخرج علي ، قصر ، وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا ، حتى ندخلها ، انتهى . وروى أيضاً (٥) أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة حين يخرج من بيوت المدينة ، ويقصر إذا رجع حتى يدخلها ، انتهى .

قوله : ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة ، في بلدة ، أو قرية خمسة عشر يوماً ، أو أكثر ، وإن نوى أقل من ذلك ، قصر ، وهو مأثور عن ابن عباس . وابن عمر رضي الله عنهما ، والآثر في مثله كالحبر ، قلت : أخرجه الطحاوي منهما (٦) ، قال : إذا قدمت بلدة ، وأنت مسافر ، وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يوماً ، أكمل الصلاة بها ، وإن كنت لا تدري متى تظعن ، فأقصرها ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه " ثنا وكيع ثنا عمرو بن ذر عن مجاهد أن ابن عمر ، كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً ، أتم الصلاة ، انتهى . وأخرجه محمد بن الحسن في

(١) في نسخة : " عن " . (٢) قلت : والبيهقي : ص ١٤٦ - ج ٣ . (٣) وقاء بن لؤاس " بكر الوار ، يدها قاف ، يدها مده ، كذا في " فتح الباري " ، ص ٤٦٩ - ج ٢ . (٤) البخاري في " باب يقصر إذا خرج من موضعه " ، ص ١٤٨ . (٥) أي عبد الرزاق ، وأحد في " مستدركه " ، ص ٤٥ - ج ٢ ، وص ٩٦ - ج ٢ ، وص ١٢٤ - ج ٢ (٦) كذا قال الحافظ في " الدراية " ، . والبيهقي في " البناء " ، . وابن المهمل في " الفتحة " ، وإن لم أجد هذا الآثر في " شرحه " ، في مظاه ، والله أعلم ، وعزا الترمذي إلى ابن عمر ، أنه قال : من أقام خمسة عشر يوماً أتم الصلاة .

”كتاب الآثار“^(١) أخبرنا أبو حنيفة ثاموسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر، قال: إذا كنت مسافراً فوطئت قسك على إقامة خمسة عشر يوماً، فأتم الصلاة، وإن كنت لا تدرى، فأقصر الصلاة، انتهى. وقدرها الشافعى بأربعة أيام، فإن نواها صار مقبياً، وورده حديث أنس، قال: خرجنا مع النبي ﷺ، من المدينة إلى مكة، وكان يصلى ركعتين، حتى رجعنا إلى المدينة. قلت: كم أقمت بمكة؟ قال: أقمت بها عشرًا، انتهى. أخرجه الأئمة الستة^(٢)، ولا يقال: يحتمل أنهم عزموا على السفر في اليوم الثانى. أو الثالث، واستمر بهم ذلك إلى عشر، لأن الحديث إنما هو فى حجة الوداع، فتمين أنهم نواوا الإقامة أكثر من أربعة أيام لأجل قضاء النسك، نعم كان يستقيم هذا لو كان الحديث فى قضية الفتح.

والحاصل أنهما حديثان: أحدهما: حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ أقام بمكة تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة، رواه البخارى^(٣)، وكان فى الفتح صرح بذلك فى بعض طرقه، أقام بمكة^(٤) عام الفتح. والآخر: حديث أنس المذكور، وكان فى حجة الوداع^(٥)، قال المنذرى فى ”حواشيه“: حديث أنس يخبر عن مدة مقامه عليه السلام بمكة، شرفها الله تعالى، فى حجة الوداع، فإنه دخل مكة صباح رابعة من ذى الحجة، وهو يوم الأحد، وبات بالمحصب ليلة الأربعاء، وفى تلك الليلة أممرت عائشة من التعميم، ثم طاف عليه السلام طواف الوداع، تَحَرَّأَ قبل صلاة الصبح من يوم الأربعاء، وخرج صديقه، وهو الرابع عشر.

وأما حديث ابن عباس. وغيره، فهو لإخبار عن مدة مقامه عليه السلام بمكة زمن الفتح، انتهى كلامه. وفى رواية لآبى داود. والبيهقى^(٦) عن ابن عباس أن النبي ﷺ أقام بمكة سبع عشرة يقصر الصلاة، قال النووى فى ”الخلاصة“: وإسنادها على شرط البخارى، وفى رواية^(٧) لها مرسله ضعيفة: خمسة عشر، وفى رواية^(٨) لها عن عمران بن حصين: ثمانية عشر، وهى

(١) كتاب الآثار - باب الصلاة فى السفر، ص ٣٤. (٢) البخارى فى ”المنازى“ - باب مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة زمن الفتح، ص ٦١٥، وفى ”التصدير“، ص ١٤٧. ومسلم فى ”صلاة المسافرين“، ص ٢٤٣ - ج ١، وفى رواية له ”إلى الحج“، وأبو داود فى ”باب متى يتم المسافر“، ص ١٨٠ - ج ١. وللشافعى فى ”كتاب التصدير“، ص ٢١١، و ص ٢١٢، والترمذى: ص ٧١، وابن ماجه: ص ٧٦.

(٣) البخارى فى ”المنازى“، ص ٦١٥، وفى ”التصدير“، ص ١٤٧، وابن ماجه فى ”باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ليلة“، ص ٢٦، والبيهقى: ص ١٥٠ - ج ٣، وفيه لتصريح بزمن الفتح. (٤) هو عند أحمد: ص ٣١٥ - ج ١. (٥) وهو صريح فى بعض الطرق، عند مسلم. (٦) أبو داود فى ”باب متى يتم المسافر“، ص ١٨٠، والبيهقى: ص ١٥١ - ج ٣ من طريق أبى داود. وأحمد: ص ٣١٥، وفيه أقام بمكة عام الفتح.

(٧) أبو داود: ص ١٨٠، والبيهقى: ص ١٥١ - ج ٣. وللشافعى: ص ٢١٢، وابن ماجه: ص ٧٦. والطحاوى: ص ٢٤٢، كلهم مستنداً. (٨) أبو داود: ص ١٨١، والبيهقى: ص ١٥١ - ج ٣.

أيضاً ضعيفة، قال البيهقي: يمكن الجمع: بأن من روى تسعة عشر، عدّ يومى الدخول والخروج، ومن روى سبعة عشر، تركهما، ومن روى ثمانية عشر، عدّ أحدهما، انتهى.

قوله: "روى أن ابن عمر أقام - بأذريجان - ستة أشهر، وكان يقصر"، وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك، قلت: رواه عن عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر أقام - بأذريجان - ستة أشهر يقصر الصلاة، انتهى. وأخرج البيهقي في "المعرفة" (١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر، قال: ارتج علينا الثلج، ونحن - بأذريجان - ستة أشهر في غزاة، وكنا نصلى ركعتين، انتهى. قال النووي: وهذا سند على شرط الصحيحين.

أثر آخر: رواه عبد الرزاق (٢) أيضاً، أخبرنا هشام بن حسان عن الحسن، قال: كنا مع عبد الرحمن بن سمرة، ببعض بلاد فارس، ستين، فكان لا يجمع، ولا يزيد على ركعتين، انتهى. أخبرنا الثوري عن يونس عن الحسن، نحوه.

أثر آخر: رواه عبد الرزاق أيضاً أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن جعفر بن عبيد الله أن أنس بن مالك أقام بالشام شهرين مع عبد الملك بن مروان، يصلى ركعتين ركعتين، انتهى. ورواه البيهقي (٣)، قال النووي: وفي مسنده عبد الوهاب بن عطاء، عتلف فيه، وثقه إلا كثرون، واحتج به مسلم في "صحيحه".

أثر آخر: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤) "حدثنا وكيع ثنا المنثري" (٥) بن سعيد عن أبي جرة نصر بن عمران، قال: قلت لابن عباس: إنا نطيل القيام بغراسان، فكيف ترى؟ قال: صل ركعتين، وإن أقت عشر سنين، انتهى.

أثر آخر: رواه البيهقي في "المعرفة" (٦) "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا علي بن إبراهيم ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة، قال: كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من قرى الشام أربعين ليلة، وكنا نصلى أربعاً، وكان يصلى ركعتين، انتهى.

أثر آخر: أخرجه البيهقي (٧) عن أنس أن أصحاب رسول الله ﷺ أقاموا - براهمز -

(١) وى "السنن"، ص ١٥٢ - ج ٣، قال الحافظ في "التراجم"،: إسناده صحيح، وأحمد في "مسنده"، ص ٨٣ - ج ٢، نحوه (٢) والبيهقي: ١٥٢ - ج ٣ (٣) البيهقي "الكبرى"، ص ١٥٢ - ج ٣ (٤) قلت: على إسناده الصحيح (٥) المنثري بن سعيد عن أبي جرة، نصر بن عمران، كذا في "اللبتية"، ص ٩٦٨، وهو الصحيح (٦) وأخرج الطحاوى: ص ٢٤٤، بمناه مطولاً (٧) البيهقي في "السنن"، ص ١٥٢ - ج ٣

تسعة أشهر يقصرون الصلاة ، انتهى . قال النووي : إسناده صحيح ^(١) ، وفيه عكرمة بن عمار ، واختلفوا في الاحتجاج به ، واحتج به مسلم في " صحيحه " ، انتهى .

أحاديث الباب ، مستندة : أخرج أبو داود في " سننه " ^(٢) عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر أن النبي ﷺ ، أقام بنبوك عشرين يوماً ، يقصر الصلاة ، انتهى . قال أبو داود : غير معمر لا يسنده . ورواه البيهقي في " المعرفة " ، وقال : تفرد معمر بروايته مستنداً ، ورواه علي بن المبارك . وغيره عن يحيى عن ابن ثوبان عن النبي ﷺ مرسلًا ، انتهى . قال النووي في " الخلاصة " : هو حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري . ومسلم ، لا يقدح فيه تفرد معمر ، فإنه ثقة حافظ ، فزيادته مقبولة ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في " مصنفه " ^(٣) أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس ، قال : أقام النبي ﷺ بخيبر أربعين ليلة يقصر الصلاة ، انتهى . قال البيهقي : وهو غير صحيح ، تفرد به الحسن بن عمار ، وهو متروك .

حديث آخر : أخرجه البخاري في " صحيحه " ^(٤) عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله قام بمكة تسع عشرة يقصر الصلاة ، فحين إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا ، وإن زدنا آمنا . وفي لفظ لأبي داود : سبع عشرة ، وقال البيهقي : اختلفت الروايات في تسع عشرة . وسبع عشرة ، وأصحها عندى ^(٥) : تسع عشرة ، وهي التي أودعها البخاري في " صحيحه " ، فأخذ من رواها ، ولم يختلف عليه عبد الله بن المبارك ، وهو أحفظ من رواه ، عن عاصم الأحول . انتهى . وقال في " المعرفة " ^(٦) : ويمكن الجمع بين هذه الروايات . فمن روى تسع عشرة ، عدّ يوم الدخول ، ويوم الخروج ، ومن روى سبع عشرة ، لم يعدّها ، ومن روى ثمان عشرة ، عدّ أحدهما ، قال : وأما حديث محمد بن إسحاق ^(٧) عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ

(١) قال الحافظ في " الدراية " : صحيح (٢) أبو داود في " باب إذا أقام بأرض العدو يقصر " ، ص ١٨١ . والبيهقي في " السنن " ، ص ١٥٢ ج ٣ ، وقال : تفرد معمر ، الخ ، ولحديث جابر شاهد من حديث أنس ، عند الطبراني في " الأوسط " ، ذكره في " الزوائد " ، ص ١٥٨ ج ٢ ، لكن فيه متروك (٣) والبيهقي في " سننه " ، ص ١٥٢ (٤) البخاري في " أبواب التعمير " ، ص ١٤٧ ، وفي " المغازي " ، ص ٦١٥ . وأبو داود في : ص ١٨٠ ج ١ ، بلفظ : سبع عشرة (٥) أصحها عندى إلى قوله : انتهى ، من كلام البيهقي في " سننه " ، ص ١٥١ ج ٣ ، للعلامة سبط ، فليراجع للسنة للصحيحة ، فليكن " قال البيهقي في السنن " ، (٦) قالت : وفي " السنن " ، ص ١٥١ ج ٣ أيضاً ، إلى قوله : من روى ثمان عشرة ، عد أحدهما (٧) حديث عند محمد بن إسحاق يهدم عن قريب ، وذكرت هنا من أخرجه مستنداً

أقام عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة ، فقد رواه كذلك بعض أصحاب ابن إسحاق عنه ، ورواه عبدة بن سليمان . وسلمة بن الفضل عن ابن إسحاق ، لم يذكر ابن عباس ، ورواه عبد الله ابن إدريس عن ابن إسحاق عن الزهري من قوله ، انتهى .

الحديث الحادي والأربعون بعد المائة : روى أن النبي ﷺ قال حين صلى بأهل مكة ، وهو مسافر : « أموا صلاتكم ، فلم نأقوم سفر » ، قلت : أخرجه أبو داود . والترمذي (١) عن علي بن زيد عن أبي فضرة عن عمران بن حصين ، قال : غزوت مع رسول الله ﷺ ، وشهدت معه الفتح ، فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة ، لا يصلي إلا ركعتين ، يقول : « يا أهل مكة ، صلوا أربعاً ، فلم نأقوم سفر » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه الطبراني في "معجمه" . وابن أبي شيبة في "مصنفه" . وإسحاق بن راهويه . وأبو داود الطيالسي . والبخاري في "مسانيدهم" ، ولفظ الطيالسي : قال : ما سافرت مع رسول الله ﷺ سافراً قط ، إلا صلى ركعتين ، حتى يرجع ، وشهدت معه حنين . والطائف ، وكان يصلي ركعتين ، حججت معه ، واعتمرت ، فصلى ركعتين ، ثم حججت مع أبي بكر ، واعتمرت ، فصلى ركعتين ، ثم قال : أموا صلاتكم ، فلم نأقوم سفر ، ثم حججت مع عثمان ، واعتمرت ، فصلى ركعتين ، ثم إن عثمان آتم ، انتهى . وزاد فيه ابن أبي شيبة : وشهدت معه الفتح ، وأقام بمكة ثمان عشرة ليلة ، لا يصلي إلا ركعتين ، وقال فيه : وحججت مع عثمان سبع سنين ، من إمارته ، فكان لا يصلي إلا ركعتين ، ثم صلاها - بنى - أربعاً ، انتهى .

أثر عن عمر : رواه مالك في "الموطأ" (٢) عن الزهري عن سالم عن عبد الله عن أبيه أن عمر ابن الخطاب ، كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ، ثم يقول : يا أهل مكة ، أموا صلاتكم ، فلم نأقوم سفر ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن عمر صلى بأهل مكة الظهر ، فسلم في ركعتين ، ثم قال : يا أهل مكة ، أموا صلاتكم ، فلم نأقوم سفر ، انتهى . الحديث الثاني والأربعون بعد المائة : روى أن النبي ﷺ . وأصحابه رضوان الله عليهم كانوا يسافرون ، ويعودون إلى أوطانهم ، مقيمين من غير عزم جديد (٣) ، قلت : لم أجد له شاهداً ،

(١) أبو داود في "باب متى يتم المسافر" ، ص ١٨٠ ، والترمذي في "باب التصبر في السفر" ، ص ٧١ ، لكن يغير هذا السياق ، كأنه اختصر من سياق الطيالسي ، وأخرجه الطيالسي : ص ١١٥ ، والطحاوي : ص ٢٤٢ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٤٣٠ - ج ٤ ، و ص ٤٣١ - ج ٤ ، و ص ٤٣٢ - ج ٤ ، و ص ٤٤٠ - ج ٤ ، والبيهقي : ص ١٣٥ - ج ٣ ، و ص ١٥٣ - ج ٣ ، وتلقى بعضهم على بن زيد بن جلدان .

(٢) "الموطأ" - في باب المسافر إذا كان إماماً ، أو وراه إمام ، ص ٥٢ .

(٣) أخرجه الطحاوي : ص ٢٤٢ عن أبي عباس ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من عند أهله ، لم يصل إلا ركعتين حتى يرجع إليهم ، اه - وأحمد : ص ٤٥ - ج ٢ عن ابن عمر أيضاً ، وتقدم في : ص ٣٠٨ ، وأخرج البيهقي عنه : ص ١٥٦ - ج ٣ موقوفاً ، إذا أتيت أهلك ، أو ماشيتك ، فأتم الصلاة ، اه .

والمصنف استدلل به على أن المسافر إذا دخل مصره أتم الصلاة . وإن لم ينو الإقامة .
 الحديث الثالث والاربعون بعد المائة : روى أن النبي ﷺ بعد الهجرة عد نفسه
 بمكة من المسافرين ، قلت : يشهد له حديث أنس : خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة ،
 فكان يصلي ركعتين ركعتين ، حتى رجعنا إلى المدينة ، قيل : كم أقمت بمكة ؟ قال : أقمت بها عشرة ،
 انتهى . أخرجه في " الصحيحين " وحديث ابن عباس : أنه عليه السلام أقام بمكة تسع عشرة ،
 يقصر الصلاة ، انتهى . أخرجه البخاري ، وحديث عمران بن حصين ، قال : غزوت مع النبي ﷺ
 وشهدت الفتح ، فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ، يقول يا أهل مكة ، صلوا أربعاً ،
 فلم تأتوا قوم سفر ، أخرجه أبو داود ، وحسنه الترمذي ، وصححه ، وقد تقدمت هذه الأحاديث ،
 وأخرج البخاري . ومسلم ^(١) عن أبي جحيفة ، قال : أتينا النبي ﷺ ، وهو بالابطح بمكة في قبة
 له حراء من آدم ، فأناه بلال بوضوئه ، قال : فخرج النبي ﷺ ، وعليه حلة حراء ، فتوضأ ، وأذن
 بلال ، فجعلت أتبع فاه ، ههنا وههنا ، يقول يميناً وشمالاً : " حتى على الصلاة . حتى على الفلاح " ،
 قال : ثم أركزت له عتبة ، فتقدم ، فصلى الظهر ركعتين ، يمر بين يديه الحمار . والكلب ، لا يمنع
 ثم صلى العصر ركعتين ، ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة ، انتهى . وأخرج
 أبو يعلى الموصلي في " مسنده " ^(٢) عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو عن جابر أن أبا هريرة ،
 قال : سافرت مع النبي ﷺ . ومع أبي بكر . ومع عمر ، كلهم صلى حين خرج من المدينة ، إلى
 أن رجع إليها ، ركعتين في المسير ، وفي المقام بمكة ، انتهى .

أحاديث القصر ، رخصة ، أو عزيمة : استدلل أصحابنا على أنه عزيمة ، بأحاديث :
 منها حديث عائشة ، قالت : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في
 صلاة الحضر ، انتهى . أخرجه في " الصحيحين " ^(٣) ، وفي لفظ : قالت : فرض الله الصلاة حين
 فرضها ركعتين ، فأتمها في الحضر ، وأقرت صلاة السفر على القريضة الأولى ، انتهى . زاد في لفظ :
 قال الزهري : قلت لعروة : فإبال عائشة تم في السفر ؟ قال : إنما تأولت كما تأول عثمان ،
 انتهى . وفي لفظ للبخاري : قالت : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين . ثم هاجر النبي ﷺ ،
 فقرضت أربعاً . فترك صلاة السفر على الأول ، انتهى . ذكره بعد المناقب ، في " باب من أين

(١) حديث أبي جحيفة هنا أخرجه مسلم في " باب ستره المصلي " ، ص ١٩٦ ، وأما البخاري . فأخرجه في
 اثني عشر موضعاً ، ولم أجده في منها ما يتعلق بفرض المخرج ، والله أعلم (٢) وقال الهيثمي في " الزوائد " ،
 ص ١٥٦ - ج ٢ : رواه أبو يعلى . والطبراني في " الأوسط " ، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح (٣) أخرجه
 البخاري في " أول كتاب الصلاة " ، ص ٥١ ، وفي " التنصيص " في باب القصر إذا خرج من موضعه ، ص ١٤٨ ،
 وبلال " المطازي - في باب - بعد باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه " ، ص ٥٦٠ ، وأخرجه مسلم في " كتاب
 المسافرين " ، ص ٣٤١ - ج ١

أرخوا التاريخ“، وهذه الرواية ترد قول من قال: إن زيادة الصلاة في الحضر كانت قبل الهجرة، وقد تقدم في أول الصلاة^(١)، انتهى. وأجاب الخصم بأنه رأى لا رواية، وبأنه إشارة إلى المفروض الأول، يدل عليه أن عائشة كانت تم في السفر.

حديث آخر: أخرجه مسلم في “ صحيحه ”^(٢) عن مجاهد عن ابن عباس، قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربع ركعات، وفي السفر ركعتين، وفي الجوف ركعة، انتهى. ورواه الطبراني في “ معجمه ”، بلفظ: اقترض رسول الله ﷺ ركعتين في السفر، كما اقترض في الحضر أربعاً، انتهى.

حديث آخر: أخرجه النسائي^(٣). وابن ماجه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر، قال: صلاة السفر ركعتان، وصلاة الأضحية ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر، على لسان محمد ﷺ، ورواه ابن حبان في “ صحيحه ” في النوع السادس والستين، من القسم الثالث، ولم يقدحه بشيء، ولكن اعترضه النسائي في “ سننه ”^(٤) بأن فيه انقطاعاً، فقال: وابن أبي ليلى لم يسمعه من عمر، انتهى، وقوى ذلك بعضهم، بأن ابن ماجه أخرجه في “ سننه ” عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر، قد كره، وأجيب عن ذلك بأن مسلماً حكم في “ مقدمة كتابه ” بسامع ابن أبي ليلى من عمر، فقال: وأسند عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد حفظ عن عمر بن الخطاب، انتهى. ويؤيد ذلك^(٥) ما أخرجه أبو يعلى الموصلي

(١) قلت: قد تقدم في “ المواقيت ”، ص ٢٢٣ حديث أبي مسعود، وفي: ص ٢٢٥، حديث أنس، فيها أربع ركعات: الظهر. والعصر. والمشاء، قبل الهجرة (٢) في “ كتاب المسافرين ”، ص ٢٤١، والنسائي في “ باب كيف فرضت الصلاة ”، ص ٧٩، وأحمد في “ مسنده ”، ص ٣٥٥ - ج ١ (٣) في “ باب عدد صلاة العيد ”، ص ٢٣٢، والطحاوي: ص ٢٤٥، وابن ماجه في “ باب قصر الصلاة في السفر ”، ص ٧٦، وأحمد: ص ٣٧ - ج ١، والطحاوي: ص ٢٠ - ج ١٠ (٤) هذا الحديث رواه النسائي في “ الجمعة ” في باب عدد صلاة الجمعة أيضاً، ص ٢٠٩، وفي آخره، قال: أبو عبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يسمع من عمر، اهـ.

(٥) قلت: يؤيده أيضاً ما عند الطحاوي: ص ٢٠٩، صلي بنا عمر، وفي: ص ٢٤٥ خطبنا عمر، ولكن فتاويل فيها مجال، وأصرح منه ما رواه البارقي في “ سننه ”، ص ٢٣٢، أبو بكر التيسيري يتعتمد بن علي الوراق ثنا عبيد الله بن موسى ثنا إسرائيل عن عبد الأمل عن ابن أبي ليلى، قال: كنت عند عمر، فأقام راكب، فزعم أنه رأى الهلال، الحديث، ورواه ابن سعد في “ طبقاته ”، ص ٧٥ - ج ٦، عن مالك بن إسماعيل عن إسرائيل، قال: كنت جالساً عند عمر، الحديث، وراجع “ مسند أحمد ”، ص ٣٢ - ج ١ أيضاً، ورواه البيهقي في “ سننه ”، ص ٢٤٨ - ج ٤ عن ورواه عن عبد الأمل عن عبد الرحمن، قال كنت، الحديث، وأما الزيادة التي رواها ابن ماجه. والبيهقي في “ السنن ”، ص ١٩٩ - ج ٣ فهي من رواية محمد بن بشر عن يزيد بن زياد بن أبي الجند، وروى الحديث الثوري. ومحمد بن طلحة بن مصرف. وشريك عن زيد، ولم يذكروا كعباً، وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، وقال: قال أبي: الثوري أخبط، ذكره في “ اللؤلؤ ”، ص ١٣٨ - ج ١، والله أعلم.

في "مسند" عن الحنين بن واقد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثه ، قال : خرجت مع عمر بن الخطاب إلى مكة ، فاستقبلنا أمير مكة ، الحديث ، بل صرح بسماحه منه في بعض طرقه ، فقال : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : سمعت عمر بن الخطاب ، فذكره . حديث آخر : أخرجه النسائي ^(١) عن ابن عمر ، قال : إن رسول الله ﷺ أنا ، ونحن ضلال ، فعلنا ، فكان فيما علينا أن الله عز وجل أمرنا أن نصلي ركعتين في السفر ، انتهى . قال في "تفحيح التحقيق" : هكذا عزاه ابن تيمية في "المنتقى" للنسائي ، ولم أجد فيه في "قصر الصلاة" ، انتهى . حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" عن بقية بن الوليد عن أبي يحيى المديني عن عمرو بن شعيب عن أبي سلفة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : والمتم للصلاة في السفر ، كالمقصر في الحضر ، انتهى . واعترضه ابن الجوزي في "التحقيق" بأن بقية مدلس ، وشيخ الدارقطني فيه أحمد بن محمد بن المفلس ، وكان كذاباً ، انتهى . قال في "التفحيح" : اشتبه عليه ابن المفلس هذا ، وآخر ، وهو أحمد بن محمد بن الصلت بن المفلس الحناني ، وهو كذاب وضاع ، قال : والحديث لا يصح ، فإن في رواه مجهول ، انتهى .

أحاديث الخصوم : احتج الشافعي . وأحمد . ومالك ، في أحد قوليه ، على أنه رخصة ، بحديث أخرجه مسلم في "صححه" ^(٢) عن يعلى بن أمية ، قال : قلت لعمر بن الخطاب : ﴿ ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا ﴾ ، فقد أمن الناس ، فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته ، انتهى . وفي لفظ لابن حبان في "صححه" : فاقبلوا رخصته ، ورواه أصحاب السنن الأربعة . حديث آخر : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٣) عن عبد الله بن سودة عن أنس بن مالك ، رجل من بني عبد الله بن كعب ، وليس بالأنصاري ، قال : أغارت علينا خيل رسول الله ﷺ ،

(١) حديث آخر ، أخرجه الطحاوي : ص ١٩٤ عن علي بن يقطين : فرض النبي صلى الله عليه وسلم أربع صلوات : صلاة الحضر ، أربع ركعات . وصلاة السفر ركعتين . وصلاة الكسوف ركعتين . وصلاة المناسك ركعتين ، اهـ ، وفي إسناده ابن لهيعة ، وهو ضعيف (٢) في "باب صلاة للمسافر" ، ص ٢٤١ - ج ١ ، وأبو داود في "باب صلاة للمسافر" ، ص ١٧٧ - ج ١ ، والنسائي في "التنبيه" ، ص ٢١١ ، وابن ماجه : ص ٧٦ ، والترمذي في "مسير النساء" ، ص ١٦٨ - ج ٢ ، وأحمد : ص ٢٥ - ج ١ ، و ص ٣٦ - ج ١ . (٣) أبو داود في "القيام" - باب اختيار النطر ، ص ٣٣٤ ، والترمذي في "الصوم" - باب الرخصة في الاقطار للحيل ، ص ٨٩ ، والنسائي في "باب ذكر وضع القيام للمسافر" ، ص ٣١٦ - ج ١ ، وابن ماجه في "باب الاقطار للحمل والمرضع" ، ص ١٢١ ، والطحاوي : ص ٢٤٦ ، وأحمد : ص ٣٤٧ - ج ٤

فَأَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فوجدته يتغدى ، فقال : « أدن ، وكل » ، فقلت : إني صائم ، فقال : إذن أخبرك عن الصوم ، إن الله وضع عن المسافر الصوم ، وشطر الصلاة ، وعن الحامل . والمرضع الصوم ، ، فيألف نفسي أن لا أكون طعمت من طعام رسول الله ﷺ ، قال الترمذى : حديث حسن ، ولا يعرف لأنس هذا ، عن النبي ﷺ ، غير هذا الحديث ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " . والطبرانى في " معجمه " .

حديث آخر : أخرجه النسائى في " سننه ^(١) " عن العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة أنها اعترت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة ، حتى إذا قدمت مكة ، قالت : يا رسول الله - بأبى وأمى - قصرت ، وأتممت ، وأفطرت ، وصمت ، قال : « أحسنت يا عائشة » ، وما عاب على ، انتهى . والعلاء بن زهير ، قال فيه ابن حبان : يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، فبطل الاحتجاج به ، كذا قال في " كتاب الضعفاء " ، وذكره في " كتاب الثقات " أيضاً ، فتناقص كلامه فيه ، والله أعلم ، وأخرجه البارقلنى ^(٢) . ثم البيهقى في " سننهما " عن العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ^(٣) عن عائشة به ، ولفظهما ، قالت : خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان ، فأفطرت ، وصمت ، وقصرت ، وأتممت ، فقلت : بأبى وأمى أنت ، الحديث ، قال البيهقى : إسناده صحيح ، وذكر صاحب " التنقيح " أن هذا المتن منكر ، فإن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان قط ، انتهى . قلت : أخرجه البخارى . ومسلم ^(٤) عن قتادة عن أنس ، قال : حج النبي ﷺ حجة واحدة ، واعتمر أربع عمر ، كلهن

(١) في " باب الغمام الذى يحصر بمكة " ، ص ٢١٣ ، والبيهقى : ص ١٤٢ - ج ٣ ، وقال ابن القيم في " الهدى " ، ص ١٣٠ : قالوا من شيخه ابن تيمية : هذا الحديث كذب على عائشة ، ولم تكن عائشة تصل بخلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسائر الصحابة ، وهي تشاهد مع يحصرون ، ويتم في وحدهما بلا موجب ، وكيف : وهي الثالثة : فرضت الصلاة ركعتين ، تزيد في صلاة الحضر ، وأثرت صلاة السفر ، فكيف يظن أنها تزيد على مقرر الله ، وتختلف رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأصحابه ١٩ ، قال الزهرى لروته - لما حدثه عن أبيه عنها - بذلك : لما شأها كانت تم الصلاة ؟ قال : تأولت كما تأول ضياف ، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن فعلها ، وأقرها عليه ، فما تأويل وجه ، ولا يصح أن يضاف إلتامها إلى التأويل ، مع هذا التدوير ، اه ، قلت : قد تكلم الحافظ ابن تيمية على هذا الحديث في " فتاواه " ، ص ٤٠٩ - ج ٢ ، وقال ابن قيم في " الهدى " ، ص ١٧٠ : هذا الحديث غلط ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشتر في رمضان قط ، وعمره مصبوبة العدد . والزمان ، ونحن نقول : يحرم الله أم المؤمنين ، ما احتر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قط ، وقد قالت عائشة : لم يشتر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ذى القعدة ، رواه ابن ماجه . وغيره . اه .

(٢) ص ٢٤٢ ، والبيهقى : ص ١٤٢ - ج ٣ (٣) قال البيهقى : من قال : من أبيه في هذا الحديث ، قد أخطأ ، اه . (٤) البخارى في " باب كبر اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم " ، ص ٢٣٩ ، ومسلم في " باب بيان عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم " ، ص ٤٠٩

في ذى القعدة، إلا التي مع حجة، انتهى. وقال النوى في "الخلاصة": في هذا الحديث إشكال، فإن المعروف أنه عليه السلام لم يمتز إلا أربع عمر، كهن في ذى القعدة، انتهى. وأخرجه الدارقطني أيضاً بالسند الأول ومثته، ثم قال: وإسناده حسن متصل، فإن عبد الرحمن أدرك عائشة، ودخل عليها، وهو مراهق، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني^(١) أيضاً عن عمرو بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقصر في الصوم، ويتم، ويفطر، ويصوم، انتهى. قال الدارقطني: إسناده صحيح، انتهى. وقد رواه البيهقي عن طلحة بن عمر. ودلم بن صالح. والمغيرة بن زياد، وثلاثهم ضمه عن عطاء عن عائشة، قال: والصحيح عن عائشة موقوف، ثم أخرجه كذلك عن شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها كانت تصلي في السفر، فقلت لها: لو صليت ركعتين، فقالت: يا ابن أخي إنه لا يشق علي، انتهى. وهذا سند صحيح، والله أعلم، وقد يعارض هذا بحديث أخرجه البخاري. ومسلم^(٢) عن حفص بن حاصم عن ابن عمر، قال: صحبت رسول الله ﷺ في السفر، فلم يزد علي ركعتين، حتى قبضه الله، وصحبت أبا بكر، فلم يزد علي ركعتين، حتى قبضه الله، وصحبت عمر، فلم يزد علي ركعتين، حتى قبضه الله، وصحبت عثمان، فلم يزد علي ركعتين، حتى قبضه الله، وقد قال تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾، انتهى. قال عبدالحق: هكذا في هذه الرواية، والصحيح أن عثمان أتم في آخر الأمر، كما أخرجه^(٣) من رواية نافع عنه، ومن رواية ابنه سالم أنه عليه السلام صلى صلاة المسافر - بمجي - وغيره - ركعتين، وأبو بكر. وعمر. وعثمان ركعتين، صدراً من خلافة، ثم أتيا أربعا، انتهى.

أحاديث الجمع بين الصلاتين في السفر: أخرج البخاري. ومسلم^(٤) عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل، لجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر، ثم ركب، انتهى. وفي لفظ لها^(٥)، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر،

(١) الدارقطني: ص ٢٤٢، والبيهقي: ص ١٤١ - ج ٣، والطحاوي: ص ٢٤١ من مغيرة بن زياد عن عطاء
(٢) البخاري في "باب من لم يقطع في السفر دير الصلوات وقبلها"، ص ١٤٩، ومسلم في "صلاة المسافرين"، ص ٢٤٢، واللفظ له، وفي رواية له عن ابن عمر أنه قال: وعثمان له ثمان ستين، أو ست ستين (٣) البخاري في "التصوير - باب الصلاة بمجي"، ص ١٤٧، ومسلم: ص ٢٤٣ من رواية نافع، ومسلم من رواية سالم أيضاً، والبخاري: ص ٢٢٥ من رواية حبيب الله عن أبيه، وكذا مسلم (٤) البخاري في "التصوير - باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس"، ص ١٥٠، ومسلم في "باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر"، ص ٢٤٥
(٥) قوله: لها "أي البخاري. ومسلم"، وإني لم أجدهم إلا في مسلم فقط، فينظر، والله أعلم.

حتى يدخل أول وقت العصر، ثم يجمع بينهما، انتهى. وفي لفظ: أن النبي ﷺ كان إذا أجمَلَ به السير يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر، فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب، حتى يجمع بينهما وبين العشاء، حتى يغيب الشفق، انتهى.

حديث آخر: أخرجاه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا جدَّ به السير جمع بين المغرب والعشاء، انتهى. وفي لفظ: كان إذا أجمَلَ السير في السفر يؤخر صلاة المغرب، حتى يجمع بينها، وبين صلاة العشاء، انتهى. وفي لفظ لها: جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق، انتهى.

حديث آخر: أخرجه مسلم^(١) عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها، في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، قال سعيد بن جبير: قلت لابن عباس: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته، انتهى. زاد في رواية: بالمدينة من غير خوف ولا سفر، قال أبو الزبير: فسألت سعيداً لم فعل ذلك؟ فقال: سألت ابن عباس، كما سألتني، فقال: أراد أن لا يخرج أحداً من أمته، وفي رواية: من غير خوف، ولا مطر، قال البيهقي^(٢): رواية: من غير خوف، ولا مطر، رواها حبيب بن أبي ثابت، وجمهور الرواة يقولون: من غير خوف، ولا سفر، وهو أولى أن يكون محفوظاً، انتهى.

حديث آخر: أخرجه مسلم^(٣) عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل، قال: جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين المغرب والعشاء، وبين الظهر والعصر، قال: قلت: فما حمله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته، انتهى.

حديث لأصحابنا: أسند ابن الجوزي لنا في "التحقيق" بحديث أخرجه الترمذي^(٤) عن حنبل عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ: من جمع بين صلاتين من غير عذر، فقد آتى باباً من أبواب الكبر، انتهى. وأخرجه الحاكم في "المستدرک"، وقال: حنبل بن قيس ثقة، انتهى. قال في "تنقيح التحقيق": لم يتابع الحاكم على توثيقه، فقد كذبه أحمد، وقال مرة: هو متروك الحديث، وكذلك قال النسائي والدارقطني، وقال البيهقي^(٥): تفرد به أبو علي الرحبي، المعروف بحنبل، وهو ضعيف، لا يحتج بخبره، ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" وقال: حنبل بن قيس

(١) في باب جواز الجمع بين الصلوات في السفر، ص ٢٤٦ (٢) ص ١٦٧ ج ٣ (٣) مسلم: ص ٢٤٦ ج ١ (٤) الترمذي في باب الجمع بين الصلوات، ص ٢٦. والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٢٥، والبيهقي ص ١٦٦ ج ٣، والدارقطني: ص ١٥٢، وقال: حنبل هذا، أبو علي الرحبي متروك، اهـ. وقال القمي في "مختصره"، قلت: بل ضعفه، اهـ (٥) ص ١٦٦ ج ٣

الرجبي، أبو علي، ولقبه: "حشش"، كذب ابن حنبل، وتركه ابن معين، ثم روى عن الحاكم بسنده عن أبي العالية عن عمر، قال: جمع الصلاتين من غير عذر من الكبار، انتهى. قال: وأبو العالية لم يسمع^(١) من عمر، ثم أستدنه عن أبي قتادة العدوي أن عمر كتب إلى عامل له: ثلاث من الكبار: الجمع بين الصلاتين، إلا من عذر. والفرار من الزحف. والنهسي، قال: وأبو قتادة أدرك عمر، فاذا انضم هذا إلى الأول صار قوياً، قال البيهقي: قال الشافعي: والمندريكون بالسفر. والمطر، وتأول الطحاوي في "شرح الآثار"^(٢) "الجمع بين الصلاتين الوارد في الحديث، على أنه صلى الأولى في آخر وقتها، والثانية في أول وقتها، لا أنه صلاهما في وقت واحد. وقوى ذلك بحديث أخرجه البخاري. ومسلم^(٣) عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود، قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها، إلا بجمع، فانه جمع بين المغرب. والعشاء، بجمع، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها، انتهى. وبحديث أبي قتادة^(٤) أن النبي ﷺ، قال: ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر، حتى يدخل وقت صلاة أخرى، أخرجه مسلم، قال: ويؤيد ما قلناه ما أخرجه مسلم عن ابن عباس، قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً في غير خوف، ولا سفر، وفي لفظ: قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر. والعصر. والمغرب. والعشاء بالمدينة في غير خوف، ولا مطر، قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟، قال: أراد أن لا يخرج أمته، قال: ولم يقل أحد منا، ولا منهم، مجاوز الجمع في الحضر، قال: فدل على أن معنى الجمع ما ذكرناه من تأخير الأولى، وتعميل الأخرى، قال: وأما عرفة، وجمع فهما مخصوصان بهذا الحكم، انتهى كلامه.

(١) أبو العالية، أسلم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستين، ودخل على أبي بكر، وصلى خلف عمر، وإن مسلماً حكى الاجماع على أنه يكنى لأتصال اللد المعن كود الشخصين في عصر واحد، وكذا الكلام في رواية أبي قتادة عن عمر، فانه أدركه، كذا في "المجهر النقي"، (٢) من ٩٦ (٣) البخاري في "الحج" - في باب متى يصل الفجر بجمع، ص ٢٣٨، ومسلم في "باب استحباب زيادة التفلين لصلاة الصبح يوم النحر"، ص ٤١٧. والطحاوي: ص ٩٧، وأبو داود في "الحج" - في باب الصلاة بجمع، ص ٢٧٤، واللفظ له (٤) أخرجه مسلم في "باب قضا- الصلاة الفائتة"، ص ٢٣٩، في حديث طويل، والطحاوي: ص ٩٨

باب صلاة الجمعة

الحديث الأول: عن النبي ﷺ، قال: «لا الجمعة، ولا تشرىق، ولا فطر، ولا أضحي إلا في مصر جامع»، قلت: غريب مرفوعاً، وإنما وجدناه موقوفاً على عليّ، رواه عبد الرزاق في «مصنفه» أخبرنا معمر عن أبي إسحاق عن الحارث عن عليّ، قال: لا الجمعة، ولا تشرىق، إلا في مصر جامع، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(١) حدثنا عباد بن العوام عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن عليّ، قال: لا الجمعة، ولا تشرىق، ولا صلاة فطر، ولا أضحي، إلا في مصر جامع، أو مدينة عظيمة، انتهى. ورواه عبد الرزاق^(٢) أيضاً، أنبا الثوري عن زيد الأيامي به عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلي عن عليّ، قال: لا تشرىق، ولا الجمعة، إلا في مصر جامع، انتهى. وأخرجه البيهقي^(٣) في «المعرفة» عن شعبة عن زيد الأيامي به، قال: وكذلك رواه الثوري عن زيد به، وهذا إنما يروى عن علي موقوفاً، فأما النبي ﷺ فإنه لا يروى عنه في ذلك شيء، انتهى كلامه.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «إذا مالت الشمس، فصل بالناس الجمعة»، قلت: غريب، وأخرج البخاري في «صحيحه»^(٤) عن أنس، قال: كان النبي ﷺ يصلي الجمعة حين تميل الشمس، انتهى. وأخرج مسلم^(٥) عن سلة بن الأكوع، قال: كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس، ثم نرجع تتبع النبي، انتهى. وأما حديث عبد الله بن سيدان^(٦) «بكسر السين المهمة» السلي، قال: شهدت الجمعة، مع أبي بكر الصديق، وكانت خطبته قبل الزوال، وذكر عن عمر. وعثمان نحوه، قال: فما رأيت أحداً عاب ذلك، ولا أنكره،

(١) قال الحافظ في «الدرية»، : إسناده ضعيف، قلت: الحارث مكمل فيه (٢) قال الحافظ في «الدرية»، : إسناده صحيح (٣) البيهقي في «السنن»، ص ١٧٩ - ج ٣ عن الثوري، وأخرجه الطحاوي في «المشكّل»، ص ٥٤ - ج ٢، قال: حدثنا إبراهيم ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن زيد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عليّ، قال: لا الجمعة، ولا تشرىق إلا في مصر جامع، اهـ. ورواه عن إبراهيم بن مرزوق ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن زيد الأيامي، سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عليّ، قال: لا الجمعة، ولا تشرىق إلا في مصر من الأمصار، اهـ. وقال ابن حزم في «المحلى»، ص ٥٣ - ج ٥: قد صح عن علي رضي الله عنه، لا الجمعة، ولا تشرىق إلا في مصر جامع، اهـ. (٤) في «باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس»، ص ١٢٣، وفي «الأوسط - قطري»، من حديث جابر، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس صلى الجمعة، وإسناده حسن «تفصيص»، ص ١٣٤ (٥) في «كتاب الجمعة»، ص ٢٨٣ (٦) «سيدان»، كذا في الأصل، وقيل: سيدان «بالتون - بعد السين».

رواه البارقطنى . وغيره ، فهو حديث ضعيف ، قال النووى فى " الخلاصة " : اتفقوا على ضعف ابن سيدان ^(١) .

الحديث الثالث : روى أن النبى ﷺ لم يصل الجمعة بدون الخطبة ، قلت : ذكره البيهقى ^(٢) واستدل ابن الجوزى فى " التحقيق " على وجوب الخطبة بهذا ، مع قوله ﷺ : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » .

قوله : وهى قبل الصلاة ، ثم قال : به ، وردت السنة "بمعنى الخطبة" ، قلت : يؤخذ هذا من حديث السائب بن يزيد ، رواه البخارى عنه ^(٣) ، قال : كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ . وأبى بكر . وعمر يوم الجمعة حين يجلس الإمام ، فلما كان عثمان ، وكثر الناس أمر بالأذان الثانى ، على الزوراء ، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة ، فإذا كان الأذان حين يجلس الإمام على المنبر للخطبة ، دل على أن الصلاة بعد الخطبة ، ويؤخذ أيضاً من حديث أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، أخرجه مسلم عنه ^(٤) ، قال : قال لى ابن عمر : سمعت أباك يحدث عن رسول الله ﷺ فى بيان ساعة الجمعة ؟ قال : قلت : نعم ، سمعته يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « هى ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضى الصلاة » ، قال أبو بردة : "بمعنى على المنبر" ، انتهى . قوله : ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة ، به جرى التوارث ، قلت : فيه أحاديث ، فأخرج البخارى . ومسلم ^(٥) عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يخطب خطبتين ، يقعد بينهما ، وفى لفظ لهما : كان يخطب قائماً ، ثم يقعد ، ثم يقوم ، كما يفعلون الآن ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٦) عن جابر بن سمرة أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم ، فيخطب قائماً ، فن حدثك أنه كان يخطب جالساً ، فقد كذب ، وقد والله صليت معه أكثر من أئنى صلاة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٧) عن عبد الله بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر ،

(١) قال الحافظ فى " الفتح " ، ص ٣٢١ - ج ٢ : وذكر حديث عبد الله ، ورواه ثقات ، إلا عبد الله ابن سيدان ، وهو "بكر المولى" ، به تحتاية ساكنة ، فانه تأمى كبير ، إلا أنه غير معروف المداة ، قال ابن عدى : شبه المجهول ، وقال البخارى : لا تابع على حديثه ، بل طارسته ملهو أقوى منه ، ثم ذكر من عمل أبى بكر . وعمر . وعلى ، على خلاف حديث ابن سيدان بأسانيد صحيحة (٢) فى " السنن " ، ص ١٩٦ ، ثم أسند عن الزهرى ، أنه قال : بلغنا أنه لائحة إلا بخطبة ، ومن لم يخطب صلى أرباً ، وعن إبراهيم بن محمد ، أنه (٣) فى " باب الأذان يوم الجمعة " ، (٤) مسلم فى " كتاب الجمعة " ، ص ٢٨١ ، قوله : قال : أى أبو بردة (٥) البخارى فى " باب الخطبة قائماً " ، وفى باب القعدة بين الخطبتين ، ص ١٢٥ . وفى ١٢٧ ، ومسلم : ص ٢٨٣ (٦) فى " باب الجلوس إذا صد المير " ، ص ١٩٣

قال : كان النبي ﷺ يخطب خطبتين ، كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ أذان المؤذن ، ثم يقوم ، فيخطب ، ثم يجلس ، فلا يتكلم ، ويقوم ، فيخطب ، انتهى . والعمرى فيه مقال .

حديث آخر مرسل : أخرجه أبو داود في " مراسله " من طريق ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب ، قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يبدأ ، فيجلس على المنبر ، فإذا سكث المؤذن ، قام ، فخطب الخطبة الأولى ، ثم جلس شيئاً يسيراً ، ثم قام ، فخطب الخطبة الثانية ، حتى إذا قضاهما استغفر الله ، ثم نزل ، فجلس ، قال ابن شهاب : وكان إذا قام أخذ عصاً ، فتوكأ عليها ، وهو قائم على المنبر ، ثم كان أبو بكر الصديق . وعمر . وعثمان يفعلون ذلك ، انتهى . وفي هذا المرسل ، وفي الحديث قبله جلوسه عليه السلام على المنبر قبل الخطبة ، وليس ذلك في غيرهما ، وكل منهما يقوى الآخر .

قوله : ويخطب قائماً على الطهارة ، لأن القيام فيها متوارث ، قلت : تقدم في الاسناد المذكورة ما فيه كفاية .

قوله : عن عثمان رضي الله عنه أنه قال : الحمد لله ، فارتج عليه ، قزل ، وصلى ، قلت : غريب ، واشتهر في الكتب أنه قال على المنبر : الحمد لله ، فارتج عليه ، فقال : إن أبا بكر . وعمر كانا يمدان لهذا المكان مقالاً ، فانكم إلى إمام فعال . أخرج منكم إلى إمام قوال ، وستأتي الخطبة بعد هذا ، والسلام ، وذكره الإمام القاسم بن ثابت السرقسطي في " كتاب غريب الحديث " من غير سند ، فقال : روى عن عثمان أنه صعد المنبر ، فارتج عليه ، فقال : الحمد لله ، إن أول كل مركب صعب ، وأن أبا بكر . وعمر كانا يمدان لهذا المقام مقالاً ، وأنتم إلى إمام عادل أخرج منكم إلى إمام قائل ، وإن أعش تأتكم الخطبة على وجهها ، ويعلم الله ، إن شاء الله ، قال : يقال : ارتج على فلان ، إذا أراد قولاً ، فلم يصل إلى إتمامه ، انتهى .

حديث في الاكتفاء في الجمعة بثلاث : أخرجه الدارقطني^(١) في " سننه " عن معاوية ابن سميذ التميمي . والوليد بن محمد . والحكم بن عبد الله بن سعد ، قالوا : حدثنا الزهري عن أم عبد الله النوسية ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الجمعة واجبة على أهل كل قرية ، وإن لم يكونوا إلا ثلاثة ، ورابعهم إمامهم ، انتهى . وقال : هؤلاء متروكون ، وكل من روى هذا عن الزهري متروك ، ولا يصح هذا عن الزهري ، ولا يصح سماع الزهري من النوسية ، انتهى . وقال عبد الحق في " أحكامه " : لا يصح في عدد الجمعة شيء ، انتهى .

حديث الاثنان فما فوقهما جماعة : رواه ابن ماجه^(١) أخبرنا هشام بن عمار عن الربيع ابن بدر بن علية عن أبيه عن جده عمرو بن جراد عن أبي موسى الأشعري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الاثنان فما فوقهما جماعة » ، انتهى . ورواه الحاكم . والبيهقي . والعقيلي ، وأخرجه البيهقي عن أنس^(٢) ، وأخرجه الدارقطني^(٣) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ورواه ابن عدى من حديث الحكم بن عير ، وكلها ضعيفة .

أحاديث الخصوم : أخرج أبو داود^(٤) عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، أن أباه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ، ترحم لأسعد بن زرارة . قال : قتلت له ، فقال : لأنه أول من جمع بنا في تقيع الخضعات ، قلت : كم كنتم يومئذ ؟ قال : أربعين ، انتهى . وفيه محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، وقد ضمن ، لكن رواه البيهقي^(٥) ، فصرح فيه بالتحديث ، قال البيهقي : وهذا حديث حسن الإسناد صحيح ، فإن ابن إسحاق ، إذا ذكر سماعه ، وكان الراوى عنه ثقة استقام الإسناد ، وأما قول الحاكم : إنه على شرط مسلم ، فردود ، لأن مداره على ابن إسحاق ، ولم يخرج له مسلم إلا متابعة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني^(٦) ، ثم البيهقي عن جابر ، قال : مضت السنة أن في كل ثلاثة إماما ، وفي كل أربعين ، فصاعداً ، جمعة . وأصحى . وفطر ، قال البيهقي : هذا حديث لا يحتج به ، تفرد به عبد العزيز بن عبد الرحمن ، وهو ضعيف .

قوله : ولا تجب الجمعة على مسافر ، ولا امرأة ، ولا مريض ، ولا أحمى ، لم يذكر المصنف فيه حديثاً . وفيه أحاديث : ما رواه أبو داود في "سننه"^(٧) "أخبرنا عباس بن عبد العظيم العنبري عن إسحاق بن منصور عن هرم بن سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ، أن رسول الله ﷺ ، قال : « الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة ، إلا أربعة : عبد مملوك . أو امرأة . أو صبي . أو مريض » ، انتهى . قال أبو داود : وطارق رأى

(١) في باب الاثنان جماعة ، ص ٦٩ ، والطحاوي : ص ١٨٢ ، والدارقطني : ص ١٠٥ ، والبيهقي : ص ٦٩ ، وضحه الحاكم في "المستدرک" ، ص ٣٣٤ - ج ٤ : (٢) حديث أنس ، عند البيهقي : ص ٦٩ - ج ٣ (٣) الدارقطني : ص ١٠٥ ، وفيه مقروك ، وعند أحمد في "مسنده" ، ص ٢٥٤ - ج ٥ ، و ص ٢٦٩ - ج ٥ من حديث أبي أمية ، أن رجلاً صلى مع رجل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذا جماعة » ، اه . (٤) في "باب الجمعة في القرى" ، ص ١٦٠ ، والبيهقي : ص ١٧٦ - ج ٣ (٥) البيهقي : ص ١٧٦ - ج ٣ عن يونس بن بكير ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٢٨١ عن جرير عن ابن إسحاق ، وصرحاً بالتحديث (٦) الدارقطني : ص ١٦٤ ، والبيهقي : ص ١٧٧ - ج ٣ (٧) في "الجمعة للسلوك والمرأة" ، ص ١٦٠ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٢٨٨ ، والبيهقي : ص ١٧٢ - ج ٣ ، والدارقطني : ص ١٦٤

النبي ﷺ، ولم يسمع منه، انتهى. قال النووي في "المحلاصة" (١): "وهذا غير قاطح في صحته، فإنه يكون مرسل صحابي، وهو حجة، والحديث على شرط "الصحيحين"، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک" عن هرم بن سفيان به عن طارق بن شهاب عن أبي موسى مرفوعاً، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد احتج بهرم بن سفيان، ورواه ابن عينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، فلم يذكر فيه أبا موسى، وطارق بن شهاب يعد في الصحابة، انتهى. وهرم بن سفيان، قد رواه، ليس فيه: أبا موسى، كما هو عند أبي داود، ولينظر، قال البيهقي في "سننه" (٢): "هذا الحديث، وإن كان فيه إرسال، فهو مرسل جيد، وطارق من كبار التابعين، وعن رأي النبي ﷺ، وإن لم يسمع منه، ولحديثه شواهد.

حديث آخر: أخرجه البيهقي (٣) من طريق البخاري، حدثني إسماعيل بن أبان ثنا محمد بن طلحة عن الحكم أبي عمرو عن ضرار بن عمرو عن أبي عبد الله الشامي عن تميم الداري عن النبي ﷺ، قال: «الجمعة واجبة: إلا على صبي. أو مملوك. أو مسافر». انتهى. ورواه الطبراني في "معجمه" (٤): "عن الحكم أبي عمرو به، وزاد فيه: المرأة والمرضى.

حديث آخر: أخرجه البيهقي (٥) أيضاً عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجمعة واجبة: إلا على ما ملكت أيمانكم. أو ذى علة»، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني (٦) عن ابن لهيعة، حدثني معاذ بن محمد الأنصاري عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ، قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليجئ الجمعة، يوم الجمعة، إلا على مريض. أو مسافر. أو امرأة. أو صبي. أو مملوك»، انتهى. قال النووي: سنده ضعيف، انتهى.

(١) وقال في "شرح المهلب"، ص ٤٨٣ - ج ٤، هذا الذي قاله أبو داود لا يفتح في صحة الحديث، لأنه إن ثبت عدم سماعه يكون مرسل صحابي، ومرسل الصحابي حجة عند أصحابنا، وجميع العلماء، إلا أبو إسحاق الأسفراييني، اه، قلت: هذا خلاف ما قاله الحافظ في "الفتح"، ص ٢ - ج ٧: إن الخلاف بين الجمهور، وبين أبي إسحاق في قبول مرسل الصحابي الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً، وأما الصحابي الذي لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً، فرفضه كرايسيل سائر التابعين، يقبله من يقبل مراسيلهم، ويردده من يرد مراسيلهم، والله أعلم.

(٢) البيهقي في "سننه"، ص ١٨٣ - ج ٣ (٣) البيهقي: ص ١٨٣ - ج ٣ (٤) وابن أبي حاتم في "العلل"، ص ٢١٢ - ج ١، وقال: قال أبو زرعة: هذا حديث متكرر، اه. (٥) البيهقي: ص ١٨٤ - ج ٣ (٦) الدارقطني: ص ١٦٤، والبيهقي: ص ١٨٤ - ج ٣، وفيه ابن لهيعة، وهو متكلم فيه، ومعاذ بن محمد الأنصاري لا يعرف، كذا في "المجموع"،

حديث في السفر يوم الجمعة : أخرجه الترمذی ^(١) عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، قال : بعث ^(٢) رسول الله ﷺ عبد الله بن رواحة في سرية ، فوافق ذلك يوم الجمعة ، فنادى أصحابه ، وقال : أعطف ، فأصلى مع رسول الله ﷺ ، ثم ألحقهم ، فلما صلى عليه السلام ، رآه ، فقال له : ما منعك أن تغزو مع أصحابك ؟ قال : أردت أن أصلي معك ، ثم ألحقهم ، فقال : لو أنفقت ما في الأرض ، ما أدركت فضل غزوتهم ، انتهى . قال الترمذی : قال شعبة : لم يسمع الحكم عن مقسم إلا خمسة أحاديث ، ليس هذا منها ، انتهى . وقال البيهقي : تفرد به شعبة ^(٣) ، وهو ضعيف .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في " المراسيل " ^(٤) عن الزهري أنه عليه السلام خرج لسفر يوم الجمعة من أول النهار ، انتهى .

الحديث الرابع : قال النبي ﷺ : « ما أدركتم ، فصلوا ، وما فاتكم فأقضوا » ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " عن أبي سلة عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة ، فلا تأتوها تسعون ، وأتوها تمشون ، وعليكم السكينة ، فما أدركتم ، فصلوا ، وما فاتكم فأتوا » ، انتهى . أخرجه البخاري ^(٥) في " الأذان - والجمعة " . ومسلم في " أثناء الصلاة " . وأبو داود . والترمذی . وابن ماجه في " المساجد " . والنسائي في " سننه " ، ولفظهم الجميع ^(٦) فيه : « وأتوا » ، وأخرجه أحمد في " مسنده " ^(٧) . وابن حبان في " صحيحه " في النوع الثامن والتسعين ، من القسم الأول ، عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، مرفوعاً : « وما فاتكم فأقضوا » ، قال مسلم : أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة ، ولا أعلم رواها عن الزهري غيره ، وقال أبو داود : قال فيه ابن عيينة وحده : فأقضوا ، وقال البيهقي : لا أعلم روى عن الزهري : « وأقضوا » إلا ابن عيينة وحده ، وأخطأ ، انتهى . وفيما قالوه نظر ، فقد رواها أحمد في " مسنده " ^(٨) عن عبد الرزاق

(١) في " الجمعة - في باب السفر يوم الجمعة " ، ص ٦٩ ، والبيهقي في " السنن " ، ص ١٧٨ - ج ٣

(٢) أي فيها بعث زيداً . وجبراً (٣) قال البيهقي ص ١٨٧ - ج ٣ : « والحجاج يتفرد » ، قلت : هو الصواب ، وشعبة ليس له ذكر في هذا الحديث ، وهو أمير المؤمنين في هذا الاسم ، وأن له شأنًا ، يتفرد به

(٤) والبيهقي عنه في " السنن " ، ص ١٨٧ - ج ٣ ، وقال : منقطع

(٥) في " الأذان - في باب ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأقضوا » ، ص ٨٨ ، وفي " الجمعة - في باب يلقي إلى الجمعة » ، ص ١٢٤ ، ومسلم في " باب استعجاب إتيان الصلاة بوقار » ، ص ٢٢٠ ، وأبو داود في " باب السعي إلى الصلاة » ، ص ٩١ ، والترمذی في " باب المعنى إلى المساجد » ، ص ٤٤ ، وابن ماجه في " المساجد - في باب المعنى إلى الصلاة » ، ص ٥٦

(٦) لم أجد في النسائي بهذا اللفظ ، طبعاً (٧) ص ٢٣٨ ، والنسائي في " السنن - في الإمامة - في باب السعي إلى الصلاة » ، ص ١٣٨ ، ولكن أخرجه الهروي في : « وفيه : أتوا » (٨) في " مسند أحمد » ، ص ٢٧٠ - ج ٢ ، ولكن اختلف عليه فيه

عن معمر عن الزهري به ، وقال : فاقضوا ، رواه البخاري في " كتابه المفرد ^(١) " - في الأدب " من حديث الليث عن الزهري ، وقال : فاقضوا ، ومن حديث سليمان ^(٢) عن الزهري به ، نحوه ، ومن حديث الليث ، حدثنا يونس عن الزهري عن أبي سلة ، وسعيد عن أبي هريرة به كذلك ، ورواه أبو نعيم في " المستخرج ^(٣) " عن أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب عن الزهري به ، نحوه ، فقد تابع ابن عينة جماعة ، وبين اللفظين بون ، من جهة الاستدلال ، فاستدل بقوله : فأتوا ، من قال : إن ما يدركه المأموم هو أول صلاته ، واستدل بقوله : فاقضوا ، من قال : إنما يدركه ، هو آخر صلاته ، قال صاحب " تقيح التحقيق " : والصواب أنه ليس بين اللفظين فرق ، أن القضاء هو الإتمام في عرف الشارع ، قال الله تعالى : ﴿ فلماذا قضيت مناسكتكم ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ فلماذا قضيت الصلاة ﴾ ، انتهى . وفي لفظ لاسم ^(٤) : صل ما أدركت ، واقض ما سبقك ، وأخرج أبو داود ^(٥) عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، قال : أتوا الصلاة ، وعليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم ، واقضوا ما سبقكم ، انتهى . قال أبو رافع ^(٦) : عن أبي هريرة ، وأما أبو ذر فاختلف عنه ، فروى عنه ، فأتوا ، وروى عنه ، فاقضوا ، انتهى كلامه ^(٧) .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « إذا خرج الإمام ، فلا صلاة ، ولا كلام ، ، قلت : غريب مرفوعا . قال البيهقي : رفعه وم فاحش ، إنما هو من كلام الزهري ، انتهى . ورواه مالك في " الموطأ " عن الزهري ، قال : خروجه يقطع الصلاة ، وكلامه يقطع الكلام ، انتهى . وعن

- (١) رواه الطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ٢٣١ - ج ١ من الحديث عن ابن الحاد عن ابن شهاب ، نحوه .
(٢) سليمان بن كثير (٣) ورواه الطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ٢٣١ - ج ١ عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن الزهري به ، وأحمد في " مسنده " ، ص ٥٣٢ - ج ٢ عن حاد عن ابن أبي ذئب عن الزهري ، نحوه ، والطيالسي في " مسنده " ، ص ٣٠٧ عن ابن أبي ذئب ، به .
(٤) ص ٢٢٠ عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وكذا الطحاوي : ص ٢٣١ ، ومسنده " وأحمد " ، ص ٤٢٧ - ج ٢ (٥) ص ٩٢ عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة ، وأحمد في " مسنده " ، ص ٣٨٢ - ج ٢ ، و ص ٣٨٦ - ج ٢ ، والطحاوي : ص ٢٣١ (٦) أبو رافع عن أبي هريرة أخرجه حديثه أحمد في " مسنده " ، ص ٤٨٩ ، وكذا قال مالك بن منبه ، عن أبي هريرة : " ما قطعكم فاقضوا " ، رواه أحمد في " مسنده " ، ص ٣١٨ - ج ٢ ، وروى أحمد في " مسنده " ، ص ٢٨٢ - ج ٢ عن عمر بن سلة عن أبي هريرة ، بلفظ : وليقض من سبقه . اهـ (٧) قلت : روى الطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ٢٣١ - ج ١ حديث أنس بلفظ : واقض ما سبق به منيا ، وأحمد في " مسنده " ، ص ١٠٦ - ج ٣ ، و ص ٢٤٣ - ج ٣ ، و ص ٢٥٢ - ج ٣ ، وقال الميشتي في " الزوائد " ، ص ٣١ - ج ٢ : رواه الطبراني في " الأوسط " ، ورجاله موثقون ، وله طريق رجلاه رجال الصحيح ، اهـ . وروى الطبراني في " الأوسط " ، حديث أبي قتادة ، بلفظ : وليقض ما فاتته ، وقال في " الزوائد " : رجلاه رجال الصحيح ، وهو متفق عليه بلفظ : من سبقكم فأتوا ، اهـ .

مالك ، رواه محمد بن الحسن في "موطأه" (١) ، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢) عن علي . وابن عباس . وابن عمر (٣) أنهم كانوا يكرهون الصلاة . والكلام ، بعد خروج الإمام ، وأخرج عن عروة ، قال : إذا قعد الإمام على المنبر ، فلا صلاة ، وعن الزهري ، قال في الرجل يجي يوم الجمعة ، والإمام يخطب : يجلس ، ولا يصلي ، انتهى . وأخرج الأئمة الستة (٤) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا قلت لصاحبك : أنصت ، والإمام يخطب فقد لغوت » ، انتهى . وروى ابن ماجه في "سننه" أخبرنا محرز بن سلة العدني ، ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاة بن يسار عن أبي بن كعب ، أن رسول الله ﷺ قرأ يوم الجمعة (تبارك) ، وهو قائم ، فذكرنا بأيام الله ، وأبوذر يغمر لي ، فقال : متى أنزلت هذه السورة ؟ إني لم أسمعها إلا الآن ، فأشار إليه أن اسكت ، فلما انصرفوا ، قال : سألتك متى أنزلت هذه السورة ، فلم تخبرني ؟ فقال : أبي ليس لك من صلاتك اليوم ، إلا ما لغوت ، فذهب إلى رسول الله ﷺ ، فقال : صدق أبي ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" (٥) ، ثنا مصعب بن عبد الله الزبيري ثنا عبد العزيز بن محمد به ، ورواه البزار في "مسنده" (٦) ، بسند آخر ، قال : ثنا إبراهيم بن زياد ثنا أسود بن عامر عن حماد بن سلة عن محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم الجمعة ، فذكر سورة ، فقال أبوذر لأبي : متى أنزلت هذه السورة ، فأعرض عنه ، فلما انصرف ، قال : مالك من صلاتك إلا ما لغوت ، فسأل النبي ﷺ ، فقال : صدق ، انتهى . وأخرج ابن حبان في "محبته" (٧) في النوع التاسع والأربعين ، من القسم الثالث عن جابر ابن عبد الله ، قال : دخل عبد الله بن مسعود المسجد ، ورسول الله ﷺ يخطب ، فجلس إلى جنب أبي بن كعب ، فسأله عن شيء ، أو كلبه بشيء ، فلم يرد عليه ، فظن ابن مسعود أنها مَوْجدة ، فلما انقفل النبي ﷺ من صلاته ، قال ابن مسعود : يا أبي ، مامنك أن ترد علي ؟ قال : لا ، بل لم تحضر معنا

(١) "موطأ للإمام محمد" ، ص ١٣٥ (٢) قال العيني في "البناءة" ، ص ١٠١٢ - ج ٢ : أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، حدثنا محمد بن حجاج عن عطاة عن ابن عباس . وابن عمر أنهم كانوا يكرهان الكلام ، والصلاة بعد الجمعة بعد خروج الإمام ، اه . (٣) أخرج الطحاوي : ص ٢١٧ عن عطاة ، قال : كان ابن عمر . وابن عباس يكرهان الكلام إذا خرج الإمام يوم الجمعة ، اه . (٤) البخاري في "باب الاصات يوم الجمعة" ، ص ١٢٧ ، وسلم في "الجمعة" ، ص ٢٨١ - ج ١ ، وأبو داود في "باب الكلام والإمام يخطب" ، ص ١٦٥ ، واللساني في "العديد" - باب الاصات المحببة ، ص ٢٣٤ ، و ٢٠٧ أيضاً ، والترمذي في "باب كراهية الكلام والإمام يخطب" ، ص ٦٧ ، وابن ماجه في "باب الاستماع للخطبة والافات لها" ، ص ٧٩ ، والطحاوي : ص ٢١٥ (٥) أحمد في "مسنده" ، ص ١٤٣ - ج ٥ (٦) رواه البزار ، قلت : وأخرجه : ص ٢١٥ ، والبيهقي : ص ٢٢٠ - ج ٣ عن حماد بإسناده . وقال في "الزوائد" ، ص ١٨٥ : رواه البزار ، وفيه محمد بن عمرو ، وقد حسن الترمذي حديثه ، وفيه اختلاف (٧) قال في "الزوائد" ، ص ١٨٥ - ج ٢ : رواه أبو يعلى . والطبراني في "الأوسط" ، بنحوه ، وفي "الكبير" ، باختصار ، ورجال أبي يعلى ثقات ، اه

الجمعة، قال: ولم ١٤ قال: سألت، والنبي ﷺ يخطب، قدام ابن مسعود فأخبر النبي ﷺ بذلك، فقال: صدق أبي، أطلع أياً، انتهى. ورواه البيهقي في "السنن" (١) لجعل بين أبي ذر. وأبي، قال: ورؤيت بين أبي الدرداء. وأبي، انتهى. ويشكل (٢) على مسألة الصلاة، حديث سليك النظماني، أخرجه الأئمة الستة (٣) عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلاً جاء يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب، فقال: أصليت يا فلان؟ قال: لا، قال: صل ركعتين، وتجوّز فيهما، وزاد فيه مسلم: وقال: إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليركع ركعتين، وليتجوّز فيهما، انتهى. وزاد فيه ابن حبان في "محبته" (٤)، وقال له: لا تعد لمثل ذلك، قال ابن حبان: يريد الإبطاء لا الصلاة، بدليل أنه جاء في الجمعة الثانية، بنحوه، فأمره بركعتين مثلها، ثم أخرجه كذلك، ولا صحابنا عنه جوابان: أحدهما: أن النبي ﷺ أنصت له، حتى فرغ من صلاته، رواه الدارقطني في "سننه" من حديث عبيد بن محمد العبدى ثنا معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس، قال: دخل رجل المسجد، ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له النبي ﷺ: قم، فاركع ركعتين، وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته، انتهى. ثم قال: أسنده عبيد بن محمد العبدى، ووم فيه، ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل ثنا معتمر عن أبيه، قال: جاء رجل، والنبي ﷺ يخطب، فقال: يا فلان، أصليت؟ قال: لا، قال: قم فصل، ثم انتظره حتى صلى، انتهى. قال: وهذا المرسل هو الصواب، ثم أخرجه عن أبي معشر عن محمد بن قيس أن النبي ﷺ لما أمره "بمعنى سليكاً" أن يصلي ركعتين، وهو يخطب، أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعته، ثم عاد إلى خطبته، انتهى. قال: وهذا مرسل، وأبو معشر، اسمه: نجيع، وهو ضعيف، انتهى. وهذا السند الثالث، رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"، وهذا

(١) البيهقي في "السنن"، ص ٢١٩-٣، والمحاكي في "المستدرک"، ص ٢٨٧-ج ١، وصححه على شرطهما، وقال الترمذي: ما أحسب علماً أدرك أباً ذر رضى الله عنه، اهـ. والطحايسى في "مستنده"، ص ٣١٢

(٢) حديث جابر هذا من الأحاديث التي انتقد عليها الدارقطني، قال الحافظ في "المقدمة"، ص ٣٥٣: قال الدارقطني: وأخرجنا جميعاً حديث شعبة من عمرو بن جابر: "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين"، وقد رواه ابن جريج. وابن عيينة. وحماد بن زيد. وأيوب. وورقاء. وسفيان بن يحيى، كلهم عن عمرو أن رجلاً دخل المسجد، قال له: أصليت؟ قلت: هذا يوم أن هؤلاء أرسلوه، وليس كذلك، وإنما أراد الدارقطني أن شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن، واختصره، وهم أوردوا على حكاية قصة الداخل، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة ركعتين، والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، وهي قصة عملة الضموس، وسياق شعبة يقتضى الضموس، في حق كل داخل، اهـ.

(٣) البزارى في "باب من جاء والإمام يخطب، صلى ركعتين خفيفتين"، ص ١٢٧، ومسلم: ص ٢٨٧، وأبو داود في "باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب"، ص ١٦٦، واللفسائى في "باب يوم الجمعة لمن جاء والإمام يخطب"، ص ٢٠٧، وفي ص ٢٠٨، والترمذى في "باب في الركعتين، إذا جاء الرجل والإمام يخطب"، ص ٩٧، وابن ماجه في "باب من دخل المسجد والإمام يخطب"، ص ٧٩، والطحاوى: ص ٢١٤ (٤) والدارقطني: ص ١٦٩

الجواب برده ما في الحديث : إذا جاء أحدكم ، والإمام يخطب ^(١) ، أو قد خرج ، فليصل ركعتين ، انتهى . أخرجه البخاري . ومسلم ^(٢) ، هكذا يروى القصة عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً ، وأخرجه مسلم في قصة سليك ، كما تقدم . والثاني : أن ذلك كان قبل شروعه عليه السلام في الخطبة ، وقد بَوَّبَ النسائي في "سننه الكبرى" على حديث سليك "باب الصلاة قبل الخطبة" ، ثم أخرجه عن أبي الزبير عن جابر ، قال : جاء سليك قبل أن يصل ، فقال له عليه السلام : «أركعت ركعتين؟» قال : لا ، قال : قم فاركهما ، انتهى . وقد وردت هذه القصة في غير سليك ، روى الطبراني في "معجمه" ^(٣) : ثنا أحمد بن يحيى الخوافي ثنا سعيد بن سليمان عن منصور بن أبي الأسود عن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر ، قال : دخل النعمان بن قوئل ، ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة ، وقال له النبي ﷺ : «قم صل ركعتين ، وتجوّز فيهما ، وإذا جاء أحدكم ، والإمام يخطب يوم الجمعة ، فليصل ركعتين وليخففهما» ، انتهى . والنعمان بن قوئل ^(٤) بدرى ، وذكر أبو محمد عبد الحق في "أحكامه" ، قال : وروى أبو سعيد ^(٥) الماليني في "كتابه" عن محمد بن أبي مطيع عن أبيه عن محمد بن جابر عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تصلون ، والإمام يخطب» ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : وأبو سعيد الماليني ، اسمه : أحمد بن محمد ، وهو الذى روى عن ابن عدى - كتابه الكامل - قال : وأبو محمد عبد الحق لم يركتبه ، ذكر ذلك عن نفسه ، انتهى . وروى إسحاق بن راهويه في "مسنده" ^(٦) "أخبرنا أبو عاصم العقدي حدثني عبد الله ابن جعفر ، من ولد المسور بن مخزومة عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن سائب بن يزيد ، قال : كنا نصل في زمن عمر يوم الجمعة ، فإذا خرج عمر ، وجلس على المنبر قطعنا الصلاة ، وكنا نتحدث ويحدثونا ، وربما نسال الرجل الذى يليه عن سوقه ومعاشه ، فإذا سكث المؤذن خطب ، ولم يتكلم أحد حتى يفرغ من خطبته ، مختصراً .

الحديث السادس : قال المصنف : فإذا صعد الإمام المنبر جلس ، وأذن المؤذن بين يدي المنبر ، بذلك جرى الثوارث ، ولم يكن على عهد رسول الله ﷺ ، إلا هذا الأذان ، قلت : أخرجه

(١) هذا الحديث أخرجه القسقى في "التذكرة" ، ص ٤١ - ج ٢ من رواية أبي قتادة . بزيادة : قبل أن يجلس ، وقال : صحيح ، متفق على أن الأمر به أمر عذب . اهـ (٢) البخارى و "التبجيد" في باب ما جاء في التطوع متى متى ، ص ١٥٦ ، ومسلم : ص ٢٨٧ ، وأبو داود : ص ١٦٦
(٣) أورده في - ترجمة أحمد بن يحيى الخوافي - "تفليس" ، (٤) نعمان بن قوئل ، في الصحابة اثنا عشر غيره ، ذكر الحافظ في "الاحسان" ، هذا الحديث ، وقال : أخرجه الطبراني في "ترجمة الذى قبله" ، - أى البدرى - وقال : حدثني أنه بهذا اللفظ ، اهـ ، أى بالبدرى هو غير بدرى (٥) أبو سعيد ، أو أبو سعد ، طبراج (٦) قال الحافظ في "الدراية" ، ص ١٣٢ : إسناده جيد ، اهـ

الجمعة^(١) - إلا مسلماً - عن السائب بن يزيد، قال: كان النداء يوم الجمعة، أوله إذا جلس الإمام على المنبر، على عهد النبي ﷺ. وأبي بكر. وعمر، فلما كان زمن عثمان، وكثر الناس، زاد النداء الثالث، على الزوراء، انتهى. وفي رواية للبخاري: النداء الثاني، وزاد ابن ماجه: على دار في السوق يقال لها: الزوراء، وفي لفظ للبخاري: إن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان، حين كثر أهل المدينة، ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد، وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر، انتهى. وروى إسماعيل بن راهويه في "منسده"، بلفظ: كان النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة إذا جلس الإمام، على المنبر في عهد رسول الله ﷺ. وأبي بكر. وعمر. وعامة خلافة عثمان، فلما كثر الناس زاد النداء الثالث، على الزوراء، انتهى. قال النووي: إنما جعل ثالثاً، لأن الإقامة تسمى أذاناً، كما جاء في الصحيح: «ين كل أذانين صلاة»، انتهى. وأخرج البخاري في "مصححه"^(٢) - في باب رجم الجبلي "عن ابن عباس، قال: جلس عمر يوم الجمعة على المنبر، فلما سكت المؤذن"^(٣)، قام، فأتى على الله تعالى، وذكر الحديث.

أحاديث السلام عند صعود المنبر: فيه أحاديث مستندة، وأحاديث مرسله، أما المستندة: فمن جابر. وابن عمر.

أما حديث جابر، فأخرجه ابن ماجه في "سننه"^(٤) عن ابن خالد ثنا ابن لبيعة عن محمد بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر سلم، انتهى. وهو حديث واهٍ، قال ابن أبي حاتم^(٥): سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن ابن لبيعة عن محمد بن زيد بن المهاجر عن محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر سلم، فقال أبي: هذا حديث موضوع، انتهى.

وأما حديث ابن عمر، فرواه الطبراني في "معجمه الوسيط"^(٦) من حديث عيسى بن عبد الله الأنصاري عن نافع عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجلوس، فإذا صعد المنبر توجه إلى الناس، فسلم عليهم، انتهى. ورواه

(١) البخاري في "باب الأذان يوم الجمعة"، ص ١٢٤، وأبو داود في "باب النداء يوم الجمعة"، ص ١٦٢، والترمذي في "باب الأذان للبيعة"، ص ٢٠٧، والترمذي في "باب الأذان يوم الجمعة"، ص ٦٨، وكذا ابن ماجه: ص ٨٠ (٢) ص ١٠٠٩ (٣) في نسخة "المؤذنون"، (٤) في "باب الخطبة يوم الجمعة"، ص ٧٩، والبيهقي في "السنن"، ص ٢٠٤، وأبو سعد في "طبقاته"، ص ١٠ - ج ١، الحمة الثانية (٥) في "العلل"، ص ٢٠٥ - ج ١ (٦) قال الهيثمي في "الأزواء"، ص ١٨٤ - ج ٢: فيه عيسى بن عبد الله الأنصاري، وهو ضعيف، وذكره ابن حبان في "الثلاث"، اهـ.

ابن حدى فى "الكامل" (١) وأعله بعيسى، وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، انتهى. قال ابن القطان: وإذا كان كذلك، فهو إذا منكر الحديث، انتهى. وقال ابن حبان فى "كتاب الضعفاء": يروى عن نافع ما لا يتابع عليه، لا يحتج به إذا انفرد، انتهى. وأما الرسالة: فعن الشعبي وعطاء بن أبى رباح.

فمرسل عطاء، رواه عبد الرزاق فى "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن عطاء، قال: كان النبى ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، فقال: السلام عليكم، انتهى. وأما مرسل الشعبي، فرواه ابن أبى شيبة فى "مصنفه" ثنا أبو أمامة ثنا مجاهد عن الشعبي، قال: كان النبى ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، وقال: السلام عليكم، وكان أبو بكر وعمر وعثمان يفعلونه، انتهى.

أحاديث سنة الجمعة: روى ابن ماجه فى "سننه" (٢) ثنا داود بن رشيد ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة، وعن أبى سفيان عن جابر، قال: جاء سليلك الغطفاني، ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له النبى ﷺ: «أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟»، قال: لا، قال: فصل ركعتين، وتجوّز فيهما، انتهى.

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه أيضاً عن مبشر بن عبيد عن حجاج بن أرطاة عن عطية العوفى عن ابن عباس، قال: كان النبى ﷺ يركع من قبل الجمعة أربعاً لا يفصل فى شيء منهن، انتهى. ورواه الطبرانى فى "معجمه" (٣)، وزاد فيه: وأربعاً بعدها، وسنده واه جداً، فبشر بن عبيد معدود فى الوضاعين، وحجاج وعطية ضعيفان.

حديث آخر: رواه الطبرانى فى "معجمه الوسط" حدثنا على بن إسماعيل الرازى أنبأ سليمان بن عمر بن خالد الرقى ثنا غياث بن بشير عن خصيف بن أبى عبيدة عن عبد الله بن مسعود، قال: كان رسول الله ﷺ يصل قبل الجمعة أربعاً، وبعدها أربعاً، انتهى.

حديث آخر: رواه الطبرانى فى "معجمه الوسط" حدثنا أحمد بن الحسين البغدادى ثنا سفيان القصيرى ثنا محمد بن عبد الرحمن التميمى ثنا حصين بن عبد الرحمن السلى عن عاصم بن ضمرة عن على، قال: كان رسول الله ﷺ نحوه، سواء، وزاد يجعل التسليم فى آخرهن ركعة، انتهى.

(١) - ترجمة عيسى بن ميثاقه الأصبهى - "تخفيض" (٢) وفى "باب من دخل المسجد والامام يخطب"، ص ٢٩ (٣) فى "الزوائد"، ص ١٩٥ بلفظ: وبعدها أربعاً لا يفصل بينهما، اهـ

ولم يذكر الشيخ محي الدين النووي - في الباب - غير حديث عبد الله بن مغفل ، أن النبي ﷺ ، قال : « بين كل أذانين صلاة » ، أخرجه البخاري . ومسلم ^(١) ، ذكره في « كتاب الصلاة » ، وذكر أيضاً حديث نافع ، قال : كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ، ويصلي بعدها ركعتين في بيته ، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ، انتهى . قال : رواه أبو داود ^(٢) بسند على شرط البخاري ، انتهى . وسنة الجمعة ذكرها صاحب « الكتاب - في الاعتكاف » فقال : السنة قبل الجمعة أربع ، وبعدها أربع ، وأشار إليها في إدراك الفريضة ، فقال : ولو أقيمت ، وهو في الظهر . أو الجمعة ، فإنه يقطع على رأس الركعتين ، وقيل : يتنها ، انتهى .

حديث آخر : موقوف ، رواه عبد الرزاق في « مصنفه » أخبرنا معمر عن قتادة ^(٣) أن ابن مسعود كان يصل قبل الجمعة أربع ركعات ، وبعدها أربع ركعات ، انتهى . أخبرنا الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلي ، قال : كان عبده يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة أربعاً ، وبعدها أربعاً ، انتهى .

حديث آخر : موقوف ، رواه ابن سعد في « الطبقات » ^(٤) - في أواخر الكتاب « أخبرنا يزيد بن هارون عن حاد بن سلمة عن صافية ، قالت : رأيت صفية بنت حمي رضي الله عنها ، صلت أربع ركعات قبل خروج الإمام للجمعة ، ثم صلت الجمعة مع الإمام ركعتين ، انتهى . وأما السنة التي بعدها ، ففي صحيح مسلم ^(٥) عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ، وفي لفظ : كان لا يصل بعد الجمعة حتى يتصرف ، فيصل ركعتين في بيته ، انتهى . وأخرج الجماعة ^(٦) - إلا البخاري - عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً ، فإن عجل بك ^(٧) شيء ، فصل ركعتين في المسجد ، وركعتين إذا رجعت » ، انتهى .

(١) البخاري في « الأذنان - في باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء » ، ص ٨٧ ، ومسلم « قبل صلاة الخوف » ، ص ٢٧٨ (٢) في « باب الصلاة بعد الجمعة » ، ص ١٦٧ (٣) قال القرطبي في « الزوائد » ، ص ١٩٥ - ج ٢ : عن قتادة أن ابن مسعود كان يصل بعد الجمعة ست ركعات ، رواه الطبراني في « الكبير » ، وفتادة لم يسج من ابن مسعود ، ومن أبي عبد الرحمن السلي ، قال : كان عبد الله بن مسعود يطعن أن يصلي أربع ركعات بعد الجمعة ، حتى سمعنا قول علي : صلوا ستاً . قال أبو عبد الرحمن : فمن صلى ستاً ، قال عطاء : أبو عبد الرحمن يصل ركعتين ، ثم أربعاً ، رواه الطبراني في « الكبير » ، وعطاء بن السائب خمسة ، ولكنه اختص ، وروى الطحاوي : ص ١٩٩ ، والنسائي في « كتاب الأم » ، ص ١٢٣ عن علي : من كان مسلماً بعد الجمعة ، فليصل ستاً ، اهـ . (٤) ص ٣٦٠ (٥) قبل « كتاب الميدين » ، ص ٢٨٨ ، وأبو داود في « باب الصلاة بعد الجمعة » ، ص ١٦٧ ، والنسائي في « باب صلاة الإمام بعد الجمعة » ، ص ٢١٠ - ج ١ ، والترمذي في « باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها » ، ص ٦٩ ، وابن ماجه في « باب الصلاة بعد الجمعة » ، ص ٨٠ (٦) مسلم في آخر « كتاب الجمعة » ، ص ٢٨٨ ، وأبو داود : ص ١٦٨ ، والنسائي في « باب عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد » ، ص ٢١٠ ، مختصراً ، وكذا الترمذي : ص ٦٩ ، وابن ماجه : ص ٨٠ (٧) قوله : « فإن عجل بك » ، إلخ ، قال البيهقي ص ٢٤٠ - ج ٢ : قال أحمد بن سلمة : الكلام الآخر في الحديث من قول

باب صلاة العيدين

الحديث الأول : حديث مواظبه عليه السلام على صلاة العيد ، من غير تركه مرة ، قلت : هذا معروف .

الحديث الثاني : حديث الأعرابي : هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، قلت : أخرجه البخارى . ومسلم ^(١) فى " الإيمان " عن طلحة بن عبيد الله ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل نجد ، ثائر الرأس يسمع دوى صوته ، ولا فقه ما يقول ، حتى دنا من رسول الله ﷺ ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « خمس صلوات فى اليوم والليلة » ، فقال : هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، وصيام شهر رمضان ، قال : هل على غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة ، فقال : هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، قال : فأدبر الرجل ، وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ، ولا أقص منه ، فقال رسول الله ﷺ : « أطلع إن صدق » ، انتهى .

الحديث الثالث : روى عن النبي ﷺ أنه كان يعلم فى يوم الفطر ، قبل أن يخرج إلى المصلى ، وكان يقتسل فى العيدين ، قلت : هما حديثان فالأول : أخرجه البخارى فى " صحبه " ^(٢) عن أنس ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يفتن يوم الفطر حتى يأكل تمرات ، قال : وقال مُرَجَّى ابن رجاء : حدثني عبيد الله بن أبي بكر ، قال : حدثني أنس عن النبي ﷺ ، ويأكلهن وترأ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذى ^(٣) . وابن ماجه عن ثواب بن عتبة عن عبد الله بن بريقة عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان لا يخرج يوم الفطر ، حتى يأكل ، وكان لا يأكل يوم النحر ، حتى يصلى ، ولفظ ابن ماجه : حتى يرجع ، انتهى . قال الترمذى : حديث غريب ، وقال محمد :

سهيل ، رواء مسلم بهذه الزيادة عن عمرو الثالث عن عبيد الله بن إدريس ، اه ، وطى أدهنا القول مدرج عن أبي صالح ، فراجع

(١) البخارى فى " الإيمان - فى باب الزكاة من الإسلام ، ص ١١ ، ومسلم فى " الإيمان - فى باب بيان الصلوات التى هي أحد أركان الإسلام ، ص ٣٠ - ج ١ (٢) فى " العيدين - فى باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، ص ١٣٠ - ج ١ (٣) الترمذى فى " العيدين - فى باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، ص ٧١ ، وابن ماجه فى " باب الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ، ص ١٢٧ ، والمحاكم فى " المستدرک ، ص ٢٩٤ - ج ١ ، والحدائق فى " الكبير ، ص ٢٨٣ - ج ٣ ، والطيالى فى " واحد - ص ٣٥٢ - ج ٥ ، و ص ٣٦٠ - ج ٥

لا أعرف لثواب بن عتبة غير هذا الحديث ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " . والحاكم في " المستدرک " ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وثواب بن عتبة قليل الحديث ، ولم يخرج بشيء يسقط به حديثه ، انتهى . وعن الحاكم ، رواه البيهقي في " المعرفة " ، ورواه الدارقطني في " سننه " ، وزاد : حتى يرجع ، فإكل من أمخميته ، قال ابن القطان في " كتابه " : وهذا الحديث عندي صحيح ، فإن ثواب بن عتبة المهري ، بصري ثقة ، وثقه ابن معين ، روى عنه عباس . وإسحاق ابن منصور ، وزيادة الدارقطني أيضاً صحيحه ، انتهى كلامه . ورواه أحمد بالزيادة ^(١) .

حديث آخر : روى الطبراني في " معجمه الوسط " حدثنا أحمد بن أبي خالد ثنا إسحاق بن عبد الله التيمي الأودي ثنا إسماعيل بن علي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، قال : من السنة أن لا يخرج يوم الفطر ، حتى يطعم ، ولا يوم النحر ، حتى يرجع ، انتهى . وأما حديث الاغتسال في العيدين ، فقد تقدم في " الطهارة " .

الحديث الرابع : روى أنه عليه السلام كان له جبة فَنَسَكَ ، أو صوف ، يلبسها في الأعياد ، قلت : غريب ، وروى البيهقي في " سننه " ^(٢) من طريق الشافعي ، أخبرنا إبراهيم بن محمد الأسلمي أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يلبس برد حبرة في كل عيد ، انتهى . وروى الطبراني في " معجمه الوسط " ^(٣) حدثنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن شاذان ثنا أبي ثنا سعد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يلبس يوم العيد بردة حمراء ، انتهى . وأخرجه البيهقي في " المعرفة " ^(٤) عن الحاج بن أروطة عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله ، قال : كان للنبي ﷺ برد أحمر يلبسه في العيدين . والجمعة ، انتهى .

قوله : ولا يكبر ، عند أبي حنيفة في طريق المصلي " يعني جهراً في عيد الفطر " ، وعندهما يكبر ، اعتباراً بالأضحية ، وله أن الأصل في التناه الإخفاء ، والشرع ورد به في الأضحية ، لأنه يوم تكبير ، ولا كذلك الفطر ، قلت : لم أجد له شاهداً ، وأخرج الدارقطني ^(٥) . ثم البيهقي في " سننهما " عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا غدا يوم الفطر . ويوم الأضحية يجهر بالتكبير ، حتى يأتي المصلي ،

(١) رواه أحمد في " مسنده " ، ص ٢٨ - ج ٣ عن أبي سعيد ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخط يوم الفطر قبل أن يخرج ، اهـ (٢) البيهقي : ص ٢٨٠ - ج ٣ ، وكتاب " الأئم " ، ص ٢٠٦ (٣) الطبراني و " معجمه الوسط " ، قال الهيثمي في " الزوائد " ، ص ١٩٨ - ج ١ : رجاله ثقات . اهـ (٤) وفي " السنن " ، ص ٢٨٠ - ج ٣ (٥) الدارقطني : ص ١٨٠ ، والبيهقي : ص ٢٢٩ - ج ٢

ثم يكبر حتى يأتى الإمام، انتهى. قال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر، وقد روى مرفوعاً، وهو ضعيف، انتهى. وروى الحاكم في "المستدرک" (١) مرفوعاً بلفظ: "إن النبي ﷺ كان يكبر في الطريق، لم يذر: الجهر، وقال: غريب الإسناد. والمتن، ثم رواه موقوفاً، والمرفوع أخرجه الدارقطني في "سننه" عن موسى بن محمد بن عطاء ثنا الوليد بن محمد الموقري ثنا الزهري ثنا سالم ابن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتى المصل، انتهى. وضعفه ابن القطان في "كتابه"، فقال: قال أبو حاتم، في موسى بن محمد بن عطاء أبي الطاهر المقدسي: كان يغرب، ويأتى بالأباطيل، وقال أبو زرعة: كان يكذب، وقال ابن عدي: منكر الحديث، روى عن الموقري (٢) عن الزهري أحاديث منكire، وأبو الطاهر. والموقري ضعيفان، انتهى كلامه.

الحديث الخامس: قال المصنف: ولا يتنفل في المصل، قبل صلاة العيد، لأنه عليه السلام لم يفعل ذلك، مع حرصه على الصلاة، قلت: أخرج الأئمة السنة في "كتبهم" (٣) عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ، خرج، فصل بهم العيد، لم يصل قبلها ولا بعدها، انتهى. حديث آخر: أخرجه الترمذي (٤) عن أبان بن عبد الله البجلي عن أبي بكر بن حفص عن ابن عمر أنه خرج في يوم عيد، فلم يصل قبلها ولا بعدها، وذكر أن النبي ﷺ فعله، انتهى. وقال: حديث حسن صحيح، ورواه أحمد في "مسنده". والحاكم في "مستدرکه"، وصححه، وأبان بن عبد الله البجلي، وثقه ابن معين، وقال أحمد: صدوق، صالح الحديث، وقال ابن حبان: كان من فحش خطوه، وانفرد بالمتاكير، وقال ابن عدي: لم أجد له حديثاً منكر المتن، وأرجو أنه لا بأس به، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن ماجه في "سننه" (٥) أخبرنا محمد بن يحيى عن الهيثم بن جميل عن

(١) ص ٢٩٨ - ج ١ (٢) "الموقري"، كذا في "تهذيب التهذيب - والخلاصة"، وقال فيه: حسن بإسناد البهاري في آخر "كتاب العيد"، ص ١٣٥. ومسلم: ص ٢٩١، وأبو داود في "باب الصلاة بعد صلاة العيد"، ص ١٧١، والنسائي في "باب الصلاة قبل العيدين وبعدها"، ص ١٣٥، وكذا الترمذي: ص ٧٠، وكذا ابن ماجه ص ٩٣ (٤) الترمذي في "باب لأصلاة قبل العيدين، ولا بعدها"، ص ٧٠، والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٩٥ - ج ١ وأحمد في "مسنده".

الاستدرک: أخرج أحمد في "مسنده"، ص ٣١٤ - ج ٣ عن جابر، قال: لم يصل قبلها ولا بعدها، اه. وأخرجه الدارقطني: ص ١٨١ أيضاً.

(٥) ابن ماجه في "الصلوة قبل العيدين وبعدها"، ص ٩٣، وأحمد في "مسنده"، ص ٢٦ - ج ٣، و ص ٤٠ - ج ٣، وقال: فإذا قضى صلاته صلى ركعتين، اه، والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٩٧ - ج ١، وصححه، ولفظه: إذا رجع من المصل صلى ركعتين، اه.

عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين ، انتهى .

وقوله : ثم قيل : الكراهة في المصلي خاصة ، وقيل فيه ، وفي غيره : لأنه عليه السلام لم يفعله ، قلت : هذا يشهد له حديث أبي سعيد المذكور ، لأنه نفي مطلق ، بخلاف ما قبله ، فإن الراوي هناك أخبر أنه شاهده في المصلي لم يصل شيئاً ، وقد يكون صلى في منزله .

الحديث السادس : روى أن النبي ﷺ كان يصلي العيد ، والشمس على قيد رخ أو رحين ، قلت : حديث غريب ، والمصنف استدله . وبالحديث الذي بعده ، على أن وقت العيد من حين ارتفاع الشمس إلى زوال الشمس . وأخرج أبو داود . وابن ماجه^(١) عن يزيد بن خمير "بضم الخاء المعجمة" ، قال : خرج عبد الله بن بسر ، صاحب النبي ﷺ مع الناس يوم عيد فطر ، أو أضى ، فأنكر إصطائه الإمام ، وقال : أن كنا مع النبي ﷺ قد فرغنا ساعتنا هذه ، وذلك حين التسبيح ، انتهى . قال النووي في "الخلاصة" : إسناده صحيح ، على شرط مسلم .

الحديث السابع : روى أن النبي عليه الصلاة والسلام أمر بالخروج إلى المصلي من الغد ، حين شهدوا بالهلال بعد الزوال ، قلت : روى أبو داود . والنسائي^(٢) ، وابن ماجه ، واللفظ لابن ماجه من حديث أبي بشر جعفر بن وحشية عن أبي عمير بن أنس ، حدثني عمومي من الانصار من أصحاب رسول الله ﷺ ، قالوا : أحمي علينا هلال شوال ، فأصبحنا صياماً ، فجاء ركب من آخر النهار ، فشهدوا عند النبي ﷺ أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يفطروا ، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد ، انتهى . وبهذا اللفظ ، رواه الدارقطني ، وقال : إسناده حسن ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" ، ولفظ أبي داود . والنسائي فيه : أن ركباً جاءوا إلى النبي ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم أن يفطروا ، وإذا صبحوا يغدوا إلى مصلاتهم ، انتهى . ولكن يحمل اللفظ المجمل ، على اللفظ المعين ، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن

(١) أبو داود في "باب وقت الخروج إلى العيد" ، ص ١٦١ ، وابن ماجه في "باب وقت صلاة العيدين" ، ص ٩٤ ، والمحاكم في "المستدرك" ، ص ٢٩٥ - ج ١ ، وقال : على شرط البقائي (٢) أبو داود في "باب إذا لم يخرج الامام قديد من يومه" ، ص ١٧١ ، والنسائي في "باب الخروج إلى العيدين من الغد" ، ص ٢٣١ ، وابن ماجه في "الصيام" - باب الصلاة على رؤية الهلال ، ص ١٢٠ ، والدارقطني : ص ٢٣٣ ، والطحاوي : ص ٢٢٦ ، والبيهقي : ص ٣١٦ - ج ٣ ، وصححه النووي في "شرح المذهب" ، ص ٢٧ - ج ٥ ، وقال سمحه البيهقي ، وقال الحافظ في "التلخيص" ، : وصححه ابن المنذر . وابن السكن . وابن حزم .

سعيد بن عامر ثاشعبة عن قتادة عن أنس بن مالك ، أن عمومة له شهدوا عند النبي ﷺ على رؤية الهلال ، فأمرهم النبي ﷺ أن يخرجوا العيد من الغد ، انتهى . قال الدارقطني في "عنه" : هذا حديث اختلف فيه ، فرواه سعيد بن عامر عن شعبة عن قتادة عن أنس ، وخالفه غيره من أصحاب شعبة ، فرووه عن شعبة عن أبي بشر عن أبي عمير ابن أنس عن عمومة عن النبي ﷺ ، وكذلك رواه أبو عوانة . وهشيم عن أبي بشر ، وهو الصواب انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه" : وعندى أنه حديث يجب النظر فيه ، ولا يقبل ، إلا أن ثبت عدالة أبي عمير ، فإنه لا يعرف له كبير شيء ، وإنما حديثان أو ثلاثة ، لم يروها عنه غير أبي بشر ، ولا أعرف أحداً عرف من حاله ما يوجب قبول روايته ، ولا هو من المشاهير ، اختلف في ابتغاء مزيد العدالة على إسلامهم ، وقد ذكر الباوردي حديثه هذا ، وسماه في "مسنده" عبد الله ، وهذا لا يكتفي في التعريف بحاله ، وفيه مع الجهل بحال أبي عمير كون عموته لم يسموا ، فالحديث جدير بأن لا يقال فيه : صحيح ، انتهى كلامه : وقال النووي في "الخلاصة" : هو حديث صحيح ، وعمومة أبي عمير صحابة . لا يضر جهالة أعيانهم ، لأن الصحابة كلهم عدول ، واسم أبي عمير عبد الله ، وهو أكبر أولاد أنس ، انتهى كلامه . وأخرج أبو داود (١) عن ربيعة بن حراش عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، قال : اختلف الناس في آخر يوم من رمضان . فقام أعرابيان ، فنهبا عند النبي ﷺ بالله ، لأهلا الهلال أمس عشية ، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفتطروا ، وأن يغدوا إلى مصلاتهم ، انتهى . ورواه الدارقطني ، وقال : إسناده حسن ، ثم السيق . وقال : الصحابة كلهم ثقات (٢) ،

(١) أبو داود في "الصيام" - في باب شهادة رجلين في رؤية هلال شوال ، ص ٣٢٦ ، والدارقطني : ص ٢٣٢ ، و ص ٢٣٣ ، والهاكم في "المستدرک" ، ص ٢٩٧ - ج ١ ، والبيهقي : ص ٢٥٠ - ج ٤

(٢) قال العراقي في "الايضاح" ، ص ٥٨ : إذا صح الاستناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فروى البخاري أنه حجة ، وإن لم يمس ذلك الرجل ، وروى الأثرم عن أحمد أنه صحيح ، وحكاها الحفاظ عبد الكريم الخطي - الحق - من أكثر العلماء ، وذكر ابن الصلاح أن الجمالة بالصحابي غير فاحشة ، لأن الصحابة كلهم عدول ، وقرئ أبو بكر الصديق بين أن يرويه التلميذ عنه متنعنا ، ويبدأ أن يصرح بالسماع ، قال الأول لا يقبل ، لتطرق احتمال عدم العلم والتدليس ، بخلاف الثاني ، وقال للعراقي : هو حسن متجه ، وعليه يحمل كلام من أطلق قبله ، اه ، مختصراً ، قلت : لاسيا على مذهب البخاري ، فإنه لا يكتفي عنده إمكان العلم ، بل بثبوته ، والذى نرى من منسج الامام أبي محمد بن حزم في "المحلى" ، أنه لا يفرق بين الصحابي . وغيره إذا لم يسم ، ويقول في كليهما : إنه مجهول ، فإنه روى في : ص ٣٣٨ - ج ٧ عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين ، قال : قلت : يا رسول الله ، هل أحد أحق بى ؟ الحديث ، وقال : قال أبو محمد : هذا رجل مجهول ، لا يدري أسدى في ادعائه الصحة أم لا ، اه ، وروى في : ص ٤١٦ - ج ٤ عن حاتم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة ، الحديث ، وقال : قال أبو محمد : هذا لاحية لهم : أول ذلك : أنه عن رجل لا يدري أصحت سميت أم لا ، اه . قلت : هذا متجه أيضاً ، لأن الراوى إذا قال : أخبرني فة لا يكون حجة ، لتطرق احتمال أن يكون الثقة عنده ، غير الثقة عند غيره ، وكمن راوا ائخره فيه بعضهم بالتوثيق ، فليكن هذا منه ، هو له : عن رجل من أصحاب النبي

سموا، أو لم يسموا، ورواه الحاكم في "مستدرکه" وسمى الصحابي، فقال: عن ربي بن خراش عن أبي مسعود، فذكره، وقال: صحيح على شرطيهما، ولم يخرجاه، انتهى .
قوله: ويصلي الإمام بالناس ركعتين، يكبر في الأولى للافتتاح، وثلاثاً بعدها، ثم يقرأ الفاتحة . وسورة، ويكبر تكبيرة يركع بها، ثم يتدى في الركعة الثانية بالقراءة، ثم يكبر ثلاثاً بعدها، ويكبر رابعة، يركع بها، وهذا قول ابن مسعود^(١)، وهو قولنا، قلنا: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن علقمة . والاسود أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين، تسماً تسماً: أربع قبل القراءة، ثم يكبر، فيركع . وفي الثانية يقرأ، فإذا فرغ، كبر أربعاً، ثم ركع، أخبرنا معمر^(٢) عن أبي إسحاق عن علقمة، والاسود، قال: كان ابن مسعود جالساً، وعنده حذيفة . وأبو موسى الأشعري، فسأله سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيد، فقال حذيفة: سل الأشعري، فقال الأشعري: سل عبد الله، فإنه أقدمنا، وأعلمنا، فسأله، فقال ابن مسعود: يكبر أربعاً، ثم يقرأ، ثم يكبر، فيركع، فيقوم في الثانية، فيقرأ، ثم يكبر أربعاً بعد القراءة، انتهى .

صلى الله عليه وسلم أيضاً كذلك، فإن قلت: فرق بينهما، لأن التوثيق يختص فيه، لأنه شهادة على، وليس كذلك، قوله: عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، لأن ميثاء الحسن، قلنا: هذا قول من لم يمارس كتب الرجال، وطبقات أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فإن اختلافهم في هذا ليس بأمر من اختلافهم في ذلك، وكأن من رجل يظنه يفهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهو فيه خاطئ، يخالفه غيره، وهما شيء آخر وهو أن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسمع منه، وكذا من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في صباه، ولم يكن عيماً، ما رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، لا قبل إرسال الأول من يرد المراسيل بنير مراسيل الصحابة، ذكره الحافظ في "الفتح"، ص ٢ - ج ٧، وكذا الثاني، ذكره السخاوي في "فتح المنيح"، ص ٦٣، فإيدري أن الرجل الذي أبهه التابعي من أي نوع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والحق ههنا مسلك آخر: أنه روى في "سننه الكبرى"، ص ٨٣ - ج ١ من خالد بن مبدان عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن أنس، حديث: الجمعة، وقال: هو مرسل، اه، وروى في: ص ١٨٣ - ج ٣ عن طارق بن شهاب عن أنس من النبي صلى الله عليه وسلم، حديث: زين لا يؤمره الجمعة، وقال: هذا الحديث، وإن كان فيه إرسال، فهو مرسل جيد، فطارق من خيار التابعين، ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسمع منه، اه، وروى: ص ١٦٠ - ج ١ عن حيد بن حيد الرحمن، قال: لقيت رجلاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، كما صحب أيوهريه أربع سنين، قال: نبي النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث، وقال: هذا الحديث رواه ثقات، إلا أن حيداً لم يسم الصحابي الذي سمعه، فهو المرسل، إلا أنه مرسل جيد، لولا غائته الأحاديث الثابتة الموصولة قبله، اه، فإن كل ما ذكرت من أقواله، وما ذكره الامام المخرج من قوله مشكل، لأنه إن اكتفى بقول التابعي في ثبوت صفة الرجل الذي لم يسمه، فما معنى الإرسال بعده؟ لا سيما في قوله: لقيت رجلاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين، وإن لم يكن، فما معنى قوله: إنه مرسل جيد، لأن الرجل مجهول، بعد، فالواقف للأدلة، قول ابن حزم، والله أعلم .

والالبيهي في: ص ٢٤٩ - ج ٤: وتعامه عمومة له من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، كلهم ثقات، سموا أولم يسموا (١) قال الحافظ في "الدراية"، وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود بأستاد صحيح، اه (٢) ذكره ابن حزم في "الحلى"، ص ٨٣ - ج ٦، وقال: هذا إسناده في ثابة للصحة، اه

طريق آخر^(١) : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا هشيم ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق ، قال : كان عبد الله بن مسعود يعلنا التكبير في العيدين ، تسع تكبيرات : خمس في الأولى . وأربع في الآخرة ، ويؤلى بين القراءتين . وأن يخطب بعد الصلاة على راحلته ، انتهى . وينظر الطبراني ، فإنه رواه من طرق أخرى ، قال الترمذي في "كتابه"^(٢) : وروى عن ابن مسعود أنه قال ، في التكبير في العيدين : تسع تكبيرات : في الأولى خمسا قبل القراءة . وفي الثانية يبدأ بالقراءة ، ثم يكبر أربعاً ، مع تكبيرة الركوع ، وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا ، انتهى .

أحاديث الباب المرفوعة^(٣) : أخرج أبو داود في "سننه"^(٤) عن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول . قال : أخبرني أبو عائشة ، جليس لأبي هريرة ، أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى الأشعري . وحذيفة بن اليمان ، كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحية . والفطر ؟ فقال أبو موسى^(٥) : كان يكبر أربعاً ، تكبيرة على الجنائز ، فقال حذيفة : صدق ، فقال أبو موسى : كذلك كنت أكبر في البصرة ، حيث كنت عليهم ، انتهى . سكت عنه أبو داود ، ثم المنذرى في

(١) طريق آخر : رواه الطحاوي في : ص ٤٠ ، حدثنا أبو بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا هشام ابن أبي عبد الله عن حماد عن إبراهيم عن عتبة بن يساف ، قال : خرج الوليد بن عتبة على ابن مسعود . وحذيفة الأشعري رضي الله عنهم ، قال : إن العيد فداً ، فكيف التكبير ؟ قال ابن مسعود : يكبر تكبيرة ، ويقتنع به الصلاة ، ثم يكبر بعدها ثلاثاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر تكبيرة ، يركع بها ، ثم يسجد ، ثم يقوم ، فيقرأ ، ثم يكبر ثلاثاً ، ثم يكبر تكبيرة ، يركع بها ، قال الأشعري . وحذيفة : صدق أبو عبد الرحمن ، اه ، صحح الحفاظ ابن كثير إسناده الحديث في "التفسير" ، (٢) الترمذي في باب التكبير في العيدين ، ص ٧٠

(٣) قلت : من الأحاديث المرفوعة في الباب ، ما رواه الطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٤٠٠ - ج ٢ عن ابن عبد الرحمن . ويحيى بن عمار ، قال : حدثنا عبد الله بن يوسف عن يحيى بن حمزة ، قال : حدثني الوضئ بن عطاء أن القاسم أبا عبد الرحمن حدثه ، قال : حدثني بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد ، فكبر أربعاً أربعاً ، ثم أقبل علينا بوجهه ، حين انصرف ، قال : « لا تتسوا كتكبير الجنائز » وأشار بأصبعه ، وقبض إلهامه ، قال الطحاوي : هذا حديث حسن الاستد . وعبادة بن يوسف . ويحيى بن حمزة . والوضئ . والقاسم ، كلهم أهل رواية ، معروفون بصحة الرواية . اه ، قلت : رجال الحديث كلهم معروفون ، إلا وضئ ، ابن عطاء ، قال الحفاظ المخرج : ص ١٠١ - ج ١ : وثقه أحمد ، وقال ابن حبان : لا بأس به ، اه ، ووثقه غير واحد ، وسر الحفاظ في "النتج" ، ص ٤٠١ - ج ٢ على إسناده الطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ١٦٤ - ج ١ ، فيه وضئ ابن عطاء ، هذا ، قال : إسناده قوي ، اه . وقال في "التهذيب" : قال أحمد بن حنبل . وابن معين . ودسم : ثقة ، قال أبو داود : صالح الحديث ، وقال ابن عدى : ملاذرى بحديثه بأساً ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ، وقال الساجي : عنده حديث واحد متكرر ، غير محفوظ ، اه

(٤) أبو داود في "باب التكبير في العيدين" ، ص ١٧٠ ، والطحاوي : ص ٤٠٠ - ج ٤ . وأحمد : ص ١٦٤ - ج ٤ ، والبيهقي : ص ٢٨٩ - ج ٣ (٥) أخرج الطحاوي في "الجنائز" ، ص ٢٨٧ من حديث ابن مسعود موقوفاً ، قال : التكبير في العيدين أربع ، كصلاة على الميت ، اه ، رجاله ثقات ، وقال في "الزوائد" : رواه الطبراني في "الكبير" ، ورجاله ثقات ، اه

”مختصرة“، ورواه أحمد في ”مسنده“، واستدل به ابن الجوزي في ”التحقيق“ لأصحابنا، ثم أعله بعد الرحمن بن ثوبان، قال: قال ابن معين: هو ضعيف، وقال أحمد: لم يكن بالقوى، وأحاديثه منكرا، قال: وليس يروى عن النبي ﷺ في تكبير العيدين حديث صحيح، انتهى. قال في ”التنقيح“: عبد الرحمن بن ثوبان وثقه غير واحد، وقال ابن معين: ليس به بأس، ولكن أبو عائشة^(١)، قال ابن حزم فيه: مجهول، وقال ابن القطان: لا أعرف حاله، انتهى.

الأحاديث الموقوفة: قال ابن أبي شيبة في ”مصنفه“: حدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث^(٢) عن محمد بن سيرين عن أنس أنه كان يكبر في العيد تسعاً، فذكر مثل حديث ابن مسعود، انتهى. حديث آخر: رواه عبد الرزاق في ”مصنفه“^(٣)، أخبرنا إسماعيل بن أبي الوليد ثنا خالد الخذاء عن عبد الله بن الحارث، قال: شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات، ووالى بين القراءتين، قال: وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك أيضاً، فسألت خالداً كيف كان فعل ابن عباس، فسر لنا كما صنع ابن مسعود في حديث معمر. والثوري عن أبي إسحاق، سواء، انتهى. قوله: وقال ابن عباس: يكبر في الأولى للافتتاح، وخمساً بعدها. وفي الثانية: يكبر خمساً، ثم يقرأ، وفي رواية يكبر أربعاً في الثانية، وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لأمر بينه الخلفاء، قلت: روى ابن أبي شيبة في ”مصنفه“^(٤) حدثنا وكيع عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة: سبعاً في الأولى. وسأ في الآخرة، بتكبير الركوع، كلهن قبل القراءة، انتهى. أخبرنا ابن إدريس ثنا ابن جريج به، نحوه، حدثنا هشيم^(٥) عن حجاج. وعبد الملك عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يكبر في العيد ثلاث عشرة تكبيرة، انتهى. حدثنا يزيد بن هارون ثنا حيد عن عمار بن أبي عمار أن ابن عباس كبر في عيد ثلث عشرة تكبيرة: سبعاً في الأولى. وخمساً في الآخرة، انتهى. وكان رواية يزيد بن هارون هذه، هي الرواية الثانية، عن ابن عباس، لأنه كبر في الأولى سبعاً، بتكبير الركوع، وكبر في الثانية خمساً بتكبير الركوع، فالجملة اثني عشر تكبيرة، والله سبحانه أعلم، وقد ورد عن ابن عباس ما يخالف هذا، ويوافق مذهبتنا، فروى ابن أبي شيبة في ”مصنفه“^(٦) حدثنا هشيم ثنا خالد الخذاء عن عبد الله بن الحارث،

(١) أبو عائشة الأموي مولاهم، جلس أبي هريرة، مقبول من الثانية ”تهريب“.

(٢) هو ابن عبد الملك الحارثي، ثقة (٣) والطحاوي: ٤٠١ عن خالد الخذاء، بإسناده (٤) رواه الطحاوي:

ص ٤٠١ عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس، وفيه: سأ في الآخرة، بعد القراءة، اهـ

(٥) قلت: بهذا الاسناد أخرجه الطحاوي في ”شرح الآثار“، ص ٤٠١ - ج ٢، والبيهقي: ص ٢١٩ - ج ٣

عن زائدة عن عبد الملك: ثلث عشرة تكبيرة، وقال: هذا إسناد صحيح

(٦) والطحاوي في ”شرح الآثار“، بهذا الاسناد: ص ٤٠١ - ج ٢، وإسناده آخر: حدثنا إبراهيم بن مرزوق

قال: صلى ابن عباس يوم عيد، فكبر تسع تكبيرات: خمساً في الأولى. وأربعاً في الآخرة، ووالى بين القراءتين، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه"، وزاد فيه: وفعل المغيرة بن شعبة مثل ذلك، وقد تقدم قريباً.

أحاديث الخصوم المرفوعة: أخرج أبو داود. وابن ماجه^(١) عن ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، قالت: كان النبي ﷺ يكبر في العيدين، في الأولى بسبع تكبيرات. وفي الثانية بخمس، قبل القراءة، سوى تكبيرتي الركوع، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک"، وقال: تفرد به ابن لهيعة، وقد استشهد به مسلم في موضعين، قال: وفي الباب عن عائشة. وابن عمر. وأبي هريرة. وعبد الله بن عمرو، والطرق إليهم فاسدة، انتهى كلامه. وذكر الدارقطني في "عله" أن فيه اضطراباً^(٢)، فقيل: عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن الزهري، وقيل: عنه عن عقيل عن الزهري، وقيل: عنه عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة، وقيل: عنه عن الأعرج عن أبي هريرة، قال: والاضطراب فيه من ابن لهيعة، انتهى كلامه. وقال الترمذی في "عله الكبرى": سألت محمداً عن هذا الحديث، فضعه، وقال: لا أعلم رواه غير ابن لهيعة، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أبو داود، وابن ماجه^(٣) أيضاً عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي

ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا شعبة ثنا قتادة. وخالد الخذاء عن عبيد الله بن الحارث، أنه صلى خلف ابن عباس في العيد، فكبر أربعاً، ثم قرأ، ثم كبر، فرغ، ثم قام في الثانية، قرأ، ثم كبر ثلاثاً، ثم كبر، فرغ، اه، قال: ابن حزم في "المحل"، ص ٨٣ - ج ٥: هذا إسناد في غاية الصحة، اه. قال الحافظ في "الدرر"، ص ١١: روى عبد الرزاق من طريق عبد الله بن الحارث، قال: شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد، بالبعرة، تسع تكبيرات، ووالى بين القراءتين، قال: وشهدت المغيرة فعل مثل ذلك، وإسناده صحيح، اه.

(١) أبو داود في "باب للتكبير في العيدين"، ص ١٧٠. وابن ماجه في "باب كم يكبر الإمام في صلاة العيدين"، ص ٩٢. والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٩٨ - ج ١. والطحاوي: ص ٣٩٩ - ج ٢. والدارقطني: ص ١٨١، و"مسند"، أحد ص ٧٠٩ - ج ٦.

(٢) وقال الطحاوي في "شرح الآثار"، ص ٣٩٩ - ج ٢: أما حديث ابن لهيعة في اضطراب، فربما يحدث عن عقيل. وسرة عن خالد بن يزيد عن ابن شهاب، وسرة عن خالد بن يزيد عن عقيل عن ابن شهاب، وسرة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة. وأبي واقد رضي الله عنه، وقد ذكرناه كله في هذا الباب.

وبعد: فنقدهم في ابن لهيعة ما قد شرحناه في غير موضع، اه. ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب. ويونس عن الزهري، عند الدارقطني: ص ١٨٠، وعنه عن يونس عن الزهري في "الآوسط"، قال الحافظ في "التلخيص"، وعنه عن خالد بن يزيد عن ابن شهاب، وعنه عن عقيل عن ابن شهاب، وعنه عن أبي هريرة، عند الطحاوي: ص ٣٩٩، وقال الحافظ في "التلخيص"، ص ٣٧ - ج ٢، ولفظه: سبأ قبل القراءة، وحسباً بعد القراءة، اه. (٣) أبو داود: ص ١٧٠. وابن ماجه: ص ٩٢. والدارقطني: ص ١٨١. و"المستدرک"، ص ١٧٧. وأحد:

ص ١٨٠ - ج ٢. والبيهقي: ص ٢١٥ - ج ٣، قال الطحاوي: ص ٣٩٨ - ج ٢. عبد الله بن عبد الرحمن ليس

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : قال النبي ﷺ : التكير في الفطر ، سبع في الأولى . وخمس في الثانية ، والقراءة بعدهما كلتيهما ، انتهى . زاد الدارقطني فيه : وخمس في الثانية ، سوى تكيرة الصلاة ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : والطائفي هذا ضعفه جماعة^(١) : منهم ابن معين ، انتهى . قال النووي في " الخلاصة " : قال الترمذي في " الملل " : سألت البخاري عنه ، فقال : هو صحيح^(٢) ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذي^(٣) . وابن ماجه عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده عمرو بن عوف المزني ، أن رسول الله ﷺ كبر في العيدين ، في الأولى سبعاً ، قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً ، قبل القراءة ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب ، انتهى . وقال في " علله الكبرى " : سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : ليس شيء في هذا الباب أصح منه ، وبه أقول ، وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي أيضاً صحيح . والطائفي مقارب الحديث ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " هذا ليس بصريح في التصحيح ، فقوله : هو أصح شيء في الباب " يعني أشبه ما في الباب " وأقل ضعفاً ، وقوله : وبه أقول ، يحتمل أن يكون من كلام الترمذي ، أي ، وأنا أقول : إن هذا الحديث أشبه ما في الباب ، وكذا قوله : وحديث الطائفي أيضاً صحيح ، يحتمل أن يكون من كلام الترمذي ، وقد عهد منه تصحيح حديث عمرو بن شعيب ، فظهر من ذلك أن قول البخاري : أصح شيء ، ليس معناه صحيحاً ، قال : ونحن ، وإن خرجنا عن ظاهر اللفظ ، ولكن أوجه ، أن كثير بن عبد الله عندهم متروك ، قال أحمد بن حنبل : كثير بن عبد الله لا يساوي شيئاً ، وضرب على حديثه في المستند ، ولم يحدث به ، وقال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال النسائي . والدارقطني : متروك الحديث ، وقال أبو زرعة : وإم الحديث ، وقال الشافعي : هو ركن من أركان الكذب ، وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحمل ذكرها في الكتب ، إلا على سبيل التعجب ، والطائفي ضعفه ناس : منهم ابن معين ، انتهى . قال ابن دحية في " العلم المشهور " : وكم حسن الترمذي في " كتابه "

عنهم باقى يحتج بروايته ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بسمع ، اهـ . قلت : أمير ما قيل وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : إن فيه تدليلاً ، ذكرت ما يعلق به في : ص ٥٨ .

(١) قال النسائي ليس بالقوى ، وكذا قال أبو حاتم ، قال ابن عدى : أما سائر حديثه فمن عمرو بن شعيب ، وهي مستقيمة ، فهو بمن يكتب حديثه ، قلت : ثم خلطه بمن بعده ، فوهم " ميزان " ، (٢) في " تهذيب التهذيب " ، عن البخاري : فيه نظر ، اهـ . (٣) للترمذي في " باب التكير في العيدين " ، ص ٧٠ . وابن ماجه : ص ٩٢ . والدارقطني : ص ١٨١ . والطحاوي : ص ٣٩٩ . والبيهقي : ص ٢٨٦ - ج ٣

من أحاديث موضوعة، وأسانيد واهية : منها هذا الحديث ، فإن الحسن عندهم مازل عن درجة الصحيح ، ولا يرد عليه ، إلا من كلامه ، قال في "عله" التي في آخر كتابه "الجامع" : والحديث الحسن عندنا مروي من غير وجه ، ولم يكن شاذاً ، ولا في إسناده من يتم بالكذب ، وقد قال أحمد بن حنبل : ليس في تكثير العيدين عن النبي ﷺ حديث صحيح ، وإنما أخذ مالك فيها بفعل أبي هريرة ، انتهى كلامه .

حديث آخر : رواه ابن ماجه في "سنه (١)" حدثنا هشام بن عمار ثنا عبد الرحمن بن سعد ابن عمار بن سعد ، مؤذن رسول الله ﷺ ، قال : حدثني أبي عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يكبر في العيدين ، في الأولى سبعاً ، قبل القراءة . وفي الآخرة خمساً ، قبل القراءة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سنه (٢)" عن عبد الله بن محمد بن عمار عن أبيه عن جده ، قال : كان رسول الله ﷺ يكبر في العيدين ، في الأولى سبع تكبيرات ، وفي الآخرة خمساً ، انتهى . وعبد الله بن محمد بن عمار ، قال فيه ابن معين : ليس بشيء .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً (٣) عن فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « التكبير في العيدين ، في الأولى سبع تكبيرات ، وفي الآخرة خمس تكبيرات ، انتهى . قال الترمذي في "عله الكبرى" : سألت حمداً عن هذا الحديث ، فقال : الفرّج بن فضالة ذاهب الحديث ، والصحيح ما رواه مالك (٤) . وغيره من الحفاظ عن نافع عن أبي هريرة فعلة ، انتهى . وحديث أبي هريرة هذا الذي أشار إليه البخاري ، رواه مالك

(١) ابن ماجه : ص ٩٢ . والمحاكم في "المستدرک" ، ص ٦٠٧ - ج ٣ ، راجعه ، قلت : عبد الرحمن بن سعد ضعيف ، قاله في "التحريب" ، وقال في "الجوهر" ، : منكر الحديث ، وسعد بن عمار مستور ، والحديث مضطرب ، راجع له "الجوهر" .

(٢) الدارقطني : ص ١٨١ . والداري : ص ١٩٩ . في كليهما عن عبد الرحمن بن سعد ، المتقدم ، عن عبد الله بن محمد بن عمار ، وكذا الشيخ : ص ٢٨٨ - ج ٣ ، قلت : عبد الله هذا ، هو عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرط ، كما في "البيان" ، ذكره الشيخ في "الأذان" ، ، ص ١٣٨ أيضاً ، فصوره ، إما يعود إلى عبد الله ، فالحديث مرسل ، أو إلى محمد ، وجده سعد القرط ، وأياً ما كان ، ليس هذا الحديث حديثاً آخر غير الذي قبله ، هو الشيخ : حديث آخر ، ليس كما ينبغي ، فلف من هنا ، ظن يفس من كتب على الترمذي ، من أهل عصرنا ، ما ظن ، قد كره من أسانيد عمار ، والله أعلم .

(٣) الدارقطني : ص ١٨١ ، ورواه الطحاوي : ص ٣٩٩ عن فرج بن فضالة عن عبد الله بن طاهر الأسدي ، من تابعه ، ، وقال : عبد الله بن طاهر عندهم ضعيف ، وإنما أصل الحديث عن ابن عمر نفسه ، ثم أخرجه كذا ، قلت : كأن فرج بن فضالة اضطرب فيه أيضاً ، وقد ذكر ابن أبي حاتم في "المعلل" ، ص ٢٠٧ الحديث الموقوف ، وقال : قال أبي : هذا خطأ ، روى هذا الحديث عن أبي هريرة ، أنه كان يكبر ، اه .

(٤) في "د الأوطأ" ، ص ٦٣ موقوف ، و"مسند أحمد" ، ص ٣٥٧ مرفوعاً من قوله عليه السلام ، وفيه : حمداً بعد القراءة ، اه . وفي إسناده أمي لهيعة . والطحاوي : ص ٣٩٩ - ج ٢ من طريق مالك . وصخرى جورية

في "الموطأ" عن نافع، مولى ابن عمر، قال: شهدت الأضحية. والفطر، مع أبي هريرة، فكبر في الأولى سبع تكبيرات، قبل القراءة، وفي الآخرة خمساً، قبل القراءة، قال مالك: وهو الأمر عندنا، انتهى.

حديث آخر^(١): رواه عبد الرزاق في "مصنفه"^(٢) "أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه، قال: قال علي: يكبر في الأضحية. والفطر. والاستسقاء، سبعاً في الأولى. وخمساً في الآخرة، ويصلي قبل الخطبة، ويحمر بالقراءة، قال: وكان رسول الله ﷺ وأبو بكر. وعمر. وعثمان يفعلون ذلك، انتهى.

(١) حديث آخر: رواه البيهقي في "سننه"، ص ٢٩٢ - ج ٣ عن جابر بن عبد الله، قال: مضت السنة أن يكبر في العيدين سبعاً، وخمساً، يذكر الله ما بين كل تكبيرتين، اهـ، قال صاحب "المجهر"، في سننه من يحتاج إلى كشف حله، وفيه أيضاً علي بن حاتم، قال: يزيد بن هارون: ما زلتا نمره بالكذب، وقال يحيى: ليس يحيى، وكان أحد سبي الرأي فيه، وقال النسائي: متروك، قلت: ذكر الطحاوي في "شرح الآثار"، ص ٤٠٢ - ج ٢ بإسناد صحيح عن جابر، أنه قال: حمر تكبيرات مع تكبيرة الصلاة، اهـ.

حديث آخر: ذكره في "الأرواح"، ص ٢٠٤ - ج ٢ عن عبد الرحمن بن هوف، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج له التزدة في العيد، حتى يصل إليها، وكان يكبر ثلاث عشرة تكبيرة، وكان أبو بكر. وعمر يفلان ذلك، اهـ، قلت: وإسناده حسن بن حاد البجلي، يحتاج إلى كشف حله، قال الشوكاني في "النيل"، هو لبن الحديث، اهـ، وقال الحافظ في "التلخيص"، صحيح الفاروق إسناده، اهـ.

حديث آخر: رواه البيهقي في "سننه"، ص ٣٤٨ - ج ٣، والفاروق في "ص ١٨٩"، والحاكم في "المستدرک"، ص ٣١٩، وصححه عن محمد بن عبد العزيز عن أبيه عن طلحة عن ابن عباس، قال: سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين، إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب رداءه وصلى ركعتين، وكبر في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية خمس تكبيرات، اهـ. قال في "التلخيص المفني"، في تصحيحه نظر، لأن محمد بن عبد العزيز هذا، قال فيه البخاري: متكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن الصبان: وأبو عبد العزيز مجهول الحال، فاضل الحديث بهما، اهـ.

حديث آخر: أخرجه الطحاوي في "شرح الآثار"، ص ٣٩٩ - ج ٢ عن ابن لحيمة عن أبي الأسود عن عروة عن أبي واقد الليثي. وماتته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالأناس يوم الفطر. والأضحية، في الأولى: سبعاً. وفي الثانية خمساً، اهـ. قلت: فيه ابن لحيمة، قال الحافظ في "التلخيص"، ضعيف، اهـ، وقد اضطرب في إسناده، وقال أبو حاتم: هذا حديث باطل بهذا الإسناد، اهـ.

حديث آخر: موقوف: أخرجه في "زيادات أحمد"، ص ٢٣ عداة، حدثني سريح بن يونس ثنا محبوب بن عمرز - يباع القواير - كوفي ثقة، كنا قال سريح، عن إبراهيم بن عبد الله "يبنى ابن فروج"، عن أبيه، قال: صليت خلف عثمان العيد، فكبر سبعاً، وخمساً، اهـ. قلت: محبوب بن عمرز لبن الحديث، وعيشة إبراهيم من رجال السان، يحتاج إلى كشف حله.

(٢) قلت: ذكر الحديث ابن حزم في "المحل"، ص ٨٣ - ج ٦، وقال: إلا أن في الطريق إبراهيم بن أبي يحيى، وهو أيضاً منقطع، اهـ. قلت: محمد هذا، هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولم يره، ولا أبوه علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الحديث الثامن : حديث : لا ترفع الايدي إلا في سبع مواطن ، وذكرونها تكبيرات العيدين ، قلت : تقدم في " صفة الصلاة " ، وليس فيه تكبيرات العيدين .

قوله : ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين ، بذلك ورد النقل المستفيض ، قلت : فيه أحاديث ، فأخرج البخارى . ومسلم عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان النبي ﷺ ، ثم أبو بكر . وعمر يصلون العيد قبل الخطبة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى . ومسلم ^(١) أيضاً عن ابن عباس ، قال : شهدت العيد مع رسول الله ﷺ . وأبي بكر . وعمر . وعثمان ، فكلهم كانوا يصلون العيد قبل الخطبة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى . ومسلم ^(٢) أيضاً عن عطاء ، هو ابن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قام النبي ﷺ يوم الفطر ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، فلما فرغ نزل ، فأتى النساء ، فذكرهن ، وهو يتوكل على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه ، يلقى فيه النساء الصدقة ، مختصر ، وذهل المنذرى ، فزهذه للنسائي ، وترك البخارى . ومسلماً .

حديث آخر : أخرجه الجماعة ^(٣) - إلا البخارى - عن طارق بن شهاب عن أبي سعيد الخندري ، أن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضحي . ويوم الفطر ، فيبدأ بالصلاة ، فإذا صلى صلاته أقبل على الناس ، وهم جلوس في مصلاهم ، فإن كان له حاجة يبعث ، ذكره للناس ، وإن كانت له حاجة بغير ذلك أمرهم ، وكان يقول : تصدقوا ، تصدقوا ، وكان أكثر من يتصدق النساء ، انتهى . بلفظ مسلم ، وفي رواية البخارى ^(٤) ، فأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف . فيقوم مقابل الناس ، والناس جلوس على صفوفهم ، فيعظهم ويوصيهم ، ويأمرهم ، الحديث بنحو ما سبق .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٥) . والنسائي . وابن ماجه عن الفضل بن موسى الشيباني

(١) البخارى في " باب الخطبة قبل العيد " ، ص ١٣١ . ومسلم في " كتاب العيدين " ، ص ٢٨٩ - ج ١

(٢) البخارى في " باب موعدة الامام للنساء " ، ص ١٣٣ . ومسلم : ص ٢٨٩ ، وأبو داود في " باب الخطبة " ، ص ١٦٩ - ج ١ ، والنسائي في " باب قيام الامام لخطبة متوكل على إنسان " ، ص ٢٣٣ (٣) مسلم في " العيدين " ، ص ٢٩٠ . وأبو داود في " العيدين " - في باب الخطبة ، ص ١٦٩ ، مختصراً ، وليس فيه : متعلق . والنسائي في " باب استحبال الامام للناس بوجه في الخطبة " ، ص ٢٣٣ عن حياص عن أبي سعيد ، وكذا ابن ماجه في " باب ماجاء في الخطبة في العيدين " ، ص ٩٢ (٤) البخارى - في باب المروج إلى المصل بغير منبر ، ص ١٣١

(٥) أبو داود في " باب المجلس لخطبة " ، ص ١٧٠ ، وقال : هذا مرسل . والنسائي في " باب التخيير بين الجلوس لخطبة يوم العيدين " ، ص ٢٣٣ ، وابن ماجه في " باب انتظار الخطبة بعد الصلاة " ، ص ٩٣

عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن السائب ، قال : حضرت العيد مع رسول الله ﷺ ، فصلى بنا العيد ، ثم قال : قد قضينا الصلاة ، فمن أحب أن يجلس للخطبة ، فليجلس ، ومن أحب أن يذهب ، فليذهب ، انتهى . قال النسائي : هذا خطأ ، والصواب مرسل ، ونقل البيهقي عن ابن معين أنه قال : غلط الفضل بن موسى في إسناده ، وإنما هو عن عطاء عن النبي ﷺ ، مرسل .

حديث آخر : رواه ابن ماجه في "سننه" (١) "حدثنا يحيى بن حكيم ثنا أبو بجر ثنا عيد الله ابن عمرو الرقي ثنا إسماعيل بن مسلم ثنا أبو الزبير عن جابر ، قال : خرج رسول الله ﷺ يوم فطر ، أو أضحي ، فخطب قائماً ، ثم قد قعدة ، ثم قام ، انتهى . قال النووي في "المحلاصة" : وروى عن ابن مسعود أنه قال : السنة أن يخطب في العيدين خطبتين ، ففصل بينهما بجلوس ضعيف غير متصل ، ولم يثبت في تكرير الخطبة شيء (٢) ، ولكن المعتمد فيه القياس على الجمعة ، انتهى كلامه .

قوله : فإن غم الهلال ، وشهد عند الإمام بالهلال ، بعد الزوال ، صلى العيد من الغد ، لأن هذا تأخير بمنزلة ، وقد ورد به الحديث ، قلت : يشير إلى حديث أبي عمير المتقدم في - الحديث السابع - من الباب ، أخرجه ابن ماجه عنه ، قال : حدثني حموق ، من الأنصار ، أنهم أغمى عليهم هلال شوال ، فأصبحوا صياماً ، فجاء ركب من آخر النهار ، فشهدوا عند النبي ﷺ أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم عليه الصلاة والسلام أن يفتروا ، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد ، انتهى : ورواه الدارقطني ، وقال : إسناده حسن ، انتهى . وقد تقدم .

الحديث التاسع : روى أن النبي ﷺ كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع فيأكل من أضحيته ، قلت : أخرجه الترمذي (٣) . وابن ماجه . وابن حبان في "صححه" . والحاكم في "المستدرک" ، وصحح إسناده عن ثواب بن عتبة ثنا عبد الله بن بريدة عن بريدة ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الأضحي ، حتى يرجع ، زاد الدارقطني . وأحمد في "سننه" : فيأكل من أضحيته ، انتهى . وصححه ابن القطان في "كتابه" ، وصحح الزيادة أيضاً ، وقد تقدم في الحديث الثالث ، والله الموفق .

الحديث العاشر : روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر في الطريق "يعني في عيد الأضحي" ،

(١) ابن ماجه في "باب ماجاء في الخطبة والعيدين" ، ص ٩٢ (٢) قوله : لم يثبت في تكرير الخطبة ، الخ : قلت : أخرج ابن ماجه في "باب الخطبة في العيدين" ، ص ٩٢ عن جابر ، قال : خرج رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم يوم فطر - أو أضحي ، فخطب قائماً ، ثم قد قعدة ، ثم قام ، انتهى . قال الحافظ في "الدرية" : إنه يرد قول النووي : إنه لم يرد في تكرير الخطبة يوم العيد شيء . . . (٣) قد تقدم الحديث ، بعد الحديث الثالث ، في الباب

قلت : كأنه يريد الجهر بالتكبير ، كما تقدم كلامه في " أوائل الباب " ، وهذا غريب ، لم أجده ، وقد تقدم الذي وجدنا من ذلك .

قوله : ويصلي ركعتين ، كالفطر ، كذلك قل "يعنى في عيد الأضحي" ، قلت : إن أراد بقوله : كالفطر مجرد العدد ، فشاهده ما أخرجه البخارى . ومسلم ^(١) عن الشعبي عن البراء بن عازب ، قال : خرج النبي ﷺ يوم أضحي إلى البقيع ، فصلى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه ، وقال : إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدا بالصلاة ، ثم نرجع ، فتحر ، فن فعل ذلك وافق سنتنا ، ومن ذبح قبل ذلك ، فإنه شيء مجله لأهله ، انتهى . وإن أراد عدد التكبير ، وترك الصلاة قبلها ، وبعدها ، وغير ذلك من الأحكام المتقدمة . في عيد الفطر ، فقد تقدم كل حديث في موضعه .

قال المصنف : ويخطب بعدها خطبتين ، لأنه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك ، قلت : تقدم في خطبة العيد أحاديث كثيرة .

قوله : فإن كان عندي منع من الصلاة في يوم الأضحي صلاها من الغد ، وبعد الغد ، ولا يصلها بعد ذلك ، لأن الصلاة موقفة بوقت الأضحية ، فتقيد بأيامها ، لكنه مسمى في التأخير بغير عنر ، لخالفه المنقول .

قلت : المنقول أن النبي ﷺ صلى عيد الأضحي في اليوم العاشر من ذى الحجة ، ولم يرد غير ذلك في الحديث .

فصل في تكبيرات التشريق

قوله : ويبدأ بتكبير التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ، ويحتم عقيب صلاة العصر من يوم النحر ، عند أبي حنيفة ، وقالوا : يحتم عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، والمسألة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم ، فأخذوا بقول علي "أخذوا بالأكثر" ، إذ هو الاحتياط في العبادات ، وأخذ هو بقول ابن مسعود أخذوا بالآقل ، لأن الجهر بالتكبير بدعة ، قلت : أما حديث علي ، فرواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ^(٢) حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن حاصم عن شقيق عن علي ، أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة ، إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، ويكبر بعد

(١) البخارى في "باب استحبال العلم الناس في خطبة العيد" ، ص ١٣٣ ، وعند مسلم في "الأضاحي" ، ص ١٥٤ - ج ٢ ، وليس فيه : صلى ركعتين ، وأهله ، وأخرج الشيخ : ص ٣١١ - ج ٣ بيان البخارى ، وقال : رواه البخارى ، وأخرجه مسلم من حديث شعبة عن زيد ، قلت : طريق شعبة أيضا مختصر ، ليس فيه صلاة الركعتين (٢) قال في "الدراية" ، : إسناده صحيح ، وأخرجه الحاكم في "المستدرک" ، ص ٢٩٩ بهذا الاستناد

العصر ، انتهى . ورواه محمد بن الحسن في " الآثار " (١) أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ذكره ، وأما حديث ابن مسعود ، فرواه ابن أبي شيبة (٢) أيضاً ، حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي الأسود ، قال : كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة ، إلى صلاة العصر من يوم النحر ، يقول : " الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ، انتهى . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن غيلان بن جابر عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، انتهى . وأخرج الدارقطني في " سننه " (٣) عن ابن عمر . وأبي سعيد الخدري . وزيد بن ثابت . وعثمان بن عفان ، بأسانيد عدة ، أنهم كانوا يكبرون بعد الظهر من يوم النحر ، إلى الظهر من آخر أيام التشريق ، انتهى .

أحاديث الباب المرفوعة : أخرج الحاكم في " المستدرک " (٤) عن سعيد بن عثمان الخزاز ثنا عبد الرحمن بن سعيد المؤذن ثنا فطر بن خليفة عن أبي الطفيل عن علي . وعمار ، قال : كان رسول الله ﷺ يجهر في المكتوبات " بسم الله الرحمن الرحيم " ، وكان يفتن في صلاة الفجر ، وكان يكبر من يوم عرفة صلاة الغداة ، ويقطعها صلاة العصر ، آخر أيام التشريق ، انتهى . وقال : حديث صحيح الإسناد ، لا أعلم في رواته منسوبا إلى الجرح ، وقد روى في الباب عن جابر ابن عبد الله . وغيره ، فأما من فعل عمر . وابن مسعود . وابن عباس ، فصحيح ، ثم ساق الروايات عنهم ، وتعبه الذهبي في " مختصره " ، فقال : إنه خبر واحد ، كأنه موضوع ، فإن عبد الرحمن صاحب مناكير ، وسعيد : إن كان الكريزي ، فهو ضعيف ، وإلا فهو مجهول ، انتهى . وعن الحاكم رواه البيهقي في " المعرفة " ، وقال : إسناده ضعيف ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في " سننه " (٥) عن عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة ، إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، حين يسلم من المكتوبات ، انتهى . ثم أخرجه عن عمرو

(١) " كتاب الآثار " ، ص ٣٦ " باب التكبير ألبم للتشريق " ، (٢) والطبراني في " الكبير " ، قله الميشتي في " إزوائه " ، ص ١٩٧ - ج ٢ ، وقال : رجاله موثقون ، اهـ . وقال المافظ في " الدراية " ، : إسناده صحيح (٣) الدارقطني : ص ١٨٢ ، وروى البيهقي عن ابن عمر ، إلى صلاة الفجر ، وعن ابن عباس إلى صلاة العصر ، من آخر أيام التشريق ، وقال : روى الواقدي بأسانيد عن عثمان . وابن عمر . وزيد بن ثابت . وأبي سعيد الخدري (٤) " للمستدرک " ، ص ٢٩٩ ، والدارقطني : ص ١٨٣ من طريقين واحد ، وتقدم : ص ٣٤٤

ملطيه (٥) ص ١٨٢

ابن شمر عن جابر عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين . وعبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح من غداة عرفة أقبل على أصحابه ، فيقول : على مكانكم ، ويقول : " الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد " ، فيكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر ، من آخر أيام التشريق ، انتهى . قال ابن القطان : جابر الجعفي سمي الحال ، وعمر بن شمر أسوأ حالا منه ، بل هو من المالكين ، قال السعدي : عمرو بن شمر زائع كذاب ، وقال الفلاس : واهٍ ، قال البخاري . وأبو حاتم : منكر الحديث ، زاد أبو حاتم : وكان رافضياً ، يسب الصحابة ، روى في " فضائل أهل البيت " أحاديث موضوعة ، فلا ينبغي أن يمل الحديث ، إلا بعمر بن شمر ، مع أنه قد اختلف عليه فيه ، فرواه عنه سعيد بن عثمان . وأسيد بن زيد ، قالوا : عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي الطفيل عن علي . وصار ، ورواه مصعب بن سلام عن عمرو بن شمر ، فقال فيه : عن جابر عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه ، علي بن حسين ، عن جابر بن عبد الله ، وروى محفوظ بن نصر عن عمرو بن شمر عن جابر عن محمد بن علي عن جابر ، فأسقط من الإسناد ، علي بن حسين ، وهكذا رواه عن عمرو بن شمر ، رجل يقال له : ناقل بن نجيع ، وقرن بأبي جعفر عبد الرحمن بن سابط ، وزاد في " المتن " كيفية التكبير ، انتهى كلامه . ملخصاً محرراً .

قوله : والتكبير أن يقول مرة واحدة : " الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد " ، وهذا هو المأثور عن الخليل عليه السلام ، قلت : لم أجد مأثوراً عن الخليل ، وقد تقدم مأثوراً عن ابن مسعود ، عند ابن أبي شيبة ، بسند جيد ، ورواه أيضاً ، حدثنا وكيع عن حسن بن صالح عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله ، أنه كان يكبر أيام التشريق ، " الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد " ، انتهى . حدثنا يزيد ابن هارون ثنا شريك ، قال : قلت لأبي إسحاق : كيف كان يكبر علي . وعبد الله ؟ قال : كانا يقولان : " الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد " ، انتهى . حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم . قال : كانوا يكبرون يوم عرفة ، وأحدهم مستقبل القبلة ، في دبر الصلاة " الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد " ، انتهى .

وتقدم في حديث جابر مرفوعاً نحوه ، عند الدارقطني بسند ضعيف .

أحاديث عديدين اجتماعاً^(١) : أخرج أبو داود^(٢) . والنسائي عن زيد بن أرقم ، قال : شهدت مع النبي ﷺ عديدين اجتماعاً ، فصلى العيد ، ثم رخص في الجمعة ، فقال : من شاء أن يصلي ، فليصل ، انتهى . قال النووي في " الخلاصة " : إسناده حسن .

أثر عن عطاء ، قال : صلى ابن الزبير العيد يوم جمعة ، أول النهار ، ثم رحل إلى الجمعة ، فلم يخرج إلينا ، فصلينا وحداثا ، وكان ابن عباس بالطائف ، فلما قدم ذكرنا ذلك له ، فقال : أصاب السنة ، أخرجه أبو داود^(٣) ، قال النووي : سنده على شرط مسلم .

أثر آخر : عن عثمان بن عفان أنه خطب يوم عيد ، فقال : يا أيها الناس ، إن هذا يوم قد اجتمع لكم فيه عيدان ، فمن أحب أن ينتظر الجمعة من أهل العوالي ، فلينتظر ، ومن أحب أن يرجع ، فقد أذنت له ، أخرجه البخاري في حديث طويل^(٤) .

باب صلاة الكسوف

الحديث الأول : حديث عائشة : في كل ركعة ركوعان ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " (٥) عن عروة عن عائشة ، قالت : خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ ، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد ، فقام ، فكبر ، وصف الناس وراءه ، فاقراً قراءة طويلة ، ثم كبر ، فركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع رأسه ، فقال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ثم قام ، فاقراً قراءة طويلة ، هي أذن من القراءة الأولى ، ثم كبر ، فركع ركوعاً طويلاً ، هو أذن من الأول ، ثم قال :

(١) روى أبو داود . وابن ماجه . والحاكم حديث أبي صالح عن أبي هريرة سرفوطاً ، أنه قال : قد اجتمع في يومك هذا عيدان ، فمن شاء أجزأه من الجمعة . وإنا مجمعون ، وفي إسناده بنية ، ورواه شعبه من منيرة الضبي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح به ، وتابعه زياد بن عبد الله البكائي ، عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح ، وصحح الهارثي إرساله (رواية حماد عن عبد العزيز عن أبي صالح ، وكذا صحيح ابن حنبل إرساله ، ورواه البيهقي من حديث سفيان بن عيينة عن عبد العزيز موصلاً ، متيلاً بأهل العوالي ، وإسناده ضعيف ، ووقع عنه ابن ماجه عن أبي صالح عن ابن عباس ، يدل : أبي هريرة ، وهو وهم ، به هو عليه ، ورواه أيضاً من حديث ابن عمر ، وإسناده ضعيف ، كذا في " التلخيص " ، ص ١٤٦ (٢) أبو داود في " كتاب الجمعة - في باب إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة " ، ص ١٦٠ ، والنسائي في " الميدين - في باب الرخصة عن التنخف في الجمعة لمن شهد العيد " ، ص ٢٣٥ ، وابن ماجه في " باب إذا اجتمع العيدان في يوم واحد " ، ص ٩٤ ، والحاكم في " المستدرک " ، ص ٢٨٨ ، وصححه ، قلت : فيه أبياس بن أبي رمة ، وهو مجهول (٣) أبو داود : ص ١٦٠ ، والنسائي : ص ٢٣٦ ، و " المستدرک " ، ص ٢٩٦ ، وصححه على شرطها (٤) البخاري في " الأضاحي - في باب ما يؤول من لحوم الأضاحي ، وما يزدود منها " ، ص ٨٣٥ (٥) مسلم : ص ٢٩٦ ، وألفظه

سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، فاستكمل أربع ركعات، وأربع سجعات، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف، ثم قام فخطب الناس، فأتى على الله بما هو أهله، ثم قال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله. لا يخسفان لموت أحد، ولا يحيانه، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة، انتهى.

أحاديث الباب - حديث آخر: أخرجه البخاري. ومسلم^(١) عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فذكر نحو حديث عائشة، وأخرجا^(٢) نحوه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ولفظ مسلم فيه: عن أبي سلة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: لما انكسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ نودي: الصلاة جامعة، فركع رسول الله ﷺ ركعتين في سجدة، ثم قام، فركع ركعتين في سجدة، ثم جلى عن الشمس، فقالت عائشة: ماركت ركوعا، ولا سجدة بحدوث كان أطول منه قط، انتهى. وكذلك لفظ البخاري، وانفرد مسلم بحديث جابر^(٣)، أخرجه عن أبي الزبير عنه، قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ في يوم شديد الحر، فصلى بأصحابه، فأطال القيام، حتى جعلوا يخرون، ثم ركع، فأطال، ثم رفع، فأطال، ثم ركع، فأطال، ثم رفع، فأطال، ثم سجد بسجدة، ثم قام، فصنع نحواً من ذلك، فكانت أربع ركعات، وأربع سجعات، مختصر، وانفرد البخاري^(٤) بحديث أسماء، مبنياً فيه الصلاة أربع ركعات، وأربع سجعات، ورواه مسلم، يبين فيه الصلاة.

وأما حديث "الثلاث ركعات في كل ركعة"، فأخرجه مسلم^(٥) عن عطاء بن جابر، قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فصلى ست ركعات، بأربع سجعات، وأخرجه أيضاً عن عائشة، نحوه^(٦)، وأخرجه مسلم عن طاوس^(٧) عن ابن عباس، أنه عليه السلام صلى في الكسوف، قرأ، ثم ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثم سجد، قال: والآخرى مثلها، انتهى. وفي لفظ^(٨) صلى ثمان ركعات في أربع سجعات. وعن علي مثل ذلك، انتهى. لم يذكر لفظ حديث علي، ولكنه أحال على ما قبله.

(١) للبخاري في "باب صلاة الكسوف جماعة"، ص ١٤٣، ومسلم في "كتاب الكسوف"، ص ٢٩٨

(٢) البخاري: ص ١٤٣، ومسلم: ٢٩٩-ج ١ (٣) مسلم: ص ٢٩٧-ح ١، وأبو داود: ص ١٧٤

(٤) البخاري: ص ١٤٤، ومسلم: ص ٢٩٨ (٥) مسلم: ص ٢٩٧، وأبو داود: ص ١٧٤ (٦) ص ٢٩٦

(٧) ص ٢٩٩ (٨) ص ٢٩٩

وأما حديث "الحسن ركعات في كل ركعة"، فأخرجه أبو داود في "سننه" (١) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ صلى بهم في كسوف الشمس، فقرأ سورة من الطوال، وركع خمس ركعات، وسجد سجدتين، وفعل في الثانية مثل ذلك، ثم جلس يدعو حتى تجلى كسوفها، وأبو جعفر الرازي عيسى بن عبد الله بن ماهان، فبه مقال، قال الثوري في "الخلاصة": لم يضعفه أبو داود، وهو حديث في إسناده ضعيف، انتهى كلامه.

الحديث الثاني: حديث ابن عمر "في كل ركعة ركوع"، قلت: لم أجده من رواية ابن عمر، وإنما وجدناه عن ابن عمرو بن العاص، ولعله تصحيف على المصنف، أخرجه أبو داود (٢). والنسائي. والترمذي في "الشمائل" عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ، لم يكد يركع، ثم ركع، فلم يكد يرفع، ثم رفع، فلم يكد يسجد، ثم سجد، فلم يكد يركع، ثم رفع، فلم يكد يسجد، ثم سجد، فلم يكد يركع، ثم رفع، وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، زاد النسائي: من القيام. والركوع. والسجود. والجلوس، وساق الحديث، ورواه الحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح، ولم يخرجاه من أجل عطاء بن السائب، انتهى. وكان ينبغي للترمذي حين قال: أخرجه الترمذي أن يقيده "بالشمائل"، بل أطلق، وليس بجيد، قال المنذرى: وقد أخرج البخارى لعطاء حديثاً مقروناً بأبي بشر، وقال أيوب: هو ثقة، وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وفرق الإمام أحمد. وغيره بين من سمع منه قديماً وحديثاً، انتهى. قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": كل من روى عن عطاء بن السائب، روى عنه في الاختلاط، إلا شعبة. وسفيان، انتهى. قلت: وأصحاب السنن أخرجه عن حماد عن عطاء خلا للنسائي، فإنه أخرجه في رواية عن شعبة عن عطاء به، وليس منه بصريح في الركعتين،

(١) أبو داود في "الكسوف" في باب من قال: أربع ركعات، ص ١٧٤، والحاكم في "المستدرک"، ص ٣٣٣، وقال: رواه صادقون، قال ابن حزم في "المحلى"، ص ١٠٠ - ح ٥، بعد أن روى أحاديث الركوع، والركوعين إلى خمس ركعات، كل هذا في طاية الصفة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعمل به من صاحب. أوتاج، ص ١٨. (٢) أبو داود في "باب من يركع ركعتين"، ص ١٧٦ من طريق حماد بن سلمة، والنسائي في "باب اللؤلؤ في السجود في صلاة الكسوف"، ص ٢٢٢ من طريق شعبة، والترمذي في "الشمائل"، ص ٢٣ عن جرير عن عطاء، والحاكم في "المستدرک"، ص ٣٢٩، وأحمد: ص ١٩٩ - ج ٢، كلاماً من طريق سفيان، وصححه الحاكم، والطحاوي: ص ١٩٤ من حماد بن سلمة، والثوري، وغيرهما، وقال العراقي في "التقييد والإصلاح"، ص ٣٩٢: عن يحيى بن معين، قال: حديث سفيان - وشعبة - حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم، ص ١٨.

ولفظه : قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فصلي ، فأطال القيام ، ثم ركع ، فأطال الركوع ، ثم رفع ، فأطال ، قال سمعته ، وأحسبه قال في السجود نحو ذلك ، وساق الحديث .
 أحاديث الباب : أخرج أبو داود ^(١) . والنسائي . عن ثعلبة بن عباد عن سمرة بن جندب ، قال : بينا أنا ، وغلاد من الأنصار نرى غرضين لنا ، حتى إذا كانت الشمس ، قيد رحمين ، أو ثلاثة ، في عين الناظر من الأفاق ، اسودت ، حتى آضت ، كأنها تنوء ، فقال أحدهما لصاحبه : انطلق بنا إلى المسجد ، فوالله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله ﷺ في أمته حدثاً ، قال : فدفعنا ، فإذا هو بارز ، فاستقدم ، فصلي بنا ، قدام ، كأطول ما قام ، يا في صلاة قط ، لانسع له صوتاً ، قال : ثم ركع ، كأطول ما ركع بنا في صلاة قط ، لانسع له صوتاً ، ثم سجد بنا ، كأطول ما سجد بنا في صلاة قط ، لانسع له صوتاً ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك . قال : فوافق تجلي الشمس جلوسه في الركعة الثانية ، ثم سلم ، الحمد لله وأتى عليه ، وشهد أن لا إله إلا الله ، وأنه عبده ورسوله ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه النسائي عن أبي قلابة عن الثيمان بن بشير أن النبي ﷺ ، قال : إذا خسفت الشمس . والقمر ، فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ^(٢) . والحاكم في "المستدرک" ، وقال : على شرطهما ، وبنظر لفظهما . وتكلموا في سماع أبي قلابة ^(٣) من الثيمان ، قال ابن أبي حاتم في "عله" : قال أبي : قال يحيى بن معين : أبو قلابة عن الثيمان بن بشير مرسل ، قال أبي : قد أدرك أبي قلابة الثيمان بن بشير ، ولا أعلم أسمع منه ، أو لا ، وقد رواه عفان ^(٤) عن عبد الوارث عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل عن الثيمان ، وقال ابن القطان في "كتابه" : هذا حديث قد اختلف في إسناده ، فروى عن أبي قلابة عن الثيمان بن بشير ، وروى عنه عن قبيصة بن المخارق الهلالي ، وروى عنه عن هلال بن عامر عن قبيصة بن المخارق ، انتهى . قال النووي في "الخلاصة" : ورواه أبو داود بلفظ : كسفت الشمس

(١) أبو داود في ١١ باب من قال : أربع ركعات ،، ص ١٧٥ ، والنسائي في ١١ الكسوف ،، ص ٢١٨ ، والحاكم في ١١ المستدرک ،، ص ٣٣٠ بطوله ، وقال : على شرطهما . وأحمد : ص ١٦ - ج ٥ (٧) ص ٢٧١ - ج ٤ ، و ص ٢٧٧ - ج ٤ ، عن عفان ، والحاكم في ١١ المستدرک ،، ص ٣٣٢ ، وهل في ١١ التحسين ،، صححه ابن عبد البر ، ١٠ (٣) قال قيل : إن أبا قلابة روى هذا الحديث عن رجل عن قبيصة السامري . قلنا : نعم . فكان ماداً ! وأبو قلابة أدرك الثيمان ، فروى هذا الخبر عنه ، ورواه أيضاً عن آخر ، لم يثبت بكتابه روايته ، ولا وجه قتل يثبت هذا أصلاً . ولا معنى له ، على ،، ص ٩٨ - ج ٥ (٤) روى أحمد في ١١ مسنده ،، ص ٢٦٧ - ج ٤ ، عن عفان ، ١٠ ، فليراجع ، ورواه عبيد الله بن عمرو عن أيوب عن أبي قلابة عن الثيمان بن بشير ، أو غيره ، كما في ١١ الطهوى ،، ص ١٩٥ - ج ١

على عهد رسول الله ﷺ، فجعل يصلي ركعتين، ويسأل عنها، حتى انجلت، قال: وإسناده صحيح، إلا أنه بزيادة رجل بين أبي قلابة. والتمنا، ثم اختلف في ذلك الرجل، انتهى كلامه.

حديث آخر: أخرجه البخاري في "صحيحه" (١) عن الحسن عن أبي بكره. قال: خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فخرج يجر رداءه، حتى انتهى إلى المسجد، وثاب الناس إليه، فصلى بهم ركعتين، فانجلت الشمس، فقال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، وأنها لا يتخفان لموت أحد، ولا لحياة، ولكن يخوف الله بهما عباده، فإذا كان ذلك، فصلوا حتى ينكشف ما بكم»، انتهى. ورواه النسائي (٢)، وقال فيه: فصلى بهم ركعتين، كما تصلون، ورواه ابن حبان في "صحيحه"، وقال فيه: فصلى بهم ركعتين مثل صلاتكم، قال ابن حبان: مثل صلاتكم في الكسوف، وروى النووي في "المخلاصة"، فعزا هذا الحديث "للصحيحين"، وإنما انفرد به البخاري.

حديث آخر: أخرجه مسلم (٣) عن عبد الرحمن بن سمرة، قال: كنت أرى بأسهم لي بالمدينة، في حياة رسول الله ﷺ، إذ كسفت الشمس، فبذتها، وقلت: والله لأنظرن إلى ما حدث لرسول الله ﷺ في كسوف الشمس، قال: فأتيت إليه، وهو رافع يديه، فجعل يسبح، ويحمد ويهلل ويكبر، ويدعو حتى حسر عنها، فلما حسر عنها، قرأ سورتين، وصلى ركعتين، وفي لفظ: قال: فأتيته، وهو قائم في الصلاة، رافع يديه، فجعل يسبح، ويحمد، ويهلل، إلى آخره، وظاهر هذين الحديثين، أن الركعتين بركوع واحد، وقد تكلفوا للجواب عنهما، فقال النووي: قوله: وصلى ركعتين "يعنى في كل ركعة قيامان وركوعان"، انتهى. وقال القرطبي: يمتثل أنه إنما أخبر عن حكم ركعة واحدة، وسكت عن الأخرى، وفي هذين الجوابين إخراج اللفظ عن ظاهره، وهو لا يجوز إلا بدليل، وأيضاً فلفظ النسائي: كما تصلون. وابن حبان: مثل صلاتكم، يرد ذلك، وتأوله المازري، على أنها كانت صلاة تطوع لا كسوف، فإنه إنما صلى بعد الانجلاء، وابتدأها بعد الانجلاء لا يجوز، وضعفه النووي بمخالفته للرواية الأخرى، قال: بل يحمل قوله: فأتيت إليه، وهو رافع يديه، على أنه وجده في الصلاة، كما في الرواية الأخرى، فأتيته، وهو قائم في

(١) البخاري: ١٤٥، والنسائي: ٢٢١ (٢) النسائي في "باب الأمر بالدعاء في الكسوف"، ص ٢٢٣، ولفظه: كما تصلون، اهـ. وكذا الطحاوي: ص ١٩٥، وأخرجه النسائي: ص ٢٢١، ولفظه: مثل صلاتكم منه، وذكر كسوف الشمس، والمآكم في "الاستدرك"، ص ٣٣٥، ولفظه: إذ أتني صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بمثل صلاتكم هذه في كسوف الشمس، اهـ. قلت: الطرف في حديث المآكم يفتق - يهمل - وكذا في حديث ابن حبان (٣) مسلم: ص ٢٩٩، وأبو داود: ص ١٧٦، والمآكم: ص ٣٢٩ - ج ١

الصلاة، وكانت السورتان بعد الانجلاء، وهذا لا بد منه، جمعاً بين الروایتين، انتهى. وذكر القرطبي ما ذكره المازري أيضاً، ثم قال: لكن ورد في أبي داود^(١) عن النعمان بن بشير، قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فجعل يصلي ركعتين، ويسأل عنها حتى تجلت الشمس، قال: وهو معتمد قوي للكوفيين^(٢)، غير أن أحاديث الركعتين في كل ركعة أصح، وأشهر، ويحمل هذا على أنه بين الجواز، وذلك هو السنة، انتهى. وقد غفل القرطبي عن حديث أبي بكرة، عند البخاري، كما تقدم، وفيه: فصرى بهم ركعتين، والله أعلم.

حديث آخر: رواه أبو داود في "سننه"^(٣) حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن قبيصة الهلالي، قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فخرج فوعاً، يجر ثوبه، وأنا معه يومئذ بالمدينة، فصلى ركعتين، فأطال فيهما القيام، ثم انصرف، وقد انجلت، فقال: إنما هذه الآيات يخوف الله بها عباده، فإذا رأيتموها فصلوا، كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة، انتهى. ثم رواه: حدثنا أحمد بن إبراهيم ثنا ربحان بن سعيد ثنا عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن هلال بن عامر، أن قبيصة الهلالي حدثه أن الشمس كسفت، بمعنى حديث موسى، ولم يسق المتن، ورواه الحاكم في "المستدرک" بالسند الأول، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، قال: والذي عندي أنهما علاه بحديث يرويه ربحان بن سعيد^(٤) عن عباد بن منصور^(٥) عن أيوب عن أبي قلابة عن هلال بن عامر عن قبيصة، قال: وهذا لا يعمل حديثاً رواه موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن قبيصة، انتهى كلامه: ورواه النسائي في "سننه" بسند آخر، قال: حدثنا إبراهيم بن يعقوب ثنا عمرو بن حاصم أن جده عبيد الله بن الوازع حدثه حديث أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن قبيصة بن عمار الهلالي، قال: كسفت الشمس، ونحن مع رسول الله ﷺ بالمدينة، فذكره بلفظ أبي داود، سواء، قال البيهقي: بعد أن رواه بالسند الأول، سقط بين أبي قلابة وقبيصة رجل، وهو: هلال ابن عامر، قال النووي في "الخلاصة": وهذا لا يقدح في صحة الحديث، فإن هلالاً ثقة، انتهى.

(١) أبو داود في "باب من قال: يزعم ركعتين"، ص ١٧٦، والطحاوي: ص ١٩٥، وأحمد: ص ٢٦٧ - ج ٤
(٢) قال ابن مبلل في "التبليغ"، ومن أحسن حديث ذهب إليه الكوفيون حديث أبو قلابة عن النعمان، كذا في "الموهر"، وقال النووي في "المجموع"، ص ٦٣ - ج ٥: إسناده صحيح، وحسن (٣) أبو داود في "باب من قال: أربع ركعات"، ص ١٧٥، والحاكم في "المستدرک"، ص ٣٣٣، والنسائي: ص ٢١٩، وأحمد: ص ٦١ - ج ٥
(٤) ربحان بن سعيد، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال البردبجي: حديث ربحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس مكرر "الموهر"، (٥) عباد بن منصور ضعفه غير واحد، وقال الحافظ في "التلخيص"، ص ١٠٠، "صديق، ري بالقدر، وكان يدلس، وتنبأ بآخره"، اهـ

قال البيهقي^(١) : وسياق هذا الحديث ، وسائر الأحاديث الواردة بركتين يدل على أن المراد الإخبار عن صلاته عليه الصلاة والسلام يوم الكسوف ، يوم مات إبراهيم ، وقد أثبت جماعة من حفاظ الصحابة عدد ركوعه في كل ركعة ، فهو أولى بالقبول^(٢) ، انتهى . وقال ابن الجوزي في "التحقيق" : كل ما ورد أنه صلى ركعتين ، فهو محمول على أنه كان في كل ركعة ركوعان ، وقوله : مثل صلاتنا ، أو مثل صلاتكم ، ظن من الراوى ، انتهى .

أحاديث خسوف القمر : تقدم في "الصحيحين" من قوله عليه الصلاة والسلام : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا » ، وفي لفظ : « فافزعوا إلى الصلاة » ، أخرجه^(٣) من حديث عائشة ، ومن حديث ابن عمر ، وأخرجه مسلم^(٤) من حديث جابر بن عبد الله ، وأخرجه^(٥) أيضاً من حديث أبي مسعود الأنصاري ، والحاكم^(٦) من حديث الثمان بن بشير : « فأيهما انخسف فصلوا حتى ينجلي » ، والبيهقي^(٧) من حديث أبي بكر : « فإذا خسف واحد منهما فصلوا » ، وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام صلى في خسوف القمر ، كما أخرجه الدارقطني في "مسننه"^(٨) عن ثابت بن محمد الزاهد ثنا سفيان بن سعيد عن حبيب بن أبي ثابت عن طلوس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ صلى في كسوف الشمس . والقمر ثمان ركعات ، في أربع سجعات ، انتهى . وإسناده جيد ، سكت عنه عبد الحق في "أحكامه" ثم ابن القطان بعده ، وقال : إن ثابت بن محمد الزاهد صدوق .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً^(٩) عن إسحاق بن راشد عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : إن رسول الله ﷺ كان يصلي في كسوف الشمس . والقمر أربع ركعات ، وأربع سجعات ، قال ابن القطان^(١٠) : فيه سعيد بن حفص ، ولا أعرف حاله ، انتهى .

قوله : لأن المستون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء ، قلت : أخرج البخاري . ومسلم^(١١) عن المغيرة بن شعبة ، قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فقال : « إن الشمس . والقمر آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا حتى تنكشف » ، انتهى .

(١) م ٣٣٤ - ج ٣ (٢) وكذا من روى ، في كل ركعة ثلاث ركعات ، وأكثر « الجوزي » ،

(٣) البخاري و « باب غيبة الأمل في الكسوف » ، م ١٤٢ ، ومسلم : م ٢٩٦ ، حديث ابن عمر أخرجه « البخاري » ، م ١٤٢ ، ومسلم : م ٢٩٩ (٤) حديث جابر أخرجه مسلم : م ٢٩٩ (٥) البخاري و « باب الصلاة في كسوف الشمس » ، م ١٤٢ ، ومسلم : م ٢٩٩ (٦) م ٣٣٢ - ج ١ (٧) م ٣٣٧ - ج ٣ (٨) الدارقطني م ١٨٨ ، وقال الحافظ في « التلخيص » : وفي إسناده نظر ، وهو في مسلم ، بدون ذكر : القمر ، اه .

(٩) م ١٨٨ (١٠) وقال الحافظ في « التلخيص » ، ذكر القمر فيه متغرب ، اه . (١١) البخاري و « باب الدعاء في الكسوف » ، م ١٤٥ ، ومسلم : م ٣٠٠ - ج ١

والبخارى^(١) عن أبي بكرة مرفوعاً نحوه ، وقد تقدم ، ولمسلم^(٢) عن أبي مسعود الأنصارى ، قال : قال رسول الله ﷺ : فذكر نحوه ، وله أيضاً^(٣) من حديث عائشة ، فإذا رأيتم كسوفاً فاذكروا الله حتى تتجلى ، وفي لفظ له : صلوا حتى يفرج عنكم ، وله أيضاً^(٤) من حديث جابر بن عبد الله ، قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم ابنه ، فقال الناس : إنما انكسفت لموت إبراهيم ، فقال : « يا أيها الناس ، إنما الشمس . والقمر آيات من آيات الله ، وإنهما لا ينكسفان لموت أحد من الناس ، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فصلوا حتى تتجلى » ، مختصر ، وأخرج أبو داود^(٥) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب ، قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى بهم ، إلى أن قال : ثم جلس كما هو ، مستقبل القبلة يدعو حتى تجلى كسوفها ، مختصر ، وأبو جعفر الرازي عيسى بن عبد الله بن ماهان ، اختلف قولهم فيه .

الحديث الثالث : روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ جهر في ركعتي الكسوف بالقراءة ، قلت : أخرجه البخارى . ومسلم^(٦) عن عروة عن عائشة ، قالت : جهر النبي ﷺ في صلاة الكسوف بقراءته ، فإذا فرغ من قراءته فركع ، وإذا رفع من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات ، في ركعتين . وأربع سجودات ، انتهى . لم يقل فيه مسلم : ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف ، والبخارى^(٧) من حديث أسماء بنت أبي بكر ، قالت : جهر النبي ﷺ في صلاة الكسوف ، ورواه أبو داود^(٨) ولفظه : إن النبي ﷺ قرأ قراءة طويلة ، فجهر بها "يعنى في صلاة الكسوف" ، انتهى . ورواه الترمذى ، ولفظه : إن رسول الله ﷺ صلى صلاة الكسوف ، فجهر فيها بالقراءة ، انتهى . وحسنه ، وصححه ، ورواه ابن حبان في "مصححه" في النوع الرابع والثلاثين ، من القسم الخامس ، ولفظه : قالت : كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فصلى بهم أربع ركعات في ركعتين ، وأربع سجودات ،

(١) البخارى في "باب الصلاة في كسوف الشمس" ، ص ١٤١ - ج ١ (٢) مسلم : ص ٢٩٩ (٣) مسلم : ص ٢٩٦ (٤) مسلم : ص ٢٩٧ (٥) أبو داود في "باب من قال : أربع ركعات" ، ص ١٧ - ج ١ (٦) البخارى في "باب الجهر بالقراءة في الكسوف" ، ص ١٤٥ ، ومسلم : ص ٢٩٦ (٧) قلت : حديث أسماء لم أجده في البخارى ، وهذا إليه المعنى في "البناء" ، وابن القيم في "الفتح" ، والمخاض في "الدراية" ، أيضاً (٨) أبو داود في "باب القراءة في صلاة الكسوف" ، ص ١٧٥ . والترمذى في "باب كيف القراءة في الكسوف" ، ص ٧٣ ، كلاماً من حديث عائشة ، دون أسماء

وجهر بالقراءة ، انتهى . وفي هذه الألفاظ ما يدفع قول من يفسر ^(١) لفظ "الصحيحين" بخسوف القمر ، كما سيأتى فى الحديث الذى بعد هذا الحديث .

الحديث الرابع : روى ابن عباس . وسمة الإخفاء بالقراءة فى صلاة الكسوف . قلت : أما حديث ابن عباس ، فرواه أحد فى "مسند" ^(٢) ، وكذلك أبو يعلى الموصلى فى "مسند" حدثنا حسن بن موسى الأشيب أن أبا ابن لهيعة ثنا يزيد بن أبى حبيب عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : صليت مع النبي ﷺ الكسوف ، فلم أسمع منه فيها حرفاً من القراءة ، انتهى . ورواه أبو نعيم فى "الحلية - فى ترجمة عكرمة" من طريق الواقدي ثنا عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبى حبيب به ، ورواه الطبرانى فى "معجمه" ثنا على بن المبارك ثنا زيد بن المبارك ثنا موسى بن عبد العزيز ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : صليت إلى جنب رسول الله ﷺ يوم كسفت الشمس ، فلم أسمع له قراءة ، انتهى . ورواه البيهقى فى "المعرفة" من طريق ابن لهيعة ، كما رواه أحمد ، ومن طريق الحكم بن أبان ، كما رواه الطبرانى ، ومن طريق الواقدي ، كما رواه أبو نعيم ، ثم قال : وهؤلاء ، وإن كانوا لا يحتاج بهم ، ولكنهم عدد ، وروايتهم توافقت الرواية الصحيحة عن ابن عباس ، أنه عليه السلام قرأ نحواً من سورة البقرة ، هكذا أخرجه فى "الصحيحين" قال الشافى : فيه دليل على أنه لم يسمع ما قرأ ، إذ لو سمعه لم يقدره بغيره ، ويدفع حمله على البعد ، رواية الحكم بن أبان : صليت إلى جنبه ، ويوافق أيضاً رواية محمد بن إسحاق بإسناده عن عائشة ، قالت : فحزرت قراءته ، ويوافق أيضاً حديث سمرة بن جندب ^(٣) ، وإنما الجهر عن الزهرى فقط ، وهو وإن كان حافظاً ، فيشبه أن يكون العدد أولى بالحفظ ، من الواحد ، انتهى كلامه .

حديث آخر ، إلا أنه غير صريح ، وهو الذى ، أشار إليه البيهقى : أخرجه البخارى . ومسلم عن ابن عباس ، قال : انكسفت الشمس ، صلى رسول الله ﷺ ، والناس معه ، قام قياماً طويلاً ، نحواً من سورة البقرة ، ثم ركع ، وساق الحديث ، وقد تقدم ، قال الشافى : فيه دليل على أنه لم يسمع ما قرأ ، إذ لو سمعه لم يقدره بغيره ، هكذا نقله البيهقى عنه ، وقال القرطبى فى "شرح مسلم" : هذا دليل لمن قال : يخفى القراءة ، لأنه لو جهر لعلم ما قرأ ، وقال المنذرى فى "حواشيه" : هذا الحديث يدل على الإسرار ، وقياسه على قول عائشة ^(٤) فى حديث آخر ، فحزرت قراءته ،

(١) هذا التفسير فسر به الثورى فى "المجموع" ، ص ٤٦ - ج ٥ (٢) ص ٢٩٣ ، و ص ٣٥٠ ، والطحاوى : ص ١٩٧ ، والبيهقى : ص ٣٣٥ - ج ٣ (٣) البخارى فى "باب صلاة الكسوف جماعة" ، ص ١٤٣ ، ومسلم : ص ٢٩٨ ، وبهذا اللفظ أخرج أبو داود فى : ص ١٧٥ : من حديث أبى هريرة أيضاً (٤) أبو داود فى "باب القراءة فى صلاة الكسوف" ، ص ١٧٥

قال : قتيل : فعله لبيان الجواز ، وقبل يقدم المثبت على النافي ، وقيل : يحتمل أن يكون جهرا في خسوف القمر ، وفيه نظر ، لأن حديث عائشة قد جاء فيه ما يدل على أنه في كسوف الشمس ، ولم يحفظ أنه عليه السلام جمع في خسوف القمر ، إنما هو شيء روى عن ابن عباس ، انتهى كلامه . وقال ابن تيمية في "المنتقى" : يحمل حديث الإخفاء على أنه لم يسمعه لبعده ، لما ورد في رواية مبسطة : أتينا ، والمسجد قد امتلأ ، انتهى .

واعلم أن الحديث غير صريح في الإخفاء ، وإن كان العلماء كلهم يحملوه عليه ، ولكن قد ينسب الإنسان الشيء المقروء بعبئه ، وهو مع ذلك ذا كرك لقدره ، فيقول : قرأ فلان نحو سورة البقرة ، وهو قد سمع ما قرأ ، ثم نسيه ، والله أعلم .

وأما حديث سمرة : فأخرجه أصحاب الأربعة ^(١) عن الأسود بن قيس ، حدثني ثعلبة بن عباد العبدي ، قال : قال سمرة بن جندب : بينما أنا ، و غلام من الأنصار نرى غرضين لنا ، حتى إذا كانت الشمس ، وقد تقدم بتمامه في "أول الباب" ، واللفظ لأبي داود ، واختصره الباقون ، ولفظهم : قال : صلى بنا رسول الله ﷺ في كسوف ، لا يسمع له صوتاً ، انتهى . ولفظ النسائي : في كسوف الشمس ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الرابع والثلاثين ، من القسم الخامس مطولاً ، بلفظ أبي داود ، ورواه الحاكم في "المستدرک" مطولاً . وعُتْصِرَ ، وقال : حديث صحيح على شرط البخاري . ومسلم ، ولم يخرجاه . انتهى . قال ابن حبان : وكان سمرة في أخريات الناس ، فلذلك لم يسمع صوت النبي ﷺ ، انتهى . وقد تقدم إيصال هذا .

الحديث الخامس : قال عليه الصلاة والسلام : «إذا رأيتم من هذه الأفراح شيئاً ، فارغبوا إلى الله بالدعاء» ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وفي "الصحيحين" ^(٢) من حديث المغيرة بن شعبه ، فإذا رأيتموها ، فادعوا الله وصلوا ، وأخرجنا أيضاً ^(٣) عن أبي موسى الأشعري ، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك ، فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه ، وأخرجنا أيضاً ^(٤) عن عائشة : وإذا رأيتموها ، فكبروا . وادعوا . وصلوا .

(١) أبو داود في "باب من قال : أربع ركعات" ، ص ١٧٥ ، والنسائي : ص ٢١٩ ، والترمذي في "باب كيف القراءة في الكسوف" ، ص ٧٣ ، وإبراهيم في "باب ملأه في صلاة الكسوف" ، ص ٩١ ، والحاكم : ص ٣٣٤ - ج ٧ ، مختصراً ، و ص ٣٣٠ ، مطولاً ، والطحاوي : ص ١٩٧ (٢) البخاري : ص ١٤٥ ، ومسلم : ص ٣٠٠ (٣) البخاري في "باب أذكر في الكسوف" ، ص ١٤٥ ، ومسلم : ص ٢٩٩ (٤) البخاري في "باب المدد في الكسوف" ، ص ١٤٢ ، ومسلم : ص ١٩٦

الحديث السادس : وقال عليه الصلاة والسلام : « فاذكروا الله واستغفروه » ، قلت : غريب أيضاً بهذا اللفظ ، وفي « الصحيحين » ^(١) عن أبي موسى الأشعري : فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ، ودعائه . واستغفاره ، والبخاري ^(٢) من حديث ابن عمر ، فإذا رأيتم ذلك ، فاذكروا الله ، قال ابن حبان في « صحيحه » : المراد بذكر الله في الحديث الصلاة ، لأنها تشتمل على ذكر الله ، فسميت به ، كقوله تعالى : ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ ، انتهى .

قوله : والسنة في الادعية تأخيرها عن الصلاة ، قلت : أخرجه الترمذي في « جامع » ^(٣) . في كتاب الدعوات . والنسائي في « كتاب اليوم والليلة » عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة ، قيل : يا رسول الله ، أي الدعاء أسمع ؟ قال : جوف الليل الأخير ، ودبر الصلوات المكتوبات ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الرحمن بن سابط به ، قال ابن القطان في « كتابه » : واعلم أن ما يرويه عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة ليس بمتصل ، وإنما هو منقطع ، لم يسمع منه ، واختلفوا في حديثه عن جابر ، فقال ابن أبي حاتم : إنه متصل ، وزعم ابن معين أنه مرسل ، وكذلك عن أبي أمامة ، قال عباس الدوري : قلت ليحيى : سمع من أبي أمامة ؟ قال : لا ، قيل : سمع من جابر ؟ قال : لا ، هو مرسل ، كان مذهب يحيى أنه يرسل عنهم ، ولم يسمع منهم ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٤) . والنسائي عن معاذ أن النبي ﷺ ، قال له : « يا معاذ ، والله إنني لأحبك ، أو صيكت ، يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول : اللهم أعني على ذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك » ، انتهى . قال النووي في « الخلاصة » : إسناده صحيح ، انتهى .

حديث آخر : قال البخاري رحمه الله في « تاريخه الوسيط » في باب العين المهملة - في ترجمة عبد الله : قال ابن إسماعيل : ثنا حماد عن الجريري . وداود بن عون عن أبي سعيد عن وراذ ، مولى المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أنه كان يدعو في دبر كل صلاة ، انتهى .

الحديث السابع : وقال عليه الصلاة والسلام : « إذا رأيتم شيئاً من هذه الأحوال ، فافزعوا

(١) البخاري في « باب الله كرى الكسوف » ، ص ١٤٥ ، ومسلم ص ٢٩٩ (٢) قلت : لم أوهما القبط في « الصحيح » ، من حديث ابن عمر ، وإنما هو من حديث ابن عباس ، في « باب صلاة الكسوف » ، ص ١٤٤ ، وفي « بدء الخلق » وغيرهما ، والله أعلم . (٣) الترمذي في « الباب التاسع - من باب عقد التسليم باليد » ، ص ١٨٨ (٤) أبو داود في « آخر كتاب الصلاة » في باب الاستغفار ، ص ٢٢٠ ، والمآكل في « المستدرک » ، ص ٣٧٣ ، على شرطها

إلى الصلاة ، قلت : غريب هذا اللفظ ، والبخارى . ومسلم ^(١) في حديث عائشة : فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة ، والمصنف احتج على أن خسوف القمر ليس فيه جماعة ، وإنما يصلي كل واحد لنفسه ، وليس فيه مطابقة .

قوله : وليس في الكسوف خطبة ، لأنه لم ينقل ، قلت : هذا غلط ، ففي ” الصحيحين “ (١) من حديث أسماء : ثم انصرف بعد أن تجلت الشمس ، فقام ، فخطب الناس ، فحمد الله ، وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوف الله بهما عباده ، ما من شيء كنت لم أره إلا وقد رأيته في مقامى هذا ، حتى الجنة والنار ، ولقد أوحى إلى أنكم تقتنون في قبوركم ، مثل أو قريباً من فئة الدجال ، يؤق أحدكم ، فيقال له : ماعليك بهذا الرجل ، فأما المؤمن ، أو المؤمنة ، فيقول : محمد رسول الله ، جاء بالبينات والهدى ، فأجبنا وآمنا واتبعنا ، فيقال له : نعم صالحاً ، فقد علينا أنك كنت لمؤمناً ، وأما المنافق ، أو المرتاب ، فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون قولا فلا يقله ، ، وأخرجنا (٢) من حديث ابن عباس : قال : « إني رأيت الجنة ، فتناولت منها عنقوداً ، ولو أخذته لا كلتم منه ، ما بقيت الدنيا ، ورأيت النار ، فلم أر كالיום منظرأ قط ، ورأيت أكثر أهلها النساء ، قالوا : بهم يا رسول الله ؟ قال : يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ، ثم رأت منك شيئاً ، قالت : ما رأيت منك شيئاً قط ، ، وأخرجنا أيضاً (٣) عن عائشة أنه قال : يا أمة محمد ، ما من أحد أغير من الله ، أن يزني عبده ، أو تزني أمته ، يا أمة محمد ، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ، ولبكيتم كثيراً ، وإني رأيت في مقامى هذا كل شيء وعدتم ، حتى لقد رأيته أرى أن أخذ قطفاً من الجنة ، حين رأيتموني جعلت أقدم في صلاتي ، ولقد رأيت جهنم ، يحطم بعضها بعضاً ، حين رأيتموني تأخرت ، ورأيت فيها ” عمرو بن لحي “ وهو أول من سيب السوائب ، وأخرج مسلم (٤) عن جابر : ولقد سمعته بالنار حين رأيتموني تأخرت ، عظة أن يصيبني من لفحها ، وحتى رأيت فيها ” صاحب المحجن “ ، يمر قصبه في النار ، كان يسرق الحجاج بمحجنه ، فان فطن له ، قال : إنما تعلق بمحجني ، وإن غفل عنه ذهب به ، وحتى رأيت فيها ” صاحبة الهرة “ التي ربطتها ، فلم تطعمها ، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض ، حتى ماتت جوعاً وعطشاً ، ثم سمعني بالجنة ،

(١) البقارى ١١ باب غطية الاحام وللکوف ،، ١٤٢ ص: ٢٩٦ (٢) البخارى ١٠ باب غطية - باب من قال والحطية والثناء : أما سعد ،، ١٢٦ ص: ٢٩٨ - ولم أر قطعا ، أد الشمس - وانتهى آيات من أين انة إلى عباد ، ولا هذا السياق ، وافق أحم . (٣) البخارى ١١ باب صلاة الکوف جامعة ،، ١٢٤ ص: ٢٩٨ ، والفتا له (٤) البخارى ١٠ باب الصلوة وللکوف ،، ١٤٢ ص: ٢٩٨ وغيره قطعة قطعة ، وصل :، ٢٩٦ (٥) مسلم :، ٢٩٨

وذلك حين رأيتموني تقدمت، حتى قمت في مقامي، ولقد مدت يدي، وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لتتظروا إليه، ثم بدا لي أن لا أفعل، فامن شيء توعده، إلا قد رأيته في صلاتي هذه، وأخرج أحمد (١) في حديث سمرة بن جندب، الحمد لله وأتى عليه، وشهد أنه عبد الله ورسوله، ثم قال: أيها الناس، أئشدكم بالله، إن كنتم تعلمون أني قصرت عن شيء من تبليغ رسالات ربي، لما أخبرتموني ذلك، قال: فقام رجال، فقالوا: نشهد أنك قد بلغت رسالات ربك، ونصحت لأممتك، وقضيت الذي عليك، ثم قال: أما بعد: فإن رجلاً يزعمون أن كسوف هذه الشمس، وكسوف هذا القمر، وزوال هذه النجوم عن مطالعها، لموت رجال عظماء من أهل الأرض، وأنهم قد كذبوا، ولكنها آيات من آيات الله، يعتبر بها عباده، فينظر من يحدث له منهم توبة، وأيم الله لقد رأيت منذ قمت أصلي ما أتم لا قوه في أمر دنياكم وآخرتكم، وأنه والله لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً، آخرهم الأعرور الدجال، وأنه متى يخرج، فسوف يزعم أنه الله تعالى، فمن آمن به، وصدقه، واتبعه لم ينفعه عمل صالح من عمل سلف، ومن كفر به، وكذبه لم يعاقب بشيء من عمله سلف، وأنه سوف يظهر على الأرض كلها، إلا الحرم. وبيت المقدس، وأنه يسوق الناس إلى بيت المقدس، فيحصرون حصراً شديداً، قال: فيصبح فيهم عيسى ابن مريم، فيقتله، وجنوده، حتى إن جنم الحائط، وأصل الشجرة لينادي: يا مسلم، هذا كافر، تعال، فاقتله، ولن يكون ذلك حتى يروا أموراً يتفاقم شأنها في أنفسكم، فتساملون بينكم، هل كان فيكم ذكر لكم منها شيئاً؟ ثم على أثر ذلك الموت، وكذلك رواه الحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وأخرج ابن حبان في "صحيحه" (٢) في حديث عمرو بن العاص، فقام، الحمد لله، وأتى عليه، وقال: لقد عرضت على الجنة، حتى لو شئت لتعاطيت قطعاً من قطوفها، وعرضت على النار، حتى جعلت ألقها، حتى خفت أن يفشاكم، فجعلت أقول: ألم يعدن أن لا يعذبهم، وأنا فيهم، ألم يعدن أن لا يعذبهم، وهم يستغفرون، ورأيت فيها "الحميرية السوداء" - صاحبة الهرة، كانت حبستها، فلم تعلمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض، ورأيت فيها صاحب بدقي رسول الله ﷺ - أعاد دعدع - يدفع في النار بقصبة، ورأيت "صاحب المحجن" متكئاً في النار على محبته، وأجاب الأصحاب عن ذلك كله، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يقصد الخطبة، وإنما قال ذلك دفعاً لقول من قال: إن الشمس انكسفت لموت إبراهيم، وإخباراً بما رآه من الجنة والنار، واستضعفه الشيخ تقي الدين، فقال: إن الخطبة لا ينحصر مقاصدها في شيء معين، سيما، وقد ورد أنه صعد المنبر، وبدأ بما هو المقصود من الخطبة، الحمد لله وأتى عليه، ووعظ، وذكر، وقد

(١) أحمد في مسنده، ص ١٦ - ج ٥، والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٣٠ - ج ١ (٢) والنسائي،

من حديث ابنه عبد الله: ص ٢١٨ - بخطه

يتفق دخول بعض هذه الأمور في مقاصدها، مثل ذكر الجنة والنار، وكونهما من آيات الله، بل هو كذلك جزماً، انتهى. قلت: وصعود المنبر، رواه النسائي^(١). وأحمد في "مسنده". وابن حبان في "صحيحه"، ولفظهم: ثم انصرف بعد أن تجلت الشمس، فقام، فصعد المنبر، فخطب الناس، حمد الله، وأتى عليه بما هو أهله، ثم قال: إن الشمس والقمر، الحديث، وبمذهبنا، قال الإمام أحمد: إن الخطبة لا تسن في الكسوف، وأجابوا بما أجاب به أصحابنا، نقله ابن الجوزي في "التحقيق"، والله الموفق.

باب الاستسقاء

الحديث الأول: روى عن رسول الله ﷺ أنه استسقى، ولم يرو عنه الصلاة^(٢)، قلت: أما استسقاؤه عليه السلام، فصحيح ثابت، وأما أنه لم يرو عنه الصلاة، فهذا غير صحيح، بل صح أنه صلى فيه، كما سيأتي، وليس في الحديث أنه استسقى، ولم يصل، بل غاية ما وجد ذكر الاستسقاء دون ذكر الصلاة، ولا يلزم من عدم ذكر الشيء عدم وقوعه، فهذا كما رد على الشافعي في إيجابه العمرة، بأن النبي ﷺ^(٣) أمر الحميمة أن تقضى الحج عن أبيها، ولم يأمرها بقضاء العمرة عنه، فأجاب البيهقي رحمه الله، بأن الحديث قد يكون فيه ذكر العمرة، ولكن حفظ الراوي بعضه ونسى بعضه، أو حفظه كله، ولكن أدى البعض، وترك البعض، يقع ذلك بحسب السؤال والحاجة، والله أعلم، فيما ذكر فيه الاستسقاء دون الصلاة، ما أخرجه البخاري. ومسلم^(٤) عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس أن رجلاً دخل المسجد في يوم جمعة، ورسول الله ﷺ قائم بخطب، فقال: يا رسول الله. هلكت الأموال، واقطعت السبل، فادع الله يفتنا^(٥)، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه، ثم قال: اللهم أغثنا. اللهم أغثنا. اللهم أغثنا. قال أنس: فلا والله ما نرى في السماء،

(١) النسائي في "باب للعود على المنبر بعد صلاة الكسوف"، ص ٢٢٢ من حديث فائقة. وأحمد في "مسنده". ص ٣٥٤ ج ٦ من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، بلفظ آخر (٢) ينسب في ذلك الاستسقاء. فلا يرد أنه غير صحيح، كما قال الإمام الحافظ الزيلعي، المخرج، ولو تمدى فطره إلى سطر، حتى رأى قوله في جوابها. قلنا: فله مرة، وتركه أخرى، فلم يكن سنة، لم يحمله على التي مطلقاً. وإنما يكون سنة لما وطئ عليه. وكذا في "صح القدر"، ص ٤٣٧ ج ١ (٣) أخرجه البخاري في "أول المناسك"، ص ٢٠٥ حديث الحميمة، من رواية ابن عباس رضي الله عنه (٤) للبخاري في "باب الاستسقاء في حطبة الجمعة"، ص ٢٣٨، ومسلم في "الاستسقاء"، ص ٢٩٣ (٥) في نسخة "يفتنا".

من محاب ، ولا قرعة ، وما يتنا وبين سلع من بيت ولا دار ، قال : فطلعت من ورائه بحابة مثل الترس ، فلما توسطت السماء اتشرت ، ثم أمطرت ، فلم يزل المطر إلى الجمعة الأخرى ، قال : ثم جاء رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ، ورسول الله ﷺ قائم يخضب ، فاستقبله قائماً . فقال : يا رسول الله هلكت الأموال ، واقطعت السبل ، فادع الله بمسكها عنا ، قال : فرفع رسول الله ﷺ يديه ، ثم قال : « اللهم حولينا ولا علينا ، اللهم على الآكام . والظراب . ويطون الأودية . ومنابت الشجر » ، قال : فانقلعت ، وخرجنا نمشي في الشمس ، قال شريك : فسألت أنس بن مالك ، أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري . انتهى . وفي لفظ البخاري ^(١) ، فقام إليه ذلك الرجل . أو غيره ، وفي لفظ ^(٢) : ثم جاء الرجل ، فقال : يا رسول الله بشق المسافر ، ومنع الطريق ، وفي لفظ ^(٣) : ثم جاء ، فقال : تهدمت البيوت ، وفي هذين اللفظين ، أن القاتل رجل واحد ، وفيما تقدم شك وتردد ، وبما ورد فيه ذكر الصلاة مع الاستسقاء . ما أخرجه الأئمة الستة ^(٤) عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله ﷺ خرج بالناس يستسقي ، فصلى بهم ركعتين ، وحول رداءه ، ورفع يديه ، فدعى واستسقى ، واستقبل القبلة ، انتهى . زاد البخاري ^(٥) : فيه جهر فيهما بالقراءة ، وليس هذا عند مسلم .

الحديث الثاني : روى ابن عباس أن النبي ﷺ صلى في الاستسقاء ركعتين ، كصلاة العيد ، قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٦) عن إسحاق بن عبد الله بن كنانة ، قال : أرسلني الوليد بن عتبة - وكان أمير المدينة - إلى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله ﷺ ، فقال : خرج رسول الله ﷺ مبتدلاً متواضعاً متضرعاً ، حتى أتى المصلى ، فلم يخضب خطبتكم هذه ، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير . وصلى ركعتين ، كما كان يصلي في العيد ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه الحاكم في « المستدرک » ، وسكت عنه ، قال المنذرى في « مختصره » ^(٧) : رواية إسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابن عباس . وأبي هريرة مرسله ، انتهى . ورواه ابن حبان

(١) في « باب الاستسقاء على المتر » ، ص ١٣٨ (٢) عند البخاري في « باب رفع الناس أيديهم مع الأمل » ، ص ١٤٠ (٣) عند البخاري في « باب من أكثر صلاة الجمعة في الاستسقاء » ، ص ١٣٨ (٤) البخاري في « الاستسقاء » ، ص ١٣٧ ، وصلى فيه : ص ٢٩٣ ، وأبو داود فيه : ص ١٧١ ، والنسائي فيه : ص ٢٢٤ ، والترمذي : ص ٧٢ ، كأن القطة له ، وإبراهيم : ص ٩١ (٥) البخاري في « باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء » ، ص ١٣٩ ، والنسائي : ص ٢٢٤ ، وأبو داود : ص ١٧١ ، والترمذي : ص ٧٢ (٦) أبو داود في « الاستسقاء » ، ص ١٧٢ ، والنسائي في « باب كيف صلاة الاستسقاء » ، ص ٢٢٦ ، والترمذي في « الاستسقاء » ، ص ٧٣ ، وإبراهيم فيه : ص ٩١ ، والحاكم في « المستدرک » ، ص ٣٢٧ ، والطحاوي : ص ١٩١ (٧) وقال الحافظ في « الدراية » ، قلت : وهم من زعم أن إسحاق لم يسع من ابن عباس ، اهـ .

في "صحيحه" (١) في النوع الرابع، من القسم الخامس، من حديث هشام بن عبد الله بن كنانة عن أبيه، قال: أرسلني أمير من الأمراء إلى ابن عباس أسأله عن صلاة الاستسقاء، الحديث، وهكذا في لفظ للنسائي. وهشام، هو: ابن إسحاق بن عبد الله بن كنانة، فنسبه بجمه، وترك اسم أبيه، فإن الباقين، قالوا: عن هشام بن إسحاق بن عبد الله بن كنانة عن أبيه، قال: أرسلني، الحديث.

حديث آخر: أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" (٢) عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد، قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى، فاستسقى، واستقبل القبلة، وقلب، وفي لفظ لهما: وحول رداءه، وصلى ركعتين، انتهى. قال البخاري في "صحيحه": كان ابن عينة، يقول: عبد الله بن زيد هذا ابن عبد ربه - صاحب الأذان - وهو وهم منه، بل هو عبد الله بن زيد ابن عاصم المازني، والاول كوفي، انتهى. وزاد البخاري في "صحيحه" في هذا الحديث: جهر فيهما بالقراءة.

واعلم أن المصنف رحمه الله، لو اقتصر على قوله: صلى في الاستسقاء ركعتين لكان أولى، لأن الشافعي رحمه الله احتج بقوله: كصلاة العبد على أنه يكبر فيها تكبير التشريق، على أنه قد جاء مصرحاً به في حديث أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣). والدارقطني، ثم البيهقي في "السنن" عن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن طلحة، قال: أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن مُسْتَأْتِ الاستسقاء، فقال: مُسْتَأْتِ الاستسقاء سُنَّة الصلاة في العيدين، إلا أن رسول الله ﷺ قلب رداءه، فجعل يمينه على يساره، ويساره على يمينه، وصلى ركعتين، كبر في الأولى سبع تكبيرات، وقرأ "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" وقرأ في الثانية: "هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ"، وكبر فيها خمس تكبيرات، انتهى. قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. والجواب عنه من وجهين: أحدهما: ضعف الحديث، فإن محمد بن عبد العزيز هذا، قال في البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. ليس له حديث مستقيم. وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": يروى عن الثقات المعضلات، وينفرد بالطامات عن الآثبات، حتى سقط الاحتجاج به، انتهى. وقال ابن القطان في "كتابه": هو أحد ثلاثة إخوة كلهم ضعفاء: محمد. وعبد الله. وعمران، بنو عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، وأبوهم عبد العزيز مجهول الحال، فاعتل الحديث بهما، انتهى كلامه. الثاني: أنه معارض بحديث رواه الطبراني

(١) والحاكم في "المستدرک" ص ٣٢٦، سواء بسواء، والنسائي في "باب كيف صلاة الاستسقاء" ص ٣٢٦، وكذلك الدارقطني: ص ١٨٩ (٢) البخاري في "باب تحويل الرداء" ص ١٣٧، ومسلم: ص ٢٩٣ (٣) ص ٣٢٦، والدارقطني: ص ١٨٩، والبيهقي: ص ٣٤٨ - ٣٤٣

في "معجمه الوسط" حدثنا مسعدة بن سعد العطار ثنا إبراهيم بن المنذر ثنا محمد بن فليح حدثني عبد الله ابن حسين بن عطلة عن داود بن بكر بن أبي الفرات عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس ابن مالك ، أن رسول الله ﷺ استسقى ، تخطب قبل الصلاة ، واستقبل القبلة ، وحوّل رداءه ، ثم نزل ، فصلى ركعتين ، لم يكبر فيهما إلا تكبيرة ، انتهى .

حديث آخر : وروى فيه أيضاً ، حدثنا مصعب بن إبراهيم بن حمزة ثنا أبي ثنا عبد العزيز ابن محمد عن محمد بن عبيد الله بن أخي الزهري عن عمه عن كثير بن العباس ، أن عبد الله بن عباس كان يحدث عن صلاة النبي ﷺ الكسوف ، قال : لم يرد على ركعتين مثل صلاة الصبح ، انتهى .

الحديث الثالث : روى أنه عليه السلام خطب في الاستسقاء ، قلت : ما أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١) عن الثعالب بن راشد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، قال : خرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقى ، فصلّى بنا ركعتين بلا أذان ، ولا إقامة ، ثم خطبنا ، ودعا الله ، وحوّل وجهه نحو القبلة ، رافضاً يديه ، ثم قلب رداءه ، فجعل اليمين على اليسر ، واليسر على اليمين ، انتهى . ورواه البيهقي في "سننه" ، وقال : تفرد به الثعالب بن راشد عن الزهري ، انتهى . قال البخاري : هو صدوق ، لكن في حديثه وهم كبير ، انتهى .

حديث آخر : روى أحمد في "مسنده" (٢) من طريق مالك عن عبد الله بن بكر عن عباد ابن تميم عن عمه عبد الله بن زيد ، قال : خرج رسول الله ﷺ يستسقى ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم استقبل القبلة ، فدعى ، فلما أراد أن يدعو أقبل بوجهه إلى القبلة ، وحوّل رداءه ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن أبي بكر به ، باللفظ : تخطب الناس ، ثم استقبل القبلة ، إلى آخره .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "سننه" (٣) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : شكى الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر ، فأمر بمنبر ، فوضع له في المصلّى ، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه ، قالت عائشة : فخرج رسول الله ﷺ حين بدأ حاجب الشمس ، فقفد على المنبر ، فكبر ، وحمد الله عز وجل ، ثم قال : إنكم شكوتم جذب دياركم ، واستنطار المطر عن إبان زمانه عنكم ، وقد أمركم الله سبحانه أن تدعوه ، ووعدكم أن يستجيب لكم ، ثم قال :

(١) ابن ماجه في باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، ص ٩١ ، والبيهقي : ص ٣٤٧ - ج ٣ ، والطحاوي : ص ١٩٢

(٢) ص ٤١ - ج ٤ ، والدارقطني : ص ١٨٩ (٣) أبو داود في "باب رفع اليدين في الاستسقاء" ، ص ١٧٢ ،

والحاكم في "المستدرک" ، ص ٢٢٨

(الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين) لا إله إلا الله، يفعل ما يريد، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت القوي، ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوتاً، وبلاغاً إلى حين. ثم رفع يديه، فلم يزل في الرفع، حتى بدأ يفاض بإبطيه. ثم حوّل إلى الناس ظهره، وقلب وحوّل رداءه، وهو رافع يديه، ثم أقبل على الناس، ونزل، فصلى ركعتين. فأنشأ الله بحمائه، فرعدت وبرقت، ثم أمطرت بإذن الله. فلم يأت عليه الصلاة والسلام مسجده حتى سألت السيول، فلما رأى سرعتهم، إلى اليكن، ضحك حتى بدت نواجذه، فقال: أشهد أن الله على كل شيء قدير، وأنا عبد الله، ورسوله، انتهى. قال أبو داود: حديث غريب، وإسناده جيد، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثاني عشر، من القسم الخامس. والحاكم في "المستدرک"، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. وهذا كلام مشتمل على الحمد والتثناء، والموعظة. والدعاء، سيما، وقد قاله على المنبر، وفي حديث أبي داود: أنه بدأ بالخطبة قبل الصلاة، وفي الحديثين الماضيين العكس، ولعلهما واقعتان، والله أعلم، وبمذهب الصاحبين أخذ الشافعي، أن الخطبة تسن في الاستسقاء، وقال أحمد: لا تسن، واحتجوا له بحديث إصحاق بن كاثان^(١) المتقدم، وفيه: فلم يخطب خطبتكم منه، وبه قال الإمام، قلنا: مفهومه أنه خطب، لكنه لم يخطب خطبتين، كما يفعل في الجمعة، ولكنه خطب خطبة واحدة، فذلك نفي النوع، ولم ينف الجنس، ولم يرو أنه خطب خطبتين، فذلك قال أبو يوسف: يخطب خطبة واحدة، ويحمد يقول: يخطب خطبتين، ولم أجد له شاهداً، والله أعلم. وهذه الأحاديث تدفع تأويل الخطبة، بأنها كانت خطبة الجمعة، وكان الاستسقاء في ضمنها لإجابة للسائل، كما تقدم للبخاري، ومسلم عن أنس: دخل رجل المسجد يوم جمعة، والنبي ﷺ قائم يخطب، الحديث.

الحديث الرابع: روى أن النبي ﷺ استقبل القبلة، وحوّل رداءه، قلت: تقدم في حديث عبد الله بن زيد: فاستسقى، وحوّل رداءه، رواه الأئمة الستة، وفي لفظ للبخاري. ومسلم: وقلب رداءه، وللبخاري^(٢) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال جعل اليمين على الشمال، وفي لفظ لأحمد في "مسنده" ^(٣): وحوّل رداءه، قلبه ظهره لبطن، وعند أبي داود^(٤)، قال: استسقى النبي ﷺ، وعليه خيمصة سوداء، فأراد أن يأخذ بأسفلها، فيجعلها أعلاها، فلما ثقلت، قلبها على عاتقه، وزاد أحمد^(٥): وتحوّل الناس معه، قال الحاكم: على شرط مسلم، وهذا اللفظ

(١) أي بحديث ابن عباس رضي الله عنه، وتقدم قريباً (٢) للبخاري في باب الاستسقاء في المصلي، ص ١٤٠، وأحمد: ص ٤٠ ج ٤ (٣) أحمد: ص ٤١ ج ٤ (٤) أبو داود في باب صلاة الاستسقاء، ص ١٧١، والحاكم: ص ٣٢٧، وأحمد: ص ٤١ ج ٤، وفيه: وقلبها عليه اليمين على الأيسر، والأيسر على اليمين (٥) أحمد: ص ٤١ ج ٤

فيه اجمع بين الروايات ، لأن القلب غير التحويل ، ولكن الثوب إذا كان له طرفان ، كالكساء . ونحوه ، يمكن فيه اجمع بين القلب ، والتحويل ، والله أعلم . وقول المصنف رحمه الله : ولا يقلب القوم أرديتهم ، لأن النبي ﷺ لم ينقل عنه ^(١) أنه أمرهم بذلك ، مشكل ، لأن عدم النقل ليس دليلاً على عدم الوقوع ، وأيضاً فالقوم قد حوّلوا بحضرته عليه الصلاة والسلام ، ولم ينكر عليهم ، وتقرير الشارع حكم ، كما ورد في "مسند أحمد" ^(٢) في حديث عبد الله بن زيد ، أنه عليه السلام حوّل رداءه ، قلبه ظهراً لبطن ، وتحوّل الناس معه .

فائدة : ذكر العلماء أن تحويل الرداء من النبي ﷺ كان تفليلاً ، لأنه انتقال من هيئة إلى هيئة ، وتحول من شيء إلى شيء ، ليكون ذلك علامة لا تتقالم من الجذب إلى الخصب ، وتحولهم من الشدة إلى الرخاء ، قلت : قد جاء ذلك مصرحاً به في "مستدرک الحاكم" ^(٣) من حديث جابر ، وصححه ، وفيه : وحوّل رداءه ، ليتحول القحط ، وكذلك رواه الدارقطني في "سننه" وفي الطوال - للطبراني - من حديث أنس ، ولكن قلب رداءه ، لكي ينقلب القحط إلى الخصب ، وفي "مسند" إسماعيل بن راهويه ^(٤) : لتتحول السنة من الجذب إلى الخصب ، ذكره من قول وكيع .

باب صلاة الخوف

الحديث الأول : روى ابن مسعود ، أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف على هذه الصفة "يعني أنه جعل الناس طائفتين" : طائفة : خلفه . وطائفة : على وجه العدو ، فصلّى بتلك الطائفة ركعة ومجديتين ، فلما رفع رأسه من السجدة الثانية مضت الطائفة التي خلفه ، إلى وجه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى ، فصلّى بهم ركعة ومجديتين ، وتشهد ، وسلم ، ولم يسلموا ، وذهبوا إلى وجه العدو ، وجاءت الطائفة الأولى ، فصلوا ركعة ومجديتين ، وحُذانا ، بغير قراءة ، وتشهدوا ، وسلموا ، ومضوا إلى وجه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى ، فصلوا ركعة ومجديتين ، بقراءة ، وتشهدوا ، وسلموا ، قلت : أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٥) عن خصيف الجزري عن أبي عبيدة عن

(١) راجع "صح القدير" ، ص ٤٤٠ - ج ١ ، فان صاحباً على الحافظ المرح مؤاخفة ، وليست بصحيحة ، والله أعلم (٢) ص ٤١ - ج ٤ ، "المستدرک" ، ص ٣٢٦ - ج ١ ، والدارقطني من جسر برعمد من أبيه مرسلاً : ص ١٨٩ (٤) وفي "مسند أحمد" ، ص ٤١ - ج ١ ، قال أبو عبد الرحمن : قلب الرداء حتى تحوّل السنة ، ويصير للناس رخاً ، اهـ (٥) أبو داود : في "الخوف" - في باب من قال : يصلى بكل طائفة ركعة ، الخ : ص ١٨٤ ، والطحاوي : ص ١٨٤

عبد الله بن مسعود، قال : صلى رسول الله ﷺ ، قاموا صفّاً خلفه ، و صفّاً مستقبل العدو ، فصلّى بهم النبي ﷺ ركعة ، ثم جاء الآخرون ، قاموا في مقامهم ، واستقبل هؤلاء العدو ، فصلّى بهم النبي ﷺ ركعة ، ثم سلم ، قام هؤلاء ، فصلوا لأنفسهم ركعة ، ثم سلّوا ، ثم ذهبوا ، قاموا مقام أولئك مستقبل العدو ، ورجع أولئك إلى مقامهم ، فصلوا لأنفسهم ركعة ، ثم سلّوا ، انتهى . ورواه البيهقي ، وقال : أبو عبيدة ، لم يسمع من أبيه ، وخصيف ليس بالقوى ، ويمكن من أن يحمل عليه حديث ابن عمر ، أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " ، واللفظ البخارى ^(١) ، قال : غزوت مع رسول الله ﷺ قبل نجد ، فوزينا العدو ، فصاحتنا لهم ، قام رسول الله ﷺ يصلى لنا ، قامت طائفة معه تصلى ، وأقبلت طائفة على العدو ، وركع رسول الله ﷺ بمن معه ، وجمد بجمدين ، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل ، لجأوا ، فركع رسول الله ﷺ بهم ركعة ، وجمد بجمدين ، ثم سلم ، قام كل واحد منهم . فركع لنفسه ركعة ، وجمد بجمدين ، انتهى . قال القرطبي في " شرح مسلم " : والفرق بين حديث ابن عمر . وحديث ابن مسعود ، أن في حديث ابن عمر ، كان قضاؤهم في حالة واحدة ، ويبقى الإمام كالخارس وحده ، وفي حديث ابن مسعود ، كان قضائهم متفرقا على صفة صلاتهم ، وقد تأول بعضهم حديث ابن عمر ، على ما في حديث ابن مسعود ، وبه أخذ أبو حنيفة ، وأصحابه ، غير أبي يوسف ، وهو نص أشهب ، من أصحابنا ، خلاف ما تأوله ابن حبيب ، والله أعلم ، انتهى .

قوله : وأبو يوسف ، وإن أنكر شرعيتهما في زماننا ، فهو محجوج بما رويناه ، قلت : يشير إلى حديث ابن مسعود المتقدم ، وهذا الاحتجاج فيه نظر ، لأن أبا يوسف إنما ينكر شرعيتهما بعد زمان النبي ﷺ ، وكون النبي ﷺ فعلها لا يرد عليه ، لأنه يقول به ، وتبع أبا يوسف في هذه المقالة المزني ، ومستندهم خصوص الخطاب به عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ الآية ، ولأن فيها أصلاً منافية للصلاة ، فيقتصر على مورد الخطاب ، ودليل الجمهور وجوب الاتباع والتأسي بالنبي ﷺ ، وقوله : ﴿ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ﴾ ، والأفعال المنافية لإنها هي لأجل الضرورة ، وهي موجودة بعده عليه الصلاة والسلام ، قلت : قد وردت صلاة الخوف من قوله عليه الصلاة والسلام ، لا من فعله ، كما رواه البخارى في " صحيحه " ^(٢) - في تفسير سورة البقرة - في باب قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ " حدثنا عبد الله بن يوسف أبا مالك ، عن نافع أن

(١) البيهقارى في " أبواب صلاة الخوف " ، ص ١٢٨ (٢) البخارى في " التفسير - في باب قوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ الآية " ، ص ٦٥٠ - ٢٤

عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف، قال: يتقدم الإمام . وطائفة من الناس، فيصلي بهم الإمام ركعة، وتكون طائفة منهم، بينهم وبين العدو، لم يصلوا، فإذا صلى الذين معه ركعة، استأخروا مكان الذين لم يصلوا، ولا يسلمون، ويتقدم الذين لم يصلوا، فيصلون معه ركعة، ثم ينصرف الإمام، وقد صلى ركعتين، فيقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة، بعد أن ينصرف الإمام، فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلى ركعتين، فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قِياماً، على أقدامهم، أو ركناً، مستقبل القبلة، أو غير مستقبلها، قال مالك: قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك، إلا عن رسول الله ﷺ، انتهى.

حديث آخر: رواه الترمذي^(١). وابن ماجه، قالوا: حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن جبير عن سهل بن أبي حشمة، أنه قال في صلاة الخوف: قال: يقوم الإمام مستقبل القبلة، وتقوم طائفة منهم معه، وطائفة من قبل العدو، ووجههم إلى العدو، فيركع بهم ركعة، ويركعون لأنفسهم ركعة، ويسجدون لأنفسهم سجدة في مكانهم، ثم يذهبون إلى مقام أولئك، ويحجى أولئك، فيركع بهم ركعة، ويسجد بهم سجدة، فهي له ثنتان، ولم واحدة، ثم يركعون ركعة، ويسجدون سجدة، قال محمد بن بشار: سألت يحيى بن سعيد القطان عن هذا الحديث، فحدثني عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حشمة عن النبي ﷺ بمثل حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، لم يرفعه يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد، ورفعه شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد، انتهى. وفيه أيضاً آثار: منها: ما رواه أبو داود في "سننه"^(٢) حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي، أخبرني أبي أنهم غزوا مع عبد الرحمن بن سمرة - كابل - فصلى بنا صلاة الخوف "يعني بمثل حديث ابن مسعود" ذكره عقب حديث ابن مسعود، يبنى أن ينظر في الآثار التي عن الصحابة الذين صلوا صلاة الخوف بعد النبي ﷺ، أو في زمانه^(٣).

الحديث الثاني: روى أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بطائفتين، ركعتين ركعتين،

(١) الترمذي في "باب صلاة الخوف"، ص ٧٤، وابن ماجه: ص ٩٠ - ج ٣ - (٢) أو داود في "باب من قال: يصلي بكل طائفة ركعة"، إلخ: ص ١٨٤ - (٣) روى أبو داود: ص ١٨٤، أن عبد الرحمن بن سمرة صلى بكابل - صلاة الخوف -، وروى الطحاوي - ص ١٨٣، وثلثا في - وأبو داود - وأحمد - وغيرهم، أن سعيد بن جابر - حديثه - صلياً بطبرستان - صلاة الخوف - وروى البيهقي في: ص ٢٥٢ - ج ٣ من أبي موسى، أنه صلى بأصبهان - صلاة الخوف - وعن علي أنه صلى المغرب - صلاة الخوف - ليلة المعبر

قلت : أخرجه مسلم^(١) عن أبي سلمة عن جابر ، قال : أقبلنا على رسول الله ﷺ ، حتى إذا كنا بذات الرقاع ، قال : كنا إذا أتينا على شجرة ظليمة تركناها لرسول الله ﷺ ، قال : فجاء رجل من المشركين ، وسيف رسول الله ﷺ معلق بشجرة ، فأخذه ، فاخترطه ، ثم قال لرسول الله ﷺ : أتخافني ؟ قال : لا ، قال : فمن يمنحك مني ؟ قال : الله يمنني منك ، قال : فتهديه أصحاب رسول الله ﷺ . فأخذ السيف ، وعلقه ، قال : ثم نودى بالصلاة ، فصلى بالطائفة ركعتين ، ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، قال : فكانت لرسول الله ﷺ أربع ركعات وللقوم ركعتان ، انتهى . ولم يصل البخاري سنده به ، فقال في "كتاب المغازي"^(٢) في غزوة ذات الرقاع : "وقال أبان : حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر ، فذكره . وروى شيخنا علاء الدين مقلداً لنفيته ، فقال : أخرجاه"^(٣) ، وقد نص على ذلك الحبدي . وعبد الحق في "كتايبهما - الجمع بين الصحيحين" مع أن البخاري وصل سنده به في مواضع ، لكن ليس فيه قصة الصلاة ، والله أعلم ، قال شيخنا علاء الدين ، عقيب ذكره حديث جابر هذا : والنسائي في رواية ، كأنها كانت صلاة الظهر ، وقال من قلده الشيخ : ولأبي داود . والنسائي أن الصلاة كانت صلاة الظهر ، وهذا كله وهم ، أما النسائي فإنه لم يذكر هذه الرواية أصلاً ، لا في حديث جابر ، ولا في حديث أبي بكرة ، وأما أبو داود ، فإنه لم يذكرها إلا في حديث أبي بكرة . والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه أبو داود^(٤) بسند صحيح عن الحسن عن أبي بكرة ، قال : صلى النبي ﷺ ، في خوفٍ الظهر ، فصف بعضهم خلفه ، وبعضهم بإزاء العدو ، فصلى ركعتين ، ثم سلم ، وانطلق الذين صلوا معه فوقفوا موقف أصحابهم ، ثم جاء أولئك فصلوا خلفه ، فصلى بهم ركعتين ، ثم سلم ، فكانت لرسول الله ﷺ أربعاً ، ولاصحابه ركعتين ، انتهى . وهذا هو حديث الكتاب ، فإن فيه ذكر الظهر .

وأعلم أن هذا الحديث صريح في أنه عليه الصلاة والسلام سلم من الركعتين ، وحديث جابر ليس صريحاً ، فلذلك حملة بعضهم على حديث أبي بكرة ، ومنهم النووي^(٥) ، ومنهم من لم يجعله عليه ،

(١) مسلم في "صلاة الخوف" ، ص ٢٧٩ (٢) البخاري : ص ٥٩٣ (٣) وكذا وهم صاحب "المشكاة" ، حيث قال : متفق عليه (٤) أبو داود في "بابين قال : صلى بكل طائفة ركعتين" ، ص ١٨٤ ، وقد تقدم الحديث : ص ٥٦ من هذا الجزء . (٥) قال النووي في "شرح مسلم" ، ص ٢٧٩ : سناه صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، وسلم ، وسلوا ، وبالثانية كذلك ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم متقلداً ، وهم مقترضون ، اه ، وقال الحافظ في "التلخيص" ، ص ١٤٠ : أورده للثامی . والنسائي . وابن خزيمة عن طريق الحسن عن جابر ، وفيه : أنه سلم من الركعتين أولاً ، ثم صلى ركعتين بالطائفة الأخرى ، اه . قلت : وهم : ص ٩٢ - ج ١ أن الحسن روى عن جابر أحاديث ، ولم يسع منه ، اه ، وروى

ومنها القرطبي، وقال المنذرى في "مختصره": قال بعضهم: كان النبي عليه السلام في غير حكم سفر، وهم مسافرون، وقال بعضهم: هذا خاص بالنبي ﷺ لفضيلة الصلاة خلفه، وقيل: فيه دليل على جواز اقتداء المفترض بالمتفل، ويعترض عليه بأنه لم يسلم من الفرض، كما في حديث جابر، وقيل: إنه عليه السلام كان غيراً بين القصر والإتمام في السفر. فاختار الإتمام، واختار لمن خلفه القصر، وقال بعضهم: كان في حضر، يطن نخلة، على باب المدينة، وكان خوف، فخرج منه محترساً، انتهى. قلت: قد يتقوى هذا بحديث أخرجه البيهقي في "المعرفة" من طريق الشافعي، أخبرنا الثمة بن علية، أو غيره عن يونس عن الحسن عن جابر أن النبي ﷺ كان يصلي بالناس صلاة الظهر في الخوف، يطن نخلة^(١)، فصل بطائفة ركعتين، ثم سلم، ثم جاءت طائفة أخرى، فصل بهم ركعتين، ثم سلم، انتهى. وأخرج الدارقطني عن عتبة عن الحسن عن جابر أن النبي ﷺ كان محاصراً لبني محارب، فودى بالصلاة، فذكر نحوه. والاول أصح، إلا أن فيه شائبة الانقطاع، فإن شيخ الشافعي مجهول، وأما الثاني: فقيه عتبة بن سعيد القطان الواسطي، ضعفه غير واحد، وقال غيره: لم يحفظ عن النبي عليه السلام أنه صلى صلاة خوف قط في حضر، ولم يكن له حرب قط في حضر إلا يوم الخندق، ولم يكن آية الخوف نزلت بعد، والله أعلم، ولما ذكر الطحاوي^(٢) حديث أبي بكرة المذكور، قال: يحتمل أن يكون ذلك كان في وقت كانت الفريضة تصلى مرتين، فإن ذلك كان يفعل أول الإسلام، حتى نهي عنه، ثم ذكر حديث ابن عمر، أن النبي ﷺ نهي أن يصلي فريضة في يوم مرتين، قال: والنهي لا يكون إلا بعد الإباحة، والله أعلم.

فائدة: ذكر بعض الفقهاء أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف في عشرة مواضع، والذي استقر عند أهل السير. والمغازي، أربعة مواضع: ذات الرقاع. ويطن نخل. وعسفان. وذى قرد، لحديث ذات الرقاع أخرجه البخاري. ومسلم^(٣) عن مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة، وفي لفظ للبخاري: عن صلى مع النبي ﷺ يوم ذات الرقاع

الطحاوي في "شرح الآثار"، ص ١٨٧ من فتادة عن اليتكري عن جابر، وقال البخاري. وابن مبيد: إن فتادة لم يسع من اليتكري، ومنها ابن حزم في "المحلى"، ص ٢٢٦ - ج ٤
(١) يطن نخل - جمع نخلة - قرية قريبة من المدينة، موضعها ط أربعة أميال من المدينة. "والم الرقا"، ص ٢٦٦، فليراجع "الفتح"، ص ٣٢٥ - ج ٧ (٢) الطحاوي: ص ١٨٦، وقال قبله بطرير: يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلاماً كذلك، لأنه لم يكن في سفر يحصر في مثل الصلاة، وهكذا يقول إذا حضر العدو في مصر، اه.
(٣) عند البخاري في "غزوة ذات الرقاع"، ص ٥٩٢ - ج ٢، ومسلم: ص ٢٧٩، ولكن فيها عن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخرج البخاري قطع حديث سهل عن طريق آخر، دون طريق مالك عن يزيد

صلاة الخوف ، أن طائفة صفت معه الحديث ، وحديث بطن نخلة أخرجه النسائي (١) عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر ، قال : كنا مع النبي ﷺ بنخل ، والعدو يبتنا ، وبين القبلة ، الحديث ، وحديث عسفان أخرجه أبو داود (٢) . والنسائي عن مجاهد عن أبي عياش الزرقى ، زيد ابن الصامت ، قال : كنا مع النبي ﷺ بعسفان ، وعلى المشركين خالد بن الوليد . الحديث ، ورواه البيهقي في "المعرفة" بلفظ : حدثنا أبو عياش ، قال : وفي هذا تصريح بسماع مجاهد من أبي عياش ، وحديث ذى قرد (٣) أخرجه النسائي (٤) عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ صلى بذي قرد ، الحديث ، وروى الواقدي (٥) في "المغازي" حديث ربيعة بن عثمان عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله ، قال : قال : أول ما صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف ، في غزوة ذات الرقاع ، ثم صلاها بعد بعسفان بينهما أربع سنين ، قال الواقدي : وهذا عندنا أثبت من غيره ، انتهى .

الحديث الثالث : روى ، أنه عليه السلام شغل عن أربع صلوات : يوم الخندق ، قلت : تقدم في "باب قضاء الفوائت" ، والمصنف رحمه الله استدلل بهذا الحديث على أنه لا يجوز القتال في حال الصلاة ، فإن فعلوه بطلت صلاتهم . قال : لأنه عليه السلام شغل عن أربع صلوات يوم الأحزاب ، ولو جاز الأداء مع القتال لما تركها ، قلت : فيه نظر ، لأن صلاة الخوف إنما شرعت بعد يوم الأحزاب ، قال القرطبي ، في "شرح مسلم" ، ومنع بعضهم من صلاة الخائفين ، متى لم

(١) النسائي في "صلاة الخوف" ، ص ٢٣٠ ، والطحاوي : ص ١٨٨ ، والطحاوي : ص ٢٤٠ ، وأحد : ص ٣٧٤

(٢) أبو داود في "باب صلاة الخوف" ، ص ١٨١ ، والنسائي في "صلاة الخوف" ، ص ٢٣١ ، والطحاوي :

ص ١٨٨ ، والبيهقي : ص ٢٥٦ ، وقال : إسناده صحيح ، وأحد : ص ٥٩ - ج ٤ ، وعبرم

(٣) قرد "بفتح اللام والراء" ، هو موضع على نحو يوم من المدينة ، مما على بلاد عطان "فتح الباري" ،

ص ٣٢٤ - ج ٧ (٤) للنسائي في "صلاة الخوف" ، ص ٢٢٨ . والطحاوي : ص ١٨٢ ، والمحاكمي

في "المستدرك" ، ص ٣٣٥ ، وقال : على شرطها

(٥) قال البخاري في "صحيحه" ، تعليقاً : ص ٥٩٢ - ج ٢ عن حابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه

في - الخوف - في الغزوة السابعة "غزوة ذات الرقاع" ، ص ١٨٠ . وروى أحمد في "مسنده" ، ص ٣٤٨ - ج ٣ عن جابر ،

قال : عزى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستمرات قيل - صلاة الخوف - ، وكانت صلاة الخوف في السنة السابعة ، اهـ .

لكن فيه ابن لمية ، وفيه كلام ، وعند الطحاوي : ص ١٨٨ ، والنسائي : ص ٢٣١ ، والمحاكمي في "المستدرك" ،

ص ٣٣٧ - ج ١ ، وغيرهم من حديث أبي عياش ، أن أنصرتزل بعسفان ، وروى أحمد في "مسنده" ، ص ٥٢٢ - ج ٢

من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بين صحن . وعسفان . وأن جبريل أتى النبي صلى الله

عليه وسلم ، فأمره أن يقيم أصحابه ، الحديث ، وروى الطحاوي : ص ١٨٧ من حديث جابر ، قال : حتى إذا كنا بنخل ،

ثم ذكر قصة الصلاة ، وقال : في يومه أنزل الله عز وجل إقصار الصلاة ، اهـ ، قال في "وفاء الوفاة" ، ص ٣٨١ - ج ١ :

حتى نزل غملاً ، وهي غزوة ذات الرقاع ، اهـ .

ينبأ لهم أن يأتوا بها على وجهها ، ويؤخروها إلى أن يتمكنوا من ذلك ، واحتجوا بتأخير النبي ﷺ يوم الخندق ، ولا حجة لهم فيه ، لأن صلاة الخوف إنما شرعت بعد ذلك ، انتهى . وقال النووي في " شرحه " : قيل : إنما شرعت في غزوة ذات الرقاع ، وهي سنة خمس من الهجرة ، وقيل : إنما شرعت في غزوة بني النضير . وقد تقدم في طرق الحديث التصريح بأن صلاة يوم الأحزاب كانت قبل نزول صلاة الخوف . رواه النسائي ^(١) ، ورواه ابن أبي شبة . وعبد الرزاق في " مصنفهما " . والبيهقي في " سننه " . والداري في " سننه " . والشافعي . وأبو يعلى الموصلي في " مسندهما " ، كلهم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه ، قال : حينما يوم الخندق ، فذكره ، إلى أن قال : ذلك قبل أن ينزل (فرجالاً أو ركباناً) قال القاضي عياض في " الشفا " : والصحيح أن حديث الخندق كان قبل نزول الآية ، فهي ناسخة ، انتهى .

باب الجنائز

قوله : إذا احتضر الرجل وجهه إلى القبلة ، على شقه الأيمن ، اعتباراً بحال الوضع في القبر ، واختار في بلادنا الاستلقاء ، لأنه أيسر ، والاول هو السنة ، قلت : لم أجد له شاهداً ويستأنس بحديث أخرجه البخاري . ومسلم ^(٢) عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ ، قال : « إذا أتيت مضجعك ، فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن ، وقل : اللهم إني أسألت نفسي إليك » ، الحديث ، أخرجاه في " الصغرى " ، وأخرجه البخاري من فعله عليه الصلاة والسلام . قال : كان رسول الله ﷺ إذا آوى إلى فراشه . نام على شقه الأيمن ، ثم قال : اللهم إني أسألت نفسي إليك ، الحديث ، وأخرجه ابن ماجه في " سننه " . والنسائي في " اليوم واليلة " من فعله عليه السلام عن سفبان عن الربيع بن أخي البراء ، عن البراء أن النبي ﷺ كان إذا أخذ مضجعه ، وضع كفه اليمنى تحت شقه الأيمن . الحديث ، وكذلك رواه الترمذي في " التمهال " ، وليس فيه ذكر القبلة .

(١) النسائي في " باب الأذان فقامت من الصلوات " ، ص ١٠٧ من حديث أبي سعيد ، والطحاوي : ص ١٩٠ ، والداري : ص ١٨٨ ، وأحمد : ص ٢٥ - ج ٣ ، و ص ٤٩ - ج ٣ ، و ص ٦٨ - ج ٣ ، والطيالسي : ص ٢٩٥ (٢) البخاري في " الوضوء - في باب من بات على الوضوء " ، ص ٣٨ ، ومن فعله في الدعاء في " باب التوم على التقي الأيمن " ، ص ٩٣٤ ، ومسلم في " باب الدعاء بعد التوم " ، ص ٣٤٨ - ج ٢ ، وابن ماجه في " الدعاء - في باب ما يدعو إذا آوى إلى فراشه " ، ص ٢٩٥ ، وليس فيه متعلق ، والترمذي في " التمهال - في باب صفة نوم النبي صلى الله عليه وسلم " ، ص ١٨

حديث آخر: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١) عن أم سلى، قالت: اشتكت فاطمة شكواها الذي قبضت فيه، فكنت أرضها، فأصبحت يوماً، كأمثل ما رأيتها، وخرج على بعض حاجته، فقالت: يا أمه، اسكي لي غسلاً، فاغتسلت، كأحسن ما رأيتها تقتسل، ثم قالت: يا أمه، أعطني ثيابي الجدد، فأعطيتها، فلبستها، ثم قالت: يا أمه، قدى لي فراشي وسط البيت، ففعلت، واضطجعت، فاستقبلت القبلة، وجعلت يدها تحت خدها، ثم قالت: يا أمه، إني مقبوضة الآن، وقد تطلعت، فلا يكشفني أحد، فقبضت مكانها، انتهى. وسنده: حدثنا أبو النضر ثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق عن عبيد الله (٢) بن أبي رافع عن أبيه عن أم سلى، فذكره، سواء، بزيادة: قالت: فجاء عليٌّ فأخبرته، انتهى. حدثنا محمد بن جعفر الوركاني ثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق به، نحوه، هكذا وقع في "مسند أم سلى"، وصوابه: سلى، قال ابن عساكر في الجزء الذي رتب فيه أسماء الصحابة المذكورين في "مسند أحمد" على الحروف: الصواب سلى، وهي زوجة أبي رافع، وذكر الإمام أحمد لها، بعد هذا الحديث، حديثين في المسند، وسماها سلى، قال ابن القطان في "كتابه": أبو رافع، مولى النبي ﷺ احتوشته امرأتان، كل واحدة منهما، اسمها "سلى": إحداهما: أمه. والآخرى: زوجته، فأمه سلى، مولاة صفية بنت عبد المطلب، روت عن النبي ﷺ، وكانت خادمًا له، روى جارية بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع عن جدته سلى، قالت: قال النبي ﷺ: بيت لا تمر فيه جبايع أهله، وأما زوجته سلى، فهي مولاة رسول الله ﷺ، شهدت خيبر، وولدت عبيد الله بن أبي رافع، كاتب علي رضي الله عنه، انتهى. وفي حاشية عليه: ولأبي رافع امرأة أخرى اسمها "سلى" تابعية، لا صحبة لها، وروى عنها القعقاع بن حكيم، ذكرها ابن حبان في "الثقات"، انتهى.

واعلم أن الحديث ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات"، وفي "العلل المنتاهية" من رواية حاصم بن علي الواسطي ثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن أمه سلى، فذكره بلفظ أحمد، وزاد في آخره: فجاء علي رضي الله عنه، فأخبر، فقال: والله لا يكشفها أحد، فدقها بسلها ذلك، انتهى. قال في "الموضوعات": وقد رواه نوح بن يزيد عن إبراهيم بن سعد بهذا الإسناد، ورواه الحكم بن أسلم عن إبراهيم أيضاً، قال: وهذا حديث لا يصح، أما محمد بن إسحاق فمجهول، شهد بكنبه مالك. وسليمان التيمي. ووهيب بن خالد. وهشام بن عروة. ويحيى بن سعيد، وقال ابن المديني: يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة، وأما حاصم، فقال ابن معين فيه: ليس بشيء، وأما نوح بن يزيد. والحكم، فكلهما شيعي، وأيضاً فالنسل

(١) من ٤٦١ - ج ٦ (٢) قلت: في "المسند"، عبيد الله بن علي بن أبي رافع، من أبيه، فليراجع:

إما أن يكون لحدث الموت ، فكيف تقتل قبل الحدث ؟ هذا مما لا ينسب إلى عليٍّ . وفاطمة ، بل ينزهون عن مثل هذا ، انتهى . وكذلك قال في "العلل المتناهية" ، إلا أنه زاد : ثم إن أحمد ، والشافعي يجتبان في جواز غسل الرجل زوجته ، بأن علياً غسل فاطمة رضي الله عنها ، ردأ علي أبي حنيفة رضي الله عنه ، انتهى . قال صاحب "التتبع" : عاصم بن علي الواسطي روى عنه البخاري في "صحيحه" . ونوح بن يزيد هو المؤدب ، صدوق ثقة ، ولا نعلم أحداً رماه بالتشيع ، والحكم بن أسلم ، قال فيه أبو حاتم الرازي : قدرى صدوق ، انتهى . قلت : ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" بسند ضعيف . ومنقطع ، لكن ليس فيه هيئة الاضطجاع ، فقال : أخبرنا معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل أن فاطمة لما حضرتها الوفاة ، أمرت علياً فوضع لها غسلاً ، فاغتسلت ، وتطهرت ، ودعت بثياب أكفانها ، فلبستها ، ومست من الخنوط ، ثم أمرت علياً أن لا تكشف إذا هي قبضت ، وأن تدرج كما هي في أكفانها ، قلت له : هل علمت أحداً فعل نحو ذلك ؟ قال : نعم ، كثير بن عباس^(١) ، وكتب في أطراف أكفانه : يشهد كثير بن عباس أن لا إله إلا الله ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الطبراني في "معجمه" ، والحديث الذي أشار إليه ابن الجوزي في غسل علي لفاطمة ، رواه الحافظ أبو نعيم في "كتاب الحلية" - في ترجمة فاطمة رضي الله عنها ، قال : حدثنا إبراهيم بن عبد الله ثنا أبو العباس السراج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا محمد بن موسى الخنوصي عن عون بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أمه ، أم جعفر بنت محمد بن جعفر أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، قالت : يا أسماء إني أستقيح ما يفعل بالنساء ، إنه يطرح على المرأة الثوب فيصفها ، فقالت أسماء : يا ابنة رسول الله ﷺ ألا أريك شيئاً رأيته بالحيشة ؟ فدعت بمرآة رطبة فلوحتها ، ثم طرحت عليها ثوباً ، فقالت فاطمة : ما أحسن هذا وأجمله ، يسرف به المرأة من الرجل ، فإذا أتات فاضليني أنت . وعليٌّ ، فلما توفيت غسلها عليٌّ . وأسماء ، ورواه الدارقطني في "سننه"^(٢) عن أسماء أن فاطمة أوصت أن يغسلها زوجها عليٌّ . وأسماء ، فسلاها ، وينظر . واستدل النووي أيضاً في "المحلاصة" للشافعي بحديث أخرجه ابن ماجه^(٣) ، وأحمد ، والدارقطني ، ثم البيهقي في "سنتهما" عن محمد بن إسحاق عن أيوب بن علفمة عن عائشة ، قالت : رجع النبي ﷺ من البقيع ، وأنا أجد صداعاً في رأسي ، وأقول : وارسأه ، فقال : بل أنا يا عائشة ، وارسأه ، ثم قال : ماضرك لو مت قبلي ،

(١) كثير بن عباس ، راجع له البخاري : ص ١٤٢ آه صحابي صغير (٢) الدارقطني : ص ١٦٤ ، والبيهقي : ص ٣٩٦ ج ٣ ، قال في "الجزء" : في سنته من يحتاج إلى كشف الله ، اهـ .
(٣) ابن ماجه ، ص ١١٦ الجيزة - في باب غسل الرجل امرأة ، ص ١٠٧ ، وأحمد : ص ، والدارقطني : ص ١٦٢ ، والبيهقي : ص ٣٩٦ ج ٣ ، قال للنووي في "شرح المهلب" ، ص ١٣٣ - ج ٥ : إسناده ضعيف ، فيه محمد بن إسحاق صاحب للنازي . وهو مدلس ، وإذا قال لمدلس : من ، لا يصح ، اهـ .

ففسلتك . وكفتك . وصليت عليك . ودفتك ؟ انتهى . وهذا ليس فيه حجة ، فإن هذا اللفظ لا يقتضى المباشرة ، فقد يأمر بغسلها . الثاني : أنه حديث ضعيف ، قال النووي : فيه محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، وقد عنعن ، انتهى . واستشهد شيخنا علاء الدين لهذا الحديث . بحديث أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١) عن نعيم عن حماد بن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يحيى بن عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه عن أبي قتادة أن النبي ﷺ حين قدم المدينة ، سأل عن البراء بن معرور ، فقالوا : توفي ، وأوصى أن يوجه إلى القبلة ، فقال رسول الله ﷺ : « أصاب الفطرة » ، ثم ذهب فصلى عليه ، وقال : حديث صحيح ، ولا أعلم في توجيه المختصر غيره ، وروى البيهقي ، ولم يذكر في الباب غيره ، وهذا الاستشهاد غير طائل ، إذ ليس فيه التوجيه على الصفة التي ذكرها المصنف ، وإنما فيه مجرد التوجيه فقط ، ومجرد التوجه فيه حديث أخرجه أبو داود في "الوصايا" . والنسائي في "الحارثية" عن عبيد بن عمير أن أباه عمير بن قتادة حدثه ، وكان له محبة ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما الكبائر ؟ قال : « هن تسع : الشرك بالله . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله . وأكل الربا . وأكل مال اليتيم . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات . وعقوق الوالدين المسلمين . واستحلال البيت الحرام قبلتكم ، أحياء . وأمواتاً » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" (٢) ، وقال : رجاله محتج بهم في "الصحيح" ، إلا عبد الحميد بن سنان ، انتهى . وعبد الحميد بن سنان حجازي ، لا يعرف إلا بهذا الحديث ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ، وقال البخاري : في حديثه نظر ، انتهى .

طريق آخر : رواه أبو القاسم البغوي (٣) حدثنا علي بن الجعد ثنا أيوب بن عتبة ثنا طيلة ، سألت ابن عمر عشية عرفة عن الكبائر ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « هن سبع » ، فذكره ، ورواه الطبري في "تفسيره" عن سليمان بن ثابت الجعفي عن مسلم بن سلام عن أيوب ابن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن عبيد بن عمير بن قتادة عن أبيه ، فذكره ، ومداره على أيوب ابن عتبة ، قاضي اليمامة ، وهو ضعيف ، ومشاه ابن عدي ، وقال : إنه مع ضعفه يكتب حديثه ، انتهى . وذكر الإمام أبو حفص عمر بن شاهين في "كتاب الجنائز" - له باب في توجيه المختصر ، ولم يذكر فيه

(١) "المستدرک" ، ص ٣٥٤ ، والبيهقي : ص ٢٨٤ - ج ٣ ، وفي "الحسن الحسين" ، ص ١٧٨ ، بلفظ : « فإذا حضر الموت وجه إلى القبلة » ، غراه إلى "المستدرک" ، طبراح (٢) الحاكم في "المستدرک" ، ص ٥٩٩ ، و ص ٢٥٩ - ج ٤ ، وصححه ، ولم يذكر السحر . وأبو داود في "الوصايا" - في باب التشديد في أكل مال اليتيم ، ص ٤١ - ج ٢ ، والنسائي في "الحارثية" - وفي ذكر الكبائر ، ص ١٦٤ - ج ٢ ، محضراً ، والبيهقي : ص ٤٠٨ - ج ٣ (٣) أخرجه البغوي في "الجبليات" ، وفي سننه طيلة ، وهو ابن علي ، وأخرجه البيهقي : ص ٤٠٩ - ج ٣ عن حسين بن محمد عن أيوب بن عتبة

غير أثر عن إبراهيم النخعي ، قال : يستقبل بالميت القبلة ، وعن عطاء بن أبي رباح نحوه ، بزيادة : على شقه الأيمن ، ما علمت أحداً تركه من ميتته ، انتهى ^(١) .

الحديث الأول : قال عليه السلام : « دلقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله » ، قلت : روى من حديث الخدرى . وأبى هريرة . وجابر بن عبدالله . وعائشة . وعبدالله بن جعفر . ورواه ابن الأسقع . وابن عمر ^(٢) .

أما حديث الخدرى : فأخرجه الجماعة ^(٣) - إلا البخارى - عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « دلقنوا موتاكم لا إله إلا الله » ، انتهى . أخرجه عن يحيى بن عمار عنه ، وذكر النووى فى " الخلاصة " فى هذا الباب حديثاً عزاه لأبى داود ^(٤) . والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد عن معاذ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » ، انتهى .

وأما حديث أبى هريرة : فأخرجه مسلم ^(٥) عنه مرفوعاً ، نحوه ، سواء ، عن أبى حازم عنه . وأما حديث جابر : أخرجه الطبرانى ^(٦) فى " كتاب الدعاء " - له عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن جابر مرفوعاً ، نحوه ، ورواه العقيلي فى " ضعفاته " ، وأعله بعبد الوهاب ، وأستد عن وكيع ، قال : سألت عبد الوهاب بن مجاهد عن هذا الحديث ، فقال : ذكره أبى عن جابر بن عبد الله ، قال وكيع : ثم قلت له : أنت سمعته من أبيك ؟ قال : فذهب وتركنى ، انتهى . وذكره ابن جبان فى " كتاب الضعفاء " بغير هذا الحديث ، وقال فيه : كان يروى عن أبيه ، ولم يره ، ويجب عن كل ما يسأل عنه ، فاستحق النزاع ^(٧) ، قال ابن معين : ليس بشئ ، وكان الثورى يرميه بالكذب ، انتهى .

وأما حديث عائشة : فرواه الطبرانى ^(٨) أيضاً حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمى

(١) ولائح . والنسائى . والترمذى من حديث عبد الله بن زيد ، كل إذا قام وضع يده اليمنى تحت خده ، وى الباب عن ابن مسعود ، عند النسائى . والترمذى . وابن ماجه ، وعن حفصة ، عند أبى داود ، وعن حذيفة ، عند الترمذى ، وعن أبى قتادة ، رواه الحاكم . والبيهقى فى " الأدلائل " ، يلفظ : كان إذا عرس ، وعليه ليل توسد ميتته . وأصله فى مسلم " تلخيص " ، ص ١٥٢ (٢) وابن مسعود ، عند الطبرانى ، قال فى " الروايد " ، ص ٣٢٣ - ج ٢ : إسناده حسن ، اه (٣) مسلم فى " أوائل الجنازات " ، ص ٣٠٠ ، وأبو داود فى " باب التلحين " ، ص ٨٨ - ج ٢ ، والنسائى فى " باب تلحين الميت " ، ص ٢٥٩ ، والترمذى فى " باب تلحين المريس " ، ص ١١٧ ، وابن ماجه فى " باب تلحين الميت " ، ص ١٠٥ (٤) أبو داود فى " الجنازات - فى باب التلحين " ، ص ٨٨ - ج ٢ (٥) مسلم فى " أوائل الجنازات " ، ص ٣٠٠ ، وابن ماجه فى " باب تلحين الميت " ، ص ١٠٥ (٦) قال الميشتى فى " الروايد " ، ص ٣٢٣ - ج ٢ : رواه البراء ، وفيه عبد الوهاب بن مجاهد ، وهو ضعيف ، اه . (٧) فى نسخة - الدار - " الترك " ، " البيهقورى " ، (٨) حديث عائشة ، رواه النسائى فى " الجنازات - فى باب تلحين الميت " ، ص ٢٥٩ عن إبراهيم بن يعقوب بإسناده

حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي ثنا وهيب عن منصور بن صفيّة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، نحوه .

وأما حديث وائلة: فأخرجه أبو نعيم في "الحلية - في ترجمة مكحول" من حديث إسماعيل ابن عياش عن أبي معاذ عتبة بن حميد عن مكحول عن وائلة بن الأسقع، قال: قال رسول الله ﷺ: «احضروا موتاكم، ولقنوهم لإلهه إلا الله، وبشروهم بالجنة، فإن الشيطان أقرب ما يكون من ابن آدم عند ذلك المصرع، والذي نفسى بيده لا يموت عبد حتى يألم كل عرق منه على حiale، انتهى .

وأما حديث ابن عمر: فرواه أبو حفص عمر بن شاهين في "كتاب الجنائز" - له - وهو مجلد وسط، حدثنا عثمان بن جعفر بن أحمد السيعي ثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ثنا علي بن عياش ثنا حفص بن سليمان حدثني حاصم . وعطاء بن السائب عن زاذان عن ابن عمر مرفوعاً: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله، فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أعماه الله من النار، انتهى .

وأما حديث عبد الله بن جعفر، فرواه البزار في "مسنده" (١)، قوله: «فاذامات شد لحياه وغمض عيناه، بذلك جرى التوارث، قلت: تغميض البصر، فيه أحاديث: منها ما أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢) عن أم سلة، قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلة، وقد شق بصره، فأغمضه، فضج ناس من أهله، فقال: لا تمدحوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون، ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله، رب العالمين، انتهى .

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣) عن قزعة بن سويد عن حميد الأعرج عن الزهري عن عجمود بن لييد عن شداد بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حضرتم موتاكم، فأغمضوا البصر، فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيراً، فإن الملائكة تؤمن على ما قال أهل البيت»، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" . والحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ورواه البزار في "مسنده"، وقال: لا يعلم رواه عن حميد الأعرج إلا قزعة بن سويد، وليس به بأس، لم يكن بالقوى، واحتملوا حديثه، انتهى . وأعله ابن حبان في "كتاب الضعفاء" بقزعة، وقال: إنه كان كثير الخطأ، فأحس الوهم، حتى كثر ذلك في روايته، فسقط الاحتجاج به، انتهى . وحديث شد اللحيين غريب .

(١) ابن ملجه في "سننه"، ص ١٠٥ مع زيادة (٢) مسلم في "أوائل الجائز"، ص ٣٠٠، والطبراني في "الأوسط"، عن أبي بكرة، إلا أن فيه مجهول، قاله في "الرواة"، ص ٣٣٠ (٣) ابن ملجه في "الجنائز" - في باب ملجاء في تغميض لليت، ص ١٠٦، وأحمد: ص ١٢٥ - ج ٤، و "المستدرک"، ص ٣٥٢ - ج ١

فصل في الغسل

الحديث الثاني: قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله وتر يحب الوتر»، قلت: روى من حديث أبي هريرة، ومن حديث علي، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث الحنظلي (١).

حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري. ومسلم (٢) في «الذكر والنساء» عن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة، إنه وتر يحب الوتر»، انتهى.

وحديث علي: أخرجه أصحاب السنن الأربعة (٣) في «الصلاة» عن عاصم بن ضمرة عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أهل القرآن أوتروا»، فإن الله وتر يحب الوتر، انتهى. ورواه أحمد في «مسنده». وابن خزيمة في «مصححه»، وقال الترمذي: حديث حسن، انتهى.

وحديث ابن عمر: رواه البزار في «مسنده» حديثاً يحيى بن ورد بن عبد الله ثنا أبي ثنا عدي بن الفضل ثنا أيوب بن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «إن الله وتر يحب الوتر»، انتهى. وسكت عنه. وحديث الحنظلي: رواه البزار أيضاً: حديثاً عمرو بن علي ثنا يحيى بن سعيد ثنا محمد بن عمر ثنا أبو سلة بن عبد الرحمن عن الحنظلي مرفوعاً، نحوه، وفيه قصة.

قوله: «لأن النسل عرفناه بالنص، قلت: روى الحاكم في «المستدرک» (٤) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن ذكوان عن الحسن بن أبي كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «كان آدم عليه الصلاة والسلام رجلاً أشعر، طويلاً، آدم، كأنه نحلة صهوق، فلما حضره الموت، نزلت الملائكة بمنزله، وكفنه من الجنة، فلما مات غسلوه بالماء، والسدر ثلاثاً، وجعلوا في الثالثة كافوراً، وكفنوه في وتر ثياب، وحفروا له لحداً، وصلوا عليه، وقالوا: هذه سُنَّةُ ولد آدم من بعده»، انتهى. وسكت عنه، ثم أخرجه عن الحسن (٥) عن عتي بن ضمرة السعدي عن أبي بن كعب

(١) هو حديث ابن مسعود، عنه ابن ماجه: ص ٨٣ (٢) البخاري في «آخر الدعوات» في باب: «مائة اسم إلا واحداً»، ص ٩٤٩، ومسلم في «كتاب الذكر والثناء» في باب: «أسماء الله تعالى»، ص ٣٤٢-ج ٢
(٣) أبو داود في «باب استيعاب الوتر»، ص ٢٠٧، والسنن في «باب الأمر بالوتر»، ص ٢٤٦، والترمذي في «باب أن الوتر ليس بجم»، ص ١٦٠، وابن ماجه في «باب ملجاء في الوتر»، ص ٨٣، وأحمد في «مسنده»، ص ١١٠-ج ١، و ص ١٤٣، و ص ١٤٨ (٤) لم أجد طريق ابن إسحاق في «المستدرک»، ولا في غيره، والله أعلم (٥) الحاكم في «المستدرک»، ص ٣٤٤، والبيهقي في «السنن»، ص ٤٠٤-ج ٣، وابن سعد في «الطبقات»، ص ١١-ج ١ القسم الأول، «كلم من يونس بن حبيب عن الحسن بن عتي»، ورواه أحمد في «مسنده»، ص ١٣٦-ج ٥ عن حاد عن سلة عن الحسن.

مرفوعاً ، نحوه ، وفيه : قالوا : يا بني آدم ، هذه سئتم من بعدي ، فكذلك فافعلوا ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، لأن عتي بن ضمرة ليس له راوٍ غير الحسن ، انتهى . وضعف النووي في " الخلاصة " الأول ، وذكر النووي في " الخلاصة " — في باب حديث الذي وقصته راحلته " أخرجه (١) عن ابن عباس ، وفيه : أغسلوه بماء وسدر ، الحديث ، وحديث أم عطية أنه عليه السلام ، قال لمن في حق ابنته : اغسلها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبعاً ، رواه الجماعة (٢) ، وحديث أخرجه أبو داود (٣) عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية ، يغسل بالسدر مرتين ، والثالثة بالماء والكافور ، قال : وإسناده على شرط البخاري . ومسلم ، انتهى .

حديث آخر : رواه البيهقي في " المعرفة " (٤) أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني بكر بن محمد الصيرفي ثنا عبد الصمد بن الفضل ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سعيد بن أبي أيوب عن شرحبيل بن شريك عن علي بن أبي رباح ، قال : سمعت أبا رافع ، يقول : قال رسول الله ﷺ : « من غسل ميتاً ، فكتم عليه غفر له أربعون كبيرة ، ومن كفنه كساه الله من اللinden والاستبرق ، ومن حفر له قبراً حتى يجمه ، فكأنما أسكنه مسكناً حتى يبعث » ، انتهى . ورواه الطبراني في " معجمه " حدثنا هارون بن ملول المصري ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ به سنداً ومتناً ، ورواه الحاكم في " المستدرک " ، وقال : على شرط مسلم .

حديث آخر : أخرجه أبو حفص بن شاهين في " كتاب الجنائز " ، عن حماد بن عمرو الضبي (٥) عن السري بن خالد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : « يا علي غسل الموتى ، فإنه من غسل ميتاً غفر له سبعون مغفرة ، لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق لوسعتهم » ، قلت : يا رسول الله ، ما يقول من يغسل ميتاً ؟ قال : يقول : غفرانك يا رحمن ، حتى يفرغ من الغسل » ، انتهى . وأخرجه ابن ماجه في " سننه " (٦) عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً « من غسل ميتاً ، وحطه ،

(١) البيهقي في " الجنائز " في باب كيف كفن المهرم ، ، ص ١٦٩ ، ومسلم في " الحج " في باب ما يمشي المهرم إذا مات ، ، ص ٣٨٤ (٢) البيهقي في " الجنائز " في باب ما يستحب أن يغسل وتراً ، ، ص ١٦٧ ، ومسلم في " الجنائز " ، ص ٣٥٥ ، وأبو داود في " باب كيف غسل الميت " ، ص ٩٢ - ج ٢ ، والترمذي في " باب غسل الميت " ، ص ١١٨ ، والبيهقي في " باب غسل الميت وتراً " ، ص ٢٦٦ (٣) أبو داود : ص ٩٣ - ج ٢ (٤) والبيهقي في " السنن " ، ص ٣٩٥ - ج ٣ عن المقرئ بإسناده ، بسياق قريب من هذا ، وكذا في " المستدرک " ، ص ٣٥٤ ، وقال الميثمي في " الرواة " ، ص ٢١ - ج ٣ : رواه الطبراني في " الكبير " ، ورواه رجال الصحيح ، اهـ ، وقال الحافظ في " الدرر " ، ص ١٤٠ : إسناده قوي (٥) في نسخة " التصحيح " ، (٦) ابن ماجه في " باب ما جاء في غسل الميت " ، ص ١٠٦ ، قال الحافظ : إسناده لاو ، اهـ .

وحله ، وصلى عليه ، ولم يفش عليه مارأى ، خرج من خيلته مثل يوم ولدت أمه ، ، انتهى .
وعمر بن خالد هذا متهم بالوضع ، وقد غسل سيدنا رسول الله ﷺ ، وهو أشرف المخلوقين ،
وأمر بتفصيل ابنته ، وغسل أبويكر بعده ، والناس يتوارثون خلفاً عن سلف ، ولم ينقل عن أحد
من المسلمين أنه مات ، فدفن من غير غسل إلا الشهداء ، وأما قول الشيخ جلال الدين البخاري في
”حواشيه“ : وقوله : لأن القسمل عرفاه بالنص ، ورد عن النبي ﷺ ، أنه قال : « للسلم على المسلم
ثمانية حقوق ، وذكر منها غسل الميت ، فهذا حديث ما عرفته ، ولا وجدته ، والذي وجدناه من
هذا النوع ما أخرجه في ”الصحيحين“^(١) عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ ، قال : « حق
المسلم على المسلم خمس : رد السلام . وعيادة المريض . وإتيان الجنائز . وإجابة الدعوة . وتشميت
العاطس » ، انتهى . وفي لفظ لها : خمس^(٢) يجب للسلم على أخيه ، وفي لفظ لمسلم : حق المسلم على
المسلم ست ، فزاد : وإذا استصحبك فانصحه له ، وروى أبو القاسم الأصماني في ”كتاب الترغيب
والترهيب“ من حديث أبي محمد القاسم بن محمد بن جعفر حدثني أبي عن أبيه محمد بن عبد الله عن
أبيه عمر عن أبيه علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « للسلم على أخيه المسلم ثلاثون
حقاً ، لإبراءة له منها ، إلا بالأداء أو العفو : يغفر له ذنبه . ويرحم عثرته^(٣) . ويسترعورته . وقبل
عثرته . وقبل معذرتة . ويرد غيبته . ويدبم نصحته . ويحفظ خلته . ويرعى ذنبه . ويعود مرضه .
ويشهد ميتته . ويشمت عطسته . ويرشد ضالته . ويرد سلامه . ويطيب كلامه . وير إنعامه . ويصدق
أقسامه . وينصره ظالماً أو مظلوماً . ويواليه ، ولا يعاديه . ويجب له من الخير ما يجب لنفسه ، ويكره
له من الشر ما يكره لنفسه ، وإن أحدكم ليدع من حقوق أخيه شيئاً حتى العطسة ، يدع تشميته عليها ،
فيطالبه يوم القيامة ، فيقضى له بها عليه » ، انتهى .

قوله : لأن السنة هي البداية باليمين ، قلت : فيه حديث عائشة ، كان رسول الله ﷺ
يعسجه التيمين في كل شيء ، حتى في تتلعه وترجله ، رواه الجماعة^(٤) ، وحديث أم عطية رواه
الجماعة^(٥) أيضاً ، واللفظ للبخاري ، قالت : لما غسلنا ابنة رسول الله ﷺ ، قال لنا ونحن نغسلها :
« ابدؤوا بيمينها ، ومواضع الوضوء منها » ، انتهى . وابنة رسول الله ﷺ هذه هي : زينب زوج
أبي العاص ، وهي أكبر بناته ، وهو مصرح به في لفظ لمسلم عن أم عطية . قالت : لما ماتت زينب
بنت رسول الله ﷺ ، قال لنا عليه السلام : « أغسلنها وترأ » ، الحديث ، وقد جاء

(١) البخاري و”أوائل الجامع“ ، ص ١٦٦ ، ومسلم في ”كتاب السلام“ - في باب من حق المسلم على المسلم
رد السلام ، ص ٢١٣ - ج ٢ (٢) هذا القسط لم أجده في البخاري ، وانه أعلم (٣) في نسخة النادر : عثرته . ولعله
أصوب ”الجنزوري“ ، (٤) تقدم تحريجه في ”الوسوء“ ، والحديث الرابع عشر : ص ٣٤ - ج ١ (٥) تقدم تحريجه آنفاً

في "سنن" أبي داود^(١)، و"مسند" أحمد، و"تاريخ البخاري الوسيط" أنها أم كلثوم، أخرجه عن ابن إسحاق حدثني نوح بن حكيم الثقفي عن رجل من بني عروة بن مسعود الثقفي، يقال له: داود، قد ولدته^(٢) أم حبيبة بنت أبي سفيان، زوج النبي ﷺ عن ليلي بنت قاف^(٣) الثقفية، قالت: كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ عند وفاتها، فكان أول ما أعلنانا رسول الله ﷺ الحوض، ثم الدرع، ثم الخمار، ثم الملحفة، ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر، قالت: ورسول الله ﷺ جالس عند الباب، معه كفنها، ينولهاها ثوبا ثوبا، انتهى. قال المنذري في "مختصره": فيه محمد بن إسحاق، وفيه من ليس بمشهور، والصحيح أن هذه القصة في زينب، لأن أم كلثوم توفيت، ورسول الله ﷺ غائب يدر، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه": ونوح بن حكيم رجل مجهول، لم تثبت عدالته، فأما الرجل الذي يقال له: داود، فلا يدرى من هو، فإن داود بن أبي عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي، رجل معروف، يروى عن عثمان بن أبي العاص. وابن عمر. وسعيد بن المسيب، وروى عنه ابن جريج. ويعقوب بن عطاء، وقيس بن سعد. وغيرهم، وهو مكافئة، قاله أبو زرعة، ولا يجوز القول بأنه هو، وموجب التوقف في ذلك أنه وصف في الإسناد، بأنه ولدت أم حبيبة، وأم حبيبة كان لها بنت واحدة قدمت بها من أرض الحبشة، ولدتها من زوجها عبيد الله بن جحش بن رثاب، المقتن بدين النصرانية، المتوفى هنالك، واسم هذه البنت: حبيبة، فلو كان زوج حبيبة هذه، أبو عاصم بن عروة بن مسعود أمكن أن يقال: إن داود المذكور ابنه منها، فهو حيث لا أم حبيبة، وهذا شيء لم ينقل، بل المنقول خلافه، وهو أن زوج حبيبة هذه، هو داود بن عروة بن مسعود، كذا قال أبو علي بن السكن. وغيره، فداود الذي لا أم حبيبة عليه ولادة، ليس داود بن أبي عاصم بن عروة بن مسعود، إذ ليس أبو عاصم زوجا لحبيبة، ولا هو بداود بن عروة بن مسعود^(٤) الذي هو زوج حبيبة، فانه لا ولادة لأم حبيبة عليه، والله أعلم من هو. فالحديث من أجله ضعيف، انتهى. قلت: يبقى على هذا حديث رواه ابن ماجه في "سننه"^(٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أم عطية، قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ، ونحن نفصل ابنته أم كلثوم، فقال: واغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك، إن رأيتم ذلك، بقاء وسدر، واجعلن في

(١) أبو داود في "باب كفن المرأة"، ص ٩٤ - ج ٢، وأحد: ص ٣٨٠ - ج ٦ (٢) قيل: ولدتها، بمنى ربه، وهذا ساطع، قال صاحب "العمدة"، من قول الله عز وجل، والنجيل، ليس عليه السلام: أنت ولي، وأنا ولدك - بالتشديد -، أي ربيك، اه (٣) في نسخة "قاف"، (٤) قال ابن سعد "طبقاته"، ص ٦٨ - ج ٨: تزوج حبيبة، داود بن عروة بن مسعود الثقفي (٥) ابن ماجه في "باب غسل الميت"، ص ١٠٦

الآخرة كافوراً ، فإذا فرغتن ، فأذنتي ، فلما فرغن ، أذناه ، فألقى إلينا حقوه ، وقال : أشعرنا إياه ، انتهى . وهذا سند صحيح ، رجاله مخرج لهم في الكتب ، وفي "كتاب الصحابة" - لابن الأثير ، قال : زينب بنت رسول الله ﷺ من أكبر بناته ، وأما خديجة بنت خويلد ، توفيت في السنة الثامنة ، ونزل عليه السلام في قبرها ، وأختها أم كلثوم^(١) شقيقتها ، توفيت سنة تسع ، وصلى عليها رسول الله ﷺ ، وهي التي غسلها أم عطية ، وحكت قول رسول الله ﷺ : «اغسلها ثلاثاً ، أو خمساً» ، انتهى كلامه . وهذا يقوى ما ذكره .

قوله : ولأن التطيب سنة ، قلت : أخرج الحاكم في "المستدرک"^(٢) عن حميد بن عبد الرحمن الرواسي ثنا الحسن بن صالح عن هارون بن سعيد عن أبي وائل ، قال : كان عند علي رضي الله عنه مسك . فأوصى أن يحنط به ، وقال : هو فضل حنوط رسول الله ﷺ ، انتهى . وسكت ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حميد بن عبد الرحمن به ، ورواه البيهقي في "سننه" ، قال النووي : إسناده حسن .

حديث آخر : أخرجه الحاكم أيضاً^(٣) عن صدقة بن موسى ثنا سعد الجريري عن عبد الله ابن بريدة عن عبد الله بن معقل ، قال : إذا أنامت ، فاجعلوا في آخر غسلي كافوراً ، وكفونني في بردين . وقيص ، فان النبي ﷺ فعل به ذلك ، انتهى . وسكت عنه أيضاً .

حديث آخر : حديث أبي بن كعب المتقدم في قصة آدم ، رواه الحاكم ، ومصححه .

حديث آخر : أخرجه الحاكم^(٤) ، ومصححه . وابن جابر في "مصححه" عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا أجزمت الميت ، فأوتروا» ، انتهى . وفي حديث أم عطية^(٥) المخرج في الكتب الستة ، قال لمن عليه الصلاة والسلام : «اغسلها ثلاثاً ، أو خمساً ، واجعلن في الآخرة كافوراً» ، وفي حديث المحرم الذي وقصته راحته ، المخرج في الصحيحين^(٦) . ولا تحنطوه ، وفي لفظة : ولا تمسوه طيباً ، دليل على أن التطيب لليت كان مسنوناً عندهم ، وأن المعروف لغير المحرم ، الحنوط والطيب .

(١) روى ابن سعد في "طبقاته" ، ص ٢٥ عن الواقدي عن مالك بن أبي الرجال عن أبيه عن أمه مرة بنت عبد الرحمن ، قالت : علما من الأنصار فبين أم عطية ، اهـ (٢) الحاكم في "المستدرک" ، ص ٣٦١ ، والبيهقي في "السنن" ، ص ٤٠٥ - ج ٣ ، وابن سعد في "طبقاته" ، ص ٦٨ - ج ٢ ، القسم الثاني (٣) الحاكم في "المستدرک" ، ص ٣٦١ ، والبيهقي في "سننه" ، ص ٤٠٥ - ج ٣ ، وابن سعد في "طبقاته" ، ص ٦٨ - ج ٢ ، القسم الثاني (٤) الحاكم في "المستدرک" ، ص ٥٧٨ - ج ٣

(٥) تقدم حديث أم عطية في "أوائل هذا الفصل" ، (٦) تقدم ذكر هذا الحديث أيضاً في "أوائل الفصل"

الآثار : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام عن شيخ من أهل الكوفة ، يقال له : زياد عن إبراهيم عن ابن مسعود ، قال : يوضع الكافور على مواضع يهود الميت ، انتهى ، ورواه البيهقي ^(١) ، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن سلمان أنه استودع امرأته مسكا ، فقال : إذا مت فطيوني به ، فانه يحضرنى خلق من خلق الله ، لا يتألون من الطعام والشراب ، يحدون الريح ، وأخرج عن الحسن بن علي . أنه لما غسل الأشعث ابن قيس دعا بكافور ، فجعله على وجهه . وفي يديه ، ورأسه . ورجليه ، ثم قال : أدرجوه ، انتهى . وأخرج مسلم ^(٢) في - الطيب - عن الحنظري مرفوعاً : أن أطيّب طيكم المسك ، انتهى . ورواه أبو داود . والنسائي في "الجنائز" ، وبوباً عليه "باب الطيب للميت" ، ولم أعرف مطابقتها للباب ، والله أعلم .

قوله : قالت عائشة : علامَ تصون ميتكم ؟ قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان عن الثوري عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أنها رأت امرأة يكدون رأسها بمشط ، فقالت : علامَ تصون ميتكم ؟ انتهى . ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" ^(٣) ، أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي به ، ورواه أبو عبيد ، القاسم بن سلام . وإبراهيم الحربي في "كتابهما - في غريب الحديث" حدثنا هشيم أما مغيرة عن إبراهيم عن عائشة أنها سئلت عن الميت ، يُسرح رأسه ، فقالت : علامَ تصون ميتكم ؟ قال أبو عبيد : هو مأخوذ من : نصوت الرجل أنفوه نصواً ، إذا مدت ناصيته ، فأرادت عائشة أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس ، وذلك بمنزلة الأخذ بالناصية ، انتهى . وذكره البيهقي تعليقاً ، فقال : روى عن عائشة أنها قالت ، فذكره .

فصل في التكفين

الحديث الثالث : روى أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحرية ، قلت : رواه الأئمة الستة في "كتبهم" ^(١) من حديث عائشة ، قالت : كفن رسول الله ﷺ في

(١) البيهقي . ص ٤٠٥ - ج ٣ (٢) قوله : أخرجه مسلم ، الخ ، قلت : أما مسلم ، فأخرجه قبل "كتاب الشعر" . ص ٢٣٩ - ج ٢ ، وأما أبو داود . فأخرجه في "الجنائز" في باب المسك للميت ، ص ٩٤ - ج ٢ ، والنسائي في "باب المسك" ، ص ٢٧٠ - ج ١ ، والبيهقي : ص ٤٠٥ - ج ٣ . والترمذي في "باب ملجاء المسك عن الميت" ، ص ١١٨ (٣) ص ٣٩ (٤) البخاري في "باب الثياب البيضاء للكفن" ، ص ١٦٩ ، ومسلم : ص ٣٠٥ مع الزيادة التي رواها إسحاق بن راهويه ، وأبو داود في "باب الكفن" ، ص ٩٣ - ج ٢ ، والنسائي في "باب كفن النبي صلى الله عليه وسلم" ، ص ٢٦٨ . والترمذي في "باب ملجاء" في كفن النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ١١٩ . وابن ماجه ، فيه : ص ١٠٧

ثلاثة أثواب يعرض محمولة ، من كرسف ، ليس فيها قيص ، ولا عمامة ، انتهى . ورواه إصحاق ابن راهويه في "مسنده" ، وزاد فيه : قالت : فأما الحلة فأنها اشتبهت على الناس ، لأنها اشتريت ليكفن بها ، فلم يكفن فيها ، وكفن في ثلاثة أثواب ، فأخذ الحلة عبد الله بن أبي بكر ، فقال : أجعلها كفن ، ثم قال : لو رضى الله لرضيها لرسوله ، فباعها ، وتصدق بثمانها ، انتهى ، والحديث حجة على أصحابنا في عدم القمص ، على أن مالكا يحمله على أنه ليس بمعدود ، بل يحتمل أن يكون الثلاثة الأثواب زيادة على القمص والعمامة ، والشافعي يجعله على ظاهره ، ولاصحابنا (١) حديث أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن ناصح بن عبد الله الكوفي عن سماك عن جابر بن سمرة ، قال : كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب : قميص . وإزار . ولفافة ، انتهى . وضعف ناصح بن عبد الله عن النسائي ، ولينه هو ، وقال : هو يكتب حديثه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "سننه" (٢) عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس ، قال : كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب : قميصه الذي مات فيه . وحلة نجرامية ، انتهى . ويزيد بن أبي زياد ضعيف ، قال أبو عبيد : الحلة لإزار . ورداه ، ولا تكون الحلة إلا من ثوبين ، انتهى .

حديث آخر : رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" (٣) أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم أن النبي ﷺ كفن في حلة يمانية . وقمص ، انتهى . وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" ، وأخرج عن الحسن (٤) نحوه .

الأحاديث المخالفة لما تقدم : روى ابن حبان في "مصححه" من حديث الفضل بن العباس ، أن النبي ﷺ كفن في ثوبين محولين ، انتهى . وروى أيضاً من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوب نجرائي . ورَبطتين .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" . والبزار في "مسنده" (٥) عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ كفن في سبعة أثواب ، انتهى . قال البزار : لا نعلم أحداً تابع بن عقيل عليه ، ولا يعلم رواه عنه غير حماد

(١) ويستدل فتكفي في القمص بحديث جابر ، في قصة عبد الله بن أبي ، قال النبي صلى الله عليه وسلم أعطى ابنه القمص الذي كان على النبي صلى الله عليه وسلم فكفنه فيه ، والتلخيص الجدير ، . (٢) أبو داود في "باب الكفن" ، ص ٩٣ - ج ٢ ، وابن سعد : ص ٦٧ - ج ٢ ، القسم الثاني ، والبيهقي : ص ٤٠٠ - ج ٣ (٣) "كتاب الآثار - باب غسل الميت" ، ص ٣٩ . و "طبقات ابن سعد" ، ص ٦٧ ، القسم الثاني (٤) وابن سعد في "طبقاته" ، ص ٦٧ - ج ٢ ، القسم الثاني (٥) وأحمد بن حنبل في "مسنده" ، ص ٩٤ - ج ١ ، و ص ١٠٢ - ج ١ ، وابن سعد في "طبقاته" ، ص ٦٧ - ج ٢ ، القسم الثاني

ابن سلة ، انتهى ، ورواه ابن عدى فى "الكامل" ، وأعله بآبن عقيل ، وضعفه عن آبن معين فقط ، ولينه هو ، وقال : روى عنه جماعة من الثقات ، وهو ممن يكتب حديثه ، انتهى . ورواه آبن حبان فى "كتاب الضعفاء" ، وأعله أيضاً بآبن عقيل ، وقال : إنه كان ردىء الحفظ ، فى آنى بالخبر على غير وجهه ، فلما كثر ذلك فى رواياته استحق المجانة ، ولكنه كان من سادات الناس .

حديث آخر : أخرجه آبن عدى فى "الكامل" عن قيس بن الربيع عن شعبة عن أبى جرة عن آبن عباس أن النبى ﷺ كفن فى قطيفة حرامه ، انتهى . وذكره عبد الحق فى "أحكامه" من جهة آبن عدى ، وقال : قيس بن الربيع لا يحتج به ، والصحيح ما رواه مسلم عن غندر ، وو كيع . ويحيى بن سعيد عن شعبة به ، أن النبى ﷺ جعل فى قبره قطيفة حرامه ، انتهى . قال آبن القطان فى "كتابه" : أعاف أن يكون تصحف على بعض رواة "كتاب الكامل" لفظ : دفن بكفن ، انتهى كلامه .

قوله : عن أبى بكر رضى الله عنه أنه قال : اغسلوا ثوبى هذين وكفنونى فيها ، قلت : رواه الإمام أحمد بن حنبل فى "كتاب الزهد" حدثنا يزيد بن هارون ثنا إسماعيل بن أبى خالد عن عبد الله بن عيسى - مولى الزبير بن العوام - عن عائشة ، قالت : لما احتضر أبوبكر رضى الله عنه تمثلت بهذا البيت :-

أعاذل ! ما يلقى الخنار عن الفتى ، * إذا حشرجت يوماً ، وضاق بها الصدر
فقال لها : يا بنية : ليس كذلك ، ولكن قولى : (وجاءت سكرة الموت بالحق ، ذلك ما كنت منه تحيد) ، ثم قال : أنظروا ثوبى هذين ، فاغسلوهما ، ثم كفنونا فىهما ، فإن الحى أحوج إلى الجديد منهما ، انتهى . ثم قال فى "كتاب الزهد" : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا هارون ابن معروف ثنا ضمرة عن رجاء بن أبى سلة عن عبادة بن نسي ، قال : لما حضرت أبابكر الوفاة ، قال لعايشة رضى الله عنها : اغسلوا ثوبى هذين ، ثم كفنونا فىهما ، فانما أبوك أحد رجلين : إما مكسوء ، أحسن الكسوة أو مملوء أسوأ السلب ، وليس هذا من رواية أحمد .

طريق آخر : رواه عبد الرزاق فى "مصنفه" ^(١) أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : قال أبوبكر - ثوبيه اللذين كان يمرض فىهما - : اغسلوهما ، وكفنونا فىهما ، فقالت عائشة : ألا تشتري لك جديداً ، قال : لا ، إن الحى أحوج إلى الجديد من الميت ، انتهى . أخبرنا ابن جرير ^(٢) عن عطاء ، قال : سمعت عبيد بن عمير يقول : أمر أبوبكر : إما عائشة .

(١) قال المحقق فى "الدرية" ، ص ١٤١ : إسناده صحيح (٢) قلت : إسناده صحيح

ورأى أسماء بنت عميس، بأن تغسل ثوبين كان يمرض فيهما، ويكفن فيهما، فقالت عائشة: أو ثياباً جنداً؟ قال: الأحيل أحق بذلك، انتهى.

طريق آخر: رواه ابن سعد في "الطبقات" (١) أخبرنا الفضل بن دكين ثاسيف بن أبي سليمان، قال: سمعت القاسم بن محمد، قال: قال أبو بكر حين حضره الموت: كفنوني في ثوبي هذين اللذين كنت أصلي فيهما، واغسلوهما، فانهما للهل، والتراب، انتهى. أخبرنا الواقدي (٢) ثامع بن سعد عبد الرزاق ومته، وذكره محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" بلاغا، فقال: بلغنا عن أبي بكر الصديق، أنه قال: اغسلوا ثوبي هذين، وكفنوني فيهما، وفي "البخاري" (٣) خلاف هذا، أخرج عن عائشة أن أبا بكر، قال لها: في كم كفن رسول الله ﷺ؟ قالت: في ثلاثة أثواب بيض، ليس فيها قيص، ولا عمامة، قال: في أي يوم توفي رسول الله ﷺ؟ قالت: يوم الاثنين، قال: فأى يوم هذا؟ قالت: يوم الاثنين، قال: أرجو فيما بيني وبين الليل، فنظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه، به ردع من زعفران، فقال: اغسلوا ثوبي هذا، وزيدوا عليه ثوبين، فكفنوني فيهما، قالت: إن هذا خليق^٤. قال: إن الحى أحق بالجديد من الميت، إنما هو للهالة، فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء، ودفن قبل أن يصبح، انتهى. قال النووي: الردع - بالمهملات - الأثر - والمهالة - "بضم الميم - وقتها - وكسرها" صديد الميت، انتهى. ذكره عبد الحق في "التعليق".

ومن أحاديث الباب: "الذى وقصته راحته"، أخرجه الأئمة الستة (٥) عن ابن عباس، "وكفنوه في ثوبين"، وفي لفظ: "في ثوبيه".

الحديث الرابع: في حديث أم عطية أن النبي ﷺ أعطى اللواتي غسلن ابنته خمسة أثواب، قلت: غريب من حديث أم عطية، وأخرج أبو داود في "سننه" (٦) عن محمد بن إسحاق حدثني نوح بن حكيم الثقفي عن رجل من بني عروة بن مسعود الثقفي، يقال له داود: ولدت أم حبيبة بنت أبي سفيان، زوج النبي ﷺ عن ليلي بنت قاتف (٧) الثقفية، قالت: كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ عند وفاتها، فكان أول ما أعطانا: الحفا، ثم الدرع، ثم الخمار، ثم الملحفة، ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر، قالت: ورسول الله ﷺ جالس عند الباب، معه كفنها

(١) ابن سعد في "طبقاته"، ص ١٤٦ - ج ٣، القسم الأول (٢) ابن سعد: ص ٦٧ - ج ٣ الأول

(٣) البخاري في "الجنائز" في باب موت يوم الاثنين، ص ١٨٦

(٤) تقدم في: ص ٢٥٦ (٥) أبو داود في "باب كفن المرأة"، ص ٩٤ - ج ٢، وأحمد: ص ٣٨٠ - ج ٦

تقدم في: ص ٢٥٨ (٦) في نسخة "قاتف"،

يناولناها ثوباً ثوباً، انتهى . قال المنذرى : فيه محمد بن إسحاق ، وفيه من ليس بمشهور ، قال :
- والحقا - " بكسر الحاء " مقصور ، ولعله لغة في " الحقو " ، انتهى . وقد تقدم الكلام على هذا
الحديث مستوفى .

الحديث الخامس : روى أن مصعب بن عمير حين استشهد ، كفن في ثوب واحد ،
قلت : أخرجه الجماعة ^(١) - إلا ابن ماجه - عن خباب بن الارت ، قال : هاجرنا مع النبي ﷺ ،
زبد وجه الله ، فوقع أجرنا على الله ، فمنا من مضى ، لم يأخذ من أجره شيئاً : منهم مصعب بن عمير ،
قتل يوم أحد ، وترك كسبرة ، فكنا إذا غطينا بها رأسه بدت رجلاه ، وإذا غطينا رجليه ، بدأ
رأسه ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نغطي رأسه ، ونجعل على رجليه شيئاً من الأذخر ، انتهى .
أخرجه الترمذى في " المناقب " ، والباقون في " الجنائز " .

الحديث السادس : روى أن النبي ﷺ أمر بإجمار أكفان ابنته وترأ ، قلت : غريب ،
وروى ابن حبان في " صحيحه " في النوع السابع والثمانين ، من القسم الأول . والحاكم في
" المستدرک " ^(٢) ، وقال : صحيح على شرط مسلم عن قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن
أبي سفيان عن جابر أن النبي ﷺ ، قال : « إذا أجمرت الميت فأجمروا ثلاثاً » ، انتهى . وفي لفظ
لابن حبان : فأوتروا ، وفي لفظ للبيهقي : جمروا كفن الميت ثلاثاً ، قال النووي : وسنده صحيح ،
ورواه البيهقي عن يحيى بن معين ، أنه قال : لم يرفعه غير يحيى بن آدم ، ولا أظنه إلا غلطاً ، قال
النووي : وكان ابن معين بناء على قول بعض المحدثين : إن الحديث إذا روى مرفوعاً وموقوفاً ،
فالحكم للوقف ، والصحيح أن الحكم للرفع ، لأنه زيادة همة ، ولا شك في ثقة يحيى بن آدم ،
اتهى كلامه . وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا عبيدة بن سليمان عن هشام عن فاطمة عن
أسماء ، أنها قالت عند موتها : إذا أنا مت فاغسلوني ، وكفنوني ، وأجروا ثيابي ، انتهى . ورواه
عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا معمر . أو ابن جريج عن هشام عن أبيه عن أسماء ، فذكره ،
ورواه مالك في " الموطأ " ^(٣) عن هشام به ، وزاد : وحنطوني ، ولا تبغوني بنار ، انتهى .
وهذا سند صحيح .

(١) البخاري في " باب إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه " ، ص ١٧٠ ، ومسلم : ص ٣٠٠ ، والنسائي في
" باب القمص في الكفن " ، ص ٢٦٩ ، وأبو داود في " باب كراهية المبالاة في الكفن " ، ص ٩٣ ، والترمذى في
" مناقب مصعب " ، ص ٢٢٥ - ج ٢ (٢) الحاكم في " المستدرک " ، ص ٣٥٥ ، ولفظه : إذا أجمرت الميت فأوتروا ،
ورواه مسلم في " الطهارة " ، ص ١٢٤ عن أبي الزبير عن جابر بلفظ : إذا استجر أحدكم ، طيوت ، اه .
ورواه البيهقي : ص ٤٠٣ - ج ٣ (٣) مالك في " الموطأ " في باب النهي أن يتبع الجنازة بنار ، ص ٧٨ ، ومن
طريق مالك ، البيهقي : ص ٤٠٥ - ج ٣

فصل في الصلاة على الميت

الحديث السابع : روى أن النبي ﷺ صلى على قبر امرأة من الانصار، قلت : روى ابن حبان في "صحيحه" (١) في النوع الأول، من القسم الرابع، من حديث خارجة بن زيد بن ثابت، عن عمه زيد بن ثابت، وكان أكبر من زيد، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ، فلما وردنا البقيع إذا هو بقبر، فسأل عنه، فقالوا : فلانة، فمر بها، فقال : ألا آذتموني بها ؟ قالوا : كنت قائلاً صائماً، قال : فلا تفعلوا، لا أعرف ما مات منكم ميت، ما كنت بين أظهركم إلا آذتموني به، فان صلاتي عليه رحمة، قال : ثم أتى القبر، فصفنا خلفه، وكبر عليه أربعاً، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" - في الفضائل "وسكت عنه، وأخرج ابن حبان من طريق أحمد بن حنبل (٢) ثنا غندر عن شعبة عن حبيب بن الشهيد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ صلى على قبر امرأة قد دفنت، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ" (٣) عن ابن شهاب الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره أن مسكينة مرضت، فأخبر رسول الله ﷺ برحضا، فقال : إذا مات فأذنوني بها، فخرجوا بجنازتها ليلا، فكروا أن يوقفوه، فلما أصبح أخبر بشأنها، فقال : ألم أمركم أن تؤذوني بها ؟ فقالوا : يا رسول الله، كرهنا أن نخرجك ليلا، أو نوقفك، فخرج رسول الله ﷺ حتى صف بالناس على قبرها، وكبر أربع تكبيرات، انتهى . وروى البخاري، ومسلم (٤) من حديث أبي هريرة أن رجلاً أسود كان يقيم المسجد، مات، فسأل النبي ﷺ عنه، فقالوا : مات، قال : أفلا آذتموني به، دلوني على قبره، فأتى قبره، فصلى عليه، انتهى . وأخرجه (٥) أيضاً عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي، قال : أخبرني من شهد النبي ﷺ أنه أتى على قبر منبوذ، فصفهم، فكبر أربعاً، قال الشيباني : من حدثك هذا ؟ قال : ابن عباس، انتهى . قال ابن حبان في "صحيحه" : وقد جعل بعض العلماء الصلاة على القبر من خصائص النبي ﷺ، بدليل ما ورد فيه : «وإني أنزلها بصلاتي عليهم»، وليس كما توهموه، بدليل أنه عليه السلام صف الناس خلفه (٦)، فلو كان من خصائصه لجرم عن ذلك، انتهى . وهذا الحديث الذي أشار إليه، أخرجه البخاري . ومسلم (٧) عن أبي هريرة

(١) وأحمد في "مسنده"، ص ٣٨٨ - ج ٤، والحاكم في "المستدرک"، ص ٥٩١ - ج ٣، واللساني في "باب الصلاة على القبر"، ص ٢٨٤، وابن ماجه فيه : ص ١١١، والطحاوي : ص ٢٩٥ - ج ١، مختصراً، والبيهقي : ص ٤٨ - ج ٤ (٢) أحمد : ص ١٣٠ - ج ٣ (٣) "باب التكبير على الجنازة"، ص ٧٩ (٤) البخاري : ص ١٧٨، وفي "باب كس المسجدة"، ص ٦٥، ومسلم : ص ٣٠٩ (٥) البخاري : ص ١٧٨، ومسلم : ص ٣٠٩ (٦) وتعب بأن الذي يجمع بالتبعية، لا يهين دليلاً للإمامة "فتح الباري"، ص ١٦٥ - ج ٣ (٧) البخاري أخرجه في ثلاثة مواضع مختصراً، ليس فيه، ثم قال . وأخرجه مسلم : ص ٣١٠ بهذه الزيادة، وأما أهل

أيضاً أن النبي ﷺ صلى على قبر امرأة . أو رجل كان يقم المسجد ، ثم قال : « إن هذه القبور مملوءة على أهلها غلبة ، وإنى أنورها بصلاقي عليهم » ، انتهى . وأخرج الترمذى (١) عن سعيد بن المسيب أن أم سعد " بنت ابن عبادة " ماتت ، والنبي ﷺ غائب ، فلما قدم صلى عليها ، وقد مضى لذلك شهر ، قال البيهقي : هو مرسل صحيح ، وقد روى موصولاً عن ابن عباس ، والمشهور المرسل ، انتهى .

أحاديث وضع الموتى للصلاة : أخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " (٢) عن مسلمة بن مخلد ، قال : كنا بمصر ، فلما جئنا رجالاً ونساء ، فجعلوا لا يدرون كيف يصنعون ، فقال مسلمة : ستكم في الموت ، ستكم في الحياة ، قال : فجعلوا النساء مما يلي الإمام ، والرجال أمام ذلك ، انتهى . وأخرج عن سالم بن عبد الله بن عمر . والقاسم . وعطاء بن أبي رباح ، قالوا : النساء مما يلي الإمام ، والرجال مما يلي القبلة ، انتهى .

أحاديث الخصوم (٣) : وأخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " (٤) عن أبي هريرة أنه صلى على جنازة رجال ونساء ، فقدم النساء مما يلي القبلة ، والرجال بلون الإمام ، وأخرج عن ابن عمر ، نحوه ، وكذا عن زيد بن ثابت ، وكذا عن عثمان (٥) ، وكذا عن واثلة بن الأسقع ، وأخرج عن سعيد ابن العاص (٦) أنه صلى على أم كلثوم . وزيد بن عمر ، فجعل زيداً مما يليه ، وجعل أم كلثوم بين يدي زيد ، وفي الناس الحسن . والحسين . وآخرون من أصحاب رسول الله ﷺ ، انتهى . وأخرج عن الحارث عن علي ، قال : إذا اجتمعت جنازة الرجال . والنساء ، جعل الرجال مما يلي الإمام ، والنساء مما يلي القبلة ، وإذا اجتمع الحر والعبد ، جعل الحر مما يلي الإمام ، والعبد مما يلي القبلة ، انتهى . وأخرج أبو داود (٧) . والنسائي عن عمار بن أبي عمار ، قال : شهدت جنازة أم كلثوم . وابنها ، فجعل الغلام مما يلي الإمام ، فأنكرت ذلك ، وفي القوم ابن عباس . وأبو سعيد . وأبو قتادة . وأبو هريرة ، فقالوا : هذه السنة ، قال النووي رحمه الله : وسنده صحيح ، وفي رواية البيهقي : وكان في القوم الحسن . والحسين . وأبو هريرة . وابن عمر . ونحواً من ثمانين

(١) الترمذى في " باب الصلاة على الغير " ، ص ١٢٣ ، والبيهقي : ص ٤٨ - ج ٤ (٢) ابن أبي شيبة في " الجزء الثالث " ، ص ١٢٣ (٣) قلت : قال : في " المسوط " ، ص ٦٥ - ج ٢ : وإن كانت رجالاً ونساءً . يوضع الرجل مما يلي الإمام ، والنساء مما يلي القبلة ، ومن العلماء من قال على عكس هذا ، أي ، طبراني ، قال كلام المصنف المخرج يخالف ما في " المسوط " ، واثلة أعلم . وكذا في " المنيع " ، ص ٤٦٥ - ج ١ وكتاب " الآثار " ، لأبي يوسف (٤) ابن أبي شيبة : ص ١٢٢ - ج ٤ (٥) وكذا للضحاوي عنه : ص ٢٨٨ (٦) وأخرج البيهقي في : ص ٣٨٠ - ج ٤ عن ابن عمر ، أنه صلى على زيد بن عمر ، وأمه أم كلثوم ، فجعل الرجل مما يلي الإمام ، والمرأة من خلفه ، الحديث . (٧) أبو داود في " باب إذا حضر جنازة الرجال والنساء " من يجمع ، ص ٩٩ ، والنسائي في " باب اجتماع جنازة صبي وامرأة " ، ص ٣٨٠ ، والبيهقي : ص ٣٣ - ج ٤ ، قال النووي في " الخصوم " ، ص ٢٢٤ - ج ٥ : إسناده صحيح

من أصحاب رسول الله ﷺ ، وفي رواية : إن الإمام كان ابن عمر ، وأخرج البيهقي ^(١) عن نافع أن ابن عمر صلى على تسع جناز ، رجال . ونساء ، فجعل الرجال بما على الإمام ، وجعل النساء بما على القبلة ، وصفهم صفاً واحداً ، ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي ، وهي امرأة عمر بن الخطاب . وابن لها يقال له : زيد بن عمر ، والإمام يومئذ سعيد بن العاص ، وفي الناس يومئذ ابن عباس . وأبو هريرة . وأبو سعيد . وأبو قتادة ، فوضع الغلام بما على الإمام ، وذكر الحديث .

الحديث الثامن : روى أنه عليه الصلاة والسلام كبر أربعاً في آخر صلاة صلاها ، قلت : روى من حديث ابن عباس ، ومن حديث عمر بن الخطاب ، ومن حديث ابن أبي حشمة ، ومن حديث أنس .

أما حديث ابن عباس ، فله طرق : أحدها : عند الحاكم في "المستدرک" ^(٢) . والدارقطني في "سننه" عن الفرقات بن السائب عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عباس ، قال : آخر ما كبر النبي ﷺ على الجنائز أربع تكبيرات ^(٣) ، وكبر عمر على أبي بكر أربعاً ، وكبر ابن عمر على عمر أربعاً ، وكبر الحسن بن عليّ على عليّ أربعاً ، وكبر الحسين بن عليّ على الحسن أربعاً ، وكبرت الملائكة على آدم أربعاً ، انتهى . قال الدارقطني : والفرقات بن السائب متروك ، انتهى . وسكت الحاكم عنه .

طريق آخر : أخرجه البيهقي في "سننه" ^(٤) . والطبراني في "معجمه" عن النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : آخر جنازة صلى عليها رسول الله ﷺ كبر عليها أربعاً ، انتهى . قال البيهقي : تفرد به النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز عن عكرمة ، وهو ضعيف ، وقد روى هذا من وجوه آخر ، كلها ضعيفة ، إلا أن اجتماع أكثر الصحابة رضي الله عنهم على الأربع ، كالدليل على ذلك ، انتهى كلامه .

طريق آخر : رواه أبو نعيم ^(٥) الإصبهاني في "تاريخ أصبهان" - في ترجمة محمد بن الحسين - حدثنا

(١) البيهقي : ص ٣٣ - ج ٤ ، وأخرجه النسائي في "باب اجتماع جناز الرجال والنساء" ، ص ٢٨٠ ، إلا أن فيه في الناس يومئذ ابن عمر ، والباقي سواء . وأخرجه الدارقطني : ص ١٩٤ ، قال النووي في "المجموع" ، إسناده حسن ، وأخرجه ابن حارود في "المنتقى" ، ص ٢٦٧ بإسناد صحيح (٢) الحاكم في "المستدرک" ، ص ٣٨٦ ، والدارقطني : ص ١٩١ (٣) روى أحمد في "مسنده" ، ص ٣٣٦ - ج ٣ عن الحسن ثنا ابن لهيعة ثنا أبو الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كبروا على موتاكم بالليل والنهار ، أربع تكبيرات ، اهـ ، ابن لهيعة فيه كلام . وأبو الزبير مدلس ، والله أعلم ، وذكره ابن حبان في "التلخيص" ، ص ١٥٩ بطوله ، وعمره إلى الطبراني في "الآوسط" ،

(٤) ص ٣٧ - ج ٤ ، قال في "الروايات" . والطبراني في "الآوسط" : والنضر متروك (٥) قال الغيثي في "الروايات" ، ص ٣٥ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه نافع أبو هريرة ، وهو ضعيف ، اهـ ، قال الحافظ

أبو بكر محمد بن إسحاق بن عمران ثنا إبراهيم بن محمد بن الحارث ثنا شيان بن فروخ ثنا نافع أبو هرمر
ثنا عطاه عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يكبر على أهل بدر سبع تكبيرات، وعلى بنى هاشم خمس
تكبيرات، ثم كان آخر صلاته أربع تكبيرات، إلى أن خرج من الدنيا، انتهى.

طريق آخر : رواه ابن حبان في "كتاب الضمف" من حديث محمد بن معاوية أبي على
النيسابوري عن أبي المليح عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، وأعله بمحمد بن معاوية، وقال :
إنه يأتي عن الثقات بالاتباع عليه، فاستحق الترك، إلا فيها وافق الثقات، فانه كان صاحب حفظ
وإتقان، قبل أن ظهر منه ماظهر، انتهى.

وأما حديث عمر : فأخرجه الدارقطني في "سننه"^(١) عن يحيى بن أبي أنيسة عن جابر عن
الشعبي عن مسروق، قال : صلى عمر على بعض أزواج النبي ﷺ، فسمعتة يقول : لأصليين عليها،
مثل آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ على مثلها، فكبر عليها أربعاً، انتهى. ويحيى بن أبي
أنيسة. وجابر الجعفي ضعيفان.

طريق آخر : رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار"^(٢) أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن
أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن الناس كانوا يصلون على الجنائز خمساً. وستاً. وأربعاً، حتى
قبض النبي ﷺ، ثم كبروا كذلك في ولاية أبي بكر الصديق، ثم ولى عمر بن الخطاب، فقلعوا
ذلك، فقال لهم عمر : إنكم معشر أصحاب محمد أمي تختلفون يختلف الناس بعدكم، والناس حديث
عهد بالجاهلية، فأجمعوا على شيء يجمع عليه من بعدكم، فأجمع رأي أصحاب محمد على أن ينظروا إلى
آخر جنازة كبر عليها النبي ﷺ حين قبض، فيأخذون، ويتركون ماسواه. فنظروا فوجدوا
آخر جنازة كبر عليها رسول الله ﷺ أربعاً، انتهى. وكان فيه انقطاعاً بين إبراهيم. وعمر.

وأما حديث ابن أبي حنثة، فرواه أبو عمر في "الاستنكار" عن عبد الوارث بن سفيان
عن قاسم عن ابن وضاح عن عبد الرحمن بن إبراهيم - دحيم - عن مروان بن معاوية الفزاري عن
عبد الله بن الحارث عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنثة عن أبيه، قال : كان رسول الله ﷺ يكبر
على الجنائز أربعاً. وخمساً. وستاً. وسبعاً، قتيانيا، حتى جاءه موت النجاشي، فخرج إلى المصلى،
فصف الناس وراءه، وكبر عليه أربعاً، ثم ثبت النبي ﷺ على أربع حتى توفاه الله عز وجل، انتهى.
وأما حديث ابن عمر : فرواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" حدثنا حفص بن حمزة

و القيان :، أحمد بن يونس ثنا نافع بن هرمر عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر، الحديث، وضمفه
(١) الدارقطني : ص ١٩٢، والحازمي : ص ٩٥ (٢) كتاب الآثار في باب الصلاة على الجنائز، ص ٤٠

أباً فرات بن السائب أنبا ميمون بن مهران أن عبد الله بن عمر، قال: آخر ما كبر النبي ﷺ، فذكره بلفظ حديث ابن عباس، وزاد: وكبر على علي^(١) بن المكلف أربعاً، وكبر ابن الحنفية على ابن عباس بالطائف أربعاً، انتهى.

وأما حديث أنس: فأخرجه الحازي في "كتاب الناسخ والمنسوخ" عن أبي بكر أحمد ابن علي بن سعيد القاضي المروزي ثمانية الألبان أنا نافع أبو هريرة ثنا أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ كبر على أهل بدر سبع تكبيرات، وعلى بني هاشم سبع تكبيرات، وكان آخر صلاته أربعاً حتى خرج من الدنيا، انتهى. قال: وإسناده واه، وقد روى: آخر صلاته كبر أربعاً، من عدة روايات، كلها ضعيفة، وكذلك جعل بعض العلماء الأمر على التوسع، وأن لا وقت ولا عدد^(٢)، وجمعوا بين الأحاديث، قالوا: كان النبي ﷺ يفضل أهل بدر على غيرهم، وكذا بني هاشم، فكان يكبر عليهم خمساً، وعلى من دونهم أربعاً، وأن الذي حكى آخر صلاة النبي ﷺ لم يكن الميت من بني هاشم، ولا من أهل بدر، وقد جعل بعض العلماء حديث النجاشي ناسخاً، فإن حديث النجاشي مخرج في "الصحيحين" من رواية أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ نماه في اليوم الذي مات، وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم، وكبر أربع تكبيرات، قالوا: وأبو هريرة متأخر الإسلام، وموت النجاشي كان بعد إسلام أبي هريرة بمدة، فإن قيل: إن كان في حديث أبي هريرة ما يدل على التأخير، فليس في تلك الأحاديث المنسوخة ما يدل على التقديم، فليس أحدهما أولى بالتأخير من الآخر، قلنا: قد ورد التصريح بالتأخير من رواية عمر. وابن عباس. وابن أبي أوفى. وجابر، انتهى كلامه. وأما ما روى عن علي أنه صلى بعد ذلك على سهل بن حنيف سناً، فلأنه كان بدرياً، والبدريون يزادون في التكبير، رواه ابن أبي شيبة. وعبد الرزاق في "مصنفهما"^(٣) حدثنا ابن عينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن مغفل أن علياً صلى على سهل ابن حنيف، فكبر عليه سناً، ثم التفت إلينا، فقال: إنه بدري، انتهى. ورواه البخاري في "تاريخه"^(٤) حدثنا حجاج ثنا أبو عوافة عن ابن أبي خالد به، قال النووي في "الخلاصة":

(١) في الحزبي: من ٩٦ يزيد بن أبي مكثف، وقيس، وفي كتاب "الأم"، من ١٥٦ ج ٧ ابن المكلف، وكذا عند ابن أبي شيبة: من ١٣١ ج ٣، وكذا في "البيهقي"، من ٣٧ ج ٤، و "المجلد"، من ١٧٨ ج ٥، وكذا عند المؤلف: من ٣٦٣، والطحاوي: من ٢٨٨ (٢) روى البيهقي: من ٣٧ ج ٤ عن ابن مسعود، قال: ليس على الميت من التكبير وقت، كبر، ما كبر الإمام، فإذا اصصرف الإمام اصصرف، اه (٣) روى الحاكم في "المستدرک"، من ٤٠٩ ج ٣ عن عبد الرزاق بإسناده، وكذا ابن حزم في "المجلد"، من ١٢٦ ج ٥، والبيهقي: من ٣٦ ج ٤. وابن أبي شيبة: من ١١ ج ٣ يزيد بن أبي ريدان عن ابن مغفل، مع زيادة (٤) البخاري في "تاريخه الصغير"، من ٤٣، ولم يذكر أنه كان بدرياً، وروى في "صحيحه"،

قرأ على جنازة فاتحة الكتاب . وسورة ، وجهر بالقراءة ، وقال : إنما جرت لأحكامها سنة ، والامام كفها ، اه ، قال الشافعي في كتاب « الآم » ، ص ٢٤٠ - ج ١ : وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يقولون : السنة ، إلا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى ، اه .

قلت : الاختلاف في دفع الحديث بقوله السنة معروف ، وقد قال عن رضى الله عنه : سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين . وأبو بكر أربعين . ومهر ثمانين ، وكل سنة ، اه « مسلم » ، ص ٧٢ - ج ٢ ، ومذهب الشافعية : أن قراءة الفاتحة فرض عديم ، بخلاف ، قاله النووي في « شرح المهذب » ، ص ٢٣٣ - ج ٥ ، وقد خالفوا من ما استدلوا به من وجوب : في إيجابهم الفاتحة ، وفيه أنه سنة ، قال ابن التتوي في « الجوهر » : ثم إن الحديث لا يدل على فرضية قراءة الفاتحة ، ولم يصرح أنها سنة له عليه السلام ، فيحتمل أن يكون رأيه ، أو رأى غيره من الصحابة ، وهم يختلفون فتاشرت آراؤهم .

وحكى الماوردي عن بعض أصحابهم أن في قول ابن عباس هذا احتلالاً ، بل أراد أن يخبرهم بهذا القول : أن القراءة سنة ، أو تقس الصلاة سنة ، ومذهب الحنفية أن القراءة والصلاة على الجنازة واجب ، ولا تنكره ، ذكره « اللقديري » ، في « التجربة » ، اه ، وفي تقريرهم بين الفاتحة . والسورة ، وقد أوضحنا ذلك زيادة السورة صحيحة ثابتة ، رواه الثقات الأثبات : إبراهيم بن حزة . وسليمان بن داود الهاشمي . وإبراهيم بن زيد . والميمون بن أيوب ، كلهم عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله عن ابن عباس ، وروى زيد بن طلحة عن ابن عباس نحوه ، وذكر السورة أيضاً . قال قيل : المراد بالسنة في حديث ابن عباس الطريقة المسلوكة أعم من أن تكون واجبة ، أو مستحبة ، فلما خرج إذا ، وهو قول : هذا تأويل سائغ ، لا بأس فيه ، إذا احتج إليه ، لنص آخر ، وأما هنا ، فما الداعي لم يلجأ لهذا ، وأنى حديث هو ، قال استدلوا بقوله عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وأرادوا بالصلاة أعم من ذات الركوع والسجود ، ومن صلاة الجنازة ، فهو نوع من الاجتهاد ، إن صح ، فإن ابن عباس أحق به منهم ، فلعل قوله : إنه سنة مبني على هذا الاجتهاد ، فلا يمكن لم حينئذ أن يستدلوا بحديث سائغ للراوى أن يقول اجتهاداً ، وقد خالفه غيره ، وأولوه يتأويل غيرهم أسد منهم ، أن أولوه يشير ما أولوه ، وقد قال الحافظ ابن حجر في « المنتقى » ، ص ٣٧٦ - ج ٣ ، أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق حماد عن أبي حمزة عن ابن عباس ، قال : قلت له : كيف أصلى في الكعبة ؟ قال : كما تصل على الجنازة ، تسبح وتكبر ، ولا تركع ، ولا تسجد ، ثم عند أركان البيت تسبح . وكبر . وتقرع . واستغفر ، ولا تركع ، ولا تسجد ، وسنته صحيح .

٩ - وعن سيد بن أبي سبيد ، قال : صلى بنا ابن عباس على جنازة ، بجهر بالحديث ، ثم قال : إنما جرت لتصلوا أنها سنة ، رواه الحاكم : ص ٢٥٨ ، وقال : صحيح على شرط مسلم عن شرحبيل بن سعد ، قال : حفرت عبد الله بن عباس صلى بنا على جنازة بالأشوا . وكبر ، ثم قرأ بأم القرآن ، وأما صوته ، ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : اللهم هذا عبدك ، وفيه : ثم انصرف ، قال : ياليتها الناس ، إنى لم أقرأ حلتاً - جبراً ، قاله في « المنتقى » ، إلا لتصلوا أنها سنة ، رواه الحاكم في « المستدرک » ، ص ٣٥٩ . والبيهقي في « السنن » ، ص ٤٢ - ج ٢ .

١٥ - عن محمد بن عمرو بن عطاء أن السور بن عرفة صلى على الجنازة ، فقرأ في التكبيرة الأولى بفاتحة الكتاب . وسورة قصيرة ، ورفع بها صوته ، فلما فرغ قال : لأجل أن تكون هذه الصلاة مجاه ، ولكن أردت أن أعلمكم أن فيها قراءة ، ذكره ابن حزم في « المحلى » ، ص ١٢٩ - ج ٥ تعليقاً .

١١ - عن أبي أمامة أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبره أن السنة في الصلاة على الجنازة ، أن يذكر الامام . ثم يقرأ بفاتحة الكتاب ، سرأ في نفسه . ثم يختم الصلاة في التكبيرات الثلاث ، رواه الطحاوى في « شرح الآثار » ، ص ٢٨٨ - ج ١ ، والثانفي في كتاب « الآم » ، ص ٢٣٩ - ج ١ ، والبيهقي في « السنن » ، ص ٣٩ - ج ٤ عن أبي أمامة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه النسائي في « السنن » ، ص ٢٨١ ، ومن طريقه ابن حزم في « المحلى » ، ص ١٢٩ - ج ٥ ، ورواه ابن جازود في « المتن » ، ص ٢٦٥ ، ولم يذكر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قال النووي في « شرح المهذب » ، ص ٢٣٣ - ج ١ : رواه النسائي بإسناد على شرط الصحيحين ، وقال : أبو أمامة هذا صحابي ، اه .

قلت: أخرجه أبو داود^(١). والنسائي في "الصلاة". والترمذي في "الدعوات" عن حيوة بن شريح عن أبي هانئ عن أبي علي الجني عن فضالة بن عبيد، قال: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو لمحمد الله، ولم يصل على النبي ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «عجل هذا»، ثم دعاه، فقال له: إذا صلي أحدكم، فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه، ثم يصل على النبي ﷺ، ثم يدعو بعده بما شاء، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ورواه ابن جبان في "صحيحه". والحاكم في "المستدرک"، وقال صحيح على شرط مسلم، ولم يخرج، انتهى.

واعلم أن نسخ السنن مختلفة في هذا اللفظ: لمحمد الله، ولم يمد الله، وقوله: فليبدأ بتحميد الله. وتحميد الله، والأقرب أنه بتحميد الله، فإن القاضي عياض في "الشفاء" ساقه من طريق الترمذي، وقال فيه: بتحميد الله، قال: وروى من غير هذا السند: بتحميد الله، وهو أصح، انتهى.

قوله: والمسبوق لا يتبدى بما فات، إذ هو منسوخ، قلت: روى مسنداً ومرسلاً، فالمسند روى من حديث معاذ، ومن حديث أبي أمانة.

فحديث معاذ: أخرجه أبو داود في "سننه"^(٢) في الأذان عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال، قال: وحدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ، قال: لقد أعجبني أن تكون صلاة المسلمين واحدة، حتى لقد هممت أن أبث رجالاً في النور ينادون الناس لحين الصلاة، إلى أن قال: فقال عمر: أما إنني قد رأيت مثل الذي رأي، لكن لما سبقت استحييت، قال: حدثنا أصحابنا، قال: كان الرجل إذا جاء يسأل، فيخبر بما سبق من صلاته، وأنهم قاموا مع رسول الله ﷺ، من بين قائم. وراكم. وقاعد. ومصل، قال ابن المني: قال عمرو:

١٢ — عن الصحاك بن قيس المصنف، محدث أن أمعة، رواه الثامني في كتاب "الأهم"، ص ٢٤٠ - ج ١، وقال: ضحك من قيس رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والنسائي في "سننه"، ص ٢٨١، والبيهقي في "السنن"، ص ٣٩ - ج ٤، وابن حزم في "المحلى"، ص ١٢٩ - ج ٥، قال الخاطي في "الإصالة"، إسناده صحيح، ورواه الطحاوي في "شرح الآثار"، ص ٢٨٨ عن الصحاك عن حبيب بن مسلمة نحوه، هو عند الحاكم في "المستدرک"، ص ٣٦٦ أيضاً، ولكن لم يذكر الفاتحه، ذكره الخاطي في "التلخيص"، ص ١٦٠ أيضاً، طبع.

١٣ — عن جابر بن عبد الله، قال: ما أبلغ لما رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أبو بكر، ولا عمر في شيء ما أبلغوا في الصلاة على الميت، يعني لم يوت، ابن ماجه: ص ١٠٩، وأحمد في "مستنده"، ص ٣٥٧ - ج ٣، وانتهى حديثه، إلى قوله: ولا يمر، قال الخاطي في "التلخيص"، ص ١٦١، "ج"، أي جهر، وافته أهل (١) أبو داود في "باب الفقه"، ص ٢١٥ - ج ١، والترمذي في "الدعوات" - في باب، بعد باب جمع الدعوات، ص ١٨٦ - ج ٢، وأحمد: ص ١٨ - ج ٦ - والنسائي في "باب التمجيد"، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ص ١٨٩، والبيهقي: ص ١٤٧، والحاكم في "المستدرک"، ص ٢٣٠، و ص ٢٦٨ (٢) أبو داود في "باب كيف الأذان"، ص ٨٧، وأحمد في "مستنده"، ص ٢٤٦، والبيهقي في "سننه"، ص ٢٩٦، مختصراً، وتحمي: ص ٢٦٦ - ج ١

وحدثني بها حصين عن ابن أبي ليلى ، حتى جاء معاذ ، فأشاروا إليه ، فقال معاذ : لا أراه على حال . إلا كنت عليها ، قال : فقال عليه السلام : إن معاذاً قد سن لكم سنة ، كذلك فافعلوا ، مختصر ، قال الحازمي في " كتابه الناسخ والمنسوخ " : قال المزني : معنى قوله : إن معاذاً قد سن لكم ، يحتمل أن يكون عليه الصلاة والسلام أمر أن يستن بهذه السنة ، فوافق ذلك فعل معاذ ، فإن بالناس حاجة إلى رسول الله ﷺ في كل ما يسن ، وليس بالناس حاجة إلى غيره ، انتهى . وكذلك نقله البيهقي في " المعرفة " عن المزني رحمه الله ، وكذلك رواه الإمام أحمد في " مسنده " . والطبراني في " معجمه " عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ، قال : كان الناس على عهد عليه السلام ، إذا سبق الرجل ببعض صلاته ، سألهم فأومأوا إليه بالذي سبق به ، فيبدأ ليقضى ماسبق ، ثم يدخل مع القوم ، فجاء معاذ ، والقوم قعود في صلاتهم ، فقدم ، فلما فرغ عليه الصلاة والسلام ، قام ، فقضى ما كان سبِق به ، فقال عليه الصلاة والسلام : قد سن لكم معاذ فافتنوا به ، إذا جاء أحدكم ، وقد سبق بشيء من الصلاة ، فليصل مع الإمام بصلاته ، فإذا فرغ الإمام ، فليقض ماسبق به ، انتهى . وفي سماع ابن أبي ليلى من معاذ نظر ، تقدم في " الأذان " .

وأما حديث أبي أمامة ، فأخرجه الطبراني في " معجمه " عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة ، قال : كان الناس على عهد رسول الله ﷺ إذا سبق الرجل ببعض صلاته ، سألهم ، فأومأوا إليه بالذي سبق به ، فيبدأ ، فيقض ماسبق به ، ثم يدخل مع القوم ، فجاء معاذ ، والقوم قعود في صلاتهم ، فقدم ، فلما فرغ عليه السلام ، قام ، فقضى ما كان سبق به ، فقال عليه الصلاة والسلام : قد سن لكم معاذ ، فافتنوا به ، إذا جاء أحدكم ، الحديث ، وسنده ضعيف ، وأما للمرسل ، فله وجهان : أحدهما : رواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا سفيان الثوري عن حصين عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : كان الناس على عهد رسول الله ﷺ إذا جاء الرجل ، وقد فاتته شيء من الصلاة ، أشار إليه الناس فصلى ما فاتته ، ثم دخل في الصلاة ، حتى جاء يوماً معاذ بن جبل ، فأشاروا إليه ، فدخل ، ولم ينتظر ما قالوا ، فلما صلى النبي ﷺ ذكروا له ، فقال : قد سن لكم معاذ ، فاقبلوا ، انتهى . الوجه الآخر : رواه البيهقي في " المعرفة " من طريق الشافعي ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح ، قال : الرجل إذا جاء ، وقد صلى رسول الله ﷺ شيئاً من صلاته ، سأل ، فإذا أخبر بشيء سبق به صلى الذي سبق به ، ثم دخل معهم في الصلاة ، فأتى ابن مسعود ، فدخل مع النبي ﷺ ، ولم يسأل ، فلما فرغ عليه الصلاة والسلام ، قام ابن مسعود ، فقضى ما سبق عليه . فقال عليه السلام : إن ابن مسعود قد سن لكم سنة فاتبعوها . انتهى . قال البيهقي : وقد رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى ، لجلل القصة في معاذ ، ثم أخرجه

كذلك، قال: والدليل على أن ذلك من سنة رسول الله ﷺ ما أخرجه في "الصحيحين" (١) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيت الصلاة، فلا تأتوها وأتم تسعون، وأتوها، وعليكم السكينة والوقار، فما أدركم فصلوا، وما فاتكم، فأتوا، أو فاقضوا»، انتهى. وينبغي أن ينظر في حديث المغيرة بن شعبة، وضلة النبي عليه السلام خلف عبد الرحمن بن عوف الصبح، أخرجه (٢) - إلا الترمذي - مختصراً ومطولاً، وفي لفظ أحمد: فصلينا معه التي أدركننا، ثم قضينا التي سبقنا بها.

قوله: وعن أبي حنيفة أنه يقوم من الرجل بحذاء رأسه، ومن المرأة بحذاء وسطها، لأن أنساً فعل كذلك، وقال: هو السنة، قلنا: تأويله إن جنازتها لم تكن منعوشة، لخال بينها وبينهم، قلت: أخرجه أبو داود (٣). والتزمى. وابن ماجه عن نافع (٤) أبي غالب، قال: كنت في سكة المبرد (٥) فرت جنازة معها ناس كثير، قالوا: جنازة عبد الله بن عمر (٦) فبعتها، فإذا أنا برجل عليه كساء رقيق، وعلى رأسه خرة تقيمن الشمس، قلت: من هذا الله ههنا؟ قالوا: أنس بن مالك، قال: فلما وضعت الجنازة، قام أنس، فصلى عليها، وأنا خلفه، لا يحول بيني وبينه شيء، فقام عند رأسه، وكبر أربع تكبيرات، لم يطل، ولم يسرع، ثم ذهب يقعد، فقالوا: يا أبا حمزة، المرأة الأنصارية، فقبروها، وعليها نعل أخضر، فقام عند عجزتها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس، فقال العلاء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل، وعجيزة المرأة؟ قال: نعم، إلى أن قال: قال أبو غالب: فسألت عن صنع أنس في قيامه على المرأة عند عجزتها، فحدثني (٧) أنه إنما كان، لأنه لم تكن النعوش، وكان يقوم الإمام حيال عجزتها يسترها من القوم، مختصراً، من لفظ أبي داود، ولفظ الترمذي. وابن ماجه عن أبي غالب، قال: رأيت أنس بن مالك صلى على جنازة رجل، فقام حيال رأسه، فجاءه جنازة أخرى، فقالوا: يا أبا حمزة، صل عليها، فقام حيال وسط السرير، فقال العلاء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا رأيت رسول الله ﷺ قام من الجنازة مقابلك من الرجل، وقام من المرأة مقابلك من المرأة؟ قال:

(١) البخاري في "الأذان" في باب ما أدركم فصلوا، وما فاتكم فأتوا، ص ٨٨، ومسلم في "باب إتيان الصلاة بوقار وسكينة"، ص ٢٢٠ (٢) أخرجه مسلم في "باب المسح على الخفين"، ص ١٢٤، وفي الصلاة في "باب تقديم الجماعة من يصل بهم إذا تأخر الإمام"، ص ١٨٠ - ج ١، وأبو داود في "باب المسح على الخفين"، ص ٢٢، وأحمد في "مسند"، ص ٢٢٤ - ج ٤، و"مسند"، ص ٢٤٦ - ج ٤ (٣) أبو داود في "باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه"، ص ٩٩ - ج ٢، والتزمى فيه: ص ١٢٣، وابن ماجه في "باب مناجاة"، أين يقوم الإمام إذا صلى على جنازة"، ص ١٠٨، وأحمد: ص ١١٨ - ج ٣، و"مسند"، ص ٢٠٤ - ج ٣ (٤) إن نافعاً هو أبو غالب (٥) في نسخة "الرمدة"، (٦) في نسخة "عمر"، (٧) ظاهر هذا التأويل يرد ما في سياق أبي داود "عليها نعل أخضر"، أجاب عنه اللغوي في "البناء"، راجع

نعم ، فأقبل علينا العلاء بن زياد ، فقال : احفظوا ، انتهى . وهذا اللفظ رواه أحمد . وإسحاق بن راهويه . وأبو يعلى الموصلي في "سانيدهم" ونافع أبو غالب الباهلي الخياط البصري ، قال ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، والله أعلم ، قال النووي في "الخلاصة" : وقع عند أبي داود أن المرأة أنصارية ، وعند الترمذي أنها قرشية ، ولعلها كانت من قريش ، وبالحلف من الأنصار ، أو عكسه ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

حديث للنخوص ، رواه الأئمة الستة في "كتبهم" (١) من حديث سمرة بن جندب ، قال : صليت وراء النبي عليه السلام على امرأة ماتت في نفاسها ، فقام عليها للصلاة وسطها ، انتهى . الحديث التاسع : قال عليه الصلاة والسلام : « من صلى على ميت في المسجد ، فلا أجر له » ، قلت : أخرجه أبو داود (٢) . وابن ماجه عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوءمة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من صلى على ميت في المسجد ، فلا شيء له » ، ولقطة ابن ماجه : فليس له شيء ، انتهى . قال الخطيب : المحفوظ : فلا شيء له ، وروى : فلا شيء عليه ، وروى : فلا أجر له ، انتهى . قال ابن عبد البر : رواية : فلا أجر له ، خطأ فاحش ، والصحيح : فلا شيء له ، وصالح مولى التوءمة ، من أهل العلم ، منهم من لا يحتاج به لضعفه ، ومنهم من يقبل منه مارواه ابن أبي ذئب خاصة ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" بلفظ : فلا صلاة له ، ورواه ابن عدي في "الكامل" بلفظ أبي داود ، وعده من منكرات صالح ، ثم أسند إلى شعبة أنه كان لا يروى عنه ، وينهى عنه ، وإلى مالك (٣) أنه قال : فيه ضعف ، وأسند عن ابن معين أنه قال فيه : ثقة ، إلا أنه اختلط قبل موته ، فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة ، ومن سمع منه قبل الاختلاط ابن أبي ذئب ، انتهى كلامه . وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : اختلط ماخره ، ولم يتميز حديث

(١) البخاري في "الجنائز" - في باب أين يقوم الإمام من المرأة والرجل ، ص ١٧٧ ، ومسلم ، ص ٣١١ . (٢) أبو داود في "باب الصلاة على الجنائز" ، ص ٩٨ - ج ٢ ، وابن ماجه في "باب الصلاة على الجنائز في المسجد" ، ص ١١٠ ، وابن أبي شيبة : ص ١٥٢ - ج ٣ ، وأحمد : ص ٤٤٤ - ج ٢ ، و ص ٤٥٥ - ج ٢ ، والطحاوي : ص ٢٨٤ ، والبيهقي : ص ٥١ - ج ٤ ، وقال ابن قيم في "الحديث" ، ص ١٤٠ - ج ١ : هذا الحديث حسن ، فانه من رواية ابن أبي ذئب عنه ، وسماه منه هبم ، قبل اختلاطه ، فلا يكون اختلاطه موجبا لرد ما حدث به قبل الاختلاط ، اهـ .

(٤) قال أحمد بن حنبل : كان مالك أدركه ، وقد اختلط ، فمن سمع منه قدام ، وقد روى عنه أكار أهل المدينة ، وهو صالح الحديث ، ما أعلم به بأسا ، وقال أحمد بن سعيد بن أبي سريم : سمعت ابن سبي ، يقول : صالح مولى التوءمة ثقة حجة ، قلت له : إن مالكا ترك السماع منه ، قال : إن مالكا إنما أدركه بعد ما كبر وغرف ، والنووي إنما أدركه بعد ما غر ، وسع منه أحاديث منكرات ، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يغرف ، وقال الجوزجاني : تنبيه أخيرا ، حديث ابن أبي ذئب عنه مقبول ، لسته . وسماه التميمي ، قال ابن عدي : لا بأس به إذا روى عنه القدام ، مثل ابن أبي ذئب - وابن جرير . وزيد بن سعد "تهذيب" ،

حديثه من قديمه ، فاستحق الترك ، ثم ذكر له هذا الحديث ، وقال : إنه باطل ، وكيف يقول رسول الله ﷺ وقد صلى على سهيل بن يضاء في المسجد ؟ انتهى كلامه . وقال البيهقي : رواه جماعة عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التويمة ، وهو عما يعد في أفراد صالح ، وحديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام صلى على سهيل بن يضاء في المسجد أصح ، وصالح مولى التويمة يختلف في عدائه ، كان مالك بن أنس يجرحه ، وقال النووي : أجيب عن هذا بأجوبة : أحدها : أنه ضعيف ، لا يصح الاحتجاج به ، قال أحمد بن حنبل : هذا حديث ضعيف ، فقد ربه صالح مولى التويمة ، وهو ضعيف . والثاني : أن الذي في النسخ المشهورة المسموعة من سنن أبي داود : فلا شيء عليه ، ولا حجة فيه . والثالث : أن اللام فيه ، بمعنى : على ، كقوله تعالى : (وإن أسأتم فلها) أي فعلها ، جمعاً بين الأحاديث ، انتهى كلامه . وقال في " الخلاصة " : وقد ضعف هذا الحديث أحمد بن حنبل . وابن المنذر . والخطابي . والبيهقي ، قالوا : وهو من أفراد مولى التويمة ، وهو يختلف في عدائه ، ومعظم ماجروه به الاختلاط ، لكن قالوا : إن سماع ابن أبي ذئب منه كان قبل الاختلاط ، انتهى كلامه .

أحاديث الخصوم : أخرج مسلم^(١) عن أبي سلمة عن عائشة ، لما توفي سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، قالت : أدخلوه المسجد حتى أصلي عليه ، فأنكر ذلك عليها ، فقالت : والله لقد صلى النبي ﷺ على ابني يضاء في المسجد ، سهيل . وأخيه ، انتهى . قال الطحاوي : صلته عليه الصلاة والسلام على سهيل بن يضاء في المسجد منسوخة ، وآخر القائلين منه عليه السلام الترك ، لا إنكار عامة الصحابة على عائشة ، ولو علموا خلافه لما أنكروه ، قال البيهقي : ولو كان عند أبي هريرة نسخ حديث عائشة ، لذكره يوم صُلي على أبي بكر الصديق رضي الله عنه في المسجد ، ويوم صلى على عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسجد ، ولذكره من أنكروه من لم يكن له معرفة بالجواز ، فلما روت فيه الخبر سكتوا ، ولم ينكروه ، ولا عارضوه بغيره ، وقال الخطابي : وقد ثبت أن أبا بكر ، وعمر صلى عليهما في المسجد ، ومعلوم أن عامة المهاجرين والأنصار شهدوا الصلاة عليهما ، وفي تركهم الإنكار دليل على الجواز ، وإن ثبت حديث صالح ، مولى التويمة ، فيتأول على نقصان الأجر ، أو تكون اللام ، بمعنى : على ، كقوله تعالى : (وإن أسأتم فلها) ، انتهى . وحديث أبي بكر ، رواه البيهقي^(٢) عن إسماعيل

(١) في " الجنائز " - في باب جواز الصلاة على الميت في المسجد ، ص ٣١٢ ، وأبو داود في " باب الصلاة على الجنائز في المسجد " ، ص ٩٨ - ج ٢ ، والطحاوي : ص ٢٨٤ ، واللساني : ص ٢٧٩ ، وابن ماجه : ص ١١٠ ، والترمذي : ص ١٧٣ ، مختصراً (٢) في " مسنده " ، ص ٥٢ - ج ٤

ابن أبان الغنوي عن هشام بن عروة عن عائشة ، قالت : مات ترك أبو بكر ديناراً ، ولأدريهما ، ودفن ليلة الثلاثاء ، وصلى عليه في المسجد ، وقال : إسماعيل الغنوي متروك ، وأخرج عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه صلى عليه في المسجد ، وصلى عليه صبيب ، انتهى . قال النووي في "المحلاصة" : سنده صحيح ، ورواهما عبد الرزاق في "مصنفه" (١) ، قال : أخبرنا الثوري . ومعه عن هشام بن عروة ، قال : رأى رجالاً يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ ، والله ماضى على أبي بكر إلا في المسجد ، انتهى . أخبرنا مالك (٢) عن نافع عن ابن عمر ، قال : صلى على عمر في المسجد ، انتهى . وهذا رواه مالك في "الموطأ" كما ترى .

الحديث العاشر : قال عليه الصلاة والسلام : « إذا استهل المولود صلى عليه ، ومن لم يستهل لم يصل عليه » ، قلت : روى من حديث جابر ، ومن حديث علي ، ومن حديث ابن عباس .

فحديث جابر : أخرجه الترمذي (٣) . والنسائي . وابن ماجه عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الطفل لا يصل على ، ولا يرث ، ولا يورث حتى يستهل » ، انتهى . بلفظ الترمذي . أخرجه في "الجنائز" عن إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير به ، قال : وقد اضطرب الناس في هذا الحديث ، فرواه بعضهم عن أبي الزبير مرفوعاً ، ورواه بعضهم عن أبي الزبير موقوفاً ، وكأنه أصح ، انتهى . وبهذا السند رواه الحاكم في "المستدرک" (٤) ، وسكت عنه ، وقال : إسماعيل بن مسلم المكي لم يحتجابه ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتاب" : هو من رواية أبي الزبير عن جابر معنعناً من غير رواية الليث عنه (٥) ، وهو علة ، ومع ذلك فهو من رواية إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير ، وهو ضعيف جداً ، انتهى . ورواه البيهقي ، وقال : إسماعيل بن مسلم غيره أوثق منه ، انتهى . وأخرجه النسائي في "الفرائض" عن المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير به ، بلفظ : إذا استهل الصبي صلى عليه ، وورث ، انتهى . وبهذا السند قال النسائي : والمغيرة بن مسلم عنه حديث منكر ، انتهى . وبهذا السند . والمتن ، رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادى عشر ، من القسم الثالث ، ورواه الحاكم أيضاً (٦) ، وسكت عنه ، وأخرجه

(١) روى ابن أبي شيبة : ص ١٥١ من الجزء الثالث عن حماد بن هشام عن عروة عن أبيه ، قال : ماضى على أبي بكر إلا في المسجد ، اهـ ، ثم قال في "الجمهر" : رجاله ثقات ، قلت : ولد عروة لست خلود من خلافة عثمان ، وقيل : في آخر خلافة عمر سنة ٢٣ ، قال السند متطوع (٢) "الموطأ" في باب الصلاة على الجنائز في المسجد ، ص ٧٨ (٣) الترمذي في "باب ترك الصلاة على الطفل حتى يستهل" ، ص ١٢٣ (٤) "المستدرک" ، ص ٣٦٣ (٥) قال سيد بن أبي مريم : حدثنا الليث ، قال : جئت أبا الزبير . فدفن لي كتابين ، فسألته ، أسمت هذا كله عن جابر ؟ قال : لا ، فيه ما سمعت ، وفيه ما لم أسمع ، قلت : فأطه لي ما سمعت منه ، فأعلم لي على هذا الذي حدثني ، والله أعلم "طبقات المدلسين" ، ص ٢١ (٦) الحاكم في "المستدرک" ، ص ٣٤٨ - ج ، من طريق مقبرة بن مسلم

ابن ماجه^(١) عن الربيع بن بدر عن أبي الزبير به مرفوعاً ، بلفظ النسائي ، والربيع بن بدر يعرف "بعليلة" ضعفه ، وقال النسائي . وغيره : متروك الحديث ، وأخرجه الحاكم أيضاً^(٢) عن سفيان عن أبي الزبير به مرفوعاً ، وقال : هذا إسناده صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأخرجه أيضاً^(٣) عن بقية عن الأوزاعي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ، وسكت عنه ، ورواه موقوفاً النسائي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر من قوله ، وكذلك ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر ، قال : إذا استهل الصبي صلى عليه ، وورث ، فإذا لم يستهل لم يصل عليه ، ولا يورث ، انتهى . وكذلك رواه البيهقي^(٤) من طريق محمد بن إسحاق عن عطاء عن جابر بن عبد الله ، نحوه ، قال الدارقطني في "علله" : هذا حديث اختلف فيه على عطاء . وأبي الزبير ، فرواه المثنى بن الصباح عن عطاء^(٥) ، فرفسه ، ورواه ابن إسحاق عنه^(٦) ، فرفقه ، ورواه عن أبي الزبير يحيى بن أبي أنيسة ، فرفسه ، ووقفه غيره ، انتهى . وذكره البخاري في "محيحه" تعليقاً من قول الزهري : الطفل إذا استهل صارخاً صلى عليه ، ولا يصلى على من لا يستهل ، من أجل أنه سقط ، انتهى . وهذا التعليق رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٧) حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري ، قد كره .

وأما حديث علي ، فأخرجه ابن عدى في "الكامل"^(٨) عن عمرو بن خالد الكوفي عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي ، سمعت رسول الله ﷺ يقول في السقط : لا يصلى عليه حتى يستهل ، فإذا استهل صلى عليه ، وعقل ، وورث ، وإن لم يستهل لم يصل عليه ، ولم يورث ، ولم يعقل ، انتهى .

وأما حديث ابن عباس ، فرواه ابن عدى أيضاً في "ترجمة شريك القاضي" حدثنا القاسم بن زكريا ثنا إسماعيل بن موسى ثنا شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : إذا استهل الصبي صلى عليه ، وورث ، انتهى . وذهب الإمام أحمد إلى أن الطفل يصلى عليه إذا استكمل أربعة أشهر ، ومالك معنى المسألة ، وللشافعي قولان ، واحتج لهم ابن الجوزي في "التحقيق" بحديثين : أحدهما : أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٩) عن زياد بن جبير أخبرني

(١) ابن ماجه في "الفرائض" - في باب إذا استهل المولود وورث ،، ص ٢٠٢ ، وفي "الجنائز" - في باب الصلاة على الطفل ،، ص ١٠٩ (٢) الحاكم في "المستدرک" ،، ص ٣٤٩ - ج ٤ (٣) لم أجد في "المستدرک" ،، لكن في البيهقي : ص ٨ - ج ٤ عن الحاكم بإسناد مختصر (٤) البيهقي : ص ٨ - ج ٤ ، والداري في "الفرائض" ،، ص ٧٠ - موقوفاً (٥) ومحمد بن راشد عن عطاء ، هند الطحاوي : ص ٢٦٣ ، ووقفه .

(٦) أي عن عطاء (٧) ابن أبي شيبة في "مصنفه" ،، ص ١٢٥ - ج ٣ (٨) والداري في "الفرائض" ،، ص ٤٠٧ عن أبي نعيم عن شريك به (٩) أبوداود في "باب المني أمام الجنائز" ،، ص ٩٧ - ج ٢ ، والترمذي في "باب

أبي عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ، قال: «السقط يصلي عليه، ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة»^(١)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم في «المستدرک»، وقال: على شرط البخاري، وفي مسنده اضطراب سيأتي في المتن أمام الجنائز، الحديث الثاني: أخرجه ابن ماجه^(٢) عن البخري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا على أطفالكم، فانهم من أفراطكم»، انتهى. وضعفه الدارقطني، وقال: البخري ضعيف، وأبوه مجهول، ومع وضعفه يمكن حل الأطفال على من استهل، والله أعلم.

أحاديث صلاته عليه السلام على ولده إبراهيم: فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسله، فالمسندة: عن ابن عباس. والبراء بن عازب. وأنس. والحدري.

لحديث ابن عباس، رواه ابن ماجه في «سننه»^(٣) «أخبرنا عبد القدوس بن محمد عن داود ابن شيب الباهلي عن إبراهيم بن عثمان عن الحكم بن عتبة عن مقسم عن ابن عباس، قال: لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، صلى عليه رسول الله ﷺ، وقال: «إن له مرضعاً في الجنة، ولو عاش لكان صديقاً نبياً، ولعنت أخواله القبط، وما استرق قطي»، انتهى.

وأما حديث البراء، فرواه أحمد في «مسنده»^(٤) «حدثنا أسود بن عامر ثنا إسرائيل عن جابر الجعفي عن عامر الشعبي عن البراء، قال: صلى رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم، ومات، وهو ابن ستة عشر شهراً، ورواه البيهقي، وقال: وكونه صلى عليه، هو أشبه بالأحاديث الصحيحة، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا وكيع عن سفيان عن جابر الجعفي عن الشعبي أن النبي ﷺ، إلى آخره، لم يذكر فيه البراء، وكذلك عبد الرزاق في «مصنفه»^(٥) «أخبرنا سفيان الثوري عن جابر به مرسله.

وأما حديث أنس، فرواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»^(٦) «حدثنا عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا محمد بن عبيد الله القواريري^(٧) عن عطاء عن أنس أن النبي ﷺ صلى على

الصلاة على الأطفال، ص ١٢٢، واللساني فيه: ص ٢٧٦، وابن ماجه فيه: ١٠٩، والحاكم و«المستدرک»، ص ٣٥٥، وص ٣٦٢، والطحاوي: ص ٢٩٢، والطائلي: ص ٩٦ (١) وفي «المستدرک»، بإضافة والرحمة (٢) ابن ماجه في «باب ما جاء في الصلاة على الطفل»، ص ١٠٩ (٣) ابن ماجه في «باب الصلاة على الأطفال»، ص ٢٨٣ - ج ٤، والبيهقي: ص ٩ - ج ٤ (٤) وكذا للطحاوي: ص ٢٩٢ - ج ١ (٥) قال الميشتي في «الزوائد»، ص ٣٥ - ج ٣: رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن عبيد الله المزري، وهو ضعيف (٦) في «التهديب»، محمد بن عبيد الله المزري التزاري عن عطاء، وهو ابن مجلان

إبراهيم، وكبر عليه أربعاً، انتهى. ورواه ابن سعد^(١)، قد كره.

وأما حديث الخدرى، فرواه البزار في "مسنده" حدثنا إبراهيم بن يوسف الصيرفي الكوفي
ثنا عبد الرحمن^(٢) بن مالك بن مغول عن الجريري عن أبي بصرة^(٣) عن أبي سعيد الخدرى
بلفظ أبي يعلى سواء. وأما المرسلة: فمن البهي، واسمه: عبدالله بن يسار، قال: لما مات إبراهيم
ابن النبي ﷺ صلى عليه رسول الله ﷺ في المقاعد، انتهى. وعن عطاء أن النبي ﷺ صلى على
ابنه إبراهيم، وهو ابن سبعين ليلة، انتهى. رواهما أبو داود في "مسندته"^(٤)، ورواهما البيهقي، وقال:
هذه الآثار مرسلة، وهي تشد الموصل، وروايات الإثبات أولى من روايات الترك، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن سعد في "الطبقات"^(٥) عن قتادة أن النبي ﷺ صلى عليه.

حديث آخر: رواه أيضاً^(٦) عن جعفر بن محمد عن أبيه نحوه.

حديث آخر: رواه أيضاً عن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه عليه الصلاة
والسلام صلى عليه بالقيع، انتهى.

أحاديث الترك: أخرج أبو داود في "مسندته"^(٧) من طريق ابن إسحاق حدثني عبدالله بن
أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة، قال: مات إبراهيم ابن النبي ﷺ، وهو ابن ثمانية
عشر شهراً، فلم يصل عليه رسول الله ﷺ، انتهى. وكذلك أحمد. والبزار. وأبو يعلى في
"مسانيدهم"، وذكر الخطابي مرسل عطاء، وقال: هذا أولى الأمرين، وإن كان حديث عائشة
أحسن^(٨) لإصالة، واعتل هو. وغيره. ممن سلم. ترك الصلاة عليه بعلة ضعيفة: منها شغل النبي

(١) ابن سعد في "طبقاته"، ص ٩٠ - ج ١، القسم الأول، وفي رواية أنس: سئل عن الصلاة، قال:
لا أدري، وهي في "مسند أحمد"، ص ٢٨١ - ج ٣ أيضاً (٢) رواه البزار، قال في "الإمامة"،
ص ٣٥ - ج ٣، رواه البزار. والطبراني في "الأوسط"، وفيه عبد الرحمن بن مالك، وهو مروي
(٣) أبو بصرة. أو أبو قرة، طبراج (٤)
(٤) أبو داود في "باب الصلاة على الطفل"، ص ٩٨، والبيهقي: ص ٩ - ج ٤، عن أبي داود
باسناده، اهـ.

(٥) ابن سعد ص ٩٠ - ج ١ (٦) ابن سعد: ص ٩٢، القسم الأول
(٧) أبو داود في "باب الصلاة على الطفل"، ص ٩٨ - ج ٢، وأحمد في "مسندته"، ص ٢٦٧ - ج ٦،
والطحاوي: ص ٢٩٢ - ج ١، قال ابن قيم في "الهدى"، ص ١٤٣: قال أحمد في رواية - حبل:
هذا حديث منكر جداً، وهو ابن إسحاق، اهـ (٨) وصححه ابن حزم في "المحلى"،

(٩) أقول في نسخة دار الكتب المصرية "أبو قرة"، "المصحح البجنوري - تزيل الفاعلة"،

ﷺ بصلاة الكسوف، ومنها أنه استقى فضيلة (١) نبوة النبي ﷺ عن الصلاة، كما استقى الشهداء فضيلة الشهادة، وقيل: لأنه لا يصل نبي على نبي، وقد جاء أنه لو عاش لكان نبياً (٢)، وقيل: المعنى أنه لم يصل عليه بنفسه، وصلى عليه غيره، والله أعلم بالصواب.

الحديث الحادى عشر: قال المصنف رحمه الله: وإن مات الكافر، وله ولي مسلم يفضلته ويكفنه ويدفنه، بذلك أمر على رضى الله عنه فى حق أيه أبى طالب، قلت: أخرجه أبو داود (٣). والنسائي عن سفيان عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب عن علي، قال: لما مات أبوه أبو طالب، قال: انطلقت إلى النبي ﷺ، فقلت له: إن عمك الشيخ الضال، قد مات، قال: إذهب فوارأباك، ثم لا تحدثن شيئاً حتى تأتيني. فذهبت فواريته، ووجته، فأمرنى، فاعتسكت، ودعألى، انتهى. ورواه أحمد (٤). وإسحاق بن راهويه. وابن أبي شيبة. وأبو يعلى. والبزار فى "مسانيدهم"، وليس فى الحديث الغسل والكفن، إلا أن يؤخذ ذلك من مفهوم قوله: فأمرنى، فاعتسكت، فإن الاغتسال شرع من غسل الميت، ولم يشرع من دفنه، ولم يستدل به البيهقي. وغيره من الشافعية، إلا على الاغتسال من غسل الميت، مع أنه قد جاء مصرحاً به فى بعض الأحاديث، فروى ابن سعد فى "الطبقات" (٥): أخبرنا محمد بن عمر الواقدي حدثني معاوية بن عبد الله بن عبد الله بن أبي رافع عن أيه عن جده عن علي، قال: لما أخبر رسول الله ﷺ بموت أبى طالب بكى، ثم قال لى: إذهب فأغسله، وكفنه، وواراه، قال: ففعلت، ثم أتيت، فقال لى: إذهب فأغسل، قال: وجعل رسول الله ﷺ يستغفر له أياماً، ولا يخرج من بيته حتى نزل عليه جبريل بهذه الآية ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين﴾ الآية، انتهى. وروى ابن أبي شيبة فى "مصنفه" (٦) الحديث بسند السنن، قال: إن عمك الشيخ الكافر قد مات، فما ترى فيه؟ قال: أرى أن تغسله، وتجنسه، وأمره بالغسل، انتهى. وروى أبو يعلى الموصلى فى "مسنده" (٧) من طريق السدى عن

(١) لو كان هنا صحيحاً لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم، ولا على المجنون، ولا على كافر أسلم، ثم مات، متصلاً، من غير اعتراف ذنب "شرح المهذب"، (٢) ولكن يتحدث صيف، رواه ابن ماجه، وأما الصحيح فى البهائى، فهو آخر، وروى من بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) أبو داود فى "باب الرجل يموت له قرابة معرك"، ص ١٠٢ - ج ٣، والنسائي فى "باب مواراة المعرك"، ص ٢٨٣، وفى "الطهارة" - فى "باب الغسل من مواراة المعرك"، ص ٤١، وابن سعد: ص ٧٩، القمم الأول، والبيهقي: ص ٣٩٨ - ج ٣ (٤) أحمد فى "مسنده"، ص ٩٧ - ج ١، وابن أبي شيبة: ص ٩٥، و"ص ١٤٢، الجزء الثالث (٥) ابن سعد فى "طبقاته"، ص ٧٨، - ج ١، القمم الأول، والبيهقي فى "مسنده"، ص ٣٠٥ باستاد آخر، وصنفه (٦) ابن أبي شيبة: ص ١٤٢، الجزء الثالث، وفيه "نخطة"، (٧) وأحمد فى "مسنده"، ص ١٠٣، و"ص ١٢٩، والبيهقي: ص ٣٠٤ - ج ١، وقال النووي "فى شرح المهذب"، ص ٢٥٨ - ج ٥: حديث على ضعيف، اهـ.

أبي عبد الرحمن السلي عن علي ، قال : لما توفي أبو طالب أتيت النبي ﷺ ، فقلت : إن حملك الشيخ الضال قد مات ، قال : اذهب فواره ، ولا تحدث شيئاً حتى تأتيني ، قال : فواريته ، ثم أتيتها ، قال : اذهب فاغتسل ، فاغتسلت ، ثم أتيتها ، فنتا لي بدعوات مايسرنى أن لي بها شمر النعم أو سودها ، قال : وكان علي إذا غسل ميتاً اغتسل ، انتهى . ورواه الشافعي ^(١) . وأبو داود الطيالسي . وابن راهويه في "مسانيدهم" عن شعبة عن أبي إسحاق به ، بلفظ السنن ، زاد الشافعي فيه : فقلت : يا رسول الله إنه مات مشركاً ، قال : اذهب فواره ، ومن طريق الشافعي ، رواه البيهقي في "سننه الوسطى" ^(٢) ، ثم قال : وناجية بن كعب لا يعلم روى عنه غير أبي إسحاق ، قال ابن المديني . وغيره من الحفاظ ، انتهى . وروى البيهقي في "سننه" حديث علي هذا من طرق ، وقال : إنه حديث باطل ، وأسانيد كلها ضعيفة ، وبعضها منكر ، وأما حديث أبي هريرة مرفوعاً : من غسل ميتاً ، فليغتسل ، ومن حملة ، فليترضاً ، فقد رواه أبو داود ^(٣) . والترمذي ، وحسنه ، وضعفه ، الجمهور ، وبسط البيهقي القول في طرقة ، وقال : الصحيح وقفه ، قال : قال الترمذي ، عن البخاري ، عن أحمد بن حنبل . وابن المديني ، قالوا : لا يصح في هذا الباب شيء ، وقال محمد بن يحيى الذهلي ، شيخ البخاري : لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً ، وقال ابن المنذر : ليس فيه حديث ثابت ، وأما حديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان يقتل من الجنابة . ويوم الجمعة . ومن الحجامة . وغسل الميت ، فرواه أبو داود ^(٤) بسند ضعيف ، والله أعلم ، واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" للإمام أحمد في منعه المسلم غسل قريه الكافر ودقته ، بحديث أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٥) ، عن أبي معشر عن محمد بن كعب بن مالك القرظي عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه ، قال : جاء ثابت بن قيس بن شماس ، فقال : يا رسول الله إن أمي توفيت ، وهي نصرانية ، وإني أحب أن أحضرها ، فقال له عليه السلام : اركب دابتك ، وسر أمامها ، فأنك إذا كنت أمامها لم تكن معها ، انتهى . وهذا مع ضعفه ليس فيه حجة ، كما تراه ، ثم استدلت لخصومه بحديث أبي طالب ، وأجاب بأنه كان في ابتداء الإسلام ، وهذا أيضاً ممنوع ، والله أعلم .

أحاديث الصلاة على الغائب : فيه حديث النجاشي ، أخرجه البخاري . ومسلم ^(٦) من

(١) الطيالسي : ص ١٩ ، وابن جرود في "المتقى" ، ص ٢٦٩ (٢) البيهقي في "الكبرى" ، ص ٣٠٤ ج ١ (٣) أبو داود في "باب الفل من غسل الميت" ، ص ٩٤ ج ٤ ، والترمذي فيه : ص ١١٨ ، والبيهقي : ص ٣٠١ (٤) أبو داود : ص ٩٤ ج ٢ (٥) الدارقطني : ص ١٩٢ ، وقال : أبو معشر ضعيف (٦) البخاري في "باب التكبير على الجنائز أرباً" ، ص ١٧٨ ، من حديث أبي هريرة ، وجامع ، وكنا مسلم : ص ٣٠٩

حدث أبي هريرة أن النبي ﷺ نعى التجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصل ، فصف بهم ، وكبر أربعاً ، انتهى . وأخرجه عن جابر أيضاً أن النبي ﷺ صلى على التجاشي ، فكنت في الصف الثاني . أو الثالث ، انتهى . ولا صحابنا عنه أجوبة : أحدها : أن النبي ﷺ رفع له سريره ، فراه ، فتكون الصلاة عليه ، كيت رآه الإمام ، ولا يراه المؤمنون ، قال الشيخ تقي الدين : وهذا يحتاج إلى نقل يثبت ، ولا يكتفى فيه بمجرد الاحتمال ، انتهى . قلت : ورد ما يدل على ذلك ، فروى ابن حبان في " صحيحه " (١) في النوع الحادي والأربعين ، من القسم الخامس ، من حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ ، قال : إن أعظم التجاشي توفي ، قوموا صلوا عليه ، فقام رسول الله ﷺ ، وصفوا خلفه ، فكبر أربعاً ، وهم لا يظنون إلا أن جنازته (٢) بين يديه . الثاني : أنه من باب الضرورة (٣) لأنه مات بأرض لم يعم فيها عليه فريضة الصلاة ، فتعين فرض الصلاة عليه لعدم من يصل عليه يتم ، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ لم يصل على غائب غيره ، وقد مات من الصحابة خلق كثير ، وهم غائبون عنه ، وسمع بهم فلم يصل عليهم ، إلا غائباً واحداً ورد أنه طويت له الأرض حتى حضره ، وهو معاوية بن معاوية المزني ، روى حديثه الطبراني (٤) في " معجمه الوسط " . و " كتاب مسند الشاميين " حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا نوح بن عمرو (٥) ابن حوى السكسك (٦) ثنا بقية بن الوليد عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ بقبوك ، فقل عليه جبرئيل ، فقال : يا رسول الله ، إن معاوية بن معاوية المزني

(١) وروى أحمد في ١١ مسنده ، ص ٤٤٦ - ج ٤ عن عبد الحميد بن عبد الوارث ، ثنا حرب بن شداد ثنا يحيى ابن أبي كثير ، أن أبا ثعلبة حدثه أن أبا المهب حدثه أن عمران بن حصين حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، إلى قوله : فصل عليه ، وما تحب الجنائز إلا موضوعة بين يديه ، اه ، قال في " المعرف للشيء " : إسناده ابن حبان جيد ، قلت : رجال أحد هاتين ، من رجال الصحيحين (٢) هكذا في " الجوهر " ، ص ٥١ - ج ٤ ، و " نيل الأوطار " ، ص ٤٣ - ج ٤ (٣) قال في " الهدى " ، ص ١٤٣ : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : الصواب أن الغائب إذا مات يله لم يصل عليه فيه : صلى عليه صلاة الغائب ، كما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على التجاشي ، لأنه مات بين الكفار ، ولم يصل عليه ، وأن من صلى عليه حيث مات لم يصل عليه صلاة الغائب ، لأن الفرض قد سقط بصلاة المسلمين ، والتي صلى الله عليه وسلم صلى على الغائب ، وتركه ، وفعله . وتركه سنة ، هذا له موضع ، وهذا له موضع ، اه ، قال ابن تيمية في " المتأخر " ، ص ٢٧ - ج ٣ : وكذلك التجاشي ، هو إن كان ملك النصراني ، فلم يطمع قومه في الفسوق في الإسلام ، بل إنما سمع نعرتهم ، ولهذا لما مات لم يكن أحد يصل عليه ، فصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة (٤) قال في " الزوائد " ، ص ٣٨ - ج ٣ : رواه الطبراني في " الكبير " - والوسط ، وفيه نوح بن عمر ، قال ابن حبان : يقال : إنه سرق هذا الحديث ، قلت : ليس هذا بضعف في الحديث ، وفيه بقية وهو مدلس ، وليس فيه شيء غير هذا ، اه (٥) كذلك في " الإصالة " ، و " الجوهر " ، وفي " الزوائد " ، ص ١٠٠ ، واه أعلم (٦) في نسخة دار الكتب المصرية " نوح بن عمير بن حوى السكسك " ، من الصحيح البجنوري ،

مات بالمدينة ، أحب أن أطوى لك الأرض فتصلى عليه ؟ قال : نعم ، ف ضرب بجناحه على الأرض ، فرفع له سريره ، ف صلى عليه ، وخلفه صفان من الملائكة ، في كل صف سبعون ألف ملك ، ثم رجع ، وقال النبي ﷺ لجبرئيل : هم أدرك هذا ؟ قال : بحسب سورة (قل هو الله أحد) ، قرأته إياها جاثياً ، وذاهباً ، وقائماً ، وقاعداً ، وعلى كل حال ، انتهى . ورواه ابن سعد في " الطبقات - في ترجمة معاوية بن معاوية المزني " ، قال : ويقال : اللبيث من حديث أنس ، فقال : أخبرنا يزيد بن هارون ثنا العلاء أبو محمد الثقفي ، سمعت أنس بن مالك ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ ، فذكر نحوه ، أخبرنا عثمان بن الهيثم البصري ثنا محبوب بن هلال المزني عن ابن أبي ميمونة ^(١) عن أنس ، فذكر نحوه ، ويسند ابن سعد الأول رواه البيهقي ^(٢) ، وضعفه ، قال النووي في " الخلاصة " : والعلاء هذا ابن زيد ، ويقال : ابن يزيد ، اتفقوا على ضعفه ، قال البخاري : وابن عدى . وأبو حاتم هو منكر ، قال البيهقي : وروى من طريق أخرى ضعيفة ، وغائبان آخران ، وهما : زيد بن حارثة . وجعفر بن أبي طالب ، ورد أنه أيضاً كشف له عنهما ، أخرجه الواقدي في " كتاب المغازي " ، فقال : حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن أبي بكر ، قال : لما اتقى الناس بمثونة ، جلس رسول الله ﷺ على المنبر ، وكشف له ما بينه وبين الشام ، فهو ينظر إلى معركتهم ، فقال عليه السلام : أخذ الراهية زيد بن حارثة ، فضى حتى استشهد ، وصلى عليه ، ودعا له ، وقال : استغفروا له ، وقد دخل الجنة ، وهو يسمى ، ثم أخذ الراهية جعفر بن أبي طالب ، فضى حتى استشهد ، فصلى عليه رسول الله ﷺ ، ودعا له ، وقال : استغفروا له ، وقد دخل الجنة ، فهو يطير فيها بجناحين حيث شاء ، مختصر ، وهو مرسل من الطريقين المذكورين .

(١) ابن أبي ميمونة هو عطاء بن أبي ميمونة (٢) قلت : رواه البيهقي في " سننه " ، ص ٥٠ - ج ٤ بالاستناد الأول ، وقال : العلاء بن زيد : منكر الحديث ، ورواه بالاستناد الثاني ، وقال : لا يراجع عليه ، سمع ابن حبان يكره من البخاري ، اه ، وقال الميثقي في " الزوائد " ، ص ٣٨ - ج ٣ : محبوب بن هلال ، قال القمي : لا يعرف . وحديثه منكر . اه ، ذكر الحافظ بن كثير الطريق الأول في " تفسيره " ، وقال : العلاء بن محمد منهم بالوضع . وذكر الطريق الثاني ، وقال : محبوب بن هلال ، قال أبو حاتم الرازي : ليس بالمشهور ، ثم قال : روى هذا من طريق أخرى ، تركناها اختصاراً ، وكلها ضعيفة . اه

وقال ابن قيم في " الهدى " ، ص ١٤٣ : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على معاوية بن معاوية الليثي ، وهو غائب ، ولكن لا يصح ، لأن في إسناده العلاء بن زيد ، قال علي بن المدني : كان يصح الحديث ، اه . ذكر الحافظ في " الأصابة " ، قصة معاذ من حديث أبي أمامة . وأنس . وابن المسيب . والحسن البصري ، ثم قال : قال ابن عبد البر : أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية ، ولو أنها في الأحكام ، لم يكن في شيء منها حجة ، ومعاوية ابن مرقن المزني معروف ، هو وإخوته ، وأما معاوية بن معاوية ، فلا أعرفه ، اه ، قال الشوكاني في " النيل " ، : قال القمي : لا تلزم في الصحابة معاوية بن معاوية ، اه

وقال النووي في " شرح المذهب " ، ص ٢٥٣ - ج ٥ : هو حديث ضعيف ، ضعفه الحافظ ، الخ

أحاديث رفع اليدين في التكبيرة الأولى - حديث : أخرجه الترمذي في "كتابه" ^(١) عن يحيى بن يعلى عن أبي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنازة رفع يديه في أول تكبيرة ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، انتهى . وقال : حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، انتهى . وأعله ابن القطان في "كتابه" بأبي فروة ، ونقل تضعيفه عن أحمد . والنسائي . وابن معين . والعقيلي ، قال : فيه علة أخرى ، وهو أن يحيى بن يعلى الراوى عن أبي فروة ، وهو أبو زكريا القفطواني الأسلى ، هكذا صرح به عند الدارقطني ، وهو ضعيف ، ولم آخر في طبقة "يكنى أبا الحيا" ذاك ثقة ، وليس هو هذا ، انتهى . قلت : قال ابن حبان في أبي فروة : كثير الخطأ ، لا يعجبنى الاحتجاج به إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد ، ثم نقل عن ابن معين أنه قال : ليس بشيء .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن الفضل بن السكن ثنا هشام بن يوسف ثنا معمر عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة ، ثم لا يعود ^(٣) ، انتهى . وسكت عنه ، لكن أهله العقيلي في "كتابه" بالفضل ابن السكن ، وقال : إنه مجهول ، انتهى . ولم أجده في ضعفاء ابن حبان .

حديث آخر : يعارض ما تقدم ، أخرجه الدارقطني في "عله" عن عمر بن شبة حدثنا يزيد بن هارون أنبا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام كان إذا صلى على الجنازة رفع يديه في كل تكبيرة ، وإذا انصرف سلم ، انتهى . قال الدارقطني : هكذا رفعه عمر بن شبة ، وخالفه جماعة ، فرواه عن يزيد بن هارون موقوفاً ، وهو الصواب ، انتهى . ولم يرو البخارى في كتابه "المفرد" ^(٤) في رفع اليدين شيئاً في هذا الباب ، إلا حديثاً موقوفاً على ابن عمر ، وحديثاً موقوفاً على عمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم ، وأهله أعلم .

(١) الترمذي في "باب ماجاء في رفع اليدين على الجنازة" ، ص ١٢٧ - ١ ، والدارقطني : ص ١٩٢ .

(٢) الدارقطني : ص ١٩٢ - (٣) قال ابن حزم في "المحلى" ، ص ١٢٨ - ج ٥ : المجيب من قول أبي حنيفة :

يرفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة ، ولم يأت قط عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنعه في سائر الصلوات ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، اه ، قلت : هذه النسبة منه أعجب . (٤) البخارى في "جزء رفع اليدين" ،

ص ٣٥ بإسناد صحيح ، وابن أبي شبة : ص ١١١ - ج ٤

فصل في حمل الجنازة

قوله : فاذا حمل الميت على سريره ^(١) أدخلوا بقوائمه الأربع ، بذلك وردت السنة .

قلت : أخرج ابن ماجه في "سننه ^(٢)" عن عبيد بن نسطاس عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، قال : من اتبع جنازة فليأخذ بجوانب السرير كلها ، فانه من السنة ، وإن شاء ، فليطوح ، وإن شاء ، فليدع ، انتهى . ورواه أبو داود الطيالسي ^(٣) وابن أبي شيبة . وعبد الرزاق في "مصنفهما" حدثنا شعبة عن منصور بن المعتمر عن عبيد بن نسطاس به ، بلقط : فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ، ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الطبراني في "معجمه" ورواه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله في "كتاب الآثار ^(٤)" ، أخبرنا أبو حنيفة رضى الله عنه حدثنا منصور بن المعتمر به ، قال : من السنة حمل الجنازة بجوانب السرير الأربعة ، انتهى . قال محمد رحمه الله : وصفته أن يبدأ الرجل ، فيضع يمين الميت المقدم على يمينه ، ثم يضع يمين الميت المؤخر على يمينه ، ثم يعود إلى المقدم الأيسر فيضعه على يساره ، ثم يأتي المؤخر الأيسر فيضعه على يساره ، وهذا قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة ^(٥) . وعبد الرزاق في "مصنفهما" حدثنا هشيم عن ابن عطاء عن علي الأزدي ، قال : رأيت ابن عمر رضى الله عنهما في جنازة ، لحمل بجوانب السرير الأربع ، مختصر . وروى عبد الرزاق : أخبرني الثوري عن عباد ابن منصور أخبرني أبو المهزم عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : من حمل الجنازة بجوانبها الأربع ، فقد قضى الذي عليه ، انتهى .

قوله : وقال الشافعي رضى الله عنه : السنة أن يحملها رجلان ، يضعها السابق على أصل عنقه ، والثاني على أعلا صدره ، لأن جنازة سعد بن معاذ هكذا حملت ، قلنا : كان ذلك لازدحام الملائكة

(١) قال ابن حزم في "المحل" ، ص ١٦٨ : ومن طريق ابن أبي شيبة : ص ١٠٣ - ج ٣ عن يحيى بن سعيد ، وهو الطائفي عن ثور عن ماسر بن جثيب . وغيره من أهل الشام . قالوا : قال أبو هريرة : من قام أجر الجنازة أن يتبعها ، من أهلها وأن يحملها بأركانها الأربع ، وأن يحشوا في القبر . اهـ ، قال صاحب "الجوهر" ، ص ٢٠ - ج ٤ : هذا سند صحيح ، اهـ ، حدثنا حميد عن مندل عن جعفر بن أبي المنيرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، قال : إذ استطلعت ، فابداً بالقائمة التي تلي يده اليمنى ، ثم ألتفت بالسرير . وإلا فكأن قريباً منه . كذا في ابن أبي شيبة : ص ١٠٣ . (٢) ابن ماجه في "باب ملياء في شهود الجنازة" ، ص ١٠٧ ، وابن أبي شيبة : ص ١٠٣ - ج ٣ ، والبيهقي في "السنن" ، ص ١٦ - ج ٤ ، وأبو حنيفة لم يسمع من أبيه . (٣) الطيالسي : ص ٢٤ . (٤) ص ٤٠ . (٥) ص ١٠٣ - ج ٣ .

عليه ، قلت : روى ابن سعد في " الطبقات ^(١) " - في ترجمة سعد بن معاذ " أخبرنا محمد بن عمر الواقدي عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن شيوخ من بني الأشهل أن رسول الله ﷺ حل جنازة سعد بن معاذ من بيته بين العمودين حتى خرج به من الدار ، قال الواقدي رحمه الله : والدار تكون ثلاثين ذراعاً ، انتهى . قال النووي رحمه الله في " الخلاصة " : ورواه الشافعي بسند ضعيف ، قلت : لم أجده في " كتاب المغازي " إلا بغير سند ، ولقطه : قال ^(٢) : وأمر رسول الله ﷺ بسعد ، ففعل ، ثم كفن في ثلاثة أثواب ، ثم حمل على السرير ، حمله رسول الله ﷺ بين عمودي سريره حتى رفع من داره ، إلى أن خرج ، مختصر ، وأما ازدحام الملائكة في جنازته ، فروى ابن سعد ^(٣) أيضاً أخبرنا إسماعيل بن أبي مسعود ثنا عبد الله بن إدريس ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ ، في سعد بن معاذ : « لقد شهدته سبعون ألف ملك ، لم ينزلوا إلى الأرض قبل ذلك ، ولقد ضم ضمة ، ثم فرج عنه ، » انتهى . وهذا ذكره ابن أبي حاتم في " علله ^(٤) » ، وذكر في إسناده اختلافاً ، ولم يضعفه ، ولا جعله منكراً ، ورواه الواقدي في " كتاب المغازي " حدثني سعيد بن أبي زيد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في جنازة سعد بن معاذ ، إلى أن قال : وقال الناس : يا رسول الله ، كان سعد رجلاً جسيماً ، فلم نر أخف منه : فقال رسول الله ﷺ : « رأيت الملائكة تحمله ، » مختصر .

أحاديث الباب : روى الطبراني في " معجمه ^(٥) " حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني محمد بن عباد المكي ثنا حفظة بن عمرو الأنصاري عن ابن الحوثر ، قال : توفي جابر بن عبد الله ، فشهدناه ، فلما خرج سريره من حجرته إذا حسن بن حسن بن علي رضي الله عنهم بين عمودي السرير ، فأمر به الحاجاج أن يخرج من بين عمودي السرير ، ليقف مكانه ، فأبى عليهم ، فسأله بنو جابر ، إلا خرجت ، فخرج ، وجاء الحاجاج حتى وقف بين عمودي السرير ، ولم يزل حتى وضع ،

(١) ابن سعد في " طبقاته " ، ص ١٠ - ج ٣ ، القسم الثاني ، قال النووي في " شرح المذهب " ، ص ٢٦٩ - ج ٥ : ذكره البيهقي في كتاب " المرأة " ، وأشار إلى تضعيفه ، اه ، قلت : الواقدي ضعيف ، وشيوخ إسماعيل مجاهيل . (٢) كذا في " الطبقات " ، ص الواقدي : ص ١١ - ج ٣ بغير سند ، إلا أن فيه : ورواه الله صلى الله عليه وسلم حاضر ، ولم يذكر الاسم ، اه . (٣) ابن سعد في " طبقاته " ، ص ٩ - ج ٣ ، القسم الثاني ، قال الحافظ في " التبرية " ، إسناده صحيح ، اه ، والنسائي : ص ٢٨٩ - ج ١ .

(٤) " علل - ابن أبي حاتم - كتاب السير " ، ص ٣٢٦ ، قديم - (٥) قال الهيثمي في " التزويد " ، ص ٣١ - ج ٣ : رواه الطبراني في " الكبير " ، وأبو الحوثر ، وهما ابن حبان ، وضعفه مالك . وغيره ، اه ، قلت : أبو الحوثر هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحوثر الأنصاري الأزرق أبو الحوثر المدني .

وصلى عليه الحجاج ، ثم جاء إلى القبر ، فزل حسن بن حسن في قبره ، فأمر به الحجاج أن يخرج ليدخل مكانه ، فأبى عليهم ، فسأله بنو جابر ، فخرج ، فدخل الحجاج الحفرة ، حتى فرغ ، انتهى . ورواه البخارى في " تاريخه الأوسط " حدثنا أحمد بن أبي بكر ثنا عاصم بن سويد سمعت جدى معاوية بن معبد ، قال : شهدت جابر بن عبد الله لما مات ، فذكره مختصراً ، وزاد فيه وكنيته : " جابر بن عبد الله أبو عبد الله الأنصارى السلى المدنى " ، انتهى .

حديث آخر : روى الطبرانى أيضاً حدثنا أبو الزبناغ روح بن الفرج المصرى ثنا يحيى بن بكر ، قال : توفى أسيد بن حضير سنة عشرين ، وحمله عمر بين عمودى السرير حتى وضعه بالقيع ، وصلّى عليه ، انتهى .

حديث آخر : روى البيهقى في " المعرفة " ^(١) من طريق الشافى أنبا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده ، قال : رأيت سعد بن أبى وقاص فى جنازة عبد الرحمن بن عوف واضعاً السرير على كاهله ، قائماً بين العمودين المقدمين ، انتهى . ومن طريق الشافى أيضاً أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه ، قال : رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودى سرير ، سعد بن أبى وقاص ، انتهى . ومن طريق الشافى ^(٢) رضى الله عنه أيضاً ، أخبرنا الثقة من أصحابنا عن إسحاق بن يحيى ابن طلحة عن عمه عيسى بن طلحة ، قال : رأيت عثمان بن عفان رضى الله عنه يحمل بين العمودين المقدمين ، واضعاً السرير على كاهله ، انتهى . ومن طريق الشافى أيضاً أخبرنا بعض أصحابنا ^(٣) عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك ، أنه رأى ابن عمر فى جنازة رافع بن خديج ، قائماً بين قائمتى السرير ، انتهى . ومن طريق الشافى رضى الله عنه أيضاً ، أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل أبى عون عن أبيه ، قال : رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودى سرير ، المسور بن غزفة ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن سعد فى " الطبقات " ^(٤) أخبرنا الواقدى حدثنى على بن مسلم عن المقبرى عن أبيه ، قال : رأيت مروان بن الحكم ، وهو ^(٥) يومئذ عامل المدينة ، حل سرير حفصة

(١) قلت : وى " السنن " ، ص ٢٠ - ج ٤ ، كلها سوى أثر عثمان ، وكلها للشافى فى كتاب " الألام " ، ص ٢٣١ ، قال النووى فى " شرح المهذب " ، ص ٢٦٦ - ج ٥ : والآثار المذكورة عن الصحابة رواها الشافى . والبيهقى بأسانيد ضعيفة ، إلا أثر سعد بن أبى وقاص ، صحيح ، والله أعلم ، اه .

(٢) قلت : وى " مسند الشافى " ، ص ٢٦٤ - ج ٦ على هامش كتاب " الألام " ، ونظف : رأيت عثمان بن عفان يحمل بين عمودى سرير أمه ، فلم يفارقه حتى وضعه ، اه ، وفى رواية المسند : إسحاق بن يحيى ، وهو ضعيف .

(٣) بعض أصحابنا ، الخ ، فى إسناده مجهول ، وما تقدم عن ابن عمر فى الأخذ بالجواب الأربعة من حديث ابن أبى شيبة ، قال ابن التكرى فى " الجوهر " ، : سند صحيح ، مع شرط مسلم . (٤) " طبقات ابن سعد " ، ص ٦٠ - ج ٨ . (٥) ليس هنا فى النسخة المطبوعة من الطبقات .

بين العمودين من عند دار أبي حزم ، إلى دار المغيرة بن شعبة ، وحمله أبو هريرة من دار المغيرة إلى قبرها ، انتهى . أخبرنا الواقدي ^(١) أنبأنا إسحاق بن يحيى أخبرني عيسى بن طلحة ، قال : رأيت عثمان بن عفان حل سرير أمه بين العمودين حتى وضعها بموضع الجنائز ، وقام على قبرها ، ودعا لها .

الحديث الثاني عشر : سئل النبي ﷺ عن المشي بالجنائز ، فقال : « ما دون الحجب » ^(٢) ، قلت : أخرجه أبو داود ^(٣) . والترمذي عن يحيى الجابر عن أبي ماجد الحنفي عن ابن مسعود ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن المشي مع الجنائز ، فقال : « ما دون الحجب ، إن يكن خيراً يعجل إليه ، وإن لم يكن غير ذلك ، فبعداً لأهل النار ، والجنائز متبوعة ولا تتبع ، ليس معها من تقدمها » ، انتهى . قال الترمذي : حديث غريب ، لا نعرفه من حديث ابن مسعود ، إلا من هذا الوجه ، وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث ، ويقول : قال الحميدي : قال ابن عينة : قيل ليحيى : من أبو ماجد هذا ؟ فقال : طائر طار ، لحدثنا ، قال الترمذي : وأبو ماجد رجل مجهول ، وله حديثان عن ابن مسعود . ويحيى الجابر ، ويقال : المجبر ، ثقة ، يكنى : أبا الحارث ، وهو كوفي ، روى له شعبة . وسفيان الثوري . وابن عينة . وأبو الأحوص . وغيرهم . انتهى . وقال في « علله الكبرى » : قال البخاري : أبو ماجد منكر الحديث ، وضعفه جداً ، انتهى . ورواه أحمد ، وابن أبي شيبة . وإسحاق بن راهويه . وأبو يعلى في « مسانيدهم » .

أحاديث الباب : أخرج الأربعة ^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أسرعوا بالجنائز ، فإن تلك صالحة تغير تقدمونها إليه ، وإن تلك غير ذلك ، فشر تضعونها عن رقابكم » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في « المستدرک » ^(٥) - في الفضائل - عن شعبة عن عينة

(١) والبيهقي في « السنن » ، ص ٢٠ - ج ٤ ، عن الثوري عن الحسن بن صالح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، وإسحاق بن عيسى (٢) أخرج الحاكم في « المستدرک » ، ص ٥٦٤ - ج ٣ ، أن أبا سعيد الخدري أوصى ابنه عبد الرحمن ، وأن مما أوصى به : ولكن متيك غيباً ، اهـ .

(٣) أبو داود في « باب الاسراع بالجنائز » ، ص ٩٧ ، والترمذي في « باب المعى خلف الجنائز » ، ص ١٢٠ ، والطحاوي : ص ٢٧٧ ، وأحمد : ص ٣٩٤ ، وص ٤١٩ ، وص ٤١٥ ، و ٤٣٢ موقفاً .

(٤) أبو داود : ص ٩٧ - ج ٢ ، والترمذي في « باب الاسراع بالجنائز » ، ص ١٢٠ ، وصححه ، واللساني في « باب السرعة بالجنائز » ، ص ٢٧٠ - ج ١ ، وابن ماجه في « باب ما جاء في جهود الجنائز » ، ص ١٠٧ ، والطحاوي : ص ٢٧٦ ، قلت : هذا الحديث أخرجه الترمذي أيضاً : البخاري في « باب السرعة بالجنائز » ، ص ١٧٦ . ومسلم في « الجنائز » ، ص ٣٠٦ ، ولا أدري لم أغفلها الحافظ الفرج رحمه الله تعالى .

(٥) أخرجه الحاكم في « فصل عبد الرحمن بن بكرة » ، ص ٤٤٥ - ج ٣ ، وعثمان بن أبي التماس : ص ٤٤٦ - ج ٣

ابن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان في جنازة عثمان بن العاص ، قال : فكنا نمشي مشياً خفيفاً ، قال : فرغ أبو بكره سوطه ، وحمل عليهم ، وقال : والذي كرم وجه أبي القاسم ، لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ ، وإنا لنكاد أن نرمّل بها رملًا ، انتهى . وسكت عنه ، ورواه أبو داود ، والنسائي ، قال النووي في " الخلاصة " : بأسانيد صحيحة ، وفي رواية : في جنازة عبد الرحمن بن سمرة ، قال : وأما ما أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) عن عطاه ، قال : حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة ، بسرف ، فقال ابن عباس : هذه ميمونة ، إذا رفعت نعشها فلا تزعموها ، ولا تزلزلوها ، مخصراً ، فالمراد به شدة الإسراع ، لأنه يخاف منه الانفجار ، انتهى كلامه . أخرجه مسلم في " النكاح " ، وبقيته : فإنه كان عند رسول الله تسع نسوة ، وكان يقسم لثمان ، ولا يقسم لواحدة ، قال عطاه : التي لا يقسم لها صفة بنت حبي ، انتهى . وزاد مسلم : قال عطاه : وكانت آخرهن موتا ، ماتت بالمدينة ، رضي الله عنها ، انتهى .

أحاديث المشي خلف الجنازة : حديث أبي ماجد ، تقدم قريبا عن ابن مسعود مرفوعا : الجنازة متبوعة ، ولا تتبع ، ليس معها من تقدمها ، رواه أبو داود ، والترمذي ، وقد تقدم الكلام عليه .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٢) في " سنته " عن حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن نابت بن عمر حدثني رجل من أهل المدينة أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة ، يقول : قال رسول الله ﷺ : لا تتبع الجنازة بصوت ، ولا تله ، ولا يمسي بين يديها ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " ، وذكره الدارقطني في " علله " ، وما فيه من الاختلاف ، ثم قال : وقول حرب بن شداد أشبه بالصواب ، انتهى . وأعله ابن الجوزي رحمه الله في " الملل المتناهية " بأن فيه رجلين مجهولين .

وفي " الجنازة " ، ص ٣٥٥ ، وصححه ، كأن سياق الحافظ المخرج ملحق منهما ، وأبو داود : ص ٩٧ - ج ٢ ، والنسائي في " باب السرعة بالجنازة " ، ص ٢٧١ - ج ١ ، وابن أبي شيبة : ص ١٠٢ ، وأحمد : ص ٣٦ - ج ٥ ، والطحاوي : ص ١٢٠ . والطحاوي : ص ٢٧٦ - ج ١

(١) أخرجه البخاري في " النكاح " في باب كثرة النساء ، ص ٧٥٨ - ج ٢ ، ومسلم في " النكاح " في باب جواز هبها نوبتها لغيرها ، ص ٤٧٣ ، والحاكم : ص ٣٣ - ج ٤ ، والبيهقي : ص ٢٢ - ج ٤ ، واللفظه . وأورد النسائي في " البياتية " ، حديث ابن عباس هذا في صورة السؤال ، ثم قال : أما قول ابن عباس ، فإنه أراد بالرفق الرفق في كيفية الحمل ، لا في كيفية المشي ، اه . والله أعلم ، وهذا كما في حديث أبي موسى ، عند أحمد : ص ٤٠٣ - ج ٤ ، قال : مروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بجنازة يبرهون بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليكون عليكم السكينة ، اه . أي السكينة عن إزعاج الجنازة لرواية أخرى ، عند أحمد : ص ٣٠٦ - ج ٤ ، قال : مرت برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة تخض تخض الزق ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : التقصد ، اه . ورواه أبو داود . والطحاوي : ص ٧١ (٢) أبو داود في " باب اتباع الميت بالثر " ، ص ٩٦ - ج ١ ، وأحمد : ص ٥٢٨ - ج ٢ ، وأحمد : ص ٥٢٢ - ج ٢

حديث آخر: رواه الحاكم في "المستدرک" (١) - في فضائل مارية "أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران ثنا أبي ثنا محمد بن مصفى حدثنا جقية عن محمد بن زياد عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ منى خلف جنازة ابنه إبراهيم عليه السلام حافياً، انتهى. وسكت عنه.

حديث آخر: رواه ابن عدى في "الكامل" (٢) "حدثنا الحسن بن أبي معشر ثنا سليمان ابن سلة عن يحيى بن سعيد الحمصى الطار عن عبد المجيد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ كان يمشى خلف الجنازة، انتهى. قال ابن القفطان في "كتابه": سليمان بن سلة لا يعرف من هو، ويحيى بن سعيد منكر الحديث، قاله السعدى، وعن ابن معين ليس بشيء، وعبد المجيد بن سليمان أخو فليح بن سليمان ضعيف، أضعف من أخيه فليح، انتهى كلامه.

حديث آخر: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا حسين بن مهران عن مطرح بن يزيد أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة، قال: سألت أبا سعيد الخدرى، على بن أبي طالب، المشى خلف الجنازة أفضل أم أمامة؟ فقال على رضى الله عنه: والذي بعث محمداً بالحق إن فضل المشى خلفها على المشى أمامها، كفضل صلاة المكتوبة على التطوع، فقال له أبو سعيد: أبرأيك قول، أم شيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ فنضب، وقال: لا والله، بل سمعته غير مرة. ولا اثنين، ولا ثلاث، حتى عد سبعا، فقال أبو سعيد: إنى رأيت أبا بكر. وعمر يمشيان أمامها، فقال على: يغفر الله لهما، لقد سمعا ذلك من رسول الله ﷺ، كما سمعته، وإنهما والله خير هذه الأمة، ولكنهما كرها أن يجتمع الناس ويتصافوا، فأجبا أن يسهلا على الناس، انتهى. وأعله ابن عدى في "الكامل" بمطرح، وضعفه عن ابن معين، وقال: الضعف على حديثه بين، وقال ابن الجوزى رحمه الله في "العلل المتناهية": عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم كلهم ضعفاء، فإذا اجتمع هؤلاء، في حديث، فهو مما عملته أيديهم، انتهى. وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": عبد الله بن زحر منكر الحديث جداً، يروى الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أنى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناده خبر عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم بن عبد الرحمن، ففته مما عملته أيديهم. وأسند عن ابن معين، أنه قال: عبيد الله بن زحر ليس بشيء، وكل حديثه عندى ضعيف، انتهى.

(١) الحاكم في "المستدرک"، ج ٤ - ٤٠٥، إلا أنى لم أجده من ذكر الشيخ الحاكم وأباه، وبغية رجاله هناك، وفيه محمد بن مصفى بن بهلول الملقب، مدلس تدليس التوسعة، صدوق له أوهام، وبغية بن الوليد صدوق، كثير التدليس، ومحمد بن زيد هو الألفاظ (٢) قال الهيثمى في "الإقواء"، ص ٣١ - ج ٣: رواه الطبرانى في "الكبير"، وفيه سليمان بن سلة الجنازى، وهو ضعيف

حديث آخر : رواه عبد الرزاق أيضاً ^(١) أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه ، قال :
 مامنى رسول الله ﷺ - حتى مات - إلا خلف الجنائز ، انتهى . وهو مرسل .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عيسى بن يونس عن ثور عن ابن
 جريج عن مسروق ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لكل أمة قرباناً ، وإن قربان هذه الأمة
 موتاها ، فاجعلوا موتاكم بين أيديكم » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني ^(٢) عن أبي معشر عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله
 ابن كعب عن أبيه كعب بن مالك ، قال : قال : جاء ثابت بن قيس بن شماس ، إلى رسول الله ﷺ ،
 فقال : إن أمه توفيت ، وهي نصرانية ، وهي تحب أن يحضرها ، فقال له النبي عليه السلام : « اركب
 دابتك ، وسر أمامها ، فانك إذا كنت أمامها ، لم تكن معها » ، انتهى . قال الدارقطني :
 وأبو معشر ضعيف ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن إبراهيم ^(٣) بن أبي حيد ثنا أبو بكر
 عبد العظيم بن حبيب حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن ابن عمر ، قال : لم يكن
 يسمع من رسول الله ﷺ ، وهو يمشی خلف الجنائز ، إلا قول : لا إله إلا الله ، مبدئاً ، وراجعاً ،
 انتهى . وضعف إبراهيم هذا ، وجعله من منكراته . وأعاده في "ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن
 دينار" ، وضعفه تضعيفاً يسيراً .

الآثار : روى عبد الرزاق في "مصنفه" ^(٤) أخبرنا الثوري عن عروة بن الحارث عن
 زائدة بن أوس عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه ، قال : كنت في جنازة وأبو بكر
 وعمر يمشيان أمامها ، وعلى يمشي خلفها ، فقلت لعل : أراك تمشي خلف الجنائز . وهذان
 يمشيان أمامها ؟ فقال علي : لقد علما أن فضل المشي خلفها على المشي أمامها ، كفضل صلاة
 الجمعة على الفذ ، ولكنهما أحبا أن يسرا على الناس ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة ^(٥)

(١) قال الحافظي "المرآة" : مرسل صحيح (٢) ص ١٩٢ (٣) هو إبراهيم بن أحمد الحراني القفري
 (٤) وعلى ابن حزم في "المجلد" ، ص ١٦٥ - ج ٥ من عبد الرزاق بإسناده ، قلت : رواه ثقات ، وزائدة
 ابن أوس ، هو زائدة بن أوس بن غراش ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى أحمد في "مسنده" ، ص ٩٧ - ج ١ ،
 والطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٢٧٩ من ابن يسار عن علي ، بمعنى حديث بن أبزي ، قال الهيثبي في
 "الزوائد" ، ص ٣١ - ج ٣ : رجاله ثقات ، اه ، قال الحافظي "الفتح" ، ص ١٤٧ - ج ٣ : إسناده حسن ،
 وهو موقوف ، له حكم المرفوع ، اه ، وفي سند عبد الرزاق عروة بن الحارث أبو قرة ثقة ، وزائدة بن أوس ذكره
 ابن حبان في الثقات ، وسعيد بن عبد الرحمن ثقة ، وأبو بصير صغير .

(٥) ابن أبي شيبة : ص ١٠٠ - ج ٣ ، والطحاوي : ص ٢٧٩ ، والبيهقي : ص ٢٥ - ج ٤ : من زائدة

حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أزي ، قال : كنت في جنازة ، الحديث .

حديث آخر : روى الطبراني في "مسند الشاميين" (١) حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ثنا أبو المغيرة ثنا أبو بكر بن أبي مرزوم عن راشد بن سعد عن نافع ، قال : خرج عبد الله بن عمر في جنازة ، وأنا معه ، فقلت له : يا أبا عبد الرحمن ، كيف السنة في المتى مع الجنازة ، أمامها ، أو خلفها ؟ فقال : ويحك يا نافع ، أمارتني أمشي خلفها ١٤ ، انتهى (٢) .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة (٣) حدثنا عبد الله ثنا إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن معاوية بن قرة ثنا أبو كريب - أو أبو حرب - عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أباه قال له : كن خلف الجنازة ، فإن مقدمها لللائكة ، وخلفها لبي آدم ، مختصر .

أحاديث الخصوم : أخرج أصحاب السنن الأربعة (٤) عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ . وأبا بكر . وعمر يمشون أمام الجنازة ، انتهى . رواه أحمد في "مسنده" . وابن حبان في "صحيحه" في النوع الأول ، من القسم الرابع ، وفي لفظ له : حدثنا الزهري غير مرة . قال ابن حبان : وفيه دليل على من يقول : إن سفيان لم يسمعه من الزهري (٥) ،

ابن غرناش عن ابن أزي بسانده ، وزائدة بن غرناش ، هو زائدة بن أوس بن غرناش ، قلت : رجال الطحاوي . والبيهقي كهم هات ، وروى رجال ابن أبي شيبة يزيد بن أبي زياد القرشي الماشي أبو حنيفة ، مولا مام الكوفي ، ضعيف ، وفيه رجال هات (٦) والطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٢٧٩ : من أبي بكر بن أبي مرزوم ، قال الحافظ في "الدرية" : أبو بكر بن أبي مرزوم ضعيف ، اه .

(٧) حديث آخر : روى الطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٢٧٩ عن عبد الله بن شريك ، قال : سمعت الحارث بن أبي ربيعة سأل عبد الله بن عمر عن أم ولد له نصرانية ماتت ، هال له ابن عمر : فأمر بأمره ، وأنت ميمد منها ، ثم تدير أمامها ، قال أئدي يسير أمام الجنازة ، ليس معها ، اه ، رواه هات ، ودرواه ابن أبي شيبة : ص ١٤٢ - ج ٣ ، مختصرأ

حديث آخر : حدثنا جرير عن عطاء بن السائب ، قال : ماتت أم رجل من حميف ، وهي نصرانية ، فقتل ابن مفضل ، هال : إني أحب أن أحضرها ، ولا أتبعها . قال : أركب دابة ، وسر أمامها غلوة ، فأنك إذا سرت أمامها قلت معها ، رواه ابن أبي شيبة : ص ١٤٢ - ج ٣ اختلط عطاء ، وسع منه جرير بآخره .

(٣) ابن أبي شيبة : ص ١٠٣ - ج ٣ ، وفيه عبيد الله ، وأبو كريب بالتصغير ، وبالواو ج أبي كريب - وأبي حرب ، دون : أو ، فتراجع (٤) أبو داود في "باب للمي أمام الجنازة" ، ص ٩٧ - ج ٢ ، والنسائي في "باب مكان الماشي من الجنازة" ، ص ٢٧٥ ، والترمذي في "باب للمي أمام الجنازة" ، ص ١٢٠ ، وابن ماجه في : ص ١٠٨ ، واحد : ص ٨ - ج ٢

(٥) قال الحافظ في "اللتين" ، ص ١٥٦ ، قلت : وهذا لا ينقل عنه الوهم ، فانه ضابط ، لأنه سمعه من من سالم عن أبيه ، والاشرك ذلك ، إلا أن فيه إدراجاً ، لئلا الزهري ادعاه ، إذ حدث به ابن عيينة ، وقصده بنحو . وقد أوضحه في الدرر ج بأن من هذا ، اه .

سكت عنه الترمذى ، وقال : وقد رواه ابن جريج ، وزيد بن سعد^(١) ، وغير واحد عن الزهرى عن سالم عن أبيه نحو حديث ابن عينة ، وروى معمر ، ويونس بن يزيد ، ومالك ، وغيرهم من الحفاظ عن الزهرى أن النبى ﷺ ، ذكره ، قال : وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل فى ذلك أصح ، ثم أخرجه من طريق عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهرى ، قال : كان النبى ﷺ ، ذكره قال الترمذى رحمه الله : وسمعت يحيى بن موسى يقول : سمعت عبد الرزاق ، يقول : قال عبد الله بن المبارك رضى الله عنهما : حديث الزهرى فى هذا مرسل أصح من حديث ابن عينة ، وأرى بن جريج أخذه من ابن عينة ، ثم أخرجه الترمذى رحمه الله^(٢) عن محمد بن بكر ثنا يونس ابن يزيد عن الزهرى عن أنس بن مالك ، قال : كان النبى ﷺ يمشى أمام الجنائز ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان رضى الله عنهم ، انتهى . قال الترمذى : وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : أخطأ فيه محمد بن بكر ، وإنما يروى هذا^(٣) عن يونس عن الزهرى أن النبى ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز ، انتهى . وقال النسائى : هذا حديث خطأ ، وهم فيه ابن عينة ، وخالفه مالك رضى الله عنه ، فرواه عن الزهرى مرسل ، وهو الصواب ، قال : وإنما أتى عليه فيه من جهة أن الزهرى رواه عن سالم عن أبيه ، أنه كان يمشى أمام الجنائز ، قال : وكان النبى عليه السلام ، وأبو بكر ، وعمر يمشون أمام الجنائز ، فقوله : وكان النبى عليه السلام إلى آخره ، من كلام الزهرى ، لا من كلام ابن عمر . قال ابن المبارك : الحفاظ عن الزهرى ثلاثة : مالك ، ومعمر ، وابن عينة ، فإذا اجتمع اثنان منهم على قول أخذنا به ، وتركنا قول الآخر ، انتهى كلام النسائى . قلت : وبهذا اللفظ الذى أشار إليه النسائى ، رواه أحمد فى "مسنده" ^(٤) حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قرأت على ابن جريج : ثنا زيد بن سعد أن ابن شهاب أخبره حدثنى سالم عن ابن عمر أنه كان يمشى بين يدى الجنائز ، وقد كان رسول الله ﷺ ، وأبو بكر ، وعمر يمشون أمامها ، قال عبد الله بن أحمد : قال أبى : هذا الحديث إنما هو عن الزهرى أن رسول الله ﷺ ، مرسل ،

(١) زيد بن سعد ، عند النسائى : ص ٢٧٥ ، والترمذى : وقوله : غير واحد عن الزهرى ، كسب أح الزهرى . عند أحمد : ص ١٢٢ ، وكسور . وكبر بن واقل ، عند النسائى . والترمذى (٢) حديث أنس ، أخرجه الترمذى : ص ١٢٠ ، وابن ماجه : ص ١٠٨ . والطحاوى : ص ٢٧٨ (٣) روى الطحاوى عن يونس عن ابن شهاب عن سالم أن عبد الله بن عمر كان يمشى أمام الجنائز ، قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك . وأبو بكر . وعمر . وعثمان بن عفان ، اهـ .

(٤) مسند أحمد ، ص ٣٧ - ج ٢ ، و ص ١٤٠ - ج ٢ ، وأحمد فى "مسنده" ، ص ٣٧ - ج ٢ ، حدثنا عبد الرزاق . وابن بكر ، قال : أخبرنا جريج ، قال : قال ابن شهاب ، الخ ، و ص ١٤٠ - ج ٢ ، حدثنا حجاج ثنا ليث بن عقيل بن خالد عن ابن شهاب ، أن سالم بن عداة أخبره ، أن عبد الله بن عمر كان يمشى بين يدى الجنائز ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الحديث ، وكذا عند الطحاوى عن عقيل ، ويونس .

وحديث سالم فعل ابن عمر ، وحديث ابن عينة ، كأنه وهم ، ومن طريق أحمد رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا عبد الله بن أحمد ثنا أبي به ، ورواه ابن جبان في "صحيحه" أيضاً من حديث شعيب ابن أبي حمزة ^(١) عن الزهري عن سالم عن أبيه به ، بلفظ السنن ، وزاد فيه ذكر عثمان ، وقال في آخره : قال الزهري : وكذلك السنة ، انتهى . وذكر عثمان عن النسائي أيضاً .

الأثار : أخرج عبد الرزاق في "مصنفه" ^(٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يضرب الناس ، يقدمهم أمام جنازة زينب بنت جحش رضي الله عنها ، انتهى .

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة ^(٣) حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التومة ، قال : رأيت أبا هريرة رضي الله عنه ، وأبا قتادة ، وابن عمر ، وأبا أسيد رضي الله عنهم يمشون أمام الجنازة ، انتهى .

أحاديث القائلين بالتفصيل : ذهب الإمام أحمد رضي الله عنه إلى أن أمام الجنازة أفضل في حق المائى ، وخلفها أفضل في حق الراكب ، واستدل له بحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٤) عن المغيرة بن شعبة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الراكب يسير خلف الجنازة ، والمائى يمشى أمامها قريباً منها ، عن يمينها ، أو عن يسارها» ، انتهى . ورواه أحمد رضي الله عنه في "مسنده" . والحاكم في "المستدرک" ، وقال : على شرط البخارى ، ولم يخرج ، انتهى . وفي سنده اضطراب ، وفي متنه أيضاً ^(٥) ، فإن أبا داود أخرجه عن يونس عن زياد بن جبير عن أبيه عن المغيرة بن شعبة ، قال : وأحسب أن أهل زياد ^(٦) أخبروني أنه رفعه إلى النبي عليه السلام ، قال : والراكب ، إلى آخره ، وأخرجه الترمذى عن سعيد بن عبيد الله عن زياد بن جبير به ، وقال :

(١) وروى أحمد في "مسنده" ، ص ١٢٢ - ج ٢ عن ابن أخى ابن شهاب عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وزاد فيه ذكر قتيل (٢) والبيهقي في "السف الكبير" ، ص ٢٤ - ج ٤ ، والطحاوى في "شرح الآثار" ، ص ٢٧٨ (٣) قلت : روى ابن أبي شيبة : ص ١٠٠ - ج ٣ عن وكيع عن سمر عن عدى بن ثابت عن أبي حازم ، قال : رأيت أبا هريرة ، وأبا قتادة ، وابن عمر ، وأبا أسيد يمشون أمام الجنازة ، اهـ ، وأخرجه البيهقي : ص ٢٤ - ج ٤ عن ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن صالح ، أنه رأى أبا هريرة ، الحديث .

(٤) أبو داود في "باب يلقي أمام الجنازة" ، ص ٩٧ - ج ٢ ، والنسائي في "باب مكان الراكب من الجنازة" ، ص ٢٧٥ ، و ص ٢٧٦ ، والترمذى في "باب الصلاة على الطفل" ، ص ١٢٢ - ج ١ ابن ماجه في "باب ملجاء في شهود الجنازة" ، ص ١٠٨ ، وأحمد : ص ٢٤٧ ، و ص ٢٤٨ ، و ص ٢٤٩ ، و ص ٢٥٢ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٣٥٥ ، وصححه ، و ص ٣٦٣ - ج ١ ، والطحاوى : ص ٢٧٨ ، وابن أبي شيبة : ص ١٠١ - ج ٣ (٥) ولفظ أبو داود : والمائى يمشى خلفها وأمامها ، وعند النسائي - وغيره : والمائى حيث شاء منها (٦) أخرجه الطيالسى في "مسنده" ، ص ٩٦ ، وفيه : قال : ولا أظنه إلا مسرفوا ، الخ ، وفي لفظ : لأراه إلا مسرفوا ، اهـ . وأخرج ابن أبي شيبة : ص ١٢٤ - ج ٣ ، هذا الحديث مقطوعاً ، وفيه قال يونس : وأهل زياد يرفونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنا لا أحفظه ، اهـ .

حسن صحيح، وبهذا السند أخرجه النسائي^(١). وابن ماجه، ليس فيه: عن أبيه، وفي لفظ ابن ماجه: عن زياد بن جبير سمع المغيرة، فذكره.

فصل في الدفن

الحديث الثالث عشر: قال عليه السلام: «الحد لنا، والشق لغيرنا»، قلت: روى من حديث ابن عباس، ومن حديث جرير، ومن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهم. حديث ابن عباس. أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٢) عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحد لنا، والشق لغيرنا»، انتهى. قال الترمذي: غريب من هذا الوجه، انتهى. وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي، فيه مقال^(٣)، قال ابن القطان في "كتابه": أراه لا يصح من أجله، كان ابن مهدي لا يحدث عنه، ووصفه بالاضطراب، وقال أبو زرعة: ضعيف، ربما رفع الحديث، وربما وقفه، وقال ابن عدي: قال أحمد رضي الله عنه: منكر الحديث، حدث عن سعد بن جبير، وابن الحنفية، وأبي عبد الرحمن السلمي، بأشياء لا يتابع عليها، انتهى كلامه.

وأما حديث جرير: رضي الله عنه، فأخرجه ابن ماجه في "سننه"^(٤) عن أبي اليقظان عن زاذان عن جرير بن عبد الله الجلي مرفوعاً نحوه، سواء، ورواه أحمد، وأبو داود الطيالسي. وابن أبي شيبة في "مسانيدهم"، ورواه عن عبد الرزاق في "مصنفه"، ومن طريقه الطبراني في "معجمه". وأبو نعيم في "الحلية" في ترجمة زاذان، قال أبو نعيم: رواه عن أبي اليقظان سفيان الثوري، وعمر بن قيس الملاثي. وحجاج بن أرطاة، وأبو حمزة الثمالي، وقيس بن الربيع، انتهى. وله طريق آخر عند أحمد في "مسنده"^(٥) عن أبي جناب عن زاذان عن جرير أن النبي عليه الصلاة والسلام جلس على شفير قبر، فقال: «ألحدوا، ولا تشقوا، فإن الحد لنا، والشق لغيرنا»، وفيه

(١) قلت: حوالة النسائي غير راجحة، فراجع. (٢) أبو داود في "باب الحد"، ص ١٠٢ - ج ٢، والنسائي في "باب الحد والشق"، ص ٢٨٤، والترمذي في "باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: الحد لنا والشق لغيرنا"، ص ١٢٤، وابن ماجه في "باب استحباب الحد"، ص ١١٢، وأخرجه ابن سعد في "طبقاته"، ص ٧٢ - ج ٣، القسم الثاني، بلفظ: «والشق لأهل الكتاب، واليهيقي» ص ٤٠٨ - ج ٣ (٣) وصححه ابن السكن "تبيين"، ص ١٦٣ (٤) وابن ماجه في "باب استحباب الحد"، ص ١١٢، وأحمد: ص ٣٦٢ - ج ٥، بلفظ: «والشق لأهل الكتاب، والطالسي»: ص ٩٢، وابن أبي شيبة: ص ١٢٧ - ج ١٠٣، والبيهقي: ص ٤٠٨ - ج ٣، وأبو اليقظان: ص ٥٠٧ - ج ٤، وله طريق آخر، عند أحمد: ص ٣٥٧ - ج ٥، رواه عن عثمان بن حاد بن سلمة عن الحجاج عن عمرو بن مرة عن زاذان به، وأبو جناب الكلبي مدلس

قصة ، والأول معلول بأبي اليقظان ، واسمه : عثمان بن عمير البجلي ، وفيه مقال . والثاني : معلول بأبي جناب الكلبي ، وفي الآخر مقال .

وأما حديث جابر ، فرواه أبو حفص بن شاهين ^(١) في " كتاب الجنائز " حدثنا جعفر ابن أحمد أنا الشحام ثنا عبد الأعلى بن واصل ثنا محمد بن الصلت عن محمد بن عبد الملك الأسدي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « اللحد لنا ، والشق لغيرنا » ، انتهى .

أحاديث الباب : وروى ابن ماجه في " سننه " ^(٢) حدثنا محمود بن غيلان ثنا هاشم بن القاسم حدثنا مبارك بن فضالة حدثني حميد الطويل عن أنس بن مالك ، قال : لما توفي النبي ﷺ كان بالمدينة رجلان : أحدهما : يلحد ، والآخر : يضرح ، فقالوا : نستخير ربنا ، ونبعث إليهما ، فأيهما سبق تركناه ، فأرسل إليهما ، فسبق صاحب اللحد ، فلحدوا للنبي عليه السلام ، انتهى . حدثنا عمر بن شبة ثنا عبيد بن الطفيل المقرئ ثنا عبد الرحمن بن أبي مليكة القرشي ثنا ابن أبي مليكة عن عائشة رضى الله عنها ^(٣) ، قالت : لما مات رسول الله ﷺ اختلفوا في اللحد والشق ، حتى تكلموا في ذلك ، وارفعت أصواتهم ، فقال عمر رضى الله عنه : لا تصيحوا ^(٤) عند رسول الله ﷺ حياً ولا ميتاً ، أوكلة نعوها . فأرسلوا إلى الشفاق ، واللاحد ، فجاءه اللاحد ، فلحد لرسول الله ﷺ ، ثم دفن ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن أبي شيبة في " مصنفه " ^(٥) من طريق مالك ثنا نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ ألحد له ، ولأبي بكر ، ولعمر ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن ماجه في " سننه " ^(٦) أيضاً من طريق ابن إسحاق ثنا حسين بن عبدالله عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : لما أرادوا أن يحفروا لرسول الله ﷺ ، وكان أبو عبيدة بن

(١) قال الحافظ في " الدراية " ، سنده ضعيف ، اهـ . (٢) إرمليقي " باب ماجاء في الشق " ، ص ١١٣ ، قال الحافظ في " التلخيص " ، ص ١٦٣ : إسناده حسن . (٣) أحمد في " مسنده " ، ص ٢٤ - ج ٢ عن وكيع عن السري عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم ألحد له لحد ، اهـ . (٤) في نسخة - دار الكتب المصرية " لا تصيحوا " ، " أحمد رضا البجنوري " ، (٥) ابن أبي شيبة في " مصنفه " ، ص ١٢٧ عن حجاج عن نافع ، وأحمد في " مسنده " ، ص ٢٤ - ج ٢ عن السري عن نافع ، ولم يذكر ، أبابكر ، ولا عمر . (٦) ابن ماجه في " باب ذكر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ودفته " ، ص ١١٨ ، واللفظ لابن هشام في آخر " سيرته " ، ص ٣٧٥ - ج ٢ ، رواه عن ابن إسحاق بإسناده ، بل كآته ملحق ، والبيهقي : ص ٤٠٨ - ج ٣ ، مختصراً ، ورواه ابن سعد في " طبقاته " ، ص ٧٤ - ج ٣ ، القسم الثاني ، عن داود بن الحصين عن عكرمة ، مختصراً ، إلى قوله : فألحد له ، قال الحافظ في " الدراية " ، في إسناده ضعف ، وقال في " التلخيص " : حسين بن عبد الله ضعيف

الجراح يضرح ، كحفر أهل مكة ، وكان أبو طلحة زيد بن سهل يحفر لأهل المدينة ، وكان يلحد ، فدعا العباس رجلين ، فقال لأحدهما : إذهب إلى أبي عبيدة . وللآخر : إذهب إلى أبي طلحة ، اللهم خير لرسولك ^(١) ، فوجد صاحب أبي طلحة أبا طلحة ، فجاء به ، فلحد رسول الله ﷺ ، فلما فرغ من جهاز رسول الله ﷺ يوم الثلاثاء وضع على سريره ، وقد كان المسلمون اختلقوا في دفنه ، فقال قائل : ندفنه في مسجده ، وقال قائل : ندفنه مع أصحابه ، فقال أبو بكر رضى الله عنه : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما قبض نبي إلا دفن حيث قبض ، فرفع فراش رسول الله ﷺ الذي توفي فيه ، فحفر له تحته ، ثم دعى الناس لرسول الله ﷺ ^(٢) يصلون عليه أرسالا ، دخل الرجال ، حتى إذا فرغوا ، أدخل النساء ، حتى إذا فرغ النساء ، أدخل الصبيان . ولم يؤم الناس على رسول الله ﷺ أحد ، فدفن ﷺ من وسط الليل ، ليلة الأربعاء ، ونزل في حفرته على بن أبي طالب ، والفضل بن العباس ، وقم أخوه ، وشرقان مولى رسول الله ﷺ ، وقال أوس بن خولى - وهو أبو ليلى - لعلى بن أبي طالب : أتشدك الله ، وحظنا من رسول الله ﷺ ، قال له على رضى الله عنه : انزل ، وكان شرقان مولاه ، أخذ قطيفة كان رسول الله ﷺ يلبسها ، فدفنها في القبر ، وقال : والله لا يلبسها أحد بعدك ، فدفنت مع رسول الله ﷺ ، انتهى .

الحديث الرابع عشر : روى أن النبي ﷺ سئل "سلا" ، قال المصنف : واضطربت الروايات في إدخاله عليه السلام ، قلت : روى الشافعي رضى الله عنه في "مسنده" ^(٣) أخبرنا الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : سئل رسول الله ﷺ من قبّل رأسه ، انتهى . أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي ^(٤) . وغيره عن ابن جريج عن عمران بن موسى أن رسول الله ﷺ سئل من قبّل رأسه ، والناس بعد ذلك ، انتهى . أخبرنا بعض أصحابنا ^(٥) عن أبي الزناد ، وربيعة ، وأبي النضر ^(٦) لا اختلاف بينهم في ذلك ، أن النبي ﷺ سئل من قبّل رأسه ، وكذلك أبو بكر ، وعمر رضى الله عنهم ، انتهى .

(١) قوله : " اللهم خير لرسولك " ، هذا اللفظ ليس في السيرة ، بل هو في ابن ماجه (٢) في نسخة "وتم دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم" ، (٣) للتام في كتاب "الأم" ، ص ٢٤٢ ، قوله : أخبرنا الثقة ، قال في "الجمهر" : أخبرنا الثقة ، ليس بتوثيق ، وعمر بن عطاء ضعيف يجهل . ولكنه في "قال المصنف" ، قال في "الكتيبين" ، قيل : الثقة ههنا ، مسلم بن خالد

(٤) مسلم بن خالد الزنجي ضعيف ، والحديث من جهة عماد محصل ، قاله في "الجمهر" ، (٥) مجهول ، ومع ذلك ، الحديث مرسل (٦) كذا في التبيين : ص ٥٤ - ج ٤ ، وفي كتاب "الأم" ، ص ٢٤٢ : ابن النصر طبراج (٧)

(٨) أقول : في نسخة "الدار" ، أيضاً "أبو النضر" ، "البحروري" - هذا الله عنه ،

ومن طريق الشافعي، رواها البيهقي^(١)، وقال: هذا هو المشهور فيما بين أهل الحجاز، انتهى. وقوله: اضطربت الروايات في إدخاله عليه السلام، فما ورد مخالفاً لما تقدم، ما أخرجه أبو داود في "المراسيل" عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم أن النبي عليه السلام أدخل من رُقيل القبلة، ولم يُمسَل "سلاً"، انتهى. وذكره عبد الحق في "أحكامه"، وعزاه لمراسيل أبي داود، وقال فيه: عن إبراهيم التيمي، وهو وهم منه، به عليه ابن القطان في "كتابه"، وإنما هو إبراهيم النخعي، قال: لأنه رَواه من حديث حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم، ومعلوم أن حماد بن أبي سليمان إنما يروى عن النخعي لا التيمي، ولعل الذي أوقفه في ذلك اشتراكهما في الاسم، واسم الأب، والبلد، وفي كثير من الرواة، من فوق، ومن أسفل، فكل واحد منهما اسمه إبراهيم بن يزيد، انتهى. قلت: صرح به ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٢)، فقال: عن حماد عن إبراهيم النخعي، فذكره، وزاد: ورفع قبره، حتى يعرف، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن عدي في "الكامل"^(٣). والعقيلي في "ضعفاته" عن عمرو بن يزيد التيمي عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه، قال: أخذ رسول الله ﷺ من قِبَل القبلة، وأُخذ له، ونصب عليه اللبن نصباً، انتهى. ونقل عن ابن عدي تضعيف عمرو بن يزيد عن ابن معين، ولينه هو، وقال: هو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء، وقال العقيلي: لا يتابع عليه، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن ماجه في "سننه"^(٤) حدثنا هارون بن إسحاق ثنا المحاربي عن عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد، أن رسول الله ﷺ أخذ من قِبَل القبلة، واستل استللاً، انتهى. قال البيهقي: قال الشافعي رضى الله عنه: ولا يتصور إدخاله من جهة القبلة، لأن القبر في أصل الحائط، انتهى.

ومن أحاديث الخصوم: أخرج أبو داود^(٥) عن أبي إسحاق، هو: السيعي، قال: أوصاني الحارث أن يصلي عليه عبد الله بن يزيد الخطمي، فصلى عليه، ثم أدخله القبر من رُقيل رجل القبر،

(١) البيهقي في "سننه الكبرى"، ص ٥٤ - ج ٤، وقال: والقي ذكره الشافعي أشهر في أرض الحجاز، اهـ.
قلت: قال الشافعي في كتاب "الأئمة"، هو من الأمور العامة التي يستثنى فيها من الحديث، اهـ.
(٢) ابن أبي شيبة: ص ١٣٠ - ج ٣ (٣) أخرجه البيهقي في "سننه"، ص ٥٤ - ج ٤ عن ابن عدي ثنا عبد الله بن عبد الهنوي ثنا يحيى بن عبد الحميد ثنا أبو بردة - في منزله - ثنا عطية بن مرثد عن ابن بريدة، الحديث، وقال أبو بردة: هذا عمر بن يزيد التيمي الكوفي، وهو ضعيف (٤) إبراهيم بن أبي بلبخ ملحق بإدخال الميت القبر، ص ١١٢، قال الحافظ في "الدرية"،: فيه عطية، وهو ضعيف (٥) أبو داود في "باب كيف يدخل الميت قبره"، ص ١٠٢ - ج ٢، وابن أبي شيبة: ص ١٣٠ - ج ٣، والبيهقي في "سننه"، ص ٥٤ - ج ٤

وقال : هذا من السنة ، انتهى . ورواه البيهقي ، وقال : إسناده صحيح ، وهو كالمسند لقوله : من السنة .
حديث آخر : أخرجه ابن ماجه في "سنه (١)" عن مندل بن علي أخبرني محمد بن عبيد الله
ابن أبي رافع عن داود بن الحصين عن أبيه عن أبي رافع ، قال : سئل رسول الله ﷺ سعلًا ، ورش
على قبره ماء ، انتهى . ومندل بن علي ضعيف .

حديث آخر : رواه أبو حفص عمر بن شاهين (٢) في "كتاب الجنائز" حدثنا عبد الله بن
الآشعث ثنا الحسن بن علي بن مهران ثنا مكي بن إبراهيم عن غالب بن عبيد الله عن حميد عن أنس
ابن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : يدخل الميت من قبل رجله ، ويسل سلا ، انتهى .
الآثار : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه (٣)" حدثنا عبد الأعلى عن خالد عن ابن سيرين ،
قال : كنت مع أنس رضي الله عنه في جنازة ، فأمر بالميت ، فأدخل من قبل رجله ، انتهى .
حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر عن ابن عمر ، أنه أدخل ميتًا من قبل رجله ، انتهى .
ومن أحاديث الأصحاب : روى الترمذي (٤) من حديث المنهال بن خليفة عن الحجاج
ابن أرقطة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي عليه الصلاة والسلام ، دخل قبراً ليلاً ،
فأسرج له سراج ، فأخذه من قبل القبلة ، وقال : رحمك الله ، أن كنت لا واهماً تلاءم القرآن ، وكبر
عليه أربعاً ، قال : حديث حسن ، وأنكر عليه ، لأن مداره على الحجاج بن أرقطة ، وهو مدلس ،
ولم يذكر سماعاً ، قال ابن القطان : ومنهال بن خليفة ضعيف ابن معين ، وقال البخاري
رحمه الله : فيه نظر .

الآثار : أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه (٥)" عن عمير بن سعيد أن علياً رضي الله عنه كبر
على يزيد بن المكفف أربعاً ، وأدخل من قبل القبلة ، انتهى . وأخرج أيضاً عن ابن الحنفية أنه
ولى ابن عباس ، فكبر عليه أربعاً ، وأدخله من قبل القبلة ، انتهى .

الحديث الخامس عشر : قال المصنف رحمه الله : فإذا وضع في الحدة ، يقول واضعه :
بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، كذا قال النبي ﷺ حين وضع أبا دجانة الأنصاري في القبر ،
قلت : هكذا وقع في "الهداية - المبسوط" ، وهو وهم ، فإن أبا دجانة الأنصاري توفي بعد

(١) ابن ماجه في "باب إدخال الميت القبر" ، ص ١١٢ ، وقال الحافظ : إسناده ضعيف

(٢) قال الحافظ في "الدرية" : إسناده ضعيف (٣) ابن أبي شيبة : ص ١٣٠ - ج ٣ . قال الحافظ في

"الدرية" : إسناده صحيح ، لكنه موقوف على أنس ، اه - (٤) الترمذي في "باب ماجاء والدفن بالليل" ،

ص ١٢٥ ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" ، ص ١٣١ - ج ٣ (٥) ابن أبي شيبة : ص ١٣١ - ج ٣ ، وقال

ابن حزم في "المحل" ، ص ١٧٨ - ج ٥ : صحيح

النبي ﷺ في وقعة اليمامة، وكانت في شهر ربيع الأول سنة اثنى عشرة، في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كذا ذكره ابن أبي خيثمة في "تاريخه"، وروى الواقدي في "كتاب الردة" - له : حدثني عبد العزيز بن أنس الصفرى^(١) عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد، قال : كان مسيلة الكذاب رجلا من اليمامة من بني حنيفة، وكان قد ادعى النبوة، فذكر القصة بطولها، إلى أن قال : وحدثني معاذ بن محمد عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أم سعد بنت سعد بن الربيع، قالت : رأيت نسيبة بنت كعب، ويدها مقطوعة، فقلت لها : متى قطعت يدك ؟ قالت : يوم اليمامة، كنت مع الأنصار، فأتينا إلى حديقة، فاقبلوا عليها ساعة، حتى قال أبو دجانة الأنصارى، واسمه : سماك ابن خرشة : أحملوني على الترس، حتى تطرحوني عليهم، فأشغلهم، فحملوه على الترس، وألقوه فيهم، فقاتلهم حتى قتلوه رحمه الله، قالت : فدخلت، وأنا أريد عدو الله مسيلة الكذاب، فمرض إلى رجل منهم، فضربني، فقطع يدي، فوالله ما عرجت عليها، ولم أزل حتى وقمت على الخبيث مقتولا، وابني يسمح سيفه بثيابه، فقلت له : أقتله يا بني ؟ قال : نعم يا أمه، فسجدت لله شكرا، قال : وابنها، هو : عبد الله بن زيد بن عاصم، قال : وحدثني موسى بن بكر عن ابن أبي ذئب، قال : سألت سالم بن عبد الله، كم قتل من المسلمين يوم اليمامة ؟ قال : ستائة من المهاجرين . والأنصار . وغير ذلك، ثم عقد "باباً في أسمائهم"، وذكر منهم أبا دجانة الأنصارى، سماك بن خرشة، وقال : إنه شهد بدرًا، وفي "معجم الطبراني - في ترجمة أبي دجانة" أسند عن محمد بن إسحاق، قال في تسمية من استشهد يوم اليمامة من الأنصار : أبو دجانة سماك بن خرشة، انتهى . والحديث روى من طرق : فروى ابن ماجه^(٢) من حديث الحجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر، قال : كان النبي عليه السلام إذا دخل الميت القبر، قال : بسم الله، وعلى ملة رسول الله، انتهى . وزاد الترمذى بلفظ : بسم الله، وبالله، وعلى ملة رسول الله، وقال : حسن غريب من هذا الوجه، انتهى . ورواه أبو داود في "سننه"^(٣) من حديث ممام عن قتادة عن أبي الصديق الناجي عن ابن عمر نحوه . بلفظ : بسم الله، وعلى سنة رسول الله، وهذا الإسناد رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثاني عشر، من القسم الخامس، والحاكم في "المستدرک"^(٤)، بلفظ : إذا وضعت موتاكم في قبورهم، فاقرئوهم^(٥) : بسم الله، وعلى ملة رسول الله، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وممام

(١) في نسخة الدار الطبراني، "من البجنوري عفا الله عنه"، (٢) ابن ماجه في "باب ملجاء وإدخال الميت القبر"، ص ٣٦٣، والتزمذى في "باب ما يقول إذا أدخل الميت قبراً"، ص ١٢٤ (٣) أبو داود في "باب الدماء للميت إذا وضع في القبر"، ص ١٠٢ - ج ٢ (٤) الحاكم في "المستدرک"، ص ٣٦٦، والبيهقي : ص ٥٥ - ج ٣، وابن جارود في "المتقى"، ص ٢٦٩، إلا أن فيه سنة رسول الله، بدل : ملة رسول الله (٥) في نسخة "الدار"، "فقرئوا" "المصحح البجنوري"

ابن يحيى ثبت مأمون ، إذا أسند هذا الحديث لا يعلل بن وقفه ، وقد وقفه شعبة ، انتهى . ورواه
اليبقي ، وقال : تفرد برفعه همام بن يحيى بهذا الإسناد ، وهو ثقة ، إلا أن شعبة ، وهشام الدستوائي
روياه عن قتادة موقوفاً على ابن عمر ، انتهى . وقال النارقطي في الموقوف : هو المحفوظ ،
قلت : قد رواه ابن حبان في " صحيحه " (١) من حديث شعبة عن قتادة به مرفوعاً ، أن النبي عليه
السلام كان إذا وضع الميت في قبره ، قال : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، انتهى . وروى الطبراني
في " معجمه الوسيط " حدثنا محمد بن أبان ثنا سوار بن سهل المخزومي ثنا سعيد بن عامر الضبي عن
سعيد بن أبي عروبة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً باللفظ الأول ، أخى لفظ الحاكم .
حديث آخر : روى الطبراني في " معجمه " (٢) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا علي
ابن بحر ثنا علي بن بشر بن إسماعيل (٣) حدثني عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه ، قال :
قال لي أبي اللجلاج أبو خالد : يا بني إذا أنا مت فألحقني ، فإذا وضعتني في الحدي ، قل : بسم الله ،
وعلى ملة رسول الله ، ثم شن على التراب شنأ ، ثم اقرأ عند رأسي - بفاتحة البقرة ، وغائتها -
فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ، انتهى .

الحديث السادس عشر : قال المصنف رحمه الله : ويوجهه إلى القبلة ، بذلك أمر رسول الله
ﷺ ، قلت : غريب ، ويستأنس له بحديث أخرجه أبو دارود (٤) ، والنسائي عن عبد الحميد بن
ستان عن عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه ، وكانت له محبة ، أن رجلاً ، قال : يا رسول الله !
ما الكبائر ؟ قال : « هي التسع » ، فذكر منها : استحلل الميت الحرام ، ثم قال : « قبلتكم أحياء
وأموئاً » ، ورواه الحاكم في " المستدرک - في كتاب الإيمان " ، وقال : قد احتج الشبخان برواه
هذا الحديث ، غير عبد الحميد بن ستان (٥) ، فأما عمير بن قتادة ، فإنه صحابي ، وابنه عبيد متفق على

(١) قلت : ورواه ابن أبي شيبة : ص ١٣١ - ج ٣ حدثنا وكيع عن هشام بن قتادة به مرفوعاً ، قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا وضعت موتاكم في قبوركم ، هولوا : بسم الله ، وعلى سنة رسول الله » ،
أبو خلف الأحمر عن حجاج عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع الميت في القبر .
قال : بسم الله ، وافته ، وعلى سنة رسول الله (٢) قال الميثني في " روايد " ، ص ٤٤ - ج ٣ : رجلاه موقوفون ،
ورواه البيهقي في " سننه " ، ص ٥٦ - ج ٤ عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه ، أنه قال لبنيه . الحديث ،
وأي آخره : رأيت ابن عمر يشتحب ذلك ، اهـ

(٣) في نسخة " الفار " ، ثنا يفر بن إسماعيل - " المصحح البيهقوري " ،

(٤) أخرجه أبو دارود في " الوصايا - في باب القنيد في أكل مال اليتيم " ، ص ٤١ - ج ٢ ، والنسائي في
" المحاربة - في باب ذكر الكبائر " ، ص ١٦٤ - ج ٢ ، مختصراً ، والحاكم في " المستدرک " ، ص ٥٩ - ج ١ ،

و ص ٢٥٩ - ج ٤ ، وصححه ، والبيهقي : ص ٤٠٨ - ج ٣

(٥) لجامه ، ووجه ابن حبان ، كذا في " مختصر الترمذي " ،

إخراجه ، والاحتجاج به ، انتهى . وقد تقدم بهما في الحديث الأول من الباب ، واستدل التروى بهذه المسألة ، بحديث أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " عن البراء بن عازب رضى الله عنه ، قال له النبي عليه السلام : « إذا أتيت منجلك ، فتوضأ ، وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن ، ثم قل : اللهم إني أسألت نفسي إليك ، ووجهت وجهي إليك ، والحديث ، وقد تقدم أيضاً ^(١) ، وليس فيه ذكر القبلة ، وله نظير أخرجه البخارى . ومسلم ^(٢) عن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : إذا أوى أحدكم إلى فراشه ، فلينبضه بطرف رداءه ، وليسم الله تعالى ، فإذا أراد أن يضطجع ، فليضطجع على شقه الأيمن ، وليقل : سبحانك ربى ، اللهم بك وضعت جنبى ، وبك أرفع ، اللهم إن أمسكت نفسي فاغفر لها وارحمها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما حفظت به عبادك الصالحين ، انتهى .

الحديث السابع عشر : روى أنه عليه السلام جعل على قبره اللبن ، قلت : أخرجه مسلم في " صحيحه " عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، أنه قال في مرضه الذى مات فيه : ألدوا لى لحداً وانصبوا على اللبن نصباً ، كما صنع برسول الله ﷺ ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن حبان في " صحيحه " ^(٣) في النوع السابع والأربعين ، من القسم الخامس من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ ألد ، ونصب عليه اللبن نصباً ، رفع قبره من الأرض نحو شبر ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه ابن حبان أيضاً عن عائشة رضى الله عنها ، أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب محويلة ، ولحد له ، ونصب عليه اللبن ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٤) عن علي قال : غسلت النبي عليه السلام ، فذهبت أنظر ما يكون من الميت ، فلم أر شيئاً ، إلى أن قال : وألد رسول الله ﷺ لحداً ، ونصب عليه اللبن نصباً ، وقال : صحح على شرط الشبخين ، ولم يخرجاه منه غير اللحد ، انتهى . وهو وم منه ، فقد أخرج مسلم ^(٥) نصب اللبن أيضاً ، كما ذكرناه .

الحديث الثامن عشر : روى عن النبي عليه السلام أنه جعل على قبره طن من قصب ،

(١) فى أول " باب الجنائز " ، (٢) البخارى فى " الدعوات - فى باب يد باب التوضؤ والقرائة عند النوم " ، من ٦٣٥ - ج ٢ ، ومسلم فى " كتاب الذكر والدعاء - فى باب الدعاء عند النوم " ، من ٣٤٩ - ج ٢ ، ملقى (٣) قال الحافظ فى " التلخيص " ، من ١٦٥ : والبيهقى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عنه (٤) الحاكم فى " المستدرک " ، من ٣٦٢ - ج ١ (٥) أى من حديث سعد بن أبي وقاص ، لامن حديث على

قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١) حدثنا مروان بن معاوية عن عثمان بن الحارث عن الشعبي أن النبي ﷺ جعل على قبره ثلثين من قصب ، انتهى . وهو مرسل ، وروى ابن سعد في "الطبقات" (٢) "أخبرنا الفضل بن دكين ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق د قال : أوصى أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني أن يجعل على لحدّه ثلثين من قصب ، وقال : إني رأيت للمهاجرين يستحبون ذلك ، قال : فضموا أربعة حراذى" (٣) بعضها إلى بعض ، وجعلوها لحداً . انتهى .

وأما حديث ابن عباس ، أنه عليه السلام جعل في قبره قطيفة حمراء ، فأخرجه مسلم (٤) . قال النووي رحمه الله : قال العلماء : إنما جعلها شقران برأيه ، ولم يوافق أحد من الصحابة ، ولا علوا بفعله ، وفي رواية للترمذي إشارة إلى هذا ، انتهى كلامه .

الحديث التاسع عشر : روى أن النبي عليه السلام نهى عن تزيين القبور ، ومن شاهد قبر النبي ﷺ أخبر أنه مُسْتَمٌّ ، قلت : الأول : رواه محمد بن الحسن رضى الله عنهما في "كتاب الآثار" (٥) "أخبرنا أبو حنيفة رضى الله عنه ، قال : حدثنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي عليه السلام أنه نهى عن تزيين القبور وتخصيصها ، انتهى .

الحديث الثاني : فيه أحاديث : فمنها ما أخرجه البخارى في "صحيحه" (٦) عن أبي بكر بن عياش أن سفيان الثمار حدثه أنه رأى قبر النبي عليه السلام مستمّاً ، انتهى . وهو من مراسيل البخارى ، ولم يرو البخارى بسند ابن ديار الثمار إلا قوله هذا ، وقد وثقه ابن معين ، وغيره ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، ونقله عن سفيان ، قال : دخلت البيت الذى فيه قبر النبي ﷺ ، فرأيت قبر النبي عليه السلام ، وقبر أبي بكر ، وعمر مستمة ، انتهى . وعارضه النووي في "المخلاصة" (٧) ، بحديث أخرجه أبو داود (٨) عن القاسم بن محمد ، قال : دخلت على عائشة ، فقلت : يا أمه اكشفي لى عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبه ، فكشفت لى عن ثلاثة قبور لامشرفة ولا لاطية ، بمطوحة يبطحها العرصة الحمراء ، رواه الحاكم وصححه ، ثم قال فى الجمع بينهما :

(١) ابن أبي شيبة : ١٣٣ - ج ٣ (٢) ابن سعد في "طبقاته" ، ص ٧٣ - ج ٦ ، وابن أبي شيبة ، مختصراً (٣) "الحراذى" ، ما يلي على غيب السقف من أشتات القصب ، الواحد حراذى "كذا فى المغرب" ، وفى نسخة "الدار" ، حراذى "د طلاء" ، والمضى واحد . "البيجورى" ،
(٤) مسلم فى "الجامع" ، ص ٣١١ (٥) "كتاب الآثار" ، ص ٤٢ (٦) أخرجه للبخارى فى "الجامع" - فى باب ملاباة فى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ١٨٦ - ج ١ ، وابن أبي شيبة : ١٣٤ (٧) وفى "ترجى" المذهب ، ص ٢٩٧ ج ٥ ، معنى ما فى "المخلاصة" ، (٨) أبو داود فى "باب تسوية القبر" ، ص ١٠٣ - ج ٢ ، والحاكم فى "المستدرک" ، ص ٣٦٩ - ج ١

إنه كان أولاً ، كما قال القاسم ، مسطحاً ، ثم لا سقط الجدار في زمن الوليد جعل مسنماً ، انتهى كلامه .
حديث آخر : رواه محمد بن الحسن أيضاً في " الآثار ^(١) " : أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه
عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، قال : أخبرني من رأى قبر النبي عليه السلام . وقبر أبي بكر .
وعمر ، ناشزة من الأرض ، عليها فلق من مدر أيضاً ، انتهى .

حديث آخر : رواه أبو حفص بن شاهين في " كتاب الجنائز " حدثنا عبد الله بن سليمان
ابن الأشعث ثنا عبد الله بن سعيد ثنا عبد الرحمن المحاربي عن عمرو بن شمة ^(٢) عن جابر . قال :
سألت ثلاثة كلهم له في قبر النبي عليه السلام أب : سألت أبا جعفر محمد بن علي . وسألت القاسم
ابن محمد بن أبي بكر . وسألت سالم بن عبد الله ، قلت : أخبروني عن قبور آبائكم في بيت عائشة ،
فكلهم قالوا : إنها مسنمة ، انتهى .

أحاديث الخصوم : واحتج الشافعي على أن القبور تسطح بما أخرجه مسلم عن أبي
الحجاج الأسدي ، قال : قال لي علي : أبئك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ، أن لا تدع تمثالا
إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته ، وأخرج أيضاً عن أبي علي الهمداني ، قال : كنا مع فضالة
ابن عبيد ، فتوفي صاحب لنا ، فأمر فضالة بقبره فسوى ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يأمر
بتسويتها ، انتهى . قال ابن الجوزي رحمه الله في " التحقيق " : وهذا محمول على ما كانوا يفعلونه من
تعليق القبور بالبناء الحسن العالي ، انتهى .

أحاديث الدفن بالليل : روى ابن ماجه في " سننه " ^(٣) حدثنا عمرو بن عبد الله
الأودي حدثنا وكيع عن إبراهيم بن يزيد المسكي عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله
ﷺ : " لا تدفنوا موتاكم بالليل ، إلا أن تضطروا " ، انتهى . ورواه مسلم عنه ^(٤) ، أن النبي
عليه السلام خطب يوماً ، فذكر رجلاً من أصحابه قبض ، فكفن في كفن غير طائل ، وقبر
ليلاً ، فجزأ النبي عليه السلام أن يقبر الرجل بالليل ، حتى يصلى عليه ، إلا أن يضطر رجل إلى
ذلك ، وقال عليه السلام : " إذا كفن أحدكم أخاه ، فليحسن كفته " ، انتهى . وفي " المغازي "
للواقدي ^(٥) عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : ما علمنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا

(١) " كتاب الآثار " ، ص ٤٢ (٢) في نسخة " الدار " ، عمرو بن شمر " البجنوري " ،

(٣) ابن ماجه في " باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن " ، ص ١١٠

(٤) مسلم : ص ٣٠٦ ، وأبو داود في " باب في الكفن " ، ص ٩٣ - ج ٢ (٥) وابن سعد في " الطبقات " ،

ص ٧٩ - ج ٢ ، القسم الثاني ، عن الواقدي ، قال : حدثني عبد الرحمن بن عبد العزيز عن عبد الله بن أبي بكر
عن أبيه عن عمرة به

صوت المساحي في السحر، ليلة الثلاثاء، انتهى . قال النووي : انتهى عنه الدفن قبل الصلاة .

وأما حديث عقبة ^(١) : ثلاث ساعات ، الحديث ، فهو محمول على من يتحرى الدفن في هذه الأوقات الثلاثة ، دون غيرها ، ولفظ ابن ماجه يدل على أن المنهى عنه الدفن بالليل ، ويدفع تفسير النووي ، ويشكل على هذا أن الخلفاء الأربعة دفنوا ليلاً ، لحديث أبي بكر في "البخارى" ^(٢) عن عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر رضي الله عنه ، قال لها : في كم كفن النبي عليه السلام ، إلى أن قالت : فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ، ودفن قبل أن يصبح ، وأخرج أبو داود ^(٣) عن جابر ، قال : رأى ناس في المقبرة تاراً ، فأتوها ، فإذا رسول الله ﷺ في القبر ، وإذا هو يقول : ناولوني صاحبكم ، وإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر ، انتهى . ورواه الحاكم ، ومصححه ، قال النووي : وسنده على شرط الصحيحين ، وأخرج البخارى ^(٤) عن ابن عباس ، قال : مات إنسان كان النبي عليه السلام يموه ، فمات بالليل ، فدفنوه ليلاً ، فلما أصبح أخبروه بذلك ، فقال : مامنكم أن تعلموني ؟ قالوا : كان الليل والظلمة ، فكرهنا أن نشق عليك ، فأتى قبره ، فصلى عليه ، فصففنا خلفه ، قال ابن عباس : وأنا فهم ، انتهى . وأخرج البخارى . ومسلم ^(٥) عن عروة عن عائشة أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ ، فقال أبو بكر : إن رسول الله ﷺ ، قال : " لا نورث ، ما تركناه صدقة " ، وأبى أن يدفع إليها شيئاً ، فوجدت عليه في ذلك ، وهجرته : ولم تكلمه حتى توفيت ، وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر ، فلما توفيت صلى عليها على رضي الله عنه ، ودفنها ليلاً ، ولم يؤذن بها أبا بكر ، وكان لعلى من الناس جهة حياة فاطمة ، فلما ماتت استنكر وجوه الناس ، فاتمس مصالحة أبي بكر ، ومبايعته ، ولم يكن بايع تلك الأشهر ، مختصر ، أخرجه مسلم في "الجهاد" .

(١) حديث عتبة بن حارث تقدم في " فصل الأوقات المكروهة " ، ص ٢٥٠ ، راجعه (٢) البخارى في باب موت يوم الاثنين ، ص ١٨٦ (٣) أبو داود في " باب النتن بالليل " ، ص ٩٥ - ج ٢ ، والحاكم في " المستدرک " ، ص ٣٦٨ - ج ١ (٤) البخارى في " باب الاذن بالجنازة " ، ص ١٦٧ ، قوله : صفقنا ، الخ ، في : ص ١٧٦ - ج ١ (٥) البخارى في " غروة خبير " ، ص ٦٠٩ ، ومسلم في " الجهاد " في باب حكم الولد ، ص ٩١ - ج ٢

باب الشهيد

الحديث الأول: قال عليه السلام في «شهداء أحد»: «وَمَلُومٌ بِكُلِّ مَوْتٍ . وَمَمَاتٌ ، وَلَا تَفْسُلُومُ» ، قلت: حديث غريب ، وفي ترك غسل الشهداء أحاديث : منها ما أخرجه البخاري في «صحيحه (١)» ، وأصحاب السنن الأربعة عن الليث بن سعد رضى الله عنه عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد ، ويقول: أيهما أكثر أخذاً للقرآن ، فإذا أشير له إلى أحدهما ، قدمه في اللحد ، وقال: أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة ، وأمر بدفنه في دماهم ، ولم يغسلهم ، زاد البخاري ، والترمذي رحمهما الله : ولم يصل عليهم ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال النسائي : لا أعلم أحداً تابع الليث من أصحاب الزهري على هذا الإسناد ، واختلف عليه فيه ، انتهى . ولم يؤثر عند البخاري ، والترمذي تفرد الليث بهذا الإسناد ، بل احتج به البخاري في «صحيحه» ، وصححه الترمذي ، والله أعلم .

حديث آخر : رواه أبو داود في «سننه (٢)» حدثنا زيد بن أيوب ثنا عيسى بن عاصم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : أمر رسول الله ﷺ بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود ، وأن يدفنوا بدماهم وثيابهم ، انتهى . وأعله النووي بعباءة .

حديث آخر : أخرجه أبو داود أيضاً عن جابر ، قال : رمى رجل بسهم في صدره ، أو في حلقه ، فمات ، فأدرج في ثيابه ، كما هو ، ونحن مع رسول الله ﷺ ، انتهى . قال النووي في «الخلاصة» : «سنده على شرط مسلم» .

حديث آخر : أخرجه النسائي في «سننه (٣)» عن معمر عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «وَمَلُومٌ بِدَمَائِهِمْ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلِمٌ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا

(١) البخاري في «باب الصلاة على الشهيد» ، ص ١٧٩ ، والنسائي في «باب ترك الصلاة عليهم» ، ص ٢٧٧ ، وأبو داود في «باب الشهيد ينسل» ، ص ٩١ - ج ٢ واللفظ له ، والترمذي في «باب ترك الصلاة على الشهيد» ، ص ١٢٣ ، وابن ماجه في «باب الصلاة على الشهيد» ، ص ١١٠ - (٢) أبو داود في «باب الشهيد ينسل» ، ص ٩١ - ج ٢ ، وكذا الحديث الذي منه (٣) النسائي في «باب مواراة الشهيد في دمه» ، ص ٢٨٢ ، وأحمد : ص ٤٣١ - ج ٥ والثاني في كتاب «الأمم» ، ص ٢٣٧ والبيهقي ص ١١ - ج ٤ وابن إسحاق في «السيرة» ، ص ١٤٢ - ج ٢

يأتى يوم القيامة يدى ، لونه لون الدم ، والريح ريح المسك ، انتهى . ورواه أحمد في مسنده : حدثنا سفيان عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة أن النبي ﷺ ، أشرف على قتلى أحد ، فقال : إني شهيد على هؤلاء ، زملوهم بكلوهم ودمائهم ، انتهى . وهذا السند رواه الثنافى رضى الله عنه ، ومن طريقه البيهقي .

أحاديث الصلاة على الشهيد: روى البخارى في " صحيحه " (١) - في المغازى ، في غزوة أحد ، " ومسلم في " فضائل النبي ﷺ " من حديث أبي الخير عن عقبة بن عامر الجهمي أن النبي ﷺ خرج يوماً ، فصلّى على شهيد أحد صلاته على الميت ، ثم انصرف ، انتهى . زاد فيه مسلم : فصعد المنبر ، كالمودع للأحياء والأموات ، فقال : إني فرطكم على الحوض ، ولست أخشى عليكم أن تشرکوا بعدى ، ولكن أخشى أن تنافسوا في الدنيا ، وقتلوا قتلکوا ، كما هلك من قبلكم ، قال عقبة : فكانت لآخر ما رأيت رسول الله ﷺ على المنبر ، انتهى . زاد ابن حبان : ثم دخل بيته ، فلم يخرج حتى قبضه الله عز وجل ، ومن الناس من يحمل الصلاة في هذا الحديث على الدماء ، ومنهم البيهقي . وابن حبان في " صحيحه " ، وقوله فيه : صلاته على الميت ، يدفعه ، لكن قد يقال : إنه من الخصائص ، لأنه عليه السلام قصد بها التوديع ، كما صرح به في " الصحيح " ، ويؤيد هذا أنه ورد في لفظ البخارى (٢) أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين ، كالمودع للأحياء والأموات ، قال ابن حبان رحمه الله في " صحيحه " : المراد بالصلاة في هذا الحديث الدماء ، إذ لو كان المراد حقيقة الصلاة للزم من يقول بها ، أن يجوز الصلاة على الميت بعد دفنه بسنين ، فإن وقعة أحد كانت سنة ثلاث من الهجرة ، وهذه الصلاة حين خروجه من الدنيا بعد وقعة أحد بسبع سنين ، وهو لا يقول بذلك ، انتهى . وقد ناقض ابن حبان هذا في - أحاديث الصلاة في الكعبة - ، فقال : زعم أئمتنا أن بلالا أثبتها ، وابن عباس نفاها ، والمثبت مقدم على النافي ، وهذا شيء يلزمنا في شهيد أحد ، فإن ابن عباس . وغيره رووا أنه عليه السلام صلى عليهم ، وجابر روى أنه لم يصل عليهم ، أو يكون عليه السلام قصد بالصلاة عليهم أن ينور عليهم قبورهم ، كما ورد في البخارى . ومسلم (٣) عن أبي هريرة رضى الله عنه ، أن النبي عليه السلام صلى على قبر امرأة ، أو رجل كان يقم المسجد ، ثم قال : إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة ، وإني أنورها بصلاقي عليهم ، انتهى .

(١) البخارى في " الجناز - في باب الصلاة على القعيد ، ص ١٧٩ ، ومسلم في " الفضائل - في باب إثبات الحوض لنبيتنا صلى الله عليه وسلم ، ص ٢٥٠ - ج ٢ (٢) البخارى في " باب غزوة أحد ، ص ٥٧٨ - ج ٢ (٣) البخارى في " باب الصلاة على القبر بعد ما دفن ، ص ١٧٨ ، ومسلم : ص ٣٠٩ - ج ١

حديث آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١) عن أبي حماد الحنفي، واسمه: المفضل ابن صدقة عن ابن عقيل، قال: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: قد رسول الله ﷺ حمزة حين قام الناس من القتال، قال رجل: رأيته عند تلك الشجرات، فجاء رسول الله ﷺ نحوه، فلما رآه ورأى ما مثل به، شق وبكى، فقام رجل من الأنصار، فرمى عليه بثوب، ثم جرى بحمزة، فصرى عليه، ثم جرى بالشهداء، فيوضعون إلى جانب حمزة، فصرى عليهم، ثم يرفعون، ويترك حمزة، حتى صلى على الشهداء كلهم، وقال ﷺ: «حمزة سيد الشهداء عند الله يوم القيامة»، مختصر، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وتعبه الذهبي في "مختصره"، فقال: أبو حماد الحنفي قال النسائي فيه: متروك، انتهى.

حديث آخر: رواه أحمد في "مسنده" (٢) حدثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلة (٣) ثنا عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود، قال: كان النساء يوم أحد خلف المسلمين يجهزون على جرعى المشركين، إلى أن قال: فوضع النبي ﷺ حمزة، وجرى برجل من الأنصار، فوضع إلى جنبه، فصرى عليه، فرفع الأنصارى، وترك حمزة، ثم جرى بآخر، فوضع إلى جنب حمزة، فصرى عليه، ثم رفع، وترك حمزة، حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة، مختصر. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" (٤) عن الشعبي مرسلًا، لم يذكر فيه ابن مسعود.

حديث آخر: أخرجه أبو داود في "سننه" (٥) عن عثمان بن عمر ثنا أسامة (٦) بن زيد عن الزهري عن أنس رضي الله عنهم أن النبي عليه السلام مر بحمزة، وقد شمل به، ولم يصل على أحد من الشهداء غيره، ورواه الدارقطني في "سننه"، وقال: لم يقل فيه: ولم يصل على أحد من الشهداء غيره إلا عثمان بن عمر (٧)، وليست بمحفوظة، انتهى. قال ابن الجوزي رحمه الله

(١) الحاكم في "المستدرک"، ص ١٩٩-ج ٣، وليس فيه ذكر الصلاة، ولا تعب النبي، بل صححه، طبراج، قلت: ثم وجدت الحوالة في "المجاهد"، ص ١١٩-ج ٢، فيه ذكر الصلاة، وكلام النبي على أبي حماد أيضاً، والنسب من الذهبي يشك على أبي حماد هنا، وسكت عنه في: ص ١٩٧-ج ٣، وصحح حديثه في: ص ١٩٩-ج ٣، وقال المافظي "الإنسان": قال ابن عدي: ما أرى يحمديه بأساً، وكان أحمد بن محمد بن شعيب يثنى عليه ثناءً تاماً، وقال الأزهري: كان عطاء بن مسلم يوحه، وقال أبو حاتم: ليس بمؤثر، يكتب حديثه، وقال البغوي: كوفي صالح الحديث، وابن عقيل، هو: عبد الله بن محمد بن عقيل.

(٢) وابن سعد في "طبقاته"، ص ٩-ج ٣، وأحمد في "مسنده"، ص ٤٦٣، سيع ابن سلة عن عطاء قبل الاختلاط، صرح به الرازي في "التقييد"، ص ٣٩٢ (٣) لم يصرح في "اللسنة"، بأنه ابن سلة، ولكن في "الطبقات" حماد بن سلة، (٤) ورواه ابن سعد من طريق عمرو بن طهم الكلابي، قال: فأعلم من عطاء بن السائب عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، طهر الحديث (٥) أبو داود في "باب الشهيد" يشك، ص ٩١-ج ٢، والدارقطني في "السيرة"، ص ٤٧٤، والحاكم في "المستدرک"، ص ٣٦٥-ج ١ (٦) الفقيه صدوق بهم "تريب"، (٧) قلت: تأمله روح بن عباد، عند الحاكم

في "التحقيق": وعثمان بن عمر خرج له في "الصحيحين" وزيادة من الثقة مقبولة، انتهى. وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة أبي داود، وقال: الصحيح حديث البخاري، أنه لم يصل على الشهداء، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه: وعلة ضعف أسامة بن زيد الليثي، وقد ذكر عبد الحق هنا الحديث في "أحكامه الكبرى" وأتبعه بالكلام في أسامة، وقال: وثقه ابن معين، وضعفه يحيى بن سعيد، روى عنه الثوري. وعبد الله بن المبارك، ومن الأحاديث التي صححها - وهي من رواية أسامة - حديث أنه عليه السلام كان يأخذ من طول لحية وعرضها، وحديث أبي مسعود في الأوقات، وغير ذلك، انتهى كلامه. ورواه أحمد في "مسنده" حدثنا صفوان بن عيسى ثنا أسامة بن زيد به، وأخرجه الحاكم في "المستدرک" عن عثمان بن عمر. وروح عن أسامة به، وقال: على شرط مسلم، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه"^(١) عن إسماعيل بن عياش عن عبد الملك بن أبي عتبة - أو غيره - عن الحكم بن عتبة عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهم، قال: لما انصرف المشركون عن قتلى أحد، إلى أن قال: ثم قدم رسول الله ﷺ حمزة فكبر عليه عشراً، ثم جعل يجم بالرجل، فيوضع، وحمزة مكانه، حتى صلى عليه سبعين صلاة، وكانت القتلى يومئذ سبعين، ثم قال: لم يروه غير إسماعيل بن عياش، وهو مضطرب الحديث عن غير الشاميين، انتهى.

طريق آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک"^(٢). والطبراني في "معجمه". والبيهقي في "السنن" عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس، قال: أمر رسول الله ﷺ بحمزة يوم أحد ففهي للقبلة، ثم كبر عليه سبعاً، ثم جمع إليه الشهداء حتى صلى عليه سبعين صلاة، زاد الطبراني: ثم وقف عليهم حتى واراها، سكت الحاكم عنه، وتعبه الذهبي، فقال: ويزيد بن أبي زياد لا يحتاج به، وقال البيهقي: هكذا رواه يزيد بن أبي زياد، وحديث جابر أنه لم يصل عليهم أصح، انتهى. ورواه ابن ماجه في "سننه" بهذا الإسناد، وقال: أتى بهم رسول الله ﷺ يوم أحد، فجعل يصلي على عشرة عشرة، وحمزة كما هو - يرففون - وهو كما هو موضوع، انتهى. قال ابن الجوزي رحمه الله في "التحقيق": ويزيد بن أبي زياد منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وتعبه صاحب "التفقيح" رحمه الله بأن ما حكاه عن البخاري، والنسائي إنما هو في يزيد^(٣)

(١) الدارقطني في "السير"، ص ٤٧٤ (٢) "المستدرک" في مرة الطبعة، ص ١٩٨ - ج ٣، والبيهقي في "السنن"، ص ١٢ - ج ٤، وابن سعد في "الطبقات"، ص ٨ - ج ٣، الجزء الأول، والطحاوي: ص ٢٩٠، وابن ماجه في "باب الصلاة على الشهداء أو دفنهم"، ص ١١٠، واللفظ للدارقطني: ص ٤٧٤ عن محمد ابن كعب عن ابن عباس (٣) التفتي

ابن زياد ، وأما راوى هذا الحديث ، فهو الكوفى ، ولا يقال فيه : ابن زياد^(١) . وإنما هو ابن أبي زياد ، وهو من يكتب حديثه على لئنه ، وقد روى له مسلم مقرونا بغيره ، وروى له أصحاب السنن ، وقال : أبو داود : لا أعلم أحداً ترك حديثه ، وقد جعلهما^(٢) فى " كتابه " الذى فى الضعفاء واحداً ، وهو وهم ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطنى رحمه الله فى " سننه "^(٣) عن عبد العزيز بن عمران حدثنى أفلح بن سعيد عن محمد بن كعب عن ابن عباس ، قال : قال : أمر رسول الله ﷺ بحمزة يوم أحد بالفظ الذى قبله ، سواء ، ثم قال : وعبد العزيز هذا ضعيف .

طريق آخر : رواه ابن هشام فى " السيرة "^(٤) عن ابن إسحاق : حدثنى من لا أنهم عن مقسم ، مولى ابن عباس عن ابن عباس ، قال : قال : أمر رسول الله ﷺ بحمزة رضى الله عنه لئنه يردة ، ثم صلى عليه ، وكبر سبع تكبيرات ، ثم أتى بالقتلى يوضعون إلى حمزة ، يصلى عليهم ، وعليه معهم ، حتى صلى عليه ثنتين وسبعين صلاة ، مختصر ، قال السهلى فى " الروض الآف " : قول ابن إسحاق فى هذا الحديث ، حدثنى من لا أنهم ، إن كان هو الحسن بن عمار ، كما قاله بعضهم ، فهو ضعيف بإجماع أهل الحديث ، وإن كان غيره ، فهو مجهول ، ولم يرو عن النبي عليه السلام أنه صلى على شهيد فى شيء من مغازيه ، إلا فى هذه الرواية ، ولا فى مدة الخلفتين من بعده ، انتهى كلامه .

قلت : قد ورد مصرحاً فيه بالحسن بن عمار ، كما رواه الإمام أبو قرة موسى بن طارق الزيدى فى " سننه " عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة^(٥) عن مجاهد عن ابن عباس ، قال : لما انصرف المشركون من قتل أحد أشرف رسول الله ﷺ على القتلى . فرأى منظرأساه ، فرأى حمزة قد شق بطنه ، واصطم أنفه ، وجذعت أذناه ، فقال : " لولا أن يحزن النساء ، أو يكون سنة بعدى "^(٦) لتركته ، حتى يحشره الله فى بطون السباع ، والطيور ، ولمثلث^(٧) بثلاثين^(٨) منهم مكانه ، ثم دعا يردة ، فغطى بها وجهه ، فخرجت رجلاه ، فغطى بها رجله ، فخرج رأسه ، فغطى بها رأسه ، وجعل على رجله من الأذخر ، ثم قدمه ، فكبر عليه عشرأ ، ثم جعل يجم بالرجل فيوضع إلى جنبه . فيصلى عليه ، ثم يرفع ، ويجم بالرجل الآخر ، فيوضع ، وحمزة مكانه ، حتى صلى عليه سبعين

(١) بخلاف المسمى فانه يقال فيه : يزيد بن زيادأ (٢) أى ابن الجوزى (٣) م ٤٧٤ (٤) ابن هشام م ١٤٢ - ج ٢ ، على هامش " الروض الآف " ، - السهلى (٥) قلت : ورواه الدارقطنى فى " السير " ، م ٤٧٤ ، عن إسماعيل بن عياش عن عبد الملك بن أبي حبة ، أو غيره عن الحكم بن عتيبة ، قال الدارقطنى : إسماعيل مضطرب الحديث عن غير التاميين (٦) فى نسخة - الفار - " لولا أن يخرج للنساء فيكون سنة بعدى " ، من الصحيح البيهقى (٧) فى " الدارقطنى " ، بسبب ، وانه أظم

صلاة، وكانت القتلى سبعين، فلما دفنوا. وفرغ منهم، نزلت هذه الآية (وإن عاقبتهم ضاقبوا) الآية، فصر عليه السلام، ولم يقتل، ولم يعاقب، انتهى.

حديث آخر مرسل: أخرجه أبو داود في "مراسيله" (١) عن حصين عن أبي مالك الغفاري، أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد عشرة عشرة (٢) في كل عشرة حمزة رضي الله عنه حتى صلى عليه سبعين صلاة (٣)، انتهى. وحصين، هو: ابن عبد الرحمن الكوفي أحد الثقات، المخرج لهم في "الصحيحين". وابن مالك الغفاري، اسمه: غزوان، وهو تابعي، روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ووثقه يحيى بن معين، والله أعلم. قال البيهقي في "المعرفة": وهذا الحديث مع إرساله لا يستقيم، كما قاله الشافعي، فإن الشافعي، قال (٤): كيف يستقيم أنه عليه السلام صلى على حمزة سبعين صلاة، إذا كان يؤتي بتسعة، وحمزة عاشهم، وشهداء أحد إنما كانوا اثنين وسبعين شهيداً، فإذا صلى عليهم عشرة عشرة، فالصلاة إنما تكون سبع صلاة، أو ثمانية، فن أين جاءت سبعون صلاة ١؟، قال البيهقي: وأما رواية ابن إسحاق عن بعض أصحابه عن مقسم عن ابن عباس، فذكر نحو ذلك، فهو منقطع، ولا يرجع بما يرويه ابن إسحاق إذا لم يذكر اسم راويه، لكثرة روايته

(١) أبو داود في "المراسيل"، ص ٤٦، ولفظه: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد بحمزة، فوضع، وحى به تسعة، صلى عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرفنوا، وترك حمزة، ثم حوى به تسعة، فوضعوا، فصر عليهم سبع صلوات، حتى صلى على سبعين، وفيهم حمزة، على كل صلاة صلاهما، اه، وليس فيه إشكال، وكذا عند الطحاوي في "شرح الآثار"، ص ٢٩٠، والدارقطني: ص ١٩٣، وابن أبي شيبة: ص ١١٦ - ج ٣، رجاله ثقات، وأما عبد البيهقي: ص ١٢ - ج ٤، ولفظ المخرج عنده هه، فيه الإشكال، وروى ابن سعد في "الطبقات"، ص ٩ - ج ٣: أخبرنا وكيع. وفضل بن دكين عن شريك عن حصين عن أبي مالك، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد عشرة عشرة، صلى على حمزة مع كل عشرة. اه، و: ص ٣٤ - ج ٢ - أخبرنا أبو المنذر البزاز تلميذ النوري عن حصين عن أبي مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد، اه (٢) قلت: اجتمع في حديث أبي مالك أمران، وهما عند البيهقي هه، أشكل بينهما تأويل الحديث: الأول: أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد عشرة عشرة، في كل عشرة حمزة. الثاني: هو أن عدد الصلاة على حمزة كانت سبعين، وهذا لا يرد على أكثر روايات هذا الحديث، الحالية عن هذا الجمع، ولا على أحاديث أخرى، كما قال المخرج، والحديث تأويل آخر، والشافعي عليه إشكال آخر، ذكرهما في "كتاب الآم"، ص ٢٣٧، قال: وإن كان في سبعين تكبيرة، فمنهم من يزم أن التكبير على الجنائز أربع، فهي إذا كانت تسع صلوات، تكون ستاً وثلاثين تكبيرة، فمن أين جاءت أربع وثلاثون ١؟ ينبغي لمن روى هذا الحديث أن يستحى على نفسه، اه، قلت: إن كان مراد الآم، بأن الأمر استقر على أربع تكبيرات في الجنائز، فسلم، وهذا لا يرد التأويل، لأنه ثبت أنه عليه السلام كبر على الجنائز ثلاثاً وأربعاً. وحسباً. وأكثر من ذلك، وفي جنازة حمزة كان يكبر تسعاً، وإن أراد أنه عليه السلام لم يكبر على جنازة أكثر من أربع تكبيرات هه، وأنه وإنما متفق على هذا، فهذا ليس بصحيح، والله أعلم.

وقال الحافظ في "التلخيص"، ص ١٥٩: وأجيب: المراد أنه صلى على سبعين تسعاً. وحمزة معهم معهم، فكانت عليه سبعين صلاة، اه (٣) قال القمي في "عصر السعد": كذا قال، ولعله سبع صلوات، إذ شهداء أحد سبعون، أو نحوها، "عمدة"، ص ١٧٢ - ج ٤ (٤) في كتاب "الآم"، ص ٢٣٧

عن الضمخاء المجهولين ، والأشبه أن تكون الروايتان غلطاً ، لمخالفتهما الرواية الصحيحة عن جابر أنه عليه السلام لم يصل عليهم ، وهو كان قد شهد القصة ، وأما ما روى البخارى عن عقبة بن عامر أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد صلاته على الميت ، فكأنه عليه السلام وقف على قبورهم ، ودعا لهم ، ولا يدل ذلك على نسخ ، وأما ما روى ^(١) عن شداد بن الهاد في صلاة النبي عليه السلام على أعرابي أصابه سهم ، فيحتمل أن يكون بقي حياً حتى انقطعت الحرب ، ونحن نصلى على المريت ^(٢) ، وعلى الذى يقتل ظلاً في غير معرك ، انتهى . قلت : يستقيم هذا على الرواية الأخرى ، أنه كان يصلى عليه ، وعلى آخر معه ، حتى صلى عليه سبعين صلاة ، كما تقدم في - مسند أحمد - وغيره . وأما كون شهداء أحد كانوا سبعين رجلاً فسلم ، ذكره ابن هشام في السيرة ، نقلًا عن ابن إسحاق ، وسماه بأسمائهم ، واحداً بعد واحد ، وقال ابن سعد في " الطبقات " ^(٣) : أخبرنا أحمد بن عبد الله ابن يونس ثنا أبو الأحوص ثنا سعيد بن مسروق عن أبي الضحى ، قال : قتل يوم أحد سبعون رجلاً ، منهم أربعة من المهاجرين : حمزة بن عبد المطلب . ومصعب بن عمير . وشماس بن عثمان الخزرمي . وعبد الله بن جحش الأسدي ، انتهى .

حديث آخر مرسل : أخرجه أبو داود في " المراسيل " ^(٤) عن عطاء بن أبي رباح أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذي ^(٥) عن شداد بن الهاد التاجي ^(٦) أن رجلاً من الأعراب

(١) قاله البيهقي في السنن ، ص ١٦ - ج ٤ بمناه (٢) المريت ، كذا في نسخة الدار ، وكان صحيح قبله في الطبع " الموت " ، ولعل الأول هو الأنسب للفظ " البيهقوري " ،

(٣) ابن سعد في " الطبقات " ، ص ٩ - ج ٣ ، القسم الأول (٤) أبو داود في " المراسيل " ، ص ٤٦ (٥) الترمذي في " باب الصلاة على الشهيد " ، ص ٣٧٧ ، والطحاوي : ص ٢٩١ ، ورواه ثقات ، وإسناده صحيح ، والمحاكمي في " المستدرک " ، ص ٥٩٥ - ج ٣ ، والبيهقي : ص ١٥ - ج ٤ ، وقال : يحتمل أنه بقي حياً حتى انقطعت الحرب ، ثم مات

(٦) قوله : شداد بن الهاد التاجي ، ظني أنه مصنف الأسفل : الثاني ، لأن شداد بن الهاد هنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، معروف ، ذكره المحاكمي في " المستدرک " ، ثم روى حديثه هذا . ولعل التصحيح من قديم ، قال التوكانى ألقى عدة اجتهداه الريلى ، ثم " التلخيص " ، قال في " التلخيص " ، ص ٣٧ - ج ٤ : أما حديث شداد ابن الهاد فهو مرسل ، لأن شداداً كاهن ، اه . وقد صرح المحافظ في غير موضع من " الفتح " ، أن ابنه عبد الله صحابي : وهو ابن أخته ميمونة رضي الله عنها ، قلت : إن شداداً سلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت عتمة سلمى بنت عميس ، خلف عليها بعد حزة رضي الله عنه ، قاله المحاكمي . وابن سعد : ص ٢٠٩ - ج ٨ ، فولدت له عتمة ابن شداد ، وأجيب من قول التوكانى ، ما قاله التتوي في " شرح المنهب " ، ص ٢٦٥ - ج ٥ ، قاله قال مثله ، طبع الريلى تبع التتوي ، وتبعها التوكانى ، واللفظ من التتوي ، ثم الريلى ، ويؤيده هذا حديث شداد في عداد المراسيل ، ولولا الخطأ منه ، ذكره فيها قبل ، حيث ذكر الموصولات ، والله أعلم .

جاء إلى النبي ﷺ فآمن به واتبه ، وذكر الحديث ، وفيه : أنه استشهد ، فصرى عليه النبي عليه السلام .
 حديث آخر : رواه الواقدي في - كتاب المغازي - حدثني الثوري عن الزبير بن عدى عن عطاء^(١) أن النبي ﷺ صلى على قتلى بدر ، انتهى . وحدثني عبد ربه بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس مثله ، انتهى . وفيه أيضاً في - غزوة أحد - من غير سند ، قال جابر بن عبد الله : كان أبى أول قتيل قتل من المسلمين يوم أحد ، قتله سفيان بن عبد شمس ، فصرى عليه رسول الله ﷺ قبل الهزيمة ، انتهى .

حديث آخر : روى الواقدي رحمه الله في " كتاب فروع الشام " حدثني رويم بن عامر عن سعيد بن حاصم عن عبد الرحمن بن بشار عن الواقعي عن سيف ، مولى ربيعة بن قيس اليشكري قال : كنت في الجيش الذى وجهه أبو بكر الصديق رضى الله عنه مع عمرو بن العاص إلى - أيلة ، وأرض فلسطين - ، فذكر القصة بطولها ، إلى أن قال : فلما نصر الله المسلمين وانكشف القتال ، لم يكن هم المسلمين إلا افتقاد بعضهم بعضاً ، فقتلوا من المسلمين مائة وثلاثين قرأ : منهم سيف بن عباد الحضرمي . ونوفل بن دارم^(٢) . وسالم بن دويم . وسعيد بن خالد ، وهو ابن أخى عمرو بن العاص لأمه ، واغتم عمرو بن العاص لتقدم اغتاما شديداً ، فلما أصبح النهار أمر عمرو الناس بجمع الغنائم ، وأن يخرجوا لإخوانهم من بين الروم ، وبني الأصفر ، فالتقطوهم ، مائة وثلاثين رجلاً ، ثم صلى عليهم عمرو بن العاص ، ومن معه من المسلمين ، ثم أمر بدفنهم ، وكان مع عمرو ابن العاص من المسلمين تسعة آلاف رجل ، وأرسل عمرو إلى أبى بكر رضى الله عنهما كتاباً ، فيه : الحمد لله ، والصلاة على نبيه ، إلى وصلت إلى أرض فلسطين ، ولقينا عسكر الروم ، مع بطريق يقال له : روماس^(٣) في مائة ألف رجل ، فنزله الله علينا بالنصر ، وقتلنا منهم أحد عشر ألفاً ، وقتل من المسلمين مائة وثلاثون رجلاً ، أكرمهم الله بالشهادة^(٤) ، انتهى .

(١) قلت : وفى مراسيل أبى داود : ص ٦٦ من عطاء نحوه ، إلا أن فيه أحد ، بدل : بدر ، ولم يذكر إسناده . اهـ

(٢) فى نسخة " الفهار " - نوفل بن دارم " للبخارى .

(٣) فى نسخة " رويس " ، وفى نسخة - الفهار - " روميس " ، " للبخارى .

(٤) حديث آخر : ذكره الخطاوى فى " السيرة " ، ص ٨١ ، ولفظه . قال ابن ماجنون ، لما سئل كم صلى عليه - رسول الله صلى الله عليه وسلم - صلاة ؟ قال : اثنتان وسبعون ، كعزة ، هبل له : من أى ذلك هذا ؟ قل : من الصدوق الذى تركه مالك بمحطه عن ماع من ابن عمر ، اهـ .

حديث آخر : أخرجه الخطاوى فى " شرح الآثار " ، ص ٢٩٠ ثنا محمد ثنا يوسف بن بهلول ثنا عبد الله بن إدريس عن ابن إسحاق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه - ينى عن عبد الله بن الزبير - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر يوم أحد بمحزة ، فسعى يريده ، ثم صلى عليه . فكبر تسع تكبيرات ، ثم أتى بالقتلى يصفون ، ويصلى

أحاديث الخصوم : حديث جابر أنه عليه السلام لم يصل على قتي أحد ، رواه البخاري رضي الله عنه .

وحديث آخر : أخرجه أبو داود ^(١) من طريق ابن وهب ، أخبرني أسامة بن زيد اللبي ، أن ابن شهاب أخبره أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه أن شهداء أحد لم يغسلوا ، ودفنوا بدمائهم ، ولم يصل عليهم ، انتهى .

قوله : وقد صح أن حفظة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة ، قلت : روى من حديث

عليه . وعليه معهم ، اه . قلت : وجه حكمهم ثلاث ، إلا ابن إسحاق ، فإنه عطف فيه ، ومجلس ، إلا أنه صرح بالتحديث . حديث آخر : من ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قتي أحد ، فكبر تسماً تسماً ، ثم سباً سباً ، ثم أربعاً أربعاً ، حتى لحق الله ، رواه الطبراني في الكبير - والأوسط ، وإسناده حسن ، ^{١١} زوائد ، ص ٣٥ - ج ٣

حديث آخر : أخرجه أبو داود في باب الرجل يموت بسلامه ، ص ٣٥١ من أبي سلام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : طلب رجل من المسلمين رجلاً من جبهة ، ضربه فأخطاه ، وأصاب نفسه بالسيف ، فأبصره أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجدوه قد مات ، فنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيماً ، ودمائه ، وصلى عليه ، اه . مختصراً ، قال الشوكاني : الحديث سكت عنه أبو داود . وللتنوير ، وفي إسناده سلام بن أبي سلام ، وهو مجهول ، قال أبو داود ، بعد إخراجيه من سلام للكور : إنما هو زيد بن سلام من جده أبي سلام ، اه . وزيد ثقة ، انتهى قول الشوكاني : ص ٢٦ - ج ٤ في " التلخيص " ، قلت : ليراجع نسخ أبي داود ، قال الشوكاني : أم الحديث سلام ، فلم ألق للمؤمنين من الصلاة على جوايه ، لأنه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسماه شهيداً ، وصلى عليه .

حديث آخر : أخرجه البيهقي : ص ١٦ - ج ٤ أن طامراً رجع إليه سلاحه ، فقتله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه شهيد ، فعلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمسلمون ، اه : مختصراً ، وبعض رواه فيه كلام ، وفيه تأمل آخر .

حديث آخر : روى ابن سعد عن عبد الله بن غير عن الأشعث بن سوار عن أبي إسحاق السبيعي ، أن علياً صلى على عمار بن ياسر ، وهاشم بن عتبة رضي الله عنهما ، وكبر عليهما تكبيراً واحداً ، حساً . أو ستاً . أو سباً ، والشك من أشعث ، ورواه البيهقي : ص ١٧ - ج ٤ عن الأشعث من التلخيص ، ولم يذكر التكبير . حديث آخر : قال ابن سعد : أخرنا محمد بن عمر ، قال : أبا الحسن بن حمزة عن أبي إسحاق عن حاتم بن حمزة أن علياً صلى على عمار ، ولم يغسله ، كذا في " طبقات ابن سعد " ، ص ١٨٧ - ج ٣ ، و ص ١٨٨ - ج ٣ ، - القسم الأول .

حديث آخر : ابن سعد ، قال : أخبرنا محمد بن عمر عن موسى بن عمير عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله بن دينار الأسدي عن أبيه ، قال : لما حج معاوية ، إلى قوله : تقدم جبير بن مطعم فعلى عليه - أي عمار - كذا في " طبقات ابن سعد " ، ص ٥٢ - ج ٣ - القسم الأول - روى عبد الرزاق عن مسر عن قتادة ، قال : صلى الزبير على عمار " تخفيض " ، ص ١٧١ (١) أبو داود في باب الشهيد يغسل ، ص ٩١ - ج ٢ ، والترمذي في " باب ملجأه في قتي أحد " ، ص ١٢١ . وقال : حسن غريب . والدارقطني " السيرة " ، ص ٤٧٤ ، والحاكم في " المستدرک " ، ص ٣٦٥ - ج ١ ، منهم من أسامة

ابن الزبير، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث محمود بن لبيد.

حديث ابن الزبير رضي الله عنهما: أخرجه ابن حبان في "محيحه" في النوع الثامن، من القسم الثالث. والحاكم في "المستدرک" (١) في "كتاب الفضائل" من طريق ابن إسحاق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، وقد قتل حفظة بن أبي عامر الثقفي: «إن صاحبكم حفظة تغسله الملائكة، فاسألوا صاحبه، فقالت: خرج، وهو جنب لما سمع المأتمنة» (٢)، قال رسول الله ﷺ: «لذلك غسلته الملائكة»، انتهى. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، انتهى. وليس عنده (٣): «فاسألوا صاحبه، إلى آخره، قال السهيلي في "الروض الآف": «وصاحبه هي زوجته، جميلة بنت أبي سلول، أخت عبد الله بن أبي»، وكانت قد ابقي بها تلك الليلة، فرأت في منامها، كأن باباً من السماء فتح، فدخل، وأغلق دونه، فعرفت أنه مقتول من الغد، فلما أصبحت دعت رجالاً من قومها، وأشهدتهم أنه دخل بها، خشية أن يقع في ذلك نزاع، ذكره الواقدي، وذكر غيره أنه وجد بين القتلى، يقطر رأسه ماء، تصديقاً لقول رسول الله ﷺ، وبهذا الخبر تعلق من يقول: إن الشهيد يغسل إذا كان جنباً، انتهى. وهذا الذي نقله عن الواقدي صحيح، نقله ابن سعد عنه في "الطبقات" - في ترجمة حفظة (٤)، وزاد: «وقال رسول الله ﷺ: «إني رأيت الملائكة تغسل حفظة بن أبي عامر بين السماء والأرض، بماء المزن، في صحاف القصة»، قال أبو أسيد الساعدي: فذهبتا إليه، فوجدناه يقطر رأسه ماء، فرجعت، فأخبرت رسول الله ﷺ، فأرسل إلى زوجته، فذكرت أنه خرج، وهو جنب، انتهى. ونلفظ الواقدي في "كتاب المغازي"، قال: وكان حفظة بن أبي عامر، تزوج جميلة بنت (٥) عبد الله بن أبي سلول، ودخل عليها ليلة قتال أحد، بعد أن استأذن رسول الله ﷺ، فأصبح جنباً، وأخذ سلاحه، ولحق بالمسلمين، وأرسلت إلى أربعة من قومها، فأشهدتهم أنه قد دخل بها، فسالوها، فقالت: رأيت في ليلتي، كأن السماء فتحت، ثم أدخل، وأغلقت دونه، فعرفت أنه مقتول من الغد، وتزوجها بعده ثابت بن قيس، فولدت له محمد بن ثابت بن قيس، فلما انكشف المشركون، اعترض حفظة لأبي سفيان، يريد قتله، فحمل

(١) "المستدرک"، ص ٢٠٤ - ج ٣، ومن طريقه البيهقي: ص ١٥٠ - ج ٤ (٢) المأتمنة. كذا في "المستدرک" - والسيرة، لابن هشام. والبيهقي، وفي السهيلي: المأتمنة، وفي "التلخيص"، المأتمنة (٣) قوله ليس عنه، لا أدري ما المراد، لأن السؤال من الصحابة موجود في الحديث (٤) لم أجد في "الطبقات"، ترجمة حفظة بن أبي عامر، وإقاعه أعلم (٥) كذا في "الطبقات"، ص ٢١٦ - ج ٨ "بني جميلة بنت عبد الله بن أبي سلول، بماء من الغد السهيلي".

عليه الأسود بن شعوب بالريح ، فقتله ، وقال رسول الله ﷺ : «إني رأيت الملائكة تغسل حنظلة ابن أبي عامر بين السماء والأرض ، بماء المزن ، في صحاف القضة » ، قال أبو أسيد الساعدي : فذهبنا ، فنظرنا إليه ، فإذا رأسه يقطر ماءً ، قال أبو أسيد : فرجعت إلى رسول الله ﷺ ، فأخبرته ، فأرسل إلى امرأته ، فسألها ، فأخبرته أنه خرج ، وهو جنب ، انتهى .

وأما حديث ابن عباس : فرواه الطبراني في "معجمه" من حديث شريك (١) عن الحجاج (٢) عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، قال : أصيب حمزة بن عبد المطلب ، وحنظلة ابن الواهب ، وهما جنيان ، فقال النبي عليه السلام : «إني رأيت الملائكة تغسلهما ، انتهى . ورواه البيهقي في "سننه" (٣) من حديث أبي شيبة عن الحكم به ، نحوه ، والسندان ضعيفان ، وخبر حمزة ذكره الواقدي رحمه الله في "المغازي" ، قال : قال رسول الله ﷺ : رأيت الملائكة تغسل حمزة ، لأنه كان جنباً ذلك اليوم ، ولم يغسل الشهداء ، وقال : لقوم بدمائهم ، وجراحهم ، فإنه ليس أحد يجرح في الله ، إلا جاء يوم القيامة ، وجرحه يشعب دماً ، لونه لون الدم ، وريحه ريح المسك ، انتهى .

وأما حديث محمود بن لبيد : فرواه ابن إسحاق في "المغازي" (٤) "حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد أن النبي ﷺ ، قال : «إن صاحبكم "يعني حنظلة ابن أبي عامر" لنفسه الملائكة ، فأسألوا : أهله ماشأته ؟" قالت : إنه خرج ، وهو جنب حين سمع الهاتمة ، انتهى . ومن طريق ابن إسحاق ، رواه أبو نعيم في "الحلية - في ترجمة أصحاب الصفة" ، وذكره ابن هشام في "السيرة - في غزاة أحد" من قول ابن إسحاق ، لم يسند إلى محمود بن لبيد ، إلا أنه قال : حين سمع الهاتمة ، قال : ويقال : الهاتمة ، والهيمة : وهي الصوت الشديد عند الفزع . قال : ومنه الحديث : «خير الناس رجل بمسك بعنان فرسه ، إذا سمع هيمة طار إليها» ، انتهى . وأحمد مع أبي حنيفة رضي الله عنهما ، في الجنب يغسل ، ومالك . والشافعي رضي الله عنهما ، مع الصالحين رحمهم الله .

(١) أخرج الحاكم في "المستدرک" ، ص ١٩٥ - ج ٣ من ابن عباس ، قال : قتل حمزة رضي الله عنه جنباً ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلت الملائكة ، قال : صحيح ، ولم يجرجه ، وتعبه القمى في "مختصره" ، قال : مولى بن عبد الرحمن الواسطي مالك ، اه . وابن سعد في "الطبقات" ، ص ٩ - ج ٣ - الجزء الأول - أخبرنا محمد ابن عبد الله الأنصاري ثني أخت ، قال : سئل الحسن أيشل للشهداء ؟ قال : نعم ، قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد رأيت للملائكة تغسل حمزة ، اه .

(٢) قال الحافظ في "التلخيص" ، ص ٥٩ : في إسناده الطبراني حجاج ، وهو مدلس (٣) البيهقي : ص ١٥ - ج ٢ ، وقال : أبو شيبة ضعيف (٤) ورواه البيهقي في "السنن" ، ص ١٥ - ج ٤ من ابن إسحاق عن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الحديث ، وقال : مرسل ، وذكره ابن هشام في "السيرة" ، ص ١٣٣ - ج ٢ ، بلا إسناده

وأما المرسل : فرواه الإمام قاسم بن ثابت السرقسطي في "آخر كتبه - غريب الحديث" حدثنا عبد الله بن علي ثنا محمد بن يحيى ثنا إبراهيم بن يحيى ثنا أبي عن محمد بن إصحاق عن محمد بن مسلم الزهرى عن عروة بن الزبير ، قال : خرج حنظلة بن أبي عامر رضى الله عنه مع رسول الله ﷺ ، وقد واقع امرأته فخرج ، وهو جنب لم يقتل ، فلما التقى الناس لقي حنظلة ، أبو سفيان ابن حرب ، لحمل عليه ، فسقط أبو سفيان عن فرسه ، فوثب عليه حنظلة ، وقعد على صدره يذب به ، فربه جموعة بن شعوب الكنانى ، فاستنكث به أبو سفيان ، لحمل على حنظلة ، فقتله ، وهو يرتجز ، ويقول : —

• لآحين^(١) صاحبي وقضى • بطمئة مثل شعاع الشمس • انتهى

وقوله : وشهداء أحد ماتوا عطاشاً ، والكأس تدار عليهم ، خوفاً من نقصان الشهادة ، قلت : روى البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب الثانى والعشرين منه ، أخبرنا أبو الحسن بن الفضل القطان أنا عبد الله بن جعفر ثنا يعقوب بن سفيان ثنا عثمان ثنا عبد الله بن المبارك ثنا عمر بن سعيد بن أبي حسنين^(٢) ، حدثني ابن سابط . وغيره عن أبي جهم بن حذيفة المدنى ، قال : انطلقت يوم اليرموك أطلب ابن عمى ، ومعى شنة من ماء ، فقلت : إن كان به ريق سقيته من الماء ، ومسحت به وجهه ، فإذا به ينشع^(٣) ، قلت : أسقيك ؟ فأشار : أن نعم ، فإذا رجل ، يقول : آه فأشار ابن عمى : أن انطلق به إليه ، فإذا هو هشام بن العاص ، أخو عمرو بن العاص ، فأتيته ، قلت : أسقيك ؟ فسمع آخر ، يقول آه ، فأشار هشام : أن انطلق به إليه ، فجلت ، فإذا هو قد مات ، فرجعت إلى هشام ، فإذا هو قد مات ، فرجعت إلى ابن عمى ، فإذا هو قد مات ، انتهى . وحدثنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو الحسن العمري^(٤) ثنا محمد بن العباس ثنا محمد بن المنى ثنا محمد ابن عبد الله الأنصارى حدثني أبو يونس القشيري حدثني حبيب بن أبي ثابت ، أن الحارث بن هشام . وعكرمة بن أبي جهل . وعياش بن أبي ربيعة أثبتوا يوم اليرموك ، فلما الحارث بما يشربه فنظر إليه عكرمة ، فقال : ارفعه إلى عكرمة ، فرفعه إليه ، فنظر إليه عياش ، فقال عكرمة : ارفعه إلى عياش ، فأوصل إلى عياش ، ولا إلى أحد منهم ، حتى ماتوا وما ذاقوا ، انتهى . وهذا رواه الطبراني

(١) هكذا في نسخة "الدار" ، وكان قبله في المطبوع "حبيب" ، ولحقه في النسخ "حبيب" ، ولحقه في الأدراج الآتية في الصلب هو الصحيح "للجنورى" ، (٢) في "أقرب الموارد" ، نفع الرجل نشوفاً : كرب من الموت ، ثم نجى ، ونشأ : شق . ولحقه الثاني هو المراد "للجنورى" ، (٣) في نسخة - الدار - "العمري" ، "للجنورى" ،

في "معجمه" حدثنا موسى بن زكريا التستري حدثنا شباب العصفري ثنا أبو وهب السهمي عن أبي يونس القشيري به سنداً ومتناً .

قوله : روى أن علياً رضي الله عنه . لم يصل على البغاة ، قلت : غريب ، وذكر ابن سعد في "الطبقات" (١) قصة أهل النهروان ، وليس فيها ذكر الصلاة ، ولفظه : قال لما كان بين علي . ومعاوية رضي الله عنهما ما وقع - بصفين - في صفر ، سنة سبع وثلاثين ، ورجع علي رضي الله عنه ، إلى الكوفة : خرجت عليه الخوارج من أصحابه ، وعسكروا بمجرواء ، فلذلك سماها الحرورية ، فأرسل إليهم عبد الله بن عباس يخاضهم ، وحاجهم ، فرجع منهم كثير ، وثبت آخرون على رأيهم ، ثم ساروا إلى النهروان ، فمرضوا للسيل ، وقتلوا عبد الله بن خباب بن الارت ، فسار إليهم علي رضي الله عنه ، فقتلهم بالنهروان ، وقتل منهم ذا النونية ، وذلك سنة ثمان وثلاثين ، ثم رجع علي إلى الكوفة ، فلم يزالوا يخافون عليه من الخوارج ، حتى قتل رضي الله عنه ، انتهى .

باب الصلاة في الكعبة

الحديث الأول : روى أن النبي ﷺ صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ، قلت : أخرج البخاري عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة ، هو . وأسامة . وبلال . وعثمان بن طلحة الحبشي رضي الله عنهم ، فأغلقها عليه ، ثم مكث فيها ، قال ابن عمر : فسألت بلالاً حين خرج ماصح رسول الله ﷺ ، قال جعل عمودين عن يساره ، وعموداً عن يمينه (٢) ، وثلاثة أعمدة وراه ، ثم صلى ، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ، انتهى . وقال البخاري في رواية : وعموداً عن يساره ، وعموداً عن يمينه ، وفي رواية منقطعة : عمودين عن يمينه ، قال المنذري في "مختصره" ، ثم الشيخ تقي الدين رحمه الله في "الإمام" : وقد اختلف فيه على مالك فروى عنه : عمودين عن يمينه ، وعموداً عن يساره ، وروى عنه : عموداً عن يمينه ، وعموداً عن يساره ، رواهما البخاري (٣) وروى عنه : عمودين عن يساره ، وعموداً عن يمينه ، رواه مسلم ، وأخرجا (٤) عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، قال : قدم رسول الله ﷺ يوم الفتح ، فقل بقاء

(١) ابن سعد في "الطبقات" ، ص ٢١ - ج ٣ - القسم الأول - ملخص

(٢) كذلك في النسخ المخطوطة - بالدار وغيرها - "البجنوري" ،

(٣) البخاري في "باب الصلاة بين السواري في غير جماعة" ، ص ٧٢ (٤) مسلم في "باب استحباب

دخول الكعبة" ، ص ٢٢٨

الكعبة، وأرسل إلى عثمان بن طلحة، فجاء بالمفتاح، ففتح الباب، قال: ثم دخل النبي عليه السلام، وبلال، وأسامة بن زيد، وعثمان بن طلحة، وأمر بالباب، فأغلق، فلبثوا فيه ملياً، والبخاري^(١) رضى الله عنه: فكشوا فيه نهراً طويلاً، ثم فتح الباب، قال عبد الله: فبادرت الباب، فقلت: رسول الله ﷺ خارجاً، وبلال على إثره، قلت لبلال: هل صلى فيه رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قلت: أين؟ قال: بين العمودين، تلقاء وجهه، قال: ونسيت أن أسأله، كم صلى، انتهى. وهذا المتن أقرب إلى لفظ المصنف، وأخرجنا^(٢) عن سالم عن ابن عمر، قال: أخبرني بلال أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة بين العمودين اليمينين، انتهى. أخرجنا^(٣) هذه الأحاديث في "الحج"، وأخرج البخاري^(٤) في "الصلاة" - في باب قوله تعالى: (وَإِذْ أَخْبَرْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصْلً) "عن مجاهد، قال: أتى ابن عمر، فقيل له: هذا رسول الله ﷺ دخل الكعبة، فقال ابن عمر: فأقبلت والنبي ﷺ قد خرج، وأجد بلالاً قائماً بين البابين، فسألت بلالاً، قلت: أصلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، ركعتين بين السارين التين على يساره إذا دخلت، ثم خرج، فصلى في وجه الكعبة ركعتين، انتهى. قال عبد الحق في "الجمع بين الصحيحين": هكذا قال، وأكثر الأحاديث على أنه لم يعلمه كم صلى، انتهى.

المعارض: أخرجنا عن ابن جريج^(٥) عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل الكعبة، وفيها ست سوارى، فقام عند سارية، فخطب، ولم يصل، انتهى. وبه عن ابن عباس، أخبرني أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ لما دخل البيت، دعا في نواحيه كلها، ولم يصل فيه حتى خرج، فلما خرج ركب في قبل البيت ركعتين، وقال: هذه القبلة، مختصر، وحديث أسامة هذا روى خلفه أحمد في "مسنده"^(٦). وابن حبان في "صحيحه" في النوع الخامس عشر. من القسم الخامس، عن عمار بن حمير عن أبي الشعثاء عن ابن عمر، أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ صلى في الكعبة بين السارين، ومكثت معه عراً لم أسأله كم صلى، انتهى، وهذا سند صحيح، وقد يغل حديث ابن عباس بالإرسال، فإنه رواه عن أخيه الفضل بن عباس، كما رواه أحمد^(٧). ولم يحقق بناه روى

(١) البخاري في "المجاهد" - في باب الرد على المخار،، ص ٤١٩ - ج ١

(٢) البخاري في "باب إهلاك البيت"، ص ٢١٧، ومسلم: ص ٤٢٨ (٣) قلت: أخرج البخاري في "الحج"، طريق سالم فقط، والله أعلم. (٤) ص ٥٧ - ج ١ (٥) البخاري في "الصلاة" - في باب قوله تعالى (وَإِذْ أَخْبَرْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصْلً)، ص ٥٧، ومسلم في "الحج"، ص ٤٢٩ عن عامر عن عطاء، وفي حديث أسامة عن ابن جريج عن عطاء (٦) أحمد في "مسنده"، ص ٢٠٤ - ج ١٠٥، و ٢٠٧، وقال الهيثمي في "الزوائد"، ص ٢٩٤ - ج ٣: رواه أحمد. والطبراني في "الكبير"، بمسناه، ورجله رجال الصحيح، اه (٧) قال أحمد في "مسنده"، ص ٢١١: وقال الهيثمي في "الزوائد"، ص ٢٩٣ - ج ٣: رجله ثقات

في "مستدبرها"، ثم الطبراني في "معجمه" من طريق محمد بن إسحاق حدثني عبد الله بن أبي نجيع عن عطاء بن أبي رباح، أو عن مجاهد عن عبد الله بن عباس، حدثني أخى الفضل، وكان مع النبي عليه السلام حين دخل الكعبة أن رسول الله ﷺ لم يصل في الكعبة، ولكنه لما دخلها وقع ساجداً بين العمودين، ثم جلس يدعو، زاد الطبراني (١) : وقال ابن عباس رضى الله عنهما : ما أحب أن أصلى في الكعبة، من صلى فيها فقد ترك شيئاً خلفه، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه - في الحج" أخبرنا ابن جريج ثنا عمرو بن دينار أن ابن عباس أخبره أنه دخل البيت، إلى آخره، قال السهلي (٢) في "الروض الآقب" : أخذ الناس بمحدث بلال، لأنه مثبت، وقدّموه على حديث ابن عباس، لأنه نفي، وإنما يؤخذ بشهادة المثبت، ومن تأول قول بلال رضى الله عنه أنه صلى، أى دعا، فليس بشيء، لأن في حديث ابن عمر أنه صلى ركعتين، رواه البخارى، وقد تقدم قريباً، ولكن رواية بلال، ورواية ابن عباس صحيحتان. ووجهها أنه عليه السلام، دخلها يوم النحر، فلم يصل، ودخلها من الند، فصلى، وذلك في حجة الوداع، وهو حديث مروى عن ابن عمر رضى الله عنهما، بإسناد حسن، أخرجه الدارقطنى في "سننه"، وهو من فرائده، انتهى كلامه. قلت : حديث ابن عمر الذى أشار إليه، رواه الدارقطنى (٣) بسنده عن يحيى بن جعدة عن ابن عمر، قال : دخل النبي عليه السلام البيت، ثم خرج، وبلال خلفه، قلت لبلال : هل صلى؟ قال : لا، فلما كان من الند دخل، فسألت بلالاً، هل صلى؟ قال : نعم، صلى ركعتين، انتهى. وأخرج الدارقطنى أيضاً (٤)، والطبراني في "معجمه" عن حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال : دخل رسول الله ﷺ البيت، فصلى بين السارين ركعتين، ثم خرج، فصلى بين الباب والحجر ركعتين، ثم قال : هذه القبلة، ثم دخل مرة أخرى، فقام يدعو، ثم خرج ولم يصل، انتهى. وفي هذا اللفظ ما يكر على اللفظ الذى قبله، قال البيهقى (٥) : وهاتان الروايتان إن صحتا، ففيهما دلالة على أنه عليه السلام دخل البيت مرتين، فصلى مرة، وترك مرة، إلا أن

(١) قال الحينى في "الروايد"، ص ٢٩٤ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه ابن إسحاق، وهو ثقة، لكنه مدلس (٢) السهلي - ص ٢٧٥ - ج ٢ (٣) الدارقطنى : ص ١٨٢، والبيهقى : ص ٣٢٩ - ج ٢ (٤) الدارقطنى : ص ١٨٣، والبيهقى : ص ٣٢٩ - ج ٢، وقال الحينى في "الروايد"، ص ٢٩٤ - ج ٣ : رواه الضعيفى في "الكبير"، وفيه أبو هريرة، ولم أعرفه، وفيه رجاله مهملون، ولى بسهم كلام - ه. قلت : هو عبد القهار بن القاسم سافط، قاله في "اللسان"، (٥) البيهقى : ص ٣٢٩ - ج ٢

في ثبوت الحديتين نظر ، انتهى . قلت : ويعكر عليهما ما رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" . والطبراني في "معجمه" ^(١) ، قال إسحاق : أخبرنا أحمد بن أيوب عن أبي حمزة عن جابر بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي عليه السلام لم يدخل البيت في الحج ، ودخله عام الفتح ، ولفظ إسحاق : يوم الفتح يحو صورا فيه ، فلما دخله أمر بالصور ، فحيت ، زاد الطبراني : فلما نزل ، صلى أربع ركعات ، أو قال : ركعتين بين الحجر . والباب ، مستقبل القبلة ، وقال : هذه القبلة ، انتهى . وفي "البخاري" ^(٢) - في باب من كبر في نواحي البيت "عن ابن عباس ، قال : لما قدم رسول الله ﷺ إلى أن يدخل البيت ، وفيه الألهة ، وأمر بها ، فأخرجت ، فأخرجوا صورة إبراهيم ، وإسماعيل عليهما السلام ، وفي أيديهما الأزام ، فقال عليه السلام ، : قاتلهم الله ، أما علوا أنهم لم يستقسما بهما قط ، فدخل البيت ، فكبر في نواحيه ، ولم يصل فيه ، انتهى . فهذا ابن عباس أخبر أنه عليه السلام لم يصل فيه يوم الفتح ، لأن إخراج الصور من البيت إنما كان زمن الفتح ، ومحال أن يكون عام الحج ، والله أعلم . وقال ابن حبان في "صحيحه" : ولا تمارض بين خبر بلال ، وخبر ابن عباس ، بل يحمل حديث ابن عمر على يوم الفتح ، وحديث ابن عباس على حجة الوداع ، انتهى . وهنا يرده الحديث الذي قبله ، أنه عليه السلام لم يدخل البيت في الحج .

أحاديث الباب : روى أبو داود في "سننه" ^(٣) من حديث يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان ، قال : قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة ؟ قال : صلى ركعتين ، انتهى . ورواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والبزار في "مسانيدهم" ، والطبراني في "معجمه" ، ولفظهم : عن عبد الرحمن بن صفوان ، قال : لما افتتح رسول الله ﷺ مكة ، قلت : لا لبسن ثيابي ، فلا نظرن ما يصنع رسول الله اليوم ، فانتظمت ، فوافيته قد خرج من الكعبة ، وأصحابه معه ، فقلت لعمر : كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة ، قال : صلى ركعتين ، انتهى . وزيد بن أبي زياد فيه مقال .

حديث آخر : رواه ابن حبان في "صحيحه" ^(٤) في النوع الثامن ، من القسم الخامس ، من

(١) قال الميثقي في "الروايع" ، ص ٢٩٣ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه جبر الجس ، وهو ضعيف ، قد وثق ، اه . قلت : وفيه : "لم يدخل البيت عام الفتح ، ودخل في الحج" ، فليراجع
(٢) البخاري في "الحج" ، ص ٢١٨ ، وأبو داود في "الحج" ، ص ٢٨٤ (٣) أبو داود في "الحج" - في باب الصلاة والكعبة ، ص ٢٨٤ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٤٣١ - ج ٣ (٤) وأخرجه أحمد في "مسنده" ، ص ٤١١ - ج ٣ ، ولكن فيه : "وصل في قبل الكعبة" ،

حديث عبد الله بن السائب رضي الله عنه ، قال : حضرت رسول الله ﷺ يوم الفتح ، وقد صلى في الكعبة ، فخلع نعليه فوضعهما عن يساره ، ثم اتشح "سورة المؤمنين" ، فلما بلغ ذكر موسى . وعيسى أخذته سعة ، فركع ، انتهى .

الحديث الثاني : قال المصنف رحمه الله : ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته ، إلا أنه يكره ، لما فيه من ترك التعظيم ، وقد ورد انتهى عنه عن النبي عليه السلام ، قلت : روى من حديث ابن عمر ، ومن حديث عمر .

أما حديث ابن عمر ، فأخرجه الترمذي . وابن ماجه (١) في "المساجد" عن زيد بن جبيرة عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى أن يصلي في سبعة مواطن : في المزية . والمجرة . والمقبرة . وقارة الطريق . وفي الحمام . ومعانين الإبل . وفوق ظهر بيت الله ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث ليس إسناده بذلك القوى ، وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه ، وقد روى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ مثله ، وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ أشبه . وأصح من حديث الليث بن سعد ، وعبد الله بن عمر العمرى ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه : منهم يحيى بن سعيد القطان ، انتهى . وزيد بن جبيرة اتفق الناس على ضعفه ، فقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم والأزدى : منكر الحديث جداً ، لا يكتب حديثه ، قال الدارقطني : ضعيف الحديث ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد ، وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : زيد بن جبيرة منكر الحديث ، يروى المناكير عن المشاهير ، فاستحق التتبع عن روايته ، انتهى .

وأما حديث عمر ، فأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢) عن أبي صالح حدثني الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : « سبع مواطن لا يجوز الصلاة فيها : ظهر بيت الله . والمقبرة . والمزية . والمجرة . والحمام . وعطن الإبل . وحجة الطريق » ، انتهى . وهذه الطريق التي أشار إليها الترمذي ، قال الشيخ في "الإمام" : وعنه أبو صالح ، كاتب الليث ابن سعد ، واسمه : عبد الله بن صالح ، فإنه قد تكلم فيه ، والحديث في هذه الرواية من مسند عمر ،

(١) الترمذي في "الملاحة" في باب ملأ في كراهية ما يهل إليه وفيه ، ص ٤٦ ، وابن ماجه في "المساجد" في باب المواضع التي تكرر فيها الصلاة ، ص ٥٤ ، والبيهقي : ص ٣٢٩ - ٣٢٠ ، والطحاوي : ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ج ١ .
(٢) في "المساجد" في باب المواضع التي تكرر فيها الصلاة ، ص ٥٥ .

وفي الرواية الأولى من مسند ابن عمر، انتهى. وقال ابن أبي حاتم في "كتاب الملل" (١): سألت أبي عن حديث رواه أبو صالح به، ورواه زيد بن جبير، فقال: الإسنادان واهيان، انتهى. وقال صاحب "التنقيح" رحمه الله: وأما أبو صالح، كاتب الليث، فقد وثقه جماعة، وتكلم فيه آخرون، والصحيح أن البخاري روى عنه في "الصحيح"، انتهى.

أحاديث الصلاة في المقبرة، والحمام: أخرج الترمذي في "جامعه" (٢) عن عبدالعزيز بن محمد عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الارض كلها مسجد، إلا المقبرة والحمام»، انتهى. قال: وهذا فيه اضطراب، فرواه سفيان الثوري رضي الله عنه عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي عليه السلام مرسلًا، ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى، فأسنده عن أبي سعيد، ورواه محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى، فأسنده مرة، وأرسله أخرى، وكان عامة روايته بالإرسال، وكان رواية الثوري أثبت وأصح، انتهى. ورواه ابن حبان في "محيجه" مسندًا باللفظ المذكور، في النوع التاسع والعشرين، من القسم الثالث، والحاكم في "المستدرک" (٣)، وقال: إنه صحيح على شرط البخاري، ومسلم، ولم يخرجاه، انتهى. قال الشيخ في "الإمام": وحاصل ما أعل به الإرسال، وإذا كان الرفع ثقة، فهو مقبول، والله أعلم، انتهى. قال النووي رحمه الله في "الخلاصة": هو حديث ضعيف، ضعفه الترمذي وغيره، وقال: هو مضطرب، ولا يمارض هذا بقول الحاكم: أسانيد صححة، فأنهم أفتن في هذا منه، ولأنه قد يصحح أسانيد، وهو ضعيف لا اضطراب، انتهى. والحديث معارض بحديث جابر، أخرجه البخاري. ومسلم (٤) عنه مرفوعًا: أعطيت خمسًا، لم يعطهن أحد قبلي، كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أمة وأمة، وأعطيت الشفاعة، وأعطيت الشفاعة، انتهى. وفي لفظ البخاري: وجعلت لي الأرض طيبة، طهوراً ومسجداً، فأنيما رجل أدركته الصلاة، صلى حيث كان، ونصرت بالعرب بين يدي مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة، انتهى. وفي لفظ البخاري: ولم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي، وفيه: وبعثت إلى الناس كافة، وفيه: «وأنيما رجل من أمتي»، وأخرج مسلم عن حذيفة (٥)، قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلت على الناس ثلاث: جعلت

(١) «كتاب الملل»، ص ١٤٨ - ج ١ (٢) الترمذي في «باب الأرض كلها مسجد، إلا المقبرة، والحمام»، ص ٤٢، والبيهقي: ص ٤٣٥ - ج ٢ (٣) الحاكم: ص ٢٥١ - ج ١، وواحه القمي على التصحيح (٤) البخاري في «التيمم»، ص ٤٨، وفي «المساجد» - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «جعلت لي الأرض مسجداً»، ص ٦٢، ومسلم في «كتاب المساجد ومواضع الصلاة»، ص ١٩٩ (٥) مسلم في «المساجد»، ص ١٩٩

صفوفنا كصفوف الملائكة . وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً . وجعلت تربتها لنا طهوراً ، إذا لم نجد الماء ، وذكر خصلة أخرى ، انتهى . وأخرج عن أبي هريرة رضى الله عنه^(١) ، قال : قال رسول الله ﷺ : « فضلت على الأنبياء ، بست : أعطيت جوامع الكلم . وفصرت بالرعب . وأحلت لى الغنائم . وجعلت الأرض طهوراً ومسجداً ، وأرسلت إلى الخلق كافة . وختم بي النبيون » ، انتهى . وأخرج البيهقي^(٢) عن يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن يسار عن أبي أمامة أن النبي عليه السلام ، قال : « إن الله عز وجل فضلى على الأنبياء ، أو قال : أمتى على الأمم ، بأربع : أرسلنى إلى الناس كافة . وجعل لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً ، فأينما أدركت الصلاة رجلا من أمتى ، فعنده مسجده وطهوره » ، انتهى .

أحاديث الصلاة فى الأرض المنصوبة : الصحيح من منهب أحمد رضى الله عنه أن الصلاة فى الأرض المنصوبة لاتصح ، واحتجوا بحديث ورد عن ابن عمر عن النبي عليه السلام ، وله طريقان : أحدهما : رواه ابن حبان فى " كتاب الضعفاء " عن عبد الله بن أبي علاج الموصلى عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : من اشترى ثوباً بعشرة دراهم فى ثمنه درهم حرام ، لم يقبل الله له صلاة مادام عليه ، صحتنا ، إن لم أكن سمعته من رسول الله ﷺ غير مرة ، ولا مرتين ، ولا ثلاث ، انتهى . قال ابن حبان رحمه الله : وعبد الله بن أبي علاج هذا يروى عن مالك ، ويونس ابن يزيد ماليس من حديثهم ، لا يشك السامع لما أنها صنعت ، وليس هذا من حديث ابن عمر ، ولا حديث به نافع ، ولا رواه عنه مالك ، وإنما هو مشهور من حديث الشاميين ، حدث به بقية بن الوليد بإسناد واحد ، انتهى . الطريق الثانى : أخرجه أحمد رضى الله عنه فى " مسنده " عن بقية عن عثمان بن زفر عن هاشم عن ابن عمر ، نحوه ، سواء ، قال ابن الجوزى رحمه الله فى " التحقيق " : وهاشم مجهول ، إلا أن يكون ابن زيد النمشقى ، فذاك يروى عن نافع ، وقد ضعفه أبو حاتم ، وذكر الخلال ، قال : قال أبو طالب : سألت أبا عبد الله عن هذا الحديث ، فقال : ليس بشيء ، ليس له إسناد ، انتهى . وقد يقال فى ذلك : إنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة ، قال الشيخ فى " الإمام " : وقد يحتاج لهذا القول بالحديث الصحيح^(٣) عن عائشة رضى الله عنها مرفوعاً ، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذء ، انتهى .

(١) مسلم فى " المساجد " ، ص ١٩٩ (٢) البيهقي : ج ١ ، ص ٢٢٢ - ج ١ ، ص ٤٣٣ - ج ٢ ، ص ٢٢٢ ابن هارون عن سليمان التيمي عن سيار عن أبي أمية (٢) أخرجه البخارى فى " الاعتصام - فى باب إذا اجتمع العامل ، أو الحاكم فأخطأ " ، ص ١٠٦٢ ، تعليقاً ، ودواء مسلم فى " الأنصبة - فى باب قضى الأحكام بالباطلة " ، ص ٧٧ - ج ٢

أحاديث الصلاة بين السواري : احتج أبو داود ^(١) ، والترمذي ، والنسائي عن سفيان عن يحيى بن هانئ بن عروة المرادي عن عبد الحميد بن محمود ، قال : صلينا خلف أمير من الأمراء ، فاضطربنا الناس ، فصلينا بين ساريتين ، فلما صلينا ، قال أنس بن مالك : كنا نتق هذا على عهد رسول الله ﷺ ، انتهى . وقال الترمذي : حديث حسن .

حديث آخر : أخرجه البزار في " مسنده " ^(٢) من طريق أبي داود ثنا هارون أبو مسلم عن قتادة عن معاوية بن قرة عن أبيه ، قال : كنا تنهى عن الصلاة بين الأساطين ، ونطرد عنها طرداً ، على عهد رسول الله ﷺ ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " : هكذا وجدته ، هارون أبو مسلمة وقال ابن أبي حاتم ^(٣) : هارون بن مسلمة ، روى عن قتادة ، سألت أبي عنه ، فقال : شيخ مجهول ، قال الشيخ رحمه الله : ويقتضى أن يتأمل ، هل هو هذا ، أم لا ، انتهى . ورواه أبو داود العليالي ، والحاكم ، والبيهقي ، قال الحاكم : هذا ، والذي قبله إسنادهما صحيحان ، قال البيهقي : معناه أن السارية تحول بينهم ، فإن كان منفرداً أو جماعة لم يجاوز ما بين الساريتين ، فإنه لا يكره ، لحديث ابن عمر : أن النبي عليه السلام حين دخل الكعبة جعل عموداً عن يمينه ، وعموداً عن يساره ، وثلاثة أعمدة وراه ، ثم صلى ، أخرجه البخاري ، ومسلم ، انتهى كلامه .

(١) أبو داود في " باب الصفوف بين السواري " ، ص ١٠٥ - ج ١ ، والترمذي في " باب كرامة الصف بين السواري " ، ص ٣١ - ج ١ ، وقال : حسن صحيح ، اه ، والنسائي في " باب الصف بين السواري " ، ص ١٣١ - ج ١ ، والبيهقي : ص ١٠٤ - ج ٣ ، والحاكم في " مستدرک " ، ص ٢١٠ - ج ١ ، وقال : صحيح .
(٢) وابن ماجه في " سننه " ، ص ٧١ في " باب الصلاة بين السواري في الصف " ، عن زيد بن أجزم عن أبي داود سواه ، وفي هارون بن مسلم ، وأخرجه العليالي : ص ١٤٤ ، وفي هارون أبو مسلم ، والبيهقي : ص ١٠٤ - ج ٣ ، قال الحافظ في " التهذيب " : أخرجه ابن حزيمة ، والحاكم في " المستدرک " ،
(٣) قال الحافظ في " التهذيب " ، هارون بن مسلم بصري ، روى عن قتادة عن معاوية عن أبيه في التي من الصلاة بين السواري ، وعنه أبو داود العليالي ، قال أبو حاتم : مجهول ، وذكره ابن حبان في " الثقات " .

كتاب الزكاة

الحديث الأول : قال النبي عليه السلام : « أدوا زكاة أموالكم » ، قلت : روى من حديث أبي أمامة ، ومن حديث أبي الدرداء .

حديث أبي أمامة ، أخرجه الترمذي (١) في آخر " أبواب الصلاة " عن سليم بن عامر ، قال : سمعت أبا أمامة ، يقول : سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع ، فقال : « اتقوا الله وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأدوا زكاة أموالكم ، وأطيعوا إذا أمركم ، تدخلون جنة ربكم » ، قال : قلت لأبي أمامة : منذ كم سمعت هذا الحديث ؟ قال : سمعته ، وأنا ابن ثلاثين سنة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، والحاكم في " المستدرک - في الإيمان ، وغيره " ، قال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولا يعرف له علة ، ولم يخرجاه ، وقد احتج مسلم بأحاديث لسليم بن عامر ، وسائر رواته متفق عليهم ، انتهى .

وأما حديث أبي الدرداء : فرواه الطبراني في " كتاب مسند الشاميين " (٢) حدثنا أحمد ابن مسعود المقدسي ثنا عمرو بن أبي سلمة ثنا صدقة بن عبد الله عن الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد عن أبي الدرداء أن النبي عليه السلام ، قال : « أخلصوا عبادة ربكم ، وصلوا خمسكم ، وأدوا زكاة أموالكم ، وصوموا شهركم ، وحجوا بيت ربكم ، تدخلوا جنة ربكم » ، وفيه قصة .

أحاديث الباب : فيه حديث معاذ رضي الله عنه لما بعثه النبي عليه السلام إلى اليمن ، وفيه : فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، الحديث ، أخرجاه (٣) عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس ، وحديث ضمام بن ثعلبة ، وفيه : قال : أشدك بالله ، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ فقال عليه السلام : « اللهم نعم » ، أخرجه البخاري (٤) عن شريك بن أبي نمر عن أنس رضي الله عنه ، وحديث جبرئيل عليه السلام أخرجاه (٥) عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : أتى النبي عليه السلام رجلاً ، فقال :

(١) الترمذي في " باب - بعد باب فصل الصلاة " ، ص ٢٨ ، والحاكم في " المستدرک " ، ص ٩ - ج ١

(٢) قال الهيثمي في " الإيضاح " ، ص ٤٥ - ج ١ : رواه الطبراني في " الكبير " ، وفيه زيد من مرثد ولم يمسح من أبي الدرداء ، اهـ . (٣) البخاري في " أوائل الزكاة " ، ص ١٨٧ ، ومسلم في الإيمان - في باب الصلاة إلى

المهادين ، ص ٣٦ - ج ١ (٤) البخاري في " كتاب العلم - في باب القراءة والمرضى على الحديث " ، ص ١٥

(٥) البخاري في " الإيمان - في باب سؤال جبريل " ، ص ١٢ ، ومسلم في " أوائل الإيمان " ، ص ٢٩

يارسول الله، ما الايمان؟ قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، قال: فما الاسلام؟ قال: «أن تعبد الله، ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدى الزكاة المفروضة، قال: فما الاحسان؟ قال: «أن تعبد الله كأنك تراه»، الحديث، وحديث الأعرابي، وفيه: قال، وذكر له عليه السلام الزكاة. فقال: هل على غيرهما؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، الحديث، أخرجه (١) من رواية مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن طلحة، وحديث: «دبنى الاسلام على خمس» (٢)، وفيه أحاديث مانع الزكاة، سيأتى آخر الكتاب.

الحديث الثانى: قال المصنف رحمه الله: «ولابد من ملك النصاب، لأنه عليه السلام قدر السبب به، قلت: من شواهد ذلك حديث أبي سعيد الخدرى (٣)، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الوريق صدقة، وليس فيما دون خمس خود صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، انتهى».

الحديث الثالث: قال عليه السلام: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، قلت: روى من حديث علي، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث أنس، ومن حديث عائشة رضى الله عنهم.

أما حديث علي رضى الله عنه، فأخرجه أبو داود في «سننه» (٤) من طريق ابن وهب أخبرني جرير بن حازم، وسعى آخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة. والحارث الأعور عن علي عن النبي عليه السلام، قال: «إذا كانت لك مائتا درهم، وحال عليها الحول فمها خمسة دراهم، وليس عليك شيء» «يعنى في الذهب» حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول، فمها نصف دينار، فإذا زاد فحسابها ذلك»، قال: «فلا أدري أعلى يقول: فحساب ذلك، أو رفعه إلى النبي عليه السلام، وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، انتهى».

قال: ورواه شعبة، وسفيان، وغيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي، ولم يرفعه، انتهى.

وفيه عاصم، والحارث. فعاصم وفتح ابن المدينى، وابن معين، والنسائى. وتكلم فيه ابن حبان، وابن عدى، فالحديث حسن. قال النووى رحمه الله في «الخلاصة»: «وهو حديث صحيح، أو حسن، انتهى. ولا يقدح فيه ضعف الحارث لمثابة عاصم له، وقال عبد الحق في «أحكامه» (٥)،

(١) البخارى في «الايان» - في باب الزكاة من الاسلام، ص ١١، ومسلم في «بيان الصلوات»، ص ٣٠.

(٢) أخرجه البخارى في «الايان»، ص ٦، ومسلم فيه في «باب أوكل الاسلام»، ص ٣٢، كلاماً من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه الترمذى: البخارى في «باب ما أدى زكاة»، فليس بكثرة، ص ١٨٩، ومسلم في «أوائل الزكاة»، ص ٣١٥.

(٤) أبو داود في «باب زكاة السائمة»، ص ٢٢٨ - ج ١ (٥) وتعمد ابن حزم في «المجلد»، ص ٧٠ - ج ٦،

كأن العبارة عبارة، إلى قوله: ورواه موقراً

هذا حديث رواه ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحاق عن عاصم ، والحارث عن علي ،
قرن أبو إسحاق فيه بين عاصم ، والحارث ، والحارث كذاب ^(١) وكثير من الشيوخ ، يجوز عليه
مثل هذا ، وهو أن الحارث أسنده ، وعاصم لم يسنده ، لجمعهما جرير ، وأدخل حديث أحدهما في
الآخر ، وكل ثقة رواه موقوفاً ، فلو أن جريراً أسنده عن عاصم ، وبين ذلك أخذنا به ، وقال غيره :
هذا لا يلزم ، لأن جريراً ثقة ، وقد أسند عنهما ، انتهى . وهو في "مسند أحمد" ^(٢) عن عاصم بن
ضمرة عن علي مرفوعاً : " ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول " ، انتهى . وليس من رواية أحمد .

وأما حديث ابن عمر ، فله طرق : أحدها : عند الدارقطني ^(٣) عن بقية عن إسماعيل بن
عياش عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : " ليس في مال زكاة حتى يحول عليه
الحول " ، انتهى . وإسماعيل بن عياش ضعيف ، وفي روايته عن غير الشاميين ، قال الدارقطني :
ورواه معتمر . وغيره عن عبيد الله موقوفاً ، ثم أخرجه كذلك ، ورواه البيهقي ^(٤) من حديث
ابن نمير عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، وقال : هو الصحيح ، ورواه بقية عن إسماعيل
ابن عياش عن عبيد الله ، فرفعه . وليس بصحيح ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "كتاب غرائب مالك" عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي
عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، نحوه ، قال الدارقطني : الصواب موقوف ، انتهى .
قلت : رواه يحيى بن يحيى ، ويحيى بن بكير ، وأبو مصعب عن مالك في "الموطأ" ^(٥) بالسند المذكور
موقوفاً عن مالك رضي الله عنه ، ورواه الشافعي رضي الله عنه في "مسنده" موقوفاً كذلك .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٦) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن
ابن عمر مرفوعاً ، باللفظ المذكور ، ورواه الترمذي في "كتابه" بلفظ : " من استفاد مالاً ، فلا
زكاة عليه حتى يحول عليه الحول " ، انتهى . ثم رواه موقوفاً ، وقال : هذا أصح من حديث
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، انتهى . وقال الدارقطني في "عله" : حديث نافع عن ابن عمر عن

(١) قال الحافظ ابن عبد البر في "كتاب العلم" ، ص ١٥٤ ج ٢ : لم يثن في الحارث كذب ، إنما تم عليه إفراده
وحب طي ، وتفضيله على غيره . (٢) قلت : الحديث في "مسند أحمد" ، ص ١٤٨ من زيادة ابنه موقوفاً ، وأما
مرفوعاً ، فلم أره ، والله أعلم ، وأخرجه الدارقطني : ص ١٩٩ أيضاً مرفوعاً ، وكذا ابن أبي شيبة موقوفاً
(٣) الدارقطني : ص ١٩٨ مرفوعاً ، وفي : ص ١٩٩ موقوفاً (٤) قلت : رواه البيهقي : ص ١٠٤ عن
ابن نمير موقوفاً ، وقال : هذا هو الصحيح ، وقال : رواه بقية عن إسماعيل بن عياش عن عبيد الله مرفوعاً ، وليس
بصحيح ، اهـ ، لدل في العبارة سقط ، والله أعلم (٥) "الموطأ" ، ص ١٠٤ "أوائل الزكاة" ، والثاني في
"كتاب الآم" ، ص ١٤ ج ٢ (٦) الدارقطني : ص ١٩٨ ، ولترمذي في "باب لا زكاة على المال المستفاد" ،

النبي ﷺ : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ، يرويه عبيد الله بن عمر ، واختلف عليه فيه ، فرواه إسماعيل بن عياش عنه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، ورواه سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله مرفوعاً ، والصحيح عن عبيد الله موقوفاً ، كذا قاله عنه معمر ، وابن نمير ، ومحمد بن بشر ، وشجاع ابن الوليد ، وغيرهم . ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، وكذلك يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، وقد رواه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن مالك عن نافع عن ابن عمر فرغه ، ولم يرفعه عن مالك غيره ، والصحيح عن مالك موقوف ، انتهى .

وأما حديث أنس رضي الله عنه ، فأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(١) عن حسان بن سياه عن ثابت عن أنس مرفوعاً ، ورواه ابن عدي في "الكامل" ، وأعله بحسان بن سياه ، وقال : لا أعلم يرويه عن ثابت غيره ، انتهى . وحسان بن سياه ، قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : هو منكر الحديث جداً ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، لما ظهر من خطئه على ما عرف من صلاحه ، انتهى .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها ، فأخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(٢) عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ، انتهى . وحارثة هذا ضعيف ، قال ابن حبان رحمه الله في "كتاب الضعفاء" : كان من كثير وهمه ، ولحق خطؤه ، تركه أحمد ، ويحيى ، انتهى .

أحاديث المال المستفاد : تعلق الخصم ، وهو : الشافعي . وأحمد ، ومالك ، في أحد قوليه ، بما أخرجه الترمذي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من استفاد مالاً » ، فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول » ، انتهى . قال الترمذي رحمه الله : ورواه أيوب . وعبيد الله بن عمر ، وغير واحد عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث ، ضعفه أحمد ، وابن المديني ، وغيرهما ، وهو كثير الغلط ، ثم أخرجه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، قال : وهذا أصح من حديث عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم ، انتهى . قال النووي رحمه الله في "الخلاصة" : ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي ، وأعله بعبد الرحمن ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" من حديث ابن أبي ليلى عن نافع به موقوفاً ، ورواه الدارقطني في "سننه" من حديث عبيد الله عن نافع به موقوفاً .

قوله : وليس على الصبي ، والمجنون زكاة ، خلافاً للشافعي رضي الله عنه .

(١) ص ١٩٩ (٢) ابن مليح في "بابي استفاد مالاً" ، ص ١٢٩ ، وأبو عبيد في "كتاب الأموال" ، ص ٤١٣

أحاديث زكاة مال اليتيم، أو الصغير: أخرج الترمذى ^(١) عن المتى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ خطب الناس، فقال: «من وكى يتيمه مال فليتهر له، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»، انتهى. قال الترمذى: إنما يروى هذا الحديث من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، لأن المتى يضعف في الحديث، انتهى. وقال صاحب «التنقيح» رحمه الله: قال: مهما سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث، قال: ليس بصحيح، انتهى ^(٢).

طريق آخر: أخرجه الدارقطنى في «سننه» عن عبيد الله بن إسحاق ثنا مندل عن أبي إسحاق الشيبانى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: نحوه، قال الدارقطنى ^(٣): الصحيح أنه من كلام عمر، انتهى. وعبيد الله بن إسحاق ضعيف، ومندل قال ابن حبان: كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات من سوء حفظه، فلما فحش ذلك منه، استحق الترك، انتهى.

طريق آخر: أخرجه الدارقطنى أيضاً عن محمد بن عبيد الله العزمى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «في مال اليتيم زكاة»، قال الدارقطنى: العزمى ضعيف، وقال صاحب «التنقيح»: هذه الطرق الثلاثة ضعيفة، لا يقوم بها حجة، انتهى. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج عندى بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، لأن هذا الإسناد لا يخلو من إرسال، أو انقطاع، وكلاهما لا يقوم به حجة، فإن عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن العاص، فإذا روى عن أبيه عن جده، فأراد بحمد محمد، فحمد لا صحة له، وإن أراد عبد الله، فشعيب لم يلق عبد الله، قال ابن الجوزى في «التحقيق»: الناس لا يختلفون في توثيق عمرو بن شعيب، قال ابن راهويه: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وقال البخارى: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، وابن راهويه، والحيدي يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، فن الناس بعدهم، وأما قول ابن حبان: لم يصح سماع شعيب من جده عبد الله، فقال الدارقطنى: هو خطأ، وقد روى عبيد الله بن عمر العمرى، وهو من الأئمة المدلول عن عمرو بن شعيب عن أبيه، قال: كنت جالساً عند عبد الله بن عمرو، فجاء

(١) الترمذى في باب الزكاة في مال اليتيم، ص ٨١، والدارقطنى: ص ٢٠٦، وأبو عبيد في «كتاب الأموال»، ص ٤٢٨ (٢) وقال النووي في «شرح المذهب»، ص ٢٣٩ ج ٥: هذا الحديث ضعيف (٣) الدارقطنى: ص ٢٠٦، وكذا ما بعده

رجل ، فاستفناه في مسألة ، فقال : يا شعيب ! امض معي إلى ابن عباس . فقد صح بهذا سماع شعيب من جده عبد الله ، وقد أثبت سماعه منه أحد بن حنبل ، وغيره . وقال الدارقطني : جده الأدنى محمد ، ولم يدرك رسول الله ﷺ وجده الأعلى عمرو بن العاص ، ولم يدركه شعيب ، وجده الأوسط عبد الله ، وقد أدركه ، فإذا لم يسم جده احتمل أن يكون محمداً ، واحتمل أن يكون عمرواً ، فيكون في الحالين مرسلأ ، واحتمل أن يكون عبد الله الذي أدركه ، فلا يصح الحديث ، ولا يسلم من الإرسال ، إلا أن يقول فيه : عن جده عبد الله بن عمرو ، قال ابن الجوزي رحمه الله : وهذا الحديث قد سمي فيه جده عبد الله . فسلم من الإرسال ، على أن المرسل عندنا حجة ، انتهى . وقال الحاكم في " كتاب السيوع ، من المستدرک " : لم أزل أطلب الحجة الظاهرة في سماع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو ، فلم أقدر عليها ^(١) .

حديث آخر : رواه الطبراني في " معجمه الوسيط " ^(٢) حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا الفرات بن محمد القيرواني ثنا شجرة بن عيسى المغافري عن عبد الملك بن أبي كريمة عن عمارة بن غزوة عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « اتجروا في أموال اليتامى ، لا تأكلوها الزكاة ، انتهى . قال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد ، انتهى .

الآثار : أخرج الدارقطني ^(٣) عن يزيد بن هارون ثنا أشعث عن حبيب بن أبي ثابت عن صلت الملك عن ابن أبي رافع أن رسول الله ﷺ أقطع أبا رافع أرضاً ، فلما مات أبو رافع باعها عمر رضي الله عنه بثمانين ألفاً ، فدفنها إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فكان يركبها ، فلما قبضها ولد أبي رافع عنوا ما لهم ، فوجدوها ناقصة ، فسألوا علياً ، فقال : أحسبتم زكاتها ؟ قالوا : لا ، فحسبوا زكاتها ، فوجدوها سواء ، فقال علي : أكنتم ترون أنه يكون عندي مال لا أزيكه ؟ ، انتهى . قال البيهقي : ورواه حسن بن صالح ، وجرير بن عبد الحميد عن أشعث ، وقالوا : عن أبي رافع ، وهو الصواب ، انتهى .

(١) اختصر المخرج كلام الحاكم ، وسكت على قوله : فلم أقدر عليها ، وهذا اختصار قبيح ، فإنه ترك بياناً مفيداً ، لأن الحاكم ذكر بعده حديثاً استشهد له على سماع شعيب عن جده عبد الله ، وقال : هذا حديث رواه ثقات حاضرون وهو كالأصل باليد ، على صحة سماع شعيب من جده ، أمه ، وقد ذكرت ما يمتثل في به في أحاديث " الوضوء " من مسانيد الفرج ، ص ٣٢ .

(٢) في رواية الطبراني : علي بن سعيد من رجال " إسناده " ، ص ٢٣١ - ج ٤ ، قال الدارقطني : ليس بذلك ، والفرات بن محمد ، قال ابن المارث : كان ضعيفاً متنبهاً بالكذب ، أو مروفاً ، هكذا في " إسناده " ، وعبد الملك بن أبي كريمة ثقة ، كذا في " تهذيب التهذيب " ، ص ٤١٨ - ج ٦ (٣) الدارقطني : ص ٢٠٧ ، والبيهقي : ص ١٠٧ - ج ٤

حديث آخر : قال الشافعي ^(١) : أنبأ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، قال : كانت عائشة تلين ، وأخا لي يتيم في حجرها ، وكانت تخرج من أموالنا الزكاة ، ورواه مالك رضي الله عنه في "الموطأ" ، كما تراه ، قاله الشافعي رضي الله عنه : وحدثنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يركي مال اليتيم ، انتهى .

حديث آخر : وأخرج الدارقطني ^(٢) عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : ابتغوا بأموال اليتامى ، لا تأكلها الزكاة ، قال البيهقي : إسناده صحيح ^(٣) ، وله شواهد عن عمر . ثم أسند عن يزيد بن هارون : ثنا شعبه عن حميد بن هلال ، قال : سمعت أبا محجن ، أو ابن محجن - وكان عادماً لعثمان بن أبي العاص - قال : قدم عثمان بن أبي العاص على عمر بن الخطاب ، فقال له عمر : كيف متجر أرضك ، فإن عندى مال يتيم ، قد كادت الزكاة تقنيه ، قال : فدفعه إليه ، قال : ورواه معاوية بن قررة عن الحكم بن أبي العاص عن عمر ، وكلاهما محفوظ . ورواه الشافعي رضي الله عنه من حديث عمرو بن دينار ، وابن سيرين عن عمر مرسلًا ، والله أعلم .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق ^(٤) ثنا ابن جريج عن أبي الزبير سمع جابر بن عبد الله يقول ، في الذي يلى اليتيم ، قال : يعطى زكاته ، انتهى .

أحاديث الأصحاب : أخرج أبو داود ^(٥) ، والنسائي ، وابن ماجه عن حماد عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ ، قال : رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ . وعن الصبي حتى يحتلم . وعن المجنون حتى يعقل ، ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال : على شرط مسلم . وحماد الأول : هو حماد بن سلية ، وحماد الثاني : هو ابن سليمان . وقد روى له مسلم مقروناً بغيره ، ووقع ابن معين ، والنسائي ، والمصلي ، وغيرهم ، وتكلم فيه الأعمش ، ومحمد بن سعد ، وغيرهما ، وقد روى من حديث عائشة . قال ابن الجوزي : والجواب : أن المراد قلم الإثم ، أو قلم الأداء ، انتهى . وبقية الكلام عليه في "كتاب الحجر" .

(١) الناصي في كتاب "الآم" ، ص ٢٤ - ج ٢ ، ص ٢٥ ، و"الموطأ" ، ص ١٠٦ (٢) الدارقطني : ص ٢٠٧ ، والبيهقي : ١٠٧ - ج ٤ (٣) قال ابن التركاني في "الجوامع" ، ص ١٠٧ : كيف يكون صحيحاً ، ومن شرائط الصحة الاتصال ، وسعيد وله ثلاث ستين مضى من خلافة عمر ، ذكره مالك ، وأنكر سماعه منه ، وقال ابن معين : رآه ، وكان صغيراً ، ولم يثبت له سماع منه ، اهـ . ثم فيه حال أخرى ، راجعه (٤) وابن أبي شيبة عن أبي الزبير عن جابر : ص ٢٥ - ج ٣ ، مختصراً (٥) أبو داود في "المجود" في باب المجنون يسرق ، ص ٢٥٦ - ج ٢ ، والنسائي في "باب من لا يقع طلاقه من الأزواج" ، ص ١٠٣ - ج ٢ ، واللفظ له ، وابن ماجه في "باب طلاق المتوهم والمعتبر" ، ص ١٤٨ ، وابن جبارود : ص ٣٧٠ ، والداري : ص ٣٩٩ ، والطحاوي : ٣٣٦ - ج ١

الأثار : أخرج البيهقي عن ليث ^(١) بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود ، قال : من ولى مال اليتيم ، فليحص عليه الستين ، وإذا دفع إليه ماله أخبره بما فيه من الزكاة ، فإن شاء زكى ، وإن شاء ترك ، انتهى . قال البيهقي : وهذا أثر ضعيف ، فإن مجاهداً لم يلق ابن مسعود ، فهو منقطع ، وليث بن أبي سليم ضعيف عند أهل الحديث ، قال : وروى عن ابن عباس ، إلا أنه ينفرد ^(٢) بإسناده ابن لهيعة ، وهو لا يحتج به ، انتهى . وهذا الأثر رواه محمد بن الحسن الشيباني في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنهم ، قال : ليس في مال اليتيم زكاة ، انتهى . قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : كان من العباد - يعنى ليث ابن أبي سليم - لكن اختلط في آخر عمره ، حتى كان لا يدري ما يحدث به ، فكان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، ترده يحيى بن القطان ، وابن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، انتهى .

وأعلم أن ابن حبان ترجم عليه ليث ^(٣) بن أبي سليم بن زعيم الليثي ، وتعبه الشيخ زكي الدين المنذرى في "حاشيته" بخطه ، قال : ليث بن أبي سليم ليس هو ابن زعيم الليثي ، فرقهما إمام أهل الحديث البخارى في "ترجمتين" ، وكذلك ابن أبي حاتم ، والعقيلي ، وابن عدى في "كتبهم" . وابن أبي سليم قرشى : مولا م ، والليثي إنما هو ابن زعيم ، انتهى كلامه . قتله من خطه ، والله أعلم . قوله : روى عن علي رضى الله عنه أنه قال : لا زكاة في مال الضمار ، قلت : غريب . وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" - في باب الصدقة - حدثنا يزيد بن هارون ثنا هشام ابن حسان عن الحسن البصرى رضى الله عنه ، قال : إذا حضر الوقت الذي يؤدي فيه الرجل زكاته أدى عن كل مال ، وعن كل دين ، إلا ما كان منه ضمناً لا يرجوه ، انتهى . وروى مالك ^(٤) رضى الله عنه في "الموطأ" عن أيوب بن أبي تيمية السخيتاني أن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنهما كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلاً ، فأمر برده إلى أهله ، وتوخذ زكاته ، لما مضى من الستين ، ثم عقب بعد ذلك بكتاب ، أن لا يؤخذ منه إلا زكاة سنة واحدة ، فإنه كان ضمناً ، قال مالك رضى الله عنه : الضمار : المحبوس عن صاحبه ، انتهى . قال الشيخ رحمه الله في "الإمام" : فيه انقطاع بين أيوب وعمر .

(١) البيهقي في "السنن" ، ص ١٠٨ - ج ٤ ، وابن أبي شيبة في "المصنف" ، ص ٢٥ - ج ٣ ، وأبو عبيد في "كتاب الأموال" ، ص ٤٥٧ ، قال : حدثنا ابن أبي زائدة عن ليث

(٢) في البيهقي "ينفرد" ، (٣) قال الهيثمي في "الترغيب" ، ص ١٢٧ - ج ٢ ، و ص ٣٣ - ج ٣ : هو حجة مدلس ، انتهى ، وابن زعيم "بلازى ، والتون" ، مصراً (٤) مالك في "الموطأ" - في باب الزكاة في الدين ، ص ١٠٧ ، ومن طريقه البيهقي في "السنن" ، ص ١٠٠ - ج ٤

حديث آخر : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١) حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عمرو ابن ميمون ، قال : أخذ الوليد بن عبد الملك مال رجل من أهل الرقّة - يقال له : أبو عائشة - عشرين ألفاً ، فألقاها في بيت المال ، فلما وليّ عمر بن عبد العزيز أمّاه ولده ، فرفعوا مطلبهم إليه . فكتب إلى ميمون : أن ادفعوا إليهم أموالهم ، وخفوا زكاة علمهم هذا ، فانه لولا أنه كان مالاً ضميراً أخذنا منه زكاة ماضى ، انتهى . أخبرنا أبو أسامة عن هشام عن الحسن ، قال : عليه زكاة ذلك العام ، انتهى .

باب صدقة السوائم

فصل في الإبل

الحديث الرابع : قال المصنف رحمه الله : بهذا اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله ﷺ ، قلت : منها كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنس بن مالك ، رواه البخاري في "صحيحه" (٢) ، وفرقه في ثلاثة أبواب متوالية عن ثمالة أن أنسا حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب لهذا الكتاب ، لما وجهه إلى البحرين : بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، والتي أمر الله بها رسوله ، فمن سئلها من المسلمين ، فليعطها على وجهها ، ومن سئل فوقه ، فلا يعطى : في أربع وعشرين من الإبل ، فما دونها من الغنم ، من كل خمس ذود شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ، ففيها بنت مخاض أثنى . فإذا بلغت ستة وثلاثين إلى خمس وأربعين ، ففيها بنت لبون أثنى . فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ، ففيها حقة ، طروقة الجبل . فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ، ففيها جذعة ، فإذا

(٤) ابن أبي شيبة : ص ٥٣ - ج ٣ ، وأبو عبيد في "كتاب الأموال" ، ص ٣٢ ، عن ميمون بن مهران ، مختصراً
(٥) هذا الحديث رواه البخاري عن محمد بن عبد الله بن القتي بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري الحمصي ، فاضى البصرة من أبيه عن ثمالة عن أنس بن مالك ، وكرره في "صحيحه" ، في أحد عشر موضعاً : في "الزكاة" ، في ستة مواضع ، وفي "الفكرة" ، وفي "الحس" ، وفي "القبس" ، مرتين ، وفي "الحيل" ، ولم أر أنه كرر سنداً واحداً في "صحيحه" ، هذا التكرار إلا ما في حديث كعب بن مالك في تحفته عن ثوبك ، فانه كرره عشر مرات ، وهذا السياق الأول في "باب زكاة الغنم" ، ص ١٩٥ ، والثاني في الباب الذي قبله ، والثالث بعدها ، في "باب لا يؤخذ في الصدقة حرمة" ، ص ١٩٦ . وسقط شيء من السياق الأول ، والثاني ، ولم أره من اختصار المخرج رحمه الله ، بل هو من الناسخ ، فأبرزته في الحاشية

بلغت - يعنى - ستة وسبعين إلى تسعين ، فقها بقا لبون . فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ، فقها حقان ، طروقنا الجبل . فإذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل ، فليس فيها صدقة ، إلا أن يشاء ربها . فإذا بلغت خمساً من الإبل ، فقها شاة . وفي صدقة الغنم في سائمة إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة ، شاة . فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ، شاتان . فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ، فقها ثلاث شياه . فإذا زادت على ثلثمائة ، ففي كل مائة ، شاة . فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة ، فليس فيها صدقة ، إلا أن يشاء ربها . وفي الرقة ربع العشر . فإذا لم يكن إلا تسعين ومائة ، فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها ، انتهى .

وفي الباب الثاني^(١) : عن ثمانية أن أنساً حدثه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله ورسوله : من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة ، وليست عنده جذعة ، وعنده حقة ، فاتها قبل منه الحقة ، ويجعل معها شاتين ، إن استيسر تاله ، أو عشرين درهماً . ومن بلغت عنده صدقة الحقة ، وليست عنده الحقة ، وعنده الجذعة ، فاتها قبل منه الجذعة ، ويعطيه المصدّق عشرين درهماً ، أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة الحقة ، وليست عنده إلا بنت لبون ، فاتها قبل منه بنت لبون ، ويعطي شاتين ، أو عشرين درهماً . ومن بلغت صدقته بنت لبون ، وعنده حقة ، فاتها قبل منه الحقة ، ويعطيه المصدّق عشرين درهماً ، أو شاتين . ومن بلغت صدقته بنت لبون ، وليست عنده ، وعنده بنت مخاض ، فاتها قبل منه بنت مخاض ، ويعطي معها عشرين درهماً ، أو شاتين ، انتهى .

وفي الباب الثالث^(٢) : عن ثمانية أن أنساً حدثه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له التي أمر الله ورسوله ، فلا يخرج في الصدقة حرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس ، إلا أن يشاء المصدّق ، انتهى . ورواه أبو داود في "سننه"^(٣) حديثاً واحداً ، وزاد فيه ، وما كان من خيلطين فأنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، ولكن أسنده عن حماد بن سلمة ، قال : أخذت من ثمانية^(٤) بن عبد الله

(١) باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض ، وليست عنده ،، ص ١٩٥ (٢) البخارى في باب لا تؤخذ في الصدقة حرمة ، ص ١٩٦ (٣) أبو داود في باب زكاة السائمة ، ص ٢٢٥ ، والحاكم في المستدرک ، ص ٣٩٠ - ج ١ (٤) قال : أخذت ، الخ ، هذا لفظ حديث حماد بن سلمة ، عند أبي داود . والحاكم روى عنه موسى بن إسماعيل ، وروى الطحاوى في "شرح الآثار" ، ص ٤١٦ - ج ٢ عن أبي بكر ، قال : ثنا أبو عمر الضرير ، قال : ثنا حماد ابن سلمة ، قال : أرسلني ثابت البناني إلى ثمانية بن عبد الله ليبحث إليهم كتاب أبي بكر الذي كتبه لأنس حين بيته مصدقاً قال حماد : فدفعه إلى ، فإذا عليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا فيه فرائض الصدقات ، اهـ . (أبو عمر الضرير حقة ، تابع موسى بن إسماعيل ، وهو ثقة ثبت

ابن أنس كتاباً، زعم أن أبا بكر رضى الله عنه كتبه لأنس، قد ذكره. وهذا اللفظ ظاهره الاقتطاع، قال البيهقي في "المعرفة": هو حديث صحيح موصول، إلا أن بعض الرواة قصر به، فرواه كذلك - يعنى سند أبي داود - ثم إن بعض من يدعى ^(١) معرفة الآثار تعلق عليه، وقال: هذا منقطع، وأتم لا تثبتون المنقطع. وإنما وصله عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس، وأتم لا تجعلون ابن المثنى حجة، ولم يعلم أن يونس ^(٢) بن محمد المؤدب قد رواه عن حماد بن سلمة عن ثمامة عن أنس، أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له، وقد أخرجه في "كتاب السنن". وكذلك رواه سريح بن النعمان عن حماد بن سلمة به. ورواه إسحاق بن راهويه - وهو إمام - عن النضر بن شميل - وهو أئقن أصحاب حماد - ثنا حماد بن سلمة به ^(٣)، ثم أخرجه كذلك، قال: ولا نعلم من الحفاظ أحداً استقصى في افتقاد الرواة ما استقصاه محمد بن إسماعيل البخارى رضى الله عنهما، مع إمامته في معرفة علل الأحاديث وأسانيدها، وهو قد اعتمد فيه على حديث ابن المثنى ^(٤)، فأخرجه في "صحيحه"، وذلك لكثرة الشواهد له بالصحة، انتهى كلامه.

(١) المراد به الإمام الطحاوى، وقوله: هذا في "شرح الآثار"، ص ٤١٨ - ج ٢، ولعل ابن معين تكلم على الحديث أيضاً، قال ابن حزم في "المحل"، ص ٢١ - ج ٦: والجبب عن يمتزى في هذا الخبر يتضمن يجهل بن معين له حديث حماد بن سلمة هذا، اه. ثم تصدى لجوابه، وقال: إنما يؤخذ من كلام ابن معين وغيره، إذا ضعنوا غير مضموع بالمعلاة، وأما دعوى ضعف حديث رواه ثمامة، أو ادعوا فيه أنه خطأ، من غير أن يذكروا بديلاً، فكلام مطروح مردود، اه. وقال ابن التكرانى في "الجواهر"، ص ٨٩ - ج ٤: ذكر الدارقطى في "كتاب التتبع على الصحيحين"، أن ثمامة لم يسمع من أنس، ولا سمعه عبد الله بن المثنى من ثمامة، وفي "الآطراف"، - لنفسى، قيل لابن معين: حديث ثمامة عن أنس في "الصدقات"، قال: لا يصح، وليس يقى، ولا يصح في هذا حديث في الصدقات - قلت: ثم عبد الله بن المثنى متكلم فيه، قال الساجي: ضعيف، منكر الحديث، قال أبو داود: لا أخرجه حديثه، وفي "الضعفاء"، - لابن الجوزى، قال: أبو سلمة كان ضعيفاً في الحديث، اه. قلت: ما ذكره عن الدارقطى ذكره الحفاظ في "عقدة الفتح"، ص ٣٥٥، وفي "التلخيص"، ص ١٧٣، وزاد: ثم روى عن علي بن المدينى عن عبد الصمد حديثي عبادة بن المثنى، قال: دفع إلى ثمامة هذا الكتاب، قال: وحدثننا فلان ثنا حماد، قال: أخذت من ثمامة كتاباً عن أنس، وقال: حماد بن زيد عن أيوب: أعطاني ثمامة كتاباً، انتهى.

(٢) حديث يونس بن محمد المؤدب أخرجه البيهقي في "سننه الكبرى"، ص ١٨٦ - ج ٤، وابن حزم في "المحل"، ص ١٩ - ج ٦، وحديث سريح أخرجه ابن حزم في "المحل"، ص ١٩ - ج ٦، والنسائي في "باب زكاة النعم"، ص ٣٤٠ - ج ١، لكن فيه سريح "بالهبة"، وظى أنه هو الصحيح، وحديث إسحاق عن نضر بن شميل أخرجه الدارقطى في "سننه"، ص ٢٠٩، والمالك في "المستدرک"، ص ٣٩٢، وكذلك رواه أبو كامل المظفر بن مدرك، روى عنه النسائي في "سننه"، ص ٣٣٦، ومن طريقه ابن حزم في "المحل"، ص ٢٠ - ج ٦، ورواه أحمد: ص ١١ - ج ١ أيضاً (٣) يقول البيهقي هذا، وقد قال نفسه في "السنن"، ص ٤٠٣ - ج ٢: حماد بن سلمة عن أبي ثمامة عن أنس بن ضرادة كل واحد منهم مختلف في عدائه، وقدك لم يمتح البخارى في "الصحيح"، لواحد (٤) ابن المثنى مضوق، كثير النط، قاله في "التعريب"، -

ومنها كتاب عمر: رضى الله عنه: أخرجه أبو داود^(١)، والترمذى وابن ماجه - واللفظ للترمذى - عن سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم عن أبيه، أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة، فلم يخرج به إلى عماله حتى قبض قهرنه بسيفه، فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض، وعمر حتى قبض، وكان فيه: في خمس من الأربل شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين، أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين. فاذا زادت فيها بنت لبون إلى خمس وأربعين. فاذا زادت فيها حقة إلى ستين. فاذا زادت لجنحة إلى خمس وسبعين. فاذا زادت فيها بنت لبون إلى تسعين. فاذا زادت فيها حقتان إلى عشرين ومائة. فاذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون. وفي الشاة في كل أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة. فاذا زادت شاتان إلى مائتين. فاذا زادت ثلاث شياه إلى ثلثمائة شاة. فاذا زادت على ثلثمائة شاة، ففي كل مائة شاة شاة. ثم ليس فيها شيء حتى يبلغ مائة، ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة، وما كان من خيلطين فانهما يتراجعا بالسوية، ولا يؤخذ في الصدقة هرمة، ولا ذات عيب. وقال الزهرى: إذا جاء المصدق قسم الشاة أثلاثاً: ثلث خيار. وثلث أوساط. وثلث شرار، وأخذ المصدق من الوسط، ولم يذكر الزهرى البقر، انتهى. وقال: حديث حسن. وقد روى يونس بن يزيد، وغير واحد عن الزهرى عن سالم هذا الحديث، ولم يرفعه، وإنما رفته سفيان بن حسين^(٢)، انتهى. قال المنذرى: وسفيان بن حسين أخرجه لمسلم، واستشهد به البخارى، إلا أن حديثه عن الزهرى فيه مقال، وقد تابع سفيان بن حسين على رفعه سليمان بن كثير^(٣)، وهو عن اتفق البخارى، ومسلم على الاحتجاج بحديثه، وقال الترمذى في "كتاب العلل": سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: أرجو أن يكون محفوظاً، وسفيان بن حسين صدوق، انتهى. ورواه أحمد في "مستدركه"^(٤)، والحاكم في "مستدركه"، وقال: سفيان بن حسين وقه يحيى بن معين، وهو أحد أئمة الحديث، إلا أن الشيخين لم يخرجاه، وله شاهد صحيح، وإن كان فيه إرسال، ثم أخرجه حديث عبد الله بن المبارك، وسيأتي. وزاد فيه ابن ماجه بعد قوله: وفي خمس وعشرين بنت مخاض، فإن لم يكن بنت مخاض،

(١) أبو داود في "باب زكاة السائمة"، ص ٢٢٦، والترمذى في "باب زكاة الأبل والغنم"، ص ٧٩، ورواه ابن ماجه في "باب صدقة الأبل"، ص ١٣٠، لكن من طريق سليمان بن كثير، ولم أجد من طريق سفيان، وأما أحم، والبيهقى: ص ٨٨ - ج ٤، وابن أبي شيبة: ص ٩ - ج ٣. (٢) وهو ضعيف الزهرى، "دراسة". (٣) عند ابن ماجه، وهو ليس في الزهرى أصلاً، كذا في "التلخيص"، ص ١٧٣، وعند البيهقى: ص ٨٨ - ج ٤. (٤) أحمد في "مستدركه"، ص ١٤ - ج ٢، ص ١٥ - ج ٢، والحاكم في "مستدركه"، ص ٣٩٢ - ج ١.

قابن لبون ذكره ، واختصر منه القم ، إلى آخر الحديث . وزاد فيه أبو داود زيادة من طريق ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب ، قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، فذكر الحديث ، قال : فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ، ففيها ثلاث بنات لبون ، حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة . فإذا كانت ثلاثين ومائة ، ففيها بنتا لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعاً وثلاثين ومائة : فإذا كانت أربعين ومائة ، ففيها حقتان وبنت لبون ، حتى تبلغ تسعاً وأربعين ومائة . فإذا كانت خمسين ومائة ، ففيها ثلاث حقائق حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة . فإذا كانت ستين ومائة ، ففيها أربع بنات لبون ، حتى تبلغ تسعاً وستين ومائة . فإذا كانت سبعين ومائة ، ففيها ثلاث بنات لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعاً وسبعين ومائة . فإذا كانت ثمانين ومائة ، ففيها حقتان وابنتا لبون ، حتى تبلغ تسعاً وثمانين ومائة . فإذا كانت تسعين ومائة ، ففيها ثلاث حقائق وبنت لبون ، حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة . فإذا بلغت مائتين ، ففيها أربع حقائق ، أو خمس بنات لبون ، أي السنتين وجدت وأخذت . وفي سائمة القم ، فذكر حديث سفيان بن حسين ، وهذا مرسل ، كما أشار إليه الترمذي . قال مالك رضي الله عنه في "الموطأ" : ومعنى لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع : أن الخليطين إذا كان لكل واحد منهما مائة شاة وشاة ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه . فإذا أظلهما فراقا غنهما ، فلم يكن على كل واحد منهما إلا شاة . قال : فهذا الذي سمعت في ذلك ، انتهى كلامه . وسفيان بن حسين روى له مسلم في "مقدمة كتابه" ، وتكلم الحفاظ في روايته عن الزهري ، قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه : ليس بذلك في حديثه عن الزهري . وقال ابن معين رحمه الله : هو ثقة ، ولكنه ضعيف في الزهري . وقال النسائي : ليس به بأس ، إلا في الزهري . وقال ابن عدى : هو في غير الزهري صالح الحديث . وفي الزهري يروى أشياء خالف فيها الناس ، قال : وقد وافق سفيان بن حسين على رفعه سليمان بن كثير أخو محمد بن كثير : حدثناه ابن صاعد عن يعقوب الدورقي عن عبد الرحمن بن مهدي عن سليمان بن كثير بذلك ، وقد رواه جماعة عن الزهري عن سالم عن أبيه فوقوه ، وسفيان بن حسين ، وسليمان بن كثير رفعاه ، انتهى .

ومنها كتاب عمرو بن حزم : أخرجه النسائي في "الدييات" ، وأبو داود في "مراسيله"

النسائي عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري ، ثم أخرجه عن يحيى عن سليمان ابن أرقم عن الزهري به ، وقال : هذا أشبه بالصواب ، وسليمان بن أرقم متروك الحديث ، انتهى ^(١) . وأبو داود في " مراسيله " ^(٢) عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه القرائض ، والسنن ، والديات . ويصت به مع عمرو بن حزم ، فحرمت على أهل اليمن ، وهذه نسختها : " بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد النبي ﷺ إلى شرحبيل ابن عبدكلال ^(٣) ، قيل : ذى رعين ، ومعافر ، وهمدان : أما بعد ، فقد رجعت رسولكم ، وأعطيتكم من المغنم خمس الله ، وما كتب الله عز وجل على المؤمنين من العشر ، في الغنار ، وما سقت السماء ، وكان سيحاً ، أو كان بملا ^(٤) فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق ، وما سقى بالرشا ، والذالية ، ففيه نصف العشر ، وفي كل خمس من الإبل سائمة ، شاة إلى أن تبلغ أربعاً وعشرين . فإذا زادت واحدة على أربع وعشرين ، ففيها بنت مخاض ، فإن لم توجد ابنة مخاض ، فإن لبون ذكر ، إلى أن يبلغ خمساً وثلاثين . فإن زادت على خمس وثلاثين واحدة ، ففيها ابنة لبون ، إلى أن تبلغ خمساً وأربعين . فإن زادت واحدة ، ففيها حقة طروقة الجبل ، إلى أن تبلغ ستين . فإن زادت على ستين واحدة ، ففيها جذعة ، إلى أن تبلغ خمساً وسبعين . فإن زادت واحدة على خمس وسبعين ، ففيها ابنة لبون ، إلى أن تبلغ تسعين . فإن زادت واحدة ، ففيها حقتان طروقتا الجبل ، إلى أن تبلغ عشرين ومائة ، فزادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة طروقة الجبل ، وفي كل ثلاثين باقورة ^(٥) تبيع ، جذع ، أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة ، وفي كل أربعين

(١) ذكرهما في " الدين " ، ص ٢٥١ - ج ٢ ، وقد روى يونس عن الزهري مراسلاً ، اه . ثم أخرجه عن يونس كذلك ، وهذا الحديث ذكره الهيثمي في " الزوائد " ، ص ٧١ - ج ٣ ، إلى قوله : هاتذا شمره ، وقال : يقيته رواء النسائي ، وقال : رواء الطبراني في " الكبير " ، وفيه سليمان بن داود الحرسي ، قلت : وفي " المستدرک " ، الحلواني ، وحمه أحمد ، وتكلم فيه ابن منبج ، وقال أحمد : إن الحديث صحيح ، قلت : وبيعة دجلة ثلاث ، اه - (٢) قوله : أبو داود في " مراسيله " ، قلت : لم أجد في مراسيل أبي داود أبداً ، وإنما هي أحرف مبدرة فيه مسقة في " الزكاة " ، ص ١٤ ، و ص ٢٨ في " الدين " ، و مراسيل أبي داود المطبوعة إنما هي أوراق مسودة ، ذكر الأحمدي المرسلة تعليقاً ، جربناه ههنا ، وفيها قبل ، فلم نجد الحواشي رانحة بجلها ، لعله ملخص عما صنعه أبو داود ، واهأهلم (٣) والمحدث بن عبدكلال ، ونسب بن عبدكلال ، كنداني في " البيهقي " ، " الزوائد " ، (٤) في " الأقرب " ، قال الأصمسي : القدي : ملسقة للسماء ، والبلبل : ما شرب يبروه ، وأشد : —

هناك لا بلبل بل بلبل * ولا بلبل ، وإن علم الآباء . " البجنوري ،

(٥) الباقور ، والباقورة : جماعة البقر ، وهما من أسماء الجمح كالباقر . " أقرب الموارد " ، " البجنوري ،

شاة سائمة ، شاة ، إلى أن تبلغ عشرين ومائة . فإذا زادت على العشرين ومائة واحدة ، ففيها شاتان ، إلى أن تبلغ مائتين ، فإن زادت واحدة ، ففيها ثلاث شياه ، إلى أن تبلغ ثلثمائة . فإن زادت ففي كل مائة شاة شاة ، ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة ، ولا عجزاء ، ولا ذات عوار ، ولا تيس الغنم ، ولا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ، خشيبة الصدقة ، وما أخذ من الخيلطين ، فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ، وفي كل خمس أواق من الورق خمسة دراهم . وما زاد ففي كل أربعين درهما درهم ، وليس فيها دون خمس أواق شيء ، وفي كل أربعين ديناراً دينار ، والصدقة لا تحل لمحمد ولا لأهل بيته ، إنما هي الزكاة تركي بها أنفسهم في قراء المؤمنين^(١) ، وفي سبيل الله^(٢) ، وليس في رقيق ، ولا مزرعة ولا عمالها شيء ، إذا كانت تؤدي صدقتها من العشر ، وأنه ليس في عبد مسلم ، ولا فرسه شيء ، وكان في الكتاب : ” إن أكبر الكبار عند الله يوم القيامة الإشراف بالله ، وقتل النفس المؤمنة بغير حق ، والفرار في سبيل الله يوم الزحف ، وعقوق الوالدين ، ورمى المحصنة ، وتعلم السحر ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وأن العمرة الحج الأصغر . ولا يمس القرآن إلا طاهر ، ولا طلاق قبل إهلاك ، ولا عتاق حتى يتناع ، ولا يصلين أحدكم في ثوب واحد وشقه باد ، ولا يصلين أحدكم عاقصاً شعره “ ، وكان في الكتاب^(٣) ” أن من احتبط مؤمناً قلاعاً عن يثنة ، فانه قود ، إلا أن يرضى أولياء المقتول ، وأن في النفس الدية مائة من الإبريل ، وفي الأنف إذا أوعب جلده الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي البيضتين الدية . وفي الذكر الدية ، وفي الصلب الدية ، وفي العينين الدية ،^(٤) وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وفي المأموه تلك الدية ، وفي الجائفة تلك الدية ، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبريل ، وفي كل إصبع من أصابع اليد ، أو الرجل عشر من الإبريل ، وفي السن خمس من الإبريل ، وفي الموشحة خمس من الإبريل ، وأن الرجل يقتل بالمرأة ، وعلى أهل الذهب ألف دينار “ ، انتهى . قال النسائي : وسليمان بن أرقم متروك ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في ” مصنفه “ أنبأ معمر عن عبد الله بن أبي بكر به ، وعن عبد الرزاق رواه الدارقطني في ” سننه “ ، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن إسماعيل بن عياش بن يحيى بن سعيد عن أبي بكر به ، ورواه كذلك ابن حبان في ” صحيحه “ في النوع السابع والثلاثين ، من القسم الخامس ، والحاكم في ” المستدرک “^(٥) ، كلاهما عن سليمان بن داود حدثني الزهري به ، قال الحاكم : إسناده صحيح . وهو من قواعد الإسلام ، انتهى . وقال ابن الجوزي رحمه الله في ” التحقيق “ :

(١) قلت : في الليق . والرواه . والحاكم : تركي بها أنفسهم ، ولقراء المؤمنين^(٢) وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، كذا في ” المستدرک “ ، (٣) قوله : كان في الكتاب ، من هنا إلى آخر الحديث في النسائي في ” الفوائد “ ، ص ٢٥١ - ج ٢ . والليق ” الليق “ ، وكذا في النسائي : ص ٢٥١ - ج ٢ . (٤) الحاكم في ” المستدرک “ ، ص ٣٩٥ - ج ١ عن يحيى بن حزة عن سليمان بن داود به .

قال أحمد بن حنبل رضى الله عنهما : كتاب عمرو بن حزم فى الصدقات صحيح ، قال : وأحد يشير بالصحة إلى هذه الرواية ، لا لغيرها ، لما سأتى . وقال بعض الحفاظ من المتأخرين : ونسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الأئمة الأربعة بالقبول ، وهى متواترة ، كنسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهى دائرة على سليمان بن أرقم ، وسليمان بن أبى داود الخولاني عن الزهرى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، وكلاهما ضعيف ، بل المرجح فى روايتهما سليمان بن أرقم ، وهو متروك ، لكن قال الشافى رضى الله عنه فى " الرسالة " : لم يقبلوه حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ ، وقال أحمد رضى الله عنه : أرجو أن يكون هذا الحديث صحيحاً ، وقال يعقوب بن سفيان الفسوى ^(١) : لا أعلم فى جميع الكتب المقتولة أصح منه ، كان أصحاب النبى ﷺ ، والتابعون يرجعون إليه ، ويدعون آراءهم ، انتهى . ورواه البيهقى فى " سننه " ^(٢) بسند ابن حبان ، ثم قال : وقد أتى جماعة من الحفاظ على سليمان بن داود الخولاني : منهم أحمد بن حنبل ، وأبو حاتم ، وأبوزرعة الرازيان ، وعثمان بن سعيد الدارمى ، وابن عدى الحفاظ ، قال : وحديثه هنا يوافق رواية من رواه مرسلًا ، ويوافق رواية من رواه من جهة أنس ابن مالك ، وغيره موصولًا ، انتهى .

ومنها كتاب زياد بن لبيد إلى حضرموت : رواه الواقدي فى " كتاب الردة " فقال : حدثنا محمد بن عبد الله بن كثير عن عبد الله بن أبى بكر بن عمرو بن حزم ، قال : لما قدم وفد كندة مسلمين ، أطعم رسول الله ﷺ بنى ولبة ^(٣) . من كندة - أطعمة ^(٤) من ثمار حضرموت ، وجعل على أهل حضرموت قلعها إليهم ، وكتب لهم رسول الله ﷺ بذلك كتابًا ، وأقاموا أيامًا ، ثم سألوا رسول الله ﷺ أن يعث عليهم رجلا منهم ، فقال رسول الله ﷺ لزياد بن لبيد اللياضى الأنصارى : سر مع هؤلاء القوم ، فقد استعملتك عليهم ، فسار زياد معهم ، عاملاً لرسول الله ﷺ . على حضرموت - على صدقاتها " الخف ، والماشية ، والثمار ، والكراع ، والعشور " ، فقال زياد : يا رسول الله ، أبى أنت وأبى أكتب لى كتابًا لا أعطوه إلى غيره ، ولا أقصر دونه ، فأمر رسول الله ﷺ أبى بن كعب فكتب له : " بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من محمد رسول الله "

(١) " الفسوى " ، كذا فى " شذرات الذهب " ، ص ١٧١ - ج ٢ ، " وتذكره الحفاظ ، ،

ص ١٤٥ - ج ٢ ، والله أعلم ^(٥)

(٢) البيهقى : ص ٨٩ - ج ٤ (٣) بنو ولبة " بالدين المهمة " ، حتى " من كندة "

(٤) فى نسخة - الدار - " أطعمة " ، " البجورى " ،

(٥) أقول : فى نسخة - الدار - " الفسوى " ، " البجورى " ،

في الصدقات ، فمن سئلها على وجهها فليعطها ، في كل أربعين شاة سائمة ، شاة ، إلى عشرين ومائة .
 فاذا زادت ، ففيها شاتان ، إلى مائتين . فاذا زادت شاة ، ففيها ثلاث شياه ، إلى أن تبلغ ثلثمائة .
 فاذا زادت ، ففي كل مائة شاة ، شاة ، وفيها دون خمس وعشرين من الإبل السوائم ، في كل خمس شاة . فاذا بلغت خمسا وعشرين ، ففيها بنت مخاض . فاذا لم يوجد بنت مخاض ، ففيها ابن لبون ذكر ،
 إلى أن تبلغ ستا وثلاثين . فاذا بلغت ستا وثلاثين ، ففيها بنت لبون ، إلى أن تبلغ ستا وأربعين .
 فاذا بلغت ، ففيها حقة ، إلى أن تبلغ ستين . فاذا كانت إحدى وستين ، ففيها جذعة ، إلى أن تبلغ خمسا وسبعين . فاذا كانت ستا وسبعين ، ففيها بنتا لبون ، إلى أن تبلغ تسعين . فاذا كانت إحدى وتسعين ، ففيها حقتان طروقتا الجبل ، إلى أن تبلغ عشرين ومائة . فاذا زادت ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق . وفي صدقة البقر ، في كل ثلاثين من البقر تبيع ، جذع ، أو جذعة . وفي كل أربعين مسنة ، وفيها سقط السماء وسقى بالنبل العشر ، وفيها سقى بالغرب ، نصف العشر من النخل والعنب ، إذا بلغ خمسة أوسق ، وإذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق ففيها ربع العشر ، انتهى .

الحديث الخامس : روى أن النبي عليه السلام كتب : ” إذا زادت الإبل على مائة وعشرين ، ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون من غير شرط عود مادونها “ ، قلت : تقدم في - كتاب أبي بكر - لانس ، أخرجه البخاري ، وفيه : فاذا بلغت إحدى وتسعين ، إلى عشرين ومائة ، ففيها حقتان . فاذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، الحديث .

وأحمد مع الشافعي في أن الفريضة لا تستأنف بعد المائة وعشرين ، بل تستقر على حالها ، في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . وعن مالك روايتان : إحداها ، كذهبنا أنه يستأنف . والأخرى كالشافعي .

الحديث السادس : روى أن النبي عليه السلام كتب في كتاب عمرو بن حزم : فاكان أقل من ذلك ، ففي كل خمس تود شاة ، قلت : روى أبو داود في ” المراسيل “ ، وإسحاق بن راهويه في ” مسنده “ ، والطحاوي (١) في ” مشكله “ عن حماد بن سبلة ، قلت لقيس بن سعد : خذ لي كتاب محمد بن عمرو بن حزم ، فأعطاني كتاباً أخبر أنه أخذه من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن

(١) الطحاوي في ” شرح الآثار “ ، ص ٤١٧ - ج ٢ ، وأبو داود في ” المراسيل “ ، ص ١٤ ، وابن حزم في ” المحلى “ ، ص ٣٣ - ج ٦

التي عليه السلام كتبه لجده، قرأته، فكان فيه ذكر ما يخرج من فرائض الإبل، قصص الحديث إلى أن يبلغ عشرين ومائة. فإذا كانت أكثر من عشرين ومائة، فإنه يعاد إلى أول فريضة الإبل، وما كان أقل من خمس وعشرين فقيه الغنم، في كل خمس كود شاة. قال ابن الجوزي رحمه الله في "التحقيق": هذا حديث مرسل، قال هبة الله الطبري: هذا الكتاب صحيفة ليس بسماع، ولا يعرف أهل المدينة كلهم عن كتاب عمرو بن حزم إلا مثل روايتنا رواها الزهري، وابن المبارك، وأبو أويس^(١)، كلهم عن أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، مثل قولنا، ثم لوتعارضت الروايتان عن عمرو بن حزم بقيت روايتنا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهي في الصحيح، وبها عمل الخلفاء الأربعة. وقال البيهقي^(٢): هذا حديث منقطع بين أبي بكر بن حزم إلى النبي عليه السلام، وقيس بن سعد أخذه عن كتاب لا عن سماع، وكذلك حماد بن سلة أخذه عن كتاب لا عن سماع، وقيس بن سعد، وحماد بن سلة، وإن كانا من الثقات، فروايتهما هذه تخالف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو بن حزم، وغيره. وحماد بن سلة ساء حفظه في آخر عمره، فال حفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، ويتجنبون ما ينفرد به، وخاصة عن قيس بن سعد، وأمثاله. وهذا الحديث قد جمع الأمرين مع ما فيه من الاقطاع، والله أعلم. وقال في "المعرفة": الحفاظ مثل يحيى القطان. وغيره يضعفون رواية حماد عن قيس بن سعد، ثم أسند عن أحمد بن حنبل، قال: ضاع كتاب حماد بن سلة عن قيس بن سعد، فكان يحدّثهم من حفظ، ثم أسند عن ابن المديني نحو ذلك. قال البيهقي: ويدل على خطأ هذه الرواية أن عبد الله^(٣) بن أبي بكر بن عمرو بن حزم رواه عن أبيه عن جده بخلافه، وأبو الرجال^(٤) محمد بن عبد الرحمن الأنصاري رواه بخلافه، والزهري مع فضل حفظه رواه بخلافه في رواية سليمان^(٥) بن داود الحولاني عنه موصولا، وفي رواية غيره مرسلا، وإذا كان حديث حماد عن قيس مرسلا ومنقطعا، وقد خالفه عدد، وفيهم ولد الرجل، والكتاب بالمدينة بأيديهم يتوارثونه بينهم، وأمر به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، فتسبغ له، فوجد مغالفا لما رواه حماد عن قيس، موافقا لما في كتاب أبي بكر، وما في كتاب عمر، وكتاب أبي بكر في الصحيح، وكتاب عمر أسنده سفيان بن حسين. وسليمان بن كثير عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي عليه السلام، ولم يكتبه عمر عن رأيه، إذ لا مدخل للرأي فيه، وعمل به، وأمر عماله فعملوا به، وأنحاح النبي عليه السلام متوافرون، وأقرأ ابنه عبد الله بن عمر، وأقرأه عبد الله

(١) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس، قال ابن حزم في "المجلي"، ص ١٤ - ج ٦: أبو أويس ضعيف

(٢) البيهقي في "السنن الكبرى"، ص ٩٤ - ج ٤ (٣) كافي رواية الواهب المصنف عن قريب

(٤) عبد البيهقي: ص ٩١ - ج ٤، والمحاكم: ص ٣٩٤ (٥) عند الحاكم: ص ٣٩٥ - ج ١ والبيهقي:

ص ٨٩ - ج ٤، وقال في "الزوائد"، عند الطبراني، وهم سيافه في: ص ٣٤١ من هذا الجزء

ابنه سالمًا ، ومولاه ناصبًا ، وكان عندهم حتى قرأه مالك بن أنس ، أفا يملك ذلك كله على خطأ هذه الرواية ١٤ ، انتهى .

الأثر: أخرج الطحاوي^(١) عن خفيف عن أبي عبيدة . وزیاد بن أبي مریم عن ابن مسعود، قال: فإذا بلغت العشرين ومائة استقبلت الفريضة بالغنم، في كل خمس شاة . فإذا بلغت خمسا وعشرين، فقرأت الأيل، واعترضه اليماني بأنه موقوف، ومنقطع بين أبي عبيدة وزیاد، وبين ابن مسعود، قال: وخفيف غير محتج به، انتهى. وأخرج عن إبراهيم النخعي نحوه .

حديث آخر : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢) حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن
أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه ، قال : إذا زادت الإبل على عشرين ومائة
يستقبل بها الفريضة ، انتهى . حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن منصور عن إبراهيم مثله ، قال
الحازمي في "كتاب التاسخ والمسخ" (٣) : الوجه الثامن عشر من الترجيحات أن يكون أحد
الحدثين قد اختلفت الرواية فيه . والثاني لم يختلف فيه ، فيقدم الذي لم يختلف فيه ، وذلك نحو
ما رواه أنس بن مالك في زكاة الإبل : إذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين ابنة لبون ،
وفي كل خمسين حقة ، وهو حديث مخرج في "الصحيح" من رواية ثمانية عن أنس ، ورواه عن
ثلاثة ابنه عبدالله ، ومحمد بن سلمة . ورواه عنهما جماعة ، كلهم قد اتفقوا عليه من غير اختلاف
بينهم ، وروى عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الإبل إذا زادت على
عشرين ومائة ، ففي كل خمسين حقة ، كذا رواه سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم ، ورواه شريك
عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه ، قال : إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ، ففي
كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين ابنة لبون ، موافقاً لحديث أنس ، لحديث أنس لم تختلف الرواية
فيه ، وحديث علي رضي الله عنه اختلفت الرواية فيه ، كما ترى . فالمصير إلى حديث أنس
رضي الله عنه أولى للغة الذي ذكرناه ، على أن كثيراً من الحفاظ أحالوا الغلط في حديث علي
على عاصم ، وإذا تقابلت حجتان ، فاسلم منهما من المعارض كان أولى ، كالبنات إذا تقابلت ، فإن
الحكم فيها كذلك ، انتهى .

(١) الطحاوى : ص ٤١٨ - ج ٢ (٢) ابن أبي شيبة : ص ١١ - ج ٣ ، والبيهقى : ص ٩٢ - ج ٤ ، قال الحافظ في " التزكية " : إسناده حسن ، إلا أنه اختلف على أبي إسحاق ، اه ، وأبو عبيد في " كتاب الأموال " ، ص ٣٦٣ (٣) ص ١٠

فصل في البقر

الحديث السابع : روى أنه عليه السلام أمر معاذاً رضى الله عنه أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ، أو تبيعة ، ومن كل أربعين مستة ، قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن مسروق عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال ، لما وجهه إلى اليمن ، أمره أن يأخذ من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل أربعين مستة ، ومن كل حالم - يعنى محتلباً - ديناراً أو عدله من المعافر ، ثياب تكون باليمن ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن ، وقد رواه بعضهم مرسلًا ، لم يذكر فيه معاذاً ، وهذا أصح ، انتهى . وليس عند ابن ماجه ذكر الحاكم ، وسيأتى بيانه في "باب الجزية" إن شاء الله تعالى ، ورواه ابن حبان في "مصححه" مستنداً في النوع الحادى والعشرين ، من القسم الاول ، والحاكم في "المستدرک" ^(٢) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . والمرسل الذى أشار إليه الترمذى رواه ابن أبى شيبة بسنده ^(٣) عن مسروق ، قال : بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن ، فذكره . ورواه أحمد ^(٤) ، وأبو يعلى الموصلى ، والبزار في "مسانيدهم" ، وأعله عبد الحق في "أحكامه" ، فقال : مسروق لم يلق معاذاً ، ذكره أبو عمر ، وغيره ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : أعاف أن يكون تصحف عليه ، أبو محمد أبى عمر ، إذ لا يعرف لأبى عمر إلا خلاف ذلك ، وأما أبو محمد بن حزم فإنه رماه بالانقطاع أولاً ، ثم رجع فى آخر كلامه ، وهذا نص لكلاهما ، قال أبو عمر في "التمهيد - فى باب حميد بن قيس" : وقد روى هذا الخبر عن معاذ بإسناد متصل صحيح ثابت ، ذكره عبد الرزاق : ثنا معمر . والثورى عن الأعمش عن أبى وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل ، قال : بعثه النبي عليه السلام إلى اليمن ، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة ، الحديث ، وقال فى "الاستدكار - فى باب صدقة الماشية" : ولا خلاف بين العلماء أن السنة فى زكاة البقر ما فى حديث معاذ هذا ، وأن التصاب المجمع عليه فيها ، وحديث طلوس هذا عن معاذ غير متصل ، والحديث عن معاذ ثابت متصل من رواية معمر ، والثورى عن الأعمش عن أبى وائل عن مسروق عن معاذ ، بمعنى حديث مالك ، فهذا نص آخر . وأما ابن حزم فإنه قال ^(٥) أول كلامه : إنه منقطع ، وإن مسروقاً لم يلق معاذاً ، ثم استدركه ^(٦) فى آخر المسألة ، فقال : وجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن فى زكاة البقر ، ومسروق بلا شك

(١) أبو داود فى "باب زكاة السائمة" ، ص ٢٢٩ ، والترمذى فى "باب زكاة البقر" ، ص ١٠ - ١٠٠ ج ١ ، واللسانى :

ص ٣٣٩ ، وكذا ابن ماجه : ص ١٣٠ ، وابن جرود : ص ١٧٨ (٢) ص ٣٩٨ - ج ١ (٣) ص ١٢ - ج ٣

(٤) أحمد فى "مسنده" ، ص ٢٣٠ - ج ٥ (٥) "الهيلى" ، ص ١١ - ج ٦ (٦) قوله : ثم استدركه فى آخر

المسألة ، أى "الهيلى" ، ص ١٦ - ج ٦ ، قال : قاله : ثم استدركنا ، موجد حديث مسروق ، الخ - بمعنى مقلد الويلى

عندنا أدرك معاذاً بسنة وعقله ، وشاهد أحكامه يقيناً ، وأقوى في أيام عمر ، وأدرك النبي ﷺ ، وهو رجل كان باليمن أيام معاذ ، بنقل الكافة من أهل بلده ، كذلك عن معاذ في أخذه لذلك عن عهد النبي عليه السلام عن الكافة ، انتهى كلام ابن حزم . قال ابن القطان : ولا أقول : إن مسروقاً سمع من معاذ ، إنما أقول : إنه يجب على أصولهم أن يحكم بحديثه عن معاذ رضي الله عنه بحكم حديث المتعاصرين الذين لم يعلم انتفاء اللقاء بينهما ، فإن الحكم فيه أن يحكم له بالاتصال عند الجمهور ، وشرط البخاري ، وابن المديني أن يعلم اجتماعهما ، ولو مرة واحدة ، فهما إذا لم يعلما لقاء أحدهما للآخر ، لا يقولان في حديث أحدهما عن الآخر منقطع ، إنما يقولان لم يثبت سماع فلان من فلان ، فإذا لم يثبت في حديث المتعاصرين إلا رأيان : أحدهما : أنه محمول على الاتصال . والآخر : أن يقال : لم يعلم اتصال ما بينهما ، فأما الثالث ، وهو أنه منقطع ، فلا . انتهى كلامه بحروفه . والحديث له طرق أخرى : فمنها عن أبي وائل عن معاذ ، وهي عند أبي داود (١) ، والنسائي . ومنها عن إبراهيم النخعي عن معاذ ، وهي عند النسائي (٢) ، ومنها عن طائوس عن معاذ ، وهي في "موطأ مالك" (٣) ، قال في "الإمام" : ورواية إبراهيم عن معاذ منقطعة ، بلا شك ، ورواية طائوس عن معاذ كذلك ، قال الشافعي : وطائوس عالم بأمر معاذ ، وإن كان لم يلقه ، وقال عبد الحق في "أحكامه" : وطائوس لم يلق معاذاً ، انتهى .

أحاديث الباب (٤) : أخرج الترمذي (٥) ، وابن ماجه عن أبي عبيدة عن عبد الله أن رسول الله ﷺ ، قال : في كل ثلاثين من البقر تبع ، أو قتيعة ، وفي كل أربعين مسنة ، انتهى . قال الترمذي : وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، ثم أسند عن عمرو بن مرة ، قال : سألت أبا عبيدة ، هل يذكر من عبد الله شيئاً ؟ قال : لا ، انتهى . وقال عبد الحق في "أحكامه" : ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته ، انتهى .

أحاديث مخالفة لما تقدم : روى أبو داود في "مراسيله" (٦) عن معمر ، قال : أعطاني

(١) أبو داود في "باب زكاة اللبنة" ، ص ٢٢٨ ، والنسائي في "باب زكاة البقر" ، ص ٣٣٩ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٢٤٧ - ج ٥ ، في كتابه : عن أبي وائل عن معاذ ، وعنه عن مسروق عن معاذ (٢) النسائي : ص ٣٣٩ ، مقروفاً ، مع مسروق في رواية ، وعن إبراهيم عن مسروق في روايته (٣) "موطأ" ، ص ١١٠ ، وعنه ابن حزم في "المحل" ، ص ٦ - ج ٦ عنه عن ابن عباس ، وكذا عند النازكي : ص ٣٠٤ ، وقال الميمني في "أزوائه" ، ص ٧٥ - ج ٣ لحديث ابن عباس : روى الطبراني في "الكبير" ، وفيه : ليث بن أبي سليم ، وهو ثقة مدلس ، اهـ . (٤) من أحاديث الباب حديث أسد ، عند البيهقي : ص ٩٩ - ج ٤ (٥) الترمذي : ص ٧٩ ، وابن ماجه : ص ١٣٠ (٦) مراسيل أبي داود : ص ١٥ .

سماك بن الفضل كتاباً من رسول الله ﷺ للبقرى ، فإذا فيه : وفي البقر مثل ما في الإبل ، وأخرج أيضاً عن معمر عن الزهري ^(١) ، قال : في خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بقرة ، إلى خمس وسبعين ، ففيها بقرتان إلى عشرين ومائة . فإذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بقرة ، قال الزهري : وبلغنا أن قول النبي عليه السلام : في كل ثلاثين بقرة تبع ، وفي كل أربعين بقرة بقرة ، أنه كان تخفيفاً لأهل البقيع ، ثم كان هذا بعد ذلك ^(٢) ، وروى ابن أبي شيبة في "المصنف" ^(٣) عن عبد الأعلى عن داود عن عكرمة بن خالد ، قال : استعملت على صدقات عك ، فلفبت أشياء من صدق على عهد رسول الله ﷺ ، فاختلفوا على ، فهم من قال : اجعلها مثل صدقة الإبل ، ومنهم من قال : في ثلاثين ، تبع ، وفي أربعين ، مسنة ، انتهى . ولم يعملها الشيخ ^(٤) في "الإمام" بنبر إرسال ، والله أعلم .

الحديث الثامن : قال عليه السلام لمأذرى الله عنه : « لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً » ، قال المصنف : وفسروه - يعني الوقص - بما بين الأربعين إلى الستين ، قلت : روى الدارقطني ^(٥) ، ثم البيهقي في "سنتهما" ، والبرار في "مسنده" من حديث بقية عن المسعودي عن الحكم عن طائوس عن ابن عباس ، قال : بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى البقيع ، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبعاً أو تبعاً ، ومن كل أربعين مُسِنَّة . قالوا : فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني رسول الله ﷺ فيها بشيء ، وسأله إذا قدمت عليه ، فلما قدم على رسول الله ﷺ سأله ، فقال : « ليس فيها شيء » ، قال المسعودي : والأوقاص ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والأربعين إلى الستين ، انتهى . قال البرار : لا نعلم أحداً أسنده عن ابن عباس إلا بقية ^(٦) عن المسعودي ، وقد رواه الحفاظ عن الحكم عن طائوس مرسل ، ولم يتابع بقية عن المسعودي على هذا أحد ، وقد رواه الحسن بن عمار

(١) قد ذكرت فيما قبل أن نسخة المراسيل المطبوعة ، فيها مراسيل ذكرت بلا إسناد ، وفيها هذا الحديث : ص ١٥ عن جابر بن عبد الله ، وليس منه إسناد ، وهو موقوف ، رواه البيهقي : ص ٩٥ - ج ٤ عن معمر عن الزهري عن جابر ، وقال : موقوف ، ومنقطع ، وروى ابن حزم في "المحلى" ، ص ٢ - ج ٦ : عن معمر عن الزهري ، وقائدة عن جابر من قوله : وكذا ذكر المخرج هو المناسب للمراسيل ، إلا أن يراد به إلا ثم منه ، ومن المنقطع ، والله أعلم .

(٢) كذا في "المراسيل" ، والبيهقي في "اللب" ، ص ٩٩ - ج ٣ ، وفي "المحلى" ، لأن حزم : ص ٣ - ج ٦ هكذا ، ثم كان هذا بعد ذلك لا يروى ، اه - (٣) ابن أبي شيبة : ص ١٢ - ج ٣ ، ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" ، ص ٣ - ج ٦ (٤) قال الحافظ في "الدراية" ، : إسناده حسن ، لأن الجلالة بالصعبة لأخضر ، اه .

(٥) الدارقطني : ص ٢٠٢ ، والبيهقي : ص ٩٩ - ج ٤ ، وابن حزم في "المحلى" ، ص ٦ - ج ٦

(٦) قال الحافظ في "التلخيص" ، ص ١٤٧ : لكن المسعودي أخطأ ، وتقدم برصه عنه بغيره بن الوليد

أيضاً عن الحكم عن طلوس عن ابن عباس : والحسن بن عماره متروك ، انتهى . وهذا السند الذي أشار إليه أخرجه البارقطنى فى " سننه " ، والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه أحمد فى " مسنده " (١) . والطبرانى فى " معجمه " من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح عن يزيد بن أبى حبيب عن سلبة بن أسامة عن يحيى بن الحكم أن معاذاً ، قال : بعثنى رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن ، فأمرنى أن أخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ، ومن كل أربعين مُسنّة ، ومن السنين تبعين ، ومن السبعين مُسنّة وتبعاً ، ومن الثمانين مُسنّتين ، ومن التسعين ثلاثة أتبعه ، ومن المائة مُسنّة وتبعين ، ومن العشرة ومائة مُسنّتين وتبعاً ، ومن العشرين ومائة ثلاث مُسنّات ، أو أربعة أتبعه ، قال : وأمرنى رسول الله ﷺ أن لا أخذ فيما بين ذلك شيئاً ، إلا أن تبلغ مُسنّة أو جذعا ، وزعم أن الأوقاص لا فريضة فيها ، انتهى . قال صاحب " التنقيح فى التحقيق " : هذا حديث فيه إرسال ، وسلبة بن أسامة ، ويحيى بن الحكم غير مشهورين ، ولم يذكرهما ابن أبى حاتم فى " كتابه " ، انتهى . واعترض بعض العلماء على هذين الحديثين - أعنى حديث بقية . وحديث يحيى بن الحكم - بأن معاذاً لم يلق النبى عليه السلام بعد رجوعه من اليمن ، بل توفى عليه السلام قبل قدوم معاذ من اليمن ، قالوا : والصحيح ما رواه مالك رضى الله عنه فى " الموطأ " عن حميد بن قيس عن طلوس أن معاذاً أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً ، ومن أربعين بقرة مُسنّة ، وأتى بما دون ذلك ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال : لم أسمع من رسول الله ﷺ شيئاً ، حتى ألقاه ، وأسأله ، فتوفى النبى عليه السلام قبل أن يقدم معاذ ، انتهى . وأعلّ هذا بالانقطاع ، قال عبد الحق فى " أحكامه " : طلوس لم يدرك معاذاً ، انتهى . وعن مالك رضى الله عنه رواه الشافعى (٢) فى " سننه " بسنده ومثته ، قال الشافعى رضى الله عنه : وأخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طلوس أن معاذ بن جبل أتى بوكص البقر ، فقال : لم يأمر النبى عليه السلام فيه بشىء ، قال الشافعى رضى الله عنه : وهو ما لم يبلغ الفريضة ، انتهى . فقلت : ويدل على صحة ذلك حديث أخرجه الحاكم فى " المستدرک " (٣) - فى كتاب الفضائل - عن ابن مسعود ، قال : كان معاذ بن جبل رضى الله عنه شاباً جميلاً

(١) أحد فى " مسنده " ، ص ٢٤٠ - ج ٥ (٢) كتاب " الألفاظ " ، ص ٧ - ج ٢ ، وأحد : ص ٢٣١ - ج ٥ ، و ص ٢٣٠ ، وعن أبى كامل عن حماد بن زيد عن عمرو بن وهب : ص ٢٣١ - ج ٥ عن عبد الرزاق عن ابن جريح . (٣) هذا السياق الذى ذكره الحافظ المخرج لم أجده فى " المستدرک " ، وى مطاوعه ، فكانت ملحق من حديثى كعب ابن مالك : ص ٢٧٣ ، وأوله منه ، وآخره من حديث ابن مسعود : ص ٢٧٢ - ج ٣ ، مع شىء يدير زاده فيه من حديث جابر بن عبد الله : ص ٢٧٤ - ج ٣ ، كلها فى فصل معاذ ، وراجع " الطبقات " ، لابن سعد : ص ١٦٣ - ج ٣ ، القسم الثانى -

حلياً ممحاً من أفضل شباب قومه ، ولم يكن يمسك شيئاً : ولم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين ، فزومه غرماؤه حتى تغيب عنهم أياماً في بيته ، فاستأذنوا عليه رسول الله ﷺ ، فأرسل في طلبه ، فجاء ومعه غرماؤه ، فطلبوا حقهم ، فكلهم النبي عليه السلام فيه ، فلو ترك أحد لأحد ، لترك معاذ من أجل النبي عليه السلام ، فغله رسول الله ﷺ من ماله ، ودفعه إليهم ، فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم ، وقام معاذ بغير شيء ، فانصرف إلى بني سلة ، فكث فيه أياماً ، ثم دعاه النبي ﷺ فبعثه إلى اليمن ، وقال له : لعل الله يبجرك ، ويؤدى عنك دينك ، قال : تخرج معاذ إلى اليمن ، فلم يزل بها حتى توفي رسول الله ﷺ ، ثم رجع معاذ من اليمن ، فوافى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمكة أميراً على الحج ، استعمله أبو بكر رضي الله عنه ، التقيا يوم الروية بمنى ، فاعتقنا ، وعزى كل واحد منهما صاحبه برسول الله ﷺ ، ثم جلسا يتحدثان . فرأى عمر مع معاذ رقيقاً ، فقال له : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء أهدوا إلى ، وهؤلاء لأبي بكر ، فقال له عمر : إني أرى أن تأتي بكلهم إلى أبي بكر ، قال : نعم ، فلقية معاذ من الغد ، فقال له : يا ابن الخطاب ، لقد رأيتني البارحة ، وأنا أنزو إلى النار ، وأنت أخذ بحمزي ، وما أراني إلا مطيعك ، قال : فأتى بهم أبا بكر ، فقال : هؤلاء أهدوا إلى ، وهؤلاء لك ، فقال له أبو بكر : إنا قد سلنا لك هديتك ، فخرج معاذ إلى الصلاة ، فإذا هم يصلون خلفه ، فقال لم معاذ : لمن تصلون ؟ قالوا : لله ، قال : فأتهم لله ، فاعتقهم ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين ، وأخرج نحوه من حديث كعب بن مالك ، وقال فيه أيضاً : على شرط الشيخين ، وأخرج نحوه عن جابر ، وسكت عنه .

حديث آخر مرسل : رواه ابن سعد في "الطبقات" (١) - في ترجمة معاذ - عن أبي وائل ، قال : استعمل النبي عليه السلام معاذاً على اليمن ، فتوفي ، واستخلف أبو بكر . ومعاذ باق على اليمن ، الحديث .

حديث مخالف لما تقدم : رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٢) . قال : حدثنا عبد الأعلى بن حماد الزمسي (٣) ثنا عثمان بن عمر ثنا نهاس بن قهم حدثنا القاسم بن عوف الشيباني عن ابن أبي ليلى عن أبيه عن صهيب أن معاذاً لما قدم من اليمن بمجد النبي عليه السلام ، فقال له النبي عليه السلام : يا معاذ : ما هذا ؟ قال : إني لما قدمت اليمن وجئت اليهود والنصارى يسجدون لعظمتهم ، وقالوا : هذه تحية الأنبياء ، فقال عليه السلام : كنزوا على أنبيائهم ، ولو كنت أمراً أحداً أن يسجد لغير

(١) ابن سعد في "الطبقات" ، ص ١٢٢ - ج ٣ - القسم الثاني - (٢) وذكره المحشي في "أزواجه" ، ص ٣١٠ - ج ٤ ، وقال : رواه البزار . والطبراني ، وفيه : للنهاس بن قهم ، وهو ضعيف ، اه ، قلت : فيه شيء آخر ، وهو أن في رواية البزار . والطبراني في "أزواجه" ، : للثام ، بدل : اليمن ، وهو خلاف المنصود (٣) الزمسي - منسوب إلى زم ، وهو بالكوفة ، عليه عدة قرى

الله لامرأت المرأة أن تسجد لزوجها ، ، انتهى . فهذا فيه أن معاذاً رضى الله عنه رجع من اليمن قبل وفاة النبي ﷺ .

أحاديث الباب : روى الطبراني في "معجمه" حدثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن رجل عن معاذ بن جبل عن النبي عليه السلام ، قال : ليس في الأوقاص شيء ، ، انتهى . ووقفه بن أبي شيبة في "مصنفه" ^(١) فقال : حدثنا عبد الله ابن إدريس عن ليث عن طلوس عن معاذ ، قال : ليس في الأوقاص شيء ، ، انتهى .

حديث آخر : روى الدارقطني في كتابه "المؤتلف والمختلف" أخبرنا جعفر بن أحمد المؤذن - فيما أجازنا - حدثنا السري بن يحيى أنبا شبيب ثنا سيف عن سهيل بن يوسف بن سهيل عن عبيد بن صخر بن لوذان الأنصاري ، قال : عهد رسول الله ﷺ إلى عماله على اليمن في البقر : في كل ثلاثين ، تبيع ، وفي كل أربعين ، مسنة ، وليس في الأوقاص شيء ، ، انتهى . قال الدارقطني : والأوقاص ما بين الستين للذين يجب فيهما الزكاة ، انتهى .

حديث آخر : روى أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب "الأموال" ^(٢) حدثنا أبو الأسود عن ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب عن سلمة بن أسامة أن معاذ بن جبل ، قال : بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن ، وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ، ومن كل أربعين مسنة ، ومن الستين تبيعين ، ومن السبعين مسنة وتبيعاً ، ومن الثمانين مستتين ، ومن التسعين ثلاثة أتباع ، ومن المائة مسنة وتبيعين ، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات ، أو أربع أتباع ، قال : وأمرني رسول الله ﷺ أن لا آخذ مما بين ذلك شيئاً ، وقال : إن الأوقاص لأفريضة فيها ، ، انتهى . قال أبو عبيدة : والأوقاص ما بين الفريضتين ، انتهى . ورواه أبو أحمد بن زنجويه في "كتاب الأموال" ^(٣) حدثنا عبد الله ثنا ابن أبي عمير ، إلا أنه قال : عن سلمة بن أسامة عن يحيى بن الحكم أن معاذاً ، وزاد بعد قوله : من كل ثلاثين ، تبيعاً ، قال : والتبيع جذع ، أو جذعة ^(٤) ، قال ابن زنجويه : وهذا التفسير من كلامه عليه السلام .

قوله : وفروه "يعني الوقص" بما بين الأربعين إلى الستين ، قلنا : قد قيل : إن المراد منها الصغار ، قلت : تقدم في الأحاديث المذكورة ما فيه كفاية ، والله أعلم .

(١) ابن أبي شيبة : ص ١٣ - ج ٣ (٢) "كتاب الأموال" ، ص ٣٨٣ (٣) أبو أحمد بن زنجويه : ص ١١٨ - ج ٢ ، وهكذا سيأتي بعده في عدة مواضع (٤) قلت : هذه الزيادة ، عند أبي عبيد في حديث أبي الأسود أيضاً

الحديث التاسع : قال عليه السلام : « في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة ، وفي كل أربعين مسن أو مسنة » ، قلت : أخرجه الترمذي ^(١) ، وابن ماجه عن أبي عبيدة عن عبد الله أن النبي عليه السلام ، قال : « في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة ، وفي كل أربعين مسنة » انتهى . قال الترمذي : وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئا ، ثم أسند عن عمرو بن مرة ، قال : سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا ؟ قال : لا ، انتهى . قال ابن القطان في « كتابه » : والراوى عن أبي عبيدة هو خفيف ، واختلف عليه ، فرواه عبد السلام بن حرب - وهو حافظ - عن أبي عبيدة عن عبد الله كذلك ، ورواه شريك - وهو عن ساد حفظه - عن أبي عبيدة عن أمه عن عبد الله ، فوصله ^(٢) ، انتهى . قال « في الإمام » : هكذا رواه ابن الجارود من هذا الوجه في « المتقى » .

حديث آخر : في « علل الدارقطني » سئل الدارقطني عن حديث رواه أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « في كل أربعين من البقر مسنة ، وفي كل ثلاثين تبيع أو تبيعة » ، فقال : هذا يرويه داود بن أبي هند ، واختلف عنه ، فرواه أبو أيمة الطرسوسي عن عبيد الله بن موسى عن الثوري عن داود عن الشعبي عن أنس ، ورفع ، وغيره يرويه عن الثوري عن داود عن الشعبي مرسل ، وهو الصواب ، انتهى . وهذا مرسل ، رواه ابن أبي شيبة ^(٣) عن علي بن مسهر عن الأجلح عن الشعبي به . حديث آخر : أخرجه الدارقطني ^(٤) عن سوار عن ليث عن مجاهد ، وطائوس عن ابن عباس مرفوعا : ليس في البقر العوامل صدقة ، ولكن في كل ثلاثين ، تبيع ، وفي كل أربعين مسنة ، انتهى . وسيأتي في - العوامل - .

حديث آخر : مرسل : رواه ابن أبي شيبة ^(٥) عن يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن نعيم بن سلامة أخبره أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة زعموا أن رسول الله ﷺ بعث بها إلى معاذ رضي الله عنه ، قال نعيم : قرئت وأنا حاضر ، فإذا فيها من كل ثلاثين تبيع جذع أو جذعة ، ومن كل أربعين بقرة مسنة ، انتهى .

حديث آخر : روى أبو داود في « سننه » ^(٦) حدثنا عبد الله بن محمد الفيلبي ثنا زهير ثنا أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة ، والحارث عن علي ، قال زهير : أحسبه عن النبي ﷺ أنه قال : « هاؤا ربع العشور ، من كل أربعين درهما درهم ، وليس عليكم شيء حتى يتم مائتا درهم ، فإذا كانت

(١) الترمذي في « باب زكاة البقر » ، ص ٧٩ ، وإسناده « بلب صدقة البقر » ، ص ١٣ ، والبيهقي : ص ٩٩ - ج ٤ ، وابن أبي شيبة : ص ١٢ - ج ٣ (٢) أي بوصول أمه (٣) ابن أبي شيبة : ص ١٣ - ج ٣ (٤) الدارقطني : ص ٢٠٤ (٥) ابن أبي شيبة : ص ١٣ - ج ٣ (٦) أبو داود في « باب زكاة السائمة » ، ص ٢٢٧ ، والبيهقي : ص ٩٩ - ج ٤

ماتى درهم ، ففيها خمسة دراهم ، فما زاد فعلى حساب ذلك ، وفي الغنم في كل أربعين شاة شاة ، فان لم يكن إلا تسع وثلاثون ، فليس عليك فيها شيء ، وساق صدقة الغنم مثل الزهري ، قال : وفي البقر في كل ثلاثين تبيع ، وفي الأربعين مسنة ، وليس على العوامل شيء ، وفي الإبل ، فذكر صدقتها ، كما ذكر الزهري ، قال : وفي خمس وعشرين خمسة من الغنم . فإذا زادت واحدة ، ففيها بنت مخاض ، فان لم تكن بنت مخاض ، فابن لبون ذكر ، إلى خمس وثلاثين . فإذا زادت واحدة ، ففيها بنت لبون ، إلى خمس وأربعين . فإذا زادت واحدة ، ففيها حقة طروقة الجمل إلى ستين ، ثم ساق مثل حديث الزهري ، قال : فإذا زادت واحدة - يعني واحدة وتسعين - ففيها حقتان طروقة الفحل إلى عشرين ومائة ، فان كانت الإبل أكثر من ذلك ، ففي كل خمسين حقة ، ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق ، خشية الصدقة ، ولا يؤخذ في الصدقة حرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس ، إلا إن شاء المصدق . وفي النبات : ما سقته الأنهار أو السماء العشر ، وما سقى بالقرب ففيه نصف العشر . وفي حديث عاصم ، والحارث : الصدقة في كل عام ، قال زهير : أحسبه قال : مرة ، وفي حديث عاصم : إذا لم يكن في الإبل بنت مخاض ، ولا ابن لبون ، ففسرة دراهم ، أو شاتان ، انتهى بحروفه . ورواه الدارقطني في " سننه " (١) مجزوما به ، ليس فيه قال زهير : وأحسبه عن النبي ﷺ ، وقال ابن القطان رحمه الله في " كتابه " : إسناده صحيح ، وكلهم قعات ، ولا أعنى رواية الحارث ، وإنما أعنى رواية عاصم ، انتهى كلامه . ورواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " (٢) حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق به مرفوعاً ، ولم يشك فيه ، وفيه من التريب قوله : وفي خمس وعشرين خمسة من الغنم ، وكذا قوله : إذا لم يكن في الإبل بنت مخاض ، ولا ابن لبون ، ففسرة دراهم ، أو شاتان ، قال في " الإمام " : وقد جاء في خمس وعشرين خمسة من الغنم في حديث آخر أخرجه الدارقطني (٣) عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن سالم عن أبيه ، قال : وجدنا في كتاب عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ، قال في صدقة الإبل في خمس من الإبل سائمة شاة ، إلى أن قال : وفي خمس وعشرين خمس شياه ، فإذا زادت واحدة ، ففيها بنت مخاض ، الحديث ، قال الدارقطني : وسليمان بن أرقم ضعيف الحديث .

(١) لم أجد حديث زهير هذا بهذا السياق الطويل في الدارقطني في مطاوعه ، إلا ما في : س ٢٠٤ ، فانه هناك مجزوم به ،

ولكن منه مختصر جداً (٢) والدارقطني أيضاً : س ٢٠٤ ، لكنه موصول مختصر « ليس في البقر العوامل »

صدقة » ، وكذا في ابن أبي شيبة : ص ١٤ - ج ٣ (٣) الدارقطني : س ٢٠٨

فصل في الغنم

الحديث العاشر: حديث يان زكاة الغنم في كتاب رسول الله ﷺ. وكتاب أبي بكر رضي الله عنه، قلت: قدم في كتاب أنس، وفي كتاب عمر، وفي كتاب عمرو بن حزم. قوله: والضأن والمعز فيه سواء، لأن لفظة الغنم شاملة لكل، والنص ورد به، قلت: الضمير في - به - راجع إلى الغنم، مذكور في كتاب أنس، قال: وفي الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، رواه البخاري (١).

الحديث الحادى عشر: قال عليه السلام: «إنما حقنا الجذعة، والثني»، قلت: حديث غريب، وبمعناه ما أخرجه أبو داود، وابن ماجه في «الضحايا» (٢) عن عاصم بن كليب عن أبيه، قال: كنا مع رجل من أصحاب النبي ﷺ، يقال له: مجاشع، من بني سليم، فعزّت الغنم، فأمرنا منادياً فنأدى: أن رسول الله ﷺ يقول: إن الجذع يوفى ما يوفى منه الثني، انتهى. ورواه أحمد في «مسنده» (٣) حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من مزينة. أوجهية، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا كان قبل الأضحي يوم أو يومين، أعطوا جذعين، وأخذوا ثنياً، فقال عليه السلام: «إن الجذعة تجزى بما تجزى منه الثنية»، انتهى. ومن طريق أحمد رواه الحاكم في «المستدرک - في الضحايا»، وصححه، وعاصم بن كليب أخرجه له مسلم، وقال أحمد رضي الله عنه: لا بأس بحديثه، وقال أبو حاتم: صالح، وقال ابن المدني: لا يثبت به إذا انفرد، قاله المنذرى.

حديث آخر: أخرجه أبو داود (٤)، والنسائي، وأحمد في «مسنده» عن زكريا بن إسحاق حدثني عمرو بن أبي سفيان عن مسلم بن شعبة (٥) عن سفيان، قال: جئت رجلاً، مرتدفاً، فقالا: إنا رسول الله ﷺ يشأ إليك لتؤتينا صدقة غنمك، قلت: وما هي؟ قالوا: شاة، قال: فعمدت إلى شاة ممثلة غنماً وشحماً، فقالا: هذه شافع، وقد نهانا رسول الله ﷺ أن نأخذ شافعاً، والشافع: التي في بطنها ولدها، قلت: فأى شيء تأخذان؟ قالوا: غناتاً، جذعة، أو ثنية، فأخرجت إليهما غناتاً، فقتلواها، انتهى.

(١) البخاري: ص ١٩٦ (٢) أبو داود في «باب ما يجوز من الضحايا السن»، ص ٣١ - ج ٢، وابن ماجه في «باب كم تجزى»، من الغنم عن البدنة»، ص ٢٣٤. (٣) أحمد في «مسنده»، ص ٣٦٨، والحاكم في «المستدرک»، ص ٢٢٦ - ج ٤ من طريق أحمد. وضميه. (٤) أبو داود في «باب زكاة السائمة»، ص ٢٢٩، والنسائي في «باب إعطاء السيد لئال يغير اختيار المصدق»، ص ٣٤١، وأحمد في «مسند»، ص ٤١٤ - ج ٣. و«كتاب الأموال»، ص ٤٠٣. (٥) عند النسائي. وأحمد: مسلم بن عثمة، وكذا في أبي داود رواية.

حديث آخر: رواه مالك في "الموطأ" ^(١) من حديث سفيان بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث مصدقاً، فكان يمدّ على الناس السخل، فقالوا: أتعد علينا السخل، ولا تأخذ، فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك، فقال عمر: نعم، نعدّ عليهم السخلة يحملها الراعي، ولا تأخذها، ولا تأخذ الأكلة، ولا الرى، ولا الماخض، ولا لغل الغنم، وتأخذ الجذعة، والثنية، وذلك عدل بين غداء الغنم وخياره، انتهى. قال النووي رحمه الله: سنده صحيح، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب "الأموال" ^(٢) حدثنا إسماعيل بن عباس عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي عن مكحول أن عمر بن الخطاب، قال لسفيان بن عبد الله في صدقة الغنم: خذ الجذعة، والثنية، حدثنا هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب عن الأزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث مصدقاً، فأمره أن يأخذ الجذعة، والثنية، انتهى. قال النووي: الفناء: "بنين مكسورة" ^(٣) وذال معجمة ممدودة، وهو الردي، انتهى.

الحديث الثاني عشر: روى عن علي موقوفاً ومرفوعاً، لا يؤخذ في الزكاة إلا الثني، فصاعداً، قلت: غريب، وأخرجه إبراهيم الحري في كتابه "غريب الحديث" عن ابن عمر، قال: لا يجرى في الضحايا إلا الثني، فصاعداً، انتهى. ذكره في "باب: ثنا" من كتابه.

قوله: وجواز التضحية عرف نصاً "يعني التضحية بالجذع"، قلت: أخرجه مسلم ^(٤) عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يصسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن»، انتهى. وفيه أحاديث ستأتي في "الأضحية" إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث عشر: قال عليه السلام: «في كل أربعين شاة شاة»، قلت: تقدم ^(٥) في كتاب عمرو: في الشاة في كل أربعين شاة سائمة شاة، أخرجه النسائي، وابن حبان، والحاكم. وروى ابن ماجه في "سننه" ^(٦) من حديث أبي هند الصديق عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: في أربعين شاة شاة، وروى الطبراني في "معجمه الوسيط" ^(٧) من حديث

(١) مالك في "الموطأ" - في باب مانجاء فيها يهد به من السخلى الصدقة، ص ١١٣، وعند البيهقي: ص ١٠٠ - ج ٤، والري: هي الشاة تربي في البيت، لأجل اللبن، وقيل: هي الشاة القرية العهد بالولادة، والمدا: جمع عدى، السخلة، والأكلة: هي التي تمزق للأكل.

(٢) كتاب الأموال، ص ٣٩٠ - (٣) وفي "الموطأ"، بين منجى، وكذا في "الصراح"، (٤) مسلم في "باب سن الأضحية"، ص ١٥٥ - ج ٢ - (٥) تقدم كتاب عمرو في "باب صدقة السوائم"، ص ٣٨٣، فراجع، وفي "الدرية"، هو كتاب عمرو بن حزم، اهـ - (٦) ابن ماجه في "باب صدقة الغنم"، ص ١٣١، وأبو هند هذا مجهول - (٧) قال الهيثمي في "الزوائد"، ص ٧٣ - ج ٣: رواه الطبراني في "الوسيط"، عن محمد بن إسماعيل بن عبد الله عن أبيه، ولم أرهما، وبقي رجله تحت، اهـ.

سلام أبي المنذر ثنا داود بن أبي هند عن أنس أن رسول الله ﷺ كتب إلى عماله في سنة الصدقات في كل أربعين شاة ، انتهى . وروى أبو داود ^(١) من حديث عاصم بن ضمرة . والحارث عن علي ، قال زهير : أحسبه عن النبي ﷺ ، قال : هاتوا ربع العشر ، من كل أربعين درهما درهما ، إلى أن قال : وفي الغنم في كل أربعين شاة شاة ، الحديث ، ورواه الدارقطني مجزوما ، لم يشك فيه ، وصححه ابن القطان ، وقد تقدم في - حديث البقر - بتمامه .

فصل في الخيل

الحديث الرابع عشر : قال عليه السلام : ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " ^(٢) عن عراك بن مالك عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة ، انتهى . بألفاظهم الستة . ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، وزاد فيه : إلا صدقة الفطر ، قال ابن حبان : فيه دليل على أن العبد لا يملك ، إذ لو ملك لوجب عليه صدقة الفطر ، وهذه الزيادة عند مسلم أيضاً ، ولفظه : ليس في العبد صدقة ، إلا صدقة الفطر ، انتهى . ورواه الدارقطني بلفظ : لا صدقة على الرجل في فرسه ولا في عبده ، إلا زكاة الفطر ، ولهذا الألفاظ فوائد ستأتي في - صدقة الفطر - .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٣) ، والترمذي ، والنسائي عن أبي عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق ، فهاتوا صدقة الرقة ، انتهى . قال أبو داود : وروى هذا الحديث الأعمش ^(٤) عن أبي إسحاق ، كما رواه أبو عوانة ، ورواه أبو معاوية ، وإبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي عن النبي عليه السلام ، قال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحاق ، يحتمل أن يكون روى عنهما .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في " سننه " ^(٥) عن أحمد بن الحارث البصري ثنا الصقر

(١) تقدم حديث أبي داود في - الفصل السابق - .

(٢) البخاري في " باب ليس على المسلم في فرسه صدقة " ، ص ١٩٧ ، ومسلم في " باب ما فيه الزكاة " ، ص ٣١٦ ، وأبو داود في " باب صدقة الرقيق " ، ص ٢٣٢ ، والنسائي في " باب زكاة الخيل " ، ص ٣٤٢ ، وابن ماجه في " باب صدقة الخيل والرقيق " ، ص ١٣١ ، والترمذي في " باب ليس في الرقيق والخيل صدقة " ، ص ٨٠ ، والدارقطني : ص ٢١٤ . (٣) أبو داود في " زكاة للسانة " ، بطوله ص ٢٢٨ - ج ١ ، والترمذي في " باب زكاة الذهب والورق " ، ص ٢٩ - ج ١ ، وابن ماجه في " باب صدقة الخيل والرقيق " ، ص ١٣١ .

(٤) حديث الأعمش أخرجه الطحاوي : ص ٣١١ ، عن أبي إسحاق عن عاصم ، وروى الطحاوي عن سفيان بن عيينة ، وشريك ، وإبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه . (٥) ص ٢٠٠ .

ابن حبيب، قال: سمعت أبا رجاء العطاردي يحدث عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب أن النبي عليه السلام، قال: ليس في العوامل صدقة، ولا في الجبهة صدقة، قال الصقر: الجبهة: الخيل، والبغال، والعيث، وقال أبو عبيد: الجبهة: الخيل، انتهى. والصقر ضعيف، قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": ليس هومن كلام رسول الله ﷺ، وإنما يعرف بإسناد منقطع، قبله الصقر على أبي رجاء، وهو يأتي بالمقلوبات، انتهى. وأحمد بن الحارث الراوي عن الصقر هو الغساني، قال أبو حاتم الرازي: هو متروك الحديث، انتهى.

حديث آخر: روى سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه إلى أهل اليمن: وأنه ليس في عبد مسلم، ولا في فرسه شيء، وقد تقدم في كتاب عمرو بن حزم.

حديث آخر: أخرجه البيهقي^(١) عن بقية حدثني أبو معاذ عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «عفوت لكم عن صدقة الجبهة، والكسعة، والنخعة، قال بقية: الجبهة: الخيل، والكسعة: البغال، والخير، والنخعة: المريات في البيوت، انتهى. قال البيهقي: وأبو معاذ سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث لا يحتج به، مع أنه قد اختلف عليه فيه، فقيل: عنه هكذا، وقيل: عنه عن الحسن بن عبد الرحمن بن سمرة مرفوعاً نحوه، ثم أخرجه كذلك عن عبيد الله بن يزيد عن سليمان بن أرقم به، ورواه كثير بن زياد أبو سهل عن الحسن عن النبي عليه السلام مرسلًا، أخرجه أبو داود في المراسيل.

قوله: وتأويله^(٢): فرس الغازي، هو المنقول عن زيد بن ثابت، قلت: غريب، وذكره أبو زيد الدبوسي في كتاب "الأسرار"، فقال: إن زيد بن ثابت لما بلغه حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: صدق، رسول الله ﷺ إنما أراد فرس الغازي، قال: ومثل هذا لا يعرف بالرأي، ثبت أنه مرفوع، انتهى. وروى أبو أحمد بن زنجويه في كتاب "الأموال"^(٣) حدثنا علي بن الحسن ثنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه أنه قال: سألت ابن عباس عن الخيل أفها صدقة؟ فقال: ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة، انتهى.

الحديث الخامس عشر: قال عليه السلام: «في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم»، قلت: أخرجه الدارقطني^(٤)، ثم البيهقي في "سقمها" عن الليث بن حماد الأصطخري حدثنا

(١) ص ١١٨ - ج ٤ (٢) قال الجصاص في "أحكام القرآن"، ص ١٨٩ - ج ٣: هذا عند أبي حنيفة من خيل الركوب، ألا ترى أنه لم ينف صدقتها إذا كانت لتجارة بهذا المعنى ١٩ هـ. (٣) قال الحافظ في "الدراية"، ص ١٥٨: إسناده صحيح. (٤) الدارقطني: ص ٢١٤، والبيهقي: ص ١١٩ - ج ٤، قال الهيثمي في "أزواجه"، ص ٦٩ - ج ٣: فيه ليث بن حماد - ومراك، وكلاما ضعيف.

أبو يوسف عن غورك^(١) بن الخضر بن أبي عبد الله عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « في الخيل السائمة في كل فرس دينار » ، انتهى . قال الدارقطني : تفرد به غورك ، وهو ضعيف جداً ، ومن دونه ضعفاء ، انتهى . وقال البيهقي : ولو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه ، انتهى . وقال ابن القطان في « كتابه » : « وأبو يوسف هذا هو أبو يوسف يعقوب القاضي^(٢) ، وهو مجهول عندهم ، انتهى . وفيه شيء ، فقد وثقه ابن حبان ، وغيره . واستدل لما ابن الجوزي في « التحقيق » بحديث أخرجه في « الصحيحين »^(٣) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر الخيل ، فقال : « ورجل ربطها تغشياً وتعفاءً ، ثم لم ينس حق الله في رقابها ، ولا في ظهورها ، فهي لذلك ستر » ، وجوابه من وجهين : أحدهما : أن حقها إعادتها وحمل المنقطعين عليها ، فيكون ذلك على وجه التنبؤ . والثاني : أن يكول واجباً ، ثم نسخ بدليل قوله : قد عفوت لكم عن صدقة الخيل ، إذ العفو لا يكون إلا عن شيء لازم ، انتهى كلامه . وكذلك استدل به الشيخ في « الإمام » ، والحديث في « الصحيحين » عن أبي صالح^(٤) عن أبي هريرة في حديث مانع الزكاة بطوله ، وفيه : الخيل ثلاثة : هي لرجل وزر . ورجل ستر . ورجل أجر ، فأما التي هي له وزر ، فرجل ربطها رياءً ونفراً ، وأما التي هي له ستر ، فرجل ربطها في سبيل الله ، ثم لم ينس حق الله في ظهورها ، ولا في رقابها . وفي لفظ لمسلم : في ظهورها ولا بطونها ، الحديث .

قوله : والتخير بين الدينار والتقوم مأثور عن عمر ، قلت : غريب ، وأخرج الدارقطني في « سننه »^(٥) عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب ، قال : جاء ناس من أهل الشام إلى عمر ، فقالوا : إنا قد أصبنا أموالاً خيلاً ورقياً ، وإنا نحب أن نركبه ، فقال : ما فعله صاحبنا قبلي فأفعل أنا ، ثم استشار أصحاب رسول الله ﷺ ، فقالوا : أحسن ، وسكت على ، فسأله ، فقال : هو حسن لو لم يكن جزية راتبة يؤخذون بها بعدك ، فأخذ من الفرس عشرة دراهم ، ثم أعاده قريباً منه بالسند المذكور والقصة ، وقال فيه : فوضع على كل فرس ديناراً ، انتهى . وروى محمد بن الحسن

(١) غورك : « بالثب المنجمة » ، كذا في - الدارقطني - والميزان - ، وفي - الدارقطني - الخضر ، وفي - البيهقي - الخضر « محتملين » ، وفي « أعله » ، وفي « الميزان » ، غورك بن الخضر ، وفي « الفرائد » ، غورك « بالثب المنجمة » ، (٢) أي ليس هو بصاحب لآل أبي حنيفة (٣) البخاري في « المساقاة » في باب شرب الناس والدواب من الأثمار ، من ٣١٩ ، وصلى في « باب إمام مانع الزكاة » ، من ٣١٩ (٤) قلت : حديث أبي صالح عن أبي هريرة هذا هو الذي تقدم فيها استدلال ابن الجوزي آخراً ، فواجهه اللاحق ؟

(٥) الدارقطني : من ٢١٤ . وأما في : من ٢١٩ ، وأخرجه الطحاوي : من ٣١٠ ، وأحمد في « مسنده » ، من ١٤ ، إلى قوله : يؤخذون بها بعدك ، وكذا الحاكم في « المستدرک » ، من ٤٠٠ ، وصححه ، وقال الميشتي في « الزوائد » ، من ٦٩ - ج ٣ : رواه أحمد . والطبراني في « الكبير » ، ورجله ثلاث . اهـ .

الشيباني في "كتاب الآثار" (١) أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه قال في الخيل السائمة التي يطلب نسلها: إن شئت في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم، وإن شئت فالفيلة، فيكون في كل مائة درهم خمسة دراهم، في كل فرس ذكر أو أنثى، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أن جبير بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية يقول: ابتاع عبد الرحمن بن أمية - أخو يعلى بن أمية - من رجل من أهل اليمن فرساً أنثى بمائة قلوص، فندم البائع، فطلق بعمر، فقال: خصني يعلى، وأخوه فرساً لي. فكتب إلى يعلى أن الحق بي، فأله، وأخبره الخبر، فقال: إن الخيل تبلغ هذا عندهم؟ ما علمت أن فرساً يبلغ هذا، فأخذ من كل أربعين شاة شاة، ولا تأخذ من الخيل شيئاً، خذ من كل فرس ديناراً، فقدر على الخيل ديناراً، انتهى. وروى أيضاً عن ابن جريج أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق الخيل، وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقة الخيل، انتهى. قال ابن عبد البر: وقد روى فيه جويرية عن مالك حديثاً صحيحاً، أخرجه الدارقطني (٢) عن جويرية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره، قال: رأيت أبي يقم (٣) الخيل، ثم يرفع صدقتها إلى عمر رضي الله عنه، انتهى.

الحديث السادس عشر: قال عليه السلام: «لم ينزل على فيها شيء»، يعني في البغال والحمير، قلت: الحديث في «الصحيحين». وليس فيه: البغال، أخرجه عن أبي صالح عن أبي هريرة، وسئل النبي عليه السلام عن الحمر، فقال: ما نزل على فيها شيء، إلا هذه الآية الجامعة الفاذة (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) أخرجه البخاري (١) في «بدء الخلق» قبل باب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، وأعادته في تفسير (إذا زلزلت) وأوله: الخيل ثلاثة: لرجل أجر. ولرجل ستر. وعلى رجل وزر، إلى آخره، وأخرجه مسلم مطولاً في «الزكاة»، وهو حديث مانع الزكاة، وأوله: ما من صاحب ذهب، ولا فضة لا يؤدي

(١) «كتاب الآثار» في باب زكاة الدواب والحوامل، ص ٤٧

(٢) هو في «الطحاوي»، ص ٣١٠ - ج ١، وروى الترمذي في كتاب «الأنعام»، ص ٢٢٠ - ج ٧ أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر أسراً يؤخذ في الفرس شاة أو عشرة، أو عشرون درهماً، أنه. وقال الخياط في «الدرية»: روى الدارقطني في «عرائب مالك»، بإسناد صحيح عنه عن الزهري، أن السائب بن يزيد أخبره، قال: رأيت أبي يقم الخيل، ثم يدفع صدقتها إلى عمر (٣) في «الجمهر»، - يقم -، و «الطحاوي»، - يقم - (٤) أخرجه البخاري في «المساقاة» - في باب شرب الناس والدواب من الأنهار، ص ٣١٩، وفي «الجهاد»، ص ٤٠٠، وفي «المنائب»، ص ٥١٤، وفي «التفسير»، ص ٧٤١ - ج ٢، و «الاعتصام»، ص ١٠٩٣، وأخرجه مسلم في «باب إثم مانع الزكاة»، ص ٣١٩ - ج ١

حقها ، الحديث ، فمراه شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره لمسلم فقط ، وكأنهما اعتدما على ما ذكره البخارى في " الزكاة " فانه ذكر الحديث هناك ، واختصر منه ذكر الحشر ، فلذلك قال : وأخرج البخارى بعضه .

فصل

الحديث السابع عشر : قال عليه السلام : « ليس في الحوامل والعوامل ، ولا في البقرة المثيرة صدقة » ، قلت : غريب بهذا اللفظ . وفي العوامل أحاديث : منها ما رواه أبو داود في " سننه " (١) من حديث زهير ثنا أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة ، والحارث عن علي ، قال زهير : وأحسبه عن النبي ﷺ أنه قال : هاتوا ربع المشور من كل أربعين درهما درهم ، فذكر الحديث ، وقال فيه : وليس على العوامل شيء ، مختصر . ورواه الدارقطني مجزوماً ، ليس فيه : قال زهير : وأحسبه ، قال ابن القطان في " كتابه " : هذا سند صحيح ، وكل من فيه ثقة معروف ، ولا أعنى رواية الحارث ، وإنما أعنى رواية عاصم ، انتهى كلامه . وهذا منه توثيق لعاصم ، ورواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق به مرفوعاً ، ووقفه عبد الرزاق في " مصنفه " (٢) ، قال : أخبرنا الثوري ، ومعر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ، قال : ليس في العوامل البقر صدقة .

حديث آخر : أخرجه الطبراني في " معجمه " . والدارقطني في " سننه " عن سوار بن مصعب عن ليث عن مجاهد ، وطاوس عن ابن عباس مرفوعاً : ليس في البقر العوامل صدقة ، ورواه ابن عدى في " الكامل " ، وأعله بسوار ، ونقل تضعيفه عن البخارى ، والنسائي ، وابن معين . ووافقهم ، وقال : عامة ما يرويه غير محفوظ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً عن غالب بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مرفوعاً نحوه ، وغالب لا يعتمد عليه ، قال يحيى : ليس بثقة . وقال الرازي : متروك .

حديث في المثيرة : رواه الدارقطني في " سننه " (٣) عن ابن جريج عن زياد بن سعيد

(١) أبو داود في " باب زكاة السائمة " ، ص ٢٣٧ ، والدارقطني : ص ٢٠٤ . مجزوماً فيها ، والبيهقي : ص ١١٦ - ج ٤ (٢) وابن أبي شيبة : ص ١٤ - ج ٣ ، والدارقطني : ص ٢٠٤ ، كلاماً عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق به ، وكذا في البيهقي : ص ١١٦ - ج ٤ (٣) الدارقطني : ص ٢٠٤ ، وقال المحافظ في " الدابة " : إسناده حسن ، وقال : أخرجه عبد الرزاق موقوفاً ، وهو أصح

عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنهم أن النبي عليه السلام، قال: «ليس في المثيرة صدقة»، انتهى.
قال البيهقي رحمه الله: في إسناده ضعف، والصحيح موقوف، انتهى. ووقفه عبد الرزاق في «مصنفه»
أخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً.

الحديث الثامن عشر: قال عليه السلام: «لا تأخذوا من حزرات أموال الناس، وخذوا
من حواشي أموالهم»، قلت: غريب بهذا اللفظ، وروى البيهقي^(١) بعضه مرسلًا عن هشام
ابن عروة عن أبيه عروة أن النبي ﷺ، قال: «لصدقة» لا تأخذ من حزرات أنفس الناس
شيئاً، خذ الشارف، والبكر، وذوات العيب،، ورواه ابن أبي شية: حدثنا حفص عن هشام
به، ورواه أبو داود في المراسيل: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن هشام به، والشارف:
المسرفة، والبكر: الصغير من الإبل، يؤدى. ورواه مالك في «الموطأ»^(٢) أخبرنا يحيى بن
سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة، قالت: مر على عمر بن
الخطاب بقم من الصدقة، فرأى منها شاة حاملاً، ذات ضرع عظيم، قال: ماهذه الشاة؟ فقالوا:
شاة من الصدقة، فقال عمر رضى الله عنه: ما أعطى هذه أهلها، وهم طائعون، لا تقتلوا الناس!
لا تأخذوا حزرات^(٣) المسلمين، انتهى. ومن طريق مالك رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في
«كتاب الأموال»، وقال: الحزرات: هي خيار المال، انتهى. وروى ابن أبي شية في «مصنفه»
حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن قيس بن أبي حازم عن الصنائح الأنخسي، قال: أبصر
النبي عليه السلام ناقة حسنة في إبل الصدقة، فقال: ماهذه؟ قال صاحب الصدقة: إني ارتفعت
يعبرين من حواشي الإبل، قال: نعم إذا، انتهى. وفي الباب حديث معاذ رضى الله عنه^(٤) حين
بعث النبي عليه السلام، فإنهم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ
من أغنيائهم، فردد على فقرائهم، فإنهم أطاعوا لك بذلك، فأياك وكرائم أموالهم، الحديث.
وحديث آخر: قال أبو داود في «سننه»: قرأت في كتاب عبد الله بن سالم بمخص، عند
آل عمرو بن الحارث الحمصي عن الزبيدي، قال: وأخبرني يحيى بن جابر عن جبير بن نفير عن عبد الله
ابن معاوية النخعي - من غزيرة قيس - قال: قال النبي عليه السلام: «ثلاث من فعلهن فقد طمى

(١) البيهقي: ص ١٠٢ - ج ٤، وابن أبي شية: ص ١٢ - ج ٣، وروى الطحاوي: ص ٣١٤ - ج ١
مرسلًا، ومن عروة من ثالثة مستنداً أيضاً بإسناد رجاله ثقات (٢) «الموطأ»، ص ١١٥، ومن طريقه أبو عبيد
في «كتاب الأموال»، ص ٤٠٣، ورواه أبو عبيد عن هشام بن الأنصاري، وابن أبي شية عن الآخر عنه
ص ١٢ - ج ٣، ولم يذكر عائشة، والله أعلم (٣) حزرات: جمع حزرة «بالهاء المهملة»، وتعهد المتعوط على
الراء، كذا قال ابن المظفر في «الفتح»، والملاحظ في «الترغيب»، وهو خيار الأموال (٤) تدم تخريجاً في
«أوائل الزكاة»، أخرجه البهاري في «باب لا تأخذ كرائم أموال الناس في الصدقة»، ص ١٩٦

طَعِمَ الْإِيمَانُ : مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ حَلِيَّةً بِهَا تَغْفِرُ رَافِدَةً عَلَيْهِ فِي كُلِّ عَامٍ ، وَلَمْ يَعْطِ الْحَرَمَةَ . وَلَا الدَّرَنَةَ ، وَلَا الْمَرِيضَةَ ، وَلَا الشَّرْطَ الثَّمِينَةَ ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ ، أَتَيْتُمْ . وَلَمْ يَصِلْ أَبُو دَاوُدَ بِهِ سَنَدُهُ ، وَوَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَالْبَزَارُ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَصُولِ .

الحديث التاسع عشر : قال عليه السلام : « في خمس من الإبريل شاة ، وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشراً » ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، قال ابن الجوزي في " التحقيق " : وروى القاضي أبو يعلى ، وأبو إسحاق الشيرازي في " كتابيهما " : أن النبي ﷺ : قال : « في خمس من الإبريل شاة ولا شيء من الزيادة حتى تبلغ عشراً » ، انتهى .

وقوله : في خمس من الإبريل شاة ، تقدم في كتاب عمر رضى الله عنه ^(١) أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة ، وكان فيه : في خمس من الإبريل شاة ، أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه . وقد تقدم في كتاب أنس ، عند البخارى ، في خمس ذود شاة .

قوله : وليس في الزيادة حتى تبلغ عشراً ، فروى معناه أبو عبيد ^(٢) القاسم بن سلام : حدثنا يزيد بن هارون عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن حزم عن محمد بن عبد الرحمن الأنصارى أن في كتاب النبي ﷺ ، وكتاب عمر رضى الله عنه في الصدقات : أن الإبريل إذا زادت على عشرين ومائة فليس فيها دون العشر شيء . - يعنى حتى تبلغ ثلاثين ومائة ، انتهى .

قوله : وهكذا قال في كل نصاب ، قلت : وقد يستدل لمحمد في قوله : إن الزكاة تجب في النصاب مع العفو ، بظاهر قوله في كتاب أنس : من كل خمس ذود شاة . فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ، ففيها بنت مخاض ، الحديث . وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة ، الحديث . وكذلك في كتاب عمرو بن حزم ، ووجه الدليل أنه غير الوجوب إلى النصاب الآخر ، فدل على أن الوجوب الأول منسحب إلى الوجوب الثانى . وما بينهما هو العفو .

قوله : لأن الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين - يعنى مع بنى تغلب - ، قلت : أخرج البيهقى رحمه الله عن عباد بن نعيان التغلبى في حديث طويل ، أن عمر رضى الله عنه لما صالحهم - يعنى نصارى بنى تغلب - على تضعيف الصدقة ، قالوا : نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى

(١) تقدم كتاب عمر في " في فصل في الإبريل " ، ص ٣٣٨ من هذا الجزء . وفي ذلك الفصل كتاب أنس أيضاً

(٢) أبو عبيد في " كتاب الأموال " ، ص ٣٦٣

العجم ، ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض ، يعنون الصدقة ، فقال عمر رضى الله عنه : لا ، هذه فرض المسلمين ، قالوا : فود ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ، فقبل ، قرأى هو وهم على أن تضعف عليهم الصدقة ، وفي بعض طرقه : سموها ماشتم ، وروى أيضاً من حديث داود بن كردوس ، قال : صالح عمر رضى الله عنه بنى تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة ، ولا يمنعوا فيها أحداً أن يسلم ، ولا أن يغمسوا أولادهم ، وهذا رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" : حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن السفاح بن مطر عن داود بن كردوس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فذكره . وزاد : وأن لا يُنصروا صغيراً ، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" ^(١) : حدثنا أبو معاوية عن الشيباني به ، وزاد به : من كل عشرين درهما درهم ، ثم قال : حدثنا سعيد بن سليمان عن هشيم ثمالية عن السفاح بن المنى الشيباني عن زرعة بن النعمان ، أو النعمان بن زرعة ، أنه سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكله في نصارى بنى تغلب ، قال : وكان عمر رضى الله عنه قد هم أن يأخذ منهم الجزية ، ففرقوا في البلاد ، فقال النعمان بن زرعة لعمر : يا أمير المؤمنين ، إن بنى تغلب قوم عرب يأفون من الجزية ، وليست لهم أموال ، إنما هم أصحاب حرث ومواشي ، ولم نكأية في العدو ، فلا تُعين عدوك عليك بهم ، قال : فصالحهم عمر رضى الله عنه على أن تضعف عليهم الصدقة ، واشترط عليهم أن لا ينصروا أولادهم ، انتهى . ورواه أبو أحمد حميد بن زنجويه النسائي في "كتاب الأموال" : حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن المغيرة به أن عمر رضى الله عنه أراد أن يأخذ من نصارى بنى تغلب الجزية ففرقوا في البلاد ، إلى آخره ، وروى عبد الرزاق في "مصنفه" ^(٢) - في كتاب أهل الكتاب - أخبرنا عبد الله بن كثير عن شعبة عن الحكم بن عتيبة ، قال : سمعت إبراهيم النخعي رضى الله عنه يحدث عن زياد بن حدير ، وكان زياد يومئذ حياً أن عمر رضى الله عنه بعثه مصدقاً ، فأمره أن يأخذ من نصارى بنى تغلب العشر ، ومن نصارى العرب نصف العشر ، انتهى . وفي "الطبقات" - لابن سعد ^(٣) زياد بن حدير الأسدي يروى عن عمر ، وعلى ، وطلحة بن عبيد الله رضى الله عنهم ، انتهى .

باب زكاة الفضة

الحديث العشرون : قال عليه السلام : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، والواقه أربعون درهماً ، قلت : أخرج البخارى ، ومسلم ^(١) عن يحيى بن عمار عن الحنظري عن النبي

(١) "كتاب الأموال" ، ص ٥٤ ، و ص ٢٨ (٢) وأبو عبيد في "كتاب الأموال" ، ص ٢٩ من عبد الرحمن بن المهدي عن شعبة به (٣) ابن سعد : ص ٨٩ ج ٦ (٤) البخارى في "باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" ، ص ٢٠١ ، ومسلم في "باب ما فيه الزكاة" ، ص ٣١٥ ج ١

ﷺ، قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمسة ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة»، انتهى. وأخرجه مسلم^(١) عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة»، انتهى. رواه الدارقطني في حديث، وقوله في الكتاب: والوقية أربعون درهما، يحتمل أن يكون من تمام الحديث، ويحتمل أن يكون من كلام المصنف، فإن كان من تمام الحديث فشاهد ما أخرجه الدارقطني في «سننه»^(٢) عن يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ولا زكاة في شيء من الفضة حتى تبلغ خمسة أواق، والأوقية: أربعون درهما»، مختصر. ويزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، قال يحيى في رواية عباس: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: سئل ابن المدينى عنه، فقال: ضعيف، وقال أبو حاتم: محله الصدق، والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه، ولا يحتج به، قال في «الإمام»: «وإن كان من كلام المصنف فشاهد ما أخرجه مسلم في «محييه»^(٣) عن ابن أبي مسلبة، قال: سألت عائشة زوج النبي عليه السلام، قالت: كان صدقه لأزواجه ثلث عشرة أوقية ونشأ، فذلك خمسمائة درهم، قلت: ما النش؟ قالت: نصف أوقية، فهذا صدق رسول الله ﷺ لأزواجه، انتهى.

الحديث الحادى والعشرون: روى أن النبي عليه السلام كتب إلى معاذ بن جبل رضى الله عنه، أنخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال، قلت: وروى الدارقطني في «سننه»^(١) من حديث عبد الله بن شبيب عن عبد الجبار ابن سعيد حدثني حاتم بن إسماعيل عن محمد بن أبي يحيى عن أبي كثير مولى أبي جحش عن محمد بن عبد الله بن جحش عن رسول الله ﷺ أنه أمر معاذ بن جبل رضى الله عنه حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ من كل أربعين ديناراً ديناراً، ومن كل مائتي درهم خمسة دراهم، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، وليس في الخضروات صدقة، انتهى. وهو معلول بعبد الله بن شبيب، قال ابن حبان في «كتاب الضعفاء»: يقلب الأخبار ويسرقها، ولا يجوز الاحتجاج به، وذكر الشيخ هذا الحديث في «الإمام» من جهة عبد الجبار. إلى آخره، وهو وقهم^(٢)، ولم يتعرض لذكر ابن شبيب، ولا أعل الحديث له.

(١) ص ٣١٦ (٢) ص ٢٠٢ مسلم في «التكحيم» في باب الصدقات ص ٤٥٨ - ح ١

(٤) الدارقطني: ص ٢٠٠ (٥) في نسخة «وهو ثقة» وفي نسخة «الدارقطني»: من جهة عبد الجبار. إلى آخره، ووقهم «البجنورى».

أحاديث الباب : حديث أخرجه أبو داود ^(١) عن زهير عن ابن إسحاق عن عاصم بن ضمرة . والحارث عن علي رضي الله عنهما ، قال زهير : أحسبه عن النبي عليه السلام ، قال : ماتوا ربع العشر ، ومن كل أربعين درهما درهم ، وليس عليكم شيء حتى يتم مائتا درهم ، فإذا كانت مائتي درهم ، فقبها خمسة دراهم ، فإزاد فعلى حساب ذلك ، انتهى . ورواه الدارقطني غروما ، ليس فيه : أحسبه ، وصححه ابن القطان ، وقد تقدم في " زكاة البقر " ^(٢) .

حديث آخر : أخرجه أبو داود أيضاً عن ابن وهب أخبرني جرير بن حازم ، وسمي آخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة ، والحارث عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، قال : « إذا كانت لك مائتا درهم ، وحال عليها الحول ، فقبها خمسة دراهم ، ، وقد تقدم ^(٣) في حديث الحول .
حديث آخر : أخرجه البزار في " مسنده " ^(٤) عن عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً : ليس في تسعين ومائة من الورق شيء ، فإذا بلغت مائتين فقبها خمسة دراهم ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا ابن جريج أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ ، قال : « ليس فيما دون مائتي درهم شيء ، فإذا بلغت مائتي درهم فقبها خمسة دراهم ، ، وهو مرسل جيد .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق أيضاً أخبرنا الحسن بن عمار عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس في مائتي درهم شيء حتى يحول عليها الحول ، فإذا حال عليها الحول فقبها خمسة دراهم ، ، وسيأتي تباه في " زكاة الذهب " .

حديث آخر : أخرجه أبو محمد الكشي في " سننه " عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً : ليس في أقل من مائتي درهم ، فإذا بلغت مائتين فقبها خمسة دراهم ، وهو مسند ضعيف .

الحديث الثاني والعشرون : قال عليه السلام في حديث علي رضي الله عنه : « وما زاد على المائتين فبحسابه » ، قلت : أخرجه أبو داود ^(٥) عن ابن وهب أخبرني جرير بن حازم ، وسمي آخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة ، والحارث عن علي عن النبي ﷺ ، قال : « إذا كانت لك مائتا

(١) أبو داود في " باب زكاة السائمة " ، ص ٢٢٧ (٢) تنقيح " آخر زكاة البقر " ، (٣) تنقيح في الحديث الثالث ، ص ٣٢٨ من هذا الجزء (٤) والمالك في " المستدرک " (٥) في " باب زكاة السائمة " ، ص ٢٢٨

درهم، وحال عليها الحول قهما خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً، وحال عليها الحول قهما نصف دينار، فما زاد فبحساب ذلك، قال: ولا أدرى أعلى يقول: فبحساب ذلك، أو رُفِه إلى النبي عليه السلام، قال أبو داود: رواه شعبة. وسفيان. وغيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي، ولم يرفهوه، انتهى. وقد تقدم في أحاديث الحول.

حديث آخر: أخرجه أبو داود أيضاً عن زهير ثمال أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة، والحارث عن علي، قال زهير: أحسبه عن النبي عليه السلام أنه قال: هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما، وليس عليكم شيء حتى يتم مائتا درهم. فإذا كانت مائتا درهم، قهما خمسة دراهم، فما زاد فبحساب ذلك، الحديث. وروى الدارقطني في "سننه" مجزوماً به، ليس فيه: أحسبه، وقال ابن القطان رحمه الله: إسناده صحيح، وكلهم قات، ولا أعني رواية الحارث، وإنما أعني رواية عاصم، انتهى كلامه. وقد تقدم في "زكاة البقر" (١) وأخرجه ابن عدي في "الكامل" عن زيد بن جبان الكوفي عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: هاتوا ربع العشر، من كل أربعين درهما درهم، وما زاد فبحساب ذلك، انتهى. ولين زيد بن جبان وقال: لا أرى برواياته بأساً، انتهى. قال عبد الحق في "أحكامه": وقد أسند قوله: فما زاد فبحساب ذلك زيد بن جبان الرقي، وأصله كوفي، ثم قل كلام ابن عدي فيه، وأخرجه الدارقطني (٢) أيضاً عن أيوب بن جابر الحنفي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً بلفظ ابن عدي، سواء. قال الشيخ رحمه الله في "الإمام": وأيوب بن جابر ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: واه الحديث، وأجود ما رأيت فيه قول الإمام أحمد رضي الله عنه: أيوب بن جابر يشبه حديثه حديث أهل الصدق، انتهى. وأخرجه البزار في "مسنده" عن الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه بنحوه. والحجاج ليس بمجته، وبهذا الإسناد رواه الدارقطني (٣) أيضاً، وجميع ما تقدم طرق لحديث علي رضي الله عنه.

الآن قال: روى عبد الرزاق في "مصنفه" (٤) أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، قال: في كل مائتي درهم خمسة دراهم، فما زاد فبحساب ذلك، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥).

(١) قد تقدم في "أواخر فصل زكاة البقر"، (٢) الدارقطني: ص ١٩٩ (٣) رواه الدارقطني: ص ١٩٩ (٤) بإسناد صحيح "دراية"، (٥) وروى ابن أبي شيبة: ص ٧ - ج ٣ عن مجاشع عن ابن عمر، قال: ما زاد على المائتين فبالحساب، وأبو عبيد في "كتاب الأموال"، ص ٤٢١: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ابن سيرين عن عطاء الله عن ابن عمر، قال: في كل مائتين خمسة دراهم، وما زاد فبالحساب، اهـ. وقال في "الدراية": إسناده حديث ابن أبي شيبة صحيح.

أثر آخر : رواه عبد الرزاق^(١) أيضاً أخبرنا معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي نحوه . قال عبد الرزاق : فحساب ذلك ، يقول فيه بعضهم : إذا زادت على المائتين ، فكانت زيادتها أربعين درهما ، ففيها درهم . ويقول آخرون : فزاد - يعني إذا كانت عشرة - ففيها ربع درهم . انتهى . وأخرجه ابن أبي شيبة^(٢) أيضاً عن إبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، ومحمد ابن سيرين رضي الله عنهم .

الحديث الثالث والعشرون : قال عليه السلام في حديث معاذ : « لا تأخذ من الكسور شيئاً » . قلت : روى الدارقطني في " سننه " ^(٣) من طريق ابن إسحاق عن المنهال بن الجراح عن حبيب بن نعيم عن عباد بن نسي عن معاذ أن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن أن لا تأخذ من الكسور شيئاً ، إذا كانت الورق مائتي درهم ، فخذ منها خمسة دراهم ، ولا تأخذ مما زاد شيئاً حتى تبلغ أربعين درهما ، فإذا بلغت أربعين ، فخذ منها درهما . انتهى . وهو حديث ضعيف ، قال الدارقطني : المنهال بن الجراح هو أبو العطون متروك الحديث ، واسمه الجراح بن المنهال ، وكان ابن إسحاق يقلب اسمه . إذا روى عنه ، وعباد بن نسي لم يسمع من معاذ ، انتهى . وقال النسائي : المنهال بن الجراح متروك الحديث ، وقال ابن حبان : كان يكذب . وقال عبد الحق في " أحكامه " : كذاب ، وقال الشيخ في " الإمام " : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : متروك الحديث ، واهيه ، لا يكتب حديثه . انتهى . وقال البيهقي : إسناده الحديث ضعيف جداً .

الحديث الرابع والعشرون : قال عليه "سلام في حديث عمرو بن حزم : « وليس فيما دون الأربعين صدقة » . قلت : في " أحكام عبد الحق " ، وروى أبو أويس عن عبد الله . ومحمد ابن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدتهما عن النبي ﷺ ، أنه كتب هذا الكتاب لعمرو ابن حزم حين أمره علي بن أبي طالب ، وفيه : الفضة . ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم ، فإذا بلغت مائتي درهم ، ففيها خمسة دراهم . وفي كل أربعين درهما درهم ، وليس فيما دون الأربعين صدقة ، انتهى . ولم يعزه عبد الحق لكتاب ، وكثيراً ما يفعل ذلك في " أحكامه " ، والموجود في كتاب عمرو بن حزم^(٤) عند النسائي ، وابن حبان ، والحاكم ، وغيرهم : وفي كل خمس أواق من الورق خمسة

(١) وأبو عبيد : ص ٤٢٠ عن أبي بكر بن عتيق عن أبي إسحاق . وعن ابن وهب عن سفيان عن أبي إسحاق به .
(٢) ابن أبي شيبة : ص ٧ - ج ٣ عن علي بن عمر . وإبراهيم . الخ (٣) الدارقطني : ص ٢٠٠ ، والبيهقي : ص ١٣٥ ، وقال الحافظ في " الدرر " : « إسناده ضعيف جداً » (٤) حجم تحريجه و " فصل في الأبل - والحديث الرابع " ص ٣٤٠ من هذا الجزء .

دراهم ، وما زاد ففي كل أربعين درهما درهم ، وليس فيما دون خمس أواق شيء ، وقد تقدم بتأمله ، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحمن ^(١) بن سليمان عن عاصم عن الحسن ، قال : كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما : فيما زاد على المائتين ، ففي كل أربعين درهما درهم ، انتهى . وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" ^(٢) حدثنا يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس ، قال : ولأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصدقات ، فأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وما زاد فبلغ أربعة دنانير فيه درهم ، وأن آخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، فإذا بلغ أربعين درهما ، ففيه درهم ، انتهى .

قوله : والمعتبر في الدراهم وزن سبعة ، وهو أن يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل ، بذلك جرى التقدير في ديوان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، واستقر الأمر عليه ، قلت : روى ابن سعد في "الطبقات" ^(٣) في ترجمة عبد الملك بن مروان "أخبرنا محمد بن عمر الواقدي حدثني عبد الرحمن ابن أبي الزناد عن أبيه ، قال : ضرب عبد الملك بن مروان الدنانير والدراهم ستة - خمس وسبعين - ، وهو أول من أحدث ضربها ، وقش عليها ، قال الواقدي : وحدثنا خالد بن ربيعة بن أبي هلال عن أبيه ، قال : كانت مثاقيل الجاهلية التي ضرب عليها عبد الملك بن مروان اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالغامى ، وكانت العشرة وزن سبعة ، انتهى . وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" ^(٤) - في باب الصدقة وأحكامها - : كانت الدراهم قبل الإسلام كباراً وصغاراً ، فلما جاء الإسلام وأرادوا ضرب الدراهم ، وكانوا يركونها من النوعين ، فنظروا إلى الدرهم الكبير ، فإذا هو ثمانية دنانيق ، وإلى الدرهم الصغير ، فإذا هو أربعة دنانيق ، فوضعا زيادة الكبير على نقصان الصغير ، فجعلوا درهماً سواء ، كل واحد ستة دنانيق ، ثم اعتبروها بالثاقيل ، ولم يزل المتقال في آباد الدهر محدوداً لا يزيد ولا ينقص ، فوجدوا عشرة من هذه الدراهم التي واحدها ستة دنانيق يكون وزن سبعة مثاقيل ، سواء ، فاجتمعت فيه وجوه ثلاثة : إن العشرة منها وزن سبعة مثاقيل . وأنه عدل بين الكبار والصغار . وأنه موافق لسنة رسول الله ﷺ في الصدقة ، فضت ستة الدراهم على هذا ، واجتمعت عليه الأمة ، فلم يختلف أن الدرهم التام ستة دنانيق ، فما زاد أو نقص قيل فيه : زائد ، أو ناقص ، والناس في زكواتهم بحمد الله تعالى على الأصل الذي هو السنة ، لم يزيغوا عنه ، وكذلك في المبايعات والديات على أهل الورق ، والله أعلم ، انتهى كلامه ملخصاً محرراً .

(١) في نسخة - الفار - "عبد الرحمن" "البجوري"

(٢) ص ٤٢٢ (٣) ابن سعد في "الطبقات" ، ص ١٧٠ - ج ٥ (٤) "كتاب الأموال" ، ص ٥٢٤

فصل في النهب

قوله : فإذا كانت عشرين مثقالاً ، وسال عليها الحول ، ففيها نصف مثقال ، لا رويتا ، قلت : يشير إلى حديث معاذ ^(١) المتقدم في زكاة الفضة ، وقد قدمنا ذكره من جهة الدارقطني رحمه الله . وفيه من كل أربعين ديناراً دينار .

أحاديث الباب : أخرج ابن ماجه في "سننه" ^(٢) عن عبيد الله بن موسى ثنا إبراهيم بن إسماعيل عن عبد الله بن واقد عن ابن عمر ، وعائشة أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، ومن الأربعين ديناراً ديناراً ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وإبراهيم بن إسماعيل هو ابن جهم ، وعبد الله بن واقد هو ابن عبد الله بن عمر ، هكذا رواه الدارقطني ، ونسبهما في حديثه ، وابن جهم قال فيه ابن معين : لا شيء ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، فانه كثير الوهم ، والله أعلم .

حديث آخر : رواه أبو أحمد بن زنجويه في "كتاب الأموال" ^(٣) حدثنا أبو نعيم النخعي ثنا العزمي ^(٤) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : (ليس فيما دون مائتي درهم شيء . ولا فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب شيء . وفي المائتين خمسة دراهم ، وفي عشرين مثقالاً ذهباً نصف مثقال) ، انتهى .

أحاديث زكاة الحلي : فيه أحاديث عامة ، وأحاديث خاصة ، فالعامة حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : ليس فيما دون خمس أواق صدقة . أخرجاه في "المصحيحين" ، وسلم عن جابر نحوه ، وحديث علي : هاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهم . رواه أصحاب السنن الأربعة ^(٥) ، قال ابن تيمية : الرقة : الفضة . سواء كانت الدراهم أو غيرها ، قلته ابن الجوزي في "التحقيق" . وفي كتاب عمرو بن حزم : وفي كل خمس أواق من الورق خمسة دراهم ، وفي كل أربعين ديناراً دينار ، رواه النسائي ، وابن حبان . والحاكم . وغير ذلك من الأحاديث المدخولة ، وقد تقدمت جميعها . وأما الخاصة : فمنها حديث أخرجه أبو داود ^(٦) ، والنسائي عن خالد بن الحارث

(١) ذكره في الحديث الحدي والعشرين (٢) ابن ماجه و"باب زكاة الورق والنهب" ، ص ١٢٩ ، ولفظه : من عشرين ديناراً نصف دينار ، الخ . والدارقطني : ص ١٩٩ ، ويزيد : نصف ديناراً (٣) قال المصنف في "لبراية" : إن هذه ضيف (٤) ينتج للغة . وسكون راء . فزاي معينة (٥) أبو داود في "باب زكاة السائمة" ، ص ٢٢٨ ، وانفضله . لا أذنيه : رقة . بدل : الورق ، والنسائي في "باب زكاة الورق" ، ص ٣٤٣ . والترمذي في "باب زكاة نهب الورق" ، ص ٧٩ ، ابن حزم في "باب زكاة الورق والنهب" ، ص ١٢٩ (٦) أبو داود في "باب النكسر وهو" ، ص ٢٢٥ . والنسائي في "باب زكاة الحلي" ، ص ٣٤٣ ، والبيهقي : ص ١٤٠ - ١٤١

عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت النبي عليه السلام ، ومعها ابنة لها ، وفي يدها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها : أنعمين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سواراً من نار ؟ قال : غلظتهما ، فألقتهما إلى النبي عليه السلام ، وقالت : هما لله ولرسوله ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : إسناده صحيح ^(١) ، وقال المنذرى في " مختصره " : إسناده لا مقال فيه ، فان أبا داود رواه عن أبي كامل الجحدرى ، وحيد بن مسعدة ، وهما من الثقات ، احتج بهما مسلم ، وعالم بن الحارث إمام فقيه ، احتج به البخارى ، ومسلم ، وكذلك حسين بن ذكوان المعلم احتجاجه في " الصحيح " ، ووثقه ابن المدينى ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وعمرو بن شعيب ، فهو من قد علم ، وهذا إسناده تقوم به الحجة إن شاء الله تعالى ، انتهى . وأخرجه النسائى ^(٢) أيضاً عن المعتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو . قال : جاءت امرأة ، فذكره مرسل ، قال النسائى : وعالم أثبت عندنا من معتمر ، وحديث معتمر أولى بالصواب ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الترمذى ^(٣) عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : أتت امرأتان رسول الله ﷺ وفي أيديهما سواران من ذهب ، فقال لها : أتؤديان زكاة هذا ؟ قالتا : لا ، قال : أجبان أن يسورك الله بسوارين من نار ؟ قالتا : لا ، قال : فأديا زكاته ، انتهى . قال الترمذى : ورواه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب ، نحو هذا ، وابن لهيعة ، والمثنى بن الصباح يضعفان في الحديث ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء ، انتهى . قال المنذرى : لعل الترمذى قصد الطريقين اللذين ذكرهما ، وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيها ، انتهى . وقال ابن القطان بعد تصحيحه لحديث أبي داود : وإنما ضعف الترمذى هذا الحديث ، لأن عنده فيه ضعيفين : ابن لهيعة ، والمثنى بن الصباح ، انتهى . وبسند الترمذى رواه أحمد ، وابن أبي شبة ، وإسحاق بن راهويه في " مسانيدهم " ، والمعظم : قال لها : فأديا زكاة هذا الذى فى أيديكما ، وهذا اللفظ يرفع تأويل من يحمله على أن الزكاة المذكورة فيه شرعت للزيادة فيه على قدر الحاجة ، والله أعلم .

(١) قال الحافظ في " الرأية " ، ص ١٦١ : أبدى له النسائى علة غير فادحة ، فانه أخرجه من رواية معتمر عن حسين عن عمرو ، قال : جاءت ، فذكره مرسل ، وقال : خالد أثبت عندنا من معتمر ، وحديث معتمر أولى بالصواب ، اهـ

(٢) النسائى : ص ٢٤٣ ، وسقط من النسخة المطبوعة : وحديث معتمر أولى بالصواب

(٣) الترمذى في " باب زكاة الحلى " ، ص ٨

طريق آخر : أخرجه أحمد رضي الله عنه في "مسنده" عن المثني بن الصباح عن عمرو ابن شعيب به ، وهي الطريق التي أشار إليها الترمذي .

طريق آخر : أخرجه أحمد في "مسنده" (١) ، والدارقطني في "سنه" عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو به ، والحجاج لا يحتاج به .

حديث آخر . رواه أبو داود في "سنه" (٢) حدثنا محمد بن إدريس الرازي ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ثنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن عمر بن عطاء أخبره عن عبد الله بن شداد بن الهاد ، قال : دخلنا على عائشة رضي الله عنها ، قالت : دخل على رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتحات من ورق ، فقال : ما هنا يا عائشة ؟ قلت : صنعتن أترين لك بهن يا رسول الله ، قال : أفتردين زكاتهن ؟ قلت : لا ، قال : هن حبسك من النار ، انتهى . وأخرجه الحاكم في "المستدرك" عن محمد بن عمرو بن عطاء به ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وأخرجه الدارقطني في "سنه" عن محمد بن عطاء به ، نسبته إلى جده دون أبيه ، ثم قال : ومحمد بن عطاء مجهول ، انتهى . قال البيهقي في "المرقة" : وهو محمد بن عمرو بن عطاء ، لكنه لما نسب إلى جده ظن الدارقطني أنه مجهول ، وليس كذلك ، انتهى . وتبع الدارقطني في تجهيل محمد بن عطاء عبد الحق في "أحكامه" . وتعبه ابن القطان ، فقال : إنه لما نسب في سند الدارقطني إلى جده خفي على الدارقطني أمره ، فجعله مجهولاً ، وتبعه عبد الحق في ذلك ، وإنما هو محمد بن عمرو بن عطاء ، أحد الثقات ، وقد جاء ميثاقاً عند أبي داود ، وبينه شيخه محمد بن إدريس الرازي . وهو أبو حاتم الرازي إمام الجرح والتعديل ، ورواه أبو نعيم محمد بن هارون عن عمرو بن الربيع ، كما هو عند الدارقطني ، فقال فيه : محمد بن عطاء نسب إلى جده . فلا أدري أذاك منه ، أم من عمرو ابن الربيع . انتهى كلامه . قال الشيخ في "الإمام" : ويحيى بن أيوب أخرجه له سلم . وعبيد الله ابن أبي جعفر من رجال الصحيحين ، وكذلك عبد الله بن شداد وأخذت على شرط مسلم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود أيضاً (٣) عن عتب بن بشير عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سلمة . قالت : كنت ألبس أوصاحاً من ذهب . فقلت يا رسول الله . كثر هو ؟ قال :

(١) أحاديث مسنده ، ص ١٧٨ - ج ٢ - ص ٢٠٤ و ٢٠٨ . وله رقى : ٢٠٦ . وابن أبي شيبة : ص ٢٧ - ج ٣ . وفي : فداحق هذا الحديث أبيه . ٨ - (٢) أبو داود ص ١١ بركة الخ ، ص ٢٢٥ ، والمحكم في المستدرك ، ٣٨٩ - ج ١ . والدارقطني : ص ٢٠٥ ، والبيهقي : ص ١٣٩ - ج ٤ (٣) أبو داود ص ١١ باب زكاة الخ ، ص ٢٢٥ ، والمحكم في المستدرك ، ص ٣٩٠ ، والدارقطني : ص ٢٠٤ ، والبيهقي : ص ٨٣ - ج ٤

« ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكى ، فليس بكفر » ، انتهى . وأخرجه الحاكم في « المستدرک » عن محمد ابن مهاجر عن ثابت به ، وقال : صحيح على شرط البخارى ، ولم يخرجاه ، انتهى . ولفظه : إذا أدبت زكاته فليس بكفر ، وكذلك رواه الدارقطنى ، ثم البيهقى في « ستهما » ، قال البيهقى (١) : تفرد به ثابت بن عجلان ، قال في « تنقيح التحقيق » : وهذا لا يضر ، فإن ثابت بن عجلان روى له البخارى ، ووثقه ابن معين ، وقال ابن القطان في « كتابه » : روى عن القدماء سعيد بن جبير ، وعطاء ، وعجاء ، وابن أبى مليكة ، ورأى أنس بن مالك ، قال النسائى فيه ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقول عبد الحق فيه : لا يحتاج به ، قول لم يقله غيره ، انتهى كلامه . قال ابن الجوزى في « التحقيق » : محمد بن مهاجر ، قال ابن حبان : يضع الحديث على الثقات ، قال في « التنقيح » : وهذا وهم قبيح ، فإن محمد بن مهاجر الكذاب ليس هو هذا ، فهذا الذى يروى عن ثابت بن عجلان ثقة شامى ، أخرج له مسلم في « صحيحة » ، ووثقه أحمد ، وابن معين ، وأبوزرعة ، ودحيم ، وأبو داود ، وغيرهم ، وقال النسائى : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان متقناً ، وأما محمد بن مهاجر الكذاب ، فإنه متأخر فى زمان ابن معين . وعتاب بن بشير وثقه ابن معين ، وروى له البخارى متابعة ، انتهى كلامه . قال الشيخ رحمه الله في « الإمام » : وقول العقيلي فى ثابت بن عجلان : لا يتابع على حديثه تحامل منه ، إذ لا يمس بهذا إلا من ليس معروفاً بالثقة . فأما من عرف بالثقة فأفتراده لا يضره ، وكذلك ما نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه أنه سئل عنه ، أكان ثقة ؟ فسكت ، إذ لا يدل السكوت على شيء ، وقد يكون سكوته لكونه لم يعرف حاله ، ومن ثم عرف حجة على من لم يعرف ، أولآنه لا يستحق اسم الثقة عنده ، فيكون إما صدوقاً ، أو صالحاً ، أو لا بأس به ، أو غير ذلك من مصطلحاتهم ، ولما ذكره ابن عدى في « كتابه » لم يسمه (٢) بشيء ، وقول عبد الحق أيضاً : لا يحتاج به . تحامل أيضاً ، وكفى من رجل قد قبل روايته ليسوا مثله ، والله أعلم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أحمد فى « مسنده » (٣) حدثنا على بن عاصم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد ، قالت : دخلت أنا وغالى على النبی عليه السلام ، وعلينا أسورة من ذهب ، فقال لنا : أعطيان زكاته ؟ قلنا : لا ، قال : أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار ، أذيا زكاته ، انتهى . قال ابن الجوزى : وعلى بن عاصم رماه يزيد بن هارون بالكذب ، وعبد الله بن خثيم ، قال ابن معين : أحاديثه ليست بالقوية ، وشهر بن حوشب ، قال ابن عدى : لا يحتاج بحديثه ، وقال ابن حبان : كان يروى عن الثقات المعضلات ، والله أعلم .

(١) البيهقى : ص ١٤٠ - ج ٤ (٢) فى نسخة - الدار - « لم يسمه بشيء » ، « البجنورى » ،

(٣) أحمد فى « مسنده » ، ص ٤٦١ - ج ٦

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن نصر بن مزاحم عن أبي بكر الهذلي ثنا شعيب بن الجحاب عن الشعبي، قال: سمعت فاطمة بنت قيس، تقول: أتيت النبي عليه السلام بطوق فيه سبعون مثقالاً من ذهب، قلت: يا رسول الله خذ منه الفريضة، فأخذ منه مثقالاً، وثلاثة أرباع مثقال، انتهى. قال الدارقطني: أبو بكر الهذلي متروك، ولم يأت به غيره، قال ابن الجوزي: وقال غندر: هو كذاب، وقال ابن معين، وابن المديني: ليس بشيء، ونصر بن مزاحم، قال أبو خيثم: كان كذاباً، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، انتهى. وفي "الإمام"، قال أبو حاتم: هو لين الحديث يكتب حديثه، ولا يحتج به، انتهى. قلت: أخرجه أبو نعيم الأصفهاني في "تاريخ أصفهان" - في باب الشين - عن شيان بن زكريا عن عباد بن كثير عن شعيب بن الجحاب به، سواء.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً عن يحيى بن أبي أنيسة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، قال: قلت للنبي عليه السلام: إن لامرأتى حلياً من ذهب عشرين مثقالاً، قال: «فأد زكاته نصف مثقال»، انتهى. ثم أخرجه (٢) عن قبيصة عن علقمة عن عبد الله أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت: إن لي حلياً، وإن زوجي خفيف ذات اليد، أفيجزئني أن أجعل زكاة الحلي فيهم؟ قال: نعم، انتهى. قال الدارقطني: والحديثان وهم، والصواب عن إبراهيم عن عبد الله مرسل موقوف، انتهى. وقال ابن القطان في "كتابه": وروى هذا قبيصة بن عقبة، وإن كان رجلاً صالحاً، فإنه يخطئ كثيراً، وقد خالفه من أصحاب الثوري من هو أحفظ منه، فوقه، انتهى. قال الشيخ في "الإمام": وقبيصة بن عقبة مخرج له في "الصحيحين"، وقد أكثر البخاري عنه في "صحيحه"، والله أعلم.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني (٣) أيضاً عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس أن النبي عليه السلام، قال: «في الحلي زكاة»، انتهى. قال الدارقطني: أبو حمزة هذا يميون، وهو ضعيف الحديث، انتهى. قال ابن الجوزي في "التحقيق": وقال أحمد: هو متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، انتهى كلامه. قال البيهقي في "المعرفة": ومن الناس من حل الزكاة في هذه الأحاديث على أنه كان حين كان التحلي بالذهب حراماً على النساء، فلما

(١) الدارقطني: ص ٢٠٥ (٢) الدارقطني: ص ٢٠٥، أخرجه عن قبيصة عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة، قال في ٠٠ الجوزي: هذا سند رواه ثقات، والرفع فيه زيادة من الثقة، فوجب قبوله. اهـ
(٣) الدارقطني: ص ٢٠٥

وعافية بن أيوب لم يلتقى فيه ما يوجب تضعيفه ، قال الشيخ : ويحتاج من يحتج به إلى ذكر ما يوجب تعديله ، انتهى .

الأنار : روى مالك^(١) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلى بناته ، وجواريه الذهب ، ثم لا يخرج من حلين الزكاة ، ورواه عبد الرزاق^(٢) ، أنبا عبيد الله عن نافع أن ابن عمر قال : لا زكاة في الحل ، انتهى .

أثر آخر : رواه مالك^(٣) أيضاً عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة رضى الله عنها كانت تلى بنات أنصبا يتاحى في حجرها ، فلا تخرج من حلين الزكاة ، انتهى . كلاهما في "الموطأ".
أثر آخر : أخرجه الدارقطني^(٤) عن شريك عن علي بن سليمان . قال : سألت أنس بن مالك عن الحل ، فقال . ليس فيه زكاة ، انتهى .

أثر آخر : رواه الشافعي^(٥) ، ثم البيهقي من جهة أبي سفيان عن عمرو بن دينار . قال : سمعت ابن خالد يسأل جابر بن عبد الله عن الحل ، أفیه زكاة ؟ قال جابر : لا ، فقال : وإن كان يبلغ ألف دينار ؟ فقال جابر : كثير ، انتهى .

أثر آخر : أخرجه الدارقطني^(٦) عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تحلى بناتها الذهب . ولا تركبه نحواً من خمسين ألف . قال صاحب "التنقيح" : قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحل زكاة : أنس بن مالك ، وجابر ، وابن عمر ، وعائشة^(٧) . وأسماء ، انتهى كلامه .

فصل في العروض

الحديث الخامس والعشرون : قال عليه السلام : ويقومها - يعنى عروض التجارة - . فيؤدى من كل مائة درهم خمسة دراهم ، ، قلت : حديث غريب ، وفي الباب أحاديث مرفوعة . وموقوفة ، فن المرفوعة ما أخرجه أبو داود في "سننه"^(١) عن جعفر بن سعد حدثني خبيب

(١) موطأ ، ص ١٠٦ . وعند البيهقي : ص ١٣٨ - ج ٢ (٢) والبيهقي : ص ١٣٨ - ج ٤
عن نافع به (٣) موطأ ، ص ١٠٦ . وعند البيهقي : ص ١٣٨ - ج ٤ (٤) الدارقطني : ص ٢٠٦
(٥) الشافعي في "مكتب الأم" ص ٣٥ - ج ٢ . وعند البيهقي : ص ١٣٨ - ج ٤ (٦) الدارقطني : ص ٢٠٦ .
وأخرجه ابن أبي شيبة : ص ٢٧ . وفيه ثياها . والله أعلم (٧) أما عند عائشة فعنده أيضاً ، ومن صحيحان .
١١ دراية ، ص ١٦٢ (٨) أبو داود في "باب العروض إذا كانت لتجارة" ، ص ٢٢٥ . ومن طريق البيهقي :
ص ١٤٦ - ج ٤

ابن سليمان عن أبيه عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع، انتهى. سكت عنه أبو داود، ثم المنذرى بعده، وقال عبد الحق في "أحكامه": خيب هذا ليس بمشهور، ولا نعلم روى عنه إلا جعفر بن سعد، وليس جعفر ممن يعتمد عليه، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه" متعباً على عبد الحق، فذكر في "كتاب الجهاد": حديث: من كتم غلاً فهو مثله، وسكت عنه من رواية جعفر بن سعد هذا عن خبيب بن سليمان عن أبيه، فهو منه تصحيح، انتهى. وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام": وسليمان بن سمرة ابن جندب لم يعرف ابن أبي حاتم بحاله، وذكر أنه روى عنه ربيعة، وابنه خبيب، انتهى كلامه. وقال أبو عمر بن عبد البر: وقد ذكر هذا الحديث، رواه أبو داود، وغيره بإسناد حسن، انتهى. ورواه الدارقطني في "سننه" (١)، والطبراني في "معجمه" به عن سمرة. قال: كان رسول الله ﷺ يأمر بالريق، الرجل. والمرأة. الذي هو تلاده، وهم عملة لا يريد بيعهم، أن لا يخرج عنهم الصدقة، وكان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٢) عن سعيد بن سلة بن أبي الحسام ثنا عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البز أو تبر (٣) صدقتها، ومن رفع دراهم (٤)، أو دنانير، أو فضة، لا يعلها لغريم، ولا ينفقها في سبيل الله، فهو كنز يكرى به يوم القيامة»، وقال الحاكم: تابعه ابن جريج عن عمران بن أبي أنس، ثم أخرجه كذلك (٥) عن زهير ابن حرب عن محمد بن بكر عن ابن جريج به، وقال: كلا الإسنادين صحيحان على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. وفيه نظر، فإن الترمذي رواه في "كتاب العلل الكبير" حديثاً يحيى بن موسى ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج به، ثم قال: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال ابن جريج: لم يسمع من عمران بن أبي أنس، هو يقول: حدثت عن عمران بن أنس. انتهى. وقال ابن القطان في "كتابه": ابن جريج مدلس، لم يقل: حدثنا عمران، فالحديث منقطع، ثم نقل كلام الترمذي، وقال الشيخ في "الإمام": كلا الإسنادين يرجع إلى عمران بن أبي أنس،

(١) ص ٢١٤ (٢) الحاكم في "المستدرک"، ص ٣٨٨، وقال الحافظ في "الترغيب والترهيب": إسناد حسن، اه. قلت: في النسخة المطبوعة - البر - "بأزاء الملة"، (٣) ليس كلمة "تبر"، في - المستدرک للطبوع - (*) (٤) في "المستدرک"، زيادة: "أو تبراً"، أيضاً (٥) قلت: كذلك روى عنه خريجه وتلميذه البيهقي "السنن"، ص ١٤٧ - ج ٤، وهو المواب، ولكن النسخة المطبوعة من "المستدرک"، ابن جرير. وزهير بن محمد ومحمد بن بكر، والله أعلم

(٥) أقول: لم أجد هنا اللفظ في نسخة "الدار"، أيضاً "البيهقوي"،

وهو المذكور فيمن انفرد به مسلم ، فكيف يكون على شرطهما ؟ انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن عبد الله بن معاوية عن محمد بن بكر به ، وأخرجه أيضاً عن موسى بن عبيدة عن عمران بن أبي أنس به ، وفي آخره : وفي البر صدقة ، قالها - بالزاي - ، انتهى بحروفه . قال ابن القطان في "كتابه" : الأول : فيه عبد الله بن معاوية ، ولا يعرف حاله . والثاني : فيه موسى بن عبيدة الربذي ، وهو ضعيف ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : فقد رواه محمد بن بكر يحيى (٢) ابن موسى البلخي - المعروف بخت (٣) - . وهو ثقة ، كما رواه الترمذي في "العلل" فلم يبق فيه إلا الاقطاع الذي ذكره البخاري ، والله أعلم . قلت : ورواه أحد في "مسند" (٤) حدثنا محمد بن بكر به ، وهذا فات الشيخ ، وقال ابن الجوزي في "التحقيق" : وقد ذكر سندی الدارقطني . الإسناد الذي فيه عبد الله بن معاوية أصح من إسناد موسى بن عبيدة ، مع أن عبد الله بن معاوية ضعفه البخاري ، والنسائي . ولكن موسى بن عبيدة أشد ضعفاً منه ، قال أحمد : لا يحمل عندي الرواية عنه . وتعبه صاحب "التتبع" فقال : عبد الله بن معاوية الذي ضعفه البخاري . والنسائي : هو عبد الله بن معاوية الزيري من ولد الزبير بن العوام . يروي عن هشام بن عروة ، وأما روى هذا الحديث فهو الجعي ، وهو صالح الحديث ، وليس كما قال ابن القطان : إنه لا يعرف حاله ، بل هو مشهور ، روى عنه أبو داود . وابن ماجه ، وغيرهما . انتهى . قال الشيخ رحمه الله في "الإمام" : واعلم أن الأصل الذي نقلت منه هذا الحديث من "كتاب المستدرک" ليس فيه : البر (٥) - بالزاي المعجمة - وفيه - ضم الباء - في الموضعين ، فيحتاج إلى كشفه من أصل آخر معتبر . فان اتفقت الأصول على - ضم الباء - فلا يكون فيه دليل على مسألة زكاة التجارة ، انتهى . وهذا فيه نظر ، فقد صرح به في "مسند الدارقطني" قالها بالزاي . كما تقدم ، وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" : هو - بالباء والزاي - وهي الثياب التي هي أمتعة البراز . قال : ومن الناس من صحفه - بضم الباء ، وبالراء المهملة - وهو غلط ، انتهى . قال الشيخ : وسعيد بن سلفة المذكور في سند الحاكم مدني ، كنيته : أبو عمر . وأخرج له مسلم في "صحيفه" ، وقد صرح فيه بالتحديث

(١) الدارقطني : ص ٢٠٣ ، والبيهقي في "السنن الكبير" : ص ١٤٧ - ج ٢ من طريقه (٢) قلت : وروى عن محمد بن بكر زهير بن حرب أيضاً ، عند الحاكم ، ك تقدم . وعند البيهقي : ص ١٤٧ - ج ٤ من طريقه . وهو ثقة ثبت (٣) لقب يحيى : بخت . لأنها كلمة كانت تجري على لسانه "تهذيب" ،

(٤) أحمد في "مسند" : ص ١٧٩ - ج ٥ . وفيه : وفي البر صدقتها " بالراء المعجمة " .

(٥) قلت : كذلك في النسخة المطبوعة من "المستدرک" ، وكتنا طريقه طريق سعيد بن أبي سلفة . عند قنط . وطريق محمد بن بكر بن أبي جريح ، عند . وعند أحمد أيضاً : في البر صدقة " بالراء المعجمة " . وروى البيهقي عن الحاكم بلسان أبي " باب زكاة التجارة " ، ولفظه : وفي البر صدقة . أي " بالزاي المعجمة " ،

من عمران ، انتهى . وأما الموقوفة : فنها ما رواه مالك في "الموطأ" ^(١) عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان ، وكان على جوار مصر في زمان الوليد ، وسليمان ، وعمر بن عبد العزيز ، فذكر أن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب إليه : أن انظر من ربك من المسلمين ، فخذ مما ظهر من أموالهم مما يدبرون من التجارة ، من كل أربعين ديناراً ، فاقصص فحساب ذلك ، حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإن قصصت تلك دينار ، فدعها ، ولا تأخذ منها شيئاً ، ومن ربك من أهل الذمة ، فخذ مما يدبرون من التجارة من كل عشرين ديناراً ديناراً ، فاقصص فحساب ذلك ، حتى يبلغ عشرة دنانير ، فإن قصصت تلك دينار ، فدعها ، ولا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً ، إلى مثله من الحلول ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : زريق هذا مختلف في تقديم - الزاى - فيه على - الزاء - وبالعكس ، فقيل : إن أهل مصر ، والشام يقدمون - الزاى - ، وأهل العراق يقدمون - الزاء - ، قال أبو عبيد : وأهل مصر ، والشام أعلم به ، وذكره الدارقطني ، وعبد الغنى بتقديم - الزاء - وزريق لقب له ، واسمه : سعيد ، وكنيته : أبو المقدام ، انتهى .

حديث آخر : روى أحمد في "مسنده" ، وعبد الرزاق في "مصنفه" ، والدارقطني في "سننه" ^(٢) من حديث يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلفة عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه ، أنه قال : كنت أبيع الأدم والجعاب ، فربى عمر بن الخطاب ، فقال : أذ صدقة مالك ، قلت : يا أمير المؤمنين إنما هو في الأدم ، قال : قومه ، ثم أخرج صدقته ، ورواه الشافعي عن سفيان ثنا ابن مجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه . فذكره .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريح أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : في كل مال يدار في عيد ، أو دواب ، أو رزق للتجارة ، تدار الزكاة فيه كل عام ، انتهى . وأخرج عن عروة بن الزبير ، وسعيد بن المسيب ، والقاسم ، قالوا : في العروض تدار الزكاة كل عام ، لا يؤخذ منها الزكاة حتى يأتي ذلك الشهر عام قايلاً ، انتهى .

حديث آخر : روى البيهقي ^(٣) من طريق أحمد بن حنبل رضى الله عنهما ثنا حفص بن غياث ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : ليس في العروض زكاة ، إلا ما كان للتجارة ، انتهى .

(١) "الموطأ" ، ص ١٠٨ ، ومن طريقه أبو عبيد في "كتاب الأموال" ، ص ٥٣٣ ، والشافعي في "كتاب الأدم" ، ص ٣٩ - ج ٢ (٢) الدارقطني : ص ٢١٣ ، والشافعي في "كتاب الأدم" ، ص ٣٩ - ج ٢ ، ومن طريق الشافعي للبيهقي : ص ١٤٧ - ج ٤ (٣) البيهقي : ص ١٤٧ - ج ٤ ، ورواه الشافعي في "كتاب الأدم" ، ص ٣٩ - ج ٢ عن اللغة من عيد الله به .

باب فيمن يمر على العاشر

قوله : ويؤخذ من المسلم ربع العشر ، ومن الذي نصف العشر ، ومن الحربي العشر ، هكذا أمر عمر رضي الله عنه سمعته ، قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" (١) أخبرنا هشام ابن حسان عن أنس بن سيرين ، قال : بعث أنس بن مالك على الآية ، فأخرج لي كتاباً من عمر ابن الخطاب : يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهما درهم ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهم ، وعن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم . انتهى . أخبرنا التورى ، ومعمر عن أيوب عن أنس بن سيرين به ، ورواه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله في "كتاب الآثار" (٢) أخبرنا أبو حنيفة عن أبي خضرة المخاري عن زياد بن حدير ، قال : بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عين التمر مصدقاً ، فأمرني أن أخذ من المسلمين من أموالهم - إذا اختلفوا بها للتجارة - ربع العشر . ومن أموال أهل الذمة نصف العشر ، ومن أموال أهل الحرب العشر ، انتهى . وهذا السند رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" (٣) حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم ابن مهاجر عن زياد بن حدير به ، وقد روى مرفوعاً ، رواه الطبراني في "معجمه الوسط" (٤) حدثنا محمد بن حامان (٥) الجنديسابوري ثنا زنيح أبو غسان ثنا محمد بن المولى ثنا أشعث عن ابن سيرين عن أنس بن مالك ، قال : فرض رسول الله ﷺ في أموال المسلمين في كل أربعين درهما درهم ، وفي أموال أهل الذمة في كل عشرين درهما درهم ، وفي أموال من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم ، انتهى . قال الطبراني : لم يستند هذا الحديث إلا محمد بن المولى ، تفرد به زنيح ، وقد رواه أيوب ، وسلي بن علقمة ، وي زيد بن إبراهيم ، وجري بن حازم ، وخبيب بن الشهيد ، والهيثم الصيرفي ، وجماعة عن أنس بن سيرين عن ابن مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض ، فذكر الحديث ، انتهى كلامه بحروفيه .

قوله : قال عمر رضي الله عنه : فإن أعيامكم ، فالعشر ، قلت : غريب .

(١) والطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٣١٣ عن ابن عون عن أنس بن سيرين به ، وكذا أبو عبيد و "كتاب الأموال" ، ص ٥٣٣ (٢) "كتاب الآثار" ، ص ٤٨ (٣) أبو عبيد في "كتاب الأموال" ، ص ٥٣٣ (٤) قال الهيثمي في "الأزوائد" ، ص ٧٠ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الوسط" ، ورواه ثقات ، إلا أنه قال : تفرد به زنيح ، ورواه جماعة ثقات ، فوقفوه على عمر بن الخطاب ، انتهى . (٥) زادي : ونون ، وجم . مصدراً ، كذا في "الأزوائد" هو محمد بن عمرو بن بكر الرازي أبو غسان زنيح (٥) في نسخة - الفار - محمد بن حبان ، "البيهقي" ،

باب في المعادن والركاز

الحديث السادس والعشرون : قال عليه السلام : « وفي الركاز الخمس » ، قلت : رواه الأئمة الستة في " كتبهم " ^(١) من حديث أبي سلة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « العجماء جبار ، والبئر جبار ، وفي الركاز الخمس » ، انتهى . أخرجه مختصراً ومطلوفاً ، والركاز يطلق على المعدن ، وعلى المال المدفون ، هكذا ذكره المصنف ، فهنا استدلل بالحديث على المعدن : وفيما بعد استدلل به على الكنز ، واستدل لنا الشيخ في " الإمام " بحديث أخرجه البيهقي في " المعرفة " ^(٢) عن جابر بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الركاز الذي يقبض بالأرض » ، قال البيهقي : وروى عن أبي يوسف رحمه الله عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « وفي الركاز الخمس » ، قيل : وما الركاز يا رسول الله ؟ قال : الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت ، انتهى .

حديث مخالف لما ذكر ، روى أبو حاتم من حديث عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « وفي الركاز الشورى » ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " : ورواه يزيد بن عياض عن ابن نافع . وابن نافع رحمه الله ، ويزيد كلاهما متكلم فيه ، ووصفهما النسائي بالترك . انتهى كلامه . وسكت الشيخ عن عدة الحديث ، وهو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، قال ابن جابر في " كتاب الضعفاء " : كان يقلب الأخبار ، وبهم في الآثار ، قال ابن معين : ليس بشيء . لا يكتب حديثه ، انتهى . وجابر بن علي الغزي ، قال الشيخ : هو بكسر الحاء المهملة - ، قال ابن معين في رواية : صدوق ، وفي رواية : ليس حديثه بشيء ، وقال ابن نمير : في حديثه ، وحديث أخيه مندل بعض الغلط ، واستدل للنخعي القائل بأن في المعدن الزكاة دون الخمس . بما رواه مالك رضي الله عنه في " الموطأ " ^(٣) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم . أن النبي عليه السلام أقطع لبلال بن الحارث المزني معادن القليلة ^(٤) . وهي من ناحية الفراع . فتلك المعدن

(١) البيهقي " في باب الركاز الخمس " ، ص ٢٠٣ ، ومسلم في " الحنود - في باب جرح السماء جبار " ، ص ٧٣ - ج ٢ . ولفظه : « البئر جرحا جبار ، والمعدن جرحا جبار » ، وفي الركاز خمس . ، وأبو داود و ١١ الحديث - في باب في البداية تقع برجلها ، ص ٢٨٣ - ج ٢ ، وفي الحراج : ص ٨٣ - ج ٢ . مختصراً

(٢) وفي " السنن " ، ص ١٥٢ - ج ٤ ، وقال : تمرد به عبد الله بن سعيد ، وهو ضعيف جداً . اهـ .

(٣) " الموطأ - في باب زكاة المعدن " ، ص ١٠٥ ، ومن طريقه أبو عبيد في " كتاب الأموال " ، ص ٣٣٨

(٤) قال أبو عبيد في " كتاب الأموال " ، : القليلة : بلاد مروة بالحجاز ، وهي في ناحية الفراع

لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم، انتهى. قال ابن عبد البر: هذا منقطع في "الموطأ"، وقد روى متصلاً على ما ذكرنا في "التمهيد" من رواية الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث ابن بلال بن الحارث المزني عن أبيه عن النبي عليه السلام، قال الشيخ: والقابلة - بفتح القاف، وباء الموحدة - والفرع: ضبطه أبو عبيد البكري - بضم أوله وثانيه، والعين المهملة - قال أبو عبيد في "كتاب الأموال" (١): حديث منقطع، ومع انقطاعه ليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك. وإنما قال: يؤخذ منه الزكاة إلى اليوم، انتهى.

قوله: وإن وجد ركازاً - أي كنزاً - وجب فيه الخمس لما رويناه، قلت: يشير إلى الحديث المذكور: وفي الركاز الخمس.

وفي الباب أحاديث: فأخرج الحاكم في "المستدرک" (٢) - في آخر البيوع - عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ، قال في كنز وجهه رجل، فقال: إن كنت وجدته في قرية مسكونة، أو سيل ميثاء، فعره، وإن كنت وجدته في خربة جاهلية، أو في قرية غير مسكونة، أو غير سيل ميثاء، فقيه، وفي الركاز الخمس، انتهى. وسكت عنه، إلا أنه (٣) قال: ولم أزل أطلب الحجة في سماع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو فلم أصل إليها إلى هذا الوقت، انتهى. ورواه الشافعي عن سفيان عن داود بن شابر، ويعقوب بن عطاء عن عمرو به، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام من طريق ابن إسحاق عن عمرو به، ومن حديث محمد بن عجلان عن عمرو به.

(١) "كتاب الأموال"، ص ٣٤٢ (٢) الحاكم في "المستدرک" البيوع باب النبي من لفظه الحاج، ص ٦٥ - ج ٢ و "كتاب الأموال"، ص ٣٣٧، والشافعي في "الأموال" ص ٣٧ - ج ٢، والبيهقي: ص ١٥٥ - ج ٤ (٣) قلت: ذكر الشيخ رحمه الله كلام الحاكم، إلى قوله: لم أصل إلى هذا الوقت، اهـ، واقتص على هذا القدر، وكلفنا فيما قبل في موضع، ولم يذكر ما بعده، وهو من تمة الكلام، لأنه بيان غير لظاهر ما يفهم من هذا القدر، لأنه ذكر بيده حديثاً فيه التصريح بسبع شعيب عن جده، وقل في آخره: هذا حديث رواه ثقات حفاظ، وهو كالأخذ باليد في صحة سماع شعيب بن محمد عن جده عبد الله بن عمرو، اهـ، قلت: لم يكن هذا من هذا، وما عدت منه سوى هذا الموضع، وللضرورة: أن كلام الحاكم هذا كالأخذ باليد، لم يبق في صورة الاستدلال، ولم يتصل بالقول انتهى ذكره الشيخ عنه، بل روى الحاكم حديث القطة، وقن في آخره: لم أزل أطلب الحجة، فلم أصل إليها، إلى هذا الوقت، ثم ابتدأ برواية حديث آخر، كأنه لا يمتنع له بالساجي، ولم يترك في السابق السامع مطعماً في خلافة، وقال في آخره: هو كالأخذ باليد، في صحة سماع شعيب عن جده، اهـ. فقل الشيخ لم يمتد نظره إلى الحديث الثاني، ثم هذا التدوير كان مما يروج في أمثالنا، لكن انخرج أصل حجة من هذا، ويستبعد منه أن يترك بياناً مفيراً، ويورد الكلام ناقصاً. والظاهر من كلام الحاكم فيما قبله في مواضع: أن ذكره الحديث واستدلاله به على صحة السماع لم يكن في نسخة أخرجه، فقل الحاكم الحق هذه الزيادة بعد ما انتشرت النسخ في الآفاق والأعمار، فحقه عن الدارقطني بيده

حديث آخر : قال الشيخ في "الإمام" : وروى الإمام أبو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي أن رجلاً وجد ركازاً ، فأتى به علياً رضي الله عنه ، فأخذ منه الخمس ، وأعطى بقية للذي وجده ، فأخبر به النبي ﷺ ، فأعجبه ، انتهى . وهو مرسل (١) .

الآثار : روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة عن مجاهد عن الشعبي أن غلاماً من العرب وجد متوفى فيها عشرة آلاف ، فأتى بها عمر رضي الله عنه ، فأخذ منها خمسين ألفين ، وأعطاه ثمانية آلاف . آخر : أخرجه البيهقي (٢) عن علي بن حرب ثنا سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه أن رجلاً سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فيها ورق ، فأتى بها علياً (٣) رضي الله عنه ، فقال : أقسمها أنفاساً ، ثم قال : خذ منها أربعة ، ودع واحداً ، قال البيهقي : ورواه سعيد بن منصور عن سفيان عن عبد الله عن رجل من قومه يقال له : حمزة ، قال : سقطت علي جرة .

آخر : روى ابن المنذر حدثنا ابن إدريس عن أبيه عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هذيل ، قال : جاء رجل إلى عبد الله ، فقال : إني وجدت كنزاً فيه كذا وكذا من المال ، فقال عبد الله : لا أرى المسلمين بلغت أموالهم هذا ، أراه ركاز مال عادي ، فأذخسه في بيت المال ، ولك ما بقي ، انتهى . وروى أيضاً عن معتمر عن عمر الضبي ، قال : بينا قوم عندي بسابور يثيرون الأرض إذ أصابوا كنزاً ، وعلينا محمد بن جابر الراسبي ، فكتب فيه إلى عدى ، فكتب عدى إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، فكتب عمر أن : خنوا منهم الخمس ، ودعوا سائرهم ، فذفع إليهم المال ، وأخذ منهم الخمس ، انتهى .

الحديث السابع والعشرون : قال عليه السلام : « لا خمس في الحجر » ، قلت : غريب . أخرج ابن عدى في "الكامل" عن عمر بن أبي عمر الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . قال : قال رسول الله ﷺ : « لا زكاة في حجر » ، انتهى . وضعف عمر الكلاعي ، وقال : إنه مجهول ، لا أعلم حدث عنه غير بقية ، وأحاديثه منكورة ، وغير محفوظة ، انتهى . وأخرجه أيضاً

(١) قال الحافظ في "الدرية" ، ص ١٦٣ : هذا مرسل قوي (٢) البيهقي : ص ٥٧ - ج ٤ ، والطحاوي : ص ١٨٠ - ج ٢ ، والرجل - ابن حيد - (٣) أخرج أبو عبيد في "كتاب الأموال" ، ص ٣٤٠ حديث على بمعنى أنه أخذ خمس المئدة ، وسماه ركازاً ، وعن ابن شهاب : سئل عن المادون والركاز ، قال : يخرج من ذلك كله الخمس ، قال أبو عبيد : هو كذلك عندي في النظر

عن محمد بن عبيد الله العرزمي ^(١) عن عمرو بن شعيب به ، وضعف العرزمي عن البخاري ، والنسائي ، وابن معين ، والفلاس ، وواقهم عليه في ذلك . وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن عكرمة ، قال : ليس في حجر اللؤلؤ ، ولا حجر الزمرد زكاة ، إلا أن يكون للتجارة . فان كانت للتجارة ففيه الزكاة ، انتهى .

قوله : روى أن عمر رضي الله عنه أخذ الخنس من العنبر ، قلت : غريب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وإنما هو عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن سماك بن الفضل أن عمر بن عبد العزيز أخذ من العنبر الخنس ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ^(٢) حدثنا وكيع عن سفيان عن ليث أن عمر بن عبد العزيز خمس العنبر ، انتهى . وأخرج أبو عبيد في "كتاب الأموال" ^(٣) عن الحسن البصري ، وابن شهاب الزهري ، قال : في العنبر ، واللؤلؤ الخنس ، قال أبو عبيد : وحدثنا ابن أبي مريم عن داود بن عبد الرحمن المطار سمعت عمرو بن دينار يحدث عن ابن عباس ، قال : ليس في العنبر خمس ، انتهى . وحدثنا مروان ابن معاوية عن إبراهيم المدني عن أبي الزبير عن جابر نحوه ، وزاد هو للذي وجده ، وليس العنبر بغنيمة ، انتهى .

وفيه أثر عن ابن عباس : رواه عبد الرزاق ^(٤) ، أخبرنا الثوري عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعد - وكان عاملا بعدن - سأل ابن عباس عن العنبر ، فقال : إن كان فيه شيء ، فالخنس ، انتهى . ورواه الشافعي أنبا سفيان الثوري به .

وفيه أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخالف : رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" ^(٥) أخبرنا نعم بن حماد عن عبد العزيز بن محمد عن رجاء بن روح عن رجل قد سماه عبد العزيز عن ابن عباس عن يعلى بن أمية . قال : كتب إلى عمر : أن خذ من العنبر العشر . انتهى . ثم قال : هذا إسناده ضعيف ، وغير معروف . وليس يثبت عندنا ، والله أعلم .

(١) "فتح العين . وسكون الراء . والراء المنتوحة" ، - كذا في "التحريب" ، (٢) ابن أبي شيبة : ص ٢١ - ج ٣ (٣) "كتاب الأموال" ، ص ٣٤٦ (٤) وابن أبي شيبة : ص ٢١ - ج ٣ عن ابن عينة عن ابن طاوس ، وعن وكيع عن الثوري ، والشافعي في "كتاب الآثم" ، ص ٣٦ - ج ٢ عن ابن عينة عن ابن طاوس ، (٥) "كتاب الأموال" ، ص ٣٤٨

باب زكاة الزروع والثمار

الحديث الثامن والعشرون : قال عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، قلت : رواه البخارى ، ومسلم ^(١) من حديث يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمس خود صدقة ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، انتهى ، وفي لفظ لمسلم : ليس في حب ، ولا تمر صدقة . حتى يبلغ خمسة أوسق ، وأما من طريق عبد الرزاق ، وقال في آخره : غير أنه قد بدل : التمر - يعني بالثلثة - فلم أن الأول بالثلاثة ، وزاد أبو داود ^(٢) فيه : والوسق : ستون مختوماً ، وابن ماجه : والوسق : ستون صاعاً .

حديث آخر : أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أواق من الوريق صدقة ، وليس فيما دون خمس خود من الإبل صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » ، انتهى .

حديث آخر : رواه أحمد في "مسنده" ^(٣) حدثنا علي بن إسماعيل أنا ابن المبارك أنا معمر حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمسة أواق صدقة ، ولا فيما دون خمس خود صدقة » ، انتهى . وهذا سند صحيح ، ورواه الدارقطني ^(٤) ، ولفظه : لا يحل في البر والتمر زكاة ، حتى تبلغ خمسة أوسق ، ولا يحل في الوريق زكاة ، حتى تبلغ خمسة أواق ، ولا يحل في الإبل زكاة ، حتى تبلغ خمسة خود ، انتهى .

الحديث التاسع والعشرون : قال عليه السلام : « ما أخرجه الأرض ففيه العشر » ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وبمعناه ما أخرجه البخارى ^(٥) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ،

(١) البخارى في "باب زكاة الورق" ، ص ١٩٤ ، ومسلم في "باب ما فيه الزكاة من الأموال" ، ص ٣١٦ ، والطحاوى : ص ٣١٤ (٢) أبو داود في "باب ما تجب فيه الزكاة" ، ص ٢٢٤ - ج ١ ، وابن ماجه في "باب الوسق ستون صاعاً" ، ص ١٣٣ ، كلاماً من طريق أبي البختري عن أبي سعيد ، وقال أبو داود : أبو البختري لم يسمع من أبي سعيد ، اهـ (٣) أحمد في "مسنده" ، ص ٤٠٢ - ج ٢ ، والطحاوى : ص ٣١٥ ، من ابن المبارك (٤) الدارقطني : ص ١٩٩ من حديث أبي سعيد ، ولم أجده من حديث أبي هريرة . والله أعلم .

(٥) البخارى في "باب للشرع فيما يلقى من ماء السماء" ، ص ٢٠١ . وأبو داود في "باب صدقة الزرع" ، ص ٢٢٣ - ج ١ ، والطحاوى : ص ٣١٥ ، بلا ، هو ما ثبت من التخييل في أرض يقرب مؤلفها ، فرسخت عرونها في الماء ، فاستنقت من ماء السماء والأشجار ، وغيرها .

قال : قال رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثريا (١) العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر » ، انتهى . ورواه أبو داود بلفظ : فيما سقت السماء ، والأنهار ، والعيون ، أو كان بعلا العشر ، وفيما سقى بالسواني (٢) ، أو النضح نصف العشر ، انتهى . وأخرج مسلم عن أبي الزبير (٣) عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « فيما سقت الأنهار ، والنيح العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر ، انتهى . وأخرج ابن ماجه (٤) عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل ، قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ بما سقت السماء ، وما سقى بعلا العشر ، وما سقى بالسواني نصف العشر ، انتهى . ولما أخرج البخاري في " صحيحه " حديث ابن عمر المتقدم عقبه بحديث : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، وقال : هذا تفسير للأول (٥) ، والمفسر يقضى على المجهول ، والزيادة مقبولة ، انتهى . وأبو حنيفة يؤول حديث : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، بزكاة التجارة ، كما في الكتاب . ومن الأصحاب من جعله منسوخاً ، ولم يفي تقريره قاعدة ، ذكرها السنناني فقلاً عن " القوائد الظهيرية " ، قال : إذا ورد حديثان : أحدهما : عام . والآخر : خاص ، فإن علم تقديم العام على الخاص خص العام بالخاص ، كن يقول لعبده : لا تمط أحداً شيئاً ، ثم قال له : اعط زيداً درهما ، فإن هنا تخصيص لزيد ، وإن علم تأخير العام ، كان العام ناسخاً للخاص ، كن قال لعبده : اعط زيداً درهما ، ثم قال له : لا تمط أحداً شيئاً ، فإن هذا ناسخ للأول ، هذا مذهب عيسى بن أبان ، وهو المأخوذ به . قال محمد بن شعاع التلجي : هذا إذا علم التاريخ ، أما إذا لم يعلم ، فإن العام يجعل آخرأ ، لما فيه من الاحتياط ، وهنا لم يعلم التاريخ ، فيجعل آخرأ احتياطاً . والله أعلم ، انتهى كلامه . وقال ابن الجوزي في " التحقيق " : واحتجت الحنفية بما روى أبو مطيع البلخي عن أبي حنيفة رضى الله عنه عن أبان بن أبي عياش عن رجل عن رسول الله ﷺ ، قال : فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقى بنضح ، أو غرب نصف العشر ، في قليله وكثيره ، قال : وهذا الإسناد لا يساوى شيئاً ، أما أبو مطيع فقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أحمد رضى الله عنه : لا ينبغي أن يروى عنه ، وقال أبو داود : تركوا حديثه . وأما أبان فضعيف جداً ، ضعفه شعبة .

(١) عثريا : هو ما يهرب بمرقه من غير سقى قبل ما يسيل إليه ماء انظر ، وقيل ما يسقى بالعاثور . والعاثور شبه نهر يجرف الأرض ، يسقى به البقول ، والتملح ، والزروع (٢) السواني : جمع سانية ، هي بئر يستقى عليه . والنضح : ماسق من الآبار بالقرب ، أو بالسانية ، أي البئر ، والمراد سقى التملح والزروع بالبئر . والجحر : (٣) مسلم في ١٠ باب ما فيه الزكاة من الأموال ، ص ٣١٦ . والطحاوي : ص ٣١٥ (٤) ابن ماجة في ١٠ باب صدقة الزروع والثمار ، ص ١٣١ (٥) قلت : هذا القول في ١٠ البخاري ، بعد حديث ابن عمر . وقبل حديث أبي سعيد : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » وكان المناسب كذكره الشيخ ، فكان وضع الكلام انقلاب في للسلعة المطبوعة من موضعه

آثار عن التابعين : أخرج عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا معمر عن سماك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، قال : فيما أنبت الأرض من قليل أو كثير العشر ، انتهى . وأخرج نحوه عن مجاهد ، وعن إبراهيم النخعي ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في " مصنفه " (١) عن عمر بن عبد العزيز ، وعن مجاهد ، وعن إبراهيم النخعي ، وزاد في حديث النخعي : حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة ، انتهى .

الحديث الثلاثون : قال عليه السلام : « ليس في الخضراوات صدقة » ، قلت : روى من حديث معاذ ، ومن حديث طلحة ، ومن حديث علي ، ومن حديث محمد بن عبد الله بن جحش . ومن حديث أنس . ومن حديث عائشة رضي الله عنهم .

أما حديث معاذ : فأخرجه الترمذي عن الحسن بن عمار عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد عن عيسى بن طلحة عن معاذ أنه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضراوات ، وهي البقول ، فقال : ليس فيها شيء ، انتهى . قال الترمذي : إسناده الحديث ليس بصحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي عليه السلام شيء ، وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسل ، والحسن بن عمار ضعفه شعبة ، وغيره ، وتركه ابن المبارك ، انتهى . وسبق ذكر هذا المرسل في حديث طلحة .

طريق آخر : رواه الحاكم في " المستدرک " (٢) ، والطبراني في " معجمه " ، والدارقطني في " سننه " من حديث إسماعيل بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ ابن جبل أن رسول الله ﷺ ، قال : « فيما سقت السماء ، والبعل ، والسيل العشر . وفيما سقي بالنضح نصف العشر » ، وإنما يكون ذلك في التمر ، والخنطة ، والحبوب ، فأما القثاء ، والبطيخ ، والزمان ، والقصب ، والخضر (٣) ، ففقر عفا عنه رسول الله ﷺ ، انتهى . قال الحاكم : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وزعم أن موسى بن طلحة تابعي كبير ، لا ينكر أن يدرك أيام معاذ ، انتهى . قال صاحب " التفتيح " : وفي تصحيح الحاكم لهذا الحديث نظر ، فانه حديث ضعيف ، وإسماعيل ابن يحيى تركه أحمد ، والنسائي ، وغيرهما . وقال أبو زرعة : موسى بن طلحة بن عبيد الله عن عمر مرسل ، ومعاذ توفي في خلافة عمر ، فرواية موسى بن طلحة عنه أولى بالإرسال ، وقد قيل : إن

(١) ابن أبي شيبة : ص ١٩ - ٣ ، والطحاوي : ص ٣١٦ - ح ١ عن إبراهيم ، ومجاهد (٢) ٠٠ المستدرک ، ص ٤٠١ - ج ١ والدارقطني : ص ٢٠١ ، والبيهقي : ص ١٢٩ - ح ٤ (٣) ليس لفه : ص ١١ الحضر ، والمستدرک ، والله أعلم

موسى ، ولد في عهد رسول الله ﷺ ، وأنه سماه ، ولم يثبت ، وقيل : إنه محب عثمان مدة ، والمشهور في هذا ما رواه الثوري ^(١) عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة ، قال : عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي ﷺ أنه إنما أخذ الصدقة من الخنطة ، والشعير ، والزبيب ، والتمر ، انتهى . وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله في "الإمام" : وفي الاتصال بين موسى بن طلحة ، ومعاذ بن نظر . فقد ذكروا أن وفاة موسى سنة ثلاث ومائة ، وقيل : سنة أربع ومائة ، انتهى .

وأما حديث طلحة ، فله طرق : أحدها : عند البزار في "مسنده" ، والدارقطني في "سننه" ^(٢) عن الحارث بن نبهان ثنا عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس في الخضراوات صدقة » ، انتهى . قال البزار : وروى جماعة عن موسى بن طلحة عن النبي عليه السلام مرسل ، ولا نعلم أحداً قال : عن أبيه إلا الحارث بن نبهان عن عطاء ، ولا نعلم لعطاء عن موسى بن طلحة عن أبيه إلا هذا الحديث ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بالحارث بن نبهان ، وقال : لا أعلم أحداً يرويه عن عطاء غيره ، وضعفه عن جماعة كثيرين ، ووافقهم .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" أيضاً عن محمد بن جابر عن الأعمش عن موسى ابن طلحة ، وعمر بن جابر ، قال فيه ابن معين : ليس بشيء . وقال الإمام أحمد رضي الله عنه : لا يحدث عنه إلا من هو شر منه .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني عن نصر بن حماد عن شعبة عن الحكم عن موسى بن طلحة به ^(٣) ، ونصر بن حماد ، قال فيه ابن معين : كذاب ، وقال يعقوب بن شيبة : ليس بشيء . وقال مسلم : ذاهب الحديث ، والمرسل الذي أشار إليه الترمذي ، وغيره ، رواه الدارقطني في "سننه" من حديث عبد الوهاب ثنا هشام الدستوائي عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة أن رسول الله ﷺ نهي أن يؤخذ من الخضراوات صدقة ، انتهى . وهذا مرسل حسن ، فإن عبد الوهاب هذا هو ابن عطاء الخفاف ، وهو صدوق ، روى له مسلم في "صحيحه" ، وعطاء بن السائب ، وثقه الإمام أحمد رضي الله عنه ، وغيره . وقال الدارقطني : اختلط بآخره ، ولا يحتاج من حديثه إلا بما رواه عنه الأكابر : الثوري ، وشعبة ، وأما المتأخرون ففي حديثهم عنه نظر ، والله أعلم .

(١) رواه الحاكم : ص ٤٠١ - ج ١ ، أيضاً ، ورواه البيهقي : ص ١٢٨ - ج ٤ (٢) هذا ، وما بعده من سنن الدارقطني ، ، هناكه : ص ٢٠٠ ، و ص ٢٠١ (٣) قوله : « الطاهر منه أن موسى بن طلحة يروى عن أبيه » ، كافي الرواية التي قبلها ، والتي في الدارقطني : عن موسى بن طلحة عن معاذ

وأما حديث علي رضي الله عنه : فأخرجه الدارقطني رحمه الله أيضاً عن الصفر بن حبيب ، سمعت أبا رجاء الطاردي يحدث عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال : « ليس في الخضراوات صدقة » ، مختصر ، وقد تقدم الكلام عليه في الخليل ، ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في « الملل المتناهية » قال ابن حبان في « كتاب الضعفاء » : ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ ، وإنما يعرف بإستاد منقطع ، فقلبه هذا الشيخ علي أبي رجاء ، وهو يأتي بالمقلوبات ، انتهى .

وأما حديث محمد بن جحش ، فأخرجه الدارقطني أيضاً عن عبد الله بن شبيب حدثني عبد الجبار بن سعيد حدثني حاتم بن إسماعيل عن محمد بن أبي يحيى عن أبي كثير مولى بني جحش عن محمد بن عبد الله بن جحش عن رسول الله ﷺ أنه أمر معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن أن تأخذ من كل أربعين ديناراً ديناراً ، وليس في الخضراوات صدقة ، انتهى . وهو معلول بابن شبيب ، قال ابن حبان في « كتاب الضعفاء » : يسرق الأخبار ، ويقلبها ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، انتهى . والشيخ في « الإمام » ترك ذكر ابن شبيب ، ووثق الباقي .

وأما حديث أنس : فأخرجه الدارقطني أيضاً عن مروان بن محمد السنجاري ثنا جرير عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس في الخضراوات صدقة » ، انتهى . قال الدارقطني : مروان بن محمد ذاهب الحديث ، وقال ابن حبان في « كتاب الضعفاء » : لا يجل الاحتجاج به ، انتهى .

وأما حديث عائشة : فأخرجه الدارقطني أيضاً عن صالح بن موسى عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما أنبت الأرض من الخضرة زكاة » ، انتهى . وهو معلول بصالح ، قال الشيخ في « الإمام » : هو صالح بن موسى بن عبد الله بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : منكر الحديث جداً ، لا يمجني حديثه ، انتهى . وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : منكر الحديث ، وقال الدارقطني في « كتاب الملل » (١) : هذا حديث يختلف فيه علي موسى بن طلحة ، فروى عن عطاء بن السائب ، فقال : الحارث بن نهران (٢) عن عطاء عن موسى بن طلحة عن أبيه ، قال خالد الواسطي (٣) : عن عطاء عن موسى بن طلحة أن النبي

(١) قلت : روى منه كها في « السنن » ، ص ٢٠١ (٢) الحارث بن نهران ، عند الدارقطني : ص ٢٠١

(٣) وهنام الدستوائي ، عند الدارقطني : ص ٢٠١

عليه السلام مرسل ، وروى عن الأعمش عن موسى بن طلحة عن أبيه ، ورواه الحكم بن عتيبة ، وعبد الملك بن عمير ، وعمر بن عثمان بن وهب عن موسى بن طلحة عن معاذ بن جبل . وقيل : عن موسى بن طلحة عن عمر ، وقيل : عن موسى بن طلحة عن أنس ، وقيل : عن موسى بن طلحة مرسل ، وهو أصحها كلها ، انتهى . وقال البيهقي : وهذه الأحاديث يشد بعضها بعضاً ، ومعها قول بعض الصحابة ، ثم أخرج عن الليث عن مجاهد عن عمر ، قال : ليس في الخضراوات صدقة ، قال الشيخ في "الإمام" : ليث بن أبي سليم قد علل البيهقي به روايات كثيرة ، ومجاهد عن عمر متقطع ، وأخرج عن قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه . قال : ليس في الخضراوات ، والبقول صدقة ، قال الشيخ : وقيس بن الربيع متكلم فيه ، انتهى .

وأما أحاديث : "إنما تجب الزكاة في خمسة" ، فكلها مدخولة ، وفي متنها اضطراب ، فنما ما أخرجه ابن ماجه ^(١) عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : إنما سزر رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الخمسة : الحنطة . والشعير . والتمر . والزبيب . والذرة . انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضاً عن العرزمي عن موسى بن طلحة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : إنما سن ، إلى آخره ، والعرزمي متروك ، ومما ما أخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(٢) . وصحح إسناده عن طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى ، ومعاذ بن جبل حين بعثما رسول الله ﷺ إلى اليمن يعلنان الناس أمر دينهم : لا تأخذ الصدقة إلا من هذه الأربعة : الشعير . والحنطة . والزبيب . والتمر . ورواه البيهقي بلفظ : أنهما حين بعثا إلى اليمن ، لم يأخذا الصدقة إلا من هذه الأربعة ، قال الشيخ في "الإمام" : وهذا غير صريح في الرفع ، انتهى . ومنها ما أخرجه البيهقي ^(٣) عن خفيف عن مجاهد ، قال : لم تكن الصدقة في عهد رسول الله ﷺ إلا من خمسة أشياء : الحنطة . والشعير . والتمر . والزبيب . والذرة ، انتهى . مرسل ، وفيه خفيف . وأخرج أيضاً عن عمرو بن عبيد عن الحسن ، قال : لم يفرض رسول الله ﷺ إلا في عشرة أشياء : الأبل . والبقرة . والغنم . والذهب . والفضة . والحنطة . والشعير . والتمر . والزبيب ، أراه قال : والذرة ، وهذا مرسل ، وفيه عمرو بن عبيد متكلم فيه ، ثم أخرجه من طريق أخرى ، فذكر : السلت ، عوض : الذرة ، وأخرج أيضاً عن الأجلح عن الشعبي ، قال : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن : إنما الصدقة في الحنطة . والشعير . والتمر . والزبيب ، وهذا أيضاً مرسل . والله أعلم .

(١) ابن ماجه في "باب ما تجب فيه الزكاة" ، ص ١٣١ (٢) "المستدرک" ، ص ٤٠١ - ج ١ (٣) البيهقي في "السنن" ، ص ١٢٩ - ج ٤ ، الروايات كلها

الحديث الحادى والثلاثون: قال عليه السلام : « فى الصل العشر » ، قلت : رواه بهذا اللفظ العقيلي فى " كتاب الضعفاء " من طريق عبد الرزاق ، أخبرنا عبد الله بن محرز عن الزهرى عن أبى سلة عن أبى هريرة عن النبي عليه السلام ، قال : « فى الصل العشر » ، انتهى . ولم أجده فى " مصنف عبد الرزاق " بهذا اللفظ ، وإنما لفظه : أن النبي عليه السلام كتب إلى أهل اليمن : أن يؤخذ من أهل الصل العشر ، انتهى . وبهذا اللفظ رواه البيهقي من طريق عبد الرزاق ، والحديث معلول بعبد الله بن محرز ، قال ابن حبان فى " كتاب الضعفاء " : كان من خيار عباد الله ، إلا أنه كان يكذب ، ولا يعلم ، ويقلب الأخبار ، ولا يفهم ، انتهى .

ومعنى الحديث : روى من حديث ابن عمرو ، ومن حديث سعد بن أبى ذباب ، ومن حديث أبى سيرة التميمي .

أما حديث ابن عمرو : فأخرجه أبو داود فى " سننه " حدثنا أحمد بن أبى شعيب الحراني أنا موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث المصرى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : جاء هلال - أحد بنى متعان - إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له ، وسأله أن يحصى وادياً ، يقال له : سلبة ، فحصى له رسول الله ﷺ ذلك الوادى ، فلما ولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب سفيان ابن وهب إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك ، فكتب عمر : إن أذى إليك ما كان يؤدى إلى رسول الله ﷺ من عشور نحل ، فاحم له سلبه ، وإلا فإنما هو ذباب غيث ، يأكله من شاء ، انتهى . وكذلك رواه النسائي سواء ، ورواه ابن ماجه ^(١) حدثنا محمد بن يحيى عن نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو أن النبي عليه السلام أخذ من الصل العشر ، انتهى .

وأما حديث سعد بن أبى ذباب : فرواه ابن أبى شيبة فى " مصنفه " ^(٢) حدثنا صفوان ابن عيسى ثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبى ذباب الدوسى عن منير بن عبد الله عن أبيه عن سعد ابن أبى ذباب الدوسى ، قال : أتيت النبي عليه السلام ، فأسلمت ، وقلت : يا رسول الله اجعل لقومى ما أسألوا عليه ، ففعل ، واستعملنى عليهم ، واستعملنى أبو بكر بعد النبي عليه السلام ، واستعملنى عمر بعد أبى بكر ، فلما قدم على قومه ، قال : يا قوم أدوا زكاة الصل ، فإنه لا خير فى مال لا يؤدى

(١) أبو داود فى " باب زكاة الصل " ، ص ٢٣٣ ، والنسائي فى " باب زكاة الصل " ، ص ٣٤٦ (٢) ابن ماجه فى " باب زكاة الصل " ، ص ١٣٢ (٣) ابن أبى شيبة : ص ٢٠ - ج ٣ ، مختصراً من هذا السياق . وسياق المخرج من التناهي : وأبى عبيد فى " كتاب الأموال " ، ص ٤٩٦

زكاته ، قالوا : كم ترى ؟ قلت : العشر ، فأخذت منهم العشر ، فأتيته به عمر رضى الله عنه ، فباعه وجعله في صدقات المسلمين ، انتهى . ومن طريق ابن أبي شيبة ، رواه الطبراني في "معجمه" ، ورواه الشافى^(١) أخبرنا أنس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب ، فذكره ، ومن طريق الشافى رضى الله عنه ، رواه البيهقي ، وقال : هكذا رواه الشافى ، وتابعه محمد بن عباد عن أنس بن عياض به ، ورواه الصلت بن محمد عن أنس بن عياض ، فقال : عن الحارث بن أبي ذباب عن منير بن عبد الله عن أبيه عن سعد ، وكذلك رواه صفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن به ، انتهى . قال البخارى : وعبد الله والد منير عن سعد بن أبي ذباب ، لم يصح حديثه ، وقال على بن المدنى : منير هذا لا نعرفه إلا في هذا الحديث ، وسئل أبو حاتم عن عبد الله والد منير عن سعد بن أبي ذباب ، يصح حديثه ؟ قال : نعم ، قال البيهقي : قال الشافى : وفي هذا ما يدل على أن النبي عليه السلام لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل ، وأنه شيء رآه ، فخلوع له به أهله ، انتهى .

وأما حديث أبي سيارة : فأخرجه ابن ماجه في "سننه"^(٢) عن سعيد^(٣) بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن أبي سيارة المتنى ، قال : قلت : يا رسول الله إن لي نخلا ، قال : أذ العشور ، قلت : يا رسول الله أحملها لي ، لحماها لي ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، والبيهقي في "سننه" ، وقال : هذا أصح ما روى في وجوب العشر فيه ، وهو منقطع . قال الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : حديث مرسل ، وسليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، وليس في زكاة العسل شيء يصح ، انتهى : وهذا الذى نقله عن الترمذى ، وذكره في "عنه الكبرى" ، وقال عبد الفتى في "الكامل" : أبو سيارة المتنى القيسى ، قيل : اسمه عيرة بن الأعلم ، روى عن النبي عليه السلام حديثاً في زكاة العسل ، وليس له سواء ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" ، ومن طريقه الطبراني في "معجمه" ، ورواه أحمد ، وأبو داود الطيالسى ، وأبو يعلى الموصلى في "مسانيدهم" نحوه .

الحديث الثانى والثلاثون : قال المصنف رحمه الله : وعن أبي يوسف أنه لا شيء في العسل حتى يبلغ عشر قرب ، لحديث بنى سيارة أنهم كانوا يؤدون إلى رسول الله ﷺ ، كذلك ،

(١) الشافى في "كتاب الأم" ، ص ٣٣ - ج ٢ والبيهقي في "السنن" ، ص ١٢٧ - ج ٤ (٢) ابن ماجه في "باب زكاة العسل" ، ص ١٣٢ ، وأحمد : ص ٢٣٦ ، والطيالسى : ص ١٦٩ ، ومن طريقه البيهقي : ص ١٢٦ - ج ٤ .
 وإن أبي شيبة (٣) سعيد ، كذا في "الأصول كلها" ، وفي "فتح القدير" والحرابة ، ص ١٠ ، سعد ، وفي نسخة "الدار" ، أيضاً "سعيد" ،

قلت: رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن بني سيارة - بطن من فهم^(١) - كانوا يؤدون إلى رسول الله ﷺ ، [قال الدارقطني في "كتاب المؤتلف والمختلف" : صوابه بني شابة - بالشين المعجمة ، بعدها بام موحدة . ثم ألف ، ثم به أخرى - قال : وهم بطن من فهم ، ذكره في "ترجمة شابة وسيابة" ، وذكر هذا الحديث ، وقال هذا الجاهل^(٢) : هكذا في غالب نسخ الهداية ، لحديث بني سيارة ، وهو غلط ، ويوجد في بعضها أبي سيارة ، وهو الصواب ، انتهى . قلت : كيف يكون هذا صواباً مع قوله : كانوا يؤدون ، بل الصواب بني سيارة] عن نحل^(٣) كان لهم العشر ، من كل عشر قرب قريبة . وكان يحيى وإدبين لهم . فلما كان عمر رضى الله عنه استعمل على ما هناك سفيان بن عبد الله الثقفي فأبوا أن يؤدوا إليه شيئاً ، وقالوا : إنما كنا تؤدبه إلى رسول الله ﷺ ، فكتب سفيان إلى عمر ، فكتب إليه عمر : إنما النحل ذباب غيث يسوقه الله عز وجل رزقاً إلى من يشاء . فان أدوا إليك ما كانوا يؤدون إلى رسول الله ﷺ فاحم لهم أوديتهم ، ولا تغل بينه وبين الناس . فأدوا إليه ما كانوا يؤدون إلى رسول الله ﷺ ، وحى لهم أوديتهم ، انتهى . ويؤيد هذا ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال"^(٤) : حدثنا أبو الأسود عن ابن أبي عمير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من السبل من كل عشر قرب قريبة من أوسطها ، انتهى .

(١) في "الدرية" والفتح ، فهم " بالفاء " ، قيراج (٥)

(٢) قوله : قال هذا الجاهل ، قلت : لأدري ما المراد بالجاهل ، ومن أي حرف حرف هذا . قال ابن الميم في "الفتح" ، ص ٧ - ج ٣ : قوله ، لحديث شابة : قال في "النهاية" : في بعض النسخ : أبي سيارة ، وهو الصواب ، بعد ما ذكر أن صوابه بني شابة ، كما قلناه ، فاستجله الزبيدي ، وقال : كيف يكون صواباً مع قوله : كانوا يؤدون ، اه ، وليس هذا الفصح بغيره ، لأنه لو قيل : عن أبي سيارة أنهم كانوا يؤدون لم يحكم بخطأ العبارة ، فاه أسلوب مستر في ألفاظ الرواة ، والمراد منه قومه ، كانوا يؤدون ، أو أنه مع باقي القوم ، بل الصواب أن أبا سيارة هنا ليس بصواب ، فاه ليس في حديث أبي سيارة ذكر القرب ، بل ما قدم من قوله : إن لي نحلاً ، هال عليه السلام : أد العشر ، لا كما استعمله به ، اه ، ما قال ابن الميم .

(٣) قوله : عن نحل ، مرتبط بقوله : كانوا يؤدون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقوله : قال الدارقطني ، إلى قوله : بل الصواب بني سيارة ، مدرج من المحافظ المخرج ، راجع "فتح القدير" ، ص ٦ - ج ٢

(٤) "كتاب الأموال" ، ص ٩٧

(٥) أقول : في نسخة - الدار - أيضاً " فهم " بالفاء " ، البجندوي ،

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه الترمذى ^(١) عن صدقة بن عبد الله السمين عن موسى ابن يسار عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « في العسل في كل عشرة أوق زق » ، انتهى . وقال : في إسناده مقال ، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كثير شيء ، انتهى . ورواه ابن عدى في " الكامل " ، وأعله بصدقة هذا ، وضعفه عن أحمد ، والنسائي ، وابن معين . ورواه البيهقي ، وقال : تفرد به صدقة بن عبد الله السمين ، وهو ضعيف ، وضعفه أحمد ، وابن معين ، وغيرهما . ورواه ابن حبان في " كتاب الضعفاء " ، وقال في صدقة : يروى الموضوعات عن الثقات ، انتهى . ورواه الطبراني في " معجمه الوسط " ، ولفظه : وقال : في العسل العشر ، في كل عشر قرب قربة ، وليس فيما دون ذلك شيء ، انتهى . قال الطبراني : لا يروى هذا عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ، انتهى .

الحديث الثالث والثلاثون : روى أن النبي عليه السلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ، قلت : يشير إلى ما رواه البخارى في " صحيحه " ^(٢) من حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثريا العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » ، انتهى . وأخرج مسلم عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا : فيما سقت الأنهار والنيم العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر ، انتهى . وروى أبو داود حديث ابن عمر ، بلفظ : فيما سقت السماء والأنهار والعيون ، أو كان بعلا . العشر ، وفيما سقى بالسوانى ، أو النضح نصف العشر ، انتهى . وروى الترمذى ^(٣) من حديث عاصم بن عبد العزيز المدني ثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن سليمان بن يسار ، وبسر بن سعيد عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء والعيون العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر » ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " : وعاصم هذا أتى عليه معن بن عيسى ، فيما ذكره ابن أبي حاتم . وأما الحارث هذا ، فقال ابن معين : هو مشهور ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، ويكتب حديثه ، انتهى . وأخرج ابن ماجه ^(٤) عن مسروق عن معاذ بن جبل ، قال : بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن ، وأمرنى أن أخذ ما سقت السماء ، وما سقى بعلا العشر ، وما سقى بالدوالى نصف

(١) الترمذى في " باب زكاة العسل " ، ص ٨٠ ، والبيهقي : ص ١٢٦ - ج ٤ ، وقال : قال أبو عيسى : سألت محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث ، قال : هو من نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، اه . وقال الهيثمى في " الزوائد " ، ص ٧٧ - ج ٣ : صدقة فيه كلام كثير ، وقد وجهه أبو حاتم ، وفيه (٢) حديث ابن عمر ، ويبره تمام تخريجهما في الحديث التاسع والعشرين (٣) للترمذى في " باب الصدقة فيما يلقى بالأنهار وغيرها " ، ص ٨١ (٤) ابن ماجه في " باب صدقة الأرواح وأثمار " ، ص ١٣١

العشر ، انتهى . لأن ماخذت مؤنته وعت منفعت كان أحمل للواساة ، فأوجب فيه العشر ، توسعة على الفقراء ، وجعل فيها كثرت مؤنته نصف العشر ، رفقاً بأهل الأموال .

قوله : روى أن عمر رضى الله عنه جعل المساكن عضواً ، قلت : غريب ، وفي " كتاب الأموال " (١) لأبي عبيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل الخراج على الأرضين التي تغل من ذوات الحب والغار ، والتي تصلح للقلعة من العامر والنامر ، وعطل من ذلك المساكن ، والدور التي هي منازلهم ، ولم يجعل عليهم فيها شيئاً ، انتهى ذكره من غير سند .

باب من يجوز دفع الصدقات إليه

ومن لا يجوز

قوله : وعلى ذلك انعقد الإجماع - يعنى على سقوط المؤلفة قلوبهم من الاصناف الثمانية المذكورين في القرآن - ، قلت : روى ابن أبي شيبة في " مصنفه " (٢) حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي ، قال : إنما كانت المؤلفة على عهد رسول الله ﷺ ، فلما ولي أبو بكر رضى الله عنه أقطعت ، انتهى . وروى الطبري في " تفسيره " (٣) ، في قوله تعالى : إنما الصدقات للفقراء والمساكين (٤) الآية ، حدثنا محمد بن عبد الأعلى (٥) ثنا محمد بن ثور عن معمر عن يحيى ابن أبي كثير ، قال : المؤلفة قلوبهم من بنى أمية : أبوسفیان بن حرب ، ومن بنى مخزوم : الحارث ابن هشام ، وعبد الرحمن بن يربوع ، ومن بنى جمح : صفوان بن أمية ، ومن بنى عامر بن لؤى : سبيل ابن عمرو ، وحويطب بن عبد العزى ، ومن بنى أسد بن عبد العزى : حكيم بن حزام ، ومن بنى هاشم : أبوسفیان بن الحارث بن عبد المطلب ، ومن بنى فزارة : عينة بن حصين بن بدر ، ومن بنى تميم : الأفرع بن حابس ، ومن بنى نصر : مالك بن عوف ، ومن بنى سليم : العباس بن مرداس ، ومن قتيب : العلاء بن حارثة ، أعطى النبي عليه السلام كل رجل منهم مائة ناقة ، إلا عبد الرحمن بن يربوع ، وحويطب بن عبد العزى ، فإنه أعطى كل رجل منهم خمسين ، انتهى . وروى أيضاً : حدثنا القاسم ثنا الحسين ثنا هشام : ثنا عبد الرحمن بن يحيى عن حبان بن أبي جيلة ، قال : قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وقد أتاه عينة بن حصين : الحق من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر

(١) " كتاب الأموال " ، ص ٧٣ (٢) ابن أبي شيبة : ص ٦٦ - ج ٣ ، قلت : جابر هذا هو الجلي ضعيف .

(٣) ص ١١٢ - ج ١٠ . (٤) كان في " الطبري " ، عبد الأعلى عن محمد بن ثور عن معمر ، لكن رأينا ابن جرير أكثر من هذا الاستاد ، وفيه محمد بن عبد الأعلى ، أو ابن عبد الأعلى سوى هذا الموضع ، فرفقنا أن في " نسخة التصحيح " ، غلط ، وإقاه أعلم .

له يعني ليس اليوم مؤلفة - انتهى . وأخرج عن الضعيف ، قال : لم يبق في الناس اليوم من المؤلفة قلوبهم أحد ، إنما كانوا على عهد رسول الله ﷺ ، انتهى . وأخرج نحوه عن الحسن البصري رضي الله عنه ، واستدل ابن الجوزي في " التحقيق " لمذهبنا على سقوط المؤلفة بحديث معاذ : صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، قال : وهذا محمول على أنه قاله في وقت غير محتاج إلى التأليف .

قوله : وفي الرقاب أن يمان المكاتبون منها في فك رقابهم ، قلت : روى الطبري في " تفسيره " (١) من طريق محمد بن إسحاق عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري ، أن مكاتباً قام إلى أبي موسى الأشعري ، وهو يخطب الناس يوم الجمعة ، فقال له : أيها الأمير حث الناس على ، حث عليه أبو موسى ، فألقى الناس عليه : هذا يلقي عمامة ، وهذا يلقي ملالة ، وهذا يلقي عاتماً ، حتى ألقى الناس عليه سواداً كثيراً ، فلما رأى أبو موسى ما ألقى عليه ، قال : اجمعوه ، ثم أمر به فيبع ، فأعطى المكاتب مكاتبته ، ثم أعطى الفضل في الرقاب نحو ذلك ، ولم يرد على الناس ، وقال : إن هذا الذي قد أعطوه في الرقاب ، انتهى . وأخرج عن الحسن البصري رضي الله عنه ، والزهرى ، وعبد الرحمن بن زيد ابن أسلم ، قالوا : (وفي الرقاب) هم المكاتبون ، انتهى . واستشهد شيخنا علاء الدين بحديث أخرجه ابن حبان (٢) ، والحاكم عن البراء بن عازب ، قال : جاء رجل إلى النبي عليه السلام ، فقال : دلني على عمل يقربني من الجنة ، وياعدني عن النار ، قال : اعتق النسمة ، وفك الرقبة ، قال : أو ليس واحداً ؟ قال : لا ، اعتق النسمة أن تفرد بعقبتها ، وفك الرقبة . أن تعين في ثمنها ، انتهى . وهذا ليس فيه المقصود ، فإن مراد المصنف تفسير الآية لا تفسير الفك ، نعم ، الحديث مفيد في معرفة الفرق بين المتق والفك ، والله أعلم .

الحديث الرابع والثلاثون : قال المصنف : (وفي سبيل الله) منقطع الغزاة ، وعند محمد : منقطع الحاج ، لما روى أنه عليه السلام أمر رجلاً جعل بيعاً له في سبيل الله أن يحمل عليه الحاج ، قلت : استشهد له شيخنا علاء الدين بحديث أخرجه أبو داود عن أم معقل ، قالت : كان لنا رجل ، فجعله أبو معقل في سبيل الله ، إلى أن قال : فهل أخرجت عليه ، فإن الحج من سبيل الله ، مختصر ، وهذا لا يغني ، لأن المقصود تفسير قوله تعالى : (وفي سبيل الله) ، وأيضاً فلفظ الحديث لا يمنع دخول الغزاة في الحاج ، ولا يتم الاستدلال إلا على تقدير الحصر ، وأيضاً فليس فيه أمر ، فلا يكفي في المقصود ، والحديث أخرجه أبو داود (٣) في " كتاب الحج - في باب العمرة " عن

(١) ص ١١٣ - ج ١٠ . (٢) وأحد في " مسنده " ص ٢٩٩ - ج ٤ . (٣) أبو داود : ص ٢٧٩ - ج ١

إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، قال : أخبرني رسول مروان الذي أرسل إلى أم معقل ، قالت : كان أبو معقل حاجا مع رسول الله ﷺ ، فلما قدم قالت أم معقل : قد علمت أن عليّ حجة ، فانطلقا يمسيان حتى دخلا عليه ، قال : فقالت : يا رسول الله إن عليّ حجة ، وإن لأبي معقل بكراً ، قال أبو معقل : جعلته في سبيل الله ، فقال رسول الله ﷺ : اعطها فلتحج عليه ، فانه في سبيل الله ، فأعطاهما البكر ، ورواه أحمد في "مسنده" ^(١) ، ومن طريقه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، وفيه نظر ، فان فيه رجلا مجهولا ، وإبراهيم بن مهاجر متكلم فيه ، ولفظ الحاكم عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، قال : أرسل مروان إلى أم معقل يسألها عن هذا الحديث ، فحدثت أن زوجها جعل بكراً في سبيل الله ، وأنها أرادت العمرة ، فسألت زوجها البكر ، فأبى عليها ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فأمره أن يعطيها ، وقال : إن الحج والعمرة لمن سبيل الله ، انتهى . ورواه النسائي من حديث الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد ، يقال لها : أم معقل بنحوه ، ورواه أيضاً من حديث جامع بن شداد عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل أنه جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : إن أم معقل جعلت عليها حجة ، فذكر بنحوه ، ورواه أبو داود أيضاً من طريق ابن إسحاق عن عيسى بن معقل بن أم معقل الأسدي - أسد خزيمه - حدثني يوسف بن عبد الله بن سلام عن جده أم معقل ، قالت : لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع ، وكان لنا جمل ، فجمله أبو معقل في سبيل الله ، وأصابنا مرض ، وهلك أبو معقل ، وخرج النبي عليه السلام ، فلما فرغ من حجه جئته ، فقال : يا أم معقل ما منعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : لقد تنهانا فهلك أبو معقل ، وكان لنا جمل هو الذي نصح عليه ، فأوصى به أبو معقل في سبيل الله ، قال : فهلا خرجت عليه ؟ فان الحج في سبيل الله ، فأما إذا فاتك هذه الحجة معنا فاعتمرى في رمضان ، فانها الحجة ^(٢) ، ورواه أيضاً حدثنا مسدد ثنا عبد الوارث عن عامر الأحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس ، قال : أراد رسول الله ﷺ الحج ، فقالت امرأة لزوجها : أحجني مع رسول الله ﷺ على جمالك ، فقال : ما عندي ما أحجك عليه ، قالت : أحجني على جمالك فلان ، قال : ذاك حبس في سبيل الله ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : أما إنك لو حججتها عليه كان في سبيل الله ، مختصر ، وله طريق آخر ، رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن أبان الأصماني ثنا حميد بن مسعدة ثنا عمر بن علي المقدسي عن موسى بن عقبة عن عيسى بن معقل عن جده أم معقل ، قالت : مات أبو معقل ، وترك بغيراً جملة في سبيل الله ،

(١) أحمد في "مسنده" ، ص ٤٠٥ - ج ٦ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٤٨٢ - ج ١ من طريقه .

(٢) في نسخة - الفار - : كحجة "البجنوري" .

فأتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله إن أبا معقل هلك، وترك بعيراً جعله في سبيل الله، وعلى حجة، فقال: يا أبا معقل حجى على بعيرك، فإن الحج في سبيل الله، انتهى.

حديث آخر: من هذا المعنى، رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا عمرو بن أبي الطاهر بن السرح^(١) ثنا يوسف بن عدى ثنا عبد الرحمن بن سليمان عن المختار بن قفل عن طلق بن حبيب عن أبي طليق الأنصبي، قال: طلبت منى أم طليق بجلا تخرج عليه، فقلت: قد جعلته في سبيل الله، فقالت: لو أعطيتني لكان في سبيل الله، فسألت النبي عليه السلام، فقال: صدقت، لو أعطيتها، لكان في سبيل الله، وأن العمرة في رمضان تعدل حجة، انتهى. ورواه البزار في "مسنده" حدثنا علي بن حرب ثنا محمد بن فضيل عن المختار بن قفل به.

قوله: والذي ذهبنا إليه مروي عن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما - يعني جواز الاقتصار على صنف واحد في دفع الزكاة -، قلت: حديث ابن عباس رواه البيهقي، وحديث عمر رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٢)، وروى الطبري في "تفسيره" في هذه الآية^(٣) أخبرنا عمران بن عينة عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية، قال: في أي صنف وضعت أجزأك، انتهى. أخبرنا جرير^(٤) عن ليث عن عطاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية، قال: أيما صنف^(٥) أعطيت من هذا أجزأك، انتهى. ثنا حفص عن ليث عن عطاء عن عمر أنه كان يأخذ الفرض في الصدقة، فيجعله في صنف واحد، انتهى. وروى أيضاً^(٦) عن الحجاج بن أرطاة عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبیش عن حذيفة أنه قال: إذا وضعت في صنف واحد أجزأك، انتهى. وأخرج نحو ذلك^(٧) عن سعيد بن جبير. وعطاء بن أبي رباح. وإبراهيم النخعي، وأبي العالمة. وميمون بن مهران بأسانيد حسنة، واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" على ذلك بحديث معاذ^(٨)، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فرائهم، قال: والفقراء صنف واحد، ولم يذكر سواهم، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال"^(٩): وما يدل على صحة ذلك أن النبي عليه السلام أتاه بعد ذلك مال فجعله في صنف واحد سوى صنف الفقراء، وهم المؤلفات قلوبهم: الأقرع بن حابس، وعينة بن حصين، وعلقمة

(١) كذا في الصغير، ص ١٥٥ السرح، والله أعلم: (٢) ابن أبي شيبة: ص ٤٢ - ج ٣. وإسناده منقطع (٣) الطبري في "تفسيره" ص ١١٦ - ج ١٠ إسناده حسن (٤) الطبري: ص ١١٥ - ج ١٠، ولفظه: أيت صنف أعطيت من هذا أجزأك. اهـ. (٥) الطبري في "التفسير"، ص ١١٥ - ج ١٠ (٦) أخرج ابن أبي شيبة. ص ٤٢ عنهم، وعن عكرمة، والحسن، وحذيفة، وعمر رضي الله عنهم (٧) حديث معاذ متفق عليه (٨) كتاب الأموال، ص ٥٨. إلى قوله: فأنشأ لك بها

ابن ثلاثة، وزيد الخليل، قسم فيهم الذهبية التي بعث بها إليه عليّ من اليمن، وإنما تؤخذ من أهل اليمن الصدقة، ثم أنه مال آخر، لمجمله في صنف آخر، وهم الغارمون، فقال لقيصة بن المخارق، حين أنه قد تحمل حالة : يا قبيصة أقم حتى تأتينا الصدقة، فأمر لك بها، وفي حديث سلة^(١) بن صخر البياضي أنه أمر له بصدقة قومه، ولو وجب صرفها إلى جميع الأصناف لم يجوز دفعها إلى واحد، وأما الآية التي احتج بها الشافعي رضي الله عنه، فالمراد بها بيان الأصناف التي يجوز الدفع إليهم دون غيرهم، وكذا المراد بآية الغنمية، انتهى كلامه.

الحديث الخامس والثلاثون: قال عليه السلام لمعاذ: «دخنا من أغنيائهم فردها في قرائهم»، قلت: رواه الأئمة الستة في «كتبهم»^(٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي عليه السلام بعث معاذاً إلى اليمن، قال: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب، فادعهم إلى شهادة لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على قرائهم، فإن هم أطاعوا لذلك، فلذلك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب»، انتهى.

الحديث السادس والثلاثون: قال عليه السلام: «تصدقوا على أهل الأديان كلها»، قلت: روى ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(٣) حدثنا جرير بن عبد الحميد عن أشعث عن جعفر عن سعيد بن جبير، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا إلا على أهل دينكم»، فأمر الله تعالى: ﴿ليس عليك هداهم﴾ إلى قوله: ﴿وما تفعلوا من خير يوف إليكم﴾ فقال رسول الله ﷺ: «تصدقوا على أهل الأديان»، انتهى. حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن سالم المكي عن محمد بن الحنفية، قال: ذكره الناس أن يتصدقوا على المشركين، فأمر الله تعالى: ﴿ليس عليك هداهم﴾ قال: فتصدق الناس عليهم، انتهى. وهذان مرسلان، وروى أبو أحمد بن زنجويه^(٤) النسائي في «كتاب الأموال»: «حدثنا علي بن الحسن عن ابن المبارك عن سعيد بن أبي أيوب عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ تصدق على أهل بيت من اليهود بصدقة، فهي تجري عليهم، انتهى.

(١) حديث سلة أخرجه أحمد في «مسنده»، ص ٣٧ - ح ٤، وأخرجه أبو داود في باب الظهار

ص ٣٠٩ - ج ١ (٢) البخاري في «أوائل الزكاة»، ص ١٨٧، ومسلم في «الإيمان»، ص ٣٦

(٣) ابن أبي شيبة: ص ٣٩، وليس فيه: أشعث (٤) وأبو عبيد في «كتاب الأموال»، ص ٦١٣ عن ابن لهيعة عن زهرة بن معبد

الحديث السابع والثلاثون: قال عليه السلام: « لا تحمل الصدقة لغنى »، قلت: روى من حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث حبشي بن جنادة، ومن حديث جابر، ومن حديث طلحة، ومن حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، ومن حديث ابن عمر رضى الله عنهم.

حديث عبد الله بن عمرو: أخرجه أبو داود^(١)، والترمذى عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي عليه السلام، قال: « لا تحمل الصدقة لغنى، ولا لذى مرة سوى »، انتهى. أخرجه أبو داود عن إبراهيم بن سعد عن أبيه، والترمذى عن سفيان عن سعد بنه، وقال: حديث حسن، وقد رواه شعبة^(٢) عن سعد، فلم يرفعه، انتهى. قال صاحب «التنقيح»: وربحان بن يزيد، قال أبو حاتم: شيخ مجهول، ووثقه ابن معين، وقال ابن حبان: كان أعرابياً صدوقاً.

وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه النسائي^(٣)، وابن ماجه عن أبي حنن عن سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « إن الصدقة لا تحمل لغنى، ولا لذى مرة سوى »، انتهى. ورواه ابن حبان في « صحيحه » في النوع السابع والسبعين، من القسم الثانى، قال صاحب «التنقيح»: رواه ثقات، إلا أن أحمد بن حنبل، قال: سالم بن أبي الجعد لم يسمع من أبي هريرة، انتهى.

طريق آخر: أخرجه الحاكم في « المستدرک »^(٤) عن ابن عينة عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة، فذكره. وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وشاهده حديث عبد الله بن عمرو، ثم رواه بسند السنن. وسكت عنه.

طريق آخر: أخرجه البزار في « مسنده » عن إسرائيل عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة، قال البزار: وهذا الحديث رواه ابن عينة عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه، والصواب حديث إسرائيل، وقد تابع إسرائيل على روايته أبو حنن، فرواه عن سالم عن أبي هريرة، ثم أخرجه كذلك. وهذا مخالف لكلام الحاكم.

(١) أبو داود: باب ما يبطى من الصدقة وحدها، ص ٢٣٨، والترمذى في باب من لا تحمل له الصدقة، ص ٨٣.
(٢) حديث شعبة، عند الطحاوى: ص ٣٠٣، روى عنه الصحيح بن مهنا موقوفة، وروى الحاكم في « المستدرک »، ص ٤٠٧ - ج ١ عن آدم بن إيس عن شعبة، ورواه (٣) النسائي في « باب إذا لم يكن له درهم، وكان له علفا »، ص ٣٦٣، وابن ماجه في « باب من سأل عن شهرته »، ص ١٣٣، قال الهيثمى: رواه الطبرانى في « الأوسد »، ورجاله رجال الصحيح. (٤) ص ٤٠٧ - ج ١.

وأما حديث حبشي بن جنادة: فرواه الترمذي ^(١) حدثنا علي بن سعيد الكندي ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن جالدة عن الشعبي عن حبشي بن جنادة السلولي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، وهو واقف بمروة في حجة الوداع، وقد أتاه أعرابي فسأله رداؤه، فأعطاه إياه. قال: إن المسألة لا تحل لفتى، ولا لذي مرة سوى^٢، مختصر. وقال: غريب من هذا الوجه، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحيم به، ومن طريقه الطبراني في "معجمه".

وأما حديث جابر: فأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن الوازع بن نافع عن أبي سلة عن جابر بن عبد الله، قال: جاءت رسول الله ﷺ صدقة، فركبه الناس، فقال: «إنها لا تصلح لفتى، ولا لصحيح سوى^٣، ولا لامل قوي»، انتهى. والوازع بن نافع، قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": يروى الموضوعات عن الثقات على قلة روايته، ويشبه أنه لم يعتمدها، بل وقع ذلك في روايته لكثرة وهمه. فبطل الاحتجاج به، انتهى كلامه. ورواه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي في "تاريخ جرجان" من حديث محمد بن الفضل بن حاتم ثنا إسماعيل بن بهرام الكوفي حدثني محمد بن جعفر عن أبيه عن جده عن جابر مرفوعا: لا تحل الصدقة لفتى، ولا لذي مرة سوى^٤، انتهى.

وأما حديث طلحة: فرواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" من حديث إسماعيل بن يعلى ابن أمية الثقفي عن نافع عن أسلم مولى عمر عن طلحة بن عبيد الله عن النبي ﷺ، قال: «لا تحل الصدقة لفتى، ولا لذي مرة سوى^٥»، انتهى. ورواه ابن عدي في "الكامل"، وقال: لا أعلم أحدا رواه بهذا الإسناد غير أبي أمية بن يعلى ^(٣)، وضعفه عن ابن معين، والنسائي، ولينه عن البخاري، ووثقه عن شعبة، ثم قال: وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، انتهى.

وأما حديث عبد الرحمن بن أبي بكر: فرواه الطبراني في "معجمه" ^(١) حدثنا أحمد بن رشد بن ثابتي بن بكير ثنا ابن طيعة حدثني بكر بن سوادة عن أبي ثور عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن النبي عليه السلام نحوه، سواء.

(١) الترمذي و ١١ باب من لا تحل له الصدقة، ص ٨٣. وابن أبي شيبة في ١١ مصنفه، ص ٥٦. ج ٣. وفي حيلة بن جنادة، فتراجم (٥) (٢) ص ٢١١ (٣) هو إسماعيل بن يعلى (٤) قال الهيثمي: رواه الطبراني في ١١ الكبير، وفيه ابن طيعة، وفيه كلام، اهـ.

(٥) أقول: في نسخة ١١ الدار، اهـ. أيضا - حبشي بن جنادة - من البجنوري ..

وأما حديث ابن عمر : فرواه ابن عدى في " الكامل " من حديث محمد بن الحارث بن زياد عن محمد بن عبد الرحمن بن اليلاني عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً بنحوه ، سواء ، وأعله بمحمد بن الحارث ، وضعفه عن البخارى ، والنسائي ، وابن معين ، وضعف أيضاً ابن اليلاني .

حديث آخر في الباب : أخرجه أبو داود (١) ، والنسائي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن عدى بن الحجاز ، قال : أخبرني رجلان أنهما أتيا النبي عليه السلام في حجة الوداع ، وهو يقسم الصدقة ، فسألاه ، فرفع فينا البصر وخفضه فرأنا جلدبن ، فقال : إن شئنا أعطيتكما ، ولا حظ فيهما لنفي ، ولا لغوى مكتسب ، انتهى (٢) . قال صاحب " التقيص " : حديث صحيح ، ورواته ثقات ، قال الإمام أحمد رضي الله عنه : ما أجوده من حديث ، هو أحسنها إسناداً ، انتهى . حديث للشافعي رضي الله عنه في تخصيصه غنى المرأة : رواه أبو داود (٣) ، وابن ماجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا تحل الصدقة لنفي ، إلا خمسة : العامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غارم . أو غازی في سبيل الله . أو مسكين تصدق عليه منها ، فأهداها لنفي . انتهى . ورواه أبو داود من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن أبي سفيان عن النبي عليه السلام مرسلاً ، قال أبو داود : ورواه ابن عينة عن زيد ، كما رواه مالك ، ورواه الثوري عن زيد ، قال : حدثني الثبت عن النبي عليه السلام ، انتهى .

الحديث الثامن والثلاثون : حديث معاذ رضي الله عنه ، قلت : تقدم قريباً .

الحديث التاسع والثلاثون : قال عليه السلام لامرأة ابن مسعود حين سألته عن التصدق عليه : ذلك أجران : أجر الصدقة . وأجر الصلة ، قلت : أخرجه الجماعة (١)

(١) أبو داود في " باب من يطعم من الصدقة " ، ص ٢٣٨ ، والبيهقي في " باب مسألة الثوب المكتسب " ، ص ٣٦٣ ، والطحاوي : ص ٣٠٣ ، والدارقطني : ص ٢١١ ، وابن أبي شيبة : ص ٥٦ - ج ٣ .
(٢) حديث آخر : رواه أحمد في " مسنده " ، ص ٦٢ - ج ٤ ، و ص ٣٧٥ - ج ٥ ، بإسناد واحد ، والطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ٣٠٣ ، عن حكيم بن عمار عن سفيان عن رجل من بني هلال ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تصل الصدقة لنفي ، ولا نفي مرة سوى » ، قال الميشتي في " الزوائد " ، ص ٩٣ - ج ٣ : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، اهـ . (٣) أبو داود في " باب من يجوز له أخذ الصدقة ، وهو نفي " ، ص ٢٣٨ ، وابن ماجه في : ص ١٣٣ (٤) البيهقي في " باب الزكاة على الزوج والأيتام " ، ص ١٩٨ . ومسلم في " باب فضل النقة والصدقة على الأقرين " ، ص ٣٢٣ ، والنقص له .

إلا أبا داود عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، قالت : قال رسول الله ﷺ :
 « يا معاشر النساء تصدقن ، ولو من حلكن » ، قالت : فرجعت إلى عبد الله ، فقلت : إنك رجل
 خفيف ذات اليد ، وأن رسول الله ﷺ قد أمرنا بالصدقة ، فأته فأسأله ، فإن كان ذلك يحزى
 عني ، ولا صرقتها إلى غيركم ، قالت : فقال لي عبد الله : بل اتبني أنت ، قالت : فانطلقت ، فإذا
 امرأة من الأنصار باب رسول الله ﷺ حاجتي حاجتها ، قالت : وكان رسول الله ﷺ قد ألقى
 عليه المهابة ، قالت : ففرج علينا بلال رضى الله عنه ، فقلنا له : أخبر رسول الله ﷺ أن امرأتين
 بالباب تسألانك : أجزى الصدقة عنهما على أزواجهما ، وعلى أيتام في حجورهما ، ولا تخبره من
 نحن ، قالت : فدخل بلال فسأل رسول الله ﷺ ، فقال : من هما ؟ قال : امرأة من الأنصار ،
 وزينب ، قال : أى الزيناب ؟ قال : امرأة عبد الله ، فقال رسول الله ﷺ : لهما أجران : أجر
 القرابة ، وأجر الصدقة ، انتهى . وروى الحاكم ، فرواه في آخر « المستدرک » ، وقال : حديث
 صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال ابن الجوزى في « التحقيق » : وقولها :
 أجزى : يدل على زكاة الفرض لا التطوع ، لأن لفظ الإجراء إنما يستعمل في الواجب ، انتهى .
 وضف ابن القطان في « كتابه » الاستدلال بهذا الحديث على المقصود منه . بثلاثة أوجه :

أحدها : قال : إن فيه انقطاعا بين عمرو بن الحارث ، وزينب ، وبينهما ابن أخي زينب ،
 هكذا رواه أبو علي بن السكن في « سننه » عن أبي معاوية حدثنا الأعمش عن شقيق عن عمرو بن
 الحارث عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله عن زينب ، فذكره . قلت : الإسنادان عند النسائي
 في « عشرة النساء » ، وعند الترمذى (١) في « الزكاة » .

الثاني : قال : إنه ليس في الحديث ما يدل على أن زينب سمته من النبي ﷺ . أعنى قوله :
 لهما أجران ، الخ . ولا أخبرها بلال به ، لكن ظهر أن زينب سمته من النبي ﷺ في حديث آخر
 من رواية أبي سعيد (٢) ، رواه البزار في « مسنده » من حديث محمد بن جعفر بن أبي كثير عن زيد

والنسائي في « باب الصدقة على الأقارب » ، ص ٣٦١ ، وابن ماجه في « باب الصدقة على ذى قرابة » ، ص ١٣٣
 مختصراً ، والترمذى في « باب زكاة الخلى » ، ص ٨١ مختصراً ، ليس فيه متعلق ، ولا إسناده زيادة . واستدرك
 به الحاكم في « المستدرک » ، ص ٦٠٣ - ج ٤ ، وقال : لم يخرجاه بهذه السياقة ، وهذا ليس منه بجيب ،
 لأن له في اثنين من الأحاديث مثل هذا ، والتميز في هذا الباب صاحب البيهقي ، فإنه لم يقع له مثل هذا ، إلا
 في أقل قليل ، كمديث ابن مسعود في وفد جن نصيبين : ص ١٠٨ ، والله أعلم .

(١) الترمذى في « باب زكاة الخلى » ، ص ٨١ ، وأما النسائي ، فلم أجد فيه في « عشرة النساء » ، والله أعلم .
 (٢) قلت : حديث أبي سعيد هنا رواه البزار في « باب الزكاة على الأقارب » ، ص ١٦٧ عن ابن أبي مريم
 عن محمد بن جعفر ، كأنه حتى هنا على ابن القطان ، ورواه البزار في ثلاثة مواضع غير هذا الموضع ،

ابن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد ، قال : خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر ، فصرى ، ثم انصرف ، فوعظ الناس ، وأمرهم بالصدقة ، ثم مر على النساء ، فقال لمن : تصدقن ، فلما انصرف ، وصار إلى منزله جاءته زينب امرأة عبد الله ، فاستأذنت عليه ، فأذن لها ، فقالت : ياني الله إنك اليوم أمرتنا بالصدقة ، وعندي حلى لى ، فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه هو وولده أحق من تصدق^(١) به عليهم ، فقال عليه السلام : صدق ابن مسعود ، زوجك وولك أحق من تصدقت به عليهم ، انتهى .

الثالث : قال : إن هذا الحديث واقعة عين خاص بهاتين المراتين ، فإن حكم لغيرهما بمثل ذلك فن دليل آخر ، لا من نفس الخبر ، انتهى كلامه ملخصاً .

الحديث الأربعون : قال عليه السلام : « ياني هاشم إن الله تعالى قد حرم عليكم غسالة الناس ، وأوساخهم ، وعوضكم منها بخمس الخس » ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وروى مسلم^(٢) في حديث طويل من رواية عبد المطلب بن ربيعة مرفوعاً : إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس ، وأنها لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد ، الحديث . وأوله عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث ، قال : اجتمع أبى - ربيعة - ، والعباس بن عبد المطلب ، فقالا : لو بيتنا هذين الغلامين ، قالوا - لى ، وللفضل ابن العباس - : إلى رسول الله ﷺ فأمرهما على هذه الصدقات ، فأديا ما يؤدى الناس ، وأصابا بما يصيب الناس ، فقال على : أرسلوهما ، فانطلقنا حتى دخلنا على رسول الله ﷺ . وهو يومئذ عند زينب بنت جحش . فقلنا : يا رسول الله قد بلغنا النكاح ، وأنت أبر الناس ، وأوصل الناس ، وجشاك

ومسلم في ١٠ الإيمان ، بهذا الإسناد من ابن أبي سريته عن محمد بن جعفر . لكنه مختصر . ليس فيه متعلق . وبمضى هذا الحديث حديث أبى هريرة ، رواه أحمد في ١١ مستدرج من ٣٧٣ ، والطحاوى في ١١ شرح الآثار ، ص ٣٠٨ . واستدل به على أن تلك الصدقة كانت طوعاً ، ولكن لم أدرك كيف يستدل بها على أن زينب لم تسع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وضئ أن لفظ : قلت ، سلف من الناسخ ، قبل قوله : في حديث آخر . وحديث أبى سعيد ذكره الفرج ردأ على ابن القطان . أو اعلم نظام الكلام على الناسخ حيث أورد الحديث في خلال كلام ابن القطان ، ولم يكن كذلك ، قال الحافظ في ١١ الدراية ، به ذكره حديث زينب : وفي الباب عن أبى سعيد بن البزار ، اه^(٣) (١) في البخارى ١١ تصدقت ، (٢) في ١١ باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ٣٤١

(٣) أقول : نعم : كان في العبارة هنا سلف من الناسخ ، ولكن استدرجناه في التصحيح الأخير ، فلم يبق الآن اختلال في نظم الكلام ، كما تراء « البجورى »

لثومرنا على هذه الصدقات ، فتودى إليك كما يودى الناس ، ونصيب كما يصيدون ، قال : فسكت طويلا ، ثم قال : إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد ، إنما هي أوساخ الناس ، أَدْعُو إِلَىٰ عِجْمَةٍ بِنِ جَزْمٍ - رجل من بني أسد كان رسول الله ﷺ يستعمله على الأَخماس - ، ونوفل بن الحارث ابن عبد المطلب فأتياه ، قال لمحمية : أنكح هذا الغلام ابنتك - للفضل بن العباس - فأنكحه ، وقال لنوفل بن الحارث : أنكح هذا الغلام ابنتك - لي - ، فأنكحني . وقال لمحمية : أصدق عنهما من الخمس : كذا وكذا ، مختصر ، تفرد به مسلم ، ورواه الطبراني في "معجمه" (١) حدثنا معاذ بن المتي ثنا مسدد ثنا معتمر بن سليمان سمعت أبي يحدث عن حنث عن عكرمة عن ابن عباس ، فذكر هذه القصة مختصرة ، وفي آخره : فقال لها عليه السلام : إنه لا يحل لكم أهل البيت من الصدقات شيء ، إنما هي غسالة الأيدي ، وإن لكم في خمس الخمس ما ينبتكم ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢) حدثنا وكيع ثنا شريك عن خفيف (٣) عن مجاهد ، قال : كان آل محمد ﷺ لا تحل لهم الصدقة ، فجعل لهم خمس الخمس ، انتهى . ورواه الطبري في "تفسيره" حدثنا ابن وكيع به ، قال : كان النبي ﷺ ، وأهل بيته لا يأكلون الصدقة ، فجعل لهم خمس الخمس ، انتهى .

الحديث الحادى والأربعون : روى أن مولى رسول الله ﷺ سأله ، أنحل لي الصدقة ؟ فقال : لا ، أنت مولانا ، قلت : أخرجه أبو داود (٤) ، والترمذى ، والنسائى عن شعبة عن الحكم ابن عتيبة عن ابن أبي رافع عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ أن النبي عليه السلام بعث رجلا من بني مخزوم على الصدقة ، فقال لآل أبي رافع : اصحبني ، فانك تصيب منها ، قال : حتى آتى رسول الله ﷺ فأسأله ، فأناه فسأله ، فقال : «مولى القوم من أنفسهم ، وإننا لا تحل لنا الصدقة» . انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ورواه أحمد في "مسنده" . والحاكم في "مستدرکه" ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، انتهى . وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ اسمه : أسلم ، وابن أبي رافع اسمه : عبيد الله ، وهو كاتب على بن أبي طالب رضى الله عنه ، انتهى . بقية كلام الترمذى . ومولى القوم

(١) قال في "الزوائد" ، ص ٩١ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه حديث بن قيس الملقب بحنث ، وفيه كلام كثير ، وقد وثقه أبو عاصم (٢) ابن أبي شيبة : ص ٦١ ج ٣ ، وابن جرير في "تفسيره" ، ص ٥ - ج ١٠ عن ابن وكيع به (٣) في الصنف : حديث ، وطى أنه ليس بصحيح .
(٤) أبو داود في "باب الصدقة على بني هاشم" ، ص ٢٤٠ ، والترمذى في "باب كراهية الصدقة لقوى من الله عليه وسلم" ، ص ٨٣ ، والنسائى في "باب موالى القوم منهم" ، ص ٣٦٦ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٨ - ج ٦ ، و ص ١٠ - ج ٦ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٤٠٤ - ج ١

من أنفسهم، في "الصحيح" (١) عن أنس رضي الله عنه ، وروى أحمد في "مسنده" (٢) حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عطاء بن السائب ، قال : أتيت أم كلثوم بنت علي بشيء من الصدقات ، فردته ، وقالت : حدثني مولى لرسول الله ﷺ ، يقال له : مهران أن رسول الله ﷺ قال : « إنا آل محمد لا نحمل لنا الصدقة ، ومولى القوم منهم » ، انتهى .

الحديث الثاني والأربعون : قال عليه السلام في حق يزيد ، وابنه معن : « يا يزيد لك مانويت ، ويا معن لك ما أخذت » حين دفع إلى معن وكيل أبيه يزيد صدقته . قلت : أخرجه البخاري (٣) عن معن بن يزيد ، قال : بايعت رسول الله ﷺ : أنا ، وأبي ، وجدى ، وخطب على ، فأنكحني ، وخاصمت إليه ، وكان أبي يزيد قد أخرج دنانير يتصدق بها ، فوضعها عند رجل في المسجد ، فجئت ، فأخذتها ، فأتيته بها ، فقال : والله ما لي بك أردت ، فخاصمته إلى رسول الله ﷺ ، فقال : ذلك ما يت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معن ، ، انتهى . انفرد به البخاري ، ولم يخرج لمعن غيره .

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه (١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ، قال : قال رجل : لا تصدق بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق ، فقال : اللهم لك الحمد ، لا تصدق بصدقة ، فخرج بصدقته . فوضعها في يد زانية . فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية ، فقال : اللهم لك الحمد ، لا تصدق بصدقة ، فخرج بصدقته ، فوضعها في يد غني ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق على غني ، فقال : اللهم لك الحمد . على سارق . وعلى زانية . وعلى غني ، فأتى ، فقيل له : أما صدقتك على سارق ، فلعله أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية ، فلعلها أن تستعف عن زناها ، وأما الغني ، فلعله يعتبر . فينفق بما أعطاه الله تعالى ، انتهى .

الحديث الثالث والأربعون : حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، تقدم في الباب .

(١) البخاري و ١١ الفرائض - في باب مولى القوم من أنفسهم ، ص ١٠٠٠ - ج ٢

(٢) أحمد في "مسنده" ، ص ٤٤٨ - ج ٣ ، وابن أبي شيبة : ص ٦٠ - ج ٣ . وأحمد في "مسنده" ،

ص ٣٤ - ج ٤ عن عبد الرزاق عن سفيان بن عطاء ، وقال : ميسون ، أو مهران ، وأخرجه الطحاوي : ص ٣٠٠ عن ورقاء عن عطاء بن عطاء . وقال : هرمز ، أو كيسان .

(٣) البخاري و ١١ باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يعلم ، ص ١٩١ (٤) البخاري و ١١ باب إذا تصدق

على غني وهو لا يعلم ، ص ١٩١ ، وسلم في "باب ثبوت أجر للتصدق" ، وإذا ولعت الصدقة في يد فاسق ، ص ٣٢٩

باب صدقة الفطر

الحديث الأول : روى عبد الله بن ثعلبة بن صعيّر ، ويقال له : ابن أبي صعيّر العنزي عن أبيه أن النبي عليه السلام ، قال في خطبته : أدوا عن كل حر وعبد ، صغير أو كبير نصف صاع من بر ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، قلت : رواه الزهري عن عبد الله بن ثعلبة ، وله وجوه : أحدها : رواية بكر بن وائل ، رواه أبو داود في "سننه" (١) ، فقال : حدثنا علي بن الحسن الدراجمدي ثنا عبد الله بن يزيد ثنا همام ثنا بكر بن وائل عن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله ، أو قال : عبد الله بن ثعلبة "ح" وحدثنا محمد بن يحيى التيسابوري ثنا موسى بن إسماعيل (٢) المتقري حدثنا همام عن بكر بن وائل أن الزهري حدثهم عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيّر عن أبيه ، قال : قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً ، فأمر بصدقة الفطر : صاع تمر ، أو صاع شعير عن كل رأس ، زاد عليّ في حديثه : أو صاع بر ، أو قح بين اثنين ، ثم اتفقا : عن الصغير والكبير ، والحر والعبد . انتهى . وأخرجه الدارقطني عن عمرو بن عاصم عن همام عن بكر بن وائل عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيّر عن أبيه بلفظ : أن رسول الله ﷺ قام خطيباً ، فأمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير ، والحر والعبد : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير عن كل واحد ، أو صاع قح ، انتهى . الوجه الثاني : رواية النعمان بن راشد أخرجه أبو داود أيضاً (٣) ، فقال : حدثنا سعد (٤) .

وسليمان بن داود المتكى ثنا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري ، قال : مسدد عن ثعلبة ابن عبد الله بن أبي صعيّر عن أبيه ، وقال سليمان بن داود : عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعيّر . أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعيّر عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « صاع من بر أو قح » (٥) على كل اثنين ، صغير أو كبير ، حر أو عبد ، ذكر أو أنثى ، أما غنبيكم فيزكبه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطاه الله ، زاد سليمان في حديثه : غني ، أو فقير . انتهى . وأخرجه الدارقطني

(١) أبو داود في "الزكاة" في باب من روى نصف صاع من قح ، ص ٢٣٥ (٢) والحمد لله . مستدرج ، ص ٢٧٩ - ج ٣ من موسى بن إسماعيل به . وفيه أيضاً ثعلبة بن صعيّر ، وكذا في المسح المطبوعة من المحتشم . وصاحب المعون ، والبذل : ثعلبة بن صعيّر ، بخلاف أبي . مراجعه (٣) أبو داود في "باب من روى نصف صاع من قح" ، ص ٢٣٥ ، والطحاوي في : ص ٣٢٠ عن مسدد به ، والدارقطني : ص ٢٢٣ عن مسدد به . وفيه : صاع من بر أو قح عن كل رأس (٤) تابعه غان ، عند الطحاوي : ص ٣٢٠ . واحد في "مستدرج" ص ٤٢٢ في نصف صاع البر . (٥) شك حماد ، وكذا في "مستدرج" ص ٤٢٢ .

رحمه الله عن إسحاق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد به مرفوعاً: أدوا صدقة الفطر، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو نصف صاع من بر، إلى آخره، ثم أخرجه عن يزيد بن هارون عن حماد بن زيد به، قال: أدوا عن كل إنسان: صاعاً من بر^(١) عن الصغير والكبير، والذكر والأنثى، والغني والفقير، إلى آخره، ثم أخرجه عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد به عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه، بنحو رواية يزيد، ثم أخرجه عن خالد بن خديش عن حماد بن زيد. وقال: بهذا الإسناد نحوه.

الوجه الثالث: رواية بن جرجة عن الزهري، فأخرجها الدارقطني عن يحيى بن جرجة عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير أن رسول الله ﷺ خطب، فقال: «إن صدقة الفطر مدان من بر^(٢) عن كل إنسان، أو صاع مما سواه من الطعام»، انتهى. ويحيى بن جرجة، روى عنه ابن جريج، وفرعة بن سويد، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: هو شيخ، وقال الدارقطني: ليس بقوي.

الوجه الرابع: رواية ابن جريج عن الزهري، رواه عبد الرزاق في «مصنفه» أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة^(٣)، قال: خطب رسول الله ﷺ الناس قبل الفطر يوم، أو يومين، فقال: أدوا صاعاً من بر، أو قح بين اثنين، أو صاعاً من تمر، أو شعير عن كل حر أو عبد، صغير أو كبير، انتهى. ومن طريق عبد الرزاق، رواه الدارقطني في «سننه»^(٤)، والطبراني في «معجمه»، وهذا سند صحيح قوي.

الوجه الخامس: رواية بحر بن كنيز السقاء عن الزهري، أخرجه الحاكم في «كتاب المستدرک» في كتاب الفضائل عن بحر بن كثير حدثنا الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن أبيه عن النبي عليه السلام أنه فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير: صاعاً من تمر، أو مدين من قح، انتهى. وسكت عنه، ثم قال: وقد رواه^(٥) أكثر أصحاب الزهري عنه عن عبد الله بن ثعلبة عن النبي ﷺ، لم يذكروا أباه، انتهى. وقال الدارقطني في «علاه»: هذا حديث يختلف في إسناده ومثله. أما سنده، فرواه الزهري، واختلف عليه فيه، فرواه النعمان^(٦) بن راشد عنه

(١) روى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ابن أربع عشرة سنة (٢) الدارقطني: ص ٢٢٤. واحد في «سننه»، ص ٤٣٢ - ج ٥، وأبو داود في «سننه»، ص ٢٠٥

(٣) قلت: هذه الرواية مع هذا القول في الحاكم: ص ٢٧٩ - ج ٣، في فصل ثعلبة من طريق بكر بن وائل عن الزهري لأمير طريق بحر بن كثير، ولكن أسفل للناسخ: عن، فكشبت عن بكر بن وائل بن داود الزهري

(٤) حقه الدارقطني: ص ٢٢٣

عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه ، ورواه بكر بن وائل ^(١) عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ، وقيل : عن ابن عينة عن الزهري عن ابن أبي صعير عن أبي هريرة ، وقيل : عن سفيان ابن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وقيل : عن عقيل ، ويونس عن الزهري ^(٢) عن سعيد مرسل ، ورواه معمر على الزهري ^(٣) عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وأما اختلافه في حديث سفيان بن حسين ^(٤) عن الزهري : صاع من قح . وكذلك في حديث النعمان بن راشد ^(٥) عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه : صاع من قح عن كل إنسان ، وفي حديث الباقر : نصف صاع من قح ، قال : وأصحها عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسل ، انتهى كلامه . قال الشيخ في "الإمام" : وحاصل ما يعلل به هذا الحديث أمران : أحدهما : الاختلاف في اسم أبي صعير ، فقد تقدم من جهة أبي داود عن مسدد ثعلبة بن أبي صعير ، ومن جهته أيضاً عن سليمان بن داود عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ، أو ثعلبة ابن عبد الله بن أبي صعير ، وكذلك أيضاً عن أبي داود في رواية بكر بن وائل المتقدمة . ثعلبة بن عبد الله ، أو قال : عبد الله بن ثعلبة على الشك ، وعنده أيضاً من رواية محمد بن يحيى ، وفيه الجزم بعبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ، وكذلك رواية ابن جريج ، وعند الدارقطني من رواية مسدد عن ابن أبي صعير عن أبيه لم يسمه ، ثم أخرجه الدارقطني عن همام عن بكر أن الزهري حدثه عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه ثعلبة ، قال نحوه - يعني نحو حديث مسدد - فانه ذكره حقيقه ، وهذا يحتاج إلى نظر ، فانه ذكره من رواية مسدد عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ابن أبي صعير عن أبيه مرفوعاً : صدقة الفطر صاع من بر . أو قح ، عن كل رأس ، كذا في النسخة العتيقة الصحيحة ، ورواية أبي داود ^(٦) عن مسدد فيها : أدوا صاعاً من بر ، أو قح عن كل اثنين ، وهذا يخالف للأول ، والله أعلم . وفي رواية سليمان

(١) عند الدارقطني : ص ٢٢٣ (٢) عند الطحاوي : ص ٢٢٠ (٣) عند الطحاوي : ص ٣٢٠ (٤) حديث سفيان بن حسين رواه الحاكم في "المستدرک" ، ص ٤١٠ - ج ١ . وصححه عن بكر بن الأسود ثم عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة وصححه : بكر بن الأسود قال الدارقطني ص ٢٢٢ : ليس بالقوي ، وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري (٥) قلت : حدث النعمان بن راشد روى عنه حماد بن زيد ، فاختلف عليه فيه ، فروى الدارقطني : ص ٢٢٣ عن يزيد بن هارون . وسفيان بن حرب . وخالد بن غزاش ، وسدد ، وروى البيهقي : ص ١٦٣ - ج ٤ عن أبي النعمان عن حماد عنه . وفيه : صاع من قح . وروى الدارقطني : ص ٢٢٣ عن إسحاق بن أبي إسرائيل ، والطحاوي : ص ٣٢٠ والبيهقي : ص ١٦٧ - ج ٤ عن مسدد ، والطحاوي في "شرح الآثار" ، وأحدى "مسند" ، ص ١٣٢ - ج ٥ من عند . وأبو داود : ص ٢٣٥ عن مسدد ، وسليمان بن داود للشك عن حماد عنه . وفيه نصف صاع (٦) والله الطحاوي : ص ٣٢٠ - ج ١ . فانه روى عن إبراهيم بن أبي داود كذا أيضاً .

ابن حرب عن حماد الجرمي ثعلبة بن أبي صمير عن أبيه ، عند الدارقطني ، والجزم بعد الله ابن ثعلبة في رواية بجر بن كنيز ، كما تقدم ، عند الحاكم ، والشك في رواية يزيد بن هارون عن حماد فيها عبد الله بن ثعلبة بن أبي صمير ، أو عن ثعلبة عن أبيه . عند الدارقطني أيضاً^(١).

العلة الثانية : الاختلاف في اللفظ ، ففي حديث سليمان بن حرب ، عند الدارقطني عن حماد بن زيد عن الثمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صمير عن أبيه مرفوعاً : أدوا صاعاً من قح ، الحديث ، ثم أتبعه الدارقطني برواية خالد بن خدش عن حماد بن زيد ، وقال : بهذا الإسناد مثله ، وقد تقدم من رواية أبي داود عن مسدد : صاع من بر ، أو قح ، على كل اثنين . وأخرجه الدارقطني^(٢) عن أحمد بن داود المكي عن مسدد حدثنا حماد بن زيد به عن ابن ثعلبة^(٣) بن أبي صمير عن أبيه مرفوعاً : أدوا صدقة الفطر صاعاً من تمر ، أو قح ، عن كل رأس ، الحديث . وفي رواية بكر بن وائل ، قيل : عن كل رأس ، وذكر البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال في "كتاب الملل" : إنما هو عبد الله بن ثعلبة ، وإنما هو عن كل رأس ، أو كل إنسان ، هكذا رواية بكر بن وائل ، لم يبق الحديث غيره ، قد أصاب الإسناد والمثل ، قال الشيخ : ويمكن أن تحرف : رأس ، إلى اثنين ، ولكن يعد هذا بعض الروايات ، كالرواية التي فيها : صاع بر ، أو قح ، بين كل اثنين ، انتهى كلامه . وقال صاحب "تنقيح التحقيق" : بعد ذكره هذا الاختلاف : وقد روى على الشك في الاثنين ، قال أحمد بن حنبل^(٤) : حدثنا عفان ، قال : سألت حماد بن زيد عن صدقة الفطر ، فحدثني عن ثمان بن راشد عن الزهري عن ابن ثعلبة بن أبي صمير عن أبيه أن رسول الله ﷺ ، قال : أدوا صاعاً من قح ، أو صاعاً من بر ، وشك حماد : عن كل اثنين ، صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى ، حر أو مملوك ، غني أو فقير ، أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد عليه الله أكثر مما يعطى ، انتهى . ثم قال : قال مهنا : ذكرت لأحمد حديث ثعلبة بن أبي صمير في صدقة الفطر ، نصف صاع من بر ، فقال : ليس بصحيح ، إنما هو مرسل ، يرويه معمر ، وابن جريج عن الزهري مرسلًا ، قلت : من قبل من هذا ؟ قال : من قبل الثمان بن راشد ، وليس بالقوي في الحديث . وضعف حديث ابن أبي صمير ، وسأله عن ابن أبي صمير ، أهو معروف ؟ فقال : ومن يعرف ابن أبي صمير ؟ ليس هو معروف ، وذكر أحمد ، وابن المديني ابن أبي صمير ، فضعفاه جميعاً ، وقال ابن عبد البر : ليس دون الزهري من يقوم به

(١) قلت : في رواية : الدارقطني : ص ٢٢٣ . عبد الله بن ثعلبة بن صمير ، أو عن ثعلبة عن أبيه ، لينظر

(٢) الدارقطني : ص ٢٢٣ (٣) قلت : ابن ثعلبة ، ليس في الدارقطني في النسخة المطبوعة

(٤) أحمد في "مسنده" ، ص ٤٣٢ - ج ٥

الحجة ، والنعمان بن راشد ، قال : معاوية عن ابن معين ضعيف ، وقال عباس عنه : ليس بشيء ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : عن أبيه مضطرب الحديث ، وقال البخاري : في حديثه وهم كثير ، وهو في الأصل صدوق ، وقال ابن عدي : النعمان بن راشد ، قد احتمله الناس ، روى عنه الثقات ، مثل حماد بن زيد ، وجريز بن حازم ، وهيب بن خالد ، وغيرهم من الثقات ، وله نسخة عن الزهري . لا بأس به ، وقال شيخنا أبو الحجاج المزي في " تهذيب الكمال " : عبد الله بن ثعلبة بن صمير ، ويقال : ابن أبي صمير العنزي ، أبو محمد المدني الشاعر ، حليف بني زهرة . ويقال : ثعلبة بن عبد الله بن صمير ، وأمه من بني زهرة ، مسح رسول الله ﷺ وجهه ورأسه زمن الفتح ، ودعا له . روى عن النبي عليه السلام ، وعن أبيه ثعلبة بن صمير ، وجابر بن عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص رضی الله عنه ، وعلى بن أبي طالب ، وعمر بن الخطاب ، وأبي هريرة رضي الله عنهم ، روى عنه سعد بن إبراهيم ، وعبد الله بن مسلم ، أخو الزهري ، وعبد الحميد بن جعفر . ولم يذكره . وعبد بن مسلم بن شهاب الزهري ، قال سعد بن إبراهيم : ثنا عبد الله بن ثعلبة بن صمير ابن أخت لنا ، وقال محمد بن سعد : كان أبو ثعلبة ^(١) بن صمير شاعراً ، كان حليفاً لبني زهرة . وقال الخاكم : أبو أحمد عبد الله ^(٢) بن ثعلبة بن أبي صمير العنزي ابن عم خالد بن عرفطة بن صمير . حليف بني زهرة ، قيل : إنه ولد قبل الهجرة ، وقيل : بعد الهجرة ، وتوفي سنة سبع . وقيل : سنة تسع وثمانين . وهو ابن ثلاث وثمانين سنة ، وقيل : ثلاث وتسعين ، وقيل في وفاته : سنة غير ذلك . انتهى . وقال ابن سعد في " الطبقات " : عبد الله بن ثعلبة بن صمير ، يكنى : بأبي محمد ، وقد رأى النبي عليه السلام صغيراً ، مات سنة سبع وثمانين بالمدينة ، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة . أخبرنا الواقدي عن معمر عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صمير ، قال : أنا أعقِل رسول الله ﷺ . وقد مسح رأسي ، انتهى . واعلم أن المصنف رحمه الله استدل بحديث عبد الله بن ثعلبة هذا على أصل وجوب صدقة الفطر ، لا على مقدار الواجب ، واستدل على مقدار الواجب بحديث أبي سعيد . وسيأتي في فصل مقدار الواجب إن شاء الله تعالى .

وفي الباب أحاديث - منها : حديث ابن عمر : أخرجه "بخاري" . ومسلم ^(٣) . بن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على "ناس : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى . من المسلمين . وفي لفظ لهما :

(١) في نسخة - الفار - " كان أبوه ثعلبة .. " للبخاري .

(٢) في نسخة - الفار - " أبو عبد الله .. " للبخاري .

(٣) البخاري في آخر " الزكاة .. " ص ٢٠٤ . ومسلم ث ٩ باب زكاة الفطر .. ص ٣١٧

إن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر : صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، قال ابن عمر : فجعل للناس عدله مُدَّين من حنطة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(١) ، وابن ماجه عن أبي يزيد الخولاني عن سيار بن عبد الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس . قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو ، والرث ، وطعمة للساكنين من أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة ، فهي صدقة من الصدقات ، انتهى . ورواه الدارقطني ، وقال : ليس في رواته مجروح . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : على شرط البخاري ، ولم يخرجاه . وقال الشيخ في "الإمام" : لم يخرج الشيخان لأبي يزيد ، ولا لسيار شيئاً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(٢) عن داود بن شيب ثنائي بن عباد السعدي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أمر صارخا يعطن مكة ينادي : إن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم ، صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى ، حر أو مملوك ، حاضر أو باد ، مدآن من قح ، أو صاع من شعير ، أو تمر ، انتهى . وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذه الألفاظ .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنهم أن بعض البادية جاءوا إلى رسول الله ﷺ ، فقالوا : يا رسول الله ، هل علينا زكاة الفطر ؟ فقال : هي على كل مسلم ، صغير أو كبير ، حر أو عبد ، صاع من شعير ، أو تمر ، أو أقط ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وفي إسناده بعض من يحتاج إلى معرفة حاله ، انتهى . وهذه الألفاظ تمنع تأويل الفرض المذكور في "الصحيح" بالفرض التقديري ، والله أعلم .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» ، قلت : رواه أحمد في "مسنده" ^(٣) حدثنا يعلى بن عبيد ثنا عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» ، واليد العليا خير من السفلى ، وأبدأ بمن تعول ، وذكره البخاري

(١) أبو داود في باب زكاة الفطر ، ص ٢٣٠ . وابن ماجه في باب زكاة الفطر ، ص ١٢٢ . والدارقطني في "زكاة الفطر" ، ص ٢١٩ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٤٠٩ ، وقال : يزيد بن مسلم الخولاني ، وهو وهم ، وكذا البيهقي : ص ١٦٣ - ج ٤ (٢) الحاكم في "المستدرک" ، ص ٤١٠ ، وليس فيه مدان من قح ، وكنا في البيهقي : ص ١٧٢ - ج ٤ ، والظاهر من قول البيهقي أن السقوط من الناسخ (٣) أحمد في "مسنده" ، ص ٢٣٠ - ج ٢ . وهو في "المستدرک" ، ص ٨٢ من حديث جبر أيضاً

في "صحيحه - تعليقاً - في كتاب الوصايا" (١) قال : وقال النبي عليه السلام : « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، انتهى . وهو في "الصحيحين" (٢) بغير هذا اللفظ ، فرواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وأبدأ بن تحول ، انتهى . ورواه مسلم (٣) من حديث حكيم بن حزام مرفوعاً : أفضل الصدقة - أو خير الصدقة - عن ظهر غنى ، والبد العليخيز من اليد السفلى ، وأبدأ بن تحول ، انتهى .

الحديث الثالث : حديث ابن عمر : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الذكر والآنثى ، الحديث . قلت : رواه الأئمة الستة في "كتبهم" (٤) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر على كل حر . أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين ، انتهى .

قوله : ويؤدى المسلم الفطرة عن عبده الكافر ، لا إطلاق ماروينا ، قلت : يشير إلى حديث عبد الله بن ثعلبة ، وإلى حديث ابن عمر أيضاً ، فإن لفظ الكتاب ليس فيه من المسلمين .

الحديث الرابع : روى ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أدّوا عن كل حر وعبد ، يهودى أو نصرانى أو مجوسى » ، الحديث ، قلت : أخرجه الدارقطنى في "سننه" ، وليس فيه ذكر : المجوسى ، عن سلام الطويل عن زيد العمى عن عكرمة عن ابن عباس . قال : قال رسول الله ﷺ : « أدّوا صدقة الفطر عن كل صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى ، يهودى أو نصرانى ، حر أو مملوك : نصف صاع ، أو صاعاً من تمر ، أو شعير » ، انتهى . وقال : لم يسنده غير سلام الطويل ، وهو متروك ، انتهى . ومن طريق الدارقطنى ، رواه ابن الجوزى في "الموضوعات" ، وقال : زيادة اليهودى والنصرانى فيه موضوعة ، انفرد بها سلام الطويل ، وكأنه تعمدها ، وأغلظ فيه القول عن النسائى ، وابن معين ، وابن حبان ، وقال في "التحقيق" : قال ابن معين : لا يكتب حديثه ، وضعفه ابن المدينى جداً ، وقال النسائى : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : يروى عن الثقات الموضوعات ، كأنه كان المتعمد بها ، انتهى .

أحاديث الباب : روى الدارقطنى (٥) ، ثم البيهقى من حديث القاسم بن عبد الله بن عامر

(١) البيهقى في "الوصايا" ، في باب تأويل قوله : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » ص ٣٨٤ (٢) البخارى في "باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى" ، ص ١٩٢ ، ولم أجد مسلم (٣) مسلم في "زكاة" - في باب بيان أن اليد العليا خير من السفلى ، ص ٣٣٢ ، والبخارى في "باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى" ، ص ١٩٢ (٤) تقدم تخريجه من الشيخين - آنفاً - (٥) الدارقطنى : ص ٢٢٠ ، والبيهقى : ص ١٦١ - ج ٤ ، وقال : إنسده غير قوى ، هـ

ابن زرار، حدثنا عمير بن عمار الهمداني ثنا الأيضي بن الأغر حدثني الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر، قال: أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير، والحر والعبد ممن تمونون، انتهى. قال الدارقطني: رضة القاسم هذا. وهو ليس بالقوي، والصواب موقوف، قال صاحب "التفقيح": القاسم، وعمير لا يعرفان بمرح ولا تعديل، وكلاهما من أولاد المحدثين، فان والد القاسم مشهور^(١) بالحديث. وجد عمير هو أبو العريف الهمداني الكوفي مشهور، والأيضي ابن الأغر له مناكير، انتهى. وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام": الأيضي بن الأغر بن الصباح ذكره ابن أبي حاتم، ولم يعرف بحاله، ولم يذكر عمير بن عمار، وفي الإسناد من يحتاج إلى معرفة حاله، انتهى.

حديث آخر: رواه الدارقطني^(٢)، ثم البيهقي أيضاً من حديث علي بن الرضا عن أبيه عن جده عن آباءه أن رسول الله ﷺ أمر بنحوه. وهو مرسل، فان جد علي بن موسى هو جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وجعفر لم يدرك الصحابة، وقد أخرج له الشيخان^(٣)، وقال ابن حبان في "الثقات": يحتاج بحديثه، مالم يكن من رواية أولاده عنه، فان في حديث ولده مناكير كثيرة.

حديث آخر: أخرجه البيهقي عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي، قال: فرض رسول الله ﷺ بنحوه، وزاد: صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب عن كل إنسان، انتهى. ورواه الشافعي رضي الله عنه^(٤)، ومن طريقه البيهقي أن إبراهيم بن محمد الأسدي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ فرض، إلى آخره، قال البيهقي: هذا مرسل. والأول منقطع، لكن قال الشافعي: يعضده حديث ابن عمر، والإجماع. انتهى. وهذا الانقطاع الذي أشار إليه هو بين محمد بن علي. وجد أبيه علي بن أبي طالب، قال الشيخ رحمه الله في "الإمام": وقد يستدل على تعلق الوجوب بالخروج عنه بلفظ - علي، وعن - في الأحاديث المقتضية للوجوب. لحديث نافع عن ابن عمر، مروى من طريق مالك، وعبد الله بن عمر. ويحيى بن عمر، ويحيى بن سعيد، والضحاك بن عثمان، فرواية مالك رضي الله عنه في "الصحيحين"^(٥) بلفظ: علي كل حر، أو عبد، ورواية عبيد الله اختلفت، فهي في "الصحيحين"^(٦) بلفظ: علي كل عبد،

(١) روى عنه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وغيرهم (٢) الدارقطني: ص ٢٢٠، والبيهقي: ص ١٦١ - ج ٤

(٣) مسلم في صحيحه، والبخاري في غير صحيحه - (٤) التامی وكتاب الآم، ص ٥٣ - ج ٢

والبيهقي في ١٠، ص ١٦١ - ج ٤ (٥) البخاري: ص ٢٠٤، ومسلم: ص ٣١٧ (٦) البخاري: ص ٢٠٥، ومسلم: ص ٣١٧

أوحر ، وهى عند البيهقي بلفظ - عن - وكذلك عند الدارقطني ، ورواية أيوب أيضاً في مسلم بلفظة - على - ورواية الضحاك بن عثمان أيضاً عند مسلم بلفظة - على - ورواية يحيى بن سعيد ، عند البيهقي بالفظنين ، قال الشيخ رحمه الله : وقد يستدل على هذا المقام أيضاً بحديث عراك بن مالك عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صدقة على الرجل في فرسه ، ولا في عبده ، إلا زكاة الفطر » ، رواه بهذا اللفظ الدارقطني في "سننه" (١) ، وأما لفظ مسلم في "صححه" (٢) : ليس في العبد صدقة ، إلا صدقة الفطر ، فليس فيه دلالة ، انتهى .

الآثار : أخرج الطحاوى رحمه الله في "المشكل" (٣) عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل إنسان . يعول : من صغير وكبير ، حر أو عبد - ولو كان نصرانياً - مدين من قح ، أو صاعاً من تمر ، انتهى . وحديث ابن لهيعة يصلح للتابعة ، سيما من رواية ابن المبارك عنه .

أثر آخر : أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" عن ابن عباس ، قال : يخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مملوك له ، وإن كان يهودياً ، أو نصرانياً .

أثر آخر : أخرجه الدارقطني (٤) عن عثمان بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر وعبد ، صغير وكبير ، ذكر وأثى ، كافر ومسلم ، حتى أن كان ليخرج عن مكاتبيه من غلابة ، انتهى . قال الدارقطني : وعثمان هذا هو الواقى ، وهو متروك ، انتهى .

أحاديث الخصوم : روى البخارى ، ومسلم (٥) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم ، أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان ، على كل الناس : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على كل حر أو عبد ، ذكر أو أثى من المسلمين ، انتهى . وفي لفظ لهما (٦) : أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حر أو عبد ، رجل أو امرأة ، صغير أو كبير : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وقد اشتهرت هذه اللفظة - أعني قوله : من المسلمين - من رواية مالك رضى الله عنه ، حتى قيل :

(١) الدارقطني : ص ٢١٤ (٢) مسلم و ١١ أوائل الزكاة ، ص ٣١٦ . والطحاوى و ١١ مشكل الآثار ، ص ٨١ - ج ٣ ، ولفظه : ليس على المسلم في عبده ، ولا في فرسه صدقة ، إلا صدقة الفطر والريق ، اهـ . وأحد في "مصنفه" ، ص ٤٢٠ (٣) "مشكل الآثار" ، ص ١٢ - ج ٣ (٤) الدارقطني : ص ٢٢٤ (٥) البخارى في "أواخر الزكاة" ، ص ٢٠٤ ، ومسلم في "باب زكاة الفطر" ، ص ٣١٧ . وفيه : على الناس ، والترمذى في "باب صدقة الفطر" ، ص ٨٥ (٦) قلت : هذا اللفظ عند مسلم فقد ، رواه الضحاك عن نافع عن ابن عمر ، ولم أجد في البخارى ، فليظن . وكذلك لم أجد لفظ : كل ، عند ما في رواية منذ

إنه تفرد بها ، قال أبو قلابة : عبد الملك بن محمد ليس أحد يقول فيه : من المسلمين ، غير مالك . وقال الثرمذى بعد تحريجه له : زاد فيه مالك : من المسلمين ، وقد رواه غير واحد عن نافع ، فلم يقولوا فيه : من المسلمين ، انتهى . قال : فنهج الليث بن سعد ، وحديثه عند مسلم ، وعبد الله بن عمر ، وحديثه أيضاً عند مسلم ^(١) ، وأيوب السخيتاني ، وحديثه عند البخاري ، ومسلم ، كلهم يروونه عن نافع بن عمر ، فلم يقولوا فيه : من المسلمين . قال : وتبعها على هذه المقالة جماعة ، وليس بصحيح ^(٢) ، فقد تابع مالكاً على هذه اللفظة من الثقات سبعة ، إلا أن فيهم من مس ، وهم : عمر بن نافع ، والضحاك ابن عثمان ، والمعل بن إسماعيل ، وعبد الله بن عمر ، وكثير بن فرق ، وعبد الله بن عمر العمري ، ويونس بن يزيد .

فحديث عمر بن نافع : رواه البخاري في " صحيحه " عنه عن أبيه نافع عن ابن عمر ، قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر : صاعاً من تمر ، وصاعاً من شعير على العبد والحر ، والذكر والأنثى . والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل الصلاة ، انتهى .

وحديث الضحاك بن عثمان : أخرجه مسلم عنه عن نافع عن ابن عمر ، قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان : على كل نفس من المسلمين ، حر أو عبد ، رجل أو امرأة ، صغير أو كبير : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، انتهى .

وحديث المعل بن إسماعيل : أخرجه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الرابع والعشرين ، من القسم الأول ^(٣) عنه عن نافع عن ابن عمر ، قال : أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر : صاعاً من شعير من كل مسلم ، صغير أو كبير ، حر أو عبد . قال ابن عمر : ثم إن الناس جعلوا عدل ذلك مدين من قمح ، انتهى .

وحديث عبد الله بن عمر : أخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٤) عنه عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر : صاعاً من تمر أو صاعاً من بر ، على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين ، انتهى . وصححه . ورواه الدارقطني في " سننه " ، والطحاوي في " مشكله " .

(١) بل وعند البخاري : ص ٢٠٥ (٢) روى الدارقطني : ص ٢١٩ عن عبد الله بن عمر ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ما زكاة الفطر ؟ قال : صاع من تمر أو صاع من بر ، على كل مسلم ، انتهى . وكذلك رواه سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن عبد الله بن عمر ، وقال فيه : من المسلمين ، وكذلك رواه مالك ابن أنس ، والضحاك بن عثمان . وعمر بن نافع ، والمعل بن إسماعيل ، وعبد الله بن عمر العمري ، وكثير بن فرق ، ويونس بن يزيد ، وروى عن ابن شاذب عن أيوب عن نافع عن كنفك . اهـ . ثم روى كنفك عنهم سوى يونس بن يزيد ، وأيوب (٣) والدارقطني ، إلى قوله : أو عبد (٤) الحاكم : ص ٤١٠ ، والدارقطني : ص ٢١٩ ، وأحد من

وحديث كثير بن فرقد: أخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(١) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «زكاة الفطر فرض على كل مسلم، حر وعبد، ذكر وأنثى من المسلمين: صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير»، انتهى. وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى.

وحديث عبد الله بن عمر العمري: أخرجه الدارقطني ^(٢) عنه عن نافع عن ابن عمر بنحوه، سواء، قال أبو داود في "سننه": رواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع، فقال فيه: على كل مسلم، ورواه عبيد الله عن نافع، فقال فيه: من المسلمين، والمشهور عن عبيد الله، ليس فيه: من المسلمين، انتهى. قلت: هكذا أخرجه مسلم عن عبيد الله عن نافع، وليس فيه: من المسلمين، وقد تقدم.

وحديث يونس بن يزيد: أخرجه الطحاوي في "مشكله" ^(٣) عنه أن نافعاً أخبره، قال: قال عبد الله بن عمر: فرض رسول الله ﷺ على الناس زكاة الفطر من رمضان: صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل إنسان، ذكر أو أنثى، حر أو عبد من المسلمين، انتهى.

حديث آخر للخصوم: واستدل لهم الشيخ في "الإمام" أيضاً بحديث أخرجه أبو داود، وابن ماجه ^(٤) عن أبي يزيد الخولاني عن سيار بن عبد الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک"، وقال: حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، قال الشيخ: ولم يخرج البخاري، ولا مسلم لأبي يزيد، ولا لسبار شيئاً. ولا يصح أن يكون على شرط البخاري، إلا أن يكون أخرجهما، وكأنه أراد بكونه على شرط البخاري أنه من رواية عكرمة. فان البخاري احتج بروايته في مواضع من كتابه، انتهى. ورواه الدارقطني، وقال: ليس في رواه مجروح، انتهى.

(١) الحاكم: ص ٤١٠ سقط عن الطيوع، وذكره القمي في "تجليده".. والدارقطني: ص ٢٢٠. والبيهقي: ص ١٦٢ ج ٤ (٢) الدارقطني: ص ٢٢٠ (٣) والطحاوي في "شرح سنن أبي داود"، ص ٣٣٠. و"المشكّل"، ص ٣٤٩ ج ٤ (٤) تقدم تخريجهم ص ٤١١ من هذا الجزء. ويستدل لمحدث ابن عيسى المتقدم، رواه الحاكم عن ابن جريح عن عطاء عنه، وفيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، رواه الدارقطني: ص ٢٢٠.

فصل في مقدار الواجب ووقته

الحديث الخامس : روى أبو سعيد الخدري . قال : كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله ﷺ ، قلت : أخرجه الأئمة الستة ^(١) عنه مختصراً ومطولاً ، قال : كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن كل صغير وكبير ، حر أو مملوك : صاعاً من طعام ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر . أو صاعاً من زبيب ، فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجاً ، أو معتمراً ، فكلّم الناس على المنبر ، فكان فيما كلم به الناس ، أن قال : إني أرى أن مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر ، فأخذ الناس بذلك ، قال أبو سعيد : أما أنا فإني لأزال أخرجه أبداً ما عشت ، قال أبو داود ^(٢) . وذكر فيه رجل واحد عن ابن عليه ، أو صاع حنطة . وليس بمحفوظ . وذكر معاوية بن هشام : نصف صاع من بر . وهو وهم من معاوية بن هشام ، أو عن رواه عنه ، انتهى كلامه . وقد أساء عبد الحق في " أحكامه " إذ قال : زاد أبو داود في هذا الحديث : أو صاع حنطة ، لأن هذا يوم أن هذه الزيادة متصلة عند أبي داود ، وليس كذلك ، هكذا تعقبه عليه ابن القطان ، والله أعلم ، وحجة الشافعية من هذا الحديث في قوله : صاعاً من طعام ، قالوا : والطعام في العرف هو الحنطة ، سيما وقد وقع في رواية للحاكم : صاعاً من حنطة ، وهي التي أشار إليها أبو داود ، أخرجه في " المستدرک " ^(٣) من طريق أحمد بن حنبل عن ابن عليه عن ابن إسحاق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام عن عياض بن عبد الله ، قال : قال أبو سعيد ، وذكر عنده صدقة الفطر ، فقال : لأخرجه إلا ما كنت أخرجه في عهد رسول الله ﷺ ، صاعاً من تمر ^(٤) . أو صاعاً من حنطة . أو صاعاً من شعير ، فقال له رجل من القوم : أو مدين من قمح ؟ فقال : لا ، تلك قيمة معاوية ، لا أقبلها ولا أعمل بها ، انتهى . وصححه ، ورواه الدارقطني في " سننه " ^(٥) من حديث يعقوب الدورقي عن ابن عليه به سنداً ومتناً ، ومن الشافعية من جعل هذا الحديث حجة لنا من جهة أن معاوية جعل نصف صاع من الحنطة عدل صاع من التمر والزبيب ، قال النووي في " شرح مسلم " ^(٦) : هذا الحديث معتمد أبي حنيفة رضي الله عنه ، ثم أجاب عنه بأنه فعل صحابي ، وقد خالفه أبو سعيد ، وغيره من الصحابة ممن هو

(١) البخاري : ص ٢٠٤ . ومسلم : ص ٣١٨ . والفتاوى : ص ٣٤٨ (٢) أبو داود : ص ١٠١ باب كم يؤدى صدقة البئر ، ص ٢٤٥ (٣) للمستدرک ، ص ٤١١ ج ١ (٤) سياق الحديث هكذا : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من حنطة ، أو صاعاً من شعير . أو صاعاً من أقط . قال له رجل : أح (٥) الدارقطني : ص ٢٢٢ (٦) ص ٣١٨

أطول محبة منه ، وأعلم بحال النبي عليه السلام ، وقد أخبر معاوية بأنه رأى^(١) رآه ، لا قول سمعه من النبي ﷺ ، انتهى كلامه . قلنا : أما قولهم : إن الطعام في العرف هو الخنطة . فممنوع ، بل الطعام يطلق على كل ما أكل ، وهنا أريد به أشياء ليست الخنطة منها ، بدليل ما جاء فيه عند البخاري^(٢) عن أبي سعيد ، قال : كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام ، قال أبو سعيد : وكان طعامنا الشعير ، والزبيب ، والاقط ، والتمر ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وروى ابن خزيمة في "مختصر المختصر" بسند صحيح^(٣) من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر ، والزبيب ، والشعير . ولم تكن الخنطة ، انتهى . وأما ما رواه الحاكم فيه : أو صاعاً من خنطة . فقد أشار أبو داود إلى هذه الرواية في "سننه" وضعفها ، فقال : وذكر فيه رجل واحد عن ابن عتبة : أو صاع خنطة ، ولبس بمحفوظ ، انتهى . وقال ابن خزيمة فيه : وذكر الخنطة في هذا الخبر غير محفوظ ، ولا أدري عن الوهم . وقول الرجل له : أو مدّين من قح ، دال على أن ذكر الخنطة في أول الخبر خطأ ووهم ، إذ لو كان صحيحاً لم يكن لقوله : أو مدّين من قح معنى ، انتهى . نقله الشيخ في "الإمام" عنه ، وقد عرف تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث المدخولة . وقول النووي : إنه فعل صحابي ، قلنا : قد وافقه غيره من الصحابة الجهم الغفير ، بدليل قوله في الحديث : فأخذ الناس بذلك . ولفظ : الناس للعموم ، فكان إجماعاً . وكذلك ما أخرجه البخاري ، ومسلم عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر ، قال : فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على الذكر والأنثى ، والحر والمملوك صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، فعُدل الناس به مدّين من خنطة ، ولا يضرب مخالفة أبي سعيد لذلك . بقوله : أما أنا فلا أزال أخرجه ، لأنه لا يقدح في الإجماع ، سيما إذا كان فيه الخلفاء الأربعة ، أو نقول : أراد بالزيادة على قدر الواجب تطوعاً ، واه أعلم .

وقوله : ولنا ما روينا ، يشير إلى حديث عبد الله بن ثعلبة المتقدم أول الكتاب .

أحاديث الباب : أخرج أبو داود^(٤) ، والنسائي عن حيد الطويل عن الحسن عن ابن عباس أنه خطب في آخر رمضان على المنبر بالبصرة ، فقال : أخرجوا صدقة صومكم ، فكان الناس لم يعملوا . قال : من ههنا من أهل المدينة ؟ قوموا إلى إخوانكم فاعلموهم ، فانهم لا يعملون .

(١) البخاري في "باب صدقة الفطر قبل العيد" ، ص ٢٠٤ (٢) في نسخة : "أدركه" . و "مختصر مختصر المسند الصحيح" ، "البيهقي" ،

(٣) أبو داود في "باب من روى نصف صاع من قح" ، ص ٢٣٦ . والنسائي في "باب من روى نصف صاع من قح" ، ص ٣٤٧ ، وفي الجمة في "باب من روى نصف صاع من قح" ، ص ٢٣٤ . وأحمد : ص ٣٥١ . ودارقطني : ص ٢٢٥

فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعاً من تمر، أو شعير، أو نصف صاع من قح على كل حر أو مملوك، ذكر أو أنثى، صغير أو كبير. فلما قدم على رأي رخص السعر، فقال: قد أوسع الله عليكم، فلو جعلتموه صاعاً من كل شيء. قال حميد: وكان الحسن يرى صدقة رمضان على من صام. انتهى. قال النسائي: والحسن لم يسمع من ابن عباس رضى الله عنهما. وقال الحاكم (١): أخبرنا الحسن بن محمد الأسفرائيني ثنا محمد بن أحمد بن البراء، قال: سمعت علي بن المديني سئل عن هذا الحديث، فقال: الحسن لم يسمع من ابن عباس، ولا رآه قط، كان بالمدينة أيام كان ابن عباس على البصرة. قال: وقول الحسن: خطبنا ابن عباس بالبصرة، هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن الحصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا علي، وكقول الحسن: إن سراقه بن مالك حدثهم. وإنما قوله: خطبنا، أى خطب أهل البصرة، انتهى. وقال صاحب "تفحيح التحقيق": الحديث رواه ثقات مشهورون، لكن فيه إرسالا، فإن الحسن لم يسمع من عباس على ما قبل، وقد جاء في مسند أبي يعلى الموصلي في حديث عن الحسن، قال: أخبرني ابن عباس، وهذا إن ثبت دل على سماعه منه، انتهى كلامه. وقال البزار في "مسنده"، بعد أن رواه: لا يعلم روى الحسن عن ابن عباس غير هذا الحديث، ولم يسمع الحسن من ابن عباس. وقوله: خطبنا - أى خطب أهل البصرة - ولم يكن الحسن شاهداً لخطبته، ولا دخل البصرة بعد. لأن ابن عباس خطب يوم الجمل، والحسن دخل أيام صفين، انتهى.

طريق آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٢) عن يحيى بن عباد السعدي ثنا ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث صارخاً بمكة صاح: إن صدقة الفطر حق واجب: مدان من قح، أو صاع من شعير، أو تمر، انتهى. ورواه البزار بلفظ: أو صاع مما سوى ذلك من الطعام، وصححه الحاكم، وقد تقدم. ورواه البيهقي، وقال: تفرد به يحيى بن عباد عن ابن جريح، وإنما رواه غيره عن ابن جريح عن عطاء من قوله في المدين. وقال ابن الجوزي في "التحقيق": وقد تكلم العقيلي في يحيى هذا، وضعفه، وكذلك ضعفه الدارقطني، قال الأزدی: منكر الحديث جداً عن ابن جريح، انتهى.

طريق آخر: أخرجه الدارقطني (٣) عن الواقدي ثنا عبد المجيد بن عمران بن أبي أنس

(١) وروى البيهقي هذا القول في مسنده، ص ١٦٨ (٢) الحاكم في "المستدرک"، ص ٤١٥ - ج ١، وليس هذا اللفظ في النسخة المطبوعة، وكذا في البيهقي: ص ١٧٢ - ج ٤، من طريق الحاكم، لكن الظاهر من قوله "عن عطاء" من قوله في المدين، أن التزم من الناسج، ورواه الدارقطني: ص ٢٢١ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فيه: مدان من قح. ثم عن يحيى بن عباد عن ابن جريح بإسناده، وقال: مثب سواه (٣) الدارقطني: ص ٢٢١

عن أبيه عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أمر بركة الفطر : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، أو مدين من قمح ، انتهى . وأعل بالواقدي .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني ^(١) عن سلام الطويل عن زيد العمى عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « صدقة الفطر عن كل صغير وكبير ، ذكر أو أنثى : نصف صاع من بر ، أو صاع من تمر ، أو صاع من شعير » . انتهى . وهو معلول بسلام الطويل .

حديث آخر : أخرجه الترمذي ^(٢) عن سالم بن نوح عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه السلام بعث نادياً ينادي في لجج مكة : ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير ، مدان من قمح ، أو صاع عما سواه من الطعام ، انتهى . وقال : حسن غريب ، وأعله ابن الجوزي في " التحقيق " بسالم بن نوح ، قال : قال ابن معين : ليس بشيء ، وتعبه صاحب " التقيح " ، فقال : هو صدوق . روى له مسلم في " صحيحه " ، وقال أبو زرعة : صدوق ثقة ، ووقعه ابن حبان ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال الدارقطني : فيه شيء ، وقال ابن عدي : عنده غرائب ، وأفراد ، وأحاديثه مقاربة مختلفة .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن رسول الله ﷺ أمر صائحاً ، فصاح : إن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم : مدان من قمح ، أو صاع من شعير ، أو تمر ، انتهى . قال ابن الجوزي : وعلي بن صالح منعه ، قال صاحب " التقيح " : هذا خطأ منه ، ولا نعلم أحداً ضعفه . لكنه غير مشهور الحال ، قال ابن أبي حاتم : علي بن صالح روى عن ابن جريج ، وروى عنه معتمر بن سليمان . سألت أبي عنه ، فقال : مجهول لا أعرفه ، وذكر غير أبي حاتم أنه مكي معروف ، وهو أحد العبّاد ، وكنيته أبو الحسن ، وروى عن عمرو بن دينار ، وعبد الله بن عثمان بن خثيم ، ويحيى بن جرجة ، والأوزاعي ، وعبيد الله بن عمر ، وجماعة ، وروى عنه سعيد بن سالم القداح . ومعتمر بن سليمان ، وسفيان الثوري ، وروى له الترمذي في " جامعه " ، وذكره ابن حبان في " كتاب الثقات " ، وقال : يعرف ، وتوفي سنة إحدى وخمسين ومائة . انتهى . ورواه البيهقي ^(٣) كذلك عن المعتمر بن سليمان عن علي بن صالح ، قال : ورواه سالم بن نوح عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، ثم قال : قال الترمذي : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال

(١) الدارقطني : ص ٢٢٤ (٢) الترمذي في باب صدقة الفطر .. ص ٨٥ . والدارقطني : ص ٢٠٠

(٣) ص ١٧٣ - ج ٤

ابن جريج : لم يسمع من عمرو بن شعيب . انتهى كلامه . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن النبي عليه السلام أمر صارخاً يصرخ ، الحديث . ومن طريق عبد الرزاق : رواه الدارقطني في "سننه" هكذا معضلاً ، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن عبد الوهاب - هو ابن عطاء - أنا ابن جريج ، قال : قال عمرو بن شعيب : بلغني أن النبي عليه السلام أمر صارخاً يصرخ ، الحديث .

حديث آخر : رواه الإمام أحمد في "مسنده" (١) من طريق ابن المبارك أنا ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم ، قالت : كنا تؤدي زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ مدين من قح ، بالمد الذي يقتانون به ، انتهى . وضعفه ابن الجوزي بآب لهيعة ، قال صاحب "التقيح" : وحديث ابن لهيعة يصلح للتابعة . سيما إذا كان من رواية إمام مثل ابن المبارك عنه ، والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه البخاري ، ومسلم (٢) عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر ، قال : فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على الذكر والأنثى ، والحر والمملوك : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، فعدل الناس به مدين من حنطة . انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني (٣) ، ثم البيهقي عن سليمان بن موسى أن نافعاً أخبره عن ابن عمر ، قال : أمر رسول الله ﷺ عمرو بن حزم في زكاة الفطر بنصف صاع من حنطة ، أو صاع من تمر ، انتهى . قال البيهقي : هذا لا يصح ، وكيف يصح ! ورواية الجماعة عن نافع عن ابن عمر أن تعديل الصاع بمدين من حنطة إنما كان بعد رسول الله ﷺ ، وأعله ابن الجوزي بسليمان ابن موسى ، قال : قال ابن المديني : مطعون عليه ، وقال البخاري : عنده مناكير .

طريق آخر : أخرجه أبو داود ، والنسائي (٤) عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو زبيب ، فلما كان عمر رضي الله عنه وكثرت الحنطة ، جعل نصف صاع حنطة

(١) أحسن مصنفه ، ص ٣٥٥ - ج ٦ ، و ص ٣٤٦ - ج ٦ ، والطحاوي : ص ٣١٩ - ج ١ من وجوه ثلاثه . قال الهيثمي في الزوائد ، ص ٨١ - ج ٣ : رواه للطبراني ، وإسناده له طريق . رجالها رجال الصحيح . اهـ .
(٢) البخاري : ص ٢٠٥ . ومسلم : ص ٣١٧ (٣) الدارقطني : ص ٢٢٢ ، و ص ٢٥٣ ، وفيه سليمان ابن موسى صدوق فيه ، وحديثه بغير إسناده ، كذا في "التحريب" ، وأخرجه البيهقي : ص ١٦٨ - ج ٤ وفيه أيوب بن موسى ، وبقيّة الاسناد سواء ، فينظر (٤) أبو داود في باب كم يؤدي صدقة الفطر ، ص ٣٣٤ . والنسائي في باب السبت ، ص ٣٤٨ عن حسين بن أسد أبي داود محضراً ، وليس فيه : فلما كان عمر ، الخ ، والله أعلم

مكان صاع من تلك الأشياء، انتهى. وأعله ابن الجوزي بعد العزيز، قال: قال ابن حبان: كان يحدث عن الثوم، فسقط الاحتجاج به، وقد تقدم في حديث أبي سعيد، أنه إنما عدل القيمة في الصاع معاوية، فأما عمر فإنه كان أشد اتباعاً للأثر من أن يفعل ذلك، انتهى. قال صاحب "التنقيح": وعبد العزيز هذا وإن كان ابن حبان تكلم فيه، فقد وثقه يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم، والموتقون له أعرف من المضعفين، وقد أخرج له البخاري استنباهاً، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي عن النبي عليه السلام، أنه قال في صدقة الفطر: نصف صاع من بر، أو صاع من تمر، انتهى. والحارث معروف، قال الدارقطني: والصحيح موقوف، ثم أخرجه عن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن أبي إسحاق به موقوفاً، وقال في "كتاب اللؤلؤ": هذا حديث يرويه أبو إسحاق، واختلف عليه، فرواه أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي. وقال فيه: نصف صاع من بر، ثم اختلف عنه، فرفعه أبو بكر محمد بن عبد الله بن غيلان البزار عن أبي بكر بن عياش، ورواه أبو بكر محمد بن عبد الله بن عيسى عتبة بن عبد الله بن مسعود عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي. وقال فيه: صاعاً من حنطة، ووثقه أيضاً، والصحيح موقوف، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت، قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: من كان عنده شيء فليصدق بنصف صاع من بر، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر، أو صاع من دقيق، أو صاع من زبيب، أو صاع من سلت، انتهى. قال الدارقطني: لم يروه هذا الإسناد غير سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً عن أحمد بن رشدين ثنا سعيد بن عفير ثنا الفضل بن المختار حدثني عبيد الله بن موهب عن عصمة بن مالك عن النبي عليه السلام في صدقة الفطر: مَدَانٌ من قح، أو صاع من شعير، أو تمر، أو زبيب، انتهى. وأعله ابن الجوزي بالفضل بن مختار، قال أبو حاتم: يحدث بالباطيل، وهو مجهول.

حديث آخر: مرسل، رواه أبو داود في "مراسيله" (١) حدثنا قتيبة أنا اللبث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر مَدِينٍ من حنطة،

(١) مراسيل أبي داود: ص ١٦، والطحاوي عن شعيب بن الليث عن أبيه: ص ٢٢٠

اتى . قال ابن الجوزى : وهذا مع إرساله يحتمل أن يكون قوله : مدين من حنطة تفسيراً من سعيد ، قال صاحب "التقيح" : قد جاء ما يرد هذا ، فرواه سعيد بن منصور حدثنا هشيم عن عبد الخالق الشيباني ، قال : سمعت سعيد بن المسيب ، يقول : كانت الصدقة تدفع على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر نصف صاع من بر ، ورواه الطحاوى ، ورواه أبو عبيد في "كتاب الأموال" حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا عبد الخالق بن سلمة ^(١) الشيباني به ، قال : كانت صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ : صاع تمر ، أو نصف صاع حنطة عن كل رأس ، انتهى . وقال هشيم ^(٢) : أخبرني سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، قال : خطب رسول الله ﷺ ، ثم ذكر صدقة الفطر ، لحض عليها ، وقال : نصف صاع من بر ، أو صاع تمر ، أو شعير عن كل حر وعبد ، ذكر أو أثنى ، قال الطحاوى ^(٣) : حدثنا المزني ثنا الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث ابن سعد عن عقيل بن خالد ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر مدين من حنطة ، انتهى . قال في "التقيح" : وهذا المرسل إسناده صحيح كالشمس ، وكونه مرسل لا يضر ، فإنه مرسل سعيد ، ومراسيل سعيد حجة ، انتهى . ومن طريق الشافعي أيضاً رواه البيهقي ^(٤) ، ونقل عن الشافعي رضى الله عنه ، قال : حديث مدين خطأ ، قال البيهقي : وهو كما قال ، فإن الأخبار الثابتة تدل على أن التعديل بمدين كان بعد رسول الله ﷺ ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وهذا طريق استدلالى غير راجع إلى حال الرواة ، وإلا فالسند كله رجال الصحيح ، ومراسيل سعيد اشتهر تقويتها ، وكلام الشافعي فيها ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

وفى الباب حديث آخر : رواه ابن سعد في "الطبقات" ، وسأيت في آخر الباب إن شاء الله تعالى .

أحاديث الخصوم : أولها حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في "أول الفصل" .

(١) طى أمه عبد الخالق بن سلمة الشيباني المتقدم في رواية الطحاوى أيضاً ، والله أعلم (٢) ورواه ابن أبي شيبة : ص ٣٦ - ج ٣ بهذا الاستاد (٣) لم أطلع على هذه الرواية ، لا في "شرح الآثار" ، ولا في "المشكلى" ، وقال الحافظ في "الدرية" ، ص ١٦٩ بعد ذكر رواية المراسيل ، كذا ذكره النجاشي : تابعه الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد ، اه . وكذا ابن المهدي في "الفتاوى" ، (٤) وروى البيهقي في "سننه" ، ص ١٦٩ - ج ٤ أخرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي شافع بن محمد أباً أبو جعفر الطحاوى ثنا المزني ثنا الشافعي عن يحيى بن حسان به

حديث آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١)، وصححه عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من بر، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين، انتهى. وأخرجه الدارقطني، ثم البيهقي، قال البيهقي: هكذا قاله سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وذكر البر في غير موضع، قال الحاكم (٢): وأشهر منه حديث أبي معشر عن نافع الذي علونا فيه، لكنني تركته، لأنه ليس من شرط هذا الكتاب، انتهى. وهذا الذي أشار إليه، رواه في "علوم الحديث" له، وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

طريق آخر: أخرجه الدارقطني (٣) عن مبارك بن فضالة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض على الذكر والأنثى، والحر والعبد صدقة رمضان: صاعاً من تمر، أو صاعاً من طعام، انتهى. قال ابن الجوزي: والطريقان ضعيفان، ففي الأول: سعيد بن عبد الرحمن، قال ابن حبان فيه: كان يروى عن عبيد الله بن عمر، وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخيل من يسمعا أنه كان المتعمداً، انتهى. وفي الثاني: مبارك بن فضالة، كان أحد يضعفه، ولا يعبأ به، وضعفه النسائي، وابن معين. وتعبه صاحب "التنقيح" فقال: أما سعيد بن عبد الرحمن الجمحي فروى له مسلم في "صحيحه"، ووثقه ابن معين، وهو أعلم من ابن حبان. وقال أحمد، والنسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة، ولكنه يهيم في الشيء، فيرفع موقوفاً، ويرسل مرسلًا، لا عن تعمد، وأما مبارك بن فضالة، فقد حسن أمره غير واحد من الأئمة، قال الفلاس: سمعت عفان يقول: كان مبارك بن فضالة ثقة. وسمعت يحيى ابن سعيد القطان يحسن الثناء عليه، وسئل أبو زرعة عنه، فقال: يدلّس كثيراً. فإذا قال: حدثنا، فهو ثقة.

طريق آخر: أخرجه الطحاوي في "المشكّل" (٤) عن ابن شوذب عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر، على الحر والعبد، والصغير والكبير، والذكر والأنثى: صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من بر، قال: ثم عدل الناس، نصف صاع من بر: بصاع مما سواه، انتهى. قال الطحاوي: لانعلم أحداً من أصحاب أيوب تابع ابن شوذب على زيادة البر فيه. وقد خالفه حماد بن زيد، وحماد بن سلمة

(١) "المستدرک"، ص ٤١٠-ج ١، والدارقطني: ص ٢٢٣، والبيهقي: ص ١٦٦-ج ٤ (٢) الحاكم في

"المستدرک"، ص ٤١١-ج ١ (٣) الدارقطني: ص ٢٢١ (٤) "المشكّل"، ص ٣٣٧-ج ٤

عن أيوب ، وكل واحد منهما حجة عليه ، وليس هو حجة عليهما ، فكيف وقد اجتمعا ١٩ وأيضاً ففي حديثه ما يدل على خطئه ، وهو قوله : ثم عدل الناس نصف صاع من بر ، بصاع مما سواه ، فكيف يجوز أن يعدلوا صنفاً مفروضاً ، ببعض صنف مفروض منه ١٩ ، وإنما يجوز أن يعدل المقروض بما سواه مما ليس بمفروض ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الحاكم في كتابه " علوم الحديث " عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج صدقة الفطر ، وفيه : أو صاع من قمح ، مختصر ، وسيأتي بيانه في " آخر الباب " إن شاء الله تعالى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في " المستدرک " (١) أيضاً . ومصححه عن بكر بن الأسود ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي عليه السلام حض على صدقة رمضان ، على كل إنسان : صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو صاع من قمح ، انتهى . ورواه الدارقطني ، وقال : بكر بن الأسود ليس بالقوي ، والأكثر على تضعيف سفيان بن حسين في روايته عن الزهري ، قال النسائي : ليس به بأس إلا في الزهري ، وقال ابن عدي : هو في غير الزهري صالح الحديث ، وفي الزهري يروى أشياء خالف فيها الناس ، وقد استشهد به البخاري في " الصحيح " ، وروى له في " الأدب - وفي القراءة خلف الإمام " . وروى له مسلم في " مقدمة كتابه " ، وبكر بن الأسود وإن تكلم فيه الدارقطني . فقد قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : صدوق .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني عن هشام عن محمد بن سيرين عن ابن عباس ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نعطى صدقة رمضان ، عن الصغير والكبير ، والحر والمملوك : صاعاً من طعام ، من أدى بُراً قَبِل منه ، ومن أدى شعيراً قَبِل منه ، ومن أدى زبياً قَبِل منه ، ومن أدى سلتاً قَبِل منه ، انتهى . قال في " التنقيح " : رجاله ثقات ، غير أن فيه انقطاعاً ، قال أحمد ، وابن المديني ، وابن معين ، والبيهقي : محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئاً ، وقال ابن أبي حاتم في " علله " : سألت أبي عن هذا الحديث ، فقال : حديث منكر ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر . على كل صغير وكبير : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من طعام ، أو صاعاً من زبيب ، انتهى . وكثير هذا يجمع على تضعيفه ،

ولم يوافق الترمذى على تصحيح حديثه في موضع ، وتحسينه في آخر ، قال أحمد : ليس بشيء ، وقال الشافعى رحمه الله : هو ركن من أركان الكذب ، وقال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال النسائى ، والدارقطنى : متروك ، وإسحاق الخنفي أيضاً تكلم فيه البخارى ، والنسائى ، والأزدى ، وابن معين . حديث آخر : أخرجه الدارقطنى أيضاً عن عمر بن محمد بن صهبان ، أخبرني ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أخرجوا زكاة الفطر : صاعاً من طعام » ، قال : « وطعامنا يومئذ : البر ، والتمر ، والزبيب ، والأقط » ، انتهى . وعمر بن صهبان ، قال أحمد : ليس بشيء ، وقال ابن معين : لا يساوى فلساً ، وقال النسائى ، والرازي ، والدارقطنى : متروك .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في « المستدرک »^(١) عن الحارث عن علي عن النبي عليه السلام في صدقة الفطر عن كل صغير وكبير ، حر أو عبد : صاع من بر ، أو صاع من تمر ، انتهى . والحارث لا يمتنع به ، وأخرجه الدارقطنى ، ثم البيهقي مرفوعاً وموقوفاً ، وقالوا : الصحيح موقوف ، وقد تقدم كلام الدارقطنى في « علله » بتأمله ، وفي لفظه أيضاً اختلاف ، فسنده الحاكم هكذا : صاع ، وفي « سنن الدارقطنى » أو نصف صاع .

قوله : وهو منسوب جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، فيهم الخلفاء الراشدون . قلت : أما حديث أبي بكر : فأخرجه البيهقي^(٢) ، ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » أخبرنا معمر عن أبي قلابة عن أبي بكر أنه أخرج زكاة الفطر : مدّين من حنطة ، وأن رجلاً أدى إليه صاعاً بين اثنين ، انتهى . قال البيهقي : هذا منقطع .

وأما حديث عمر : فأخرجه أبو داود^(٣) ، والنسائى عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ : صاعاً من شعير ، أو تمر ، أو سلت ، أو زبيب ، قال عبد الله : فلما كان عمر ، وكثرت الخنطة جعل عمر : نصف صاع حنطة ، مكان : صاع من تلك الأشياء ، انتهى . وقد تقدم . وأخرج الطحاوى عن عمر أنه قال : لنافع : إنما زكّاتك على سيدك ، أن يؤدى عنك عند كل فطر صاعاً من تمر ، أو شعير ، أو نصف صاع بر ، انتهى .

(١) الحاكم في « المستدرک »، ص ٤١١ - ج ١ . والدارقطنى : ص ٢٢٤ ، والبيهقى ص ١٦٦ - ج ٤

(٢) البيهقى : ص ١٦٦ - ج ٤ ، ولم يروده ، وقال : منقطع ، ورواه الطحاوى : ص ٣٢١ . والدارقطنى : ص ٢٢٥

(٣) أبو داود في « باب كم يؤدى من صدقة الفطر »، ص ٢٣٤ . وقد تقدم عن قريب . ولم أجد في النسائى شيئاً به ، وأخرجه الدارقطنى : ص ٢٢٢

وأما حديث عثمان : فأخرجه الطحاوي ^(١) عنه ، أنه قال في خطبته : أدوا زكاة الفطر مُدَّين من حنطة ، قال البيهقي : هو موصول عنه .

وأما حديث علي : فأخرجه الطحاوي أيضاً ^(٢) ، وأخرجه عبدالرزاق عنه أيضاً ^(٣) ، قال : علي من جرت عليه نفقتك : نصف صاع من بر ، أو صاع من شعير ، أو تمر . وأخرج عبدالرزاق ^(٤) عن ابن الزبير ، قال : زكاة الفطر مُدَّان من قمح ، أو صاع من تمر ، أو شعير ، وأخرج نحوه عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وروى أيضاً ^(٥) أخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، قال : زكاة الفطر على كل حر وعبد ، ذكر أو أنثى ، صنبر أو كبير ، فقير أو غني : صاع من تمر ، أو نصف صاع من قمح ، قال معمر : وبلغني أن الزهري كان يرفعه إلى النبي ﷺ ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وهذا الخبر الوقف فيه متحقق ، وأما الرفع فانه بلاغ ، لم يبين معمر من حدثه به ، فهو منقطع ، انتهى . وأخرج أيضاً عن مجاهد ، قال : كل شيء سوى الحنطة ، فيه صاع ، والحنطة نصف صاع ، وأخرج ^(٦) نحوه عن طاوس ، وابن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وسعيد بن جبير ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن . وأخرجه الطحاوي ^(٧) عن جماعة كثيرة ، ثم قال : وما علينا أحدٌ من الصحابة ، والتابعين روى عنه خلاف ذلك ، وقال البيهقي رحمه الله : وقد وردت أخبار عن النبي عليه السلام في صاع من بر ، ووردت أخبار في نصف صاع ، ولا يصح شيء من ذلك ، وقد بينا علة كل واحد منهما في "في الخلافات" ، انتهى .

(١) والطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٣٢١ - ج ١ ، وقال البيهقي : ص ١٦٩ - ج ٤ موصول
(٢) قوله : أخرجه الطحاوي أيضاً ، قلت : لم أجده حديث علي هذا في النسخة المطبوعة من "شرح الآثار" ، و "المشكّل" ، وقال في "فتح القدير" ، ص ٣٩ - ج ٢ : أخرج هو - أي الطحاوي ، وعبد الرزاق - عن علي . ثم ذكر الحديث ، وظن أنه تبع لما تقدم المخرج (٣) ومن طريقه الدارقطني : ص ٢٢٥ عن علي ، وابن مسعود ، وجابر (٤) وابن أبي شيبة : ص ٣٦ - ج ٣ ، وعن ابن عباس ، واسم مسعود ، وعلي ، وأسامة ، وعبد الله بن شداد ، وعن غير واحد من التابعين ، وقال ابن حزم في "المحلى" ، ص ١٢٩ - ج ٦ : ومن طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، قلت : كان للناس يطوون زكاة معدن نصف صاع ، فأما إذا وسع الله تعالى على الناس فاني أرى أن يتصدق بصاع ، اه . هذا الاثر أوردته ابن حزم لمن قال : بنصف صاع ، وابن أبي شيبة عن جرير ، اه . قلت : إنني أحب إذا وسع الله تعالى على الناس أن يشوا صاعاً من قمح عن كل إنسان ، اه ، في باب من قال : صدقة الفطر صاع من قمح ، ص ٣٧ - ج ٣ .

(٥) ومن طريقه الطحاوي : ص ٣٢٠ ، والدارقطني : ص ٢٢٤ ، والبيهقي : ص ١٦٤ ، وأحمد : ص ٢٧٠ . قال الهيثمي ص ١٨٠ - ج ٣ : صحيح موقوف (٦) وابن أبي شيبة نحوه عن طاوس ، ومجاهد ، والثوري ، وابن أبي ريث ، وابن القاسم ، وسعد بن إبراهيم ، وعمر بن عبد العزيز ، والنعيمي (٧) الطحاوي : ص ٣٢١ عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن عباس ، وابن أبي عمير ، وابن عبد العزيز ، وابن المسيب ، ومجاهد ، وحكم ، وحاد ، وابن القاسم

الحديث السادس : قال عليه السلام : « صاعنا أصغر الصيعان » ، قلت : غريب ، روى ابن حبان في " صحيحه " (١) في النوع التاسع والعشرين ، من القسم الرابع عن ابن خزيمة بسنده عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قيل له : يا رسول الله ، صاعنا أصغر الصيعان ، ومُددنا أكبر الأمداد ، فقال : « اللهم بارك لنا في صاعنا ، وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا ، واجعل لنا مع البركة بركتين » ، انتهى . قال ابن حبان : وفي ترك المصطفى عليه السلام الإنكار عليهم ، حيث قالوا : صاعنا أصغر الصيعان ، بيان واضح أن صاع المدينة أصغر الصيعان ، ولم نجد بين أهل العلم إلى يومنا هذا خلافا في قدر الصاع ، إلا ما قاله الحجازيون ، والعراقيون ، فزعم الحجازيون أن الصاع خمسة أرطال وثلث ، وقال العراقيون : ثمانية أرطال ، فصح أن صاع النبي عليه السلام كان خمسة أرطال ، وثلث إذ هو أصغر الصيعان (٢) ، وبطل قول من زعم : أن الصاع ثمانية أرطال من غير دليل ثبت على صحته ، انتهى . وأخرج البارقي في " سننه " : عن عمران بن موسى الطائي ثنا إسماعيل بن سعيد الخراساني ثنا إسحاق بن سليمان الرازي ، قال : قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله ، كم وزن صاع النبي عليه السلام ؟ قال : خمسة أرطال وثلث بالعراقي ، أنا حزرته (٣) . قلت : يا أبا عبد الله خالفت شيخ القوم ، قال : من هو ؟ قلت : أبو حنيفة رضي الله عنه ، يقول : ثمانية أرطال ، فغضب غضباً شديداً ، وقال : قاتله الله ، ما أجراه على الله ، ثم قال لبعض جلسائه : يا فلان ، هات صاع جدك ، ويا فلان ، هات صاع عمك ، ويا فلان ، هات صاع جدتك ، فاجتمعت أصوع ، فقال مالك : تحفظون في هذه ؟ فقال أحدهم : حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى رسول الله ﷺ ، وقال الآخر : حدثني أبي عن أخيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى رسول الله ﷺ ، قال مالك : أنا حزرت هذه ، فوجدتها خمسة أرطال وثلثاً ، قلت : يا أبا عبد الله أحدثك بأعجب من هذا عنه : أنه يزعم أن صدقة الفطر نصف صاع ، والصاع ثمانية أرطال ، فقال : هذه أعجب من الأولى ، بل صاع تام عن كل إنسان ، هكذا أدركنا علماؤنا يبلدنا هذا ، انتهى . قال صاحب " التنقيح " : إسناده مظلم ، وبعض رجاله غير مشهورين ، والمشهور ما أخرجه البيهقي (٤) عن الحسين بن الوليد القرشي ، وهو ثقة ، قال : قدم علينا أبو يوسف رحمه الله من الحج . فقال : إني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم أمني ، فنصحت عنه ، فهدمت المدينة ، فسألت عن الصاع

(١) والبيهقي في " سننه " ، ص ١٧١ - ج ٤ ، وفيه عبد الله بن جعفر المدني . والآنحلي . روى عن العلاء .
وعبد الله ضعيف ، والعلاء هو ابن عبد الرحمن (٢) ولا أعرف من هذا الاستدلال شيء . كذا في " فتح القدير " .
ص ٤٢ - ج ٢ (٣) قوله : أنا حزرته - المأخوذ من الهمزة . وتحميم الزمى المعجمة على الراء المهملة
(٤) البيهقي : ص ١٧١ - ج ٤

قَالَ : صَاعًا هَذَا صَاعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ لَمْ : مَا حَجَّتْكُمْ فِي ذَلِكَ ؟ قَالُوا : نَأْتِيكَ بِالْحِجَّةِ غَدًا ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَانِي نَحْوُ مِنْ خَمْسِينَ شَيْخًا مِنْ أَبْنَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ الصَّاعُ تَحْتَ رِجْلِهِ ، كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ يُخْبِرُ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ ، أَنَّ هَذَا صَاعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَفُظِرْتُ فَإِذَا هِيَ سَوَاءٌ ، قَالَ : فَتَسْتَبْرَهُ ، فَإِذَا هُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ ، بِنَقْصَانٍ يَسِيرٍ ، فَرَأَيْتُ أَمْرًا قَوِيًّا ، فَتَرَكْتُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّاعِ . وَأَخَذْتُ بِقَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ مَالِكًا نَظَرَهُ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِالصَّبْعَانِ الَّتِي جَاءَ بِهَا أُولَئِكَ الرَّهْطُ ، فَرَجَعَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى قَوْلِهِ . وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ : سَمِعْتُ عَلَى ابْنِ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ : عَيَّرْتُ صَاعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ . فَوُجِدَتْ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ رطل بالتر . انْتَهَى كَلَامُهُ . وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" ^(١) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا حَدَّثَتْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْرُجُونَ زَكَاةَ الْفَطْرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الَّتِي يَقْتَاتُ بِهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ ، أَوِ الصَّاعَ الَّذِي يَقْتَاتُ بِهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّهُمْ . انْتَهَى . وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ ، وَهُوَ الْحِجَّةُ لِمَنْظَرَةِ مَالِكٍ . وَأَبَى يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، انْتَهَى . وَاسْتَدَلَّ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي "التَّحْقِيقِ" لِلشَّافِعِيِّ ، وَأَحَدُهُ أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ ، بِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ فِي الْفَدْيَةِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ لَهُ : وَصِمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ : لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ^(٢) . وَفِي لَفْظِهَا ^(٣) : فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . أَنَّ يَطْعَمَ فَرَقَايْنِ سِتَّةً ، أَوْ يَهْدِي شَاةً ، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، قَالَ : فَقَوْلُهُ : نِصْفَ صَاعٍ حِجَّةٌ لَنَا ، قَالَ ثَعْلَبٌ : وَالْفَرَقُ اثْنَا عَشَرَ مَدًّا ، وَقَالَ ابْنُ قَتِيبة : الْفَرَقُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا ، وَالصَّاعُ ثَلَاثُ الْفَرَقِ ، خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ ، وَالْمَدُّ : رَطْلٌ وَثَلَاثُ ، انْتَهَى . وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ ^(٤) عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ مِنْ أَثَقٍ بِهِ صَاعًا ، وَقَالَ : هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ . فَوُجِدَتْ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ : وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عِمْرَانَ يَقُولُ : الَّذِي أَخْرَجَهُ لِأَبِي يُوسُفَ هُوَ مَالِكٌ ، وَسَمِعْتُ أَبَا حَزَمٍ يَذْكُرُ عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : هُوَ تَحْرِيٌّ عَبْدُ الْمَلِكِ بِصَاعِ عُمَرَ ، انْتَهَى .

قَوْلُهُ : هَكَذَا كَانَ صَاعُ عُمَرَ - يَعْنِي ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ - ، قُلْتُ : رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "مُصَنَّفِهِ" ^(٥)

(١) ص ٤١٢ - ج ١ (٢) الْبُخَارِيُّ فِي "بابِ الْأَضْمَامِ فِي الْفَدْيَةِ" ص ٢٤٤ ، وَمُسْلِمٌ فِي "بُحَارِ طَرِيقِ الرُّسُلِ" إِذَا كَانَ بِهِ أَدَى ٣٨٢ ص (٣) هَذَا الْقِصْدُ فِي الْبُخَارِيِّ فِي "بَابِ الْمَنَاسِكَ" - وَفِي "بَابِ الشَّاةِ" ص ٢٣٤ ، وَمُسْلِمٌ : ص ٣٨٢ - ج ١ (٤) الطَّحَاوِيُّ : ص ٣٢٤ (٥) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ص ٥٤ - ج ٣ ، وَفِيهِ حَقْنًا ، يَدُلُّ : حَمْنٌ بِرِصْحٍ ، وَالْبَابُ سَوَاءٌ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : أَبُو حَنِيفَةَ فِي "كِتَابِ الْأَمْوَالِ" ، ص ٥١٨ ، أَيْضًا ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ مَالِكٍ .

.. في كتاب الزكاة "حدثنا يحيى بن آدم ، قال : سمعت حسن بن صالح يقول : صاع عمر ثمانية أرطال ، وقال شريك : أكثر من سبعة أرطال ، وأقل من ثمانية ، انتهى . حدثنا وكيع عن علي بن صالح عن أبي إسحاق عن موسى بن طلحة ، قال : الحجاجي صاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، انتهى . وهذا الثاني : أخرجه الطحاوي في " كتابه " ^(١) ، ثم أخرج عن إبراهيم النخعي ، قال : غيرنا الصاع فوجدناه حجاجياً ، والحجاجي عندهم : ثمانية أرطال بالبغدادى ، وعنه قال : وضع الحجاج قفيزه على صاع عمر ، قال : فاذكره عيار حقيقي ، فهو أولى بما ذكره مالك ، من تحرى عبد الملك بصاع عمر ، لأن التحرى لا حقيقة معه ، انتهى .

الحديث السابع : روى أن النبي عليه السلام كان يتوضأ بالمد : رطلين ، ويفصل بالصاع : ثمانية أرطال ، قلت : روى من حديث أنس ، ومن حديث جابر .

تحديث أنس : أخرجه الدارقطني في " سننه " ^(٢) من ثلاثة طرق : أحدها : في صدقة الفطر عن جعفر بن عون عن ابن أبي ليلى ، ذكره عن عبد الكريم عن أنس ، قال : كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد : رطلين ، ويفصل بالصاع : ثمانية أرطال ، انتهى . الطريق الثاني : رواه ^(٣) في " الطهارة " عن موسى بن نصر الحنفي ثمانية عن سليمان عن إسماعيل بن أبي خالد عن جرير ابن يزيد عن أنس ، نحوه ، قال الدارقطني : تفرد به موسى بن نصر ، وهو ضعيف الحديث ، انتهى . الطريق الثالث : أخرجه ^(٤) في " الزكاة " عن صالح بن موسى الطلحي ثمانية عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : جرت السنة من رسول الله ﷺ في الفصل من الجنابة ، صاع من ثمانية أرطال ، وفي الوضوء . رطلان ، وقال : لم يروه عن منصور غير صالح ، وهو ضعيف الحديث ، انتهى . وضعف البيهقي ^(٥) هذه الأسانيد الثلاثة ، وقال : الصحيح عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ بالمد ، ويفصل بالصاع إلى خمسة أمداد ، انتهى كلامه .

(١) الطحاوي : ص ٣٧٤ (٢) الدارقطني : ص ٢٢٦ ، قلت : وأخرج أبو داود في ١٠٠ سننه ، ص ١٤ عن شريك عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جرير عن أنس ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بأربعة رطلين ، ويفصل بالصاع ، اهـ . وشريك مختلف فيه (٣) الدارقطني : ص ٣٥

(٤) الدارقطني : ص ٢٢٦ ، و ص ٢١٥ ، مع مطابقة قليلة في السياق ، قلت : حديث عائشة هذا حديث آخر غير حديث أنس ، وجابر رضي الله عنهم ، فقهاهما الشيخ حديث عائشة من طرق حديث أنس في النفس منه شيء ، واستدل الطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ٣٢٢ - ج ١ لأبي حنيفة بحديث عائشة ، رواه هو ، والنسائي في ١٠٠ السنن ، ص ٤٦ عن موسى المجني عن مجاهد ، قال : دخلنا على عائشة ، فاستسقى بطننا ، فأق بئس ، قالت عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتنقل بمثل هذا ، قال مجاهد : فخره فيها أحزر : ثمانية أرطال ، تسعة أرطال ، عشرة أرطال ، اهـ . قال الطحاوي : قالوا : لم يشك مجاهد في الثانية ، إنما شك فيها فوجها ، فثبت الثانية بهذا الحديث ، واتساقها ، وعن قال بها أبو حنيفة ، اهـ . (٥) البيهقي : ص ١٧١ - ج ٤

وأما حديث جابر : فأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن عمر بن موسى بن وجيه الجعفي عن عمرو بن دينار عن جابر ، قال : كان النبي عليه السلام يتوضأ بالمد ، رطلين ، ويقتل بالصاع : ثمانية أرطال ، انتهى . وضعف عمر بن موسى هذا عن البخاري ، والنسائي ، وابن معين ، ووافقه ، وقال : إنه في عداد من يضع الحديث ، انتهى . وحديث : كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ، ويقتل بالصاع ، أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) عن أنس ، وأخرجه مسلم ^(٢) عن سفينة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخاري في "صحيحه" ^(٣) عن السائب بن يزيد ، قال : كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مداً وثلاثاً بمذكم اليوم ، فزيد فيه ، في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، انتهى .

حديث آخر : رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" ^(٤) - في باب الصدقة - حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن إبراهيم ، قال : كان صاع النبي عليه السلام ثمانية أرطال ، ومنه رطلين ، انتهى . والحديث في "الصحيحين" عن أنس : ليس فيه الوزن ، قال : كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ، ويقتل بالصاع ، وأخرجه مسلم عن سفينة ، قال : كان النبي عليه السلام يقتل بالصاع من الماء من الجنابة ، ويتوضأ بالمد ، انتهى . الحديث الثامن : روى عن النبي عليه السلام أنه كان يخرج صدقة الفطر قبل أن يخرج ، قلت : رواه الحاكم ^(٥) أبو عبد الله التيسابوري في كتابه "علوم الحديث" [وهو مجلد كامل في "باب الأحاديث التي انفردت فيها راوٍ واحد"] فقال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن الجهم السهمي ^(٦) ثنا نصر بن حماد ثنا أبو معشر عن نافع عن ابن عمر ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير ، حر أو عبد : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من قح ، وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة ، وكان رسول الله ﷺ يقسمها قبل أن ينصرف إلى المصلى ، ويقول : « أغنوم عن الطواف في هذا اليوم » ، انتهى .

(١) البهري في "الطهارة" - في باب الوضوء - ج ١ ، ص ٣٣ ، ومسلم في "باب الفطر المستحب من الماء" ، ص ١٤٩ - ج ١ (٢) ص ١٤٩ ، والنسائي ، وصححه (٣) البهري في "الاحتصاص" - في باب اتفاق أهل العلم - ص ١٠٩٠ ، والنسائي في "الزكاة" - في باب كم الصاع - ص ٣٤٨ ، وليس فيما : في زمن عمر بن عبد العزيز (٤) "كتاب الأموال" ، ص ١٨٨ (٥) وأخرجه البيهقي في "سننه" ، ص ١٧٥ - ج ٤ عن أبي الربيع ثنا أبو معشر ، ولم يذكر الفتح ، وقال : أبو معشرنا يبيع السدي المدني غيره أوثق منه ، اهـ . قلت : ضمه ابن اللبكي ، وقال البخاري : منكر الحديث . وقال يحيى ، والنسائي ، والدارقطني : ضعيف ، وكان يحيى بن سعيد يستعمله (٦) في نسخة - آذار - "السري" "البيهقي" .

ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخارى، ومسلم^(١) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة، انتهى. وزاد الدارقطنى فيه: وأن عبد الله كان يخرجها قبل ذلك يوم، أو يومين.

حديث آخر: أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٢)، والدارقطنى في "سننه" عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس، قال: من السنة أن يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة، ولا يخرج حتى يطلع، انتهى.

الحديث التاسع: قال عليه السلام: «أغنوم عن المسألة في هذا اليوم»، قلت: غريب بهذا اللفظ، وأخرجه الدارقطنى في "سننه"^(٣) عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر، وقال: «أغنوم في هذا اليوم»، انتهى. ورواه ابن عدى في "الكامل"، وأعله بأبي معشر نجيح، ولفظه وقال: «أغنوم عن الطواف في هذا اليوم»، وأسند تضعيف أبي معشر عن البخارى، والنسائى، وابن معين. ومشاه هو، وقال: مع ضعفه يكتب حديثه، انتهى^(٤)، وتقدم هذا الحديث عند الحاكم في "علوم الحديث" بزيادة فيه، ولم يعله الشيخ في "الإمام" إلا بأبي معشر، قال: قال البخارى: منكر الحديث، انتهى - أغنى حديث الدارقطنى -.

حديث آخر: رواه ابن سعد في "الطبقات"^(٥) أخبرنا محمد بن عمر الراقى ثنا عبد الله ابن عبد الرحمن الجمحي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها، قال: وأخبرنا عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده، قالوا: فرض صوم رمضان بعد ما حولت القبلة إلى الكعبة بشهر في شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من مهاجر رسول الله ﷺ، وأمر عليه السلام في هذه السنة بركاة الفطر، وذلك قبل أن يفرض الزكاة في الأموال، وأن يخرج عن الصغير والكبير، والذكر والأنثى، والحر والعبد: صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو مدنان من بُرّ، وأمر بأخراجها قبل التمدن، وإلى الصلاة، وقال: «أغنوم» - يعنى المساكين - عن الطواف هذا اليوم، انتهى.

(١) البخارى: ص ٢٠٤، ومسلم: ص ٣١٨، والدارقطنى: ص ٢٢٥ (٢) ابن أبي شيبة: ص ٢٥ - ح ٣٠ والدارقطنى: ص ٢٢٦ (٣) الدارقطنى: ص ٢٢٥ (٤) قال في "الميزان"، قال ابن عدى: وأبو معشر ضعفه يكتب حديثه (٥) ابن سعد في "الطبقات"، ص ٨ - ج ٣ - القسم الأول - وهذا إنجياز وعده في: ص ٢٢٣ - من هذا الجزء، قلت: الراقى معروف

كتاب الصوم

الحديث الأول : قال عليه السلام : « لا صيام لمن لم يترك الصيام من الليل » ، قلت : روى أصحاب السنن الأربعة ^(١) من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » ، انتهى . بلفظ أبي داود ، والترمذي . ولفظ ابن ماجه : « لا صيام لمن لم يفرضه من الليل » ، وجمع النسائي بين اللفظين ، أخرجه أبو داود عن ابن لهيعة ، ويحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة ، فذكره ، قال أبو داود ^(٢) : ورواه الليث ، وإسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر مثله . ووقفه على حفصة : معمر ، والزيدي ، وابن عيينة ، ويونس الأيلي عن الزهري ، انتهى . « حديث الليث ، عند الطبراني في "معجمه" ، وحديث إسحاق ، عند ابن ماجه » ، وأخرجه الترمذي عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر به ، وقال : هذا حديث لانفرده مرفوعا لإمام هذا الوجه ، وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله : وهو أصح ، انتهى . وأخرجه ابن ماجه عن إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم ، لم يذكر بينهما الزهري ، وبالعريقتين ^(٣) . رواه النسائي ، وقال النسائي ^(٤) : « الصواب عندي موقوف » ، انتهى . ورواه الحاكم في "كتاب الأربعين" عن يحيى بن أيوب به ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، والزيادة عندهما من الثقة مقبولة ، انتهى . ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سنتهما" ، قال الدارقطني : رفته عبد الله بن أبي بكر

(١) أبو داود في "الصوم" . في باب التثنية في الصوم ، ص ٣٤٠ . والنسائي في "باب ذكر اختلاف التناقلين لخير حفصة" ، ص ٣٢٠ ، والترمذي في "باب لا صيام لمن لم يفرض من الليل" ، ص ٩١ - ج ١ . وابن ماجه في "باب ما لم يفرض من الصوم من الليل" ، ص ١٢٣ ، وأحمد : ص ٢٨٧ - ج ٦ . والبيهقي في "الدرج الصغير" ، ص ٦٢ والطحاوي : ص ٣٢٠ ، فراجعهما (٢) قلت : ندرج كلام أصرح للنسخة المطبوعة - سابقا - في أنه قول أبي داود بحيث اختلف نظام الكلام ، وكان حق العبارة هكذا : قال أبو داود : رواه الليث ، وإسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر مثله ، ووقفه عن حفصة : معمر ، والزيدي ، وابن عيينة ، ويونس الأيلي ، انتهى . حديث ليث . عند الطبراني في "معجمه" ، وحديث إسحاق ، عند ابن ماجه ، وأخرجه الترمذي ، الخ ^(٣)

(٣) أي شريح سالم ، وأما وفاة أحمد (٤) وقف الطحاوي في "تاريخه الصغير" ، ص ٦٨ ، بعد ذكره اختلاف التناقلين : غير المرفوع أصح ، اهـ ، وقال للطحاوي : ص ٢٥٠ : هذا الحديث لا يرفعه أخطأ الذين يروونه عن ابن شهاب ، ويختلفون عنه فيه اختلافه يوجب اضطراب الحديث به هو دونه . اهـ

(٥) أقول : هذا الاختلاف غير موجود في نسخة - المدار - المخطوطة . وقد أزيل من هذا الطبع ، كما تراه

البيهقي ،

عن الزهري، وهو من الثقات الرضا، ورواه معمر عن الزهري فوقه، وتابعه الزبيدي، وعبد الرحمن ابن إسحاق، وجماعة، انتهى . وقال البيهقي : عبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعه، وهو من الثقات الأثبات، انتهى . وقال النسائي في "سننه الكبرى" (١) : ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة، ثم ساقه عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري به مرفوعاً، وعن عبد الله بن أبي بكر عن سالم به مرفوعاً، ثم أخرجه عن عبد الرزاق أنا ابن جريج عن الزهري به أيضاً مرفوعاً . قال : وحديث ابن جريج هذا غير محفوظ، ثم أخرجه عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة مرفوعاً، ثم أخرجه عن ابن وهب : أخبرني يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه (٢) عن حفصة موقوفاً، ثم أخرجه عن ابن المبارك أنا معمر عن الزهري عن حمزة بن عبد الله به موقوفاً، ثم أخرجه عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن حمزة به موقوفاً، قال النسائي : والصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه، لأن يحيى بن أيوب ليس بذلك القوي، وقد أرسله مالك رضي الله عنه، ثم أخرجه عن مالك عن الزهري عن عائشة، وحفصة موقوفاً، ورواه مالك أيضاً عن نافع عن ابن عمر . قوله : ثم أخرجه كذلك، ثم أخرجه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، انتهى . ولم يروه مالك في "الموطأ" (٣) إلا كذلك، مالك عن نافع عن ابن عمر، فذكره مالك عن ابن شهاب عن عائشة، وحفصة مثل ذلك، انتهى . وقال ابن أبي حاتم (٤) : سألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم عن أبيه عن حفصة مرفوعاً : لا صيام لمن لم ينو من الليل، ورواه يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة مرفوعاً، قلت له : أيهما أصح ؟ قال : لا أدري، لأن عبد الله بن أبي بكر أدرك سالمًا، وروى عنه، ولا أدري سمع هذا الحديث منه، أو سمعه من الزهري عن سالم، وقد روى هذا عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن حفصة قولها، وهو عندى أشبه، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٥) عن روح بن الفرغ عن عبد الله بن عباد ثنا المفضل بن فضالة حدثني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي عليه السلام، قال : من لم يبيت الصيام قبل الفجر، فلا صيام له، انتهى . قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل بهذا الإسناد، وكلهم ثقات، انتهى . وأقره البيهقي على ذلك في "سننه"، وفي "خلاياه"، وفي ذلك نظر، فإن عبد الله بن عباد غير مشهور، ويحيى بن أيوب ليس

(١) قلت : الروايت فقط موجودة في "المجتبى"، أيضاً (٢) متى أنه هو الصحيح، وفي النسخة المطبوعة : الريح، بدل : أبيه، فليحظر (٣) ص ٨٦ (٤) ص ٢٢٥ (٥) الدارقطني : ص ٢٣٤، والبيهقي : ص ٢٠٣ ج ٤

بالتقوى، وقال ابن حبان: عبد الله بن عباد البصري يقلب الأخبار، روى عن المفضل بن فضالة عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة حديث: من لم يبيت الصيام، وهذا مقولوب إنما هو عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة، روى عنه روح بن الفرج نسخة موضوعة، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً عن الواقدي ثنا عبد بن هلال عن أبيه أنه سمع ميمونة بنت سعد تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أجمع الصوم من الليل فليصم، ومن أصبح ولم يجمعه، فلا يصم»، انتهى. وأعله ابن الجوزي في «التحقيق» بالواقدي.

الحديث الثاني: روى أنه عليه السلام، قال بعد ما شهد الأعرابي برؤية الهلال: «ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه، ومن لم يأكل فليصم»، قلت: حديث غريب، وذكره ابن الجوزي في «التحقيق» وقال: إن هذا حديث لا يعرف، وإنما المعروف أنه شهد عنده برؤية الهلال، فأمر أن ينادى في الناس: أن تصوموا غداً، وقد رواه الدارقطني^(١) بلفظ صريح: أن أعرابياً جاء ليلة شهر رمضان، فذكر الحديث، وفي لفظ أبي يعلى الموصلي، قال: أبصرت الهلال الليلة الحديث، وحديث ابن عباس ليس بصريح، ولكن فيه احتمال، أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٢) عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس. قال: جاء أعرابي إلى النبي عليه السلام، فقال: إني رأيت الهلال، قال: الحسن في حديثه - يعني رمضان - فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، قال: يا بلال أذن في الناس: فيصوموا، انتهى. قال الترمذي: هذا حديث فيه اختلاف، وقد روى عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا، انتهى. ورواه النسائي مرسلًا، ومستندًا، وذكر أن المرسل أولى بالصواب. وأن سماكا إذا تفرد بشيء لم يكن حجة، لأنه كان يلقن فيلقن، انتهى. ورواه مستند ابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرک»، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وقد احتج البخاري بعكرمة، ومسلم بسماك، انتهى. قال ابن حبان: ومن زعم أن هذا الخبر تفرد به سماك، وأن رفعه غير محفوظ،

(١) الدارقطني: ص ٢٢٨ من حديث ابن عباس رضي الله عنه، والحاكم في «المستدرک» ص ٢٢٤ - ج ١
(٢) أبو داود في «باب شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان» ص ٣٢٧، والنسائي في «باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان» ص ٣٠٠، والترمذي في «باب الصوم بالمشاهدة» ص ٨٧، وابن ماجه في «باب الشهادة على رؤية هلال» ص ١٢٠ - و «مشكل الآثار» ص ٢٠٢ - ج ١

فهو مرخود بحديث ابن عمر ^(١)، قال: ترمى الناس الهلال، فرأيت، فأجبرت رسول الله ﷺ، فصام، وأمر الناس بصيامه، انتهى. وسيأتي بقية الكلام في حديث شهادة الواحد.

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه البخارى، ومسلم ^(٢) عن سلمة بن الأكوع أنه عليه السلام أمر رجلاً من أسلم: أن أذن في الناس: أن من أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم، فإن اليوم يوم عاشوراء، انتهى. قال الطحاوى ^(٣): فيه دليل على أن من تعين عليه صوم يوم، ولم ينوه ليلاً أنه يحرمه نهراً قبل الزوال، قال ابن الجوزى في "التحقيق": لم يكن صوم عاشوراء واجباً، فله حكم النافذة، يدل عليه ما أخرجه في "الصحيحين" ^(٤) عن معاوية سمعت رسول الله ﷺ، يقول: هذا يوم عاشوراء، ولم يفرض علينا صيامه، فمن شاء منكم أن يصوم فليصم، فإني صائم، فصام الناس، قال: وبدليل أنه لم يأمر من أكل بالقضاء، انتهى. قال صاحب "التتقيق": والجواب أن حديث معاوية معناه: ليس مكتوباً عليكم الآن، أو لم يكتب عليكم بعد أن فرض رمضان، قال: وهذا ظاهر، فإن معاوية من مسألة الفتح، وهو إنما سمعه من النبي عليه السلام بعد ما أسلم، في سنة تسع، أو عشر، بعد أن نسخ صوم عاشوراء برمضان، ورمضان فرض في السنة الثانية، ونسخ عاشوراء برمضان في "الصحيحين" ^(٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان يوم عاشوراء يوماً يصومه قريش في الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه، فلما قدم المدينة صامه، وأمر بصيامه: فلما فرض رمضان، قال: من شاء صامه، ومن شاء تركه، انتهى. قال: وأما ترك الأمر لقضائه: فإن من لم يدرك اليوم بكاله لا يلزمه قضاؤه. كما قيل فيمن بلغ أو أسلم في أثناء يوم من رمضان، على أنه قد روى الأمر بالقضاء في حديث غريب. أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٦) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه: أن أسلم أنت النبي عليه السلام، فقال: صتم يومكم هذا؟ قالوا: لا، قال: فأتموا بقية يومكم واتصوه، قال أبو داود: يعني عاشوراء، انتهى. وهذا حديث مختلف في إسناده ومثته، وفي صحته نظر، انتهى كلامه.

الحديث الثالث: روى أنه عليه السلام كان يقول بعد ما يصبح غير صائم: «إني إذا لصائم».

(١) أخرجه أبو داود: ص ٣٢٧ - ج ١، والمستدرک: ص ٤٢٣ - ج ١ (٢) البخارى في ٠٠ باب إذا نوى بالتهام صوماً، ص ٢٥٧، ومسلم في ٠٠ باب صوم عاشوراء، ص ٣٥٩ - ج ١ (٣) ص ٣٢٧
(٤) البخارى: ص ٢٦٨، ومسلم: ص ٣٥٨ (٥) البخارى: ص ٢٦٨، ومسلم: ص ٣٥٧
(٦) أبو داود في ٠٠ باب هل صوم عاشوراء، ص ٤٣٩، والبيهقي: ص ٢٢١ - ج ٤

قلت : أخرجه مسلم ^(١) عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين ، قالت : دخل علي النبي عليه السلام ذات يوم ، فقال : هل عندكم شيء ؟ قتلنا : لا ، فقال : إني إذا صائم ، ثم أتانا يوماً آخر ، فقلنا : يا رسول الله أهدى لنا حيس ، فقال : أدنيه ، فلقد أصبحت صائماً ، فأكل ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم الهلال فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً » ، قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم ^(٢) عن أبي هريرة ، واللفظ للبخاري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه ، فأفطروا ، فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » ، انتهى . وفي لفظ لها : فعدوا ثلاثين ، وفي لفظ : فأكلوا العدة ، وفي لفظ : فصوموا ثلاثين يوماً ، والمصنف رحمه الله احتج بهذا الحديث على أن اليوم الثلاثين من شعبان يوم شك إذا غم هلال رمضان ، وأنه لا يجوز صومه إلا تطوعاً ، قال ابن الجوزي في " التحقيق " : وأصح الروايتين عن أحمد رضي الله عنه ، أنه يجب صومه بنية من رمضان ، ولا يسمى يوم شك ، قال : ويوم الشك فسرّه أحمد بأن يتقاعد الناس عن طلب الهلال ، أو يشهد برؤيته من رد الحاكم شهادته ، ونقل هذا القول عن جماعة من الصحابة ، والتابعين رضي الله عنهم ، واستدل لأصحابنا ، ومن قال بقولهم ، بأربعة أحاديث : أحدها : حديث البخاري المتقدم : « فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » ، ثم أجاب عنه بأن الإسماعيلي قال في " صحيحه " الذي أخرجه على البخاري : تفرد به البخاري عن آدم عن شعبة ، فقال فيه : فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ، وقد رويناه عن غندر ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وابن علية ، وعيسى بن يونس ، وشبابه ، وعاصم بن علي ، والنضر بن شميل ، يزيد بن هارون ، كلهم عن شعبة ، لم يذكر أحداً منهم : فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ، وإنما قالوا فيه : فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ، قال الإسماعيلي : فيجوز أن يكون آدم رواه على التفسير من عنده ، وإلا فليس لافتراد البخاري عنه بهذا اللفظ من بين من رواه عنه وجه ، قال ابن الجوزي رحمه الله : فلي هذا يكون المعنى : فإن غم عليكم رمضان فعدوا ثلاثين ، ولا يصير لهم فيه حجة ، على أن أصحابنا يؤولون ما انفرد به البخاري من ذكر شعبان ، فقالوا : نحمله على ما إذا غم هلال رمضان ، وهلال شوال ، فإننا نحتاج إلى إكمال شعبان ثلاثين ، احتياطاً للصوم . فإننا وإن كنا قد صمنا يوم الثلاثين من شعبان ، فلسنا قطع بأنه من رمضان ، ولكننا صمناه حكماً ، قال : ويدل على ما قلناه شيان : أحدهما : عود الضمير على أقرب

(١) مسلم في باب جواز صوم ثلاثة أيام من الشهر ، ص ٣٦٤ . واللساني : ص ٣١٩ (٢) البخاري في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الهلال ، إلخ : ص ٢٥٦ . ومسلم في باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، ص ٣٤٨

مذكور، وهو قوله: وأفطروا لرؤيته. الثاني: أن مسلماً رواه مفسراً: إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً، انتهى كلامه. قال صاحب "التفحيح": وما ذكره الإمام عيسى من أن آدم بن أبي إياس يجوز أن يكون رواه على التفسير من عنده للخبر، فغير قادح في صحة الحديث، لأن النبي عليه السلام إما أن يكون قال الثلاثين، وهو ظاهر اللفظ، وإما أن يكون قال أحدهما، وذكر الراوى اللفظ الآخر بالمعنى، فإن اللام في قوله: فأكلوا العدة للعهد - أى عدة الشهر - والنبي عليه السلام لم يخص بالإكمال شهراً دون شهر، إذا غم، فلا فرق بين شعبان وغيره، إذ لو كان شعبان غير مراد من هذا الإكمال لبيته، لأن ذكر الإكمال عقيب قوله: صوموا وأفطروا، فشعبان وغيره مراد من قوله: فأكلوا العدة، فلا تكون رواية: فأكلوا عدة شعبان مخالفة لرواية: فأكلوا العدة، بل مينة لها. أحدهما: أطلق لفظاً يقتضى العموم في الشهر، والثاني: ذكر فرداً من الأفراد، قال: ويشهد له حديث أخرجه أبو داود، والترمذى^(١) عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: لا تصوموا قبل رمضان، صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه سحب، فكلوا العدة ثلاثين، ولا تستقبلوا الشهر استقبالا. قال الترمذى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن خزيمة، وابن حبان في "مصححهما"، ورواه أبو داود الطيالسى في "مسنده"^(٢) حدثنا أبو عروبة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس^(٣): صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه غمامة أو ضباب، فأكلوا شهر شعبان ثلاثين، ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان. قال: وبالجملة فهذا الحديث نص في المسألة، وهو صحيح كما قال الترمذى، وسماك، وقته أبو حاتم، وابن معين، وروى له مسلم في "مصححه" قال: والذي دلت عليه الأحاديث في هذه المسألة، وهو مقتضى القواعد: أن كل شهر غم أكل ثلاثين. سواء في ذلك شعبان، ورمضان، وغيرهما، وعلى هذا يكون قوله: «فإن غم عليكم، فأكلوا العدة» راجعاً إلى الجملتين، وهما قوله: صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكلوا العدة، أى غم عليكم في صومكم، أو فطركم، هذا هو الظاهر من اللفظ، وباقي الأحاديث تدل على ذلك. كقوله: «فإن غم عليكم، فأفقدوا له»، انتهى.

الحديث الثاني: أخرجه أبو داود، والنسائي^(٤) عن جرير عن منصور عن ربيعي

(١) أبو داود في باب من قال: «فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين»، ص ٣٢٥. والترمذى في باب: «إن الصوم لرؤية الهلال والافتقار له»، ص ٨٧، والطحاوى: ص ٢٥٣، وأحمد: ص ٢٢٦ (٢) الطيالسى: ص ٣٤٨. ومن طريقه البيهقي: ص ٢٠٨ - ج ٤ (٣) في نسخة - الفار - عن عكرمة في: «عن البجنورى»، (٤) أبو داود في باب إذا أغمى الشهر، ص ٣٢٥، والنسائي في: «باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غم»، ص ٣٠١،

عن حذيفة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال ، أو تكملوا العدة قبله ، ثم صوموا حتى تروا الهلال ، أو تكملوا العدة قبله » ، انتهى . ورواه ابن حبان في « صحيحه » ، وأخرجه النسائي أيضاً ^(١) عن سفيان عن منصور عن ربيع عن بعض أصحاب النبي عليه السلام ، فذكره أيضاً ، وأخرجه أيضاً عن الحجاج بن أرطاة عن منصور عن ربيع ، فذكره عن النبي عليه السلام مرسل ، وقال : لا أعلم أحداً من أصحاب منصور قال فيه : عن حذيفة غير جرير ، انتهى . قال ابن الجوزي : وحديث حذيفة هذا ضعفه أحمد ، ثم هو محمول على حال الصحو . لأنه لم يذكر فيه الغيم ، أو على ما إذا غم هلال رمضان ، وهلال شوال ، كما سبق ، قال في « التقيح » : وهذا وهم منه ، فإن أحمد إنما أراد أن الصحيح قول من قال : عن رجل من أصحاب النبي عليه السلام ، وإن تسمية حذيفة ، وهم من جرير ، فظن ابن الجوزي أن هذا تضعيف من أحمد للحديث ، وأنه مرسل ، وليس هو بمرسل ، بل متصل ، إما عن حذيفة ، وإما عن رجل من أصحاب النبي عليه السلام ، وجهالة الصحابة غير قاذحة في صحة الحديث ، قال : وبالجمله فالحديث صحيح . ورواه نقات ، محتج بهم في الصحيح ، انتهى .

الحديث الثالث : أخرجه أبو داود ^(٢) عن معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره ، ثم يصوم رمضان لرؤيته ، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام ، انتهى . ورواه الدارقطني ^(٣) وقال : إسناده صحيح ، قال ابن الجوزي : وهذه عصية من الدارقطني ، كان يحيى بن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، قال في « التقيح » : ليست العصية من الدارقطني . وإنما العصية منه ، فإن معاوية بن صالح ثقة صدوق ، وثقه أحمد بن حنبل ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبوزرعة . وقال ابن أبي حاتم : سألت عنه ، فقال : حسن الحديث ، صالح الحديث . واحتج به مسلم في « صحيحه » ، ولم يرو شيئاً خالف فيه الثقات ، وكون يحيى بن سعيد كان لا يرضاه ، غير قاذح فيه ، فإن يحيى شرطه شديد في الرجال ، وكذلك قال : لو لم أرو إلا عن أرضى ، مارويت إلا عن خمسة . وقول أبي حاتم : لا يحتج به ، غير قاذح أيضاً ، فإنه لم يذكر السبب ، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب ، كآله الخفاء ، وغيره ، والله أعلم .

والطحاوي : ص ٢٥٤ عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا الدارقطني : ص ٢٢٩ . وقال : كلهم ثقات ، والبيهقي : ص ٢٠٨ . وقال : وصله جرير عن منصور ، بذكر حذيفة ، وهو ثقة حجة .
(١) والترمذي : ص ٨٦ عن أبي بصير قط . (٢) أخرجه أبو داود : ص ٣٢٥ (٣) الدارقطني : ص ٢٢٧

الحديث الرابع: روى ابن الجوزي من طريق الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي بسنده عن يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جرادة ، قال : أصبحنا يوم الثلاثاء صياماً ، وكان الشهر قد أغشى علينا ، فأتينا النبي عليه السلام ، فأصنأه مفطراً ، قلنا : يابني الله صمنا اليوم ، فقال أفطروا ، إلا أن يكون رجلاً يصوم هذا اليوم فليتم صومه ، لأن أفطروا من رمضان يتبارى فيه ، أحب إلى من أن أصوم يوماً من شعبان ليس منه - يعني من رمضان - قال الخطيب : ففي هذا الحديث كفاية عما سواه ، وشنع ابن الجوزي على الخطيب في روايته لهذا الحديث تشنيعاً كثيراً ، وقال : إنه حديث موضوع على ابن جرادة ، لا أصل له ، ولا ذكره أحد من الأئمة الذين ترخصوا في ذكر الأحاديث الضعيفة ، وإنما هو نسخة يعلى بن الأشدق عن ابن جرادة ، وهو نسخة موضوعة ، قال أبو زرعة : يعلى بن الأشدق ليس بشيء ، وقال ابن عدي : يعلى بن الأشدق عن عمه عبد الله ابن جرادة أحاديث منكرة ، وهو وعمه غير معروفين ، وقال البخاري رحمه الله : لا يكتب حديثه ، وقال ابن حبان : لا تحمل الرواية عنه ، انتهى . وواقفه صاحب "التنقيح" على جميع ذلك . وأقره عليه ، والله أعلم بالصواب .

الحديث الخامس: قال عليه السلام : « لا يصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان إلا تلوغاً » . قلت : غريب جداً ^(١) .

الحديث السادس: قال عليه السلام : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » . قلت : رواه الأئمة الستة في "كتبهم" ^(٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ، إلا رجل كان يصوم صوماً فيصومه » ^(٣) ، انتهى . وآخر الحديث يدفع تأويل صاحب الكتاب ، فانه استدلل للشافعي بهذا الحديث على كراهية صوم يوم الشك تلوغاً ، ابتداءً ، أي لا يوافق عادة ، ثم قال : ومعنى الحديث لا تصوموا رمضان في غير أوانه ، وورده ما وقع في لفظ أيضاً : لا تقدموا بين يدي رمضان ^(٤) بصوم يوم ولا يومين ، وقد جاء بالتصريح عند البيهقي ، عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن

(١) قال الحافظ في "الدرية" ، ص ١٧٢ : معناه يخرج من الحديثين الماضي والآتي ، والله أعلم (٢) البخاري في "باب لا يضمن رمضان بصوم يوم أو يومين" ، ص ٢٥٦ . ومسلم في "باب وجوب صوم رمضان" ، ص ٣٤٨ . والترمذي : ص ٨٦ ، وأبو داود : ص ٣٢٦ ، واللساني : ص ٣٠٥ ، و ص ٣٠٧ . وابن ماجه : ص ١٢٠ .
(٣) كذلك ابن ماجه ، وفي نسخة - الدار - "فيصوم" ، ولفظ مسلم : "لا يضمن" .
(٤) محط الرد ، قوله : بين يدي رمضان

أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم قبل رمضان يوماً، والأخفى، واللفظ، وأيام التشريق، انتهى. وقال: انفرد به عبد الله بن سعيد، وهو ضعيف^(١)، ورواه الواقدي بإسناد له عن سعيد المقبري به، وهو ضعيف، وقال صاحب "التتبع": عبد الله بن سعيد المقبري أبو عباد أجمعوا على ضعفه، وعدم الاحتجاج به، انتهى. ومذهب الشافعي كراهية الصوم بعد نصف شعبان، وحجتهم ما أخرجه الترمذي، والنسائي^(٢) عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بقي النصف من شعبان فلا تصوموا»، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح لا يعرف إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ. ومعناه عند بعض أهل العلم أن يفطر الرجل حتى إذا انتصف شعبان أخذ في الصوم، انتهى. وقال النسائي: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء، وروى عن الإمام أحمد رضى الله عنه أنه قال: هذا الحديث ليس بمحفوظ، قال: وسألت عنه ابن مهدي فلم يصححه ولم يحدثني به، وكان يتوقاه، قال أحمد: والعلاء ثقة، لا ينكر من حديثه إلا هنا، وعند النسائي فيه: فكفوا، قال ابن القطان في "كتابه": وروى^(٣): فأمسكوا، رواه وكيع عن أبي العباس عن العلاء، وروى محمد بن ربيعة عن أبي العباس عن العلاء، فكفوا، قال: وبين هذين اللفظين، ولفظ الترمذي فرق، فإن هذين اللفظين نهى لمن كان صائماً عن التماس في الصوم، ولفظ الترمذي نهى لمن كان صائماً، ولمن لم يكن صائماً عن الصوم بعد النصف، انتهى كلامه. وقال البيهقي في "المعرفة": قال أبو داود: قال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يبحث به، انتهى. وقال البيهقي أيضاً: قال الشافعي: أختار أن يفطر الرجل يوم الشك في هلال رمضان، إلا أن يكون يوماً كان يصومه، فأختار أن يصومه، انتهى. وهذا خلاف ما نقله صاحب الكتاب عن الشافعي.

قوله: روى عن علي^(٤)، وعائشة أنهما كانا يصومان يوم الشك تطوعاً، قلت: غريب،

(١) لفد البيهقي: هو غير قوى، (٢) الترمذي في ١٠ باب كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان، ص ٩٢ - ج ١، وأبو داود في ١٠ باب كراهية ذلك، ص ٣٢٦، وابن ماجه في ١٠ باب التي أن يقدم رمضان يوماً، ص ١٢٠، لفظ: فلا صوم حتى يأتي رمضان.

حديث آخر: رواه الطبراني في ١٠ الصغير، ص ١٢٨ عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن صوم ثلاثة أيام: تعجيل يوم قبل الرثية، ويوم الأضحي، ويوم الفطر، اه: قال الهيثمي في ١٠ الروايات، ص ١٤٨ - ج ٣: فيه سعيد بن مسعدة، وثقه ابن حبان، وقال: بخفي، وضبطه جماعة، اه.

(٣) رواه الدارمي في ١٠ مستند، ص ٢٢٠.

(٤) أخرج البيهقي في ١٠ سنة الكبرى، ص ٢١١ - ج ٤ عن عبد الله بن أبي موسى - مولى بني نصر أنه سأل عائشة رضى الله تعالى عنها عن اليوم الذي ينك فيه الناس، فقالت: لأن أصومن شعبان أحب إلي من أن أفطر رمضان، اه. وأخرج نحوه عن أسماء بنت أبي بكر، وأبي هريرة، وأخرج الشافعي في ١٠ كتاب الأم، ص ٨٠ - ج ٢،

وفي "التحقيق" لابن الجوزي مذهب على، وعائشة أنه يجب صوم يوم الثلاثاء من شعبان إذا حال دونه غيم، أو نحوه، قال: وهو أصح الروايتين عن أحمد، قال: وعلى هذه الرواية لا يسمى يوم شك، بل هو من رمضان حكماً، والله أعلم، انتهى.

الحديث السابع: قال عليه السلام: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم»، قلت: غريب أيضاً، والمعروف هذا من قول عمار، أخرجه أصحاب السنن الأربعة في كتبهم^(١) عن أبي خالد الأحمر عن عمرو بن قيس الملائي عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر، قال: كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه، فأتي بشاة مصلية، فتحنى بعض القوم، فقال عمار: من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، انتهى: ورواه ابن حبان في "مصححه" في النوع الثامن والسبعين، من القسم الأول، والحاكم في "المستدرک"، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ورواه الدارقطني في "سننه"، وقال: حديث صحيح، ورواه كلهم قهات، انتهى. وقال ابن عبد البر: هذا حديث مسند عندهم لا يختلفون في ذلك، وذكره البخاري في "مصححه" تعليقاً، فقال: وقال: صلة عن عمار: من صام يوم الشك إلى آخره، ورواه القاضي شمس الدين في "الناية" فزاه للبخاري، ومسلم. ومسلم لم يروه، والبخاري إنما ذكره تعليقاً، وذكر أنه قد سبط ابن الجوزي في ذلك.

حديث آخر: رواه الخطيب في "تاريخ بغداد"^(٢) - في ترجمة محمد بن عيسى بن عبد الله الأدي - ثنا أحمد بن عمر الوكيعي ثنا وكيع عن سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس، قال: من صام اليوم الذي يشك فقد عصى الله ورسوله، انتهى. ثم قال: تابع الأدي عليه أحمد ابن عاصم الطبراني عن وكيع، ورواه إسحاق بن راهويه عن وكيع، فلم يجاوز به عكرمة، وكذلك رواه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري، لم يذكر فيه ابن عباس، انتهى.

حديث آخر: رواه البزار في "مسنده"^(٣) حدثنا محمد بن المنقر ثنا صفوان بن عيسى

ومن طريقه الدارقطني: من ٢٢٣ من طاعة بنت الحسين أن رجلاً شهد على رجل في رؤية الهلال، صام، وأمر الناس يصوموا، وقال: أصوم يوماً من شعبان، أحب إليّ أن أفطر يوماً من رمضان، اه. قال الحافظ في "التلخيص"، ص ١٩٧: فيه اعطاط، اه.

(١) أبو داود في "باب كراهية صوم يوم الشك"، ص ٤٢٦، والترمذي: ص ٨٦، واللساني: ص ٣٠٦، وابن ماجه: ص ١٢٠، والطحاوي: ص ٣٥٦، والحاكم: ص ٤٢٣، والدارقطني: ص ٢٢٧، والبخاري: ص ٢٥٦، تعليقاً، والدارمي: ص ٢١٢ (٢) "تاريخ بغداد"، ص ٣٩٧ - ج ٢ (٣) قال الهيثمي في "الأرواح"، ص ٢٠٣ - ج ٣: رواه البزار، وفيه شهادة من سعيد المقرئ. وهو ضعيف، قلت: تهم الحديث في الحديث السادس، ورواه الدارقطني: ص ٢٢٧، بإسناده آخر، وقال الواقدي: فيه أنه ثبت منه

ثنا عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة أن النبي عليه السلام نهى عن ستة أيام من السنة : يوم الاضحى . ويوم الفطر . وأيام التشريق . واليوم الذي يشك فيه من رمضان ، انتهى .

الحديث الثامن : " صوموا رؤيته " ، وتقديم قريباً .

الحديث التاسع : صح أنه عليه السلام قبل شهادة الواحد العدل في رؤية هلال رمضان .

قلت : فيه أحاديث : منها حديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة (١) عن زائدة بن قدامة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ . فقال : إني رأيت الهلال . قال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال أذن في الناس ، فليصوموا ، انتهى . ورواه ابن خزيمة ، وابن حبان في " صحيحهما " ، والحاكم في " المستدرک " ، وقال : على شرط مسلم . فانه احتج بسماك ، والبخاري احتج بعكرمة ، انتهى . ولفظ ابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن ماجه ، قال : يارسول الله ، إني رأيت الهلال الليلة ، وعند الدارقطني (٢) : جاء ليلة رمضان ، وفي لفظ لأبي داود : رأيت الهلال - يعني هلال رمضان - وتابع زائدة على إسناده الوليد بن أبي ثور ، وحازم بن إبراهيم ، فرواه عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ، حديث الوليد بن أبي ثور ، عند أبي داود ، والترمذي ، قال الترمذي : حديث ابن عباس فيه اختلاف ، وأكثر أصحاب سماك يروونه عنه عن عكرمة عن النبي مرسلًا ، انتهى . وحديث حازم ابن إبراهيم ، عند الطبراني في " معجمه " (٣) ورواه عن سماك أيضاً حماد بن سلمة ، واختلف عليه ، فأخرجه البيهقي في " سننه " عن عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن عكرمة عن ابن عباس مسنداً ، ورواه أبو داود في " سننه " (٤) حدثنا موسى بن إسماعيل به مرسلًا ، لم يذكر فيه ابن عباس ، وقال فيه : فنادى في الناس : أن تقوموا ، وأن تصوموا ، وقال : لم يذكر فيه القيام إلا حماد بن سلمة ، انتهى . ورواه عن سماك أيضاً سفيان الثوري ، واختلف عليه أيضاً ، فأخرجه النسائي (٥) في " سننه " عن الفضل بن موسى الشيباني عن سفيان عن سماك به مستنداً ، ثم أخرجه عن ابن المبارك عن سفيان به مرسلًا ، قال : وهذا أولى بالصواب (٦) ، لأن سماكا كان يلقن

(١) تميم بن م ٤٣٥ في الحديث الثاني (٢) الدارقطني : م ٢٢٨ ، وأبي داود : م ٣٢٧ ، والترمذي : م ٨٧ (٣) والدارقطني : ٢٢٧ (٤) أبو داود في " سننه " ، م ٣٢٧ ، والحاكم في " المستدرک " ، م عثمان بن سعيد م ٤٢٤ - ج ١ ، وضحاها البيهقي : م ٢١٢ - ج ٤ (٥) م ٣٠٠ (٦) قال : وهذا ، الخ ، لم أجد في المطبوعة ، والله أعلم (*)

(*) أقول : لعل هناك سقطاً في المطبوعة . وهذه البارة موجودة ، في نسخة - الدار - أيضاً . البجثوري .

فيلقن ، وابن المبارك أثبت في سفیان من الفضل ، انتهى . قال الحافظ محمد بن عبد الواحد : رواية زائدة ^(١) ، وحازم بن إبراهيم الجلي عما يقوى رواية الفضل الشيباني ، وقد رأيت ابن المبارك يروى كثيراً من حديث صحيح فبوقة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٢) عن مروان بن محمد عن ابن وهب ثنا يحيى بن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر ، قال : تراهي الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته ، فصام ، وأمر الناس بصيامه ، انتهى . ورواه الحاكم في "مستدرکه" عن هارون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب به ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ورواه ابن حبان في "صحيحه" بسند أبي داود ، وكذلك الدارقطني في "سننه" ، وقال : تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب ، وهو ثقة ، انتهى . وسند الحاكم وارد عليه .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني عن حفص بن عمر الأيلي ثنا مسعر بن كدام ، وأبو عوانة عن عبد الملك بن ميسرة عن طلوس ، قال : شهدت المدينة وبها ابن عمر ، وابن عباس ، فجاء رجل إلى واليها فشهد عنده على رؤية الهلال - هلال رمضان - فسأل ابن عمر ، وابن عباس عن شهادته ، فأمرأه أن يجيزه ، وقال : إن رسول الله ﷺ أجاز شهادة رجل واحد على رؤية الهلال - هلال رمضان - قال : وكان رسول الله ﷺ لا يجيز شهادة الإفسار إلا بشهادة رجلين ، انتهى . وقال : تفرد به حفص بن عمر الأيلي ، وهو ضعيف ، انتهى . قال صاحب "التفقيح" : حفص هذا ، هو حفص بن عمرو بن دينار الأيلي ، وهو ضعيف باقياهم ، ولم يخرج له أحد من أصحاب السنن ، وأما حفص بن عمر بن ميمون العدني المعروف بالرخ ، فروى له ابن ماجه ، ووثقه بعضهم ، وليس هو هذا .

الآثار : روى أحمد في "مسنده" حدثنا يزيد بن هارون أنبا ورقاء عن عبد الأعلى النعلى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : كنت مع البراء بن عازب ، وعمر بن الخطاب في البقيع ، تنظر إلى الهلال ، فأقبل راكب فلقاه عمر ، فقال : من أين جئت ؟ قال : من المغرب ، فقال : أهلك ؟ قال : نعم ، قال عمر : الله أكبر ، إنما يكنى المسلمين الرجل الواحد ، انتهى . وعبد الأعلى هذا متكلم فيه .

حديث آخر : رواه الشافعي ^(٣) أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله

(١) رواية زائدة ، عند أبي داود ، وللشيباني ، ورواية حازم بن إبراهيم ، عند الدارقطني ، ورواية أبي صمم .
 عند الحاكم أيضاً (٢) أبو داود في ٦٠ باب شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ٥٥ ، ص ٣٢٧ ، والمكرر : ص ٤٢٣ ، والدارقطني ص ٢٢٧ (٣) الشافعي في ١٠ كتاب الأئم ٥٥ ، ص ٨٠ - ج ٢

حديث مالك رضي الله عنه في "الشاهدين" : استدلل مالك في قوله : " لا يصام ولا يفطر إلا بشهادة عدلين " بحديث أخرجه النارقطني عن حسين بن الحارث الجذلي أن أمير مكة خطبنا ، فقال : عهد إلينا رسول الله ﷺ أن نفسك ، فإن لم تره ، وشهد شاهدا عدل نُسكتا بتهادتهما ، فسألت الحسين بن الحارث من أمير مكة ؟ فقال : لا أدري ، ثم لقيني بعدُ ، فقال : هو الحارث بن حاطب ، انتهى . وقال : إسناده صحيح متصل .

الحديث العاشر : قال عليه الصلاة والسلام ، للذي أكل وشرب ناسياً : « دم على صومك ، فإنما أطعمك الله وسقاك » ، قلت : رواه الأئمة الستة في " كتبهم " (١) من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه ، واللفظ لأبي داود ، قال : جاء رجل إلى النبي عليه السلام ، فقال : يا رسول الله إنني أكلت وشربت ناسياً ، وأنا صائم ، فقال : « الله أطعمك وسقاك » ، انتهى . وهو أقرب إلى لفظ المصنف ، ولفظ الباقيين : من نسي وهو صائم ، فأكل أو شرب ، فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الثالث والعشرين ، من القسم الرابع ، والدارقطني في " سننه " أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ، فقال : إني كنت صائماً فأكلت وشربت ناسياً ، فقال رسول الله ﷺ : « دم صومك ، فإن الله أطعمك وسقاك » ، انتهى . وزاد الدارقطني في لفظ : ولا قضاء عليك ، ورواه البزار في " مسنده " بلفظ الجماعة ، وزاد فيه : فلا يفطر ، فإنما أطعمه الله وسقاه ، وزاد الدارقطني فيه : فلا قضاء عليه ولا كفارة . ورواه ابن حبان في " صحيحه " من حديث محمد بن عبد الله الانصاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام ، قال : « من أظفر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ، ولا كفارة » ، انتهى . ورواه عن ابن خزيمة بسنده ، ورواه الحاكم في " المستدرک " (٢) ، وقال :

(١) البخاري: باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً، ص ٢٥٩، ومسلم: باب أكل الناس وشربه لا يطرأ، ص ٣٦٤، وأبو داود: باب من أكل نسياً، ص ٣٣٣، والتذمعي: باب الصائم ياكل ويعرب ناسياً، ص ٩٠، وابن ماجه: باب من أكل ناسياً، ص ١٢٢ (٢) المستدرک، ص ٤٣٠، والبيهق من جة الحاكم: ص ٢٢٩ - ج ٤

صحیح علی شرط مسلم ، ولم یخرجاه ، ورواه الدارقطنی ، ثم البیهقی من جهة فی "سنتهما" ، قال البیهقی فی "المعرفة" (١) : تفرد به الأنصارى عن محمد بن عمرو ، وكلهم قلت ، انتهى .

حديث آخر : قال الإمام أحمد (٢) : حدثنا عبد الصمد ثنا بشار بن عبد الملك حدثني أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحاق أنها كانت عند رسول الله ﷺ ، فأتي بقصعة من ثريد ، فأكلت معه ، ومعه ذو اليمين ، فناولها رسول الله ﷺ عرقا ، فقال : « يا أم إسحاق أصبى من هذا » . فأصب ، ثم ذكرت ، أتى صائمه ، فبردت يدي (٣) ، لا أقدمها ولا أؤخرها ، فقال عليه السلام : « آتني صومك » ، فانما هو رزق ساقه الله إليك ، انتهى . قال في "التفحيم" : هذا حديث غريب ، غير مخرج في "السنن" ، وبعض رواه ليس بمشهور ، وبشار بن عبد الملك ضعيف ، وقال أبو حاتم الرازي : يروى عن جده أم حكيم ابنة دينار ، وروى عنه موسى بن إسماعيل ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، وقال البخاري في "التاريخ" : بشار بن عبد الملك يعد في البصريين ، قال لنا موسى ابن إسماعيل : ثنا بشار بن عبد الملك ، قال : حدثني أم حكيم ، سمعت مولاتها أم إسحاق العنزية ، قالت : هاجرت إلى النبي عليه السلام ، انتهى .

الحديث الحادى عشر : قال عليه السلام : « ثلاث لا يفطرن الصائم : القيء ، والحجامة ، والاحتلام » ، قلت : روى من حديث الحدرى ، ومن حديث ابن عباس ، ومن حديث توبان . فحديث الحدرى : أخرجه الترمذى في "كتابه" (١) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الحدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث لا يفطرن الصائم : الحجامة ، والقيء ، والاحتلام » ، انتهى . وقال : حديث غير محفوظ ، وقد رواه عبد الله ابن زيد بن أسلم ، وعبد العزيز بن محمد ، وغير واحد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلا ، لم يذكروا فيه : عن أبي سعيد ، وعبد الرحمن ضعيف ، قال محمد : لا أروى عنه شيئا ، انتهى . ورواه البیهقی فی "سنته" (٢) ، وقال : هكنا رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وليس بالقوى ، ورواه في "المعرفة" ، وقال : عبد الرحمن ضعيف في الحديث ، لا يمتنع بما يتفرد به ، ثم هو محمول على ماله ذرعه النبي ، جمعا بين الأخبار ، انتهى . ورواه ابن حبان في "كتاب الضمفاء" ، وقال : عبد الرحمن

(١) وفي "اللب" ، ص ٢٢٩ - ج ٤ : (٢) أحد في "السند" ، ص ٣٦٧ - ج ٦ بطوله (٣) في "المستند" ..
- فرددت يدي - (٤) الترمذى في "باب الصائم يدرعه القيء" ، ص ٩٠ - قلت : سأل ابن أبي حاتم أ. هـ ،
وأبا زرعة عن حديث أبي سعيد ، رواه عبد الرحمن ، وأسامة عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد ، قال : هذا
خطأ ، ورواه الثوري عن زيد بن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب أبي سعيد عن أبي سعيد ، وهذا الصحيح
ذكره في "العلل" ، ص ٢٤٠ - ج ١ (٥) ص ٢٦٤ - ج ٤

كان يقلب الأخبار ، وهو لا يعلم ، حتى كثر ذلك في روايته من رفع الموقوفات ، وإسناد المرسلات ، فاستحق الترك ، انتهى . قلت : رواه مرسل ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، فقال : حدثنا إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن النبي عليه السلام .

طريق آخر : أخرجه البزار في "مسنده" عن أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه به مسنداً ، قال البزار : وهذا الحديث إنما يعرف عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ، وعبد الرحمن ضعيف جداً ، فذكرناه عن أخيه أسامة ، لأنه أحد الإخوة . وهم : عبد الله ، وعبد الرحمن ، وأسامة ، ولم يسمع هذا الحديث من رواية أسامة إلا من الحسن بن عرفة عن حماد بن خالد عن أسامة ابن زيد ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء به ، وهشام بن سعد ، وإن تكلم فيه غير واحد ، فقد احتج به مسلم ، واستشهد به البخاري ، ورواه ابن عدي في "الكامل" ، وأسد تضعيف هشام بن سعد عن النسائي ، وأحمد ، وابن معين ، ولينه هو ، وقال : ومع ضعفه يكتب حديثه ، انتهى . وقال عبد الحق في "أحكامه" : هشام بن سعد يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، انتهى .

وأما حديث ابن عباس : فرواه البزار في "مسنده" (٢) حدثنا عبد الرحمن بن عيسى بن ساسان ثنا محمد بن عبد العزيز الرملي ثنا سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاث لا يفطرن الصائم : التي . والحجامة . والاحتلام . ، انتهى . قال : وهذا من أحسنها إسناداً ، وأصحها ، إلا أن عبد العزيز لم يكن بال حافظ ، انتهى . ورواه ابن عدي في "الكامل" ، وأسد عن ابن معين أنه قال : سليمان بن حبان صدوق ، وليس بحجة ، قال : وهو كما قال ابن معين ، فإنه أتى عليه من سوء حفظه ، قال : وقد اختلف على زيد بن أسلم في هذا الحديث ، فمنهم من رواه عنه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً ، ومنهم من قال : عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مرسل ، وما ذكرناه عن عطاء ابن يسار عن ابن عباس مرفوعاً لا أعرفه إلا من حديث هشام بن سعد ، ولا عنه إلا سليمان هذا ، انتهى .

(١) الدارقطني : ص ٢٣٩ عن هشام بن سعد صدوق . تكلوا في خطه ، كنا في "التلخيص" ، ص ١٩٠

(٢) قال الخافض في "التلخيص" ، ص ١٩٠ : هو حديث معلول . وقال في "أزوائه" ، ص ١٧٠ - ج ٣ : رواه البزار بإسنادين ، وصح أحدهما . واهمه للصحة . اهـ

وأما حديث ثوبان : فرواه الطبراني في "معجمه الوسط" ^(١) حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة ثنا يزيد بن موهب ثنا ابن وهب أخبرني يزيد بن عياض عن أبي عدى التركي عن القاسم أبي عبد الرحمن عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال : ثلاث لا يضرن الصائم : الحجامة ، والقيء ، والاحتلام ، انتهى . وقال : لا يروى هذا الحديث عن ثوبان إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن وهب ، انتهى .

ومن أحاديث الباب : مارواه أبو داود في "سننه" ^(٢) حدثنا محمد بن كثير ثنا سفيان عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب النبي عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يضر من قام ، ولا من احتلم ، ولا من احتجم » ، انتهى . قال البيهقي في "سننه" ^(٣) مشيراً إلى هذا الحديث : والصحيح رواية سفيان الثوري ، وغيره عن زيد بن أسلم - من أصحاب النبي عليه السلام - أنه قال : « لا يضر من قام ، الحديث ، قال : وقد روى عن الثوري نحو رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وليس بصحيح ، انتهى . وقال صاحب "التتبع" : وقد تكلم في حديث الخدري الإمام أحمد . ومحمد بن يحيى الذهلي ، وابن خزيمة ، والدارقطني ، وغيرهم . والمحفوظ فيه مارواه أبو داود في "سننه" ، فذكره ، وقال الدارقطني في "كتاب اللعل" في حديث الخدري : هذا حديث يرويه أولاد زيد بن أسلم الثلاثة : عبد الله ، وعبد الرحمن ، وأسامة عن أبيهم زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، وحدث به شيخ يعرف بمحمد بن أحمد بن أنس الشامي - وكان ضعيفاً - عن أبي عامر العقدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم به ، قال : وهذا لا يصح عن هشام . ورواه سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن صاحب له عن رجل من أصحاب النبي عليه السلام عن النبي ﷺ ، فذكره بلفظ أبي داود ، وقال : وهو الصواب ، انتهى .

الحديث الثاني عشر : قال عليه السلام : « من قام فلا قضاء عليه ، ومن استقاء عامدا فعليه القضاء » ، قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٤) عن عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ، وإن استقاء عمدأ فليقض » ، انتهى . قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ليس من ذا شيء ، قال الخطابي : يريد أن الحديث غير محفوظ ، وقال الترمذي : حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة ^(٥) عن النبي عليه السلام إلا من حديث

(١) بسند ضعيف في "ترجمة محمد بن الحسن بن قتيبة" .. (٢) أبو داود في "سننه" .. (٣) البيهقي في "سننه" .. (٤) ج ١ - ٣٣٠ - ج ١ (٥) الحديث أبي هريرة ، عند الترمذي ، والطحاوي : ٣٢٧ وخبره ج

عيسى بن يونس ، وقال محمد - يعني البخاري - : لا أراه محفوظاً ، وقد روى عن أبي النرداء (١) ، وثوبان ، وفضالة بن عبيد أن النبي عليه السلام قال : فاطر ، ومنه أن النبي عليه السلام كان صائماً متطوعاً ، فقام ، فضعف ، فاطر لذلك ، هكذا روى في الحديث مفسراً ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" ، والحاكم في "المستدرک" (٢) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ورواه الدارقطني في "سننه" ، وقال : رواه كلهم قهات ، انتهى . ورواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه في "مسنديهما" ، وزاد إسحاق : قال عيسى بن يونس : زعم أهل البصرة أن هشاماً وم في هذا الحديث ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣) عن حص بن غياث حدثنا هشام بن حسان به ، ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وسكت عنه .

طريق آخر : أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن حص بن غياث عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : ومن ذرعه التي فلا قضاء عليه ، ومن استقاء فله القضاء ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو بكر بن عياش عن عبد الله بن سعيد عن جده به ، وعبد الله بن سعيد هذا ، هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، وفيه مقال ، ورواه النسائي من حديث الأوزاعي عن أبي هريرة موقوفاً ، ورواه مالك رضى الله عنه في "الموطأ" (٤) موقوفاً على ابن عمر : أنا نافع عن ابن عمر ، فذكره . وعن مالك رواه الشافعي في "مسنده" ، ووقفه عبد الرزاق في "مصنفه" على ابن عمر أيضاً ، وعلى علي ، والمفسر الذي أشار إليه الترمذي رواه ابن ماجه (٥) من حديث أبي مرزوق قال : سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يحدث أن النبي عليه السلام خرج عليهم في يوم كان يصومه فقاماً ، فشرب ، فقلنا : يا رسول الله إن هذا يوم كنت تصومه ، قال : «أجل ، ولكني كنت» انتهى .

الحديث الثالث عشر : قال عليه السلام : «من أفطر في رمضان فله ما على المظاهر» ، قلت : حديث غريب بهذا اللفظ ، والمصنف رحمه الله استدله به هنا على أن الكفارة تجب على

(١) حديث أبي النرداء . من أحد : ٢٧٧ - ج ٥ ، والطحاوي : من ٣٤٨ . وحديث ثوبان . عند الطحاوي : من ٣٤٨ ، وحديث فضالة ، عند ابن منجه : من ١٢٢ ، وأحد : من ٢١ - ج ٦ ، والطحاوي : من ٣٤٨ . والدارقطني : من ٢٣٨ (٢) الحاكم : من ٤٢٧ ، والدارقطني : من ٢٤٠ ، وأحد : من ٤٩٨ - ج ٢ ، وابن جرير : من ١٩٨ (٣) ابن منجه : من ١٢٢ ، والحاكم في "المستدرک" : من ٤٢٦ (٤) "الموطأ" ، للإمام محمد : من ١٨٢ ، والطحاوي : من ٣٤٨ (٥) ابن ماجه : من ١٢٢ ، وأحد : من ٢١ - ج ٦ ، والطحاوي : من ٣٤٨ ، والدارقطني : من ٢٣٨

المرأة كما تجب على الرجل - يعنى فى الجماع - لأن من، تطلق على المذكر والمؤنث، خلافاً للشافعى رحمه الله فى أحد قوليهِ، ومذهبنا قال أحمد، والحديث لم أجده، ولكن استدلل ابن الجوزى فى "التحقيق" لمذهبنا، ومذهبهُ بما أخرجه فى "الصحيحين" (١) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى عليه السلام أمر رجلاً أفطر فى رمضان أن يمتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، انتهى. قال: ووجهه أنه علق التكفير بالإفطار، وهو معنى صحيح حسن، وأخرج الدارقطنى فى "سننه" (٢) عن يحيى الخثامى ثنا هشيم عن إسماعيل بن سالم عن مجاهد عن أبى هريرة أن النبى عليه السلام أمر الذى أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظهار، انتهى. قال: والمخفوظ عن هشيم عن إسماعيل عن مجاهد عن النبى مرسلًا، وروى أيضاً عن الليث عن مجاهد عن أبى هريرة، وليس بالقوى، ثم استدلل به المصنف فيما بعد على وجوب الكفارة بالفطر العمد، أكلاً، أو شرباً، أو جماعاً، وقال الشافعى، وأحمد: لا تجب إلا فى الجماع، واستدل لنا ابن الجوزى فى "التحقيق" بحديث أخرجه الدارقطنى عن أبى معشر عن محمد بن كعب القرظى عن أبى هريرة أن رجلاً أكل فى رمضان، فأمره النبى عليه السلام أن يمتق رقبة، أو يصوم شهرين، أو يطعم ستين مسكيناً، انتهى. وأعله بأبى معشر، وقال: قال ابن معين: ليس بشئ، ومن أصحابنا من احتج بحديث أبى هريرة المتقدم (٣)، وليس فيه حجة، لأنهم يحملونه على الجماع. قالوا: وقد جاء مبنياً فى رواية جماعة عن الزهرى نحو العشرين رجلاً، ذكرهم البيهقى (٤)، فقالوا فيه: إن رجلاً وقع على امرأته فى رمضان، قال البيهقى (٥): ورواية هؤلاء الجماعة عن الزهرى مقبذة بالوطء أولى بالقبول. لزيادة حفظهم، وأدائهم الحديث على وجهه، كيف لو قد روى حماد بن مسعدة هذا الحديث عن مالك عن الزهرى نحو رواية الجماعة، ثم أسند عن حماد بن مسعدة عن مالك عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن أبى هريرة أن النبى ﷺ، قال فى رجل وقع على أهله فى رمضان: «اعتق رقبة».

(١) قلت: حديث أبى هريرة هذا أخرجه مسلم فى "باب تطليق نحر رمضان على إمامهم"، ص ١٣٥٥ والطحاوى فى "شرح الآثار"، ص ٣٢٨، كلاماً عن ابن جريج عن ابن شهاب عن حميد عن أبى هريرة، ومالك وموطأ، ص ٩٠، وأبو داود فى "باب كفارة من أتى أهله فى رمضان"، ص ٣٣٣، والدارقطنى: ص ٢١٧ والدارقطنى: ص ٢٥١، والشافعى فى "كتاب الأم"، ص ٨٤ - ج ٢، ص ٥٨، عن ابن شهاب به، ولم أجده حديث أبى هريرة هذا فى البخارى، وافته أعلم (٢) الدارقطنى: ص ٢٤٣ (٣) قلت: هو فى البخارى فى "باب إذا جامع فى رمضان"، ص ٢٥٩، وفى مسلم: ص ٣٥٥

(٤) روى عن بعض منهم مقبذة فى: ص ٢٢٤، ج ٤، وسعى أخرى، ولا يزعمهم، وكفى الدارقطنى ص ٢٥١ فى ذكر أسباط من وافق مالكا وناجيه، كإبن جريج، ويحيى بن سعيد اللخندى، وعدة منهم بمائة عشر رجلاً، ومن خلفه، وروى مقبذة بالوطء، وعدة منهم واحداً وثلثين راوياً، وبسبب منهم له، كزواجر، ونية أحمد

(٥) البيهقى فى "سننه الكبرى"، ص ٢٢٥

قال ما أجدها ، قال : ففهم شهرين ، قال : ما أستطيع ، قال : فأطعم ستين مسكيناً ، واستدل المصنف أيضاً على أن الكفارة في هذا الباب ككفارة الظهار ، وفيما تقدم كفاية .

الحديث الرابع عشر : روى أن أعرابياً أتى النبي عليه السلام ، فقال : يا رسول الله ، هلكت ، وأهلكك ، فقال : « ماذا صنعت ؟ » قال : واقعت امرأة في نهار رمضان متعمداً ، فقال : أعتق رقبة ، قال : لا أملك إلا رقبتي هذه ، قال : ففهم شهرين متتابعين ، قال : وهل جاني ما جاءني إلا من الصوم ، فقال : أطعم ستين مسكيناً ، فقال : لا أجدها ، فأمر رسول الله ﷺ بأن يؤتى بفرق من تمر - ويروى بفرق فيه خمسة عشر صاعاً - وقال : فرقها على المساكين ، قال : والله ليس بين لابتي المدينة أحد أحوج مني ، ومن عيالي ، قال : كل أنت وعيالك يجزئك ، ولا يجرىء أحداً بمدك ، قلت : أخرج أصحاب الكتب الستة ^(١) عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة ، قال : أتى رجل النبي عليه السلام ، فقال : هلكت ، قال : « ما شأنك ؟ » قال : وقعت على امرأة في رمضان ، قال : فهل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، قال : اجلس ، فأتى النبي ﷺ بفرق فيه تمر ، فقال : تصدق به ، فقال : يا رسول الله ، ما بين لابتي أهل بيت أفقر منا ، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت ثناياه ^(٢) - وفي لفظ : أتيابه ، وفي لفظ : نواجهه - ثم قال : خذه فأطعمه أهلك ، انتهى . وفي لفظ لاسلم : « وطئت امرأة في رمضان نهاراً » ، وعند مالك في « الموطأ » ^(٣) : « أصبت أهلي ، وأنا صائم في رمضان » ، وفي لفظ لأبي داود : زاد الزهري : وإنما كان هذا رخصة له خاصة ، ولو أن رجلاً فعل ذلك اليوم لم يكن له بدٌ من التكفير ، وفي لفظ في « الصحيحين » ^(٤) : احترقت ، موضع هلكت ، وفيها ما يدل لجمهور العلماء على أنه في العامد ، لأن الناسي غير هالك ، ولا محترق ، على أنه جاء في رواية مرسلّة ، التصريح بالعمد . أخرجه الدارقطني في « كتاب الملل » ^(٥) عن سعيد

(١) البخاري في « الصوم - في باب إذا جُمع في رمضان ، ولم يكن له شيء » ، ص ٢٥٩ . ومسلم : ص ٣٥٥ ، وأبو داود : ص ٣٣٣ ، والترمذي في « باب كفارة الفطر ورمضان » ، ص ٩٠ ، وابن ماجه في « باب كفارة من أفطر يوماً من رمضان » ، ص ١٢١ (٢) حتى بدت ثناياه ، عند أبي داود . وأتياه ، عند البخاري ، ومسلم ، ونواجهه ، عند البخاري : ص ٨٩٩ . و ص ٩٩٣ (٣) « الموطأ » ، ص ٩٠ في حديث سعيد بن المسيب (٤) قلت : هذا أقضى البخاري - في كتاب الطهارة - في باب من أصاب ذنباً دون الخد ، ص ١٠٠٧ ، وفي مسلم في « الصيام » ، ص ٣٥٥ ، في حديث عائشة ، ولم أجدها في شيء منها في حديث أبي هريرة ، وحديث عائشة فيها ، مع حديث أبي هريرة ، في باب واحد ، طلل البحر طلى ، أو أراد حديث عائشة ، كما في حديث « الموطأ » ، ذكر لفظ حديث ابن المسيب ، وهو يصد حديث أبي هريرة ، والله أعلم

(٥) قلت : أخرج الدارقطني في « سنة » ، ص ٢٥١ عن سعيد بن أبي وقص ، قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم هال : أفطرت يوماً في شهر رمضان متعمداً ، الحديث ، وفيه : محمد بن عمر الواقدي ، وهو ضعيف ،

ابن المسيب: أن رجلاً أتى النبي عليه السلام، فقال: يا رسول الله أفطرت في رمضان متعمداً، الحديث .
 ويؤيده ما رواه مالك في "الموطأ" ^(١) عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب، قال: أتى
 أعرابي إلى النبي عليه السلام ينتف شعره، ويضرب نغذه، ويقول: هلك الأبد، فذكره، وهو
 من مراسيل سعيد، ورواه الدارقطني ^(٢) في "كتاب الملل" مسنداً ^(٣) من حديث أبي هريرة،
 فقال: حدثنا عبد الملك بن أحمد ثنا يعقوب الدورقي ثنا روح ثنا محمد بن أبي حفصة عن ابن شهاب
 عن حميد عن أبي هريرة: أن أعرابياً جاء يلطم وجهه، وينتف شعره، الحديث. وفي الكتاب:
 هلك، وأهلك، وليس في الكسب الستة: إلا هلك، فقط، قال الخطابي: وروى في بعض طرقه
 هلك، وأهلك، واستدل بها بعضهم على مشاركة المرأة إياه في الجنابة، قال: وهذه اللفظة
 غير محفوظة، وأصحاب سفيان لم يرووها عنه، إنما ذكروا قوله: هلك، فقط، غير أن بعض
 أصحابنا حدثني أن المعلى بن منصور روى هذا الحديث عن سفيان، فذكر هذا الحرف فيه. وهو
 غير محفوظ، والمعلى ليس بذلك التقوى في الحفظ والإتقان، انتهى. قلت: أخرجه الدارقطني في
 "سننه" عن أبي ثور ثنا معلى بن منصور ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة،
 قال: جاء أعرابي إلى النبي عليه السلام، فقال: هلك، وأهلك، الحديث. ثم قال: فترد به
 أبو ثور عن معلى بن منصور عن ابن عينة بقوله: وأهلك، وهم ثقات. انتهى. وأخرجه البيهقي
 في "سننه" عن جماعة عن الأوزاعي عن الزهري به، وفيه: هلك، وأهلك، قال البيهقي:
 ضعف شيخنا أبو عبد الله الحاكم هذه اللفظة: وأهلك، وقال: إنها أدخلت على محمد بن المسيب
 الأزرقي، فقد رواه أبو علي الحافظ عن محمد بن المسيب بالإسناد دون هذه اللفظة، ورواه كاتبة
 أصحاب الأوزاعي عن الأوزاعي دونها، ولم يذكرها أحد من أصحاب الزهري عن الزهري، وكان

لكن ثابته أبو أويس، قال الميشتي في "الزوائد"، ص ١٦٨ - ج ٣: رواه البزار. وفيه الوافدي. وفيه كلام
 كثير، وقد وثق، اه، وقال الميشتي: من ابن عمر: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قال: إني أفطرت
 يوماً من رمضان، قال: من غير عذر ولا سفر؟ الحديث، رواه الطبراني. وأبو يعل. وفي "الأوسد" - والكبير،
 ورجاله ثقات، اه. وقال: من أبي هريرة: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قال: إني أفطرت يوماً من رمضان
 متعمداً، ووثقت على أهل فيه، الحديث. قال: رواه الطبراني في "الأوسد"، وفيه إيش بن أبي سليم
 وهو ثقة مدلس، اه

(١) "الموطأ"، ص ٩٠، وهذا البيهقي: ص ٢٢٧ - ج ٤، وفي: ص ٢٢٤ - ج ٤ عن غيره. وفي: ص ٢٢٦ - ج ٤
 (٢) والبيهقي في "السنن"، ص ٢٢٦ - ج ٤ عن سعيد بن أبي مريم: أن الجبار بن عمر عن ابن شهاب به معناه
 وعن الحجاج بن أرطاة عن إبراهيم بن سعد عن الزهري به مثله. وأحد في "مسند"، ص ٢٠٨ - ج ٢ عن الحجاج
 بإسناده، ورواه أحمد: ص ٥١٦ - ج ٢، قال: ثنا روح ثنا محمد بن أبي حفصة عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرح
 من أبي هريرة أن أعرابياً جاء يلطم وجهه، وينتف شعره، الحديث. فليراجع. وفي "مسند أحمد مصنف
 وافية أعلم (٣) بإسناد جيد "تخفيض"، ص ١٩٥

شيخنا أبو عبد الله يستدل على كونها في تلك الرواية أيضاً خطأ، بأنه نظر^(١) في "كتاب الصوم" تصنيف المصنف بن منصور، فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة، وأن كافة أصحاب سفيان روهه دونها، انتهى. وقال المنذرى في "حواشيه": وقول الزهري: إنما كان هذا رخصة له خاصة؛ دعوى لم يقم له عليها برهان، وقال غيره: إنه منسوخ، وهو أيضاً دعوى، انتهى.

وقوله في الكتاب: تجزئك، ولا تجزى أحداً بعدك، لم أجده في شيء من طرق الحديث، ولا رواية: الفرق بالفاء، والفرق: هو الزنيل، قيل: يسع خمسة عشر صاعاً.

واعلم أن الحديث ورد في "الصوم" أخرجه أبو داود^(٢) عن هشام بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فذكره، إلى أن قال: فأتى بعرق فيه تمر، قدر خمسة عشر صاعاً، وقال: كله أنت وأهل بيتك، وصم يوماً، واستغفر الله، قال ابن القطن: وعلة هذا الحديث ضعف هشام بن سعد، انتهى. وقال عبد الحق في "أحكامه": طرق مسلم في هذا الحديث أصح وأشهر، وليس فيها: صم يوماً، ولا مكتلة التمر^(٣)، ولا الاستغفار، وإنما يصح القضاء مرسلًا، انتهى كلامه. وهذا المرسل في "موطأ مالك" عن عطاء بن عبد الله الخراساني عن سعيد بن المسيب، قال: جاء أعرابي، فذكره، وفي آخره: فقال له عليه السلام: كله، وصم يوماً، مكان: ما أصبت، مختصر. وزاد الدارقطني^(٤) في هذا الحديث: فقد كفر الله عنك، وكان الشافعي لم تقع له هذه الرواية. فان البيهقي نقل عنه في "المعرفة" أنه قال: يحتمل أن الكفارة دين عليه متى قدر عليها، أو شيء منها، والله أعلم.

الحديث الخامس عشر: قال عليه السلام: «الفطر بما دخل»، قلت: رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده"^(٥) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا مروان بن معاوية عن رزين البكري، قال:

(١) قال في "الجوهر"، أبو ثور قد مرهوف جليل المناد، أخرجه عنه مسلم في "صححه"، فلا يترك روايته لسقوطها في حد رجل مجهول، وقد تأيدت روايته بالطريق الذي ذكره البيهقي أولاً، ودعا أخرجه ابن الجوزي في "التحقيق"، من طريق الدارقطني ثنا التياجوري ثنا محمد بن مزيرمي سلامة بن روح عن غيل عن الزهري عن حيد عن أبي هريرة، فذكر الحديث، وفيه هلكت وأهلكك - وسلامة هذا أخرجه ابن خزيمة في "صححه"، والحاكم في "المستدرك"، وقل ابن حبان: مستقيم، وذكر البيهقي في "الخلافيات"، أن ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن ميسر عن الزهري عن حيد عن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: أهلكك يا رسول الله، هكذا بأثبات الالف.

(٢) أبو داود: ص ٣٣٢، والدارقطني: ص ٢٥٢ (٣) في نسخة - الدار - وليس فيها صوم، ولا مكتلة التمر، "البيجوري"، (٤) الدارقطني: ص ٢٥١ من حديث علي، وكذا في "التلخيص"، ص ١٩٦، وضمف إسناده (٥) قال الهيثمي في "الروايد"، ص ١٦٢ - ج ٣: رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفه، اه. قلت: له سلمى البكرية، قال الحافظ في "التحريب"، لا تعرف، اه. وفيه رجاله ثقات

حدثنا مولاة لنا ، قال لما : سلى من بكر بن وائل أنها سمعت عائشة قول : دخل على رسول الله ﷺ ، قال : يا عائشة ، هل من كسرة ؟ فأتيته بقرص ، فوضعه في فيه ، وقال : يا عائشة هل دخل بطعن منه شيء ؟ كذلك قبلة الصائم ، إنما الإفطار مما دخل ، وليس مما خرج ، انتهى . ووقفه عبد الرزاق في "مصنفه" على ابن مسعود . قال : أخبرنا الثوري عن وائل بن داود عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود ، قال : إنما الوضوء مما خرج ، وليس مما دخل ، والفطر في الصوم مما دخل وليس مما خرج ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" ، ووقفه ابن أبي شيبة في "مصنفه" على ابن عباس ، قال : حدثنا وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس ، قال : الفطر مما دخل ، وليس مما خرج ، انتهى . وكذلك رواه البيهقي^(١) ، قال : وروى أيضاً من قول علي ، وروى عن النبي عليه السلام ، ولا يثبت ، انتهى . وذكره البخاري في "صحيحه" ^(٢) تعليقا ، فقال : وقال ابن عباس ، وعكرمة : الصوم مما دخل وليس مما خرج ، انتهى .

الحديث السادس عشر : وقد نذب رسول الله ﷺ إلى الاكتحال يوم عاشوراء ، وإلى الصوم فيه . قلت : أما الصوم . فأخرجاه في "الصحيحين" ^(٣) عن سلة بن الأكوع ، قال : بعث رسول الله ﷺ رجلا من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن في الناس : من كان لم يصم فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، فان اليوم يوم عاشوراء ، انتهى .

حديث آخر : أخرجاه ^(٤) أيضاً عن الربيع بنت معوذ بن غفراء ، قالت : أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائما فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه ، فكنا بعد ذلك نصومه ، وتصوم صيانتنا الصغار ، فنجعل لهم اللعبة من العهن ، فاذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يشموا صومهم . انتهى .

حديث آخر : أخرجاه أيضاً ^(٥) عن ابن عباس ، قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فوجد اليهود صياما يوم عاشوراء ، فقال لهم : ما هذا اليوم الذي تصومونه ؟ قالوا : هذا يوم عظيم . أتنبأ الله فيه موسى وقومه ، وأغرق فرعون وقومه ، فصامه موسى شكرا ، فنحن نصومه ، فقال عليه السلام : ونحن أولى بموسى منكم ، وصامه عليه السلام ، وأمر بصيامه ، فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض شهر رمضان ، قال : من شاء صامه ومن شاء تركه ، انتهى .

(١) البيهقي : ص ٢٦١ - ج ٤ (٢) البخاري في "باب الحجة والقي" ، ص ٢٦٠ (٣) البخاري في "باب صيام يوم عاشوراء" ، ص ٢٦٨ . ومسلم في "باب صوم يوم عاشوراء" ، ص ٣٥٩ (٤) البخاري في "باب صوم الصبيان" ، ص ٢٦٣ ، ومسلم : ص ٣٦٠ - ج ١ (٥) البخاري : ص ٢٦٨ ، و ص ٤٨١ ، ومسلم : ص ٣٥٩

وأخرجاه^(١) من حديث ابن عمر نحوه، وأخرجاه^(٢) عن معاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن أحب منكم أن يصومه فليصم، ومن أحب أن يفطر فليفطر، انتهى. ولمسلم^(٣) عن جابر بن سمرة، قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصيام يوم عاشوراء ويحثنا عليه، ويتعاهدنا عنده، قلبا فرض رمضان لم يأمرنا، ولم ينهنا عنه، ولم يتعاهدنا عنده، انتهى. ولمسلم^(٤) عن الحكم بن الأعرج، قال: قلت لابن عباس: أخبرني عن صوم يوم عاشوراء، قال: إذا رأيت هلال المحرم، فأعده، وأصبح يوم التاسع صائماً، قلت: هكذا كان محمد ﷺ يصومه؟ قال: نعم، انتهى. وأخرج عن أبي غطفان عن ابن عباس، قال: حين صام عليه السلام يوم عاشوراء، قالوا: يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال عليه السلام: «فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع»، فلم يأت العام المقبل حتى توفي عليه السلام. وأخرج مسلم^(٥) عن أبي قتادة، قال: سئل رسول الله ﷺ عن صوم الدهر، فقال: لا صام ولا أفطر، فسئل عن صيام يومين وإفطار يوم، قال: «ومن يطيق ذلك»، فسئل عن صوم يوم وإفطار يومين، فقال: «ليت أن الله تعالى قوانا لذلك»، وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم، فقال: «ذاك صوم أخى داود عليه السلام»، وسئل عن صوم يوم الإثنين، فقال: «ذاك يومٌ ولدت فيه ويومٌ بعثت، أو أزل على فيه»، قال: فقال: «صوم ثلاثة أيام من كل شهر، ورمضان إلى رمضان صوم الدهر»، وسئل عن صوم يوم عرفة، فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية»، وسئل عن صوم عاشوراء، فقال: «يكفر السنة الماضية»، قال مسلم: وفيه من رواية شعبة، وسئل عن صوم يوم الإثنين والخميس، فسكتا عن ذكر الخميس، لما نراه وهماً، انتهى.

وأما الاكتحال: فروى البيهقي في «شعب الإيمان»، في الباب الثالث والعشرين: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني عبد الغني بن محمد بن إسحاق الوراق ثنا علي بن محمد الوراق ثنا الحسن بن بشر ثنا محمد بن الصلت ثنا جوير عن الضحاك عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من اكتحل بالآثم يوم عاشوراء لم يرد أبداً»، انتهى. قال: البيهقي: إسناده ضعيف بمره، لجوير ضعيف، والضحاك لم يلق ابن عباس. انتهى. ومن طريق البيهقي رواه ابن الجوزي في «الموضوعات»، ونقل عن الحاكم أنه قال فيه: حديث موضوع. ووضعه قتلة الحسين رضي الله عنه، انتهى. وجوير، قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: متروك، وأما إن الضحاك لم

(١) البخاري في ٢٠ باب وجوب صوم رمضان، ص ٢٥٤، ومسلم: ص ٣٥٨ (٢) البخاري: ص ٢٦٨، ومسلم: ص ٣٥٨ (٣) مسلم: ص ٣٥٨ (٤) مسلم: ص ٣٥٩ (٥) مسلم في ٢٢ باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ٣٦٨

يلق ابن عباس فروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو داود عن شعبة، قال: أخبرني مشاش، قال: سألت الضحاك، هل رأيت ابن عباس؟ فقال: لا، انتهى. حدثنا أبو داود عن شعبة عن عبد الملك بن ميسرة، قال: لم يلق الضحاك ابن عباس إنما لقي سعيد بن جبير، فأخذ عنه التفسير، انتهى.

وله طريق آخر: أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" عن أبي طالب محمد بن علي ابن الفتح العشاري ثنا أبو بكر أحمد بن منصور النوشري ثنا أبو بكر أحمد بن سليمان النجاد ثنا إبراهيم الحربي ثنا شريح بن النعمان ثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من اكتحل يوم عاشوراء لم ترم عينه تلك السنة كلها»، انتهى. وقال^(١): في رجاله من ينسب إلى تفضيل. ففس عليه في أحاديث الثقات، انتهى كلامه.

أحاديث الباب: أخرج الترمذي^(٢) عن أبي عاتكة عن أنس بن مالك، قال: جاء رجل إلى النبي عليه السلام، فقال: اشتكت عيني، أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: نعم، انتهى. قال الترمذي: إسناده ليس بالقوي، ولا يصح عن النبي عليه السلام في هذا الباب شيء، وأبو عاتكة ضعيف. انتهى. قال في "التقيح": حديث واه جداً، وأبو عاتكة يجمع على ضعفه، واسمه: طريف بن سليمان. ويقال: سليمان بن طريف^(٣)، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الرازي: ذاهب الحديث، انتهى.

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه^(٤) عن بقية ثنا الزبيدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، قالت: اكتحل النبي ﷺ وهو صائم، انتهى. وأخرجه البيهقي في "سننه" عن بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي عن هشام به، وظن بعض العلماء أن الزبيدي في سند ابن ماجه هو محمد بن الوليد، الثقة ثبت، وذلك وهم. وإنما هو سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، كما هو مصرح به عند البيهقي، ولكن الراوي دلسه، قال في "التقيح": وليس هو بمجهول، كما قاله ابن عدي، والبيهقي، بل هو سعيد بن عبد الجبار الزبيدي الحنفي، وهو مشهور، ولكنه يجمع على

(١) قال الحافظ في "المناقب" ١١: من حديث أبي هريرة يستدل به أحمد بن منصور الترمذي، فكأنه أدخل عليه، وهو إسناده محتقن لهذا المتن قطعاً، اهـ. قلت: فليراجع، أهو النوشري، أو التويزي، أو الشرازي (٢) الترمذي في باب الكحل للصائم، ص ٩١ - ج ١ (٣) في نسخة - الدار - اسمه طريف ابن سلمان، ويقال: سلمان بن طريف "البيهقي"، (٤) ابن ماجه في باب السواك والكحل للصائم، ١٢٢، والبيهقي: ص ٢٦٢ - ج ٤

ضعفه ، وابن عدى في "كتابه" فرق بين سعيد بن أبي سعيد ، وسعيد بن عبد الجبار ، وهما واحد ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البيهقي عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، قال : وليس بالقوى عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يكتحل وهو صائم ، انتهى .

حديث آخر موقوف : أخرجه أبو داود في "سننه" (١) عن عتبة أبي معاذ عن عبيد الله ابن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك أنه كان يكتحل وهو صائم ، انتهى . قال في "التفحيح" : إسناده مقارب ، قال أبو حاتم : عتبة بن حميد الضبي أبو معاذ البصري صالح الحديث ، انتهى .

أحاديث الخصوم : واحتج المانعون من إكتحال الصائم بما أخرجه أبو داود في "سننه" (٢) عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هودة عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام أنه أمره بالأنمذ عند النوم ، وقال : ليتقه الصائم ، قال أبو داود : قال لي يحيى بن معين : هذا حديث منكر ، انتهى . قال صاحب "التفحيح" : ومعبد ، وابنه النعمان كالمجهولين ، وعبد الرحمن بن النعمان ، قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم : صدوق ، انتهى .

قوله : ولا يفعل لتطويل اللحية - يعنى الدهن - إذا كانت بقدر المسنون ، وهو القبضة ، قلت : وفيه أثران : أحدهما : عن ابن عمر . والآخر : عن أبي هريرة .

حديث ابن عمر رضي الله عنهما : أخرجه أبو داود ، والنسائي (٣) في "كتاب الصوم" عن علي بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد عن مروان بن سالم الملقع ، قال : رأيت ابن عمر يقبض على لحيته ، فيقطع ما زاد على الكف ، وقال : كان النبي عليه السلام إذا أفطر ، قال : ذهب الظلم ، وأبطلت العروق ، وثبت الأجر إن شاء الله ، انتهى . وذكره البخاري تعليقا (٤)

(١) أبو داود في باب الكحل عند النوم ، ص ٣٢٠ (٢) أبو داود في باب الكحل عند النوم ، ص ٣٣٠ (٣) أبو داود في باب القبول عند الإفطار ، ص ٣٢٨ ، والدارقطني : ص ٢٤٠ . وقال : إسناده حسن ، والدارقطني : ص ٢٤٠ . والحكم : ص ٤٢٢ ، وقال : على شرط التثحيح .

(٤) قوله : ذكره البخاري تعليقا ، قال : وكان ابن عمر ، الخ ، الطاهر منه أن البخاري ذكر طرف أخذ أهمية فقط ، وذكره بلا إسناده ، قلت : قال البخاري في باب تعليم الإفطار ، ص ٨٧٥ - ج ٦ : حدثنا محمد بن منهل . قال : حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : خالفوا المصركين ، وعفروا الحي ، واحقوا التلواب ، وكان ابن عمر إذا احتجب بفس على لحيته ، فما فضل أمله ، اهـ . هذا الموضع هو الذي أشار إليه المحقق المخرج ، وقال المحقق في "الفتح" ، ص ٢٩٦ - ج ١٠ : قوله : وكان ابن عمر هو موصول بالسند المذكور إلى نافع ، وقد أخرجه مالك في ١٠ الموطأ ، ص ١٥٥ عن نافع ، بلفظ : كان ابن عمر إذا

قال : وكان ابن عمر إذا حج ، أو اعتمر قبض على لحيته ، فافضل أخذه ، انتهى . وجهل (١) من قال : رواه البخارى ، وإنما يقال فى مثل هذا : ذكره ، ولا يقال : رواه ، وينظر ، فإن عبد الحق ذكره فى " الطهارة - فى الموصول " .

طريق آخر : رواه ابن أبى شية فى " مصنفه " حدثنا على بن هاشم . ووكيع عن ابن أبى لىلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقبض على لحيته ، ثم يأخذ ماجاوز القبضة ، انتهى . ورواه ابن سعد فى " الطبقات (٢) " - فى ترجمة ابن عمر " أخبرنا عبيد الله بن موسى أنأبأ ابن أبى لىلى به .

طريق آخر : رواه محمد بن الحسن فى " كتاب الآثار " أخبرنا أبوحنيفة عن الهيثم بن أبى الهيثم عن ابن عمر أنه كان يقبض على لحيته ، ثم يقص " ماتحت القبضة ، انتهى .

وأما حديث أبى هريرة : فرواه ابن أبى شية أيضاً حدثنا أبوأسامة عن شعبة عن عمرو ابن أيوب ، من ولد جرير عن أبى زرعة ، قال : كان أبوهريرة يقبض على لحيته ، فيأخذ مافضل عن القبضة ، انتهى

ويشكل على هذه الآثار حديث : واعفوا اللهى ، وهو فى " الصحيحين " (٣) عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام ، قال : احفوا - أى اقطعوا - الشوارب ، واعفوا اللهى ، خالفوا المحجوس ، انتهى .

الحديث السابع عشر : قال عليه السلام : " خير خلال الصائم السواك " . قلت : رواه ابن ماجه فى " سننه " (٤) من حديث مجاهد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة . قالت : قال رسول الله ﷺ : " من خير خلال الصائم السواك " ، انتهى . ورواه الدارقطنى فى " سننه " ، وقال : مجاهد غيره أثبت منه ، انتهى .

حق رأسه فى حج أو عمرة أخذ من لحية وشارب ، له . وهذا لفظ للسى أياً فى " السبعة " ص ٢٨٥ - ج ١٠ . وقال القسطلانى فى " إرشاد السارى " ، ص ٣٧١ - ج ٨ : هو موصول بالنسبة إلى " فقه فقه " ، ولقد ترددنا فيه ، فانه قال : ينظر ، فإن عبد الحق ذكره فى الموصول ، فقوله : جهل من قال : رواه البخارى . ليس كما ينبغي ، والله أعلم .

(١) قلت : حديث أبى هريرة : إذا قرأ فاتحوا ، ذكره مسلم فى ١٧٤ : تلطفاً . وقنا بئر تبيبة فى " فتاوى " ص ١٤٢ - ج ٢ : وقوله بعده فى " للفتى " ، ص ١٠٧ - ج ٢ ، وابن قدامة فى " المنى " ، ص ٦٥٥ - ج ١ ، وصاحب المشكاة ، فى : ص ٧٩ ، كلهم قالوا : رواه مسلم ، وأمثال هذا كثير فى " الكتشاف " . ولكن الرجل ليس بأهل الفن ، وقال الحاكم : ص ٥٨ - ج ٣ : حديث معلق أخرجه البخارى ، قال : قال يونس .

(٢) ابن سعد فى " الطبقات " ، ص ١٣١ - ج ٤ - الجزء الأول - (٣) البخارى فى " المنى " ، ص ١٢٩ - ج ٤ : ابن ماجه فى " باب السواك " ، ص ٨٧٥ ، ومسلم فى " الطهارة - فى باب خصال الفطرة " ، ص ١٢٩ - ج ٤ : ابن ماجه فى " باب السواك " ، ص ١٢٢ ، والدارقطنى : ص ٢٤٨ ، والبيهقى ٢٧٣ - ج ٤ .

أحاديث الباب : منها حديث : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» ،
 ووجهه أنه عم كل صلاة ، فيدخل فيها صلوات رمضان قبل الزوال ويعدّه ، ولو استدلل المصنف
 بعموم هذا الحديث لكان أولى من استدلاله بالحديث الذي ذكره ، فإنه استدلل بإطلاقه على ما ذكرناه .
 حديث آخر : أخرجه أبو داود ، والترمذي ^(١) عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن
 عامر بن ربيعة عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يستاك وهو صائم ، مالا أعد ولا أحصى ،
 انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، ورواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي ،
 والزارق في "مسانيدهم" ، والطبراني في "معجمه" ، والدارقطني في "سننه" ، قال ابن القطان في
 "كتابه" : ولم يمنع من صحة هذا الحديث إلا اختلافهم في عاصم بن عبيد الله ، انتهى . وقال
 صاحب "التتبع" : عاصم بن عبيد الله تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، كأحمد بن حنبل ، وابن
 معين ، وابن سعد ، وأبي حاتم ، والجوزجاني ، وابن خزيمة . وقال الدارقطني : متروك ، وهو
 مغفل ، وقال العجلي : لا بأس به ، وقال ابن عدي : هو مع ضعفه يكتب حديثه ، انتهى . وقال في
 "الإمام" : وعاصم بن عبيد الله هذا ، قال فيه البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : لا نعلم
 مالكا روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله ، فإنه يروى عنه حديثاً ،
 وعن عمرو بن أبي عمرو ، وهو أصح من عاصم ، وعن شريك بن أبي نمر ، وهو أصح من عمرو ،
 ولا نعلم أن مالكا حدث عن أحد يترك حديثه إلا عبد الكريم بن أبي المخارق الضميري ، انتهى .
 حديث آخر : رواه الطبراني في "معجمه" ^(٢) حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوي ثنا هارون
 ابن معروف ثنا محمد بن سلة الحراني ثنا بكر بن حنيس عن أبي عبد الرحمن عن عباد بن نسي عن
 عبد الرحمن بن غنم ، قال : سألت معاذ بن جبل أتسوك وأنا صائم ؟ قال : نعم ، قلت : أيّ النهار
 أتسوك ؟ قال : أيّ النهار شئت ، غداة أو عشية . قلت : إن الناس يكرهونه عشية ، ويقولون :
 إن رسول الله ﷺ ، قال : لا تحلوف الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، قال : سبحان الله !
 لقد أمرهم بالسواك ، وهو يعلم أنه لا بد أن يكون بين الصائم خلوف ، وإن استاك ، وما كان بالذي
 يأمرهم أن يتنوا أفواههم عدداً ، مافي ذلك من الخير شيء ، بل فيه شر . إلا من ابتلى بيلاء ، لا يجد
 منه بداً ، قال : وكذا الغبار ^(٣) في سبيل الله ، لقوله عليه السلام : «من اغترت قدماه في سبيل الله

(١) أبو داود في باب السواك قسماً ، ص ٣٢٩ - ج ١ ، وكذا الترمذي : ص ٩١ ، وأحمد : ص ٤٤٥ - ج ٣ ،
 والدارقطني : ص ٢٤٨ ، والبيهقي : ص ٢٧٢ - ج ٤ (٢) قل الهيشي في الزوائد ، ص ١٦٥ - ج ٣ ،
 وفيه بكر بن خنيس ، وهو ضعيف ، وهو ابن مبيد في روايته . اهـ (٣) في الزوائد ، ص ١١ ، قلت : كذا النار ،
 بدل قوله : قال : وكذا الغبار ، قليبا

حرمة الله على النار ، انتهى . أخرجه البخارى ^(١) في " الجهاد " عن أبي عبيس إنما يؤجر فيه من اضطر إليه ، ولم يجد عنه مبيحاً ^(٢) فأما من ألقى نفسه في البلاء عمداً فإله في ذلك من الأجر شيء . انتهى . قلت : ويدخل فيه أيضاً من تكلف الدوران ، وكثرة المشي إلى المساجد بالنسبة إلى قوله عليه السلام : « وكثرة الخطا إلى المساجد » ، ومن يصنع في طلوع الشيب في شعره بالنسبة إلى قوله عليه السلام : « من شاب شية في الإسلام » ، إنما يؤجر عليهما من بل بهما .

حديث آخر : أخرجه البيهقي ^(٣) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسحاق الخوارزمي . قال : سألت عاصماً الأحول ، أيستاك الصائم بالسواك الرطب ؟ قال : نعم . أترأه أشد رطوبة من الماء . قلت : أول النهار وآخره ؟ قال : نعم . قلت : وعن رحك الله ؟ قال : عن أنس عن النبي عليه السلام . انتهى . وقال : تفرد به إبراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمي . وقد حدث عن عاصم بالمناكير . لا يمتنع به ، وقد روى من وجه آخر . ليس فيه ذكر أول النهار وآخره ، ثم ساقه من طريق ابن عدى كذلك .

حديث آخر : رواه ابن حبان في " كتاب الضعفاء " عن أحمد بن عبد الله بن بسرة الحراني عن شجاع بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يستاك آخر النهار وهو صائم ، انتهى . وأعله بابن ميسرة ، وقال : لا يمتنع به . ورفضه باطل ، والصحيح عن ابن عمر من فعله . والله أعلم ، انتهى .

أحاديث الخصوم : روى الطبراني في " معجمه " ، والدارقطني في " سننه " ^(٤) من حديث كيسان أبي عمرو القصار ^(٥) عن عمرو بن عبد الرحمن عن خباب عن النبي عليه السلام ، قال : « إذا صمت فاستاكوا بالفداء ، ولا تستاكوا بالعش » ، فإن الصائم إذا يست شفته كانت له نور يوم القيامة ، انتهى . قال الدارقطني رحمه الله : كيسان ليس بالقوى ، ثم أخرجه عن كيسان

(١) قوله : أخرجه البخارى في " الجهاد " ، من أبي عبيس ، قلت : هنا القول أدركه الشيخ و حديث ماذ ، وحديث : من اغترب قملة ، أخرجه البخارى في " باب من اغترب قملة وسيل الله " ، ص ٣٩٤ . و الجملة أيضاً (٢) في " الزوائد " ، بعد قوله : مبيحاً ، قال : نعم .
(٣) البيهقي : ص ٢٧٢ - ج ٤ ، والدارقطني : ص ٢٤٨ (٤) الدارقطني : ص ٢٤٩ ، والبيهقي : ٢٧٣ - ج ٤
(٥) في الدارقطني ، و " التنقيب " ، القصار ، و البيهقي : القصار (٦) فتراجم ، وكذا في " تراجم " ، ص ١٧٢

عن يزيد بن بلال عن علي موقوفاً، وقال: كيسان ليس بالقوى ^(١)، ويزيد بن بلال غير معروف، انتهى.

الحديث الثامن عشر: قال عليه السلام: «ليس من البر الصيام في السفر»، قلت: رواه البخاري، ومسلم ^(٢) من حديث جابر، قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى رجلاً قد ظل عليه، فقال: «ما هذا؟» قالوا: صائم، فقال: «ليس من البر الصوم في السفر»، انتهى. وزاد مسلم في لفظ: وعليكم برخصة الله التي رخص لكم، انتهى. وروى: «ليس من أئبر انصيام في أمسفر» وهي لغة بعض العرب، رواها عبد الرزاق في «مصنفه» أخبرنا معمر عن الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجعي عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري عن النبي عليه السلام، فذكره، وعن عبد الرزاق رواه أحمد في «مسند» ^(٣)، ومن طريق أحمد رواه الطبراني في «معجمه»، والمصنف رحمه الله استدلل بهذا الحديث على الشافعي، ولا تعالي عنه في قوله: الفطر أفضل لمن لا يستنصر بالصوم، وهذا القول لا يصح عن الشافعي، ولا حكى عنه، ولكنه مذهب أحمد، وهكذا نقله عنه ابن الجوزي في «التحقيق»، واستدل له بهذا الحديث، وليس فيه حجة، لأن القصة وردت في صيام من استنصر بالصوم، ولكن يمكن أن يستدل لاحد بحديث أخرجه مسلم عن حمزة بن عمرو الأسلمي، أنه قال: يا رسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر، فهل على جناح؟ قال عليه السلام: «هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه»، انتهى. وكذلك حديث أولئك العصاة، أخرجه مسلم أيضاً عن جابر: أن النبي عليه السلام خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع النسيم فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء فشربه، فقيل له: إن بعض الناس قد صام، قال: «أولئك العصاة» وهذا أيضاً محمول على من استنصر، بدليل ما ورد في لفظ لمسلم فيه أيضاً، فقيل له: إن الناس قد شق عليهم الصوم، ورواه الواقدي في «المغازي»، وفيه: وكان أمرهم بالفطر، فلم يقبلوا، وأما حديث: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر، فأخرجه ابن ماجه في «سننه» ^(٤) عن عبد الله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه، قال: قال

(١) وهو ابن جبان، وضعفه غيره، ورواه: «س ١٦٥ - ج ٣» البخاري في «باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظل عليه واشتد الحر»، أخ: «س ٢٦١» ومسلم في «باب جواز الفطر والصوم للمسافر»، «س ٣٥٦» (٢) أحمد في «مسند» «س ٤٣٤ - ج ٥» ثنا عبد الرزاق أنا معمر (٣) ابن ماجه في «باب الاضطرار في السفر»، «س ١٢١»، وذكره ابن حزم في «المحلى»، «ج ٦ - ٢٥٨ - ج ٦»، وقال: أسامة بن زيد أئبق لاتراه حجة لنا، ولا علينا. اهـ.

رسول الله ﷺ : « صائم رمضان في السفر كالصائم في الحضر » ، انتهى . وأخرجه البزار في " مسنده " عن عبد الله بن عيسى المدني ثنا أسامة بن زيد به ، ثم قال : هذا حديث أسامة ابن زيد ، وتابعه يونس ، ورواه ابن أبي ذئب^(١) ، وغيره عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أبيه موقوفاً على عبد الرحمن ، ولو ثبت مرفوعاً لكان خروج النبي عليه السلام حين خرج فصام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر ، وأمر الناس بالفطر دليلاً على نسخ هذا الحديث ، لأنه يؤخذ بالآخر ، والآخر من فعل رسول الله ﷺ ، كما أخرجه البخاري ، ومسلم^(٢) عن ابن عباس ، قال : خرج رسول الله ﷺ عام الفتح في رمضان حتى بلغ الكديد ، ثم أفطره ، وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره ، قال الزهري : وكان الفطر آخر الأمرين . زاد مسلم : قال الزهري : فصبح رسول الله ﷺ مكة ثلاث عشرة خلت من رمضان . انتهى . وفي لفظ للبخاري : فلم يزل مفطراً حتى انسلخ الشهر ، وذكره ابن القطان في " كتابه " من جهة البزار ، ثم قال : هكذا قال عبد الله بن عيسى المدني ، وقال غيره : عبد الله بن موسى التيمي ، وهو أشبه بالصواب ، وهو عبد الله بن موسى بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التيمي الفرشي . يروي عن أسامة بن زيد ، وهو لا بأس به ، انتهى . ورواه ابن عدى في " الكامل " من حديث يزيد بن هارون ثنا يزيد بن عباس عن الزهري عن أبي سلة عن أبيه مرفوعاً ، قال ابن عدى : وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد بن عياض ، وعقيل من رواه سلامة بن روح عنه . ويونس بن يزيد عن رواية القاسم بن مبرور عنه ، وأسامة بن زيد عن رواية عبد الله بن موسى التيمي عنه ، والباقون من أصحاب الزهري ، روه عنه عن أبي سلة عن أبيه من قوله ، انتهى كلامه . وقال ابن أبي حاتم في " علله " (٣) : قال أبو حاتم : الصحيح عن الزهري عن أبي سلة عن أبيه موقوفاً ، انتهى . قلت : وفي سماع أبي سلة من أبيه نظر ، وفي كلام ابن القطان ما يدل على عدم سماعه منه . فانه قال في حديث أخرجه النسائي^(٤) في " الصوم " عن النضر بن شيبان ، قال : قلت لأبي سلة ابن عبد الرحمن : حدثني عن شيء سمعته من أبيك ، سمعه أبوك من رسول الله ﷺ - ليس بينك وبين رسول الله ﷺ أحد - في شهر رمضان . قال نعم : حدثني أبي عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رمضان ، فضله على الشهور ، وقال : من صام رمضان إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، انتهى . قال النسائي : هذا غلط . والصواب ما ذكرناه - بمضى حديث أبي سلة - عن

(١) روى عن ابن أبي ذئب النسائي : من ٣١٦ موقوفاً (٢) البخاري في " هزوة الفتح " ص ٦١٣ .

ومسلم في " الصوم " ، ص ٣٥٥ (٣) " للعلل " ، ص ٢٣٦ (٤) الترمذي في " الصوم " ، في باب ثوب من فطر رمضان وصامه ، ص ٣٠٨ .

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال نحوه ، وهكذا نقل ابن القطان عن البخاري أنه قال : حديث أبي سلة عن أبي هريرة أصح ، لما سئل عن حديث أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف ، قال : ولم يتعرض البخاري للاقطاع ^(١) ، قال ابن القطان : ولولا ضعف النظر بن شيان الحراني - وكان ثقة - لثبت سماع أبي سلة من أبيه ، لجملة أحاديث ^(٢) يروونها عنه معنعة ، لكنه ليس بثقة ، قال ابن أبي خيثمة : سئل ابن معين عنه ، فقال : ليس حديثه بشيء ، انتهى .

الحديث التاسع عشر : قال عليه السلام : « لا يصوم أحدكم عن أحد ، ولا يصلي أحد عن أحد » ، قلت : غريب مرفوعاً ، وروى موقوفاً على ابن عباس ^(٣) ، وابن عمر .

لحديث ابن عباس : رواه النسائي في « سننه الكبرى » ^(٤) - في الصوم " حدثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا يزيد بن زريع ثنا حجاج الأحول ثنا أيوب بن موسى عن عطاة بن أبي رباح عن ابن عباس ، قال : لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، ولكن يعلم عنه مكان كل يوم مد من خطفة ، انتهى . ولم يخرج ابن عساكر في " أطرافه " .

حديث ابن عمر : رواه عبد الرزاق في " مصنفه - في كتاب الوصايا " أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، ولكن إن كنت فاعلاً تصدقت عنه ، أو أهديت ، انتهى . وفي " الإمام " رواه أبو بكر بن الجهم في " كتابه " أخبرنا أحمد بن الهيثم ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، أنه قال : لا يصوم أحد عن أحد ، ولا يحج أحد عن أحد ، ولو كنت أنا تصدقت ، وأعتقت ، وأهديت ، انتهى . وهو في " الموطأ " بلاغ ، قال ابن مصعب : أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر ، قال ، فذكره ، قال مالك : ولم أسمع عن أحد من الصحابة ، ولا من التابعين رضي الله عنهم بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً يصوم عن أحد ، ولا يصلي عن أحد ، وإنما يفعله كل أحد لنفسه ، ولا يعمل به أحد عن أحد .

(١) في نسخة - الدار - هكذا : لما سئل عن حديث أبي سلة عن ابن عوف ، قال : ولم يمرض البخاري للاقطاع ، ^(١) البيهقوري ،

(٢) في نسخة - الدار - " لجملة أحاديث " ، أخ ، وله أحد بالمقام " البيهقوري ،

(٣) وعن طائفة أيضاً ، ذكره ابن التزيدي في " الجوهر " ، ص ٢٥٧ - ج ٣ ص " مشكل الآثار " ، الطحاوي ، وقال : سد صحيح ، اه ، ولكن يمس القاطعة بحرف ما " المشكل " المطبوع ، راجعه من : ص ١٤٢ ، واللفظ الذي استدله ابن التزيدي ، هو عند ابن حزم في " المحلى " ، ص ٤ - ج ٢

(٤) النسائي في " مستدرك صحيح " ، دواية " ، ص ١٧٧ ، وذكره البيهقي في " سننه " ، ص ٢٥٧ - ج ٤ تعليقاً ، وقال صاحب " الجوهر " : " استاده على شرط التبيين " ، إلا محمد بن الأعمش ، فانه على شرط مسلم ، اه ، وروى الطحاوي

و " للمشكل " ، ص ١٤١ - ج ٣ عن يزيد بن زريع

أحاديث الباب : أخرج الترمذى في " كتابه " ^(١) عن أشعث بن سوار عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ في رجل مات وعليه صيام : « يطعم عنه ، عن كل يوم مسكين » ، انتهى . وقال : لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، والصحيح عن ابن عمر موقوف ، انتهى . وضعفه عبد الحق في " أحكامه " بأشعث ، وابن أبي ليلى ، وقال الدارقطني في " علله " : المحفوظ موقوف ، هكذا رواه عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن عمر ، انتهى . وقال البيهقي في " المعرفة " : لا يصح هذا الحديث ، فإن محمد بن أبي ليلى كثير الوهم ، ورواه أصحاب نافع عن نافع عن ابن عمر .

قوله : ثم أخرجه عن عبيد الله بن الأخص عن نافع عن ابن عمر ، قال : من مات وعليه صيام رمضان ، فليطعم عنه كل يوم مسكيناً مداً من حنطة ، انتهى . وأخرجه البيهقي في " سننه " ^(٢) عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى به مرفوعاً ، قال في الذي يموت وعليه رمضان ، ولم يقضه : يطعم عنه ، لكل يوم نصف صاع من بر ، انتهى . قال البيهقي : هذا خطأ من وجهين : أحدهما : رفته ، وإنما هو موقوف . والثاني : قوله فيه : نصف صاع ، وإنما قال ابن عمر : مد من حنطة ، انتهى .

حديث يشكل على هذه الأحاديث : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(٣) عن محمد بن جعفر ابن الزبير عن عروة عن عائشة عن النبي عليه السلام ، قال : « من مات وعليه صيام صام عنه ولبه » ، انتهى . ورواه أبو داود ، وقال : هذا في النذر ، قاله أحمد بن حنبل ، انتهى . وكذلك حديث ابن عباس : أن امرأة أتت النبي عليه السلام ، فقالت : إن أمى ماتت وعليها صوم شهر ، فقال : أرايت لو كان عليها دين ، أكنت قاضية عنها ؟ قالت : نعم ، قال : قد ين الله أحق ، أخرجاه أيضاً ، وهو محمول على النذر أيضاً ، بدليل أنه في لفظ لها عنه ، قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله إن أمى ماتت وعليها صوم نذر ، فأصوم عنها ؟ قال : أرايت لو كان على أمك دين ، أكنت قاضية ؟ قالت : نعم ، قال : فصومي عن أمك ، انتهى . وقال صاحب " التنقيح " :

(١) الترمذى في " باب ملية في الكفاة " ، ص ٩٠ ، وأخرج ابن ماجة : ص ١٢٧ و ١١٠ باب من مات وعليه صيام رمضان ، مرط فيه ، حدثنا محمد بن قتيبة ثنا حبيب عن أشعث عن محمد بن سيرين عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات وعليه صيام شهر ، فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين » اهـ . قال في " الجواهر " : هذا سند صحيح (٢) البيهقي : ص ٢٥٤ - ج ٤ (٣) البخارى في " باب من مات وعليه صوم " ، ص ٢٦٢ ، ومسلم في " باب قضاء الصوم عن الميت " ، ص ٣٦٢ . وأبو داود في " باب فيمن مات وعليه صيام " ، ص ٣٢٣ - ج ١ ، خلا قوله : قاله أحمد بن حنبل

حل أصحابنا حديث عائشة على صوم النذر ، لما روى عن عائشة أنها قالت : يطعم عنه في قضاء رمضان ، ولا يصام ، قال : وذلك لأن النيابة تجرى في العبادة بحسب خفتها ، والنذر أخف حكماً ، لكونه لم يجب بأصل الشرع ، وإنما أوجبه الناذر على نفسه ، انتهى . قلت : حديث ابن عباس أخرجه أبو داود في "النذر - والإيمان" (١) مصرحاً فيه بالنذر عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن امرأة ركبت البحر ففترت إن الله نجماها أن تصوم شهراً ، فنجماها الله ، فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت بنتها ، أو أختها إلى رسول الله ﷺ ، فأمرها أن تصوم عنها ، انتهى .

الحديث العشرون : قال عليه السلام : « أفطر واقض يوماً مكانه » ، قلت : استدل به المصنف على إباحة الفطر في التطوع لعذر الضيافة ، وهذا رواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢) حدثنا محمد بن أبي حنيد عن إبراهيم بن عبيد الله بن رفاعة الزرقى عن أبي سعيد الخدري ، قال : صنع رجل طعاماً ، ودعا رسول الله ﷺ وأصحابه ، فقال رجل : إني صائم ، فقال رسول الله ﷺ : أخوك تكلف وصنع لك طعاماً ، ودعاك ، أفطر ، واقض يوماً مكانه ، انتهى . ورواه كذلك الدارقطني في "سننه" ، وقال : هذا مرسل ، إلا أنه قال فيه : عن إبراهيم بن عبيد .

حديث آخر : رواه الدارقطني في "سننه" (٣) حدثنا محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ثنا علي بن سعيد الرازي ثنا عمرو بن خليف (٤) بن إسحاق بن مرسل الخثعمي ثنا أبي ثمامة بن أسيد عن ابن مرسل ثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ، قال : صنع رجل من أصحاب رسول الله ﷺ طعاماً ، فدعا النبي عليه السلام وأصحابه ، فلما أتى بالطعام تحيى رجل منهم ، فقال له عليه السلام : « مالك ؟ » قال : إني صائم ، فقال عليه السلام : « تكلف أخوك وصنع طعاماً » ، ثم يقول : إني صائم ؟ كل وصم يوماً مكانه ، انتهى .

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه البخاري في "صحيحه - في الصوم" (٥) - وفي "الآداب" عن أبي جيفة ، قال : أخى النبي ﷺ بين سليمان ، وأبي الدرداء ، فزار سليمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبيلة ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ، ليس له حاجة في الدنيا ، فجاء أبو الدرداء ، فصنع له طعاماً ، فقال له : كل ، فأني صائم ، قال : ما أنا بأكل حتى تأكل ، فأكل ، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، فقال له سليمان : نعم ، فنام ، ثم ذهب يقوم ، فقال : نعم ،

(١) في باب قضاء النذر عن الميت ، ص ١١٣ - ج ٢ (٢) الطيالسي : ص ٢٩٣ ، والدارقطني : ص ٢٣٧
(٣) الدارقطني : ص ٢٣٧ (٤) كذا في نسخة - الدار - أيضاً ، ولكن في نسخة الدارقطني المطبوعة
"عمرو بن خلف" (٥) البخاري في "الصوم" ، ص ٢٦٤ ، وفي "الآداب" ، ص ٩٦ باستناد واحد

فلما كان في آخر الليل ، قال سليمان : قم الآن ، قال : فضليا ، فقال له سليمان : إن ربك عليك حقاً ، ونفسك عليك حقاً ، ولاهلك عليك حقاً . فاعط كل ذي حق حقه ، فأبى النبي عليه السلام ، فذكر ذلك له ، فقال عليه السلام : صدق سليمان ، انتهى . وهذا الحديث صريح في إباحة الفطر من التطوع لعذر الضيافة ، ولم يتعرض فيه لذكر القضاء ، وبوّب عليه البخاري في " الصوم - باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع " ، ولم ير عليه قضاءً ، وبوّب عليه في " كتاب الادب - باب صنع الطعام للضيف " .

أحاديث الفطر في التطوع: أخرج أبو داود (١) ، والترمذي ، والنسائي عن عروة عن عائشة ، قالت : كنت أنا وحفصة صائمتين ، فرض طعمام اشتيتهما ، فأكلنا منه ، فجاء رسول الله ﷺ فبدرتني إليه حفصة ، وكانت ابنة أبيها ، فقالت : يا رسول الله إنا كنا صائمتين ، فرض لنا طعمام اشتيتهما ، فأكلنا منه ، قال : « أقضيا يوما آخر مكلته » ، انتهى . أخرجه أبو داود ، والنسائي عن زميل عن عروة به ، وأخرجه الترمذي (٢) عن الزهري عن عروة به ، قال الترمذي : وروى صالح بن أبي الأخضر ، ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة ، مثل هذا ، وروى مالك بن أنس ، ومعمر ، وعبد الله بن عمر ، وزيد عن الزهري عن مالك بن سعد ، وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة ، ولم يذكروا فيه عن عروة ، وهذا أصح ، لأنه يروى عن ابن جريج ، قال : سألت الزهري ، فقلت له : أحدثك عروة عن عائشة ؟ قال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ، ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث : حدثنا بذلك علي بن عيسى البغدادي ثاروخ بن عباد عن ابن جريج ، فذكره . انتهى . وقال البخاري : لا يعرف لزميل سماع عن عروة ، ولا يزيد من زميل ، ولا تقوم به الحجة ، انتهى . وقال الخطابي : إسناده ضعيف ، وزميل مجهول ، قال : ولو ثبت احتمل أن يكون أمرهما استجابا ، انتهى . ويستند الترمذي رواه أحمد في " مسنده " (٣) ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع السابع والستين ، من القسم الأول : عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ، قالت : أصبحت أنا وحفصة صائمتين متطوعتين . الحديث . ورواه عبد الرزاق

(١) أبو داود في " باب من رأى عليه القضاء " ص ٣٤٠ . والبيهقي : ص ٢٨١ - ج ٤ . ورجع له " الجوهري " ، ص ٢٧٩ - ج ٤ . (٢) الترمذي في " باب إيجاب القضاء عليه " ص ٩٢ - ج ١ عن جعفر بن برقش . والطحاوي : ص ٣٥٤ عن عبد الله بن عمر السري . والبيهقي : ص ٢٨٠ - ج ٤ عن جعفر . وصالح بن أبي حنيفة . ق . : وهكذا رواه سفيان بن حسين عن الزهري ، اهـ ، أي من عروة عن عائشة . (٣) والطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ٣٥٥ - ج ١ وابن حزم في " المحلى " ، ص ٢٧٠ - ج ٦ ، وهو مُرْسَمٌ

في "مصنفه" (١) حدثنا معمر عن الزهري أن عائشة، وحفصة أصبحتا صائمتين، الحديث. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد السلام بن حرب عن خفيف عن سعيد بن جبير أن عائشة، وحفصة، الحديث.

طريق آخر: رواه الطبراني في "معجمه" (٢) من حديث خفيف عن عكرمة عن ابن عباس أن عائشة، وحفصة كانتا صائمتين، الحديث.

طريق آخر: أخرجه البزار في "مسنده" عن حماد بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: أصبحت عائشة، وحفصة صائمتين، الحديث. وقال: لأنعله يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وحماد بن الوليد لين الحديث، انتهى. ورواه الطبراني في "معجمه الوسيط"، وقال: لم يروه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر إلا حماد بن الوليد. ورواه أبو همام محمد بن الزبرقان عن عبد الله بن عمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، انتهى.

طريق آخر: رواه الطبراني في "معجمه الوسيط" (٣) حدثنا موسى بن هارون ثنا محمد بن مهران الجبال، قال: ذكره محمد بن أبي سلة المكي عن محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة، قال: أهديت لعائشة، وحفصة هدية، وهما صائمتان، فأكلتا منها، فذكرتا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «أقنيا يوما مكانه، ولا تعودا»، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه" عن الضحاك بن حمزة عن منصور بن زاذان عن الحسن بن أمه أم سلة أنها صامت قطوعا، فأفطرت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تصوم يوما مكانه، انتهى. ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية"، وأعله بالضحاك بن حمزة.

حديث آخر: موقوف (٤) حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن عثمان التيمي عن أنس بن سيرين أنه صام يوم عرفة، فعطش عطشاً شديداً، فأفطر، فسأل عدة من أصحاب النبي عليه السلام عن ذلك، فأمروه أن يقضى يوما مكانه، انتهى.

(١) ومالك في ١١ الموطأ، ص ٩٥ عن الزهري أن عائشة، وحفصة، الحديث مرسل، ومن طريق مالك، والطحاوي: ص ٣٥٤ (٢) وابن أبي حاتم في ١١ العلل، ص ٢٥٦، وأبيه (٣) قال في ١١ الزوائد، ص ٢٠٢: رواه الطبراني في ١١ الأوسط، وفيه محمد بن أبي سلة المكي. وقد ضعف بهذا الحديث، اهـ. (٤) قلت: لم يره هذا الحديث إلى أحد من خرج، وقال الحافظ في ١١ الدراية، ص ١٧٨: ودروى ابن أبي شيبة عن أنس بن سيرين، اهـ، وأخرج الطحاوي بإسناده ص ٣٥٦ عن أنس بن سيرين، قال: صمت يوم عرفة، فجهدت للصوم، فأفطرت، فسألت من ذلك عبادة بن عمر. قال: أقضى يوما آخر مكانه، اهـ.

أحاديث الخصوم : أخرج مسلم في " صحيحه " (١) عن وكيع عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة ، قالت : قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم : « يا عائشة هل عندكم شيء ؟ قلت : يا رسول الله ما عندنا شيء ، قال : فاني صائم ، قالت : فأهديت لنا هدية ، أو جاءنا زور ، قالت : فلما رجعت ، قلت : يا رسول الله أهديت لنا هدية ، أو جاءنا زور ، وقد خبأت لك شيئاً ، قال : ماهو ، قلت : حيس ، قال : هاتيه ، فحنته به ، فأكل ، وقال : قد كنت أصبحت صائماً ، قال طلحة : هو ابن يحيى ، تحدثت به مجاهداً ، فقال : ذاك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله ، فإن شاء أمضاها ، وإن شاء أسكها ، انتهى . وبهذا الإسناد قالت : دخل على النبي عليه السلام يوماً ، فقال : « هل عندكم شيء ؟ قلنا لا ، قال : فاني إذا صائم ، ثم أتانا يوماً آخر ، قلنا : يا رسول الله ، أهدى لنا حيس ، فقال : أدنيه ، فلقد أصبحت صائماً ، فأكل ، انتهى . ورواه النسائي في " سننه الكبرى " : حدثنا محمد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة عن طلحة به ، وقال فيه : فأكل . وقال : أصوم يوماً مكانه (٢) . ورواه الدارقطني ، وقال : لم يروه بهذا اللفظ عن ابن عيينة غير الباهلي ، ولم يتابع على قوله : وأصوم يوماً مكانه ، ولعله شبه عليه لكثرة من خالفه عن ابن عيينة ، انتهى . وكلامه يدل على أن الوهم من الراوي عن ابن عيينة ، وهو محمد بن عمرو الباهلي . وكلام النسائي يدل على أن الوهم من ابن عيينة نفسه . ورواه الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلحة به ، بلفظ النسائي ، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في " المعرفة " (٣) . ثم قال : قال الشافعي : سمعت سفيان بن عيينة عامة مجالسه ، لا يذكر فيه : سأصوم يوماً مكانه . ثم عرضته عليه قبل موته بسنة ، فذكره فيه ، قال البيهقي : وقد رواه جماعة عن سفيان دون هذه اللفظة ، ورواه جماعة عن طلحة بن يحيى دون هذه اللفظة ، منهم سفيان الثوري (٤) ، وشعبة ، ووكيع ، ويحيى القطان . وغيرهم ، قال : وحمل الشافعي قوله : سأصوم يوماً مكانه . أي تطوعاً ، وجعله بمثابة قضاءه عليه السلام الركتين اللتين بعد الظهر ، حين شغله عنهما الوفد ، وجعل من هنا النوع (٥) حديث عمر لما نذر أن يمتكف في الجاهلية ، فأمره عليه السلام أن يمتكف في الإسلام . قال الشافعي رضى الله عنه :

(١) مسلم في " باب جواز صوم ثلاثة بغيره من التمار ، ص ٣٦٤ . قلت : هذه الطريق أخرجه مسلم عن أبي كامل عن عبد الواحد عن طلحة ، والطريق الثاني عن ابن أبي شيبة عن وكيع عن طلحة ، فهو قول الخافض اخرج بمنزلة ، والله أعلم . (٢) صحيح هذه الزيادة أبو محمد بن عبد الحق ، كذا في " البناء " . ص ١٣٥٦ - ج ٢ (٣) في " السنن الكبرى " . ص ٢٧٥ - ج ٤ : عن الطحاوي عن المزني عن الشافعي . ورواه المنذرى في " شرح الآثار " . ص ٣٥٥ (٤) راجع طريقهم من النسائي : ص ٣٢٠ (٥) لفظ الشافعي رحمه الله في " كتب الأمم " ص ٨٨ - ج ٢ ، كما أمر عمر أن يغشى نذراً نذره في الجاهلية ، وهو معنى يذسه الله . اهـ .

وقد صح عنه عليه السلام من رواية جابر أنه خرج من المدينة حتى إذا كان بكراخ النسيم . وهو صائم رفع إناؤه فشرب والناس ينظرون ، وفي لفظ : فكان ذلك بعد العصر ، قال الشافعي : ولما كان له قبل أن يدخل في صوم القرض أن لا يدخل فيه لعذر السفر ، كان له إذا دخل فيه أن يخرج منه ، كما فعل عليه السلام ، فالتطوع أولى ، انتهى كلامه ملخصاً .

حديث آخر : حديث أم هانئ مرفوعاً : الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام . وإن شاء أفطر ، وفي سنده اختلاف ، وفي لفظه اختلاف ، رواه أبو داود^(١) ، والترمذي ، والنسائي ، ورواه البيهقي ، وتكلم عليه .

قوله : عن عمر ، قال : ما تجافنا لإثم ، قضاء يوم علينا يسير ، قلت : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب^(٢) ، قال : أخرجت عباس من بيت حفصة ، وعلى السماء سحب ، فظنوا أن الشمس قد غابت ، فأفطروا ، ولم يلبثوا أن تجلى السحاب ، فإذا الشمس طالعة ، فقال عمر : ما تجافنا من إثم ، انتهى . حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن جبلة^(٣) بن سحيم عن علي بن حنظلة عن أبيه ، قال : شهدت عمر بن الخطاب في رمضان ، وقرب إليه شراب ، فشرب بعض القوم ، وهم يرون الشمس قد غربت ، ثم ارتقى المؤذن . فقال : يا أمير المؤمنين والله إن الشمس طالعة لم تغرب ، فقال عمر : من كان أفطر فليصم يوماً مكانه ، ومن لم يكن أفطر فليتم حتى تغرب الشمس ، انتهى . وأعادته من طريق آخر ، وزاد فيه : فقال له : إنما بشاك داعياً ، ولم نبعثك راعياً ، وقد اجتهدنا ، وقضاء يوم يسير ، انتهى . وروى محمد بن الحسن في "كتاب الآثار"^(٤) أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سلبة عن إبراهيم النخعي . قال : أفطر عمر بن الخطاب وأصحابه في يوم غيم ظنوا أن الشمس غابت ، قال : فطلعت الشمس ، فقال عمر : ماتعزنا بجنف ، تم هذا اليوم ، ثم قضى يوماً مكانه ، انتهى . وأخرج البخاري في "صحيحه"^(٥) عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن قاطمة بنت المنذر عن أسلمة بنت أبي بكر ، قالت : أفطرنا على عهد

(١) قلت : حديث أم هانئ هذا أخرجه الترمذي في باب إفطار العامم المتطوع ، ص ٩٢ . والمحاكم والمستدرک ، ص ٤٣٩ . وأحد في ١٠ مسنده ، ص ٣٤٣ - ج ٦ ، والقبالي و : ص ٢٢٥ ، والدارقطني : ص ٣٣٥ ، والبيهقي : ص ٢٧٦ - ج ٤ ، قال صاحب "المجهر" : هذا الحديث مضطرب إسناداً ومتناً . ثم ذكر وجهه . اهـ . قال الدارقطني : إنما سمعته من أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ - اهـ . أبو صالح هو بإمام مولى أم هانئ ، ضعيف مدلس ، قاله في "التعريب" ، ولم أجده الحديث في أبي داود . ولا في للنسائي ، وقد أعلم (٢) والبيهقي : ص ٢١٧ - ج ٤ مع زيادة . (٣) والبيهقي : ص ٢١٧ - ج ٤ ، وفيه عن صحيح أيضاً نحوه (٤) "كتاب الآثار" . ص ٤٥ (٥) البخاري في باب إذا أفطر في رمضان ، ثم طلعت الشمس ، ص ٢٦٣

رسول الله ﷺ يوم غم، ثم طلعت الشمس، قيل له شام، فأمروا بالقضاء، قال: لا بد من القضاء، وقال معمر: سمعت هشاماً، قال: لا أدري، أفتوا أم لا، انتهى.

الحديث الحادى والعشرون: قال عليه السلام: «تسحروا، فإن في السحور بركة»، قلت: أخرجه الجماعة^(١) - إلا أبداود - عن عبد العزيز بن صبيب عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «تسحروا فإن في السحور بركة»، انتهى.

الحديث الثانى والعشرون: قال عليه السلام: «ثلاث من أخلاق المرسلين: تمجيل الإفطار، وتأخير السحور، والسواك»، قلت: رواه الطبراني في «معجمه»^(٢)، فقال: حدثنا جعفر بن محمد بن حرب العبadianي ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن علي بن أبي العالية عن مروق السجلى عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من أخلاق المرسلين: تمجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليدين على الشمال في الصلاة»، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» موقوفاً، وذكر أن الدارقطني في «الأفراد» رواه من حديث حذيفة مرفوعاً، بنحو حديث أبي الدرداء.

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه في «الصحيحين»^(٣) عن أنس عن زيد بن ثابت، قال: تسحرنا مع رسول الله ﷺ، ثم قتنا إلى الصلاة، قلت: كم كان قدر ما بينهما؟ قال: خمسين آية، انتهى.

حديث آخر: أخرجه البخارى^(٤) عن سهل بن سعد، قال: كنت أتسحر في أهلى، ثم يكون سرعة أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله ﷺ، انتهى.

(١) البخارى في «باب بركة السحور»، ص ٢٥٧، ومسلم في «باب فصل السحور»، ص ٣٥٠، والترمذى فيه: ص ٨٩، والسنن في «باب الحديث على السحور»، ص ٣٠٣، وابن ماجه في «باب السحور»، ص ١٢٢.

(٢) قال في «إزوائه»، ص ١٠٥ - ج ٢: رواه الطبراني في «الكبير»، مرفوعاً وموقوفاً على أبي الدرداء، والمرفوع صحيح، والمرفوع في رواه من لم أجده من ترجمه، اهـ. وفيه: ص ١٠٥ - ج ٢ عن ابن عباس، قال: سمعت نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنا معشر الأنبياء - أسرنا بتجليل طرنا وتأخير سحورنا - وأن نضع أيدينا على شمالنا في الصلاة»، رواه الطبراني في «الكبير»، ورواه رجال الصحيح، اهـ. وقال في: ص ١٠٥ - ج ٣: رواه الطبراني في «الأوسط»، ورواه رجال الصحيح، اهـ. وأخرج عن ابن عمر نحوه، وقال فيه يحيى بن سعد: ضيف، اهـ. وروى البيهقي في «السنن»، ص ٢٣٨ - ج ٤: حديث ابن عباس، ومضغه.

(٣) البخارى في «باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر»، ص ٢٥٧، ومسلم في «باب فصل السحور»، ص ٣٥٠.

(٤) البخارى في «تجليل السحور»، ص ٢٥٢.

حديث اختلاف المطالع : أخرجه مسلم في " صحيحه " (١) عن كريب مولى ابن عباس أن أم الفضل بنت الحارث بعته إلى معاوية بن أبي سفيان بالشام . قال : قدمت الشام فقضيت حاجتها ، واستهل على رمضان وأنا بالشام ، فرأينا الهلال - يعنى ليلة الجمعة - ثم قدمت المدينة في آخر الشهر ، فسألني عبد الله بن عباس عن الهلال ، قال : متى رأيتم الهلال ؟ قلت : رأيناه ليلة الجمعة ، فقال : أنت رأيته ؟ قلت : نعم ، رأيته الناس ، وصاموا ، وصام معاوية ، فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا يزال نفوسم حتى نكمل ثلاثين ، أو نراه ، قلت : ألا تكتفى برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ ، انتهى . وهو حجة على المنهج ، لكن قال البيهقي رحمه الله في " المعرفة " : يحتمل أن يكون ابن عباس إنما قال ذلك لانفراد كريب بهذا الخبر ، وجعل طريقه طريق الشهادات ، فلم يقبل فيه قول الواحد ، ويحتمل أن يكون قوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ اعتباراً بقوله عليه السلام : « فان غم عليكم فأكلوا العدة » ، ويكون ذلك قوله ، لا فتوى من جهته . أخذاً بهذا الخبر ، انتهى . وأجاب صاحب " التفتيح " ، قال : إنما معناه أنهم لا يفترون بقول كريب وحده ، وبه نقول ، وإنما محل الخلاف وجوب قضاء اليوم الأول ، وليس هو في الحديث ، انتهى . وهذا الجواب هو جواب الأول للبيهقي ، وهو بناء على مذهبهما في عدم قبول الواحد في هلال رمضان ، والله أعلم .

الحديث الثالث والعشرون : قال عليه السلام : « دع ما يريك إلى ما لا يريك » ، قلت : أخرجه الترمذى (٢) في " كتاب الطب " ، والنسائى في " كتاب الأشربة " عن أبي الحوراء السعدى ، قال : قلت للحسن بن على : ما حفظت من رسول الله ﷺ ؟ قال : حفظت منه « دع ما يريك إلى ما لا يريك » ، زاد الترمذى : « فان الصدق طمأنينة » ، والكذب رية » ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الثالث والعشرين ، من القسم الثانى منه ، والحاكم في " المستدرک - في كتاب البيوع " ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى .

حديث آخر : رواه الطبرانى في " معجمه الصغير " حدثنا أحمد بن محمد الشافعى - ابن بنت الشافعى -

(١) مسلم في ١٠ باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم ١٠ ص ٣٤٨ والبيهقي : ص ٢٥١ - ج ٤

(٢) قوله : أخرجه الترمذى - كذلك قال الحافظ في ١٠ الدراية - والمنتقى ١١ ص ٢٥ - ج ٤ - والمعنى في ١٠ البناء - والمقدمة ١١ ص ٣٩٨ - ج ٥ - واليسوى في ١٠ الصغير - وصاحب " المنشأة " ١١ ص ٢ ، ولكنى لم أؤخر به فيه ، وأخرجه النسائى في ١٠ الأشربة - في باب الحث على ترك الشهات ١١ ص ٣٣٢ - ج ٢ ، والدارى : ص ٣٧ - مختصراً ، وأخرجه أحمد في ١٠ مسنده ١١ ص ٢٠٠ - ج ١ ، والطحاوى : ص ١٦٢ ، وعند البيهقي : ص ٣٣٥ - ج ٥ مطولاً

محمد بن إدريس - ثنا عبيد الله بن محمد الشافعي ثنا عبد الله بن رجاء المكي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام ، قال : « الحلال بثين ، والحرام بثين ، فضع ما يريك إلى ما لا يريك » ، انتهى . ورواه البيهقي في " كتاب الزهد " - وهو مجلد وسط - من حديث أبي حاتم الرازي ثنا إبراهيم بن محمد الشافعي ثنا عبد الله بن رجاء عن عبد الله بن عمر به ، وقال : تفرد به عبد الله بن رجاء ، ورواية أبي حاتم أصح من رواية من قال : عبيد الله ، انتهى كلامه .

قوله : ومن أكل في رمضان ناسياً ، فظن أن ذلك يغطره ، فأكل بعد ذلك متعمداً فعليه القضاء دون الكفارة ، ثم قال : وإن بلغه الحديث وعلمه ، فكذلك في رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه ، قلت : يشير إلى حديث : « رمَّ على صومك ، فانما أطعمك الله وسقاك » ، وقد تقدم بتامه .

قوله : ولو بلغه ، الحديث ، يشير إلى حديث : « أظفر الحاجم والمحجوم » ، وله طرق : حديث ثوبان : رواه أبو داود^(١) ، وابن ماجه ، والنسائي من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان أن رسول الله ﷺ أتى على رجل يحتجم في رمضان . فقال : « أظفر الحاجم والمحجوم » ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، والحاكم في " مستدركه " ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وذكر النسائي الاختلاف في طرقة ، وصححه أحمد ، وابن المديني ، وغيرهما ، ونقل الحاكم في " المستدرك " عن أحمد أنه قال : هو أصح ما روى في الباب ، انتهى . ورواه البزار في " مسنده " ، ثم أسند إلى ثوبان أنه قال : إنما قال النبي عليه السلام : « أظفر الحاجم والمحجوم » ، انتهى . قال الترمذي في " علله الكبرى " : قال البخاري : ليس في هذا الباب أصح من حديث ثوبان ، وشداد بن أوس ، فذكرت له الاضطراب ، فقال : كلاهما عندي صحيح ، فان أبا قلابة روى الحديثين جميعاً : رواه عن أبي أسماء عن ثوبان . ورواه عن أبي الأشعث عن شداد ، قال الترمذي : وكذلك ذكروا عن ابن المديني أنه قال : حديث ثوبان ، وحديث شداد صحيحان ، انتهى .

حديث شداد بن أوس : رواه أبو داود^(٢) ، والنسائي ، وابن ماجه عن أبي قلابة عن

(١) أبو داود في " باب الصائم يحتجم " ، ص ٣٢٩ بأسانيد صحيحة ، وإسناد أبي داود عن شرط مسلم ، كذا في " المجموع شرح المذهب " ، ص ٣٥٠ - ج ٦ ، وابن ماجه : ص ١٢٢ ، والحاكم ، وصححه : ص ٤٣١ - ج ١ ، وابن جبارود : ص ١٩٨ ، والداري : ص ٢١٨ ، والطحاوي : ص ٣٤٩ ، والبيهقي : ص ٢٦٦ - ج ٤ .

(٢) أبو داود في : ص ٣٣٠ بأسانيد صحيحة " شرح المذهب " ، والطحاوي : ص ٣٤٩ . وأخرجه ابن ماجه في ١٢٢ عن أبي قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والداري : ص ٢١٨ ، عن عبد الله بن يزيد عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والحاكم في " المستدرك " ، ص ٤٢٩ - ج ١ .

أبي الأشعث عن شداد بن أوس أنه مرّ مع رسول الله ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم بالبيع،
لثمان عشرة خلت من رمضان، قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، انتهى. ورواه ابن حبان في
«صحيحه» في النوع السادس والعشرين، من القسم الخامس، والحاكم في «المستدرک»، وقال:
هو ظاهر الصحة، وصححه أحمد^(١)، وابن المديني، وإسحاق بن راهويه، واستقصى النسائي طرقة،
والاختلاف فيه في «سننه الكبرى»، وقد روى مسلم في «صحيحه» بهذا الإسناد حديث: إن
الله كتب الإحسان على كل شيء، ونقل الحاكم في «المستدرک» عن ابن راهويه^(٢)، أنه قال: إسناده
صحيح تقوم به الحجة، ونقل عن بعض الرواة أنه زاد فيه: والمستحجم.

حديث رافع بن خديج: رواه الترمذي^(٣) من طريق عبد الرزاق أنبا معمر عن يحيى بن
أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي عليه
السلام، قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، قال:
وذکر عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو أصح شيء في هذا الباب، انتهى^(٤). ورواه ابن حبان في
«صحيحه»، والحاكم في «مستدرکه»، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ونقل عن أحمد أنه قال:
هو أصح شيء في الباب، ونقل عن ابن المديني أنه قال: لا أعلم في الباب أصح منه، وفيما قاله
فطر، فإن ابن قارظ انفرد به مسلم، قال صاحب «التنقيح»: قال الإمام أحمد في هذا الحديث:
تفرد به معمر، وفيه نظر، فإن الحاكم رواه من حديث معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير
بإسناد صحيح، فلم يتفرد به معمر إذاً، والله أعلم. وقال أبو حاتم الرازي^(٥): هذا الحديث عندى
باطل. وقال البخاري: هو غير محفوظ. وقال إسحاق بن منصور: هو غلط. وقال يحيى بن معين:
هو أضعفها، انتهى كلام صاحب «التنقيح».

حديث أبي موسى: رواه النسائي من حديث روح بن عباد عن سعيد بن أبي عروبة
عن مطر الوراق عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عن أبي موسى. سمعت رسول الله ﷺ،
يقول: «أفطر الحاجم والمحجوم»، انتهى. ورواه الحاكم في «مستدرکه»^(٦)، وقال: حديث صحيح

(١) قوله: وصححه أحمد، وابن المديني، الظاهر أنه عطف على قوله: ظاهر الصحة، وهذا هو الموافق
للواقع. لكن السياق يأباه، وقوله: واستقصى النسائي طرقة، عطف على قوله: رواه ابن حبان
(٢) ومن أبي يعقوب أنه حكى بالصفة (٣) الترمذي و «بإسناد صحيح» لتمامه ١٠٠، من ٩٦، وبهذا الإسناد
أحمد و «مسند» ١٠٠، من ٤٦٥ - ج ٣. والحاكم و «المستدرک» ١٠٠، من ٤٢٨ - ج ١، والبيهقي و «السف» ١٠٠،
من ٢٦٥ - ج ٤، منهم عن عبد الرزاق (٤) أي قول الترمذي
(٥) أبو حاتم و «العلل» ١٠٠، من ٢٤٩. راجع (٦) «المستدرک» ١٠٠، من ٤٣٠ - ج ١، وابن جرود:
من ١٩٨، والعلل ١٠٠، من ٣٤٩، والبيهقي: من ٢٦٦ - ج ٤، وراجع «العلل» ١٠٠، من ٢٣٤

على شرط الشيخين ، وأسند إلى ابن المديني أنه قال فيه : صحيح ، انتهى . قال النسائي : رفعه خطأ ، وقد وقفه حفص ، ثم أخرجه عن حفص ثنا سعيد بن أبي عروبة به موقوفاً ، ثم أخرجه من حديث حميد عن بكر عن أبي العالية موقوفاً عليه ، وقال صاحب "التنقيح" : قال أحمد بن حنبل : حديث بكر عن أبي رافع عن أبي موسى خطأ ، لم يرفعه أحد ، إنما هو بكر عن أبي العالية .

حديث معقل بن سنان : رواه النسائي^(١) من حديث محمد بن فضيل عن عطاء . قال : شهد عندي قهر من أهل البصرة : منهم الحسن عن معقل بن سنان الأشجعي ، أنه قال : مرّ على رسول الله ﷺ ، وأنا أحتجم في ثمان عشرة من رمضان ، فقال : أفطر الحاجم والمحجوم ، انتهى . ثم أخرجه من حديث سليمان بن معاذ عن عطاء بن السائب به ، وقال معقل بن يسار : ثم قال : وعطاء بن السائب كان قد اختلط ، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عنه غير هذين ، على اختلافهما عليه فيه ، انتهى . وفيما قاله نظر . فإن أحمد رواه في "مسنده" ^(٢) من حديث عمار بن ذريق عن عطاء بن السائب به ، سواء ، وفي "كتاب العلل" للترمذي ، قلت لمحمد بن إسماعيل : حديث الحسن عن معقل بن يسار أصح ، أو معقل بن سنان ؟ فقال : معقل بن يسار أصح ، ولم يعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب ، وقال صاحب "التنقيح" ^(٣) : قال علي بن المديني : رواه بعضهم عن عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن سنان الأشجعي ، ورواه بعضهم عن عطاء عن الحسن عن معقل بن يسار ، ورواه بعضهم عن الحسن عن أسامة ، ورواه بعضهم عن الحسن عن علي ، ورواه بعضهم عن الحسن عن أبي هريرة ، ورواه التيمي^(٤) ، فأثبت روايتهم جميعاً ، والحسن لم يسمع من عامة هؤلاء ، ولا لقيه - عندنا - منهم ثوبان ، ومعقل بن سنان ، وأسامة ، وعلي ، وأبو هريرة ، انتهى .

حديث أسامة بن زيد : رواه النسائي^(٥) من حديث أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن أسامة بن زيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، انتهى . ثم قال : لا نعلم تابع أشعث على روايته أحد .

حديث بلال : رواه النسائي^(٦) من حديث أبي العلاء أيوب بن مسكين . ويقال :

(١) والطحاوي : ص ٣٤٩ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٤٨٠ - ج ٣ (٢) أحمد في "مسنده" ، ص ٤٧٤ - ج ٣ (٣) روى التيمي عن المديني قوله هذا ، وذكر فيه ثوبان ، ولم يذكر ابن سنان . والله أعلم (٤) التيمي يريد به سليمان ، قال في حديثه : عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . الحديث ، فقد أخرجه حديث التيمي في "السنن" ، ص ٢٦٥ - ج ٤ (٥) والتيمي في "السنن" ، ص ٢٦٥ . وأحمد : ص ٢١٠ - ج ٥ (٦) قلت : رواه أحمد في "مسنده" ، ص ١٢ - ج ٦ عن أبي العلاء عن قتادة عن سلمة بن حرب عن بلال ، فانظره .

ابن أبي مسكين عن قتادة عن شهر بن حوشب عن بلال مرفوعاً ، كما تقدم . ثم قال : خالفه ممام ، فرواه عن قتادة عن شهر عن ثوبان ، ثم أخرجه كذلك ، ثم قال : خالفهما سعيد بن أبي عروبة ، فرواه عن شهر ، فأدخل بينه وبين ثوبان عبد الرحمن بن غنم ، ثم أخرجه كذلك ، ثم قال : خالفهم بكير بن أبي السيمط ، فرواه عن قتادة عن سالم عن مقداد بن أبي طلحة عن ثوبان ، ثم أخرجه كذلك ، ثم قال : خالفهم الليث بن سعد ، فرواه عن قتادة عن الحسن عن ثوبان ، ثم أخرجه كذلك ، ثم قال : ما علمت أحداً تابع الليث ، ولا بكير بن أبي السيمط على روايتهما ، والله أعلم ، انتهى . ورواه البزار في " مسنده " ، وقال : إن بلالاً مات في خلافة عمر ، ولم يدركه شهر ، انتهى .

حديث علي : رواه النسائي أيضاً ^(١) من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن علي مرفوعاً نحوه ، ثم قال : وقفه أبو العلاء ، ثم أخرجه عن أبي العلاء عن قتادة به موقوفاً ، ثم قال : ورواه سعيد بن أبي عروبة ، واختلف عليه فيه ، فرواه يزيد بن أبي ذريع عن أبي عروبة عن مطر عن الحسن عن علي عن النبي عليه السلام ، ورواه عبد الأعلى عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن ، فوقفه علي عليه السلام ، ثم أخرجهما كذلك ، ورواه البزار في " مسنده " . وقال : جميع ما يرويه الحسن عن علي مرسل ، وإنما يروى عن قيس بن عباد ، وغيره عن علي .

حديث عائشة : رواه النسائي ^(٢) أيضاً من حديث شيان عن ليث عن عطاء عن عائشة مرفوعاً نحوه ، وليث هو ابن أبي سليم ، متكلم فيه ، وقد اختلف عليه فيه ، فرواه شيان عنه مرفوعاً ، كما ذكرناه ، ورواه عبد الواحد بن زياد عنه فوقفه ، رواه النسائي كذلك أيضاً .

حديث أبي هريرة : رواه النسائي أيضاً ، وابن ماجه ^(٣) من حديث عبد الله بن بشر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً ، قال النسائي : وقفه إبراهيم بن طهمان ، ثم أخرجه عن إبراهيم بن طهمان عن الأعمش به موقوفاً ، ثم رواه من طريق ابن المبارك أنا معمر عن خلاد عن شقيق بن ثور عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال : يقال : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، وأما أنا فلو احتججت ما باليت أبو هريرة يقول ذلك ، قال النسائي : ورواه عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة ، واختلف عليه فيه ، فرواه محمد بن عبد الله الأنصاري . وداود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً . ثم أخرجهما حديثهما ، ثم قال : وقفه عبد الرزاق ، والنضر

(١) رواه البزار والطبراني في الأوسط . وفيه الحسن ، وهو مسلم ، ولكنه ثقة ، زوائد ، ص ١٦٩

(٢) رواه أحمد : ص ١٥٧ - ج ١٠٦ ، وص ٢٥٨ - ج ٦ كذلك ، ورواه الطحاوي عن أبي الأحمس عن ليث به

ص ٣١٩ . وعن أبي هبة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة مرفوعاً (٣) ابن ماجه : ص ١٢٢

ابن شميل عن ابن جريج، ثم أخرج حديثهما، قال النسائي: وعطاء لم يسمعه من أبي هريرة، أخبرني إبراهيم بن الحسن عن الحجاج عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة، ولم يسمعه منه، قال: «أظفر الخالجم والمججوم»، قال: وخالفه ابن أبي حسين، فرواه عن عطاء، قال: سمعت أبا هريرة يقول: «أظفر الخالجم والمججوم»، قال: والصواب رواية حجاج عن ابن جريج، المتابعة عمرو بن دينار إياه على ذلك، ثم أخرجه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة، قال: ورواه خالد بن عبد الله عن ابن جريج، فجعله من قول عطاء، ثم أخرجه كذلك، ورواه النسائي أيضاً من حديث الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً، والحسن لم يسمع من أبي هريرة على الصحيح، قال البزار في «مسنده» في آخر ترجمة سعيد بن المسيب: «عن أبي هريرة: روى الحسن عن أبي هريرة أحاديث، ولم يسمع منه، وقال الحاكم في «مستدرکه» في كتاب البيوع: «بعد أن روى حديث الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً: وليأتين على الناس زمان لا يبقى فيه أحد إلا أكل الربا، فن لم يأكل أصابه من غباره»، اختلف أئمتنا في سماع الحسن من أبي هريرة، فإن صح سماعه، فالحديث صحيح، انتهى. وقال عبد الحق في «أحكامه»: «لم يصح سماع الحسن من أبي هريرة، ووافقه ابن القطان على ذلك، وقال الترمذي في «فضائل القرآن» من جماعه - في حديث الحسن عن أبي هريرة: من قرأ ﴿حَسَمَ - الدخان﴾ في ليلة جمعة غفر له»: الحسن لم يسمع من أبي هريرة، انتهى. مع أني وجدت هذا الحديث في مسند أبي يعلى الموصلي عن الحسن، قال: سمعت أبا هريرة، والله أعلم. قال النسائي: وقد رواه عن الحسن عن أبي هريرة أبو حرة، ويونس بن عبيد. واختلف عليهما فيه، فرواه عبد الرحمن عنه به مرفوعاً، وخالفه بشر بن السري، وأبو قطن، فروياه عنه به موقوفاً، ثم أخرج أحاديثهم، ورواه عبد الوهاب عن يونس بن عبيد عن الحسن به مرفوعاً، وخالفه بشر ابن المفضل، فرواه عن يونس من قول الحسن، ثم أخرج حديثهما كذلك، والله أعلم.

حديث ابن عباس: رواه النسائي^(٤) من حديث قيصة ثنا قطر عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً نحوه، وزاد فيه: «والمستحجم»، ثم قال: خالفه محمد بن يوسف فأرسله، ثم أخرجه من حديث محمد بن يوسف ثنا قطر عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا. ورواه البيهقي^(٥) عن قيصة به مستنداً، وقال: هكنا رواه جماعة عن قيصة، ورواه محمود بن غيلان عن قيصة أنه حدثه في «كتابه» عن قطر عن عطاء عن النبي عليه السلام مرسلًا، وهو المحفوظ. وذكر ابن عباس فيه وهم،

(٤) قال الهيثمي: ص ١٦٩ - ج ٣: رواه البزار، والطبراني في «الكبير»، ورجل البزار موهود. إلا أن قطر بن خليفة فيه كلام، وهو ثقة (٥) البيهقي: ص ٢٦٦ - ج ٤،

اتهى . قال النسائي : وقد روى عن ابن عباس أنه كان لا يرى بالحجامة للصائم بأساً ، ثم أخرج عن الضحاك عن ابن عباس أنه لم يكن يرى بالحجامة للصائم بأساً ، انتهى .
حديث الحسن عن سمرة : رواه الطبراني (١) في "معجمه" .

حديث أنس : في مسند البزار من رواية قتادة عنه .

حديث جابر : في مسند البزار ، وأخرج الطبراني في "معجمه الأوسط" عن سلام أبي المنذر عن مطر الوراق عن عطاء عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، انتهى . وقال : لم يروه عن مطر إلا سلام أبو المنذر ، انتهى .

حديث ابن عمر : رواه ابن عدى في "الكامل" من حديث الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، انتهى . وأعله بالحسن هذا ، وجعله من منكراته ، وقال : لأعله يرويه كذلك غيره ، وهو عندي عن لا يعتمد الكذب ، ولكنه يهم ويفط ، انتهى . ورواه كذلك الطبراني في "معجمه الأوسط" .

حديث سعد بن مالك : رواه ابن عدى أيضاً من حديث داود بن الزبرقان عن محمد بن جحادة عن عبد الأعلى عن مصعب بن سعد بن مالك عن أبيه مرفوعاً نحوه ، ورواه الطبراني في "الجزء الذى جمعه من أحاديث محمد بن جحادة" - وهو جزء لطيف ، جملته خمس عشرة ورقة - : حدثنا الحسين بن إسماعيل التستري ثنا الحسن بن عمر بن شقيق حدثنا داود بن زبرقان عن محمد بن جحادة به حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا إسماعيل بن زرارة الرقي ثنا داود بن الزبرقان عن محمد بن جحادة عن يونس بن الحصيب عن مصعب به .

حديث أبي زيد الأنصارى : رواه ابن عدى أيضاً من حديث داود بن الزبرقان ثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي زيد الأنصارى مرفوعاً نحوه ، وأعله ، والذى قبله : بـداود بن الزبرقان ، وضعفه عن النسائي ، وابن معين ، قال : وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم .

حديث ابن مسعود : رواه العقيلي في "ضعفاته" حدثنا أحمد بن داود بن موسى - بصرى - ثنا معاوية بن عطاء (٢) ثنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بن مسعود قال : مر النبي عليه السلام على رجلين يحجم أحدهما الآخر ، فاغتتاب أحدهما ، ولم ينكر عليه الآخر ، فقال : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، قال عبد الله : لا بالحجامة ، ولكن للغية . انتهى .

(١) الطبراني و .. الكبير .. والبزار . وفيه من عباد . وهو ضعيف .. زوائد ، ص ١٦٩ - ج ٣

(٢) .. ومعاوية بن عطاء .. ذكره القهقي في "الميزان" .. وذكر هذا الحديث بهذا الاستناد من منكراته

أحاديث الخصوم: روى البخارى فى "صحيحه" ^(١) من حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي عليه السلام احتج وهو محرم، واحتج وهو صائم، انتهى. ورواه الترمذى ^(٢) من حديث الحكم عن مقسم عن ابن عباس مقتصرأعلى: احتج وهو صائم، وقال: حديث صحيح، انتهى. قال صاحب "التفحيح": حديث ابن عباس روى على أربعة أوجه: أحدها: احتج وهو محرم، والثانى: احتج وهو صائم، والثالث: احتج وهو صائم محرم، والرابع: احتج وهو محرم، واحتج وهو صائم، وهذا الرابع انفرد به البخارى، فأما احتجاجه وهو محرم. فجمع على محته، وأما احتجاجه وهو صائم، فصحة البخارى، والترمذى، وغيرهما، وضعفه أحمد بن حنبل ^(٣)، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما. قال: سألت أحمد بن حنبل عن حديث ابن عباس أن النبي عليه السلام احتج وهو صائم محرم، فقال: ليس فيه صائم، إنما هو محرم، قلت: من ذكره؟ قال سفيان بن عيينة: عن عمرو بن دينار عن عطاء، وطاوس عن ابن عباس أنه عليه السلام احتج وهو محرم، وكذلك رواه روح عن زكريا بن إسحاق عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس مثله، وكذلك رواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، مثله قال أحمد: فهو لا أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياما، وقال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم فى الحجامة للصائم. وأجيب عن حديث ابن عباس على تقدير محته، فإنه عليه السلام إنما احتج صائما وهو محرم، ولم يكن محرما إلا وهو مسافر، قال الحاكم فى "مستدرکه" ^(٤) سمعت أبا بكر محمد بن جعفر المزكى ^(٥) يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وهو إمام أهل الحديث فى عصره. يقول: ثبت الأخبار عن النبي ﷺ أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، واحتج من خالفنا بأنه عليه السلام احتج وهو صائم محرم، وليس فيه حجة، لأنه عليه السلام إنما احتج وهو صائم محرم، ولم يكن قط محرما إلا وهو مسافر، والمسافر يباح له الإفطار، انتهى. ولفظ البخارى ربما يدفع هذا التأويل. لأنه فرق بين الخبرين، فقال: احتج وهو محرم، واحتج وهو صائم، فلينظر فى ذلك، والله أعلم. وقال ابن حبان فى "صحيحه" بعد أن روى حديث ثوبان: وحديث شداد، وحديث رافع، كما تقدم.

(١) البخارى فى ١١ باب الحجامة واللقى للصائم، ص ٢٦٠، والترمذى: ص ٦٦

(٢) قلت: لم أجد فى الترمذى فى مقامه، وهو عند ابن سعد: ص ١٤٣ - القسم الثانى. وابن جرودى: ص ١٩٩، وأحمد: ص ٢٤٤ - ج ١، و ص ٢٨٦ - ج ١، احتج بالفاضة، وهو صائم. رواه عن شعبة. وروى الطيالسى عن شعبة: ص ٣٥٣، والطحاوى: ص ٣٥١ عن ابن أبي ليلى عن الحكم، احتج صائما محرما. وأحمد: ص ٢٤٨ - ج ١، وابن سعد: ص ١٤٣ - ج ١ - القسم الثانى - عن الحجج عن الحكم، وزاد: فنفى عليه. فذلك كره الحجامة للصائم. ص ١٠. والفاضة: اسم موضع بين مكة والمدينة، على ثلاثة مراحل منها

(٣) وأبو حاتم فى ١١ اللال، ص ٢٣٠، وقال: خطأ فيه شريك (٤) المستدرک ١١ - ص ٤٢٩ - ج ١

(٥) فى نسخة - الدار - محمد بن جعفر المولى، ١١ - الجنورى.

وحديث ابن عباس : أنه عليه السلام احتجم وهو صائم محرم لا يمارض هذه الأحاديث ، لأنه عليه السلام لم يكن قط محرماً إلا وهو مسافر ، والمسافر يباح له الإفطار ، وروى من حديث أبي الزبير عن جابر^(١) أن النبي عليه السلام أمر أبا طيبة أن يأتيه مع غيوبة الشمس ، فأمره أن يضع الحاجم مع إفطار الصائم ، فحجمه ، ثم سأله ، فقال : كم خراجك ؟ قال : صاعان ، فوضع النبي عليه السلام عنه صاعاً ، انتهى . وكان ابن حبان احتج بهذا الحديث أنه عليه السلام إنما احتجم وقت الإفطار ، فكان مقلطاً بالحجامة ، فلا ينهض الاستدلال بحديث ابن عباس ، والله أعلم . وهذا لا يصلح^(٢) جواباً ثانياً عن حديث ابن عباس ، وهو غير ناجح لمن يتأمله ، ومن الخصوم من ادّعى نسخ أحاديث : أفطر الحاجم والمحجوم ، بحديث ابن عباس . ونقل ذلك البيهقي عن الشافعي في "كتاب المعرفة"^(٣) ، فقال : قال الشافعي : وسماع ابن عباس عن رسول الله ﷺ عام الفتح ، ولم يكن يومئذ محرماً ، ولم يصحبه محرماً قبل حجة الإسلام ، فذكر ابن عباس حجامة النبي عليه السلام عام حجة الإسلام ، سنة عشر ، وحديث : « أفطر الحاجم والمحجوم » في الفتح ، سنة ثمان ، قبل حجة الإسلام بستين ، فإن كانا ثابتين ، لحديث ابن عباس ناسخ لحديث : أفطر الحاجم ، وقال بعض من روى : أفطر الحاجم ، إنه عليه السلام مر بهما ، وهما يتأبآن رجلاً ، والفطر في الحديث محمول على سقوط الأجر ، كما روى : من ترك العصر فقد جط عمله ، تفرد به البخاري عن بريدة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من ترك صلاة العصر فقد جط عمله » ، انتهى . أي سقط أجره ، وكما روى : أن رجلاً تكلم في الجمعة ، فقال له بعض الصحابة : لاجمة لك ، فقال النبي عليه السلام : « صدق » . أي سقط أجره . بدليل أنه عليه السلام لم يأمره بالإعادة ، انتهى .

حديث آخر للخصوم : روى البخاري في " صحيحه " ^(٤) من حديث ثابت أنه سأل

(١) قل في الزوائد .. ص ١٦٩ : رواه الطبراني في الأوسط ، ورجله رجال الصحيح ، اه . قال ابن أبي حاتم في " العلل " ، ص ٢٥٥ - ج ١ : وسألت أبي قال : حديث منكر ، ولا يصح سماع جعفر بن برقان من أبي الزبير ، اه .
(٢) في نسخة - البار - وهذا يصلح جواباً ثانياً .. اخ ، ولعله هنا أجود ، وإن كان لكليهما وجه الصحة ، والله أعلم ، والله أعلم ..
(٣) وفي " الفوائد " ، ص ٢٦٨ ، قول : جواباً في إيمانهم بها عند التصريح بالرؤية ، وإلا فلهذا المخرج في باب

الائمة .. في أحاديث الخصوم بهذا الحديث الرابع والستين : ص ٢٤٩ - ج ١ : إن جميع مسوطة سبعة عشر حديثاً ، اه . وقال ابن حزم في " الفصل " ، ص ١٣٨ - ج ٤ : قد وجدنا مستند جابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، لكل واحد منهما أزيد من ألف وجيزة . اه . وروى عنه حديث الإفطار أيضاً ، كما في " الزوائد " ، ص ١٦٩ - ج ٣

(٤) البيهقي في " باب الحجامة والحقن " ، ص ٢٦٠ . وأخرج أبو داود في : ص ٣٣٠ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : سئل عن الحجامة واللواصة ، ولم يحرمهما إبقاء على أصابعه ، قل التوروى في " شرح المذهب " ، ص ٣٤٩ - ج ٦ : إسناده على شرط البيهقي ، وصلى

أنس بن مالك ، أكنتم تكروهون الحجة على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف ، انتهى .

حديث آخر : دال على النسخ ، روى الدارقطني في "سننه" (١) من حديث خالد بن مخلد عن عبد الله بن المثنى عن ثابت عن أنس ، قال : أول ما كرهت الحجة للصائم أن يجف من أبي طالب احتج وهو صائم ، فربه رسول الله ﷺ ، فقال : «أفطر هذان» . ثم رخص النبي عليه السلام بعد في الحجة للصائم ، وكان أنس يحتج ، وهو صائم ، انتهى . قال الدارقطني : كلهم قهات ، ولا أعلم له علة ، انتهى . قال صاحب "التقيح" : هذا حديث منكر ، لا يصح الاحتجاج به ، لأنه شاذ الإسناد والمثني ، وكيف يكون هذا الحديث صحيحاً سالماً من الشذوذ ، والعلة ، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة ، ولا هو في المصنفات المشهورة ، ولا في السنن المأثورة ، ولا في المسانيد المعروفة ، وهم يحتاجون إليه أشد احتياج ، ولا نعرف أحداً رواه في الدنيا إلا الدارقطني ، رواه عن البغوي عن عثمان بن أبي شيبة ثنا خالد بن مخلد به ، وكل من رواه بعد الدارقطني إنما رواه من طريقه ، ولو كان معروفاً لرواه الناس في "كتبهم" ، وخصوصاً الأمهات "كسند أحمد" ، و"مصنف" ابن أبي شيبة ، و"معجم" الطبراني ، وغيرهما ، ثم إن خالد بن مخلد القطواني ، وعبد الله بن المثنى ، وإن كانا من رجال الصحيح ، فقد تكلم فيما غير واحد من الأئمة . قال أحمد بن حنبل في خالد : له أحاديث مناكير ، وقال ابن سعد : منكر الحديث . مفرط التشيع . وقال السعدي : كان معلناً بسوء مذهبه ، ومشاه ابن عدي ، فقال : هو عندي إن شاء الله لا بأس به ، وأما ابن المثنى ، فقال أبو عبيد الأجرى : سألت أبا داود عن عبد الله بن المثنى الأنصاري ، فقال : لا أخرج حديثه ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وذكره ابن جبان في "الثقات" ، وقال : ربما أخطأ ، وقال الساجي : فيه ضعف ، لم يكن صاحب حديث ، وقال الموصلي : روى مناكير . وذكره العقيلي في "الضعفاء" ، وقال : لا يتابع على أكثر حديثه ، ثم قال : حدثنا الحسين الدارع ثنا أبو داود سمعت أبا سلة يقول : ثنا عبد الله بن المثنى ، وكان ضعيفاً منكر الحديث . وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه ، فانهم يدعون من حديثه ما تفرد به ، وينتقون ما وافق فيه الثقات (٢) ، وقامت شواهدهم عندهم ، وأيضاً فقد خالف عبد الله بن المثنى في رواية هذا الحديث عن ثابت ، أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج ، فرواه بخلافه . كما هو في "صحيح البخاري" .

(١) الدارقطني : ص ٢٣٩ ، وعند اللبني : ص ٢٦٨ - ج ٤ ، والحازمي : ص ١٠٩ (٢) كانت العبارة هنا في "اللسنة المطبوعة القديمة" ، وفي "نسخة المدار" .. وغيرها ، أيضاً هكذا : "فمنهم من حديثه ما تفرد به ، ويدعون ما وافق فيه الثقات" ، ولما كانت هي نسخة المراد ، أصلها كما تراه الآن .. البجنوري ..

ثم لو سلم صحة هذا الحديث لم يكن فيه حجة ، لأن جعفر بن أبي طالب رضى الله عنه قتل في غزوة مؤتة ، وهى قبل الفتح ، وحديث : أفطر الحاجم والمحجوم كان عام الفتح ، بعد قتل جعفر بن أبي طالب ، انتهى كلام "صاحب التقيح" .

حديث آخر : دال على النسخ ، روى النسائي في "سننه" (١) عن إسحاق بن راهويه حدثنا معتمر بن سليمان سمعت حميد الطويل يحدث عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ رخص في القبلة للصائم ، ورخص في الحجامة للصائم ، ثم أخرجه عن إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان بسند الطبراني ومثله ، ثم أخرجه عن ابن المبارك عن خالد الحذاء به موقوفاً ، وهذا الحديث ، استدلل به الحازمي في كتابه "الناسخ والمنسوخ" على نسخ حديث : أفطر الحاجم ، قال : لأن ظاهر الرخصة يقتضى تقدم النهي ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه الأوسط" (٢) حدثنا محمود بن محمد الواسطي ثنا يحيى بن داود الواسطي ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن خالد الحذاء عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري أن النبي عليه السلام رخص في الحجامة للصائم . انتهى . وقال : لم يروه عن سفيان ، إلا إسحاق الأزرق ، قال الترمذى في "علاه الكبرى" : حديث إسحاق الأزرق هنا خطأ ، إنما هو موقوف ، حدثنا إبراهيم بن سعيد ثنا ابن علية عن حميد الطويل عن أبي المتوكل عن أبي سعيد . قوله : ولم يرفعه . وهذا أصح ، انتهى .

حديث آخر للخصوم : ثلاث لا يفطرن الصائم . وسيأتى الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى .

حديث آخر : دال على النسخ ، لم أر أحداً تعرض له . رواه الطبراني في "معجمه الأوسط" (٣) . فقال : حدثنا محمود بن المروزي ثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبي ثنا أبو حمزة العسكري (٤) عن أبي سفيان عن أبي قلابة عن أنس أن النبي عليه السلام احتجم بعد ما قال : أفطر الحاجم

(١) والدارقطني في ١٠ السنن ٢٠٩ ، وقال : كله تمت . وغيره يرويه موقوفاً

(٢) ورواه عن إسحاق بن الدارقطني : ص ٢٣٩ ، وقال : كله تمت . ثم رواه عن الأشجعي عن سفيان بن عيينة عن أبي سعيد . قال : رخص للصائم في الحجامة والنبذة . هـ . وروى الأشجعي أيضاً ، وروى ابن حزم في ١٠ المحل ٢٠٤ ص ٦ عن النسائي عن ضريف سفيان . وحيد سرفوط . وقال : والمسندان له من خلق ، وحيد مختار . فقامت به الحجمة . والرخص لا تكون إلا بعد نهى . فصح بهذا الخبر الأول . هـ . وقال الحافظ في ١٠ الفتح ١٠٠ ص ١٥٥ ج ٤ حديث أبي سعيد : إسناده صحيح . هـ (٣) قال في ١٠ الزوائد ١٧٠ ص ٣ ج ٣ : رواه الطبراني في ١٠ الأوسد . وفيه أبو ضريف سفيان . وهو ضعيف . وقد وثقه ابن عدى . هـ (٤) ونسقة - س - وكذا في نسخة له في ١٠ الكبرى ١٠٠

والمحجوم، انتهى. ثم قال: لم يروه عن أبي قلابة إلا أبو سفيان السعدي^(١)، واسمه: طريف،
تفرد به أبو حمزة العسكري، انتهى. وينظر في إسناده.

وبالجملة فهذا الحديث - أعني حديث: أفطر الحاجم - روى من طرق كثيرة، وبأسانيد مختلفة
كثيرة الاضطراب، وهي إلى الضعف أقرب منه إلى الصحة، مع عدم سلامته من معارض
أصح منه، أو ناسخ له، والإمام أحمد الذي يذهب إليه، ويقول به لم ياتزم صحته، وإنما الذي
نقل عنه، كما رواه ابن عدى في "الكامل - في ترجمة سليمان الأشدق" بإسناده إلى أحمد بن حنبل
أنه قال: أحاديث: أفطر الحاجم والمحجوم يشد بعضها بعضاً، وأنا أذهب إليها، فلو كان عنده منها
شيء صحيح لوقف عنده، وقوله: أصح ما في هذا الباب حديث رافع. لا يقتضى صحته. بل معناه
أنه أقل ضعفاً من غيره، وقال صاحب "التقيح": وقد ضعف يحيى بن معين هذا الحديث، وقال:
إنه حديث مضطرب، ليس فيه حديث يثبت، قال: ولما بلغ أحمد بن حنبل هذا الكلام. قال:
إن هذا مجازفة، وقال إسحاق بن راهويه: هو ثابت من خمسة أوجه^(٢)، وقال بعض الحفاظ:
إنه متواتر، قال: وليس ما قاله يعيد، ومن أراد معرفة ذلك فلي نظر "سند أحمد". "ومعجم
الطبراني"، "والسنن الكبير للنسائي"، انتهى كلامه.

قوله: والحديث مؤول بالاجماع، قلت: يشير إلى حديث: النية تفطر الصائم. وورد
في ذلك أحاديث كلها مدخولة، فمنها ما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"، وإسحاق بن راهويه في
"مسنده" قالوا: ثنا وكيع ثنا الربيع ثنا يزيد بن أبيان الرقاشي عن أنس بن مالك رضى الله عنه
عن النبي عليه السلام، قال: وما صام من ظل يأكل لحوم الناس، زاد إسحاق في حديثه: إذا اغتاب
الصائم فقد أفطر، انتهى.

حديث آخر: رواه البيهقي في "شعب الإيمان - في الباب الثالث والأربعين" أخبرنا
أبو الحسن المقرئ أنا الحسن بن محمد بن إسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ثنا محمد بن أبي بكر ثنا المنثي
ابن بكر ثنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلين صليا صلاة الظهر والعصر. وكانا
صائمين، فلما قضى النبي عليه السلام الصلاة، قال: أعيدا وضوءكما وصلاتكما، وامضيا في صومكما.
واقضيا يوما آخر، قالوا: لم يارسول الله؟ قال: اغتبتما فلانا، انتهى.

حديث آخر: رواه البيهقي^(٣) أيضاً أخبرنا أبو علي الروزباري أنا إسماعيل بن محمد الصفار

(١) وهو ضعيف كذا في "الدراسة"، ص ١٨٠ (٢) ذكر البيهقي في "سننه الكبرى" ص ٢٦٦ - ج ٤
بأب ذكر فيه بعض ما بلغه عن الحفاظ في تصحيح هذا الحديث (٣) أنه في "شعب الإيمان".

ثنا الحسن بن الفضل عن السمع ثنا غياث بن كلوب الكوفي ثنا مطرف بن سمرة بن جندب عن أبيه ، قال : مر النبي عليه السلام على رجلين بين يدي حجام ، وذلك في رمضان ، وهما ينتابان رجلا ، فقال : « أظفر الحجام والمحجوم » ، انتهى . قال : غياث مجهول .

حديث آخر : رواه العقيلي في "ضعفاته" حدثنا أحمد بن داود بن موسى - وهو بصري - ثنا معاوية ^(١) بن عطاء ثنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بن مسعود ، قال : مر النبي عليه السلام على رجلين يحجم أحدهما الآخر ، فاغتاب أحدهما ، ولم ينكر عليه الآخر ، فقال : « أظفر الحجام والمحجوم » ، قال عبد الله : لا الحجامة ، ولكن للفتية ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن الجوزي ^(٢) في "الموضوعات" من حديث عتبة ^(٣) ثنا محمد بن الحجاج عن جابان عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « خمس يفطرن الصائم ، وينقضن الوضوء : الكذب ، والقيمة ، والغنية ، والنظر بشهوة ، واليمين الكاذب » ، انتهى . وقال : هذا حديث موضوع ، وقال ابن معين : سعيد كذاب ، ومن سعيد إلى أنس كلهم مطعون فيهم ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" ^(٤) : « سألت أبي عن حديث رواه بقية عن محمد بن الحجاج عن ميسرة بن عبد ربه عن جابان عن أنس أن النبي عليه السلام ، قال : « خمس يفطرن الصائم » ، فذكره ، فقال أبي : إن هذا كذب ، وميسرة كان يقتل الحديث ، انتهى ^(٥) .

قوله : لورود النبي عن صوم هذه الأيام ، قلت : يشير إلى حديث عمر أخرجه البخاري ، ومسلم ^(٦) عن عبيد . قال : شهدت العيد مع عمر ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم قال : إن رسول الله ﷺ نهى عن صيام هذين اليومين ، أما يوم الاثنين ، فإياك من لحم نسككم ، وأما يوم

(١) معاوية بن عطاء ذكره القمي في ١٠٠ الميزان ، وذكر هذا الحديث بهذا الاسناد من منكراته

(٢) حديث آخر : رواه البيهقي في ١١ سئلته الكبير ١١ ، ص ٢٨٦ - ج ٤ عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أظفر الحجام والمحجوم » اه . ورواه الطحاوي : ص ٣٤٩ - ج ١ عن أبي الأشعث ، قوله : قال : إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أظفر الحجام والمحجوم » لأنهما كانا ينتابان . اه . قلت : يزيد بن ربيعة متروك ، وحكم علي بن أبي شيبة : « حديث باطل » اه الخاص في ١١ للفتي ١٠٠ ص ١٥٥ - ج ٤

(٣) فليراجع : لعل الصور : سعيد بن عتبة . والله أعلم . وفي هذا الاسناد جابان من رجال إسماعيل متروك ، ذكر الحافظ حديثه هنا بهذا الاسناد في (٤) « كتاب العلل » ، ص ٢٥٨ ، قل : ميسرة بن عبد ربه كان يقتل الحديث . اه . (٥) قوله : وميسرة - أح . هذه الزيادة من - نسخة الفار - ١٠٠ البجنوري ،

(٦) أخرجه البيهقي في ١١ باب الصوم يوم الفطر . و ١٠٠ باب صوم يوم التمتع . ص ٢٦٧ من حديث عمر . وأبي سعيد . و أبو هريرة . ومسلم في ١٠٠ باب تحريم صوم يوم العيد . ص ٣٦٥ ، ومن حديث عائشة أيضا

الفطر قطركم من صيامكم، انتهى . وأخرجنا أيضاً عن الحدرى ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن صيامين : صيام يوم الاضحى ، وصيام يوم الفطر ، انتهى . وفي لفظ لها : سمعته يقول : لا يصح الصيام في يومين : يوم الاضحى ، ويوم الفطر من رمضان ، انتهى . وأخرجنا عن أبى هريرة نحوه سواء ، وأخرج مسلم عن عائشة نحوه .

الحديث الرابع والعشرون : قال عليه السلام : « لا تصوموا في هذه الأيام ، فانها أيام أكل وشرب وبعل ، » قلت : روى من حديث ابن عباس (١) ، ومن حديث أبى هريرة ، ومن حديث عبد الله بن حذافة ، ومن حديث أم خلدة الأنصارى .

فحديث ابن عباس : رواه الطبراني في "معجمه" (٢) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا أبو كريب ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حنيفة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أرسل أيام منى صائماً يصيح : أن لا تصوموا هذه الأيام ، فانها أيام أكل وشرب وبعل ، والبعل : وقاع النساء ، انتهى .

وحديث أبى هريرة : أخرجه الدارقطنى في "سننه - في الضحايا" عن سعيد بن سلام العطار ثنا عبد الله بن بديل الخزاعى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة . قال : بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء الخزاعى على جبل أورق يصيح في فجاج منى : ألا إن الذكاة في الحلق واللثة ، ولا تعجلوا الأتقى أن تزهق ، وأيام منى أيام أكل وشرب وبعل ، انتهى . وسعيد هذا رماه أحمد بالكذب .

وحديث عبد الله بن حذافة : أخرجه الدارقطنى أيضاً (٣) عن الواقدي ثنا ربيعة عن عثمان بن محمد بن المنكدر سمع مسعود بن الحكم الزرقى يقول : حدثني عبد الله بن حذافة السهمى . قال : بعث رسول الله ﷺ على راحله أيام منى أنادى : أيها الناس إنما أيام أكل وشرب وبعل ، انتهى . وقال الواقدي : ضعيف .

(١) ومن حديث سعد بن أبى وقاص ، أخرجه الطحاوى : ص ٤٢٨ ، وقال : أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادى أيام منى : إنما أيام أكل وشرب وبعل ، اه . ومن حديث جده مسعود بن الحكم الأنصارى أخرجه البيهقى في "السنن" ، ص ٢٩٨ - ج ٤ حدثت أنها رأت - وهي بمنى ، في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم - راكباً يصيح : أيها الناس : إنما أيام أكل وشرب ونساء وبعل وذكر الله تعالى ، اه . قال الحافظى "التخفيض" ، ص ١٩١ : أخرجه السائى من طريق مسعود بن الحكم عن أمه . اه . (٢) الطبراني في "الكبير" ، وإسناده حسن ، كذا في "الأزواء" ، ص ٢٠٣ - ج ٣ ، وفيه إبراهيم بن إسماعيل ، وهو ضعيف ، كذا في "التزويد" ، (٣) الدارقطنى : ص ٢٥٢

وحديث أم خلة الأنصاري : فرواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - في الحج" ، وإسحاق ابن راهويه في "مسنده" ، قال : حدثنا وكيع عن موسى بن عبيدة ^(١) عن منذر بن جهم عن حمير ابن خلة ^(٢) عن أمه ، قال : بعث رسول الله ﷺ علياً ينادي أيام منى : إنها أيام أكل وشرب وبعل ، انتهى . زاد إسحاق في حديثه : يعني النكاح ، انتهى . ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "معجمه" ، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" ، ورواه عبد بن حميد في "مسنده" حدثنا زيد ابن الحباب ثنا موسى بن عبيدة به سنداً ومتاً .

حديث آخر : رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" من حديث موسى بن عقبة عن إسحاق ابن يحيى عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد الجهني ، قال : أمر رسول الله ﷺ رجلاً فنادى أيام التشريق : ألا إن هذه الأيام أيام أكل وشرب ونكاح ، انتهى . وأخرج مسلم في "مصححه" ^(٣) عن نيشة الهذلي ، قال : قال رسول الله ﷺ : وأيام التشريق أيام أكل وشرب ، ، زاد في طريق آخر : وذكر الله ، وأخرج عن كعب بن مالك نحوه ، ووقع لشيخنا علاء الدين ههنا تصحيف قبيح ، فقال : رواه مسلم عن عائشة ، وإنما هو عن نيشة ، وهو قد غيره في ذلك ، وقال المنذري في "حواشيه" : وقد روى هذا الحديث ^(٤) من رواية نيشة ، وكعب بن مالك ، وعقبة بن عامر ، وبشر بن سميم ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن حذافة ، وعلي بن أبي طالب ، خرجها جماعة مع كثرة طرقها : منها ما هو مقصور على الأكل والشرب ، ومنها ما فيه معها : وذكر الله ، ومنها ما فيه : وصلاة ، وليس في شيء منها : بعل ، وهي لفظ غريب ، انتهى كلامه .

(١) ضعيف ١١ التلخيص ١١ ص ١٩١ (٢) أخرجه الطحاوي و : ص ٤٢٩ عن عمر بن خلة عن أمه . قال الخافض ١١ الدراية ١١ ص ١٨٠ . يمد ذكره حديث ابن عباس عن عمر بن خلة ، عن أمه نحوه ، اهـ . قلت : لعل أم خلة في الأصل مصحف عن أمه خلة ، والله أعلم (٣) أخرجه مسلم و ١١ بلب تحريم صوم أيام التشريق ، ص ٣٦٠ من حديث نيشة ، وكعب .

(٤) قلت : روى الطحاوي : ص ٤٢٨ ، وغيره من حديث علي . وعبد الله بن حذافة ، ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ص ٣٣٥ طية بن مسهر ، وبشر بن سميم ، ومسر بن عبد الله ، والحكم : أيام أكل وشرب ، ومع زيادة : ذكر الله ، عن عائشة ، وأبي هريرة . ونيشة ، وأم مسعود الزرق . وأم الفضل ، وزائدة : بدل ، بدل عن سعد ، وخلة رضوان الله عليهم أجمعين ، وذكرت في تحريج أحاديث الطحاوي من رواه غيره من أرباب الأصول ، والله أعلم .

باب الاعتكاف

الحديث الأول : روى أنه عليه السلام واظب عليه في العشر الأواخر من رمضان ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في كتبهم ^(١) من عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي عليه السلام كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده ، انتهى . إلا ابن ماجه ^(٢) فإنه أخرجه عن أبي بن كعب ، قال : كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فساferاما ، فلما كان في العام المقبل اعتكف عشرين يوما ، انتهى . وأخرجه أبو داود ، والنسائي أيضا ، ونقلهما : ولم يعتكف عاما ، الحديث .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : " لا اعتكاف إلا بالصوم " . قلت : أخرجه الدارقطني ^(٣) ، ثم البيهقي في " منتهما " عن سويد بن عبد العزيز حدثنا سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : " لا اعتكاف إلا بصوم " ، انتهى . قال الدارقطني : تفرد به سويد عن سفيان ، انتهى . وقال البيهقي : هذا وهم من سفيان بن حسين ، أو من سويد بن عبد العزيز ، وسويد ضعيف ، لا يقبل ما تفرد به ، وقد روى عن عطاء عن عائشة موقوفا ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " ^(٤) ، وقال : الشيخان لم يحتجا بسفيان بن حسين ، انتهى . وسويد بن عبد العزيز ضعفه جماعة ، وفي " الكمال " قال علي بن حجر : سألت هشبا ، فأتني عليه خيرا ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه أبو داود في " سننه " ^(٥) عن عبد الرحمن بن إسماعيل عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : السنة على المعتكف : أن لا يعود مريضا ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمسه امرأة ، ولا يباشرها ، ولا يفرج لحاجة ، إلا لا لابد منه ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع ، انتهى . قال أبو داود : غير عبد الرحمن بن إسماعيل لا يقول فيه : قالت : السنة ، انتهى . قال المنذرى في " مختصره " : وعبد الرحمن بن إسماعيل أخرجه له مسلم ، ووثقه يحيى بن معين ،

(١) البخاري في " باب الاعتكاف في الشهر الأواخر " ، ص ٢٧١ . ومسلم في " الاعتكاف " ، ص ٣٧١ ، وأبو داود : ص ٣٤١ (٢) وابن ماجه : ص ١٢٧ ، وأبو داود : ص ٣٤١ (٣) الدارقطني : ص ٢٤٧ . والبيهقي : ص ٣١٧ - ج ٤ (٤) الحاكم في " المستدرک " ، ص ٤٤٠ - ج ١ (٥) أبو داود في " باب المعتكف يعود مريضا " ، ص ٣٤٢

وأُتِيَ عليه غيره ، وتكلم فيه بعضهم ، انتهى . رواه البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب الرابع والعشرين "عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب به ، وفيه قالت : السُّنَّةُ في المعتكف أن يصوم ، وقال : أخرجه في "الصحيح" دون قوله : والسُّنَّةُ في المعتكف ، إلى آخره ، فقد قيل : إنه من قول عروة ، انتهى . وكذلك رواه في "السنن" (١) ، و"المعركة" . وقال في "المعركة" : وإنما لم يخرج الباقي لاختلاف الحفاظ فيه : منهم من زعم أنه قول عائشة ، ومنهم من زعم أنه من قول الزهري ، ويشبه أن يكون من قول من دون عائشة ، فقد رواه سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة . قال : المعتكف لا يشهد جنازة ، ولا يعود مريضاً ، ورواه ابن أبي عروبة عن هشام عن أبيه عن عائشة ، قالت : لا اعتكاف إلا بصوم (٢) ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣) عن إبراهيم بن محشر ثنا عبيدة بن حميد ثنا القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرتهما أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان ، حتى توفاه الله ، ثم اعتكفن أزواجه من بعده ، وأن السُّنَّةَ للمعتكف أن لا يخرج إلا لحاجة الإنسان ، ولا يتبع جنازة ، ولا يعود مريضاً ، ولا يمس امرأة ، ولا ياشرب ، ولا يعتكف إلا في مسجد جماعة . ويأمر من اعتكف أن يصوم ، انتهى . وفي لفظ : وسُنَّةٌ من اعتكف أن يصوم ، قال الدارقطني : يقال : إن قوله : وإن السنة للمعتكف ، إلى آخره ليس من قول النبي ﷺ ، وأنه من كلام الزهري ، ومن أدرجه في الحديث فقد وهم . انتهى . وأعله ابن الجوزي في "التحقيق" بإبراهيم بن محشر ، ونقل عن ابن عدي أنه قال : له أحاديث منكورة .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ، والنسائي (٤) عن عبد الله بن بديل عن عمر بن دينار عن ابن عمر ، أن عمر جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة ، أو يوماً عند الكعبة ، فسأل النبي ﷺ فقال : اعتكف وصم ، انتهى . وفي لفظ للنسائي ، والدارقطني : فأمره أن يعتكف ويصوم ، وأخرجه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : الشيخان لم يحتجا بعبد الله بن بديل ، انتهى . ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سننهما" . قال الدارقطني : قد ربه عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي عن عمرو ، وهو ضعيف الحديث ، وقال : سمعت أبا بكر التيسابوري يقول : هذا حديث منكر ،

(١) البيهقي في السنن ١١ ، ص ٣١٥ - ج ٤ (٢) في نسخة - الدار - ١١ إلا بصيام ، ر البيهقي
(٢) الدارقطني : ص ٢٤٧ (٤) أبو داود في ١١ باب للمعتكف يسود للريش ، ص ٣٤٢ ، والدارقطني : ص ٢٤٧ ، والبيهقي : ص ٣١٦ - ج ٤ . والحاكم في ١١ المستدرک ، ص ٤٣٩ - ج ١ ، قال في ١١ التخریب ، ص ٤٨
عبد الله بن بديل صدوق يخطئ ، اه

لأن الثقات من أصحاب عمرو لم يذكروا فيه الصوم : منهم ابن جريج ، وابن عيينة ، وحماد بن سلة ، وحماد بن زيد ، وغيرهم ، وابن بديل ضعيف الحديث . انتهى . وقال صاحب "التقيح" : عبد الله ابن بديل بن ورقاء ، ويقال : ابن بشر الخزاعي ، روى عن عمرو بن دينار ، والزهرى روى عنه ابن مهدي وغيره . قال ابن معين : صالح ، وقال ابن عدى : له أحاديث تنكر عليه . فيها زيادة في المتن ، أو في الإسناد ، ثم يروى له هذا الحديث ، وقال : لا أعلم ذكر فيه الصوم مع الاعتكاف إلا من روايته ، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" ، انتهى كلامه . وقد أخرج هذا الحديث البخارى ، ومسلم في "صحيحهما" ^(١) لم يذكرا فيه الصوم ، ولفظهما عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : يا رسول الله إنى نذرت فى الجاهلية أن أعتكف فى المسجد الحرام ليلة ، فقال له النبي ﷺ : أوف بنذرك ، انتهى . ورواه الباقر بن كذا ، حتى أبو داود ، كلهم أخرجوه فى "الإيمان والنذر" ، والله أعلم .

الآثار : روى عبد الرزاق فى "مصنفه" أخبرنا الثورى عن ابن أبى ليلى عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس ، قال : من اعتكف فعليه الصوم ، انتهى . أخبرنا الثورى عن حبيب بن أبى ثابت عن عطاء بن عائشة ، قالت : من اعتكف فعليه الصوم . وأخرج البيهقي ^(٢) عن أسيد ابن عاصم ثنا الحسين بن حفص عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وابن عمر أنهما قالا : المعتكف يصوم ، انتهى . وفى "موطأ مالك" ^(٣) أنه بلغه عن القاسم بن محمد . ونافع مولى عبد الله بن عمر ، قالا : لا اعتكاف إلا بصيام ، لقوله تعالى : ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ، فذكر تعالى الاعتكاف مع الصيام ، قال يحيى : قال مالك : والأمر على ذلك عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام ، انتهى . وأخرج عبد الرزاق أيضاً عن عروة ، والزهرى ، قالا : لا اعتكاف إلا بالصوم ، وينظر الأسانيد فيه .

أحاديث الخصوم : أخرج البخارى ، ومسلم فى "صحيحهما" عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر ، قال : حدثني نافع عن ابن عمر عن عمر ، قال : يا رسول الله إنى نذرت أن أعتكف فى المسجد الحرام ليلة ، فقال له : أوف بنذرك ، انتهى . وأخرجه الدارقطنى فى "سننه" ^(٤) عن محمد بن فليح بن سليمان عن عبيد الله بن عمر به ، أن عمر نذر فى الجاهلية أن يعتكف ليلة

(١) البخارى فى "الاعتكاف" ، ص ٢٧٢ ، وفى "الو" ، ص ٢٤٥ ، ومسلم : ص ٥٠ - ٢ . ووافقه لها : يروى ، والسنن : ص ١٤٧ - ٢ ، وأبو داود : ص ١١٤ - ٢ ، والترمذى : ص ١٨٦ ، وابن ماجه : ص ١٥٥ ، وفى "الاعتكاف" ، ص ١٢٨ (٢) ص ٣١٨ - ٤ (٣) ص ١٠١ (٤) ص ٢٤٦

في المسجد الحرام ، فلما كان الإسلام ، سأل عنه رسول الله ﷺ ، فقال له : أوف بنذرك ، فاعتكف عمر ليلة ، انتهى . قال الدارقطني : إسناده ثابت ، قال ابن الجوزي في "التحقيق" : ولا يقدح في هذا أنه عورض بما أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) أيضاً عن شعبة عن عبيد الله به أنه جعل على نفسه أن يعتكف يوماً ، فقال : أوف بنذرك ، لأن عنه جوابين : أحدهما : احتمال أن يكون نذر نذرين فيكون كل لفظ منهما حديثاً مستقلاً . الثاني : أنه ليس فيه حجة ، إذ لا ذكر للصوم فيه ، قال : ولا يقدح فيه أيضاً ما أخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي ^(٢) عن سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر نذر في الشرك أن يعتكف ، ويصوم ، فأمره عليه السلام بعد إسلامه أن يفي بنذره ، قال البيهقي : ذكر الصوم فيه غريب ، فقد به سعيد بن بشير عن عبيد الله ، انتهى . وعنه أيضاً جوابان : أحدهما : أن سعيد بن بشير فقد به عن عبيد الله ، وقد ضعفه النسائي ، وابن معين . والثاني : أنه نذره على نفسه فوجب عليه بنذره ، لا يكونه شرطاً في صحة الاعتكاف ، والله أعلم ، انتهى كلامه . وقال صاحب "التحقيق" : هكذا رواه عبد الله بن المبارك ، وسليمان بن بلال ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأبو أسامة ، وعبد الوهاب الثقفي ، كلهم عن عبيد الله بن عمر ، فقالوا فيه : ليلة ، وكذلك قاله حماد بن زيد ^(٣) عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، قال جرير بن حازم : ومعه عن أيوب : يوم ، بدل : ليلة ، وكذلك رواه شعبة عن عبيد الله ، ورواية الجماعة عن عبيد الله أولى ، وحماد بن زيد أعرف بأيوب من غيره ، قال : ويمكن الجمع في حديث عمر بين اللفظين ، بأن يكون المراد اليوم مع الليلة ، أو الليلة مع اليوم ، وحيث فلا يكون فيه دليل على صحة الاعتكاف بغير صوم ، وهذا القول هو القوي إن شاء الله ، وهو أن الصيام شرط في الاعتكاف ، فإن الاعتكاف لم يشرع إلا مع الصيام ، وغالب اعتكاف النبي عليه السلام وأصحابه إنما كان في رمضان ، وقول عائشة أن النبي عليه السلام اعتكف في العشر الأول من شوال ، ليس بصريح في دخول يوم الفطر ، لجواز أن يكون أول العشر الذي اعتكف ثاني يوم الفطر . بل هذا هو الظاهر ، وقد جاء مصرحاً به في حديث ، فلما أفطر اعتكف ، انتهى كلامه .

حديث آخر : رواه الدارقطني في "سننه" ^(٤) حدثنا محمد بن إسحاق السومسي ثنا عبد الله

(١) أما البخاري فهو حديثه ، وأما مسلم فهو رواه في : ص ٥٠ - ج ٢ عن أيوب ، ومحمد بن إسحاق عن نافع . وشعبة عن عبيد الله عن نافع . وفيه أمر ^(٢) الدارقطني ص ٢٤٨ ، والبيهقي : ص ٣١٧ - ج ٤ . كذلك قال البيهقي في "الكتاب" ص ٣١٧ - ج ٤ . كتبها طائفة من البخاري في "المجاهد" ص ٤٤٥ من رواية حماد بن زيد عن أيوب يوماً (٤) ص ٢٤٧

ابن محمد بن نصر الرملي ثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر ثنا عبد العزيز بن محمد عن أبي سبيل بن مالك عم مالك بن أنس عن طاوس عن ابن عباس أن النبي عليه السلام ، قال : ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وراجع مسنده ، قال الدارقطني : رفعه هذا الشيخ ، وغيره لا يرفعه ، انتهى . قال في "التفقيح" : والشيخ هو عبد الله بن محمد الرملي ، قال ابن القطان في "كتابه" : وعبد الله بن محمد بن نصر الرملي هذا لا أعرفه . وذكره ابن أبي حاتم فقال : يروى عن الوليد بن المرقى ، روى عنه موسى بن سهل لم يزد على هذا ، وروى أبو داود عن أبي أحمد عبد الله بن محمد الرملي حدثنا الوليد ، فلا أدري أم ثلاثة ، أم اثنان ، أم واحد ، والحال في الثلاثة مجهولة ، انتهى كلامه . ورواه البيهقي^(١) وقال : تفرد به عبد الله بن محمد الرملي ، وقد رواه أبو بكر الحيدري عن عبد العزيز بن محمد عن أبي سبيل ابن مالك ، قال : اجتمعت أنا ، وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز ، وكان على امرأتى اعتكاف ثلاث في المسجد الحرام ، فقال ابن شهاب : لا يكون اعتكاف إلا بصوم ، فقال عمر بن عبد العزيز : أمن رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قال : فمن أبي بكر ؟ قال : لا ، قال : فمن عمر ؟ قال : لا . قال أبو سبيل . فأنصرفت فوجدت طاوساً وعطاء ، فسألتها عن ذلك ، فقال طاوس : كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً ، إلا أن يجعله على نفسه ، وقال عطاء : ذلك رأى صحيح . وصح البيهقي وقفه ، وقال : رفعه وهم ، قال : وكذلك رواه عمر بن زبارة عن عبد العزيز موقوفاً ، ثم أخرجه كذلك ، والله أعلم .

قوله : عن حذيفة ، قال : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ، قلت : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا أبو عوانة عن منيرة عن إبراهيم النخعي^(٢) أن حذيفة قال لابن مسعود : ألا تعجب من قوم بين دارك ودار أبي موسى يزعمون أنهم متكفون ؟ قال : فاعلمهم أصابوا وأخطأت ، أو حفظوا ونسيت ؟ قال : أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج البيهقي في "السنن" عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن

ابن شهاب عن عائشة ، قالت : السنة فيمن اعتكف أن يصوم ، ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ، مختصر ، وقد تقدم بنامه . ثم أخرج عن شريك عن ليث عن يحيى بن أبي كثير عن علي الأزدي عن ابن عباس ، قال : إن أبغض الأمور إلى الله تعالى البدع ، وإن من البدع الاعتكاف في المساجد التي في المور ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البيهقي ^(١) عن ابن مسعود ، قال : مررت على أناس عكوف بين دارك ، ودار أبي موسى ، وقد علت أن رسول الله ﷺ ، قال : لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام ، أو قال : في المساجد الثلاثة : المسجد الحرام . والمسجد الأقصى . ومسجد رسول الله ﷺ ، قال عبد الله : لملك نسيب وحفظوا ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق في "مصنفيهما" أخبرنا سفیان الثوري أخبرني جابر عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي ، قال : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ، انتهى .

الحديث الثالث : روت عائشة ، قالت : كان النبي ﷺ لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وأخرجه الأئمة الستة في كتبهم ^(٢) عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يذني إلى رأسه ، فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ، انتهى . وبؤبؤ عليه البيهقي في "المرقة : المعتكف لا يخرج إلا لما لا بد منه" ، وتقدم ^(٣) في حديث عائشة : ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه .

الحديث الرابع : روى أنه عليه السلام لم يكن له مأوى إلا المسجد - يعني في الاعتكاف - ، قلت : هذا معلوم من الأحاديث ، والنصوص المتطابقة .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : جنبوا مساجدكم صيانتكم ، إلى أن قال : ويحكم وشراءكم ، قلت : روى من حديث وائلة ، وأبي الدرداء ، وأبي أمامة ، ومعاذ بن جبل .

(١) البيهقي : ج ٣ - ٣١٦ ، ج ٤ ، اقل المتن هنا ، أو هناك ، فإن في البيهقي ، ملك نسيب ، وحفظوا من قول ابن مسعود فقط ، فليراجع ، وذكر أيضاً نحوه الميمني في "الزوائد" ص ١٧٣ - ج ٣ من حديث حديثه عن الطبراني في "الكبير" ، وقال : وفيه رجل الصحيح ، أه .

(٢) أخرجه مسلم في "باب الاعتكاف مع الخائض" ص ١٤٢ ، وأبو داود في "الاعتكاف" - باب المعتكف يدخل البيت لحاجة ، ص ٣٤١ ، والترمذي في "باب المعتكف يخرج لحاجة أم لا" ، ص ٩٩ ، وابن ماجه : ص ١٢٨ مختصراً ، والبخاري بمثله في "باب المعتكف لا يدخل البيت إلا لحاجة" ، ص ٢٧٢

(٣) في الحديث الثاني حديث أبي داود : ص ٤٦٢ ، فقط : السنة أن لا يخرج . الخ

فحديث وائلة: رواه ابن ماجه في "سننه" (١) حدثنا أحمد بن يوسف السلي ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا الحارث بن نبهان ثنا عتبة بن يقظان عن أبي سعيد (٢) عن مكحول عن وائلة بن الأسقع أن النبي عليه السلام ، قال : « جنبوا مساجدكم » صيانكم ، ومجانينكم ، وشراءكم ، وبيعكم ، وخصوماتكم ، ورفع أصواتكم ، وإقامة حدودكم ، وسل سيفكم ، واتخنوا على أبوابها المظاهر ، وجروها في الجثع » انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" ، قال الترمذي في "كتابه" : بعد روايته حديث : لا تظهر الشهامة بأخيك ، فيما فيه الله ويتليك ، عن مكحول عن وائلة ، فذكره ، وقال : هذا حديث حسن ، وقد سمع مكحول من وائلة ، وأنس ، وأبي هند الباري . ويقال : إنه لم يسمع من غير هؤلاء الثلاثة من أصحابه ، انتهى . ذكره في "الزهد" .

وأما حديث أبي الدرداء ، وأبي أمامة : فأخرجه الطبراني في "معجمه" عن العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي الدرداء ، وأبي أمامة . وائلة ، قالوا : سمعنا رسول الله ﷺ يقول ، فذكره ، وهذا سند ضعيف . ورواه ابن عدى ، والعقيلي في "كتابهما" ، وأعله بالعلاء بن كثير ، وأسند ابن عدى تضعيفه عن البخاري ، والنسائي ، وابن المديني ، وابن معين .

وأما حديث معاذ : فرواه عبد الرزاق "مصنفه" حدثنا محمد بن مسلم عن عبدربه بن عبد الله عن مكحول (٣) عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ ، فذكره ، سواء . وعن عبد الرزاق رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" ، وأخرجه الطبراني في "معجمه" عن محمد بن مسلم الطائفي عن عبدربه بن عبد الله الشامي عن مكحول عن يحيى بن العلاء عن معاذ ، فذكره .

حديث آخر : قال عبد الحق في "أحكامه - في باب المساجد" ، روى البزار من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال : « جنبوا مساجدكم » . الحديث باللفظ المذكور . ثم قال : يرويه موسى عن عمير ، قال البزار . ليس له أصل من حديث ابن مسعود . انتهى كلامه . قال ابن القطان في "كتابه" : ليس هذا الحديث في "مسند البزار" ، ولعله عثر عليه في بعض أماليه . انتهى .

أحاديث الباب : روى أصحاب السنن الأربعة (٤) من حديث محمد بن عجلان عن عمرو بن

(١) "باب ما يكره في المساجد" ، ص ٥٥ (٢) في - نسخة الدار - "عن أبي سعيد الشامي" . (٣) في - نسخة الدار - "مساجدكم" . "الليثوني" ،

(٤) مكحول لم يسمع من معاذ "زوائد" ، ص ٢٦ - ج ٢ (٥) النسائي في "باب النهي عن البيع والشراء في المسجد" ، ص ١١٧ - ج ١ ، والترمذي في "باب كراهية البيع والشراء" ، الخ : ص ٤٣ - ج ١ . وأبو داود في "الجمعة" - في باب التعلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، ص ١٦١ وأبي ماجه في "باب ما يكره في المساجد" ، ص ٥٥ ، والطحاوي : ص ٤٠٧ - ج ٢ ، وأحمد : ص ١٧٩ - ج ٢ ،

شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ نهى عن الشراء والبيع في المسجد، وأن تفسد ضالة، أو يفسد فيه شعر، ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن، والنسائى رواه في "اليوم والليلة" بتأمه، وفي "السنن" اختصره، لم يذكر فيه البيع والشراء، ورواه أحمد في "مسنده" من طريق ابن المبارك ثنا أسامة بن زيد حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، مرفوعاً.

حديث آخر: أخرجه الترمذى في "كتابه" (١)، والنسائى في "اليوم والليلة" عن عبد العزيز بن محمد أخبرني يزيد بن خصفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأتموه يبيع أو يتاع في المسجد فقولوا: لا ربح الله تجارتك، ومن رأتموه يفسد ضالة في المسجد، فقولوا: لا رد الله عليك»، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن غريب، ورواه ابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک" في "اليوم"، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، انتهى. وذكر أنه في "مسلم" (٢)، وما وجدته، فليراجع.

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه (٣) في "سننه" عن زيد بن جبير عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «خصال لا تبغى في المسجد: لا يشخذ طريقاً، ولا يشرف فيه سلاح، ولا يفيض» (٤) فيه بقوس، ولا ينشر فيه نبل، ولا يمر فيه بلحم فيه، ولا يضرب فيه حد، ولا يشخذ سوقاً، انتهى. ورواه ابن عدى في "الكامل"، وأعله يزيد بن جبيرة. ومن طريق ابن عدى رواه ابن الجوزى في "العلل المتناهية"، وأعله يزيد، وداود. ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء"، وأعله يزيد بن جبيرة، وقال: إنه منكر الحديث، يروى المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك، انتهى.

(١) الترمذى في "اليوم" - قريب للنهي عن البيع والشراء في المسجد، ص ١٥٨، والحاكم في "المستدرک"، ص ٥٦ - ج ٢
(٢) قلت: طرف المال قد - رواه مسلم في: ص ٢١٠ - ج ١ عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عن أبي هريرة
(٣) ص ٥٥ (٤) هكذا - و - نسخة الداود - أيضاً، ولعله من قولهم: «أنفص الراي بالوتر، إذا جده، ثم أرسله ليرن» كـ و «الأقرب» - و - نسخة بخطوة أخرى - و - نسخة ابن ماجه المطبوعة في الهند - و - ولا يقبض - وهو أيضاً صحيح - وينسب النعم، كما لا يخفى، والله أعلم
«البجنورى»

استدراكات على الأخطاء الباقية في الجزء الثاني

أكثرها غير مطبعية ، كانت بحيث في الأصول المصححة ، لم تنبه لها ، فاستمر كما الاستاذ الشيخ ، الكوثري ، طال بماؤه

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٢	٣	سخيرة	سجيرة	١٢٤	٢١	وحدثني	وحدثني
٨	١٣	قد يتكلم	فما يتكلم	١٢٧	١٠	عبد الله	عبد الله
٨	٢٣	أطبق	أطبق	١٢٨	٢٧	ذا كوان	ذا كوان
٩	١٩	آباء	آباء	١٣٠	١٣	وضعه	وضعه
٩	٢١	قطان	قطان	١٣٢	٢٣	محمد	محمد
١٠	٢٦	ابن الزيد	ابن الزيد	١٣٥	٣	الديري	الديري
١٤	١٦	أبو عمار	أبو عمار	١٥٢	٢٣	الغاري	الغاري
١٧	١	الصفاني	الصفاني	١٥٦	١٢	صحيح	صحيح
١٧	٢٠	يل	يل	١٥٩	١٥	محمد بن محمد	محمد بن محمد
١٩	٧	البرودي	البرودي	١٦٠	٥	أبي الحسن	أبي الحسن
٣٠	٦	أبي بن كعب	أبي بن كعب	١٦٠	٥	حري	حري
٣١	١٠	القمي	القمي	١٦١	٢٢	هدية	هدية
٣٧	١٣	أسامة	أسامة	١٦٣	٩	نصاب	نصاب
٤٢	٢٠	فأشار إليه	فأشار إليها	١٦٤	١	وقس	وقس
٤٦	٢٦	واين مسر	واين مسر	١٦٨	١٧	الحمودي	الحمودي
٥٧	١٦	سهم	سهم	١٧٢	٦	عبد العزيز ثنا	عبد العزيز ثنا
٥٩	٢٨	عروبة	عروبة	١٧٢	٦	أبي محمد	أبي محمد
٦٥	١٩	لم	لم	١٧٧	١١	أبي ليلى	أبي ليلى
٧٠	٢٨	قالقول	قالقول	١٧٧	٢٠ و ١٧	سيد	سيد
٧٣	٢٦	الازواء	الازواء	١٨٠	٧	متني	متني
٧٣	٢٩	سلا	سكتا	١٨٠	٨	عبد بن سلا	عبد بن سلا
٧٤	٢	عمر	عمر	١٨١	٢٥	عمر بن ذر	عمر بن ذر
٧٥	١٢	وغيرها	وغيرها	١٨١	٤	يزيد	يزيد
٧٥	١٣	عمر	عمر	١٨٣	١٩	عمر بن ذر	عمر بن ذر
٧٦	٢٣	لا يطلع	لا يطلع	١٨٦	١٣	قلم	قلم
٨٠	١٨	حديث هن	حديث هن	١٨٨	١٢	أوكزت	أوكزت
٩٢	١٣	قلا فتح	قلا فتح	١٩٠	١	الحسين	الحسين
٩٥	١٩	كفل	كفل	١٩٠	١١ و ١٠	المفسس	المفسس
١٠٤	١	المصري	المصري	١٩٨	٢	بن عليبة	بن عليبة
١١١	٢	الحلال	الحلال	٢٠١	١١	آتوا	آتوا
١١٣	١	أبي خليل	عن خليل	٢٠٤	١٣ و ١١	أبو حيد	أبو حيد
١١٩	١٧	أبنا	أبنا	٢٠٥	٦	منسد	منسد
١١٩	٢٤	أوتر	أوتر	٢٠٧	١٣	صحي	صحي
١١٩	٢٤	يدل	لا يدل	٢١٣	١٤	الحسن	الحسن
١١٩	٢٥	لثنا يفس ١٢٣	لثنا يفس ٨٢٣	٢١٨	١٦	قله	قله
١٢٠	١٠	رواية	رواية	٢١٩	٢٧ و ٢٢	سرج	سرج
١٢٠	١٩	سلة	سلة	٢١٩	٢٧	فروث	فروث
١٢٤	١٧	سعد بن سالم	سعد بن سالم	٢٢٠	١٨	الشيد في	الشيد في
		القراح	القراح	٢٢٢	١٩	فأخذنا	فأخذنا

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٤٢	٣	بدأ	بدأ	٤٠٧	١٠	قوة	قوة
٢٦٤	١٢	قلية	قلية	٤٠٧	٢٦ و ١٨	بحر بن كثير	بحر بن كثير
٢٦٩	٢	عل على	عل على	٤٠٨	٤	عل	عل
٢٧٥	٢٦	سعيد	سعيد	٤٠٩	٢٣	معروف	معروف
٢٧٩	٢٧ و ٢٦	عبد الله اللوزي	عبد الله اللوزي	٤١٣	٩	عل	عل
٢٩٩	٢٥	عمر	عمر	٤١٩	٥	الأسفرائني	الأسفرائني
٣٠٣	٦	أوى	أوى	٤١٩	١٠	جاس	جاس
٣١٧	١٧	غزة	غزة	٤٢٠	١٩	خيم	خيم
٣١٨	١٢	حسين	حسين	٤٣٠	٤	غيرنا	غيرنا
٣٢٢	١	نظر	نظر	٤٣٧	١٧	أحد	أحد
٣٢٤	٢	جبير	جبير	٤٤٣	١٧	عن مكة	عن مكة
٣٣١	٥	: مها	: مها	٤٤٣	٢	الشياني	الشياني
٣٣٧	١٠ و ١٠	سريح	سريح	٤٤٤	٢٠	الشياني	الشياني
٣٤٦	٧	الحاكم	الحاكم	٤٥٣	٢٠	حد	حد
٣٥٤	١٨	رسم	رسم	٤٥٦	٧	شريح	شريح
٣٥٨	١	الحفري	الحفري	٤٥٦	١٤ و ١٣	سلمان	سلمان
٣٦٥	٤	عزوما	عزوما	٤٥٩	١٥	الضميري	الضميري
٣٧٢	٢٤ و ٢١	خيم	خيم	٤٥٩	١٧	حشيش	حشيش
٣٧٧	٧	: وفد	: وفد	٤٥٩	١٧	عن أبي	عن أبي
٣٩٧	٤	بن أبي السرح	بن أبي السرح	٤٦٠	١٢	يسرة	يسرة
٤٠١	١٣	غلازي	غلازي	٤٦٨	١٦	سلطة	سلطة
٤٠٤	٢	أدعر	أدعر	٤٧٤	١٠	ذريق	ذريق
٤٠٥	١٠	يت	يت	٤٧٥	١٠	أبي ذؤيب	أبي ذؤيب

الاستدراكات التي في نسخة "دار الكتب المصرية"

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٠٦	٢٢	العصري	العصري	٣٤١	٢١	بن يحيى	بن يحيى
٢٣٤	٦	يحموه	يحموه	٣٥١	١٨	أبو عبيدة	أبو عبيدة
٢٥٢	٤	عن حاد بن	عن حاد بن	٣٥٥	٦	عياش	عياش
٢٥٩	١٣	مغل	مغل	٣٦١	١٥	الأخشي	الأخشي
٢٦٥	١٠	سجل	سجل	٣٦١	٢٢	الناصري من غانزة	الناصري من غانزة
٢٦٧	١٧	الحراز	الحراز	٣٦٦	١١	أبو الطولون	أبو الطولون
٢٧٩	٣	صنعه	صنعه	٣٧١	٦	عمر	عمر
٢٧٩	١٠	عتبة	عتبة	٣٧٣	٦	أبو خيم	أبو خيم
٢٨٥	١٥ و ١	شبة	شبة	٣٨٦	٢٠	بن أنس	بن أنس
٢٩٠	١٤	ذوب بن عمر	ذوب بن عمر	٣٧٧	٥	محمد	محمد
٢٩١	١٠	قرك	قرك	٣٧٧	٦	بيعت	بيعت
٢٩١	٢٠	عبد الله	عبد الله	٣٧٧	٢١	أبو عمر	أبو عمر
٣١٠	١١	عتبة	عتبة	٣٧٨	٢	جان .. جوار .. جواز	جان .. جوار .. جواز
٣٢٣	١١ و ١	جبير	جبير	٣٨٤	١١	أتمر	أتمر
٣٢٨	١٨	فحص	فحص	٣٨٨	١	المصر	المصر

تم [الجزء الثاني] بتوفيق الله تعالى من كتاب
” نصب الراية - للحافظ الزيلعي “
ويليه الجزء الثالث ، أوله ” كتاب الحج “
وقفنا الله لتكميله ، وهو الموفق

المكاتب الآتية

طلب منها : كتاب " نصب الراية " - للزيلعي

و

"فيض الباري على صحيح البخاري"،

وسائر مطبوعات "المجلس العلمي" في الآتية : —

- ١ - مجلس على . دابيل (سورت) الآتية : د .
- ٢ - أبناء مولوى محمد بن غلام رسول السورتي ، تجار الكتب جاملي محله "بمباي" ثمة .
- ٣ - "كتب عاتة رشيديه" قريب جامع مسجد - "دهلي" الهند
- ٤ - "مكتبة أنوريه" ديوبند ضلع سهارنپور "في الهند"
- ٥ - "مكتبة الخاتمي" شارع عبد العزيز "بالقاهرة"

وغيرها من المكاتب الشهيرة بالقاهرة - والهند

فيض البهارى

على " صحيح البخارى "

للمحدث الكبير إمام العصر ، الأستاذ " محمد أنور الكشميرى "

الله تعالى ، المتوفى : سنة ١٣٥٢ هـ

شرح حافل على صحيح البخارى فى أربعة مجلدات ضخمة ، له خصائص لا توجد فى غيره من الشروح : [طبع القاهرة أجمل طبع بأحسن ورق صقيل] .

الأولى : إشباع الموضوع من سائر المظان البعيدة ، والتقاط غرر النقول فى الباب الثانية : استيعاب أدلة المذاهب الأربعة ، وأقوال العلماء ، وترجيح ما هو الراجح ، بأصول دقيقة هى من خصائص المؤلف بنهاية النصفه

الثالثة : العناية بذكر ما لم يذكره شراح صحيح البخارى ، والاكتفاء بتلخيص كلام الشارحين فى مواضع ، والحالة عليه فى مواضع .

الرابعة : اشتماله على نقائس تحقيقات من مشكلات العلوم ، وأبحاث دقيقة من البلاغة والعربية ، وأصول الفقه ، وعلم التوحيد وغيرها .

الخامسة : اشتماله على القد العلى ، والنتيجه على زلات الشارحين . مع رعاية جلالة قدرهم بنزاهة اللسان

وعلى الكتاب تعليقات نافعة مهمة ، من فضيلة الأستاذ مولانا " بدر عالم الميرتمى " من أصحاب صاحب الفيص ، وفى أوله مقدمة مبسطة .

﴿ أقام بنشره " إدارة جمعية علماء الترنسفال " فى جوهانزبرج . بجنوب أفريقيا ﴾ مطبوع بنهاية الإيقان فى قطع كتاب " نصب الرأيه " على قفس الورق الجيد ،

وسيتظهر فى أربعة مجلدات كبيرة ، نجز منه المجلد الأول فى ٥١٦ صفحة ، وقيمة الاشتراك قل ظهوره : " ثمانون قرشاً مصرىاً " ، تدفع سلفاً ، وسيكون ثمنه بعد نجاح طبعه : " جنبراً مصرىاً وعشرة قروش " فى مصر . و " أربع عشرة روييه " قبل الطبع ، و " ثمانى عشرة روييه " بعد الطبع فى الهند .

وترسل الاشتراكات بالهند إلى " المجلس العلمى " داهيل — سورت (الهند) . والاشتراكات الخاصة بسائر الأنظار الشرقيه والأوربيه باسم :

مكتبة الخانجى : بشارع عبد العزيز — بالقاهرة

